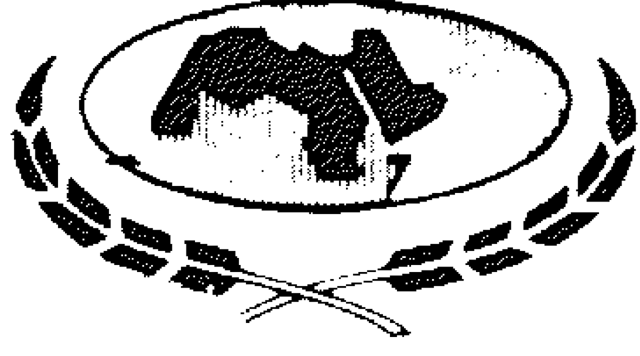


مركز دراسات الوحدة العربية



صندوق النقد العربي

التكامل النقدي العربي

(المبررات - المشاكل - الوسائل)

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

جون وليامسون
روبرت تريفن
برهان الدجاني
كريم نشاشيبي
عبد العال الصكبان
جورج غونزاليزديل فال
رينيه ماسيرا
سلفاتوري روسي
رتان بهاتيا
عبد المنعم السيد علي
الفريدو ميديو
محمود سقباني
فايق عبد الرسول
فؤاد مرسي

التكامل النقدي العربي



مركز دراسات الوحدة العربية



صندوق النقد العربي

التكامل النقدي العربي

(المبررات - المشاكل - الوسائل)

جون وليامسون
روبرت تريفن
برهان الدجاني
كريم نشاشيبي
عبد العال الصكبان
جورجي غونزاليزديل فال
رينيه ماسيرا
سلفاتوري روسي
رتان بهاتيا
عبد المنعم سيد علي
الفريدو ميديو
محمود سقباني
فايق عبد الرسول
فؤاد مرسي

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب . ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت لبنان .
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى: بيروت: نيسان/ابريل ١٩٨١
الطبعة الثانية: بيروت: نيسان/ابريل ١٩٨٣
الطبعة الثالثة: بيروت: آيار/مايو ١٩٨٦

المحتويات

تقديم

يمثل موضوع التكامل النقدي العربي والعمل من أجله أهمية خاصة لصندوق النقد العربي. فقد نصت اتفاقية انشاء الصندوق التي وقعتها في السابع والعشرين من نيسان ابريل عام ١٩٧٦ جميع الدول العربية على أنها قد أنشأته. . . «رغبة منها في ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية في جميع الدول العربية».

ولقد اهتم الصندوق بهذا الموضوع منذ بدء نشاطه في النصف الثاني من عام ١٩٧٧. فإلى جوار ما بذله الصندوق من جهد في مرحلة السنتين الأوليين من عمره في تكوين جهازه الفني، وفي تقديم القروض والتسهيلات لبعض الدول العربية للمساهمة في دعم موازين مدفوعاتها، اهتم كذلك، منذ بدايته، بموضوع التكامل النقدي العربي ومتطلباته. وتمثل ذلك في قيام جهازه الفني منذ سنة ١٩٧٧ بدراسة وبحث بعض صور هذا التكامل ومداخله، وبالذات اقامة نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الأقطار العربية.

ولكن كان من الضروري بالاضافة إلى ذلك، بحث موضوع التكامل النقدي العربي في اطاره العام. ومن هنا كان من الضروري تحديد مفهوم وأنواع وصور التكامل النقدي بصفة عامة، ومدى امكان تطبيق كل منها في المجال العربي، في ظل ظروف وأوضاع الأقطار العربية. كذلك كان من الضروري أيضاً بحث ما إذا كان يجب ويمكن إقامة التكامل النقدي العربي دفعة واحدة، أم على مراحل متدرجة.

ولقد وجد الصندوق أنه، بسبب أهمية الموضوع وتشعبه ودقته، يتعين الاستفادة إلى أبعد الحدود من فكر وخبرة بعض كبار الاقتصاديين غير العرب ممن اتصلوا عن طريق التحليل النظري وعن طريق تقديم المشورة في تجارب التكامل النقدي المعاصرة في مناطق أخرى من العالم. كما وجد من الضروري الاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها من تطور هذه التجارب منذ قيامها، وذلك كما يقدمها المشرفون على تنفيذها والمسؤولون عن ادارتها. كل ذلك بطبيعة الحال، إلى جوار فكر وخبرة كبار الاقتصاديين العرب، ممن

اتصلوا وأسهموا، بالبحث أو بالتطبيق، بموضوعات التكامل النقدي بصفة عامة، والتكامل النقدي العربي على وجه الخصوص. وقد وجد الصندوق ان الاسلوب الأمثل لتحقيق ذلك، هو اسلوب التعاون العلمي مع هيئة علمية متخصصة في الدراسة والبحث، وأن تكون بالاضافة إلى صفتها العلمية الثابتة، ذات توجه عربي قومي واضح.

لذلك فقد تعاقد الصندوق مع **مركز دراسات الوحدة العربية** في بيروت لإعداد ندوة تخصص لموضوع «متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي». وقد تم التخطيط للندوة بحيث تقدم فيها بحوث في شتى جوانب هذا الموضوع، وبحيث يقدم واحد من كبار الباحثين ورقة تعالج جانباً منه، ويقدم عليها تعليق مكتوب من أحد كبار الباحثين أيضاً، ثم يناقش الموضوع على أساس الورقة والتعليق، في الندوة نفسها.

ولقد عقدت الندوة في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة من **٢٤ - ٢٧** تشرين الثاني/نوفمبر **١٩٨٠**، وأسهم فيها وحضرها نخبة ممتازة من كبار الاقتصاديين والمتخصصين، بالاضافة إلى خبراء الصندوق، ودارت فيها مناقشات بالغة الأهمية.

ويسعدني أن يظهر هذا الكتاب كسجل شامل للبحوث والتعليقات والمناقشات التي دارت في هذه الندوة. وهو، على قدر علمنا، أول مرجع علمي يعالج موضوع التكامل النقدي بهذا القدر من الشمول في الأدب الاقتصادي الحديث، كما أنه سوف يمثل دائمًا مرجعاً هاماً لا بد من الاعتماد على ما يتضمنه من تحليل وبحوث وآراء لوضع مفهوم وتخطيط سليم لعملية التكامل النقدي بين الأقطار العربية.

وأود أن أسجل **لمركز دراسات الوحدة العربية** ولمديره العام الاستاذ الدكتور خير الدين حسيب كل تقدير وشكر على الجهد الضخم والرائع الذي بذله المركز في تنفيذ ما كلفه به الصندوق من إعداد علمي قوي وعميق للندوة، ومن تعاون مثمر وبناء بينه وبين الصندوق في اخراج الندوة بالصورة الرائعة التي تمت بها.

الدكتور جواد هاشم
رئيس صندوق النقد العربي

تمهيد

يمثّل هذا الكتاب حصيلة أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، باقتراح وتمويل واستضافة صندوق النقد العربي، حول «متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي» في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٤-٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، بعد إعداد طويل لها استغرق أكثر من تسعة أشهر.

لقد كان وراء اختيار موضوع الندوة شعور بأن موضوع التكامل النقدي العربي، كجزء من التكامل الاقتصادي العربي العام، لم يحظ حتى الآن بقدرٍ كاف من المناقشات الفكرية العلمية الجادة، ولذلك وجد أن من الضروري مناقشة القضايا المختلفة المتعلقة به، من فوائد وتكاليف ومشاكل وجدوى، من أجل فهم أوضح لطرق وصيغ أية توجُّهات نحو التكامل الاقتصادي العربي.

كما ارتؤي أنه لا بد، من أجل أن تعطي الندوة أفضل النتائج العلمية، أن تنظَّم وتُدار في جوّ حرّ وغير رسمي، بحيث يسمح للمشاركين فيها بالمناقشة الحرة والموضوعية للمواضيع المطروحة. ولذلك ضمت الندوة مجموعة من المفكرين والخبراء العرب والأجانب المعروفين باهتمامهم الكبير وخبرتهم في جانب أو أكثر من القضايا موضوعة البحث، والذين شاركوا جميعاً بصفتهم الشخصية.

وكان طبيعياً، وانسجاماً مع ذلك، أن لا ينطلق إعداد وتنظيم الندوة من افتراضات وتصوُّرات مسبقة لنتائج مناقشات الندوة، ولنفس السبب، فلم تتجه الندوة إلى محاولة الخروج بتوصيات أو اقتراحات محددة حول الموضوع، وإنما أفضل ما طمحت إليه هو أن يتم نشر بحوثها ومناقشاتها في كتاب باللغة العربية، ينتظر أن يصدر مثله بالانكليزية، لتكون مداولاتها وآراؤ ها في متناول جميع المعنيين، على مختلف المستويات ومواقع العمل أو المسؤولية.

إن مركز دراسات الوحدة العربية، وكجزء من فلسفته العامة في عمله وممارسته الفعلية، يعتقد بقناعة كبيرة أن أكثر وأفضل ما يقدِّم للأهداف القومية المصيرية، كموضوع التكامل الاقتصادي العربي، وما يتصل به من تكامل نقدي عربي، هو الدراسات والمناقشات العلمية والموضوعية بهدف التعرُّف على الامكانيات والمشاكل والوسائل، إذ أن أفضل ما تجابَه به المشاكل هو الاعتراف بها والتعرُّف على حقيقتها وحجمها ثم العمل على التغلُّب عليها وتجاوزها. إن مزيجاً متوازناً من الايمان بالهدف، والدراسة والمناقشة الموضوعية، والاصرار على الهدف وعدم اليأس، هو ما تحتاج إليه أمتنا العربية في المرحلة التي تمر بها.

كما كانت هناك قناعة بأن تحليل مختلف القضايا التي تتعلق بالتكامل النقدي العربي سيزداد إغناء فيما إذا تـمَّت، في إطار هذه الندوة، مناقشة تجارب مناطق أخرى في العالم، للإستفادة منها في مجال تحديد القضايا الرئيسية التي يتضمنها الموضوع، مع الوعي الكامل بأن لكل منطقة أوضاعها وتقاليدها وتطلُّعاتها الخاصة بها، وأنه مهما كان الطريق الذي سيختار في النهاية لتحقيق التكامل فإنه لا بد أن يعكس حقائق المنطقة المعنية.

وإضافة إلى ما تعكسه أبحاث ومناقشات الندوة من حصيلة وإضافة علمية هامة في مجال التكامل النقدي العربي،، فإن استعمال اللغة العربية في جميع أبحاث ومناقشات الندوة، إضافة للإنكليزية، قد ساهم في إغناء اللغة العربية بمصطلحات علمية جديدة كثيرة، وساعد في تداولها وتيسير التعامل والكتابة حولها بالعربية، ويمثِّل ذلك مساهمة هامة في التطوير العلمي للغتنا القومية، وكان من بين الأهداف التي توخَّاها عقد هذه الندوة.

إن نجاح عقد وتنظيم ونشر هذه الندوة مدين للكثيرين. فهو أولاً مدين لصندوق النقد العربي الذي كان صاحب الفكرة أساساً واستضافها بسخاء ووفَّر لها من المتطلبات المادية وغير المادية ما أتاح لها فرص نجاح الانعقاد. وكانت مساهمة وحماس الأخ الدكتور جواد هاشم، رئيس الصندوق، في هذا المجال عاملاً هـامـاً وأساسياً.

كما يود المركز أن يعرب عن شكره وتقديره وامتنانه لأعضاء اللجنة الاستشارية التحضيرية التي قامت بمساعدة المركز بالتخطيط للندوة والتي ضمت السادة: د. سمير المقدسي، د. كريم النشاشيبي، د. محمد لبيب شقير، د. محمود سقباني، إلا أن المركز وحده يتحمل مسؤوليات أي نقص أو تقصير قد يظهر في الندوة.

كما يشكر المركز جميع السادة الباحثين والمناقشين للبحوث والمشاركين في المناقشات، والذين حضروا الندوة رغم مشاغل معظمهم الكثيرة، والذين ساهموا جميعاً في إغناء الندوة بمساهماتهم المختلفة.

هذا، وإن الندوة، بمراحلها المختلفة، مدينة بشكل خاص للأخ الدكتور محمد لبيب شقير، الذي تمكّن من خلال موقعه في صندوق النقد العربي وأبوّته الروحية والفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية أن يذلّل الكثير من المشاكل ويعبّد الطريق أمامها، كما قام بجهد هام في التحرير النهائي لبحوث ومناقشات هذه الندوة باللغة العربية من أجل نشرها، وأعد المقدمة التحليلية لها.

وأخيراً، فقد كان هناك «جنود مجهولون» في مواقع مختلفة في المركز عملوا بكفاءة وصبر ومثابرة وضربوا أروع المثل لما يمكن أن يصل إليه مستوى الأداء العربي في التخطيط والتنفيذ والعمل كفريق منسجم، وبدونهم ما كان يمكن أن يظهر هذا الكتاب بالشكل الذي ظهر فيه محتوى وإخراجاً ودقة وطباعة، والمركز أكثر من مدين لهم بذلك.

مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت ١٧ آذار/مارس ١٩٨١

مقدمة تحليلية

محمد لبيب شقير

تمهيد:

١ - يعرف تاريخ الفكر بصفة عامة أمثلة عديدة لبعض الألفاظ أو المصطلحات التي يكثر استعمالها، قبل أن يكون قد تحدد لها، من الناحية العلمية، مفهوم واضح دقيق، يكون جامعاً مانعاً. وفي مثل هذه الحالات، يصبح استعمال اللفظ أو المصطلح وكثرة هذا الاستعمال بمثابة دعوة ضمنية إلى المختصين من العلماء والمفكرين بالتصدي لتحديد مفهومه ولبيان ما يشمله وما لا يشمله من معان وجوانب، وما أن يبدأ المختصون في هذه المهمة العلمية، حتى يكتشفوا، في كثير من هذه الحالات، صعوبة مهمتهم بسبب تشعب وتعدد الاتجاهات التي يكون اللفظ أو المصطلح قد استخدم للدلالة عليها وللتعبير عنها، وبسبب النتائج التي تكون قد ارتبطت باستخدامه في كل واحد من هذه الاتجاهات، سواء في الميدان النظري العلمي البحت، أو في مجال التطبيق والعمل، أو في كلا المجالين معاً. وقد تكون بعض مجالات التطبيق الذي يستعمل اللفظ أو المصطلح للتعبير عنها قد ظهرت أو تحققت قبل أن يوجد، وقبل أن يهتم المختصون بتحديد معناه. ولا يجد هؤلاء المختصون بدأ، عندئذ، من محاولة حصر جميع الاتجاهات والظواهر وصور التطبيق التي يرتبط بها استخدام اللفظ أو المصطلح، لكي يشكلوا، من كل ذلك، عن طريق الاستقصاء والتجميع، صورة تشمل جميع هذه الاتجاهات والظواهر والصور، وتشمل تحليل ودراسة ما تثيره كل منها من مشكلات نظرية وتطبيقية. وعن طريق هذا الجهد يصبح اللفظ أو المصطلح عنواناً لجانب - قد يكون بالغ الأهمية - من جوانب علم من العلوم، تتعدد فيه الآراء والنظريات.

٢ - ولقد حدث شيء من ذلك بالنسبة لاصطلاح «التكامل النقدي» (والتكامل الاقتصادي أيضاً). بدأ استخدامه في بعض الاتفاقيات التي عقدت بين بعض الدول، وفي البرامج التي أعلنتها بعض الحكومات لتطوير العلاقات الدولية أو الاقليمية، وفي كتابات

بعض المؤلفين، دون أن يبين المقصود منه على وجه الدقة والتحديد. وكثيراً ما كان يستخدم كمرادف لألفاظ أخرى مثل التوحيد النقدي، أو الوحدة النقدية، أو التنسيق النقدي، أو التعاون النقدي... الخ. ثم لما انتشرت وكثرت تجارب «التجمع الاقتصادي» بصوره العديدة بين مجموعات من الأقطار، في العالمين الرأسمالي الغربي والاشتراكي الشرقي، وفي العالم الثالث الذي يجمع البلاد المتخلفة في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا، أصبحت دراسة «التكامل النقدي» (والتكامل الاقتصادي بصفة عامة) تفرض نفسها على الباحثين. وكان من نتاج ذلك، تحديد أكثر فأكثر لمفهوم هذا التكامل، ولصوره، ولآلياته، ولآثاره، من خلال البحوث والدراسات العديدة التي أصبحت تخصص له، وفي السنوات العشر الأخيرة بالذات.

٣ - ولكن حداثة الموضوع والاسلوب الذي تمت به البحوث والدراسات المتعلقة به كاستجابة لظاهرة فرضها العمل والتطبيق على الباحثين، وكمحاولة لاستكشاف المشكلات التي تثيرها هذه الظاهرة، في الاطارين الزماني والمكاني اللذين تنشأ فيهما حالاتها وتطبيقاتها - مثل حالة التكامل النقدي الاوروبي، أو تجارب التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية... الخ - كل هذا كان له بعض الآثار التي لا يمكن إهمالها. فما زال «التكامل النقدي»، عند الكثيرين، يحتاج إلى تحديد دقيق، من حيث مفهومه، وأنواعه، وأدواته، ومداخله، وشروط وآثار كل من هذه الأنواع والأدوات والمداخل. فالدراسات والتحليلات التي تمت حتى الآن عن «التكامل النقدي» تأثرت، إلى حد بعيد، بتجارب معينة من التكامل النقدي، أهمها تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية. وليس من الضروري أن تصلح النظرية التي تستخلص من هذه التجربة لكي تكون نظرية عامة يعتمد عليها لفهم ولحل مشكلات التكامل النقدي في مناطق أخرى من العالم، وبالذات في البلاد المتخلفة، وخاصة إذا كانت البلاد المتخلفة المعنية ذات ظروف وأوضاع متباينة. ومن ناحية أخرى، فما زالت ظاهرة التكامل النقدي في حاجة إلى تأصيل نظري شامل، يعالج جميع جوانبها الممكنة والمحتملة، حتى ولو لم تكن هذه الجوانب قد ثارت بالنسبة للتجارب المحددة التي انصبت عليها دراسة هذه الظاهرة حتى الآن. فمثل هذا التأصيل النظري الشامل هو وحده الذي سينير الطريق، على نحو أكثر فاعلية وقوة، أمام ما يمكن أن يقوم، الآن وفي المستقبل، من تجارب للتكامل النقدي في مناطق عديدة من العالم.

٤ - شعر صندوق النقد العربي بذلك عندما بدأ يمارس نشاطه ابتداءً من النصف الثاني منذ سنة ١٩٧٧. فهو، بوصفه منظمة تضم الدول العربية، قد أنشىء لتحقيق أهداف رئيسية، يأتي في أساسها هدف «تحقيق التكامل النقدي بين البلاد العربية». وعندما حاول الجهاز الفني للصندوق أن يضع صورة لما يجب أن يكون عليه هذا التكامل، وللصيغ والأدوات التي يحسن الاعتماد عليها في ذلك، وجد هذا الوضع الذي أشرنا إليه بالنسبة

للبحوث والدراسات المتوفرة عن التكامل النقدي بصفة عامة. ومن الواضح أنه، إزاء هذا الوضع كان من الضروري أن يسعى صندوق النقد العربي لمزيد من البحث والدراسة لظاهرة التكامل النقدي بصفة عامة، سواء في جوانبها النظرية التحليلية، أو في الدروس التي يمكن استخلاصها من جهود التكامل النقدي العديدة التي بذلت في عدد من المناطق في العالم حتى الآن، وذلك كله كنقطة انطلاق يفيد منها الجهاز الفني للصندوق فيما سيضعه من تصور عن التكامل النقدي العربي.

ومن هنا كان اتفاق صندوق النقد العربي مع مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت لاقامة هذه الندوة عن التكامل النقدي التي عقدت في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في الفترة ٢٤ - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، والتي يسجل هذا الكتاب البحوث التي قدمت فيها، والتعقيب المكتوب الذي وضع عن كل بحث، والمناقشات التي دارت حول البحوث والتعقيبات، والتي أسهم فيها عدد كبير من الاقتصاديين المختصين العرب وغير العرب.

٥ - وليس الغرض من هذه المقدمة تلخيص هذه البحوث والتعقيبات والمناقشات. فهذا أمر لا يجوز أن يقحم على القارىء، بل يجب أن يترك له.

وإنما الهدف من هذه المقدمة هو مجرد رسم إطار سريع لبعض النقاط ذات الأهمية الخاصة التي يثيرها موضوع التكامل النقدي، وإلقاء بعض الضوء على الاتجاهات الأساسية في تصور وتحليل هذه النقاط، من منظورها العام بصفة أساسية، ومن منظور ما يمكن أن تفيد به فيما يستهدف من تكامل نقدي عربي، وذلك كله كتمهيد للدخول في الموضوعات التي عالجتها الندوة، وكتوضيح للخيارات التي لا بد أن تطرح عند بحث وتقرير التكامل النقدي بين الأقطار العربية.

وعلى ذلك هناك سؤالان نعالجهما على التوالي:

الأول، ما هي أهم النقاط التي يثيرها موضوع التكامل النقدي بصفة عامة، وما هي الاتجاهات الفكرية الأساسية بخصوص هذه النقاط؟

والثاني، ما هي الخيارات المطروحة بالنسبة للتكامل النقدي العربي؟

أولاً
الجوانب الأساسية في تحليل التكامل النقدي

لعله يمكن انتقاء النقاط الآتية باعتبارها من بين النقاط الهامة التي يجب الالتفات إليها في أي تحليل عن التكامل النقدي على وجه العموم.

أولاً: في ضوء الأدب الاقتصادي المعاصر، يمكن تحديد مفهوم التكامل النقدي عن طريق بيان أنواع وصور العمليات والسياسات التي تدخل تحت هذا المفهوم. وهنا يمكن التفرقة بين التكامل النقدي الكامل، وبين التكامل النقدي الجزئي، على ما بيَّنه بالتفصيل بحث البروفسور ويليامسون في الندوة.

ويتحقق التكامل النقدي الكامل بين مجموعة من البلاد، عندما تصل هذه البلاد إلى **إنشاء عملة واحدة مشتركة** فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود، ولذلك فإن التكامل النقدي الكامل هو ، في جوهره، انشاء لاتحاد نقدي أو لوحدة نقدية بين البلاد الداخلة في التكامل.

أما التكامل النقدي الجزئي فيشمل صوراً وصيغاً عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة انشاء عملة مشتركة. وفي الكتابات التي تناولت هذا الموضوع، نجد أن أهم صور التكامل النقدي الجزئي بين مجموعة من الدول هي الصور الآتية: **اقامة اتحاد للمدفوعات** بين الدول الأعضاء يمكن عن طريقه تسوية المدفوعات - كلها أو بعضها - بين هذه الدول عن طريق المقاصة المتعددة الأطراف، وقد يقترن ذلك بتوفير قدر من الائتمان لتسوية جزء من المراكز الصافية التي تنتهي إليها هذه المقاصة. - **تجميع الاحتياطي**، حيث تقوم الدول الأعضاء بإيداع جزء أو نسبة من احتياطياتهم النقدية لدى جهة تستخدم المبالغ التي تجتمع لديها في تقديم تسهيلات لمن يعاني ميزان مدفوعاته من عجز من الدول الأعضاء بشروط وحدود ولمدد معينة، ودون أن يخل ذلك بسيولة هذه الاحتياطيات بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى التي يكون لها أن تسحب ما أودعته من احتياطيات طبقاً لما يتقرر من قواعد - **تنسيق أسعار الصرف** بين الدول الأعضاء، عن طريق تحقيق قدر من الاستقرار لهذه الأسعار بين عملات هذه الدول. ويكون ذلك باتباع سياسات يكون من شأنها تحديد المدى الذي يمكن أن تتكلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأعضاء، وبحيث إذا انحرفت الأسعار عن هذا المدى يجب التدخل لوضع حد لهذا الانحراف - **التنسيق النقدي**، عن طريق الاتفاق على السياسات النقدية التي تتبعها الدول الأعضاء، تحقيقاً لأهداف معينة. - **استخدام عملة موازية**، كعملة مكملة للعملات المحلية للدول الأعضاء وليست بديلاً عنها، وذلك لأداء دور نقدي محدود (دور الوحدة الحسابية - أو لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء كلياً أو جزئياً، مثلاً) أو دور نقدي كامل (إلى جوار العملات المحلية). - **تكامل الأسواق المالية** للدول الأعضاء عن طريق الإلغاء (أو التخفيف التدريجي) لقيود الصرف وغيرها من أنواع القيود والعقبات الأخرى التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال بين هذه الدول - **إتباع سياسات مشتركة في مواجهة تدفقات رأس المال بين الدول الأعضاء والخارج**.

ثانياً: وأياً كان نوع التكامل النقدي وصوره، فإنه ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لهدف أو أهداف معينة، ذات طبيعة اقتصادية في الغالب. وبصفة عامة فإن أنواع وصور التكامل النقدي المشار إليها تؤدي كلها، بدرجة أو بأخرى، إلى القضاء على أو التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الانتاج بين مجموعة الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى فهي نوع من الترتيبات النقدية التي من شأنها تيسير المبادلات وحركات عناصر الانتاج بين البلاد الداخلة في التكامل. كذلك يمكن لترتيبات التكامل النقدي أن تلعب دوراً هاماً فيما تستهدفه الدول الأعضاء من تحقيق تكامل إنمائي (أو تنمية متكاملة) فيما بينها، وبحيث يكون تيسير المبادلات وحركات عناصر الانتاج فيما بين هذه الدول جزءاً من سياسة التنمية المتكاملة فيما بينها. ولعل من أهم مزايا الأدوات والصيغ العديدة للتكامل النقدي هو أنه يمكن، عن طريق استخدام الاسلوب الفني الملائم، جعلها قادرة على توليد الأوضاع النقدية التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تتوخاها الدول الأعضاء من التعاون فيما بينها، مع ملاحظة أن هذه الأهداف قد تختلف بين منطقة للتكامل وأخرى. (هدف مجرد تحرير التبادل وحركات عناصر الانتاج - أم هدف تحقيق تنمية متكاملة بين دول المنطقة - فضلاً عن هدف زيادة القوة التفاوضية لمنطقة التكامل ككل في مواجهة العالم الخارجي... الخ). ولا يعني ذلك ان الوصول إلى الاسلوب الفني الملائم لكل هدف هو أمر سهل ميسور، فما زالت تقوم أمام الاقتصاديين كثير من الصعوبات في إيجاد الاسلوب أو الأساليب الفنية الملائمة، خاصة إذا تعددت الأهداف من التعاون بين الدول الأعضاء، أو إذا كان هناك تعارض أو تضارب، مرحلي أو مستمر، بين بعض الأهداف الكلية أو الجزئية وبعضها الآخر. ولكن المهم هو أنه من المتصور الاهتداء إلى الاسلوب الفني الملائم الذي يجعل الترتيبات النقدية المطبقة في التكامل النقدي قادرة على المساهمة في تحقيق الهدف أو الأهداف المقصودة (بشرط الاتساق بين الأهداف إذا كانت متعددة). كذلك يلاحظ أنه كثيراً ما يتم تعديل الأساليب الفنية المطبقة للتغلب على بعض الصعوبات أو الآثار غير المرغوب فيها التي تظهر أثناء التطبيق، ولجعل الصيغة المأخوذ بها في التكامل النقدي بين مجموعة من البلاد أكثر قدرة على تحقيق الهدف المقصود منها.

ثالثاً: ويتبين من ذلك أن هناك، بصفة عامة، **ارتباطاً** بين التكامل النقدي وبين التكامل الاقتصادي (منظور إليه باعتباره تكامل أسواق من خلال تحرير التبادل التجاري وحركات عناصر الانتاج بين مجموعة من الدول، أو باعتباره تكاملاً انمائياً يتحقق بمقتضاه ترابط عضوي بين المشروعات الانتاجية والهياكل الانتاجية والتسويقية والتمويلية بصفة عامة بين هذه الدول عن طريق تنسيق عملية التنمية وتخطيطها وإقامة قدر من المشروعات المشتركة). فالتكامل النقدي ييسر ويسهل تحرير التجارة وتحرير انتقال عناصر الانتاج بين

الدول الأعضاء. كما أنه يمكن أن يؤدي كذلك إلى توفير المقومات النقدية لعملية التكامل في التنمية بين مجموعة من الدول.

ولكن هناك اختلافاً نظرياً حول ما إذا كان التكامل الاقتصادي يجب أن يسبق التكامل النقدي (بمعنى أن يكون قد تحقق قدر من تحرير المبادلات وحركات عناصر الانتاج، أو قدر من التكامل الانمائي قبل تطبيق اجراءات وصور التكامل النقدي، لكي يكون هناك أساس موضوعي تؤثر فيه وتطوره الترتيبات النقدية). فهناك مَنْ يرون ذلك. وهناك اتجاه آخر يرى أنه ليس هناك، تحليلياً أو تطبيقياً، ما يحتم ذلك، وأنه من الممكن أن يقوم تكامل نقدي بين مجموعة من الدول لا تكون قد قطعت شوطاً يذكر في طريق التكامل الاقتصادي.

ويبدو لنا أن هذا النقاش أكاديمي بحت. فمن الناحية العملية لا تتجه مجموعة من الدول إلى إقامة صورة أو أخرى من صور التكامل النقدي بينها، إلا إذا كانت تعطي أهمية خاصة للعلاقات الاقتصادية فيما بينها. كما ان إنشاء بعض صور التكامل النقدي يسهم، بطبيعته، في تعزيز وتدعيم هذه العلاقات الاقتصادية. ومن هنا، فإن هناك ترابطاً وتأثيراً متبادلاً بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي. وهذا هو ما تكشف عنه تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية، وتجربة مجموعات دول امريكا اللاتينية، على ما يتبين من بحوث الندوة التي قدمت عن التكامل النقدي عن هذه التجارب. وتشير تجربة الاتحاد النقدي لمغرب افريقيا (والتي عرضها في الندوة الدكتور رتان بهاتيا) إلى الضآلة الشديدة للتبادل التجاري وحركات عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء، فضلاً عن غياب أي عملية تنمية تكاملية فيما بينها، وذلك على الرغم من قيام اتحاد نقدي كامل فيما بينها منذ سنة ١٩٥٥. ولكننا لا يجوز أن نستخلص من ذلك أنه ليس من الضروري وجود علاقات اقتصادية (تجارية وإنمائية) بين مجموعة من الدول لكي يقوم ويستمر تكامل نقدي فيما بينها. ففي مثال الاتحاد النقدي لغرب افريقيا توجد مثل هذه العلاقات بين مجموعة الدول الأعضاء وبين فرنسا، ثم بينها وبين السوق الاوروبية المشتركة بعد ذلك مع استمرار احتفاظ فرنسا بمركز متميز. والواقع أن هذا الاتحاد النقدي قد جرى تصميمه، منذ البداية، كأداة ضمن أدوات عديدة لتحقيق اندماج اقتصادات هذه المجموعة من الدول الافريقية في الاقتصاد الفرنسي. وهذا هو ما يفسر الدور الخاص الذي تلعبه فرنسا داخل هذا الاتحاد طبقاً لما أوضحه كل من الدكتور بهاتيا والدكتور عبدالرحيم عمرانا في ورقته التي عقب فيها على بحث هذا الأخير.

رابعاً: على أنه أياً كانت أهمية العوامل الاقتصادية، وأياً كانت روعة ودقة وعمق التحليل الاقتصادي في خصوص المزايا والمنافع الاقتصادية التي تعود على الدول الأعضاء

بالقياس للتكلفة التي تتحملها من وراء اقامة التكامل النقدي فيما بينها، وأياً كانت أهمية هذه المزايا والمنافع، فإن العوامل الاقتصادية ليست هي، وحدها، التي يتوقف عليها تقرير إقامة هذا التكامل بين مجموعة من الدول.

فلا يمكن تجاهل «البعد السياسي» للتكامل النقدي الذي يتوقف قيامه - أو عدم قيامه -، في نهاية الأمر، على **توفر الارادة السياسية المواتية** له لدى حكومات الدول الأعضاء. فالدور الذي تلعبه الارادة السياسية في عملية التكامل النقدي - والتكامل بصفة عامة - دور حاسم، مهما كانت الظروف الاقتصادية الموضوعية التي يمكن أن يرتكز عليها هذا التكامل. ويرجع ذلك إلى أن كل عملية تكامل أو اندماج تقتضي التنازل، لدرجة ما ، عن ممارسة كل من الدول الأطراف لجزء من سيادتها وتحويله للأجهزة المسؤولة عن العمر المشترك، وهو أمر لا يمكن حسمه على أساس العوامل الاقتصادية وحدها، ولا لمجرد وجود أدوات وصيغ فنية ذات فاعلية قوية في تحقيق التكامل وفي جعله يحقق مزايا ومنافع لجميع الأطراف. ويأخذ هذا البعد السياسي أهمية خاصة بالنسبة للتكامل النقدي بالذات، الذي يقتضي التنازل، بدرجة أو بأخرى، عن السيادة النقدية للدولة العضو، تصالح العمل النقدي المشترك، في نطاق يختلف اتساعاً وضيقاً بحسب الصورة المطبقة من هذا التكامل. وتدل التجربة على أن الحكومات لا تكون على استعداد لذلك، إلا تحت تأثير ظروف ضاغطة لا يمكن التخلص منها، أو تحت تأثير تطور تكاملي طويل في العلاقات بين الدول الأعضاء.

وتزيد أهمية دور الإرادة السياسية بالنسبة للتكامل النقدي عندما يجري بين البلاد المتخلفة بالذات. ويرجع ذلك، ليس فقط إلى حدة وقوة الشعور الوطني القطري في هذه البلاد بسبب حداثة استقلالها وبسبب التركة الطويلة التي كرست تجزئة هذه البلاد وابتعادها عن بعضها البعض. ولكنه يرجع أيضاً، وربما بدرجة أكبر إلى أن التكامل النقدي بين أية مجموعة من هذه البلاد، إذا اريد له أن يكون تكاملاً يخدم مصالحها وتطورها وتقدمها ونموها، فإنه يصطدم، بالضرورة، بعلاقات التبعية النقدية - وغيرها من علاقات التبعية الاقتصادية - بين هذه البلاد والأقطار الصناعية المتقدمة، ويتطلب على الأقل التخفيف تدريجياًمن علاقات هذه التبعية حتى يتم الخروج منها. ومن الطبيعي أن نفترض أن الأقطار الصناعيةالمسيطرة لا بد أن تعمل على منع مثل هذا التكامل، بطريق أو بآخر، حتى تستمر البلاد المتخلفة في علاقات التبعية نحوها.

ومن هنا يظهر مدى صحة وعمق ما بيَّنه الدكتور فؤاد مرسي في بحثه الذي قدمه للندوة عن مكونات الإرادة السياسية اللازمة للتكامل النقدي بين أية مجموعة من البلاد المتخلفة. فهي ليست مجرد رغبة في إحداث تغيير معين في مجال التعاون النقدي، ولكنها

أكثر تعقيداً وتركيباً من ذلك، لأنها لا بد أن تشتمل بالضرورة على إرادة التحرر (من التبعية النقدية للخارج) وإرادة التنمية (لأهمية التنمية لتقدم الاقتصادات الوطنية ولتحريرها من التبعية ولتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي فيما بينها) وارادة التكامل (الذي يوفر الأساس الوحيد لنجاح التنمية واستمرارها في البلاد المتخلفة بسبب ما يؤدي إليه من توسيع السوق أمام الانتاج في كل بلد، وبسبب ما يتوفر من مقومات لنجاح التنمية المتكاملة لا يتوفر مثلها بدون التكامل).

وعلى هذا النحو لا تكون الإرادة السياسية هي مجرد الاستجابة للعوامل الاقتصادية البحتة باتخاذ القرار بإقامة نوع من التكامل النقدي بين الدول الأعضاء، ولكنها تكون ارادة تتخذ القرار، وتقرر الاجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذه، وتحدد المراحل التي يجب أن يستغرقها هذا التنفيذ، وتوفر الموارد الضرورية لذلك، ثم تترك التنفيذ نفسه بعدئذ للمسؤولين عنه من ذوي الاختصاص، على أن تقوم بمتابعة ما يتحقق بشكل مستمر.

وبالرجوع إلى تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية في هذا الخصوص، يتبين أن المفكرين السياسيين والاقتصاديين قد لعبوا دوراً في «تكوين» هذه الارادة السياسية وتعميقها لدى الحكومات. وكان ذلك عن طريق جهد مستمر مكثف أخذ يوضّح ويبيّن للشعوب وللحكومات معاً مزايا التكامل وأنه حتى لو ترتبت عليه بعض الآثار السلبية لبلد أو لآخر في المدى القصير، فإن مزاياه الكثيرة وآثاره الإيجابية في المدى الطويل والتي تعود على جميع البلاد الأطراف، تفوق بكثير كل هذه الآثار السلبية، وتضمن رفاهاً عالياً لها جميعاً، ومن خلال هذا الطرح المستمر لمزايا التكامل ومنافعه يولد رأي عام في كل بلد من البلاد الأطراف على وعي كامل بمزايا التكامل، فأصبح يؤمن به ويعمل له، وكان له أثره في تشكيل الاتجاه نحو التكامل وفي الأخذ به في بلاد الجماعة الاقتصادية الاوروبية، وفي توليد الإرادة السياسية اللازمة لهذا التكامل لدى السلطات السياسية في هذه البلاد.

خامساً: وإذا عدنا مرة أخرى للجانب الاقتصادي البحت، فإن التساؤل يثور عن المنهج والأسس التي يجري بمقتضاها الحكم على التكامل النقدي وعلى صوره المختلفة من الناحية الاقتصادية. وبعبارة أخرى، على أي أساس يتم تقييم مشروع معين للتكامل النقدي لكي يمكن القول بأنه مقبول أو مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية، أو بأنه غير مقبول وغير مرغوب فيه؟

يتمثل اتجاه الفكر الاقتصادي، في هذا الخصوص، إلى تطبيق أسلوب المقارنة بين المنافع الاقتصادية والتكاليف (الاقتصادية أيضاً) لكل نوع من أنواع أو صور التكامل النقدي، وتقويمه على هذا الأساس، بالنسبة للمنطقة الداخلة في التكامل في مجموعها، وبالنسبة لكل بلد طرف على حدة. وبعبارة أخرى فإن تقييم مشروعات التكامل النقدي إنما

يتم على أساس «حساب منفعي» اقتصادي، طبقاً لنفس المنهج الذي يطبق في دراسات الجدوى لأي مشروع من المشروعات الاقتصادية.

ونظراً لتعدد صور التكامل النقدي، فإن المنافع والتكاليف الاقتصادية لكل واحد من هذه الصور تختلف، إلى حد ما ، عن منافع وتكاليف الصور الأخرى، من ناحية أو أكثر. ولن ندخل هنا في تفصيل منافع وتكاليف كل صورة منها، فسيجد القارىء ذلك بالتفصيل في ثنايا عدد من بحوث الندوة والمنشورة بهذا الكتاب. ولكننا نكتفي هنا بالاشارة إلى المنافع والتكاليف الاقتصادية التي تكاد تكون مشتركة بين أغلب صور التكامل النقدي التي أشرنا إليها فيما سبق.

ففي جانب **المنافع الاقتصادية** التي تولدها الترتيبات النقدية التكاملية، نشير لما يأتي:

١ - تنشيط وتعزيز ودعم المبادلات بين الدول الأطراف، وذلك عن طريق خفض أو إزالة المخاطر ذات الطبيعة النقدية والتي تحيط بهذه المبادلات. (وينطبق ذلك في حالة تنسيق أسعار الصرف، فضلاً عن حالة توحيد العملة بطبيعة الحال). ولعل أهم هذه المخاطر هي مخاطر سعر الصرف (والتي تتولد من احتمال حدوث تغيرات في سعر الصرف بين عملتي طرفي التبادل بين وقت إبرام المبادلة والوقت الذي يجب فيه تسوية قيمتها)، ومخاطر الرقابة على الصرف (التي تخضع لنوع من الرقابة الادارية التسويات التي تتم باستخدام عملة خارجية). فاستقرار سعر الصرف بسبب تنسيق أسعار الصرف (ومن باب أولى حين تكون هناك عملة واحدة إذ لن يكون ثمة تبادل عملات بين دول المنطقة) وما يرتبط به من استبعاد المعاملة التمييزية ضد دول المنطقة، من شأنه أن يقضي على هذه المخاطر، مما ينشط المبادلات بين هذه الدول.

٢ - تنشيط تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأطراف، واستبعاد أو إنقاص التدفقات المتقلبة وغير المستقرة التي تترتب على عدم استقرار أسعار الصرف بين عملات هذه الدول، مع ما يترتب على ذلك من توفير التكاليف اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات المتقلبة.

٣ - التوفير في استخدام الاحتياطيات الدولية، حيث لن يصبح من اللازم استخدامها في تسوية المدفوعات بين الدول الأطراف التي ستعتمد على عملاتها في هذه المدفوعات، سواء اعتماداً كلياً أو اعتماداً أساسياً (وينطبق هذا في حالة تنسيق أسعار الصرف مع تقرير حرية التحويل بين الدول الأعضاء، وفي حالة استخدام عملة موازية يكون من بين استخداماتها تسوية المدفوعات بين هذه الدول؛ وكذلك في حالة إقامة اتحاد للمدفوعات، وبطبيعة الحال أيضاً في حالة توحيد العملة). ويعود التوفير في استخدام الاحتياطيات الدولية على هذا النحو بميزة كبيرة على الدول الأطراف التي تعاني موازين

مدفوعاتها من عجز في مواجهة العالم الخارجي خارج منطقة التكامل، حيث سوف تستخدم ما يتوفر لها من احتياطيات دولية في تسوية مدفوعاتها مع العالم الخارجي.

٤ - المساهمة في توفير الامكانات لنجاح واستمرار التنمية التكاملية لاقتصادات المنطقة. ويرجع ذلك إلى ما تحققه الأساليب المتعددة للتكامل النقدي من تدعيم وتقوية المبادلات بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى توسيع السوق أمام الفروع الانتاجية والصناعات الجديدة بحيث يصبح سوق المنطقة كلها، ومما يسمح بإقامة المشروعات الإنمائية بالأحجام الملائمة التي تحقق كفاءة انتاجية كبيرة، دون أن تصطدم مثل هذه المشروعات بعقبة ضيق السوق التي كان لا بد أن تصطدم بها في حالة عدم التكامل.

ومن الواضح أنه من هذه الناحية، يمكن أن يلعب التكامل النقدي (والتكامل الاقتصادي عامة) دوراً هاماً بالنسبة لتنمية الأقطار المتخلفة، وليس فقط في مجال توسيع المبادلات فيما بينها. ومن هنا فإن تحرير التبادل بين هذه الأقطار يجب أن يأتي في إطار عملية التنمية التكاملية فيما بينها، والتي هي اسلوب التكامل الاقتصادي الملائم لهذه الأقطار.

٥ - تؤدي بعض صور التكامل النقدي إلى زيادة القوة التفاوضية للمنطقة التي يشملها التكامل في مواجهة العالم الخارجي. ويظهر ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لصورة التكامل النقدي التي تقوم على إتباع سياسات مشتركة في مواجهة تدفقات رأس المال بين الدول الأعضاء والخارج، وسواء كانت المنطقة في مجموعها تعتبر مستقبلاً صافياً لرأس المال من الخارج، أو كانت مصدراً صافياً لرأس المال للخارج (كما هي الحال بالنسبة للمنطقة العربية بعد التصحيحات الجزئية لأسعار النفط منذ ١٩٧٣). ويترتب على زيادة القوة التفاوضية، تحسين شروط الاستثمارات والتوظيفات المالية لصالح دول المنطقة.

وكانت الصور الأخرى من التكامل النقدي قد يترتب عليها، بطريق غير مباشر، زيادة القوة التفاوضية للمنطقة، خاصة إذا كانت تتمتع أساساً بعوامل موضوعية ذات أهمية اقتصادية كبيرة على مستوى المنطقة كلها (مثل القوة التي للبلاد النفطية). ففي مثل هذه الحالة يترتب على بعض صور التكامل النقدي (مثل تكامل الأسواق المالية للمنطقة - وإنشاء عملة موحدة) زيادة القوة التفاوضية في مواجهة العالم الخارجي.

أما في جانب **التكلفة الاقتصادية** التي تتحملها الدول الأطراف بسبب التكامل النقدي، فنشير لما يأتي:

١ - في حالة توحيد العملة (أو الاندماج النقدي الكامل) تتمثل التكلفة الأساسية، في تحويل البلد العضو سيادته النقدية إلى الجهة المركزية التي تكون مسؤولة عن إصدار العملة المشتركة وعن رسم السياسة التنفيذية. ونظراً

لأن الحكومات تعتبر السيادة النقدية عنصراً هاماً وأساسياً من عناصر السيادة السياسية، لذلك قد تكون هذه التكلفة مرتفعة جداً من وجهة نظر الحكومات، خاصة إذا كان مشروع التكامل النقدي المطروح يقوم على الانتقال مرة واحدة وبدون تدرج إلى العملة المشتركة وإلغاء العملات الوطنية. ولذلك فإننا لا نجد مثالاً واحداً في التاريخ الحديث حدث فيه الاندماج النقدي الكامل مرة واحدة.

٢ - لا تتضمن صور التكامل النقدي الجزئي تنازلاً ملموساً عن السيادة النقدية. فتقرير الصورة التي تطبق من هذا التكامل تكون باتفاق الأطراف، وغالباً ما تكون القواعد الموضوعة في هذا الصدد قابلة للتعديل بناء على اقتراح من عضو أو أكثر.

ولكن الذي يميز صور التكامل الجزئي هو أن بعضها يتضمن تنازل الدول الأطراف عن إمكان استخدام بعض أدوات السياسة النقدية كوسيلة لتصحيح إختلال ميزان المدفوعات. ويظهر ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بتنسيق أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل النقدي. فهذا التنسيق يعني تحقيق ثبات نسبي لأسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، والتزام كل من هذه الدول بعدم تغيير سعر عملتها بالنسبة لعملات الدول الأعضاء الأخرى إلا بموافقة هذه الدول. وهذا الالتزام يعتبره بعض الاقتصاديين تكلفة كبيرة، لأنه يتضمن تنازل البلد عن استخدام وسيلة أساسية (وهي تغيير سعر صرف عملتها بالنسبة لعملات بقية الأعضاء) من وسائل سياسة معالجة الاختلالات الخارجية، أي الاختلالات التي تنشأ في موازين مدفوعات الدولة العضو في مواجهة الأعضاء الآخرين بسبب علاقة تكاليف الانتاج/بالأسعار في داخل هذه الدولة. فإذا كانت الدولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تجاه أحد الأعضاء الآخرين بسبب ارتفاع الأسعار عندها، فإنها لن تستطيع أن تعالج هذا العجز عن طريق تغيير سعر عملتها بالنسبة لعملات الآخرين، ومن هنا لن نتمكن من استخدام سعر الصرف للتأثير على الأسعار الداخلية، ومن ثم فإن توازن ميزان المدفوعات سيتحقق من خلال تغير مستوى العمالة (بطالة) وتغير مستوى الدخل القومي (انخفاض). ويحدث العكس في حالة الدولة ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها تجاه الأعضاء بسبب أسعارها الداخلية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التضخم في بلد الفائض، وتزايد مشكلة البطالة في بلد العجز.

ولكن بعض الاقتصاديين يرون أنه من غير الميسور استخلاص قاعدة عامة في هذا الخصوص، وان تغيير سعر الصرف ليس وسيلة بسيطة ومؤكدة وميكانيكية للتأثير على الأسعار الداخلية، وان نجاح تغيير سعر الصرف في التأثير على الأسعار الداخلية في مثل هذه الحالات يتوقف على استخدامه كجزء من سياسة اقتصادية شاملة تعالج جميع النواحي الفعالة بالنسبة للأسعار الداخلية، وبشرط أن تتوفر الظروف الملائمة لذلك. وعلى هذا

الأساس يمكن أن يكون تنازل الدولة عن تغيير سعر الصرف تكلفة للتكامل النقدي، ولكنها يجب أن تقارن مع المنافع الشاملة التي تترتب على هذا التكامل.

٣ - قد تكون هناك تكاليف أخرى لبعض صور التكامل النقدي. فمثلاً بالنسبة لتنسيق السياسة النقدية، إذا استخدمت أدوات واحدة للسياسة النقدية وتقرر فرضها على جميع الأعضاء بنفس القوة (مثل تحديد مستوى معين واحد لسعر الفائدة يطبق في كل منطقة - أو تحديد سقوف واحدة لتوسع الائتمان في الدول الأعضاء... الخ). وكان هناك تباين في المشاكل والظروف الاقتصادية للدول الأعضاء، فإن هذا قد يصيب بعض الأعضاء بأضرار فادحة، على ما تتضح من تجربة الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا التي أشار لها الدكتور عمرانا. تحقيق قدر كبير من المواءمة في السياسة النقدية بين ما يتقرر كسياسة شاملة بالنسبة للمنطقة ككل، وبين بعض السياسات التي يسمح بها لكل دولة عضو بسبب ظروفها الخاصة. وإنه وإن كانت مثل هذه المواءمة على درجة كبيرة من الصعوبة، إلا أنها ممكنة، وتؤدي إلى تقليل تكلفة التكامل النقدي من هذه الناحية.

والخلاصة أن تقييم مشروعات التكامل النقدي وتحديد مدى جدواها من الناحية الاقتصادية البحتة، إنما يتم بناء على حساب اقتصادي للمنافع والتكاليف التي يتحدد مفهوم كل منهما طبقاً للنقاط الأساسية السابق بيانها.

سادساً: تثور نقطة هامة بالنسبة للصور الأساسية من التكامل النقدي سواء كان كلياً أو جزئياً، وهي تتعلق «بربط» العملات الوطنية المتعددة (في حالة التكامل الجزئي)، بربط العملة الموحدة المشتركة (في حالة التكامل النقدي الكلي). فتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء يستلزم «ربط» كل من هذه العملات بعملة أو سلّة عملات واحدة، حتى يكون الأساس الذي يجري التثبيت بالنسبة له واحداً. وتثور نفس النقطة بالنسبة للعملة الموحدة المشتركة، وإن كان لأسباب أخرى. ومن هنا يثور السؤال، في تجارب التكامل النقدي، عن العملة أو سلة العملات التي يجرى ربط عملات الدول الأعضاء بها، ما هي؟ وما هي المعايير التي يسترشد بها في اختيارها؟

والواقع أن هذا التساؤل لم يكن وارداً، لا في ظل قاعدة الذهب حيث كانت جميع العملات مربوطة بالذهب على أساس سعر محدد وثابت، ولا في ظل نظام بريتون وودز الذي قام عليه صندوق النقد الدولي حيث كانت الدول الأعضاء في هذا الصندوق تحدد علاقة ثابتة لعملاتها مع الدولار الذي كان هو نفسه قابلاً للتحويل في الولايات المتحدة إلى الذهب على أساس سعر ثابت (٣٥ دولاراً للأوقية). ولكن عندما أنهت الولايات المتحدة نظام التحويل بين الذهب والدولار وما تبع ذلك من انهيار نظام بريتون وودز في

اغسطس/آب ۱۹۷۱، فرضت نفسها مشكلة «ربط» عملات الدول، إلى أي عملة يتم الربط، وعلى أي أساس؟

وبالرغم من أن هذا التساؤل كانت له أهميته بالنسبة لكل الدول، إلا أن له أهمية خاصة بالنسبة للدول التي تواجه إتمام صورة أو أخرى من صور التكامل النقدي فيما بينها. فهذا التكامل، في أغلب صوره، يتطلب صراحة أو ضمناً، وجود قدر من الثبات في أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، أمر لا يمكن تحققه إذا ربطت هذه العملات بعملة أو عملات مختلفة، حيث سوف يتوقف سعر صرف عملة كل بلد عضو على تقلبات سعر العملة التي يرتبط بها، مما ينعكس بالضرورة على أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل النقدي. ومن هنا، يكون من الضروري بالنسبة للتكامل النقدي بين مجموعة من الدول أن توحد العملة أو سلة العملات التي تربط بها كل منها عملتها.

ويمكن تلخيص أهم التصورات (أو المقترحات) في هذا الخصوص فيما يأتي:

١ - ربط عملات الدول الأعضاء في التكامل النقدي بعملة واحدة تكون ذات أهمية دولية خاصة (مثل الدولار)، مع عدم استعمال هذه الدول لأية هوامش للتحرك عند تقلب سعر هذه العملة الواحدة (أو العملة الوسيطة) في الأسواق الدولية.

٢ - ربط عملات الدول الأعضاء «بسلة من العملات» (بدلاً من ربطها بعملة واحدة). ويتميز هذا الحل عن الحل السابق في أنه يخفف من الأثر الذي يتولد عن أسعار عملات الدول الأعضاء بسبب ما قد يحدث من تقلبات كبيرة في سعر صرف إحدى العملات التي تتكون منها السلة، إذ سوف يحدد من هذا الأثر ما يحدث من تغير في الاتجاه العكسي في أسعار صرف عملات السلة الأخرى، مما يتوقف أيضاً على «الوزن» الذي في السلة لكل واحدة من العملات الداخلة فيها.

وفي إطار فكرة «سلة العملات» هذه، عرفت ثلاثة أنواع من السلات، هي:

(أ) سلة حقوق السحب الخاصة التي أنشأها صندوق النقد الدولي لتكون أصلاً احتياطياً دولياً، والتي يعمل، بكافة الطرق، على نشر استخدامها والتي كانت تتكون من ١٦ عملة لكل منها وزن خاص في تركيبة السلة، ثم أصبحت منذ أول يناير/كانون الثاني ۱۹۸۱ تتكون من خمس عملات فقط. ويحتل الدولار وزناً هاماً في داخل السلة بتركيبها السابق أو الحالي.

(ب) سلة وحدة العملة الاوروبية (ECU)والتي تعرف بأنها سلة موزونة من عملات جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية. والقارة التي تمثلها هذه السلة هي أن أية مجموعة من الدول تسعى لتحقيق التكامل النقدي فيما بينها يمكنها أن تربط كل منها

عملتها بسلة مكونة من مجموع عملات هذه الدول، وليس بعملة أو بسلة عملات أجنبية عن المجموعة. (بشرط أن يكون لمجموعة الدول الأعضاء أهمية اقتصادية على نحو ما في الاقتصاد الدولي).

(حـ) سلة خاصة، تقوم الدول الأعضاء بتحديد العملات الداخلة في تكوينها والأوزان التي تدخل بها، في ضوء اعتبارات معينة تسترشد بها هذه الدول (مثل أهمية البلاد صاحبة هذه العملات بالنسبة للتجارة الدولية للدول الأعضاء في عملية التكامل). ومن الواضح أن هذه السلة تختلف عن كل من سلة حقوق السحب الخاصة وسلة وحدة العملة الاوروبية من حيث العملات الداخلة فيها، ومن حيث الوزن الذي يعطى بداخلها لبعض العملات الدولية التي قد تدخل في تكوينها. كذلك ليس ما يمنع من أن تدخل بعض (أو كل) عملات الدول الأعضاء في عملية التكامل النقدي في تكوين هذه السلة. وبصفة عامة، فإن هذه السلة، بما لها من خصوصية في العملات الداخلة في تكوينها، تترجم وتعكس اهتمامات الدول الأعضاء في مجال علاقاتها فيما بينها وعلاقاتها مع دول العالم الخارجي.

ولكل من هذه التصورات والحلول مزاياها وعيوبها التي لن ندخل هنا في تفصيلها، حيث يجد القارىء مناقشة شاملة وعميقة لكل ذلك في كثير من بحوث الندوة. وإنما نكتفي بالاشارة إلى أن اختيار مجموعة من الدول الساعية إلى التكامل النقدي فيما بينها لحل أو آخر من هذه الحلول إنما يتوقف على مدى أهمية تجارتها ومعاملاتها مع البلد أو البلاد صاحبة العملة أو العملات التي يتم «الربط» بها، وإلى ما تتمتع به عملات هذا الربط من الاستقرار، وإلى أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأطراف في التكامل نفسه وإلى مدى أهمية اقتصاد هذه الدول في السوق الدولية (في حالة ما إذا اختارت عملاتها هي أو بعض عملاتها لتتكون منها السلة التي تربط بها كل منها عملتها)، وإلى ما يمكن أن يترتب على اختيار عملة أو سلة معينة من آثار على العلاقات مع البلاد صاحبة عملات الربط... الخ. وتفسر هذه العوامل جميعاً لماذا عملت دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية إلى أن يكون لها سلة مستقلة هي سلة وحدة العملات الاوروبية والتي تتكون من مجموع عملات الدول الأعضاء.

سابعاً: بالنسبة للمنهج التحليلي الذي يجب أن/ويُتَّبع في تقييم منافع ومزايا وتكاليف التكامل النقدي، أو في تحديد الآثار التي تترتب على اختيار حل أو آخر من حلول «ربط» عملات الدول الأعضاء، أو في غير ذلك من دراسة الجوانب العديدة التي تثور في بحث التكامل النقدي، نقول إنه بالنسبة للمنهج التحليلي لذلك، لا يجوز أن يكون منهجاً استاتيكياً يقتصر على بيان الآثار وردود الفعل التي تحدث مباشرة بعد بدء تطبيق صورة

أو أخرى من التكامل، ولكن يجب اتباع منهج تحليلي ديناميكي يتتبع الآثار على مدى زمني أطول وفي تتابعها من مرحلة إلى أخرى. فالتحليل الأستاتيكي، بسبب قصور مداه الزمني والتطوري، يؤدي بالضرورة إلى تضخيم التكاليف أو المزايا والمنافع، وهو تضخيم قد يزول تماماً إذا تتبعنا الآثار على مدى أطول.

ومن ناحية أخرى، لا يجوز الاعتماد على منهج تحليلي جزئي متعلق بردود الفعل في نطاق واحد، بل يجب تطبيق منهج تحليلي شمولي، يتناول تتابع الآثار التي تترتب على تطبيق صور التكامل النقدي، في جميع مجالات اقتصادات الدول الأطراف واقتصادات المنطقة ككل، وعلاقات المنطقة بدول العالم. فمن مخاطر التحليل الجزئي أنه يلفت النظر إلى جانب معين قد يتأثر بالسلب أو بالايجاب، مع إهمال بقية الجوانب الأخرى التي قد تتأثر في اتجاهات مخالفة عن اتجاه تأثر هذا الجانب. ويباشر ذلك تأثيراً غير سليم على مَنْ يتخذون القرارات السياسية بإقامة التكامل النقدي.

* * *

تلك بعض من النقاط الهامة التي تثور، بالضرورة، عند بحث التكامل النقدي بصفة عامة. ويبقى أن نعرض بإيجاز، في ضوء هذه النقاط، للخيارات المطروحة أمام التكامل النقدي العربي والتي تَعَرَّضَتْ لها، على نحو أو آخر، بحوث الندوة ومناقشاتها.

ثانياً
خيارات التكامل النقدي العربي

حسمت اتفاقية صندوق النقد العربي الخيار **الأساسي** في هذا الخصوص، حيث أكدت جميع الدول العربية في هذه الاتفاقية على أن إنشاء هذا الصندوق يعبر عن رغبتها... «**في إرساء المقدمات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية**». ودلالة هذا النص الوارد في مقدمة هذه الاتفاقية واضحة في ناحيتين:

الاولى، أن الأقطار العربية تتفق على إقامة نوع من التكامل النقدي فيما بينها.

والثانية، أن هذا التكامل النقدي يستهدف دعم التكامل الاقتصادي العربي والذي بيَّنت الاتفاقية بوضوح أنه ليس مجرد تكامل إقتصادي عن طريق تحرير التجارة وعن طريق إزالة القيود على حركات رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية، ولكنه أيضاً «تكامل إقتصادي إنمائي» يرتبط بدفع عجلة التنمية في جميع الأقطار العربية.

وإذا كان قد حسم على هذا النحو الخيار الأساسي المتعلق **بمبدأ إقامة التكامل النقدي العربي**، فإن الخيارات التي تطرح نفسها بعد ذلك في هذا الخصوص **هي خيارات التطبيق**،

وهي خيارات تتعلق بنوع التكامل النقدي الملائم، وبالبعد الزمني لتطبيق هذا التكامل، وبالصور والأساليب التي تتبع في هذا التكامل.

وبذلك يكون التكامل النقدي العربي أمام ثلاثة خيارات تتحدد بالأسئلة الثلاثة الآتية:

الأول: ما هو نوع التكامل النقدي الذي يحسن تطبيقه بين الأقطار العربية؟

والثاني: وهل يجري تطبيقه مرة واحدة أم على مراحل، وما هي هذه المراحل؟

والثالث: ما هي الأدوات والصيغ الملائمة بالنسبة للتكامل النقدي العربي.

ونعرض تباعاً فيما يلي لهذه الخيارات:

الخيار الأول: التكامل النقدي الكامل مقابل التكامل النقدي الجزئي

رأينا ان التكامل النقدي الكامل يتمثل في انشاء عملة واحدة مشتركة تحل محل العملات المحلية لمجموعة الدول الأعضاء في عملية التكامل النقدي، ولتقوم بتأدية جميع وظائف النقود في داخل إقليم هذه الدول. أما التكامل النقدي الجزئي فيشمل عدداً من صور التعاون النقدي والتي تتمثل في بعض الترتيبات النقدية التي من شأنها دعم وتعزيز وتيسير المبادلات التجارية وانتقال عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء، فضلاً عن دعم وتعزيز إمكانات التنمية الاقتصادية فيها.

١ - والذي يتبين من البحوث والمناقشات التي دارت في الندوة أنه **من غير الممكن إقامة تكامل نقدي كامل بالمعنى المبين فيما سبق بين الأقطار العربية حالياً، كما أنه من غير الممكن إقامته دفعة واحدة.**

٢ - ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب والعوامل الموضوعية التي لا يمكن تجاهلها عند بحث التكامل النقدي بين الأقطار العربية، وهي:

(أ) التباين في عدد من الظروف والأوضاع الاقتصادية الأساسية بين الأقطار العربية، وهي ظروف وأوضاع تؤثر إلى حد بعيد على إمكانات التكامل النقدي الكامل. ومن ذلك التباين في نظم وسياسات التجارة الخارجية، والتباين في مدى الأهمية النسبية لمصادر الانفاق (الحكومي والخاص) بالنسبة للانفاق الكلي، والتباين في مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والتباين في مدى تطور الأسواق النقدية والمالية في هذه الدول، والتباين في أنظمة الصرف وسياساته، وبالذات فيما يتعلق بالأسلوب المتخذ أساساً لتحديد سعر كل عملة عربية بالنسبة لعملات بقية دول العالم، وما إذا كان ذلك متروكاً للتقويم كما في لبنان، أو على أساس «ربط» العملات العربية بعملة دولة أخرى أو بسلة عملات، فالأقطار العربية تتباين من حيث هذا

«الربط»، حيث تربط بعض العملات العربية بالدولار، وبعضها بحقوق السحب الخاصة، وبعضها بسلة خاصة من العملات يحددها القطر العربي صاحب العملة ولا يعلن عنها.

هذا التباين في هذه المجالات الاقتصادية الأساسية لا تتوفر في ظله الظروف الموضوعية اللازمة للاتحاد النقدي الكامل، ويجعل من الضروري محاولة بذل الجهود لتخفيف هذا التباين.

(ب) أن الظروف السياسية التي تمر بها علاقات الأقطار العربية في الأوضاع الحالية تسهم في عدم توفر الارادة السياسية اللازمة لتحقيق التكامل النقدي الكامل، كما أنها تجعل من الضروري الانتظار لمدة قد تكون طويلة حتى يمكن تكوّن هذه الإرادة.

(جـ) أن تجارب التكامل النقدي في المناطق الأخرى من العالم (في الجماعة الاقتصادية الاوروبية، وفي دول أمريكا اللاتينية) تشير إلى أن التكامل النقدي الكامل - في شكل عملة مشتركة واحدة للدول الأعضاء - لا يجري الالتجاء إليه والعمل على تطبيقه إلا كخطوة نهائية وبعيدة، بعد أن يكون التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي الجزئي قد قطعا شوطاً كبيراً بين الدول الأعضاء.

(د) أن هذا هو ما تقضي به اتفاقية صندوق النقد العربي نفسها. فهي، وإن كانت تنص على «إنشاء عملة عربية موحدة»، إلا أنها تتطلب أن يسبق ذلك العمل من أجل. . . «**تهيئة الظروف** المؤدية إلى إنشاء (هذه) العملة العربية الموحدة» (الفقرة (و) من المادة ٤، والفقرة (ب) من المادة ٦ من الاتفاقية المذكورة).

٣ - والخلاصة إذن أنه، لأسباب عديدة، من غير الممكن إقامة التكامل النقدي العربي الكامل بين **جميع الأقطار العربية** في الظروف الحالية، ولا إقامته مرة واحدة.

ولنفس هذه الأسباب، فإن التكامل النقدي الجزئي هو الممكن والملائم بالنسبة للتكامل النقدي بين جميع الأقطار العربية.

٤ - وهنا يثور سؤال هام يتصل بمدى سلامة إقامة تكامل نقدي عربي كامل بين مجموعة محددة من الأقطار العربية، إذا تهيأت لها الظروف لإقامته.

والسؤال يطرح نفسه بالذات بالنسبة لأقطار الخليج العربي النفطية. فهناك عدد من الاقتصاديين الذين يرون أنه إذا كانت ظروف الاتحاد النقدي الكامل غير متوفرة بالنسبة للأقطار العربية في مجموعها، فهل هناك ما يمنع الأقطار النفطية في الخليج العربي من أن تقيم بينها اتحاداً نقدياً، بسبب الظروف الموضوعية المواتية لذلك؟

وقد أثير هذا السؤال في أكثر من مناسبة في الندوة، وكان هناك اتجاهان بالنسبة له:

(أ) اتجاه يرى أن بعض الأقطار النفطية في الخليج العربي تتشابه ظروفها الاقتصادية الموضوعية، من حيث هيكلها، ومن حيث مرحلة تطورها الاقتصادي، ومن حيث نظمها وسياساتها الاقتصادية، ومن حيث الأهمية الخاصة التي للنفط في اقتصادها وبالنسبة للاقتصاد العالمي، وأن هذا كله يوفر الظروف الموضوعية التي تجعل من الممكن إقامة اتحاد نقدي كامل فيما بينها في الحال، يتضمن إنشاء عملة مشتركة واحدة. وسيكون من شأن ذلك زيادة الامكانات أمام التنمية المتكاملة في هذه الأقطار. فإذا توفرت الارادة السياسية لتحقيق هذا التكامل النقدي الكامل بين هذه الأقطار الخليجية فلا توجد حجة مقبولة لمنع ذلك. ومن الممكن أن تتسع هذه المنطقة النقدية الخليجية بعد ذلك لتضم كل أقطار الخليج بالمعنى الواسع، بحيث تشمل السعودية والعراق.

(ب) ولكن هناك اتجاهاً آخر من الاقتصاديين الذي يرون أنه برغم تشابه كثير من الظروف الموضوعية المشار إليها في عدد من أقطار الخليج، إلا أن عوامل تتصل بالسياسة الدولية سوف يكون من شأنها أن تمنع الاتحاد النقدي بين هذه الدول. وأنه إذا تم التوسع في مفهوم أقطار الخليج لتشمل عدداً أكبر بحيث يمكن مجابهة هذه العوامل الخارجية، فإن التشابه في الظروف الموضوعية المشار إليه سوف يخف لدرجة كبيرة، وسوف تثور مشكلات فنية من نفس النوع الذي يثور بالنسبة للاتحاد النقدي الكامل بين الأقطار العربية في مجموعها.

وبالاضافة إلى ذلك يبدي بعض الاقتصاديين مخاوفهم من أن يؤدي إقامة اتحاد نقدي كامل بين أقطار الخليج إلى تكريس التباين القائم حالياً بين الأقطار العربية النفطية ذات اليسر، والأقطار العربية غير النفطية ذات العسر، مما يجعل من العسير فيما بعد تحقيق تكامل بين المجموعتين، ومما يهدم فكرة التكامل الاقتصادي العربي بين جميع الأقطار العربية.

(جـ) ويبدو لنا أنه إذا توفرت الارادة السياسية لدى أقطار الخليج (أياً كان مدى شمولها) لإقامة اتحاد نقدي كامل برغم عقبات السياسة الدولية في هذا الخصوص، فإنه ليس ما يمنع من إقامة هذا الاتحاد. وليس من العسير ايجاد الحلول الفنية للمشكلات التي تنشأ بسبب بعض التباين في الظروف الموضوعية لدول الخليج بشمولها الواسع. لكن يجب عندئذ اتخاذ الوسائل لمنع انفصال هذه المجموعة عن عملية التكامل الاقتصادي والنقدي مع بقية الأقطار العربية. ويكون ذلك عن طريق إقامة صور من التعاون النقدي الجزئي بين بقية الأقطار العربية من ناحية، وبين مجموعة أقطار الخليج التي تكون قد أقامت اتحاداً نقدياً كاملاً فيما بينها من ناحية أخرى، مع الاستمرار في تطوير عملية التكامل الاقتصادي بينها.

الاختيار الثاني: التطبيق الفوري لجميع صور التكامل الجزئي أم التطبيق على مراحل

يتضمن التكامل النقدي الجزئي نفسه فكرة المرحلية في التطبيق، كما يتضمن كذلك عدم تطبيق جميع صيغ ووسائل هذا التكامل الجزئي منذ البداية، بل يجب التدرج فيها على مراحل.

ويرجع ذلك إلى أن كل صيغة أو وسيلة من هذه الوسائل تفترض لنجاحها توفر بعض الظروف الموضوعية التي لا تتوفر جميعها منذ البداية في العلاقات بين الاقتصادات العربية. فإذا أضفنا لذلك أن الهدف من التكامل النقدي طبقاً لما نصت عليه اتفاقية الصندوق هو دعم امكانات التكامل الاقتصادي العربي ودعم عملية تنمية اقتصادات جميع الأقطار العربية، لذلك فإنه يحسن أن يكون هناك نوع من التنسيق بين سير التكامل الاقتصادي والتنموي العربي خلال كل مرحلة من المراحل. وبذلك تكون أدوات التكامل النقدي الجزئي التي تطبق في كل مرحلة صالحة لدفع التكامل الاقتصادي لمستوى جديد، مما يهيء الامكانية لتطبيق أدوات أكثر تقدماً من التكامل النقدي الجزئي، التي تدفع نحو مستويات جديدة من التكامل الاقتصادي. . . وهكذا.

الاختيار الثالث: أدوات وصيغ التكامل النقدي العربي الجزئي في تتابعه المرحلي

بينا فيما سبق أدوات وصيغ التكامل النقدي الجزئي بصفة عامة. وقد بينت المناقشات التي دارت في الندوة أهمية الصور الآتية:

١ - إنشاء اتحاد مدفوعات، وتطوير وتكامل الأسواق المالية العربية، كإجراءات أساسية لتيسير وتعزيز إمكانات التبادل التجاري وإمكانات إنتقال جزء من فوائض رؤوس الأموال بين البلاد العربية، مما يعزز عملية التكامل الاقتصادي والتنمية التكاملية فيما بينها.

٢ - تطوير الدينار العربي الحسابي، عن طريق توسيع الدور الذي يقوم به من مجرد أداة حسابية. ومن الأفكار الأساسية التي عرضت في الندوة في هذا الصدد أن يكون الدينار العربي هو الأساس الذي «تربط» به عملات الدول العربية.

ولكن يجب تعديل تكوينه مما هو عليه حالياً (فهو حالياً مجرد تعبير عربي عن حقوق السحب الخاصة حيث قررت الاتفاقية أنه يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحددها صندوق النقد الدولي). وقد طرحت اقتراحات عديدة لتعديل تكوينه، فالبعض رأى أن يربط بوحدة العملة الاوروبية، اعتماداً على أن ما يزيد عن ٧٠٪ من تجارة الأقطار العربية تجري مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. والبعض الآخر رأى أن يربط على نحو ما بالنفط. والبعض رأى أن يكون بمثابة سلة من العملات العربية نفسها حسب أوزان معينة.

وقد يمكن أيضاً اقتراح أن يتكون من سلة خاصة من بعض عملات الدول الأجنبية ذات الأهمية الخاصة في العلاقات الاقتصادية الخارجية للعالم العربي (دون أن تكون بالضرورة سلة حقوق السحب الخاصة أو سلة وحدة العملة الاوروبية) بالاضافة إلى عملات بعض الأقطار العربية ذات الوزن الخاص في الاقتصاد الدولي، وهي كل أو بعض الأقطار النفطية. ويمكن أن تكون العملة الخليجية العربية التي يتفق عليها في حالة إنشاء الاتحاد النقدي الكامل بين أقطار الخليج هي المكون العربي في سلة الدينار العربي. وميزة هذا التركيب المزدوج (عملات أجنبية وعملات عربية) للدينار العربي أنه يراعي في وقت واحد اعتبارات التجارة الدولية للبلاد العربية، واعتبارات التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها.

والواقع أن جميع هذه المقترحات تستحق بحثاً عميقاً، وما زالت محل دراسات عديدة.

٣ - يترتب على ربط العملات العربية بالدينار العربي بعد تطوير تكوينه على النحو المشار إليه، أن يصبح من الممكن الإقدام على تنسيق أسعار الصرف بين البلاد العربية، وهو أمر من غير الممكن تحقيقه في ظل التباين الحالي في ربط العملات العربية. ولا شك في أهمية تنسيق سعر الصرف بين العملات العربية، طبقاً لمعنى التنسيق المبين في الجزء الأول من هذه المقدمة. ولا يجوز التقليل من أهمية ثبات أسعار الصرف بين البلاد العربية بمقولة أن المبادلات التجارية ما زالت محدودة بينها. فهذه نظرة استاتيكية بحتة، ويجب النظر في هذا الصدد إلى إمكانات نحو هذه المبادلات على نحو مطرد خاصة إذا كان تنسيق أسعار الصرف في اطار سياسة شاملة للتكامل الاقتصادي وللتنمية المتكاملة بين البلاد العربية.

٤ - ويمكن أيضاً، وفي مراحل لاحقة، تنسيق السياسات النقدية بين الدول العربية، في ضوء عدد من الأهداف أهمها دعم إمكانات التنمية العربية في إطارها التكاملي، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وفي ضوء مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية المختلفة في الاقتصادات العربية.

٥ - وفي مرحلة أبعد من ذلك، يمكن تطوير دور الدينار العربي على نحو أقوى، وذلك بجعله «عملة موازية» تؤدي إلى جوار وظيفة الوحدة الحسابية، ووحدة ربط العملات العربية، وظيفة في مجال تسوية المدفوعات بين البلاد العربية، على أن يعهد بإصداره إلى جهاز مركزي (وليكن صندوق النقد العربي) ويكون اصداره في مقابل إيداع إحتياطيات بالعملات الأجنبية وبعملات الدول العربية طبقاً لقواعد وأسس معينة. ومن الممكن أن تبدأ هذه الوظيفة على نطاق محدود، ثم تطور وتوسع تدريجياً.

٦ - وأخيراً فقد أشار البعض إلى أهمية تنسيق سياسات الأقطار العربية في مواجهة

استثمار وتوظيف رؤوس الأموال العربية في الخارج، كوسيلة لتدعيم القوة التفاوضية العربية للمنطقة العربية في مجموعها ولكل قطر عربي على حدة، في هذا الخصوص.

* * *

تلك نظرة تحليلية عامة لأهم القضايا والاتجاهات التي أثارتها الندوة. وسوف يجد القارىء بنفسه، في ثنايا صفحات هذا الكتاب، التفاصيل الغزيرة التي عالجت بعمق واستقصاء الكثير من هذه الجوانب.

ولا شك أن الكتاب، بذلك، يسد نقصا حقيقياً ملموساً في الكتابات العربية حول موضوع التكامل النقدي بصفة عامة، وموضوع التكامل النقدي العربي على وجه الخصوص. ولا شك أيضاً أن نشر هذا الكتاب سيكون بداية لمناقشات ودراسات أشمل وأعمق بهدف تطوير العلاقات النقدية بين الأقطار العربية، بما يدعم ترابطها وقوتها.

المشاركون

أسلمو ولد بوي	مدير عام العلاقات الخارجية، البنك المركزي الموريتاني، نواكشوط - موريتانيا
الفريدو ميديو	اقتصادي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - جنيف
انطون سليمان قطان	اقتصادي مساعد، صندوق النقد العربي - أبوظبي
برهان الدجاني	أمين عام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - بيروت
جواد هاشم	رئيس صندوق النقد العربي - ابو ظبي
جورج غونزاليز ديل فال	مدير مركز الدراسات النقدية في أمريكا اللاتينية - مكسيكو- المكسيك
جون غنتر	خبير استشاري - واشنطن العاصمة
جون وليامسون	أستاذ، قسم الاقتصاد، جامعة بونتيفيشيا الكاثوليكية في ريو دي جانيرو - ريو دي جانيرو - البرازيل
خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت
رتان بهاتيا	مساعد رئيس القسم الافريقي، صندوق النقد الدولي - واشنطن العاصمة
رفعت محجوب	رئيس قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة - القاهرة
رفيق سويلم	مستشار اقتصادي، صندوق النقد العربي - أبوظبي
روبرت تريفن	استاذ، جامعة لوفان لانوف - بروكسل
رينيه ماسيرا	رئيس الادارة العالمية، قسم الأبحاث، بنك ايطاليا - روما
سلفاتوري روسي	اقتصادي في قسم الأبحاث، بنك ايطاليا - روما

سمير المقدسي	أستاذ الاقتصاد، الجامعة الامريكية في بيروت - بيروت
شاكر موسى عيسى	مدير مساعد دائرة البحوث والإحصاء، مجلس نقد دولة الامارات - أبوظبي
صلاح الشيخلي	مدير إقليمي، برنامج الأمم المتحدة للانماء - نيويورك
عادل حسين	مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت
الدكتور عامر خياط	استشاري - لندن
عبدالرحيم عمرانا	نائب المدير العام، المركز الافريقي للدراسات النقدية، دكار - السنغال
عبدالشكور شعلان	مدير إدارة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي - واشنطن العاصمة
عبدالعال الصكبان	مستشار مكتب الشؤون الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة - بغداد
عبدالمنعم السيد علي	رئيس قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية - بغداد
عبدالواحد المخزومي	اقتصادي أقدم، صندوق النقد العربي - أبوظبي
الدكتور عبدالوهاب خياطة	رئيس البنك المركزي العماني ونائب رئيس مجلس المحافظين، مسقط - عمان
الدكتور عزالدين ابراهيم حسن	رئيس دائرة الأبحاث والإحصاء بالوكالة، صندوق النقد العربي - أبوظبي
الدكتور فارس ثابت بن جرادي	اقتصادي، صندوق النقد العربي - أبوظبي
فايق علي عبدالرسول	مدير عام في البنك المركزي العراقي - بغداد
الدكتورة فائقة الرفاعي	اقتصادي أقدم، صندوق النقد العربي - أبوظبي
فؤاد مرسي	أستاذ اقتصاد، جامعة الاسكندرية - القاهرة
كارلوس دياز اليجاندرو	أستاذ في الاقتصاد، دائرة الاقتصاد، جامعة ييل - نيو هافن، كونكتيكت
كريم أنور نشاشيبي	ممثل صندوق النقد الدولي في الخرطوم، بنك السودان - الخرطوم
ماجد الماجد	مدير عام مؤسسة النقد القطري - الدوحة
محمد سالم الكواري	عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية - الدوحة
محمد لبيب شقير	المستشار الاقتصادي لصندوق النقد العربي - أبو ظبي

محمد محمود الامام	مساعد الرئيس، صندوق النقد العربي - أبوظبي
محمود سقباني	رئيس قسم النقد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - جنيف
معبد علي الجارحي	اقتصادي، صندوق النقد العربي - أبوظبي
ن.أ. شرما	مستشار اقتصادي، مجلس النقد لدولة الامارات - أبوظبي

القسم الأول
معنى التكامل أو التعاون النقدي

الفصل الأول
مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي

جون ولیامسون

مقدمة

تقصد هذه الورقة إلى استعراض جوانب التكامل النقدي من حيث مفاهيمه وجوانبه النظرية، بما في ذلك علاقته بالتكامل الاقتصادي. ويعالج القسم الأول من الورقة قضية المفاهيم: مفهوم التكامل في الاقتصاد، ومفهوم قيام اتحاد نقدي كامل، فضلاً عن المفاهيم المختلفة المتعلقة بالتكامل النقدي الجزئي التي لا تزال تلقى اهتماماً حتى الآن. أما القسم الثاني فيعرض لاهداف التكامل النقدي ويبين ماهية القضايا الرئيسية التي قد تطرح في سياق الخيار بين التكامل النقدي الكلي والتكامل النقدي الجزئي. ثم يخصص الجزء الثالث لاستعراض طرائق وصيغ التكامل النقدي: أولاً، بالنسبة للتكامل الجزئي، ثم بعد ذلك الاستراتيجيات البديلة التي يمكن عن طريقها اقامة اتحاد نقدي كامل.

أولاً - مفاهيم

يناقش ماكلوب[1] التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي فيقول: «أن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص المكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل»[2]. ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الانتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الاولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديداً، دون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه

---

(١) F. Machlup, ed., **Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral** (London: MacMillan, 1976), ch. 3; **A History of Thought on Economic Integration** (London: Mac Millan, 1977), ch. 2.

(٢) Machlup, **A History of Thought on Economic Integration,** p. 18.

هذه السلع أو بالمكان الذي تقصد إليه. مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة، مع تعريف «تساوي» وسائل الانتاج بمعايير الامكانية الكاملة للتنقل وللاحلال[٣]. وصفوة القول فإن جميع المدخلات (يلزم) اعتبارها صالحة لإمكان استخدامها في انتاج جميع المخرجات المتصورة. كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات المتصورة في انتاجها. وفي اطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية، فإنني أرى جوهر التكامل الاقتصادي العام»[٤]. وينظر إلى ازالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطاً ضرورية. وإن لم تكن بالكافية وحدها، لاحراز التكامل الكامل الذي قد يتطلب أيضاً اقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمّن استمرار عدم التمييز الذي ألمحنا إليه وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الانسان.

ولقد يكون التكامل النقدي هو أهم الترتيبات المؤسسية التي يعرض لها ماكلوب بوصفها اموراً لازمة لإتاحة السبيل أمام حرية السفر والهجرة وانتقال رأس المال والتجارة كي تفضي إلى حراك نشط فعّال (يفهم على أنه فعالية الاستجابة للدوافع أو الحوافز السعرية أكثر من كونه عمليات تبادل مطلق واسع النطاق) يؤدي بدوره الى درجة كبيرة من التكامل. ولسوف يكون من الصعوبة بمكان تفنيد حجته بأن «التجارة تستدعي المدفوعات، وتحرك رأس المال يستدعي امكانية تبادل العملات المختلفة، و... الهجرة... تستدعي تهيئة فرص تقاضي أجور وحيازتها ومن ثم تحويلها. ومن هنا فإن قيام نظام مدفوعات دولي يسمح بتحويل المدفوعات والنقد الأجنبي دون سيطرة أو قيود أو شروط، وهو باختصار التكامل النقدي - جزء لا يتجزأ من نظام تكامل اقتصادي كامل» (المصدر نفسه). إن جوهر التكامل النقدي هو، في رأي ماكلوب اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية، وأنجع طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال عملة مشتركة بدلاً من العملات الوطنية المنفصلة.

ويتفق ماكلوب مع معظم الكتّاب الآخرين في تعريف التكامل النقدي الكامل، أو الاتحاد النقدي، على أساس انشاء عملة مشتركة. أما التحدي الوحيد الذي يجابه هذا

(٣) إن تحفظي الوحيد حول مناقشة ماكلوب النافذة قد نشأ من تأكيده بأن «المساواة في الأسعار بالرغم من عدم المساواة في صافي قيمة الانتاجيات الحدّية - التي تعود على سبيل المثال إلى كفاءة أوطأ أو موقع غير ملائم - هي نوع شائع من اشكال التمييز، والتي قد تحقق معايير معينة من العدالة الاجتماعية ولكنها تناقض بالتأكيد مبدأ التكامل الاقتصادي العام». انظر:

Machlup, **A History of Thought on Economic Integration,** p.19.

وإنني لأتردد في وصف ذلك بانه ابخاس من درجة التكامل (في مقابل مستوى الكفاءة الاقتصادي) إذ كانت السياسة المستخدمة تحقيق تساوي الأسعار لا تتضمن هي نفسها تمييزاً جغرافياً.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

الاسلوب كما أفهمه فهو ذلك الذي صدر ضمن تقرير فيرنر (Werner) (١٩٧٠) الذي نظر إلى تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها على أنه مكافىء لاتخاذ عملة مشتركة. أما الحجة بأنهما متكافئتان فينطلق من القول بأنه إذا ما حدث بالفعل وتم تثبيت أسعار الصرف على نحو لا رجعة فيه، فإن القطاع الخاص سيكون واقعاً في خطأ الوهم النقدي، إذا ما استمر يميز بين هذه العملات ويعتبرها مختلفة عن بعضها البعض لمجرد أن كل عملة تحمل اسماً مختلفاً أو فئة مختلفة. وقد بادر كوردن(٥) إلى القول بأنه لا سبيل إلى تصديق **الوعد** بأن أسعار الصرف سيجري تثبيتها بصورة لا رجعة فيها طالما ظلت العملات المنفصلة موجودة، إذ سيكون من السهولة بمكان نقض هذا الوعد إذا ما استحثت الظروف على ذلك. من هنا فليس من سبيل إلى حمل القطاع الخاص على الاعتقاد بأن أسعار الصرف قد جرى تثبيتها نهائياً، بمجرد اتخاذ «أسعار صرف اتحادية منتحلة»، الأمر الذي يعني أنه سيكون بالامكان وقوع أزمات مضاربة، فضلاً عن إمكان اعاقة حركة رأس المال توقياً للمخاطرات. وحتى لو تسنى الوفاء على نحو دائم بتثبيت أسعار الصرف، فإن حقيقة انعدام الثقة الكاملة عند القطاع الخاص بذلك، إنما تعني بحد ذاتها أن هذا الوضع كاف لتوليد آثار اقتصادية حقيقية. ويبدو أن هذا المنطق يلقى الآن قبولاً عاماً. ومن هنا فإن الاتحاد النقدي يجري تفسيره في سياق هذه الورقة على أنه عملية اتخاذ عملة واحدة دون غيرها كي تستخدم في كل أنحاء المنطقة موضوع البحث.

ويرتبط بالاتحاد النقدي نتيجتان هامتان. وتتمثل أولاهما في أنه ما دامت ادارة أية عملة لا بد وأن يكون طرف ما مسؤولاً عنها، لذلك فإن الاتحاد النقدي يستتبع بالضرورة انشاء سلطة نقدية مركزية، وعادة ما تتخذ شكل مصرف مركزي. أما النتيجة الثانية فتتمثل في أنه ما دامت الرقابة على الصرف تتضمن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى اخرى، لذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك رقابة على الصرف في داخل منطقة موّحدة نقدياً.

ولقد عنيت مناقشات كثيرة دارت حول التكامل النقدي بالحديث عن تغييرات أقل أهمية من عملية انشاء عملة واحدة. ومن المناسب الاشارة إلى أي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم أية مجموعة من البلدان التي تملك عملات مختلفة، على أنه «تكامل نقدي جزئي»(٦). أما بقية هذا القسم فيحدد ويصف سبعة من أشكال التكامل

---

(٥) W.M. Cordon, **Monetary Integration,** Princeton Essays in International Finance no. 93 (Princeton: Princeton University Press, 1972).

(٦) مع ذلك فأنا أصر على قصر هذا التعبير على العمل النقدي المشترك. وفي هذا الخصوص يلاحظ أن «التكامل النقدي» يجري تعريفه أحياناً تعريفاً واسعاً جداً بحيث يشمل أي نوع من أنواع التكامل المالي أو التكامل بين عوامل السوق: انظر مثلاً أوراق كل من لامفالوسي وبار في: **Machlup, Economic Integration: Worldwide, Regional Sectoral,** Section f. وهو أمر يعد مثارا للخلاف من حيث استخدام التعابير اللغوية.

الجزئي التي ظهرت في الكتابات الصادرة في هذا الموضوع والتي يرى المؤلف أنها جديرة حقاً بوصفها بأنها صيغ من التكامل «النقدي».

ألف - اتحاد المدفوعات: (Payment Union)

اتحاد المدفوعات هو ترتيب يقوم بموجبه عدد من البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعددة الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها. ويضمن هذا الترتيب توحيد اجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري، الأمر الذي يستبعد الميل إلى التمييز في التبادل التجاري بين البلدان أعضاء اتحاد المدفوعات. وقد يقوم الاتحاد أيضاً بتزويد الأعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء. ولقد انطلقت الصيغة الاولى لمشروع كينز لايجاد اتحاد مقاصة دولي من تصور تنظيم عالم ما بعد الحرب بهذه الطريقة[٧]. أما أكبر الأمثلة التاريخية لاتحاد المدفوعات فقد تمثل في اتحاد المدفوعات الاوروبي الذي قام في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٨ (وهو بلا شك واحد من أنجح المؤسسات الاقتصادية الدولية في التاريخ)، وقد وردت مناقشة وافية له على يد واحد من أكبر مهندسيه[٨].

باء - تجميع الاحتياطي: (Reserve Pooling)

تجميع الاحتياطي هو ترتيب يقوم الأعضاء بمقتضاه بايداع جزء من احتياطياتهم لدى أحد الوكلاء. ويترتب للأعضاء حقوق سائلة قبل هذا الوكيل حيث تشكل هذه الحقوق جزءاً من احتياطياتهم، في حين يحتفظ الوكيل لنفسه بحقوق سائلة لدى طرف ثالث. وطالما كان هناك تباعد زمني معقول بين الاختلال في موازين مدفوعات الأعضاء، فإن بوسع الوكيل وقتئذ تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة ايداعات الأعضاء (بسبب القواعد المضادة المتبعة في الاحتياطي المصرفي الجزئي). وقد تكون هذه القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وقد تكون تلقائية أو تخضع لشكل من أشكال الرقابة المتروك تقديرها للوكيل. وقد كان لروبرت تريفن السبق في الدعوة إلى هذا التجميع للاحتياطي[٩].

---

(٧) D. Moggridge, ed., **The Collected Writings of John Maynard Keynes, v. XXV, Activities 1940-1944** (London: MacMillan, 1940), p. 33.

(٨) R. Triffin, **Europe and the Money Muddle** (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1958.

(٩) المصدر نفسه.

جيم – تنسيق أسعار الصرف: (Exchange Rate Co-ordination)

يتضمن تنسيق أسعار الصرف الاتفاق بين البلدان الأعضاء على اتباع سياسات من شأنها تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأطراف المشاركة. إلا أن أي إجراء من هذا القبيل يفترض مسبقاً، وبالضرورة، اقامة هيكل ما «للأسعار المركزية» بين عملات الأعضاء، كما يستوجب بعض الالتزامات بتقييد الانحرافات عن هذه الأسعار المركزية عن طريق سياسات للتدخل (أي ببيع وشراء عملة أجنبية في مقابل عملة محلية). وقد تجلى إجراء من هذا القبيل بوضوح في جميع الخطط الرامية الى التكامل النقدي الاوروبي وكان هو الهدف الوحيد لسياسة «الثعبان» (Snake) كما أنه الهدف الوحيد للنظام النقدي الاوروبي (EMS) الذي خلف نظام الثعبان(١٠).

دال – التنسيق النقدي: (Monetary Co-ordination)

جرى أحياناً في المناقشات التي دارت بين الأطراف الاوروبية إدراج أنماط مختلفة من سياسات التنسيق (كالتنسيق في مجالات الضرائب أو السياسة المالية أو الأهداف المتوسطة الأجل) وذلك تحت عنوان «التنسيق النقدي»، إلا أن النمط الوحيد الذي يبدو للكاتب مستحقاً لادراجه تحت هذا العنوان هو الاتفاق على نوعية السياسات النقدية التي ستتبعها البلدان الأعضاء. وفي الفترة التي كان المذهب الكينزي لا يزال مسيطراً فيها، كان طبيعياً وقتها النظر إلى السياسات النقدية المتفق عليها على أساس اعتماد أهداف مشتركة (أو متفق عليها) تتعلق بسعر الفائدة. أما في السنوات الأخيرة، ومع تصاعد المذهب النقدي (Monetarism)، فقد أصبح مألوفاً التفكير ضمن اطار أهداف متفق عليها تتعلق بالكميات النقدية الكلية من نوع أو آخر. ففي البلدان التي تخضع فيها أسعار الصرف للتعويم، ثمة اختيار بين التركيز على هدف متعلق بتصور (أو تصورات) لعرض النقد، أو على هدف تحقيق توسع الائتمان المحلي (DCE). أما في البلدان ذات أسعار الصرف المربوطة بعملات أخرى (Pegged)، فإن ثمة اجماعاً الآن على أن السياسة النقدية إنما تعني توسع الائتمان المحلي وأن يكون من السمات الأساسية للتنسيق النقدي تحريم التعقيم: أي التعهد بأن توسع الائتمان المحلي لن يكون متبايناً حسب المتغيرات الحاصلة في الاحتياطي(١١).

---

(١٠) N. Thygesen, «The Emerging European Monetary System: Precursors, First Steps and Policy Options,» in R. Triffin, ed., **The Emerging European Monetary System** (Brussels: National Bank of Belgium, 1979).

(١١) R.I. Mckinnon, «On Securing a Common Monetary Policy in Europe,» **Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review,** March 1973.

هاء – العملة الموازية : (Parallel Currency)

العملة الموازية هي عملة يقصد بها أن تستخدم في المنطقة المعنية بأكملها، بوصفها عملة مكملة للعملات القائمة وليست بديلاً عنها. ومن شأن تلك العملة أن تخدم القطاع الخاص بدلاً من أن تكون مجرد وحدة حسابية للقطاع الحكومي، برغم أنها قد تؤدي هذا الدور أيضاً. ولقد ساد التصور عادة أن عملة من هذا القبيل، يمكنها، مبدئياً على الأقل، أن تتخذ خطواتها الاولى نحو التطبيق بادائها أدواراً دولية، وبوصفها وسيلة حسابية. وقد نشأ هذا الاقتراح في وقت واحد وبصورة مستقلة على يد كل من مانيفيكو ووليامسون[١٢] ثم فورلنج (Woehrling)[١٣]. وثمة صيغة معدلة وذائعة لهذا الاقتراح هي تلك المعروفة ببيان يوم جميع القديسين (All Saints' Day Manifesto)[١٤].

واو – تكامل السوق المالية : (Capital Market Integration)

كما أن التكامل في عمومه يشير إلى التدابير التي تزيد من فعالية تدفق السلع وعوامل الانتاج عبر الحدود استجابة للحوافز المطروحة، فإن تكامل السوق المالية يشير بدوره إلى الخطوات الرامية، بصورة محددة، إلى زيادة حركة انتقال رأس المال. وأوضح تلك الخطوات التي تتعلق بالغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رأس المال في داخل المنطقة المعنية. وبما أن اختلاف الأساليب والنظم القطرية يمكن أن تضع عقبات كأداء بوجه عمل الوسطاء الماليين عبر الحدود الوطنية كما تعوق أيضاً بيع الالتزامات المالية الصادرة في بلد ما إلى المدخرين المقيمين في بلد آخر، فإن تكامل السوق المالية يمكن أن يتعزز، أكثر وأكثر، من خلال المواءمة بين الشروط الادارية المطلوب توافرها في المسائل المالية.

زاي – السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال:

(Common Policies Toward External Capital Flows)

بالاضافة إلى تحرير حركة رأس المال في مراحل منطقة التكامل، هناك أيضاً إمكانات توحيد السياسة المتعلقة بتدفقات رأس المال بينها وبين بقية العالم. فقد اقترح أحياناً أن تقوم البلدان الأعضاء بتوحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي. وهناك من

---

(١٢) G. Magnifico and J. Williamson, **European Monetary Integration** (London: Federal Trust, 1972).

(١٣) F. Woehrling, «Pour une union monétaire Européene du 1973,» **Chroniques d'actualité**, February 1972.

(١٤) T. Peeters et. al., «The All Sanits' Day Manifesto for European Monetary Union,» **The Economist**, 1 November 1975, reprinted in Fratianni and Peeters, eds., **One Money for Europe** (London. MacMillan, 1978).

ناحية اخرى إمكانية قيام هذه البلدان الأعضاء بالمواءمة بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج، وذلك على نحو ما فعلت المجموعة الآندية (Andean Group). وثمة إمكانية ثالثة ورد ذكرها في الاطار العربي وتتمثل في العمل المشترك حيال توجيه الفوائض المالية للاستثمار في خارج المنطقة.

ثانياً - الأهداف

عالجت مناقشة ماكلوب المذكورة آنفاً التكامل النقدي بوصفه وسيلة إلى غاية هي التكامل الاقتصادي. ويتفق ذلك مع الاتجاه الرئيسي للفكر الاقتصادي الذي يغلب عليه تقييم الاتحاد النقدي من زاوية المنافع والتكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها، حيث يحدد تلك المنافع أساساً على أنها إزالة العقبات التي تعوق المبادلات بين المناطق التي تستخدم عملات مختلفة. من هنا فمن الطبيعي البدء بمناقشة ماهية العقبات التي قد يأمل هذا الاتحاد النقدي في إزالتها. وقد يكون ملائماً تصنيف تلك العقبات في ثلاثة أنواع وهي: تكاليف الصرف، ومخاطر سعر الصرف، والرقابة على الصرف.

تكاليف الصرف (Exchange Costs) هي التكاليف الفعلية المتعلقة لتحويل عملة إلى عملة اخرى. وتنعكس هذه التكاليف في فروقات البيع والشراء التي تفرضها البنوك في معاملات النقد الأجنبي، وكذلك في كلفة المشاق المسببة لعملاء المصارف. وعادة ما ينظر إلى هذه التكاليف على أنها متواضعة إلى حد ما.

مخاطر سعر الصرف (Exchange-rate risk) هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغيير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرار بعملية ما وحلول موعد الدفع. ويباشر هذا العامل أثره في عدم الإقدام على التعامل بين الوكلاء الراغبين في تجنب المخاطرة والذين يعيشون في مناطق عملات مختلفة. إلّا أن بالإمكان تجنب هذه المخاطر أحياناً عن طريق التغطية المسبقة بعمليات الصرف الآجلة، حيث يكون للتعامل المطروح موعد تعاقدي واضح وموعد للدفع محدد مع وجود سوق آجلة نشطة في عملة طرفي التبادل. بيد أن مفعول هذه الخاصية تحدده قيود أكثر مما هو متصور في بعض الأحيان: فالتغطية عن طريق عمليات الصرف الآجلة المسبقة تنطوي على مزيد من التكاليف (بمعنى أن فروقات البيع والشراء أوسع في السوق الآجلة)، كذلك فإنه لا يمكن القيام بتغطية كل التعاملات من المخاطر عن هذا الطريق(١٥)، كما لم يتسن إلّا للقليل من

(١٥) مثلاً حالة تاجر تعينّ عليه أن يقدم عطاءه قبل أن يعرف بشهور ما إذا كان سيربح العقد أم سيخسره. وليس ثمة سوق لعملة آجلة مشروطة بفوزه بهذا العقد حيث يمكنه أن يغطي نفسه وقت تقدمه للعطاء. كذلك فحالة العلاقة التجارية المستمرة معروفة أكثر في هذا الصدد. هذا فضلاً عن المشاكل المعروفة المتعلقة بالاستحقاقات المحدودة.

العملات الصغيرة أن تحوز أسواقاً آجلة ولا سيما فيما يتعلق بالاستحقاقات الأطول أمداً. كذلك يمكن القول بأنه من الصحيح أن بعض التغيرات في سعر الصرف، وهي التغيرات المتوقعة سلفاً التي تخدم في تحييد تفاوتات التضخم من بلد إلى آخر، إنما تعمل على التقليل من وليس الزيادة في المخاطر التي تنطوي عليها التعاملات الدولية. ومع ذلك فقد توفرت الآن أدلة تجريبية عملية على أن التباينات في أسعار الصرف العائمة لا يمكن تفسيرها في الغالب بهذه الطريقة ولكنها تنطوي على تذبذب كبير جداً في أسعار الصرف الفعلية والإسمية على حد سواء. وأخيراً فقد كان هناك في الغالب إنكار تام بأن تذبذب سعر الصرف هو الذي يؤدي في واقع الأمر إلى إعاقة التجارة وغيرها من التعاملات. ولقد جرت محاولات لتدارس هذا الموضوع من الناحية التجريبية العملية، ويبدو أن القرائن التي جرى التوصل إليها تدعم هذه النظرة، على الأقل فيما يتعلق بالتبادل التجاري. بيد أن دراسات ثلاث صادرة مؤخراً حول تجارة البلدان النامية(١٦) تقول بأنها وجدت ما يدل على أن عدم استقرار سعر الصرف عامل له أهميته في تحديد حجم التجارة، وهي بهذا تقدم بعض التأييد للافتراض التقليدي القائل بأن عدم استقرار سعر الصرف يعوق التكامل.

الرقابة على الصرف (Exchange Control) هي نظم إدارية تحد من أو تحرم تعاملات معينة بالنقد الأجنبي. وهي تميّز بالضرورة بين الذين يرغبون في إجراء تعاملات بين منطقة عملة واخرى - على خلاف التعاملات داخل المنطقة الواحدة -، وهي بهذا تمييزية بطبيعتها ومعيقة لإمكانات التكامل. وبرغم أن قيود الصرف نادراً ما تكتمل لها الفعالية إذا ما كان الدافع الاقتصادي قوياً للتهرب منها، إلاّ أنها يمكن بغير شك أن تفرض عقبات خطيرة في وجه التكامل الاقتصادي وهي كثيراً ما تؤدي إلى ذلك.

وثمة نوع ثانوي من المنافع يتولد عن التكامل النقدي، وهو خفض الكلفة الاجتماعية في توفير النقود. ويوسع المرء أن يستبعد من هذا النطاق فائدة اقتصاديات الحجم في عملية طبع أوراق البنكنوت على أساس تفاهتها الكمية، لكن الأمر يختلف عندما يكون متعلقاً بحيازة احتياطات خارجية سائلة. وإذا استثنينا البلدان المصدرة للنفط التي

---

(١٦)
1. On Colombia:

C. Diaz Alejandro, **Foreign Trade Regimes and Economic Development: Colombia** (New York: National Bureau of Economic Research, 1976).

2. On Brazil:

D. Coes, **The Impact of Price Uncertainty: A Study of Brazilian Exchange-Rate Policy** (New York: Garland, 1979).

3. On several Asian Countries:

P. Rana, «The Impact of Generalized Floating on Trade Flows and Reserve Needs of Selected Asian Countries.» (Ph.D. thesis, 1979; to be published by Garland).

تتسم بدرجة استيعاب منخفضة والتي تختار حيازة استثمارات كبيرة طويلة الأجل على شكل موجودات قصيرة الأجل - فإن معظم البلدان الأخرى إذا زادت الاحتياطيات الدولية السائلة التي تحوزها، فإن هذا يؤدي الى إرتفاع في نفقة الفرصة البديلة. وإلى الحد الذي يمكن تحقيق تباعد زمني معقول بين اختلالات موازين المدفوعات داخل إتحاد نقدي أوتجميع للاحتياطي، فإن البلدان الأعضاء تستطيع تحقيق مستوى أعلى من الأمان ضد نفاد الاحتياطي، أوبخفض متوسط موجوداتها من هذا الاحتياطي إلى مستوى أمان معين، أوتحقيق الاثنين معاً..

كذلك قد ينطوي الاتحاد النقدي على تكاليف اقتصادية. وعادة ماينظر إلى الكلفة الاقتصادية الغالبة في هذا المجال على أنها تتمثل في التقليل من درجة استقلال السياسة المعمول بها في المناطق المكوّنة للاتحاد، حيث يفقد الأعضاء في تلك المناطق فرصتهم في استخدام تغيرات سعر الصرف لتسهيل تسوية ميزان مدفوعاتهم، كما لا يمكن لأي منهم الانفراد باستخدام ضريبة التضخم لتأمين سيطرته على الموارد الفعلية. وتسود خلافات حادة بين الاقتصاديين حول أهمية التضحية بوسيلة سعر الصرف هذه. ففي الطرف الأول من الخلاف، يقع تحليل ميد الذي يستلهم الفكر الكينزي(١٧) والذي يفترض أنه قد جرى على الأقل تثبيت لبعض الأسعار الداخلية (للعمالة وربما لسلع غير قابلة للتبادل التجاري) بقيم إسمية، ثم يستخلص من ذلك أن تغيرات سعر الصرف توفر وسيلة جيدة وغيرمنتجة لآثار تشويهية من شأنها إمكانية ربط الاتفاق بهدف التوفيق بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي. وعند الطرف الآخر يقع الرأي «النقدي العالمي» الذي ساد في السبعينات، وهو الذي يفترض أن الأسعار النسبية يقتصر تقريرها على القوى الفعلية (أية إمكانية تشير إلى عكس ذلك توصف من باب السخرية بأنها «وهم نقدي»)، ومن هنا فهي ليست قابلة للتأثير عليها بواسطة إجراءات نقدية من قبيل أسعار الصرف. فإذا ماتسنى تحييد أثر أي تخفيض في قيمة العملة بالنسبة للعملات الأخرى، بصورة تلقائية وسريعة ومنتظمة، من خلال إسراع خطى التضخم الداخلي فهو لن يخدم حينئذ أي هدف مفيد سوى السماح لحكومة ما أن تستغل ضريبة التضخم بغير إثارة أزمة مدفوعات. وبين هذين الرأيين المتطرفين يقع الموقف الانتقائي الذي يلتزمه المؤلف، والذي يتقبل فكرة أن خفض العملة لم يعد وسيلة بسيطة تؤدي بطريقة أكيدة ومأمونة لتغيير مسار الإنفاق بغية علاج العجز في المدفوعات، ولكنه يلاحظ أيضاً أن هناك أدلة كثيرة(١٨) تشهد بأن رفع سعر العملة لا يمثل

---

(١٧) J.E. Meade, **The Theory of International Economic Policy**: v. 1, **The Balance of Payments** (London: Oxford University Press, 1951).

(١٨) من الأمثلة البارزة على الفشل في كبح جماح التضخم إلى درجات تحافظ على التنافس عند المستويات الكافية، وذلك باستخدام «خيار سعر الصرف القوي» نجد كلاً من الأرجنتين (١٩٧٩ - ١٩٨٠) وبريطانيا (١٩٧٩ - ١٩٨٠) والدنمارك (١٩٧٤ - ١٩٨٠) والسويد (١٩٧٤ - ١٩٧٦).

من جانبه وسيلة بسيطة تؤدي بطريقة أكيدة ومأمونة للسيطرة على التضخم على نحو ما قد يوصي به التحليل النقدي العالمي. إن تخفيض أورفع سعر العملة يمكن لكل منهما، في ظل ظروف ملائمة، أن يكون جزءاً مفيداً من سياسة شاملة متكاملة تنشد أفضل تركيبة متاحة من الأهداف الداخلية والخارجية. والذين يرون هذا الرأي يعتبرون أن خسارة وسيلة سعر الصرف هي كلفة اقتصادية شاملة هامة لا بد أن تقدر في مقابل المنافع الاقتصادية الجزئية الناتجة عن الاتحاد النقدي.

مع ذلك، فسواء زادت أولم تزد المنافع الاقتصادية على التكاليف الاقتصادية فإنها ستظل متأثرة بمدى الاستجابة السياسية إلى الضغوط الاقتصادية. وعلى سبيل المثال تصور المؤلف مرة أن الاتحاد النقدي سيميل إلى توسيع نطاق الفئات المرجعية التي تؤثر مستويات أجورها على المطالبات بالأجور في المناطق الأقل حظاً من الاتحاد، ويؤدي ذلك إلى أن هذه المناطق ستجد المشكلات التي تعانيها وقد ظهرت بصورة أكثر على شكل بطالة، وبصورة أقل على شكل أجور منخفضة، وذلك على خلاف ما يحدث في ظل وجود عملات مستقلة(١٩). ولأن البطالة هي شكل بارز من أشكال الإهدار الاجتماعي، وذلك على خلاف التباينات الاقليمية في مستوى الأجور، فمن السهل أن نفترض أنه ستجري ممارسة ضغوط سياسية من أجل القيام بتحويلات مالية منتظمة إلى المناطق الأفقر داخل الاتحاد. فإذا ما حدث ذلك، فإن نتيجته الأساسية يمكن بسهولة أن تتمثل في تحقيق تحويل للدخل بين أجزاء المنطقة على نحو يميل نحو المساواة في التوزيع، أكثر من كونها تغييراً ملموساً في مستويات النشاط داخل المنطقة. وقد يعتبر ذلك بمثابة نفع خالص لدى دعاة سياسات المساواة.

مع هذا كله، فلا بد للأحكام السياسية من أن تؤدي دوراً أكثر حسماً من ذلك الدور الذي تقوم به في تشكيل المواقف المطروحة تجاه التكامل النقدي. ولقد كان طبيعياً أن يركز الاقتصاديون معظم همهم على تحليل المنافع والتكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها تشكيل إتحاد نقدي، ولكن هذا لا ينبغي أن يعمي المرء عن أن هناك بعداً سياسياً أساسياً في القضية. إن أي بلد يصدر عملته من مصرفه المركزي الذي يقع تحت سيطرته، لقادر دوماً على تمويل عجز الموازنة لديه من خلال طبع الأوراق النقدية، في حين أن افتقار أي بلد آخر لهذه السلطة سيفرض عليه أن يعتمد على بيع إلتزامات الديون التي يتحملها في منافسة مع غيرها من الموجودات. وبوسع هذا البلد أن يستخدم سلطته للتحصل على موارد فعلية دون اللجوء إلى فرض ضرائب رسمية، وبوسعه أيضاً أن يحارب ظواهر الكساد أو أن يدخل في حروب فعلية، وهذا كله من سلطة الحكومات التي تعمد إلى استغلال هذه

---

(١٩) J. Williamson, in J. Vaizey, ed., **Economic Sovereignty and Regional Policy** (Dublin: Gill and MacMillan, 1975).

السلطة إلى أبعد الحدود. ومن هنا فالتخلي عن هذه السلطة وعن هذه السيادة النقدية هو بمثابة قبول بتحديد حرية الدولة في العمل الفعَّال في أوقات الأزمات، ذلك لأن السيادة النقدية هي عنصر أساسي في السيادة الوطنية. وسواء كان التنازل عن هذه السيادة النقدية ينظر إليه على أنه نفع أو خسارة، فإن هذا يبقى قضية سياسية بالدرجة الأولى. فالذين ينظرون منا إلى الدولة - القومية على أنها مؤسسة اجتماعية توافرت بين أيديها سلطات أكثر من اللازم لصالح البشرية، ومن ثم فإن تعددية صنع القرار على صعيد متعدد القومية يعمل عادة على توفير قيد يكبح جماح السلوك المغالى فيه على الصعيد الوطني أو القومي - هؤلاء ينظرون إلى التخلي عن هذه السيادة على أنه خير وفائدة. لكنني أظن أننا - معشر الداعين إلى ذلك - لا نزال قلة قليلة، وان السبب الذي يبرر عدم طرح نماذج بارزة يشهدها العالم للاتحاد النقدي الكامل بين البلدان يرجع في الأساس، لا إلى عدم حسم الجدل الدائر حول المنافع والتكاليف العائدة من الاتحاد النقدي، ولكنه يرجع إلى قوة الشعور الوطني.

وعلى خلاف الاتحاد النقدي الكامل، لا ينطوي أي شكل من أشكال التكامل النقدي الجزئي التي بيناها في القسم السابق من الدراسة، على أي انتقال أساسي للسيادة النقدية. فالأهداف التي يمكن أن يحققها التكامل الجزئي تتباين حسب شكل التكامل المطروح.

إن الهدف الذي يرمي إليه **إتحاد مدفوعات ما** (Payments Union)، هو دعم عملية تحرير التجارة في نطاق منطقة من المناطق تعاني من نقص مزمن في الاحتياطات الدولية السائلة. وهذا النقص تتولد عنه ضغوط تدفع نحو اتخاذ إجراءات ثنائية، ما دام كل بلد لا يرغب في استخدام جزء من أرصدته الثمينة التي يمكنه استخدامها لتمويل وارداته من بلدان العملات الصعبة، حتى يمول بها عجزاً في ميزانه التجاري مع أحد جيرانه من بلدان العملات الضعيفة. وتضمن المقاصة المتعددة الأطراف أن تظل للصادرات الاضافية القيمة نفسها بغض النظر عن الطرف الذي أجريت معه هذه المقاصة في نطاق المنطقة التي تم فيها هذا الترتيب، كما تضمن أيضاً أن تنطوي الواردات الاضافية على نفس الكلفة، بغض النظر عن مصدرها في داخل المنطقة المعنية، ومن شأن هذا كله أن يستبعد الحوافز التي تدفع إلى الإجراءات الثنائية وهي نمط في التبادل التجاري يلحق أفدح الأضرار بالكفاءة الاقتصادية، ويهدد بأفدح الأخطار الحجم الشامل للتبادل التجاري، وهو في الحقيقة يقع في موضع النقيض المضاد للتكامل. من هنا، فمن الواضح أن اتحاد المدفوعات، إذا ما قام في إطار الظروف الخاصة التي يتلاءم معها، هو وسيلة للتكامل بالمعنى الكامل الذي يدعو إليه ماكلوب.

أما **تجميع الاحتياطي** فيقصد منه، كما سبق تحليله، التوفير في الاحتياطي الموجود لدى الأطراف المعنية.

ويقصد من **تنسيق سعر الصرف** خفض مخاطر سعر الصرف التي يمكن أن تحدث من خلال التعاملات داخل منطقة ما. ومثل هذا الخفض في درجة تغير أسعار الصرف يمكن أيضاً أن يقلل من تكاليف هذه الأسعار. إلاّ أن انخفاضاً في تغير أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة إجراءات الرقابة أو السيطرة عليها، قد يؤدي بدوره إلى نقص صريح في التكامل. وقد تحمس ماكلوب(٢٠) في مهاجمة الذين كانوا قد دعوا إلى أو تغاضوا عن استخدام الرقابة على الصرف للدفاع عن أسعار الصرف المثبتة، على أساس أن هذا الأمر ينطوي على القبول بعقبة كأداء على طريق التكامل في سبيل إزالة عقبة أهون من الأولى بكثير.

وثمة غايتان يمكن توخيهما من خلال **التنسيق النقدي: الأولى،** هي تحقيق استقرار دوري، وهو عامل يحتمل أن يكون ذا أهمية كبيرة حينما ينجم عن السياسة النقدية في بلد ما آثار قوية تلحق بالظروف المتأزمة في بلدان اخرى، كما هو الحال بين بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (أو بالنسبة لهذا الأمر بالذات بين البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي). وحتى لو تمت تلبية هذا الشرط فإن المرء يظل بحاجة أيضاً إلى ما يطمئنه بصورة معقولة إلى أن اتباع سياسات أكثر تنسيقاً سيؤدي في حقيقة الأمر إلى مزيد من الاستقرار وذلك قبل التوصية بإحداث هذا التنسيق. وليس هذا أمراً يمكن بأي حال من الأحوال، قبوله دون إثبات. فإذا ما افترضنا أن هذه السياسة نتج أثرها بعد فترة زمنية معينة (Lag)، فمن الممكن تماماً أن يحدث مزيد من عدم الاستقرار نتيجة شكل بدائي من أشكال التنسيق الذي يطلب في ظله من جميع البلدان أن تتوسع أو تنكمش في وقت واحد معتمدة في ذلك على أحد أشكال القرارات الجماعية. وقد «باتت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» واعية في الفترة الأخيرة بابعاد هذا الخطر مما حدا بها أن تعمد إلى تبني درجة من التباين الدوري. أما الغاية الممكنة الثانية، فهي تلك المتعلقة بدعم سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة بقية العالم، وبشكل أكثر تحديداً سياسة من شأنها تمكين البلدان الأعضاء من تجنب تغييرات في الأسعار المركزية التي تحدث في داخل المنطقة المعنية: ويتطلب هذا أن يعمد الأعضاء إلى وضع سياساتهم النقدية على أساس سعر صرف مشترك(٢١) يسري على توسع الائتمان المحلي، وأن يتفقوا على عدم تجميد متغيرات الاحتياطي. ويتخذ التنسيق شكل الاختيار المشترك لمعدل موحد لتوسع الائتمان المحلي.

وعادة ما ينظر إلى مزايا **تكامل السوق المالية** على أنها (أ) منافع توزيع الموارد الناتجة عن إتاحة المجال لتوظيف الاستثمار حيث تكون معدلات العائد أكبر مما هي عليه في حالة توظيفها في مكان تحقق كمدخرات؛ (ب) الفائدة الناجمة عن التواجد في موقف أفضل يمكّن

---

(٢٠) **Machlup, A History of Thought on Economic Integration,** pp.21-22.

(٢١) قد تتغير المعدلات بشكل طفيف لتسع معدلات النمو المختلفة في الدخل الحقيقي وتسع عوامل مرونة الدخل المختلفة للطلب على النقود: أنظر الطرف الأول من الصيغة الواردة في ص ١٨ أدناه.

من التخفيف من تدفق الاستهلاك عندما يكون دخل كل من المناطق المنضوية في الاتحاد خاضعاً لصدمات من أي نوع و(ج) الفوائد العائدة من تنويع المحفظة المالية بما يسمح للدائنين من توزيع موجوداتهم على نطاق أوسع. إلاّ أنه قيل (في أوروبا وأمريكا اللاتينية) أن هذه المنافع يتم إجتناؤها على حساب الميل إلى سحب الاستثمارات بعيداً عن الأعضاء الأضعف (أي الأفقر) ضمن المجموعة، وبهذا فهي تحكم من قبضة القيد الخارجي على السياسة الاقتصادية في تلك البلدان، مما ينال من إمكانات نموها. وعلى هذا فإن المرء يصادف، على نحو ما هو الحال في الاتحاد النقدي الكامل، إحتمال نشوب صراع بين المزايا الاقتصادية الجزئية والمساوىء الاقتصادية الكلية للتكامل.

وتتنوع الأهداف التي تتوخاها السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال بتنوع الأشكال التي تتخذها هذه التدفقات. وطالما كان النظر إلى أوجه الرقابة على الصرف، بوصفها عاملاً ضرورياً مكملاً لتكامل السوق المالية لأنه، إذا لم يتحقق ذلك، فإن المقيمين في البلدان التي تتشدد في الرقابة بإزاء العالم الخارجي سيجدون أن من السهولة بمكان تجنب تلك الرقابة أو التحايل عليها بنقل أو بتحريك أموالهم إلى أعضاء الاتحاد الذين يفرضون رقابة أخف وأيسر. كذلك ينظر إلى سياسة مشتركة يجري اتخاذها بإزاء الاستثمار الداخلي المباشر على أنها وسيلة دفاعية ضد الأعضاء الذين يتنافسون مع بعضهم البعض لاجتذاب الاستثمارات التي أدى اتحادهم الجمركي إلى جعل توظيفها أمراً جذاباً في بقعة اخرى من بقاع المنطقة المعنية، حيث يخشى أن تؤدي تلك المنافسة إلى أن يذهب جزء غير متناسب من المنافع العائدة من هذا الاستثمار لمصلحة مستثمرين خارجيين. ومن هنا يفترض أن التوجيه المشترك للفوائض المالية إنما يرمي إلى الحصول على أفضل شروط ممكنة للاستثمارات الخارجية، إما لتحقيق اقتصادات الحجم (مثلاً في إدارة القروض للبلدان النامية) أو بممارسة درجة من السلطة الاحتكارية على السوق المالية العالمية.

ثالثاً - الصيغ (MODALITIES)

طرحت مقترحات عديدة للتكامل النقدي الجزئي على اساس ان جزءاً منها على الاقل يمكن أن يشكل خطوات مساعدة على التحرك نحو اتحاد نقدي كامل. ومن هنا فمن الملائم أن نعكس مسار القسمين السابقين من الدراسة فنبدأ بالنظر في صيغ التكامل الجزئي. وهناك بالطبع قدر غير محدود مما يمكن أن يكتب عن صيغ التكامل النقدي. وما تقصد إليه الملاحظات الموجزة الواردة هنا هو مجرد رسم الاتجاه العام، إذ أن هناك أوراقاً اخرى في الندوة ستعالج ولا شك بقدر أكبر من التفصيل.

١ - إن إتحاداً للمدفوعات يتطلب إنشاء غرفة مقاصة تحاط بأمر جميع المعاملات التي تتم داخل المنطقة على يد المصارف المركزية المعنية. وتقوم هذه الغرفة بإجراء حسابات

دورية للأرصدة الصافية المستحقة لكل مشارك أو المستحقة عليه، وتتخذ ترتيبات التسوية إما عن طريق إحتياطات أو ائتمان أو أي شكل يجمع بين الترتيبين. فإذا كان اتحاد المدفوعات يملك أموالاً تحت تصرفه، فإن بوسعه أن يصعّب الشروط التي تتم وفقها تسوية الفوائض مع الاتحاد (مثلاً باشتراط نسبة أكبر من الاحتياطات) أكثر مما هو الحال لدى تسوية أوجه العجز. ومن الشروط المسبقة التي يستلزمها اتحاد المدفوعات شرط وجود رقابة شاملة على الصرف بحيث يتم توجيه جميع المعاملات عن طريق المصرف المركزي.

٢ - وينطوي **تجميع الاحتياطي** على اختيار إنشاء مؤسسة تقوم بدور الوكيل وتكون واجباتها هي: (أ) إدارة الاحتياطيات التي يدفعها الأعضاء أو (ب) تحويل الاحتياطيات حسب القرارات التي يتخذها دائنو هذا التجميع أو (ج) تقديم قروض للبلدان التي تعاني عجزاً والمخولة بالسحب من التجميع. إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في وضع القواعد التي تضع حدوداً على حق السحب. فبدون هذه الحدود، يكون تجميع الاحتياطي كمن يعطي شيكاً على بياض لبلدان العجز كي تسحب على الموارد الفعلية التي تملكها بلدان الفائض. وقد يؤدي هذا إلى إغراء الأعضاء باتخاذ سياسات قد ينشأ معها عجز، ولا سيما إذا ما كانت قروض مجمع الاحتياطي تعطى بشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة وقد جرت معالجة هذه المشكلة في الماضي بطرائق مختلفة: بوضع بعض القواعد الميكانيكية إلى حد ما (كما هو الحال في اتحاد المدفوعات الأوروبي أو في الشروط الميسرة (Low-conditionality) لتسهيلات صندوق النقد الدولي) أو بحمل المؤسسة المعنية بإدارة الاحتياطي على وضع شروط واضحة في هذا الصدد (كما هو الحال في الشروط المعسرة للسحب (High - conditionality) من صندوق النقد الدولي) أو بالاتفاق على إجماع قوى فيما يتعلق بالتزامات الأطراف (كما قد يكون الحال في النظام النقدي الأوروبي).

٣ - أما صيغ **تنسيق سعر الصرف** فتعتمد على هيكل أسواق الصرف المعنية. فالتنسيق يتخذ شكل تدخل من قبل مصرف مركزي للحد من الابتعاد عن الأسعار المركزية المتفق عليها بين عملات الأعضاء، وذلك في حالة ما إذا كانت العملات المعنية يتم تبادلها بكميات كبيرة وفي أسواق صرف متنافسة تشمل عدداً كبيراً من المتعاملين وتتسم بدرجة عالية من إمكانية انتقال رأس المال بحيث يتم تحديد أسعار الصرف طبقاً للعرض والطلب. وهذا يتطلب الاتفاق على (أ) هيكل الأسعار المركزية، (ب) الهوامش التي تحوط الأسعار المركزية والتي لابد من حمايتها عن طريق التدخل؛ (ج) وسيلة ومكان هذا التدخل في عملات الأعضاء ذاتها و(د) توزيع المسؤولية عن التدخل بين البلد الذي يصل سعر عملته إلى السقف المسموح به والبلد الآخر التي تتدنى عملته إلى الحضيض. من ناحية أخرى، إذا لم يكن هناك سوق صرف تنافسية، وكان هناك بدلاً منها معاملات تتم جميعاً على أساس أسعار بيع وشراء يعينها المصرف المركزي، فإن تنسيق أسعار الصرف ينبغي، في

هذه الحالة، أن يتخذ شكل التأكد بأن الأسعار التي عينها جميع المشاركين ستظل ثابتة في مقابل بعضها البعض (طبعاً إذا لم يتخذ قرار عمدي بتغيير السعر المركزي). ويتطلب هذا تحديد الأسعار المركزية من قبل جميع المشاركين على أساس وحدة نقدية واحدة للجميع. ومن المناسب جداً أن تكون هذه الوحدة هي أيضاً وسيلة التدخل، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى استقرار أسعار الصرف داخل المنطقة بوصفها نتاج سعر البيع الذي عيّنه بلد ما وسعر شراء عيّنه بلد آخر. وقد ينطوي تنسيق سعر الصرف أيضاً على الحد من حرية كل بلد في تغيير السعر المركزي، اما على شكل قيود تفرض على حجم التغييرات التي تطرأ (على مثل تلك التي حدثت بصورة غير رسمية في أواخر سنوات نظام الثعبان، على نحو ما طرحه ثايجيسين)[٢٢] أوعلى شكل اشتراط الموافقة المتبادلة على هذه التغييرات من قبل المشاركين (كما هو الحال في النظام النقدي الأوروبي) أوعلى شكل صيغة يمكن استخدامها في تحديد تغييرات السعر المركزي.

٤ - وكما هو الحال في تغييرات السعر المركزي، فقد يمكن تحقيق **التنسيق النقدي** إما بالمناقشة، أو بوضع قاعدة لهذا التنسيق. إلا أن كل تنسيق تم حتى الآن إنما خضع للناحية الأولى، وظل موجهاً ناحية تحقيق الاستقرار أكثر من توجهه صوب دعم سياسة متعلقه بسعر صرف مشترك. وقد يكون أكثر طبيعية، إقرار صيغة ما، إذا ما كان الهدف الأساسي هو استقرار سعر الصرف. وقد اقترح ماكينون[٢٣] انه لا بد من السماح لكل بلد بمعدل من توسع الائتمان المحلي كاف لتلبية الزيادة المقدرة في الطلب على الأرصدة المالية الذي يرجع إلى اتجاه النمو الفعلي في الاقتصاد، مع احتساب الاستقرار من واقع مؤشر سعري ملائم. ومن شأن هذا أن يولد ضغطاً نقدياً يؤدي إلى استقرار أسعار الصرف بين الأعضاء يكون مرتبطاً باتجاه يساوي الصفر من حيث السعر المشترك. فإذا ما أراد المرء أن يتوسع في هذه الفكرة لكي يتيح إمكانية أن تكون البلدان الأعضاء راغبة في (أوعلى الأدق شاعرة بوجوب) أن تقبل معدلات تضخم مختلفة مما يستلزم طبعاً تسويتها من خلال تغييرات في أسعار الصرف، فلسوف يكون ممكناً حينئذٍ توسيع آفاق هذه الصيغة على نحو ملائم ويمكن ان يتم ذلك إما بإضافة معدل تضخم مستهدف لكل بلد، أو بوضع قاعدة للتغذية العكسية (Feedback) تحقق تلاؤماً نقدياً جزئياً (Partial monetary accommodation) وفقاً لمعدل التضخم الفعلي أو المتوقع. ويقصد من فكرة السماح بالملاءمة (Accommodation)

---

(٢٢) N. Thygesen, «The European Monetary System-an Approximate Implementation of the Crawling peg?» Paper presented to **The Conference on the Crawling Peg? Past Performance and Future Prospects** (Rio de Janerio: 1979).

(٢٣) Mckinnon, «On Securing a Common Monetary Policy in Europe,» **Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review,** March 1973.

بين معدلاتي التضخم تجنب ما قد يؤدي إليه تضخم مرتفع غير متوقع من ضغوط انكماشية قاسية على الاقتصاد العيني، في حين أن فكرة الملاءمة الجزئية ترمي إلى ضمان أن لا يؤدي التضخم بدوره إلى إثارة مقاومة نقدية مضادة. من هنا فإن قاعدة التغذية العكسية سوف تشمل بنداً هو:

Bp̂ with1 >B>o

وأخيراً فقد اقترح وليامسون[٢٤] ان بوسع المرء أن يطرح اعتبارات للاستقرار الظرفي ولتسوية ميزان المدفوعات على شكل صيغة لتوسع الائتمان المحلي. ولسوف تكون معادلة على الشكل التالي:

$$DCE/M = \alpha \hat{Y} + \beta \hat{p} + YD + S (B-B^*)$$

حيث (DCE) = توسع الائتمان المحلي.

(M) = عرض النقد.

α = مرونة الدخل المقدر للطلب على النقد.

($\hat{Y}$) = معدل الاتجاه المقدر للنمو في الدخل الفعلي.

B = معامل قياس مدى إمكان استيعاب التضخم.

($\hat{p}$) = معدل التضخم الفعلي أو المتوقع المستهدف.

(D) = الفجوة الانكماشية المقدرة.

(B) = فائض الحساب الجاري.

(B*) = ميزان الحساب الجاري المستهدف.

٥ - ان استخدام **عملة بديلة** من شأنه أن يثير نوعين من الأسئلة: كيف تحدد قيمة هذه العملة، وكيف يحدد إصدارها.

وفيما يتعلق بقضية قيمة هذه العملة فثمة مجموعة من الإجابات تشمل: أن يجري تقييمها على أساس وحدة من خارج المنطقة (كما هو الحال في تقييم الوحدة النقدية العربية على أساس حقوق السحب الخاصة)، وهناك أيضاً اتباع النهج السابق لكن مع إمكانية إضفاء تغييرات هذه القيمة خاضعة لتقديرات الأعضاء (مثلاً بهدف الحفاظ على استمرار ثبات هذه العملة بشكل عام في مقابل عملات المنطقة، أو بهدف تحقيق توازن مدفوعات المنطقة ككل)[٢٥]، كما انه من الممكن كذلك أن يتم تقييم العملة على أساس سلة من

---

(٢٤) J. Williamson, «International Monetary Reform: A Survey of the Options, Report to the Group of Twenty-Four, 1980. (Mimeographed Report).

(٢٥) Magnifico and Williamson, **European Monetary Integration.**

عملات المشاركين (على نحو ما تعرّف به حالياً وحدات السحب الخاصة أووحدة العملة الأوروبية (ECU). وهناك أيضاً إمكانية إضفاء قيمة فعلية مستقرة على العملة (مثلاً بزيادة وحدات كل عملة مشتركة في السلة بالنسبة إلى التضخم المحسوب في كل بلد، على نحو ما اقترح في بيان جميع القديسين فيما يتعلق باليوروبا Europa).

أما مسألة إصدار عملة موازية فقد عالجها باسهاب مستفيض بيترز وزملاؤه في كتاب فراتياني وبيترز[٢٦]. ويقضي مخططهم بأن مصرف الطرف المودع الذي يريد أن يحول إيداعاته إلى وحدات أوروبية (Europa) يجب أن يكون قد تصرف مسبقاً في بعض من أصوله واستخدم ذلك لشراء سلة من العملات متناسبة مع تعريف العملة الأوروبية (وبهذا يمارس ضغطاً متولداً عن سوق الصرف إلى الدرجة التي تصبح الرغبة للتحول عن العملات الوطنية إلى العملة الأوروبية غير متناسبة مع تكوين أوتركيب هذه العملة الأوروبية)، ومن ثم فهو يتبادل المتحصل مع «وكيل أوروبي»، مع ما يترتب على ذلك من أن تترتب لهذا الأخير حقوق على المصارف المركزية الأوروبية والتزامات في مواجهة المصارف التجارية. وثمة نهج بديل عن ذلك يتمثل في السماح للوكيل الأوروبي بقبول العملات المنفردة وليس السلة بأسعار الصرف الجارية، مع المطالبة بحقوقه على المصارف المركزية الوطنية «بالعملة الأوروبية» وليس بالعملات الوطنية. وهذا من شأنه تجنب أن تسفر عملية التحويل عن ضغوط على أسواق الصرف.

٦ - وثمة قضايا تثير عدداً هائلاً من التفاصيل المعقدة أكثر مما تثيره من مسائل مبدئية، وكلها متعلقة بإلغاء إجراءات الرقابة على الصرف في الداخل، والمواءمة بالنسبة لإجراءات الرقابة على الصرف في الخارج وتوحيد الاجراءات المالية وهي كلها مما يستلزمه **تكامل السوق المالية**. كذلك فإن المفاوضات المتعلقة **بالسياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال** من شأنها أن تصبح أكثر صعوبة عندما يتلامس هدفها مع المجالات التي يثور فيها صراع حاد بين مصالح المتشاركين، مثل مجال توزيع الاستثمار الداخلي المباشر، على حين تكون أقل صعوبة إذا كان للأقطار الأطراف مصالح مشتركة واضحة في هذه السياسات، مثل مصلحتها في التوظيف الفعال لاستثماراتها في بقية أنحاء العالم.

ويمكن تصور إمكانية تحقيق إتحاد نقدي كامل من خلال خطوة هائلة واحدة، إما بإحلال عملة جديدة محل جميع العملات الموجودة في وقت واحد، أوالابقاء على عملة واحدة من بين جميع العملات الموجودة وتحويل جميع الالتزامات المالية إلى تلك العملة الباقية. إلا أن جميع المناقشات التي دارت في السنوات الأخيرة حول الاتحاد النقدي يبدو وكأنها تراه من خلال مراحل انتقال تدريجية أكثر من رؤيتها له من خلال تغير مفاجىء.

---

(٢٦) M. Gratianni and T. Peeters, **One Money for Europe** (London: MacMillan, 1978).

أما المقترحات المتعلقة بالاستراتيجيات المتدرجة هذه فقد اتخذت شكلين رئيسيين هما: إعطاء مكانة خاصة لتنسيق أسعار الصرف، وإيجاد عملة موازية على التوالي.

وقد أطلق تقرير فيرنر (١٩٧٠) فكرة المعالجة التدريجية لموضوع الاتحاد النقدي عبر سلسلة من المراحل المتعاقبة يتم من خلالها باطراد تضييق حيز التغييرات في أسعار الصرف داخل المنطقة إلى أن تجري المرحلة الأخيرة التي تثبت فيها أسعار الصرف دون رجعة فيها. وفي المرحلة الأولى، يتقرر تضييق الهوامش من حول القيم المتعلقة بأسعار الصرف والتي يسمح للأسعار في نطاقها بأن تتقلب. وقد كان هذا الاقتراح هو أصل ترتيب «الثعبان» الأوروبي. أما المراحل اللاحقة تتخذ إجراءات للحد من، ثم الالغاء الكامل، لحق تغيير أسعار الصرف، وتضييق هوامش الفروق بحيث تكون العملات الأوروبية قد اندمجت في عملة واحدة في سنة ١٩٨٠ (كذا). وقد احتوت الخطة على مقترحات أخرى بما في ذلك تجميع الاحتياطي، كما شملت مناقشات كثيرة عن تنسيق السياسات، وإن كان جوهرها قد تركز دائمًا في عملية سعر الصرف.

أما النهج البديل فيتصور إنشاء عملة جديدة يقصد بها في نهاية المطاف ان تصبح هي العملة المشتركة الوحيدة، وذلك بدلاً من محاولة صهر العملات الموجودة في عملة واحدة. ويمكن في البداية إنشاء عملة موازية. وتقول إحدى صيغ هذا الاقتراح[٢٧] انها ستكون مبدئياً بمثابة عملة تداول تعمل على تسهيل المعاملات الدولية. كما يقصد منها أن تحل محل العملات الوطنية وتقوم بدورها المحلي، لكن فقط في حالة اتخاذ قرار سياسي يتيح للجماعة الاقتصادية الأوروبية أن تتخلى دون مشاكل عن تغيرات سعر الصرف الداخلي. أما في الصيغة الأخرى من الاقتراح (بيان جميع القديسين) فان هذه العملة الموازية يمكن الانضمام إليها بسهولة منذ البداية بالنسبة لأي طرف يمتلك أية واحدة من العملات الأوروبية. وعندما يتم بالتراضي تحويل ٥٠٪ من مجموع العرض النقدي الأوروبي إلى عملة أوروبية موحدة، يتقرر التخلي عن العملات الأخرى من خلال عملية تحويل إجباري، دون الحاجة إلى اتخاذ قرار سياسي جديد.

ولا تبدو الأشكال الأخرى من التكامل النقدي الجزئي ملائمة لأن تؤدي دوراً استراتيجياً متساوياً في الأهمية في النهج التدريجي لتحقيق الاتحاد النقدي. فإيجاد اتحاد مدفوعات هو في الأساس طريقة للتهرب من المساوىء الناجمة عن مستوى مرتفع من التشتت المالي، أكثر من كونها وسيلة للتوصل إلى درجة عالية من التكامل. وتجميع الاحتياطي هو عامل طبيعي مكمّل لعملية تنسيق أسعار الصرف أو لايجاد عملة موازية، ولكنه لا يؤثر مباشرة على القطاع الخاص ومن ثم يظل غير حاسم في معالجة القضايا

---

(٢٧) Magnifico and Williamson, **European Monetary Integration.**

الأساسية. أما تكامل السوق المالية، وربما قيام سياسات مشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال، فكلها مرشحة بالطبيعة لاتخاذ إجراءات مبكرة بشأنها لأنها تعد بمنافع لا تعتمد بشكل حاسم على إحراز تقدم في مجالات أخرى، ولكنها على أية حال لن تؤدي مطلقاً إلى قيام اتحاد نقدي كامل. من هنا فإن الشكل الوحيد الآخر من أشكال التكامل النقدي الجزئي، وهو الشكل الذي يمكن أن يعهد اليه بدور استراتيجي ضمن نهج تدريجي في إقامة اتحاد نقدي، فهو التنسيق النقدي، وذلك بقدر ما نتوقعه من أن يكون المضي نحو أهداف التوسع الائتماني المحلي الذي يصاحبه استقرار (أوتغيرات منضبطة) في أسعار الصرف، وسيلة تؤدي إلى إحداث تعزيز كبير في تنسيق سعر الصرف.

ومن الجدير بالملاحظة أن ثمة اختلافاً في الرأي عما إذا كان إيقاف التغييرات في سعر الصرف داخل المنطقة قد يخلق حالة تنطوي على آلية ظاهرة من إعادة التوزيع ضمن النظام المالي. كذلك فإن هذا الخلاف يسير تماماً وفق الخطوط النقدية الكينزية. فهؤلاء (النقديون) الذين يعتقدون أن بالامكان الاعتماد على سلامة الأسواق كنتيجة لمرونة السعر، إنما ينظرون إلى مسألة سعر الصرف بوصفها غير واردة: فكل حالة لإعادة التوزيع لابد وأن تنهض، في رأيهم، على أساس ضرورات العدالة الاجتماعية المتعلقة برصد الموارد ولا بد من ثم أن تكون مستقلة عن الترتيبات النقدية. أما (الكينزيون) فهم يتشككون في أن الأجور قد وضعت بطريقة ينتج عنها أي ميل قوي لسلامة اداء سوق العمل، ومن ثم فهم يرون خطر أن يسفر الاتحاد النقدي عن ارتفاع الأجور الفعلية إلى مستويات غير واقعية من خلال آثار ظاهرة في المناطق القليلة الانتاجية، واستنتجوا من ثم أن الأمر قد يحتاج إلى آلية لاعادة التوزيع المالي تضمن أن تتوقع جميع المناطق إمكان تحقيق مكاسب من خلال العملية التكاملية.

رابعاً - ملاحظات ختامية

يمكن تلخيص الموضوع الرئيسي من المسح السابق على النحو التالي: ان «التكامل الاقتصادي» حسب ما قال ماكلوب قد جرى تعريفه على انه الاستغلال الكامل لجميع المنافع الممكنة التي ينطوي عليها التخصص ضمن منطقة ما. وان «التكامل النقدي» هو إزالة جميع العقبات النقدية التي تحول دون ذلك. ويتطلب التكامل النقدي وجود عملة واحدة يجري استخدامها في كل أنحاء المنطقة المعنية. كما يكشف تحليل حالة الاتحاد النقدي عن انه من غير المؤكد ان يتولد عنه توازن بين المنافع الاقتصادية الجزئية وبين التكاليف الاقتصادية الكلية. وهنا يطرح التصور بأن أكبر تفسير للحقيقة المشهودة التي تقول بأن ثمة ميلاً قوياً جداً لدى الدول - الأمم لايجاد عملاتها النقدية الخاصة بها والحفاظ عليها هو أدخل في الجانب السياسي للمسألة وليس في جانبها الاقتصادي، وذلك لأن

الاتحاد النقدي يتضمن التضحية بالسيادة النقدية وهي أحد العناصر الأساسية للسيادة الوطنية بمقدار ما لها من تأثير قوي على قدرة الدولة على معالجة المواقف التي تسود أثناء الأزمات الحادة.

وتميز الورقة أيضاً بين سبعة أشكال ممكنة للتكامل النقدي الجزئي، لا يتضمن أي شكل منها أي نقل حاسم للسيادة النقدية، في حين أنها قد تذهب شوطاً بعيداً في تعزيز التكامل النقدي حسب ما يراه ماكلوب. ولقد تم التدليل على أن أشكال التكامل الجزئي التي تتسم بأهمية استراتيجية ضمن برنامج هادف إلى التطور التدريجي نحو قيام اتحاد نقدي هي تنسيق أسعار الصرف وإنشاء عملة بديلة، وربما أيضاً التنسيق النقدي. على أن هذه الخطوات وهذه الأشكال الأخرى من التكامل الجزئي، منفردة كانت أو مجتمعة، قد تكون ممكنة الحدوث وقد تكون مفيدة بحد ذاتها، حتى في غياب أي توقع أو انعدام أي رغبة للمضي على طريق الاتحاد النقدي.

التعقيب

برهان الدجاني

البروفيسور ج. وليامسون، في ورقته المعنونة «**حول مفاهيم التكامل النقدي وأهدافه وصيغه**» يقدم استعراضاً نظرياً مبسطاً للتكامل النقدي وموقعه في إطار التكامل الاقتصادي الشامل ومن منظور يقيّم الصيغ والطرائق المختلفة التي يمكن بها تحقيقه.

وتستهل الورقة بطرح اقتراح أولي يقول بأن التكامل الاقتصادي الكامل يمثل وضعاً يمكن في ظله الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من الامكانيات التي ينطوي عليها توزيع كُفء للعمل. وينطلق ذلك من القول بأن التدفق الحر للسلع ولعوامل الانتاج على صعيد منطقة متكاملة إنما يدعو إلى تكامل نقدي من شأنه تسهيل المدفوعات ليس فقط فيما بين البلدان التي حققت التكامل ولكن مع العالم الخارجي سواء بسواء. وفيما يتعلق بمعنى التكامل النقدي، تقول الورقة بأنه يتضمن إنشاء عملة مشتركة تقوم على أمرها هيئة فوق وطنية.

إلا أن الورقة تعود فتركز على الأشكال المتنوعة «للتكامل النقدي الجزئي» التي تفهم على أنها أيّ عمل نقدي مشترك تقوم به مجموعة من البلدان ذات عملات مختلفة. وتذكر الورقة في هذا السياق سبعة أشكال لهذا الضرب من التكامل وهي (١) اتحاد المدفوعات؛ (٢) تجميع الاحتياطي؛ (٣) تنسيق أسعار الصرف؛ (٤) التنسيق النقدي؛ (٥) العملة الموازية؛ (٦) تكامل السوق المالية؛ (٧) سياسات مشتركة تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال.

ومن الواضح أن هذه الأشكال تنزع إلى معالجة جوانب متباينة من التكامل النقدي، ومن ثم فاختيار شكل واحد منها إنما يتوقف على الوضع المطروح للبحث. كذلك فمن الواضح أن الورقة تحلل بدقة الأهداف التي تتوخاها أشكال التكامل النقدي الجزئي سالفة الذكر كما تعرض للطرق التي يمكن تحقيقها من خلالها آخذة في الاعتبار حالة السوق الأوروبية المشتركة. وهذا أمر مشروع تماماً في ضوء الحقيقة التي تقول بأن الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي في الأساس ترتيب لاتحاد جمركي وان التكامل النقدي (أعني

العملة المشتركة) لن يصبح أمراً ملحاً إلا عندما يرقى هذا الترتيب إلى مستوى كونه اتحاداً اقتصادياً. على أن النقطة التي لا بد من التأكيد عليها هنا هي أن كثيراً من التحليل المطروح في الدراسة قد ضاقت الاشارة فيه إلى البلدان العربية في حين أنها تمثل مركز اهتمام المؤتمر.

والبلدان العربية، باديء ذي بدء، هي بالتعريف بلدان نامية ولا ينبغي، من ثم، النظر إلى قضية تكاملها الاقتصادي من زاوية تحرير التجارة كما هو الحال في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولكن من خلال تنسيق قرارات الاستثمار المعمول بها بغية إقامة هيكل إنتاجي متكامل تنبني عليه عمليات تجارية. ويدعم هذا الرأي عدد كبير من تجارب التكامل في العالم النامي، وثمة افتراض سائد حالياً بأن مفهوم التكامل ينبغي أن يتم تطبيقه على أساس انتقائي، ولا سيما في المناطق التي ستتولد فيها مغانم ومغارم متكافئة تعود على البلدان المشاركة. وإذا كان صحيحاً أنه في ظل وضع كهذا، فإن التكامل النقدي الجزئي سيتسم بأهمية أكبر من تلك التي يتصف بها التكامل النقدي الكامل ما دام الهدف سيكون تسهيل تبادل عدد محدود نسبياً من السلع التي تتخصص في إنتاجها البلدان المتكاملة، إلا أنه يمكن القول من ناحية أخرى أن مثل هذا «التخصص المتفق عليه» في الانتاج، ولا سيما في مراحله الأولى، يمكن تحقيقه بغير ترتيب يسانده للمدفوعات، وأن تسوية المدفوعات الناجمة عن تبادل السلع يمكن أن يتم وفق النظم الوطنية القائمة بالفعل. ولن تصبح الحاجة ملحة وضاغطة إلى تكامل نقدي إلا عندما تبدأ في التضاعف والتكاثر خطوط الانتاج هذه،العاملة على أساس اقليمي. ويتباين هذا مع الرأي السائد بصورة عامة القائل بأن عملية التكامل الاقتصادي تتميز بآلية تعزيز ذاتي بحيث أنها إذا افتقرت إلى توليد الدفع نحو مزيد من التكامل، فإنها ما تلبث أن تتدهور بسرعة.

إن حالة البلدان العربية تشير إلى أنه برغم ظروف التنمية التي تعمل في ظلها إلا أنها تتمتع بمركز مالي متميز نتيجة للصناعة النفطية. وهذه الصناعة لا تقتصر على توليد فوائض مالية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط فحسب، ولكنها توفر أيضاً موارد مالية كافية بوسائل مختلفة للبلدان العربية غير النفطية (أو الزراعية). وقد ساعد ذلك إلى حد كبير على تخفيف مشكلة موازين المدفوعات في البلدان غير النفطية، ومن هنا فثمة فرصة سانحة الآن لتعزيز عمليات التبادل التجاري داخل المنطقة العربية دون إقامة أي تكامل نقدي.

مع ذلك، فمن شأن الحاجة إلى تكامل نقدي بين البلدان العربية أن تصبح أمراً لازماً كلما اكتسبت عملية التكامل الاقتصادي قوة دفع جديدة. إلا أن ثمة اعتقاداً يقول بأن التكامل النقدي بين منتجي النفط أمر له أكثر من مبـرر قوي وحجة وجيهة، على أساس أن في مصلحة تلك البلدان أن تشترك في عملة واحدة يمكن استخدامها كوحدة

حسابية لتثبيت أسعار الصادرات النفطية أفضل من تثبيتها بعملية أخرى يمكن أن تتعرض للهبوط. ولكن الأهم من ذلك هو توفير بعض الحماية للاحتياطيات المالية للبلدان النفطية بمدى ما تستطيع به أن تطور عملتها المشتركة المنشودة بوصفها مستودعاً للقيمة. ومن الواضح أن ما يجعل هذا أمراً عملياً هو أن النفط يواجه طلباً متزايداً عليه في الأسواق الدولية وأن تصديره لن يعوقه وجود عملة قوية. ومن هنا لا تكمن الحوافز التي تحث على إنشاء عملة واحدة لدول الخليج في مسألة التكامل بقدر ما تتمثل في مدىماتكفلهمن حماية للمصالح المالية في الأسواق الدولية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن التكامل النقدي يمكن أن يكون مستصوباً بين البلدان التي لم تبدأ بعد عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها، ولكنها تتمتع بأنماط إنتاج مشتركة وتتميز باتجاه دولي مشترك. ويشير هذا إلى أن تحليل المنافع - والتكاليف الذي قدمه البروفيسور ولیامسون في غمار تقييمه صوابية التكامل النقدي لا ينطبق حقيقة على حالة البلدان العربية النفطية. ففي جانب المنفعة يمكن للمرء أن يلحظ أن التبادلات التجارية بين منتجي النفط محدودة جداً في المراحل الراهنة من تطورها الاقتصادي، ومن هنا، فليس من شأن عملة مشتركة أن تؤدي إلى منافع من الوفورات التي ستحقق في **تكاليف التبادل** و/أو من استبعاد **مخاطر سعر الصرف**. وفضلاً عن ذلك فإن منتجي النفط لا يفرضون أية قيود تجارية لها وقعها، بل ولا يمارسون على الاجمال أية قيود على الصرف. أما من ناحية التكاليف، فإن إنشاء عملة مشتركة ينطوي على تخلّ عن السيادة في مجال استراتيجي من مجالات السيادة وقد يكون هذا محل تبرّم مشترك بين الأطراف على نحو ما يحدث في بلدان أخرى. لكن يبدو لنا أن المنافع، من منظور ستاتيكي سوف ترجح أية تكاليف يمكن أن تنشأ في هذا الصدد. فإذا ما نشأ التفكير في اتحاد نقدي أوسع نطاقاً لا يقتصر فقط على دول الخليج ولكن يشمل جميع البلدان العربية الأخرى، فإن الحافز على إنشائه يكمن في إنشاء منطقة استثمار واحدة لا غير، من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى قيام اتحاد جمركي: هذا في حين أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية عاشت العملية من جهتها المعكوسة. وعلى أية حال فإن الأمر سيتطلب اتخاذ قرار مسبق لتسهيل الاستثمارات كما انه يتطلب في غالب الأحيان تغييراً في القوانين فضلاً عن تطلبه توفير تنازلات أو امتيازات يتمتع بها المستثمرون.

المناقشات

محمود سقباني: إن الفائدة العملية من التكامل النقدي تمت مقاربتها كثيراً في الأدبيات الاقتصادية على أساس الهياكل الاقتصادية القائمة فعلاً، وبالذات النمط القائم في التبادل التجاري، درجة التكامل بالنسبة لرؤوس الأموال، التجانس بما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. وإذا كان لا يمكن تقدير مدى توافر الامكانية العملية لإقامة تكامل اقتصادي بغير الإشارة إلى العوامل سالفة الذكر، إلا أنه من الأهمية الكبرى التأكيد على التفاعل المتبادل بين القرارات السياسية وبين هذه العوامل، وبصورة دينامية دائمة الحركة. وعلى صعيد المنطقة العربية فإن الارادة السياسية تؤثر تأثيراً عميقاً على التكامل في مجالي التجارة ورؤوس الأموال. كذلك فإن حجم التبادل الحاصل فيما بين بلدان عربية عديدة يتقلب بصورة ملموسة تحت تأثير العلاقات السياسية. ويترتب على ذلك، أن تقييم الجوانب الاقتصادية لا بد وأن يؤكد على جانب التكاليف والمنافع المحتملة، وكذلك على التغيرات التي تطرأ على الهياكل الاقتصادية. ولسوف أطور هذه النقطة في الورقة التي سأعرضها بعد ذلك.

معبد الجارحي: إن المقاربات المختلفة التي انتهجها البروفيسور وليامسون في ورقته وفيما يتعلق بالتكامل النقدي تتطلب مزيداً من المعالجة المتسقة على أساس تصنيف يميز بين استراتيجيتين رئيسيتين للتكامل النقدي.

١ - **سياسة التنسيق** وهي تشمل بدورها:

١ - توحيد سعر الصرف الذي يعاني من العوامل الخارجية ومن المخاطر المعنوية ومن مشاكل هيمنة عملات أخرى.

٢ - التنسيق المسبق (exante) للسياسات النقدية، وهو أمر يتطلب نجاحه: (أ) تنبؤات متساوية في صحتها (أو عدم صحتها) للنمو الفعلي. (ب) نفس

مرونات الطلب على النقود بالنسبة للدخل الفعلي في البلدان الأعضاء.
(ج) أسعار صرف فعلية ثابتة.

ولكن يلاحظ أنه لا سبيل إلى تحقيق أي من الشروط السابقة بصورة معقولة.

٢ - استراتيجية المركزية: وهي تشمل الخيارات التالية. (أ) توحيد العملة.
(ب) المنافسة الحرة بين العملات (جـ) عملة موازية.

إن التمييز بين هاتين الستراتيجيتين أمر مهم إذا ما كان لنا أن نصل إلى خيار معقول. وبالإضافة إلى ذلك فمن المهم أن نسترشد أيضاً بإجراء مزيد من التحليل ومن المقارنة بين الخيارات المختلفة المتوافرة بموجب كل من هاتين الستراتيجيتين.

رينيه ماسيرا: أبدأ بالتعبير عن إعجابي الشديد بمقدرة البروفيسور وليامسون على التركيز على عدد من المسائل أو القضايا الاقتصادية الرئيسية وعلى استكشافها، من خلال ما يقدمه من عرض انتقادي وانتقائي للأدب الاقتصادي القائم. وهذه الورقة الممتازة التي قدمها اليوم تؤكد على القدرة والمهارة غير العادية التي يتمتع بها كاتبها في أن يقدم لمستمعيه أو قارئيه عرضاً مكثفاً ودقيقاً للحجم والآراء المطروحة للمناقشة، كما أنه يضع أسساً راسخة وواسعة المدى لأعمال هذه الندوة.

على أنني أشعر أن رغبته في الايجاز قد تفضي إلى نوع من الخلط فيما يتعلق بنقطتين غير منفصلتين من جوانب الموضوع، مما يستوجب مزيداً من الإيضاح.

فعندما يرجع وليامسون إلى كتابات ماكلوب فهو يعرب عن اعتقاده بأن من بين الاجراءات والترتيبات المؤسسية اللازمة لضمان حرية حركة جميع أنواع العمل ورأس المال والسلع، «قد يكون أهم تلك العوامل جميعاً هو عامل التكامل النقدي».

وأنا أعرب عن بعض التحفظات حول مسألة الاقتصار على الاعتماد على مفهوم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال وعلى الاعتماد على الحساب الاقتصادي البحت بوصفهما المقياس أو المحك المهم لتكامل دول موجودة فعلاً. ويرجع ذلك، بصفة أساسية، إلى أنني أعتقد أن هناك عوامل أخرى ليس من السهل أن تخضع فوراً للتفاعل البحت بين قوى السوق التنافسية تمارس دوراً هاماً في هذا الخصوص ولكي أوضح فكرتي، فإنني أستطيع أن أستعرض بعض هذه العوامل تحت «فكرة العناصر المالية». ولنذكر على سبيل المثال في هذا الخصوص الانفاق على شؤون الدفاع والتعليم والخدمات الاجتماعية والحوافز المتاحة للقطاع الصناعي. ولنتصور، من ناحية أخرى، الإيرادات أو دخل الضرائب المختلفة وأثرها على توزيع الموارد على صعيد اقتصاد أي بلد.

ولكن، وهذه هي النقطة التي أود طرحها، حتى إذا اتفق الانسان مع المنطق الذي

يطرحه وليامسون، فلا يترتب على ذلك أن يصبح التكامل النقدي شرطاً ضرورياً لكي تتحقق قابلية عناصر الانتاج على الانتقال.

وكما أشار مثلاً في السابق ميلتون فريدمان، إذا كانت المتطلبات التي ينبغي توافرها لايجاد «سوق مشتركة»، من شأنها أن تسمح بأن تتم فيها كل المدفوعات وكل مبادلات النقد الأجنبي بغير قيود أو مراقبة فلا بد على الأقل من ناحية المبدأ أن يكون هناك نظام غاية في المرونة في مجال أسعار الصرف.

وبغير مزيد من الاسهاب في هذه النقطة، انتقل إلى المسألة الثانية التي أود طرحها، والتي تعالج مقولة وليامسون التي أوضح فيها أن التخلي عن السيادة النقدية إنما يترتب عليه الحد إلى درجة كبيرة من حرية الدولة في العمل وقت الأزمات، إذ أن ذلك من شأنه أن يقلص من سلطة الدولة على تمويل العجز في الميزانية من خلال إصدارها بأوراق البنكنوت.

وكما أوضحت الدراسات التي أجريت مؤخراً على موضوع ادماج منهج الأرصدة ومنهج التدفقات في تحليل واحد بالأسعار المتغيرة، فإن تفسير تقييد ميزانية القطاع الحكومي، على أساس إسمي أو فعلي، إنما يوضح أن التضخم يمثل ضريبة على الدين الحكومي بما يتشابه مع الضريبة العادية المفروضة على تدفقات الدخل.

وبنفس القدر، فإن تعريف الدخل الذي يمكن التصرف فيه من قبل الاقتصاد الخاص لا بد وأن يسمح بـ : (١) انسياب الضريبة على تدفق الدخول والمعاملات الجارية و(٢) رصيد الضريبة على الدين الخارجي.

وينبني على هذا أن التكامل النقدي يتطلب التنازل عن قدرة الحكومات على فرض ضريبة التضخم بأسعار مختلفة. وهذه نقطة عامة، أي أن نطاقها يتجاوز «حدوث الأزمات». وفي الأجل المتوسط أقول بأن هذا التنازل عن السلطة لا يعني أبداً أية خسارة للسكان ككل، وإن كنت أبادر إلى القول أن هذه المسألة لا بد في الأجل القصير أن توضع موضع اعتبار واهتمام. وفي هذا السياق أقول على سبيل المثال، أن أوجه العجز الضخمة في القطاع العام في المملكة المتحدة وايطاليا خلال السبعينات عادت فاختفت إلى حد كبير عندما أولي الاهتمام بموضوع تآكل القيمة الفعلية للدين الحكومي.

كذلك فإن أهمية هذه النقطة لا بد وأن ينظر إليها في ضوء أهمية التضحية بسعر الصرف بوصفه أداة من الأدوات التي يمكن من خلالها تغيير الأجور الفعلية.

وحتى إذا لم يكن هناك «وهم نقدي» على صعيد أصحاب الاجور فيما يتعلق بتدفقات الدخل العادية (أو إذا تسنى تطبيق تقييس indexation كامل) بحيث أن معدلات الاجور

الفعلية لا يمكن تغييرها مباشرة من خلال حركة سعر الصرف، فإن التغير الذي طرأ على معدل التضخم، وما يقابله من خسارة في القوة الشرائية، قد يكون من شأنه تحرير الموارد من الصعيد المحلي لكي تستوعب على الصعيد الخارجي. ونلاحظ في هذا الصدد أن هذا لا ينبغي أن يحدث على سبيل الصدمة، مرة واحدة وحسب، ولكنه بالأحرى عملية دؤوب مستمرة حيث أن الذي يهم في هذا المجال هو السعر الأعلى لمتوسط معدل التضخم للعمولات الهابطة.

فإذا ما حدث ما أسميه بـ«الوهم المالي» - حيث لا يطلب أصحاب الاجور تعويضاً عن خسارتهم في الثروة المالية الصافية الحقيقية، التي تنجم بسبب التضخم - فإن بالامكان أن يعمل الهبوط في سعر الصرف في المدى القصير على خفض تكاليف البطالة التي يمكن أن تحدث، وذلك بإتاحة المجال كي يتواءم الرصيد النقدي الإسمي بصورة تلقائية مع الدافع الانكماشي الناجم عن الهبوط في العنصر الأجنبي الذي ينطوي عليه الأساس النقدي.

روبرت تريفن: سأقتصر على إبداء ملاحظتين على الورقة التي قدمها البروفيسور وليامسون ، تلك التي تتسم بالاستنارة وبالفائدة القصوى.

١ - طالما تسنى المحافظة على إمكانية تحويل العملة، فإن مجرد وجود اتحاد للمدفوعات سيكون - كما يقول هو - أمراً سطحياً وغير ضروري. ولقد كان هذا هو الرأي الذي طرحته بريطانيا في عام **١٩٥٨** لقتل **اتحاد المدفوعات الاوروبي**.

وفي هذا الوقت أبديت معارضتي الشديدة لاستبعاد واحد من أنجح الاتفاقات النقدية في تاريخ العالم والذي يمكن أن يعزى إليه كثير من الفضل في استعادة إمكانية التحويل على صعيد العالم كله. ولقد قلت وقتها أن **اتحاد المدفوعات الاوروبي** لا بدوأن يحافظ عليه بغية الحفاظ على إمكانية التحويل نفسها، توقياً لأية أحداث سيئة قد تؤدي إلى انهيارها.

ولقد جاءت الحوادث لتبرر بوضوح هذه الوساوس التي ساورتني. لقد كان يمكن لبريطانيا وأوروبا والعالم كله أن يجنوا فائدة هائلة من استمرار هذا الاتحاد، **اتحاد المدفوعات الاوروبي**، الذي جرى تخفيف الأثر الناجم عن اختفائه، بتكوين **مجموعة العشرة**، وفيما بعد ذلك مؤخراً عن طريق خلق **النظام النقدي الاوروبي**.

ومن الطبيعي أن إمكانية التحويل بين العملات كان من شأنها أن تستبعد، أو على الأقل تقلل من **حقوق الاقتراض التلقائية** التي كان يمكن أن تمارسها بلدان العجز. ولكن كان ينبغي الحفاظ على **الاقراض التلقائي** أو الاستثمار **والالتزامات** التي تتحملها بلدان الفائض وكان ذلك من شأنه أن يتيح إمكانيتين:

(أ) تعقيم الفوائض المفرطة التي تنطوي على أخطار تضخمية.

(ب) منح ائتمانات لاضفاء الاستقرار بموجب شروط ملائمة إلى بلدان العجز التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المضمار.

إن اتحاد المدفوعات الاوروبي شمل في هذا الصدد، بعض الأحكام التي تعلو على نظيرتها التي يشملها النظام النقدي الاوروبي الحالي، والتي من شأنها أن تلهم العمل في المستقبل.

وآمل أن هذا الاقتراح المطروح حول الجدوى من اقامة اتحاد للمدفوعات، حتى بالنسبة للبلدان ذات العملات القابلة للتحويل، قد يساعد على ازالة الاعتراض المستمر الذي واجهوا به اقامة اتحاد للمدفوعات فيما بين البلدان العربية، ذلك المتمثل بالحقيقة التي تقول أن هناك عملات قابلة للتحويل بصورة كاملة مع وجود عملات لا تقبل هذا التحويل.

إن من شأن **اتحاد مدفوعات عربي** جيد التحديد والتعريف أن يشمل كلا من المجموعتين من البلدان العربية داخل عضويته.

٢ - طالما أنه لم يتسن اصدار وحدة نقدية مقبولة على صعيد العالم، وكما أن مثل هذه الوحدة لا يمكنها أن تحل محل العملات المسماة بالموازية في الوقت الحاضر، فلا بد كما أتصور أن تعرّف الوحدة النقدية العربية -كما تعرّف النقدية الاوروبية- بوصفها تركيبة مختلطة من العملات التي تعكس الهيكل الاقليمي لقوام التجارة الدولية للبلدان العربية وغيرها من المبادلات التي تدخل فيها تلك البلدان.

وكيما يتسنى تلافي تعقيدات غير لازمة، فلا بد من استبعاد أوجه التباين الثانوية القائمة بين الأطراف، الأمر الذي يفضل معه انشاء وحدة مشتركة تكون محل قبول على نطاق واسع.

واتصور أن المرشحين الرئيسيين في هذا الصدد هما حقوق السحب الخاصة من جهة، والوحدة النقدية الاوروبية من جهة أخرى إلا أن كلا من هاتين الوحدتين لها أوجه قصورها من وجهة نظر عربية. إن وحدة حقوق السحب الخاصة تقوم بشكل مفرط على أساس الدولار، الأمر الذي قد يضفي عليها كثيراً من الضعف على أساس العملات الأقوى في غربي اوروبا. وفي هذا الاطار يمكن تفضيل الوحدة النقدية الاوروبية، وإن كانت هذه الوحدة أيضاً تتصف بسلبية الاستبعاد الكامل لكل من الدولار والين.

ومن هنا، فإن الاقتراح الذي يتراءى لي في هذا المجال، هو اصدار وحدة نقدية عربية تقوم على أساس ٥٠ في المائة من حقوق السحب الخاصة و٥٠ في المائة من الوحدات النقدية الاوروبية أو قد يكون ٤٠ في المائة من حقوق السحب الخاصة و٤٠ في المائة من الوحدات النقدية الاوروبية و٢٠ في المائة من عدد قليل من العملات الرئيسية العربية.

وأرجو أن يسترعي هذا الاقتراح تعليقات وتعديلات من جانبكم جميعاً.

رتان بهاتيا: قد تكون هناك مبالغة في دور السيادة النقدية بوصفها كلفة ينطوي عليها التكامل النقدي، فبادىء ذي بدء إذا ما روعيت الشروط الضرورية للتكامل ومنها تنسيق أسعار الفائدة ومعدل التوسع النقدي، على صعيد اتحاد ما، فإن من المستبعد أن تنجم فروق في الكلفة تتطلب بالتالي تغييرات في سعر الصرف كما يعمل بها في البلدان الأعضاء. وثانياً، إذا ما تعرض الاتحاد ككل إلى حالة من اللاتنافس من حيث التكاليف والأسعار، للاتحاد وقتئذ أن يغير سعر الصرف المعمول به في مواجهة بقية العالم.

وهناك تعليق آخر يتعلق بالعملية التي يمكن أن يتحقق بها اقامة اتحاد ما. وقد حبذ البروفيسور وليامسون موضوع «التدرج» في اقامة الاتحاد. ومع ذلك، وبصرف النظر عن المؤسسات التي تكون قد اقيمت في المراحل الاولى، إلا أنه يظل من الضروري الحفاظ على تناسق عام بين الدول المتعاونة فيما يتعلق بالفلسفة الأساسية المعمول بها على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا الخصوص اسرد هنا على مسامعكم ما حدث من انهيار «لجماعة شرق افريقيا» (East African Community) التي انهارت برغم ما توفر لديها من متطلبات التكامل المختلفة ومنها مثلاً سعر الصرف المشترك واتحاد المدفوعات والائتمانات المصرفية قصيرة الأجل وقيام مصرف استثماري اقليمي وتوفير حرية التبادل التجاري بين الأطراف.

فايقة الرفاعي: أود أن أقول في البداية أنني قرأت باهتمام بالغ الورقة الممتازة التي قدمها البروفيسور **وليامسون** عن التكامل النقدي، التي تثير عدداً من المسائل والقضايا البناءة فيما يتعلق بموضوع ندوتنا ومدى انطباق هذا الموضوع على العالم العربي بصفة خاصة.

ولقد حرصت المناقشة حتى الآن على أن تميز بين خيارين اثنين:

١ - الاتحاد النقدي الكامل

٢ - التكامل النقدي الجزئي

ولكن إذا ما وضعنا في اعتبارنا حقيقة الخلافات والفروق الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان التي تعالج أمورها في هذه الندوة، فإنني أتصور أن بالامكان النظر إلى هذين الخيارين في اطار من تكاملهما وليس من توازيهما على أساس أنهما ليسا بديلين كل منهما عن الآخر، ولا سيما أن لدينا عدداً من البلدان تتسم بحرية انتقال رأس المال والعمل وبامكانية كاملة في تحويل العملات، ومن ثم هي مرشحة لدخول اتحاد نقدي من نوع ما (أي باصدار عملة مشتركة)، في حين أن هناك من ناحية أخرى عدداً من البلدان تعاني أوجه عجز قاسية في ميزان مدفوعاتها ولا تتمتع عملاتها بقابلية التحويل (أي أنها تمارس رقابة على الصرف).

وفي ضوء هذا، قد يتصور الانسان أن نتعامل مع كل من المجموعتين بطريقتين مختلفتين:

(أ) صياغة اتحاد نقدي بين الأطراف المرشحة (العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وعمان).

(ب) صياغة تنسيق بين أسعار الصرف فيما بين أطراف المجموعة الثانية.

وينبغي أن تتم الحركة على صعيد المجموعتين، ضمن خطوط متوازية ومتزامنة أيضاً بغية احراز الهدف النهائي من التكامل الاقتصادي عبر فترة مطولة من الزمن، ولتكن عشرين عاماً مثلاً. ومن الطبيعي أن يقترن بذلك انشاء تجميع للاحتياطي ولجنة مركزية فوق قطرية للاستثمارات، بغية ضمان توجيه الموارد المالية في المنطقة، ووضع قاعدة التخصص وتقسيم العمل على صعيدها.

أرجو أن يعلق البروفيسور وليامسون على ما قلت، وليبين ما إذا كان يرى أي خطر ينطوي على اتباع هذا النهج وشكراً.

رفيق سويلم: أبدأ بشكر البروفيسور وليامسون والاستاذ برهان دجاني على ما قدماه في هذا الاجتماع.

وأود **أولاً** أن أعبر عن عدم اتفاقي مع البروفيسور دجاني حول ما قاله من أن قضايا التكامل النقدي لا تتصل إلا بسبب واه بالتكامل الاقتصادي في الوطن العربي في المرحلة الراهنة أو في المستقبل القريب وحول ما اعرب عنه من قناعته بأن هذه القضايا ستتصل بقضايا العالم العربي فقط بعد أن يتسنى اقامة وتطوير انتاجية كافية في البلدان العربية لتوليد تدفقات تجارية واسعة. وقد يتراءى لي أن هذا الموضوع أقرب ما يكون إلى موضوع البيضة والدجاجة أيهما يأتي أولاً، ذلك لأننا نتساءل كيف يتسنى لنا أن نعزز الاستثمار بين البلدان العربية ومن هنا نزيد القاعدة الانتاجية توسعاً وتعمقاً، وكيف لنا أن نعزز اقامة صناعات حديثة واسعة النطاق ضمن أسواق مجزأة، مبعثرة وضيقة كتلك الموجودة حالياً، وذلك بغير العمل على ازالة القيود من وجه التبادل التجاري والمدفوعات؟

وثانياً، أتساءل إذا ما كان البروفيسور وليامسون سيلقي بالاً إلى الاسهاب في مقولته التي طرحها في صفحة ٤٢ حيث يبدو وكأنه يشير إلى أن اتحاداً ما للمدفوعات سيكتسب أهميته فقط عندما تكون عملات البلدان من أعضائه غير **قابلة للتحويل**، وكذلك ما قاله في صفحة ٥١ من أن ثمة شرطاً مسبقاً لقيام اتحاد نقدي وهو ضرورة وجود رقابة شاملة على الصرف في جميع البلدان الأعضاء. وأنا اتفق مع البروفيسور تريفن أن هناك مزايا حاسمة في اتحاد المدفوعات يتمتع بها جميع المشاركين بغض النظر عما إذا كانت عملاتهم قابلة أو غير قابلة للتحويل.

كذلك لا أرى أية أسباب فنية أو تقنية تجعلنا نشترط على أي بلد يريد الانضمام إلى اتحاد المدفوعات أن يفرض رقابة على الصرف كشرط مسبق لهذا الانضمام. ان تجربة جميع اتحادات المدفوعات الموجودة تشهد بجلاء أن ذلك ليس صحيحاً، وخطر مثل هذا القول هو أنه ينطوي على تثبيط همة من ينوون الانضمام إلى عضوية اتحاد من هذا القبيل إذا لم يكونوا راغبين في ممارسة الرقابة على أسعار الصرف.

جون وليامسون: لقد حاولت أن اقدم تصنيفاً شاملاً للقضايا التي أثارتها المؤلفات الصادرة عن التكامل النقدي، كما أن المناقشة المفيدة التي دارت حول ورقتي أوضحت بجلاء أنني لم اوفق في تحقيق هذا الهدف. فأنا أولاً قصرت عن التعرف على أحد الأهداف المهمة للتكامل النقدي وهو تعزيز قدرة المنطقة المتكاملة على التعامل مع بقية أنحاء العالم. ولقد أكد البروفيسور دجاني أن هذا الهدف يتسم بأهمية قصوى في حالة البلدان العربية، وأنه كان له أهميته إلى حد ما بالنسبة للبلدان الاوروبية أيضاً. كذلك فلم اوفق في ادراك أن الاتحاد النقدي يحد من قدرة البلدان أعضائه على الاستفادة من ضريبة التضخم. وكما قال الدكتور ماسيرا، فإن كثيراً من البلدان تعمد بالفعل إلى استخدام التضخم بطريقة أو بأخرى على نطاق واسع وذلك لزيادة الايراد، في حين أنها في ظل الاتحاد النقدي تلتزم بالحد من أوجه العجز المالية الى المستوى الذي يتسق مع امكانية ما تبيعه من سندات زائداً نصيبها في المعدل المشترك من التوسع النقدي.

وأود أن أتفق أيضاً أنه في مناقشتي المتعلقة بسعر الصرف وتنسيقه، كان يمكن أن أكون أكثر تحديداً في إدراك أهمية اختيار عملة ارتكاز على نحو ما حث عليه الدكتور الجارحي. وعلى الصعيد العربي، فإن هذا من الأمور الرئيسية التي أرى بشأنها بعض الآراء (مثلي في ذلك مثل البروفيسور تريفن) وأرجو أن أطرحها في سياق المناقشة.

على انني أود الدفاع عما كتبته بشأن سطحية وجود اتحاد للمدفوعات في ظل ظروف امكانية التحويل العامة وذلك على خلاف الانتقاد الذي وجهه كل من البروفيسور تريفن والدكتور سويلم. إن المقاصة المتعددة الأطراف عن طريق مؤسسة للمقاصة والتي تجري على الحقوق أو الاستحقاقات بين مجموعة محدودة من البلدان، إنما تفترض مسبقاً أن المصارف المركزية تحوز هذه الاستحقاقات بغية تقديمها إلى مؤسسة المقاصة، في حين أنه في حالة امكانية التحويل العامة، فإن هذه الاستحقاقات تتم تسويتها بين المصارف التجارية. وعندما تتدخل المصارف المركزية، فإن هذا يحدث على شكل شراء (أو بيع) عملة التدخل من (إلى) مصرف تجاري. وهنا لا يجوز أن يقتني المصرف المركزي إطلاقاً أي استحقاق على الشريك التجاري الثنائي، ومن ثم فهو لا يستطيع أن يطرحها على مؤسسة المقاصة - ولا تكون هناك أيضاً حاجة توجب عليه أن يفعل ذلك. وأنا أقبل أيضاً القول بعدم صحة الجملة

لتي اقتطفها من ورقتي الدكتور سويلم التي تقول «من الشروط المسبقة لقيام اتحاد نقدي وجود مراقبة شاملة على أسعار الصرف». ولقد استفدت من قراءة ورقة البروفيسور غوانزاليز ديل فال وأظن بعد ذلك أن الشرط الصحيح في هذا المجال هو أن يكون المصرف المركزي مستعداً لقبول الاستحقاقات المترتبة على أعضاء الاتحاد الآخرين وان الأطراف المتاجرة في كل بلد يتاح لها بعض الحافز لكي تقدم هذه الاستحقاقات إلى المصرف المركزي، وأن امعان النظر في المسألة ليوضح أن هذا لا يتطلب فرض رقابة شاملة على أسعار الصرف، وإن كان من التجاوز القول بأن هذا متسق مع امكانية التحويل العامة ومع وجود سوق صرف متنافسة. وأخيراً أعلق على السؤال الذي طرحته الدكتورة الرفاعي حول امكانية اتباع نهج ذي شقين بحيث أن دول الخليج التي تتمتع بالفائض تتجه مباشرة صوب اقامة اتحاد نقدي كامل، في حين تقنع باقي بلدان العالم العربي بصورة أخف من ذلك في شكل تكامل نقدي جزئي. وفي هذا المجال لا أرى ثمة اعتراضاً تقنياً من أي نوع على أن يتم ذلك. وأتصور أن البحث الرئيسي في هذا المجال سيكون حول ما إذا كانت حتى هذه البلدان المتجانسة مثل بلدان الفائض بالخليج سيكون لديها الاستعداد بالتضحية بسيادتها النقدية. ومن المحقق أن بعضاً من الأسباب الرئيسية التي تحدو بالبلدان إلى تقدير أهمية السيادة النقدية، هذه الأسباب لا تنطبق في حالة بلدان الخليج. فمن الصعب أن يتصور المرء مثلاً أن الامارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية ستخشى من عجزها عن شن حرب بسبب عجز ينتابها بسبب فرض ضريبة التضخم. ولست في مركز يسمح لي بالحكم عما إذا كانت هذه الاعتبارات التحليلية ستكفي للتغلب على ما درجت عليه الأطراف من عدم توفير قوة الدفع الرئيسية التي تتمثل في اقامة اتحاد نقدي كامل. ولكن إذا كان بالامكان تحقيق هذا الاتحاد النقدي بين دول الخليج، فلن ينال ذلك من الحافز الأساسي الذي يحدو بالأطراف إلى أن تسعى أو تنشد امكانية تحقيق تكامل جزئي على صعيد المنطقة الأوسع.

الفصل الثاني
النظام النقدي العالمي والنظام النقدي الاقليمي ماهي العلاقة بينهما ؟

روبرت تريفن

في هذه الدراسة أود مناقشة التالي:

١ - أولاً. الاختلال النقدي العالمي الذي وقعنا فيه خلال عقد السبعينات.

٢ - ثانياً، إمكانية وتوقيت إجراء إصلاحات على النطاق العالمي بعد أن طال تأجيلها وبعد أن باتت لازمة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

٣ - وأخيراً، الامكانات التي تنطوي عليها الاتفاقات النقدية الاقليمية، مع إشارة خاصة إلى:

(أ) أكثرها تقدماً حتى الآن أي النظام النقدي الاوروبي.

(ب) اتفاقات النقد العربية التي تمثل لكم أهمية كبرى برغم كونها ما تزال في المرحلة التمهيدية.

أولاً - النظام النقدي العالمي

لست بحاجة إلى أن أعيد على مسامعكم ما تعرفونه جميعاً من خلل أصاب النظام النقدي العالمي خلال العقد الماضي، ذلك النظام الذي تحكمت بأقداره محالفة غير مقدسة بين الكساد والبطالة مع ما صحب ذلك من تضخم لم يسبق له مثيل في التاريخ، واختلال في موازين المدفوعات وتذبذب في أسعار الصرف. هو نظام نقدي يؤدي فيه تكوين الاحتياطي إلى أن تتولى البلدان الفقيرة التي تعز فيها رؤوس الأموال، توفير المال للبلدان الغنية التي تغزر فيها رؤوس الأموال، والتخلي عن أية محاولة تبذل للاصلاح على نحو ما حدث في جامايكا، وفي التعديل الثاني لمواد اتفاق صندوق النقد الدولي... الخ.

وما فتئت أكتب وأكتب عن هذه الصورة القاتمة عبر السنوات العشرين الماضية منذ أصدرت كتابي حول أزمة الذهب والدولار(*). وبوسع الذين يرغبون بينكم في إنعاش ذاكرتهم حول هذا الأمر، أن يراجعوا عدداً من مقالاتي التي صدرت بعد ذلك، ومنها:

(*) (Yale University Press, 1960).

1— «Gold and the Dollar Crisis: Yesterday and Tomorrow,» **Princeton Essays in International Finance,** December 1978;

2— «Some Observations ontThe Geographical Structure of International Deficits and their Financing,» **Pakistan Development Review,** Autumn 1979; and particulary,

3— «The Future of the International Monetary System,» published in English in the **Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review,** March 1980, in French in the **Revue de la Banque,** April 1980.

وسوف تنشر بعد تنقيحها وتحديثها في:

Kuwait Business and Financial Review: DINAR.

وحسبي أن أكتفي اليوم بأن استخلص من وسط طوفان الاحصاءات الذي يغرقنا كل يوم فنكاد نتخبط بين أمواجه، بضعة أرقام تستند إليها النتائج التي تهمكم والمتعلقة بعوامل قصور «النظام» النقدي العالمي الراهن، الذي من الأفضل أن نسميه «اللانظام».

ألف - المدى الذي وصل إليه التضخم العالمي في السبعينات والمصادر التي نبع منها

في سبيل وضع تطورات السبعينات ضمن إطار تاريخي عريض، أورد في الجداول المرفقة، تقديرات للاحتياطيات النقدية العالمية والزيادات التي طرأت على هذه الاحتياطيات، عبر السنوات الثلاثين الأخيرة بدءاً من سنة ١٩٤٩. ولقد يتراءى لكم، رغم ذلك، أن تركزوا اهتمامكم على السطور الأربعة الأخيرة من الجدول الأول والعمودين الأخيرين من الجدول الثاني.

إن السطور الأخيرة من الجدول الأول تبين لكم أن الاحتياطيات النقدية العالمية، إذا ما قيست بالدولارات بالأسعار الجارية وبأسعار الذهب في السوق، قد تضاعفت أكثر من عشر مرات في السنوات العشر الأخيرة. وتأملوا فيما يعنيه هذا الأمر: حدث في عشر سنوات عشرة أضعاف ما حدث عبر السنوات السابقة بأكملها بل وقرون! بل ظلت في تزايد في السنة الماضية بمعدل سنوي يبلغ ٦٢٪، أي بمعدل أسرع عشر مرات أو خمس عشرة مرة من أقصى نمو متصور للتجارة العالمية والانتاج العالمي بالأسعار الثابتة غير التضخمية، وهو أيضاً أسرع بكثير من النمو الفعلي في الكساد الذي يميز تلك السنوات.

وقد عدد الجدولان المشار إليهما مصادر تلك الزيادات التضخمية الرهيبة في الاحتياطيات العالمية وبصورة تنازلية من حيث التخطيط ومدى القبول بها.

جدول رقم (١)

مصادر الاحتياطيات النقدية الدولية: ١٩٤٩-١٩٧٩

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

	نهاية سنة					زيادات ١٠ سنوات			زيادات سنة واحدة
	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٧٩
أولاً - بسعر ٣٥ دولاراً للأوقية الذهب	٤٥,٥	٥٧,٠	٧٨,٧	٢٧٩,٨	٣٠٢,٩	١١,٥	٢١,٧	٢٢٤,٢	٢٣,١
١ - توزيعات حقوق السحب الخاصة والتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٢	٠,٨	٤,٤	١٨,٨	٢٠,٥	٠,٦	٣,٦	١٦,١	١,٧
٢ - الذهب العالمي	٣٤,٣	٤٠,٠	٤١,٢	٣٩,٩	٣٩,٣	٥,٧	١,٢	٢,٠-	٠,٦-
٣ - النقد الأجنبي	١١,٠	١٦,١	٣٣,٠	٢٢١,١	٢٤٣,١	٥,٢	١٦,٩	٢١٠,١	٢٢,٠
ثانياً - أثر التقلبات في:	٠,٣-	٠,١	٠,٢	٢٩٠,٤	٦١٨,٩	٠,٤	٠,٢	٦١٨,٦	٣٢٨,٤
١ - سعر صرف الدولار - حقوق السحب الخاصة	-	-	-	١٣٢,٥	٢٢٢,٠	-	-	٢٢٢,٠	٨٩,٥
٢ - سعر السوق الذهب - حقوق السحب الخاصة	٠,٣-	٠,١	٠,٢	١٥٧,٩	٣٩٦,٨	٠,٤	٠,٢	٣٩٦,٦	٢٣٩,٠

(تابع) جدول رقم (١)

	نهاية سنة					زيادات ١٠ سنوات			زيادات سنة واحد
	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٥٠ - ١٩٥٩	١٩٦٠ - ١٩٦٩	١٩٧٠ - ١٩٧٩	١٩٧٩
ثالثاً - مجموع الاحتياطيات الاجمالية (أولاً + ثانياً)	٤٥,٢	٥٧,٠	٧٨,٩	٥٧٠,٣	٩٢١,٨	١١,٨	٢١,٩	٨٤٢,٨	٣٥١,٥
النسبة المئوية لمعدلات النمو:									
عن الفترة: مقاسة بوحدات السحب الخاصة (أولاً)						٢٥	٣٨	٢٣٨	٨,٣
بأسعار السوق وأسعار الصرف للدولار (ثالثاً)						٢٦	٣٨	١٠٦	٦٢
عن السنة الواحدة: مقاسة بوحدات السحب الخاصة (أولاً)						٢,٣	٣,٣	١٣	٨,٣
بأسعار السوق وأسعار الصرف للدولار (ثالثاً)						٢,٣	٣,٣	٢٨	٦٢

المصدر: احتسب من:

International Monetary Fund, **International Financial Statistics, 1980** (Washington, D.C.: IMF, 1980V.33; International Monetary Fund, **Annual Yeabook** .

ملحوظة:

(١) مصادر الاحتياطيات ونمو الاحتياطي مرتبة تنازلياً حسب تخطيط السلطات حيث تتراوح من توزيعات حقوق السحب الخاصة وائتمان صندوق النقد الدولي من جهة، إلى التقلبات في سعر الذهب من جهة أخرى.

(٢) هذا التقسيم حسب «الموارد» يشمل تحت بند «الذهب العالمي» و«توزيعات حقوق السحب الخاصة» الاحتياطيات الناتجة عن تحويلات الذهب وحقوق السحب إلى صندوق النقد الدولي المندرجة ضمن «أوضاع الاحتياطي في الصندوق» والواردة في التقسيم المنشور في الاحصاءات المالية الدولية للاحتياطيات من حيث «تكوينها». لاحظ أيضا أن تقنيات صندوق التعاون النقدي الاوروبي واردة في الاحصاءات المالية الدولية تحت بند «النقد الأجنبي» (ربما لتتيح إمكان تقسيمها حسب كل من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية).

ويبين العمودان الأخيران من الجدول الثاني أن:

١ - المصدر الوحيد لإنشاء الاحتياطي الذي استجاب بصفة كاملة إلى عوامل الاتفاق الدولي (توزيعات حقوق السحب الخاصة وائتمان صندوق النقد الدولي) كان يمثل أقل من ٢ في المائة من زيادات الاحتياطي العالمي عبر السنوات العشر الأخيرة، وأقل من نصف في المائة في السنة الماضية (السطر الأول، ١).

٢ - حصة الذهب العالمي، مقاساً من حيث الحجم بسعره القديم بالدولار أو بخمس وثلاثين من حقوق السحب الخاصة للأوقية كانت سلبية بصورة طفيفة. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى مبيعات كل من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة إلى السوق الخاصة (السطر الأول، ٢).

٣ - إن مشتروات ومقتنيات المصارف المركزية الوطنية من النقد الأجنبي، وهي التي كانت محل ترحيب البعض، في حين ظل البعض الآخر يعاملها بمقاومة متزايدة بسبب أثرها التضخمي على الأوضاع النقدية المحلية - كانت لا تمثل إلا ٢٥ في المائة فقط (أو ربع) زيادات الاحتياطي العالمي عبر العقد الأخير، بل هبطت في السنة الماضية إلى ما لا يزيد على ٦ في المائة بعد أن كانت ٧٧ في المائة في الستينات (السطر الأول، ٣).

٤ - المصدر الأساسي لزيادات الاحتياطي كان بوضوح له أقل المصادر من حيث ما حظيت به من تخطيط مسبق: ٧٣٪ (ما يقارب ثلاثة أرباع) زيادات الاحتياطي العالمي في العقد الأخير و٩٣٪ في السنة الماضية، كلها نبعت من التقلبات التي حدثت في أسعار الدولار وأسعار الذهب (أنظر السطر الثاني ١، ٢) وكلها هونت من شأنها السلطات النقدية المسؤولة نظرياً عن «النظام النقدي» (؟). وهل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما كان يردده غالباً محافظو المصارف المركزية ووزراء المالَ وحتى رؤساء الدول أو الحكومات على مرأى ومسمع من الآخرين في الأيام التي سلفت، من أن استقرار أسعار الصرف وأسعار الذهب عند ٣٥ دولاراً للاوقية سيبقى إلى الأبد من الدعائم المادية الراسخة التي ينهض عليها نظامنا النقدي الدولي، أيّاً كانت نوعية الاصلاحات الأخرى التي اعترف الجميع بحاجة النظام إليها كي يستمر في حيز البقاء؟ من هنا، كان انهيار دعامة التحويل بين الدولار والذهب التي نشأت مع «بريتون وودز» كان بوضوح هو الاصلاح الرئيسي الوحيد الذي أمكن بالفعل تنفيذه حتى الآن، إلا أن الامكانية التضخمية التي لم يتسع نطاق الوعي بأبعادها بعد، والتي تولدت عن تضاعف أسعار الذهب عشرين مرة تقريباً (من ٣٥ دولاراً للاوقية إلى ٦٦٦,٥٠ دولاراً يوم كتبت هذه الورقة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠) لا تبشرنا بأي حال باستشراف أي بصيص ضوء عند نهاية النفق إذا ما استخدمنا شعاراً لم يتحقق، ذلك لأن أسعار الذهب وأسعار الصرف ما انفكت تزحف وتقفز يوماً بعد يوم بصورة منكرة لا سبيل إلى التنبؤ بها بحال من الأحوال.

جدول رقم (٢)
مصادر الاحتياطيات النقدية الدولية : ١٩٤٩ - ١٩٧٩
(بالنسبة المئوية لنصيبها من الاحتياطيات العالمية أو زيادات الاحتياطي)

	نهاية سنة					زيادات ١٠ سنوات			زيادات سنة واحدة
	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٧٩
أولاً - بسعر ٣٥ دولاراً لأوقية الذهب	١٠١	١٠٠	١٠٠	٤٩	٣٣	٩٧	٩٩	٢٧	٦,٦
١ - توزيعات حقوق السحب الخاصة والائتمانات النقد الدولي	٠,٤	١,٥	٥,٦	٣,٣	٢,٢	٥,٤	١٦	١,٩	٠,٤
٢ - الذهب العالمي	٧٦	٧٠	٥٢	٧,٠	٤,٣	٤٨	٥,٦	٠,٢-	٠,٢-
٣ - النقد الأجنبي	٢٤	٢٨	٤٢	٣٩	٢٦	٤٤	٧٧	٢٥	٦,٣
ثانياً - أثر التقلبات على:	٠,٦-	٠,١-	٠,٣	٥١	٦٧	٣,١	٠,٧	٧٣	٩٣
١ - سعر صرف الدولار - السحب الخاصة	-	-	-	٢٣	٢٤	-	-	٢٦	٢٥
٢ - سعر السوق للذهب - حقوق السحب الخاصة	٠,٦-	٠,١-	٠,٣	٢٨	٤٣	٣,١	٠,٧	٤٧	٦٨

المصدر والملاحظات: أنظر الجدول الأول.

٥ - حتى لو استبعدنا الذهب من حساباتنا للاحتياطيات العالمية وقصرنا أنفسنا -كما تميل إلى ذلك «الاحصاءات المالية الدولية» (IFS)- على «الاحتياطيات الائتمانية فقط» فإن الزيادة فيها قد وصلت بدورها إلى **٣١٠** بليون دولار (**٨٢٨** في المائة) عبر السنوات العشر الأخيرة، بما أمد العجز في موازين المدفوعات بتمويل تضخمي لم يكن من سبيل إلى استمراره بهذا القدر في ظل ظروف أخرى. ولقد أضيف إلى ذلك أن هذا! النمط من التمويل، الذي ما يزال واقعاً من الناحية النظرية تحت سيطرة السلطات النقدية، كاد يصبح غير ذي موضوع بالمقارنة إلى الائتمانات الخارجية المقدمة إلى المقترضين من قبل السوق الخاصة. وتبين التقديرات المنقوصة المنشورة في التقارير السنوية **لمصرف التسويات الدولية** أن مجموع هذه الائتمانات الأجنبية أو الخارجية قد بلغ عبر السنوات الأربع الأخيرة (**١٩٧٦-١٩٧٩**) **٤٨٢** بليون دولار خالصاً الازدواجات (بإجمالي قدره **٧٩٢** بليون دولار) إلى أنها كانت حوالي ثلاثة أضعاف الائتمانات الخارجية المقدمة من السلطات النقدية وأكثر من خمسين ضعف الائتمانات الخاصة بها والمخطط لتوفيرها على صعيد دولي (توزيعات حقوق السحب الخاصة وقروض صندوق النقد الدولي).

باء - الاستثمار الاقليمي لزيادات الاحتياطي

يكمن العيب الرئيسي الثاني للنظام في قلب الحوار الدائم بين الشمال والجنوب ولا سيما في تقرير لجنة براندت. ويتمثل في ذلك التوزيع الشائن لتلك الزيادات التضخمية في الاحتياطي بين البلدان الغنية الرأسمالية الصناعية من ناحية، وبين البلدان الأفقر والأقل في رؤوس أموالها من ناحية أخرى (مع استثناء بعض البلدان المصدرة للنفط) وتقترع الأمم المتحدة سنة تلو أخرى لإصدار قرارات مثالية تؤكد على هدف رأس المال من قبل البلدان الأولى إلى نظيرتها الأخيرة ولكننا نفعل العكس تماماً في النطاق الذي يقع أكثر ما يقع ضمن سيطرة السلطات المعنية، ألا وهو النظام النقدي الدولي. وإنني لأدعوكم إلى النظر للجدول الثالث، ثم للجدول الرابع على وجه الخصوص وهو الذي يستخلص من الجدول الثالث بعض التقديرات المهمة بالحصص الاقليمية في الاحتياطيات العالمية (في السطر الأول) وبإسهام الاحتياطيات «المقترضة» في إجمالي الاحتياطيات التي تملكها البلدان المتخلفة رأسمالياً، والولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الصناعية.

١ - ابتداء من نهاية العام الماضي، بلغت الاحتياطيات الائتمانية بخلاف الذهب حوالي **٣٥٠** بليون دولار. وضمن هذا المجموع أسهمت البلدان الأقل رأسمالية (التي اعتبرت أطرافاً دائنة) بنسبة ٤٤٪ ولكنها لم تتلق، بوصفها أطرافاً مدينة، سوى ٤٪. أما البلدان الصناعية الأكثر رأسمالية فقد أسهمت بنسبة الـ ٥٦٪ الباقية ولكنها تلقت **٩٦٪** على شكل استثمارات. وأبرز التناقضات التي نجدها في هذا الصدد يأتي في حالة الولايات المتحدة التي لم تسهم بأكثر من ٢٪ (أقل من ٨بليون دولار) من الاحتياطي الائتماني

العالمي، بينما تلقت استثمارات تزيد بأكثر من ٥٢٪ (١٨٢ بليون دولار) من واقع الـ ٣٥٠ بليون السابق ذكرها (انظر السطرين الثاني والثالث من الجدول الثالث والسطر الأول، ٢ من الجدول الرابع).

٢ - ثمة طريقة أُخرى للنظر إلى نفس الأرقام تقضي نسبة الاحتياطيات المقترضة لكل مجموعة، من واقع مجموع احتياطياتها. وهو ما يبينه السطر الثاني، ١ من الجدول الرابع، وباختصار كانت الاحتياطيات المقترضة ٦٪ من مجموع احتياطيات الدول الأقل رأسمالية (١٪ للبلدان المصدرة للنفط و١٠٪ للبلدان الأُخرى)، ولكنها كانت ٣٠٪ للبلدان الصناعية غير الولايات المتحدة، في حين كانت هذه النسبة هي ١٢٨٪ من مجموع احتياطيات الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل صافي احتياطيات ذلك البلد سلبياً.

٣ - أخيراً، لما كانت البلدان الأقل رأسمالية من بين أصغر مالكي الاحتياطيات الذهبية، فقد استفادت بأقل من ١٤٪ من الأرباح الناجمة عن الارتفاع الضخم في أسعار الذهب في السنوات الأخيرة (٦٦ بليون دولار من مجموع ٤٨٤ بليون دولار)، وذلك في مقابل نسبة استفادة جنتها الولايات المتحدة فبلغت ٢٦٪ ونسبة أُخرى جنتها البلدان الصناعية الأُخرى وهي ٦٠٪ (أُنظر السطر الأول، ١ من الجدول الرابع المستند إلى السطر الأول، ٢ من الجدول الثالث).

ثانياً - الاصلاحات العالمية المطلوبة
إمكاناتها وتوقيتها

هذا الاستعراض الموجز للنظام، أوبالأحرى اللانظام، الراهن، إنما يوضح بجلاء مدى إلحاح الحاجة لاصلاح وسيلة عقيمة كهذه مستخدمة في تكوين الاحتياطي والاستثمارات، وقد لا يمكن تبين هذه الحاجة الملحة من واقع البيانات الرسمية بل ومن خلال كتابات علماء الاقتصاد. وهل لي في هذا المجال أن أجازف بالقول بأن معظم ما نشره هؤلاء العلماء في السنوات الأخيرة- بل ٩٠٪ منه في ظني- قد خصص لتبيان المزايا النسبية والعيوب النسبية التي ينطوي عليها تثبيت أنواع الصرف أوتعويمها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأثر الانكماشي أوالتضخمي الناجم عن انفجار أسعار النفط. وبرغم أهمية هذين الأمرين، إلا أنهما أقل أهمية بالنسبة لعمل النظام النقدي العالمي، من التيارات الغالبة التي تلحق بهذا النظام، من جراء استخدام عملة احتياطية وطنية أوبضع عملات بوصفها أداة رئيسية للتسويات الدولية ولتكوين الاحتياطيات الحكومية والخاصة، سواء كانت هذه العملة هي الجنيه الاسترليني فيما مضى، أوكانت الدولار الذي شاع على أوسع نطاق أوكانت كما يحدث حالياً هي الفرنك السويسري أوالمارك الألماني أوالين الياباني. . . الخ.

جدول رقم (٣)
مصادر وتوزيع الاحتياطيات النقدية الاجمالية والصافية في نهاية ١٩٧٩
(ببلايين الدولارات وبأسعار السوق)

	العالم	صندوق النقد الدولي	البلدان	البلدان الصناعية			البلدان المتخلفة رأسمالياً		
				الولايات المتحدة	بلدان أخرى	المجموع	المجموع	المصدرة للنفط	بلدان أخرى
الذهب العالمي بسعر السوق بالدولار	٥٧٤	٥٥	٥٢٠[٤]	١٣٥	٣١٢[٥]	٤٤٨	٧١	١٩	٥٢
١ - بسعر ٣٥ دولار للأوقية	٣٩	٣.٧	٣٦	٩.٣	٢١[٥]	٣١	٤.	١,٣	٣,٦
٢ - أثر تقلبات سعر السوق	٥٣٥	٥١	٤٨٤	١٢٦	٢٩١	٤١٧	٦٦	١٧	٤٩
أصول الائتمان الاحتياطي	٣٦٤	١٢	٣٥٢	٧,٨	١٩٠	١٩٨	١٥٥	٧٢	٨٢
١ - النقد الأجنبي	٣٢٠	-	٣٢٠	٣,٨	١٧١	١٧٥	١٤٥	٦٧	٧٨
٢ - تقنيات حقوق السحب الخاصة	١٨	١,١	١٦	٢,٧	٩,٦	١٢	٤,٢	١,٤	٢,٨[٧]
٣ - أوضاع الاحتياطي في الصندوق	٢٦	١١[١]	١٥	١.٣	٨,٩	١٠	٥,٣	٣,٩	١,٤
خصوم الائتمان الاحتياطي	٣٦٤	١	٣٤٨	١٨٣	١٥٢	٣٣٥	١٤	١,٠	١٣
١ - النقد الأجنبي	٣٢٠	-	٣٢	١٧٩[٦]	١٤٢[٦]	٣٢٠	-	-	-
٢ - توزيعات حقوق السحب الخاصة	١٨	-	١٨	٤,٢	٨,٢	١٢	٥,٢	١,٠	٤,٢
٣ - إئتمان صندوق النقد الدولي	٢٦	١٥[٢]	١١[١]	-	٢,٢	٢,٢	٨,٣	-	٨,٣
الاحتياطيات الاجمالية (الأول+الثاني)	٩٣٨	٦٦	٨٧٢[٤]	١٤٣	٥٠٢	٦٤٥	٢٢٥	٩١	١٣٤
الاحتياطيات الصناعية (الرابع - الثالث)	٥٧٤	٥١[٣]	٥٢٥[٤]	٣٩-	٣٥٠	٣١٠	٢١٢	٩٠	١٢٢

المصدر: محسوب من جداول الاحتياطي الدولي المنشورة في: International Monetary Fund **International Financial Statistics**, 1980, V.33.

(تابع) جدول رقم (٣)

ملاحظات:

(١) استخدام ائتمان الصندوق (إجمالي).
(٢) أوضاع الاحتياطي في الصندوق.
(٣) أرباح غير موزعة.
(٤) يفوق إضافة «جميع البلدان» بمبلغ ١,٢ بليون دولار- ٨٥ مليوناً من حقوق السحب الخاصة × ٥١٢ دولاراً للأوقية، بسبب تضارب يبلغ ٢,٤ مليون أوقية في مجموع الذهب الوارد في الاحصاءات المالية الدولية.
(٥) يشمل تقنيات صندوق التعاون النقدي الأوروبي من الذهب الواردة في خانة إجماليات الاحصاءات المالية الدولية تحت بند «النقد الأجنبي».
(٦) يشمل تحت بند «بلدان أخرى» حوالى ١٧,٥ بليون دولار من الخصوم لم يجر تحديدها حسب البلدان في التقرير السنوي للصندوق الصادر عام ١٩٨٠ (٢,٦ بليون دولار من الخصوم المتعلقة بالبنك الدولي وIBA) زائد تضارب في المتبقي) الذي قد يكون جزء منه خصوماً على الولايات المتحدة. وقد قدرت خصوم اليورو دولار المحددة بمبلغ ٦٩ بليون دولار منها ٣٥,٧ جرى تحديدها في نشرة الاحتياطي الفيدرالي بوصفها خصوماً للفروع الأجنبية من المصارف الامريكية.
(٧) خطأ مطبعي في الاحصاءات المالية الدولية الصادرة في حزيران/يونيو ١٩٨٠: التي تفيد بأن مقتنيات حقوق السحب الخاصة هي ٢٠٦٦ بدلاً من ٢١٢٣.

جدول رقم (٤)

مصادر وتوزيع الاحتياطيات النقدية الدولية الاجمالية والصافية

في نهاية سنة ١٩٧٩

	جميع البلدان	البلدان المتخلفة رأسمالياً	الولايات المتحدة	البلدان الصناعية الأخرى
أولاً - بالنسبة المئوية من اجمالي الأصول الاحتياطية لجميع البلدان	١٠٠	٢٦	١٦	٥٨
١ - أرباح رفع سعر الذهب[1]	١٠٠	١٤	٢٦	٦٠
٢ - أصول الائتمان الاحتياطي	١٠٠	–	–	–
(أ) النقد الأجنبي	١٠٠	٤٤	٢,٢	٥٤
(ب) تقنيات حقوق السحب الخاصة	١٠٠	٤٥	١,٢	٥٥
(ج) أوضاع الاحتياطي في الصندوق	١٠٠	٢٥	١٧	٥٨
		٣٤	٨,١	٥٨
ثانياً - بالنسبة المئوية من الاحتياطيات الاجمالية		١٠٠	١٠٠	١٠٠
١ - الخصوم الاحتياطية (-)		-٦,٠	-١٢٨	-٣٠
(أ) النقد الأجنبي		–	-١٢٥	–
		–		-٢٨
(ب) توزيعات حقوق السحب الخاصة		-٢,٣	-٢,٩	-١,٦
(ج) إئتمان صندوق النقد الدولي		-٣,٧	–	-٠,٤
٢ - الاحتياطيات الصافية		٩٤	-٢٨	٧٠

المصدر: أنظر الجدول الثالث.

ملاحظة: (١) = النسبة المئوية من مقتنيات الذهب في الاحتياطيات الاجمالية.

ان تدفق الاحتياطيات العالمية الذي لا يمكن مجابهته سياسياً في ظل النظام الحالي من شأنه أن:

١ - يجعل من المستحيل تماماً على أسعار الصرف العائمة أو الثابتة أن تؤدي وظيفتها على نحو مرض.

٢ - يتحمل المسؤولية الكبرى عن انهيار نظام التحويل بين الذهب والدولار، فضلاً عن انهيار نظام بريتون وودز في أغسطس/آب ١٩٧١، أي قبل أكثر من سنتين من الانفجار الذي حدث في أسعار النفط في خريف ١٩٧٣. بل أن الظاهرة الأخيرة كانت في جانب منها مدفوعة بتضخم عالمي كان قد اتخذ مجراه بالفعل، كما انها لم تكن بعيدة عما حدث من تضاعف الاحتياطيات النقدية العالمية في فترة قصيرة هي الثلاث سنوات السابقة على ذلك التاريخ (١٩٧٠ - ١٩٧٢).

ولست بحاجة أن أقف ملياً عند تشخيصي المألوف لاصلاح النقد العالمي الذي استبعده المسؤولون، ثم ما لبثوا أن أولوه تأييدهم في لجنة العشرين المعروفة التي ودعته إلى مثواه الأخير بلحن جنائزي، بعد سنوات طوال من المداولات والمفاوضات ثم وارته الثرى - مؤقتاً فيما أرجو - بين طيات التعديل الثاني لمواد اتفاق صندوق النقد الدولي. كل ما أود الإشارة إليه هو أن الاعتراضات التي أثارها مسؤولو المصارف المركزية ضد اقتراحات الاصلاح التي طرحتها إنما ثبت بجلاء لا لبس فيه انها خاطئة بكل المعاني على نحو ما أكده السجل الذي أوجزه القسم الأول من هذه الدراسة.

لقد ظلوا يدحضون مقترحاتي على انها مؤدية إلى تضخم لا سيطرة عليه، بدعوى أن الربط الذي دعوت إليه بين تكوين الاحتياطي وتمويل التنمية سوف يشجع - كما قالوا - البلدان الأقل نمواً على إصابة الاحتياطيات العالمية بتضخم فادح محتوم أثناء محاولاتها زيادة هذا التمويل. ولم ير المنتقدون أية مخاطرة مشابهة لتلك التي يخشون منها أن تتولد عن اقتنائهم للدولار الذي اعتبروه أداة سيولة ممكنة التحويل تماماً إلى ذهب عند الطلب، وبسعر لا يتغير هو ٣٥ دولاراً للأوقية (بإمكاني أن أورد هنا نص تعليقات قيلت أو أذكر أسماء شهيرة لكن هذا قد يؤذي مشاعر رجال كانوا أصدقاء لي وهم لا يزالون كذلك).

لقد برهنت الحقائق السياسية والمالية على عكس ما ذهبوا إليه تماماً: لقد مارست البلدان الأقل نمواً تأثيراً من أضعف ما يكون داخل صندوق النقد الدولي هو أقل بكثير من النفوذ الذي تمتعت به البلدان الصناعية الغنية. وحتى بعد خلق حقوق السحب الخاصة الذي تم القبول به متأخراً، فقد جاء توزيعه على الدول الصناعية بالدرجة الأولى «٧٠٪». أما البلدان الأقل رأسمالية فقد وزع عليها أقل من ٣٠٪ أي أكثر قليلاً مما خص الولايات المتحدة وحدها (٢٤٪).

كذلك فقد وصل مجموع توزيعات حقوق السحب الخاصة وائتمانات صندوق النقد الدولي إلى ما يزيد على ٣٪ من الاحتياطيات النقدية العالمية في نهاية العام الماضي، في مقابل ٣٧٪ للنقد الأجنبي - استثمرت فقط في قلة من البلدان الأجنبية - و٥٦٪ لارتفاع سعر الذهب من الدولارات (الـ ٤٪ المتبقية هي نصيب الذهب بسعره السابق البالغ ٣٥دولاراً للأوقية).

ويرجو المرء أن تكون هذه الحقائق قد لقيت من التفهم الكافي ما يدفع على إحياء محاولات الاصلاح التي أجهضت في جامايكا وفي التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي.

مع ذلك، فأكثر الناس تفاؤلاً يتصور مرور عدد من السنين قبل أن يتسنى التفاوض من جديد لبحث وتنفيذ إصلاحيات عالمية مهمة وكافية في هذا الميدان وكل ما يرجوه هؤلاء المتفائلون في الوقت نفسه هو أن تعمل البلدان التي تضررت أكثر من غيرها من جراء السلبيات المعروضة آنفاً، على مواصلة جهودها، من خلال عقد اتفاقات إقليمية، للتقليل ما أمكن من الأضرار الناجمة بالحتم عن النظام العالمي الراهن بحيث يتبين أمام الآخرين امكانية إجراء الاصلاحات المطلوبة، والمزايا الناجمة عنها، وبحيث لا يطول الانتظار حتى تجمع كل الأطراف على إجراء تلك الاصلاحات.

ثالثاً - إمكانيات الاتفاقات النقدية الاقليمية

طيلة السنوات الطويلة التي قضيتها في العمل في ميدان الاقتصاد النقدي الدولي، ظللت أتوخى بلا هوادة غايتين ينبغي النظر إليهما في ضوء تكاملهما الوثيق وليس بوصف كل منهما بديلاً عن الآخر: المواءمة بين المؤسسات النقدية العالمية والإقليمية، وبين حقائق الترابط الاقتصادي والسياسي، القائمة في عالم تتقلص فيه المسافات والحدود[٤].

إلا أن التعاون الاقليمي، والتكامل الاقليمي فيما نرجو، لا بد وانه يتسم بمظهر خارجي، كما انه ينطوي على مظهر داخلي، إذ لا بد أن يشتمل النطاق الجغرافي لتلك

---

(٤) أرجو أن يجد بعض قرائي أو مستمعي ما يحملهم على إلقاء نظرة على بعض كتاباتي السابقة في هذا الموضوع ولا سيما في:

Robert Triffin, **Europe and the Money Muddle** (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1957; reprinted, West Port, Connecticut: Green Wood Press, 1976), pp. 256-268; **Gold and the Dollar Crisis** (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1960), pp. 121-144; **The World Money Maze** (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1966), pp. 275-543; and «The Community and the Disruption of the World Monerary System,» **Banca Nazionale del Lavora Quarterly Review**, March 1975, pp. 30-35.

المناطق المسماة بمناطق «العملات المثلى» تعاوناً واتفاقاً، تستند إلى أساس تشريعي أوعلى الأقل تقوم على الأمر الواقع، بين البلدان أو المناطق ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لبلد ما أو بالخدمات التي يحصل عليها أو بالتعاملات الرأسمالية التي يدخل فيها. ولسوف يكون من السهل التفاوض بين البلدان المتجاورة على إبرام اتفاقات وثيقة رامية إلى إبرام اتحاد نقدي كامل بين تلك البلدان إذا ما كان يربطها معاً تراث طويل مشترك، أو يربطها عامل الاقتصاد وحده. ومن هنا فقد أحرزت هذه الاتفاقات جانباً مثيراً من التقدم منذ الحرب الأخيرة في ما بين بلدان الجماعة الأوروبية، كما انها تنمو وتتطور بين تلك الجماعة وبين البلدان الأوروبية الأخرى. وتشمل التجارة الداخلية على صعيد غربي أوروبا ثلثي تجارة تلك المنطقة برمتها، أي أكثر من عشرة أضعاف تجارتها مع الولايات المتحدة.

إلا أنه يصعب التفاوض لإبرام اتفاقات مماثلة بين البلدان الأخرى الراغبة في أن تقيمها على أساس تقاليد وقيم مشتركة، في حين أن التجارة المتبادلة بينها لا تشكل إلا حصة ضئيلة من التجارة الخارجية الاجمالية لتلك البلدان. ويصدق هذا في حالة بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والشرق الأقصى، إذ أن التعاون، سواء قام على أساس أمر واقع أو بموجب تشريع، لا بد وأن يشمل بالحتم بلداناً أخرى أو جماعات إقليمية أخرى بخلاف البلدان سالفة الذكر، بحيث يدخل فيه غالباً اما غرب أوروبا أو الولايات المتحدة أو كلاهما[٥].

ويشير الجدول الخامس بوضوح إلى أن منطقة غرب أوروبا تشكل في هذا الصدد قطباً جاذباً رئيسياً لبلدان الشرق الأوسط التي لا تبلغ تجارة كل منها مع الأخرى سوى ١٣ في المائة من مجموع تجارتها، في حين أن ٤٦ في المائة من تجارتها الخارجية مع أوروبا الغربية، و٦٨ في المائة (أكثر من الثلثين) مع المجموعة الأكبر من البلدان التي تتوجه تجارتها أيضاً صوب أوروبا بصورة أساسية[٦].

وقبل التحول باختصار - لأني لست على دراية بمشاكلكم - إلى موضوع الامكانيات المتاحة أمام اتفاقات نقدية عربية، قد يكون من المهم أن ألخص لكم تجربة **النظام النقدي الأوروبي** (EMS) الذي وضع موضع التنفيذ بعد طول انتظار في السنة الماضية، وعن الآمال العراض التي يعقدها كثير منا على تطوير إمكانيته لمصلحة بلدان أخرى، فضلاً عن مصالح البلدان المنضوية تحت لواء هذا النظام نفسه.

---

(٥) Triffin, «The Future of the International Monetary System,» p.55, table IV.

(٦) البلدان الشيوعية (٦٩ في المائة بخلاف تجارتها المتبادلة التي لا ترد في مطبوعة **(Direction of Trade Yearbook 1980** (Washington D.C.: IMF, 1980). واستراليا ونيوزيلندا وامريكا الجنوبية وبقية افريقيا. أنظر الحاشية السابقة لمزيد من الشروح والتفصيلات المتعلقة بهذه التقديرات.

جدول رقم (٥)

الهيكل الاقليمي لتجارة بلدان الشرق الأوسط

(بالنسبة المئوية من المجموع مع العالم)

التجارة الخارجية مع	المجمـــوع		الصادرات		الواردات	
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩
أولاً - المنطقة المتجهة للتعامل مع أوروبا	٦٧	٦٨	٦٦	٦٨	٦٧	٦٩
ألف - أوروبا الغربية	٤٤	٤٦	٣٥	٣٩	٤٨	٤٩
١ - المجموعة الأوروبية	٣٢	٣٤	٢٦	٢٩	٣٤	٣٥
٢ - بلدان اخرى	١٢	١٢	٩	١٠	١٤	١٣
باء - الشرق الأوسط	١٣	١٣	١٨	١٥	١١	١٢
جيم - بلدان اخرى	١٠	١٠	١٤	١٣	٨	٨
١ - افريقيا (ما عدا جنوب افريقيا)	٢	٢	٣	٣	١	١
٢ - البلدان الشيوعية	٦	٦	٨	٧	٦	٥
٣ - استراليا، نيوزيلندا، وجنوب افريقيا	٢	٣	٢	٣	٢	٢
ثانياً - نصف الكرة الغربي	١٣	١٤	١١	١٢	١٣	١٥
ألف - الولايات المتحدة	١١	١٣	١٠	١١	١٢	١٣
باء - كندا	١	١	–	–	١	١
جيم - أمريكا اللاتينية	١	–	١	١	١	١
ثالثاً - آسيا	١٠	١٠	١٥	١٤	٨	٨
ألف - اليابان	٥	٥	٦	٦	٥	٤
باء - بلدان اخرى	٥	٥	٨	٨	٤	٤
رابعاً - بلدان غير محددة وفئات خاصة	١٠	٨	٨	٦	١١	٨

المصدر: احتسب من:

International Monetary Fund, **Direction of Trade Yearbook 1980** (Washington, D.C.: IMF, 1980), pp 40-44.

ألف - النظام النقدي الأوروبي ووحدة العملة الأوروبية

١ - قيام نظام النقد الأوروبي

في رأيي أن أكثر الدلائل الواعدة بإحراز تقدم نحو إصلاح النظام النقدي الدولي منذ سقوط بريتون وودز هي قيام «النظام النقدي الأوروبي» الذي تم التوصل إليه أخيراً في آذار/ مارس ١٩٧٩ مع خلق «وحدة العملة الأوروبية» التي ما تزال متواضعة ولكنها تعمل كما هو معروف، كوحدة عالمية موازية جنباً إلى جنب مع الدولار الأمريكي.

ولسوف أذكر باختصار ثلاث ملامح أساسية من هذا النظام استهوت منشئيه اكثر من غيرها وهي:

١ - إن النظام يعيد إلى العملات المشاركة عامل تقويم مشترك (Common denominator) تفتقر إليه للأسف الاصلاحات التي أضيفت على إتفاق صندوق النقد الدولي. وهذا المقوّم المشترك هو «وحدة العملة الأوروبية» التي جاء تعريفها بوصفها سلة موزونة من العملات المتشاركة. وإذا كان هذا التعريف لا يبعث على الرضا، إلّا أنه يمثل أحد المعالم الواقعية التي تستند إليها حسابات سعر الصرف والتسويات، والتقدم المطلوب إحرازه للتوصل إلى إستقرار يحل محل دولار كثير التذبذب، ما دامت التجارة والخدمات والتعاملات المالية بين بلدان الجماعة الأوروبية وغيرها من بلدان غربي أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا التي ستدور في الغالب في مدار «وحدة العملة الأوروبية» ستشمل ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع مجموع المبادلات الخارجية لتلك البلدان، أي ما يقارب عشرة أضعاف مبادلاتها مع الولايات المتحدة(٧).

٢ - من أولى نتائج هذا التعريف إضفاء أهمية عملية، للمرة الأولى، على المبدأ الذي صيغ في المادة ١٠٧ من معاهدة روما الذي يقول: «تعامل كل دولة عضو سياستها المتعلقة بأسعار الصرف بوصفها مسألة من مسائل الاهتمام المشترك». وبما أن السعر الرسمي في كل دولة يعرّف على أساس «وحدة العملة الأوروبية»، كما أن هذه الوحدة تعرّف نفسها على أنها متوسط مرجح من العملات الأعضاء، فلسوف يستحيل على أية عملة منفردة أن يعدل سعرها صعوداً أو هبوطاً بالنسبة لهذا المتوسط، بغير عملية تعويض صاعد أو هابط من جانب كل العملات الأخرى المشاركة. وهكذا فإن أية تسوية لأسعار الصرف المتفق عليها تبادلياً لا يمكن تنفيذها إلّا باتفاق متبادل بين الأطراف.

٣ - هناك إلتزامان في أسعار الصرف يتسمان بأهمية حاسمة لاتفاق النظام النقدي الأوروبي، **أولهما** متخذ من إتفاق «الثعبان» السابق: أي أن السلطات النقدية في كل بلد تلتزم بالتدخل في السوق المالية عن طريق بيع وشراء عملتها نفسها، بحيث تحد من التقلبات الثنائية في التبادل بين عملتها وأية عملة مشاركة ضمن هامش يبلغ ٢,٢٥ في المائة (هذا الهامش يتسع مؤقتاً بالنسبة لإيطاليا ليبلغ ٦ في المائة). أما الالتزام **الثاني** وهو إلتزام جديد، تماماً فبمقتضاه يحسب لكل بلد ما يسمى «بمؤشر الانحراف» الذي يعكس تقلبات سوق هذا البلد فيما يتعلق بوحدة السوق الأوروبية على أساس سعرها المركزي المتفق عليه رسمياً. وعندما تصل هذه التقلبات إلى نسبة مئوية معينة من أقصى مستوى إنحراف ممكن يسمح به نظام الهوامش الثنائية، يقوم البلد المصدر للعملة بصورة تلقائية

---

(٧) قد يقول المرء أن الأنصبة الأكبر من مجموع التجارة التي تم تسعيرها تعاقدياً بالدولار إنما تتسم بأهمية أكبر، ولكن إختيار الدولار وحدة للتقدير في التعاملات الجارية مع بلدان بخلاف الولايات المتحدة أمر غير منطقي، وهو من مخلفات الماضي ولا ينهض اليوم على أي أساس.

باتخاذ الإجراء الملائم (تدخلات في السوق، تدابير متعلقة بالسياسة النقدية الداخلية و/أوغيرها من تدابير السياسة الاقتصادية. و/أوتسوية السعر المركزي الخاص به ليتواءم به مع «وحدة العملة الأوروبية». فإذا لم يوفق البلد المعني إلى إتخاذ الاجراء الملائم، فعليه أن يشرح ويناقش مع شركائه الوسائل التي يمكن بها تصحيح الوضع. من هنا يمكن فرض المشاورات المتعلقة بالتسويات المطلوبة لأسعار الصرف على أي بلد يتردد في العمل بها، بدلاً من تركها خاضعة لمبادراته الخاصة. ويأتي ذلك على خلاف تام مع ماكان يقضي به بريتون وودز وما في حكمه من قواعد «السيادة» النقدية التقليدية الأخرى.

٤ - بالإضافة إلى وظيفتيها كعامل «مقوّم» و «كمؤشر انحراف»، فإن «وحدة العملة الأوروبية» لا تخدم فقط بوصفها وحدة حسابية لعدد متزايد من المبادلات التي تتم داخل المجموعة، ولكنها تخدم كوحدة نقدية فعلية للتسويات ولتراكم الاحتياطي.

ولا بد من أن تأتي تدخلات المصارف المركزية الرامية لإحداث الاستقرار في سوق الأوراق المالية، بعملات الأعضاء وليس بالدولار قدر الإمكان. وإذا كانت المصارف المركزية من ناحية المبدأ لا تراكم العملات الأعضاء على شكل إحتياطيات إلّا أن تدخلاتها هذه تتطلب عمليات إئتمانية متبادلة بين المصرفين المركزيين المعنيين، حيث تتراكم إلتزامات لصالح المصرف المصدر للعملة القوية على حساب نظيره المصدر للعملة الضعيفة. هذا وتمنح المصارف المركزية بعضها البعض، عن طريق صندوق النقد الأوروبي (EMCF) تمويلاً غير محدود قصير الأجل إلى حد كبير للإفادة منه لمباشرة تدخلاتها ولدعمها نقدياً في الأجل القصير. كما يمكن إستكمال ذلك من خلال تقديم مساعدة مالية متوسطة الأجل يمنحها المجلس في ظل ظروف ملائمة. وتنطوي هذه الاتفاقات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل حالياً على إلتزامات بالأقراض يبلع مجموعها نظرياً ٣٨,٧ بليون من وحدات العملة الأوروبية وإن كان لا يتيسر إمكانية الانتفاع منها جميعاً في وقت واحد.

ويستطيع المقترض أن يختار واحداً من عدة سبل أومجموعة من السبل عندما يحل موعد السداد. فإذا مارغب في أن يسوي حسابه بوحدات العملة الأوروبية فإنه لا يستطيع إجبار الدائن على إجراء التسوية بهذه الوحدات بما يفوق ٥٠ في المائة من المبلغ المستحق إذا لم يكن الدائن متحمساً لذلك. أما الجزء الذي لا يسوى بوحدات العملة الأوروبية، فإذا لم يكن ثمة إتفاق آخر بين الطرفين حوله، فإن القاعدة العامة تقضي هنا بتسوية الحساب بمكونات الاحتياطي وبنفس النسب التي تحتفظ بها المصارف المركزية المدينة باحتياطياتها، مع إستبعاد الذهب من هذا الإطار. وعلى هذا فإن ذلك الاختيار يقضي من حيث الأمر الواقع بالمفاضلة بين السداد إما بوحدة النقد الأوروبية أو بالدولار.

ولكن كيف تقتني المصارف المركزية وحدات العملة الأوروبية هذه؟ إنها تحصل على

حسابات الوحدة النقدية الأوروبية من دفاتر صندوق التعاون النقدي الأوروبي في مقابل المبادلات المكافئة لها من إحتياطيات الذهب والدولار[٨] عن مبالغ تساوي ٢٠ في المائة من الأصول الثابتة لكل بلد من الذهب والدولار. ويتم إجراء هذه التحويلات من الذهب والدولار إلى وحدات النقد الأوروبية بأسعار السوق الجارية أو (بالنسبة للذهب) بمتوسط هذه الأسعار عن الستة أشهر السابقة على التحويل وفي آخر آب/اغسطس ١٩٨٠ بلغ مجموع التحويلات بصورة أولية حوالى ٢٦ بليوناً من الوحدات النقدية الأوروبية، أي حوالى ٣٥ بليون دولار و٤٥ بليون وحدة نقدية أوروبية، بما يعادل حوالى ٦٥ بليونْ دولار.

إن النظام النقدي الأوروبي الوليد سينعم في نظر والديه بقدر معقول من العافية. إلاَّ أن نموه إلى مرحلة النضوج إنما يتطلب مزيداً من الإتفاقات الإضافية والحاسمة التي تدعو بدورها إلى درجة أكبر من الرؤية والمسؤولية على الصعيد السياسي. ولقد كنت أود أن أستعرض بالذات الخطوات اللازمة لتحويل «صندوق التعاون النقدي الأوروبي» إلى «صندوق نقد أوروبي» ليصبح من بعد النظام الاحتياطي الفيدرالي التابع لاتحاد نقدي كامل الأوصاف. إلاَّ أن هذا يستحق ورقة اخرى.

ولسوف أقتصر هنا على النظر في المشاكل الخارجية - وليست الداخلية التي يواجهها النظام النقدي الأوروبي في المستقبل الآني وعلى المدى الطويل.

٢ - وحدة العملة الأوروبية والدولار

من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه البلدان غير الأعضاء والبلدان الأعضاء مشكلة إدماج النظام النقدي الأوروبي ضمن النظام النقدي العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقة غير المستقرة بين «وحدة العملة الأوروبية» وبين الدولار في التسويات الدولية.

وهناك جانب من جوانب النظام النقدي الأوروبي يلقى ترحيباً حاراً في هذا الصدد من قبل سلطاتنا النقدية، ألا وهو إستبدال الدولار، من ناحية المبدأ على الأقل، كي تحل محله عملات الجماعة الأوروبية، في إجراءات التدخل التي تتم على صعيدها في سوق الأوراق الصرف، واستبداله «بوحدة العملة الأوروبية» في تسوية الإئتمانات المتبادلة. ولطالما شكونا، وبحق، من سيطرة إستخدام الدولار في كلا العملتين بما يستطيع الدولار ممارسته من ضغوط تصاعدية أو تنازلية -حتى لو لم يقصد إليها- متعلقة بأسعار صرف الدولار، وبغض النظر عن أية تطورات في الوضع التنافسي للدولار في مضمار التجارة العالمية،

(٨) إلاَّ أن هذه التحويلات ما تزال حتى الآن تحسب على أساس فترة تبادل مدتها ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بحيث تترك مخاطرة التبادل بالذهب والدولار ليتحملها المصرف المركزي المودع دون المشاركة فيها من خلال صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

وحيثما يتم كذلك تحويل فوائض أوعجز بلدان الجماعة من أيدي مالكي الدولار الحريصين عليه أو المفرطين فيه أو العكس سواء بسواء.

ولقد كانت الأشهر الأولى من العمل بالنظام النقدي الأوروبي مخيبة للآمال إلى حد ما في هذه الناحية. فقد ظلت المداخلات الدولارية أكبر بكثير مما كان مستهدفاً. ومن هنا، فثمة تدابير جديدة تجري مناقشتها لإمكان تخفيض إستخدام الدولار في المداخلات والتسويات التي تتم على صعيد السوق. وإذا ما كتب لها النجاح، فلسوف تعمل تلك التدابير على إستبعاد الضغوط غير اللازمة صعوداً كانت أو هبوطاً التي يتعرض لها سعر الدولار، كما تعيد عوامل الإنضباط التي ثبت أن التراخي في إتباعها - كما سبقت مناقشته - كان السبب الرئيسي في حدوث التضخم العالمي، وفي إستمرار عوامل الاختلال في موازين مدفوعات الولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

على أن استخدام «وحدة العملة الأوروبية» خارج نطاق الجماعة الأوروبية، قد يكون بحد ذاته، وللوهلة الأولى، مدعاة لمزيد من القلق. فمن شأن هذه الوحدة - كما ذكرنا آنفاً - أن تهيء قطباً جاذباً لبلدان اخرى في أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا تحتل الجماعة موقعاً رئيسياً ضمن تجارتها الإجمالية. بل أن هناك من تلك البلدان ما ينظر بالفعل إلى هذه الوحدة بوصفها وسيلة ممكنة تستخدمها في سياستها المتعلقة بسعر الصرف، وفي محاولتها لإضفاء الاستقرار على السوق. من هنا يصبح من الإغراء بمكان التحول عن الدولار إلى «وحدة العملة الأوروبية» في التسويات الخاصة والحكومية وفي مراكمة الاحتياطي، وذلك إذا تهيأت السبل في هذا المضمار على يد سلطات النظام النقدي الأوروبي، أو من خلال العملة الأوروبية التي لا تزال قيد التصور، أو في قطاعات السند الأوروبي ضمن الاقتصاد العالمي. ولقد ينجم عن هذه التحولات إنخفاض كبير في أسعار الدولار بالأسواق المالية إذا لم يمارس صندوق النقد الأوروبي تأثيره في هذا الصدد على نحو ما سنذكره تالياً.

على أية حال فلسوف يستلزم الأمر قيام تعاون وثيق متبادل بين النظام النقدي الأوروبي وبين سلطات الولايات المتحدة للحيلولة دون إصابة الدولار بمزيد من الضعف، فضلاً عما يعانيه حالياً من تدن في القيمة وعجز عن المنافسة، الأمر الذي يترتب عليه بالحتم، إذا ما استمر الاتجاه الحالي في مساره، توليد إستجابات حمائية في الخارج ضد ما يسمى «بإغراق أسعار الصرف» من جانب الولايات المتحدة بل قد ينجم عنه استجابات مذعورة داخل الولايات المتحدة نفسها.

إن الخوف من أن تتخذ الأحداث مثل هذا المسار المدمر إنما ينطوي على حافز قوي للتعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا، في حين أن النظام النقدي الأوروبي يهيء أدوات جديدة وغير مسبوقة لجعل هذا التعاون ممكناً وفعّالاً أكثر مما كانت عليه الحال في الماضي.

إلا أن أول التدابير المطلوبة في هذا الصدد سيكون تصحيح أوجه العجز الضخمة المتزايدة التي عانتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، بما من شأنه إستعادة الفوائض الصحية في ميزان المدفوعات المتعلق بالحساب الجاري. ويتطلب هذا بدوره نضالاً صلباً وفعّالاً لخفض الإفراط الذي نشهده في إستهلاك امريكا ووارداتها من النفط، وفي خفض معدل التضخم المحلي بأمريكا الذي يبلغ ضعف أوثلاثة أضعاف نظيره في المانية أواليابان أوبلجيكا أوهولندا أوالنمسا، ناهيك عن سويسرا. إن وضوح التأكيد على هذه الأهداف المسبقة التي ترمي إليها السياسة المتبعة من جانب الكونغرس والحكومة، مع المبادرة إلى تنفيذها عن طريق التقييد الفعلي للتجاوزات في الإنفاق المالي واللإفراط في إنشاء النقود وفي زيادات الأسعار والأجور، وفي الاستهلاك والاستيراد من النفط... الخ، كل هذا من شأنه استعادة الثقة بالدولار، والحيلولة دون المضاربات العاتية التي يواجهها على يد الأمريكيين أوالأجانب على حد سواء.

مع ذلك فليس من سبيل إلى أن نتوقع تصحيحاً شاملاً ودائمًا لعجز ميزان المدفوعات الأمريكي بين يوم وليلة. فالسياسات التصحيحية - بما في ذلك التسويات الماضية لأسعار الصرف - لا تؤتي ثمارها إلاّ بخطوات بطيئة. ومن ثم فإن تجنب إصابة الدولار بانخفاض فادح في قيمته سيظل محتاجاً إلى تمويل كبير من شأنه تقليل العجز الخارجي لفترة قادمة من الزمن.

وتستطيع الولايات المتحدة بادىء ذي بدء أن تعوّل على إحتياطيها الدولي خدمة لهذا الهدف. ويقدر هذا الاحتياطي بمبلغ ١٨ بليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ولكنه سيقارب في الحقيقة ٢٠٠ بليون دولار إذا ما أعيد تقييم ما يحتويه من الذهب حسب الأسعار الجارية للذهب في السوق. إلاّ أن هذا التقدير سيكون مبالغاً بالطبع مادامت أسعار الذهب ستهبط في حالة إجراء مبيعات ضخمة من الاحتياطيات التي نملكها. ومع ذلك فهو جانب هام بوصفه واحداً من التطمينات الكثيرة التي تساق إلى دائنينا المتوقعين حول قدرتنا على السداد، كما أنه يصلح مؤشراً لقدرتنا على تحويل الذهب بأسعار السوق أوبأسعار قريبة منها إلى السلطات النقدية الأجنبية تسوية لاستحقاقاتهم المحسوبة بالدولار.

وأهم من ذلك بكثير ما يبدر عن البلدان الأجنبية من عزم أعربت عنه بصورة كافية فعلًا، للمشاركة في الدفاع عن أسعار متفق عليها للدولار، بما في ذلك إعادة التسويات - صعوداً أوهبوطاً - التي قد تعد ملائمة أولا مناص منها في هذا الصدد، وذلك قبل أن ينظر فعلياً في إضفاء الاستقرار على الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى ولوجاء ذلك بوصفه هدفاً مرسوماً أكثر من كونه إلتزاماً قانونياً. وتعد التغيرات الجذرية في مجال

السياسة التي أعلن عنها ووضعت موضع التنفيذ منذ تشرين الثاني/نوفمبر **١٩٧٨**، ثم تعززت في **٦** تشرين الأول/أكتوبر **١٩٧٩** إجراءات لازمة في هذا الصدد.

ولقد قبلنا، أولاً، بتدخل على نطاق واسع في سوق الصرف بدلاً من أن نترك أمر هذا التدخل مقصوراً، أو يكاد يكون مقصوراً على الآخرين. ثم وافقنا ثانياً، على خفض الأثر التضخمي الناجم عن إقتراضنا بالخارج، بأن باشرنا الإقتراض من السوق المالية بدلاً من الإقتصار على الإقتراض من المصارف المركزية. وها نحن ثالثاً، على إستعداد لتقدير قروضنا الخارجية بعملات الدائنين وبعملاتنا نحن أيضاً، كي نضفي عليها مزيداً من الجاذبية والقبول من جانب مقرضينا في المستقبل بدلاً مما يحدث من تثبيط لهم بسبب مخاطر خسارة الأسعار الناجمة عن دولار هابط القيمة. ثم ها نحن، رابعاً، عازمون على أن نستكشف بصورة فعّالة مع شركائنا في صندوق النقد الدولي آفاق فتح ما يسمى «بالحسابات البديلة» بحقوق السحب الخاصة بوصفها وسيلة للتخلص من مخلفات الدولار المتراكمة في الماضي[٩].

إن النظام النقدي الأوروبي يفتح آفاق فرص جديدة في جميع هذه الجوانب:

وبادىء ذي بدء، قد يكون من شأن اعتماد «وحدة العملة الأوروبية» كعملة موازية، أن يعمل فوراً على تمكيننا من تقدير بعض قروضنا الخارجية بوحدات العملة الأوروبية. ولسوف يعرضنا هذا، من الناحية المالية، لقدر أقل من مخاطر الخسارة في الأسعار، بأكثر مما لو جاء هذا التقدير بالعملات المحلية كالمارك، أو الفرنك السويسري. ومن الناحية السياسية، سيأتي ذلك بوصفه مظهراً بليغاً لعزمنا على دعم النظام النقدي الأوروبي الجديد، وسيكون مقبولاً بصورة أكثر بكثير مما لو تم الإقتراض بأية عملة وطنية خلاف الدولار بحيث يعرضنا للإتهام مثلاً بأننا نحاول جعل الدولار تابعاً للمارك. ثانياً، فإن قيام وتعزيز صندوق تعاون نقدي أوروبي، يتحول فيما بعد إلى «صندوق نقد أوروبي»، من شأنه أن يسهل التركيز الفعّال لتدخل مشترك وإدارة مشتركة لأسعار الصرف الأوروبية في مواجهة الدولار. وسيوفر أيضاً وسيلة «للحسابات البديلة» التي طرحناها آنفاً وسيكون بوسع مالكي الدولار المترددين أن يحولوا دولاراتهم، إذا ما رغبوا، إلى وحدات نقدية أوروبية، أو إلى وحدات السحب الخاصة.

---

(٩) الاتفاق على هذا الأسلوب قد يتطلب إتفاقاً موازياً من نوع ما، حول الإقتراح التكميلي المتعلق «بتسوية الأصول» الذي طرحه المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي وكذلك لجنة العشرين. أنظر الملاحظات حول هذا الموضوع في:

M. Szaz et al., **The Emerging European Monetary System** (Louvain-la-Neuve, Belgium: IRES, 1979.

وفي نظير ضمان التبادل «لوحدة العملة الأوروبية» الذي ستمنحه الولايات المتحدة إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي سيكون هناك خفض كبير في سعر الفائدة على إلتزاماتنا، فضلاً عن توحيدها في ديون طويلة الأجل. إن هذا التوحيد من شأنه، في مواجهة صندوق التعاون النقدي الأوروبي ألا يمس «بسيولة» بالمستحقات من وحدة العملة الأوروبية التي يلتزم بها الصندوق للمصارف المركزية الوطنية مقابل دولاراتها، لأنه سوف يمكن تسوية موازين المدفوعات الداخلة ضمن النظام النقدي الأوروبي بمجرد تحويلات دفترية لأرصدة وحدة العملة الأوروبية بين بلد عضو وآخر. ولسوف يتسنى أيضاً الحفاظ على جانب السيولة هذا لتمويل جوانب العجز الأوروبية تجاه الولايات المتحدة وبقية بلدان منطقة الدولار الأخرى، وذلك إذا ما تسنى طرح إلتزاماتنا قبل صندوق التعاون النقدي الأوروبي في الشكل الملائم، وهو شكل السندات الحكومية (Consols) بغير موعد محتوم للسداد. ولقد جرت العادة باستخدام هذا النوع من السندات التي تدفع فائدتها إلى حامليها. ولكنها لا تسدد إلاَّ بمبادرة من دائنها، حيث يجري التسديد في الغالب عن طريق عمليات السوق المفتوحة، وذلك بوصفها وسيلة تقليدية ومحترمة إستخدمتها الحكومة البريطانية للإقتراض وكذلك فعلت الحكومة الفرنسية تحت إسم آخر هو «سندات الريع الدائمة». ويمكن اليوم تعويد الناس بصورة أكثر على تلك السندات وإضفاء مزيد من الجاذبية عليها، وبخاصة إذا ما رافقها إلتزام «مشروط» بالسداد في حالة ما إذا انعكست الإختلالات الراهنة في موازين المدفوعات، وعاد دائنونا ليتحملوا عجزاً كبيراً تجاه الولايات المتحدة.

كذلك فإن هذا النظام سيعبر عملياً عن حقيقة واضحة واقعة ألا وهي أن التسديدات «الفعلية» للقروض الدولية لا يمكن مباشرتها إلاَّ من خلال إستعادة موقف يتوفر فيه فائض لدى الطرف المدين. فكل ما تستطيع فعله الترتيبات المالية، بخلاف ذلك، هو إعادة توزيع الإستحقاقات المترتبة على بلد يعاني العجز في ميزانه، بين عدد من الدائنين. ولكن من الصحيح أيضاً أن هؤلاء الدائنين لا يستطيعون الحصول على تسديدات «فعلية» لاستحقاقاتهم إلاَّ من خلال أوجه عجز جارية. وإني أشعر أن المقترحات المطروحة آنفاً سوف تساعد على تبديد الغموض المالي الذي يكتنف هذه المبادلات والذي غالباً ما يضلل المتعاملين أنفسهم إلى حيث يقررون سياسات سيئة وعقيمة - كما أنه يعمل على الملاءمة بين أساليب الإقراض الدولية وبين حقائق الحياة الواقعة.

ولا بد أن نلاحظ أيضاً أن السندات الحكومية التي سيراكمها صندوق التعاون النقدي الأوروبي، أو صندوق النقد الدولي بعد إصلاحه - لا بد وأن تكون قابلة للتعامل في السوق وفق شروط متفق عليها، وذلك حيثما يكون من المستصوب التخلص من مستويات سيولة مفرطة وتضخمية.

٣ - التقدم نحو إصلاحات على الصعيد العالمي

هناك من سينظر إلى التعاون النقدي الاقليمي وكأنه نقيض التعاون النقدي العالمي. لكنني اتخذت الموقف المعاكس عندما عاونت في التخطيط والتفاوض في موضوع إتحاد المدفوعات الأوروبي الذي تمثّل فيه في الخمسينات نموذج في غاية البلاغة عن إمكان التكامل بين النهجين. لقد فاق هذا الإتحاد ماقدمه صندوق النقد الدولي في تلك السنوات من حيث إرساء إمكانية التحويل بين العملات المتشاركة وبين الدولار، فضلاً عن التحويل فيما بين تلك العملات ذاتها.

واني لعلى قناعة بأن نجاح تجربة النظام النقدي الأوروبي في توجهه إلى أهدافه الأساسية، وتجربة التعاون اللازم بين سلطات النظام النقدي الأوروبي وسلطات الولايات المتحدة قد يكون من شأنه أن يؤدي أخيراً إلى كسر طوق الجمود الذي شل من فاعلية التصميم الذي كان مطروحاً منذ جامايكا لإرساء دعائم نظام نقدي عملي على صعيد العالم كله. وأرجو ألا أكون «وحدي» تماماً في هذه الساحة ناهيك عن أن يكون ما يراودني هو أضغاث أحلام، وذلك عندما أشعر بأن تعويم الأسعار وأن التعديل الثاني في مواد إتفاق صندوق النقد الدولي لن تلقى إلى الإنزواء والإهمال جميع المقترحات السابقة الرامية لإصلاح صندوق النقد الدولي التي تولدت عبر سنوات عشر من المفاوضات المتواصلة والمكثفة. وهل لي أن أحيل الذين يناقشون بشكل مستنير في هذا الصدد، إلى محاضرتي الإفتتاحية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي المنشورة في مقالات برنستون (Princeton Essays) في المالية الدولية (International Finance) تحت عنوان: (Gold and the Dollar Crisis: Yesterday and Tomorrow) (وبالذات الصفحتين ١١ و١٢). إن التطورات الثورية التي حدثت في السنوات الأخيرة تتطلب ولا شك تعديلات على المقترحات الإصلاحية التي جرى طرحها في السابق، ولكن هذه التعديلات ينبغي أن تكون باتجاه توسيع تلك المقترحات وليس إلى تقليصها، ولتمكينها على وجه الخصوص من التعامل مع ذلك الإنفجار الهائل الذي حدث في الائتمانات الدولية الخاصة.

أ - ولا بد قبل كل شيء من التنفيذ الفعلي للرغبة الرصينة التي طالما كان الإعراب عنها والتي تقضي بإحلال وحدات سحب خاصة متطورة محل الدولار وكذلك محل الذهب في الاحتياطيات والتسويات الدولية. وتبين تقديرات صندوق النقد الدولي كيف أننا لا نزال بعيدين عن ذلك الهدف: المخصصات من وحدات السحب الخاصة وقروض صندوق النقد الدولي بلغت معاً في نهاية عام ١٩٧٩ أقل من ٣ في المائة من الاحتياطيات العالمية، في مقابل ٦٢ في المائة للذهب (مقدراً بأسعار السوق) و٣٥ في المائة لمقتنيات النقد الأجنبي. لكن التخلص من المقتنيات من الذهب والدولار من خلال «الحسابات البديلة» لن يكون مجدياً - ولا هو من السهل التفاوض عليه - إذا لم يستكمل هذا الإجراء بإصلاحات جذرية

يكون هذا الإجراء مجرد بداية لها- تلك الاصلاحات التي: (١) تحد من التوسع في المستقبل في نظام الاحتياطي العالمي ليظل في النطاق الذي يصلح فيه فقط لكي يكون أداة للإستقرار العالمي وليس للتضخم العالمي، و(٢) تحاول تخصيص هذا النمو لتمويل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية الكبرى والتي تكون محل إتفاق، مشترك، وذلك بدلاً من العمل عشوائياً على تمويل مواقع العجز في إحتياطيات الولايات المتحدة أو غيرها.

وأود أن أدافع هنا من جديد، في محاولة من جانبي للتوصل إلى أول هذين الهدفين، عن إنتهاج قاعدة بسيطة ولكنها قاعدة إفتراضية أيضاً على طريقة ملتون فريدمان: أنه لا بد من توجيه صندوق النقد الدولي كيما يوسع من حافظة قروضه واستثماراته الشاملة بنسبة ٤ أو ٦ في المائة سنوياً، بما يتسق مع متطلبات الاحتياطي المتعلق بالنمو غير التضخمي للتجارة والإنتاج على الصعيد العالمي. ولا بد من إشتراط تصويت مرجح ٣/٢ أو ٤/٣ أو أكثر قبل السماح بأي إبتعاد واسع عن هذا الهدف الإفتراضي. لكن إذا كان لهذا الإجراء أن يحدث آثاره المطلوبة، فلا بد أن تقوم السلطات النقدية باستثمار جميع فوائضها المستقبلية على شكل حقوق سحب خاصة بعد تعميدها من جديد طبعاً وجعلها من ثم جذابة للأعضاء، مع تجنب أي بيع للذهب أو النقد الأجنبي، إلاّ لتوفير الحد الأدنى من الأرصدة العاملة بالعملات الأجنبية والتي ستظل تدعو الحاجة إليها لمباشرة التدخلات في السوق ريثما تصبح حقوق السحب الخاصة متوافرة -كما ينبغي أن تكون- للمصارف التجارية وحتى لغيرها من المالكين[١٠] ومن الكتابات المشجعة في هذا الصدد- تلك النظرة المستقبلية الواردة في **(Thoughts on an International Monetary Fund Based fully on the SDR)**، من تأليف ج. ج. بولاك، المستشار الاقتصادي ومدير دائرة البحوث بصندوق النقد الدولي[١١].

(ب) أما بالنسبة للهدف الثاني، فلسوف يجري تحقيقه تلقائياً من واقع أن كل نمو في الاحتياطي سيكون نتيجة لقرارات الصندوق المتفق عليها، وهي قرارات لا بد وأن تشمل نوع العمليات التي موّلها الصندوق في الماضي - بما في ذلك العمليات التي تندرج تحت «الاتفاقات العامة للإقراض»، مع إضافة العمليات التي تكون قد أتيحت من خلال إحلال حقوق السحب الخاصة محل الذهب واحتياطيات النقد الأجنبي دون أن تكون مقصورة بالضرورة على الإقراض القصير الأجل، على نحو ما شرحه البروفيسور ماكلوب بحصافة ولماعية[١٢]. إن توسعاً يجري في عمليات صندوق النقد الدولي، يأتي

---

(١٠) إذا ما احتاج الأمر إلى مزيد من مراكمة كبيرة للدولار في فترة الإنتقال، فلا بد من خصم هذا المزيد حسب كميته من الصندوق المعتمد لعمليات الإقراض والاستثمار.

(١١) نشرت مؤخراً بمعرفة الصندوق بوصفها الحلقة رقم ٢٨ في سلسلة كتيبات الصندوق.

(١٢) وخاصة فيما كتبه بعنوان: «The Cloakroom Rule of International Reserves: Reserve Creation and Resources Trnasfers,» **Quarterly Journal of Economics**, August 1965

متسقاً مع الهدف الأول المذكور أعلاه لا بد وأن يفسح المجال لمثل هذه العمليات التي قد تأخذ شكل إستثمارات صندوق النقد الدولي في سندات طويلة الأجل أوحتى سندات (Consols) تصدرها هيئات مختلفة كالبنك الدولي وتوابعه والمصارف الإنمائية الاقليمية الأخرى، وحتى وكالات دولية اخرى مثل منظمة الصحة العالمية. . . الخ.

باء - إمكانيات الإتفاقات النقدية العربية

أخشى أن يأتي الجزء الأخير من ورقتي هذه مبتسراً وقاصراً بصورة لا رجاء منها. على أني لواثق أن هناك من المشاركين الآخرين من استعد لهذا الإجتماع على نحو أكفأ ومن موقع أكثر معرفة مني.

لقد أثبتت تجربة أمريكا اللاتينية بما فيه الكفاية أنه لا يمكن التوصل إلى التعاون الاقتصادي والمالي والنقدي بصورته العملية الكاملة، إلاَّ من خلال إتفاقات لا مركزية، يتم إبرامها بصورة أوثق بين بعض البلدان (في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي مثلاً وفي منطقة الانديز) بأكثر مما تمت به في جميع بلدان أمريكا اللاتينية. وحتى على صعيد أوروبا الغربية، فقد تفاوضت بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع بعضها البعض بصورة أوثق مما فعلت مع بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)، وكان التفاوض على مستوى مجموعة البنيلوكس أوثق مما تم به على مستوى الجماعة ككل، وكان أيضاً في إطار الإتحاد النقدي لبلجيكا ولكسمبورغ أوثق مما تم على صعيد مجموعة البنيلوكس بأسرها. وأظن أن الأمر يصدق أيضاً على البلدان العربية حيث تثبت دول الخليج مثلاً أنها قادرة على إبرام إتفاقات تكامل بين بعضها البعض، على نحو ما فعلت دولة الامارات العربية المتحدة، أوثق مما يمكن أن يضمها مع بعض البلدان الأبعد عنها أو الأقل تجانساً معها، وإن كان يضمها جميعاً صندوق النقد العربي. وأرجو أن يرى السياسيون والخبراء، فضلاً عن الرأي العام، في تلك البلدان جاذبية أكثر وجدوى أعم في المستقبل المنظور، من الإجراءات الضخمة الأخرى التي ترى لدمج السيادة الوطنية ولا أقول التنازل عن السيادة الوطنية، وهي الإجراءات التي لا غنى عنها للتوصل إلى قيام إتحاد نقدي واقتصادي كامل.

ولقد يكون من الواجب بصفة عامة أن تكون الأهداف العملية التي يتوخاها العالم العربي أكثر تواضعاً على الأقل في السنوات القريبة القادمة، إلاَّ أنها لا بد وأن تشمل بالنسبة لجميع بلدان العالم العربي الإجراءات التالية:

١ - ترتيبات للمساعدة في تمويل ميزان المدفوعات تقدمها البلدان الأغنى للبلدان الأفقر، وهي تتطلب بالحتم.

٢ - فرض عدد من القيود على السياسات التضخمية المحلية.

٣ - وجهود حازمة لخفض التقلبات التي يمكن تلافيها في سعر الصرف.

إلا أن أهم المواضيع التي يجب الاتفاق عليها بأسرع ما يمكن فيما بين جميع الراغبين في الاتفاق، والقادرين عليه هو بوضوح - كما حدث في حالة بلدان الجماعة الاوروبية - اقامة «منطقة تبادل» مشتركة وانشاء «عملة موازية» لخدمة مبادلاتهم الخارجية وهي أمور تقصر بكثير طبعاً عن اقامة اتحاد نقدي كامل الذي قد يتسنى وقد لا يتسنى المضي نحو تحقيقه، ولكنه لن يتحقق بحال من الأحوال إلا بعد القيام أولاً باتخاذ هذه الخطوة المتواضعة وبعد أن يثبت نجاحها.

ولسوف تقوم منطقة التبادل هذه بالطبع بترتيب علاقاتها مع البلدان الأخرى ومناطق التبادل التي تتجه إليها تجارتها بالدرجة الاولى، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ولن تكون السياسات التي يتعين على هذه التجربة العربية أن تحاول الأخذ بها بمختلفة كثيراً في رأيي عن تلك التي سبقت التوصية باتخاذها في القسم الفرعي (ألف) بالنسبة لبلدان النظام النقدي الاوروبي، كما أن «وحدة العملة الاوروبية» قد يثبت مع الأيام أنها قطب جاذب يستهوي أية «عملة موازية» عربية في المستقبل.

ولقد أعربت البلدان الغنية المصدرة للنفط عن عزمها في المشاركة بسخاء في تمويل بلدان فقيرة خارج العالم العربي وداخله. كذلك فإن الأسعار التعاقدية وترتيبات التمويل مع البلدان الصناعية تتطلب أيضاً أساليب فريدة شاملة من حيث ابتكارها وريادتها. ولا بد في هذا الصدد من التسوية بين الأدوار الخاصة التي تؤديها كل من وحدة السحب الخاصة ووحدة العملة الاوروبية وأية وحدة سعر صرف عربية في اطار تلك الترتيبات. ولكن لا بد على أية حال من أن يتوفر للدائنين عوائد مقبولة وضمانات «لصيانة قيمة» ما يمتلكون.

إلا أنني أشك شخصياً بأن الضمانات الكاملة «للقوة الشرائية» يمكن تطبيقها بصورة واقعية في هذا الصدد عبر أي مدى زمني. ولسوف يكون غاية المراد من الناحية العملية تحقيق الاستقرار بالنسبة إلى أقوى وحدة صرف ممكنة أو على الأقل أكثرها استقراراً. وفي هذا الإطار تبرز «وحدة العملة الأوروبية» لتنطوي على مزايا لا ريب فيها في المستقبل الآني، وإن كنت لا أزال أثق في أن تحقيق الاصلاح النقدي العالمي سوف يتيح يوماً ما امكانية التقبل العام لوحدة صرف على الصعيد العالمي أي تقبل وحدة سحب خاصة طرأ عليها اصلاح وتحسين على أوسع نطاق. ويلزم أن تكون أسعار النفط التي يتم الاعلان عنها بالوحدة المتفق عليها أقل تذبذباً مما هو عليه الحال في أية عملة وطنية أخرى، وإن كان لا مناص من اخضاعها للتسويات في ضوء الطلب والعرض اللذين يتأثران بالسياسات الملائمة التي تتخذ فيما يتعلق بالنضوب المحتوم لهذا المورد النادر. ولكن هذه المشكلة تتجاوز نطاق هذه الورقة، وتتجاوز قدرتي أنا أيضاً.

خاتمة :

لا ينبغي النظر إلى الاصلاحات النقدية الاقليمية التي سبقت الدعوة إليها آنفاً بوصفها محطة وقوف تنتظر التوصل إلى اتفاقات أوسع وأشمل على صعيد العالم. بل لا بد من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تلك الاتفاقات. ولقد طال انتظار ذلك الهيكل المطلوب من هياكل التعاون النقدي الذي يتصف بمزيد من اللامركزية ومزيد من القدرة والفاعلية ومزيد من الايجابية أكثر مما توفر لترتيبات بريتون وودز التي أصبحت الآن في خبر كان. إن النظام الجديد ينطوي في رأيي على ميزة ثلاثية الأبعاد:

١ - أن يسمح بالاستغلال الكامل للامكانيات الواسعة التي ينطوي عليها التعاون الواقعي والالتزامات الفعالة التي يمكن العمل بها على أساس اقليمي وليس على صعيد عالمي.

٢ - أن يخفف عن كاهل صندوق النقد الدولي مسؤوليات لا لزوم لها، ويتيح له إمكانية تكريس وقته واهتمامه للمسؤوليات التي لا يمكن أن تنهض بها، على نحو من الكفاءة، التجمعات الاقليمية.

٣ - أن يضفي مزيداً من الجاذبية والفعالية على المشاركة المخلصة والشاملة في صندوق النقد الدولي، وذلك بالنسبة للبلدان التي لم يمسها تغيير مثل كثير من البلدان الأقل نمواً[١٣]، وسوف يعمل بالذات على اتاحة المشاركة الفعالة والمقبولة في الصندوق من جانب البلدان الشيوعية التي ترى في القواعد والمعايير التي جرى استقاؤها من واقع اقتصادات العالم الرأسمالي المسماة باقتصادات «التوجه نحو السوق» التي تخضع لقدر أقل من التخطيط، أساليب غير مرغوبة ولا قابلة للتطبيق، بل وبعيدة عن مجال الممارسة المتبعة في تلك البلدان الشيوعية.

---

(١٣) لاحظ أيضاً انه سوف يسهم في حل هذه المشكلة التي نجمت عن حقيقة أن «التصويت المرجح» المعتمد لدى الصندوق، حتى ولو جرى إصلاحه كرغبة البلدان الأقل نمواً، إلا انه لن يضمن لها، هي وغيرها من التجمعات، سوى أقلية من مجموع قوة التصويت الشاملة.

التعقيب

جون غنتر

مقدمة

ترسم الورقة التي أعدها البروفيسور تريفن لهذه الندوة خلفية بناءة لقضايا النقاش المطروحة. فقد جئنا جميعاً متوقعين أن يمدنا البروفيسور تريفن بشحنة جديدة في هذا الموضوع، بعد أن قام بدور أساسي في موضوع الاصلاح النقدي الدولي عبر سنوات طويلة، لا في مجال الحث المستمر على القيام باجراءات كان هذا الاصلاح بحاجة ماسة إليها فحسب، بغية إقامة نظام نقدي دولي يلبّي احتياجات المجتمع الدولي، ولكن هذا الدور امتد أيضاً إلى وضع المبادىء والخطوط التوجيهية التي يمكن أن تسترشد بها تلك الإجراءات المطلوبة.

وليس في نيتي أن استعرض ورقة البروفيسور تريفن قدر ما أقصد إلى التركيز على المشاكل والاتجاهات الراهنة، وبهذا أتصور أنني استكمل بهذا ما قدمه البروفيسور.

ولكي أضع ملاحظاتي ضمن منظورها أو منطلقها الصحيح. حسبي أن أوضح، بادىء ذي بدء، انني اعتقد أن ثمة تقدماً يجري احرازه في مجال الاصلاح النقدي الدولي رغم أن خطى هذا التقدم لا تزال بطيئة إلى أبعد الحدود، لدرجة أن الأحداث الأخيرة إنما توحي بأن من المستبعد جداً أن يحدث ذلك الاختراق الشامل للمشكلة على نحو ما سبق حدوثه لدى انشاء لجنة العشرين (ل- ٢٠) من قبل صندوق النقد الدولي في ١٩٧٣-١٩٧٤، ذلك لأن الأمريكيين والاوروبيين أصبحوا من الحيطة والحذر لدرجة يصعب معها على المرء أن يصدق أن الامور ستمضي ضمن المسار المنتظر. من هنا فقصارى ما نطمح إليه هو أن يمضي التقدم، حذراً ومتحوطاً، من تحقيق هدف ولو محدود، إلى احراز هدف آخر ولو محدود أيضاً. ومن حسن الحظ أيضاً أنه جرى احراز شيء من التقدم بحكم الظروف وبفضل دفع الأحداث. ويلزم أيضاً أن تكونوا علي بيّنة من مدى التشاؤم المطبق

الذي يساورني بصدد مشكلتين من المشاكل المحورية والحيوية بالنسبة لخير المجتمع الدولي: مشكلة عودة البلدان الصناعية إلى تحقيق معدل نمو مرض يكون من شأنه الحد من التضخم؛ ومشكلة امكان حصول البلدان النامية على موارد كافية تدعم التنمية اللازمة لها.

وينبغي من ثم أن يوضع في الاعتبار لدى أية مناقشة لهذا الاصلاح، حقيقة التفاعل بين الخطوات الرامية إلى حل تلك المشكلات التي تتسم بأهمية حاسمة وعاجلة، وبين الحاجة الكامنة والمستمرة إلى الاصلاح النقدي الدولي.

وأود أولاً أن أدلي ببعض الملاحظات عن نظم النقد الاقليمية، ومن ثم أتحول إلى ملاحظات حول الاتجاهات الراهنة في النظام النقدي الدولي.

أولاً - النظم النقدية الاقليمية

ثمة أسباب اقتصادية وجيهة توجب انشاء نظم نقدية اقليمية، بوصفها جزءاً أساسياً من التعاون الاقتصادي فيما بين الدول التي تضمها منطقة ما من مناطق العالم. إلا أن النظم الاقليمية يتاح لها فرص أفضل للبقاء عندما لا يعمل النظام النقدي الدولي على أداء وظيفته على نحو مرض. ولقد يكون في طوق نظام اقليمي ما أن يعالج بعض المشاكل الناجمة عن قصور النظام الدولي. ويمكن، على سبيل الحد الأدنى عزل العلاقات بين الدول أعضاء النظام الاقليمي عن سياق الفوضى الحاصلة خارج نطاق هذا النظام. وإذا كان من شأن اجراءات دفاعية من هذا القبيل أن تؤدي إلى اتخاذ اجراءات في هذا المضمار، إلا أن التلويح بمنافع قد تعود على الفرقاء في الأجل الطويل، قد لا يؤدي إلى تحقيق النتيجة ذاتها.

ويتلاءم النظام النقدي الاوروبي مع هذا النمط تماماً. وبرغم أن الدعوة إلى تكامل نقدي على صعيد الجماعة الاوروبية ترجع إلى تاريخ قيام الجماعة ذاتها، إلا أنه لم يتبين احراز أي تقدم ملموس إلا بعد عقدين انصرما من عمر الزمان. أما الأسباب الآنية المباشرة التى دفعت إلى اقامة النظام النقدي الاوروبي منذ حوالي سنة ونصف فقد تمثلت في القلق الذي ساور الفرقاء حول تدني قيمة الدولار، وأثر ذلك على استقرار سعر الصرف بين العملات الاوروبية. أما الآن، وبعد أن دخل النظام النقدي الاوروبي إلى حيز الوجود، فإنه يبشر بامكانية صياغة التكامل الاقتصادي الذي طالما كانت الجماعة الاوروبية ترنو إليه منذ نشأتها الاولى.

على أن النظام النقدي الاوروبي لا يزال في المراحل الاولى من تطوره، وإن كان قد نهض بوظيفته على الوجه الأكمل بوصفه إحدى آليات تنسيق سعر الصرف عبر السنة والنصف التي مد ـ من عمره. ولقد كان من حسن الحظ أن الولايات المتحدة عمدت،

قبل بضعة أشهر من قيام النظام النقدي الاوروبي، وبالتحديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ إلى اعتماد سياسة دولارية جديدة تقضي بتدخل فعال وكذلك بتعزيز السياسات الأخرى الرامية إلى وضع حد للضغوط التي يرزح تحتها الدولار فتنال من قيمته. ولقد ساعد على فعالية هذه السياسة ما حدث من انخفاض قيمة الدولار في الفترة السابقة على تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ بدرجة أكبر مما كانت تنطوي عليه العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة. ولقد انتقلت الولايات المتحدة من ثم إلى مرحلة بدأ فيها مركز مدفوعاتها في التحسن وجاءت سنة ١٩٨٠ لتشهد الحساب الجاري لميزان مدفوعات الولايات المتحدة وقد عاد ليحقق فائضاً من جديد، وذلك على الرغم من التدهور الحاد الذي انتاب الحساب النفطي. وفضلاً عن ذلك فمن المقرر حدوث زيادة في هذا الفائض في سنة ١٩٨١، ربما بدرجة أكثر مما هو مرغوب فيه من منظور الاعتبارات الدولية.

ومن منطلق النظام النقدي الاوروبي، فإن النقطة المهمة هي أنه لم تواجهه اختلالات في تدفقات رأس المال ناجمة عن دولار ضعيف. وإذا كان ثمة مشاكل عاناها فقد كانت مطروحة في الاتجاه المعاكس تماماً.

إن النظام النقدي الاوروبي ليس بعد في وضع يتيح له أن يتحرك إلى حيث مرحلته الحاسمة الثانية التي يتقرر فيها اقامة صندوق النقد الاوروبي، وبحيث تشرع فيها «وحدة العملة الاوروبية» في القيام بدور ايجابي بوصفها من اصول الاحتياطي الدولي. إن هذه النقلة إذا ما كان لها أن تحقق أي مغزى، إنما تتطلب مزيداً من التنسيق والتجانس على صعيد سياسات النمو والتضخم بين أعضاء النظام النقدي الأوروبي. وبرغم التزام الحكومات المعنية الراهن بخفض التضخم إلا أن من قبيل التفاؤل الاعتقاد بامكان تحقيق نجاح واسع النطاق في غضون السنة أو السنتين القادمتين.

ولسوف يكون الاختيار الحاسم للنظام النقدي الاوروبي هو قدرته، مع الزمن، على العمل بتسوية لمراكز مدفوعات الأعضاء، تتصف بمزيد من الفعالية أكثر مما لو تحققت اعتماداً على اطار صندوق النقد الدولي وحده، وطالما ظلت معالجة أمر هذه التسوية على أساس اتباع سياسات متسقة مع نمو التبادل التجاري المتعدد الأطراف، فلن يكون ثمة خلاف متأصل في هذا المضمار بين النظام النقدي الاوروبي وصندوق النقد الدولي. بل أن هناك في الحقيقة، وكما يقترح البروفيسور تريفن، امكانية أوسع لقيام تعاون واقعي والأخذ بالتزامات فعالة تقوم على أساس اقليمي بدلاً من الأساس العالمي. وإذا كانت التجربة الأولى التي خاضها النظام النقدي الأوروبي، تجربة محدودة، إلا أنها مشجعة على المضي في نفس الطريق

والآن، ما هي الامكانية التي يمكن أن تنطوي عليها نظم النقد الاقليمية فيما بين

البلدان العربية، ذلك سؤال لا يستطيع أن يجيب عليه إلا هذه البلدان العربية في الأصل وفي الأساس. فهل تتوافر الارادة السياسية التي تهيء السبيل أمام تنسيق السياسات الاقتصادية بينها؟

ثمة عدد من الملاحظات يمكن ابداؤها، مشفوعة في الوقت نفسه بعدد من الاستنتجات التي نخلص إليها بصورة مبدئية:

(أ) إن البلدان العربية تشكل مجموعة غير متجانسة إلى حد بعيد من حيث كونها وحدات اقتصادية. وهذا من شأنه أن يعقّد مهمة اتباع سياسات متوائمة سواء في مجال المال أو النقد أو القطع الأجنبي.

(ب) من ناحية أخرى قد تكون امكانيات التعاون النقدي الوثيق كبيرة فيما بين عدد من البلدان العربية. وأبلغ الأمثلة على ذلك مجموعة البلدان الواقعة في الخليج، التي تشترك في نفس المشاكل ونفس الأعراف والتقاليد. ومن المشجع جداً أن بعضاً من هذه قد طرحت للنقاش انشاء دينار خليجي وأن محافظي المصارف المركزية فيها يجتمعون دورياً بالفعل لمناقشة جدول أعمال يتداولونه فيما بينهم وقد صيغت بنوده بدقة وحصافة. ومن ناحية ثانية، هناك تجمعات أخرى بين البلدان العربية تطرح نفسها على أنها ممكنة الالتئام من الناحية الاقتصادية برغم وجود عقبات سياسية في هذا السبيل.

(ج) يمكن لمسار الاقتراب نحو صياغة وتطور سياسة نقدية متناسقة فيما بين البلدان العربية أن يتحرك على أساس خطين اثنين. **أولهما** أن بالامكان مناقشة مشاكل السياسة النقدية على أساس واسع، بغير البحث، على الأقل في المراحل الاولى، عن تحقيق ذلك القدر الوثيق من التنسيق المتوقع حدوثه ضمن نظام نقدي اقليمي. إن هذا النوع من التعاون الفضفاض يمكن السير فيه قدماً عن طريق صندوق النقد العربي الذي يلزم أن يكون بمثابة الخبير الأول والصوت المسموع فيما يتعلق بسياسة المصارف المركزية على صعيد المجموعة العربية. إن تعاوناً من هذا القبيل من شأنه أن يعزز من فعالية سياسة المصارف المركزية في كل أرجاء المنطقة. **أما الخط الثاني** فيتمثل في صياغة نظم نقدية على يد مجموعات ضمن البلدان العربية تتوافر لديها الارادة والرغبة في تكامل سياساتها النقدية، وليس هناك ما يحول منهجياً دون اتباع كلا النهجين السابقين في وقت واحد.

وفي سبيل تهيئة قاعدة أو أساس للتعاون النقدي العربي، فإنني أقترح ضرورة اجراء تحليل للسلطات التي يتمتع بها كل مصرف مركزي عربي فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وللممارسة الفعلية التي ينهجها كل من هذه المصارف لدى صياغة وتنفيذ السياسة النقدية. ويمكن اجراء هذا التحليل على خطوات ثلاث كالتالي:

(أ) عقد اجتماع بإشراف صندوق النقد العربي لممثلين عن كل مصرف مركزي يتفقون فيه على اطار مشترك لوضع تقرير يقوم بإعداده كل مصرف منها. ومن المنطقي أن يمثل كل مصرف مسؤول كبير من مسؤوليه يكون معنياً بالسياسة النقدية، فضلاً عن مدير البحوث بالمصرف. وإذا ما ساد شعور بصعوبة مشاركة جميع المصارف المركزية العربية في اجتماع واحد، فإن بالامكان عقد عدة اجتماعات على نطاقات أضيق.

(ب) تتاح لكل مصرف مركزي بعد ذلك فسحة من الوقت متفق عليها، ولنقل ستة أشهر مثلاً، لإعداد اتقرير مبني على أساس المخطط الذي سبق اقراره.

(ج) الخطوة الأخيرة في التحليل ستكون عملية استعراض التقارير الانفرادية، بهدف تقييم فعالية السياسة النقدية المعمول بها في الوقت الراهن، مع اقتراح التدابير اللازمة لتحسين تلك السياسة، وتبين ماهية الخطوات المقبلة ذات الطابع الاقليمي والتي ستكون ذات فائدة في هذا المضمار. ويمكن اجراء هذا التحليل بواسطة فريق من الخبراء العاملين تحت اشراف صندوق النقد العربي.

ثانياً - التقدم في مجال الاصلاح النقدي الدولي

في سياق مناقشات لجنة العشرين التي دارت في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤، كان الهدف الأساسي هو احلال الاحتياطيات النقدية من وحدات السحب الخاصة محل العملات الاحتياطية (فيما عدا ما يلزم للموازين العاملة) وربما محل الذهب أيضاً. كذلك فقد كان اقتراح تسوية الاصول بالنسبة للولايات المتحدة حتى يبقى في استطاعتها تمويل أوجه العجز في مدفوعاتها بمجرد خلق خصوم أو التزامات على عملتها. وكان من شأن هذه الخطوات أن تحقق ثلاثة أشياء هي:

(أ) رقابة السيولة الدولية، مع جعل نمو السيولة في المستقبل متوقفاً على عمليات صندوق النقد الدولي.

(ب) أن تصبح الولايات المتحدة خاضعة لنفس نظام موازين المدفوعات، شأنها في ذلك شأن سائر البلدان.

(ج) أن تتمكن الولايات المتحدة من اكتساب وحيازة أصول احتياطية عندما يتوفر لديها فائض.

ومن الواضح أن هذا الترتيب كانت له جاذبيته الخاصة. ومن ثم فقد توفر له تأييد الأوساط المهنية، في حين افتقر إلى التأييد من الناحية السياسية حيث لم «يهضمه» السياسيون وما زالوا غير قادرين على هضمه حتى الآن. لكن هذا الوضع لم ينجم عن مجرد عزوف من

جانب الولايات المتحدة، ذلك لأن مسألة الاستبدال هذه، بمعناها الكامل، ما تزال موضع صد، بل ومقاومة من جانب بلدان أخرى كثيرة.

ويرجع جانب من الصعوبة في التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد، في أن البلدان الأخرى، بالاضافة إلى الولايات المتحدة، وجدت أن بامكانها تمويل أوجه العجز لديها بخلق التزامات بالدولار على نفسها عن طريق النظام المصرفي، وذلك دون القبول بتنظيم يضبط ميزان المدفوعات، تماماً كما ظلت الولايات المتحدة تفعل لفترة طويلة.

وفي ظل هذه الظروف بدأت قوة الدفع تواصل زخمها إلى حيث كان انفجار الاحتياطيات النقدية الذي صوّره بإتقان البروفيسور تريفن، في غضون السبعينات. وفي اطار هذا الحدث افتقرت بلدان كثيرة، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى أي نظام نقدي منضبط، كما اختلت أسواق الصرف وسط عالم تمّ فيه تعويم أسعار الصرف.

وجاء الوقت الذي اتضح فيه أن الولايات المتحدة لم تعد بقادرة على مواصلة تمويل عجزها وتلافي تسوية ميزانها. وزادت حدة الضغوط على الدولار، إلى أن جاءت فترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ فشهدت انخفاضاً مشهوداً في قيمة الدولار.

وفي منتصف ١٩٧٨ لاحت بوادر أزمة، حيث كان على الأمريكيين أن يتخلوا أخيراً عن سياسة الاهمال الفاتر ازاء الدولار، وكان ذلك في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، ذلك لأنه لم يعد أمامهم من خيار أو بديل. وقد وضعت السياسة الدولارية الجديدة التي جرى اعلانها في ذلك الوقت أساس سياسة جديدة للتدخل ولتعزيز السياسات الأخرى الرامية إلى وضع حد للضغوط التي كانت تعمل على خفض قيمة الدولار.

ولقد يمكن النظر إلى هذه الانعطافة التي رافقها انشاء النظام النقدي الاوروبي بوصفها بداية التقدم نحو اصلاح نقدي دولي.

وأود في هذا السياق أن أستعرض هذا التقدم على طريق الاصلاح النقدي الدولي تحت عناوين عدة كما يلي:

ألف - استقرار سعر الصرف.

باء - تكييف (Adjustment) ميزان المدفوعات.

جيم - دور حقوق السحب الخاصة وفعالية صندوق النقد الدولي.

دال - تكوين الاحتياطيات.

هاء - حساب الاستبدال.

واو - رابطة حقوق السحب الخاصة.

ألف - استقرار سعر الصرف

منذ اقرار السياسة الدولارية الجديدة من سنتين مضتا، ظل الدولار مستقراً بصفة عامة ضمن حدود ضيقة إلى حد ما. وإذا كان سعره الفعلي قد أظهر بعض مظاهر الضعف بين حين وآخر، إلا أنه شهد أيضاً فترات من القوة. ومن هنا يمكن القول أن الدولار حافظ في غالب الأحيان على مركزه في مواجهة المارك الألماني والفرنك السويسري، ولم يضعف إلا أمام عملة رئيسية واحدة هي الجنيه الاسترليني الذي أبدى قوة غير عادية عبر السنتين الأخيرتين، برغم الصعوبات الاقتصادية الكامنة التي تصادف المملكة المتحدة. وإذا كان الين الياباني قد كسب في مواجهة الدولار في سنة ١٩٨٠ إلا أنه لم يحقق زيادته تلك إلا بعد انخفاض حاد انتابه في سنة ١٩٧٩.

إن العلاقة الأساسية في هذا المجال هي سعر المارك إلى الدولار، تماماً كعلاقة الدولار والنظام النقدي الاوروبي. وفي هذا الصدد ظل مدى التقلب هو ١,٧٢ مارك و١,٩٥ مارك أي حوالي ١٢ في المائة. وهنا يتولد انطباع لدى المرء بأن تنسيق سياسة التدخل بين السلطات المعنية في كل من المانيا والولايات المتحدة كان تنسيقاً عميقاً، وأنه تم تحقيق الاستقرار طيلة الفترة المطروحة عن طريق تدخل محدود نسبياً. وإذا كانت الظروف الحسنة قد أسهمت في تحقيق هذه النتيجة، إلا أن ثمة دوراً آخر لعبه الاهتمام المتزايد بالمحافظة على الاستقرار.

كذلك فإن العلاقة المستقرة نسبياً بين المارك والدولار، فضلاً عن فعالية عمل النظام النقدي الاوروبي، مع تعزيز مركز الين الياباني ليصل إلى مستوى أكثر ملاءمة - كل ذلك يوحي بأن ثمة فرصة تسنح لرسم مجالات نشطة ومستهدفة لادارة سعر الصرف. وإذا كانت مرونة سعر الصرف لا تزال أمراً ضرورياً، إلا أن بالامكان حالياً تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في هذا الصدد.

إن تحقيق مزيد من الاستقرار في الأجل القصير سيقوم على أساس التنسيق بين إجراءات التدخل، فضلاً عن تنسيق السياسات النقدية. أما في الأجل الطويل فيتوقف الحفاظ على الاستقرار على تنسيق معدلات النمو والتضخم فيما بين البلدان الصناعية. وليس من سبيل إلى اعتبار الدولار متحرراً من السلبيات التي شابته إلا بعد أن يتم خفض التضخم في الولايات المتحدة إلى حيث يصل، أو يكاد يصل إلى المستوى الموجود في كل من المانيا واليابان، وحيث يمكن الأخذ بسياسات ترمي إلى مزيد من التوسع في البلدان الصناعية الكبرى دون خشية عودة التضخم من جديد.

باء – تكييف ميزان المدفوعات

من بين الملامح الكئيبة التي اتسم بها التاريخ النقدي القريب، نجد ذلك المدى الذي وصلت إليه البلدان سعياً منها لتلافي تكييف (Adjustment) موازين مدفوعاتها، وذلك بمحاولة العثور على وسيلة لتمويل أوجه العجز التي تعانيها. وقد لا يبدو هذا الوضع غريباً، إذ أن الحاجة الأساسية التي ظلت مطروحة منذ سنة ١٩٧٤ كانت تقضي برسم سياسات في مجال الطاقة تصلح لمسايرة الزيادة الحادة التي طرأت في كلفة الطاقة. إن هذه القواعد والأساليب ليست صعبة من حيث صياغتها فحسب، ولكنها صعْبة أيضاً من الناحية السياسية، إذ أنها تتطلب شيئاً من خفض مستويات المعيشة. ومن ثم فإن اجراء تكييف ومواءمة من هذا النمط السليم والأصيل إنما يتطلب تطبيقه وقتاً طويلاً في أفضل الأحوال.

مع ذلك، فثمة ادراك على الصعيد الدولي للحاجة إلى اجراء مثل هذا التكييف، فضلاً عن اهتمام متزايد بأن يكون التكييف متسقاً ومتناسقاً. على أن التكييف المتناسق أضحى موضوعاً هو من التعقيد بمكان، إذ أن درجة التكييف المتوافرة لدى بلدان الفائض المصدرة للنفط درجة محدودة. ولقد أصبح لازماً بالنسبة للمجتمع الدولي أن يهيء السبل نحو استمرار وجود الفوائض لدى مصدري النفط لإتاحة التوصل إلى مستوى كاف من انتاج النفط. وإذا كان الأمر لا يزال يتطلب العمل باجراءات مرضية تماماً لتمويل الاختلال الكبير المتواصل في المدفوعات الدولية، إلا أن الظاهرة الصحية إنما تتمثل في أن حجم المشكلة وطبيعتها أصبحت تلقى الآن من الاهتمام بحيث يتسنى طرحها بقدر معتدل من الوضوح.

وإذا كانت المسؤولية الأساسية فيما يتعلق بالسياسات المطلوب اتخاذها، لا تزال تقع بالطبع على عاتق الولايات المتحدة، فإن الأمر يبدو وكأن تقدماً بطيء الخطى قد حدث بالفعل في هذا المضمار. فعلى صعيد الحفاظ على استقرار الدولار، نجد أن معدل التضخم المفرط في الولايات المتحدة قد جابهته سياسة نقدية حازمة. ومنذ أن تمادى انخفاض قيمة الدولار في فترة ١٩٧٧ – ١٩٧٨ فتجاوز ما كان مقدراً في ظل الظروف السائدة، فإن استمرار التضخم لم يزل بعيداً عن أن يهدد المركز التنافسي للولايات المتحدة.

فمن ناحية، فإن بعض البلدان النامية التي ظلت تعوّل كثيراً على تمويل أوجه العجز التي تعانيها عن طريق المصارف، باتت تشهد موارد هذا التمويل وقد نضب معينها. ويرجع كثير من الاحجام المتزايد من جانب المصارف التجارية عن تمويل عجز البلدان النامية غير النفطية، إلى ما كانت تتحاشاه تلك البلدان في الماضي من تكييف ميزان مدفوعاتها، وهي عملية لم يكن من سبيل إلى استمرارها إلى ما لا نهاية. من هنا فإن هذه البلدان تجد نفسها

مضطرة إلى أن تولي وجهها شطر صندوق النقد الدولي حيث يتوافر الائتمان بمبالغ أكبر، ولكنه يتوافر أيضاً وفق شروط معينة.

وتبقى مشكلة البلدان التي لا تكاد تقدر على التعامل مع المصارف، وهي البلدان المنخفضة الدخل والمعتمدة بصورة بالغة على المعونة التي تتلقاها بين الحين والحين. وإذ تعاني تلك البلدان انخفاضاً في الدخل، وتعيش نظماً اقتصادية تفتقر إلى المرونة، فإنها لا بد وأن تلقى صعوبات أساسية في اجراء التكييف الذي يؤهلها للتمتع بتمويل من جانب صندوق النقد الدولي.

إن هذه البلدان لا تستطيع تحمل الائتمان وفق شروط السوق في سياق عملية تكييف لمدفوعاتها. إنها بحاجة إلى منح وهبات، وهي حاجة ظلت تتزايد وتتفاقم في ظل الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة. لكن من سوء الحظ أن تقديم المعونات غير المنتظمة لم يتوسع إلا بصورة طفيفة.

ولقد تكون أهم النقاط التي يمكن طرحها بصدد التكييف اللازم، وعلاقته بالاصلاح المنشود هي أن قصارى ما يمكن أن يحرزه أي نظام نقدي دولي هو اضاءة معالم الطريق، بصدد الموعد الذي تدعو فيه الحاجة إلى اجراء التكييف المطلوب، وعلى يد من يكون اجراؤه، فضلاً عن ممارسة الضغط لكي تتم المباشرة بذلك التكييف على الفور. ومع هذا كله تبقى برامج التكييف الفعلية أمراً صعباً من الناحية السياسية من حيث صياغتها ومن حيث تنفيذها على حد سواء.

وليس من سبيل إلى أن يؤدي نظام نقدي ما مهامه على نحو مرض، إذا لم تكن البلدان الرئيسية المنخرطة في سلكه، وهي البلدان الصناعية الكبرى، ماضية على الطريق الصحيح، كذلك فعندما تحل الولايات المتحدة مشكلة التضخم فيها، فإن الاصلاح النقدي الدولي سيبدو أهون مأخذاً وأيسر منالاً مما هو عليه الآن.

ومن بين الجوانب المثيرة للاهتمام حول النظم النقدية الاقليمية، ذلك التساؤل حول ما إذا كانت قادرة على حث البلدان أعضاء المجموعة الاقليمية على إجراء تكييف لميزان مدفوعاتها تتسم بقدر من الفعالية أكثر مما كان ممكناً خارج إطار النظام الاقليمي المطروح. وقد يكون هذا الأمر صحيحاً وسليماً بالفعل، على نحو ما أشير إليه لدى مناقشة النظام النقدي الاوروبي.

جيم - دور وحدات السحب الخاصة وفعالية صندوق النقد الدولي

يتطلب الأمر مناقشة هذين الموضوعين في سياق واحد، إذ أن الجهد المبذول حالياً لإضفاء مزيد من الفعالية على صندوق النقد الدولي سيكون من شأنه أن يحدد إلى درجة

كبيرة مدى أهمية حقوق السحب الخاصة وما ستحتله من مكانة في إطار النظام النقدي الدولي. كذلك فسوف نعود لطرح حقوق السحب الخاصة نظراً لأهميتها الكبرى، في مناقشتنا اللاحقة لتكوين الاحتياطيات ولحساب الاستبدال ولحلقة حقوق السحب.

ويعكف صندوق النقد الدولي حالياً على جعل حقوق السحب الخاصة بمثابة أصول احتياطية براقة الجاذبية - وهي عملية ظلت دائرة على قدم وساق لفترة ما. ومن هنا فاعتباراً من أول كانون الثاني / يناير ١٩٨١، تصبح حقوق السحب الخاصة سلة من خمس عملات بدلاً من احتوائها على ست عشرة عملة. ويعزز هذا التبسيط إلى حد كبير من فائدة حقوق السحب الخاصة لتقويم أصول السوق وخصومها. بل إن حقوق السحب الخاصة ذاتها سرعان ما يترتب عليها سعر فائدة للسوق، وما تلبث أن تزول القيود الراهنة التي تحد من إمكان استخدامها.

على أن النقطة الأساسية في سياق الاصلاح المطروح هي أن حقوق السحب الخاصة وأصول حقوق السحب الخاصة التي أوجدها الصندوق نتيجة لعملياته الائتمانية، هي في طريقها لتصبح أصولاً احتياطية تكون موضع قبول تام من جانب المصارف المركزية. ولن يتخلف عن ذلك طويلاً تعامل الأسواق التجارية في أصول حقوق السحب الخاصة. ولسوف تسنح الفرصة وقتها لتنويع الاحتياطي، ولا سيما بالنسبة للبلدان الصغرى فتصلح حقوق السحب الخاصة، في حقيقة الأمر، بديلاً عن الاتجاه الذي نهجته تلك البلدان مؤخراً واستخدمت بموجبه عملات غير الدولار بوصفها أصولاً احتياطية.

ولطالما ظل صندوق النقد الدولي يناضل في السنوات الأخيرة ليصبح مؤسسة دولية أكثر فعالية. ولقد أرسى التعديل الثاني لمواد اتفاق الصندوق، الذي أصبح ساري المفعول في نيسان / ابريل ١٩٧٨، قاعدة راسخة للإشراف على سعر الصرف، كما إن أسواق الصرف ستصبح وقتها وكما أشرنا سابقاً أكثر تنظيماً وانضباطاً. إلا ان النشاطات التمويلية للصندوق ما لبثت أن تخلفت عن المسيرة. وكان الاستثناء الوحيد من هذه الظاهرة هو المبادرة الخلاقة إلى تهيئة التسهيلات النفطية في سنة ١٩٧٤ التي ساعدت على إعادة تدوير الفوائض الناجمة عن زيادات أسعار النفط في ١٩٧٣-١٩٧٤. ولكن ما إن تم استنفاد التسهيلات النفطية هذه، فقد اضمحلت الفائدة من استخدام موارد صندوق النقد الدولي. وقد حدث هذا برغم الاحتياجات المالية الكبيرة التي طرحت، ورغم مبادرات الصندوق إلى اتخاذ الاجراءات التي أتاحت للأعضاء أن يسحبوا مبالغ أكثر من ذي قبل. وقد عكس هذا الموقف - كما سبق إيضاحه - عزوف بعض البلدان عن تكييف موازين مدفوعاتها، كما عكس مدى توافر الائتمان من جانب المصارف التجارية.

لكن ها نحن الآن نشهد التمويل المصرفي وقد أصبح أقل منالاً، كما ان أوجه العجز

المطلوب تمويلها قد زادت بصورة هائلة، ومن ثم فقد بات الادراك يسود أوساطاً عدة بضرورة أن يؤدي صندوق النقد الدولي دوره الفعال في هذا المجال. ولا شك من ثم أن الصندوق سيعمد إلى توسيع نشاطاته، وهو أمر يحدث حالياً بالفعل. من ناحية أخرى يحتدم الصراع حول موضوع «الشرطية» - أي حول المدى الذي يمكن أن يكون فيه ائتمان الصندوق مساعداً على إتمام التكييف المطلوب. إن الصندوق يقدم تنازلات في مجال الضغوط التي يمارسها، وهو يقدمها على شكل خفض لشروطه أو تعديل لها. وقد يتمادى الصندوق في ذلك إلى حد التنازل في مفاوضاته حول البرامج المساندة للترتيبات المساندة. (Standly arrangements) ومن المرجو أن البرامج التي تم الاتفاق عليها بصورة طوعية، سيكون من شأنها أن تقضي إلى درجة كبيرة من تكييف موازين المدفوعات. وإلا فإن الآمال المعقودة على إحراز تقدم صوب نظام نقدي دولي سليم ستلقى ضربة قاصمة، وتكون النتيجة هي أن يحل الصندوق ببساطة محل المصارف التجارية في تقديم التمويل، في حين يظل الأمر مفتقراً إلى الانضباط المطلوب إضفاؤه على نظام نقدي فعال تنعقد عليه الآمال.

ويبقى السؤال مطروحاً فيما إذا كان صندوق النقد الدولي سينجح في توسيع نشاطاته إلى الحد الذي يبدو أن الوضع الحالي بحاجة إليه. ومن المهم، لدى الحكم في هذه القضية، أن نتذكر أن قدرة الصندوق على تقديم ائتمانات إلى بعض أعضائه هو أمر تكتنفه كثير من القيود، لأن هناك أعضاء في الصندوق، ولا سيما ذوو الدخول المخفضة لا يتمتعون سوى بقدرة محدودة على تنفيذ برامج التكييف. ويتوجب على هذه البلدان ألا تنشد الحصول على مبالغ كبيرة من تمويل صندوق النقد الدولي، فكل ما تحتاجه في واقع الأمر هو زيادة المعونة التي يقدمها الصندوق مع تقليل شروطها. لكن المشكلة هنا تتمثل في أن تلك البلدان سوف تبحث عن قروض باهظة من واقع مالية صندوق النقد الدولي لأنها لا تلقى ما يكفي احتياجاتها من معونات.

دال - تكوين الاحتياطيات

وصف البروفيسور تريفن نمو الاحتياطيات مؤكداً، عن حق، على أهمية الزيادة في امتلاك عملات الاحتياطي. وثمة اتجاهان حاليان في تكوين الاحتياطي يستحقان الاهتمام. الاتجاه الأول يتعلق بتنويع العملات المستخدمة كأصول بتنويع العملات المستخدمة كأصول الاحتياطي. وقد قامت مؤخراً كل من المانيا واليابان وسويسرا بجعل عملاتها أكثر ملاءمة وأيسر تناولاً عن ذي قبل لأغراض الاحتياطي، إذ بادرت هذه البلدان الثلاثة إلى حمل الراية بعد الولايات المتحدة وقامت بإنشاء التزامات على عملاتها بغية تمويل حالات العجز. وكان هذا أمراً ميسوراً ما دامت المصارف المركزية لبلدان الفائض ظلت تبحث عن تنويع اصولها بعيداً عن الدولار. ونتج عن ذلك أن جزءاً كبيراً من الفوائض المتعلقة بالنفط يجري

ايداعه بثلاث من أقوى العملات. إلا أن التوسع في استخدام عملات احتياطية قد لا يكون مستصوباً في ضوء الأجل الأطول.

الاتجاه الثاني يحدث كنتيجة مباشرة للنمو في نشاط الصندوق النقد الدولي. وقد يتوقع أن تطرأ زيادة كبيرة في نسبة الاحتياطيات الكلية على شكل أصول من حقوق السحب الخاصة، بل وزيادة حادة في أغلب الظن حتى بدون إنشاء حساب للاستبدال.

واعتباراً من بداية سنة ١٩٨١ ستصل أصول حقوق السحب الخاصة إلى حوالي ٩ في المائة من الاحتياطيات الاجمالية، مع تقييم سعر الذهب على أساس ٣٥ من حقوق السحب الخاصة للاوقية الواحدة. فإذا ما تطلعنا إلى أمام، فإن من المفهوم تماماً أن نصف الزيادة الصافية أو أكثر، من الاحتياطيات المتوافرة في عام ١٩٨١، سيكون على شكل حقوق سحب خاصة. إن توزيع حقوق السحب الخاصة حالياً يصل إلى ٤ بليون من تلك الحقوق سنوياً، وترغب مجموعة الأربعة والعشرين بزيادتها إلى ٨ بليون سنوياً. ولهذا فإن الاتفاق على إضفاء زيادة كبيرة عليها أصبح أمراً مقضياً. وفضلاً عن ذلك فإن النشاطات الائتمانية لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٨١ قد تصل إلى زيادة صافية تبلغ ٥ بليون من حقوق السحب الخاصة أو حتى أكثر من ذلك، من واقع تلك الحقوق التي تحتفظ بها المصارف المركزية على شكل أصول.

هاء - حساب الاستبدال

كادت الأمور تصل في نيسان / ابريل ١٩٨٠ إلى اتفاق حول ترتيبات بأن تحل أصول حقوق السحب الخاصة محل نسبة كبيرة من الاحتياطي المحفوظة حالياً بالدولار. لكن المشروع ما لبث أن انهار، خلافاً للتوقعات، إذ لم يتسن التوصل إلى اتفاق حول الملامح العامة للخطة المطلوبة، وبسبب ما طرأ من أوجه عجز في الحسابات الجارية لبعض البلدان الكبرى مما جعلها تتساءل حول الحاجة إلى مثل هذه الترتيبات. وفضلاً عن ذلك فقد اتضح خلال عملية التفاوض أن المشروع قد أضحى من الصعوبة والتعقيد بمكان.

وعندما عقد صندوق النقد الدولي اجتماعه السنوي في تشرين الأول / اكتوبر، تجدد الحديث عن إحياء اقتراح حساب الاستبدال هذا. ومن هنا يحق لنا أن نتوقع أن اتفاقاً سيتم التوصل إليه عاجلاً أو آجلاً حول نوع من أنواع التكيف بأثر رجعي بصدد تكوين الاحتياطي، من خلال استبدال حقوق السحب الخاصة بالدولار.

واو - حقوق السحب الخاصة

هناك، كما أوضح البروفيسور تريفن، عدد من المزايا الواضحة في ترتيب توزيعات حقوق السحب الخاصة، بحيث تأتي في مصلحة البلدان النامية ولو بصورة مبالغ فيها،

ذلك لأن هذه البلدان هي التي تحتاج إلى التمويل. وبهذه الطريقة تسدي توزيعات حقوق السحب الخاصة خدمة مزدوجة.

ولقد مارست مجموعة الأربعة والعشرين ضغطها لإحياء مناقشة ربط حقوق السحب الخاصة، كما جرى توجيه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى إعادة النظر في الفكرة من جديد. إلا أنه ليس من الواقعي أن نتوقع الكثير من وراء إعادة النظر هذه. وأود في هذا السياق إبداء ثلاث ملاحظات:

١ - إن «الربط» من هذا القبيل لا ينطوي اليوم على إمكانات تمويل التنمية على نحو ما كان يبدو به لدى اجراء مناقشات سابقة. وفي الوقت نفسه فقد أضحت حقوق السحب الخاصة نمطاً جد مختلف من الأصول الحالية، فقد حملت هذه الحقوق في البدء سعر فائدة يبلغ ١,٥ في المائة في حين أنها في طريقها إلى تحمل فائدة بسعر السوق في القريب العاجل. ولقد كان على بلد ما يستفيد من حقوق السحب الخاصة الموزعة عليه، أن يدفع ١,٥ في المائة فقط في الفترة الماضية، ودون أن يتوجب عليه أن يدفع المبلغ الأصلي. أما اليوم ففي حين لا يتوجب على هذا البلد أن يدفع المبلغ الأصلي، إلا أنه لن يكون بمقدوره التمتع مستقبلاً بميزة دفع سعر فائدة اسمي فقط.

٢ - إن إقامة «الربط» بصورة فعالة تتيح القيام بتوزيعات مباشرة على أعضاء صندوق النقد الدولي، على أساس آخر بخلاف قاعدة الحصص، لهو أمر يتطلب بوضوح تعديلاً في مواد اتفاق صندوق النقد الدولي - وتلك عملية تتزايد صعوبتها يوماً بعد يوم. بيد أن هذا العامل ليس سبباً يحول دون المضي نحو إنشاء ربط ما، في حال التوصل إلى اتفاق. على أن مثل هذا الربط لن يستطيع أن يفضي إلى أثر سريع ومباشر.

٣ - يظل الأمر محفوفاً بالشكوك فيما إذا كانت البلدان الصناعية ستوافق على أي شيء أكثر من إقامة ربط غير مباشر يتم في ظله توزيع بعض حقوق السحب الخاصة دعماً لأهداف صندوق النقد الدولي، ومنها مثلاً حساب دعم أو إعانة لخفض كلفة استخدام موارد صندوق النقد الدولي التي تتحملها البلدان منخفضة الدخل. ومن هنا قد يمكن إنشاء صلة ربط غير مباشرة بدون اللجوء إلى تعديل مواد اتفاق صندوق النقد الدولي.

المناقشات

معبد الجارحي: في سبيل محاولة فهم أفضل للنظام النقدي الاوروبي، أتصور أن هذا النظام يتكون من نظام لتنسيق أسعار الصرف كما ينطوي أيضاً على محاولة، وإن كانت قاصرة، لإنشاء وحدة نقدية أوروبية بوصفها عملة موازية.

وكما أشرت من قبل، فإن سياسة تنسيق سعر الصرف وجهت إليها انتقاد شديد على أساس أسباب ثلاثة:

أولاً: إن التدخل في سوق النقد الأجنبي من قبل عضو من الأعضاء يفرض عوامل خارجية على سائر الأعضاء الآخرين، وأهون هذه العوامل، مثلاً، أن كلفة تحييد أثر هذا التدخل سيعاني منها العرض النقدي المحلي.

ثانياً: ان توفير ائتمان ميسور رخيص لبلدان العجز من شأنه أن يشجع على التضخم.

ثالثاً: إن تطور المارك الألماني بوصفه عملة أساسية يمكن أن يفرض على الأعضاء الآخرين، الذين يعانون معدلات تضخم أعلى نسبياً مما هو في المانيا (كإيطاليا مثلاً)، أن يمارسوا الانكماش بمعدلات غير مقبولة. وهذا من شأنه أيضاً أن يهدد فعالية النظام النقدي الاوروبي.

من هنا فإننا نرجو البروفيسور تريفن أن يقارن هذا النهج التنسيقي في نظام النقد الاوروبي مع نهج أكثر مركزية على أساس أوجه الانتقاد التي وجهت إلى النظام النقدي الاوروبي.

فؤاد مرسي: أبدأ القول بأني أتفق مع التحليل القيّم، الذي قدمه الاستاذ تريفن للنظام النقدي الدولي، وبخاصة تلك الفكرة الخاصة بأن هذا النظام قد أفضى إلى خلق

نوع من الاحتياطي أدى على حد قوله إلى تمويل الأغنياء بواسطة الفقراء. وواضح من التقييم الذي أورده الاستاذ تريفن أن المصدر الرئيسي للزيادة من الاحتياطي الدولي هو تقلبات أسعار صرف الدولار وأسعار الذهب. فلقد تضاعفت أسعار الذهب في السنوات الأخيرة حوالى عشرين مرة.

وتوجد بين السطور في التحليل الذي يقدمه الاستاذ تريفن **فكرة كامنة هي مسؤولية الدولار بصفة خاصة عن انهيار النظام النقدي الدولي**. ومثل هذه الفكرة كامنة في خلفية الدعوة لقيام النظام النقدي الاوروبي. فمن الواضح أن هذا النظام الأخير يحاول أن يستبعد الدولار من نطاقه. ولعل نفس الفكرة كامنة أيضاً في الموقف الذي يتخذه الاستاذ تريفن من الدعوة لإقامة نظام نقدي عربي... غير أنه يستند إلى حقيقة معينة **هي ضعف نسبة** التبادل التجاري للأقطار العربية بعضها مع بعض، إذ أنها تصل إلى ١٣٪ حسب تقديره، وقد تصل حسب تقديرات أخرى إلى ١٠٪ فحسب، وكذلك ضعف نسبة التبادل التجاري لهذه الأقطار العربية مع الأمريكيتين الشمالية والجنوبية وتصل إلى حوالى ١٤٪، بينما تبلغ تجارة الدول العربية مع أوروبا الغربية حوالي ٤٦٪، وقد تزيد عن ذلك. إنه يستند إلى هذه الحقيقة ليدعو إلى استبعاد الدولار من التدخل في سوق الصرف وفي تسوية الديون المتبادلة بين الأقطار العربية. وفي الوقت نفسه، فإنه يدعو لإنشاء وتطوير منطقة عربية للصرف وعملة موازية لعملياتها الخارجية، على أن تكون العملة الدولية الحسابية (الأيكو أي وحدة العملة الاوروبية) هي مركز الجذب لها.

ومن هنا، نقول للاستاذ تريفن، انه لا مجال، ونحن نتخلى عن الدولار، لأن نربط العملات العربية مرة أخرى بعملة أجنبية، حتى لو كانت (الأيكو). **فمطلبنا هو تحرير النقد العربي من كل صور التبعية**.

مسألة أخرى تحتاج للمراجعة. فإن الاستاذ تريفن، وهو حريص على أن تسير الأقطار العربية نحو المزيد من التعاون النقدي، يوصي بتدابير ثنائية فيما بين الأقطار العربية، ويخص دول الخليج بالدعوة للسير قدماً في طريق التكامل النقدي بدلاً، على حد قوله، من التعاون مع الدول البعيدة وغير المتجانسة المتجمعة داخل صندوق النقد العربي.

ومع أن استعداد دول الخليج للسير قدماً في خطوات التكامل النقدي أكبر بكثير من استعداد غيرها من الأقطار العربية، إلا أن مثل هذه الدعوة لن تغير كثيراً من الأوضاع النقدية الخليجية إن لم توضع في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وهو إطار لا معنى له بغير التوجه **نحو التنمية الاقتصادية العربية الشاملة لكافة الأقطار العربية**.

وإلا فما الفرق بين قيام عملة عربية واحدة لدول الخليج وبين ارتباط هذه الدول بالدولار مثلاً؟.

وفي هذا الصدد، فإن جميع دول الخليج معاً، وهي بصفة عامة دول فائض، وإبعادها عن الدول الأُخرى وأغلبها دول عجز، قد يكون مبرراً من الناحية الفنية لسير تلك الدول في طريق التكامل النقدي، لكنه لن يبرر عندئذ من الناحية الاقتصادية بالمعنى الواسع. وسوف تكون له نتائج سياسية ضارة.

روبرت تريفن: أعرب عن شديد امتناني لجميع المناقشين بما أثاروه من قضايا مهمة سوف تساعدني على ايضاح أفكاري ومقترحاتي بشأن عدد من القضايا الأساسية التي ما تزال محل خلاف.

ولأؤكد أولاً على أنني لا أجد تعارضاً، بل على العكس أجد اتفاقاً أساسياً بين السيد غنتر وبيني. فالورقتان اللتان قدمناهما تكمل كل منهما الأخرى. فهو يؤكد، بصورة واقعية، أن هناك عقبات سياسية تعوق سبيل التفاوض السريع على ابرام اتفاقات بشأن أفضل الحلول النموذجية التي تطرحها ورقتي من منظور المستقبل. وأنا أقول أنه على حق، وأن علينا في غالب الأحيان أن نقنع بالتوصل إلى أفضل حل ثان أو ثالث، عندما لا يكون في متناول أيدينا التوصل إلى الحل الأفضل الأول. ولكن حتى في الأجل القصير، علينا أن نسترشد بالأهداف والغايات القصوى التي وضعنا نصب عيوننا، وأن نحذر السياسيين من أنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا طويلاً وهم قانعون بانصاف الحلول التي أمكنهم التوصل إليها في الوقت الحاضر.

وينبغي أن اضيف أن الاصلاحات الطموحة التي سبقت إلى طرحها منذ عام ١٩٥٩ لم ينظر إليها بوصفها مجافية للواقع من قبل القادة والزعماء المسؤولين، ذلك لأنها تلقت تأييداً واسعاً بعد ذلك بسنوات عشر تواصلت فيها الدراسة العميقة والمداولات والمفاوضات من حولها، على يد جماعات وفئات مختلفة، ولا سيما من قبل المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي، فضلاً عما لاقته من تأييد في انشودة ما قبل الموت التي عزفتها لجنة العشرين في تقريرها الموضوع في يونيو/حزيران عام ١٩٧٤، قبل أن يصار لسوء الحظ إلى دفن هذا التقرير في جامايكا، في التعديل الثاني الذي أدخل على مواد اتفاق صندوق النقد الدولي.

لقد تعلمت من جان مونيه أن «السياسة قد تكون فن الممكن» بالنسبة للسياسيين، ولكن بالنسبة لرجل دولة أصيل وواقعي فهو أيضاً «فن تعليم الرأي العام وتهيئة السبيل لكي يتاح في الغد تحقيق ما لم يمكن تحقيقه اليوم من إصلاحات تتصف بمزيد من الطموح ولكن لا غنى عنها في الواقع».

من هذه الحقيقة الأساسية تنطلق اجاباتي على عدد من الأسئلة المحددة التي أثارها السيد غنتر وعدد آخر من السادة المناقشين.

وعلى سبيل المثال، فقد أمكن لنظام النقد الاوروبي أن يجمّع بالأمس الاتفاق بين

المتحمسين للوحدة الاوروبية وبين المتحمسين للكيانات القطرية لأن اقرار «وحدة عملة اوروبية» في التعاملات والمبادلات الدولية لم يجعلها تحل حتى الآن محل العملات الوطنية في المدفوعات المحلية. ولسوف يعمد السيد ديبريه إلى معارضة شديدة لقيام اتحاد نقدي كامل يحل وحدة العملة الاوروبية محل الفرنك الفرنسي في المبادلات المحلية، ولكنه سيبتهج إذ يرى وحدة العملة الاوروبية هذه نفسها تحل محل اليورو دولار أو اليورو مارك... الخ. في المبادلات التي لا يستطيع الفرنك الفرنسي أن يستخدم فيها اليوم. ومع ذلك، فإن استخدام وحدة العملة الاوروبية في سوق العملة الاوروبية في الوقت الحاضر قد قدر بما يزيد على ٧٥٠ بليون دولار من قبل مصرف التسويات الدولي، الأمر الذي سيجعلها معروفة على نطاق واسع من قبل الجماهير، كما سوف يسير في مرحلة لاحقة من التدرج في اتخاذها كوحدة في المدفوعات المحلية حينما يتحقق النجاح للسياسات الوطنية والتنسيق النقدي بما يتيح للعملات الأضعف أن تتحرك صوب الاتحاد الاوروبي الاقتصادي والنقدي الكامل الذي طالما كان محل وعود قطعها على عاتقهم رؤساء الدول والحكومات في مؤتمرات واجتماعات القمة المتلاحقة. هذه هي اجابتي على سؤال السيد الدكتور الجارحي حول «العملة الموازية» ونهجها في مواجهة «نهج المركزية». إن النهج الأول ما هو إلا خطوة توصل إلى تحقيق النهج الثاني.

ثانياً، إن «وحدة العملة الاوروبية» لا ينبغي النظر إليها بوصفها بديلاً عن اصلاح وحدة حقوق السحب الخاصة، ولكن على أنها خطوة تجاه الاصلاح النقدي العالمي بما يبين للسلطات بالولايات المتحدة أن هذا الاصلاح هو أمر يسهل عملياً التفاوض بشأنه، وأن ذلك الاحتكار الذي يمارسه الدولار بوصفه العملة الموازية العالمية هو أمر ينتمي إلى الماضي الذي انقضى. ولسوف تنمو «وحدة العملة الاوروبية» لكي تصبح وحدة بديلة للدولار، إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه أن يستبدل الدولار ووحدة العملة الأوروبية بواسطة وحدة من حقوق السحب الخاصة المتطورة لتصلح في التسويات الدولية وفي مراكمة الاحتياطي من قبل كل من القطاعين الخاص والحكومي على صعيد الاقتصاد العالمي.

وليس من شك في أن صيغة حقوق السحب الخاصة الجديدة سوف تحفز على استخدامها في الأجل القصير، ولكن سيمر بعض الوقت قبل أن يمكن لهذه الحقوق أن تحل محل الدولار ووحدة العملة الاوروبية، ولا سيما في ضوء الوساوس والشكوك السياسية الناجمة عن الحقيقة التي تقول بأن التعريف الذهبي الاولي لحقوق السحب الخاصة، قد تغير بصورة جذرية لصالح وحدةحقوق سحب خاصة مقومة بالدولار الورقي في آب/اغسطس سنة ١٩٧١، ولمصلحة سلة عملات في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام نفسه، وقد حدث ذلك بطريقة غير قانونية بالمرة تخطت القواعد المتفق عليها لاصلاح مواد صندوق النقد الدولي.

ثالثاً، اتفق مع الدكتور الجارحي على أن الخوف من الائتمانات التضخمية للنظام النقدي الاوروبي كان عقبة تحول دون القبول الكامل لوحدة العملة الاوروبية من قبل ذوي الآراء المتحفظة. إن هذا الخوف يبدو وكأنه قد تأكد من خلال الزيادة التي بلغت ٧٥٪ في اصدارات وحدة العملة الاوروبية عبر فترة وجيزة من الزمن هي سنة ونصف. من آذار/مارس ١٩٧٩ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ولكن هذه الزيادة لا علاقة لهابالائتمانات المقدمة إلى الأعضاء والتي في ذروتها، في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ بلغت قدراً أقل من ٥٪ عن اجمالي الخصوم والاصول المطروحة في السوق الاوروبية الحرة، التي كانت قد سددت بأكملها في آذار/مارس من ذلك العام.

إن هذه الزيادة التضخمية تزيد عما فسر من اعادة تقييم الاصول الذهبية للسوق الاوروبية الحرة. إنها لا بد وأن تحفز على وضع مبادىء توجيهية جديدة بشأن القواعد القانونية الحمقاء التي لا تزال تحكم حسابات الخسائر والأرباح للمصارف المركزية فيما يتعلق بمقتنياتها من الذهب والنقد الأجنبي. إن هبوط قيمة العملة الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم إنما تترتب عليه أرباح دفترية يجري تمريرها، عاجلاً أو آجلاً، إلى خزانة البلد المعني، بما من شأنه أن يحدث مزيداً من العجز التضخمي الذي ينجم عنه، بالتالي، مزيد من هبوط العملة ومن الأرباح الدفترية. . . الخ، وهكذا في حلقة مفرغة، بينما ينتج عن هبوط قيمة العملة في البلدان الأقل تضخمًا خسائر دفترية يترتب عليها أيضاً قيد نقدي وارتفاع جديد في قيمة العملة. . . الخ. ولقد آن الاوان لاعادة النظر في مثل هذا النظام المتهافت والأخذ بالاصلاحات التي سبق ودعوت إليها بنجاح، منذ عدة سنوات، لاصلاح النظام المصرفي في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. إن هذه الأرباح والخسائر ينبغي أن لا تنقل إلى خزانة البلد المعني، ولكن لا بد وأن تبقى متجمعة في حسابات اعادة التقدير، بما يتيح لها أن يعوض بعضها بعضاً سواء في وقت واحد أو بمرور الزمن.

وقد يكون هذا أمراً ضرورياً في المستقبل، وذلك لايقاف أية خسارة انكماشية على صعيد الذهب، كما أنه ضروري اليوم لايقاف أية أرباح تضخمية على صعيد الذهب أيضاً، ذلك لأنني لا اعتقد أبداً باعادة تقويم النقد على أساس الذهب، أي لا أعتقد باعادة الأخذ بمقياس الذهب الذي في ظله تضفي البلدان الاستقرار على أسعار الذهب عن طريق الالتزام بشراء كميات غير محدودة من الذهب بسعر ثابت، وكذلك بيع كميات غير محدودة من الذهب بالسعر الثابت نفسه، في مقابل عملتها الوطنية. لقد مات هذا الاجراء وانتهى ولا سبيل إلى اعادته إلى الحياة. ولكن المقتنيات من الذهب التي تراكمت في الماضي لا بد وأن تجري تعبئتها وتحريكها بأسعار السوق المتقلبة، لكي يمكن عن طريقها تمويل أوجه العجز في المبادلات الدولية للبلد المعني. وهذا بالطبع هو الحل الذي انطوى عليه النظام النقدي الاوروبي.

أخيراً، فأنا اتفق مع الدكتورة الرفاعي وغيرها من المناقشين حول الحاجة إلى الاستغلال، ما أمكن ذلك، لكل امكانات التفاوض حول التعاون النقدي على صعيد البلدان العربية، سواء بين بعضها بعضاً أو بينها وبين الأطراف الأخرى. إن تجربة امريكا اللاتينية وكذلك تجربة اوروبا تشيران بوضوح إلى مدى التكامل الذي يربط ما بين الاتفاقات المحققة على هذا الصعيد، سواء كانت اتفاقات على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي أو على المستوى العالمي. ومن المحتمل أن تتمكن بلدان الخليج من أن تتحرك بخطى أوسع صوب اقامة اتحاد نقدي كامل مما تستطيعه البلدان الأخرى في الوطن العربي. وعلينا أن نشجعها على أن تخطو هذه الخطوة ما دامت تتذكر دائماً الهدف الأكبر والغاية السياسية التي تنشدها في النهاية، وما دامت ستستخدم قدرتها وقوتها المؤسسية المتطورة لكي تساعد أشقاءها الأضعف موقفاً من الناحية المالية، وتتيح لهم أن يسرعوا بخطى نموهم الأمر الذي يزيد من طاقتهم الانتاجية ويعزز موقف عملاتهم الوطنية بما يتم معه مزيد من الحركة صوب اتحاد عربي قومي، على الصعيدين الاقتصادي والنقدي.

وفي الختام، علينا أن نتذكر أنه عندما يختلف قوم يتسلحون بالذكاء والنية الطيبة حول النهج الذي يتبعون نحو تحقيق الاصلاحات المطلوبة، فإن ذلك يحدث في غالب الأحيان لأن السبل التي تبدو مختلفة إنما هي في الحقيقة **متكاملة** أكثر من كونها متعارضة. ولقد أثبت **اتحاد المدفوعات الاوروبي**، منذ سنوات عدة، أن هذا التعاون الاقليمي لم يكن بديلاً عن قابلية التحويل على الصعيد العالمي، ولكنه كان خطوة نحوه. إن تعزيز وتطوير تنسيق السياسات وتحسين الآليات المؤسسية على الصعد القطرية ودون الاقليمية والاقليمية، فضلاً عن المستوى العالمي بصفة عامة، إنما تمثل جميعاً جزءاً لا يتجزأ من تقدم الانسان نحو صياغة أفضل لمستقبله ومصيره. وأشكركم.

القسم الثاني

الوضع الراهن للنظم النقدية العربية ومجالات التعاون فيما بينها

الفصل الثالث
تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي فيه

برهان الدجاني

يمكن تعريف التعاون النقدي بين مجموعة من الأقطار على أنه الارتقاء بالعلاقات المالية القائمة بينها إلى مستوى أرفع من المستوى السائد، وذلك بعمل إرادي مخطط. ويعتقد البعض أن مبدأ التعاون الاقتصادي هو أكثر إمكانية من حيث سهولة التطبيق، إذا انصب على الجانب المالي، وبالتحديد تبادل رؤوس الأموال، إذ أن ذلك لا يتطلب إزالة القيود التجارية وقيود المدفوعات، وحتى أنه قد لا يتطلب تنسيقاً كبيراً في مجال السياسة الاقتصادية

---

* كان الأستاذ برهان الدجاني قد قدم للندوة بحثاً طويلاً وزع على المشتركين فيها، وقام بنفسه بتلخيصه في عرضه الشفوي، وكان يتضمن عرضاً مفصلاً لتطور التعاون الاقتصادي العربي في جميع المجالات منذ الخمسينات حتى الآن. ونظراً للحدود التي يجب أن يصدر فيها كتاب الندوة من حيث حجمه، فقد تفضل الأستاذ برهان الدجاني بكتابة البحث الذي ننشره هنا، والذي ركز فيه على التعاون المالي والنقدي بين البلاد العربية، مع إشارات مختصرة إلى صور التعاون الاقتصادي العربي في مجالاتها المتعددة، وإلى التطور التاريخي لهذا التعاون.

وكان الاستاذ برهان الدجاني في عرضه المفصل المشار إليه قد عرض لمدى نجاح هذه الصور من التعاون، ولتوفر (أو عدم توفر) الارادة السياسية اللازمة لدفع هذا التعاون ولوضعه موضع التنفيذ والتطبيق الحقيقي. وقد كان عرضه في كل ذلك مليئاً بالتفاصيل الهامة التي يحيط بها جيداً، بحكم خبرته ومشاركته في جهود التعاون الاقتصادي العربي منذ بدايتها على أثر إنشاء جامعة الدول العربية مباشرة. وقد عرض كل ذلك بأسلوب يتسم «بالمرارة» التي يشعر بها كل مفكر عربي قومي، حين يجد أنه حصيلة هذه الجهود الطويلة من التعاون ما زالت أقل بكثير مما كان يجب أن يكون، وان النوايا التي تظهر عند تنفيذ اتفاقيات التعاون أقل بكثير من نفس النوايا عندما تكون في مرحلة وضع هذه الاتفاقيات وصياغتها. ولكنه، مع هذه المرارة، يصر إصراراً قوياً على أن التعاون الاقتصادي العربي، برغم كل الصعوبات التي يصطدم بها وبرغم كل البطء الذي تتسم به حركته، إلا أنه حقيقة واقعة، وأنه حقق بعض النتائج التي، وإن كانت محدودة، إلا أنه لا يمكن إهمالها، خاصة في ميدان التجارة.

وقد آثرنا أن ننشر التعقيب على بحث الاستاذ الدجاني والمناقشات التي دارت بصدده، بنفس الصورة التي قدمت بها في الندوة، إعتماداً على أنها، في أجزائها التي تعرضت لصور التعاون الاقتصادي الأخرى غير التعاون النقدي، تشير إلى حقائق معروفة ومعلومة من الاقتصاديين والباحثين العرب بشكل عام. (المحرر)

والنقدية. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك، وهو أن تحرير التبادل الرأسمالي يسبق ويعبِّد الطريق لتحرير تبادل السلع ووسائل الإنتاج الأخرى.

ومن الأسباب المباشرة والواقعية التي تدعو الآن إلى أهمية التعاون المالي والنقدي بين الدول العربية بروز الدول العربية النفطية كقوة نقدية في العالم بعد سنة ١٩٧٣، واتجاه قسم كبير من الفائض النقدي العربي إلى الدول الصناعية. على أن أي تقويم صحيح للتعاون النقدي العربي يتطلب، أولاً، إجراء عدد من التعارف والتصانيف، والممايزة بين مختلف أشكال التعاون وأدواته، ووظائفه، وأهدافه.

١ - النقد غير المربوط

ولعل أول تمييز نحتاجه هو التمييز بين النقد المربوط، والنقد غير المربوط. فالنقد غير المربوط هو كتلة نقدية جاهزة ومجمعة، يمكن في ظروف معينة السحب منها لشراء أنواع شتى من السلع والخدمات يحتاج الطرف الساحب إلى شرائها. ويتم السحب وفقاً لتعاقد يتم بشروط متفق عليها، يتناول معدل الفائدة، وشروط خدمة الدين وتسديد أصوله. وينشىء التعاقد بين الساحب والمسحوب منه علاقة مدين ودائن. ومن الطبيعي في إطار هذه العلاقة أن يكون الدائن مهتمًا باسترداد الدين وتحصيل الحقوق المتفرعة عنه. ولذلك فإنه يهتم بالتأكد من الملاءة الائتمانية للطرف المدين حين إعطائه الدين، كما يهتم بأن يقوم المدين باستعمال الدين بشكل راشد يحسن وضعه الاقتصادي بالقدر اللازم لتمكينه من أداء الدين. وفي الوضع التجاري الصرف، تتقرر شروط الدين - وبالأخص شروط الفائدة - في ضوء الشروط المتعامل بها في الأسواق حين تقديم الدين، معدلة وفقاً لاعتبارات شتى بينها ملاءة المدين، ومجمل علاقاته السابقة بالدائن.

غير أن الدين قد يعطى بأدنى من الشروط التجارية المتعامل بها بالأسواق (أي أدنى من أي تعديل «تجاري» لها). وهذا أمر يحدث في مجال تعامل الدول سواء مع المؤسسات الدولية للتمويل، أو مع مؤسسات قطرية متخصصة (مثل بنك الاستيراد والتصدير الامريكي)، أو مع جهات رسمية (مثل الحصول على قرض مباشر من الحكومة) أو حتى مع الأسواق المالية التجارية (كأن تعدل شروط الفائدة والآجال على ضوء ضمانة تقدمها جهة ذات ملاءة مالية عالية). وبذلك نتقدم بتمييز آخر بين كتلة نقدية «تجارية» يتم الوصول إليها بموجب قواعد السوق وشروطه، وأخرى «غير تجارية» يتم الوصول إليها بموجب قواعد أخرى. وقد تكون هذه القواعد الأخرى واضحة المعالم، كما في أحوال الديون المقترضة من صندوق النقد الدولي، حيث تحدد لكل دولة حقوق سحب محددة، أو كما يجري في اتحادات للمدفوعات، أو اتفاقيات المدفوعات، حيث تحدد حدود قصوى للدائن والمدين، تجرى

ضمنها السحوبات بيسر، فإذا تم الوصول إليها، احتاج الأمر إلى مفاوضات مجددة. وبالمقابل قد تخضع الشروط إلى المفاوضة بشأن كل دين على حدة.

ومن الممكن أن يتحقق التحويل عن طريق الإيداعات المصرفية، فتودع مصارف قطر ما أموالاً لها في مصارف قطر آخر، لأجل أو لغير أجل، وتنساب الأموال بعد ذلك إلى القطر المودع به عن طريق الأقنية العادية للجهاز المصرفي. ولئن بدت هذه الايداعات معاملات مألوفة بين المصارف في إطار الجهاز المصرفي العالمي، فإنها في الأساس تقوم على نفس الأسس التي سبق وصفها وتؤدي وظائف مماثلة، وتكيف شروطها وفق نفس الاعتبارات من وجود «ضمانة» محلية أو أجنبية أو كليهما. مثلاً في المجال العربي وضعت مصارف الكويت والمملكة العربية السعودية إيداعات في المصارف المصرية، بضمانة من حكومة الطرف المودع، مما يعتبر وضعاً وسطاً بين الائتمان التجاري وغير التجاري.

وفي جميع الأحوال والأشكال التي استعرضناها، يفترض في الطرف المدين، متمثلاً بمؤسساته ومصارفه أو بحكومته المقترضة، أن يسدد مستحقات الديون والفوائد. غير أن علاقات الدائن والمدين بين الدول تختلف عنها بين المؤسسات التجارية، لأن الدولة نظرياً لا تخضع لقانون التجارة، ولا تتعرض لاجراءات الافلاس والتصفية، بينما يمكن تعريض المؤسسات التجارية إلى هذه الاجراءات. ولقد جرى في تعامل الدول ان قامت علاقات الدائن والمدين بين دول أقوى وأخرى أضعف، فاستغلت الدول الأقوى مركزها بتحويل العلاقة إلى احتلال، أو ذريعة للتدخل في الأمور المالية للدولة المدينة، أو اقتطاع السيادة المالية أو جانب منها لتأمين تسديد الدين. وحصل هذا الأمر في الوطن العربي بالنسبة للدولة العثمانية، حيث أقامت الدول الدائنة إدارة خاصة تابعة لها اقتطعت ضرائب معينة لتأمين سداد الدين، ثم ألزمت الأقطار العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية بمتابعة تسديد الدين العثماني حتى انطفائه. كذلك استولت الدول الدائنة لمصر في القرن التاسع عشر على كامل الادارة المالية للدولة، وخسرت مصر قناة السويس وأرغمت على الاستمرار في تسديد دينها حتى كامل انطفائه بعد الاستقلال.

في أحوال مثل تلك الأحوال التي أشرنا إليها طبقت على الدول المدينة «الناكلة» إجراءات أشد صرامة مما يطبق على الأفراد، تناولت حتى سيادة الدولة وحرية المجتمع. ومع أن الفكرة الشائعة هي أن مثل هذا الوضع لم يعد مألوفاً في العلاقات الدولية، إلا أن وسائل محذلقة أخرى ما زالت تطبق لتحقيق هدف شبيه به. فالأشكال والأدوات قد اختلفت، لكن الأغراض ما زالت على حالها.

إن المشكلة بالنسبة لدولة مُدينة إذن تتطلب من تلك الدولة أن تكون قادرة على حسن استعمال الدين بما يولّد دخلاً إضافياً قادراً على إطفاء أصله وأعبائه. ومهما قيل من أن

الدول النامية تحتاج إلى أموال نقدية غير مربوطة من أجل التحكم بعملية التنمية، لسد الثغرات الناجمة عن فترات «حضانة» مشاريع التنمية قبل بدء إنتاجها، لزيادة مخزونات السلع بقدر زيادة الانفاق الناجم عن المشاريع، تجنباً للتضخم وتشويه انسياب الموارد، فإن التجارب قد أثبتت أن قدرة الدول النامية على التحكم في القروض غير المربوطة التي تحصل عليها محدودة جداً. ويتسرب الكثير من أموال هذه القروض عادة في أقنية مألوفة: جانب منها يذهب في سبيل تدعيم «النظام الحاكم» بالإنفاق الاعلامي، والارضائي، والترفيهي، فضلاً عن أن جزءاً منه يقتطع فساداً من مختلف الصفقات. وقد تعطى تبريرات سياسية واجتماعية لتمرير هذا الانفاق غير المجدي. فالحاكم في الدول المتخلفة يغلب أن لا يهمه من أمر الحكم سوى ما يجري في الفترة الزمنية التي يحكم بها. ولا يهمه كثيراً أن يتخذ أثناء حكمه قرارات تورث إلى خلفه الكثير من المصاعب، بل ربما يسره ذلك لاستبقاء صورة جيدة له بعد انتهاء حكمه، بالمقارنة مع الصورة السيئة التالية له. إذ أنه، كما هو حريص على أن يعتبر التاريخ مبتدئاً بعهده الزاهر، ربما يكون حريصاً أيضاً على أن يعتبر التاريخ منتهياً بهذا العهد.

من هنا فإن الظن بأن المساعدات المالية غير المربوطة - أي تلك التي تقدم بشكل نقدي من غير أن تأخذ صفة الدين، تمثل فائدة خالصة للدولة التي تستلمها، يحتاج إلى شيء كثير من التحفظ. ولقد جرى تداول كثير من الأموال بين الدول العربية في هذه الصورة، وإن كانت الأرقام الحقيقية لهذه الأموال غير معروفة. ودفع الكثير منها تعزيزاً للقدرات الدفاعية أي من أجل الحصول على التجهيزات العسكرية. ولا شك أن الانفاق العربي على هذه التجهيزات كان كبيراً. لكن تناقض الارادات العربية حدد من أثره. وعلى أي حال لم تجر أية دراسة للتعرف على كيفية إنفاق أموال المساعدات، والقدر الذي ابتلعه الانفاق العسكري منها. غير أن جانباً كبيراً من هذه المساعدات تسرَّب إلى التجارة الخارجية والقليل منها حُوِّل إلى مشاريع التنمية، مما أنتج زيادة عابرة في مستويات الاستهلاك، لا تقابلها زيادة دائمة في مستويات الانتاج. وذلك توقيتاً لاختناق لاحق سيبرز عندما تتوقف هذه التحويلات ويتجه مستوى الاستهلاك إلى الانخفاض القسري.

يمكن تلخيص المشاكل الناجمة عن الانسيابات غير المربوطة إذن بما يأتي:

١ - إن الانسيابات الجارية على أسس تجارية أو شبه تجارية تحتاج إلى أن يقابلها زيادات في الانتاج تساعد على سدادها، ديناً وأعباءً.

٢ - إن الانسيابات الجارية على أساس المنح تحتاج أيضاً إلى أن تقابلها زيادات في الانتاج، تؤدي إلى زيادته بقدر الزيادة الحاصلة في مستويات الاستهلاك بسببها.

٣ - يشك في أن تكون هذه الاعتبارات قد روعيت بالقدر الكافي في عمليات الانسياب بين الأقطار العربية، وإن كنا لا نملك دراسات تبين مدى الفوائد المتحققة منها.

٤ - تحتاج هذه الانسيابات من أجل تحقيق الفائدة المرجوة منها إلى التزام من الدول الساحبة بتخصيصها للانفاق الانتاجي أو لدعم هذا الانتاج على أسس علمية ومدروسة.

٥ - تتطلب التحويلات شبه التجارية كتلك التي يقدمها صندوق النقد العربي، أو تلك التي قدمها من قبل الصندوق الخليجي لدعم مصر، تحتاج إلى حوار مستمر مع الدولة الساحبة للتأكد من الاستخدام الانتاجي للأموال.

ويقوم صندوق النقد الدولي بمثل هذه المهمة من خلال الدراسات السنوية التي يجريها عن الدول الأعضاء فيه، وعن الأوضاع الناجمة عن استخدام أمواله المسحوبة. وكذلك البنك الدولي.

غير أن المشكلة هنا هي أن بعضاً من الدول الساحبة قد لا تعير هذه الأموال المستوى اللازم من الالزامية، مما قد يهدم نظام انسياب الأموال كله، وبخاصة وان الدول المسحوب عليها لا تملك روادع جدية، خصوصاً عندما يكون المسحوب منه محسوباً في النهاية على قوى لها رأي فعال في الأمر كله، باعتباره داخلاً في «الموازين الشاملة للعلاقات والمصالح» لا في «موازين المدفوعات» وحدها. ويمكن القول إذن بأن الانضباط الذاتي هو أقوى عامل في التثبيت البعيد المدى لانسيابات مالية تقوم على أصول وقواعد معروفة ومتوقع الالتزام بها. غير أن هذا الالتزام يجب أن يكون معززاً بالحق بالاطلاع الكامل على الأوضاع الاقتصادية للدول الساحبة ووسائل إنفاق الأموال. ولكن من يمارس هذا الحق وكيف؟

٦ - ثمة ضغط طبيعي على دول الفائض بأن تزيد مقدار الأموال النقدية المعروضة بشتى الأشكال للأقطار العربية المحتاجة. ولهذا الضغط أسباب وجيهة تؤيده. فدول العسر العربي ذات فضل في تحسين الشروط النفطية من ناحية، فلها على أموال النفط حق يجب أن يكون معلوماً ومقراً به. ومن الناحية الأخرى فإن الأموال المودعة خارج الوطن العربي تتعرض حالياً للانتقاص عن طريق التضخم، وربما تعرضت، كما حصل لأموال إيران، إلى المصادرة الكلية أو الجزئية. فأحرى إذن أن تستفيد منها أقطار عربية أخرى، قبل أن تغتصبها الدول المضيفة لها بوسائلها المحذلقة وغير المحذلقة.

لكن هذا الضغط سيكون أكثر فعالية لو أحسن إنفاق تلك الأموال. لأنه سيخلق قبولاً شعبياً تستند إليه الدول المصدرة للمال، التي تعتبر المال في الأصل ملكاً لها، لأنها من الوجهة الشرعية الجهة التي يعود إليها كل الحق فيه.

٧ - لن تستطيع أقطار عربية مدينة في نهاية الأمر أن تفرق بين معاملة أكثر اكتراثاً تقدمها

لقروضها من المصارف والمؤسسات الأجنبية والدولية، ومعاملة أقل اكتراثاً تقدمها للأموال التي تقترضها أو تحصل عليها من مصادر عربية. وعندما تحصل معاناة نتيجة لانخفاض درجة الانضباط، فإنها ستظهر على جميع الجبهات، وستثير ردود فعل شعبية لدى الأطراف الدائنة.

٢ - أشكال الحصول على أموال غير مربوطة

يدور الكثير من الفكر والكتابة بين الاقتصاديين العرب حول وسائل زيادة الكتل النقدية غير المربوطة المتداولة بين الأقطار العربية، في أشكالها الثلاثة: التجارية، وشبه التجارية، والممنوحة. وعندما يكتب عما يسمى «بالسوق المالية العربية» فغالباً ما يكون المقصود هو هذا الموضوع بالذات. وتقترح لهذا الغرض أساليب كثيرة كزيادة الايداعات المصرفية، وإصدار شهادات الايداع، وغير ذلك. كذلك يدخل في هذا الباب سندات التنمية التي شرعت تصدرها بعض الحكومات العربية، وبعضها بعملات أجنبية، أو بعملات دول خليجية.

بالنسبة للانسيابات المصرفية نلاحظ أن هنالك اعتقاداً بأن المصارف تستطيع أن تكون الأداة الواسطة لتوزع الأموال وحسن إنفاقها. غير أننا نلاحظ، بالنسبة للمهمة المصرفية في هذا المجال ما يأتي:

١ - إن انسياب الأموال إلى مصارف عربية في دول الحاجة المالية لا يعني بالضرورة توزعها في تلك الدول. بل أن هذه المصارف، سواء لاضطرارها إلى تنويع المدينين تجنباً للمخاطرة، أو لعدم التقدم بمشاريع مدروسة لها بالقدر والسرعة اللازمين، تضطر في النهاية إلى تصدير أموالها إلى البنوك الأجنبية العاملة في مراكز النقد الدولية.

٢ - يستخدم جانب كبير من هذه الأموال في تمويل التجارة الخار-بية، حسب النهج التقليدي للبنوك التجارية العربية. وقد فشل بنك مصر في استعادة دوره كمنظم صناعي، وتجنبت البنوك العربية الانخراط الريادي والمالك في المشاريع تاركة هذا الأمر للبنوك الاختصاصية من صناعية وعقارية وغيرها. والمعنى النهائي لذلك هو تخصيص معظم الأموال غير المربوطة لقطاع الاستهلاك بدلاً من الانتاج. ونعتقد أن من الضرورات الملحة إعطاء المصارف التجارية حق الدخول في المشاريع الصناعية بصفة مالكة، مع تأمين ناحية السيولة بالتزامات تلتزم بها البنوك المركزية، بحيث لا يتخلى بنك مركزي عن دوره في تأمين السيولة، كما فعل البنك المركزي اللبناني أثناء أزمة بنك انترا.

٣ - ما دامت الانسيابات بين الأقطار ستتم بعملات قابلة للتحويل على أي حال، فإن استمرارها يعتمد على مدى قدرة الاقتصادات الساحبة على توفير العملات الأجنبية

بالقدر الكافي لتغطية الأعباء الناجمة عن هذه الانسيابات. وليس من مصلحة أحد أن يحصل عجز عن توفير العملات، قد يمس «السوق المالية العربية» بأكملها. فإذا كنا نريد سوقاً مالية عربية حقاً فيجب أن ندرك من الآن أن علينا واجباً في استمرارها، وأن بيدنا تطويرها أو تحطيمها، وأن هذا كله يعتمد في النتيجة على السياسات الاقتصادية القطرية ومدى نجاحها في تطوير القدرات القطرية الانتاجية والتصديرية. ولا يمكن التفكير بأي سوق مالية بمعزل عن هذه الحقيقة.

٤ - لما كانت المؤسسات المالية العربية قد أدركت، منذ البداية، أن من الممكن في بعض الظروف أن تعامل ديون باكتراث «أقل»، وديون أُخرى باكتراث «أكثر» فإنها عمدت إلى إنشاء البنوك العربية الأجنبية المشتركة لتصبح الراية التي تنال تحتها معاملة «أكثر المؤسسات اكتراثاً». ولا شك في أن المؤسسات العربية المشاركة بهذه المؤسسات تود أن توجه جانباً أكبر من أموالها نحو الأسواق العربية. غير أنه بقطع النظر عن الاعتبارات السابقة فإن هذه البنوك المشتركة لم تنل التشجيع الكافي من مودع الأموال العربي - أكان بنكاً مركزياً، أم وزارة خزانة، أم مؤسسة استثمار.

ويقال في تبرير ذلك بأن المودع يفضل البنوك الأقوى والأعرض. أما البنوك المشتركة فقد تركزت إيداعاتها على إيداعات قصيرة الأجل من الأفراد والمؤسسات. وتركت هذه البنوك، نتيجةً لذلك، في وضع ضعيف بالنسبة لتحويل الأموال إلى الأقطار العربية، وبالأخص بالنسبة للإقراض الانتاجي المتوسط والطويل الأجل. وأصبحت بذلك تتجه إلى الأقطار الأقل مخاطرة والديون الأقصر أجلاً. كما انها التصقت بالنظام المصرفي العالمي لتحصل عن طريقه على الأموال العربية التي كان يمكن حصولها مباشرة عليها. وجاءت ائتماناتها نتيجة لذلك أميل إلى تعزيز تجارة الاستيراد منها إلى تعزيز عمليات التنمية.

ثم ان أي تفكير في تنظيم عملية تحويل الأموال غير المربوطة لا بد وأن يرتطم بمشكلة التحويلات الثنائية التي تجريها بعض دول الوفر المالي لمصلحة دول العجز المالي. ولا يخضع الجانب الأكبر من هذه التحويلات، المحفوزة عادة بحوافز واعتبارات سياسية، إلى أي ضابط في إعطائها. ويغلب أن تأتي نتيجة «شد وجذب» بين طرفين، تلبية لحاجات عابرة توصف بأنها حاجات ملحة أوطارئة أوقومية. كما لا تمارس الدولة المانحة أي متابعة لإنفاقها. وتتنوع الجهات التي تحول إليها هذه الأموال في الدولة المستلمة، ولذا فإن الضوابط القطرية للانفاق قد تطبق عليها أولا تطبق. وبقدر ماتصل هذه الأموال إلى خزائن الدول المستلمة لا بد أن تظهر في موازين المدفوعات، وفي الأرصدة التي تحتفظ بها تلك الدولة في الخارج تحت مختلف الحسابات من بنك مركزي وغيره. ولعل جانباً مهمًا من تحسن أوضاع موازين المدفوعات والأرصدة الأجنبية للبنوك المركزية والحكومات في معظم

دول العجز المالي عائد إلى مثل هذه التحويلات. ومن المستبعد أن توضع المعلومات المتعلقة بها بتصرف أية مؤسسة أوجهة خلافاً للدولتين المانحة والمستلمة، ومن هنا تتعقد مهمة التقويم الصحيح للحاجات النقدية، كما يتعقد عمل المؤسسات المسؤولة عن وظائف التحويل. ويمكننا القول، بصورة عامة، بأننا لو استثنينا السودان واليمن الجنوبي، لوجدنا أن النقد الأجنبي لم يعد مشكلة كبرى في وجه التنمية الاقتصادية العربية. وبالتالي فإن المشكلة النقدية التي يواجهها الوطن العربي ككل في الظرف الراهن تتألف من شقين: (١) في المدى القصير، التغلب على جيوب العسر المالي المتبقية والتي أشرنا إليها. (٢) وفي المدى الطويل، إنشاء المؤسسات والأقنية التي تستطيع بعد انتهاء فترة الوفرة المالية أن تؤمن قدراً معقولاً ورشيداً من التحويلات المالية بين الأقطار العربية. وعلينا أن نلاحظ في هذا المجال أن صندوق النقد العربي بوصفه المؤسسة الجماعية المختصة، يقوم بدور ما في توفير الحاجات النقدية. لكن الاختلاط العام في الصورة، الذي سبق وصفه، يعرقل وضع تصورات مدروسة، ومناهج مخططة للتحويلات النقدية. على أن التفكير المستقبلي، لجهة الحاجات والمؤسسات؛ يجب أن ينال من هذه المؤسسة الاهتمام الأوفر. فمن خلاله تستطيع أن تستبق الأوضاع والمشاكل، وتؤمن الأطر الضرورية لاكتشاف الحلول وتطبيقها.

غير أن صندوق النقد العربي ليس المؤسسة الوحيدة التي تمارس وظيفة التحويل النقدي غير المربوط. وقد سبق أن شاهدنا قيام الصندوق الخليجي لدعم مصر وسقوطه. كما اننا، لو استثنينا صندوقي التنمية، الكويتي والظبياني، لوجدنا أن صناديق التنمية الأخرى تمارس خليطاً من عمليات التحويل غير المربوط والمربوط. وقد اعتبرنا تحويلاتها غير المربوطة من باب التحويلات الثنائية التي تناولناها سابقاً. ولا بد لأي نظام رشيد في المستقبل أن يحقق توازناً معقولاً بين الجماعي والثنائي. وبين المعروف والمستور، وبين المراقب وغير المراقب، وبين المؤسسي وغير المؤسسي، فإن الميل القوي للميزان، حالياً، لصالح الكفة الثانية من هذه الصيغ يعقد كل تفكير مستقبلي سليم.

٣ - دور التحويلات غير المربوطة في التعاون الاقتصادي العربي

سبق لنا أن ألمحنا إلى الآثار المحتملة للتحويلات غير المربوطة على الاقتصادات القطرية. ويمكن تلخيصها بأنها، إيجابياً، تستبعد أن تصبح ندرة النقد الأجنبي عاملاً مقيداً للتنمية. لكن أثرها الإيجابي على التنمية يتوقف هنا تقريباً، لأنها لا تحدث أثراً ضاغطاً لابتداع المشاريع، بل تخفف الجو الضاغط لابتداعها عن طريق التوفير السهل للسلع الاستهلاكية. إلا أن نجاحها الأكبر في عملية التنمية قد تحقق في مجال المرافق العامة التي تحسنت كثيراً نتيجة توافر التحويلات النقدية. إلا أنها بقدر ما تزيد الإئتمانات توفر ضاغطاً تضخمياً إضافياً، يوازنه إلى حد ما فعاليتها في توفير السلع المستوردة. غير أن هذه الفعالية قد تكون معرقلة نتيجة لنظام الإستيراد المطبق، كما في سوريا والعراق، أونتيجة للتحركات

الاحتكارية كما في سائر دول الانفتاح التجاري. ولن يمكن وضع ميزان نهائي لفوائدها، لأن هذا الميزان يعتمد إلى حد كبير على القدرة على تطوير استخدام الأموال، وحل المشاكل الناجمة عن الاستخدام. ومن المؤكد على أي حال أن سهولة الحصول على الأموال، والضغط الذي أحدثه التضخم العالمي للاسراع في إنفاقها، أضعفا حاسة الاقتصاد والحرص في الإنفاق، وأطلقا بدلاً من ذلك عقال التبذير الهادر للأموال والطاقات والمعنويات والأخلاق. ولئن كانت التجربة ضرورية قبل استعادة حاسة الاقتصاد والحرص، فإنه يخشى أن لا تتم هذه الاستعادة إلا بعد نضوب تلك الأموال بنضوب النفط المولد لها.

هذا من الناحية القطرية. أما من الناحية القومية، فإن الأموال غير المربوطة قليلة الأثر في إحداث تكامل اقتصادي عربي، في غياب أي التزامات قطرية ذاتية بهذا التكامل. ذلك لأنها لا تتوخى بالضرورة المشاريع المشتركة، أومشاريع النفع المشترك، أو المشاريع التكاملية، ولو كان بالإمكان نظرياً تخصيص جانب منها لمثل هذه المشاريع، إلا أن التطبيق العملي لهذا الإمكان النظري يحتاج إلى تصور شامل للتكامل الإقتصادي، تختار المشاريع في إطاره. وتلك عملية لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس عربي جماعي. وليس لدينا أي دليل على أن قطراً عربياً مستورداً للمال استخدم جانباً من الأموال التي حصل عليها في ريادة مشاريع مشتركة أوذات نفع مشترك أوذات صفة تكاملية.

إلا أنه إذا كان أثر هذه المشاريع في تعريض القاعدة الاقتصادية العربية على أساس تكاملي قومي ضعيفاً، فإنه يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل الذي قد يشد بعض الأقطار العربية إلى علاقات أوثق. فهي تنشىء بين الدول المصدرة للمال والمستوردة له، بالنسبة لقطاع التحويل التجاري، علاقة دائن ومدين. وبقدر ما تستلزم هذه العلاقة زيادة التعامل التصديري والمالي بين الدول المدينة والدول الدائنة لإطفاء الدين، بقدر ما تخلق حافزاً للتعاون بين الطرفين في مجالات التكامل الإنتاجي والتنظيم المالي. إلا أن قوة هذا الحافز ستصبح أكثر فعالية كلما أصبح قطاع التحويل التجاري القطاع الأكبر في عمليات التحويل. وسيتحقق هذا كلما اتجهت الفوائض المالية النفطية إلى التناقص فالتلاشي. كما ستعتمد قوة الحافز أيضاً على التوازنات التي ستحدد نوعية علاقة الدائن والمدين وتفاصيلها، وقد سبق أن لاحظنا على سبيل المثال، أن الصندوق الخليجي لدعم مصر لم يفلح في إحداث أي ضغط تكاملي لدى مصر، بل اعتمدت مصر توازناً سياسياً آخر، لتجنبه واستبعاد عواقبه المحتملة.

وتقديرنا هو أن العلاقات الناشئة عن التحويلات المالية، التجارية وغير التجارية، المربوطة وغير المربوطة، قد خلقت جواً مساعداً لتطور حركة التكامل الاقتصادي العربي، وان استمرارها سيساعد كثيراً في دخول مراحل أكثر تقدماً، بعد أن يمهد لها بالتصورات

المدروسة، والمشاريع المختارة اختياراً مدروساً محسوباً. غير أن هذا التطور سيجري ببطء، ومن غير المتوقع أن يأخذ شكلاً درامياً - كالشكل الذي تبلورت فيه الأسرة الاقتصادية الأوروبية مثلاً - إلا بعد مضي وقت ما.

٤ - توحيد النقد إقليمياً وعربياً

لقد أصبح موضوع توحيد النقد موضوعاً صعباً ومعقداً بعد انهيار المعيار الذهبي. وذلك لأن قيمة النقد الورقي لم تعد مستمدة من صفة كامنة في النقد نفسه، كما هو الحال في النقد الذهبي، بل أصبحت حصيلة عوامل متعددة في الاقتصاد الوطني، تنعكس في النتيجة في القوة الشرائية للنقد، التي تعكس بدورها القدرة الإنتاجية من ناحية، وكميات النقد المتداولة بالمقارنة بالسلع المطروحة، وسرعة تداولها، وسياسات الحكومة تجاه الأسعار، ووسائلها في تطبيق تلك السياسات، ودرجة التنافس القائمة في السوق، وسياسات الحكومة تجاه الأجور، وتوازن القوى بين العمال وأصحاب الأعمال في قضاياها، وسياسات التصدير والاستيراد، وسياسات المراقبة، وسياسات الاقتراض الداخلي والخارجي وطبيعة الميزانية - وافرة أو عاجزة، وبأي مقدار - ومستويات الفائدة، والعمليات المالية التي تجريها البنوك المركزية، والجو العام - تفاؤلاً أو تشاؤماً - الخ... أي أن القوة الشرائية هي حصيلة جميع العوامل التي يتألف منها الاقتصاد الوطني تقريباً، والتي تتفاعل حولها السياسات الحكومية، وتتصارع بشأنها التكتلات والمصالح المجتمعية، بل وتتقرر على ضوئها نتائج الانتخابات في الدول الليبرالية، وتتقرر الحكومات.

لذا نجد الدول حريصة على أن تحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السيادة النقدية، خشية أن تكون، إذا ما فرطت في جانب من هذه السيادة، قد سدت في وجهها خيارات اقتصادية واجتماعية مهمة أو تبنت خيارات أخرى، لغير الأسباب المتعلقة بمواضيع تلك الخيارات. فواقع الأمر أن كثيراً من الخيارات الحكومية تُطبَّق من خلال سياسات وإجراءات نقدية، كما أن كثيراً من التوازنات المجتمعية تتأثر بهذه السياسات في المدى القصير والطويل. ومن هنا نجد أن دول الأسرة الأوروبية مثلاً ما زالت هيّابة مترددة في الاقتراب من موضوع تنظيم النقد، كما أن التصورات المطروحة بشأنه تتدرج من تنظيم تعاهدي متراخ، تدرجاً إلى تنظيم أوفى، مع الإدراك بأن توحيد النقد ذاته يتطلب توحيداً اقتصادياً كاملاً، بل ويرتبط بالتوحيد ذاته، هدفاً ونتيجة مرجوة، أو شرطاً مسبقاً. وهذا يظهر جانباً مهمًا آخر من جوانب المسألة النقدية، وهو ارتباطها الأوثق بالوحدة السياسية، سبباً أو نتيجة، مما يجعل المنادين بالوحدة السياسية أكثر تحمساً له، والخائفين منها أكثر معارضة له. وبينما فلسفة التعاون الاقتصادي الإقليمي تقوم على أساس التصور بأن مثل هذا التعاون لا يتعارض مع السيادات القطرية المتعددة ولا ينال منها، ويوفر في الوقت نفسه مزايا السعة والعرض والحجم التي قد تعجز عنها الكيانات القطرية، كل على انفراد، فإن فلسفة التواثق النقدي

هي أنه يؤدي إلى الوحدة السياسية أويشترط وجودها. ومن هنا فإن قرار الوحدة النقدية قد يبدو وكأنه يقترب جداً من قرار الوحدة السياسية، مما يعني أن أياً منها يستجلب الآخر. والتجربة العربية المحدودة في هذا المجال تؤيد هذا الرأي. فعندما تأسست جامعة الدول العربية على الإعتقاد بأنها تعبير عن حركة الوحدة العربية، وعلى التصور بأنها أداة لتطوير العلاقات العربية في إتجاه التوصل إلى هذه الوحدة، كان من أول المشاريع التي قدمت إليها مشروع سوري وآخر عراقي بتوحيد النقود العربية في نقد واحد (١٩٤٥). وقد حدث هذا حينما كانت الأقطار العربية لا تتفهم شيئاً من تكنولوجيات النقد (الورقي) وميكانيكياته، التي كانت تمارسها الدول المسيطرة ومؤسساتها المصرفية. وكان انهيار الوحدة الاقتصادية السورية اللبنانية بعد الحرب العالمية الثانية قد بدأ بانهيار الوحدة النقدية بينهما، عندما تسلمت كل منهما إدارة نقدها من بنك سوريا ولبنان الفرنسي، وأخذت تنتهج سياسة نقدية خاصة بها، فأدى ذلك إلى اختلاف قيم العملتين بعد تماثل سابق. بل لقد ظهر بالتجربة العربية أن التوحيد السياسي ذاته أقرب منالاً من التوحيد النقدي. فالوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) ظلت مترددة هيّابة في توحيد نقد البلدين إلى أن اتخذت أولى الخطوات التوحيدية (شباط / فبراير ١٩٦١)، بجعل النظام النقدي السوري (الأفضل آنذاك) مشابهاً للنظام النقدي المصري (الأسوأ آنذاك) مما اعتبر حينها، بحق، أول ضربة معول في سور الوحدة. وقد زادت الرهبة من موضوع التوحيد النقدي نتيجة لهذا الفشل.

والحيرة العربية الحالية إزاء التوحيد النقدي إنما تتداخل فيها الاعتبارات السياسية التوحيدية بالإعتبارات الاقتصادية الترشيدية من الناحيتين النظرية، والسياسية الواقعية، أي القائمة على مبدأ الحرص الوسواسي على السيادات القطرية، فهل يمكن العزل بين هذه الاعتبارات، وبأي مقدار؟

لقد عاد الحديث في موضوع التوحيد النقدي في السنوات الأخيرة بشكلين: أولهما شكل النقد العربي الخليجي الموحد (الدينار الخليجي)، وثانيهما الدعوة الوحيدة والمستغربة في حينها إلى حد الاستخفاف - التي أطلقها الأستاذ بيير إدة رئيس جمعية المصارف اللبنانية بإصدار نقد عربي موحّد يكون احتياطيه مؤلفاً من براميل نفطية، بدلاً من العملات الأجنبية أو الذهب.

١ - الدينار الخليجي

إن الأسباب التي تساق عادة في الدعوة لإصدار دينار خليجي موحّد هي أسباب إقتصادية وجيهة، وهي أن وجود مثل هذا الدينار يوفر لأقطار الخليج عملة قوية وثابتة، قادرة على أن تأخذ مكاناً ملحوظاً بين العملات الدولية الكبيرة، وأن تصبح العملة المعتمدة في المعاملات المالية التي تجريها أقطار الخليج في المجال النقدي العالمي، بما يعزل أموال هذه

الأقطار عن انخفاضات قيم العملات الأجنبية التي استعملت، وما زالت تستعمل لقضم قيم أرصدتها المالية في الخارج.

ومن البديهي أن للأقطار الخليجية مصلحة في أن تجري معاملاتها العالمية بعملة تتحكم هي بقيمتها بدل إجرائها بعملات لا تسيطر على قيمها. ومن البديهي أيضاً أن وجود عملة خليجية واحدة يمثل خطوة هامة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف. إذ أن الأقطار الخليجية مجتمعة أقدر على أن تحقق الإيداع في البنوك العالمية «بالدينار الخليجي» من أية دولة منفردة بعملتها الوطنية، وأقدر على الاقراض - بشتى أنواعه - بهذا الدينار. أي هي أقدر «كثيراً» إلى الوصول إلى ما تصبو إليه كل منها منفردة في هذا الصدد، وعلى جعل الخليج مركزاً مالياً عالمياً، ذا استقلال وثبات.

ومن البديهي أيضاً أنه ليس هناك ما تخسره، فرادى أو مجتمعة، من ذلك. إذ بينما تتألف كل التنظيمات الإقليمية من توازنات من المغارم والمغانم، وتتطلب تضحية هنا مقابل كسب هناك، فإن «ديناراً خليجياً» لا يتطلب أي تضحية من أي جانب في المرحلة الحالية، ويوسع لها جميعاً باب التحسين في شروط إيداع أموالها وأقراضها. فما الذي تنتظره إذن؟

ترتكز حجج المعارضين للدينار الخليجي في جانب منها على الإطار النظري الذي سبق تلخيصه لموضوع التواثق النقدي، وعلى التجارب العربية التي سبق وصفها. غير أن هذه الحجج كلها غير واردة أصلاً، لأنها تتناول ظروفاً غير الظرف الخليجي. الموضوع كله مختلف، وكل منها تتحدث عن موضوع آخر.

والسبب الأهم لذلك هو أن الدينار الخليجي قابل لأن تبنى قيمته على أساس محتوى «موضوعي» تماماً، كما كان الحال بالنسبة للمعيار الذهبي، بل وبصورة أفضل، لأن قيمة النقد الذهبي كانت تعتمد كلية على قيمة الذهب كسلعة، وهي حتماً قابلة للتقلب كقيمة أي سلعة، بينما يمكن للدينار أن يعتمد على قيمة أعرض كثيراً تتألف: إما من سلة واسعة من العملات، أو من فهرس واسع للأسعار.

والدينار الخليجي لا بد وأن يكون، بحكم ظرف واقعي لا تحتاج السياسة في سبيل تعزيزه إلا إلى عدم مناقضة احتياجاته، وسيظل الأمر كذلك طيلة الفترة النفطية، وذلك لأن قيمة الدينار الخليجي لا بد وأن ترتكز إلى مقدرته الشرائية في الأسواق العالمية - في الدرجة الأولى - نظراً لأنه يستند إلى حصيلة متوافرة وفائضة من العملات الأجنبية، ونظراً لأن أسعار السلع في أسواق الأقطار الخليجية ذاتها تتقرر في الأجل الطويل بأسعار السلع في العالم، لأن الجانب الأوفر من هذه السلع يستورد من الأسواق الخارجية بدل أن ينتج في الأسواق الداخلية، ونظراً لأن هذه الأقطار ليست لديها حالياً سلع للتصدير سوى النفط ذاته، فلا تحتاج إلى انتهاج سياسة نقدية تشجيعاً للتصدير، ونظراً لأن الحكومات المعنية

تستطيع أن تطبق سياسات نقدية في الداخل دون مساس يذكر بالقيمة الخارجية لعملتها، ولديها كثير من الوسائل لذلك. كل ما تحتاج هو تحريك عناصر تختلف عن العناصر التي تحرك في الدول الصناعية ذات الانتاج العريض وصولاً إلى نفس الهدف. وهذا أمر يحتاج إلى الخيال والابداع وعدم التورط في التقليد والتكرار والالتزام بمناهج وضعت لظروف أخرى.

وللأقطار العربية الخليجية، فرادى ومجتمعة القدرة على المحافظة على القيمة الخارجية لهذا الدينار. والمرجح أن لا تحتاج إلى تحويلات داخلية فيما بينها لتحقيق هذا الغرض، وإذا احتاجت لمثل هذه التحويلات، فبالإمكان حصرها ضمن حدود ضيقة ومتفق عليها سابقاً بالطبع.

وحتى الميكانيكية التي يحتاجها الدينار العربي الخليجي، فيمكن أن تكون مبسطة ومستوعبة للميكانيكيات النقدية القطرية الحالية. إذ يمكن إنشاء هيئة نقدية عليا للخليج، تشرف على الدينار العربي الخليجي، مع ترك أمر الادارة النقدية بأيدي المؤسسات الحالية للنقد والبنوك المركزية الحالية، شرط أن يكون الاحتياطي النقدي تحت سيطرتها. وهذا الاحتياطي ذاته يتألف من الاحتياطيات الحالية، وتقوم الهيئة العليا باتخاذ القرارات المتعلقة بنسبه ومقداره. والمهم أن يكون هذا الاحتياطي كافياً لتلبية حاجات النقد الأجنبي. ويسمح لكل مؤسسة نقدية قطرية بأن تتصرف في كميات العملات المحلية وسياساتها ضمن حدود معينة، لتلبية الحاجات المحلية والتكيّف مع الظروف والحاجات الموسمية. بل يمكن أيضاً أن يسمح لكل مؤسسة نقدية قطرية، بأن تضع إسم القطر في الأوراق النقدية تحت العنوان العام للنقد - مثلاً: هيئة النقد العربي الخليجي - ثم تحتها المملكة العربية السعودية، على أن تكون لأوراق النقد هذه قوة الأبراء في جميع أرجاء المنطقة الخليجية النقدية، وأن تكون المؤسسات النقدية القطرية مستعدة لأن تبدل أي عدد من الأوراق المالية متداولة في غير قطرها بعملات قابلة للتحويل، بعد إتمام عمليات المقاصة للنقود المتداولة كلها، حتى تبقى مصداقية القيمة النقدية. وبالاختصار فإن الميكانيكية الموصوفة أعلاه تشبه الميكانيكية النقدية لنظام الاحتياط الاتحادي الأميركي مع تعديلات تقتضيها اختلافات السيادة بين الأقطار.

ان الميكانيكية المتقدمة تفترض بالطبع وجود أرصدة من العملات الأجنبية لدى الأقطار الخليجية كافية لعمليات التغطية والاستبدال والتعديل. وإذا كانت نقود الخليج كلها تدار في وقت من الأوقات من قبل إدارة تابعة لحكومة الهند استطاعت أن تصدر نقداً موحداً لكامل المنطقة، فليس ما يمنع تكرار التجربة بإدارة عربية خليجية.

ولكن ما هو الأساس «الموضوعي» الذي يمكن أن تثبت عليه قيمة الدينار العربي

الخليجي، في حالة قيامه؟ الجواب على هذا السؤال يستمد من الغرض الذي يفكر من أجله في هذا الدينار أصلاً، وهو عزل القيمة المالية الفائضة المتولدة عن إنتاج النفط بما يزيد عن الحاجات المالية للقطر المنتج ما أمكن عن المؤشرين الكبيرين اللذين ينخرانها منذ لحظة الولادة، وهما تخفيض العملات والتضخم، بل والإرتفاع الطبيعي المحدود في الأسعار الذي أصبح صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي الحديث، بحيث لا يطلق عليه إسم التضخم، وعزلها عن تخفيض قيم العملات.

من الواضح أن هنالك معيارين يمكن الرجوع إليهما وهما «سلة العملات» سواء أكانت سلة حقوق السحب الخاصة أم غيرها، وفهرس الأسعار. فأما الأول فإنه يخفف من أثر التخفيض في عملة واحدة مثلاً، مهما تكن كبيرة كالدولار ولكنه لا يمتص كامل هذا الأثر، لأن أية عملة كبيرة لا بد وأن تدخل بالضرورة في أي سلة للعملات. إلا أنه يحتوي آثار التضخم أو الارتفاع للأسعار، بينما يستطيع فهرس العملات نظرياً أن يفعل ذلك. إلا أن عملة مبنية على فهرس الأسعار، وإن كانت تساعد في حل مشاكل الدول الدائنة، تعقد في الوقت ذاته ممارسات الجهات المدينة، من مصارف وحكومات وشركات ومؤسسات.

ومن المؤكد قطعاً أن الدول النفطية بحاجة إلى أشكال جديدة من أشكال تخزين القيمة. ولا بد في رأينا أن تصدر الجهات المقترضة والمستلمة للأموال في الدول الصناعية سندات مربوطة بفهرس للأسعار ليختزن بها جانب من القيم الفائضة، كما لا بد من اعتماد عملة (خليجية) مربوطة بفهرس للأسعار، لإختزان جانب آخر. إلا أن جانباً ثالثاً من فائض القيمة يمكن بعد ذلك تحويله إلى عملات دولية. ومثل هذا النظام سوف يجعل الوضع بأكمله أقل تعقيداً.

٢ - الدينار العربي الشامل (توحيد النقد العربي)

وقد يطرح سؤال حول إمكان توسيع نطاق هذه العملية لتشمل نطاقاً اقليمياً أوسع من المنطقة الخليجية. والجواب هو أن هنالك عقبات في سبيل ذلك. أولها أن تلك الدول لا تستطيع أن تؤمن قدراً ثابتاً وكافياً من العملات الأجنبية لتحقيق حرية التحويل المرجوة. ويمكن التغلب على هذه العقبة في الأجل القصير بإنشاء صندوق احتياطي تستطيع الاقتراض منه. وسبق أن لاحظنا أن الفورة النفطية قد أتاحت لعدد من دول عجز ميزان المدفوعات لبناء أرصدة عالية من النقد الأجنبي، مما يعني أن لدى هذه الدول قدرة على تأمين النقد الأجنبي اللازم لدينار موحد[1]، إلا في أحوال طارئة، يمكن التغلب عليها

(١) لعل القدرة العريضة القائمة على التحصيل الوافر نسبياً للنقد الأجنبي أثناء الفورة النفطية هو الذي قصده الاستاذ بيير ادة باعتبار النفط احتياطياً للعملة. أي اعتبار القدرة غير المحدودة لتحصيل النقد =

باقتراض النقد الأجنبي من صندوق الاحتياط (وهو غير الاحتياطي النقدي). إلا أن دول العجز في هذه الحالة تصبح شديدة الارتباط بسياسة النقد الأجنبي، بشكل قد يعجزها عن الافادة من احتياطها النقدي إفادة كافية، إذ تضطر دائمًا لأن تحافظ على نسبة عالية من النقد الأجنبي في احتياطها النقدي، مما يجمد مشاركة هذه الأموال في عمليات التنمية.

إلا أن العقبة الأهم هي الاختلاف في نوعية المصالح التي تعتبر السياسة النقدية ذاتها مجرد أداة لخدمتها. فالدول النفطية بسبب كونها في الأساس دولاً مصدرة للنفط ومستوردة للسلع، تجد من مصلحتها أن تحافظ على قيمة عالية وثابتة لنقدها المصدر، وأن تحصل على السلع المستوردة بقيم أقل. ومن هنا فإن مصالحها النقدية تتطلب تثبيت القيمة النقدية عند مستوى مرتفع. أما الدول غير النفطية فإن مصالحها هي عكس ذلك، إذ أنها بوصفها مستوردة للمال يهمها أن تحصل عليه بسعر أرخص. وبما أن لديها قدراً متزايداً من سلع التصدير، فلا مصلحة لها بارتفاع قيمة عملتها لتظل قادرة على المنافسة، وبخاصة وان الدول النفطية لا توفر تسهيلات جمركية. وبعبارة أخرى فإن استمرار قدرتها على تصدير السلع إلى الأقطار النفطية سوف تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على التوصل إلى اتفاق حول سياسة حماية جمركية إقليمية في اطار من سوق مشتركة. وتظهر الدول النفطية تردداً كبيراً في ذلك في مرحلتها الاستهلاكية الحالية. ولكن قد يحتج البعض بأن هذه المشاكل قابلة للحل، وان الفائدة المشتركة من وجود نظام نقدي واحد تتمثل في اتاحة الفرصة لانسياب الأموال من أجل الاستثمار، مما سيدفع حركة التنمية نقلة قوية إلى الأمام. كما أن قيام سوق مالية عالمية يناسب الجميع. ونعتقد أن هذه الحجج كلها حجج قوية، لكنها ترتكز إلى موازنات مغانم ومغارم، تبدو الأقطار المختصة هيّابة للخوض فيها واتخاذ القرارات بشأنها.

لقد سبق لنا أن أوضحنا الوساوس السياسية التي تنتاب البعض حيال مواضيع التوحيد النقدي. ولولاها لكان الدينار العربي الخليجي قد أصبح اليوم أمراً واقعاً. إذ عيب على الأقطار الخليجية التي كانت قد قبلت نقداً هندياً موحَّداً أن ترفض اقامة نقد موحد منها ولها. وقد شاهدنا من يتدخل لخلخلة قيمة نقده بالعملات الأجنبية كلما بدا احتمال توحيد نقدي، انتقاصاً من المرتكز القوي الذي ترتكز إليه نظرية التوحيد، وهي امكانية تثبيت النقد على أساس قيمته بالعملة الأجنبية. لكن الاجراءات المتخذة في الواقع تبرهن عكس

=الأجنبي وتوزيعه توزيعاً عريضاً في الأقطار العربية. ومما يذكر بهذه المناسبة أن لبنان اعتمد حتى حربه الأهلية سياسة نقدية تقوم على تثبيت نقده وتقويته بحفظ احتياطي ذهبي وبالنقد الأجنبي يتجاوز ١٠٠٪ وقد اعتبر أن هذا التثبيت ضروري لأداء دوره كمركز مالي. وبالرغم من مخالفة ذلك لإجماع الرأي الاقتصادي آنذاك، الذي كان يرى في الاحتفاظ باحتياطي أجنبي للعملة بقدر ١٠٠٪ تجميداً لا مبرر له لأموال يمكن استخدامها في عملية التنمية، فإن السياسة النقدية اللبنانية جاءت بنتيجة جيدة وملائمة لحاجات لبنان.

المقصود منها، لأنها تظهر أن الثبات في قيم العملة القطرية بالنسبة للنقد الأجنبي هو الأصل، والخلخلة هي الاستثناء الذي يحتاج إلى سياسات تدخلية تحدثه.

ولا شك أن قوى أجنبية كثيرة - لا مجرد قوى قطرية - تناهض محاولة توحيد النقد الخليجي، تحسباً من فوائد هذا التوحيد للأقطار الخليجية، باعتبار أن هذه الفوائد ستكون على حساب القوى الأجنبية المختصة، وستدفع من قيمها وثرواتها. وبين هذه القوى من لم يكتف بفرض عملاته واسطة للتعامل في الخليج، بل وأخذ يفرض شروط التعامل، كالاجبار على شراء سندات طويلة الأجل غير قابلة التداول بفوائد منخفضة. وما دامت أقطار الخليج تتعامل من ضمن الميزان السياسي العسكري للقوى، بدلاً من الالتجاء إلى اللعبة الاقتصادية والعمل على الاحتماء بها، فإن كل تفكير اصلاحي، قطري أو اقليمي، قطاعي أو شمولي، سيرتطم بهذا الواقع. على أن هذا يجب أن لا يمنع من توضيح القضايا ورسم الطرق والوسائل السليمة نظرياً، والقابلة للتطبيق عملياً، كلما حان ظرف مناسب.

٥ - مؤسسات تمويل التجارة الخارجية

بين الأفكار المطروحة بإنشاء بنك عربي للتجارة الخارجية، واتحاد عربي للمدفوعات، لتمويل التجارة بين الأقطار العربية وتسجيلها واحصائها.

فأما الاقتراح الأول فالظاهر أن الفكرة وراءه هي أن أقطار العجز المالي عندما تضطر أن تمول تجارتها الخارجية بالاقتراض، تضطر إلى اللجو إلى مستودعات الائتمان العالمية، وتضطر إلى القبول بشروط مكلفة بل ومجحفة، وذلك تبعاً لوضعها المالي في ساعة الاقتراض. والمطلوب اذن إنشاء بنك عربي، يوفر لها حاجات تمويل التجارة الخارجية (ويقصد من ذلك الاستيراد طبعاً) بكلفة أقل وشروط أيسر.

وليس واضحاً ما إذا كان المقصود أن تتألف أموال هذا البنك من مصادر حكومية أو خاصة أو مشتركة. لكن المفروض أن يغلب عليه الطابع العام، رأس مال وإيداعاً، لأنه مبني على أساس توفير شروط اقتراضية أدنى من الشروط التي تفرضها الاعتبارات السوقية. وبالطبع فإن هذا البنك، وفق التصور المتقدم، يخدم مصالح الأطراف المقترضة أكثر مما يخدم مصالح الأطراف الدائنة، لأن الأخيرة تستطيع، بحكم التعريف، أن تحصل على شروط أفضل في الأسواق التجارية. وبالتالي فالحافز ليس تجارياً بل لا بد من ادخال الموضوع في باب المساعدة، إن لم نقل باب الدعم. وهنا المشكلة. فالبنك بوصفه جماعياً كما يفترض، لن يناسب الكثير من الأقطار التي تفضل إعطاء المساعدة بشكل ثنائي. ثم انه بوصفه أفضل شروطاً سوف يجتذب معظم حاجات التجارات الخارجية مما يتطلب رأس مالاً طائلاً وايداعات مستمرة، قد لا ترتاح إليها الدول الدائنة، وقد تخشى بأن تجد نفسها ملتزمة بكامل أعباء تمويل التجارات الخارجية في شكل مساعدة، وهو أمر يصعب

الاستسلام له. ثم أن وجود مصدر سهل للأموال قد يشكل حافزاً لتنشيط التجارة الخارجية إلى حد يفوق القدرات الاقتصادية بما قد يؤدي إلى شطب كثير من الديون في الأجل الطويل، وبما يؤدي أيضاً إلى تدافع جديد في الاستهلاكية لا مبرر له ولا فائدة منه. ثم هنالك بلاء اللاإكتراث القاتل، وميل الدول المدينة لأن تعتبر الأموال المقترضة ديوناً هالكة، لا حاجة بالاهتمام بها أو ادخالها الجدي في الحساب. والتجارب على ذلك كثيرة، بالنسبة لديون هُدرت في بالوعات التجارة الخارجية، سواء بالاقراض المباشر غير المربوط، أو بالضمان تجاه جهة أجنبية مقرضة.

وأفضل من هذه الفكرة في اعتقادنا التركيز على تطوير الأجهزة المصرفية العربية والمختلطة للقيام بمهمة تمويل التجارة الخارجية على شروط تجارية، لأن مثل هذه الشروط تشكل ضاغطاً ما ضد الاسراف في الاستيراد، والانجراف في الاستهلاكية. ثم ان الأجهزة المصرفية في حال نجاحها ستبقى مرتكزات مهمة للاقتصاد العربي، بينما بنك التجارة الخارجية أو ما يشابهه سيكون في حال فشله مصدر مرارة مستمرة، لا تزول بزواله.

أما الموضوع الثاني فيتعلق بتمويل التجارة بين الأقطار العربية. وقد أصبحت هذه المشكلة على أي حال أقل حدة مما بدت في الخمسينات والستينات، نظراً لأن معظم التجارة العربية أصبحت تتجه عموماً من الدول غير النفطية، مثل لبنان والاردن وسوريا والسودان، نحو الدول النفطية. ولا تعاني التجارة السائرة في هذا الاتجاه بالذات من مشاكل نقدية، لا بالنسبة لتوافر المال للشراء، ولا بالنسبة لتوافر العملات القابلة للتحويل. وليست هنالك قضية مقاصة وتسوية بين أطراف متعددة. غير أن هنالك قدراً ما من التجارة بين الدول غير النفطية ذاتها. وهذه أيضاً لا تعاني في ظل الاسترخاء الحالي بأوضاع النقد الأجنبي وموازين المدفوعات، مشاكل كبيرة. وتنحصر المشاكل في مواقع محددة أهمها السودان طبعاً، مما يجعل المشكلة الملحة مشكلة معالجة وضع خاص. ولذلك فإن مشروع اتحاد المدفوعات العربي لا يبدو ملحاً في الوقت الحاضر، ويبدو أن الحاجة الأهم للتجارة العربية تكمن في العراقيل غير النقدية، وهي الرسوم الجمركية، وحصر الاستيراد - كله أو معظمه - بالقطاعات العامة، وعدم اعتبار التجارة بين الأقطار العربية داخلة في باب التجارة الداخلية، ومنع التسويق المباشر للمنتجات في بعض الأقطار الاشتراكية. وإن استعجال اقامة اتحاد للمدفوعات الآن، يبدو من باب وضع العجلة أمام الحصان. ومن الأفضل التركيز على الأمور الأخرى دون استبعاد اجراء الدراسات المتعلقة بإنشاء اتحاد للمدفوعات، متى سمح حجم التجارة بذلك، واستقرت النظرة المستقبلية إليها في اتجاه الجدية، وظهرت حاجة إلى خدمات اتحاد للمدفوعات لا مجرد حاجة إلى انشاء مؤسسة جديدة مفرغة من المحتوى.

على أن التجربة الفريدة التي يقوم بها البنك الاسلامي في تمويل صفقات تجارية معينة

تجرى في الاطار الاسلامي تستحق أن تطور على المستوى العربي. وقد يكون صندوق النقد العربي هو الجهة الملائمة لذلك.

٦ - انسيابات الأموال المربوطة بالمشاريع

لقد كتب الشيء الكثير عن انسياب أموال الاستثمار داخل الوطن العربي، ولنا بهذا الشأن بعض الملاحظات السريعة:

١ - ما زالت حركة الاستثمار ضعيفة، سواء بالمقارنة مع انسياب الأموال غير المربوطة، أم بالنسبة لإمكانيات الاستثمار في الأقطار العربية.

٢ - أهم سبب لذلك هو الأنظمة والقوانين والسياسات والاجراءات المانعة لدى الأقطار المستوردة لرأس المال.

٣ - لقد ضغطت دول العجز المالي، حتى الآن، للحصول على أموال غير مربوطة، وللحد من دخول الأموال المربوطة. غير أن هذه السياسة لم توصل إلى نتائج مشجعة. وقد سبق أن شاهدنا تحويل قسم كبير من الأموال غير المربوطة إلى قطاعي الاستهلاك والخدمات. ولعل الأثر الوحيد الباقي لهذه الأموال هو التحسينات التي طرأت على البنيات الأساسية في بعض الأقطار العربية نتيجة التحسن في القدرات الحكومية.

٤ - إذا اعتبرنا تنقلات العمال التي سبق وصفها تنقلات مؤقتة وعابرة، فيجب أن يحول جانب أكبر من الأموال إلى الاستثمار، من أجل تطوير الاقتصادات القطرية للبلاد المصدرة للعمل، لتصبح قادرة على استيعاب عمالها متى حان موعد عودتهم إلى أوطانهم الأصلية. وهذا يتطلب اهتماماً أشد بالمشاريع.

٥ - ان تشجيع دخول أموال الاستثمار يعتمد في الدرجة الأولى على السياسات الوطنية القطرية ومدى تطمينها لهذه الأموال وترحيبها بها. وبالتالي فإن تنشيط هذه الحركة يقع في متناول أي قطر يرغب بها. ولا حاجة بالضرورة إلى اتفاقات ثنائية أو جماعية لتنشيطها، رغم أن مثل هذه الاتفاقات نافعة بلا شك. فالاستثمارات العربية في امريكا وغيرها من الدول الصناعية مثلاً لا تعتمد على اتفاقيات مع الدول المضيفة للاستثمار، بل تجري في اطار القوانين الوطنية المنظمة لهذه العملية. وقد كان لبنان حتى حربه الأهلية، مثلاً بارزاً عما يمكن تحقيقه بسياسة وطنية تشجع الاستثمار العربي (والأجنبي).

٦ - من بين المعوقات للاستثمار بطء القدرة على اكتشاف المشاريع وتحديدها ودراسه جدواها ووضع مخططاتها. ولا بد من اعطاء هذا الموضوع أهمية ملحة وعاجلة، سواء على المستوى القطري أم على المستوى القومي.

٧ - ان توسيع السوق العربية، من خلال سوق مشتركة حقيقية أو اتفاقية تجارية عريضة، من شأنه خلق فرص استثمارية دينامية جديدة نوعاً وكبيرة حجمًا وكثيرة عدداً.

٨ - لا اعتراض على سياسة الإقتراض من أجل المشاريع، فهي أفضل كثيراً من سياسة الاقتراض غير المربوط، وهي ضرورية عندما يكون الإقتراض لمرافق عامة. أما المشاريع الانتاجية، كبيرة وصغيرة، فلا بد من اجراء مفاضلات في كل منها بين اسلوبي الاقتـراض والاستثمار الملكي. وليس لاسلوب الاقتـراض امتيـاز طبيعي عـلى اسلوب الاستثمار الملكي، كما هو مفترض حتى الآن.

٩ - إن المشاريع المشتـركة التي تقـام بمبادرات حكـومية ليست المجـال الأوحد ولا الأهم للاستثمار المشترك. ومع الحاجة إلى التوسع فيها، هنالك حاجة إلى توسيع فرص الاستثمار المشترك لجميع المشاريع وفي كل الاتجاهات.

١٠- إن وجود قطاع خاص، وقطاعات استثمارية عامة تتمتع بـاستقلال اداري حقيقي وحرية حركة واسعة، ضروري لتنشيط حركة استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي.

١١- الانسياب الاستثماري أصعب منالاً من الانسياب غير المربوط، ولكنه ابقى وجوداً وأثراً.

التعقيب

عبد العال الصكبان

١ - كتب الاستاذ الدجاني هذا الموضوع بإحاطة وشمول، وهما صفتان عرف بهما بين زملائه وطلابه وقرائه ومستمعيه:

تحدث في باب أول عن محاور العمل العربي: التجارة، النقل والمواصلات، العمل، الصناعة بمختلف مداخل هذا المحور وأهدافه الاقتصادية منها والقومية، الموارد بما فيها النفط والماء.

وأفرد الباب الثاني للتعاون النقدي، على تفصيل نظري عرض فيه لتعريف التعاون النقدي، تشريعاته، أشكاله ومؤسساته، ثم أردف ذلك بالاطار العملي لهذا التعاون، منتقياً من أخباره ما يلائم بحثه، ومحللاً للاحصائيات المالية العربية، وخاتماً ذلك بالحديث عن مستقبل التعاون العربي.

وفي باب ثالث أبدى الاستاذ الدجاني ملاحظات له حول التعاون النقدي العربي حيث تحدث عن النقد غير المربوط، أشكال الحصول على أموال غير مربوطة، دور التحويلات غير المربوطة في التعاون الاقتصادي العربي. ثم تطرَّق إلى توحيد النقد اقليمياً وعربياً، فتحدث عن الدينار الخليجي والدينار العربي، وختم ملاحظاته بالحديث عن مؤسسات تمويل التجارة العربية.

٢ - ومنذ البداية يطالعك إصراره على أن هناك تعاوناً اقتصادياً عربياً صامداً ينتقل من محور يعاني المصاعب فيه إلى محور آخر، لعل فيه مجالاً جديداً للانجاز، دون التخلي عن المحور السابق «مما أدى إلى توسيع قاعدة التعاون من ناحية وتكاثر نقاط التباطؤ والاستعصاء من ناحية أخرى»، وإن هذا التعاون ظل يتطور صوب انشاء نظام اقتصادي اقليمي عربي حتى تبلور ذلك في «اطار موحد هو اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي

حددت الأهداف النهائية لتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية وأقامت مجلساً يتخصص بوضع المشاريع وتحديد المراحل للوصول إلى تلك الأهداف».

٣ - لكن الأمر لم يكن يسيراً وليس الطريق وردياً على أية حال... ففي مجال التجارة، لعب القطاع العام دوراً مخططاً! لابقاء القيود على التبادل التجاري في دول السوق العربية المشتركة ذات النظم الاقتصادية المخططة. ومن منطلق الحرية الاقتصادية! عمد القطر الذي لا يملك قطاعاً عاماً إلى تجاهل القرار تماماً كلما استلزم الأمر ذلك، وفي مجال النقل ظلت الاختلافات السياسية توقف النقل على بعض الطرق وتوقف نقل سلع رئيسية «ولو استطعنا في ظروف معينة توقيف الماء ما قصرنا» ويزداد ألم الاستاذ الدجاني حين يشير إلى أننا - العرب - «لم نقصّر في اغلاق الممرات الجوية». ولو استطعنا اغلاق عبور الهواء أو الغيوم مثلاً، فربما لا نقصّر، إذ لا يمنع من ذلك الآن سوى انعدام الوسائل!

وعندما يتحقق نوع من التقدم، ولو بطريق الصدفة حسب اعتقاده، في مجال، كمجال العمل، وقد أسهمت موارده في تحقيق انجاز مهم في مجال التدفقات الرأسمالية بين الأقطار المصدرة للعمل والمستوردة له، نجد أن مشكلة اجتماعية قد ترتبت على حركة انتقال العمل ولا تزال قائمة. «فالعمال المستوردون لم يعطوا في البلاد المستوردة جميع الحقوق التي تعطى للعمل المستورد في بلاد متقدمة، وليست لديهم فرص الاستقرار والارتباط الدائم بالقطر الذي يعملون فيه، مما يزيد من قلقهم. وقد يتعرضون لمعاملات تعسفية قبل غيرهم في بعض الأحيان. وتلك مشاكل لا بد من حلها. يستثنى من ذلك العراق الذي فتح أبوابه للعمل العربي، دخولاً واقامة وعملاً وتوظيفاً واستفادة من مرافق الدولة وكامل المؤسسات الوطنية». وتبلغ المرارة قمتها عنده حين يقرر في ختام حديثه عن التعاون الاقتصادي العربي أن العرب «وقد جربوا أن التفرق يوصلهم إلى الهزيمة والكارثة وأن التوحد يقودهم إلى النصر، ما زالوا يفضلون التفرق على التوحد...»

٤ - ويرى الأستاذ الدجاني، بحق، أن دمج الأسواق العربية القطرية الصغيرة كلها في سوق اقليمية واحدة هو وسيلة حتمية لايجاد الشروط الأساسية للتنمية الصناعية، سواء تعلق الأمر بالتوسع الجغرافي أو النوعي للسوق، أو تعلق الأمر بالفرص الاستثمارية المضافة للأموال العربية، وسواء تعلق الأمر بإمكانيات التوطن التكنولوجي أو تنسيق الصناعات. ويرى أن الدول العربية قد نجحت في اقامة مؤسسات مشتركة مثل جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وغيرها، لكن الدول العربية ليس لديها تصور للأهداف التي تبغي تحقيقها في الأجل القريب أو الأجل البعيد، وليس لديها نظام من الأفضليات للمواضيع التي تبحثها المؤسسات القومية المشتركة. «والأمر الوحيد الذي تتبناه، هدفاً واسلوباً، هو تحقيق مقدار أكبر من التعاون والتنسيق، أياً كانت المعاني

المقصودة من هاتين العبارتين»، «وتبقى الأهداف القوميه المحددة والمأمولة، قطاعاً خاصاً ومختصاً، تتبارى ضمنه مدارس فكرية متعددة ومتنوعة الاتجاهات» ولذلك يخلص إلى القول أن «الأهداف القومية» للتعاون «الاقتصادي العربي هي النتائج التي تصدر عفوياً وحتمياً عن هذا التعاون دون أن تكون مقصودة في حد ذاتها».

٥ – وإذا كنا نتفق مع الاستاذ الدجاني في نتائج التحليل، فقد نستأذن الاشارة إلى أن حركة الوحدة العربية، وما تعبر به عن نفسها من صيغ مختلفة للتعاون على دروبها، إنما هي حركة تاريخية لها كل ما للحركات التاريخية، وعليها كل ما على تلك الحركات. وبهذ المعنى فإن النتائج التي تتحقق في اطار التعاون العربي عموماً، والاقتصادي منه خصوصاً، هي انعكاس لصراع قوى الحشد الوحدوي، على اختلاف مدارسها، ضد تعنُّت قوى التجزئة والاقليمية، ومن ثم فهي حلول توفيقية لا تلبث القوى التي اصطلحت على التسليم بها وافرازها للواقع أن تبدأ العمل وتضع الخطط، إما للانتقال بها إلى مرحلة متقدمة، أو للعدول عنها وافراغها من محتواها إن لم يكن العدول ممكناً.

ولقد وجدت قوى التجزئة في بؤس الفكر العربي وفي سيطرة العسكرية العربية على مقدرات هذا الوطن لفترة طويلة ما يهيء لها جيشاً من المثقفين الذين ينصحون هنا ويكتبون هناك كل ما يزين لأبناء هذا الوطن مقولة أن التجزئة حتمية ومنطقية! وإن الوحدة طموح وجموح! حتى لقد وصل الوضع بالكثرة!. إنهم يبدأون حديثهم في المسألة القومية من نقطة التبرؤ من نتيجتها بالقول «رغم أنني لست من أنصار الوحدة... لكنها قد تكون ذات أثر فعال في تقدم الوطن العربي أو في اقامته»... كأنه غير موجود... أو بالقول: «إنني من أنصار الوحدة المدروسة ومن ثم فأنا أرفض الدعوات الوحدوية النزقة! وإذا تأنق بالقول قال الفورية! أو المستعجلة!»... طبعاً ينتهي مثل هذا النمط من المفكرين، من محاضرته أو مقالته، بالضرورة، إلى أن كل الدعوات الوحدوية إنما هي نزق وطيش وتعجُّل وفورة! لقد كشفت دراسة ميدانية لمركز دراسات الوحدة العربية أن ٢٢٪ من الفئات التي وقع الاستفتاء عليها لا تؤمن بوجود وطن عربي واحد! ولعل من الحق أن نسجل هنا للاستاذ الدجاني أنه كان، وما زال، في كل ما كتب وحاضر به، وحدوياً مؤمناً، وله جهد في ابداعات الخمسينات الوحدوية وحتى اليوم، في اطار الجامعة العربية وخارجها، من موقعه كأستاذ جامعي وأمين عام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٦ – لقد كان من المناسب لو أن الكاتب أعطانا تقييمه «لحركة الشكل»، واسمحوا لي أن أسميها كذلك، التي أسهمت في تأخير العمل العربي المشترك والحد من انجازاته، تحت غطاء «اعادة تنظيم آلية العمل العربي المشترك» وضرورة وضعها «تحت اشراف الجامعة العربية ورقابتها»، حيث لا زال العمل العربي يعاني من البحث في التنظيم، قبل البحث في

الأهداف، والبحث في الذي «يجب أن يتحقق» بدلاً من البحث في الأسباب الموضوعية في الذي «لم يتحقق»، والبحث عن الكمال بوضع مشروعات اتفاقيات تحققه بدلاً من البحث في تطبيق القائم من الاتفاقيات «مهما كان متواضعاً» قبل الانتقال إلى نقطة أعلى. كذلك لم يرد الباحث أن يفرد بعض سطور لتناحر مدارس الوحدويين العرب وتعارض مداخلهم ومفاهيمهم في العمل العربي المشترك في اطاره الرسمي. وكان بودِّنا أن يشير الكاتب إلى الاقليمية والقطرية اللتين تهيمنان على فكرة الموظف في المنظمات العربية، وكيف أنه لا زال بعيداً عن التوجه القومي بحكم جنسية جواز السفر الذي يحمله، وتأشيرة الدخول والخروج التي لا بد منها له، وكيف أدى ذلك، ويؤدي الآن، وسيؤدي في المستقبل إلى مزيد من الاحباط في التعاون الاقتصادي العربي من حيث الموضوع وليس من حيث الشكل، فكل من هذه المظاهر ليس إلا تعبيراً عن قضية موضوعية تتصل بالسيادة وتتفرع عنها! وترتبط بالأمن القومي الذي يشكل هماً لبعض ولاة الأمر في أقطار هذا الوطن.

٧ - والحق، أن هناك جملة من الاتفاقيات والتنظيمات القائمة مما يصلح أن يكون نواة حقيقية لمسيرة جادة نحو نظام اقتصادي عربي، ونحو هوية وجنسية عربية، لو انصرفت الجهود إلى تطبيق الاتفاقيات وترسيخ دور المنظمات واستقلالية العاملين فيها وتلك هي، في تقديري، قضية التعاون الاقتصادي العربي على دروب الوحدة، وليس مزيداً من الاجتهادات والتسميات والقرارات التي تطالعنا صباح مساء.

وإذا كان صحيحاً «أن العمل الاقتصادي العربي المشترك أكثر اتساعاً وشمولاً من مجرد اقامة المشروعات ذات التمويل المشترك ومن مجرد حدوث تدفقات مالية عبر الحدود» كما ذهبت إلى ذلك ورقة عمل خبراء الستراتيجية العرب الذين تقدموا بها إلى المؤتمر القومي ببغداد سنة ١٩٧٨، فإنه من الصحيح أيضاً أن العمل العربي المشترك أكبر من مضمون الاتجاهات الداعية في اطار دراسات الستراتيجية إلى خلق «جماعة اقتصادية عربية»، وكأن العمل العربي المشترك سيحقق الانجاز تلو الانجاز لو عمل تحت اسم «الجماعة» بدلاً من عمله في اطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وما يتصل بهما من مواثيق منظمات العمل العربي المشترك.

إن العمل الاقتصادي العربي المشترك قد تكاملت أدواته من حيث الأهداف والمناهج والتنظيم، منذ اكتملت ثلاثيته في اتفاقيات الوحدة الاقتصادية، وصندوق الانماء، وصندوق النقد العربيين، ومنذ اتساع قاعدته لتشمل منظمات متخصصة هي بيوت خبرة ومجالات للتنسيق القطاعي، ومنذ أصبحت للقطاعات العربية أسنان تمثلت بالشركات العربية المشتركة والاتحادات النوعية، ومنذ انصرف العمل على وضع خطة عربية شمولية وملزمة تكاتف البعض على اجهاضها بمختلف الأساليب والأوصاف.

٨ - عندما تحدث الكاتب عن موقع التعاون النقدي من التعاون الاقتصادي بدأ بتعريف التعاون النقدي على أنه «الارتقاء بالعلاقات المالية القائمة إلى مستوى أرفع من المستوى القائم بواسطة عمل ارادي مخطط»، ولا يتركنا الكاتب للتجريد في هذا المجال إذ أنه يعود ويربط بين التعاون كعملية وبين العروبة كهدف فيقرر أن «النقد العربي الموحد هو قمة التعاون النقدي العربي ويأتي تتويجاً للجهود التعاونية في الحقل النقدي. وبعد أن يبين الكاتب مبررات التعاون العربي في المجال النقدي، ويشير إلى أن هناك من يعتقد أن الجانب المالي هو أيسر جوانب التعاون الاقتصادي، وهناك من يزيد القول على ذلك ويذهب إلى أن تحرير التبادل الرأسمالي يسبق ويعبد الطريق لتحرير تبادل السلع ووسائل الانتاج الأخرى، وبعد أن يصف الكاتب أصحاب الرأي الأخير بالتطرف، يتوجه صوب توحيد النقد والنقد العربي الموحد فيشير إلى اعتراضات الدكتور سليم الحص على دعوة الصندوق العربي للانماء لإيجاد اتحاد نقدي سنة ١٩٧٤، حيث ذكر أهم هذه الاعتراضات على أنها «لا بديل في السياق الطويل عن تدعيم العملة الموحدة، أي الدينار العربي بقاعدة واسعة ومتجددة ومتناهية من الانتاج العربي». وهذا أمر سليم في حد ذاته لكن الصعوبة تتمثل في أن القاعدة الواسعة المتجددة «هي مطلب التعاون الاقتصادي العربي وهدفه».

٩ - على أية حال، وفي مجال البحث عن موقع التعاون النقدي من التعاون الاقتصادي العربي، فرّق الكاتب بين توجهين في هذا الصدد.

١/٩- التوجه الأول استراتيجي يرى في التكامل النقدي قمة للتكامل الاقتصادي وهدفه النهائي اصدار عملة عربية واحدة من خلال انجاز ثلاث خطوات هي:

- تنسيق السياسات النقدية.
- استقرار أسعار الصرف وتحقيق قابلية التحويل للعملات العربية.
- التسوية المتعددة الأطراف والوحدة الحسابية (الدينار العربي) الذي تتحدد قيمته على أساس سلة من أسعار صرف العملات العربية.

وبهذا المعنى فإن اتفاقية صندوق النقد العربي تمثل الاطار الصحيح للعمل من أجل الهدف الستراتيجي في تحقيق التكامل النقدي، كتتويج للتكامل الاقتصادي.

فصندوق النقد هو وليد جهود حركة التكامل الاقتصادي ومؤسساته من جهة. وتنص أهدافه صراحة على الخطوات الثلاث التي تحدث الكاتب عنها، بحق. لكن الكاتب ترك هذا الأمر على نحو ربما يوحي للقارىء ان الكاتب لا يعتقد بكفاية صندوق النقد العربي. لذلك سندنا في هذا الاستنتاج أن الكاتب عندما تحدث عن تنسيق السياسة النقدية حدد هذا التنسيق وتنظيمه على أنه «تنسيق سياسة البنوك المركزية النقدية العربية عن طريق انشاء

مجلس نقدي عربي يكوِّن اتحاد البنوك المركزية في العالم العربي، ويقوم هذا المجلس بعد وضع ميثاق للتعاون العربي. . .».

والحق أن اقتراح المؤسسات والتنظيمات العربية الواحدة بعد الأخرى ليس هو الحل المطلوب لمشكلات العمل العربي، لأن مثل هذا الحل متوقف أساساً على قدرة الراغبين في العمل الوحدوي على فرضه، من خلال حوار ديمقراطي أياً كانت خلفيته الفلسفية والتنظيمية. لقد أبدينا وجهة نظر صريحة في اجتماعات المحافظين ودوريتها وأوردنا الخلفية التاريخية لفكرتها والأمد المحدود لاستمرارها في بحثنا الذي تقدمنا به لهذه الندوة، فنحيل إلى ذلك، ونأمل أن النقاش حول هذه المسألة بيننا سيصل إلى تقييم موضوعي لجدوى انشاء منظمات جديدة، كأسلوب بديل لدى فريق من الكتّاب العرب لاسلوب البحث عن سبل تمكين المنظمات القائمةمن إنجازالأهداف المرسومة لها بموجب مراحل تتفق مع مرونة وسائل الاتفاقيات الخاصة بها وواقع الأوضاع العربية والحدود التي يفرضها.

٢/٩- التوجه الثاني الذي أشار إليه الباحث بالنسبة للتعاون النقدي وعلاقته بالتعاون الاقتصادي هو توجه مناقض للتوجه الأول، ويقوم على (أن الاندماج المالي يقود إلى الاندماج الاقتصادي وليس العكس كما هو متضمن بالتوجه الأول). ويقوم هذا الاتجاه على افتراض وجود تيار مستمر ومقبول من الاصول المالية بين المناطق المختلفة، بما يوفر اصولاً مالية نقدية وبما يقضي على مشكلة المدفوعات وميزان المدفوعات بين المناطق. وتقوم السياسة المالية بدور فاعل عند وجود بعض الخلل في تلقائية الاداء الاقتصادي في مختلف مناطق التكامل.

٣/٩- والحق أن الدور المفترض بهذا التوجه وموقعه التسلسلي في حركة التكامل الاقتصادي إنما هو سليم في اطار التجريد، لكنه لا يعني أنه وسيلة مناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لأن لهذا التكامل خلفيته القومية التي يتميز بها عن غيره من حركات التكامل الاقتصادي. ويترتب على ذلك ان التوجه المالي لوحده قد يكون كافياً لإنجاز مهام جادة على طريق التعاون الاقتصادي، لكنه لا يؤدي إلى تكامل أو تعاون اقتصادي شامل يتوجه صوب الوحدة، إلا إذا اقترن بالخلفية القومية. والاقتران بالخلفية القومية يعني، من بين ما يعنيه، ان قراراً بالتعاون يجب أن يقوم أولاً، ثم يتفرع عن هذا القرار أوجه مختلفة للنشاط، منها ما هو تخطيطي شمولي، ومنها ما هو تخطيطي قطاعي، ومنها ما هو تنفيذي على مستوى القطاع وأجزاء القطاع.

إن موقع التعاون النقدي العربي من التعاون الاقتصادي العربي يتحدد في أن التعاون النقدي هو أحد وجوه التعاون الاقتصادي الذي يجب أن يسير التقدم فيه، جنباً إلى جنب،

مع وجوه التعاون الصناعي والزراعي والتجاري وبقية وجوه الاداء الاقتصادي الأخرى، بجوانبها الثلاثة القطرية والقومية والدولية.

١٠ - فيما يتعلق بسلة العملات كأساس للعملة الموحدة، نجد أن المشروع الموحد الأول لاتفاقية الصندوق قد اقترح ذلك. لكن هذا الأمر لم يؤخذ به في حينه وقد كان الأمر محلاً لدراسات موسعة ومقترحات محددة من قبل كل من الجزائر والعراق وتناولته كتابات بعض الاقتصاديين العرب.

١١ - يجد المعلِّق نفسه على إتفاق تام مع ما أورده الكاتب من ملاحظات حول مساعدات التنمية وما يقال في ربطها أو إطلاقها والرقابة عليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساعدات التنمية عربية ذات خلفية قومية، ولا يجوز أن تخلط بفلسفة مساعدات التنمية الدولية التي تقوم على أنها تعويض من الدول الصناعية عما نهبته، خلال التجارة الدولية، من الدول النامية. وبهذه الخلفية القومية فإن ترابطاً موضوعياً لا بد أن يقوم بين الإختيارات السياسية للدول العربية، وبين الإختيارات الدفاعية والتنظيمات التي تحكمها من جهة، وبين مساعدات التنمية حجماً وتوزيعاً ومساراً من خلال خطة عربية واضحة تتضمن قدراً متزايداً من الإلتزام المتبادل على أسس قومية.

١٢ - كذلك نجد أنفسنا على إتفاق تام من حيث الجوهر مع ما ذكر الكاتب عن مبررات ومصاعب إنشاء كل من الدينار العربي والدينار الخليجي، فضلاً عن أن الدينار يجب أن يكون عربياً سواء بدأ بدول الخليج أو بدأ بدول الخليج ودول عربية اخرى قادرة على الإيفاء بالتزامات النقد الموحد وراغبة في الإيفاء عن قناعة قومية وتحليل إقتصادي، إذ يبدو ملائماً أنه يعزز فلسفة التعبير القومي، ولو في التسمية، في هدف استراتيجي كهذا.

١٣ - وبخصوص ملاحظات الكاتب حول مؤسسات تمويل التجارة العربية، فإننا نميل إلى مقترحاتنا الواردة في بحثنا حول الجمع في إطار تسوية المدفوعات بين فكرة التسوية وفكرة تطوير التجارة، كماً ونوعاً، وربط ذلك بتخطيط الإنتاج. وواضح في هذا الخصوص أن أموال هذا النشاط ينبغي أن تكون من طبيعة خاصة وشاملة لقدر ملائم من عناصر المنح والتسهيلات التي ترافق مساعدات التنمية ذات الخلفية القومية. ولا يحول مثل هذا التوجه، على أية حال دون تأييد ما ذهب إليه الكاتب من دعوة إلى التركيز على تطوير الأجهزة المصرفية العربية والمختلطة، للقيام بتمويل التجارة الخارجية بشروط تجارية تشكل قدراً من الضغط ضد الإسراف في الإستيراد.

ولكننا نختلف مع الكاتب في أن يكون هذا التركيز بديلاً لفكرة البنك العربي للتجارة الخارجية، ويتأكد إختلافنا إذا اتصل الأمر بالجمع بين فكرة تسوية المدفوعات

وفكرة التجارة الخارجية العربية في تنظيم مؤسسي واحد يرتبط بصندوق النقد العربي ويعتبر أحد أدواته التنفيذية في إنجاز الأهداف الموكولة إليه.

١٤ - وفي الختام أود أن أعبر عن إعجابي الشديد بالبحث وشموليته، وأسجل تقديري للبواعث التي تكمن وراء مرارة الكاتب التي تجلت في تسامحه وقبوله بمبدأ البدء من محور جديد في التعاون الاقتصادي العربي دون التخلي عن المحور الذي يجابه العقبات، وأدعوه وأدعوكم إلى العودة بالأمور إلى نصابها ... لا محور جديد إلاّ بعد تطبيق محور سابق أو تعديله في ضوء ما قد يشوب أهدافه ووسائله من تعجل أو عدم قدرة على التعامل مع الواقع. إن هذا يعني أن أي جديد سيكون أقل طموحاً مما هو قائم، وليس هذا مطلبنا. أما إذا كان الجديد أكثر طموحاً من القائم، فإن دعوتنا لتجنبه حتى ننجز مهام تطبيق القائم تكتسب مشروعيتها وواقعيتها.

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه خير أمتنا وصلاحها.

المناقشات

سمير المقدسي: هذه الورقة المفيدة التي قدمها الاستاذ الدجاني تغطي مجالات عديدة من القضايا. وهي تلقي أضواء بالتأكيد أمام القارىء على الجهود المختلفة التي بذلت بغية إحراز تعاون إقتصادي عربي وثيق، برغم أن ما أمكن تحقيقه على صعيد الواقع جاء أقل بكثير مما كان يرتجى على صعيد الأمل.

وأود هنا أن أشير إلى نقطة مهمة أثارها الاستاذ الدجاني في ورقته وعلق عليها الدكتور الصكبان . . ان ورقة الاستاذ الدجاني ترسم معالم نهجين لعملية التكامل النقدي التي توصل إلى توحيد العملة. أولهما أن التكامل الاقتصادي لا بد وأن يتقدم عن طريق توسيع التجارة والاستثمارات في داخل المنطقة المعنية، بما يمهد الطريق، في مرحلة لاحقة، لقيام التكامل النقدي. وثانيهما أن التكامل النقدي - ولا سيما التدفق الحر للموارد الرأسمالية وتطوير أسواق مالية متكاملة سوف يعمل، بحد ذاته، على تمهيد الطريق نحو التكامل الاقتصادي على صعيد التجارة والإنتاج. لكن يبدو أن الطريقة التي عرض بها هذان النهجان قد جعلتهما يبدوان وكأنهما متعارضان.

ويبدو لي أن القضية التي أثيرت ليست قضية أي منهما يؤخذ به. إن هاتين العمليتين يمكن أن تتقدما في وقت واحد، وأن تعزز كل منهما الأخرى. إن الانتقال الحر للموارد الرأسمالية، في داخل المنطقة المتكاملة، مثلاً، ووضع وتطوير الأسواق الاقليمية المالية، كل هذا من شأنه أن يساعد عملية الإنتاج على أن تتصف بمزيد من الكفاءة، كما يسهم في توسيع التبادل التجاري في داخل المنطقة المعنية. وأخيراً فإن مزيداً من التكامل على مستوى التجارة والإنتاج سيدعو في حد ذاته إلى مزيد من التعاون النقدي الوثيق. إن هاتين العمليتين مهمتان، على نحو ما ذكر بحق الدكتور الصكبان، على أساس أن كلاً منهما تعزز حدوث الأخرى وليست مجرد أنها تتلو الأخرى في الحدوث.

ربما يقدم لنا الاستاذ الدجاني مزيداً من الضوء على هذه النقطة.

محمود سقباني: يبدو أن كثيراً من المتحدثين يساوون بين التكامل النقدي وبين توحيد العمله. ولهذا، فأود أن أقول أن توحيد العملة ما هو إلاَّ إحدى صيغ وطرائق التكامل النقدي.

وفيما يتعلق بتوحيد العملة، أود أن أطرح نقطة تقول بأنه من وجهة نظر فنية بحتة، فإن وجود مجموعة من العملات ذات أسعار صرف ثابتة، وإمكانية كاملة للتحويل وحرية حركة، هو أمر مكافىء لوجود عملة واحدة. أنا على بينة تماماً من الحجج المعيارية التي يمكن أن تثار ضد هذا الرأي، ومع ذلك فإنني أؤكد أنه، لا تقنياً ولا نظرياً، يمكن قبول المساواة بين التكامل النقدي وبين توحيد العملة.

محمد لبيب شقير: أود، أولاً، أن أعبر عن تقديري الكامل لاستاذ من أساتذة الجيل الذين بذلوا جهداً ضخماً في ميدان التعاون الاقتصادي العربي، سواء بالفكر أو بالعمل، وهو الاستاذ برهان الدجاني. والواقع أنني تمتعت كثيراً بقراءة الورقة التي أعدها، لأنها أعطتنا نظرة شمولية كبيرة وواسعة على جهود التكامل والتعاون الاقتصادي العربي على مدى ما يزيد عن الثلاثين عاماً. بل لقد رجعت في بعض الجوانب إلى ما قبل ذلك بفترة طويلة.

والواقع أنني أتفق تماماً مع الشعور الذي عبر عنه الاستاذ الدكتور عبد العال الصكبان، وهو إنطباع «المرارة» الذي يتولد لدى الكثير منا عندما نجد أن جهود التكامل والتعاون العربي في الميدان الاقتصادي على مدى ثلاثين عاماً قد وصلت إلى محصول ضئيل لا يحقق الأهداف التي كنا نتمناها جميعاً، على ما أوضحه بقوة الاستاذ الدجاني.

ولكن هناك ثلاثة أسئلة محددة أطرحها كتعليق على ورقة الاستاذ برهان الدجاني، وكنت أود لو لمسها وعالجها:

فمن ناحية، لقد بينَّ لنا الاستاذ برهان كيف أن المداخل التي اتُّبعت حتى الآن - على الأقل المدخل التجاري، والمدخل الإنمائي - لتحقيق التكامل أو حتى التعاون الاقتصادي العربي لم تحقق النجاح الذي كان يراد منها. كما بين لنا أيضاً العديد من الأسباب التي تفسر عدم نجاحها وعدم تحقيقها حتى للأهداف المحددة التي وردت في الإتفاقيات التي عقدت في هذا الخصوص بين الأقطار العربية.

وهنا يثور، بالضرورة، السؤال التالي: أفليس من الممكن أن يكون من أهم هذه الأسباب، أو على الأقل واحداً من بينها، هو أن هذه الجهود جميعاً قد رسمت خطوطاً للتعاون في ميدان التجارة، دون أن ترسم خطوطاً واضحة ولا أسساً مماثلة للتعاون في جانب النقد وفي جانب تسوية المدفوعات بين الأقطار العربية؟ فالتبادل التجاري له جانبه العيني الذي يتمثل في انتقال السلع والخدمات. ولكن له أيضاً جانبه النقدي الذي ييسر

هذا التبادل أويعرقله، وهو جانب تسوية المدفوعات. والمشكلات التي يثيرها هذا الجانب في التطبيق متعددة ومعقدة خاصة إذا لاحظنا تعدد الأنظمة النقدية العربية. والواقع أن هذا الجانب النقدي لم ينل الاهتمام الكافي إلّا حديثاً جداً وعلى نطاق البحث دون التطبيق. فكما يعلم أستاذنا الدجاني، فإن إتفاقية تسهيل التبادل التجاري التي أبرمت بين البلاد العربية سنة ١٩٥٣، اقترنت بها إتفاقية اخرى هي إتفاقية تسهيل إنتقال رؤوس الأموال وتسوية المدفوعات. ولكن على حين نجد في الإتفاقية الأولى، على الأقل، بداية إلتزامات محددة في نطاق التبادل التجاري، لا نجد أي إلتزام على الإطلاق ولا أي خط واضح ومحدد بين خطوط التعاون النقدي والتعاون في تسوية المدفوعات في الإتفاقية الثانية المتعلقة بانتقال رؤوس الأموال وتسوية المدفوعات.

ولذلك فإن التساؤل يفرض نفسه، عما إذا كان غياب هذا التعاون النقدي واحداً من الأسباب والعوامل التي أدت إلى عدم نجاح التكامل أو التعاون التجاري؟ وإذا استمرت جهود التعاون الاقتصادي العربي مع هذا الإهمال للتعاون النقدي، ودون تطبيق صورة أو درجة من صور ودرجات التكامل النقدي - التي ليس من الضروري أبداً أن تكون صورة توحيد النقد العربي - أفليس من المرجح جداً أن تصل كل جهودنا الحالية في التكامل الاقتصادي العربي بمداخله الجديدة إلى نفس النتيجة التي وصلت إليها جهود الخمسينات والستينات؟.

ومن ناحية اخرى، فإن هناك سؤالاً آخر كنت أود في الحقيقة لو تناوله الاستاذ برهان الدجاني بشيء من التفصيل. فعلى المستوى النظري يدور حالياً نقاش كبير حول أثر إستقرار وتثبيت سعر الصرف بين العملات العربية على حركة التجارة فيما بينها. وحيث أن الاستاذ الدجاني من أشد المتحمسين لتنمية التبادل التجاري كمدخل أو كركيزة للتكامل الاقتصادي العربي، فقد كان من الواجب أن يفصل في هذا الموضوع. فهناك الآن مدرستان في الفكر الاقتصادي. إحداهما ترى إستقرار أسعار الصرف بين العملات يؤدي إلى إستمرار ونمو التجارة فيها. والأخرى ترى أن هناك قرائن تؤيد أن مرونة أسعار الصرف هي التي تحقق نمو التجارة. فما هو موقف الاستاذ الدجاني من هذا الموضوع؟.

ومن ناحية ثالثة، إذا كان من الضروري، على أي حال، تحقيق نوع أو درجة من التنسيق بين أسعار الصرف، فهل هذا ممكن في ظل النظم النقدية العربية الحالية حيث تختلف العملات العربية فيما بينها من حيث العملات الأجنبية التي ترتبط بها. فبعضها مرتبط بالدولار، والآخر بحقوق السحب الخاصة، والثالث بسلة خاصة من النقد. فهل من الممكن في ظل هذا التعدد والتباين في إرتباط العملات العربية بالعملات الأجنبية، تحقيق تنسيق أو إرتباط فيما بينها؟.

أنا أعلم أن لدى الاستاذ برهان الدجاني إجابات على هذه الأسئلة ولكنه ربما لم يرد أن يثقل علينا، ولذلك فإنّا نود أن نسمع إجاباته هذه، وبنفس التقرير الذي نتتبع به دائمًا أراءه وأفكاره في مجال التعاون الاقتصادي العربي، وشكراً.

عز الدين ابراهيم: لا شك أن مسيرة التعاون الاقتصادي العربي منذ السبعينات، كما ذكر المتحدث، كان فيها بعض الإيجابيات. ولذلك نتيجة لتوفر الفوائض المالية العربية، وهجرة العمال العرب إلى البلدان النفطية. ولكن أيضاً يجب أن يشار إلى أن هنالك بعض السلبيات لهذا التعاون. فهجرة العمال من بلدان العجز قد أحدثت إختلالاً كبيراً في أسواق العمالة فيها. فلقد ارتفعت أجور العمال إرتفاعاً كبيراً، وفي بعض التخصصات النادرة بوجه خاص، الأمر الذي زاد من معدلات التضخم في هذه البلدان.

يضاف إلى ذلك أن هجرة عدد كبير من العمال من بلدان العجز في تخصصات أساسية قد يكون أحد مسبّبات بطء النمو الاقتصادي في هذه البلدان، ولربما كان ذلك سبباً في الإرتفاع المستمر في العجز في موازينها التجارية.

إن التقييم الصحيح لمسار التعاون الاقتصادي العربي يجب أن يأخذ في الحسبان مثل هذه السلبيات مع الإيجابيات.

فايقة الرفاعي: أود أن أعلق أولاً على فكرة الدكتور محمود سقباني بأن أسعار الصرف الثابتة وإمكانية التحويل هي بديل كامل عن عملة مشتركة ومن ثم فليس ثمة حاجة لعملة مشتركة يمكن من خلالها تحقيق التكامل الاقتصادي.

وأنا أخالف هذا الرأي. وأود أن أشير إلى ورقة البروفيسور وليامسون التي نوقشت هذا الصباح، حيث أشير فيها إلى أنه في ظل تثبيت أسعار الصرف، فإن مجرد إمكانية تغيير هذه الأسعار، قد يجعل القطاع الخاص في الدول الأطراف يقوم بردود فعل غير ملائمة. وهذا يشكل عقبة في طريق أفضل وأكفأ توزيع للموارد. ويشهد بهذا التخلي الذي تم مؤخراً عن مساواة الأسعار بين الريال القطري والدينار البحريني ودرهم الامارات العربية المتحدة. من هنا من الأفضل وجود عملة مشتركة لدول الخليج، وليس مجرد الإقتصار على سعر صرف ثابت بين عملاتها.

ثانياً، ان القضية ليست مجرد تدفق في الموارد المالية من بلدان الفائض إلى بلدان العجز. فقد يمكن بسهولة تبين أنه مع وجود حرية حركة رأسمالية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى سوء توزيع للموارد الفعلية، إذا ماكانت هذه الحرية غير مرتبطة بتنسيق السياسات الإستثمارية بما من شأنه أن يوصل إلى وجود تخصص وتوزيع كفء للعمل، ولا سيما في ضوء الحقيقة التي تقول أن البلدان العربية لا تزال لها طاقات إنتاجية ضيقة وقليلة التنوع.

من هنا يستلزم الأمر وجود خطة جيدة الصياغة تنطوي على إستراتيجية طويلة الأجل بالنسبة للوضع العربي في إطار الاقتصاد العالمي. وهذا يمكن تحقيقه عن طريق إنشاء مؤسسة للإستثمار تتميز بالصفة الفوق قطرية مع تجميع الاحتياطي الذي من شأنه توجيه الموارد والفوائض المالية بما يحقق الأهداف من هذه الخطة الإستراتيجية للإستثمار. وأشكركم.

خير الدين حسيب: عندما يتكلم الاستاذ برهان الدجاني عن العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإنه يتكلم عن تجربة الثلاثين عاماً أوأكثر، بحلوها ومرِّها، بل بعسلها وعلقمها، التي شارك فيها شخصياً. وأعتقد أنه ليس من باب المجاملة القول أن الاستاذ برهان الدجاني قد وضع مقياساً للعطاء في سبيل أمته وفي سبيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، قد يجعل من الصعب على كثيرين منا أن نقدم ما قدمه.

ومع ذلك أود أن أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي عموماً والذي ينطبق أيضاً على التعاون النقدي العربي بأشكال وبدرجات مختلفة.

لقد جرت مناقشات كثيرة بين المفكرين العرب والممارسين في اتخاذ القرارات السياسية حول العلاقة بين الإرادة السياسية والتعاون الاقتصادي العربي وأيهما يسبق الآخر: أن نبدأ بالتوحيد السياسي لننتهي بالتوحيد الاقتصادي، أونبدأ بالتوحيد الاقتصادي فننتهي بالتوحيد السياسي. وقد جربت كل هذه وتلك في الوطن العربي خلال العشرين سنة الأخيرة، وبات واضحاً أن هنالك إرتباطاً شديداً وقوياً بين العلاقات السياسية العربية وبين مدى التعاون الاقتصادي العربي. فإذا تتبعنا العشر سنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨، في العلاقات الاقتصادية بين العراق وسوريا، والعراق والأردن وبين سوريا ومصر، وبين مصر والسعودية، لوجدنا صورة مذهلة ومؤسفة لمدى هذا الإرتباط ومدى لاعقلانية إتخاذ القرارات الاقتصادية وتسخيرها لخدمة العلاقات السياسية العربية.

والسؤال الذي يرد، إذا كان هنالك مصلحة للشعب العربي أوللشعوب العربية عموماً في التعاون الاقتصادي العربي فلماذا تم ما تم رغم ذلك؟ وليس من الصعب الإجابة على هذا السؤال، فالشعوب العربية، بدرجات متفاوتة، لم تتح لها إلاّ في فترات قليلة ونادرة وبدرجات محدودة، فرصة المشاركة باتخاذ القرارات المصيرية الهامة، وبالتالي ظلت مسؤولية إتخاذ هذه القرارات في أيدي الأنظمة العربية والمسؤولين عنها.

ومع ذلك، فإن هناك درجة من الصحة، في اعتقادي، لما يقال من أن تزايد وتشابك العلاقات الاقتصادية العربية لابد أن يعكس نفسه في درجة من العقلانية تسود القرارات السياسية الخاصة بالعلاقات العربية أوتجعلها أقل لاعقلانية. وهذا ما تشير إليه تجربة

السبعينات. فعلى الرغم مثلاً من قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر ومعظم الأقطار العربية، إلاّ أن العمال المصريين ينتقلون إلى الأقطار العربية ويعملون فيها ويعودون إلى مصر وهكذا. كما يلاحظ ذلك أيضاً كمثال آخر، في مدى تأثير تطور العلاقات السياسية بين العراق وسوريا مثلاً على العلاقات الاقتصادية فيما بينهما. ففي السابق كان أي توتر شديد في العلاقات السياسية بين البلدين يؤدي أحياناً إلى وقف ضخ النفط العراقي من خلال سوريا، إلاّ أنه يلاحظ في السنوات الأخيرة أنه رغم مرور العلاقات بين البلدين بحالات من المد والجزر، غير أنه مع ذلك هناك أمور اقتصادية أساسية بقيت بعيدة عن هذا التذبذب المماثل في العلاقات بين البلدين. ويمكن إيراد أمثلة اخرى حول مدى سوء العلاقة السياسية الحالية بين مصر وليبيا من جهة، مع إستمرار تدفق العمالة المصرية إلى السوق الليبية. وهكذا تطورت درجة من التشابك في العلاقات الاقتصادية العربية فرضت نوعاً من العقلانية في ترشيد العمل الاقتصادي العربي المشترك.

والسؤال المطروح حالياً هو ما الذي يمكن عمله؟ هل تترك الأمور كما هي؟ أو أنّ هنالك مجالات لتحسين الصورة الحالية؟ لقد قيل أولاً الكثير واستعمل موضوع إختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية كمبرر لعدم التعاون الاقتصادي العربي. ويبدو من النظرة الموضوعية، برأيي، أن الإختلافات بين الأنظمة الاقتصادية العربية ليست بالدرجة التي يتصورها الكثيرون. فقد أدى تزايد الأموال النفطية لدى الأقطار العربية النفطية، وبغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية، إلى إضطرار تلك الأقطار للدخول في مشاريع عامة تمتلكها الدولة وأدى إلى نمو القطاع العام في الدول النفطية عموماً، حتى أن القطاع العام في بعض الأقطار النفطية أكبر من القطاع العام في بعض الأقطار العربية التي تسمى تقدمية. وبالتالي فإنني أعتقد أن موضوع الاختلافات بين الأنظمة الاقتصادية العربية، كعقبة في طريق التعاون الاقتصادي العربي، قضية مبالغ فيها كثيراً وأنها مسألة إيديولوجية ونفسية أكثر مما هي في الواقع العملي لاقتصادات الأقطار العربية، وأن الاختلافات الموجودة قابلة لإيجاد الصيغ العملية للتنسيق بينها أو تجاوزها، إذا ما وجدت الإرادة السياسية لذلك.

وفي اعتقادي، ثانياً، أن هنالك مجالات لمحاولة ترشيد العمل الاقتصادي العربي المشترك ومحاولة إخضاعه إلى قدر أقل من التذبذبات السياسية. وفي هذا المجال يمكن الكلام حول أحد محاور العمل الاقتصادي العربي المشترك وهو المؤسسات والمنظمات العربية المشتركة. هذه المنظمات يمكن أن تؤدي دوراً أكبر من الدور الحالي لو أمكن ترشيد طريقة اختيار مقر هذه المنظمات وطريقة اختيار المسؤولين عن هذه المنظمات على أسس وقواعد موضوعية أكثر من القواعد التي طبقت وتطبق في كثير من الحالات، مما يعكس نفسه على كفاءة وأداء هذه المنظمات، وبالتالي على العمل العربي المشترك نفسه.

كذلك، أرى ثالثاً، أنه يجب في تصوري الإبتعاد عن محاولة التقيد بمحور واحد فقط في العمل العربي المشترك وإنما يجب أن تبذل محاولات للعمل في كل اتجاه ممكن، وضمن أي محور كان. إن أي كلام عن المحور التجاري كبديل عن المحور الصناعي، أو الصناعي كبديل عن التجاري .. الخ كلام ينسي التشابك بين العلاقات الاقتصادية المختلفة، وان الأقطار العربية بحاجة إلى أن تتعاون في هذه المجالات عموماً.

ملاحظة أخيرة، فقد قيل كلام كثير عن حجم العلاقات والتبادل التجاري بين الأقطار العربية، ويستعمل هذا كمبرر للبطء أوعدم الإقدام على التعاون الاقتصادي. هذا ينطلق من نظرة ستاتيكية للوضع العربي الحالي وليس من نظرة ديناميكية. وكما أشرت سابقاً فتجربة العشرين سنة الأخيرة أثبتت أنه في حالات معينة يصل التبادل التجاري بين مصر والعراق إلى الصفر وفي حالات اخرى يصل إلى الملايين. وتجربة سوريا ومصر أثبتت أنه عندما تحسنت العلاقات السياسية بين البلدين ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من أربعة أضعاف ماكان عليه خلال فتورها أومسيرتها الاعتيادية، كما يمكن إيراد كثير من الأمثلة الأخرى. كما أن هنالك في كثير من القطاعات الاقتصادية العربية طاقات إنتاجية غير مستعملة، وإزالة العقبات السياسية التي في الطريق ستتيح إستعمال هذه الطاقات، وستساعد في تخفيض كلفة الإنتاج والأسعار. إن هذا لا يعني أن هذا وحده كافٍ، فلا بد من زيادة القدرة الإنتاجية عموماً، لكن هنالك مايمكن الإستفادة منه مما هو موجود وتطوير الصورة الحالية التي قد تبدو غير مقبولة إلى ما هو أفضل منها.

برهان الدجاني: لقد أثيرت نقاط متعددة في مناقشة الورقة التي قدمتها، وسأختار البعض منها للرد أوالتوضيح، غير متقيد بترتيب ورودها في سياق المناقشة.

فالنقطة الأولى، هي القول بأن السبب في تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي على المحور التجاري ربما كان راجعاً إلى عدم وجود اتفاق نقدي مكمل لاتفاقية تسهيل التجارة والترانزيت لعام ١٩٥٣، وأنه مما يؤيد ذلك أن واضعي الإتفاقية ذاتهم، وضعوا إتفاقية مرافقة لها سميت إتفاقية تحويل المدفوعات كان القصد منها تغطية هذه الثغرة بالذات، لكنها لم تكن إتفاقية فعّالة، لأنها لم تقم على مبادىء ملزمة، ولا أقامت ميكانيكية يمكن اللجوء إليها في تنفيذ المبادىء العامة التي نادت بها.

انني لا أتفق مع هذا الرأي. فالتجارة الخارجية لا بد لها أن تجري على أي حال، سواء من خلال تنظيم محدد لتسوية المدفوعات الناجمة عنها، أم بغير ذلك. إلاَّ أن ماحدث بالفعل هو أن دولاً عربية معينة، بل بالتحديد مصر، كانت آنذاك تطبق نظاماً للرقابة على التحويلات النقدية، ولم تكن مستعدة لأن تخصص مبالغ من موجوداتها من النقد الأجنبي للتجارة العربية، لأنها كانت تفضل كما قيل آنذاك - أن تستعمل هذا النقد النادر في شراء

المعدات، والمواد الأولية، والحاجات الأساسية، على أن تستعمله في شراء الياميش السوري أو التفاح اللبناني وقد استعملت دول عربية اخرى هذا المنطق نفسه بعد ذلك.

وفي اعتقادي أن اتفاقية التجارة والترانزيت العربية ومسيرة المحور التجاري لم تفشل كما يردد في كثير من الأحيان. بل إن هذا المحور قد حقق بالفعل سوقاً مشتركة في مجال المنتجات الزراعية. إلَّا أن الدول العربية أهملت القطاع الزراعي عموماً بعد ذلك، مما أدى إلى تضاؤل قدرته على إنتاج فائض للتجارة العربية. ومازال هذا القطاع، مع ذلك، حتى اليوم يغطي جانباً مهمًا من جوانب التجارة القائمة بين الأقطار العربية، نظراً لوجود تكامل طبيعي أومناخي إن شئت بين الدول العربية في مجال الزراعة. فالخضروات، والفواكه، والدواجن، واللحوم، من أهم البضائع المتداولة في التجارة العربية، ولو واكبها توسع في إنتاج الحبوب، والألبان، واللحوم، والقطاني، لكانت لدينا الآن تجارة واسعة تحسب بمليارات الدولارات. لكن الإنتباه العربي كان مشدوداً آنذاك إلى الصناعة، وخصصت لها الموارد على حساب الزراعة، وسخر القطاع الزراعي لتوفير الحاجات المحلية بدل التصدير. ورأينا سلعة زراعية أثر اخرى يتضاءل تصديرها أويتلاشى، بل رأينا الدول العربية تتجه إلى العالم الخارجي أكثر فأكثر لتحصل منه على حاجاتها من القمح والألبان واللحوم والدواجن، بل ورأينا كيف استعمل تصدير القمح في أوائل الستينات وسيلة للضغط على مصر للإنصياع إلى السياسة الامريكية، بعد أن أصبحت حاجات مصر من القمح تستنزف جانباً هاماً مما تحصل عليه من النقد الأجنبي، مما عرقل في النتيجة جهودها للتنمية الاقتصادية.

وحتى بالنسبة للقطاع الصناعي فإن الصناعات التي أنشئت في تلك الفترة قامت كلها تقريباً على مبدأ إستبدال المستوردات، ووجهت إلى السوق المحلية. ولم تستطع أية دولة عربية أن تقيم تخصصاً في صناعات معينة بحيث تنتج فوائض للتصدير - حتى الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس. تصور مثلاً لو أن مصر التي بدأت تجمع اللوريات والسيارات في الخمسينات طورت هذه الصناعة، أوطورت صناعة الجرارات، أو صناعة بناء السفن، أوما شئت، لكان لديها فائض تصديري تحتاج إلى تصديره إلى الأقطار العربية، وتضطر بالتالي إلى فتح أسواقها للإستيراد من تلك الأقطار، رغم قيود العملة وعدم وجود آليات للتحويل. إن صناعة بناء السفن الكورية مثلاً عمرها عشر سنوات، وكانت مصر قد بدأت تعمل في مجال بناء السفن قبل نشوئها. ولكن كوريا اليوم منتج مهم للسفن، بينما مصر لا تنتج سفينة واحدة. وقد اشترت الدول العربية في الفترة الأخيرة من السفن - الناقلات وسفن الحاويات وسفن الشحن - ماكان يكفي سوقاً لصناعة سفن. وغيرها كثير.

لقد حصل خطأ في التصور، جعل التقدم الصناعي رقيقاً عريضاً، بدل أن يكون عميقاً صلباً. ولقد زاد عدد الصناعات، وزادت أعداد المصانع، لكن الصناعة نفسها

لم تتطور. فما زالت صناعاتنا معتمدة في تجهيزاتها وتكنولوجياتها على الخارج، وما زال المستوى التكنولوجي لمنتجاتها أولياً.

والنقطة الثانية، تتعلق بغلبة ما سماه البعض «السياسة الاقتصادية» - ربما في معرض التمييز عن الاقتصاد بمعناه الفني - على البحث. وقد اختلف في المصطلحات، ولكن مع ذلك، أعتقد بأن علينا أن ننظر إلى عملية التكامل الاقتصادي العربي بوصفها عملية تاريخية، تتفاعل مع مختلف التيارات التي تتجاذب الوطن العربي، من سياسية واجتماعية، ومن داخلية وخارجية. وبالتالي فاني أختلف في الرأي مع الزملاء الذين ينظرون إليها من الزاوية التقنية الاقتصادية الخالصة، بل وحتى مس الزاوية الاقتصادية العريضة وحدها. ولو طبقنا هذه النظرة لزال التناقض الذي رآه بعض الزملاء في بحثي، والذي يتألف في رأيهم من فكرتين متعارضتين، إحداهما تقول بأن التكامل النقدي أمر مرغوب في ذاته، وأنه قادر على أن يكون عاملاً مساعداً في إحداث تكامل اقتصادي عربي، بينما تقول الأخرى بأن التكامل الاقتصادي ذاته هو شرط مسبق لإمكان إقامة تكامل نقدي. والواقع أن نظرتي إلى هذا الأمر نظرة تجريبية. فهنالك مثلاً في المرحلة الراهنة من التاريخ الاقتصادي العربي مقدار هائل من الأرصدة المالية المنفية في الخارج. ونحن نحاول أن نجتذب أي مقدار من هذه الأموال إلى الوطن العربي ونوطنها فيه. ونوزعها في أرجائه. فمعنى ذلك أن ثمة مسألة نقدية أولى، بقطع النظر عن قضية التكامل، هي مسألة استقدام هذه الأموال، وهناك مسألة نقدية ثانية تشكل جانباً مواكباً لحركة التكامل. فاستقدام الأموال العربية واجتذابها لا يؤدي بالضرورة إلى إحداث تكامل عربي. ولكنه أمر يجب أن يحدث ويجب أن تعطى لحدوثه أفضلية خاصة، قبل أن تنتقص تلك الأموال وتذاب. وانني أعتقد أن البلاد المضيفةللأموال - وهي البلاد الصناعية الغنية - تنتهج سياسات مدبرة تهدف إلى انتقاص الأموال وتذويبها، وأنها تبدع في كل يوم وسيلة جديدة وتخترع أداة جديدة لتحقيق هذا الهدف. والظن الذي يدور في أذهان الأفراد والحكومات المالكة لهذه الأموال بأنها آمنة هو وهم أكيد. ولا حاجة بنا لأكثر من الإشارة إلى ما يهدر منها كل يوم بالتضخم، والإستثمار المفروض في سندات طويلة الأجل بفوائد زهيدة، وفي إغلاق الكثير من أبواب الإستثمار الآمن عنها، بل وفي المصادرة المباشرة كما حصل مؤخراً بالنسبة لأموال إيران، وكان قد حصل ما يشبهه بالنسبة لأموال أقطار عربية اخرى من قبل. فالمبدأ الذي تعتمده الدول الصناعية، مؤيداً بشواهد حاسمة من تاريخها، هو أنه إذا تجاوزت مديونية أية دولة قوية مستوى معيناً، لا بد أن تقوم تلك الدولة بإجراء ما لشطب تلك المديونية، إما شطباً مباشراً وفورياً، أو شطباً غير مباشر أو طويل الأجل. هذا ما حصل بالنسبة لمديونيات الحرب العالمية الأولى، ولتعويضات تلك الحرب. وهذا ما لا بد من حدوثه، مهما اختلفت الأشكال بالنسبة لمديونيات اخرى.

من هنا فإنني أدعو إلى تحويل أكبر قدر من تلك الأموال بأي وسيلة وبأقصى السرعة إلى الأقطار العربية، حيث من الأفضل والأأمن أن تستثمر في الاقتصادات العربية لتجعلها أكثر تكاملاً وأكثر قدرة على الصمود والتقدم في فترة ما بعد النفط التي أخذت تلوح في الأفق. ومن هنا أيضاً، فانني، رغم علمي بما يسببه انتقال هذه الأموال إلى المحيط العربي ذاته من متاعب، فاني أنادي بعودتها أية كانت هذه المتاعب والمشاكل، وأدعو إلى إيجاد الحلول للمتاعب، بدل التفكير في إبطاء تحويلات الأموال.

فالتكامل النقدي قد يفيد في تنشيط حركة انتقال الأموال. بهذا المعنى يصبح مفيداً ومرغوباً في حد ذاته. لكن لا يجوز أن يفكر بأنه وسيلة ضرورية لاجتذابها، أو شرط مسبق لذلك. كل ما يساعد على اجتذاب الأموال حسن في حد ذاته. وإذا استطعنا أن نقيم تكاملاً نقدياً، بوصفه وسيلة لاجتذابها، واستثمارها، وتوزعها بين الأقطار العربية - وهذا أمر ممكن كما بينت في بحثي - فيجب أن لا ننتظر اكتمال الشروط الأخرى لهذا التكامل. أما إذا لم يمكن ذلك، فإن التكامل النقدي سوف يواكب مسيرة التكامل الاقتصادي عموماً.

من الملاحظات الهامة التي أبرزت، القول بأن هنالك حاجة إلى هيئة قومية عليا تتولى أمور التكامل الاقتصادي أو النقدي كلها أو بعضها، وتقوم بتوزيع الاختصاصات الإنتاجية بين الأقطار العربية. وتلك فكرة ممتازة من الناحية النظرية. لكننا نعلم أن الأقطار العربية ما زالت في مرحلة تفضيل العمل الثنائي على العمل الجماعي، وفي مرحلة الحرص على التمسك الكامل بكل مجالات السيادة ورموزها، وعدم التخلي عن أي منها لأي هيئة قومية. وقد لاحظنا مثلاً أن الدول العربية تفضل تقديم معوناتها لبعضها بعضاً، بالأسلوب الثنائي، على أن تقدمها بواسطة المؤسسات القومية المشتركة. بل وشاهدناها تكبح جماح بعض المؤسسات القومية - كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - لا خوفاً من فشلها، بل خوفاً من نجاحها. وتظهر التجربة العربية أن المؤسسات القومية الوحيدة التي يتاح لها العمل أو النجاح هي تلك التي لا تتدخل في عمليات إتخاذ القرار على المستوى القطري، بل التي لا تتوجه إلى السلطات القطرية بأي طلب إلاّ بعد أن تؤمن الموافقة المسبقة على هذا الطلب، حتى لا تضع تلك السلطات في موضع الحرج، إذا هي اضطرت أن تجاهر برفضها. وأعتقد أن لدينا على أي حال مؤسسات قومية يمكن، متى حانت الظروف المواتية أن تناط بها إختصاصات تقديم الإقتراحات بشأن التصورات الاقتصادية العامة على المستوى القومي، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. بل أستطيع التأكيد بأنه متى توافرت القيادة الكفؤة والمثابرة والمتحركة، فإن الشيء الكثير يمكن أن يتحقق على يد هاتين المؤسستين وغيرهما من المؤسسات القومية. ولقد كان مجلس الوحدة الاقتصادية مثلاً في فترة أمانة الزميل الدكتور عبد العال صكبان أداة فعّالة في إنشاء المشاريع العربية المشتركة وتحريك القضايا الاقتصادية

القومية، خلافاً لكل ماكان متوقعاً. وأشير هنا إلى شركتي التعدين والثروة الحيوانية اللتين أقامهما المجلس واشتركت بهما حكومات عربية كثيرة، وتقومان بجهود ناجحة ومرموقة في تطوير القطاعين المناطين بهما.

وعلى أي حال، فإن الروح القومية السائدة في المؤسسات القومية العربية هي روح عالية يعتز بها. وقد استطاع الكثير من هذه المؤسسات أن يستقطب أفضل الفنيين العرب، ويعبئهم في أعلى درجات الإلتزام وروح المسؤولية، للقيام بعمل ناجح. والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل صندوق النقد العربي الذي نجتمع اليوم في رحابه، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والإدارات الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمانة العامة لمنظمة أوابك. لولا الروح العالية التي يعمل بها رجالات هذه المؤسسات، على مختلف المستويات، لما استطاعت أن تدوم، وتنجح، وتثمر.

الفصل الرابع
نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية

كريم نشاشيبي

مقدمة

تمثل البلدان العربية تشكيلة متنوعة من أنماط الانتاج والتوجهات العقائدية، الأمر الذي شكل الهيكل المالي في تلك البلدان، وحدد درجة انفتاح اقتصاديات تلك البلدان على جيرانها وعلى العالم الخارجي ككل. وقد عمدت بعض من تلك البلدان، بفضل ثروتها النفطية أو تركيزها على التجارة والخدمات، واعتماداً منها على قوة فوائض ميزان مدفوعاتها، إلى إقامة نظم تجارة حرة وصرف حر، فضلاً عن إنشاء قطاع مالي لا يستهان به. أما البلدان الأخرى التي تركزت نظمها الانتاجية على مجال السلع الأولية، ولا سيما الزراعية، فقد تعين عليها أن تعالج المشاكل المرتبطة بالضرورة بقضية التخلف، ومنها مشكلة النمو البطيء للصادرات، وقصور المدخرات، وأوجه العجز التجاري المستمر. ولقد مالت تلك البلدان إلى وضع المزيد من القيود، حيث كانت تعاني وجود قطاعات مالية أدنى نمواً وتطوراً.

إن النظرة الشاملة عبر بلدان الفائض وبلدان العجز، إنما تنبىء عن اتجاهين اقتصاديين مختلفين، الأول يتجه أساساً نحو السوق ونحو اللامركزية، أما الثاني فيتجه نحو سيادة القطاع العام وسيطرته على النشاط الاقتصادي. إلا أن هذه الحدود المميزة ما لبثت ان اضطربت إلى حد ما، منذ ١٩٧٣، مع تزايد الضغط الرامي إلى تحرير النظام الاقتصادي وإضفاء الصبغة الليبرالية عليه والمتولد عن الزيادة السريعة في الثروة النفطية بالمنطقة، وما نتج عن ذلك من حركات انتقال عوامل الانتاج داخل المنطقة.

ولسوف يكون من بين الخطوات الأولى الرامية إلى محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، تنسيق سياسة سعر الصرف، ونظيرتها وهي تنسيق السياسة النقدية. ولقد عمدت هذه الورقة إلى مسح واستعراض أوجه التباين الموجودة بين نظم التجارة والصرف في البلدان العربية، فضلاً عن ملامح السياسات النقدية المتبعة فيها. ونرجو أن

يسفر هذا عن توضيح المشكلة التي قد يواجهها التكامل الاقتصادي المنشود، فضلاً عن توضيح المسارات الأساسية التي سيتخذها هذا التكامل.

ولسوف نقسِّم مناقشة النظم التجارية والسياسات النقدية عبر ثلاث مجموعات من البلدان: البلدان المصدرة للنفط؛ البلدان غير النفطية والمتجهة للسوق؛ والبلدان غير النفطية والمتجهة نحو القطاع العام. وبعد أن تستعرض الورقة كلاً من نظم التجارة والصرف على التوالي في البلدان العربية ثم ممارسة وتطبيق السياسة النقدية فيها في الفصلين التاليين، فلسوف تختتم الورقة بأن ترسم، في الفصل الرابع، بعض المؤشرات الدالة على التفاعل الراهن بين البلدان العربية، فضلاً عن ممارستها في مجال السياسة العامة، فيما يتعلق بقضية التكامل الاقتصادي العربي.

أولاً - نظم التجارة والصرف في الاقتصاديات العربية وانفتاحها على الاقتصاد العالمي

ألف - نظم التجارة في البلدان المصدرة للنفط

ظلت نظم التجارة في البلدان العربية المصدرة للنفط بصورة عامة نظمًا ليبرالية منذ الأيام الأولى للإكتشافات النفطية. وهذه النظم تشترك في سمات معينة، مثل سياسات التجارة الليبرالية، وقابلية تحويل عملاتها بشكل كامل، وتحركات رأس المال غير المقيدة نسبياً.

وتوجد أكثر نظم التجارة، ليبرالية أو تحررية، بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الخليج: البحرين، والكويت، والعربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، وهي نظم تصور إلى أقرب حد ممكن ما هو منصوص عليه في الكتب الدراسية حول النظام النموذجي للتجارة الحرة.

وفي حالة الامارات العربية المتحدة والكويت، فإن الجمع بين عوائد نفطية كبيرة وضعف القدرة الاستيعابية المحلية، وقيام نمط إنفاق عام مركز على البنية التحتية الأساسية والصناعات البتروكيماوية، كل ذلك أسفر عن فوائض حسابات جارية كبيرة، وعن غياب تعريفات حمائية أو قيود مفروضة على التجارة. وفي معظم بلدان الخليج لا يتطلب الاستيراد أذوناً خاصة، ولا توجد لا قيود على استخدامات العملة، ولا ضوابط على سعر الصرف فيما يتعلق بالمتحصلات أو المدفوعات الرأسمالية التي يتعامل فيها المقيمون أو غير المقيمين. فإذا ما تواجدت تعريفات جمركية، فغالباً ما يكون فرضها لأغراض رفع الإيراد الذي تحصله البلديات في معظم الأحيان (كبلدية دبي مثلاً)، ومن ثم فهي عادة ما تكون

تعريفات مخفضة وموحدة. وإذا كانت السعودية تشابه في الملامح الليبرالية التي تتسم بها بلدان الخليج الصغرى، إلا أنها معنية أيضاً بتنمية قاعدتها الزراعية وقطاع الصناعات التحويلية بها. وقد نتج عن ذلك فرض تعريفات حمائية، رغم أن سعر الضريبة الجمركية لا يكاد يزيد على ٢٠٪. كذلك يجري استخدام وسائل السياسة المالية مثل الاعفاءات الضريبية، لتشجيع انتقال التكنولوجيا الأجنبية والمشاريع المشتركة في قطاعات إحلال الواردات.

وبعد نشوء فوائض ضخمة من الحسابات الجارية التي مضت تبحث عن مسارات أجنبية تتحرك ضمنها، فقد أثر ولا شك في تطوير أسواق الصرف الأجنبي في البلدان المصدرة للنفط. ورغم أن القسم الأكبر من أموال الفائض قد تحولت إلى اليورودولار وغيره من الأسواق المالية، فقد نجمت حاجة أيضاً الى التقليل من مخاطر الصرف عن طريق إصدار أوراق مالية مقومة بالعملات المحلية. وقد أتاح ذلك أيضاً ميزة إضافية لبلدان الخليج تمثلت في إمكان تنويع اقتصادياتها عن طريق إقامة قطاع خدمي متصل بتصديرها لفوائض أموالها. ولقد نتج عن تطور الأسواق المالية في تلك البلدان، وتحويل ثروتها النفطية إلى أصول متوسعة في الخارج، أن أصبحت تحركات رأس المال غير المقيدة والمقومة بالعملات المحلية والخارجية، سمة لازمة للنظم النقدية ونظم الصرف في تلك البلدان.

وتهدف سياسات سعر الصرف التي تتبعها بلدان منطقة الخليج المصدرة للنفط، بالدرجة الأولى، إلى الحفاظ على درجة كبيرة من الاستقرار بين عملاتها، وبين عملات شركائها التجاريين الرئيسيين. ويهدف ذلك الاستقرار أساساً إلى التخفيف من أثر تقلبات العملة الأجنبية على الأسعار والتكاليف المحلية. ومع ذلك، فقد أصبح هذا الاستقرار أمراً مرغوباً أيضاً كسياسة تتبع دعمًا لمزيد من تطور الأسواق المالية الوطنية. وبما أن معظم عوائد النفط الداخلة إلى تلك البلدان، كانت بالدولار الأمريكي، فلقد كان طبيعياً ذلك الربط الذي حدث في البداية لعملات كل من البحرين والكويت وقطر والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي. إلا أنه مع ضعف الدولار منذ منتصف السبعينات، حدث تحول من الارتباط بعملة وحيدة إلى سلات من العملات وبالذات إلى حقوق السحب الخاصة، حيث توافرت هوامش كبيرة تحدُث ضمنها تقلبات الأسعار[1]. وقد نتج عن ذلك ارتفاع أسعار العملات المحلية في مواجهة الدولار بنسبة ٥ ٪ تقريباً بين

---

(١) بالنسبة لحقوق السحب الخاصة تبلغ هذه الهوامش حالياً ٧,٢٥٪ على كلا جانبي التثبيت. ومن بين البلدان المذكورة قامت الكويت بتثبيت عملتها حسب سلة عملات يتمتع فيها الدولار بوزن أكبر من سلة حقوق السحب الخاصة.

١٩٧٧ و١٩٧٩، كما نجم عنه استقرار ملحوظ في أسعار الصرف بين بلدان الخليج[٢] (الجدول رقم ١).

وقد حاولت ثلاثة من بلدان الخليج وهي البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة أن تنسق سياسات السعر الصرف بينها، بتثبيت أسعار الصرف بين عملاتها، لتسهيل السفر والمبادلات التجارية. لكن عندما رفعت قطر سعر عملتها بنسبة ٢٪ في مواجهة الدولار الأمريكي في أيار / مايو ١٩٧٩، في حين أبقت البحرين والامارات على أسعار صرفها، فقد توقف العمل بهذا الاتفاق مع قطر، ثم بين البحرين والامارات أيضاً بعد ذلك. وفي ١٩٧٩ ألغت الكويت والبحرين أيضاً التعريفات بينهما، ولكن هذا الاجراء لن ينجم عنه أثر اقتصادي ملموس، نظراً لمحدودية التبادل التجاري بين البلدين. أما في حالة العربية السعودية، فقد بذلت محاولات متواضعة ظلت محصورة في نطاق هامش ٣٪، لاستخدام سعر الصرف بغية إزالة الضغوط التضخمية المحلية التي انعكست على الاقتصاد من الخارج. كذلك فقد مال الدينار الكويتي في الآونة الأخيرة إلى الهبوط في مواجهة عملات البلدان المجاورة، نتيجة هروب رأس المال إلى حد ما، بسبب التغيرات في سعر الفائدة.

وفي بلدان عربية أخرى مصدرة للنفط (الجزائر والعراق وليبيا)، فإن النظم التجارية تتسم بطابع ليبرالي تحرري أقل من نظيرتها في بلدان منطقة الخليج. وليس هذا بالضرورة راجعاً إلى ضغوط ميزان المدفوعات، بقدر ما هو سياسة متعمدة تعهد إلى القطاع العام بأداء دور المسيطر في جميع مجالات الاقتصاد.

وتفرض هذه البلدان الثلاثة قيوداً كمية على الواردات، من خلال درجة عالية من احتكار الدولة للوكالات التجارية الحكومية للتجارة الخارجية. كما تمارس أنواع الرماية على أسعار صرف الإيرادات غير المنظورة والتحويلات الرأسمالية. وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فإن كلاً من العراق وليبيا قامتا بربط عمليتهما بالنسبة إلى الدولار الأمريكي منذ ١٩٧٣، كما حافظتا على نفس سعر الصرف مع الدولار. وفي واقع الحال حافظت العمليتان على شيء من الهبوط في مواجهة عملات شركائهما الرئيسيين. وفي حالة الجزائر توفر استقرار لسعر الصرف، من خلال تثبيت الدينار الجزائري إلى سلة عملات تمثل توزيعاً لمدفوعاتها للواردات[٣].

---

(٢) كان هناك، بصورة استثنائية، موجة من المضاربة ضد درهم الامارات العربية المتحدة، أدت إلى ضعف هذه العملة في فترة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦، وحتى كانون الثاني / يناير ١٩٧٧. وقد أمكن إيقاف هذه الموجة وعكس مسارها إثر تدخل حازم من جانب مجلس النقد بالامارات في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧.

(٣) وكان الهدف أيضاً هو استقرار سعر الصرف في مواجهة الفرنكات الفرنسية المحولة إلى الجزائر =

جدول رقم (١)
سعر الصرف في بلدان الخليج معبراً عنه بالدينار الكويتي
(١٩٧٤ = ١٠٠)

نهاية فترة	الدولار الأمريكي بالدينار الكويتي	الدينار البحريني بالدينار الكويتي	الريال القطري بالدينار الكويتي	درهم الامارات بالدينار الكويتي	الريال السعودي بالدينار الكويتي	حقوق السحب الخاصة بالدينار الكويتي	سعر الصرف الفعال للدينار الكويتي[١]
١٩٧٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
١٩٧٥	٩٨,٥	٩٨,٧	٩٩,٥	٩٨,٨	٩٧,٩	١٠٣,٠	
١٩٧٦	١٠٠,٩	١٠١,٢	١٠١,٢	١٠١,٤	١٠٠,٤	١٠٦,٤	
١٩٧٧	١٠٣,٤	١٠٣,٦	١٠٣,٧	١٠١,٣	١٠٢,١	١٠٤,٢	١٠٠,٠
١٩٧٨							
أولاً	١٠٥,١	١٠٣,٣	١٠٣,٥	١٠٢,٤	١٠٢,٣	١٠٤,٠	٩٩,٥
ثانياً	١٠٥,٥	١٠٣,٦	١٠٣,٦	١٠٢,٨	١٠٢,٣	١٠٤,٢	٩٨,٦
ثالثاً	١٠٦,٥	١٠٤,١	١٠٤,١	١٠٣,٢	٩٩,٧	١٠١,٨	٩٥,٢
رابعاً	١٠٦,٦	١٠٣,٦	١٠٣,٦	١٠٢,٦	٩٩,٥	١٠٠,١	٩١,٩
١٩٧٩							
أولاً	١٠٥,٠	١٠٢,١	١٠٢,١	١٠١,٣	٩٩,٣	٩٩,٩	٩٢,٦
ثانياً	١٠٥,٠	١٠٢,١	٩٩,٦	١٠٠,٢	٩٩,٨	٩٩,٦	٩٢,٨
ثالثاً	١٠٥,٠	١٠١,٠	٩٩,٦	١٠٠,٢	٩٩,٢	٩٧,٥	٩٢,٠
رابعاً	١٠٦,١	١٠١,٣	٩٩,٥	١٠٠,٧	١٠٠,٥	٩٨,٦	٩٤,٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٠** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٨٠).

ملحوظة: التحركات الزائدة عن ١٠٠ تعكس هبوطاً في عملة المتغير.

(١) رقم قياسي مرجح للاستيراد، ١٩٧٧ = ١٠٠.

= بواسطة العمال الجزائريين العاملين في فرنسا. ولتشجيع هذه التحويلات حافظت السلطات الجزائرية على سعر الصرف الذي كان سائداً قبل آب / اغسطس ١٩٦٩، حين طرأ هبوط على الفرنك الفرنسي (الدينار = فرنك فرنسي) وذلك بإضافة علاوة بنسبة (١٠٪ في سنة ١٩٨٠) إلى سعر الصرف المعلن للفرنك. مع ذلك، ولأن معدل التضخم في الجزائر كان أعلى منه في فرنسا، فقد يكون ذلك قد شجع العمال على تحويل أموالهم على شكل سلع أكثر من تحويلها على شكل نقدي، مما قد يفسر ركود التحويلات في السنوات القليلة الماضية. وثمة عامل آخر قد يتمثل في خفض النسبة المضافة عبر السنوات القليلة الماضية نتيجة لهبوط الدينار الجزائري في مواجهة الفرنك الفرنسي.

وفي العراق وليبيا أدى الاداء القوي لميزان المدفوعات، فضلاً عن تراكم احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي، إلى إدخال درجة عالية من المرونة في ممارسة الرقابة على المدفوعات والتجارة. وهكذا، فغالباً ما يجري إصلاح برامج الواردات، لإمكان زيادة تخصيص الحصص العائدة للهيئات الحكومية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. كذلك فقد جرى التخفيف كثيراً على صعيد الممارسة من القيود المفروضة على الواردات غير المنظورة، هذا في حين أن القيود المفروضة على انتقال رأس المال تهدف أول ما تهدف إلى تدفق الاستثمار الأجنبي عن طريق المشاريع المشتركة مع القطاع العام، مع تنظيم إعادة استثمار الأرباح وإعادة رأس المال.

باء - البلدان غير المصدرة للنفط والموجهة ناحية السوق

يمكن تصنيف هذه البلدان ضمن مجموعتين حسب درجة تحررية نظم التبادل التجاري بها.

١ - أول المجموعتين ليبرالية وتحررية تضم الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية اليمنية، وجميعها تتصف عامة بأداء سليم وبتراكم الاحتياطيات فيها. وقد قامت كل من الأردن والجمهورية العربية اليمنية، بربط عملتيهما مع حقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي على التوالي، في حين ظل سعر الصرف في لبنان عائمًا، بصورة أساسية مع استمرار لبنان في اتباع سياسة الحرية الكاملة فيما يتعلق بالتحويلات الرأسمالية الجارية. وتخلو سياسات الاستيراد في البلدين الآخرين (الأردن والجمهورية العربية اليمنية) بصورة أساسية من القيود، وذلك من خلال التوسع في منح أذون الإستيراد مع توافر النقد الأجنبي. أما الاجراءات الحمائية فتعبر عنها بشكل أساسي التعريفات الجمركية، برغم أن ثمة قيوداً تفرض بين حين وآخر على واردات معينة، لتشجيع الانتاج المحلي. وفي حين أن هناك بعض أوجه الرقابة الشكلية على المدفوعات الجارية الرأسمالية وغير المنظورة في الأردن والجمهورية العربية اليمنية، إلا أن الممارسة العملية تشهد بأن الرقابة في هذا المجال هي من أقل ما يكون، وذلك في بيئة موجهة بالأساس إلى حث العمال على تحويل مدفوعاتهم، فضلاً عن تشجيع سائر التحويلات غير المقابلة والتدفقات الرأسمالية الأخرى. كذلك فإن القوانين التي تنظم الاستثمارات الأجنبية تتصف بقدر كبير من التحررية، وهي تتيح إعادة رأس المال على أسس متهاودة وسخية. ويصل الأمر في الأردن مثلاً إلى أن الأرباح الناجمة عن هذه الاستثمارات يمكن تحويلها بدون أية قيود، في حين يمكن إعادة رأس المال إلى وطنه الأصلي خلال خمس سنوات. وفي هذا السياق يسمح أيضاً بالإحتفاظ بحسابات مصرفية مقومة بالعملة الأجنبية، كما لا توجد قيود على التحويلات والمدفوعات بالعملة المحلية.

٢ - أما في البلدان العربية غير المصدِّرة للنفط والموجهة صوب السوق التي تعاني من أداء أضعف لميزان المدفوعات، فقد جرى اتباع سياسات أقل تحرراً في التبادل التجاري والمدفوعات. وقد نتج عن أوجه العجز المتواصل، في الحساب الجاري التي سادت في كل من موريتانيا ، والمغرب، وتونس، العمل بصور من الرقابة الكمية تم فرضها على الواردات، من خلال آلية التراخيص. وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك حدود وهوامش لا بد وأن تتحرك ضمنها مدفوعات الواردات. وفي هذا السياق تصنف الواردات نوعياً إلى فئات تتباين، من حيث درجة القيود المفروضة عليها، وما إذا كانت من طبيعة إنمائية، أو ذات طابع كمالي وترفي، أو ما إذا كانت تتنافس مع الانتاج المحلي أم لا. وتتباين درجة التقييد بتباين الامكانات الشاملة التي يتاح بها النقد الأجنبي. إلا أنه لا بد من التأكيد على أن كلاً من المغرب وتونس تواجه، في هذا الصدد، قيوداً صارمة في شكل الحصص التي فرضتها الجماعة الاقتصادية الاوروبية على صادراتها من المنسوجات، فضلاً عن عدد آخر من القيود المفروضة في مجال السلع الزراعية. وقد أعاق هذا مسيرة نمو الصادرات في هذين البلدين إلى حد كبير، ولا سيما خلال السنتين الأخيرتين، كما أسهم في وجود صعوبات في ميزان مدفوعاتها، وهو ما ظلتا تعانيان منه في الآونة الأخيرة. ولقد كانت سياسة سعر الصرف في البلدان الثلاثة المشار إليها سياسة مرنة، حيث كانت المحافظة على سعر الصرف متوازياً مع تقلبات سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مع تلك البلدان. وبرغم الصعوبات التي صادفت ميزان المدفوعات، فقد تمكنت هذه البلدان من الحفاظ على هذه السياسة لسعر الصرف بها، بفضل عدة عوامل من بينها فرض القيود على الواردات، فضلاً عن اللجوء إلى القروض الخارجية. وتقوم المغرب، كما في حالة الجزائر، بإضافة علاوة إلى سعر الصرف على تحويلات عمالها من الخارج، بغية ضمان توازيها مع العملة المغربية من جهة ومع الفرنك الفرنسي من جهة أخرى.

جيم - البلدان غير المصدرة للنفط والمتجهة نحو القطاع العام

ظلت النظم الاقتصادية في كل من مصر، والصومال، والسودان، وسورية، وجمهورية اليمن الديمقراطية، أكثر النظم تقييداً في العالم العربي. فحتى مقدم الطفرة النفطية، أي حتى نهاية الستينات، ظلت نظم التبادل التجاري في تلك البلدان تعكس سيادة القطاع العام وهيمنته على النظام الاقتصادي، وتعكس أيضاً مركزاً ضعيفاً لميزان المدفوعات، وتفاعلاً ضئيلاً مع جيران تلك البلدان من الأقطار المصدرة للنفط. ولم تكن قد تمت وقتها، على سبيل التخصيص، ما وقع بعد ذلك من انتقال واسع النطاق للقوى العاملة وللمهارات الادارية باتجاه مصدري النفط، فضلاً عن التدفقات الرأسمالية الكبيرة التي تحركت في الاتجاه المعاكس على شكل معونات واستثمارات مباشرة وتحويلات مالية. هذا في حين أن سيطرة القطاع العام على التجارة الداخلية والخارجية، وعلى المؤسسات المالية، أتاح

لحكومات تلك البلدان ممارسة رقابتها الصارمة على الواردات من حيث حجمها وتوزيعها السلعي. كذلك، فقد حددت الاتفاقات الثنائية المتعـددة التي تم إبرامهـا مع البلدان الاشتراكية منشأ واردات تلك البلدان العربية، وكان لذلك أثره أيضاً على أنماط توزيع الموارد وانتقال التكنولوجيا وغيرهما من المتغيرات المتعلقة بعملية النمو. ومن ناحية أُخرى خضعت المدفوعات الجارية على الواردات السلعية والواردات غير المنظورة، وخضعت أيضاً عمليات انتقال رأس المال إلى رقابة حازمة في مجال سعر الصرف، وذلك بالإضافة إلى القيود التي فرضت لتحد من السفر إلى الخارج والعمل في بلدان أُخرى، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر والسودان عن جيرانهما، مع كل ما يتوافر لديهما من فائض في العمالة وفي الموارد الزراعية. وقد تجلت هذه العزلة من واقع ميزان المدفوعات لديهما الذي لم يتضمن سوى مبالغ ضئيلة متحصلة عن تحويلات عمالهما أو عن الاستثمار المباشر الوارد من الخارج، فضلاً عن ضآلة المعونات الآتية من البلدان العربية المصدرة للنفط.

ولم يكن التبادل التجاري أحسن حالاً من ذلك. فقد كان ضعيفاً ومحدوداً أيضاً مع البلدان العربية الأُخرى. يشهد بهذا أن صادرات هذين البلدين إلى المنطقة بلغت ما يقل عن ٧٪ من إجمالي صادرات مصر وحوالي ١٠٪ من إجمالي صادرات السودان[٤].

كذلك فقد كان توزيع النقد الأجنبي على صعيد هذه البلدان فيما بين الجهات العديدة المستحقة لهذا النقد، يتم وفق مجموعة من الأولويات التي تعتمدها الحكومة ويجري تعريفها وتحديدها عادة من خلال ميزانية للنقد الأجنبي. وقد اتسم هذا النظام، بشكل أساسي، بنشوء أكثر من أزمة، وبعملة محلية مقومة بأكثر عن قيمتها الفعلية، وأيضاً بقيام أسواق صرف «حرة». كما اتسم نمط الاستهلاك فيها بدرجة أكبر بكثير من التقشف عن المرحلة الراهنة، إذ فرضت قيود قاسية على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الكمالية، وذلك لاستخلاص موارد النقد الأجنبي كي يتم بها استيراد السلع الغذائية الأساسية والمواد الخام والسلع الرأسمالية. ومن ناحية أُخرى عمل هذا النظام على تأخير نمو المتحصلات من النقد الأجنبي، والتقليل من إمكانيات التوافر الشامل لموارد النقد الأجنبي أيضاً. وكان لتخفيض قيمة العملات الأجنبية بالنسبـة للنقد المحـلي أثره السلبي عـلى نشاطات التصدير، في حين أن أوجه النقص التي طرأت في استيراد مدخلات الانتاج قد أعاقت مسيرة الانتاج والنمو. كذلك فإن القيود التي جرى فرضها على انتقال رأس المال وإعادة توطين الأرباح، فضلاً عن استمرار العمل بأسعار صرف غير واقعية، كل ذلك كان من شأنه تثبيط همة الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

---

(٤) لي برستون بالاشتراك مع كريم النشاشيبي، **أنماط التجارة في الشرق الأوسط، Trade Patterns in the Middle East,** Data for 1966 (Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1970), Table II-2.

ثم جاءت تلك الزيادة الدراماتيكية في الثروة النفطية في مطالع السبعينات، فتولدت عنها درجة أكبر من التفاعل الاقتصادي الاقليمي أكثر مما كان سائداً من قبل، مما أدى بدوره إلى تحرير نظم الصرف والتبادل التجاري. وكان أن تحركت عوامل الانتاج - وهي القوى العاملة والمهارات الادارية-من البلدان غير المصدرة للنفط إلى البلدان المصدرة للنفط، مما أفضى أيضاً إلى تصدير رؤوس الأموال إلى مجموعة البلدان الأولى. ولقد كان من أول مظاهر الارتفاع في العوائد النفطية، تلك الزيادة الكبيرة في المعونة الرسمية المقدمة في سنة ١٩٧٤ من البلدان العربية المصدرة للنفط إلى البلدان العربية غير المصدرة للنفط[٥] (الجدول رقم ٢). وقد كان لهذا المشهد الذي تجلى فيه الدعم الاقتصادي والسياسي والذي ترافق معه انفجار في الطلب على العمالة من جانب البلدان المصدرة للنفط، أن شجع البلدان غير المصدرة للنفط على السماح لقواها العاملة ومهاراتها الادارية بأن تبحث عن فرص عمل مجزية أكثر في البلدان المصدرة للنفط. وخلقت هذه العملية تجمعاً متزايداً من موارد النقد الأجنبي بفضل تحويلات العاملين المقيمين في البلدان المصدرة للنفط، والتي كان لا بد من إرســال جزء منها إلى الوطن الأم على الأقل لإعالة أُسر هؤلاء العاملين، مع استخدامها في بعض أوجه الاستثمار الأسري، وبخاصة في مجال العقارات.

وقد ساد إدراك أيضاً بأن الفوائض النفطية الضخمة ستمضي للبحث عن استثمار طويل الأجل، وانه سيمكن توجيهها، من ثم، صوب بلدان العجز الاقتصادي على شكل استثمارات خاصة، ومعونات ثنائية، ومعونات للمشاريع، حيث يتم ذلك عن طريق مؤسسات للمعونة على الصعيدين الوطني الداخلي أو الإقليمي. وتحقق المعنيون أيضاً بأن تهيئة بيئة خالية من القيود إنما تمثل عاملاً أساسياً يفضي إلى اجتناء ثمرات من ذلك النبع الذي فاض من الثروة النفطية، وذلك باجتذاب التحويلات والاستثمارات الخاصة وبعض المعونات الإنمائية من جانب البلدان المصدرة للنفط والموجهة نحو اقتصاديات السوق. وقد حثت هذه العوامل السلطات الوطنية على اتباع سياسات أكثر تحررية في مجالي الصرف والتبادل التجاري. ويمكن إعطاء أمثلة على عملية التحرير أو الانفتاح هذه من خلال تجارب مشابهة تمت في مصر والسودان اللتين كانتا أكثر بلدان المنطقة فرضاً للقيود.

وقد تعزز تحرير التجارة والمدفوعات في مصر والسودان بالذات عن طريق قرارين من قرارات رسم السياسة أفضيا في الواقع إلى تخفيض قيمة عملتيهما: كان أولهما قرار خلق سوق صرف «موازية»، والثاني كان تحرير الواردات التي يتم تمويلها من الخارج. وقد بدأت سياسة تحرير سعر الصرف مع منح علاوات إضافية زائدة على سعر الصرف الرسمي فيها

(٥) تلقت بلدان المواجهة أكبر قدر من هذه المعونة، في حين تلقت بلدان عربية أُخرى كالسودان واليمن الديمقراطية والمغرب. قدراً آخر لا بأس به من هذه المساعدات.

جدول رقم (٢)

التجارة السلعية وتدفقات رأس المال والأصول الأجنبية الصافية

في البلدان العربية غير المصدرة للنفط، لسنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٩

(بملايين الدولارات الأمريكية وبالنسب المئوية)

البلد / التجارة	مصر(١)	الأردن	لبنان	موريتانيا	المغرب	الصومال	السودان	سورية(١)	تونس	اليمن الشمالي	اليمن الديمقراطية	المجموع
صادرات												
١٩٧٠	٧٤٨	٣٤	١٩٢	٨٩	٤٨٨	٣١	٢٩٨	١٦٩	١٨٣	٣	١٣٥	٢٣٦٨
١٩٧٩	١٣٥٤	٤٠٢	٧٠٥	١٤٧	١٨٧٣	١١١	٥٥٢	٥٣٤	١٧٦٦	٢	٢٢١(٣)	٧٦٤٠
معدل النمو	١٠,٣	٣١,٦	١٥,٥	٥,٧	١٦,١	١٥,٢	٦,٧	١٥,٥	٢٨,٧	-	٦,٤(٣)	١٣,٩
واردات												
١٩٧٠	٧٨٧	١٨٤	٦٥٣	٥٦	٦٨٤	٤٥	٢٨٨	٣٦١	٣٠٦	٣٢	٢٠٠	٣٥٩٣
١٩٧٩	٣٨٣٧	١٩٦٢	٢٤١٤	٢٥٩	٣٦٧٨	٢٨٧	١١٣٣	٣٠٠٦	٢٨٣٠	١٣٩٣	٥٤٤(٢)	٢١٣٤٣
معدل النمو	١٩,٣	٣٠,٠	١٥,٦	١٨,٦	٢٠,٥	٢٢,٨	١٦,٢	٢٨,٠	٢٨,١	٥٦,٨	١٥,٠(٢)	٢٢,٠
العجز التجاري												
١٩٧٠	٢٥-	١٥٠-	٤٦١-	٣٣	١٩٦-	١٤-	١١-	١٥٨-	١٢٣-	٣٠-	٦٥-	١٢٦٥-
١٩٧٩	١٩٩٧-	١٥٦٠-	١٧٠٩-	١١٢	١٨٠٦-	١٧٦-	٥٧٥-	١٦٨٥-	١٠٦٥-	١٣٩٢-	٣٦٣-(٢)	١٢٣٢٥-
التحويلات غير القابلة												
١٩٧٠	٣٠٨	١١٤	غير متوفر	٣	٧٣	١٣	صفر	١٠	٥٨	غير متوفر	٥٢	٦٣١
١٩٧٩	٩٠	٣٤٨(٣)	غير متوفر	٢٣٠(٣)	٩٣٥	٩٤	١١	١٧٣٩	٣٣٢	١٢٨٠	٣٣٧	٥٣٩٦

تابع جدول رقم (٢)

التجارة / البلد	مصر(١)	الأردن	لبنان	موريتانيا	المغرب	الصومال	السودان	سورية(١)	تونس	اليمن الشمالي	اليمن الديمقراطية	المجموع
التدفق الرأسمالي												
١٩٧٠	٢٢٦	-١	غير متوفر	٢١	١٤٠	١٠	٢٨	٤٥	٧٢	غير متوفر	١٦	٥٥٧
١٩٧٩	١٤١٣	٤٢٦(٣)	غير متوفر	٧٦(٣)	١٤٠٩(٣)	٨٧	٢٧٣	٢٠٥	٤٢٦	٧٠	٢٥	٤٤١٠
صافي الأصول الأجنبية												
١٩٧٠	-٤١٥	٢٦٢	٧٢٧(٤)	-	١٢٠	١٦	-٥٢	-٢٨	١٦	غير متوفر	٦٦	٧٠٩
١٩٧٩	-٣٠٥٨	١٢٣٤	٣٥٧٧	-٥٢	٤٤٥	٥٠	-٥٤٦	٢٧٣	٤١٥	١٤٤٣	١٩٣	٣٩٧٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٠** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٨٠).

(١) لأن مصر وسورية ليستا مصدرتين للنفط، فقد تمت تسوية بيانات الصادرات والواردات بحيث يستبعد منها النفط.
(٢) ١٩٧١ - ١٩٧٩.
(٣) ١٩٧٨.
(٤) إذا ما قدرت احتياطيات الذهب بالأسعار الجارية، فإن الأصول الأجنبية الصافية تصل إلى ٩بليون دولار.

يتعلق بتبادلات معينة مثل التحويلات المتحصلة في السودان، والسياحة في مصر. وفرضت رسوم إضافية أيضاً على واردات معينة يجلبها القطاع الخاص(٦). وفي الوقت نفسه، سمح للعاملين المقيمين في الخارج باصطحاب سلع معينة واردة معهم، مع منحهم بعض امتيازات في التعريفة الجمركية. وفي مصر تم توحيد الميزات أو العلاوات الإضافية هذه مع الرسوم الاضافية في إطار سوق موازية واحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣. أما في السودان فقد أنشئت سوق موازية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ بعد أن شهد الجنيه السوداني انخفاضين في سعره، الأول في ١٩٧٢، والثاني ١٩٧٨. وكان السبب الأساسي لإنشاء السوقين هو تشجيع الصادرات «غير التقليدية» وإمداد القطاع الخاص بجزء صغير من الواردات والمواد غير المنظورة. ولكن ذلك ترتب عليه، كما سبق وحدث في سورية في منتصف الخمسينات، ان أصبح العمل بسوق موازية تبريراً قوياً لعدم التقيد بالمحافظة على سعر صرف رسمي مبالغ فيه. فمن المحتم أن تنشأ ضغوط لتحويل مبادلات متنوعة في مجالي التصدير والاستيراد إلى حيز السوق الموازية. ويتبع ذلك أن يتحول ميزان القوى إلى هذه السوق الموازية، التي ما تلبث أن تجرد السوق الرسمية من كثير من أهميتها، ومن ثم تنتهي العملية بتوحيد أسعار الصرف بالسعر الموازي. ان هذا النهج المعقد كما يبدو والذي يقضي بتحرير سعر الصرف، بدلاً من أن يقصد ببساطة إلى خفض قيمة العملة لتساوي قيمتها في السوق لا أكثر ولا أقل، لهو ناتج أساساً عن درجة المبالغة في تقييم سعر العملتين بأعلى مما هي في الواقع، والذي تراوح بين ٦٠٪ و٨٠٪ في كلا البلدين. ولقد كان من شأن الخفض المباشر للعملتين أن تنجم عنه آثار سعرية حادة يمكن أن تنطوي على أخطار فادحة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. ومن هنا كان النهج التدرجي الذي جرى اتباعه(٧).

---

(٦) اتبعت مصر سياسة أسعار الصرف المتعددة خلال الخمسينات، وإلى حد ما في غضون الستينات، كأسلوب لتحصيل ضرائب أو لدعم قطاعات متباينة من تجارتها الخارجية في مجال السلع والواردات غير المنظورة. أنظر: بنت هانسن وكريم النشاشيبي، **نظم التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية: مصر**

Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt (New York: National Bureau of Economic Research, 1975), chs. 2 and 3.

(٧) في مصر تم توسيع النطاق الذي تغطيه السوق الموازية، بصورة متدرجة حتى جاء عام ١٩٧٦ فأصبح سعر صرف السوق الموازية هو القاعدة الرئيسية المعمول بها. وفي سنة ١٩٧٧ تم تسعير جميع الصادرات على أساس سعر السوق الموازية، فيما عدا صادرات الأرز والنفط وتيل القطن، في حين سعرت جميع الواردات بسعر السوق الموازية أيضاً، فيما عدا سبع سلع أساسية. كذلك تحول التعامل بنفس الأسعار الموازية على صعيد معظم المعاملات غير المنظورة والاستثمارات المباشرة. وفي سنة ١٩٧٨ حدث مزيد من التحولات في هذا الصدد إلى أن تم توحيد السعرين في أول كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. أما في السودان فبعد أن تم العمل بالسوق الموازية على أساس ٦٪ من الصادرات و٤٨٪ من الواردات، اتسع نطاقها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ إلى ٦٤٪ للصادرات و٥٦٪ للواردات. وقد عمل هذا على النزول بدور السوق الرسمية إلى مستوى ثانوي ضمن نظام الصرف. وفي كل من مصر والسودان تم وضع الأسعار الموازية للصرف في موقع =

وقد صحب سياسة تحرير سعر الصرف في كلا البلدين تحرير سياسات الاستيراد. وقد بدأت هذه العملية أصلاً بإتاحة إعفاءات جمركية للعاملين بالخارج الراغبين في اصطحاب سلع «منزلية» معهم. ثم تطورت هذه السياسة في مصر إلى أن أصبحت «استيراد بدون تحويل عملة أجنبية»، وفي السودان أصبحت واردات بموجب «أذون معدومة القيمة». وقد كان هذا النظام الذي أصبح وسيلة أساسية للتحويلات المالية يمثل محاولة من جانب السلطات للتخفيف من أوجه نقص في واردات معينة بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد طالما سيعمل على تمويل وارداته من واقع حسابات بالنقد الأجنبي موجودة بالخارج. وتمثل الأمر في واقع الحال في أن العاملين بالخارج كانوا يسلمون تحويلاتهم إلى تجار يقومون بدورهم بتمويل الواردات السلعية إلى البلد الأم، ومن ثم يقدمون مستندات المبيعات إلى عائلات العاملين الموجودة بالداخل. ومن خلال بيع هذه الواردات بأرباح كبيرة تولّد سعر صرف، يتقلب في حدود تتوقف على مدى ندرة السلع المستوردة محل التعامل. وقد كان تركيب هذه الواردات يميل كثيراً إلى ناحية السلع الاستهلاكية المعمرة التي تهافت الطلب عليها والتي كانت هوامش أرباحها من الضخامة بمكان. ومن هنا فإن سعر صرف «الاذن المعدوم القيمة» في السودان كان جديراً بأن يرتفع أكثر من سعر السوق الموازية بل ويحطمه أيضاً. وهذا ما حدا بالسلطات السودانية إلى إلغاء هذه الأذونات معدومة القيمة، عندما بدأ العمل بالسوق الموازية. ولكن استمر العمل بتحرير الواردات عن طريق السماح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية التي يمكن للتجار، عن طريقها، الحصول على أذون استيراد لنفس السلع التي سبق السماح باستيرادها بموجب الأذون معدومة القيمة(٨). وقد عمل هذا النظام، في واقع الأمر، على نقل تمويل الواردات من الخارج إلى النظام المصرفي المحلي، وعن طريق السوق الموازية، مما أتاح لكمية التبادلات التي تمت في ظل السوق الموازية أن تنمو بسرعة مما نزل بدور السوق «الحرة» إلى مرتبة ثانوية، وعزز من النظام المصرفي المحلي.

هذا وقد طرأت عمليات تحرير وانفتاح ملموس أيضاً على سوق الصرف والتبادل التجاري في سورية منذ ١٩٧٣. وفي حين كان القطاع انعام ينال نصيب الأسد من النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي، لم تكن مطالب القطاع الخاص تلبى تلبية كاملة في هذا

= قريب جداً من أسعار السوق «الحرة» أو السوداء. ومن الجدير ملاحظته أن الزيادة السريعة في موارد الأسواق الموازية في هذين البلدين حالت دون أن يختلف سعر الصرف الحر كثيراً عن السعر الموازي ودون أن تتولد عمليات المضاربة التي تؤدي إلى زعزعة هذا الثبات.

(٨) ليس مطلوباً الافادة عن مصدر النقد الأجنبي. بل هي مصادر متولدة عن الصادرات أو التحويلات وغيرها من المصادر غير المنظورة أو هي ببساطة تتأتى من شراء النقد الأجنبي من السوق الحرة وإيداعه في الحساب المصرفي.

المجال. ومن هنا قامت سوق حرة غير رسمية للنقد الأجنبي وسرعان ما توسعت منذ ١٩٧٧، بعد أن بدا أن النظم الحاكمة لمدفوعات الواردات لن يجري تطبيقها على نحو صارم. وقد زاد سعر الصرف في هذه السوق مؤخراً بحوالي ١٠٪ عن سعر الصرف الرسمي، في حين أن حجم معاملات السوق الجديدة ربما يكون قد وصل إلى ثلث الواردات الاجمالية في البلاد.

دال - أثر تحرير التجارة أو الانفتاح على النظام المالي

في البلدان التي تميزت بدرجة عالية من القيود المفروضة على نظمها التجارية، نجم عن تغيرات السياسة المعمول بها تهيئة مناخ كان أكثر مواتاة للمشروع الحر، وللتبادل التجاري الحر، كما أعادت الحرية إلى أوصال القطاع الخاص. ولكنها في الوقت نفسه خصت القطاع الخاص بميزة تنافسية على القطاع العام إذ أتاحت له حيازة نقد أجنبي، الأمر الذي وضع الحكومات تحت ضغوط تعين فيها أن تحرر النظم التي كانت تحكم سلوك القطاع العام، ولا سيما فيما يتعلق بقدرته على تحديد الأسعار، وعلى الحصول على مدخلات مستوردة من واقع موارده الخاصة، فضلاً عن الدخول في عمليات مالية داخلياً وخارجياً. ان هذا التحرير لنظم التجارة والصرف التي ترافقت مع انتشار الثروة النفطية فيالوطن العربي أدى أيضاً إلى تحرير العمليات الاقتصادية المحلية بإعطاء دور أكبر بكثير إلى جهاز الأسعار في تخصيص الموارد، مع التقليل من احتكار الهيئات الحكومية للسلطة في هذا المضمار، وإعادة الحياة إلى الاستثمارات والانتاج في القطاع الخاص(٩). إلا أن سيل السلع الاستهلاكية التي استوردها العاملون في الخارج كان تعبيراً ملموساً عن المرتبات المرتفعة هناك، مما شجع على المزيد من انتقال القوى العاملة، وأذكى طموحات السكان بصدد نمط الاستهلاك المرتجى(١٠).

ومن أهم الآثار التي ترتبت على النظام النقدي من جراء تحرير التجارة، كان هناك التوسع الملحوظ في القطاع المصرفي في عدد من البلدان. ففي مصر مثلاً، كان هناك ٤ مصارف تجارية فقط قبل سنة ١٩٧٤ وكلها كانت خاضعة للملكية العامة كانت هي التي تنفّذ سياسة الحكومة وتتخصص في مجالات عدة من نشاط القطاع العام. وجاءت سياسة

---

(٩) في مصر تم التخلي في ١٩٧٨ و١٩٧٩ عن السيطرة على أسعار عدد من المنتجات التي يقوم القطاع العام بتصنيعها. كما أن تحرير التجارة الخارجية وتوفير المزيد من السلع من مصادر متنافسة انطوى أيضاً على خفض حصة التجارة الخارجية التي تغطيها اتفاقات المدفوعات الثنائية. وفي حين أن مصر التي كانت تربطها في سنة ١٩٧٤ اتفاقات ثنائية للمدفوعات مع ٣١بلداً، فإن العدد انخفض في سنة ١٩٧٧ إلى تسعة بلدان فقط.

(١٠) وصلت الأمور إلى هذه النقطة في عدد من البلدان المصدرة للعمالة حيث أصبحت المهارات الحرفية نادرة. ولا بد أن يكون هذا قد أثر سلباً على إنتاجية اليد العاملة.

«الانفتاح» وقارن استثمار المال الأجنبي في سنة ١٩٧٤ لكي يشجع على قيام عدد من المصارف الأجنبية بمباشرة عملياتها في مصر. وحتى نهاية ١٩٧٩ كان قد أقيم ٣٨ مصرفاً بموجب هذا القانون منها ٢٥ مصرفاً تعمل أساساً بالعملات الأجنبية. وفي السودان تمت عملية مماثلة ولو على نطاق أضيق. وبما أنه أصبح في مقدور المقيمين في أغلب الحالات الاحتفاظ بحسابات مصرفية بالعملات الأجنبية، فقد كان لذلك أثره المباشر على توسع الائتمان، بما أتيح من إمكان تحويل هذه الحسابات مباشرة إلى العملة المحلية. وإذا أصبحت جزء من المعروض النقدي فقد أضافت بهذا بعداً آخر إلى أسلوب ممارسة السياسة النقدية[١١]. وبما أن معظم الودائع بالعملة الأجنبية يجري تحويلها في سوق اليورودولار، فان بوسع المصارف أن تقدم لمودعيها أسعار فائدة متسقة مع المعايير الدولية. وقد تعارض هذا مباشرة مع هيكل أسعار الفائدة المفروضة على ودائع العملة المحلية والتي كانت منخفضة في العادة. وفي مصر مثلاً وصل مؤخراً سعر الفائدة على الودائع بأجل بالدولار إلى ما بين ١٢٪ و١٣٪، في حين أن سعر الفائدة على الودائع الإدخارية المحلية لم يتجاوز ٦٪ أو تراوح على الودائع بأجل ما بين ٨٪ و٥٪ لودائع الخمس سنوات. وقد تولد عن ذلك حافز سلبي يحول دون تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، مما حرم الحكومة من كثير من إمكانات التحويلات الخارجية، وعمل على تضخيم حجم الودائع المقومة بالعملة الأجنبية لتبلغ ثلث مجموع الودائع بأسرها. وفي حين جهدت السلطات النقدية للتقليل من الاختلالات التي وقعت في الأسعار النسبية، عن طريق تعديل يرفع الأسعار المحلية (كانت ٥٪ و٦٪ على التوالي حتى ١٩٧٨)، فقد بقيت الثغرة واسعة، الأمر الذي سيحتاج إلى تغيير جذري في المواقف تجاه هيكل سعر الفائدة المحلي، بغية القضاء على هذه الازدواجية.

وقد عبر الاتجاه نحو تحرير التجارة عن نفسه في تلك الزيادة السريعة التي طرأت على الواردات والتي نمت، بالنسبة للبلدان العربية غير المصدرة للنفط بمعدل سنوي مركب يبلغ ٢٢٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩، في مقابل معدل النمو السنوي لواردات البلدان النامية غير المصدرة للنفط في مجموعها والبالغ ١٩٪ (الجدول رقم٢). وقد شهدت البلدان التي كانت تتبع أكثر نظم التجارة والصرف قيوداً، وهي مصر والسودان وسورية واليمن الديمقراطية، نمواً في الواردات أدنى من المعدل العام للمجموعة العربية. وعلى عكس ذلك، نمت الصادرات خلال الفترة نفسها بصورة عامة بمعدل سنوي مركب يبلغ ١٤٪، وهو يقل كثيراً عن متوسط العشرين في المائة لمجموعة البلدان النامية غير المصدرة للنفط[١٢]. ولقد

---

(١١) هناك ما يدعم الافتراض بأن تلك الودائع تتسم بدورة توزيع أبطأ من أية خصوم نقدية أخرى إذ أن استخدامها في المبادلات المحلية أقل بكثير عن سواها.

(١٢) صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٠** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٨٠).

يقال في هذا الخصوص بأن هجرة المهارات إلى الخارج قد أفضت إلى تدهور في الانتاجية بالداخل، في حين أنها رفعت الأجور على الصعيد الداخلي ورفعت أيضاً تكاليف الانتاج. وقد يكون من شأن هذين العاملين معاً، على الأقل في بلدان معينة، ان قلل من تنافسية الصادرات وأعاق نموها. وإذا كانت البلدان العاملة وفق نظم أكثر تعقيداً قد شهدت معدلات نمو للواردات أقل من متوسط المجموعة العربية، إلا أن أداءها الضعيف نسبياً في مجال الصادرات قد انطوى في واقع الحال على ما طرأ من زيادة اعتمادها على الواردات معبراً عنها بنسبة مئوية من ناتجها المحلي الاجمالي، فضلاً عما انتابها من عجز في الميزان التجاري.

وقد أمكن حدوث هذا التوسع في الواردات وفي العجز التجاري بسبب عدد من العوامل: زيادة المتحصلات الخدمية (السياحة وقناة السويس في حالة مصر، بعض الصادرات النفطية، مصر وسورية)، دخل عوامل الانتاج من الخارج (تحويلات عمال ومهنيين)، تحويلات رأسمالية بغير مقابل مثل المعونة الأجنبية المقدمة على شكل منح ومبالغ دعم من البلدان العربية غير النفطية إلى دول المواجهة، القروض المصاحبة للمشاريع الأجنبية، والقروض النقدية والقروض طويلة الأجل من المؤسسات الخاصة وأخيراً، التحركات النقدية ممثلة في الاقتراض قصير الأجل والتغيرات في الاحتياطيات. وأهم تلك العوامل هو الارتفاع في تحويلات العاملين بالخارج (الجدول رقم٣). ولقد نتج عن ذلك كله، ان الزيادة الحادة في العجز التجاري لم يصاحبها تدهور في المركز الخارجي. وإذا ما نظرنا إلى صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي كمؤشر على المركز الخارجي لبلد ما، لوجدنا أنه كان ثمة تحسن ملحوظ على صعيد معظم البلدان غير المصدرة للنفط. لكن الاستثناء الملحوظ من ذلك هو مصر والسودان، حيث نتج عن ركود الصادرات ارتفاع سريع في المديونية الخارجية، برغم الزيادة الدراماتيكية في تحويلات العاملين في الخارج ولا سيما بالنسبة لمصر.

ثانياً - ممارسة السياسة النقدية في البلدان العربية

ألف - السياسة النقدية في البلدان المصدرة للنفط

يتحدد التطور النقدي في البلدان المصدرة للنفط، بالضرورة، بواقع السياسة المالية التي تتبعها. فإيرادات النفط التي تتراوح بين ٤٥٪ من اجمالي الايرادات الحكومية في الجزائر، إلى أكثر من ٩٠٪ من الايرادات الحكومية في بلدان الخليج، يتم تحويلها إلى مستويات كبيرة من الانفاق الحكومي[١٣]. وجزء من هذا الانفاق ينطوي على عنصر

(١٣) الحكومة هنا تعني في الاطار الأوسع القطاع العام.

جدول رقم (٣)

تحويلات العمال والمهنيين العاملين بالخارج في أكبر البلدان المصدرة للعمالة[١]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد / السنة	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الجزائر	٤٢٣	٤٥٦	٣٨٨	٤٣٦	٤٥٣
مصر[٢]	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٦	١٧٦١	٢٢٨٢
الأردن[٣]	١٧٢	٣٨٨	٤٠٨	٤٣٨	٥١٠
المغرب	٤٨٩	٤٩٩	٥٧٤	٦٥٧	٩٤٤
السودان[٢]	١٤٠	١٦٠	١٣٠	٢٤٠	٢٧٠
سورية[٤]	٩٩	١٤٠	٢٤٣	٢٣١	٢٩٠
تونس	١٦١	٣٦٤	٥١١	٥٣٨	٥٨٩
اليمن الشمالي	٢٧٠	٦٧٦	٩٨٧	٩٤٦	١٠٢٥
اليمن الديمقراطية	٥٨	١١٩	١٨٨	٢٥٧	٣١٤
المجموع	٢١٧٨	٣٥٥٧	٤٤٢	٥٥٠٤	٦٦٧٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، **ميزان المدفوعات، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٠** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٨٠).

(١) بيانات لبنان غير متاحة.

(٢) تشمل تقديرات الواردات التي تمولها التحويلات من الخارج.

(٣) هذه هي التحويلات الاجمالية. وهناك تحويلات صغرى ترد من العمال الأجانب العاملين بالأردن.

(٤) التحويلات التي تمت عن طريق المصرف المركزي السوري زائداً الحسابات غير المقيمة بالنقد الأجنبي في المصارف التجارية بسورية التي تم تمويل معظمها من خلال التحويلات. أما الرقم المتعلق بسنة ١٩٧٩ فهو رقم مسقط. لكن التحويلات الكلية أكبر من ذلك بكثير.

استيرادي مباشر، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج الانفاق على التنمية، ومن ثم فهو يتسرب من ثنايا الانفاق المحلي، وإن كانت أوجه الانفاق على الواردات لا تكاد تزيد عن ثلث الانفاق الكلي. أما الحجم الأكبر من إنفاق القطاع العام فيذهب إلى الاجور والمرتبات والموارد المحلية التي تتولد عنها السيولة المحلية. كذلك فإنفاق القطاع العام يمثل أكبر محددات الطلب الكلي (من خلال أثره المتضاعف) بما يكفل تشجيع نشاط القطاع الخاص والطلب من جانب هذا القطاع الخاص، الذي تتم تلبيته جزئياً بواسطة الواردات، وهو بهذا يمارس أثراً انكماشياً على التوسع النقدي. ولكن إنفاق القطاع العام يعمل أيضاً على تشجيع العرض من خلال الاستثمار المباشر في تكوين رأس المال، كما أنه يعمل، بصورة غير مباشرة، على حث القطاع الخاص على تلبية الطلب على السلع والخدمات، ومواجهة

الاختناقات التي يصادفها النظام الاقتصادي. وبهذا فإن الزيادة في العرض النقدي، على المدى القصير، يتوافق مع صافي الإنفاق المحلي للقطاع العام (الانفاق الحكومي على الموارد المحلية ناقصاً الايرادات المحلية للحكومة)، وإن كان يقابله إلى حد ما الأثر الناجم عن عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص[١٤]. أما في أجل أطول من ذلك، فإن امكانات العرض تتوسع من خلال تنمية قاعدة الموارد المحلية، وعن طريق استيعاب الواردات بصورة أفضل ضمن النظام الاقتصادي، وكلا الأمرين يساعد على التخفيف من وطأة الضغوط التضخمية. وفي هذا السياق ليس أمام سياسة ادارة الطلب إلا أداة فعالة واحدة في مجال استقرار الأوضاع في الأجل القصير، وهي مستوى الإنفاق المحلي الصافي للحكومة. وفي معظم البلدان العربية المصدرة للنفط، لا يقدم إلا نسبة صغيرة من الائتمان إلى القطاع الخاص، وهي نسبة من السيولة التي تولدت عن القطاع الحكومي. ولكن كلما زاد تنوع النظام الاقتصادي، وكلما زاد الائتمان المتاح للقطاع الخاص بوصفه نسبة من الرصيد النقدي، فإنه تتاح أدوات ووسائل أكثر في يد السلطات النقدية لإضفاء الاستقرار على الطلب الكلي. ومع ذلك، فحتى في ظل الاقتصادات الأكثر تنوعاً للبلدان المصدرة للنفط، كالجزائر والعراق، فإن «القطاع الخاص» مستوعب بشكل كبير في الحقيقة ضمن المشاريع العامة. مع ذلك، فلأن الإيرادات النفطية تمثل نسبة أصغر في تلك البلدان من مجموع الايرادات الحكومية، كما أن هناك إئتماناً محلياً لا يستهان بحجمه، موجهاً الى القطاع غير الحكومي، فإن السلطات النقدية فيها أمامها خيارات أكثر لتقييد الطلب الكلي بدلاً من الاقتصار فقط على خيار الحد من الإنفاق الحكومي.

وتأتي الأحداث التي وقعت في البلدان المصدرة للنفط خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧، عشية الزيادة الكبيرة في عائدات النفط، لتمثل بصدق الإختلالات الداخلية التي قد تنجم عن الموقف الراهن.

إن الزيادة الحادة في الإنفاق الحكومي تضع مزيداً من الضغوط على مدى توافر الموارد المحلية، وعلى قدرة البلد المعني على الاستيراد. وقد نجم عن ذلك أوجه نقص في العمالة والإسكان، وزيادة سريعة في الاجور والمرتبات، واختناقات عدة في مجال العرض والإمداد ولا سيما في الموانى وفي سبل النقل المحلية، مما شكل بدوره قيداً على تنمية امكانات الموارد المحلية. إن هذه الضغوط التضخمية التي نجمت عن ارتفاع التكاليف، والتي ترافقت مع زيادة سريعة في اسعار الواردات خلال الفترة آنفة الذكر، ومع جمود الأسعار الذي تولد عن

---

(١٤) لا يتلقى القطاع الخاص في البلدان المصدرة للنفط أرباحاً بالنقد الأجنبي إلا في حالة الدخل الاستثماري. وهو يتولد عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات ناجماً عن فاتورة الواردات الفادحة وعن سيل التحويلات المالية فضلاً عن أوجه الاستثمار في الخارج.

السلبيات التي سادت أسواق تلك البلدان، كل ذلك أدى إلى زيادة حادة في كلفة المعيشة. وهكذا ففي المملكة العربية السعودية، ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الرياض بنسبة ٣٥٪ في سنة ١٩٧٥ و٣٢٪ في سنة ١٩٧٦[١٥]. أما عامل الانكماش غير النفطي الكامن في الناتج المحلي الاجمالي حيث تنعكس بصورة أوضح تغيرات الأسعار في البلد المعني، فقد زاد بأكثر من ٤٠٪ في كل من هاتين السنتين. أما في الامارات العربية المتحدة فقد ارتفعت الأسعار بنسبة ٣١٪ في سنة ١٩٧٦ و٢٢٪ في سنة ١٩٧٧. كذلك فقد شهدت البلدان الأخرى المصدرة للنفط اتجاهات سعرية مماثلة، حتى ولو لم تكن تلك الاتجاهات قد انعكست دوماً في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة[١٦]. وقد تطلبت استعادة التوازن الداخلي اتخاذ عدد من التدابير التي لم يكن من بينها أي تدبير نقدي، ولكنه ثبت أنها كانت فعّالة في مجموعها في كثير من البلدان المصدرة للنفط وهي: (أ) إبطاء معدل النمو في الإنفاق الحكومي، (ب) تنسيق الجهود للتقليل من اختناقات العرض ولا سيما في مجال مرافق الموانى وتسهيلات الواردات، (ج) استيراد قوى عاملة ومهارات ادارية أجنبية، (د) الاضطلاع ببرنامج نشط للإسكان. وإذ شقّت هذه التدابير طريقها إلى التنفيذ مع فترة زمنية لظهور أثرها تتراوح بين سنة إلى سنتين، فقد خفّت حدة الضغوط التضخمية، واستقرت الاقتصادات النفطية عند نمط من النمو الأقل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، ولكن مع قدرة أفضل على الاستيراد، وعلى استيعاب الاستثمار، وبصفة عامة، على الاستجابة لأنماط مختلفة من الانفاق (مثلاً على الموارد المحلية بدلاً من الأجنبية، وعلى الزراعة بدلاً من الصناعة). وهكذا حدث خفض ملموس في التوسع النقدي في معظم الأقطار المصدرة للنفط بعد سنة ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤). وفي حين أن السياسة النقدية لم تقم، في فترة ١٩٧٥/١٩٧٦، بأي دور يذكر في مسايرة الزيادة المفرطة في الطلب فضلاً عن مشاكل ارتفاع الكلفة التي واجهتها البلدان المصدرة للنفط، إلا أنها حالياً أصبحت قابلة للتأثير على هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً تعيشه هذه البلدان حالياً. وعندما جرى التقليل من سلبيات السوق المحلية، عن طريق مزيد من المنافسة، ومع العمل وفق آليات سعرية أشد فعالية، فقد توافرت بهذا الشكل امكانات أكبر لتنظيم ادارة الطلب، باستخدام عدد من وسائل السياسة وأدواتها، مثل سعر الصرف، وسعر الفائدة والرقابات المباشرة على الائتمان. فإذا ما تسنى تحاشي الواردات ما قد يحدث من اختناقات في النقل،

---

(١٥) صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٠**. وللاطلاع على عرض للسياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط، انظر: David R. Morgan, «Fiscal Policy in Oil-Exporting Countries, 1972-78,» **IMF Staff Papers, no. 1 (March 1979)**.

(١٦) عدد من الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة تشمل بنوداً للاعانات الداعمة للأسعار، وتشمل الأسعار المحددة رسمياً، كما أنها تجنح دوماً إلى التقليل من الارتفاع في كلفة الإسكان.

وإذا ما كان لهيكل السوق المحلية أن يتحرر نسبياً من العناصر الاحتكارية، فإن ارتفاع سعر الصرف بمعدل ما بين ٣٪ و٤٪ يمكن أن يعمل بفعالية على خفض الضغوط التضخمية الوافدة من الخارج. وفضلاً عن ذلك، بما أن البلدان المصدرة للنفط تتسم بدرجة أكبر من الانفتاح على العالم الخارجي، بفضل تجارتها الخارجية الكبيرة وتحركات رأس المال الواسعة على صعيدها، فإن سياسة سعر الفائدة تصبح أداة مهمة في ضبط التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل. وكما اتضح في حالة مصر، فإن وجود فرق بين سياسة سعر الفائدة المحلية واتجاهات أسعارها على صعيد اليورو دولار، سينشأ عنه طلب على الائتمان المحلي لتمويل مقتنيات العملة الأجنبية. وينتج عن ذلك هروب رأس المال وضغط على العملة المحلية وزيادة التضخم التي يتزايد معها الطلب الحاد على العملة الأجنبية[١٧]. وقد تسبب الافتقار إلى التنسيق بين أسعار الفائدة المحلية، والأسعار المفروضةعلى ودائع اليورو دولار، إلى حدوث تحركات مربكة في حركات رؤوس الأموال ببعض بلدان الخليج عبر السنتين الماضيتين. لكن سعر الفائدة المحلية ليست في معظم تلك البلدان وسيلة نقدية أساسية في ترشيد الائتمان، ما دام معظم التوسع الائتماني ينبع من واقع الإنفاق الحكومي، ولا هي وسيلة إنمائية لتشجيع الاستثمار ولا في توزيع الموارد. ومن هنا فليس من مزايا ملموسة تجتنى من عزل هيكل سعر الفائدة المحلي عن تقلبات الأسعار في العالم.

ولا تزال الرقابة على الائتمان في مرحلتها المبدئية الأولى، على صعيد البلدان المنتجة للنفط، حيث تعتمد أساساً على الصلات مع مديري المصارف. وتنجم صعوبات هذه الرقابة بسبب نمط الائتمان المتاح، واختلاف وسيلة هذا الائتمان. فمثلاً يأتي ٨٠٪ من الائتمان القائم بالكويت على شكل سحب على المكشوف. من ثم فإن المصارف التجارية لا تستطيع السيطرة على الائتمان عن طريق رصد الاستخدام النهائي لها. على أن احداث تحول في سياسة الاقراض إلى سياسة توصيف كامل لاستخدام الائتمان المتاح سيكون من شأنها تحسين الرقابة الشاملة على الائتمان من قبل السلطات النقدية، كما يقلل من استخدام الائتمان لأغراض المضاربة. ومع ذلك، فمن شأن أساليب انتقائية للرقابة على

---

(١٧) ثمة محاولة مهمة رامية إلى استقرار الأسعار المحلية مع العمل في الوقت نفسه على الحد من تدفقات رأس المال عندما ترتفع أسعار الفائدة الخارجية، تتمثل في عملية التبادل التي تلجأ إليها هيئة النقد في البحرين والتي تبيع بموجبها الدنانير البحرينية مقابل دولارات أمريكية وتقوم بشراء دولارات من خلال عمليات صرف آجلة. ويحدد السعر بحيث يغطي تباين سعر الفائدة بين السعر المحلي المطلوب لودائع الدينار وسعر الفائدة الفعلي لودائع الدولار. ولقد أدت هذه الطريقة دورها بنجاح طالما كان الدولار يتجه إلى الهبوط. ولكن عندما استقر سعر الدولار، فقد زاد تدفق الأموال الخارجية من البحرين باتجاه أسعار الفائدة على ودائع العملة الأجنبية.

جدول رقم (٤)

التوسع في السيولة المحلية في بلدان مختارة مصدرة للنفط

(نسب مئوية)

البلد / السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الجزائر	٩	٣٠	٣١	٢٢	٣٠	١٨
العراق	٤٣	٣٩	٢١	١٧	٤٣	غير متوفر
الكويت[1]	١٦	٣٧	٤٤	٢٨	٢٤	١٦
ليبيا	٤٠	٢٠	٢٥	٢٦	١٢	٣٥
المملكة العربية السعودية	٤٦	٦١	٧٤	٥٣	٤٤	١٥
الامارات العربية المتحدة	غير متوفر	٤٩	+٧	١٨	١١	٨

المصدر: مستقى من: صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية**، حول مسائل متنوعة.

١ - السنة المالية تنتهي في ٣١ آذار / مارس من السنة التالية عن سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥. وعن السنوات الأخرى تنتهي في ٣٠ حزيران / يونيو.

الائتمان، في ظل مناخ مالي لم تتأصل فيه امكانات المراجعة والتمحيص بسبب غياب السجلات والإشراف المالي، سينجم عنه على الأقل إتاحة القروض لبعض مشاهير المقترضين دون غيرهم. وثمة مشكلة رئيسية أخرى في مجال الرقابة على الائتمان وهي انتشار المصادر الائتمانية. ففي معظم البلدان المصدرة للنفط، يمكن تخطي المصارف التجارية اللجوء إلى المؤسسات الائتمانية المتخصصة مثل المصارف الصناعية والمصارف العقارية. بل إن الصيارفة زادوا أيضاً من نشاطاتهم بصورة ملموسة بوصفهم مصرفيين بالتجزئة، وهم يقعون بالطبع خارج نطاق رقابة السلطات النقدية. وأخيراً يمكن دائماً الاقتراض من الخارج، ولا سيما من فروع المصارف الخارجية، التي تقدم القروض بالعملات المحلية للبلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

ومن الحالات المطروحة، حالة فروع المصارف الخارجية بالسوق الخليجي، التي تتمثل في ودائع وقروض يسيطر عليها الريال السعودي وهي التي زادت كثيراً في البحرين. وقد حثّ على نمو تلك السوق ما كان يحدث إلى عهد قريب من تقويم جميع العقود الحكومية بالريال السعودي، وذلك فضلاً عن الحافز الذي كان يدفع المودعين إلى الحصول على عوائد مالية أكبر مما كانوا جديرين بالحصول عليها في السعودية نفسها. وقد عمدت الحكومة، سعياً منها إلى عدم تمادي هذه السوق فتصبح مصدراً كبيراً للسيولة بما قد يضيف إلى الضغوط التضخمية في السعودية، إلى تقويم عقودها الكبيرة بالنقد الأجنبي ابتداء من أواخر عام ١٩٧٩. كذلك فقد استعيض عن الاقتراض الخارجي، في مجال التخفيف من

مشاكل السيولة، باللجوء إلى السوق المصرفية الداخلية، بما قد يرتبط بذلك من قيود قاسية في ضوء التوزيع المحدود للودائع لمصلحة قلة من المصارف فحسب[١٨]. وبما أن عمليات السوق المقترحة غير موجودة بالفعل، فإن السلطات النقدية تقوم بتنظيم السيولة عن طريق تبديل الودائع الحكومية أو من خلال عمليات النقد الأجنبي. مع ذلك، فإن للوسيلة الأخيرة أثراً مباشراً على سعر الصرف بما قد يتعارض مع غايات مقصودة أخرى.

وثمة شرط ضروري لتنفيذ بعض تدابير الرقابة على الائتمان في حال وقوع المشاكل المذكورة أعلاه، وهو كفاءة الرقابة والإشراف في القطاع المصرفي. وقد اتسم هذا الجانب بأهمية خاصة مع انتشار المصارف في البلدان المصدرة للنفط (مثلاً ٥٢ مصرفاً في الامارات العربية المتحدة و٦١ مصرفاً في البحرين، ٤٢ منها مصارف أجنبية) وكذلك مع الانتشار الشامل للنشاطات المصرفية في المنطقة كلها. وقد كان لجوء السلطات النقدية بصورة متزايدة في التعامل مع هذا الموقف إلى عدد من الوسائل والإجراءات النقدية، مثل متطلبات الاحتياطي، ونسب الخصوم إلى رأس المال وإلى الاحتياطي وإلى الربح غير الموزع، ومعدل القروض المقدمة إلى الودائع، كما أصبحت الهيئات النقدية في بلدان الخليج تتولى بصورة متزايدة مسؤوليات المصارف المركزية.

باء - السياسة النقدية في الاقتصادات المتجهة للسوق

من بين الاقتصادات الموجهة للسوق في العالم العربي، استفادت الاردن ولبنان واليمن الشمالي جميعاً من التدفقات الرأسمالية الواردة من البلدان المجاورة لها، فبالاضافة إلى التحويلات الرأسمالية الرسمية الواردة من البلدان المصدرة للنفط، فقد تلقّى القطاع الخاص فيها أيضاً مبالغ بالنقد الأجنبي على شكل مدفوعات محوّلة من العمال العاملين بالخارج. وقد زادت هذه التدفقات بسرعة في غضون السنوات العشر الأخيرة، فنجم عنها نفس الآثار التوسعية على السيولة المحلية، على نحو ما حدث أيضاً بالنسبة لآثار الإيرادات النفطية في البلدان المصدرة للنفط.

أما التحويلات الرسمية، فإن معظمها يترجم إلى انفاق حكومي تدخل فيه برامج التنمية الطموحة وبعضها يتحول إلى احتياطيات متراكمة. كذلك تفيد تحويلات العاملين بالخارج في زيادة السيولة الخاصة وتتجه إلى مجال الإسكان وغيره من مجالات الطلب الاستهلاكي. وكما هو الحال في البلدان المصدرة للنفط ينجم عن القطاع الخاص عجز في ميزان المدفوعات يضاهي إلى حد ما الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي. وفي الاردن زاد العجز المحلي في الميزانية من ٣٧٣ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ إلى ٤٥٥ مليون دولار في

---

(١٨) نجمت عن هذا أزمة مصرفية في الامارات العربية المتحدة في أواخر عام ١٩٧٩ حين أدى خفض الإنفاق الحكومي إلى نضوب السوق المصرفية الداخلية ووضع بعض المصارف الصغيرة في موقف حرج. وقد عاش لبنان مشاكل من نفس القبيل.

١٩٧٦[١٩]. لكن هذا العجز ما لبث أن ارتفع في ١٩٧٩ ليصل إلى بليون دولار. وبما أنه جرى تمويل معظم أوجه العجز هذه من الخارج، فلم يكن ثمة حاجة للجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي. إلا أن أوجه الإنفاق هذه أصبحت العنصر الرئيسي المكون للطلب الكلي، وكانت مسؤولة بالذات عن الضغوط التضخمية الكبيرة التي طرأت في سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦. كما ظل العرض النقدي يزيد بمعدل سنوي مركب يبلغ في المتوسط ٢٨٪ بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٩، في حين أن زاد الناتج الحقيقي سنوياً بحوالي ٩٪ عن نفس الفترة (الجدول رقم ٥). وقد ردّت السلطات النقدية على الضغوط التضخمية، بتقييد الائتمان المقدم للقطاع الخاص. ومن بين الوسائل التي استخدمتها سياسات هذا القطاع، رفع الحد الأدنى للإحتياطي المقابل للودائع بأجل والودائع تحت الطلب، وادخال معدل للعلاقة بين الائتمان والودائع، فضلاً عن رفع سعر الفائدة. وفي سنة ١٩٧٧ حدث تباطؤ ملحوظ في توسع الائتمان المقدم للقطاع الخاص، لكن هذا التباطؤ ربما يكون قد حدث في أغلب الظن استجابة لاستقرار الطلب على قروض الإسكان، قبل أن يكون بسبب نقص السيولة. وعندما جرى العمل بنفس التدابير التقييدية هذه في سنة ١٩٧٩ زادت الإئتمانات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص بمعدل أسرع مما كانت عليه في سنة ١٩٧٨.

جدول رقم (٥)
توسع السيولة المحلية في بلدان مختارة غير مصدرة للنفط
(نسب مئوية)

البلد / السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مصر	٣٠	٢١	٢٦	٢٠	٢٠	٣١
الأردن	٢٥	٣١	٣٠	٢٣	٢٩	٢٨
المغرب	٣١	٢٠	١٩	٢٠	١٨	١٤
السودان	٣٥	١٩	٢٥	٤٣	٢٧	٣٠
سورية	٤٦	٢٦	٢٤	٢٨	٢٧	٣٠
تونس	٢٨	٢٢	١٦	١٣	٢٠	١٧
اليمن الشمالي	٣٤	٧٩	١٢٥	٥١	٣٢	١٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية.

(١٩) باستثناء الدعم الخارجي للميزانية. بيانات من وزارة المالية، الميزانية النقدية (عمان: الحكومة الاردنية، ١٩٧٦).

ولا بد من التأكيد على ان الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو بالأساس العامل الوحيد في العرض النقدي الذي تملك السلطات النقدية قدرة السيطرة عليه مباشرة. أما فيما يتعلق بالعامل الأساسي المحدد للتوسع النقدي، ألا وهو مستوى صافي الانفاق الحكومي المحلي، فإن تلك السلطات لا تجد أمامها سوى القليل من إمكانات هذه السيطرة أو أنها غير راغبة في ذلك أصلاً، في ضوء الرغبة المشروعة التي تحدو بصانعي القرارات الى ترجمة المعونة الأجنبية المتاحة إلى تراكم رأسمالي. وهم يرون أنه بقدر ما يمكن تبرير مراكمة رصيد رأسمالي من الناحية الاقتصادية، فان العبء الذي ينجم عنه على الموارد المحلية، بما يصحبه من ضغوط تضخمية في الأجل القصير، قد يكون ثمناً هيّناً ترتضي دفعه السلطات المعنية من أجل بناء قاعدة انتاجية أوسع ومن أجل ضمانات النمو في المستقبل.

وفضلاً عن ذلك، فقد حبذت الحكومات نشر المنافع المتحصلة عن المعونة الأجنبية من خلال انتهاجها سياسة معينة في مجال الدخل، تقضي بتحمل الميزانية العامة معونات تدعم بها السلع الاستهلاكية الأساسية. ولا بد من موازنة هذا في مقابل الضغوط التضخمية التي تولدها أوجه الإنفاق الاستهلاكية هذه، بالاضافة إلى ما يخلفه التضخم من آثار على توزيع الدخول.

وبموجب نهج آخر له أثره الطويل الأجل، فقد بذلت جهود من قبل السلطات النقدية في الاردن لتحريك وتعبئة السيولة المحلية، من خلال تطوير عوامل الوساطة المالية، ولا سيما أعمال سوق للأوراق المالية واعتماد مستندات وأساليب جديدة في مجال الديون كشهادة الودائع (مقومة بالعملات المحلية) والسندات الجماعية، وكذلك سندات التنمية الحكومية. وبقدر ما يتسنى به بيع تلك السندات الدائنة إلى الجمهور وليس إلى المصارف التجارية، فإنها تستوعب القوة الشرائية من مجال الاستهلاك، وتهيء موارد يتاح استخدامها لتكوين رأس المال. ومع تطوير الأسواق الثانوية، فقد تصبح تلك الأسواق أداة فعّالة في يد الحكومة لتنظيم وضبط مستوى السيولة لدى القطاع الخاص.

إلا أن هناك اقتصادات أخرى موجهة أيضاً للسوق (المغرب وتونس) لا تعاني تلك المشكلة النقدية الغربية المتمثلة في تراكم الاصول الأجنبية التي تحولت إلى سيولة محلية. من ثم، فهناك في تلك الاقتصادات توازن أفضل بين نمو الناتج المحلي ونمو العرض النقدي. وفي هذا الإطار، يمكن أن تعمل السياسة النقدية بشكل أكثر فعالية لتعالج المصادر الأساسية لزيادة السيولة، ولكنها تستطيع أيضاً أن تضع نفسها في خدمة تمويل احتياجات الخزانة. وفي تونس يبلغ الائتمان المقدم للحكومة حوالي خمس مجموع الائتمان المحلي. ولكنه في المغرب يصل إلى ما يزيد على نصف هذا المجموع. ويعمل المصرف المركزي،

لكي يزيد من السيولة المحلية، على رفع سقوف اعادة الخصم التي يعتمدها، كما أنه يعدّل الحد الأدنى من شروط أو متطلبات الاحتياطي. وعندما تطرأ أوجه عجز حكومية كبيرة، يتجه المصرف المركزي إلى تقيّد الائتمان المتاح للقطاع الخاص. ولكنه يملك رهن تصرفه أموالاً أكثر وأسواقاً أوسع للسندات المسحوبة على الخزانة، بصورة أفضل من نظيرتها في بلدان العجز الأخرى كمصر والسودان (انظر أدناه). وفي كل من تونس والمغرب، تضمن الحكومة مشاركة المصارف التجارية في تمويل الاستثمار، بأن تطلب منها حيازة نسبة من ودائعها بأجل أو ودائعها تحت الطلب على شكل سندات متوسطة الأجل أو طويلة الأجل[٢٠]. وتعمد دوائر الخزانة في هذين البلدين، بين الحين والآخر، إلى تجاوز النظام المصرفي المحلي فتقترض أموالاً من الخارج لتمويل ضروب العجز التي تعانيها.

جيم - السياسة النقدية في البلدان الموجهة نحو القطاع العام

ظلت السياسة النقدية في البلدان التي يهيمن عليها القطاع العام تقوم بدور ثانوي، وذلك في ظل مناخ من أساليب الرقابة والسيطرة الفعلية، ومركزية القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، مع الاعتماد على التدابير المالية لإضفاء الاستقرار على المدّخرات. وعلى سبيل التخصيص، وفي غياب آليات كافية تساعد على توليد المدخرات، فقد ركنت الحكومات إلى التوسع النقدي بما ترتب عليه من تضخم، كضريبة تبرر لها المطالبة بموارد من جانب الجماهير ولتعزيز تراكم رأس المال. ووفق هذه النظم، كان يتم رسم مستوى تمويل العجز المحلي، وما أن يحدث ذلك، تتحول السياسة النقدية إلى مجرد اجراء لإدارة توزيع الائتمان بين مؤسسات القطاع الهام وبين القطاع الخاص. وبما أن المصارف المملوكة للدولة كانت في مصر واليمن الديمقراطية والسودان وسورية هي التي تسيطر على النظام المصرفي، فقد كان توزيع الموارد يتم من خلال اتصالات مباشرة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية. لكن مع إجراءات الإنفتاح وتحرير المناخ الاقتصادي التي حدثت في السنوات الأخيرة والرامية إلى اعادة الحياة والنشاط إلى القطاع الخاص، ومع ادراك أن الاستقرار النقدي هو العامل الأساسي في الاستقرار الاجتماعي وفي تعزيز النمو، فقد بدأت السياسة النقدية تولي دوراً أشد فعالية في إطار ادارة الطلب الشامل ضمن النظام الاقتصادي. وفي معظم هذه الأقطار، رسمت سقوف للائتمان بوصفها الأداة الرئيسية للرقابة، وعادة ما يقسم السقف الشامل للائتمان المقدم للقطاع الخاص على أساس شهري أو ربع سنوي فيما بين

(٢٠) في المغرب لا بد أن تصل سندات الخزانة التي تحوزها المصارف إلى ٣٠٪ من اجمالي الودائع التي تحتفظ بها. وفي تونس يتوجب على المصارف أن تحتفظ بنسبة ١٨٪ من ودائعها على شكل قروض للقطاع الخاص و ٢٥٪ على شكل سندات خزانة طويلة الأجل.

المصارف القائمة[٢١]. مع ذلك فإن درجة الالتزام بذلك تتباين بصورة واسعة مع رغبة الحكومة في تطبيق العمل بهذا السقف. وقد أصبحت المصارف التجارية المملوكة للدولة جزءا من مؤسسة صنع القرار على مستوى القطاع العام، ويمكنها تجاوز توجيهات المصرف المركزي عن طريق التوجه مباشرة إلى كبار المسؤولين في الدولة. أما عقوبات المصرف المركزي التي يمكن أن يفرضها، ومنها مثلاً غرامات أعلى على سعر الفائدة، فإن أهميتها تقل كثيراً بالنسبة لهوامش الربح الواسعة التي تتحقق ضمن الاقتصادات التي تعاني وجود أسواق ينشر على نطاقها القصور والتشوهات. كذلك فبإمكان عدد من المشاريع العامة أو شبه العامة أن تمارس ضغطها للحصول على ائتمان فتطالب بذلك باستحقاقات متضاربة من الائتمان من واقع هيئات مختلفة ضمن القطاع العام. أما في السودان، فقد تميزت الفترة الأخيرة ١٩٧٧/١٩٧٩ بتوسع سريع في ائتمان القطاع الخاص[٢٢] وباختراقات حدثت كثيراً للسقوف التي كانت موضوعة. مع ذلك فعندما قررت الحكومة تخفيف الضغوط التضخمية التي كانت قد بلغت مستويات خطيرة، كانت هناك درجة كبيرة من الإلتزام بالعمل بموجب السقوف مع خفض ملموس في توسع الائتمان. وقد تحقق ذلك من خلال الإقناع المعنوي من جانب المصرف المركزي، وبدعم قوي من جانب وزارة المالية، مع إشتراط ضرورة تقديم جميع طلبات الائتمان التي تزيد عن قيمة معينة إلى المصرف المركزي لينظر في أمرها.

وإذا كان إحياء نشاط القطاع الخاص في البلدان العربية الموجهة نحو القطاع العام قد أضفى مزيداً من الفعالية على السياسة النقدية في مجال ادارة الطلب، إلا أن العنصر الذي ما يزال يحدد درجة الاستقرار المالي الداخلي هو أداء القطاع العام وحجم الإنفاق على التنمية بالنسبة إلى الواردات الحكومية المحلية. ويعوق تعبئة المواد المحلية نقص عملية الوساطة المالية الفعّالة، فضلاً عن نقص حوافز الإدّخار. ويمكن التوصل بفعالية إلى استيعاب السيولة الزائدة عن طريق بيع السندات الحكومية المباعة للجمهور بسعر فائدة جذاب، وذلك بدلاً من الاقتراض من المصرف المركزي، مع بيع سندات الدين العائدة إلى المؤسسات الخاصة إلى المستثمرين[٢٣]. ولسوء الحظ، فإن هذا النوع من الوساطة المالية

---

(٢١) مع التنوع الذي حدث مؤخراً في القطاعين المصرفيين في مصر والسودان، من خلال عمل عدد من المصارف الأجنبية، فقد أصبح من الصعوبة تحديد سقوف مطلقة للائتمان. وقد قامت مصر بعد ذلك باعتماد نسبة حد أقصى للقروض/الودائع فيما يتعلق بالمصارف الجديدة، في حين ظلت تعمل بموجب السقوف المطلقة على صعيد مصارف أخرى.

(٢٢) يعرف القطاع الخاص بالسودان لأغراض النشاط النقدي بأنه يشمل أيضاً شركات القطاع العام.

(٢٣) المؤسسات الخاصة في البلدان العربية النامية غير المصدرة للنفط تفتقر عادة إلى رأس المال الكافي وتعتمد بصورة أكبر على إئتمان المصارف التجارية. وهو غالباً ما يضع هذه المصارف في موقف صعب إذ تدخل أكثر من اللازم في مشاريع صناعية ضعيفة من حيث الانتاجية ومن حيث الاسس المالية.

في عدد من البلدان العربية قد أصبح بدائياً ومحدوداً، في حين أن الاصول المالية أصبحت إلى حد ما غير سائلة. كذلك فإن السياسات التقليدية، التي اعتمدت أسعار فائدة مخفضة والتي كان اللجوء إليها في الأصل لتشجيع الاستثمار، ومن ثم كان الحفاظ عليها لحماية قطاع عام قاصر في أدائه نوعاً ما، هي أنماط توفر للمدّخر عائداً فعلياً سلبياً. ولكن عندما سُمح للمقيمين أن يحتفظوا بحسابات بالعملة الأجنبية في كل من مصر والسودان، فقد جاءت أسعار الفائدة التي ينالونها لتتعارض بصورة صارخة مع أسعار الفائدة المقدمة على ودائع العملات المحلية. ومن هنا أضحى من المفيد للمدخر، وبصرف النظر عن مخاطر الصرف، أن يحصل على قرض بالعملة المحلية وأن يحوله من ثم إلى ودائع بالعملة الأجنبية. كذلك، فحين زادت الوساطة المالية والانفتاح الاقتصادي على بقية العالم بصورة ملحوظة عبر السنوات القليلة الماضية، كما حدث في مصر مثلاً، فقد عمت الاستفادةعلى المودعين الذين جنوا عائدات أكبر من اصولهم المودعة، كما تم توجيه هذه الودائع إلى التمويل التجاري في الأجل القصير. لكن قليلاً من تلك الأموال هو الذي توجه صوب الاستثمار المحلي على المدى الطويل في مجال الطاقة الانتاجية. إلا أن المصارف التجارية لا تزال تحتفظ بما يزيد على ١,٨ بليون دولار على شكل أصول أجنبية صافية في الخارج، ومعظمها مستثمر في سوق اليورو دولار[٢٤]. ومن المتصور أن تكون هذه التشوهات المالية الهيكلية من مظاهر حالة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، حيث تبعث الحياة في القطاع الخاص، على حين تتخلف لبعض الوقت التغيرات المؤسسية اللازمة لذلك، كانت تعطي فترة من الزمن للقطاع العام حتى يتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة.

ثالثاً - التكامل الاقتصادي العربي وقضية تنسيق السياسات

منذ عقد مضى من الزمان، لم يكن التكامل الاقتصادي العربي سوى فكرة لا تكاد تعد بالتحقيق، وذلك في ضوء الحال الذي كانت عليه النظم الاقتصادية العربية من تنوع وتعدد واسع في الأجواء المؤسسية التي خيمت عليها، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوار الموكلة إلى القطاعات العامة فيها، وما بدت عليه من إمكانات واهية لأن يكمل أي نظام في المنطقة نظاماً آخر، وهو ما كانت تصوره حالة التبادل التجاري على صعيد المنطقة. أما اليوم فلا تزال الخلافات الهيكلية والعقائدية قائمة. كما أن كثيراً من الواردات المتزايدة الوافدة للمنطقة إنما يرجع إلى قضية بناء رصيد رأسمالي، الأمر الذي لا بد وأن يكون قد أدى إلى تدهور التبادل التجاري داخل المنطقة، مع استبعاد النفط، وذلك من واقع نسبة هذا التبادل إلى اجمالي الواردات. ومع ذلك، فإن النمو السريع للعائدات النفطية في المنطقة

(٢٤) في مقابل صافي الاصول الأجنبية بالمصرف المركزي التي كانت ٤,٢ بليون دولار. صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية**، نيسان/ابريل ١٩٨٠.

يمكن أن يتصل بقضية التحرير والانفتاح للبيئة الاقتصادية السائدة في البلدان العربية من حيث نظم التجارة والصرف فيها. وقد أدى هذا بدوره إلى تحركات واسعة لرأس المال والعمالة بين البلدان العربية، مما تجسد فيه زيادة التفاعل بينها، الأمر الذي ترتبت عليه آثار أبعد مدى من تلك المترتبة على التدفقات المتواضعة للتجارة في داخل المنطقة.

ومن بين مظاهر هذا التحرير أو الانفتاح في السياسة الاقتصادية بالبلدان العربية، كان هناك التخفيف أو التيسير من أنماط الرقابة على الصرف على صعيد البلدان غير المصدرة للنفط ذات التوجه للقطاع العام، وكان هناك أيضاً إتباع سياسات سعر صرف أكثر واقعية، مع زيادة شاملة في مدى استجابة الهيكل الاقتصادي للحوافز السعرية، فضلاً عن اعادة دماء الحياة من جديد في شرايين القطاع الخاص.

ومن شأن التقليل من بعض أوجه الاختلاف بين نظم التجارة والصرف، إلى جانب زيادة التفاعل الاقتصادي بين البلدان العربية أن يحفز ولا شك على زيادة التبادل التجاري داخل المنطقة. وقد تطورت الوساطة المالية بسرعة داخل المنطقة فقامت مصارف عربية بفتح فروع لها في معظم البلدان العربية، واستطاع بعضها أن يجتذب رأس مال للمشاريع.

وفي مجال ممارسة السياسة النقدية فقد تشاركت معظم البلدان العربية في توخّي هدف اقتصادي عام وشامل، وهو رسملة عوائد النفط ومشتقاتها (المعونة متعددة الأطراف والمعونة الثنائية والتحويلات والاستثمارات المباشرة) وذلك لتوسيع نطاق القاعدة الإنتاجية في اقتصاداتها، مع بناء الرصيد الرأسمالي لتلك البلدان. وقد أضحى هذا هو العامل الأول المحدد للإنفاق الحكومي، حيث صحبه توسع نقدي ملموس في النظام الاقتصادي. وقد كانت السياسة النقدية في البلدان العربية في الأصل سياسة محايدة في معظمها، وذلك فيما يتعلق باستيعابها لهذا الإنفاق، مع سماحها في الوقت نفسه للائتمان المقدم للقطاع الخاص أن يرسم المستويات التي ينشدها. وقد أدى ذلك في منتصف السبعينات إلى ضغوط تضخمية حادة، وعملت الحكومات العربية وقتها على إبطاء معدل نمو الإنفاق الحكومي، مع ممارسة مزيد من الرقابة على توسع الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وقد صحب ذلك أيضاً اجراءات رامية إلى تحسين امكانات العرض، مما أدى إلى إبطاء ملموس في ارتفاع الأسعار. كذلك فقد أظهرت السلطات النقدية، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط، تطوراً محموداً في ممارسة سلطاتها الإشرافية، وفي سيطرتها على الائتمان، وفي تعاملها الحصيف مع عدد من القضايا المعقدة المطروحة، ليس على صعيد الوضع المالي في بلدانها فحسب، ولكن من حيث قدرتها على التفاعل مع الاتجاهات الاقتصادية في البلدان المجاورة لها ومع بقية بلدان العالم.

وثمة قضية مطروحة في هذا المجال أيضاً، ألا وهي تطور الأسواق الرأسمالية بحجمها الكبير في بلدان الخليج وكذلك تطور أسواق الصرف الآجل.

إلا أن ثمة مشاكل تثور بالفعل بصدد تنسيق السياسات النقدية على صعيد البلدان العربية المختلفة مع سياسات البلدان المجاورة لها التي تتفاعل بصورة أوثق مع اقتصاديات البلدان العربية. وتتضح أهمية وسائل تنفيذ السياسات، احدى مسلمات السياسة الاقتصادية التي تقول بأن المرء يحتاج إلى عدد من الوسائل والأساليب بقدر ما يتوخى تحقيقه من غايات وأهداف. وإذا ما جرى اعتماد معدل نمو بعينه، مع توفر الاشتراطات الاضافية التي تؤمن ألا يزيد هذا المعدل بدوره عن معدل ما للتضخم، فحينئذ قد يتطلب الأمر توافر وسائل لتنفيذ هذه السياسة، يندرج ضمنها مستوى الإنفاق الحكومي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف والاحتياطيات الرسمية ومستوى هجرة القوى العاملة. إلا أنه إذا ما كان لتلك الوسائل أن تتحول فتصبح بحد ذاتها غايات اضافية، تتمثل في استقرار سعر الصرف، أو خفض سعر الفائدة، أو الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطيات الرسمية، فحينئذ يقع صانعو السياسة بين نار الغايات المتصارعة ونار الوسائل القاصرة عن بلوغ الغايات المقصودة. ولقد كان هناك أمثلة على صعيد البلدان العربية جرى فيها توخّ لغايات متصارعة من هذا القبيل. لكن مع ازدياد درجة «انفتاح» الاقتصادات العربية على بقية العالم، فإن الحاجة باتت تدعو إلى مزيد من قدرة الاستجابة إلى التيارات والاتجاهات المالية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالذات بسياسة سعر الصرف. **ولسوف تكون أولى الخطوات المتواضعة التي ينبغي اتخاذها للتوصل إلى التكامل النقدي في المنطقة العربية، تنسيق سياسة سعر الصرف على الصعيد الداخلي بالمنطقة، وتنسيق هياكل سعر الفائدة المحلية، فضلاً عن التوصل إلى نوع من أنواع الاتفاق على زيادة السيولة المحلية.**

والمشكلة أن المحاولات التي بذلت لتنسيق سياسات سعر الصرف بين البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة كانت قصيرة العمر، وإن كانت حقيقة تشابه نظم التجارة والمؤسسات في هذه البلدان الخليجية تعد بإمكانات جيدة لتنسيق جيد بين سياساتها. وإذا حدث ذلك، فإن من شأنه على الأقل أن يضمن أن سياساتها الاقتصادية العامة وتلك المتعلقة بسعر الصرف لن تهدف إلى غايات متعارضة. ولأن اقتصادات تلك البلدان منفتحة جداً ومعرضة جداً إلى الصدمات الخارجية، كما أنها تتصف بقدر كبير من قدرة رأس المال على الانتقال، فإن السلطات النقدية فيها لن تتمتع على أي حال بكثير من الاستقلالية في صنع السياسات. ومن هنا فإن تنسيق السياسات فيما بينها لن ينجم عنه أي فقدان كبير للسيادة.

ولقد تستطيع البلدان العربيةاجتناء ثمرات يانعة من تنسيق سياساتها في مجال انتقال القوى العاملة، إذ أن القوى العاملة ظلت تنتقل بحرية نسبية فيما بين البلدان العربية وبغير توافر معلومات كافية حتى فيما يتعلق برصد ومتابعة هذه التحركات. مع ذلك فهناك نفقات خارجية وتكاليف اجتماعية تتحملها كل من البلدان المصدرة للعمالة والبلدان

المستقبلة لها. لكن لم يتسنّ جمع الكثير من القرائن المتعلقة بحجم ومدى الأثر الاقتصادي لهذه الظاهرة. ويكفي أن نذكر هنا مثلاً كلفة الفرص الضائعة على الاقتصاد الذي قام بتصدير مهاراته العاملة، فضلاً عن العائدات الضريبية التي خسرتها الميزانيات الحكومية في تلك البلدان المصدرة.

وأول خطوة في تقدير كلفة ومنافع هجرة العمالة بين البلدان العربية، هي تبادل تلك البلدان للمعلومات المتعلقة بقطاعات العمالة المتنوعة التي تعبر الحدود. وبعد ذلك يمكن أن يبدأ تنسيق السياسات من خلال نهج ضريبي مشترك يعوض البلدان المصدرة للعمالة عما تكبدته من تكاليف في سبيل تعليم كفاءاتها المهاجرة وتدريبها.

وفضلاً عن تنسيق السياسات بين البلدان العربية المتجاورة، فإن آفاق وإمكانات التكامل الاقتصادي العربي يمكن تعزيزها إذا ما هيأت البلدان غير المصدرة للنفط المناخ المؤسسي الملائم الذي يمكنه أن يجتذب الاستثمارات المباشرة في الطاقة الانتاجية من البلدان المنتجة للنفط. وإذا نظرنا من منطلق البلدان المصدرة للنفط، لوجدنا أن انتهاج سياسة ترمي لاستقرار سعر الصرف، إذا ما واكبها توسع معتدل في السيولة المحلية وزيادات ملموسة في الفوائض المتحصلة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات - كل ذلك يستدعي تدفق حساب رأسمالي يتكافأ معه، ويفضل أن يكون ذلك على شكل استمارات طويلة الأجل في الخارج وأيضاً على شكل معونة خارجية[٢٥].

ولقد حاولت البلدان المصدرة للنفط في الواقع تخفيض فوائض حساباتها الجارية، بزيادة انفاقها الانمائي المحلي، كما حاولت اعادة تدوير فوائضها الهامشية على شكل استثمارات طويلة الأجل من شأنها أن تدر دخلاً ثابتاً في المستقبل، عندما تنضب الموارد النفطية. مع ذلك، فلن يمكن لهذه السياسة الرامية إلى تنويع مصادر الثروة إلا أن تسير بخطى متدرجة، فضلاً عن حاجتها إلى وقت طويل لتؤتي ثمراتها. في نفس الوقت، عملت البلدان المصدرة للنفط في الخليج على مراكمة احتياطياتها بشكل أساسي على صورة اصول قصيرة الأجل، وبمعدلات في العائد تقل كثيراً عن الارتفاع الذي طرأ في أسعار النفط عبر السنوات العشر الماضية. وفي هذا الصدد، فإن السلطات النقدية ومعها شركات الاستثمار التي زادت عدداً ومقدرة وتعقداً في المنطقة، لا بد وأن تضع سياسة لتحويل الاصول القصيرة الأجل إلى استثمار أطول أجلاً وأكبر عائداً، بما من شأنه أن يحافظ على القيمة الفعلية لثروة تلك البلاد النفطية. وقد تتمثل استراتيجية الاستثمار الجذابة في توجيه الاستثمارات إلى بلدان عربية، ولا سيما في القطاعات التي تتسم بأهمية خاصة لاستهلاك

(٢٥) الناتج النفطي محسوب على أنه أحد المعطيات المفترضة وليس بوصفه أحد متغيرات السياسة.

البلدان المصدرة للنفط مثل انتاج الغذاء. إلا أن هذا يتطلب استعداداً لتحمل المخاطر، فضلاً عن ضرورة توافر القدرة التنظيمية على تحديد المشاريع المغرية بالاستثمار، وتنفيذ هذا الاستثمار بعد مرحلة التخطيط الكاملة له. ومن ناحية أخرى يستلزم الأمر أن يوفر البلد المضيف معدلات عائد مغر، ومناخاً من الاستقرار على المدى الطويل، لتبرير تلك المخاطرة التي يتحمل بها المستثمرون، وذلك من خلال محصلة من العوامل المتعلقة بتنافسية المشاريع وسهولة تنفيذها وتوفير الأطر المؤسسية اللازمة لهذا التنفيذ.

التعقيب

سمير المقدسي

سيتناول تعليقي على ورقة الدكتور النشاشيبي المعتبرة جداً، قسمين: القسم الأول ورقته بدراسة موجزة لبعض أوجه وضع ودور الوساطة الحالية في الاقتصاد الوطني العربي، فيما يكون القسم الثاني تعقيباً على بعض المجالات الهامة التي عالجها في بحثه.

أولاً - وضع الوسطاء الماليين العرب ودورهم

أحب أن أستهل كلامي بنظرة عامة ألقيها على النظم المالية العربية القائمة، أنتقل بعدها إلى مناقشة موجزة للأوجه الثلاثة التالية للموضوع المطروح وهي: (١) إضفاء الطابع المالي على الاقتصادات العربية و(٢) دور المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية و(٣) الأساليب البديلة لتعبئة المدخرات(١).

ألف - نظرة عامة

يمكن بيان ما تتميز به النظم المالية العربية السائدة من خصائص في ما يلي:

أولاً انها تدور بصورة أساسية في مدار الصرف المركزي والمصارف التجارية. أما دور باقي المؤسسات المالية، فهو مع تناميه، ما زال محدوداً نسبياً، فيما تتقدم بعض البلدان العربية وغيرها من البلدان في هذا المضمار (كالبحرين، مثلاً، ودولة الكويت ومصر والأردن ولبنان). على أن البيانات المتاحة لا تسمح، مع الأسف، بالتعبير الكمي عن دور كل من المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية. ولكن يمكن القول، استناداً إلى بيانات متاحة حول بعض البلدان العربية (كمصر، مثلاً، والأردن والمغرب وتونس)، ان مطالبات

---

(١) هنالك وجه رابع يتصل بالمؤسسات المالية العربية المعنية بالتنمية في البلدان العربية. على أن هذا الموضوع معالج في أبحاث أخرى من أوراق المؤتمر.

المؤسسات المصرفية غير التجارية لا تشمل حالياً، على وجه العموم، أكثر من ١٠ بالمائة من إجمالي المطالبات المالية. وفيما نرى للمغرب وتونس نسباً أعلى، نجد في غيرهما من البلدان العربية (كجمهورية اليمن العربية، مثلاً، والسودان) ان القطاع المالي غير المصرفي ما زال في مراحل تطوره الأولى. ومقابل ذلك، تبلغ النسب المشابهة للبلدان الصناعية عامة درجات أعلى بكثير مما هو سائد في البلدان العربية وفي غيرها من البلدان النامية.

وثانياً، فيما يحيط النظام المصرفي التجاري بمعظم الأنشطة المالية، نرى فوارق هامة في المراكز التي يحتلها الوسطاء الماليون في الاقتصاد الوطني. لو اعتبرنا نسبة المطالبات المالية، إلى إجمالي الناتج القومي، كمؤشر من مؤشرات مشاركة النظام المالي (ولا سيما النظام المصرفي) في الاقتصاد الوطني، أمكن تصنيف البلدان العربية في فئات ثلاث: تشمل أولاها البلدان ذات النسب المنخفضة نسبياً، كالعراق مثلاً والسودان والجمهورية العربية اليمنية، وتشمل الثانية البلدان ذات النسب المرتفعة نسبياً، كلبنان مثلاً والأردن ومصر وسورية وتونس والمغرب والجزائر، مع أن النسب السائدة في بعض هذه البلدان - كلبنان والأردن مثلاً - أعلى بكثير من النسب السائدة في باقي بلدان هذه الفئة. أما الفئة الثالثة، فتشمل البلدان المصدرة للنفط أي ليبيا والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وباقي دول الخليج. ولما كان ينتج عن قطاع النفط فوائض ضخمة في الحسابات الجارية، فإن جزءاً كبيراً من عائدات النفط المتراكمة يتخذ شكل مطالبات مالية بما على الأجانب من ديون. وإذا استثنينا هذه المطالبات، نجد أن الأنشطة المالية الوطنية في بعض البلدان المصدرة للنفط محدودة أكثر مما هي عليه في باقي البلدان العربية. وبالتالي، فإن نحن نظرنا إلى نسبة المطالبات (بما في ذلك المطالبات بديون الأجانب) إلى إجمالي الناتج القومي، لوجدنا انها مرتفعة نسبياً. أما إذا استبعدنا هذه المطالبات فإن النسب تنخفض انخفاضاً ملموساً. وواضح أن هذه النسب ليست إلا مؤشراً واحداً من مؤشرات الدور الذي يؤديه النظام المالي في الاقتصاد الوطني، ولكن يمكننا القول، على وجه العموم، انه كلما ارتفعت هذه النسبة، كانت الدرجة التي بلغها الاقتصاد الوطني من اكتساب الطابع المالي أعلى[٢].

ثالثاً، إن درجة اتخاذ القرارات مركزياً مقابل اتخاذها بصورة لا مركزية في القطاع المصرفي تتفاوت من بلد عربي إلى بلد. ويمكن عامة تمييز فئتين، تشمل أولاهما البلدان التي تتخذ فيها القرارات في النظام المالي على نحو مغرق في اللامركزية، إذ يضم النظام المالي عدداً من المصارف المتنافسة يدار أكثرها إدارة خاصة (كلبنان، مثلاً، والأردن ودول

(٢) لوحظ أنه فيما يرافق التنمية الاقتصادية نسبة متزايدة من مشاركة النظام الحالي في الاقتصاد الوطني فإن هذه النسب تميل في النهاية إلى الاعتدال. أنظر:

R.W. Goldsmith, **Financial Structure and Development** (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1969), p.44.

الخليج). وتشمل الفئة الثانية البلدان التي تم فيها تأميم النظام المصرفي الذي يدار بإشراف القطاع العام (كالعراق مثلاً، وسورية والسودان والجزائر). واتخاذ القرارات في هذه البلدان يتم بصورة أبعد عن اللامركزية مما في الحالة السابقة. ودرجة المركزية في اتخاذ القرارات متصلة بممارسة السياسة النقدية: فكلما كانت المركزية أعلى درجة، كان مدى مطاوعة المصارف التجارية الفعلية وغيرها من المؤسسات المالية التي تحدد السياسة النقدية أكبر، أي كان تنفيذ التدابير السياسية أيسر.

رابعاً، مضى عدد من البلدان العربية قدماً في عملية تنمية نقدها وأسواق رأسمالها، ولا سيما لبنان والبحرين والكويت والاردن. وتقدم النظام المالي الكويتي بسرعة، وخاصة منذ سنة ١٩٧٤، أي بعد الزيادات الأولى في أسعار النفط، كما تطورت البحرين، فباتت مركزاً مصرفياً هاماً. وفي جميع هذه البلدان، بقي نظام التبادل الحر معمولاً به، مع أن درجة الحرية المتاحة للمعاملات الاقتصادية الدولية أكبر في بعض البلدان منها في بلدان أخرى، كما في لبنان، مثلاً، الذي لا يضع أي قيد مهما كان نوعه على التحولات الجارية والرأسمالية، فيما لا تزال المملكة الأردنية تمارس درجة من الرقابة، ولا سيما فيما يتصل بتحويلات رؤوس الأموال من قبل المقيمين فيها. أما باقي البلدان العربية، فتمارس المملكة العربية السعودية منها ودول الخليج الأخرى سياسات تبادل حرة، فيما أبقت باقي البلدان المصدرة للنفط (العراق والجزائر وليبيا) الرقابة، كما ان القطاع العام فيها يقوم بدور بارز في مجال التجارة الخارجية. وينطبق الأمر ذاته على بعض البلدان العربية الباقية، أي جمهورية اليمن الديمقراطية وسورية والسودان. وعلى نقيض ذلك، تحافظ الجمهورية العربية اليمنية على النظام الحر، وكذلك -إلى حد أدنى- المغرب وتونس، أي أن في هذين البلدين رقابة على بعض فئات مدفوعات رأس المال الجارية. وتتجه مصر، التي كانت في الماضي تمارس رقابة متشددة، إلى اتباع سياسة أكثر انفتاحاً الآن.

وهكذا يمكن القول أن عدداً كبيراً من الاقتصاديات العربية منفتحة على الاقتصاد العالمي عبر سياسات التبادل الحر التي تمارسها. أما حيث السيطرة للقطاع العام، فإن درجة الانفتاح أقل شأناً. وعلى وجه العموم، نظم التبادل العربية أخذت تتحرر من بعض قيودها شيئاً فشيئاً، وكما أشار الدكتور النشاشيبي في بحثه. كان من شأنه ممارسة حرية التجارة في بعض هذه النظم تشجيع العمليات المصرفية.

خامساً، عزز الإرتفاع الكبير في عائدات النفط وتكوّن الفوائض في الحسابات الجارية إنشاء عدد من المؤسسات المالية الاقليمية والمؤسسات المالية الوطنية ذات المصالح الاقليمية ولا حاجة بي هنا إلى تعداد هذه المؤسسات. حسبنا القول في هذا الصدد أنها تعمل كوسائط لتنقل الأموال بين البلدان العربية. وقد لا تكون المبالغ المتنقلة هكذا على ما يتمنى

بعض المراقبين من ضخامة، غير أن المسألة لمتصلة إلى حد بعيد بعجز البلدان العربية غير النفطية عن أن تجتذب من الأموال ما يفي بأغراض التنمية، أو ما يستوعبها، لو كانت متاحة، وبالحاجة إلى شبكة من الروابط المالية الاقليمية أكثر تطوراً. وإذ كانت هذه الروابط الآن في طور الانشاء، فإن تطورها في المستقبل من أهم التحديات أمام التخطيط المالي العربي.

باء - إضفاء الطابع المالي على الاقتصادات العربية

تمّ في عدد من الدراسات(٣) تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وانتشار العملية المالية وتعميقها في الاقتصاد الوطني. والافتراض القائم ضمناً وراء هذه العلاقة هو أن تطوير العمليات المالية يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي، أي أنه يؤدي إلى نظام أجدى فعالية لتعبئة المدخرات واعتمادها كمخرجات الاستثمار، في نطاق المخططات الوطنية الكلية و في إطار أهداف السياسات. وهدفنا هنا هو مجرد إعطاء فكرة عن درجة ما اكتسبته الاقتصادات العربية من طابع مالي.

يمكن اعتماد عدة معايير للدلالة على مدى ما قد اكتسبه أي اقتصاد وطني من طابع مالي. وسنقتصر هنا، بالنظر لأغراضنا وللطابع المحدود للبيانات المتاحة، على الاشارة إلى نسب ثلاث هي: إجمالي الموجودات والموجودات الوطنية والودائع، كنسب إلى إجمالي الناتج القومي أو إجمالي الناتج المحلي لسنتين: سنة ١٩٧٠، وآخر سنة تتوفر لها بيانات الدخل القومي (أنظر الجدول المرفق). أسارع إلى القول أن هذه النسب ينبغي معالجتها كمؤشرات مقارنة سريعة وأنها في كثير من الأحيان لا تمثل الحالة الفعلية للتطور المالي في البلدان فرادى على صعيد المؤسسات المالية أو مستندات الديون.

ويمكن الملاحظة من الجدول المرفق، وهذا التحفظ ماثل في الأذهان، أن النسب المالية لأغلبية البلدان المدرجة في الجدول قد ارتفعت في السبعينات. وكان الارتفاع، بالنظر لبضعة بلدان مذهلاً، أعني لبنان والأردن.

وكما لاحظنا سابقاً عند الإشارة إلى المرحلة التي بلغتها الاقتصادات العربية من اكتساب الطابع المالي، يمكن تمييز ثلاث فئات هي: (١) فئة البلدان ذات النسب المرتفعة نسبياً: لبنان والأردن ومصر وسورية وتونس والمغرب، و(٢) فئة البلدان ذات النسب المنخفضة نسبياً: العراق والسودان والجمهورية العربية اليمنية، و(٣) فئة البلدان التي هي

---

(٣) على سبيل المثال، أنظر:

R.W. Goldsmith, **Financial Structure and Development**; E.S. Shaw, **Financial Deepening and Economic Development** (Oxford: Oxford University Press, 1973.).

أساساً بلدان مصدرة للنفط. على أن ثمة اختلافات هامة قائمة في نطاق كل فئة. ففي الفئة الأولى، تسود النسب المرتفعة في لبنان والأردن وهما يمارسان نظام تبادل حر، ولا سيما في لبنان حيث طوّر القطاع الخاص، بتشجيع السلطات الوطنية، سوقاً نقدية بالغة النشاط. وقد خطا الأردن كذلك مؤخراً خطوات هامة في سبيل تطوير أسواقه النقدية والمالية. وعلاوة على ذلك، يمثل هذان البلدان أصغر اقتصادات الفئة. والواقع أن نسب لبنان تعتبر حالة استثنائية بالقياس إلى النسب السائدة عامة في البلدان النامية. وربما أمكن أن نعزو ذلك إلى ما للإقتصاد اللبناني من اتجاه وانفتاح تقليديين حيال الاقتصاد الدولي، وإلى قطاعه المصرفي المتطور نسبياً. وقد اتجهت المملكة الاردنية، في السنين الأخيرة، إلى السير في سبيل مشابه. وهذا يوضح نسبياً نسب كون الفرق بين النسب المبينة للموجودات الاجمالية والأصول المحلية على الترتيب أبرز من الفرق في باقي بلدان الفئة، على الرغم من أن بعضها قد قام أيضاً بتطوير نقده الوطني وأسواق رأسماله. ويمكن للمرء أن يستخلص من هذا أنه ربما كان للعمليات النقدية أو المالية في لبنان والأردن تأثير في الاقتصاد الوطني أكبر مما هو عليه في باقي بلدان هذه الفئة. أما الفئة الثانية، فمن سماتها المشتركة نسبة منخفضة نسبياً للودائع بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي (١١-٢٤ بالمائة، سنة ١٩٧٦) ولكل من العراق والجمهورية العربية اليمنية نسب منخفضة جداً للموجودات المحلية بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي. ففي العراق، كانت المطالبات الداخلية من قبل المصارف المتخصصة للقطاع الخاص، في السنين الأخيرة، أكبر من مطالبات مصارف الودائع، مع أنها كانت محدودة نسبياً، وقد يبدو أنه ما زال من الضروري تحقيق المزيد من الطابع المالي للإقتصادات الوطنية في البلدان المذكورة أعلاه، ولكن ذلك في البلدان التي اعتمدت التخطيط المركزي (العراق، مثلاً) يصلح بصورة جزئية بديلاً للتوسط المالي كوسيلة لتعبئة المدخرات وتوجيهها من بين مخرجات الاستثمار.

وإذا انتقلنا إلى الفئة الثالثة، التي تضم البلدان المصدرة للنفط، نرى أن الزيادة الهائلة في عائداتها النفطية قد نتج عنها نسب مرتفعة نسبياً لإجمالي الموجودات بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي، وذلك -إلى حد بعيد- بسبب تراكم الموجودات الأجنبية لديها. وقد بلغت هذه النسبة في الكويت ٠,٧٥ (١٩٧٧) و١,١٩ في البحرين (١٩٧٨) و١,٢٢ في المملكة العربية السعودية (١٩٧٨). وبالنظر إلى ما لهذه الاقتصادات من طبيعة خاصة، وفي حال المملكة العربية السعودية، إلى تطورها الاقتصادي الداخلي الذي ما زال محدوداً، ينتظر أن تكون الثغرة بين نسب إجمالي الموجودات والموجودات المحلية عميقة، واسعة. وقد بلغت هذه النسبة في نفس السنين المبينة أعلاه ٠,٤٤ في البحرين و٠,٣٢ في الكويت وانخفضت إلى ٠,٠٧ في المملكة العربية السعودية. إن مصادر البحرين النفطية، وبالتالي عائداتها النفطية محدودة أكثر بكثير مما للبلدين الباقيين من مصادر وعائدات. وهي أيضاً بلد إقتصاد

صغير منفتح، قد تطور فصار مركزاً تجارياً ومصرفياً. وقد تساعد هذه العوامل على تفسير ارتفاع نسبة موجوداتها المحلية ونسب ودائعها على الترتيب بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي. والكويت كذلك، تقدمت تقدماً ملحوظاً في تطوير ما لها من بنية مالية وأسواق، ولا سيما منذ سنة ١٩٧٤، كما لاحظنا آنفاً، لكن ما لها من نسب موجودات محلية وودائع يبقى منخفضاً بالقياس إلى عدد من البلدان العربية الأخرى. وتمثل المملكة العربية السعودية بوضوح حالة إقتصاد، ما زال على عملية إضفاء الطابع المالي فيه أن تتطور تطوراً كبيراً[٤].

جيم - دور المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية

كثيراً ما لوحظ، في معرض النظر إلى ما هو أبعد من النسب المالية، أن بنية الأسواق المالية العربية بحاجة إلى تطوير على صعيد المؤسسات والوسائل، مع التذكر بأن بعض البلدان العربية قد تقدمت تقدماً ملموساً في هذا المجال. فعلى وجه العموم، أنشأت معظم البلدان العربية، إلى جانب المصارف التجارية، مصارف متخصصة تعنى بمنح القروض إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. وأنشأت بضعة بلدان (لا سيّما الكويت، مع الإمارات العربية المتحدة ولبنان أيضاً) مصارف استثمار أو شركات كما أنشئت في بضعة بلدان غيرها (كالسودان وتونس مثلاً) مؤسسات إدخار. وبالنسبة للكويت، نشطت مؤسسات الاستثمار على نحو خاص في تعبئة مدخرات القطاع الخاص وتوجيهها نحو المخرجات المحلية والأجنبية، أو قد عملت كوسطاء لتوظيف أموال الحكومة في الخارج. وقد تختلف نقاط الانطلاق الخاصة في إنشاء البنية المالية الأساسية التي ينبغي إقامتها من بلد عربي إلى بلد آخر. لكن الهدف سيكون، على رغم ذلك، الحصول على شبكة ارتباطات أوسع وأشد فعالية من الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد. ويعني هذا ضمناً، فيما يعني، البدء باستعمال مستندات مالية تقدّ على قدّ احتياجات المستثمرين الفعليين والمستثمرين المحتملين

---

(٤) يتبين من مقارنة هذه النسب بالنسب المالية السائدة في بلدان الغرب الصناعية أن نسب الموجودات المحلية تميل في هذه البلدان عامة إلى أن تكون أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان العربية (وغيرها من البلدان النامية)، وذلك بصورة رئيسية، بسبب ما للبلدان الصناعية من بنية مالية متطورة، لا سيّما على صعيد المؤسسات المالية غير المصارف التجارية. ولها أيضاً، بصورة عامة، نسب أعلى لإجمالي الموجودات بالقياس لإجمالي الناتج القومي. لاحظ ر.و. غولد سمث في إحدى دراساته أن نسبة موجودات المؤسسات المالية إلى الناتج القومي - مع أن البيانات تعود إلى الستينات - كانت نحو الضعفين في البلدان المتقدمة مع إجمالي الناتج القومي لسنة ١-١½ أكثر بقليل من البلدان النامية، بسبب نسبة مرتفعة أكثر بكثير لموجودات المدخرات وشركات التأمين بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي. أنظر:

«The Development of Financial Institutions During the Postwar Period,» **Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review**, June 1971. p.169.

وتطوير مقدار أكبر من الخبرة في مختلف المجالات المتخصصة للعمليات المالية. كما أنه يفترض كذلك إنشاء أسواق ثانوية ناشطة واتباع الحكومة لسياسات من شأنها المساعدة على توليد الثقة في الوسائل الجديدة. وقد قامت بعض الأسواق المالية العربية بأولى خطواتها في هذه الاتجاهات، منها، مثلاً، إصدار السندات الخاصة والعامة والشهادات الحكومية أحياناً، مع تسهيلات تقدمها السلطات النقدية كوسيلة للحث على استعمالها، وإصدار شهادات ودائع صالحة للتبادل الخ. . . يضاف إلى ذلك أن بعض التدابير الأولية قد تمّ اتخاذها لإنشاء الأسواق الثانوية. فقد أُنشئت في الكويت مثلاً الشركة العربية لتبادل الأسهم سنة ١٩٧٧، لتعزيز السوق الثانوية بمستندات السوق النقدية التي يغلب فيها التعامل بالدينار الكويتي. وفي الأردن، تمّ التوسع في مبادلات سوق عمّان المالية (المنشأة عام ١٩٧٨ للعمل كبورصة للأسهم) لتشمل سندات التنمية الحكومية. وتخطط السلطات اللبنانية لإنشاء مكتب حسم بغية تطوير سوق ثانوية لسندات الخزينة التي تصدرها الحكومة أساساً.

عند النظر إلى تطوّر الأسواق المالية العربية، أودّ أن أسترعي الانتباه إلى ثلاث ملاحظات محددة:

(أ) ليس التمييز بين الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال، أو بين العمليات المالية قصيرة الأجل والعمليات طويلة الأجل واضحاً وفي أي حال فإن الكثير من المراقبين يذهبون إلى أن هذا التمييز لم يعد له من الأهمية الآن ما ربّما كان له في الماضي. وتعمل الكثير من المصارف العربية حالياً في كلا السوقين، كما تعمل غيرها من المؤسسات المالية، مع أن القسم الأكبر من عملياتها قد يكون ذا طبيعة أطول أجلاً. لكن المهمّ في الأمر، هو تعزيز مقدرة المؤسسات المالية العربية على تغيير طبيعة الموجودات المالية، أي تحويلها من مستندات دَينية قصيرة الأجل إلى مستندات دَين أطول أجلاً، هي أنسب لمقتضيات النمو الاقتصادي. وقد بدأت هذه العملية في عدد من البلدان العربية بإنشاء مختلف المؤسسات المتخصصة. على سبيل التمثيل، في الكويت يقدم بنك التسليف والادخار (وهو أحد مصارف ثلاثة متخصصة) القروض على أساس الائتمان طويل الأجل، بمعدلات فائدة معانة. وقد عوّم البنك الكويتي الصناعي والمصرف العقاري الكويتي ما أصدراه من سندات خاصة بهما طويلة الأجل. وفي المملكة العربية السعودية الآن، مؤسسات ائتمان متخصصة، تقدم غالبيتها قروضاً طويلة الأجل بشروط سهلة. ونظير ذلك، نشطت مؤسسات الائتمان المتخصصة في الأردن والمغرب في تقديم التمويل الطويل الأجل. والواقع أن القروض التي منحتها المصارف المغربية المتخصصة في السنين الفائتة بلغت نسبة تقارب ٣٠٪ من إجمالي الائتمان المحلي، وهي نسبة عالية إذا قيست بما يقابلها من نسب معروفة في باقي البلدان العربية.

لا نتعرّض هنا لتقدير كيفية تعزيز هذه العملية. ولكن، لا يسعنا إلا أن نبرز أهمية

تطوير مؤسسات الادخار الوطني بهدف توسيع نطاق البنية الأساسية وترسيخ عادة الادخار الوطني. أما السبب في الإلحاح على هذه النقطة فهو أن توفّر مصادر مالية ضخمة في الوقت الحاضر بسبب مداخيل النفط قد يؤدي إلى اعتماد تقليدي لا لزوم له على مصادر متاحة هي «في متناول اليد». وقد يصبح هذا الاعتماد، في المدى البعيد (أي عند نفاذ عائدات النفط) في غير صالح النمو الاقتصادي، ان هو نزع إلى إضعاف تطوير عمليات الادخار الوطني. وينطبق هذا في آن معاً على مصدري النفط وعلى البلدان العربية الواقعة في عجز والتي تميل الآن إلى الاعتماد على تدفق الأموال من البلدان المصدرة للنفط.

(ب) إن المصارف التجارية قد أخذت تشكل في بعض البلدان العربية غير المصدرة للنفط مصدراً من المصادر المالية للحكومات. فعلى سبيل المثال، اضطر لبنان، في أعقاب حرب ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى المعاناة من عجز في ميزانيته. ولتغطية هذا التقصير، لجأت الحكومة إلى إصدار سندات خزينة قصيرة الأجل، اشترى معظمها القطاع المصرفي. ففي الأشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٨٠ مثلاً، غطى التمويل المصرفي نحو ٧٥ بالمائة من العجز التقديري في الميزانية. وفي تونس، اتخذ إقراض الحكومة شكل المساهمة في سندات الخزينة الطويلة الأجل، وقد بات مؤخراً مصدراً للتمويل هاماً. وكذلك في المغرب فإن المصارف التجارية تقدم تسهيلات ذات شأن للحكومة: ففي سنة ١٩٧٨، تمّ تمويل زهاء ربع عجز الخزينة بقروض من المصارف.

وكون المصارف التجارية في البعض من الاقتصاديات العربية غير النفطية تقوم بدور نشيط في تغطية عجز الميزانية يدل على ما للعمليات الحكومية من تأثير هام في التطورات النقدية المحلية. وكما يدل أيضاً على العلاقة الوثيقة القائمة بين الحكومات والقطاع المصرفي التجاري. وإن دور المصارف التجارية في هذه البلدان لم يعد مقتصراً على منح القروض إلى القطاع الخاص أو إلى مؤسسات القطاع العام، بل تعداه إلى المساندة المالية للحكومة. وعلاوة على ما للقطاع المصرفي من تأثير في السياسة النقدية -مما جرت مناقشته في ورقة الدكتور النشاشيبي- فإن هذا الوضع دفع الحكومات في واقع الحال إلى أخذ زمام المبادرة في تنمية الأسواق المالية المحلية، وذلك بإدخال مستندات دَينية جديدة، غالباً ما تكون مستندات دَين حكومية.

(ج) ومن جهة ثانية، يتجلّ التأثير النقدي للعمليات الحكومية في البلدان المصدّرة للنفط، من خلال صافي الإنفاق المحلي للحكومة. وكما يتضح من الورقة المعروضة أمامنا، فقد أصبح صافي الإنفاق هذا هو العامل المقرّر الرئيسي لكمية الأموال النقدية المعروضة. وأدى تزايد إيرادات النفط إلى ارتفاع مستويات صافي الإنفاق الحكومي بشكل ظاهر، الأمر الذي زاد من الضغوط على الموارد المالية المحلية.

وقد أدى كون الإيرادات النفطية من حق الحكومات في المقام الأول، إلى وضعها في صميم عملية التنمية المحلية وإلى تمكينها من التأثير بصورة أساسية في التطورات الاقليمية. ولهذا الموقع المالي المهيمن للحكومات تأثير مباشر في نطاق الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع المالي في الاقتصاد الوطني. والحكومات هي التي تقرر، إلى حد بعيد؛ ما إذا كانت مواردها المالية تستمر بصورة مباشرة عن طريق أجهزة القطاع العام أم بصورة غير مباشرة عن طريق الأجهزة المالية الوسيطة. وهي تقرّر، تبعاً للعقبات التي تنشأ عن الطاقة الاستيعابية المحدودة، مدى استخدام هذه الموارد المالية محلياً أم اقليمياً أم دولياً.

وبذلك، أصبحت أنشطة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى مرهونة إلى حد بعيد بالقرارات الحكومية حول نشاطها الاقتصادي وكيفية توزيعها لمدخراتها الوطنية.

دال - الطرق البديلة لتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات

هناك ثلاثة طرق تقليدية بديلة هي: الوساطة المالية، والتخطيط المركزي، والنظام المالي[٥]. ومع أن الطرق الثلاثة قائمة بالفعل، فقد اعتمدت بعض البلدان العربية، على بعض هذه الطرق أكثر من سواها. وقد تحدد هذا الاعتماد، إلى مدى بعيد، من خلال الدور المعطى في الاقتصاد الوطني لكل من القطاعين العام والخاص. ففي الاقتصادات التي أصبح فيها القطاع العام مهيمناً، تكون للوسطاء الماليين أهمية أقل منها في الاقتصادات العربية الأخرى. أي أن في البلدان التي تعتمد على القطاع العام يكون - الاعتماد على تخطيط الاقتصاد والنظام الضريبي أكثر منه على الوسطاء الماليين. وفي البلدان المصدرة للنفط، يشكل القطاع البترولي الذي يقع ضمن نطاق القطاع الحكومي المصدر الرئيسي للمدخرات بسبب الموقع الذي تحتله الموارد النفطية. ومهما يكن من أمر، فإنّ في كل من البلدان العربية، كما ذكرنا، مجالاً واسعاً لتطوير البنية المالية ودور الوسطاء الماليين في الاقتصاد الوطني، وفي المرحلة الحالية من تطور الاقتصادات العربية، يمكن اعتبار الطرق البديلة لتعبئة المدخرات ذات صفة متممة لا تنافسية. وبالنظر إلى التطور المحدود للبنية المالية، من الممكن أن يهدف تخطيط السياسة الاقتصادية إلى تعميق الأسواق المالية وتحسين النظام الضريبي ذات الفعالية المحدودة في كثير من البلدان. إن الاعتماد في نهاية المطاف على أي من البدائل المذكورة آنفاً هو مسألة تقررها البلدان بنفسها في ضوء الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي لا مجال لمناقشتها الآن، والتي تشكل مع ذلك مجالاً هاماً من المجالات التي ينبغي على السلطات الوطنية أن تأخذها بعين الاعتبار من أجل تحديد مدى الاعتماد على كل من البدائل المتوافرة.

---

(٥) يعتبر التضخم أيضاً طريقة إضافية، يتم بموجبها تحويل المدخرات من القطاع الاستهلاكي إلى القطاع التجاري، وذلك كنتيجة للعملية التضخمية.

ثانياً - أنظمة التبادل النقدي والسياسة النقدية

سأقوم بتصنيف تعليقاتي وفقاً للنقاط الثلاث التي عولجت في ورقة الدكتور النشاشيبي، أي: (١) سياسة أسعار التبادل النقدي وانفتاح الاقتصادات الوطنية، و(٢) ممارسة السياسة النقدية، و (٣) تنسيق السياسة العامة.

١ - سياسة أسعار التبادل النقدي[٦] وانفتاح الاقتصادات الوطنية

أبقى العدد الأكبر من البلدان العربية، بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط، على أنظمة التبادل النقدي الحر، في حين شهدت البلدان الأخرى في السنوات الأخيرة اتجاهاً نحو اعتماد سياسة ليبرالية في هذا المجال. وبإمكاننا القول بأن الاقتصادات العربية تتميز على وجه العموم بدرجة عالية من الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وقد تطرقت دراسة الدكتور النشاشيبي إلى آثار ثلاثة لهذا الاتجاه الليبرالي. الأثر الأول هو التوسع البارز للقطاع المصرفي في عدد من البلدان العربية. ورافق ذلك تفاوت عملي، بين مستوى الفائدة داخل البلد وفي الخارج. وفي نطاق أوسع، أدى انفتاح الاقتصادات الوطنية إلى جعل الادارة النقدية أكثر تعقيداً. والأثر الثاني هو تزايد معدلات استيراد الاقتصادات العربية غير المصدرة للنفط، وذلك بتمويل جزئي بتحويلات دون مقابل. والأثر الثالث هو أن التفاعل المتبادل مع الاقتصاد العالمي قد أدى إلى تحفيز الأسواق المالية الوطنية.

وسأقصر ملاحظاتي هنا على السياسات العربية لأسعار التبادل النقدي وعلى انفتاح الاقتصادات الوطنية العربية.

في الوقت الحاضر، يمكننا أن نصنّف سياسات أسعار التبادل النقدي العربية في خمس فئات. تشمل الفئة الأولى البلدان التي تربط أسعار عملاتها بحقوق السحب الخاصة (SDR)، كالأردن، والبلدان المصدّرة للنفط كالبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتحتفظ هذه البلدان، باستثناء الأردن بفروقات نسبتها ٧,٥ بالمائة في العلاقة الثابتة بين عملاتها الوطنية وحقوق السحب الخاصة. وتشمل الفئة الثانية البلدان التي تبقي عملاتها مرتبطة بسلّة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهي الكويت وبلدان شمالي إفريقيا: الجزائر والمغرب وتونس. وتشمل الفئة الثالثة بلداناً ترتبط عملاتها بالدولار الأميركي، وهي اليمن الديمقراطية والعراق وليبيا وعمان والجمهورية العربية اليمنية. وتشمل الفئة الرابعة البلدان التي تربط عملاتها أيضاً بالدولار الأميركي ولكنها تحتفظ بأسواق تبادل موازية، وهي مصر وسورية والسودان. وتشمل الفئة الخامسة

---

(٦) يستخدم الدكتور سمير المقدسي اصطلاح «أسعار التبادل النقدي» للتعبير عن «أسعار الصرف» Exchange rates.

لبنان الذي يتقرر سعر تبادل عملته في السوق، مع حدوث مداخلات ظرفية من جانب المصرف المركزي للمحافظة على شروط التبادل المنظم.

يستتبع ذلك ثلاث ملاحظات: الملاحظة الأولى هي رغبة الكثير من البلدان العربية في المحافظة على استقرار نسبي في أسعار التبادل وذلك بربط عملاتها بسلّة من عملات شركائها التجاريين الرئيسيين أو بحقوق السحب الخاصة. والملاحظة الثانية هي أنه أمكن تحقيق استقرار نسبي في أسعار تبادل العملات داخل كل من الفئتين الآنفتي الذكر من البلدان العربية؛ أي فئة البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأميركي، وفئة البلدان المصدرة للنفط التي تربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة. وبالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، أمكن الحفاظ على استقرار نسبي في أسعار التبادل في البلدان المصدرة للنفط كما جاء في ورقة الدكتور النشاشيبي، على الرغم من نسبة ٧,٢٥٪ من الفروق الهامشية المسموح بها. والملاحظة الثالثة هي أنه إذا اعتبرنا أن سلة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لا تختلف كثيراً عن السلّة التي تشكل حقوق السحب الخاصة، يمكن القول أن التغيرات الحاصلة بين العملات العربية هي إجمالاً تغيرات للعملات المرتبطة بالدولار الأميركي مقابل العملات المرتبطة بحقوق السحب الخاصة.

إن معظم نظم التبادل العربية ليبرالية، ولذا فليست سياسة أسعار تبادلها مرتبطة بالدعم غير المباشر يمارس عن طريق رقابات مختلفة على المدفوعات. ولا يسعني هنا إلا أن أفترض انّ ربط العملات الوطنية بالدولار أو بسلّة عملات يتم بما قد اعتبر مستويات واقعية، وبالتالي لها ما يبررها. ومن الجلي أن هذا لا يتعارض مع ما يمكن إجراؤه من تعديلات في الروابط القائمة، إذا كانت الظروف السائدة تستدعي هذه التعديلات. على أن هذا يعني ضمناً أن الاستقرار النسبي المطلوب لأسعار التبادل في البلدان العربية يقوم على أسس واقعية.

ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك بالنظر إلى البلدان العربية التي تحافظ على أسواق موازية. إنها لفي مرحلة انتقالية نحو المحافظة على أسعار أكثر واقعية. وقد تنطق اعتبارات مشابهة على البلدان العربية التي تمارس رقابة متشددة على المدفوعات الخارجية. على أن القطاع العام يهيمن في جميع هذه البلدان على الاقتصاد. ولذا، كانت المسألة المطروحة هي كيفية تعريف النظام «الليبرالي» والحال هذه، بحيث يمكن عقد المقارنات المناسبة بنظم البلدان العربية الأخرى ومحاولة القيام بتقييم واقعي لسياسة أسعار التبادل. ما هي المعايير التي ينبغي اعتمادها بغية مقارنة مختلف نظم التبادل والتجارة العربية، بما في ذلك سياسات أسعار التبادل؟ عندما نتكلم عن التكامل الممكن، وبالتالي عن الحاجة إلى بعض التنسيق في مجال السياسة العامة، لا بد من إثارة هذه المسألة.

وثمة مسألة مرتبطة بهذه يمكننا التصدي لها، أكتفي بإثارتها من غير الاجابة عنها،

وهي ما إذا كان يستحسن الانتقال إلى روابط ثابتة بين العملات العربية، كخطوة أولى في سبيل تكامل نقدي أوثق، حتى قبل اتخاذ أي إجراء آخر من إجراءات التنسيق النقدي. ربما كانت تجربة أميركا اللاتينية وأفريقيا في هذا الصدد ذات دلالة. وكذلك تجربة بلدان الخليج، كما تم بيانه في ورقة أخرى من وثائق هذا المؤتمر(٧).

٢ - ممارسة السياسة النقدية

تناقش ورقة الدكتور النشاشيبي ممارسة السياسة النقدية في فئات ثلاث من الاقتصاديات العربية هي:

(١) إقتصادات البلدان المصدرة للنفط و(٢) البلدان ذات اقتصادات السوق و(٣) اقتصادات البلدان التي تعتمد على القطاع العام.

تحدد السياسات الضريبية بصورة أساسية التطورات النقدية في البلدان المصدرة للنفط. ويحدد صافي الإنفاق الحكومي، على المدى القريب، عرض الأموال النقدية ومستوى هذا الإنفاق هو الأداة الأساسية لإدارة الطلب. على انه يمكن، بالنظر للتنوع التدريجي للبنية الاقتصادية، تنظيم إدارة الطلب على نحو متزايد بوسائل إضافية، كسياسة أسعار التبادل وسياسة أسعار الفائدة ورقابة القروض.

ويذكر الدكتور النشاشيبي في هذا الصدد أن تقييم العملة الوطنية يمكن أن يكون تدبيراً فعالاً في الحد من التضخم. وهذا صحيح. ولكن يمكن أن يكون لسياسة أسعار التبادل غير ذلك من الأهداف الهامة على المدى القريب والبعيد. وبالتالي، فإلى أي مدى يمكن استخدام أسعار التبادل كتدبير يقصد به الحد من التضخم؟

لقد ذكر الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والأسعار المعمول بها في الخارج كعامل هام يتحكم في حركات رأس المال، على المدى القريب. وقد أثار هذا مشكلات في بعض البلدان العربية. ولكن، فيما يمكن إيجاد تنسيق أوثق في بعض هذه البلدان بين المستويات المحلية والمستويات الخارجية، فقد نتبين أن ذلك في بعض البلدان العربية الأخرى، أي في البلدان التي لا تعتمد على سوق النفط، ليس بالمهمة اليسيرة، وخاصة إذا لم يكن معدل حسم المصرف المركزي فيها وسيلة كبيرة الفعالية. في هذه الحال، يمكن للسلطات المالية أن تؤثر في مستوى أسعار الفائدة بصورة غير مباشرة، وذلك بتأثيرها في مستوى السيولة المحلية. وقد لا يتفق هدف سياسة أسعار الفائدة في هذه الحال وغيره من أهداف السياسة العامة. إنها مسألة معقدة ينبغي دراستها بالنظر إلى كل بلد عربي بمفرده، بحيث يمكن تقييم مدى فعالية سعر الفائدة كوسيلة رقابة هي في تصرف السلطات.

---

(٧) أنظر بحث فائق عبدالرسول بعنوان «دور صندوق النقد العربي في إمكانية تحقيق التكامل النقدي بين الأقطار العربية» في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

وفي البلدان التي تعتمد اقتصاد السوق، يؤثر تسليف القطاع الخاص كما يؤثر العجز الحكومي في التطورات النقدية. وقد استخدمت احتياجات الاحتياط، بصورة نوعية، والنسب الأخرى وسقوف القروض (الحد الأعلى) لتنظيم حركات التسليف. وقد أكد الدكتور النشاشيبي انه ليس في وسع السلطات النقدية أن تراقب سوى تسليف القطاع الخاص، وان هذه السلطات قليلة التأثير في مجال الإنفاق الحكومي. ولكن، قد يبدو أن هذا لا ينطبق بالضرورة بصورة مطردة على البلدان ذات اقتصادات السوق، ما دام الأمر يتوقف جزئياً على درجة ما تتمتع به السلطات النقدية من استقلال حيال ما لها من سياسات عامة. هل السياسة النقدية في هذه البلدان مجرد سياسة الوفاء بما للحكومات من احتياجات مالية؟ أم هل يمكن التوصل إلى اتفاقات بين الحكومة والمصرف المركزي فيما يتصل بمدى إمكان تغطية عجز الميزانية بقرض من المصرف، خاصة إذا لم يكن العجز المعني موجهاً نحو بناء المخزون الرأسمالي؟ قد تصبح هذه الاتفاقات جزءاً من تنسيق السياسة العامة في بلدان عربية فرادى. هل يتكرم الدكتور النشاشيبي بإلقاء بعض الضوء الموضح لهذه المسألة؟

في البلدان التي يعتمد اقتصادها على القطاع العام، تفي السياسة النقدية، على نحو أساسي، بمستوى المالية المحلية، كما تحدده الحكومات. ولكن كما ذكر (في ص١٧٨) أعطى اعتماد الليبرالية في الاقتصاد للسياسة النقدية دوراً أكثر فعالية في إدارة الطلب. فقد استخدمت سقوف القروض مثلاً لتنظيم التسليف إلى القطاع الخاص. ولكن يبقى أن مستوى الإنفاق الحكومي، ولا سيما الإنفاق على التنمية، هو الذي يحدد درجة الاستقرار النقدي. ثمة نقطة هامة هنا: ان الأسواق المالية لا تقوم إلى الآن بدور هام في مجال تعبئة الإدخار، كبديل لتمويل المصرف المركزي. وأسواق رأس المال والأسواق النقدية ما زالت في مراحل تطورها الأولى. ولكن، كما بينت في مكان آخر من تعليقي هذا، عمل النظام الضريبي والتخطيط، في البلدان التي تعتمد في اقتصادها على القطاع العام، كطرائق بديلة للوسطاء الماليين بتعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات. وفيما نرى المجال فسيحاً لتطوير الأسواق المالية، ينبغي النظر إلى هذه الامكانية بالتلازم مع رغبة السلطات في الاحتفاظ بما تمارسه من رقابة على عملية استثمار الإدخار. والكثير من مبالغ الإدخار المطلوبة ينبغي إيجادها في القطاع العام بالذات. كما أن الطريقة المجدية للتحكم في عدم الاستقرار المالي هي في ممارسة الرقابة على مستوى الإنفاق الحكومي. على انه يمكن تطوير دور الوسطاء الماليين، خاصة إذا عملت مؤسسات القطاع العام وأجهزته في السوق المالية إلى جانب الكيانات الخاصة. ومن الصواب إبراز تطور هذه الأسواق كهدف هام من أهداف السياسة العامة.

مرة ثانية، أدعو الدكتور النشاشيبي إلى إبداء ملاحظاته حول الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا المجال.

٣ - تنسيق السياسة العامة

ثمة مشكلة هامة على مستوى كل بلد بمفرده - كما ورد في ورقة الدكتور النشاشيبي - هي التوفيق بين مختلف أهداف السياسة العامة. وأهم ما في الأمر، من الوجه الأعم، هو ضرورة التوفيق بين الرغبة في الإنفاق على التنمية المعجلة والرغبة في المحافظة على استقرار نقدي نسبي في الاقتصادات المنفتحة. وبالنظر إلى عوامل واعتبارات سياسة مختلفة، ما مدى إمكان تحقيق هذا الهدف؟ ما هي الخطوات التي يمكن اعتبارها؟ هل ينبغي إعطاء السلطات النقدية استقلالاً أكبر أم استقلالاً تاماً في مجال اتخاذ قراراتها؟ وعلى صعيد أدق تحديداً، ثمة مسألة (سبق لي أن أشرت إليها) هي التوفيق بين مستويات أسعار الفائدة المعمول بها داخلياً والأسعار المعمول بها في الخارج. إن القدرة على التصدي لهذه المسألة قد تختلف من بلد عربي إلى بلد. فكلما كان دور قوى السوق أكبر في الاقتصاد، كلما تتضاءلت قدرة السلطات على التصدي لهذه المسألة.

وعلى الصعيد الاقليمي، ثمة مسألة رئيسية تتصل بالتوفيق بين سياسة أسعار التبادل وسياسة أسعار الفائدة والسياسات المتحكمة في السيولة المحلية. وهنا أيضاً، بالنظر إلى الفوارق القائمة في إدارة الاقتصادات العربية واختلاف درجات انفتاح الاقتصاد الوطني والفوارق في ما للسياسة النقدية من فعالية، كيف يمكن للإقتصادات العربية أن تسير عملياً في اتجاه تنسيق السياسة العامة، على افتراض أن هذا المسار مستحسن كجزء من عملية التكامل؟ هل ينبغي للبلدان العربية أن تسعى أولاً إلى إيجاد ظروف مشابهة في نظم تبادلها الخارجي ووسطها المالي؟ هل تتوقف أهمية تنسيق السياسة العامة على نمط التكامل الاقتصادي الذي سيصار إلى تحقيقه؟

ان الفهم المناسب لهذه المسائل هام لتوضيح مفاهيمنا فيما يتصل بالسبيل الذي ينبغي أن يسلكه التكامل العربي في المجال النقدي كجزء من التكامل الاقتصادي الشامل.

جدول رقم (١)
الاقتصادات العربية: النسب المالية (نسب مئوية)

القطر	السنة	إجمالي الموجودات كنسبة مئوية إلى إجمالي الناتج القومي	الموجودات المحلية كنسبة مئوية إلى إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الودائع كنسبة مئوية إلى إجمالي الناتج المحلي
الأردن	١٩٧٠	٠,٩٠	٠,٢٨	٠,٣٠
	١٩٧٩	١,٢٢	٠,٨٧	٠,٥٦
البحرين	١٩٧٠	-	-	-
	١٩٧٨	١,١٩	٠,٤٤	٠,٦١
تونس	١٩٧٠	٠,٥٧	٠,٤٥	٠,١٨
	١٩٧٨	٠,٦٦	٠,٥٨	٠,٣٧
الجزائر	١٩٧٠	٠,٦٠	٠,٥٤	٠,٣٤
	١٩٧٧	٠,٨٢	٠,٦٦	٠,٣٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٠	٠,٥٦	٠,٠٧	٠,٢٨
	١٩٧٧	٠,٤٩	٠,١٩	٠,١٧
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٠,٧٠	٠,٥٢	٠,١٨
	١٩٧٨	٠,٦٧	٠,٦٠	٠,٢٠
السودان	١٩٧٠	٠,٢٩	٠,٢٤	٠,٠٩
	١٩٧٦	٠,٤٣	٠,٤٠	٠,١٢
العراق	١٩٧٠	٠,٤٢	٠,١٦	٠,٢١
	١٩٧٦	٠,٣٤	٠,٠٤(١)	٠,٢٤
الكويت	١٩٧٠	٠,٨٢	٠,١٤	٠,٤٦
	١٩٧٧	٠,٧٥	٠,٣٢	٠,٣٦
لبنان	١٩٧٠	١,١٥	٠,٤٥	٠,٨٤
	١٩٧٤	١,٧٢	٠,٥٩	١,٠١
مصر	١٩٧٠	٠,٧٨	٠,٥٠	٠,١٩
	١٩٧٧	٠,٩٨	٠,٧٣	٠,٣٤
المغرب	١٩٧٠	٠,٤٥	٠,٣٢	٠,٢٢
	١٩٧٨	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٢
المملكة العربية السعودية	١٩٧٠	٠,٤٥	٠,١٠	٠,٢٢
	١٩٧٨	١,٢٢	٠,٠٧	٠,٢٠
اليمن	١٩٧٠	-	-	-
	١٩٧٦	٠,٥٦	٠,٠٦	٠,١٥

المصدر: بالاستناد إلى مصادر وطنية وبيانات من: صندوق النقد الدولي، **International Financial Statistics**, September 1980 (Whashington,D.C.: IMF, 1980).

(١) مطالبات المؤسسات المالية، من غير مصارف الودائع.

ملاحظة: الموجودات هي أصول القطاع المصرفي. على أن البيانات بشأن موجودات غيرها من المؤسسات المالية قد أدرجت في الجدول حين توفرها. وتقديرات الموجودات الخارجية هو تقدير السلطات الوطنية لها.

المناقشات

محمد لبيب شقير: في الورقة التي وضعها أمامنا اليوم السيد الدكتور كريم نشاشيبي يخرج المرء ببعض الإنطباعات عند قراءتها، وهي انطباعات أود أن أضع بصددها بعض الأسئلة دون تعليق، لأن توضيح وجهة نظر الكاتب فيها مهمة لكي نستطيع أن نعلق بشكل أو بآخر عليها.

السؤال الأول: حضرني انطباع، وقد يكون مخطئاً، أن الدكتور النشاشيبي يرى انه لتحقيق أي تكامل بين الدول العربية لا بد أن تتحول جميعها إلى نظام السوق، بحيث إذا وجد الاقتصاد فيه مكاناً للقطاع العام فيتعين تصفيته قبل الدخول في هذا الإندماج. فهل هذا الإنطباع صحيح؟ أم هل أنا مخطىء فيه؟.

السؤال الثاني: وإذا كنت مخطئاً في انطباعي هذا، وإذا كان المؤلف يرى أننا أمام حقائق موضوعية وهو أن العالم العربي فيه نوعان من الاقتصادات، إقتصادات سوق بشكل عام واقتصادات تتميز بدرجة أو بأخرى من وجود قدر من التدخل الحكومي في الإنفاق (مع مراعاة أن التدخل الحكومي في الإنفاق يكاد يكون في البلاد النفطية أكثر منه في البلاد غير النفطية لأن الإنفاق معظمه في الدول النفطية من الحكومة). ولكن لو اعتبرنا أنها اقتصادات سوق كاملة كيف يحدث هذا الإندماج؟ هذه النقطة في الواقع هي التي كنا نتوقع أن يثيرها الدكتور النشاشيبي في ورقته، لأن موضوع الإندماج في المنطقة العربية يثير نفس مشاكل الإندماج النقدي في المناطق الأخرى، مضافاً إليها مشكلة هي مشكلة التباين في الأنظمة الاقتصادية.

السؤال الثالث: أكاد أشعر عند قراءتي لورقة الدكتور النشاشيبي انه يرى أن نظام حرية الصرف هو النظام الوحيد الذي يجب الأخذ به إقتصادياً. وهذه وجهة نظر صندوق النقد الدولي، وهي وجهة نظر تثير جدلاً هنا وهناك، ولكنها على أية حال وجهة نظر

الصندوق الدولي وهي التي قامت عليها نظرياته كلها. أود أن أطرح سؤالاً هاماً، كيف يمكن في ظل الشعور الذي أتاني عند قراءة ورقة الدكتور النشاشيبي من أنه لا بد من تحرير الصرف والتوسع فيه، كيف يمكن علاج موضوع التنمية في هذه البلاد في ظل هذا التحرير للصرف؟ هل الدكتور النشاشيبي يرى أن التنمية لها أفضلية ولا بد أن تقدم في هذه البلاد التي يبلغ متوسط دخل الفرد في بعضها ما يكفيه لمجرد أن يعيش بلقمة الخبز؟ وهل ينصح بتحرير الصرف تحريراً كاملاً وترك التجارة الخارجية هي التي تحدد مسارات التطور الاقتصادي؟ أم أنه يؤمن بالتنمية؟ فإذا كان يؤمن بالتنمية فكيف تتم التنمية برأيه في ظل نظام حرية الصرف؟.

السؤال الأخير: يشير الدكتور النشاشيبي، أو الشعور الذي خرجت به من ورقة الدكتور النشاشيبي، انه كلما كثر عدد المصارف في بلد من البلاد كلما كان ذلك دليلاً على وضع إقتصادي أسلم. وأشار إلى بلد من البلاد العربية كان فيها أربعة مصارف فقط حتى سنة ١٩٧٤ والآن أصبح فيها ٣٨ مصرفاً أجنبياً إلى جوار المصارف العربية، وهو يزهو بهذا التطور، أو هذا ما شعرت به. هل يرى الدكتور النشاشيبي أن كثرة عدد المصارف بحد ذاته عامل تطور؟ ثم وهذا هو السؤال الأهم، هل كثرة عدد المصارف الأجنبية في بلد نام أو في بلد متخلف - لنستخدم اللفظ الذي كنا نستخدمه في الخمسينات ثم أجبرونا على حذفه تأدباً مع البلاد المتخلفة - أقول هل إفتتاح هذا العدد من المصارف الأجنبية لكي تعمل وترتبط بمراكز أجنبية موجودة في الخارج من شأنه أن يوجه التنمية ومن شأنه أن يوجه اقتصاد البلد بما يحقق على الأقل درجة من التحرر والإستقلال؟ أم أن مثل هذا الوضع قد يزيد في التبعية، وزيادة التبعية تؤدي إلى التأثير في نمط التنمية، والتأثير في نمط التنمية يعرقل عملية التكامل الاقتصادي العربي، ومن ثم يعرقل عملية التكامل النقدي العربي؟ هذه خطوات منطقية بعضها مترابط بالآخر، وأود أن أعرف إن كان منطقي مخطئاً؟ أو إن كان الإفتراض الذي أبدأ منه مخطئاً؟ أم إن كان كل تفكيري والإنطباع الذي حصلت عليه خطأ في خطأ أرجو أن أكون مخطئاً، وأرجو أن نسمع الإجابة على هذه الأسئلة وشكراً.

فؤاد مرسي: أود أن أعترف بأني تمتعت بقراءة الدراسة المحكمة التي قدمها الدكتور نشاشيبي. غير أن المتعة لم تكتمل، إذ أنه أصابني من قراءتها إحساس طاغ بأن هذه الدراسة تنطوي - ببراعة وذكاء شديدين - على دفاع غير معلن عن السياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي بالنسبة للبلدان المسماة بالنامية، وبخاصة إزاء بلدان المنطقة العربية.

ولست هنا بصدد فتح ملف صندوق النقد الدولي. فلقد تكفلت بذلك كتابات كثيرة وتجارب عديدة. أذكر منها ما فعله مؤخراً بسيرالانكا وجامايكا وبيرو والبرتغال. حتى لقد كانت سياسات صندوق النقد الدولي في مقدمة الموضوعات التي دارت حولها المعركة

الإنتخابية في جامايكا اخيراً. كذلك فإني أشير إلى وثيقة «أروشا» التي خرجت عن إجتماع جرى هناك فيما بين شهري يونيو ويوليو من العام الحالي، وانتهى المجتمعون من اقتصاديين ومفكرين من دول كثيرة من العالم، وليس فقط من العالم الثالث، إلى أن سياسات الصندوق تعاني من عيوب ثلاثة، طرحوها بعبارات بالغة العنف. فهي أولاً، غير علمية. وهي ثانياً غير موضوعية. وهي ثالثاً وأخيراً غير محايدة.

ولذلك فإنني سأقصر كلمتي على البلد الذي أعرفه وهو مصر. فإن موضع الخطأ في سياسات الصندوق، يتمثل في تقديري في عيب جوهري يكمن في منهج الصندوق، وهو أن مدخله لمعالجة المشاكل الاقتصادية للبلدان المختلفة هو في الأساس مدخل نقدي، يعنى بالكميات والمقادير النقدية والمالية، ويحاول أن يصل في النهاية إلى نوع من التوازن النقدي. وهو بذلك يسلك مسلكاً شكلياً، سطحياً، فالتوازن النقدي قد يتحقق بغض النظر أوحتى على حساب الإعتبارات الخاصة بالتنمية سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية. ولذلك فإننا نفضل في بلادنا المتخلفة مدخلاً هيكليـاً أوبنيانياً أوبنيوياً لمعالجة مشاكلها.

وعندما كانت بلادنا تواجه مشاكل التنمية الملحة في بداية الستينات، تقدم صندوق النقد الدولي بملحوظات جوهرية على عملية التنمية. ووصفها بأنها تنمية طموحة تتخطى إمكانيات مصر، وتثقل كاهلها. ومنذ ذلك الوقت، وحتى الآن، أصر الصنـدوق على سياسة ثابتة. ظل يتقدم بها للحكومة المصرية، حتى قبلتها أخيراً في السبعينات. وهذه السياسة يمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

أولاً: توازن الميزانية العامة للدولة. وذلك من جانب بالحد من المصروفات، ومن جانب آخر بزيادة الإيرادات. وكان معنى الحد من المصروفات أن تحد الدولة من إنفاقها سواء على الإستثمار أوعلى الخدمات العامة. وفي التـطبيق، كان ذلـك يعني الحد من التنمية، وإلغاء اعتمادات الدعم لأسعار السلع الضرورية. هذا بينما كان معنى الزيادة في الإيرادات هو إثقال كاهل العاملين بالضرائب. إذ أنه مع الإعفاءات الضريبية المتصاعدة لرأس المال الأجنبي، بل ولرأس المال المحلي، لم يعد أمام الدولة إلاّ أن تلجأ إلى الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة على دخول العاملين في جهاز الدولة والقطاع العام.

ثانياً: توازن ميزان المدفوعات، وذلك بالحد من الواردات والتوسع في الصادرات. وعندما يبدو عجز الحكومة عن تحقيق هذه النصيحة، فإن الحل الجاهز لدى الصندوق هو النصح بتخفيض العملة المصرية باعتبار أنها مقومة بأكثر من قيمتها. وبالنظر إلى ما هو معروف من عدم مرونة الواردات والصادرات المصرية، فإن التخفيض لا تكون له من نتيجة سوى زيادة حقوق العالم الخارجي على مصر.

ثالثاً: توازن النفقات والأسعار. ويعني الصندوق بذلك أن تكون منتجات القطاع العام بالذات مقومة طبقاً لتكلفتها الحقيقية، ومن ثم يجب أن تعبر الأسعار عن كل هذه التكلفة. ومعنى ذلك باختصار أن يتخلى القطاع العام عن مهمته المزدوجة داخل المجتمع وهي مهمة إقتصادية واجتماعية في وقت واحد. وكثير من المنتجات أو الخدمات التي يقدمها يسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف إجتماعية مشروعة. وفي الوقت نفسه، فإن منع القطاع العام من صياغة حساباته على النحو السليم كان معناه حرمانه من تحقيق أرباح تجد سبيلها بعد ذلك إلى الفائض الذي يزود التنمية بالاستثمار.

وباختصار، فانه في سبيل تحقيق التوازن النقدي على السطح، يضحى بأهداف التنمية سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية.

ولقد انتهت هذه السياسات بالفعل إلى طريق مسدود. اننا نذكر كيف دفعت هذه السياسات البلاد إلى حافة الحرب الأهلية في يناير ١٩٧٧. وتحولت هذه السياسات في التطبيق إلى مجرد الإعتماد على المشروع الخاص والمعونة الأجنبية. وبينما كانت معدلات التضخم في عام ١٩٧٠ لا تتخطى ٥٪ على أكثر تقدير، أصبحت تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ في عام ١٩٧٩، ناهيكم عن القفزات الأخيرة في العام الحالي. أما المديونية الخارجية التي كانت عند ١,٢ مليار دولار في عام ١٩٧٠، فقد قفزت إلى أكثر من ١٤ مليار دولار في عام ١٩٧٩. وكل ذلك قد اصطحب بازدياد الفوارق الاجتماعية الفاحشة.

عادل حسين: شكراً سيدي الرئيس، وأبدأ أيضاً بالاشادة بورقة د. نشاشيبي، سواء من حيث شمول العرض الذي قدمته عن تطورات نظم التجارة والصرف والسياسات النقدية، أو من حيث تماسك التحليل. ولكن بدا لي أن الباحث - في دفاعه عن الممارسات الحالية - وقع في بعض التحيزات التي أثرت على صحة النتائج المستخلصة. وقد وصل التحيز ضد بعض السياسات التي مورست سابقاً إلى حد أنه قيل أن السبب في زيادة حجم الفوائض النقدية يرجع إلى اتباع الأقطار العربية لسياسات تحررية، مع أن السبب الأول لهذه الظاهرة - على ما أعتقد - هو ارتفاع أسعار النفط. والحقيقة أن هذا الارتفاع وما ترتب عليه من فوائض لدى الأقطار النفطية كان يتطلب تعديلاً في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف فتح قنوات جديدة ومتعددة تيسر إنتشار وتوظيف الفوائض المالية النفطية داخل المنطقة العربية. ولكن ما حدث من تعديلات لم يكن في هذا الاتجاه، فالانفتاح الذي مارسه أي قطر عربي لم يكن باتجاه الأقطار العربية المجاورة، ولكن كان في الأساس إنفتاحاً نحو الشمال. الأقطار العربية النفطية منفتحة على الدول الصناعية المتقدمة، والأقطار غير النفطية انفتحت بالتوازي على هذه الدول نفسها. وهذا النوع من الانفتاح يثبت، كما قال أساتذتي الذين سبقوني، إن صندوق النقد الدولي قد نجح في تنفيذ سياساته، وكان من أفضال ورقة د. نشاشيبي أنها أوضحت لنا درجة النجاح المحقق.

والإنفتاح على الشمال انعكس - ضمن ما انعكس - في زيادة الاستيراد لدى الأقطار العربية المختلفة من الدول الصناعية الغربية، وليس في زيادة التعامل المباشر بين أقطار الأمة العربية. وتوسع الاستيراد من الدول الصناعية بأسلوب الصندوق الدولي في الانفتاح أوصل ميزان المدفوعات المصري إلى الانهيار، وأوصله الاختناق إلى الاغراق في الديون المصرفية الصعبة، وخاصة في السنوات ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦. وقد أقر د. نشاشيبي بأن نتائج هذا النوع من تحرير الاقتصادات العربية لم يفض إلى زيادة نسبة التبادل التجاري بين الأقطار العربية. ولكنه أضاف ملاحظة لا ينبغي أن تؤخذ بظاهرها، فالتدفقات المالية الخليجية - على سبيل المثال - تحركت دائمًا بقرارات خارجية. لقد تحدث أمس الاستاذ برهان الدجاني عن التدفقات المقيدة والتدفقات غير المقيدة، وكان يقصد بالأخيرة أنها غير مقيدة بمشروعات معينة. ولكن من قال أن هذه التدفقات غير مقيدة؟ إن كافة التدفقات كانت مقيدة بالتوجيهات الخارجية. إن هذه التدفقات التي يقال أنها غير مقيدة كان صندوق النقد الدولي هو الذي يحدد كميتها ونوعها (منح - قروض نقدية - ودائع) وهو الذي يحدد التوقيت الذي تفد فيه. أما القروض المقيدة (قروض المشروعات) فإن مختلف الصناديق العربية كانت تقدم هذه القروض في إطار اتفاقات التمويل المشارك بقيادة البنك الدولي.

وينقلنا هذا في الحقيقة إلى قضية الفوائض المالية العربية ككل. فهي محور أساسي في مناقشات هذه الندوة عن التكامل النقدي، والمشكلة الأساسية هنا لا تكمن في حقيقة أن الجزء الأكبر من الفوائض موظف في الخارج، ولكن تكمن المشكلة في أننا لا نسيطر عليها. إن هذه الأرصدة النقدية ليست «مهاجرة» كما قال البعض بالأمس، ولكنها أسيرة. وإذا كانت الفوائض تخضع في تحركاتها وفي مؤسساتها لإدارة خارجية، وإذا كان ما يتحرك منها داخل المنطقة العربية يخضع كما قلنا - من حيث الحجم والنوع والتوقيت - لهذه الادارة، فإن التساؤل المشروع هنا هو: هل يتفق مع مصالح هذه القوى الخارجية أن يكون التحرك والاستخدام بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي والتوحيد القومي؟ وأعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل معروفة، فمصالح هذه القوى تتعارض مع دمج المنطقة النفطية في الأمة العربية واقتصادها. ولا ينبغي أن ننسى أننا نجتمع في هذا المكان، وعلى مقربة منا تحتشد الأساطيل التي لا تتورع عن التدخل العسكري لمنع مثل هذا الاحتمال، حال فشل التدخلات والضغوط الاقتصادية السياسية.

لقد أشاد الاستاذ الدجاني في ورقته المهمة بالأمس بجهود التكنوقراطيين الوطنيين والقوميين الذين يسعون إلى دفع حركة التكامل رغم كل العوائق. وهذه الإشادة صحيحة بطبيعة الحال، فهناك هامش بالفعل لتقدم العمل ولتحسين الأداء حتى مع بقاء كل شيء على حاله. ولكن ينبغي أن نتذكر أن النتائج ستظل دائمًا محدودة إذا استمرت السيطرة الخارجية قائمة. وبهذه المناسبة أود أن نجلوا الضباب عن بعض المصطلحات التي

نستخدمها، كمصطلح تحرير الاقتصاد. فكلمة تحرير لها جرس جميل، ولهذا تستخدم من الهيئات الدولية وعلى نحو مضلل. إن تحرير الاقتصاد مطلوب بالفعل، ولكن هل المراد تحريره من سيطرة السلطات المحلية، أو تحريره من سيطرة السلطات الخارجية؟ هذا هو السؤال. وإجابة السؤال تؤكد أن استقلال الادارة هو المحدد الأول للمضي باتجاه التكامل الاقتصادي وتوحيد السياسات المالية والنقدية. شكراً سيادة الرئيس.

ر تان بهاتيا: إن المواءمة بين أسعار الصرف قد تكون قضية صعبة في داخل إتحاد نقدي عربي محتمل، إذا ما كانت سياسة الصرف سوف تخدم أهدافاً مختلفة بالنسبة للبلدان الأعضاء. ومن ناحية اخرى، إذا ما كان لها أن تخدم هدفاً واحداً، فلسوف يبدو أن احتياجات البلد الأضعف أو مجموعة البلدان الأضعف سيكون لها الغلبة في مجال إتباع سياسة الصرف. وعلى صعيد الممارسة فإن هذا يعني أن السياسة سوف تكون موجهة صوب ميزان المدفوعات واحتياجات البلدان غير المصدرة للنفط، مع وجود الدعم للاستهلاك الذي من شأنه مجابهة التضخم في البلدان النفطية.

إن البديل عن سياسة الصرف هذه في اتحاد من هذا القبيل هو الذي يتمثل في تلبية احتياجات البلدان المنتجة للنفط مع ما يترتب على ذلك من نتائج قد تكون غير مرغوب بها. وإنني لأتصور بعض هذه النتائج ألخصها فيما يلي: (١) تخفيض مستمر في القطاع غير النفطي في داخل الاتحاد و(٢) إنتقال متزايد للدعم من البلدان المنتجة للنفط إلى البلدان غير المنتجة للنفط داخل الاتحاد وهي مبالغ للدعم لن تكون بالضرورة مبالغ مثلى في طبيعتها ولن تكون حتى مقتصرة على القطاعات الانتاجية.

جون وليامسون: أود أن أناقش سياسة الصرف. حقيقة، كما قلت بالأمس، أن قابلية التحويل زائد الأخذ بسياسة متناسقة في أسعار الصرف ليسا متكافئين مع إنشاء عملة واحدة. وأنا أؤيد ذلك، ولكن هذا لا يشير إلى أنني أنال من قيمة التحرك نحو اتخاذ سياسة متناسقة في أسعار الصرف. وعلى العكس من ذلك اعتقد أن هذا عمل يمكن مباشرته في الأجل القصير، وما أريد أن أطرحه الآن هو النظر في الشكل الذي يمكن أن يتخذه عمل من هذا القبيل.

من المهم هنا التمييز بين بعدين من أبعاد سياسة سعر الصرف على نحو ما ذكرته بالأمس: مسألة بما نربط؟ ومسألة تغيير هذا الربط؟.

في فترة سابقة على تعويم عملات البلدان الصناعية في العام ١٩٧٣، فإن العالم العربي (باستثناء لبنان) كان من الناحية العملية «منطقة عملة ثابتة». لكنه لم يصبح كذلك منذ العام ١٩٧٣. كانت هناك تسع أو عشر عملات عربية مربوطة للدولار، وأخرى مربوطة بحقوق السحب الخاصة، وثالثة مربوطة بسلّات خاصة بها من العملات، في حين

أن عملة لبنان ما تزال عائمة حتى الآن. وهذا يعني على صعيد الواقع أن أكثر من ٧٥٪ من أسعار الصرف العربية (أسعار الصرف بين البلدان العربية) معرضة للتغير، لا كنتيجة لقرار عربي عمدي بتغيير أسعار الصرف وبأن هذا التغيير أمر مستصوب، ولكن كنتيجة فرعية عرضية لتغييرات أسعار الصرف بين البلدان الصناعية!! وبقدر ما يكون استقرار أسعار الصرف عنصراً مساعداً في تشجيع التجارة (وأشير هنا إلى ما أوردته في ورقتي)، فإن استبعاد هذا التغير السريع العشوائي في أسعار الصرف المتبادلة بين الدول العربية هو أمر مستصوب بلا جدال. وإن ما يحتاج إليه الأمر في هذا المجال هو اتخاذ عنصر ربط مشترك لجميع العملات العربية.

البعد الثاني لسياسة أسعار الصرف هو المرونة التي تتوفر من خلال التغيرات العمدية في الربط. وإن إلغاء هذا الشكل من أشكال المرونة إنما يبدو لي أمراً ليس وارداً على الاطلاق، فآخر ما ينبغي أن يفكر فيه المرء هو محاولة التنسيق بين معدلات التضخم في ضوء الضغوط التي تنجم من محاولة هذا التنسيق وتوجيهه إلى نقطة أعلى. إن التغيرات الزاحفة في الأسعار المركزية يمكن أن تبعد تلك الضغوط التي تحدث عنها الدكتور بهاتيا منذ دقائق قليلة. وليس هناك تعارض على الاطلاق بين الحفاظ على هذا الشكل من أشكال المرونة، والعمل على وقف التغير السريع العشوائي الناجم عن التنوع الحالي في أساليب ربط الأسعار.

والسؤال الهام هنا هو ما الذي ينبغي أن يكون عليه الربط المشترك؟ للاجابة على هذا السؤال لا بد أن يتجه الانسان صوب الكتابات والمؤلفات التي طرحت حول الربط الأفضل. ويبدو أن هذا السؤال معقد أكثر مما يبدو عليه من النظرة الأولى. فليس هناك اتفاق حتى الآن حول المحك الأمثل أو النهائي الذي يتم به اختيار ربط معين؛ ما إذا كان لا بد أن يقلل إلى الحد الأدنى من التغيرات في: الموازين التجارية - الدخل الحقيقي - العمالة - شروط التجارة - توزيع الدخل، أو توزيع الموارد. إن هذه الاعتبارات والمعايير كلها وجدت طريقها إلى الكتابات والمؤلفات، برغم أن الكتابات هذه لا يمتد عمرها أكثر من ثلاث أو أربع سنوات. مع ذلك فهذا الغموض ليس غموضاً حاسماً، لأنه، باستثناء موضوع شروط التجارة الذي يبدو في رأيي معياراً خاطئاً[1]، فإن جميع المعايير الأخرى تبدو وكأنها تشير إلى صوابية البحث عن استقرار مفهوم ما متعلق بسعر الصرف الفعلي والفعّال. ويصبح السؤال بالضبط هو: ما هو المفهوم الملائم في هذا الأمر؟ وهل على المرء أن يستخدم

(١) إن معيار شروط التجارة معيار خاطىء ليس لأن هذه الشروط غير هامة ولكن: (أ) لأن البلدان الصغيرة لا تستطيع أن تؤثر في الشروط التجارية التي تعمل بها و(ب) لأن أي بلد لا يستطيع أن يضع بنفسه شروطه التجارية، لا بد وأن يسعى إلى تعظيمها، بدلاً من استقرارها وكلا الأمرين مختلفان عن بعضهما البعض.

الأوزان أو الترجيحات المتعلقة مباشرة بالتجارة؟ أو يستخدم أوزان المرونة (بمعنى الأوزان التجارية التي تعطي دوراً كبيراً متناسباً للتدفقات التجارية التي تتسم بمرونة فعلية أكبر)؟ وهل لا بد أن تشمل التدفقات التجارية الصادرات والواردات أو جزءاً من كل منها (مثلاً تُستثنى التجارة في أنواع معينة من المنتجات التي تتسم بأهمية بسيطة بالنسبة للإنتاج المحلي)؟ وهل لا بد أن تعكس الأوزان هذه اتجاه التجارة أو تعكس العملة التي تتم بها؟ وهل يتعين أن تبذل محاولة لتكييف التغيرات الاسمية في سعر الصرف بما يتيح للاستجابات السعرية المحتملة لدى الشريك التجاري أن تفعل فعلها؟ كل هذه قضايا لم تجد سبيلها إلى الحل، ومن ثم فعلى المرء أن يراعي كثيراً من الحيطة في استخراج نتائج حول الأساليب المرغوبة في مجال الربط.

وبرغم هذا الغموض، فإن نتائج الدراسات الموجودة الثلاث التي دارت حول الآثار المترتبة عن أساليب الربط البديل بالنسبة للعملات العربية، هي من الأهمية لدرجة أنها لا بد وأن تسترعي جانباً كبيراً من اهتمامنا(٢). إن كلاً من هذه الدراسات تجد أن بالنسبة لكل عملة عربية مغطاة في كل فترة خضعت للدراسة (مع استثناء واحد من بين ثمانين ملحوظة) فإن الربط إلى حقوق السحب الخاصة سوف ينجم عنه تباين أقل فيما يتعلق بسعر الصرف الاسمي الفعّال (في بعض الأحيان يكون هذا الوزن في اتجاه الواردات، وفي أحوال أخرى يكون هذا الوزن في اتجاه التجارة) وذلك بأكثر مما في حالة ربط العملة بالدولار. وبشكل عام فإن الفرق ملحوظ لدرجة أنه في المتوسط قد يستبعد الربط بحقوق السحب الخاصة ٧٥٪ أو أكثر من التباين الكامن في الربط بالدولار. وفي كل الحالات، اللهم إلا في حالة المغرب، التي ربطت عملتها لسلّة خاصة بها، فإن ربط العملة بحقوق السحب الخاصة كان عملاً أكثر فائدة من الاسلوب الحالي التي تربط به الدول عملتها. إن هذه النتائج تنبىء بما فيه الكفاية بأنه، من بين البدائل المرشحة للاختيار لإيجاد ربط مشترك للعملات العربية، فإن حقوق السحب الخاصة قد لمحت حتى الآن أنها أكثرها تلبية للاحتياجات وأعمّها فائدة.

لكن هناك نواقص في استخدام سلّة وليس في استخدام عملة كعنصر ربط. وتتمثل تلك النواقص في عدم القدرة على التدخل مباشرة في الوحدة التي يربط بها البلد عملته. وفضلاً عن الافتقار إلى سوق متقدمة تتيح للأطراف التجارية تغطية التبادل التجاري المقوّم

---

(٢) Gerakis and Roncesvalles, «Alternative Exchange Regimes for Middle Eastern Countries: The Numerical Aspects,» DM 75/96, IMF, 1975; Crokett and Nsouli, «Exchange Rate Policies for Developing Countries,» **Journal of Development Studies,** January 1977; and the ongoing research of Bordsky and Sampson at UNCTAD.

بالعملات الثالثة. وطالما بقيت حقوق السحب الخاصة لا تعدو كونها وحدة سلّة حسابية، وأصلاً احتياطياً رسمياً، فإن ذلك سيكون حجة قوية ضد اعتماد استخدام وحدة حقوق السحب الخاصة كعنصر للربط المشترك. ولكن هل يحتاج الأمر إلى أن تبقى وحدة حقوق السحب الخاصة في وضع اللاعملة؟ أليس في وسع القوة المالية العربية أن تتوزع لكي تنشىء وحدة سحب خاصة بوصفها عملة يجري التعامل عليها بنشاط في الأسواق الخارجية أو الأجنبية (أسواق اليوروعملة)؟ إن الاجراءات المطلوب اتخاذها لن تقتصر على مجرد المناشدة الجوفاء أو المظهرية لكي تظهر البلدان الصناعية الأعضاء في صندوق النقد الدولي حسن نيتها، ولكن المطلوب هو بالأحرى قرار بتقويم أسعار النفط بوحدات السحب الخاصة، وطلب الدفع بوحدات السحب الخاصة من سوق (اليورو)، وبالإحتفاظ بحصة كبيرة من الأصول السائلة بهذه الوحدات: إن إجراءات من هذا القبيل يمكن أن تخلق في ظرف بضعة أشهر سوقاً نشطة في وحدات السحب الخاصة (اليورو) تكفي لدعم التدخل مباشرة في حقوق السحب الخاصة، وتتيح، من ثم، ربط العملات إلى حقوق السحب الخاصة ليس فقط من جانب العملات العربية، ولكن يتعدى الأمر أيضاً لتشمل عملات بلدان نامية أخرى تواجه حالياً نفس الإشكالية التي تواجهها البلدان العربية، وإن كانت تفتقر إلى الفرصة التي تتمتع الأطراف العربية بها لإصلاح النظام الاقتصادي بها من خلال مبادرات تتخذها تلك الأطراف بنفسها.

عبدالشكور شعلان: أثار الدكتور فؤاد مرسي عدداً من الأسئلة الخطيرة حول محتوى سياسة المشورة التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية، ووصف هذه السياسات بأنها «كارثة» بصفة عامة. وأحب أن انتهز الفرصة لكي أُوضّح وأُعلق على بعض إدعاءات الدكتور مرسي. إن الدكتور مرسي يشير الى خمسة مجالات أساسية يعمل الصندوق الدولي فيها. واستلفت انتباهه على صعيدها وهو يأخذ مصر مثلاً على ما يقول:

أولاً: الصندوق، حاول أن يؤثر على السياسة والفلسفة الاقتصادية التي أراد بلد من البلدان أن يتبعها. وما يشير إليه الدكتور مرسي هنا، كما أتصور، هو أن الصندوق يحاول إجبار بلد من البلدان يريد أن يستخدم موارده، بحيث يتحول هذا البلد من نظام اقتصادي يخضع للرقابة المركزية، بعيداً عن مجال نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي أكثر توجهاً نحو السوق.

ثانياً: إن صندوق النقد الدولي في توصياته السياسية، إنما يحاول أن يهدف إلى ما يسميه «التوازن النقدي». ويرتبط بذلك ما يعرفه بالفكرة المسيطرة على الصندوق الدولي التي تحدو به إلى المطالبة بتحقيق ميزانية متوازنة.

ثالثاً: إن توازن ميزان المدفوعات طبقاً للصندوق الدولي أمر أو هدف مستصوب

ينبغي تحقيقه من خلال تغيير سعر الصرف. أخيراً، هناك اهتمام غير متناسب من جانب الصندوق الدولي بصدد تصحيح التشوه في علاقة الكلفة والسعر، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي العام.

وينتهي الدكتور مرسي من هذا العرض بإشارة إلى مصر، يقول فيها أن التوصيات التي قدمها الصندوق الدولي بشأن السياسات الاقتصادية قد أسهمت إلى حدوث زيادة حادة في معدل التضخم وإلى رفع المديونية الأجنبية وإلى الانتفاضات التي حدثت بشأن الغذاء في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٧٧.

وأرغب هنا أن أصحح تلك المفاهيم الخاطئة، وقد يكون من الأفضل أن أبدأ بالنتائج التي توصل إليها الدكتور مرسي والمتعلقة بالتضخم وبرفع المديونية الخارجية وأن أرسم الأسباب الرئيسية لذلك. ففي بلد ظل عبر فترة طويلة من الزمن يشهد معدلاً عالياً من التوسع النقدي يرتفع إلى ٣٠٪ - ٤٠٪ على أساس سنوي الأمر الذي نتج عنه بالضرورة عجز مستمر في الميزانية تسبب عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، الذي يرجع بدوره بالدرجة الأولى إلى السياسات السعرية لمشاريع القطاع العام - يبدو لي أن العمل في مجال السياسات لا بد وأن يتوجه لعلاج هذه المشاكل. وفي هذه المجالات عكفت السلطات المصرية ودوائر الصندوق على العمل في اتفاق تام بين الطرفين.

إن صندوق النقد الدولي لا يفرض من جانبه أية توصيات بعينها على ماهية أوجه الانفاق التي تحدد، أو الأسعار المعينة التي يلزم زيادتها، ان ذلك يترك كلية في يد البلد المعني حسب الأهداف الاجتماعية التي ترغب السلطات المعنية في تحقيقها. إن الصندوق لا يهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، بل انه يحاول خفض التوسع النقدي الكلي ليصل إلى مستوى لا تضخمي، وإلى مستوى من شأنه أن يساعد على وجود برنامج استثماري فعال. ولقد اتبعت مصر سياسة إنمائية فعالة، وإذا أرادت أن تستمر هذه السياسة فان الأمر يستلزم أن تصحبها سياسات رامية إلى تعبئة المدخرات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بمدخرات القطاع العام.

وفيما يتصل بميزان المدفوعات فإن صندوق النقد الدولي لا يرمي إلى تحقيق توازن في هذا الميزان. انه يدرك تماماً أن البلدان النامية، بحكم الطبيعة المحضة لاقتصادها من شأنها أن تعاني عجزاً في الحساب الجاري، وهو أمر يتم تمويله بتدفقات رأسمالية. وفي الحقيقة يمكن في ظل وضع تضخمي استخدام سعر الصرف كأداة مهمة من أدوات السياسة في التأثير على مستوى الصادرات والواردات ولتعزيز وتشجيع الاستثمارات الفعالة.

ولا أرغب في أن أسهب في الحديث عن أسباب ما حدث من حوادث شغب في مصر

في العام ١٩٧٧ ويكفيني أن أقول ان هذه لم تكن قد تسببت عن سياسات التشخيص التي قدمها صندوق النقد الدولي، ولست في موقع يمكنني من الاسهاب أكثر في هذه النقطة.

وأرجو أن أختتم حديثي، يا سيدي الرئيس، بملاحظة أنه عندما يكون أي بلد قد انغمس عبر فترة طويلة من الزمن في واقع سوء في الادارة الاقتصادية، فإن العلاج التصحيحي اللازم لا يمكن أن يكون بهيجاً تماماً على المدى القصير. ان الصندوق قد أدرك مؤخراً ان عملية التسوية قد تأخذ وقتاً أطول في مجال تصحيحها وبأكثر مما كان متوقعاً. وعلى هذا فإن السياسة التي اتبعت مؤخراً قد رمت إلى مقاربة أو معالجة عملية التسوية بطريقة متدرجة أكثر، ومع مساندتها ودعمها من خلال توفير مزيد من الموارد المالية.

معبد الجارحي: تدعو ورقة الدكتور النشاشيبي إلى تنسيق لسياسة سعر الصرف والسياسة النقدية، على أساس أن بعض جوانب السياسات الأولى إنما يخطو باتجاه سياسة التكامل النقدي. وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يذكر الدكتور النشاشيبي على وجه التحديد تنسيق هيكل الأسعار الفائدة المحلية، مع نوع الاتفاق حول توسع السيولة المحلية.

ومن الملحوظ أن تنسيق السياسة النقدية كان قد ذكر في المؤلفات الاقتصادية بوصفه وسيلة لمساواة معدلات التضخم، ومن ثم استقرار أسعار الصرف. مع ذلك فإن فعالية هذا النهج أمر قابل للجدل، كما أشرت في تعليقات سابقة. إلى جانب ذلك فإن سياسة تنسيق سعر الصرف تشوبها عدة عيوب خطيرة ذكرتها أيضاً فيما سبق.

وفضلاً عن ذلك، فإن تنسيق السياسات، بوصفه استراتيجية للتكامل النقدي إنما يعاني من عيوب ونواقص جمة، اذكر بعضها على الوجه التالي:

١ - عدم ضمان الاتساق التلقائي المسبق بين الأهداف السعرية (أسعار الصرف) والأهداف الكمية (الأرصدة النقدية).

٢ - بما أن الدول المشاركة ستحتفظ بالسلطة وبالأدوات اللازمة، فليس هناك آلية تلقائية ستحول بينها وبين انتهاك قواعد التنسيق.

٣ - ليس هناك وسيلة لضمان التجديد التلقائي لاتفاقات التنسيق.

٤ - ليس هناك عملية تلقائية يمكن من خلالها التقليل من السلطة التقديرية التي تصدر عنها القرارات عبر الزمن.

٥ - ان هذا النهج يعجز عن التنبوء في أسعار الصرف في المستقبل.

وأخيراً لا بد من التأكيد على أن تنسيق سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية

سيكون أمراً مستصوباً، إذا ما كان يرمي إلى أهداف أكثر تواضعاً من قبيل ترشيد هياكل السوق، بغية تخفيض تكاليف المبادلات في التجارة الداخلية بالمنطقة المعنية.

رينيه ماسيرا: أود أن أعلّق باختصار على مسألة الربط بعملة مشتركة أو هو أمر اعتبره نقطة هامة متصلة بعملية التكامل النقدي، وهو بهذا أمر قابل للتطبيق بصورة محددة بالنسبة لتجربة أمريكا اللاتينية والبلدان العربية على حد سواء. وقد أثيرت هذه المسألة اليوم بالإشارة إلى التوقعات والآفاق المحتملة في البلدان العربية، أثارها البروفيسور وليامسون. وهو يعلق على الورقة الممتازة التي قدمها الدكتور النشاشيبي.

وإذا كنت قد فهمت على الوجه الصحيح تعليقات البروفيسور وليامسون. فهو قد اقترح أنه حتى إذا ما كان موضوع التوحيد النقدي، ومن ثم تثبيت أسعار الصرف على نحو غير قابل للرجوع فيه داخل البلدان العربية أمراً ليس من السهل مقاربته بصورة واقعية كهدف فوري، فقد تكون هناك مزايا مهمة بالنسبة للبلدان العربية في اتخاذها ربطاً مشتركاً مكيفاً لعملاتها. وذهب الدكتور وليامسون من ذلك إلى أن حقوق السحب الخاصة قد تكون سلّة جيدة يمكن الربط بها، على نحو ما أشارت إليه الدراسات الأخيرة، إذ تقوم على أساس ما سمي «بنهج الربط الأفضل». وقال البروفيسور وليامسون أيضاً بأن حقوق السحب الخاصة ليست نقداً بالمعنى المعروف، الأمر الذي ينطوي على أن هناك عوامل قصور واضحة بالمقارنة بربط العملات على أساس عملة دولية حقيقية، ولكنه مضى إلى القول بأن القوة المالية للبلدان العربية هي من الضخامة لدرجة أنها تتيح لها أن تفرض حقوق السحب الخاصة، بوصفها مالاً موازياً في المعاملات المالية الدولية.

وأرجو أن أطرح الآن عدداً من الاعتبارات العامة والأسئلة العامة على هذه النقطة المهمة.

النقطة الأولى التي أود أن أطرحها هي إذا ما كنت قد فهمت على الوجه الصحيح المؤلفات المتوافرة عن هذا الموضوع، فأياً كان المعيار المعمول به والذي تم اختياره لهذا الأمر بوصفه المعيار الأكثر ملاءمة، فإن نهج الربط الجديد إنما ينطوي على عملية أو على مشكلة الوصول إلى الحد الأمثل، فيما يتعلق بالهيكل الفعلي المطروح للاقتصاد الذي هو قيد البحث. وعلى هذا فإن العملية تقود إلى نتائج (سلّات) مختلفة لكل بلد وإذا ما أولي الاعتبار للعوامل والظروف الاقتصادية المتباينة والهياكل المختلفة في البلدان العربية الإحدى والعشرين، فإنني أشك في أن وجود عنصر ربط خارجي مشترك مثل حقوق السحب الخاصة، سوف يلبي الاحتياجات التي تتوخى الوصول إلى الحد الأمثل المطروح لكل من هذه البلدان، أو لها جميعاً. وألاحظ في هذا الصدد أن الهياكل المالية المختلفة للبلدان العربية لا بد وأن يكون لها اعتبارها في هذا المجال أيضاً.

النقطة الثانية التي أود أن أطرحها تتعلق بالتعريفات البديلة للسلة المطروحة فيما يتعلق بالعملات الداخلية التي يجب تمييزها عن العملات الخارجية. إن سلة حقوق السحب الخاصة لا تشمل أية عملة عربية موجودة. ولكن إذا ما كان الهدف هو تحقيق درجة أكبر من الاستقرار على المدى القصير ومن التجانس على المدى الطويل بين العملات المتكاملة أكثر من تحقيقه على أساس عملات خارجية، فإنني أرى ان الاهتمام يجب أن يتجه إلى الربط بسلة من عملات المنطقة الداخلة في التكامل. وهذا، في الحقيقة، هو ما تشهد به التجربة الاوروبية فيما يتعلق بسلة «وحدة العملة الأوروبية». وأرجو أن أؤكد على أن هذا النهج يتطلب بوضوح بعض الترتيبات التكاملية التي تتيح إتباع سياسات متسقة ومشتركة في مواجهة العملات الخارجية الكبرى.

النقطة الثالثة وهي سؤال أكثر تحديداً يشير إلى التعريف المحدد لسلة حقوق السحب الخاصة الذي أشار إليه البروفيسور وليامسون: هل هو التعريف الذي يتعلق بالسلة القديمة أو السلة الجديدة؟ ونلاحظ هنا المساوىء والعيوب التي تترتب على الربط بسلة يتغير تكوينها بقرارات لا رأي لها في تغييرها، أو على الأقل لا تمارس في هذا التغيير قوة لها الأغلبية.

محمود سقباني: أرجو أن أطرح كلمة مختصرة واحدة فيما يتعلق بترتيبات الربط

لقد قال الدكتور ماسيرا بأن الوصول بترتيبات الربط إلى الوضع الأمثل إنما يتوقف على الهيكل المعمول به. وفي حين أن هذا أمر صحيح من ناحية المبدأ، فإن أهميته لا بد وأن تقوم في ضوء الاعتماد المتبادل والعلاقة المتبادلة بين الهياكل والأهداف التي تتوخاها السلطة النقدية المعنية.

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإن تجميد الأسعار في داخل أي اتحاد لها سيكون على أساس الدينار العربي الذي يمثل محصلة تشكيلة (كوكتيل) للعملات العربية. وفي ضوء حجم التجارة المطروح، لا بد وأن لا يثير هذا أية مشكلة كبيرة.

وبالنسبة للعالم الخارجي، فإن العملة العربية المركزية أو العملات العربية المرتبطة بعضها ببعض ينبغي أن يتم ربطها إلى (كوكتيل) من العملات الأجنبية، لأن ذلك سيكون عائماً ضد، أو في مواجهة العالم الخارجي.

لكن فيما يتعلق بكيفية اختيار السلة، فإن هذا يعتمد على الهدف الذي تتوخاه السلطة النقدية.

ومن المثير للدهشة ان الاختبارات الاحصائية توضح أن أداء حقوق السحب الخاصة

بالمقارنة إلى سلة عملات بلدان الواردات تنبىء بأنها أمر مقبول إذا ما كان الهدف هو إضفاء الاستقرار على مركز المدفوعات.

ولسوف أسهب في الحديث عن هذه النقطة عند تقديم ورقتي.

جون وليامسون: أود أن أطرح بعض الاجابات على الأسئلة الثلاثة التي أثارها الدكتور ماسيرا، وذلك لاستكمال التعليقات التي قدمها الدكتور سقباني.

أولاً، هل هناك تناقض بين السعي إلى إيجاد سلة مشتركة واستخدام المؤلفات والكتابات المتاحة حول كيفية اختيار سلة مثلى لبلد بعينه؟ من الطبيعي أن تكون السلة المثلى متباينة حقاً بالنسبة لكل بلد على حدة. ومن هنا إذا ما أصر كل بلد على استخدام سلته المثلى الخاصة به، فلن يكون هناك عنصر ربط مشترك. ان هناك علاقة متبادلة بين توفير أفضل عملة ربط من وجهة نظر تخفيض تباين سعر الصرف الفعال والحقيقي، وبين وجود عملة ربط مشترك معرّفة على أساس وحدة يمكن التدخل فيها. ان القرينة التي أشرت إليها سابقاً إنما تشير إلى أن التضحية بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من التباين المطروح في اتخاذ ربط مشترك حسب حقوق السحب الخاصة، ستكون تضحية ضئيلة جداً، وإن كان هذا بالطبع افتراضاً تجريبياً أو أمبيريقياً.

ثانياً، هل يلزم أن تكون السلة التي تربط بها العملات سلة من العملات الخارجية، أو العملات الداخلية بالنسبة للمنطقة؟ ان النقطة التحليلية الأساسية هنا هي إذا كان المرء يرغب في أن العملات المربوطة بصورة مشتركة للمنطقة ستكون عائمة أو ثابتة في مواجهة بقية العالم. ان وحدة العملة الأوروبية مكونة من العملات الأوروبية هي أمر ملائم، لأن الهدف الأوروبي هو الربط والتثبيت بين الأطراف المعنية والتعويم ضد الدولار والين. لكن يبدو أن العملات العربية، باستثناء الليرة اللبنانية، هي في الوقت الحالي ليست في وضع يمكنها من التعويم بسبب تخلف الأسواق المالية. وحتى إذا كانت كذلك، فإن حقيقة أن حوالي ٨٥٪ من الواردات تأتي من خارج المنطقة فإن ذلك سيلقي شكوكاً حول مدى سلامة هذا التعويم ضد بقية العالم. إن هدف السلة سيكون بالتالي تحديد أو تعريف مجالات التدخل ضد العملات الخارجية، وليس ضد العملات العربية الأخرى. ولهذا السبب لا بد أن تتكون من عملات خارجة عن المنطقة. (وفي الحقيقة فإن إضافة عملات عربية إلى السلة سيكون أمراً تجميلياً بصفة كلية، ما دام غرض السلة هو الربط في مواجهة العالم الخارجي).

ثالثاً، يمكن للمرء أن يستخلص أي شيء حول مدى سلامة الربط بحقوق السحب الخاصة من واقع الدراسات التي تمت في الماضي، على أساس أن سلة حقوق السحب

الخاصة توشك أن تنخفض من ست عشرة عملة إلى خمس عملات. حقيقة ان الحسابات التجريبية القائمة حالياً إنما قامت على أساس سلة العملات الست عشرة، ومن ثم فإن التغيير المنتظر سيضيف مزيداً من الغموض والإبهام بالنسبة لإجراء مقارنات في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، فإن العملات الخمس الكبرى إنما تشكل ثلثي السلة القديمة، وهناك ما يثبت أن سلة العملات الخمس سوف تتجه إلى أن تعيد أمر السلة الكبيرة، ربما بشكل أكبر مما كانت عليه. ومن هنا أعتقد أن ثمة افتراضاً مسبقاً يبقى معلقاً في هذا المضمار.

كريم نشاشيبي: أشعر أن تعليقات الدكتور فؤاد مرسي والتي تتعلق بدور صندوق النقد الدولي الذي يمارسه في البلدان النامية تأتي إلى حد كبير خارج نطاق ورقتي، كما أنها قد أجيب عليها من قبل الدكتور شعلان. ومن هنا فسوف أقصر نفسي على الأسئلة التي طرحها المشاركون الآخرون بادئاً من الدكتور سمير المقدسي.

أثار الدكتور مقدسي سؤالاً حول إمكانية تعريف نظام تجارة ليبرالي على الصعيد العربي، نظراً لأن القطاع العام غالباً ما يكون مسيطراً على العمليات الاقتصادية. وإجابتي على ذلك هي أن بالإمكان وجود قطاع عام كبير، أو قيام مشاركة من جانب هذا القطاع في كل جوانب النظام الاقتصادي، مع إمكانية قيام نظام متحرر أو ليبرالي للتجارة. إن هذه التحررية، فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي، سوف تعني بالضرورة وجود مجموعة من السياسات التجارية والسعرية وسياسات المدفوعات، التي لا بد وأن تكون متسقة مع العمليات التي تنطوي عليها آلية اقتصادية تحكمها دوافع الربح. ومن ثم فسوف توفر الحوافز الضرورية لتنمية التجارة ولتشجيع التدفقات من رأس المال الخاص فيما بين البلدان العربية. وينطوي ذلك على الأخذ بسعر صرف واقعي، مع توفير تسهيلات تسوية مدفوعات الواردات والديون ونقل الأرباح. لقد سأل الدكتور مقدسي بعد ذلك عما إذا كان مستصوباً التحرك صوب إيجاد «علاقات مستقرة» بين العملات العربية على أساس أن ذلك خطوة مبدئية تجاه تكامل نقدي أوثق. وكما أشرت في ورقتي، فإن العلاقة بين عملات بلدان الخليج كانت مستقرة تماماً. وأيّاً كانت عوامل اللااستقرار التي حدثت، فقد نتجت عن التباينات في أسعار الصرف، أو جاءت نتيجة إضافة مفرطة إلى السيولة التي يتصف بها النظام الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي الزائد. من هنا فإن علاقات سعر الصرف المستقر إنما تنهض إلى حد كبير على أساس إتساقها مع استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى. من ناحية اخرى إذا ما كان هناك تصور لحدوث تكامل اقتصادي بين بلدان تفصل بينها فروق كبيرة من حيث درجة القيود التي تعمل بها، أو من حيث إتجاهاتها الاقتصادية، فإن مثل هذه الفروق لا بد وأن تقل وتهون قبل محاولة الإقدام على التكامل بأي معنى من المعاني. وأمامنا درس مستفاد في هذا الصدد يتمثل في قيام السوق الأوروبية

المشتركة، وفي حقيقة أن البلدان المختلفة التي انضمت إليها لم تفعل ذلك إلاّ بعد أن أصبحت مستعدة للقيام بالتغيرات الضرورية في السياسة التي تتبعها، بحيث تصبح متوائمة مع الأهداف التي تسعى إليها تلك السوق.

وقد أشرت إلى أن استخدام سياسة سعر الصرف بوصفها وسيلة من وسائل مكافحة التضخم يمكن أن تكون وسيلة في غاية الفعالية على صعيد بلدان الخليج، ذلك لأن تلك البلدان ليس لديها إلاّ النذر اليسير من إحلال الواردات، كما أنها لا تقوم بتصدير أي شيء تقريباً بخلاف الصادرات النفطية. وعلى ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف لا ينال من القدرة على التنافس التي تتمتع بها تلك القطاعات. من ناحية اخرى ففي البلدان غير المصدرة للنفط أو في البلدان المستوردة للنفط التي تملك قاعدة من الموارد الأكثر تنوعاً، فلا بد أن تضع سياسة سعر الصرف، في اعتبارها، الآثار الناجمة عنها بالنسبة للقطاعات المتنوعة للنظام الاقتصادي، بما في ذلك الصادرات المحتملة والواردات المستعاض عنها. وفي تلك البلدان فإن الأخذ بسعر الصرف بوصفه أداة لمكافحة التضخم لا بد وأن يخضع لمزيد من القيود.

ويشير الدكتور مقدسي إلى أن الدرجة التي يمكن بها التحكم في الانفاق الحكومي بواسطة السلطات النقدية إنما يعتمد على الدرجة الاستقلالية التي تتمتع بها تلك السلطات. حسناً، ففي تجربتي بالعالم العربي، لم أصادف إلاّ القليل جداً من الاستقلالية التي تتمتع بها المصارف المركزية، حتى في الاقتصاديات المتجهة نحو السوق. وفي بعض البلدان وصل الأمر بالمصارف المركزية إلى أن أصبحت مجرد أداة تنفيذية في يد وزارات المالية. وفي بلدان اخرى، ولا سيما تلك التي تتمتع بقطاع خاص كبير وديناميكي، أصبح المصرف المركزي وسيطاً مفيداً وفعّالاً بين الحكومة وبين القطاع الخاص. وفي هذا الإطار فإن المصرف يطلع الحكومة على حقيقة الضغوط التي يراها في السوق، ويعمل كمستشار لها، وفي بعض الحالات يؤدي وظيفة واضع سياسة، وهو في الوقت نفسه، سيقوم «بتوصيل» السياسات الحكومية إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن الحكومة في جميع الحالات إنما تمارس سلطة مطلقة على السياسات التي يتبعها المصرف المركزي.

ثم يطرح الاستاذ مقدسي القضية الهامة جداً المتعلقة بطرق ووسائل تعبئة المدخرات في إطار النظام الاقتصادي. وهو يؤكد بالذات على أنه في الاقتصادات المتجهة نحو القطاع العام، فإن النظام المالي وأجهزة التخطيط ينظر إليها على أنها بدائل عن تطوير الوساطة المالية. لكن السؤال في الحقيقة هو ما إذا كانت هذه البدائل تتمتع بالكفاية اللازمة في تعبئة المدخرات بالبلدان المعنية؟ وتشهد تجربتي في الاقتصادات التي يوجهها القطاع العام بالعالم العربي تشير إلى أن المشاريع الحكومية والعامة كانت تحقق خسارة في كثير من

الأحيان، على حين تقوم الحكومة نفسها بتحمل عبء الاستثمار. هذا الاختلال الأساسي نتجت عنه ضغوط تضخمية، أو أدى إلى إحباط الخطط الاستثمارية. وهنا فأنا أوافق بشدة مع الدكتور المقدسي على أن الوساطة المالية أو التمويلية لا بد وأن ينظر إليها على أنها هدف من أهداف السياسات الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية في الاقتصادات التي يوجهها القطاع العام أو تلك التي يوجهها القطاع الخاص. إن تعزيز هدف من هذا القبيل إنما يتطلب مناخاً إقتصادياً يولي القطاع الخاص الثقة اللازمة ويقدم له حوافز استثمار موارده. وهذا يقودنا إلى السؤال الأخير الذي طرحه الدكتور مقدسي، عما إذا كان من واجب البلدان العربية أن تحاول، أولاً، خلق ظروف متماثلة بالنسبة لنظم النقد الأجنبي التي تعمل وفقها، ومحاولتها إيجاد مناخ مالي مناسب تمهد به لمحاولتها إقامة تكامل إقتصادي بينها؟ وأنا أعتقد أنني أجبت على هذا السؤال من خلال إجاباتي السابقة. ولكنني أقول على سبيل التلخيص أن قيام عملية مستمرة متسقة في مجال التكامل الاقتصادي لا يمكن أبداً أن تحكمها الارادة السياسية وحدها. إن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون جهداً ومحاولة مفيدة إذا ما قام بشكل راسخ على أساس منافع اقتصادية متبادلة تجنيها البلدان الداخلة في إطاره. إن نظم التبادل التجاري لا بد وأن تكون متسقة، لكي تشجع تدفق التجارة، والعمالة، والتحويلات، ورؤوس الأموال. ولا بد أن يسود مناخ من التحرر الكافي في السلوك الاقتصادي بما يتيح إمكانية استغلال الفرص الجديدة، واجتناء المنافع العائدة من التكامل.

أما الدكتور شقير فهو يلاحظ إشارتي إلى نمو القطاع المصرفي في مصر، ويتساءل عما إذا كان إنتشار وزيادة عدد المصارف هو أمر إيجابي بحد ذاته. وبالتأكيد ليس الأمر هو زيادة عدد المصارف، ولكنه هو مدى إمكانيات التمويل داخل النظام الاقتصادي، وكذلك قدرة النظام المصرفي على توجيه المدخرات الخاصة إلى مجال الاستثمارات. وفي هذا الصدد، أشعر أن تجربة القطاع المصرفي في مصر قد فشلت عبر العقود القليلة الأخيرة في توجيه ودائع ضخمة من النقد الأجنبي، كانت تحت تصرفها، إلى مجال الاستثمارات الانتاجية المحلية. ويسأل الدكتور شقير أيضاً عما إذا كان من الاشارات التي تنطوي عليها ورقتي أن علينا أن نتحرك صوب سيادة نظام التسعير وسيادة الاقتصاد السوقي لكي نؤمن التكامل الاقتصادي. وهو يسأل في هذا السياق عما إذا كانت التنمية ستصبح ممكنة إذا ما كان الاقتصاد موجهاً من القطاع العام ثم تحرك إلى نظام المشروع الحر. وردّي هو أن من الممكن تماماً أن يكون هناك تكامل إقتصادي بين نظامين إقتصاديين مخططين مركزياً على نحو ما حدث إلى حد ما فيما بين بلدان الكوميكون. وبهذه الحالة ستقوم التجربة على أساس تخطيط لتقسيم العمل في الهيكل الانتاجي المعني، مع تنسيق سياسات التبادل التجاري للأطراف الداخلة في التجربة. ومع ذلك ففي الإطار العربي فإن التفاعل المتزايد

الذي نما بين البلدان والاقتصادات العربية عبر سنوات العقد الأخير، إنما قام أساساً على حرية حركة العمالة وتدفقات المعونة الكبيرة التي جاءت من البلدان المرتبطة بنظام المشروع الحر. وفي هذا السياق فإن عدداً من الاقتصادات التي يوجهها القطاع العام قد احتوت سياسات متعلقة بسعر الصرف ونظم المدفوعات، رامية إلى تشجيع التفاعل مع العوامل الأخرى. وإذا استشرفنا المستقبل، فإن المنافع العظيمة المحتملة من جراء التكامل الاقتصادي العربي، إنما تكمن في الامكانيات التي سوف تفتح أمام حركة رؤوس الأموال العامة والخاصة من بلدان الفائض أو إتجاه بعضها إلى بلدان العجز. إن هذه الحركة لرأس المال سوف تقوم في بلدان الفائض على أساس تقييم رشيد للبدائل الاستثمارية، وعلى أساس عنصر الربحية، وتدفق الدخل عبر الزمن، وكذلك وفق إعتبارات جيوبوليتيكية. من هنا لا بد أن يكون هناك في البلد المستقبل مناخ اقتصادي يؤدي إلى تلك الربحية، ويوفر الثقة على المدى الطويل. لكن هذا لا يعني وجود درجة معينة من الأخذ بالمشاريع الحرة، وإن كان يمكن أن يتحقق من خلال ملكية عامة للقطاعات الفرعية الكبرى من الاقتصاد ما دامت هذه القطاعات تستجيب لآلية السوق ولحوافز الربح. إن إعادة توجيه الاقتصادات التي يحكمها القطاع العام لتتجه صوب دور أكبر لآلية السوق، لا ينبغي أن تكون عقبة ضد عملية التنمية على نحو ما أشار الدكتور شقير. ولقد ذكرت من قبل، أن سجل المشاريع والمؤسسات العامة في العالم العربي كان سجلاً هزيلاً وفي حين أن الحكومات قد ترغب في الاحتفاظ بالمبادرة في الاستثمارات الانتاجية الكبرى، فإن إخضاع هذه المشاريع العامة لآلية السوق ولحافز الربح من شأنه أن يرفع مستوى كفاءتها ويزيد ربحيتها، بما يزيد بالتالي من المدخرات العامة، ويؤدي إلى مزيد من التنمية والتطور.

الفصل الخامس

صندوق النقد العربي : أهدافه وأداؤه

عبد العال الصكبان

كلمة لا بد منها

يبدأ هذا البحث من مقدمة بسيطة مؤداها ان ما تضمنته اتفاقية صندوق النقد العربي من أهداف وتنظيم هي أمور قد تمت بوعي وبإرادة، وان الدول تقوم بتطبيقها، وعلى استعداد للسير في تطبيقها، ومعاونة إدارة الصندوق على ذلك، بحسن نية وبصدق. وبغير هذا الافتراض، رغم صعوبة تصور تواجده، ستدور المناقشات في حلقة مفرغة حول الجدية وعدمها، وحسن النية وعدمه، وهي أمور تتصل بالاعتقاد أكثر من اتصالها بتقرير الحقائق.

ومن ثم فإن هذا البحث لن يناقش توافر الإرادة السياسية والاستعداد للتخلي عن هذا القدر أو ذاك من السيادة. فلقد تضمنت الاتفاقية القدر الذي تم التنازل عنه من السيادة، وهو قدر أقل من ذلك الذي تم التنازل عنه لصالح التنظيم النقدي الدولي في اتفاقية صندوق النقد الدولي. وعلى أية حال، فإن ضرورة توفر الارادة السياسية اللازمة هي أول شرط موضوعي لإنجاح أي عمل إقليمي مشترك. وبخاصة في ميدان التكامل الاقتصادي. من هذا المنطلق، وفي إطاره، أكتب الصفحات التالية مبتدئاً من نقطة ان مؤسسة التكامل النقدي ووسائله قد تحددت في صندوق النقد العربي واتفاقيته. وبناء على ذلك فإن دور هذه الندوة يمكن ان يتجه إلى إنارة الطريق للصندوق وللحكومات التي قامت بإنشائه نحو أفضل السبل لتحقيق أهدافه في ظل موازنة موضوعية بين المصالح القطرية والمصالح القومية.

ان على الفكر العربي، في هذه المرحلة، واجباً واحداً يتمثل في الدعوة إلى جدية الالتزام باتفاقية الصندوق وتطبيقها.

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه خير أمتنا وصلاحها.

أولاً - مقدمة حول تطور فكرة الصندوق

في وقت تعرض فيه الاقتصاد الدولي لتيارات متضاربة، تحمل التضخم مرة والركود مرة، وتحملهما معاً في غالب المرات، وفي وقت شاع فيه تعويم العملات وانخفضت قيم الدولار والاسترليني وضعف التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية عموماً والنقدية خصوصاً، وتعرض الوطن العربي لحملة شرسة حول دور مزعوم لبعض ما توافر لأقطاره من أرصدة في عدم الاستقرار النقدي، وفي وقت تعاظمت فيه أعباء التنمية والدفاع القومي على مختلف أقطار الوطن العربي، مما زاد في حدة العجز في موازين مدفوعات بعض أقطاره . . .

إجتمع في بغداد، وتحت ضغط هذه الظروف بدعوة من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، محافظو البنوك المركزية في الأقطار العربية صباح السبت ٢٢شباط / فبراير ١٩٧٥، الذكرى السنوية لأغلى تجربة وحدوية في التاريخ المعاصر[١]. ليقرروا إنشاء صندوق النقد العربي ليكون من أهم أغراضه:

«تقديم المعونات للدول الأعضاء والتي تعاني من بعض الصعوبات في موازين مدفوعاتها الاجمالية، وكذلك تقديم القروض بشروط ميسرة للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، بما يكفل لكافة الأعضاء تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، وبما يؤدي إلى التكامل الاقتصادي العربي وتنشيط التبادل بين الأقطار العربية وتنمية الموارد المالية العربية[٢]».

لكن ذلك لم يكن بداية العمل العربي المشترك أو طموحاته في مجال التعاون النقدي[٣].

فمع قيام الجامعة العربية، ومنذ سنة ١٩٤٥، درست اللجنة الاقتصادية والمالية هذا الموضوع. وفي سنة ١٩٤٦ تلقت الجامعة مشروعاً لتوحيد النقد في البلاد العربية حيث تقوم «مصلحة النقد العربي»، التي يديرها ممثلون عن كل الدول العربية، بإصدار النقد العربي

---

(١) كلمة الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في الاجتماع الافتتاحي، صندوق النقد العربي، **محاضرة الاجتماعات والأعمال التمهيدية للإتفاقية** (القاهرة: ١٩٧٧)، ج١، ص ٢٥-٣٠.

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **مقررات وتوصيات اجتماع محافظي البنوك المركزية ببغداد، ٢٢-٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٥** (بغداد: البنك المركزي العراقي، ١٩٧٥).

(٣) أنظر عرضاً تحليلياً وافياً لمسيرة التعاون النقدي العربي في مؤلف محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية** (القاهرة: منشورات معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨) ص ٢٨٠-٣٠٣.

الورقي والمعدني، وأن تكون وحدة هذا النقد هي «الدينار العربي» ذو السعر المثبت على أساس التعامل مع الاسترليني، والمفترض قبوله في كل الدول العربية بديلاً لعملاتها الوطنية.

وسار الأمر خطوة إلى الأمام في سنة ١٩٤٨ عندما وضع خبراء الحكومات العربية مشروعاً «باتفاقية بين دول الجامعة العربية بخصوص توحيد النقد»، واستطلعت الجامعة العربية في هذا الموضوع رأي خبراء دوليين، لكن الموضوع طرح جانباً، ولو إلى حين. وأصبحت الجوانب الاقتصادية للعمل العربي المشترك، موضوعاً مكملاً لأغراض الدفاع المشترك، حيث أناطت المادتان السابعة والثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية مهام النهوض باقتصاديات الدول العربية واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وعلى العموم تنظيم نشاطها الاقتصادي بالمجلس الاقتصادي، الذي يقترح على الحكومات العربية ما يراه كفيلاً بتحقيق ذلك عن طريق اتفاقات خاصة يبرمها لتحقيق هذه الأهداف.

ومع تصاعد التوجه الوحدوي مجدداً في الخمسينات، وبتأثير إنجازاتها القومية عاد الحديث صريحاً عن التوحيد الاقتصادي عموماً والتوحيد النقدي خصوصاً، حين نصت الفقرة الثامنة من المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على(٤):

«تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها».

ودخل مصطلح «صندوق النقد العربي»، الوثائق الرسمية العربية وأصبح جزءاً من لغة الاتفاقية الجماعية العربية، عندما نصت المادة السادسة عشرة من قرار السوق العربية المشتركة على الاستفادة من أحكام اتفاقات الدفع الثنائية في تسوية المدفوعات العربية لحين إنشاء «صندوق النقد العربي».

ومع بدء عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نشطت لجنته المالية والنقدية، وتم إنشاء لجنة لمحافظي البنوك المركزية في إطارها، لتعنى - وعلى أعلى مستوى فني - بأمور التنسيق النقدي. وانتهى نشاطها إلى وضع مشروع «إتحاد عربي للمدفوعات» أقره مجلس الوحدة الاقتصادية بقراره المرقم ٢٧٦ في ١٩٦٦/١١/٦، ليتولى تصفية المراكز الدائنة

---

(٤) على الرغم من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد وضعت موضع التطبيق في منتصف سنة ١٩٦٤، وعلى الرغم من أن المجلس الاقتصادي قد أقرها في حزيران/يونيو ١٩٥٧، لكن جوهر الاتفاقية ونصوصها الأساسية كانت قد وضعت من قبل خبراء عرب استعانت بهم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتناوله بالتعديل خبراء عرب يمثلون الحكومات العربية في اجتماعات عقدت بلبنان في آب/أغسطس ١٩٥٦، ومن ثم فان التوجهات والطموحات الوحدوية الواردة في الاتفاقية تمثل نتاجاً طبيعياً لعقد الخمسينات، عقد العمل العربي الوحدوي.

والمدينة للدول الأعضاء تجاه بعضها البعض على أساس متعدد الأطراف. وكان رأسمال هذا الاتحاد ١٥مليون دينار حسابي(٥) ومع تعثر تقبل الدول لفكرة الاتحاد تم تحديد رأسماله المدفوع بمليوني دينار حسابي سنة ١٩٦٩، وفي سنة ١٩٧٠ تم حذف المدفوعات غير المنظورة من نطاق الاتحاد، ولم يصدِّق على الاتحاد، برغم كل ذلك، إلا دولة واحدة(٦).

والواقع ان تواضع فكرة الاتحاد كخطوة بديلة لصندوق النقد العربي، وكالتفاف غير ذكي على هدف توحيد النقد بين دول الوحدة الاقتصادية العربية، كان تعبيراً عن روح وطموحات عقد الستينات، عقد الاقليمية والتراجع الوحدوي.

ومع تطور «الوعي العربي الحكومي»، ومع ضغط الأحداث على هذا المحور أو ذاك من محاور العمل العربي المشترك، قام إدراك جديد لضرورة العمل العربي المشترك الرسمي، ولامكانيات منظماته في إنجاز قدر متواضع، لكنه مطلوب، من التعامل أو التعاون أو التكامل، وفي إطار تحرك واقعي وواع. وعملت الأمانة العامة لمجلس الوحدة على العودة بالأمور إلى أصولها في الجوانب النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، وانتهت دراساتها إلى التأكيد على عدم فائدة اتحاد المدفوعات لمرحلة السبعينات لجملة أسباب منها:

(أ) ان صيغة الاتحاد المتفق عليها هي مجرد اتحاد تقاص للمدفوعات المنظورة، وفي حدود مبالغ ضئيلة، ولمدة أقصاها ستة أشهر.

(ب) يقوم هذا الاتحاد بتمويل عجز دولة عربية عضو في الوحدة الاقتصادية مع عضو آخر، وقد يترتب على ذلك ان دولة تعاني من عجز كلي قد تكون دائنة في إطار تعاملها العربي، فيترتب على ذلك ان هذه الدولة ستقدم تسهيلات إئتمانية هي بحاجة إليها، وقد تكون الدولة ذات العجز معها ذات ميزان مدفوعات لا يعاني من عجز كلي.

(ج) ان تنظيم الاتحاد على النحو السابق سيؤدي، خلافاً إلى الهدف منه، إلى الحد من نمو التجارة العربية لأن كل دولة ستسعى إلى موازنة تجارتها، إن لم نقل انها ستسعى إلى تجنب صيرورتها في موقف دائن مع بقية الدول العربية الأعضاء في الاتحاد.

(د) يحد الاتحاد على النحو السابق من حرية التمويل، حيث لا تستطيع الدولة ذات الفائض الاقليمي استعماله في تمويل عجز لها مع بلدان غير أعضاء في الاتحاد.

---

(٥) اعتبر قرار إنشاء الاتحاد قيمة الدينار العربي ٢,٤٨٨٢٨ غراماً من الذهب الخالص، وهو ما يوازي قيمة كل من الدينار الكويتي والعراقي أو الأردني في حينه.

(٦) أنظر في تفصيل ذلك مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى اجتماع محافظي البنوك المركزية ببغداد، **الأعمال التحضرية**، ص ٥-٢٠.

(هـ) تضمنت اتفاقيات الدفع الثنائية النافذة بين الدول العربية تسهيلات أكثر مدى وأكبر حجمًا مما جاء به الاتحاد، ومن ثم فلم تكن هناك مصلحة للدول المدِيَنة في هذه الاتفاقيات في استبدالها.

(و) وإلى ذلك يضاف محدودية عضوية الاتحاد، بسبب محدودية الدول الموافقة عليه في إطار مجلس الوحدة، وبسبب محدودية عدد دول الوحدة أصلاً في ذلك الحين.

ولقد شهدت بداية السبعينات مباشرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لنشاطه، واستعادة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية زمام المبادرة، بعد أن قطع التخطيط لتجميد اتفاقية الوحدة وإلغاء المجلس شوطاً بعيداً، وتزايد تواجد المنظمات العربية في العمل العربي المشترك، وتحققت إنجازات ملموسة بالقياس إلى الوسائل والحدود المتاحة للمنظمات العربية، وزاد التعاون التنموي وانسياب رؤوس الأموال لهذا الغرض ولأغراض الدفاع القومي من الدول العربية القادرة مالياً، إلى الدول العربية غير القادرة مالياً.

وكان بديهياً أن يتجه التفكير صوب الجوانب النقدية للعمل الاقتصادي العربي المشترك لإنجاز مهام قومية في إطار الوطن العربي وفي الخارج:

فإضافة إلى المبررات الفنية لإنشاء صندوق نقد عربي يحل محل الاتحاد العربي للمدفوعات، فإن الظروف النقدية الدولية المحيطة، وواقع الأوضاع النقدية العربية، كانت، ولا تزال، تستدعي تطوير التعاون النقدي العربي، ليمكِّن لعرب من الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية إزاء الاضطراب الاقتصادي الدولي، وليسهم الطموح الجديد للتعاون النقدي أيضاً في جعل العرب أكثر قدرة على المساهمة في تحديد معالم التنظيم النقدي الدولي الجديد والتعاون معه بعد قيامه(٧).

كذلك اتجه التصور العام إلى أن أهم ما يجب أن يعنى به صندوق النقد العربي، هو تقديم التسهيلات الإئتمانية ذات الآجال القصيرة والمتوسطة، وبشروط وأوضاع أكثر يسراً من تلك الخاصة بصندوق النقد الدولي، إضافة إلى قيام الصندوق بتسوية المدفوعات ليحل في إداء هذا الدور محل اتفاقيات الدفع الثنائية، بعد تطوير طبيعة هذا الدور وآفاقه.

ولم تكن مصالح الأقطار العربية ذات الفائض بمنأى عن أهداف الصندوق، إذ أريد له أن يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية بحرية ويسر، وأن

(٧) أنظر في التركيز على هذا الهدف: كلمات السادة محافظي البنوك المركزية والأمين العام للمجلس في اجتماع بغداد، **الأعمال التحضيرية**، ص ٢٣-٥٨.

لا يقتصر هذا الانتقال على أموال المعونات الرسمية الحكومية، في إطار التنمية العربية، وأن يتكامل في هذا الدور مع دور كل من صندوق الانماء ومجلس الوحدة الاقتصادية، باعتبار أن المؤسسات الثلاث هي عماد كل تكامل اقتصادي يراد له النجاح.

وكما أشرنا قبل قليل، فلقد أقر المحافظون الخطوط العامة لاتفاقية الصندوق، سواء ما يتصل منها بأغراض الصندوق، أو موارده، أو عمليات الاقتراض والأقراض وشروطهما. وترك المحافظون ما عدا ذلك من أمور وتفاصيل إلى لجنة من المحافظين تتولى، مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبالتعاون مع خبراء عرب ودوليين، وضع مشروع اتفاقية لصندوق النقد العربي تعرض على اجتماع استثنائي للمحافظين يعقد لغرض دراسة المشروع في ١٥/٨/١٩٧٥.

ولقد حدد المحافظون أغراض الصندوق، التي أوكلوا إلى اللجنة دراستها، على النحو الذي أشرنا إليه سابقاً. وفي ضوء ذلك، ومن استيعاب قومي شامل لمختلف المتغيرات، وضعت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية تصورها لأغراض الصندوق في المشروع الذي تقدمت به إلى الاجتماع المشترك للجنة المحافظين والخبراء في تموز/يوليو ١٩٧٥. وكان إلى جانب هذا المشروع مشروعان، قدَّم أحدهما خبراء صندوق النقد الدولي، وتقدَّم بالآخر مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

ونظراً لأهمية هذه التصورات ولعلاقتها بالأهداف النهائية للصندوق، كما وردت في اتفاقيته فيما بعد، أرفقنا جدولاً مقارناً لتصور كل من هذه المشروعات لأهداف الصندوق بالمرفق رقم١ مع هذه الورقة[٨].

---

(٨) في التعليق على هذه التصورات يمكن الاشارة إلى ما يلي:

(أ) تخطت التصورات المؤشرات التي وضعها السادة المحافظون، مستندة في هذا التخطي إلى جوهر المناقشات التي سادت الاجتماعات.

(ب) أكدت مقترحات الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية على الجانب العربي والدور المؤسسي للصندوق في المجالين العربي والدولي، بالإضافة إلى ما التقت به مع المقترحات الأخرى، من اهتمام بعلاج الخلل في موازين المدفوعات. لكن مقترحات الأمانة العامة اهتمت بالخلل الذي يصيب موازين المدفوعات أياً كان محتواه ليتسع دور الصندوق لعلاج ظاهرة الأرصدة التي توافرت لبعض الأقطار العربية بسبب ما يفرضه الوضع الاقتصادي الدولي عليها من سياسات إنتاجية نفطية لا تعبر بالضرورة عن المصالح الخاصة بالبلد المنتج بقدر تعبيرها عن التضامن الدولي (!) المفروض عليها أن تستجيب له والمفترض استجابتها له(!) فنصت الفقرة جـ من المادة السابعة من مقترحات الأمانة على ما يلي: «معاونة الدول الأعضاء إذا ما طلبوا ذلك، في إعادة توظيف فوائضهم البترولية بما يحفظ صالح الدول صاحبة الفوائض والصالح العربي المشترك»، لكن هذا النص رغم تواضعه لم يمر برغم المناقشات وترك الأمر لوسائل أكثر تواضعاً سنشير اليها بعد قليل.

(ج) وعلى العموم كانت مقترحات الأمانة أكثر تحديداً وابتعاداً عن العمومية، فضلاً عن تفرقتها الدقيقة بين الأغراض والوسائل.

وعلى أية حال، تواصلت الجهود من أجل إنجاز الاتفاقية، فعقدت اجتماعات متواصلة صيف وخريف ١٩٧٥. وفي خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ أقر كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي العربي، باجتماعاتها في دمشق، اتفاقية صندوق النقد العربي، وتمت الدعوة إلى عقد اجتماع خاص لتوقيعها في الرباط في نيسان/ابريل ١٩٧٦، وتم ذلك فعلاً، وبدأ الصندوق نشاطه بعد اكتمال متطلبات التصديق من قبل جميع الدول العربية في نيسان/ابريل ١٩٧٧.

ثانياً - تكوين الصندوق

وقبل البحث في أهداف الصندوق كما حددتها اتفاقية الرباط، سنشير، وفي عجالة، إلى الملامح العامة لصندوق النقد العربي كما حددتها نصوص اتفاقية الرباط:

١ - فلقد أقامت الاتفاقية هيئة عربية بإسم «صندوق النقد العربي»، وحددت مدينة أبو ظبي مقراً لها، مع إمكانية مجلس المحافظين في إنشاء مكاتب أو وكالات للصندوق في أي مكان آخر.

٢ - ونصت الاتفاقية على أن السلطة التي يتعامل معها الصندوق في الأقطار العربية هي الخزانة العامة أو البنك المركزي، أو أية هيئة مماثلة للخزانة أو للبنك.

٣ - ولقد عهد بإدارة الصندوق إلى مجلس المحافظين، الذين هم في العادة وزراء المالية أو محافظو البنوك المركزية في الأقطار العربية. ويتفرع عن مجلس المحافظين مجلس للإدارة مكوناً من ثمانية أعضاء يمثلون مختلف المجموعات العربية، يعملون برئاسة مدير عام للصندوق، وتتخذ القرارات بأغلبية المصوتين مع حق المدير العام في ترجيح التصويت إذا تساوت الأصوات.

وتملك كل من الجزائر والسعودية والعراق الحق في تسمية مدير عنها بحكم حجم مساهمة كل منها في الصندوق.

٤ - ويتكون رأسمال الصندوق من ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي، وهو دينار تم تقويمه ابتداء بثلاث وحدات من وحدات حقوق السحب الخاصة، ويجوز تعديل سعر التعادل هذا بأغلبية ثلاثة أرباع القوة المنصوصة، وقد تم توزيع الأسهم إلى ٥٠٠٠ سهم، قيمة كل سهم ٥٠٠٠٠ دينار عربي حسابي(٩). ولقد بلغت نسبة المدفوع من رأسمال

---

(٩) أنظر في توزيع المساهمات وحجمها الجدول المرفق بالإتفاقية، ولقد روعي في تحديد المساهمة برأس المال قدرة العضو، ومدى الحاجة إلى استخدام موارد الصندوق، وضمان استمرارية عمل الصندوق، بعد مناقشات مستفيضة على النحو الذي توضحه الأعمال التحضيرية.

الصندوق ٥٢٪ منها ٢٪ بالعملات الوطنية و٥٠٪ بالعملات القابلة للتحويل. وقد أجل مجلس المحافظين سداد فلسطين لحصتها لحين تهيؤ الظروف لاستفادتها من موارده.

ويجوز زيادة رأسمال الصندوق بثلاثة أرباع القوة التصويتية، إذا كان لا يترتب على الزيادة تغيير في المراكز التصويتية. ولا بد من الاجماع إذا ترتب على الزيادة تغيير في المراكز التصويتية. ويستطيع الصندوق أن يقترض ضعفي رأسماله من الأسواق المالية والدولية لتلبية سياساته التي تخدم أهدافه. ومن المهم القول أن الصندوق يستطيع اقتراض ضعفي رأسماله المصرَّح به منذ الآن، وبغض النظر عن المدفوع من رأس المال.

٥ - وينشيء الصندوق احتياطاً عاماً، كما يجوز له أن ينشيء احتياطات خاصة، يحدد مجلس المحافظين حجمها والغرض منها عند إنشائها. وواضح من نصوص الاتفاقية انها قد سكتت عن تحديد حجم الاحتياطي العام، ويبدو أنه لا حدود لهذا الاحتياطي لأن الاتفاقية لا تنص على أي توزيع للأرباح. بل ان توزيع الأرباح قد استبعد صراحة، منذ اجتماعات بغداد، حتى لا يكون هذا التوزيع عبئاً على أنشطة الصندوق، ما دام الصندوق يقدم تسهيلاته بشروط ميسرة. وتبدو أهمية الاحتياطي في أن الصندوق يستطيع أن يقترض ضعفيه كمصدر لتمويل عملياته، فضلاً عن إمكانيات الصندوق في اقتراض ضعفي رأسماله.

٦ - ونصت الاتفاقية على اختصاص مجلس الادارة بتفسير أي نص من نصوصها، وللعضو حق الاعتراض على هذا التفسير أمام مجلس المحافظين، وللصندوق أن يعمل بقرار مجلس الادارة لحين صدور قرار مجلس المحافظين.

٧ - وللصندوق أن يوقف عضوية الدولة التي تتخلى عن الوفاء بالتزاماتها، وبالمقابل يجوز للعضو أن ينسحب من الصندوق بعد مرور خمس سنوات على عضويته. كما ان للصندوق أن ينهي عملياته بقرار تتخذه ثلاثة أرباع القوة التصويتية للأعضاء.

٨ - ويأتي إنشاء صندوق النقد العربي ليتكامل جهده في مجال التكامل والتوحيد الاقتصادي بين البلاد العربية، مع جهود كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بافتراض شمول عضويته، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتشكل هذه المؤسسات ثلاثية التكامل الاقتصادي العربي التي تعمل في نطاق الجامعة، وبموجب استراتيجية الجامعة العربية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

ثالثاً - أهداف الصندوق

وفي قراءة لأهداف صندوق النقد العربي، طبقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية، نجد أنها[10]:

(أ) تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

(ب) استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

(ج) إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

(د) إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمّن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.

(هـ) تطوير الأسواق المالية العربية.

(و) دراسة سبل توسيع إستعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

(ز) تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

---

(١٠) للمقارنة نجد أن أهداف النقد الدولي تتمثل، طبقاً لاتفاقيته فيما يلي:

١ - تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل النقد العالمية.

٢ - تيسير التوسيع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الأعضاء، باعتبارها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية.

٣ - العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف، والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء. وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف.

٤ - المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء، والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض إنماء التجارة الدولية.

٥ - بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية، بما يتهيأ لهم من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، دون الالتجاء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطني أو العالمي.

(ح) تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

(ط) كذلك أشارت المادة الثامنة إلى قيام الصندوق بتقديم معوناته وخدماته الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد إتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى إتحاد نقدي بينها، كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.

ولقد تحدثت المادة الخامسة من الاتفاقية فأفردت وسيلة أو أكثر لتنفيذ كل هدف من هذه الأهداف، إنطلاقاً من أن هناك أكثر من وسيلة واحدة لتحقيق أي هدف من الأهداف، وفي ضوء ذلك أشارت الاتفاقية إلى الوسائل التالية على سبيل التمثيل لا الحصر.

(أ) تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم الخارجي، الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال.

(ب) إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.

(ج) التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

(د) تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.

(هـ) تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها، وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

(و) يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الإئتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين، وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

(ز) إدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف اخرى عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق. ويضع الصندوق بالإتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال ويفتح حسابات خاصة لهذا الغرض.

(ح) عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها، بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.

(ط) القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

(ى) تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

وتحدثت المادة السادسة عن تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق باعتبار أن هذا التعاون بدوره يمثل وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الصندوق، فأشارت إلى أن على كل دولة أن تعمل بصفة خاصة على:

(أ) الاقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع إستهداف إزالة القيود المذكورة كلية.

(ب) العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي.

ولقد أشارت المادة السابعة من الاتفاقية إلى تعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه، وإلى تعاونه مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة. وزادت الفقرة (ط) من المادة الثلاثين من الاتفاقية في توضيح الجانب العربي لهذه الوسيلة، بإشارتها إلى تعاون مجلس محافظي الصندوق عند رسم سياساته الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي وتحرير التبادل التجاري وتنميته بين الدول الأعضاء مع المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وتأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه في مجال الوسائل، فقد نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أية وسيلة اخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

إذا نظرنا إلى أهداف الصندوق، يمكن الاشارة فيها إلى أهداف للصندوق في المجال العربي،وأُخرى في المجال الدولي، والثالثة في المجال التنظيمي. والواقع ان مثل هذا التقسيم إنما يتبع لأغراض البحث، ولا ينفي ان هذه الأغراض متكاملة مع بعضها وان مجالاتها متداخلة مع بعضها.

وتتمثل أهداف الصندوق في المجال العربي في أهداف تخصصية تخدم هدفاً عاماً: فالهدف العام هو دعم التكامل الاقتصادي العربي وتعجيل مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول العربية. أما الأهداف التخصصية فتتمثل في تصحيح الاختلال في موازين

المدفوعات، وفي الإسهام بتعجيل إنجاز مهام التكامل المالي والتكامل النقدي والتكامل التجاري بين الدول العربية.

أما أهداف الصندوق في المجال الدولي فتتمثل بتنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه المشكلات الاقتصادية الدولية، بما يحمي مصالح الدول الأعضاء، وبما يسهم في إيجاد حل لهذه المشكلات.

أما أهداف الصندوق في المجال التنظيمي فتتمثل في إيجاد هيئة عربية تعنى بإنجاز الأهداف المناطة بالصندوق.

ألف - أهداف الصندوق في المجال العربي

يقوم النظر الاقتصادي على أن التكامل الاقتصادي عموماً هو الطريق الجماعي لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة على المستويات الاقليمية.

ومن هذا المنطلق فإن الهدف المركزي لصندوق النقد العربي، كمنظمة إقليمية، يتمثل في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.

فحركة التكامل الاقتصادي العربي، مثلها في هذا مثل أية حركة للتكامل الاقتصادي، تحتاج إلى عمل متوازن في مختلف الجوانب الاقتصادية. ومن غير المعقول أن تبدأ مؤسسات عربية للتكامل الزراعي والتكامل الصناعي والتكامل المالي والتكامل التجاري وأن يتخلف عنها، وإلى وقت طويل، قيام مؤسسة تعنى بالجوانب النقدية للتكامل الاقتصادي العربي. ومن هنا يبدو الهدف المركزي للصندوق وتبدو أهميته.

أما دفع عجلة التنمية الاقتصادية فهو هدف يتكون من شقين في إطار حركة التكامل الاقتصادي العربي:

فمن ناحية أولى، يقوم هذا الهدف على أن إستعداد كل قطر عربي للإسهام الايجابي في حركة التكامل الاقتصادي العربي، يتطلب أن يتحقق لهذا القطر قدر من التنمية الاقتصادية يؤهله لأن يكون صاحب مصلحة إقتصادية جديرة بالدفاع عنها، وقادرة على تبادل المنافع وتحمل الأعباء في نموذج متوازن ضمن تحرك إقليمي شامل. وصندوق النقد العربي سيلعب، طبقاً لنصوص إتفاقيته وبحكم المجالات التقليدية لأنشطة مؤسسة من هذا النوع، دوراً فعّالاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل قطر عربي في إطار التوجيه التكاملي.

ومن ناحية ثانية، فإن هدف دفع التنمية الاقتصادية في كل الدول العربية يفرض

التوجه صوب قدر ملزم من التخطيط القومي، لتتكامل إقتصادات المجموعة العربية، بدلاً من التنافس الضار الناجم عن تماثل هذه الاقتصادات وغياب المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التخطيطي الموافق لحركة التكامل. وتقوم فلسفة ووسائل صندوق النقد العربي على إتاحة المجال لتسريع مثل هذا التوجه.

على أية حال، فإن إتفاقية صندوق النقد العربي، لم تشأ أن تترك هذه الأهداف العامة إلى العشوائية والعمومية، بل ربطت ربطاً موضوعياً بين هذه الأهداف المركزية وبين أهداف أساسية في المجال النقدي، ولقد اتخذت الأهداف النقدية صيغاً محددة لخدمة أهداف التكامل والتنمية. ويعنينا أن نتحدث عن هذه الأهداف المحددة تباعاً.

١ - تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات

لقد انصرف قصد واضعي إتفاقية الصندوق من البداية إلى معالجة هذا الاختلال بنوعيه، إختلال الفائض واختلال العجز، لما لهذا الاختلال من دلالة على عدم إنتظام الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء أو عدم كفاية وسائله:

(أ) إختلال الفائض

«فبالرغم من أن مشروع صندوق للنقد العربي لا جدال في أنه سيقدم تسهيلات لمواجهة عجز ميزان المدفوعات، إلّا أن هذا لا يعني أن يكوِّن مؤسسة في نهاية الأمر لمجرد الاقراض والاقتراض، وإذا كان هذا هو الهدف، فأنا حقيقة أتفق مع أخي محافظ مصرف السودان في أن توكل مثل هذه المهمة إلى المؤسسة القائمة وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي...»[١١].

وفي هذا الصدد أشار بعض المحافظين إلى أن الدول العربية «تنقسم إلى قسمين، دول لديها فائض ومن المتوقع أن يستمر هذا الفائض لمدة طويلة، ودول لديها عجز ومن المتوقع أن يستمر هذا العجز لمدد طويلة، فيجب أن نضع قواعد أو صيغ تلائم الجانبين»[١٢].

ويعود الاستاذ شرلالة إلى الحديث ليقول «... بالنسبة لدول الفائض... لا أتصور أنها تحتاج إلى تسهيلات، فعلى الأقل يترك لهذه الدول أن تشعر بأنها ستستفيد من الصندوق بما يقدم من دراسات ويجريه من مباحثات»[١٣]، واقترح إضافة فكرة «ما يقدمه من مشورة ومباحثات مع الدول الأعضاء...» إلى أهداف الصندوق لتغطية هذا الجانب[١٤].

---

(١١) من كلمة الاستاذ قاسم شرلالة، محافظ البنك المركزي الليبي في الملاحظات الابتدائية للسادة المحافظين حول أهداف الصندوق، **الأعمال التحضيرية**، ص٥٢.

(١٢) من كلمة الاستاذ حمزة عباس محافظ البنك المركزي الكويتي، **الأعمال التحضرية**، ص٥٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص٨٠.

(١٤) المصدر نفسه.

ويؤكد رئيس الاجتماع[١٥] هذا الاتجاه فيقول أن ذلك يعني تعديل فقرة الإقراض لتنقسم إلى قسمين: «معاونة الدول عموماً في الصعوبات التي تواجهها، سواء نقدية أو غير نقدية، ومن ثم فقرة اخرى للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات. .».

وكانت محصلة كل ذلك أن صيغت فكرة الهدف الأول للصندوق بأنها «المساعدة في مواجهة الصعوبات في ميزان المدفوعات»[١٦]. وتطبيقاً لذلك نصت الاتفاقية على تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء كهدف للصندوق.

وأوردت إتفاقية الصندوق وسائل تنفيذ هدف تصحيح إختلال الفائض في الفقرات ح، ط، ى من المادة الخامسة من الاتفاقية، وهي الفقرات التي تحدثت عن عقد المشاورات الدورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها، والقيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق، وتقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

ولقد كانت موضوعة المشاورات الدورية، محلاً لمناقشات الأعمال التحضيرية للإتفاقية حيث طالب البعض[١٧] بعدم النص على «الدورية» بالنسبة لهذه المشاورات. وفي سبيل الابقاء على «الدورية» أعطاها البعض دوراً مرناً. ولكن بعضاً آخر أكد انها تعني استمرار الاتصال، وبعد مناقشة للفكرة تمت الموافقة على إبقاء «الدورية» بهذا المعنى!.

والحق أن هذه الوسيلة لا يجب أن تؤخذ بمعزل عن الوسائل الخاصة بتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء، وتطوير التعاون بين السلطات النقدية، وتشجيع حركة إنتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وهي الوسائل التي نصت عليها الفقرة (د) من المادة الخامسة، والفقرة (ب) من المادة السادسة، والفقرة (هـ) من المادة الخامسة والفقرة (أ) من المادة السادسة تباعاً. وفضلاً عن ذلك فإن للصندوق الحق باتباع أية وسيلة اخرى يجدها أكثر ملاءمة لقيامه بأداء دور فعّال في تصحيح هذا النوع من الاختلال. ويخيل إلينا ان واضع الاتفاقية لم يرد أن يخص هذا الهدف بوسيلة معينة، وإنما قد يفهم تعدد الوسائل في هذا المجال على أنه مرونة، تُرك للصندوق بموجبها إستكشاف أكثر الوسائل قدرة لملاءمة متطلبات دوره في تصحيح إختلال الفائض في ضوء ممارسته للعمل الواقعي، وفي ضوء تطور حركة العمل العربي المشترك والوسائل الأكثر استجابة لاستراتيجيته.

---

(١٥) المرحوم الدكتور فوزي القيسي، محافظ البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص٨١.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) أنظر مناقشات مندوبي كل من السعودية ومصر والأردن حول هذا الموضوع، **الأعمال التحضيرية**، ج ١، ص٥٢٣-٥٢٤.

ويمكن أن نتصور بعض الصعوبات في تعامل صندوق إقليمي، خصوصاً في مراحل عمله الأولى، مع ظاهرة فائض الأرصدة لدى بعض الأقطار الأعضاء فيه. ولكن ربط الموضوع بالمنظور الاقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدخال البعد القومي في الصورة، سيقود إلى الكثير من إمكانيات التعامل ومجالاته مع هذا الاختلال، بما يحقق دعمًا حقيقياً لاقتصادات الأقطار العربية عموماً، واقتصاديات أقطار الفائض فيه خصوصاً.

ومع ذلك ومنذ البداية، أبدى أحد واضعي الاتفاقية « شكه في رغبة الصندوق أو قدرته على معالجة الاختلال في حالة الفائض[١٨]»، لأن الفائض في الأقطار العربية ناتج عن تصدير النفط وليس عن تصدير السلع المصنَّعة أو الزراعية، كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية، مما يجعل من المتعذر الطلب إلى هذه الأقطار تقليل صادراتها من النفط مثلاً لتعلق ذلك بالاقتصاد العالمي وحاجته للنفط، كما أن من المتعذر الطلب إلى هذه الدول رفع قيمة عملتها لتقليل الفائض في صادراتها عن طريق جعل قيمة الصادرات مرتفعة، لأن تصدير النفط لا يتم بالعملات الوطنية[١٩]. ويفسر هؤلاء الكتَّاب وجود مثل هذا الهدف بأنه «لإعطاء الانطباع بأن الصندوق يخدم الدول ذات العجز، وكذلك الدول ذات الفائض على حد سواء»[٢٠]. وفي مناقشة لهذا الاتجاه، يمكن القول ان قضية إعطاء الانطباع غير واردة، لأن المناقشات كانت صريحة على أن دور الصندوق في معالجة إختلال الفائض هو دور موازنة عن طريق تنسيق السياسات النقدية، وعن طريق تشجيع إنتقال رؤوس الأموال، وعن طريق المشاورات الدورية. وفي الموضوع نشير إلى أن الوسائل التي أشار إليها هؤلاء الكتَّاب هي الوسائل التقليدية لمجتمع دولي يقتصر دور مؤسساته النقدية، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي، على التعاون ولا يمتد إلى التكامل والتوحيد. فأقطار الوطن العربي، لو نظر إليها في مجموعها، لكان فائضها قليلاً ومؤقتاً. بل ان هذا الفائض لا يبدو إلَّا بحكم التجزئة المفروضة على الوطن العربي. والحق أنه لن يكون هناك فائض لو وجهت هذه الموارد لأغراض التنمية العربية، وفقاً لخطة قومية إلزامية في بعض وجوهها، وتأشيرية في بعضها الآخر، في مراحلها الأولى. لكننا نتفق مع الكاتب على أن الصندوق قد يبدو غير قادر على التعامل بفعالية ومباشرة مع هذا الهدف، وإنما عليه أن ينجز أهدافاً اخرى تعالج أمور هذا الفائض بصورة غير مباشرة في المرحلة الأولى من مراحل عمله. والواقع ان قصد الاتفاقية وواضعيها كان واضحاً في مجال علاج إختلال الفائض، حيث تركزت

---

(١٨) فوزي القيسي، «صندوق النقد العربي - أهدافه وأهميته،» محاضرة ألقيت بتاريخ ١٩٧٧/١/١١ على طلبة الدراسات العليا ببغداد، **مجلة الاقتصادي العربي**، السنة الأولى (تموز/يوليو ١٩٧٧)، العدد ٣، ص١١ وما بعدها.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٢.

(٢٠) المصدر نفسه.

المناقشات على أسلوب إعادة تدوير هذه الأموال إلى الوطن العربي، وإيجاد المناخ الملائم لتيسير إنسيابها من أقطار الفائض إلى أقطار العجز. وبهذا المعنى وانطلاقاً منه عهد إلى صندوق النقد العربي بتطوير الأسواق المالية، كهدف من الأهداف المؤدية إلى التكامل الاقتصادي العربي، وهو تكامل الاستثمار في هذا المجال.

على أية حال فإن المجال لم يتسن بعد للصندوق، حيث لا يزال في مرحلة البناء، لأن يدخل في مجال تصحيح هذا الاختلال عن طريق المشاورات أو تنسيق السياسات. لكنه يعمل، جاهداً، كما سنشير، إلى إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير الأسواق المالية العربية، وتسريع إيجاد المناخ لانسياب الأموال بين أقطار الوطن العربي، وهو أمر يسهم في حد ذاته في تحقيق جانب من هذا الهدف.

(ب) إختلال العجز

أما الوجه الآخر لعملية اختلال موازين مدفوعات الدول الأعضاء فهو الاختلال المتمثل في حالة العجز التي تعاني منها موازين مدفوعات بعض الدول الأعضاء.

ولا ريب في أن مشكلة العجز في ميزان المدفوعات تشكل نقطة الضغط المحوري على اقتصادات البلدان النامية، وكل أقطارنا العربية منها، ويقترن بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية اقتران السبب بالنتيجة.

ولقد تزايدت حدة هذا العجز في غالبية الأقطار العربية منذ سنة **١٩٧٥**، مع بداية الخطوات الجادة لإقامة صندوق النقد العربي، حيث بلغ إجمالي عجز الميزان التجاري **٣٣,٤٠٩** مليار دولار في الفترة **١٩٧٥ - ١٩٧٩** لمجموع أقطار العجز العربية. وشكلت نسبة احتياطيات بعض هذه الأقطار إلى استيراداتها نسبة **١٣,١٪** في سنة **١٩٧٩**، أي ما يوازي استيرادات شهر ونصف فقط بالنسبة لبعض منها، وإلى أقل من أسبوعين بالنسبة لبعض آخر منها[٢١].

وترتب على هذا الوضع ان تزايدت ديون هذه الدول فارتفع إجمالي الديون القائمة،

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل أنظر مذكرة لصندوق النقد العربي بشأن زيادة رأسماله وهي مذكرة مقدمة إلى الاجتماع الاستثنائي للصندوق في تونس، أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، حيث قسمت هذه المذكرة دول العجز إلى فئتين:

الفئة الأولى: وهي فئة تضم دولاً تتصف باعتدال عجز ميزانها أحياناً، وبوجود فائض محدود فيه أحياناً أخرى، ومن ثم فإنها نجحت في حصر مديونيتها في حدود مقبولة. ويقع ضمن هذه الفئة دول الأردن والبحرين والجزائر وعمان ولبنان واليمن العربية.

الفئة الثانية: وهي الفئة التي تضم دولاً تعاني من تزايد العجز الجاري في ميزانها، وتقع ضمن هذه الفئة بقية الدول العربية بعد استبعاد دول الفائض (الامارات والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا).

من ٢٧,٥٦٥ مليار دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٦٥,٩٣٥ مليار دولار سنة ١٩٧٩. وارتفعت قيمة إجمالي المسحوب من هذه الديون، من ١٥,٢٢١ مليار دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٤٤,٦١ مليار دولار سنة ١٩٧٩. وبلغت خدمة هذه الديون ٦,٥٦٨ مليار دولار، مثلت ٦٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٧٩، بعد أن كانت تمثل ٢,٦٪ سنة ١٩٧٥، ومثلت ٢٨,٧٪ من قيمة الصادرات السلعية سنة ١٩٧٩، بعد أن كانت تمثل ١٢٪ سنة ١٩٧٥[٢٢].

وفي ضوء ما تقدم، وانطلاقاً من النتائج المتوقعة، احتلت قضية المساهمة في تمويل العجز في ميزان مدفوعات الأقطار العربية موقعاً مركزياً بين أهداف الصندوق. بل ان الصياغة الأولى لقرار محافظي البنوك المركزية حول أغراض الصندوق نصت صراحة على أن يكون الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو: «المساهمة في مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على الصعاب التي تواجهها في مجال المدفوعات الخارجية، بما يقدمه من تسهيلات نقدية أو قروض». وقد رأينا كيف تعدلت هذه الصياغة لتستجيب للأهداف الأخرى التي يقتضيها التوجه القومي للصندوق وارتباطه بدعم اقتصاديات الدول العربية.

ولقد أكدت المادة الخاصة بوسائل الصندوق مركزية هدف المساهمة في تمويل عجز ميزان المدفوعات. فنصت الفقرة (أ) من المادة الخامسة على اعتماد الصندوق في تحقيق هذا الهدف وسيلة تقديم التسهيلات ذات الآجال القصيرة والمتوسطة للدول الأعضاء في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها. وحددت الاتفاقية هذا العجز بأنه العجز الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال.

ومنذ البداية كان الاتجاه مستقراً على أن الصندوق ينبغي أن يساهم في تمويل العجز الكلي وليس العجز الاقليمي، بسبب صعوبة تحديد العجز الاقليمي من جهة، وبسبب ضآلة حجم المبادلات العربية من جهة ثانية، وبسبب ان صافي المبادلات العربية لا يعكس الوضع الصافي للميزان الحسابي أو ميزان المدفوعات من جهة ثالثة. لكن هذا الاتجاه لم ينف ضرورة قيام الصندوق بدور فعال في تشجيع المبادلات العربية وتسوية المدفوعات الجارية بين الأقطار العربية بل دعا إلى ضرورة خصها بمعاملة تفضيلية على نحو يسمح بتنميتها حجماً وتطويرها نوعاً[٢٣].

وشهدت اللحظات الأخيرة للاجتماعات التحضيرية لاتفاقية الصندوق اتجاهاً يدعو

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) أنظر مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى اجتماع محافظي البنوك المركزية ببغداد، شباط/فبراير ١٩٧٥، والمناقشات التي دارت حول هذه النقطة في مختلف مراحل الأعمال التحضيرية للصندوق مع إشارة خاصة للمناقشة في **الأعمال التحضيرية**، ج١، ص ٣٥٩-٣٦١.

إلى جعل صياغة الفقرة (أ) من المادة الخامسة لتكون «...للمساعدة في تمويل الخلل الكلي...»، بدلاً من «للمساعدة في تمويل العجز الكلي...»، استناداً إلى أن بعض الدول قد لا تعاني من عجز في ميزانها الكلي في بعض السنوات، بسبب موارد استثنائية، ولا يصح أن نحجم عن دعمها إلا إذا استنفذت فائضها[٢٤]، ولقد كان الهدف من هذه المطالبة في نهاية الأمر أن يتدخل الصندوق في مساعدة الدول التي تعاني من عجز في الميزان الحسابي وليس ميزان المدفوعات. حيث كرر الخبراء المؤيدون لهذا المنحى القول بأن المقصود بالعجز الكلي هو خلاف العجز الاقليمي، ورتبوا على ذلك ضرورة استبدال فكرة «العجز الكلي في موازين المدفوعات» لفكرة العجز الكلي في الميزان الحسابي[٢٥]. لكن هذا الاتجاه لم يحظ بالقبول، لأسباب أهمها سهولة التعرف على العجز الكلي في موازين المدفوعات وصعوبة قياس الخلل، من جهة، فضلاً عن أن مثل هذا الخلل لا يعالج بالمساهمة في تمويل العجز فقط وإنما يتطلب وسائل أخرى لعلاجه من جهة أخرى[٢٦]، ولكل ذلك فقد استقر الرأي على إبقاء النص على حاله، لأنه نص يتحدث عن تسهيلات ذات آجال قصيرة ومتوسطة[٢٧].

(١) مصادر تسهيلات الصندوق

يتمثل أول مصدر لتسهيلات الصندوق العربي للمساعدة في تمويل العجز في رأسمال الصندوق واحتياطه العام وما قد ينشأ من احتياطات أخرى، ومن القروض والتسهيلات التي يحصل عليها، ومن أية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين.

وقد بلغ المسدد من رأس المال حتى الآن نسبة ٥٢٪ تساوي ١٢٤ مليون دينار عربي حسابي، منها ٢٪ بالعملة المحلية. ولا يزال على الدول أن تسدد ٤٨٪ من رأس المال، ٦٤,٩ مليون دينار عربي حسابي من الدول القادرة مالياً و٦١,٣ مليون دينار عربي حسابي من دول العجز.

كما بلغ إجمالي احتياطيات الصندوق العام في ١٩٧٩/١٢/٣١ ما قيمته ٥,٣١٥ مليون دينار عربي حسابي، منها ١,٥ مليون للإحتياطي العام و٢,٠ مليون احتياطي للمساعدات الغنية و١,٨١٥ احتياطي لفروق العملات. وبذلك يبلغ مجموع المسدد من

---

(٢٤) أنظر دعوة السيد محافظ البنك المركزي لسوريا ودعم السيدين محافظي الأردن والصومال لهذا الرأي في **الأعمال التحضيرية**، ج٢، ص٩٩٦-٩٩٩.

(٢٥) أنظر: **الأعمال التحضيرية**، ج٢، ص ٨٢٠. حيث جاء الاقتراح بجعل النص كما يلي:
تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع بقية دول العالم الناجم عن تبادل السلع والخدمات.

(٢٦) أنظر مناقشات السادة محافظي السودان والعراق والكويت والخبير السيد عبدالشكور شعلان.

(٢٧) أنظر مداخلة للسيدين محافظ بنك ليبيا ومحافظ مصرف لبنان.

رأسمال الصندوق واحتياطياته في نهاية سنة ١٩٧٩ ما قيمته ١٢٩,٣١٥ مليون دينار عربي حسابي. ومع ذلك فيبدو ان لدى الصندوق، ومعه الكثير من الخبراء والاقتصاديين العرب، شعوراً كبيراً بعدم كفاية مصادر تسهيلاته، الأمر الذي أدى إلى إحجام الدول الأعضاء بالإلتجاء إليه والحد من قدراته على التفاعل الايجابي مع المتغيرات الاقتصادية عموماً والنقدية خصوصاً، بما يسمح له بأداء دوره المرسوم. ولقد وضع الصندوق بعض الدراسات التي انتهى فيها إلى أن الحد الأدنى لمتطلبات تغطية الاحتياجات المتزايدة للدول العربية غير القادر مالياً وتعزيز قدرات الدول المستوردة لرأس المال لمواجهة أعباء المديونية وزيادة قدرات الصندوق على تلبية متطلبات تشجيع التعامل التجاري العربي، وتحقيق مقومات التكامل النقدي العربي، والمحافظة على وزن نسبي مقبول بين الحصص في صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، تبلغ بليون دينار عربي حسابي، الأمر الذي يتطلب زيادة رأسمال الصندوق ليبلغ ١,٠٥٢ بليون دينار عربي حسابي، بنسبة ٤٠٠٪ من رأسماله الحالي، مع الدعوة إلى وجوب تسديد المتبقي من رأس المال الحالي خلال ١٩٨١[٢٨].

لكن مصادر تسهيلات الصندوق ليست قاصرة على رأس المال، وإنما يمكن أن تتحقق عن طريق الاقتراض. وقد أشرنا من قبل إلى أن الصندوق يستطيع أن يقترض ضعفي رأسماله واحتياطاته. وبهذا المعنى فإنه لو تم تسديد بقية رأس المال فان بإمكان الصندوق أن يقترض ٥٠٠ مليون دينار عربي حسابي. وبافتراض أنه سيتجمع لديه من الاحتياطي ومن موارد عقد التنمية العربية مبلغ مئة مليون دينار عربي حسابي، فإنه يستطيع اقتراض ٢٠٠ مليون دينار عربي حسابي عليها ليصل بهذه الوسائل إلى مبلغ الـ١,٠٥٢ مليون دينار عربي حسابي، دون حاجة إلى زيادة رأسماله على هذا النحو المقترح[٢٩].

لكن دراسات أخرى تشير إلى أن هدف مضاعفة الناتج الاجمالي للدول العربية غير النفطية، باستثناء مصر، سيؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدره حوالي ستين مليار دولار أميركي في السنوات ١٩٨١ - ١٩٩٠، وعلى أساس افتراض هبوط نسبة واردات هذه الدول من ٣٠٪ من الناتج القومي في بداية هذه السنوات إلى نسبة ٢٩,٥٪ من الناتج القومي في نهايتها، وافتراض زيادة الصادرات بحيث ترتفع نسبتها للناتج القومي من أقل من ٢٠٪ في بداية السنوات إلى ٢٥٪ في نهاية السنوات. وحسبما يوضحه الجدول التالي[٣٠].

---

(٢٨) أنظر: مذكرة الصندوق، ص٢٦، ويبدو ان الصندوق قد بنى تقديره على افتراض ان الإنفاق الاضافي للتنمية سيكون بحدود مليار ونصف مليار دولار أميركي، وسنعود إلى مناقشة هذه النقطة فيما بعد.

(٢٩) سنشير، فيما بعد إلى إمكانية تخفيف كلفة الاقتراض على الدول العربية غير القادرة مالياً عند استخدامها لتسهيلات الصندوق من هذا الطريق.

(٣٠) دراسة شارك في إعدادها السادة المهندس صباح كجهجي والدكتورين سنان الشبيبي وعلي مرزة، العراق، أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، (دراسة غير منشورة).

العجز في موازين المدفوعات	الواردات	الصادرات	السنة
٥٦٥٣	١٧٠٢٣	١١٣٧١	١٩٨١
٥٧٨٤	١٨٢٤٥	١٢٤٦١	١٩٨٢
٥٨٩٨	١٩٥٥٤	١٣٦٥٦	١٩٨٣
٥٩٩٤	٢٠٩٥٨	١٤٩٦٤	١٩٨٤
٦٠٦٣	٢٢٤٦٢	١٦٣٩٩	١٩٨٥
٦١٠٤	٢٤١٧٤	١٧٩٧٠	١٩٨٦
٦١٠٩	٢٥٨٠٢	١٩٦٩٣	١٩٨٧
٦٠٧٤	٢٧٦٥٤	٢١٥٨٠	١٩٨٨
٥٩٩١	٢٩٦٣٩	٢٣٦٤٨	١٩٨٩
٥٨٥١	٣١٧٦٦	٢٥٩١٥	١٩٩٠
٥٩٥٢١	٢٣٧٢٧٧	١٧٧٦٥٧	المجموع

ومع ذلك تبقى تقديرات الصندوق للحاجة أقرب للواقع التطبيقي من جهة، ومن جهة أخرى فإن من المفترض أن تسهم الأجواء الايجابية للإستثمار في انسياب قدر من رؤوس الأموال يغطي جزءاً كبيراً من العجز المتوقع في ميزان المدفوعات(٣١).

وبقصد وضع أهداف الصندوق في التطبيق، نصت الاتفاقية في الفقرة (أ) من مادتها الخامسة على تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو. وحددت الاتفاقية ما يقدم من قروض للدول الأعضاء بثلاثة أمثال اكتتاب المدفوع يجوز زيادتها إلى أربعة أمثال الاكتتاب المدفوع بأغلبية ثلاثة أرباع القوة التصويتية بموجب الفقرة (ب) من المادة ٢١من الاتفاقية(٣٢). وإضافة إلى ذلك يجوز إقراض الدولة العضو ١٠٠٪ من اكتتابها المدفوع لتلافي موقف طارىء ناجم عن هبوط قيمة الصادرات من السلع والخدمات، أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل، وفقاً للمعايير التي يضعها الصندوق. ولقد تم شمول الخدمات إلى جانب السلع في هذا المجال في ضوء الخبرة المستفادة من تطبيقات صندوق النقد الدولي. على أية

(٣١) ان المصادر المتوقعة لانسياب رؤوس الأموال بالإضافة إلى ما سيخصص من عقد التنمية، هي الصناديق القطرية للتنمية والصندوقان العربي والاسلامي والشركات العربية المشتركة، التي تبلغ رؤوس أموالها حوالي ١٢مليار دولار تستطيع اقتراض ضعفيها، إذا وجدت فرص الاستثمار والمساعدات الجماعية والثنائية العربية التي تنساب بالإضافة إلى موارد عقد التنمية والموارد المنسابة من المؤسسات الدولية والحكومات غير العربية إذا كانت غير مقترنة بشروط تعارض توجهات التنمية العربي والاستقلال السياسي للدول العربية.

(٣٢) نصت الاتفاقية على أن القروض المقدمة للعضو يجب ألا تزيد عن مثلي الاكتتاب المدفوع خلال اثني عشر شهراً.

حال سنعود بعد قليل للحديث عن شروط الاقراض وأنواعه وآجاله وإداء الصندوق بصدده.

لم تكتف الاتفاقية برأس المال والاحتياطيات كمصدر لتسهيلات الصندوق، بل أضافت إليها تيسيراً موازياً تمثل في إصدار الكفالات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من الاتفاقية، وحددت المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية حدود وشروط تسهيلات الصندوق إذا اتخذت شكل الكفالة بحدود وشروط مبالغ القروض. وبهذا يمكن القول أن ما يتيحه الصندوق من تسهيلات لأعضائه يساوي أربعة أمثال الاكتتاب المدفوع في إثني عشر شهراً، وستة أمثال الاكتتاب المدفوع للتسهيلات القائمة في وقت معين، يمكن زيادتها إلى ثمانية أمثال الاكتتاب المدفوع بأغلبية ثلاثة أرباع القوة التصويتية، فضلاً عن أن إمكانية الوصول بالتسهيلات إلى عشرة أمثال المدفوع عند النقص الطارىء في قيمة الصادرات أو الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الغذائية.

وإذا كانت التسهيلات الاقراضية تقدم بفوائد ميسورة، فإن الكفالات تحمل بعض العبء الاضافي. ولو كان أمر الحصول على هذه الكفالات ميسوراً أمام الدول الأعضاء لما كانت بها حاجة إلى الالتجاء إلى الصندوق من أجل الحصول عليها، وإنما يقوم دور الصندوق في تيسير المجال أمام الدول للحصول عليها، خصوصاً وان واقع الأمر السائد في الأسواق المالية انها لا تقرض الدول ذات الحاجة إلا في ضوء موقف إيجابي من صندوق النقد الدولي. ويتوقع لصندوق النقد العربي أن يلعب مثل هذا الدور على الأقل بالنسبة لاقتراض الدول العربية من السوق الدولية.

وبالرغم من هذا المنطلق الواقعي فإن مجلس إدارة الصندوق قد فسر الكفالة على انها بديل لتسهيلات القروض ويمتنع على العضو الاستفادة منهما معاً، ولا شك أن مثل هذا التفسير مخالف لصراحة النص وحكمته ولمناقشات الأعمال التحضيرية أيضاً في هذا الصدد. وقد يفيد التذكير بما نصت عليه المادة الثامنة عشرة من أن الحد الأقصى لمديونية الصندوق، بما في ذلك المبالغ المقترضة والكفالات المصدرة نسبة ٢٠٠٪ من رأس المال المصرح به والاحتياطي العام، من حيث انه يعني أن الكفالات تشكل مصدراً إضافياً للتسهيلات التي مصدرها رأس المال وليس بديلاً عنها.

لقد تحدثت الفقرة (جـ) من المادة الخامسة أيضاً عن تسهيل ثالث لمساعدة الدول الأعضاء، وهو التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها. وحكمة النص واضحة في أنه قد لا تكفي قروض الصندوق أو كفالاته للدول الأعضاء، ومن ثم قد يضطر العضو إلى البحث عن قروض إضافية في الأسواق المالية، ويأتي توسط الصندوق كأداة لتعزيز الثقة في قدرة العضو على الوفاء. ولكن

الاتفاقية تتحرز في هذا المجال فتنص على أن الأمر مقتصر على التوسط ولا يمتد إلى الضمان، لان الدولة العضو هي المسؤولة عن تقديم الضمان. ويحمد لهذا النص على أية حال، ان هذا التوسط يساعد في تطوير أداء الصندوق لهدفين رئيسيين آخرين من أهدافه هما، تطوير الأسواق المالية العربية وتنمية الموارد النقدية للدول الأعضاء عن طريق الخبرة التي يحصل عليها من إدارته للقروض في الأسواق المالية والدولية.

وأخيراً تتحدث الاتفاقية عن مصدر لا يقل أهمية عما سبقه من مصادر لتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، ونعني بذلك الدور الذي أشارت فيه الفقرة (ز) من المادة الخامسة إلى اختصاص الصندوق بإدارة أية أموال تُعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق وأهداف الصندوق، بموجب ترتيبات يضعها الصندوق بالإتفاق مع الدولة العضو والدول الأعضاء وبحسابات خاصة يفتحها لهذا الغرض. والحق ان هذه الوسيلة كانت محل عناية فائقة وقبول عام. ولقد استقر الرأي على هذه الصياغة بعد استبعاد فكرة التسهيلات وودائع الأعضاء كجزء من موارد الصندوق، مما كان محلاً لاقتراح بعض المشروعات(٣٣).

وتكتسب هذه الفكرة اليوم أهمية خاصة في ضوء المنطلقات التي اعتمدها عقد التنمية العربية واستراتيجية العمل العربي المشترك، وفي ضوء الخبرات المستخلصة من إدارة صندوق النقد الدولي لتسهيلات النفط وللتسهيلات التعويضية وإدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط لتسهيلات النفط التي أقرتها الدول العربية في سنة ١٩٧٥ للدول العربية المستوردة للنفط.

ولا يقف الدور الذي أريد لصندوق النقد العربي أن يلعبه في هذا المجال على التعاون مع أطراف عربية، وإنما يمتد دوره ليشمل التعاون مع أطراف غير عربية، سواء تعلّق الأمر بتناغم ما ينساب منه من مصادر مالية مع ما ينساب من المؤسسات الدولية من مصادر مالية، أو لمنع تعنت المؤسسات الدولية في فرض شروط قد تمثل قيوداً على حرية الدول العربية أو غير العربية في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم أهداف التكامل الاقتصادي العربي أو استقلال إرادة الدولة ذات الحاجة إلى المال. والحق ان هذا الدور يسمح لصندوق النقد العربي بأداء مهام على مستوى مناطق جغرافية أبعد من امتداد أقطار الوطن العربي، انطلاقاً من الدور الفعال الذي أسهمت وتسهم فيه الموارد العربية في دعم نشاط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات والترتيبات المرتبطة بهما أو المتفرعة عنهما، وموارد الصناديق العربية القطرية التي يشمل نشاطها أقطاراً غير عربية،

(٣٣) أنظر المادتين ٦ و١٣ من المشروع المصري والمناقشات في الأعمال التحضيرية، ج١، ص ٣٤٨-٣٥٢.

وموارد المصارف العربية ذات الطبيعة الدولية التنموية منها والتجارية، فضلاً عن موارد البنك الاسلامي، وانطلاقاً من ذاتية مصالح العالم النامي وارتباط الدول العربية عضوياً بهذا العالم.

ولقد عبرت عن كل الأفكار المتقدمة المادة ٢٦ من المشروع المقدم من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث نصت على(٣٤):

«لعضو أو أكثر أن يطلب إلى الصندوق معاونته أو النيابة عنه في توظيف بعض أمواله أو في تقديم قروض وتسهيلات من قبله إلى دول عربية اخرى أو غير عربية خاصة، وفي هذه الحالة يضع الصندوق بالإتفاق مع العضو أو الأعضاء الترتيبات اللازمة بخصوص القروض والتسهيلات المذكورة».

(٢) شروط وتسهيلات الصندوق

بعد أن حددت الاتفاقية مصادر تسهيلات الصندوق فإنها قد وضعت شروط استفادة الدولة العضو من هذه التسهيلات. وليس من جدال في أن هذه الشروط هي مقياس التيسير الأساسي، وأن الصعوبات التي تنسب إلى تطبيقات صندوق النقد الدولي إنما تنسب إلى صعوبات هذه الشروط على التمويل العادي منه. وفي التدليل على ذلك يمكن الاشارة إلى أن إجمالي المبالغ التي استفادت بها الدول العربية ذات العجز، على امتداد خمس وثلاثين من تطبيقات صندوق النقد الدولي، لم تزد عن ١٧٨٤ وحدة حق سحب خاص، وتمثل هذه المبالغ نسبة ٧٥٪ من حصص الدول العربية المدفوعة حتى تاريخ المقارنة، وتهبط هذه النسبة إلى ٣١٪ من الحصص إذا نظرنا إلى المسحوبات الصافية القائمة من هذه التسهيلات(٣٥). والواقع ان الاستفادة الكبرى للدول العربية من صندوق النقد الدولي إنما جاءت عن طريق التمويل التعويضي أو التكميلي أو صندوق الأمانة.

وانطلاقاً من هذا الواقع، وبالإستفادة من دروسه، حرصت إتفاقية الصندوق العربي على أن تضع شروطاً أكثر يسراً في مجال الحصول على تسهيلاته.

(أ) حدود الإقراض

انصرف الاتجاه أولاً إلى عدم الربط بين حدود الإقراض وحجم الحصة التي يساهم بها العضو حيث يمكن أن تتقرر هذه الحدود على أساس رأسمال الصندوق وحاجة العضو. وقد وضع المحافظون أمام الخبراء ثلاثة بدائل للإختيار من بينها:

---

(٣٤) أنظر: الأعمال التحضيرية، ج١، ص١٣٤، ١٧١- ١٧٢.

(٣٥) مذكرة صندوق النقد العربي.

البديل الأول: أن يكون السحب حراً بحسب حاجة وأوضاع البلد المقترض وظروفه، ولا يخضع إلا لتقديرات الصندوق في كل حالة على حدة.

البديل الثاني: أن يكون السحب حراً كالبديل الأول، في حدود سقوف تتحدد على أساس نسبة معينة من رأسمال الصندوق أو رأسماله مع احتياطياته.

البديل الثالث: أن يبنى السحب على أساس معادلة يكون لعجز ميزان المدفوعات الثقل الأساسي فيه، إلا أن السحب يكون في النهاية مربوطاً بالحصة، فيما إذا أخذ البديل الثالث لتحديد الاكتتابات(٣٦).

وبالرغم من عدم الأخذ بالبديل الثالث في تحديد أسلوب الاكتتاب في رأسمال الصندوق، فقد تم الأخذ بمبدأ الارتباط بين القروض المقدمة والمدفوع من الحصة المكتتب بها.

وعلى العموم فإن المشروع الذي إنتهت إليه إجتماعات حزيران/يونيو **١٩٧٥** كان ينص على أن تكون حدود القروض مثلي الاكتتاب المدفوع في فترة إثني عشر شهراً، وأربعة أمثال المدفوع للقروض القائمة، ويجوز لمجلس الادارة زيادة الحدود المشار إليها بأغلبية الثلثين دون تحديد لذلك.

ولقد ارتضت هذه الحدود أيضاً دراسات الخبراء في إجتماعات تموز/يوليو **١٩٧٥**، لكن الاجتماع المشترك لمحافظي البنوك المركزية والخبراء في يوم **١٤/١٠/١٩٧٥** أعاد دراسة هذا الموضوع ونزل بالحد الأعلى إلى ثلاثة أمثال الحصة المكتتب بها، مع جواز زيادتها إلى أربعة أمثال الحصة المكتتب بها وكان الرأي متجهاً إلى إعطاء الحق بالزيادة إلى مجلس الادارة، لكن خط

---

(٣٦) يقوم البديل الثالث الذي اقترحه المحافظون لتحديد الاكتتابات في رأسمال الصندوق على أساس معادلة تدخل فيها «عناصر متعددة تأخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى حجم الاحتياطي، حجم التجارة الخارجية والدخل القومي ونسبة العجز، ويمكن في هذه الحالة إعطاء تسهيلات خاصة لتسديد اكتتاب الدول التي لا تتناسب اكتتاباتها مع إمكانياتها الآنية في التسديد، ويمكن في حالة إتباع هذا البديل الاستفادة منه كأساس لربط عمليات السحب والاقتراض بحجم حصة الدولة العضو في رأس المال المكتتب به». أنظر في ذلك: **مقررات وتوصيات الاجتماع السابع والموسع لمحافظي البنوك المركزية العربية ببغداد**، شباط/فبراير ١٩٧٥.

التشدد نجح أيضاً في أن يجعل سلطة تقرير الزيادة مناطة بمجلس المحافظين بدلاً من مجلس الادارة[٣٧].

(ب) آجال الاقراض

لقد كان القصد منذ البداية أن يقدم هذا الصندوق قروضاً ذات آجال قصيرة ومتوسطة، على أساس أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصناديق التنمية العربية والمشروعات المشتركة تتولى مهمة الاقراض الطويل الأجل. والحق أن هذا هو مضمون فكرة أن صندوق النقد العربي سيكمل سلسلة مؤسسات التمويل العربية. ومع ذلك فقد قام إقتراح بأن يمتد القرض لعشر سنوات ولكن الرأي استقر على مدة السنوات السبع كحد أعلى للقرض[٣٨].

(ج) فوائد القروض

لقد كانت المناقشات التحضيرية مستقرة على ضرورة تقاضي الصندوق فوائد معتدلة عن قروضه، وأن يعفى القرض التلقائي من الفائدة. بل إن مناقشات الاجتماع المشترك في ١٤/١٠/١٩٧٥ أشارت إلى فوائد بنسب -½٪ و٣/٤٪ و١٪- بعد أن أشير إلى فكرة إعفاء القرض التلقائي من أية فائدة[٣٩].

(د) أنواع القروض

لقد فرقت الاتفاقية بين ثلاثة أنواع من القروض هي:

- القرض التلقائي، بنسبة ٧٥٪ من الاكتتاب المدفوع ويمنح لتمويل العجز الكلي في الأحوال العادية.

- قرض الدعم، ويمنح لدعم برنامج مالي يتفق الصندوق عليه مع العضو بهدف تخفيف عجز مؤقت في ميزان المدفوعات لفترة زمنية يحددها مجلس الادارة.

- القرض الممتد، ويمنح في حالة العجز الكبير الناجم عن خلل هيكلي في إقتصاد الدولة العضو بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلات العضو، ويتم استخدام هذا القرض وفقاً للتنفيذ الزمني للبرنامج.

---

(٣٧) أنظر: نصوص وتطور المناقشات حول هذه النقطة، **الأعمال التحضيرية**، ج ١، ص٥٩١-٥٩٨.

(٣٨) أنظر: **الأعمال التحضيرية**، ج ٢، ص٧٩٥-٨٠٥.

(٣٩) أنظر في مناقشة موضوع الفوائد وتيسيرها والتيسير الأكثر للعجز الناجم عن المبادلات العربية ص٨٣٦-٨٥٨ ومناقشات اخرى قبلها بخصوص موضوع الفوائد.

وعلى الرغم من نص الاتفاقية على أن العجز الكلي الذي يمكن أن تتم المساعدة في تمويله قد يكون ناجماً عن إنتقال رؤوس الأموال، إلاّ أن الفقرة (ب) من المادة العشرين تعود وتقرر موقفاً وسطاً في هذا الموضوع، حيث تنص على أن موارد الصندوق لا تتاح لمواجهة نزوح رؤوس الأموال إلاّ في حالات إستثنائية(٤٠).

(٣) تسهيلات الصندوق في التطبيق

وفي التطبيق شكل الصندوق منذ بداية نشاطه فريقاً مشتركاً من الفنيين في دائرتي القروض والأبحاث وبعض الخبراء لإعداد الدراسات الخاصة بالاقراض، وقد اعتبرت هذه الدراسات الأساس الذي أقر مجلس الادارة بالاستناد إليه سياسة الاقـراض(٤١). وقد بلورت هذه السياسة عدداً من المبادىء الأساسية، لعل أهمها ما يتصل بتحقيق التوازن بين ما يقدمه الصندوق من تسهيلات وموقفه المالي، وما يتصل بمبدأ تكافؤ الفرص فيما يقدمه الصندوق من تسهيلات(٤٢).

وحتى نهاية سنة **١٩٧٩** بلغ إجمالي القروض المقدمة من الصندوق أكثر بقليل من **٢٣** مليون دينار عربي حسابي، بعد أن كان هذا الاجمالي أكثر بقليل من **٦,٥** مليون دينار عربي حسابي في سنة **١٩٧٨**(٤٣).

وللمقارنة أشارت المذكرة التي أعدها صندوق النقد العربي لاجتماعات المحافظين إلى أن القائم من قروض النقد الدولي للدول العربية غير القادرة مالياً، باستثناء مصر، قد بلغت **١٥٧** مليون وحدة حق سحب خاص، وهو ما يعني أن ما سحبته الدول العربية غير القادرة مالياً يساوي **٣٢٪** من مسحوباتها من صندوق النقد الدولي، رغم أن نسبة الحصص المدفوعة من هذه الدول إلى الصندوق العربي تبلغ **١٤٪** فقط من حصصها المـدفوعـة لصندوق النقد الدولي، وتلقي مذكرة الصندوق العربي مزيداً من التحديد في مجال هذه المقارنة، فتشير إلى أن صافي ما قدمه صندوق النقد الدولي إلى الدول العربية غير القادرة

---

(٤٠) أنظر في أسباب هذا النص وحكمته الواضحة مناقشات **الأعمال التحضيرية** وعلى وجه الخصوص ص**٥٧٢-٥٨٢** وإعادة هذه المناقشات في **إجتماعات الخبراء في الدار البيضاء ١٥-١٨** تشرين الثاني/نوفمبر **١٩٧٥**، ص**٧٩٣** و ص**٨١٨-٨٢٢**.

(٤١) أنظر: **التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة ١٩٧٧** (أبو ظبي: الصندوق، **١٩٧٧**)، ص٧ «الانجازات».

(٤٢) أنظر: **التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة ١٩٧٨** (أبو ظبي: الصندوق، **١٩٧٨**)، ص**١٧**.

(٤٣) أنظر: **التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة ١٩٧٩** (أبو ظبي: الصندوق، **١٩٧٩**)، ص**٥٥** ويلاحظ أن هذا المبلغ يساوي **٦٩** مليون وحدة حق سحب خاص.

مالياً في الفترة ١٩٧٨/٧/٣١، تاريخ بدء الصندوق العربي لنشاطه الاقراضي، وحتى ١٩٨٠/٥/٣١ قد بلغ ١٣,٢ مليون وحدة حق سحب خاص، وهو ما يساوي ٢٦,٤٪ فقط من مجموع صافي مسحوبات نفس الدول من صندوق النقد العربي في نفس الفترة، والبالغ ٥٠ مليون وحدة حق سحب خاص(٤٤).

ويستفاد مما تقدم أن إمكانيات إستفادة دول العجز العربية من صندوق النقد العربي حتى الآن هي أكبر نسبياً من إمكانيات إستفادة هذه الدول من صندوق النقد الدولي، في حدود الظروف القائمة، بالقياسين الكمي والنسبي.

على أية حال، فرغم أن قروض الصندوق الدولي، في الظروف الاعتيادية، ستكون بالضرورة أكبر من تسهيلات الصندوق العربي، بحكم إرتفاع حجم مساهمات الدول العربية المعنية في رأسماله، وبحكم وجود نوافذ متعددة للاقراض، وبحكم وصول الاقراض من مختلف مصادر تسهيلات الصندوق الدولي إلى نسبة ٤٥٥٪ من حصة الدولة و٤٠٥٪ إذا استبعدنا تسهيلات تمويل المخزون الاحتياطي، فإن قدرات الصندوق الدولي في هذا باتت محدودة بسبب إنتهاء التوزيعات الميسرة لصندوق الأمانة، وبدء فترة السداد بالنسبة لها، وبسبب توقف التسهيلات النفطية وبسبب الصعوبات التي ستحيط بالسحب من التمويل التكميلي(٤٥).

وعلى ذلك فإن هذا الوضع يفرض دوراً إضافياً على صندوق النقد العربي أن يتصدى له في مجال تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، لكن مساهمات الصندوق العربي لا تزال مساهمات محدودة لجملة أسباب:

- صغر رأسمال الصندوق العربي، وصغر حجم مساهمات الدول غير القادرة مالياً، وارتباط الاقراض بالمدفوع من الحصص، وقد أشرنا إلى أن المدفوع من الحصص لم يتجاوز حتى الآن أكثر من ٥٢٪ من الأصل.
- السياسة المحافظة لمجلس إدارة صندوق النقد العربي ورغبته في المحافظة على توازن موارد الصندوق، الأمر الذي ترتب عليه تحديد الحجم الأعلى للاقراض بـ٢٠٠٪ بدلاً من الـ٤٠٠٪ أو الـ٥٠٠٪ المنصوص عليها في الاتفاقية.
- الالغاء العملي لتسهيلات الكفالة بسبب تفسير مجلس الادارة، ربما إنطلاقاً من سياسته المحافظة، إن هذه التسهيلات هي بديل للاقراض وليست إضافة عليه، مما حرم الأعضاء من إمكانيات إضافية.

---

(٤٤) أنظر: مذكرة صندوق النقد العربي، ص٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص١٣.

- عدم إنسياب موارد خاصة وإضافية للصندوق لمقابلة الأعباء المترتبة على آثار تصحيح أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٥ بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، حيث كان من المتوقع إنسياب مثل هذه الموارد بحكم إنها كانت مطبقة في مجال التعاون العربي الاقليمي، ولا يصح أن يوكل في علاجه إلى سياسات مالية تقرر لمواجهة مثل هذه الحالات بالنسبة لجميع الدول.

- الابطاء في تسديد المتبقي من رأسمال الصندوق واشتراط مجلس المحافظين إيجاد رابطة بين ظروف إستحقاق التسديد واستعمال الصندوق لنسب معينة من رأسماله لا تقل عن ٥٠٪ من الحصص المدفوعة في سياسات الاقراض.

والحق أن علاج مثل هذا الأمر يتطلب تسديداً عاجلاً لرأس المال، ونظراً سريعاً في زيادته، وإطلاقاً لقدرات الصندوق في مجال الاقتراض في الأسواق العربية والدولية، وتمكيناً موضوعياً له من فتح نوافذ جديدة لمساعدة الدول العربية غير القادرة، وإعادة النظر في السياسات المتحفظة لمجلس الادارة، سواء فيما يتصل بحدود الاقراض أو التفسير الصحيح لوضع الكفالات أو أسعار الفائدة.

(أ) الفوائد

في مجال الفوائد نجد أن مجلس إدارة الصندوق قد فرض فائدة سعرها ٣,٧٥٪ على القرض التلقائي. ويرتفع هذا السعر بنسبة ٠,٥٪ سنوياً ليصل إلى ٤,٧٥٪ في السنة الثالثة، كما أن أسعار الفوائد على القروض الممتدة تبدأ بـ٥,٢٪ في السنة الأولى وتصل إلى ٧٪ في السنة السابعة.

والحق أن هذا الاتجاه بعيد بعض الشيء عن تصورات واضعي الاتفاقية: حيث كانت المناقشات تتجه إلى عدم تحمل القرض التلقائي أية فائدة عدا العمولة الادارية التي قدرها الصندوق بـ٠,٢٥٪ تستقطع إبتداء. وكان من الممكن أن تكون مثل هذه العمولة فرضاً سنوياً مقابل إدارة القرض التلقائي. أما أسعار الفوائد على القروض الممتدة فهي الأخرى مرتفعة، خصوصاً وإن الاقراض يتم من رأسمال الصندوق، من جهة، وإن حجم الاقراض قليل بسبب صغر الحصص المدفوعة وانخفاض سقوف الاقراض، من جهة ثانية. وقد يمكن تصور أن وجود مثل هذا السعر قد بدأ بإصدار الكفالات أو الاقتراض في الأسواق المالية من أجل إقراض الدول الأعضاء ليمول عائد سعر الفائدة المرتفع بعضاً من أعباء الفوائد المرتفعة المترتبة على الاقتراض وإعادة الاقتراض، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

(ب) آجال القروض

في مجال مدد الاقراض فإن سياسة مجلس إدارة الصندوق قد استقرت على تحديد آجال القروض بثلاث سنوات للقروض التلقائية، وبخمس سنوات لقروض الدعم، وسبع سنوات لقروض العجز الهيكلي.

ومن المناسب أن تمد آجال قرض الدعم لتصل إلى سبع سنوات عندما يقترن بحالة قرض العجز الهيكلي، وأن يمتد أجل القرض التلقائي إلى خمس سنوات إذا اقترن بقرض الدعم فقط، وإلى سبع سنوات إذا اقترن بقرض العجز الهيكلي. ولقد أشرنا من قبل إلى أن جعل مدد القروض بحدود عشر سنوات قد رفض أثناء الأعمال التحضيرية على الرغم من تأييد بعض الخبراء له. وقد نؤيد مثل هذا الرفض لأنه قد يعطي مجالاً للإسترخاء بعض الشيء في إطار تطبيق سياسات التصحيح أو فعالية الصندوق وتوازن موارده.

(٤) مصاعب واجهت الصندوق في التطبيق

كشفت مقابلات شخصية للكاتب مع بعض مسؤولي الصندوق العربي، في بداية سنة ١٩٨٠، أن الظاهرة المتكررة التي تواجه الصندوق هو إضطراره إلى إيفاد بعثات للمعاونة في جمع البيانات الضرورية لتقديم القروض بالرغم من أن أغلب هذه البيانات يتم جمعه عادة لأغراض صندوق النقد الدولي. بل إن بعض مسؤولي الدولة التي تتقدم بطلبات الاقتراض للصندوق العربي يلمح لمسؤولي الصندوق إلى أنه من غير المقبول أن يحصل الصندوق على ذات القدر من المعلومات التي يحصل عليها الصندوق الدولي (!) مع وجود الفارق فيما يقدمه كل من الصندوقين من اقراض. ويخلص مسؤولو الصندوق العربي من تحليل هذه الظاهرة إلى صعوبة توصل الصندوق إلى سياسات تصحيحية مع الدول المقترضة.

لكن مثل هذا الأمر كان متوقعاً في ضوء الخبرة المستفادة من تطبيقات الصندوق الدولي. حيث «يتردد الكثير من الدول في قبول مثل هذا التدخل في شؤونها الداخلية، لما له من إنعكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية عليها، ولذا فإن الصندوق لا يقدم على وضع مثل هذا البرنامج إلاّ في ظروف خاصة وإستثنائية، والدولة لا تقبل به إلاّ إذا كانت بأمس الحاجة إلى القرض لإنقاذ أوضاعها المتردية...»(٤٦). لذلك فإن صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لاتخاذ القرار بتقديم القروض وتحديد شروطه ينبغي ألاّ تقود إلى الاستخلاص الذي تم إستنتاجه من جهة، كما أن ضآلة حجم القرض أو زيادته ليست هي العامل الحاسم في قبول السياسات التصحيحية أو رفضها من جهة أخرى. فكلنا يعلم أن الكثير من الدول ترفض مثل هذا التدخل من قبل صندوق النقد الدولي، وأمثلة ذلك كثيرة في منطقتنا العربية.

---

(٤٦) القيسي، «صندوق النقد العربي،» ص١٧.

الصعوبة الثانية التي قد تثور أمام أداء الصندوق تتصل بصفة التيسير الذي يجب أن تتسم به تسهيلاته، حيث يمكن القول أن أية إشتراطات إضافية يضعها الصندوق العربي على إشتراطات صندوق النقد الدولي إنما تمثل زيادة في العبء على الدولة المقترضة، وهو ما ينافي اليسر المفترض في الصندوق العربي. أما إذا اكتفى باشتراطات الصندوق الدولي فإن الخشية تقوم بانسحاب الانتقادات التي توجه إلى الصندوق الدولي على الصندوق العربي. لكن مثل هذه الافتراضات تغفل فرضاً آخر هو أن تكون شروط الصندوق العربي أقل من شروط الصندوق الدولي. وبالاضافة إلى ذلك قد تكون شروط الصندوق العربي ذات أبعاد قومية، ولا يمكن القول بأنها عبء مضاف، لأن لمثل هذه الاشتراطات مقابلاً معيناً هو قروض الصندوق العربي. وفضلاً عن كل ما تقدم فإنه قد يكفي لتحقق الدعم من الصندوق العربي أن يقدم تسهيلاته دون أن يتطلب كل شروط صندوق النقد الدولي، من جهة، ودون أن يتشدد في التطبيق الحرفي لها، من جهة ثانية، ودون أن يؤدي هذا الاقتران الجزئي في الشروط إلى الحد من عناصر التيسير الأخرى التي تتضمنها تسهيلات الصندوق العربي، من جهة ثالثة.

أما الصعوبة الثالثة والمركزية التي تواجه الصندوق فتتمثل في محدودية تسهيلاته على نحو ما أشرنا. ويطرح مسؤولو الصندوق حلولاً لمعالجتها في ثلاثة إتجاهات:

(أ) زيادة الحدود القصوى للاقتراض، وواضح أن هذا الحل محدود الفائدة بحكم قلة مصادر التسهيلات نسبياً، وبحكم أن هذا قد يقضي على التوازن المالي للصندوق، وقد يفضي إلى تصفيته في نهاية الأمر.

(ب) زيادة رأس المال، وقد أشرنا قبل قليل إلى أن البحث في هذا الموضوع يتطلب تسديد كل رأس المال أولاً، والتحرر من السياسات المحافظة لمجلس الادارة ثانياً، ثم النظر في موضوع التسهيلات برمته في ضوء الخبرة المستفادة ثالثاً.

وفضلاً عن ذلك فإن البحث في زيادة رأس المال يفتح ثلاثة إحتمالات من وجهة نظر مسؤولي الصندوق الذين تمت المداولة معهم في بداية سنة ١٩٨٠[٤٧]:

- إن قيام الصندوق بتمويل المزيد من عجز الدول العربية غير القادرة مرتبط بزيادة حصتها، لذلك قد يبدو مناسباً أن تزيد دول العجز حصتها، لكن ذلك، كما يضيف المسؤولون في الصندوق، يحد من التوصية باتباعه أنه

---

(٤٧) لمزيد من التفصيل وتغطية كل جوانب هذا الموضوع أنظر: مذكرة صندوق النقد العربي، ص٢٦-٣٥.

يظهر دول العجز وكأنها هي المتحملة لمسؤولية تمويل عجز موازين مدفوعاتها من جهة، ويترتب عليه زيادة إقتراض الصندوق مما يزيد في أسعار الفائدة والعبء على دول العجز من جهة ثانية.

- قيام دول الفائض بزيادة حصصها. ويسهم هذا الاحتمال بتيسير مصادر التسهيلات، لكنه لا يعالج حجم التسهيلات إن لم تغير معادلة الاقتراض ويفصل بينها وبين حجم الحصة المدفوعة.

- إحداث زيادة عامة وهو الأمر الأكثر قبولاً، رغم أنه سيلقى الصعوبات التي لقيها تدبير الدول العربية غير القادرة مالياً لحصصها في رأسمال الصندوق الابتدائي.

وفي تقديرنا أن هذا هو أسلم الحلول لزيادة رأسمال الصندوق، بغض النظر عن حجم الزيادة وتوقيتها. وعلى الدول العربية أن تجد صيغة ملائمة لتمكين دول العجز العربية من سداد حصتها، ولو بإتباع برامج تصحيحية يتولى الصندوق العربي وضعها من أجل ضمان إنجاز مهام إقتصادية تخدم حركة التكامل الاقتصادي العربي والدول العربية مجتمعة وفرادى، أيا كان ثمن ذلك.

(ج) فتح نوافذ جديدة للتسهيلات في الصندوق العربي. ويمكن الاشارة في هذا المجال إلى النوافذ التالية:

- نافذة لتعويض الصندوق عن إقراضه بفائدة رمزية لما يقترضه من الأسواق المالية العربية أو الدولية أو من الدول المباشرة. وقد يتم تمويل هذه النافذة من مبلغ ثابت يقوم الصندوق باستثماره أو من إحتياطي خاص بذلك، أو من مبلغ سنوي تخصصه دول الفائض سنة بعد اخرى في الاجتماعات السنوية للمحافظين، ووفقاً لميزانية تخمينية يضعها الصندوق.

- نافذة لتنمية التبادل التجاري كمًا، وتطويره نوعاً، من موارد تخصصها الدول العربية القادرة، وتوضع التفاصيل المتعلقة بها بالتشاور مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبالارتباط مع تقدم تطبيق قرار السوق العربية المشتركة.

- نافذة التسهيلات النفطية، وتوضع التفاصيل المتعلقة بها بالتعاون مع المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط.

- نافذة عقد التنمية العربي، وتوضع التفاصيل المتعلقة بها بالتعاون مع

المجلس الاقتصادي والصندوق العربي للإنماء، ووفقاً لتوجيهات مؤتمر القمة في هذا الصدد.

- نافذة الدفاع القومي العربي، وتوضع التفاصيل المتعلقة بها بالتعاون مع مجلس الدفاع المشترك، ووفقاً لخطة تؤدي بالضرورة إلى إنجاز مهام التحرير وتتناسب تسهيلاتها مع إلتزاماتها.

وأياً كان الأسلوب الذي يطرح لمواجهة هذه الصعوبة، فإننا نعتقد أن هذا الجانب من مهام الصندوق العربي قد لقي إهتماماً يفوق الاهتمامات المطلوبة للجوانب الأخرى للتكامل النقدي العربي، وهو ما لا يجب أن يحدث لأن هناك علاقة خصوص وعموم بين التكامل النقدي العربي وبين تمويل العجز في موازين مدفوعات بعض الدول العربية، فتحقق الأول يوجد الحل للثاني، ولكن إنجاز الثاني لا يؤدي إلاَّ إلى تقارب عربي قد يكون موقوتاً بل ومصلحياً، وسنعود للإشارة إلى هذه النقطة فيما بعد.

ومن الصعوبات التي أثارها التطبيق ما يتصل بالقرض التلقائي، حيث تحددت مدته بثلاث سنوات، من جهة، وبعدم إعادة إقراضه إلاَّ إذا قلّت مديونية العضو عن ٧٥٪ من حصته المدفوعة، من جهة ثانية. والواقع أن هذه الصعوبات مردها إلى سياسات الصندوق وليس إلى نصوص تشريعية في الاتفاقية. ولقد أشرنا قبل قليل إلى أن من الضروري أن يمتد أجل هذا القرض إلى أطول من ثلاث سنوات إذا اقترن بقرض الدعم أو القرض الممتد. أما إعادة إقراضه عند تسديده فهو أمر ممكن ونابع من الطبيعة الخاصة للقرض، ومن حكمة إقراره في صندوق النقد العربي، باعتباره أداة للتيسير على الدول العربية غير القادرة مالياً لتسديد حصتها في رأسمال الصندوق واستقراضها فور بدء الصندوق لنشاطه. ومن هذا المنطلق إقترحنا في الموضع السابق إعفاء هذا القرض من أية فائدة والاكتفاء بالعمولة المقررة لإدارته سنوياً.

والحق أن إزالة مثل هذه الصعوبات أمر يمكن أن يحققه مجلس الادارة أو مجلس المحافظين، ولكنه يعبر، في تقديرنا، عن وجه آخر من وجوه السياسة المحافظة لمجلس الادارة، وهو ما يحتاج إلى إعادة نظرة شاملة في ضوء المتغيرات المحيطة بأداء الصندوق.

وعلى العموم فإن التقرير السنوي للصندوق- ١٩٧٩ يتحدث، في الصفحة ٣٨ وما بعدها، عن تيسيرات مستمرة يحدثها مجلس الادارة في شروط الاقتراض وفي تيسير التعاقد، مما يحملنا على الاعتقاد بأن مجلس الادارة سيجد في دراسات الندوة الحالية مجالاً كبيراً لإعادة النظر فيما يستوجب إعادة النظر في سياساته الخاصة بالاقراض وبقيام الصندوق بإنجاز أهدافه الأخرى على نحو متوازن.

على أية حال، يجب أن لا تختلط الأمور بحيث يتصور أن صندوق النقد العربي هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يدعم فيها عجز موازين المدفوعات. وفي هذا المجال يشير تقرير صندوق النقد العربي لسنة ١٩٧٩ إلى أن حجم تحويلات العاملين خارج أقطارهم من أبناء الدول العربية إلى أقطارهم قد ارتفع من ٠,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٤ إلى ٣,٥ مليار دولار سنة ١٩٧٨. ويشمل هذا الرقم التحويلات الخاصة الواردة إلى مصر واليمن الشمالي وسوريا والأردن والسودان. ولا تشمل هذه الاحصاءات ما يرد إلى لبنان وفلسطين المحتلة. ويبقى رقم هذه التحويلات في حدود ٢ مليار دولار، إذا استبعدنا التحويلات إلى مصر، حيث بلغت تحويلات العاملين المصريين إلى مصر من الخارج ١,٥ مليار دولار[٤٨].

وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون النقدي العربي قد شهد تطوراً جاداً في مجال دعم موازين الدول العربية غير القادرة مالياً، عن طريق زيادة ودائع البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول العربية النفطية لدى البنوك المركزية والمؤسسات المماثلة في الدول العربية غير النفطية. كما تطور الدعم في هذا المجال بالضمانات التي قدمتها دول عربية نفطية لصالح دول عربية غير نفطية في السوق المالية الدولية. ولا نريد أن نكرر ما سيتكرر، بالتأكيد، عند غيرنا من باحثي هذه الندوة من ذكر لأرقام المعونات العربية المنسابة للدول العربية، فأمرها معروف.

أياً كانت الطريقة المقترحة لإدارة موارد عقد التنمية العربية، وأياً كان أسلوب إدارة الموارد التي ستخصص لإنجاز مهام استراتيجية العمل العربي المشترك، فإن أياً منها أو كليهما سيشكل تطوراً إيجابياً في مجال دعم موازين المدفوعات، على نحو يخفف الضغط على صندوق النقد العربي، ليستطيع التفرغ إلى مهمته الأساسية في إنجاز تقدم مطلوب لذاته ولنتائجه في إطار التكامل النقدي العربي.

٢ - التكامل المالي

تزايد اهتمام الكتابات الاقتصادية العربية بالأسواق المالية العربية، كأحد المحاور الأساسية للمضي قدماً في تحقيق أهداف الخطط الانمائية الطموحة، بحيث عبرت هذه الكتابات في مجموعها عن أن إقامة سوق مالية عربية هي التجسيد الحي للتكامل الاقتصادي العربي في جانب التمويل الانمائي[٤٩]، وتتصل مهمة تطوير الأسواق المالية العربية إتصالاً وثيقاً بالتنمية، من حيث أنها الوسيلة التي تيسر إنتقال الأموال وتوجد المنافذ

(٤٨) تقرير صندوق النقد العربي لسنة ١٩٧٩، ص٣٠-٣١.

(٤٩) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «الأسواق المالية العربية حاضرها ومستقبلها،» مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة ٢ (نيسان/أبريل ١٩٧٦)، العدد ٣، ص٣٣ وما بعدها.

الملائمة لأفضل إستثمار لها، ومن حيث توثيقها لعرى إرتباط اقتصاد الوطن العربي بالاقتصاد الدولي، ومن حيث أن العمولات والأرباح التي يحصل عليها المقيمون تمثل مقابل الخدمات المتعددة التي يقدمونها في السوق المالية لمصلحة المقيمين في الخارج، وهي إيرادات غير منظورة لا تقل أهمية عن حصيلة الصادرات السلعية في تأثيرها الايجابي على ميزان المدفوعات، ومن حيث توفيرها لمقابل ما كانت تدفعه إقتصاديات الوطن العربي لمثل هذه الخدمات.

لكن الهدف المباشر الذي ارتبط بأغراض الصندوق جراءاختصاصه بتطوير الأسواق المالية العربية هو هدف إعادة تدوير الأموال العربية من السوق الدولية واحتياجاتها إلى السوق العربية واحتياجات التنمية فيها وضغوط موازين المدفوعات عليها. ولقد حرص السادة المحافظون، كما حرصت مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ومناقشات الخبراء، على تأكيد هذا المعنى، سواء في اجتماعات شباط/فبراير ١٩٧٥ ببغداد، أو في كل الاجتماعات التي تلت ذلك، ولذلك فقد أشارت الفقرة (هـ) من المادة الرابعة صراحة على هذا الهدف، ونصت أكثر من وسيلة في المادة الخامسة على دور الصندوق في تشجيع انتقال رؤوس الأموال بحرية بين الدول الأعضاء، وعلى استقرار قيم العملات العربية وقابليتها للتحويل فيما بينها، وعلى إزالة القيود على المدفوعات، كما ستشير في هدف التكامل النقدي للصندوق. ولا شك أن أمام الصندوق مجالات بكر للابداع في تنفيذ هذا الهدف بالتناغم والتنسيق النامين بينه وبين منظمات العمل العربي المشترك الأخرى.

(أ) اداء الصندوق في هذا المجال

إهتم الصندوق بهذا الموضوع. وكانت لجنة من ثمانية محافظين قد تولت دراسته فنياً. وانتهت دراسات اللجنة إلى نتائج محددة، وانتهى الأمر إلى مواصلة دراسته من قبل لجنة تمثل فيها المحافظون والجامعة العربية وصندوقي الانماء والنقد العربيان[٥٠]. وفي ضوء هذه التطورات بلور الصندوق استراتيجية في مجال العمل على تطوير الاسواق المالية العربية في السنوات الثلاث القادمة تقوم على خمسة عناصر أساسية[٥١]:

(أ) الاعتماد على بعدين في تقديم المعونة الفنية والمساهمة في بلورة ودعم الأسواق العربية المحلية: يرتكز أولهما، وهو مباشر، على امكانية مساهمة الصندوق في إنشاء شركات أوراق مالية محلية بغرض دعم الأسواق الأولية والثانوية القائمة، أو التي يمكن قيامها مستقبلاً، في الدول الأعضاء، ولما لذلك من أثر في تطوير الأسواق المحلية، من جهة، وربطها ببعضها البعض، من جهة

(٥٠) أنظر في مزيد من التفاصيل تقرير الصندوق لسنة ١٩٧٩، ص ٤٤-٤٦.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٦-٤٩.

ثانية، بما تتيحه استمرارية تواجد الصندوق فيها. ويرتكز البعد الثاني، وهو غير مباشر، على إعداد دراسات تفصيلية عن أوضاع السوق المالي والنقدي في كل دولة عربية للتعرف على أوجه التطوير اللازمة لدعم نشاطها وتحديد احتياجاتها من المعونة الفنية والعمل على توفيرها، سواء في شكل خبراء أو مستشارين أو في شكل منح تدريبية ودراسية.

(ب) إعداد مجموعة من الدراسات المتخصصة بغرض تقييم إمكانيات الربط بين الأسواق المالية العربية، في ضوء نظم إصدار وتسجيل وتداول الأوراق المالية المطبقة حالياً في الدول العربية المعنية، ونظم الرقابة على النقد وتحديد أسعار الصرف. ودعوة ممثلين عن الحكومات والمؤسسات المعنية لمناقشة نتائج هذه الدراسات والتقدم بالتوصيات اللازمة.

(ج) العمل على تنشيط سوق إقليمية عربية للأوراق المالية، في ضوء ما تتيحه اتفاقية الصندوق له من إصدار الاوراق المالية لحسابه الخاص، أو تعهد إصدارات لصالح الدول الأعضاء أو شمول ما تصدره هذه الدول من أوراق بكفالته، وبما يمكن الصندوق من التأثير على جانبي العرض والطلب في السوق المالية على المستوى الاقليمي.

(د) المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري في الدول الأعضاء، عن طريق المشاركة في إعداد الاتفاقية العربية للاستثمار ودعم الجهود اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، ومتابعة تقييم النتائج المترتبة على تطبيقها بصفة دورية.

(هـ) المساهمة في تطوير دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في المجال الدولي والاقليمي، كمنفذ لاستثمار فوائض الأموال العربية وكمصدر لتوفير احتياجات المقترضين العرب من التمويل ذي الآجال القصيرة والمتوسطة.

والحق أن مؤسسات عربية أخرى لم تنفض يدها بعد من هذا الاختصاص كما سنشير فيما بعد، ولذلك فإنه يبدو واضحاً أن الصندوق يحاول أن يعمل في الجوانب المتصلة بما يمكن أن يؤديه كمؤسسة في هذا التطوير، وهو أمر محمود بحكم أنه قد يؤدي إلى نتائج واقعية[٥٢]. لكن صندوق النقد العربي لم ينفض يده من موضوع التعاون مع المؤسسات

---

(٥٢) آخر تطورات مسار السوق المالية العربية في المجالات الأخرى، ان **اجتماع محافظي البنوك المركزية العربية** (المنعقد في الرياض في الفترة ٣-٤/ ٩/ ١٩٨٠ قد ناقش مذكرة صندوق النقد العربي حولها) ووجد أن توصيات اللجنة الفنية التي استندت إليها مذكرة صندوق النقد العربي مقبولة، ثم تكليف اتحاد المصارف العربية لإعداد مسح للأجهزة المصرفية في الأقطار العربية والمصارف العربية الأجنبية والتعرف على

الأخرى حيث أعد مذكرة قدمها إلى اجتماع جدة لمحافظي البنوك المركزية ضمّنها ما يرى القيام به في ضوء الدراسات الفنية السابقة. وتتلخص هذه الاجراءات بـ: تدعيم رؤوس أموال واحتياطيات المصارف العربية، وإصدار شهادات الايداع المصرفية، واستعمال القروض المصرفية ذات الفائدة المتحركة، واقتناء السندات الدولية المقومة بالعملات العربية، وإصدار القبولات المصرفية، والقيام بإصدارات عامة لتمويل الدين العام، وتطوير التشريعات المحلية العربية ذات العلاقة.

٣ - التكامل النقدي العربي

تتمثل أهداف الصندوق في هذا المجال في أمرين مترابطين هما:

(أ) استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.

(ب) دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

(أ) استقرار أسعار الصرف

تحدثت الفقرة (ب) من المادة الرابعة من الاتفاقية عن استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.

ولقد كان الأصل أن يهدف الصندوق العربي، طبقاً لمقررات بغداد، إلى تحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للعملات العربية ومعاونة الدول في حل مشكلاتها النقدية. ولقد استوعب مشروع الأمانة العامة لمجلس الوحدة هذا التوجه، فنصّت الفقرة (د) من المادة الخامسة من المشروع على اختصاص الصندوق بـ «العمل على استقرار القيمة الخارجية لعملات الأعضاء وقابليتها للتحويل وحل المشاكل النقدية للأعضاء»، واكتفى المشروع المصري بالنص في الفقرة التاسعة من المادة الأولى على اختصاص الصندوق بـ «العمل على استقرار أسعار صرف عملات الدول الأعضاء»، مؤكداً بذلك التزام الدول الأعضاء بأحكام وأهداف صندوق النقد الدولي على نحو ما هو معروف. أما مشروع خبراء صندوق النقد الدولي فقد نظر للموضوع من زاوية الاقلال التدريجي للقيود على المدفوعات والتحويلات الجارية بهدف إزالة هذه القيود كلياً.

ولقد كانت وجهة نظر الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية في هذه المسألة هي

= مصاعبها ومعوقات عملها، وإبلاغ نتيجة ذلك إلى صندوق النقد العربي، الذي كلف بإعداد الدراسات اللازمة حولها لعرضها على مجلس المحافظين في اجتماعه القادم (!) ولا تحتاج هذه الجهود وحيرتها إلى تعليق، ولكن عسر المخاض الذي تخوضه إجراءات تطوير هذه السوق قد يلد لنا نتائج توازي بعض هذا العسر، ومن الآن أراهن أن ذلك لن يحدث!.

أنه على الرغم من اختصاص صندوق النقد الدولي بتحديد سعر التعادل لعملات كل الدول الأعضاء فيه وتثبيت قيمتها وتحريرها من القيود وجعلها قابلة للتحويل، فإن من غير المقبول أن يتخلى صندوق النقد العربي عن دوره القومي في الجانب النقدي للعلاقات الاقتصادية العربية، خصوصاً ما يتصل بتحرير عملات الدول العربية من القيود وقابليتها للتحويل فيما بينها، بالاضافة إلى قابلية هذه العملات للتحويل تجاه العملات الخارجية الرئيسية، وتقدير مدى صلاحية قواعد السلوك النقدية المناسبة لأقطار الوطن العربي، دون أن يتعارض هذا الاختصاص مع اختصاص صندوق النقد الدولي. ويستطيع صندوق النقد العربي أن يتوصل إلى ذلك بطرق مختلفة، كإجراء المشاورات مع الدول العربية في هذا الشأن وتقديم المعونة الفنية وتمثيل الدول الأعضاء في الاجتماعات الدولية والاقليمية ذات العلاقة وتنظيم التعاون المتبادل بين البنوك المركزية، بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه صندوق النقد العربي في هذا المجال، عن طريق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات(٥٣).

ولقد كان هذا الاختصاص محلا لاعتراض متشدد من قبل بعض الخبراء بحجة أن هذا يتضمن تعارضاً مع اختصاصات صندوق النقد الدولي، لكن وجهة النظر هذه لم تلق قبولاً في حينه، وأبقيت الفكرة على النحو الذي وردت به في مشروع الأمانة العامة لمجلس الوحدة(٥٤)، ولقد أبقى الاجتماع المشترك للسادة محافظي البنوك المركزية والخبراء في تموز/ يوليو ١٩٧٥ هذا النص على حاله.

لكن الموضوع طرح للمناقشة من جديد في اجتماع تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٥، حيث فضل بعض المحافظين استعمال فكرة «إزالة القيود على التحويلات النقدية» بدلاً من فكرة القابلية للتحويل(٥٥). لكن رأياً آخر ذهب إلى ضرورة الابقاء على النص لأن القابلية للتحويل يقصد بها في مجال اتفاقية الصندوق أن «يكون لكل دولة عملة قابلة في كل وقت لتحويلها العملات خارجية بسعر مستقر(٥٦)،» وكَحَلّ وسط طُرحت فكرة «تعزيز الاحتياطيات» بديلاً لذلك لكنها، بعد المناقشة، لم تلق القبول(٥٧)، فعاد أنصار فكرة «القابلية للتحويل» إلى التأكيد على أن الموضوع إزالة القيود، والاصرار عليه منذ الآن قد

---

(٥٣) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية: إطار عام لمشروع اتفاقية صندوق النقد العربي، **الأعمال التحضيرية**، ج١، ص ١٥٤-١٥٦.

(٥٤) أنظر المناقشات حول هذه النقطة، **الأعمال التحضيرية**، ص ٣٥٢-٣٥٥ والفقرة جـ من المادة٤ من مشروع الخبراء المقدم إلى اجتماع تموز ١٩٧٥.

(٥٥) أنظر مناقشة السيد محافظ الجزائر، **الأعمال التحضيرية**، ج١، ص ٥٠٦.

(٥٦) أنظر مناقشة السيد محافظ الأردن، المصدر نفسه.

(٥٧) أنظر المناقشات، المصدر نفسه، ص ٥٠٧-٥٠٨.

يثير اختلافاً بين الأعضاء، حيث يشعر بعضهم أن الوقت لم يحن بعد لرفع هذه القيود. وهناك أمثلة واقعية لدول عربية ما زالت تحتفظ بالقيود رغم إمكانياتها المالية. وأضاف هؤلاء المحافظون إلى ذلك ان القضية ليست قضية نقدية أو مالية وإنما هي قضية إجتماعية. وانتهوا إلى ضرورة إلقاء النص على النحو الذي كان عليه(٥٨). وكحل وسط استقر الرأي على صياغة النص على أساس أن يكون «استقرار القيمة الخارجية لعملات الدول الأعضاء والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية»(٥٩).

وأعيدت مناقشة الموضوع في اجتماعات الخبراء بالدار البيضاء في ١٥-١٨/١١/١٩٧٥، حيث اقترح العراق استبدال الصياغة بـ «استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الأعضاء». ويحمد لهذا النص انه عاد إلى فكرة «القابلية للتحويل» ومزج بينها وبين فكرة «إزالة القيود». ويمكن القول أن قابلية التحويل للعملات العربية فيما بينها تشكل المرحلة الأولى المطلوبة لإيجاد العملة العربية الموحدة. وأهم من ذلك فإن النظام النقدي الدولي الراهن أظهر بجلاء ان الجهود الاقليمية أكثر جدوى في حماية أسعار صرف عملات المجموعات الاقليمية وقابليتها فيما بينها، على النحو الذي أكدت نجاحه تجربة النظام النقدي الأوروبي ودور الوحدة الحسابية الأوروبية التي يتضمنها هذا النظام (ECU)، وصندوق التعاون النقدي، والحق بالتدخل لتصحيح أي انحراف، إذا تجاوز هذا الانحراف نسبة ٢,٥٪ عن القيمة المثبتة للعملة في سلة عملات دول السوق، والقدرة على تصحيح هذا الانحراف(٦٠). والحق أيضاً ان التعاون الاقليمي في هذا المجال أصبح هو المدخل الرئيسي لتحقيق الاستقرار في العملات، بينما أصبح التعويم أمراً شائعاً ولا قيد عليه، إلا قيد الرخاء الداخلي واستجابته للمتغيرات الدولية ذات الأثر المباشر في سعر صرف العملة المعينة. على أية حال، فلقد استقر الرأي على النص كما تم اقتراحه في ضوء التعديل العراقي. لكن بعض الوفود وجد أن هذا الهدف لم توضع الوسيلة المناسبة لتحقيقه في نصوص الاتفاقية، إلا أن الرأي قد استقر في المناقشات على أن هذه الوسيلة تتمثل فيما نصت عليه الفقرة (د) من المادة الخامسة بخصوص «تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء...» والتزام الدول بالعمل على تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع الدول الأعضاء

---

(٥٨) أنظر مناقشة السيد محافظ البنك المركزي، المصدر نفسه، ص ٥١٠.

(٥٩) أنظر المناقشات في **الأعمال التحضيرية**، ج٢، ص ٧٢٩.

(٦٠) أنظر لمزيد من مزايا الترتيبات النقدية الاقليمية:

Robert Triffin, «The Future of the International Monetary System,» **The Second World Scientific Banking Meeting on International Financing of Economic Development, Dubrovnik 26-31 May 1980.**

الأخرى، وبالتعاون مع الصندوق على النحو المنصوص في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة السادسة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن صياغة هذا الهدف جاءت بناء على اقتراح العراق وبكلمات ممثليه، فإن المرحوم الدكتور فوزي القيسي قد أثار الشكوك حول إمكانيات صندوق النقد العربي على إنجاز الكثير في هذا المجال[٦١]، حيث أشار إلى أن ثبات سعر الصرف يتوقف على المبادلات الدولية للأقطار العربية وليس المبادلات العربية - العربية. كما أشار الكاتب أيضاً إلى أن اختلاف الكتل النقدية التي ترتبط بها العملات العربية يجعل هذا الهدف صعب التحقيق أيضاً. ولكن الكاتب لم ينف إمكانية الصندوق فى ربط كافة العملات العربية بالدينار العربي الحسابي، حيث يمكن نسب هذه العملات إليه، وتتعهد الدول بالمحافظة على هذه النسب، حيث «يقوم الصندوق بعدها بالقروض في حالة العجز في ميزان المدفوعات لتحقيق هذا الثبات». والواقع أن الثبات إذا كان ممكن التحقيق بالنسبة للدينار العربي الحسابي فإنه ممكن التحقيق بالنسبة لأية عملة أخرى، إذا كانت الوسائل، كافية. والوسيلة الأساسية هي دعم ميزان المدفوعات وليس المبادلات، ولذلك فإن الحكم على قدرة الصندوق العربي على إنجاز هذا الهدف من عدمه هو قدرته على الدعم إلى الحد الذي يؤدي إلى الثبات وهذا ما يجب أن يعمل الصندوق عليه.

أما بالنسبة لقابلية التحويل فيما بين العملات العربية وإزالة قيود الرقابة على الصرف، فهو أمر ممكن بالنسبة للدول التي تتبع الأنظمة الاقتصادية الحرة، وهو ممكن مع بعض الجهد بالنسبة لدول التخطيط المركزي، إذا تمكن الصندوق من إنجاز تقدم ملموس في مجال تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء.

أداء الصندوق في هذا المجال:

سار الصندوق العربي في استكشاف واقع نظم وأسعار صرف العملات العربية حيث تبين: أن تسع دول عربية تعتمد الدولار الأميركي أساساً لتحديد أسعار صرف عملاتها[٦٢]. وتعتمد أربع دول عربية الدولار كأساس للتحديد اليومي لأسعار صرف عملاتها، وتخضع ذلك للتغير تبعاً لمؤشرات خاصة في سعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة[٦٣]، وتعتمد دولة عربية واحدة سلة خاصة بها من العملات الرئيسية لتحديد قيمة عملتها[٦٤]، وتعتمد مجموعة أخرى من الدول العربية سلة خاصة، للفرنك

---

(٦١) القيسي، «صندوق النقد العربي - أهميته وأهدافه»، ص ١٢.

(٦٢) السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، ليبيا، مصر، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية.

(٦٣) الامارات العربية، البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية.

(٦٤) الكويت.

الفرنسي وزن راجح فيها، كأساس لتحديد أسعار عملتها[٦٥]، واختارت دولة واحدة تحديد قيمة عملتها بالقياس إلى حقوق السحب الخاصة[٦٦]، واختارت دولة أخرى التعويم أساساً لذلك[٦٧].

وقد ترتب على مثل هذه الارتباطات أن تحقق استقرار نسبي للعملات العربية، لا بسبب الأداء الاقتصادي للاقتصاديات العربية، وإنما بسبب الاستقرار النسبي الذي يشهده النظام النقدي الدولي في السنتين الأخيرتين.

لكن الاستقرار المنشود الذي أنيطت بالصندوق مهمة المساعدة تحقيقه يتوقف، ولا شك في ذلك، على تحقيق إنجاز حقيقي في مستوى الانتاج سواء من حيث الوفرة أو تنوع مكونات قاعدته أو اتفاقها مع احتياجات الأقطار العربية. كما يتطلب هذا الأمر الانتقال الحر والميسور لعناصر الانتاج فضلاً عن تخطيطه، وكلها أهداف بعيدة المدى لا بد وأن يعمل الصندوق عليها من خلال ما يتفق عليه من برامج تصحيحية، أو من خلال المشاورات الدورية، أو من خلال المعونات الفنية التي يقدمها للدول الأعضاء بشأن سياسات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. وخلاصة ما يمكن قوله هنا أن الوقت لا زال مبكراً لمطالبة الصندوق بإنجازات محددة في هذا المجال.

(ب) العملة العربية الموحدة

لعل هدف إنشاء العملة العربية الموحدة، المنصوص عليه في الفقرة (و) من اتفاقية الصندوق، من أكثر أهداف الصندوق إثارة للجدل ومدعاة لاختلاط عناصر البحث.

فإنشاء عملة عربية موحدة يشكل تطلعاً قومياً مشروعاً يبرره كل ما يبرر إنشاء أية دولة لعملتها الوطنية.

وفضلاً عن المنطلق القومي الذي يؤطر هذا الاتجاه، فإن العملة العربية الموحدة أمر تقتضيه طبيعة الأوضاع النقدية الدولية السائدة وانهيار نظام «بريتون وودز». وإذا كان الفكر الاقتصادي يستقر في المجال النقدي على أن نظماً نقدية إقليمية، كالنظام النقدي الأوروبي، يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في استقرار النظام الدولي من خلال استقرار عملات أعضائها ومن خلال إيجاد الوسيلة لتدوير الفوائض وتوجيهها لتمويل الأغراض المتفق عليها، والتي تحظى بأولوية عالمية من خلال التعاون مع المؤسسات الاقليمية كصندوق النقد العربي ومؤسسة التعاون النقدي في أميركا اللاتينية وما يماثلها من مؤسسات إقليمية للنقد، فإن

(٦٥) تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.
(٦٦) الأردن.
(٦٧) لبنان.

من المنطقي أن نتصور دوراً إيجابياً لنظام نقدي عربي وعملة عربية موحدة تكمل دور العملات الرئيسية في توفير السيولة الدولية وتقليل عناصر عدم الاستقرار في المجالات النقدية.

ولن يتسع المجال للتحدث هنا عن معنى التوحيد النقدي، وما إذا كان يعني عملة موحدة تصدرها سلطة موحدة تحل محل جميع العملات العربية وسلطات إصدار هذه العملات، أو مشاركة مختلف البنوك المركزية العربية بإصدار عملة موحدة بموجب ترتيبات فنية إقتصادية معينة، أو تشابه الأسس القانونية لتنظيم النقد أو تقرير حرية التحويل الكاملة وعند الطلب بين العملات المحلية[٦٨]، ولكن الذي يعنينا هنا الاشارة إلى أن هذا الموضوع ليس فرضاً مستحيلاً، لكن طريقه ليس مفروشاً بالورد، مثله في هذا مثل الوحدة العربية نفسها ومقولة أن، «القادرين عليها غير راغبين فيها وان الراغبين فيها غير قادرين عليها»[٦٩].

على أية حال، فلقد أشير إلى أن من الصعوبات التي تحول دون هذا التوحيد اختلاف الأسس النقدية التي ترتبط بها العملات العربية، والتبعية النقدية والمالية للأقطار العربية، وتباين السياسات النقدية والمالية، وعدم وجود أسواق مالية عربية ينساب فيها رأس المال العربي في قنوات الاستثمار بيسر وسهولة، واختلاف أسعار صرف العملات العربية وعدم قابليتها للتحويل فيما بينها وبين العملات الأجنبية وكثرة القيود على المدفوعات الجارية وانتقال رؤوس الأموال.

ويحمد للإتفاقية انها أحاطت بمثل هذه الصعاب ووضعت نصوصاً صريحة لعلاجها وعلى نحو واضح مما لا يستدعي تكرار الاشارة إليه. ويعبر هذا التوجه عن عناية فائقة أولتها المناقشات لهذا الموضوع. وفضلاً عن ذلك فإن الاتفاقية حرصت على تكريس فكرة الدينار العربي الحسابي وتحديده بثلاث وحدات من وحدات حقوق السحب الخاصة، وانصرفت الأعمال التحضيرية إلى فكرة إيجاد سلة عملات لتقييم الدينار العربي الحسابي، وتنادت الدول العربية والمنظمات العربية لبحث هذا الموضوع، لكن كل هذه الجهود لم تستقر بعد على شيء، يمكن الصندوق من تحقيق أهدافه في هذا المجال[٧٠].

ولا شك أن نجاح صندوق النقد العربي في هذا المجال متوقف باديء ذي بدء على

---

(٦٨) أنظر تفصيل ذلك في شقير، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٦٩) ليس مفهوماً حتى الآن مثلاً، عدم تحقق الدينار الخليجي ليحل محل عملات دول الخليج ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

(٧٠) أنظر: فائق عبدالرسول وآخرين، «بدائل تقييم الدينار العربي الحسابي»، مجلة الاقتصادي العربي، السنة ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، العدد ١، ص ٣٥ وما بعدها.

مدى نجاحه في تحقيق الاستقرار لأسعار صرف العملات العربية وقابليتها للتحويل فيما بينها. وقد رأينا ان الصندوق لا يزال في بداية تعامله مع هذا الهدف. وفي هذا الصدد نجد أننا في اتفاق تام مع المرحوم الدكتور فوزي القيسي من أن الواقع الصعب في هذا المجال ينبغي ألا يقلل «مما يعتزم الصندوق تحقيقه في دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، لأن ذلك قد يؤدي تدريجياً إلى خلق قاعدة نقدية مشتركة قد تكون منطلقاً لخطوات نقدية وحدوية».

٤ - التكامل التجاري

يرتبط هدف التكامل التجاري وتنمية المبادلات التجارية بين الأقطار العربية ارتباطاً وثيقاً بفكرة الصندوق. فلقد أشرنا إلى أن قرار السوق العربية المشتركة كان قد اعتبر اتفاقات الدفع الثنائية حلاً انتقالياً لحين إنشاء صندوق نقد عربي. وعندما اختار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن يبدأ باتحاد عربي للمدفوعات لتنمية التبادل التجاري وتسوية المدفوعات الجارية، تعثر هذا الاتحاد، وشكلت دراسة أسباب تعثره الانعطاف التاريخي نحو إقامة الصندوق. ولقد رأى بعض الدول أن تكون تنمية التبادل التجاري العربي هدفاً أساسياً للصندوق، وأن يقتصر دور الصندوق في تمويل العجز في ميزان المدفوعات على تمويل العجز الناجم عن المبادلات التجارية العربية[٧١]، لكن المناقشات أوضحت صعوبة ذلك، من جهة، وعدم كفايته كهدف للصندوق، من جهة أُخرى. لذلك فإن الرأي قد استقر على أن يكون حجم مبادلات العضو التجارية مع الأعضاء الآخرين معياراً أساسياً بين المعايير التي يلبي الصندوق القرض على أساسها «الفقرةأ/٦ من المادة العشرين» وأن تخضع القروض التي يقدمها الصندوق لتمويل العجز الناجم عن المبادلات العربية، بشروط أكثر يسراً من تلك التي يخضع الإقراض لتمويل بقية العجز الكلي، ولم تستثن من هذه المحاباة إلا المبادلات النفطية لأن هدف الصندوق ينصرف إلى تشجيع المبادلات العربية خارج القطاع النفطي.

على أية حال، ورغم ان نصوص الاتفاقية تخدم هذا الهدف في مجموعها، فإن الاشارة المباشرة لهذا الهدف جاءت في موضعين هما:

(أ) إزالة القيود على المدفوعات الجارية.

(ب) تسوية المدفوعات الجارية.

(أ) إزالة القيود على المدفوعات الجارية

تنتشر نظم الرقابة على الصرف، بدرجة أو أخرى، بين أغلب الدول العربية

---

(٧١) أنظر مناقشات السيد محافظ ليبيا والأفكار والحلول التي أثارتها طيلة الاجتماعات التحضيرية بالنسبة لهذا الموضوع.

الأعضاء في الصندوق[٧٢]. ويعود وجود بعض القيود المترتبة على الأخذ بالرقابة على الصرف في الدول العربية لأسباب تاريخية ويعود بعض منها لأسباب نقدية، ويعود بعض آخر منها لأسباب اجتماعية، ولعل الخشية من المجهول، سبب بعض منها.

وتعمل هذه القيود، أياً كانت أسبابها، على الحد من نمو المبادلات وانطلاق آفاق التكامل الاقتصادي عموماً ووجهه التجاري خصوصاً، بل لقد استخدمت بعض الدول العربية قيود الصرف هذه لتأجيل الوفاء ببعض المدفوعات من آن لآخر. ولقد أشرنا قبل قليل إلى أن التركيز في أهداف الصندوق ووسائله على إزالة مثل هذه القيود قد يضع الصندوق في مواجهة صريحة مع هذا العضو أو ذاك وهو في بداية عمله، ومن ثم فضل بعض المسؤولين عن وضع الاتفاقية أن ينص على فكرة «القابلية للتحويل» بدلاً من فكرة «إزالة القيود»، وانتهى الأمر كما رأينا إلى حل وسط وهو الاقلال التدريجي للقيود بهدف الازالة الكاملة.

ومن الحق القول أن بعض هذه القيود لا مناص منه بالنسبة للدول التي تعاني من وطأة العجز المستمر في موازين مدفوعاتها، بسبب ارتباطات التنمية أو الدفاع القومي، أو فشل جهود التنمية ذاتها بحكم قطرية آفاقها وعجز أدواتها. ومن هنا يقوم واجب الدول الأعضاء أولاً والصندوق ثانياً وبقية مؤسسات العمل العربي المشترك ثالثاً، بتقديم العون اللازم وفقاً لنظرة شمولية للتنميةالعربية. وتحقيقاً لجزء من هذا جاء نص الفقرة (هـ) من المادة الخامسة على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء ونص الفقرة (أ) من المادة السادسة على تعاون الدول فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق على «الاقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء. . . مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية، كوسائل لتحقيق هدف الصندوق في إزالة القيود على المدفوعات».

ولقد واجه صندوق النقد الدولي وضعاً كهذا فتعامل معه إيجابياً بوضع فترة إنتقالية حددها بخمس سنوات، يصار بعدها إلى العودة إلى حرية تحويل العملات فيما بينها. لكن التقارير السنوية للصندوق وخبرات بعثات مشاوراته السنوية لا تزال مليئة بالشواهد على صعوبة تحقق هذا الهدف. وتحفل تقارير الصندوق بالعديد من هذه القيود، مما هو موجود في الكثير من الدول. ورغم أن الصندوق الدولي يختص بالطلب من العضو أن ينسحب منه إن لم يزل هذه القيود، لكن الادراك الواقعي للأمور ومحدودية قدرات الصندوق الدولي في المساعدة أكدت له أن آمال «بريتون وودز» في هذا الصدد كانت أحلاماً وردية.

---

(٧٢) تمارس إثنتا عشرة دولة عربية رقابة على الصرف، منها دول ذات اقتصاد موجه، وأخرى ذات عجز، وثالثة تجمع الصفتين. والدول التي لا تطبق الرقابة على الصرف هي الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان واليمن العربية. أنظر: **تقرير الصندوق العربي لسنة ١٩٧٩**، ص٣٧.

وبقدر تعلق الأمر باختصاص صندوق النقد العربي، فقد يمكن القول أن مثل هذا الأمر يتطلب معالجات متدرجة تأخذ بنظر الاعتبار وجود دول عربية أعضاء ذات منهج حر في الأداء الاقتصادي، وأخرى ذات منهج اشتراكي، كما تأخذ هذه المعالجات بنظر الاعتبار أيضاً إمكانيات الصندوق على دعم الاختلال في موازين المدفوعات، سواء بالدعم المباشر أو بالدعم غير المباشر، من خلال مسيرة الصندوق لإنجاز الأهداف الأخرى في تطوير الأسواق المالية العربية وإنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة على مستوى الوطن العربي، ونمو المبادلات العربية في إطار سياسة الاعتماد الجماعي على النفس والتخلص من فكرة «الاكتفاء القطري الذاتي» البائسة.

(ب) تسوية المدفوعات الجارية

لا شك في أن أية ترتيبات لتنمية التجارة الاقليمية تتطلب تنظيمًا محدداً لتسوية المدفوعات. ولقد أخذت الدول العربية بأسلوب معاهدات الدفع الثنائية، ثم انتقلت إلى فكرة المدفوعات، وفرض الواقع عليها أن تبحث عن صيغة جديدة، فقام التفكير بإنشاء صندوق النقد العربي على نحو يتلافى نقاط الضعف في مشروع اتحاد المدفوعات، ويتلافى محدودية آفاق اتفاقيات الدفع الثنائية. ولكل ذلك فقد نصت الفقرة (ح) من المادة الرابعة على اختصاص الصندوق بـ «تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية». وجاءت الفقرة (و) من المادة الخامسة من الاتفاقية لتوضح أن وسيلة الصندوق في تحقيق ذلك تتمثل في أن «يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الإئتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين في إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض».

ويعني هذا وضع ترتيبات يقدم الصندوق بمقتضاها تسهيلات لأعضائه بمقدار رصيدهم المدين نتيجة لتعاملهم مع الأعضاء الآخرين خلال فترة سابقة. والحق ان قيام الصندوق بمثل هذا الأمر هو مسألة يسيرة، فضلاً عن أن هذا الهدف للصندوق يزيد من وضوح مزاياه وطابعه العربي ويسهم في الحد من الآثار الضارة لطابع ثنائية المبادلات العربية، ويفتح الآفاق لزيادة هذه المبادلات وتخفيف القيود على التجارة بين الدول الأعضاء.

لكن الاتفاقية نصت على أن ٢٪ فقط من مساهمات الدول هي التي تدفع بعملاتها الوطنية. ومعنى هذا أن رأسمال هذا الترتيب لا يزيد عن ٧,٥ مليون دينار حسابي في حالة الدفع الكامل لرأسمال صندوق النقد العربي، وهو يساوي نصف المبلغ الذي تم إقراره كرأسمال للإتحاد العربي للمدفوعات، الذي أقره مجلس الوحدة في سنة ١٩٦٦، ورأينا ان أحد أسباب تعثره ان ما يقدمه من تسهيلات يقل عن التسهيلات المنصوص عليها في بعض اتفاقات الدفع الثنائية بين الدول العربية التي كان يراد لها أن تستبدل تلك الاتفاقات بترتيبات اتحاد المدفوعات.

إن هذا الهدف جدير بالرعاية، وإن إمكانيات تطبيقه ممكنة التحقيق، والفائدة منه واضحة، إذا ضمنا للترتيبات المتصلة به أمرين:

(أ) زيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض لتتناسب لا مع حجم المبادلات العربية القائمة فحسب، وإنما مع حجم مخطط لنمو هذه المبادلات في إطار برنامج محدد للتكامل الاقتصادي العربي، يكفل اتساع القاعدة الانتاجية التي يستجيب فائضها لحاجات المبادلات بين الدول الأعضاء.

(ب) اختصاص التنظيم الذي يقوم على أداء هذا الغرض بواجبات ووسائل وآفاق بنوك الاستيراد والتصدير(٧٣)، حيث يجب أن لا يقف الأمر عند تسوية المدفوعات بمعناها التقليدي، وإنما يمتد إلى تنمية وتنويع المبادلات وما يتصل بذلك من ضمانات ومؤسسات وترتيبات تهدف إلى إيجاد ودعم البنى الأساسية لتنمية التجارة على مستوى كل قطر وعلى مستوى المجموعة العربية، وتطوير مؤسسات الخدمات التجارية على مستوى القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، وتوسيع حجم التجارة بالسلع المتاجر بها في الوضع الراهن، وإدخال سلع جديدة في هذه التجارة، وتعهد التسويق المتعدد الأطراف داخل المجموعة العربية وخارجها، بالإضافة إلى تطوير أساليب ووسائل العمليات الاستيرادية وتكوين الكوادر البشرية.

إن تصورنا لتنظيم تسوية المدفوعات بين الدول العربية على نحو يسهم بفعالية بتنمية المبادلات العربية يقوم بالضرورة على المزج بين ثلاثة ترتيبات مؤسسية معروفة، هي تسوية المدفوعات، وبنوك الاستيراد والتصدير، والمراكز الاقليمية للتنمية التجارية. وكل هذه التوجهات مما يدخل في اختصاص صندوق النقد العربي ووسائله.

باء - أهداف الصندوق في المجال الدولي

شهد الاقتصاد الرأسمالي منذ أواخر الستينات أزمة محتومة في مسيرته ساعد في شدتها مجرى الحرب الفيتنامية ونتائجها وصمود التقدم التكنولوجي الغربي عموماً، والياباني والالماني منه خصوصاً، في وجه المنافسة الامريكية أولاً ثم تجاوزها ثانياً. كذلك شهد الاقتصاد الدولي القفزة النوعية للدول النفطية في تحقيق بعض العدالة لأسعار نفطها، فكان حصيلة ذلك أن تفجرت في بداية السبعينات ظاهرة اقتصادية جديدة في الدول الصناعية هي ظاهرة

(٧٣) هناك دراسة جاهزة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نهاية سنة ١٩٧٧ لإقامة مثل هذا البنك، بناء على قرار إتخذه مجلس الوحدة في حينه.

(الكساد التضخمي) وتمثلت معالمها بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهبوط مستوى العمالة مع جنوح الأسعار إلى الارتفاع، ولقد كشف هذا الوضع عن عمق أغوار الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي.

وبدلاً من أن يشخص مسؤولو الاقتصاد في الدول الرأسمالية عموماً، وأميركا خصوصاً، المواطن الحقيقية لمسببات الأزمة فانهم قد لجأوا إلى ترويج الاتهامات القائمة، زيفاً، على أن تصحيح أسعار النفط هو سبب الأزمة المستحكمة في الاقتصاد الدولي. ولقد أسقطت هذه الاتهامات عدة حقائق، منها أن هذه الظاهرة قد انفجرت قبل حدوث ما يسمى (بأزمة الطاقة)[٧٤]، ومنها أن الدول النفطية نفسها قد تضررت بأشكال مضاعفة من موجات التضخم بحكم ما تستورده من السلع الانتاجية والوسيطة والاستهلاكية من الدول الصناعية، وبسبب استخدام الدولار كوسيلة لتحديد الأسعار النفطية وكأداة للتسديد حتى يومنا هذا، برغم كل ما عاناه الدولار من خفض متعمد وتخفيض بفعل اقتصاد السوق.

ولم يكن النظام النقدي الدولي بمعزل عن هذه الأزمة، فقد أظهر تطبيق الدول وصندوق النقد الدولي لأحكام إتفاقية «بريتون وودز» عجزاً في قدرات السلطات النقدية في كثير من الدول في السيطرة على المتغيرات النقدية في الداخل وارتباطاتها الخارجية، وأظهر اتباع قاعدة الصرف الثابت التناقض بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي. وبتخلي أميركا عن قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب، وبانخفاض قيمة العملات الدولية الرئيسية، وفي مقدمتها الدولار والاسترليني، وسيادة مبدأ التعويم بما يعنيه من عرقلة للمبادلات الدولية وانتقال رؤوس الأموال إلى الدول النامية، بدا واضحاً أن إعادة نظرة شاملة تمثل أمراً ملحاً في نطاق النظام النقدي الدولي.

وبالإضافة إلى ضرورة معالجة استقرار العملات والسيولة الدولية فإن أية إعادة نظر في النظام النقدي الدولي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار بعض المعطيات الجديدة في العالم. ولعل أهم هذه المعطيات القوة الاقتصادية التي تحققت للدول المصدرة للنفط، ومنها الأقطار العربية المصدرة للنفط، بفضل التصحيحات العادلة في أسعار النفط.

وتشير الدلائل إلى أنه سيظل لهذه المجموعة وزنها النسبي خلال الـ٢٥-٣٠ سنة القادمة على الأقل، ولذلك فإن إعادة ترتيب النظام النقدي الدولي يجب أن تعطي هذه

---

(٧٤) استهلك الفرد الأمريكي من الطاقة في السنة السابقة للتطورات النفطية في عام ١٩٧٣ ما يعادل إستهلاك الفرد الأوروبي في الأقطار الصناعية الكبرى في عامين ونصف، وما يعادل إستهلاك الفرد في الأقطار المتقدمة الأخرى في ستة أعوام، وما يعادل إستهلاك الفرد في دول «الأوبك» في ستة وعشرين عاماً، وما يعادل إستهلاك الفرد في آسيا في خمسين عاماً وما يعادل استهلاك الفرد في افريقيا في تسعين عاماً.

الدول وزناً أكبر بكثير من ذي قبل، باعتبار أن ذلك هو الضمان الوحيد لتعاون هذه الدول في المجالات النقدية والمالية العالمية. أما إذا لم يحدث ذلك، أو إذا حدث بطريقة لا تتناسب والأهمية الحالية أو المستقبلية لهذه الدول، فإن ذلك قد يدفعها إلى اتخاذ مسلك منفرد فيما يتعلق بهذه القضايا، بما ينطوي عليه مثل هذا المسلك من أخطار على التعاون الاقتصادي الدولي.

وانطلاقاً من ضرورة التصدي للحملة الظالمة ضد الدول العربية، ومن واقع الادراك الكامل للتفاوت الكبير في القدرة على اتخاذ القرارات النقدية على المستوى الدولي، وجدت الدول العربية أن من الضروري أن تقرر لصندوق النقد العربي دوراً واضحاً في المجال الدولي، فنصت الفقرة (أ) من المادة الرابعة من إتفاقية الصندوق العربي على اختصاصه بـ «تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية».

ولقد كان هذا الدور محل إجماع كامل للمحافظين وللخبراء الذين شاركوا في إعداد الاتفاقية في مختلف الاجتماعات والأعمال التحضيرية.

ولعل من المناسب التذكير هنا ببعض المعاني التي تكررت الاشارة إليها عند بحث مثل هذا الاختصاص:

(أ) ان للدول العربية مصلحة مؤكدة في إقامة نظام نقدي جديد عادل ومستقر ومن العدل أن يتاح لها وزن أكبر في إتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة هذا النظام.

(ب) ان دوراً متوازناً للمجموعات الاقليمية وللعملات الاقليمية لا بد أن يظهر في مثل هذا النظام، للحد من سيطرة عملة دولة معينة على السيولة الدولية والتصرف في شؤون هذه العملة طبقاً لسياسات واعتبارات داخلية محضة، ومن ثم فإن المجموعة العربية، في الوقت الذي تعمل فيه على أن يكون لها دور متناسب مع التطور في قوتها الاقتصادية، تدعو إلى إعادة ترتيب جادة في أوزان القوى الاقتصادية المسيطرة على النظام النقدي الدولي في اتجاهين:

الاتجاه الأول: الأخذ بنظر الاعتبار تبدل مراكز التقدم الاقتصادي ضمن المجموعة المسيطرة على النظام القائم.

الاتجاه الثاني: إيقاف سيطرة دولة واحدة أو دولتين على القرارات الأساسية في هذا النظام، والتحكم بالسيولة الدولية، ومن ثم فإن القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تخضع لمناقشة جادة. كما لا بد من قيام النظم النقدية الاقليمية، ومنها النظام

النقدي الأوروبي والنظام النقدي العربي مثلاً بدور هام في توفير السيولة الدولية وفقاً لاعتبارات الرخاء العالمي.

(ج) إن النظام النقدي القائم هو نظام معبر عن مصالح القوى الاقتصادية الغربية. وحتى تتوفر له الصفة العالمية فإن تنظيمه يجب أن يعدل على نحو يغري بمشاركة دول المجموعة الاشتراكية وسويسرا فيه، لأن مسؤولية النظام النقدي الدولي هي مسؤولية شاملة بحكم عالمية العلاقات الاقتصادية وازدياد ترابطها فيما بينها وارتباط الرخاء العالمي بالتطور الايجابي لهذه العلاقات إرتباطاً عضوياً.

ولقد أريد لصندوق النقد العربي أن يكون منتدى وتنظيمًا مؤسسياً، تبلور الدول العربية من خلال اجتماعاته وأنشطته مواقفها تجاه المشكلات الدولية وبقصد الاسهام في حلها بإيجابية وفعّالية. وحتى الآن يمكن القول أن الصندوق قد أرسى بعض الملامح الايجابية في أداء هذا الدور، لكنه لا يزال بعيداً عن الأداء الكامل لمختلف جوانبه. وقد لا يكون السبب راجعاً، في تقديرنا، للصندوق بقدر رجوعه إلى أن بعض الدول العربية لم تتعود بعد على تمكين منظماتها الاقليمية من القيام بواجباتها على النحو الذي تحدده مواثيقها في وقت قصير، حيث لا بد للفكرة حتى تتبلور وتهضم من زمن قد يبدو معه الصندوق فتياً![٧٥].

جيم - أهداف الصندوق في المجال التنظيمي

يأتي إنشاء صندوق النقد العربي لاستكمال مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي، لأن عدم وجود تنظيم مؤسس للجوانب النقدية في التكامل الاقتصادي العربي سيؤدي بالضرورة إلى تعثر حركة هذا التكامل. وكما يعمل صندوق النقد الدولي إلى جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الكات[٧٦] (GATT)، فإن صندوق النقد العربي يجب أن يعمل إلى جانب، وبالتنسيق مع، كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة المنبثقة عنها[٧٧]، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبقية

---

(٧٥) في هذا المعنى يقول السيد رئيس الاجتماع الثالث لمحافظي صندوق النقد العربي، أبو ظبي في ١٨/نيسان/ابريل ١٩٧٩ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٧٩): «... إننا نعي جميعاً العقبات التي تواجه الصندوق بصفته مؤسسة «طرية» العود..».

(٧٦) لقد كان من المفروض أن يكمل ميثاق «هافانا» الذي أقام منظمة التجارة الدولية سنة ١٩٤٧ إتفاقية «بريتون وودز»، لكن أمر إقرار إتفاقية هذه المنظمة تعثر وقنع المجتمع الدولي مرغمًا بالحل الأميركي في هذا المجال، وهو الحل الذي أرسيت دعائمه في الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة (الكات).

(٧٧) تضم إتفاقية الوحدة ١٣ دولة عربية من مجموع ٢٢ دولة ويضم قرار السوق ست دول فقط. وقد يبدو غريباً أن تعثر قيام منظمة التجارة الدولية إنعكس على تعثر قيام السوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي انبثقت عنه على مستوى شمولي، ويبدو أن هناك تقارباً بين الاهتمامات الدولية والعربية في هذا المجال!.

منظمات العمل العربي المشترك في إطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في تنفيذها.

وعلى الرغم من أن شمولية الجوانب المؤسسية لمنظمات العمل العربي المشترك لا تزال غير متحققة بالنسبة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، إلاَّ أن من أول الأمور التي لا يجادل فيها أحد أن الصندوق هو نتاج طبيعي لنشاط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهدف مشروع ارتبط به قرار السوق العربية المشتركة. ولا شك أن التطورات القادمة ستشهد تحقق هذه الشمولية بالنسبة للوحدة وللسوق، لأن التناول العلمي لقضية التكامل الاقتصادي العربي والطرح الموضوعي لها يؤكد حقيقة واحدة، وليس غيرها، هي أن التكامل الاقتصادي العربي يبدأ من مرحلة تعلو مرحلة التعاون، وهي المرحلة التي تريد بعض الدوائر العربية وبعض موظفي العمل العربي، التشبث بمواثيقها خلافاً لكل مبررات وجود العمل العربي المشترك ودوائره وموظفيه.

وعلى أية حال فلقد نصت الفقرة (ط) من المادة الثلاثين من اتفاقية صندوق النقد العربي على أن «يتعاون مجلس المحافظين في رسم سياساته الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي وتحرير التبادل التجاري وتنميته بين الدول الأعضاء مع المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي». والحق أن السادة المحافظين قد أقرّوا هذه المادة في البداية دون الاشارة إلى المجلس الاقتصادي أو صندوق الانماء العربي، إكتفاءً بحكم المادة السابعة من الاتفاقية، الذي ينص على أن «يتعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه، كما يتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة». ومع ذلك فقد ارتؤي إضافة كل من المجلس الاقتصادي وصندوق الانماء إلى جانب مجلس الوحدة يوم التوقيع على الاتفاقية[٧٨]. ولعل الدور الذي يعنينا الإشارة إليه في كل هذه التطورات هو الدور المؤسسي لصندوق النقد بين مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي، وضرورة تمكنه، وتمكينه، من أدائه ومن أن يكون تنظيمًا تنسق الدول العربية داخله سياساتها النقدية ومواقفها الدولية تجاه الأوضاع النقدية في العالم. بالإضافة إلى قيام الصندوق كتنظيم قادر على أداء كل الأهداف الموكولة إليه.

ولقد حرص الصندوق، كما تشير تقاريره، إلى المبادرة بوضع برامج عمل محددة للتنسيق مع المنظمات العربية عموماً ومع مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي وصندوق الانماء خصوصاً، منذ بداية تكوينه في سنة ١٩٧٧. ومع ذلك يلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي استمر في ممارسة نشاطين تقرر الاختصاص بهما صراحة لصندوق

---

(٧٨) أنظر في تفاصيل هذا الموضوع مختلف جلسات الخبراء والمحافظين في الأعمال التحضيرية عموماً، ووقائع إجتماع المحافظين الاستثنائي في ١٩ - ٢٠/تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

النقد العربي، هذان النشاطان: هما إجتماعات محافظي البنوك المركزية، والسوق المالية والنقدية العربية.

١ - إجتماعات المحافظين

الواقع أن اجتماعات محافظي البنوك المركزية كانت النشاط النقدي الرئيسي في حركة التكامل الاقتصادي العربي قبل قيام الصندوق. بل ان الصندوق هو وليد موضوعية وفنية هذه الاجتماعات والروح البنّاءة التي سادتها. ولقد طرحت فكرة إنشاء إتحاد للمصارف المركزية في كلمة السيد أحمد بناني نائب محافظ بنك المغرب في إجتماعات شباط/فبراير ١٩٧٥ ببغداد، عند طرح السادة المحافظين لأفكارهم الرئيسية حول ما يجب أن يكون عليه تنظيم صندوق النقد العربي المرتقب(٧٩). وقد طور السيد محمد غنيمة محافظ بنك تونس هذه الفكرة، حين اقترح أن يعهد لمثل هذا الاتحاد بمهمة تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وأن ينفذ ذلك من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(٨٠)، وأكد السيد أحمد زندو محافظ البنك المركزي المصري، وجود النفع الأكثر في إجتماع محافظي البنوك المركزية وتكرار هذا اللقاء(٨١)، وعندما انتهى الرأي إلى تشكيل لجنة مصغرة من السادة المحافظين لبلورة الآراء حول أهداف وتنظيم الصندوق، لم يناقش إقتراح السيد محافظ بنك المغرب. لكن رئيس الاجتماع المرحوم الدكتور القيسي محافظ العراق طرح في الجلسة النهائية للإجتماعات ترجمة لمقترح السيد محافظ المغرب بإنشاء اتحاد للبنوك المركزية، بتوصية تنص على جعل اجتماعات السادة محافظي البنوك المركزية والمسؤولين عن الصناديق أو مجالس الصناديق النقدية، دورية. وأكد الدكتور القيسي أن التوصية تبتعد عن فكرة المجلس أو الاتحاد، وإنما تنصب على اجتماع دوري أقرب ما يكون إلى «نادي» يجتمع مرة في السنة أو في حالات استثنائية ويتداول بشكل غير رسمي في: أمور التبادل التجاري، في أمور سياسات الاستثمار التي نتبعها، في أمور الأوضاع النقدية الدولية، في أمور الأوضاع النقدية العربية الخ... وفي نفس الوقت هو لقاء كما يلتقي

---

(٧٩) أنظر: الأعمال التحضيرية، ج ١، ص٤٦.

(٨٠) لقد وردت الفكرة في تعليق السيد محمد غنيمة على الوجه التالي:

«إن الغرض الأساسي من بعث هذا الصندوق هو إيجاد حلول سريعة لعجز المدفوعات الذي يطرأ على ميزان بعض الدول العربية، وأظن أن هناك مؤسسات عربية عديدة، أخص بالذكر صندوق الانماء العربي الذي ربما يمكنه أن يلعب هذا الدور بإيعاز من إتحاد البنوك المركزية، كما جاء في إقتراح الأخ بناني محافظ بنك المغرب. لأن المهم بالنسبة لنا هو تسهيل الفرص للإلتقاء بعضنا مع بعض بصفة دورية. ولنبدأ قبل كل شيء بالتعاون الثنائي، ثم بالتعاون الاقليمي، وفي النهاية نصل إلى التعاون الشامل العربي» أنظر: المصدر نفسه، ص٤٨.

(٨١) أنظر: المصدر نفسه، ص٥٠.

الأصدقاء في أحد النوادي التي يؤسسوها(٨٢)، لكن المرحوم الدكتور القيسي يسارع ويضيف «فأمامنا الآن مشروع أدخلنا عليه التعديلات التالية، لأجل أن لا يفهم أن هذا المشروع هو بديل لصندوق النقد العربي،» فقلنا «إستقر الرأي، إلى أن يتم إنشاء صندوق النقد العربي، على تكوين رابطة...»(٨٣). وفي ضوء مداخلات من السادة محافظي بنوك الكويت - الذي رفض فكرة أو تسمية الرابطة - وسوريا ومصر، أعلن السيد رئيس الاجتماع الدكتور القيسي أن الصياغة النهائية هي «إستقر الرأي، إلى أن يتم إنشاء صندوق النقد العربي، على استمرار اجتماعات محافظي البنوك المركزية والمؤسسات المماثلة لهذه البنوك مرة واحدة في السنة بالإضافة إلى إجتماعاتها كلما اقتضت الظروف النقدية الدولية والعربية ذلك وبهدف تداول... الخ (٨٣)». وعند هذا الحد سارع ممثل مؤسسة النقد السعودية د. محمد جمجوم فطالب بصياغة أكثر تحديداً، إذ توصي الصياغة الحالية بأن أمر إنشاء الصندوق قد يطول وهو ما لا يريده الجميع(٨٥).

ولا تحتاج مثل هذه المناقشات كثيراً من الجدل حول ضرورة توقف اجتماعات المحافظين فور بدء الصندوق لنشاطه. لكن الذي حدث غير ذلك تماماً: فاجتماعات محافظي البنوك المركزية قد تواصلت، وكان المجلس الاقتصادي العربي هو الحافز على تواصلها. بل ان الأمر قد انتقل من فكرة الاكتفاء بالاجتماعات إلى مرحلة تقرير دورتها وإنشاء مكتب دائم لها على نحو ما تقرر في اجتماعات محافظي البنوك المركزية في الرياض في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠(٨٦). لقد تم وضع لائحة داخلية للاجتماعات(٨٧)! والواقع أن كل هذه التطورات مؤسفة بحد ذاتها، ومؤسفة في نتائجها، ولن يترتب عليها إلّا أمران: خلق الازدواجية بين الصندوق وبين الاجتماعات من جهة، وتفتيت الجهود وعدم تركيزها من جهة اخرى. إن الدور التنظيمي للصندوق، وهو المتمثل في إقامة هيئة عربية ذات اختصاصات فصلتها الاتفاقية، أصبح محلاً للتساؤل، ولا بد من تدخل عاجل لإعادة الأمور إلى نصابها.

وقد يقال أن المحافظ لبعض الدول العربية في صندوق النقد قد لا يكون من محافظي البنوك المركزية، وفي هذه الحالة لا بد وأن يكون نائب المحافظ في الصندوق هو محافظ البنك المركزي أو نائبه، تبعاً لمستوى تمثيل محافظ الدولة في الصندوق، وبغض النظر عن أية تفاصيل فإن وجوداً قوياً لممثلي البنوك المركزية أو محافظيها لا بد من تحققه في إطار

---

(٨٢) أنظر: المصدر نفسه، ص٩٦.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) أنظر: المصدر نفسه، ص٩٧.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) شكل المكتب الدائم لاجتماعات محافظي البنوك المركزية من رئيس الاجتماع السنوي والأمين العام المساعد للجامعة العربية ورئيس صندوق النقد العربي ومحافظ يتم إختياره حسب الحروف الأبجدية.

(٨٧) بمقتضى اللائحة الداخلية تعد الأمانة العامة للجامعة العربية جدول أعمال الاجتماعات ويتولى صندوق النقد العربي أمانة الاجتماعات ... ما هذا؟ ... وما منطقه؟ ... وما هدفه؟ ...

الصندوق وأنشطته لتحقيق الفكرة التي تم الربط فيها بين إجتماعات المحافظين الدورية وبين قيام الصندوق أولاً، ولا بد من احتواء إجتماعات محافظي البنوك المركزية كنشاط للصندوق ولأكثر من مرة في السنة.

٢ - السوق المالية

النشاط الآخر الذي يزاحم فيه دور الصندوق هو النشاط المتعلق بالسوق المالية والنقدية العربية، حيث وجدنا أنه رغم صراحة النص باختصاص صندوق النقد العربي به فإن المجلس الاقتصادي لا يزال يعني به مباشرة أو من خلال إجتماعات المحافظين، ولا يغير من هذا التداخل في الأداء إسهام الصندوق بفعّالية مع المجلس الاقتصادي والمؤسسات الأخرى في إنجاز هذا النشاط.

إن على المجلس الاقتصادي واجباً أساسياً في فتح الطريق أمام الصندوق لممارسة إختصاصه ووضع السبل لتحقيق أهدافه في ظل رؤية شمولية مترابطة، ولا يخل هذا بأي دور توجيهي أو تخطيطي للمجلس الاقتصادي، سواء وجد السند القانوني له أو لم يوجد.

على أية حال فنتائج التطبيق تشير أيضاً إلى أن دور الصندوق في هذا المجال لا يزال يلقى المعارضة، وقد يحتاج إلى بعض الوقت لتأكيد اختصاصه وإظهار فاعليته.

رابعاً - صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي

ليس بدعة أن تتماثل أساليب ووسائل التعاون الاقليمي مع أساليب ووسائل التعاون الدولي.

وفي هذا المجال نجد أن صندوق النقد العربي يمثل مؤسسة للتعاون النقدي الاقليمي يكمل دورها ويقوي دور وأنشطة صندوق النقد الدولي في المجالات الاقتصادية عموماً والنقدية خصوصاً. يؤكد هذا ويتطلبه أن هناك علاقة خصوص وعموم في عضوية الصندوقين: فكل عضو في صندوق النقد العربي هو عضو في صندوق النقد الدولي. لكن هذا التطابق ليس حتمياً، إذ قد يحدث أن تكون الدولة العربية عضو في هذا وليست عضواً في ذاك، وهذا ما يمكن إستنتاجه نظرياً وإن كان من غير المتصور عملياً.

وإذا عدنا بالمسائل إلى أصولها أمكن القول أن لصندوق النقد الدولي أربعة أهداف رئيسية هي:

(أ) إنشاء نظام نقدي دولي تتم مبادلة العملات في ظله طبقاً لنسب مبادلة متفق عليها مسبقاً وبموجب أسعار صرف ثابتة مع قدر من المرونة تتم في حدود علم

الصندوق أو بالإتفاق معه. وقد لحق التعديل هذا الهدف فيها بعد حين تم قبول مبدأ التعويم على المستوى الدولي.

(ب) القضاء على القيود المفروضة على الصرف بعد فترة إنتقالية وإنشاء نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات.

(ج) العمل على إزالة الاختلال في موازين المدفوعات عن طريق مال دولي يوفره الصندوق للأعضاء لمواجهة العجز الطارىء أو المؤقت في ميزان المدفوعات، وعن طريق إيجاد معاملة خاصة بالدولة ذات الفائض، بإباحة الحق للدول الأخرى، بفرض القيود في مواجهة دولة الفائض المستمر دون حاجة لإذن من الصندوق، أو دعوة دولة الفائض نفسها لتغير سعر صرف عملتها أو بموجب إجراءات اخرى نصت عليها إتفاقية الصندوق الدولي.

(د) إقامة مؤسسة دائمة يتم في إطارها التعاون الدولي في المجالات النقدية.

ومثل هذه الأهداف مقررة أيضاً في اتفاقية صندوق النقد العربي، حيث يهدف هذا الصندوق إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات، وإلى تقليل القيود على المدفوعات بهدف إزالتها، وإلى ثبات أسعار صرف العملات العربية وقابليتها للتحويل فيما بينها، وإلى إنشاء نظام لتسوية المدفوعات بين الدول العربية وإلى إقامة مؤسسة للتعاون النقدي بين الدول العربية.

وعلى الرغم من اختلاف الوسائل والترتيبات الفنية وقدرات التنفيذ في كل من الصندوقين بالنسبة إلى تحقيق هذه الأهداف، فإن مثل هذا الاختلاف لا يؤثر في جوهر التشابه.

ومع ذلك يظل الاختلاف قائماً بين الصندوقين لجملة من الاعتبارات:

(١) فصندوق النقد العربي يسعى إلى هدف نهائي هو التوحيد، ذلك أن إختصاص الصندوق العربي بالتمهيد لخلق العملة العربية الموحدة يتضمن إختصاصه بالعمل من أجل الوحدة العربية في المجال النقدي. ولذلك فإن ديباجة الاتفاقية نصت صراحة على أن الدول الموقعة... «رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي..»، ثم جاءت المادة الثامنة من إتفاقية الصندوق العربي لتنص على أن «يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد إتفاقيات إتحاد نقدي إقتصادية تستهدف الوصول إلى إتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق». وبغض النظر عن العلاقة التسلسلية والتدرجية بين مفاهيم التكامل والاتحاد النقدي والوحدة، فإن أياً منها يمثل مرحلة أعلى من مرحلة التعاون التي يعمل الصندوق الدولي في ظلها، وإن كلاً من التكامل والاتحاد النقدي

في إتفاقية الصندوق العربي إنما يعني أنه مرحلة من مراحل تحقيق أهداف أعلى للصندوق، وليس أعلى من التكامل أو الاتحاد غير الوحدة والتوحيد.

(٢) ويبدو الفرق بين الصندوقين أيضاً في موجبات إنشاء كل منهما:

فلقد جاء إنشاء وتنظيم الصندوق الدولي إستجابة للتصور الأميركي بشأن مشكلات ونتائج أزمة الثلاثينات خصوصاً، والأوضاع النقدية بين الحربين عموماً، حيث انتشرت سياسة الحماية الوطنية، وساد التنافس على خفض قيمة العملات، وشاعت سياسة التكتلات الاقتصادية المتنافسة مع غياب أدوات التعاون الدولي والنظرة الأميركية في الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

أما الصندوق العربي فقد تم إنشاؤه من أجل استكمال مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي، ومن أجل وضع الحلول الملائمة لمشكلات الدول الأعضاء في المجالات النقدية ومن أجل تكوين تكتل عربي قادر على درء أخطار المشكلات النقدية الدولية عن الدول العربية وبلورة جهود هذه الدول لتسهم في حل المشكلات النقدية العالمية. إن الصندوق العربي تكتل له أهداف وأغراض محددة ليست بالضرورة هي أهداف الصندوق الدولي، كما أن وسائل الصندوق العربي والسوق الشامل لها لا تتطابق بالتأكيد مع وسائل الصندوق الدولي وسوقها الشامل.

(٣) اعتمدت إتفاقية «بريتون وودز» على وجود البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كوسيلة لانتقال الموارد اللازمة للتنمية بأسلوب الاقراض الميسر الطويل الأجل، ومن ثم كان واضحاً منذ البداية أن أموال الصندوق الدولي غير متاحة لتمويل التنمية أو لتمويل نفقات إعمار آثار الحرب، وإنما يقتصر دورها على تمويل العجز الطارىء أو المؤقت بقروض ذات آجال قصيرة.

وعلى خلاف ذلك فقد أناطت إتفاقية الصندوق العربي بالصندوق مهمة تطوير الأسواق المالية العربية، من جهة، واعتبرت أن دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية هدفاً أساسياً للصندوق، من جهة اخرى. ونصت الاتفاقية صراحة في وسائل الصندوق على إمكانياته في التوسط في إصدار القروض لحساب الدول العربية ولضمانتها في الأسواق الدولية أو العربية. ولم يشترط النص لهذا التوسط أن يكون بهدف تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات، كما فعل نص إتفاقية الصندوق العربي الخاص بإصدار الكفالات، حيث ربط النص بين إصدارها وبين الغرض منها على وجه محدد هو تمويل العجز الكلي. على أية حال فإن إرتباط تمويل العجز بمسار التنمية ومتطلباتها هو في حد ذاته فكرة متقدمة لا زال الصندوق الدولي بعيداً عنها.

(٤) وفي وجه آخر للتفريق بين الصندوق الدولي والصندوق العربي نجد أن عضوية الأول قد اقتصرت على دول متقاربة في نظمها الاقتصادية في بداية الأمر، لكن الصندوق العربي قد وسعت عضويته جميع الدول العربية بغض النظر عن اختلافات جوهرية في نظمها الاقتصادية.

(٥) لقد جاءت صياغة إتفاقية «بريتون وودز» إنتصاراً لأفكار دولة واحدة، هي الدولة الأكثر قدرة اقتصادية في صراع واضح بين مشروعين، أحدهما قدَّمه الاقتصادي البريطاني كينز (Keynes) ممثلاً لوجهات نظر الدول المدينة والآخر قدَّمه الاقتصادي الأميركي هاري وايت (Harry White) ممثلاً لوجهة النظر الأميركية، في حين أن الأعمال التحضيرية واتجاهات النقاش في الصندوق العربي كانت تبحث عن صالح كل الدول العربية، لا فرق بين دول الفائض ودول العجز. بل إن ممثلي دول العجز كانوا أكثر حرصاً على ابعاد الصندوق العربي عن أن يكون مؤسسة للإقراض فقط، وإنما أرادوا له أن يكون مؤسسة لإنجاز مهام التكامل والتوحيد النقدي في تصور مستقبلي لنظام نقدي عربي، يؤكد هذا النظر أن تحديد المساهمات في رأسمال الصندوق العربي تحددت بعنصرين هما القدرة على المساهمة، ومدى الحاجة إلى استخدام موارد الصندوق. وكان المجال مفتوحاً لأقل الدول العربية مقدرة مالية أن تحصل على المساهمة التي ترغب بها، وهو أمر جرى العكس منه عند تحديد المساهمات في الصندوق الدولي، حيث استخدمت معايير حجم التجارة وحجم الانتاج القومي والاعتبارات السياسية لتحديد حصة الأعضاء بما يضمن وجود مصالح مسيطرة لبعض الدول ومصالح مسيطرة عليها لدول اخرى. لقد تمت ترجمة ذلك في أن حظيت الدول الصناعية الكبرى بحوالي ٧٣٪ من القوة التصويتية ومثلت القوة التصويتية للدول النامية أقل من ٢٨٪ من القوة التصويتية، واستمر هذا الوضع من بدء تنفيذ إتفاقية «بريتون وودز» وحتى إتفاقية «سميثونيان» حيث نقصت الأولى إلى حوالي ٦٨٪ وارتفعت الثانية إلى أقل من ٣٣٪. أما في الصندوق العربي فقد بلغت حصة الدول الأكثر قدرة مالية حوالي ٥٢٪ من القوة التصويتية، وبلغت حصة الدول الأقل قدرة مالية حوالي ٤٨٪ من القوة التصويتية، ولا تحتاج هذه المقارنة إلى مزيد من التوضيح[٨٨].

(٦) وفي مجال آخر لتأشير الفروق بين الصندوقين العربي والدولي، يمكن القول أن هدف الصندوق العربي في تنمية المبادلات العربية يعني فيما يعنيه مخالفة صريحة لمبدأ تحرير المبادلات الدولية الذي يعمل عليه الصندوق الدولي. ولا يقلل من سلبية هذا الهدف بالنسبة للصندوق الدولي إلاّ أنه هدف يمثل خطوة إلى الأمام على طريق التنمية الاقتصادية

(٨٨) اعتبرت دول الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسودان وسوريا والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية وفلسطين أقل الدول العربية قدر مالية من وجهة نظر الضغوط على ميزان المدفوعات، وليس من أية وجهة نظر اخرى.

لمجموعة من الأعضاء بالاعتماد الجماعي على النفس، في إطار ترتيبات إقليمية مشروعة وتطلعات قومية لا سبيل إلى غير الترحيب بها واحترامها.

خامساً - كلمة أخيرة

أوضحنا فيما سبق ماهية الصندوق العربي وأهدافه وأداءه، بقدر ما توفر لنا من مصادر البحث. ولقد تجاوزنا عن الاشارة إلى أمور كثيرة بعضها هام مثل نجاح الصندوق، رغم قصر المدة التي مارس فيها العمل، في مجالات الحفاظ على موارده وتنميتها مما يدعم الثقة فيه للتصدي إلى مهام محتملة له في المستقبل. ومن هذه الأمور تصديه السريع لقضية المعونات الفنية للدول الأعضاء وتكوين إحتياطي مناسب من أجلها. ومن هذه الأمور أيضاً تواجده الواضح في الساحة العربية والدولية ذات العلاقة ومرونته في التعامل مع ما صادفه من عقبات في الساحتين. ومع ذلك لنا أن نلاحظ أن بعض المصاعب التي صادفها دوره التنظيمي من المسائل التي يمكن حلها تدريجياً. ولعل التطورات المتوقعة في إعادة تنظيم آلية العمل العربي المشترك ومنظماته ستأتي بحلول ملائمة يترتب عليها تمكن الصندوق من أداء دوره كتنظيم مؤسسي عربي تتقرر في إطاره أفضل سبل تنسيق السياسات النقدية العربية، سواء تعلق الأمر بوجهها العربي أو بوجهها الدولي على النحو الذي فصلت أحكامه إتفاقية الصندوق.

لكن النقطة التي تستحق الاشارة هنا هي ما يمكن أن يلحظه المتتبع لمسيرة الصندوق وللتعاون النقدي العربي من إتجاه، ضيق بعض الشيء، يقوم على تكرار بيان قلة مصادر تسهيلات الصندوق وأنه يترتب على ذلك، وطبقاً لوجهة النظر هذه، عزوف الدول عن التعامل مع الصندوق. وفي تقديرنا أن الصندوق هيئة عربية لإنجاز الجوانب النقدية في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وليس دوره مقتصراً على تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات. فمثل هذا الدور لا يعدو أن يكون وسيلة واحدة من وسائل عدة، ومن ثم ينبغي ألَّا تطغى هذه الوسيلة على غيرها. والحق أن الكاتب يميل إلى الافتراض أن السبب وراء محاولة هيئات عربية اخرى الازدواج مع الصندوق في أداء أهدافه إنما يرجع إلى التركيز على قضية تمويل العجز ومصادر تمويل العجز بدرجة تفوق التركيز على الأهداف الأخرى.

إن الصندوق العربي تجربة إقليمية رائدة وأنه يمثل أكثر مؤسسات العمل العربي المشترك تحديداً في الأهداف ومرونة في الوسائل. وإن المرحلة الراهنة التي تمر بها إقتصاديات الوطن العربي تقتضي تحركه في مختلف الاتجاهات على نحو متوازن، وإن مشكلة زيادة مصادر تسهيلاته قضية سيفرضها الواقع بنفس المنطق الذي فرض به تحديد رأسماله بـ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي، بعد أن فشل العمل العربي في أن يخرج للتطبيق إتحاد

مدفوعات لا يزيد رأسماله عن ١٥ مليون دينار عربي حسابي فقط.

وأياً كان مفهوم التعاون النقدي والتكامل النقدي والاتحاد النقدي بين الدول العربية، فإنه واقع لا محالة ضمن أهداف الصندوق ووسائله، وعلى الصندوق أن يتصدى لهذه المهمة بالمزيد من البرامج واللقاءات بين مسؤولي السلطات النقدية في إطار من علاقة وثيقة لهذه اللقاءات بلقاءات مسؤولي السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء.

ويخيل إلينا أن اجتماعاً كاجتماعنا هذا لا بد وأن يفرد الكثير من مناقشاته وتأملاته لقضية إرساء برامج محددة لإنجاز مهام التكامل النقدي العربي في إطار الصندوق، وأن لا يعلو على هذا المنهج في البحث أي منهج آخر...

دعونا «كجزء من حركة الفكر العربي المتفاعلة مع الخبرة العالمية، أن نذكر الحكومات العربية ومسؤوليها بما وقعوا عليه ونطالبهم بتنفيذه ونسمع منهم ما يرونه من مقترحات لضمان نجاح التنفيذ، بدلاً من إشغالهم بالحديث عن الثغرة في هذا النص، والتعجيل في صياغة ذلك الهدف، مما يكثر بعض الزملاء الأعزاء من التأكيد عليه، مانحين بذلك عذراً مناسباً لمن يريد أن يتخفف من التنفيذ أو يؤجله.

الملحق

جدول مقارنة بالمقترحات الخاصة
بأغراض صندوق النقد العربي وفقاً للمشروعات الثلاثة

الموضوع	مشروع الأمانة العامة: رقم المادة	مشروع الأمانة العامة: نص المادة	مشروع البنك المركزي المصري: رقم المادة	مشروع البنك المركزي المصري: نص المادة	مشروع خبراء صندوق النقد الدولي: رقم المادة	مشروع خبراء صندوق النقد الدولي: نص المادة
		معاملاته إلا مع هذه الهيئات أو بواسطتها.				
أغراض الصندوق	٥	يختص الصندوق بما يلي: (أ) المساعدة في تنسيق السياسات والنظم النقدية للدول الأعضاء وفي تهيئة الظروف لخلق نقد عربي مشترك. (ب) المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأعضاء وتحرير وتنمية المبادلات النقدية والمالية والتجارية فيما بينها. (ج) تنسيق مواقف الأعضاء في مواجهة المشاكل النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق المصالح العربية المشتركة ويكون مساهمة إيجابية في حل مشاكل النقد.	١	١ - تقديم تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء وذلك بغرض تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها بالشروط والأوضاع المقررة فيما بعد. ٢ - إجراء مشاورات دورية مع الأعضاء واقتراح برامج تصحيحية على العضو الذي يعاني من عجز جسيم في ميزان مدفوعاته. ٣ - تقديم تسهيلات استثنائية للدول الأعضاء في حالات الظروف الطارئة. ٤- تسهيل تحويل رؤوس الأموال وانتقالها.	٢	أغراض الصندوق هي الآتية: (أ) دعم التعاون بين الدول العربية فيما يتعلق بالمسائل النقدية والاقتصادية على الصعيدين الدولي والاقليمي، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسة دائمة. (ب) مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها وذلك باتاحة موارد الصندوق لها تحت ضمانات ملائمة. (ج) العمل تدريجياً على الاقلال من القيود المفروضة على المدفوعات والتحويلات في عمليات الدولية الجارية

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع : أغراض الصندوق		العالمية ومواجهة التكتلات الاقتصادية. (د) العمل على استقرار القيمة الخارجية لعملات الأعضاء وقابليتها للتحويل وحل المشاكل النقدية للأعضاء. (هـ) المساعدة في توفير الظروف والأوضاع الملائمة لتنمية اقتصاديات الأعضاء وتطويرها وزيادة فرص العمالة ورفع مستوى الدخل الحقيقي فيها وبالتالي تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي للأعضاء. (و) تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات الدولية للأعضاء والحد من درجة اختلال التوازن، وتوفير الفرصة لتصحيح الاختلال المذكور سعياً إلى		٥ - إجراء التسويات المتعددة الأطراف للمدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية بين الدول الأعضاء. ٦ - قبول الودائع من الدول الأعضاء والقيام بعمليات الاستثمار وفقاً لما هو موضح بالمادة (١٣). ٧ - قبول المعونات التي قد تضعها بعض الدول الأعضاء تحت تصرف الصندوق، وذلك إما بغرض التوزيع على الدول الأعضاء الأخرى التي تتطلب ظروفها مثل هذه المعونات، أو بغرض تيسير أعباء اقتراض مثل هذه الدول من الصندوق. ٨ - المساهمة في مجهودات الدول الأعضاء نحو تحقيق حرية تحويل عملاتهم وتقرير قابليتها للتحويل.		وانتقال رأس المال فيما بين الدول الأعضاء مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية. (د) تيسير زيادة ونمو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ومن ثم الاسهام في تنمية الموارد الانتاجية لدى جميع الدول الأعضاء. (هـ) عقد مشاورات دورية مع الأعضاء بشأن أحوالهم الاقتصادية والسياسات التي تنتجها دولهم. (و) القيام بالدراسات اللازمة لعمليات الصندوق (بما في ذلك الدراسات المعلقة بامكانيات إيجاد عملة عربية موحدة في المستقبل). يسير الصندوق في جميع سياساته

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع : أغراض الصندوق		التقليل من استخدام القيود التي تعوق الرخاء الداخلي والخارجي.		٩ - العمل على استقرار أسعار صرف عملات الدول الأعضاء. ١٠ - العمل على إنجاح برامج التكامل الاقتصادي العربي وذلك عن طريق تشجيع وتسهيل التبادل التجاري والمالي والانتاجي بين الدول الأعضاء بصفة خاصة والبلاد العربية عامة. ١١ - تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق المصالح المشتركة ويكون مساهمة إيجابية في حل تلك المشاكل إلى جانب التعاون مع الهيئات الدولية المماثلة.		وقراراته وفقاً للأغراض المنصوص عليها في هذه المادة.

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
جواز عقد اتفاقيات بين الأعضاء تستهدف وحدة نقدية أوسع مدى من الاتفاقية.	٦	يجوز لدولتين أو أكثر من الدول الأعضاء عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة نقدية أوسع مدى من هذه الاتفاقية.				
وسائل الصندوق في تحقيق أغراضه	٧	يقوم الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه بما يلي:- (أ) تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الأعضاء وذلك لأجل قصير أو متوسط. (ب) وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء والأشراف على تنفيذه وتمويل العجز الناتج عنه. (ج) تشجيع وتنظيم التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء.	٩	يقوم الصندوق بممارسة العمليات الآتية على وجه الخصوص، وأية عمليات أخرى تتمشى مع أغراضه وفقاً لما يقرره مجلس المحافظين: (أ) تقديم تسهيلات قصيرة الأجل مدتها سنة إلى أقل من ثلاث سنوات، أو متوسطة الأجل لفترة ثلاث إلى سبع سنوات للدول الأعضاء وذلك لمقابلة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات.	٦	الفصل الأول يعقد الصندوق مشاورات دورية مع الأعضاء بشأن أحوالهم وسياساتهم الاقتصادية بهدف دعم أغراض الصندوق ودعم أغراض الصندوق ودعم التكامل الاقتصادي فيما بينهم وتعقد هذه المشاورات في مواعيد ووفقاً لاجراءات يحددها مجلس المحافظين.

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع : وسائل الصندوق في تحقيق أغراضه	 ٨ ٨	(د) معاونة الأعضاء، إذا ما طلبوا إليه ذلك، في إعادة توظيف فوائضهم البترولية بما يحفظ صالح الدول صاحبة الفوائض والصالح العربي. (هـ) تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والبنكية في البلاد الأعضاء. (و) القيام بالدراسات والأبحاث الخاصة بما ورد أعلاه من أغراض. تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها ومع الصندوق في تحقيق أغراضه وخاصة فإنه يكون على كل عضو: ١ - المعاونة في تحقيق الاستقرار في قيم تبادل عملات الأعضاء بعضها ببعض وتفادي التقلبات الكبيرة أو المستمرة فيها. وكذلك تجنب كل تعديل في	٩	(ب) بالاضافة إلى التسهيلات العادية المشار إليها أعلاه يقوم الصندوق بتقديم تسهيلات استثنائية للأعضاء في حالات الظروف الطارئة غير العادية كالقحط أو سوء المحاصيل الرئيسية، أو الانخفاض الكبير في أسعار تصديرها أو ارتفاع كبير في أسعار تصديرها أو ارتفاع كبير في أسعار الواردات مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات. (ج) الاستثمار المؤقت للأموال الفائضة عن حاجة عملياته العادية وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها مجلس المحافظين.	 ٦	الفصل الثاني بالاضافة إلى السلطات الواردة في غير ذلك من مواد الاتفاقية، يكون لدى الصندوق السلطة للقيام بما يلي: (أ) اقتراض أموال من الدول الأعضاء أو غيرها في حدود ٢٠٠٪ من رأس مال الصندوق المدفوع. (ب) شراء وبيع سندات أصدرها الصندوق وسندات استثمر فيها. (ج) استثمار الأموال التي لا يحتاج إليها في عملياته في الصكوك والمستندات التي قد يحددها، ولا يجوز استثمار الأموال التي يمتلكها الصندوق المعاشات وما شابهها إلا في سندات تسويقها. (د) القيام بأنشطة متعلة تكون

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع : وسائل الصندوق في تحقيق أغراضه		أسعار مبادلة النقد بغرض المنافسة بين الأعضاء. ٢ - الاقلال من القيود المفروضة على المدفوعات الجارية في التجارة بين الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها بينها مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية. ٣ - العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات والنظم النقدية العربية بما يفي بمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي ويساعد في تهيئة الظروف لخلق نقد عربي مشترك.				ضرورية أو ملائمة لانجاز على وجه صحيح.
	٩	لا يجوز لعضو في الصندوق أن يشترك في اتفاقات نقدية تنطوي على تمييز في المعاملة بين أعضاء الصندوق أو أن يرخص لأية هيئة من هيئاته				

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع: وسائل الصندوق في تحقيق أغراضه		النقدية بالاشتراك في مثل هذه الاتفاقيات.				
بيانات والتقارير التي يجوز للصندوق طلبها والتي يوافي بها الصندوق.	١٠	(أ) يجوز للصندوق أن يطلب من الأعضاء تزويده بالبيانات الضرورية للاضطلاع بواجباته على الوجه الفعال. (ب) وعند طلب البيانات يجب أن يراعي الصندوق مقدرة الأعضاء المتفاوتة على تحضير هذه البيانات ولا يلزم العضو بتقديم بيانات من شأنها أن تكشف عن أعمال الهيئات المالية فيه بما لا حاجة للصندوق إليه أو تكشف عن أعمال الأفراد أو الشركات ومع ذلك يتعهد الأعضاء				الفصل الثاني: يجوز للصندوق أن يطلب من الأعضاء تزويده بالبيانات التي يراها ضرورية لعملياته.

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع : البيانات والتقارير التي يجوز للصندوق طلبها والتي يوافي بها الصندوق.	 (ج) (د)	بتقديم البيانات المطلوبة بتفصيل ودقة على قدر المستطاع وبحيث يتجنب العضو على قدر الامكان مجرد الاكتفاء بتقديم تقديرات فقط. يعمل الصندوق كمركز لجمع وتبادل المعلومات الخاصة بالمسائل النقدية والمالية، بما ييسر إعداد الدراسات التي تهدف إلى تمكين الأعضاء من انتهاج خطط تساعد في تحقيق أغراض الصندوق. يرغب الأعضاء للصندوق في الحصول أولاً بأول على كافة التقارير التي يضعها عن أحوالهم الاقتصادية والمالية كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي				

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
		للانشاء والتعمير وأية تنظيمات عربية أو دولية أخرى.				
التنسيق والتعاون بين الصندوق والجهات الأخرى.		(أ) يتم التنسيق والتعاون بين كل من الصندوق ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك تحقيقاً للأهداف المشتركة وتتكون لهذا الغرض لجنة ثلاثية دائمة للتنسيق بين الهيئات المذكورة. (ب) للصندوق أن يتعاون في سبيل تنفيذ أغراضه مع المؤسسات والهيئات العربية والأجنبية المشابهة وذلك وفقاً لما يقرره النظام الأساسي في هذا الشأن.				(أ) يتعاون الصندوق في حدود بنود هذه الاتفاقية مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد الدولي ومع أي منظمة دولية عامة أخرى لديها مسؤوليات متخصصة في المجالات المتعلقة بمجالات الصندوق: (ب) يجوز للصندوق بناء على رغبته أن: ١ - يتشاور مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي أو البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الموضوع	مشروع الأمانة العامة		مشروع البنك المركزي المصري		مشروع خبراء صندوق النقد الدولي	
	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تابع : التنسيق والتعاون بين الصندوق والجهات الأخرى.						وغير ذلك من المنظمات الدولية فيما يتعلق بالعمليات التي تجري بين صندوق النقد العربي وأعضائه. ٢ - مطالبة صندوق النقد الدولي بأن يرسل له بيانات وثائقية أو غيرها تتعلق بالوضع الاقتصادي في الدول الأعضاء ويتعهد كل عضو بالتعاون في إرسال جميع وثائق صندوق النقد الدولي إلى الصندوق الخاص بمثل هذا العضو.

التعقيب

محمد لبيب شقير

سيادة الرئيس،

عندما عهد إلي بأن أكون المناقش لورقة الاستاذ الدكتور عبد العال الصكبان عن «صندوق النقد العربي: أهدافه وأداؤه» سعدت كثيراً وكثيراً جداً. فالدكتور عبد العال الصكبان طاقة فكرية ضخمة، وقد نتفق معه وقد نختلف معه، ولكننا في جميع الأحوال نصل من مناقشتنا معه ولآرائه إلى نتيجة هامة، وهي إلقاء مزيد من الضوء على المشكلات أو الموضوعات التي نناقشها معه.

ومما يزيد من أهمية مناقشتنا الحالية بالذات، إن الدكتور عبد العال الصكبان من الذين أسهموا مساهمة فعّالة وواضحة الأثر في وضع إتفاقية صندوق النقد العربي.

والواقع انني بعد أن قرأت الورقة بإمعان شعرت بكثير من التقدير للجهد الذي بذل في كتابتها مما يجب علي أن أبدأ بتسجيله. كذلك شعرت بالإتفاق معه في كثير من الأفكار التي أوردها فيها.

وسأبين فيما يلي ما اتفق معه عليه، وما قد يثور بصدده الاختلاف بين وجهة نظر كل منا. ولكنني أود، قبل كل شيء، أن أعبر عن أنني في كل ما سوف أعرضه لا أقوم بدور المدافع عن صندوق النقد العربي. فأنا هنا أتكلم بصفتي الشخصية وان كنت أعتقد أن أرائي تعبر عن الآراء الموجودة كجو عام في داخل الصندوق.

بعد ذلك أقرر ملاحظتين أساسيتين أشار إليهما الدكتور الصكبان في ورقته، وهما، في اعتقادي، نقطة بداية رئيسية في هذا التعليق.

الملاحظة الأولى، هي أنه في كل عمل جماعي على النطاق الدولي أو الاقليمي، تلعب الارادة السياسية دوراً هاماً وأساسياً ليس فقط في وضع إتفاقيات إنشاء وتنظيم هذا العمل الجماعي، ولكن كذلك، وعلى وجه الخصوص، في الكيفية التي تطبق بها هذه الاتفاقيات

وفي دفع وتطوير وتقوية هذا العمل الجماعي. ولست أريد أن أقف طويلاً أمام دور الارادة السياسية من هذه النواحي بالنسبة لنشاط صندوق النقد العربي. ولكنني أكتفي بالقول بأنه كلما قويت الارادة السياسية الوحدوية كلما زادت قوة وفاعلية نشاط الصندوق، وكلما تنوعت وتعددت أوجه النشاط وكلما تحققت كل الأهداف العريضة الكبيرة المنصوص عليها في إتفاقية إنشائه وهنا يأتي دور المفكرين العرب - والدكتور الصكبان من الذين يأتون في صفوفهم الأولى - في تحريك هذه الارادة السياسية باستمرار وفي دفعها على نحو مستمر ومتزايد لكي تزداد قوتها الوحدوية، ولكي تدرك أنه برغم بعض مشكلات المدى القصير، فإنه على المدى الطويل يعتبر تحقيق كل أهداف صندوق النقد العربي وتقوية دوره ونشاطه من أهم ما يحقق المصلحة لجميع الأقطار العربية أياً كانت أوضاعها الحالية.

ولكن من الجدير بالملاحظة ان صندوق النقد العربي لم يقف مكتوف اليدين في هذا الصدد، ولم يلق المهمة على عاتق المفكرين العرب وحدهم وانتظر ما سوف يفعلونه. فقد حاول الصندوق، بكل ما يملكه من وسائل، المساهمة في تشكيل وتوجيه هذه الارادة السياسية في هذا الاتجاه، بل وفي إتجاه دعم العمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة عامة. ولكنني أعتقد انه ما زال هناك شوط طويل يجب علينا أن نقطعه في هذا الخصوص فيما يتعلق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك في جميع نواحيه وفي جميع منظماته.

والملاحظة الثانية، هي أن العمل العربي الاقتصادي المشترك يجري في ظل «إزدواجية» قائمة وثابتة، على النحو الذي سجله واشتكى منه الدكتور الصكبان في ورقته. ولا مجال هنا لعرض الأسباب والعوامل التي أدت وما زالت تؤدي إلى هذه الازدواجية، فهي معروفة للجميع. كما انها موجودة أيضاً في تجارب التعاون الاقتصادي الاقليمي الأخرى في أوروبا وفي أميركا اللاتينية. والمهم هو أن هذه الازدواجية تحتاج لمواجهة ولتصحيح مستمرين، حتى يقضي على أسباب التضارب والتعارض وتعدد المنظمات المسؤولة عن نفس النشاط، وحتى يكون ذلك من عوامل زيادة فاعلية هذه المنظمات جميعاً، ومن زيادة العائد التكاملي من الجهود المبذولة، بما في ذلك جهود صندوق النقد العربي. وهنا أيضاً يتوقف الأمر، في النهاية، على قيام الارادة السياسية بنفسها وبقرارات منها بإلغاء هذه الازدواجية، وبتحديد اختصاص واضح لكل منظمة عربية، وبمنع التداخل بين نشاط هذه المنظمات، وبالقضاء على النصوص والقرارات التي يجري التذرع بها لاستمرار هذه الازدواجية، وهي نصوص في الاتفاقيات المنشئة للمنظمات نفسها، وقرارات صادرة في تواريخ مختلفة من الوزراء وغيرهم ممن تصدر عنهم هذه القرارات. والدكتور الصكبان من الذين أبلوا بلاءاً حسناً في محاولة القضاء على هذه الازدواجية، وكذلك صندوق النقد العربي، حيث قدم لجميع الجهات المسؤولة دراسة عن أسباب هذه الازدواجية وكيفية القضاء عليها. ولكن للأسف

ما زالت الأزدواجية قائمة، وما زالت تحتاج، من الجميع، لجهد كبير ولنية صادقة، للقضاء عليها.

وفي ضوء هاتين الملاحظتين أبدأ بالتركيز على بعض النقاط التي أتفق فيها مع الدكتور عبد العال الصكبان، وذلك بالنسبة لأهميتها لنشاط الصندوق، وأيضاً بالنسبة لأهميتها لفهمي لآليات الصندوق.

١ - فأنا أتفق تماماً معه في أن أهداف الصندوق كما نصت عليها إتفاقيته تجعله مؤسسة للتكامل النقدي العربي، لخدمة التكامل الاقتصادي العربي، ولخدمة عملية التنمية الاقتصادية العربية. فلقد وضعت هذه الأهداف في الاتفاقية بصفة مجملة، ثم قامت الاتفاقية بتوزيعها على عدد من الأهداف الجزئية تضمنتها المادة الرابعة، ووضعت وسائل عديدة لتحقيق هذه الأهداف تضمنتها المادة الخامسة.

ولكن المهم أننا نستطيع أن نلمس بسهولة من الاتفاقية ان الفلسفة التي صدرت عنها تنظر إلى الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف، على أن بعضها يجب أن يستكمل ويوضع موضع التنفيذ في الحال أو في الأجل القصير، بسبب إلحاح المشكلات التي يعالجها وبسبب سهولته النسبية من الناحية الفنية، أما البعض الآخر من الوسائل والأهداف فإنها، لكي تستكمل وتوضع موضع التنفيذ الفعّال، تحتاج لبعض الوقت، أي لزمن أطول من هذا الأجل القصير.

ومع وضوح هذه التفرقة في الاتفاقية، إلاَّ أن الصندوق منذ نشأته قد عالج الأهداف والوسائل على أنها، **من ناحية نشاطه**، تعتبر كلها عاجلة. ولذلك فقد اتخذ بالنسبة لكل منها الخطوات التي تترجم موقفه هذا، بحسب طبيعة كل من هذه الوسائل والأهداف وبحسب الجهد والمراحل التي تتطلبها لكي توضع موضع التنفيذ.

ولذلك فقد اتخذت خطوات عديدة في هذا الخصوص، سأوضحها بعد قليل، ولكن هناك عيباً للصندوق يجب أن أعترف به، وهو انه من أقل الأجهزة إعلاماً عن نفسه، فهو يعمل في صمت وبدون دعاية أو ضجة إعلامية. والمشكلة أنه في مجتمعنا العربي بصفة عامة «لا ينسب لصامت فعل أو عمل» مهما كانت الجهود التي يقوم بها!!.

٢ - وأنا أتفق تماماً مع الدكتور الصكبان في أنه فيما يتعلق بنشاط الصندوق في تصحيح الخلل في موازين المدفوعات عن طريق ما يقدمه الصندوق من دعم لهذه الموازين، يجب أن يفسر النص الذي يجعل للصندوق تحقيق هذا الدعم عن طريق ما يقدمه من «كفالات» للدول الأعضاء، على أنه يعني ان **الكفالات يجب أن تكون بنفس الحدود التي للقروض**، أي أن تكون أيضاً في حدود ٣٠٠٪ (يمكن أن تصل إلى ٤٠٠٪) من حصة

الدولة العضو، وانها تأتي، بالإضافة إلى القروض التي يمنحها الصندوق للعضو. بحيث يمكن أن يحصل العضو على هذه الحدود بالنسبة للقروض، وأن يحصل أيضاً على كفالات فوق هذه القروض بحدود مماثلة.

وبقدر علمي فإن الصندوق لم يقف موقفاً مخالفاً لهذه النظرة، حيث لم يصدر نص صريح يخالفها، لا في سياسة الاقراض الصادرة بقرار من مجلس المديرين التنفيذيين سنة ١٩٧٨، ولا في أي قرار آخر. كما ان الموضوع لم يثر من الناحية العملية، لأن الدول الأعضاء لم تتقدم أي منها، حتى الآن، بطلب كفالة الصندوق لها.

ولكننا سنرى أنه في الواقع، حتى لو أقر هذا التفسير مع وضوحه، فإن هناك عاملاً إقتصادياً قد يجعل من الواجب النظر في تطبيقه بسبب إنعكاسه على قدرة الصندوق على الاقتراض المباشر من السوق النقدية والمالية لمواجهة إحتياجات الدول الأعضاء، الاقتراض الذي ينادي الدكتور الصكبان بضرورة إلتجاء الصندوق إليه في الحال، على ما سنوضحه فيما بعد.

٣ - وأنا أتفق معه أيضاً في أنه لا يجوز أن يكون دور الصندوق مقصوراً على مجرد إعطاء التسهيلات لمساندة موازين مدفوعات الدول الأعضاء طبقاً لما بيَّنه بعض المشتركين في الندوة، وإن له دوراً في مساندة عملية التنمية في الدول الأعضاء، وإن جزءاً من عمله لا بد أن يتجه إلى معاونة هذه الدول في تنميتها عن طريق المادة الخامسة من الاتفاقية التي تجعل من وسائل الصندوق إصدار القروض في الأسواق المالية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها. فالمادة لم تنص على أن تكون هذه القروض لدعم موازين المدفوعات، مما يعني أن هذه القروض يمكن أن تكون للتنمية. كما ان إصدار هذه القروض في الأسواق العربية من العوامل التي تسهم في تنمية الأسواق المالية العربية وتطويرها وتحقيق درجة من الترابط فيما بينها.

٤ - كذلك اتفق معه فيما اقترحه من فتح نوافذ جديدة لتسهيلات الصندوق، وانه يجب عن طريق هذه النوافذ التوسع في مساندة ودعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء، (مثل نافذة التسهيلات النفطية - ونافذة تعويض الصندوق عن الفوائد الميسرة التي يجب أن يقرض بها على أن تمول هذه من مبلغ تخصصه سنوياً دول الفائض أو دول اليسر إنطلاقاً من واجب التضامن العربي - ونافذة للتوسع في تنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء تخصصها أيضاً دول اليسر - ونافذة لتمويل أثر الدفاع القومي على موازين المدفوعات ... الخ).

وقد تحرك الصندوق فعلاً في هذا الخصوص، فيما طرحه رئيس الصندوق على مجلس

محافظي الصندوق في اجتماعه السنوي الرابع في ابريل سنة ١٩٨٠، وفيما عرضه على نفس المجلس في إجتماعه الاستثنائي في تونس في سبتمبر ١٩٨٠.

على أنه يبدو أننا يجب -مفكرين وصندوق- أن نتحرك بقوة أكثر لإقناع الارادة السياسية بذلك ولتحريكها في هذا الاتجاه. فالقرار السياسي هو الذي يفتح هذه النوافذ، وليس مجرد آراء المفكرين ولا مقترحات الصندوق.

٥ - كذلك لا خلاف على أهمية الدور الدولي الذي يجب أن يقوم به الصندوق، والدور الذي يجب أن يقوم به في مجال تنسيق موقف الدول العربية بالنسبة للمشكلات النقدية والمالية والاقتصادية الدولية.

وهنا أيضاً أقول ان الصندوق لا يقوم بالإعلام الملائم عن نفسه. فقد تحرك الصندوق وبقوة في النطاق الدولي. فمن المعروف ان الدول العربية كانت وما تزال محل هجوم كبير من أوساط عديدة في العالم الرأسمالي الغربي يحملها مسؤولية التضخم الذي تعاني منه الاقتصادات الرأسمالية في الدول الصناعية المتقدمة، ويحاول أن يبث التفرقة بينها (أي الدول العربية) وبين أقطار العالم الثالث على أساس الزعم بأن العرب مسؤولون عن مشكلات موازين مدفوعات هذه الأقطار. والحجة التي يجري الاستناد إليها في ذلك هي ما قامت به الدول العربية النفطية من تصحيح جزئي لأسعار نفطها في السوق العالمي، وهو تصحيح كان وما زال أقل بكثير مما كان يجب لو طبقنا مبادىء نظرية القيمة التي تعلمناها في الجامعات الأوروبية والأميركية. فطبقاً لهذه المبادىء تتحدد قيمة أي سلعة في السوق بعوامل من بينها سعر السلعة البديلة، وكان مؤدى ذلك أن يكون تصحيح سعر النفط أعلى بكثير مما حدث فعلاً، لأنه حتى الآن لا يوجد بديل للنفط إلاّ وثمنه يزيد بالنسبة لمكافىء كل برميل من النفط بما لا يقل عن حوالي (٨) إلى (١٠) دولارات. ومع ذلك يقوم العديد من الكتّاب والاقتصاديين في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة بتحميل الدول العربية مسؤولية التضخم الحادث في العالم الرأسمالي. وقد تحرك صندوق النقد العربي في هذا الخصوص، حيث عقد ندوة بالإشتراك مع مؤتمر التجارة والتنمية الدولية (الانكتاد) لتوحيد صف ونظرة الأقطار النامية نحو النظام النقدي الدولي ونحو العديد من المشكلات النقدية. وكان من بين أهداف الصندوق من تلك الندوة التي عقدت في أبو ظبي في يوليو ١٩٨٠ توضيح حقيقة الأمور في هذا الموضوع، ومنع التفرقة التي أريد بذرها بين أقطار العالم الثالث والدول العربية. وأعتقد أن الوثيقة التي صدرت عن تلك الندوة تكشف عن النجاح الكبير الذي حققه الصندوق في هذا الخصوص.

وأيضاً من ناحية تنسيق موقف الدول العربية بالنسبة للمشكلات النقدية والمالية والاقتصادية الدولية، قاد الصندوق حملة استطاعت أن تنجح أخيراً فيما استهدفته من أن

تعبِّر الدول العربية عن موقفها من هذه المشكلات عن طريق «خطاب موحد» يلقى في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويقوم بإعداده، بصفة مشتركة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويراجعه المديرون التنفيذيون الممثلون للدول العربية في المنظمتين الدوليتين. (الصندوق الدولي والبنك الدولي). وفعلاً قد تم ذلك، ولأول مرة في التاريخ تم إلقاء خطاب واحد بإسم العرب جميعاً في الاجتماع السنوي الأخير (١٩٨٠) للمنظمتين الدوليتين تم تحضيره وإعداده على النحو المشار إليه. ولا شك أن عملية تنسيق موقف الدول العربية من المشكلات النقدية والمالية والاقتصادية الدولية، تحتاج لما هو أكثر وأبعد من ذلك. ولكن هذه نقطة بداية، انطلقت من مجال بسيط، وسوف تتصاعد إلى مواقف أكثر أهمية على نحو متدرج.

٦ - أما بالنسبة لموضوع إجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية، فأنا أتفق مع الدكتور الصكبان في أنه كان من المفروض أن تتم في إطار صندوق النقد العربي وحده. ولكنني أشير إلى أن «الازدواجية» ما زالت قائمة بكل قوتها، وإن ما توصلنا إليه من أن يكون الاجتماع في إطار تعاون بين الصندوق وبين جهة أوجهات أخرى هو خير على أي حال من أن تبقى هذه الاجتماعات مشلولة تماماً، لأنها سوف تسهم في عملية تنسيق مواقف السلطات النقدية العربية بين المشكلات النقدية والمالية والاقتصادية الدولية. وقد تم الاتفاق في إجتماع محافظي البنوك المركزية في الرياض في سبتمبر ١٩٨٠ على أن الجهة التي ستقدم الدراسات وتقترح التوصيات في الموضوعات التي يدرسها الاجتماع الدوري السنوي لهؤلاء المحافظين هي صندوق النقد العربي. ولا مانع لدينا من أن تتم الدعوة إلى الاجتماعات منا أو بالإشتراك مع غيرنا، ما دام الصندوق، في النهاية، هو الذي يضع الدراسات الفنية التي توجه المواقف وتشكلها. وسوف يتوقف التطور في المستقبل في هذا الخصوص على مدى نجاحنا جميعاً في توجيه الارادة السياسية للقضاء على الازدواجية القائمة.

٧ - كذلك يطبِّق الصندوق فعلاً ما يراه الدكتور عبد العال الصكبان من عدم الاقتصار فقط على إجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية، ومن ضرورة إلتقاء الصندوق وأجهزته مع فئات ومستويات متعددة من العاملين والمسؤولين في الأجهزة النقدية والمالية العربية. وهذا ما سوف يبدأ فعلاً من يناير ١٩٨١، حيث ستتم لقاءات في شكل دورات علمية ودورات تدريبية مع مستويات مختلفة من هؤلاء العاملين والمسؤولين، يتم فيها تناول وبحث موضوعات موازين المدفوعات وغيرها من جوانب التعاون النقدي العربي. ويتم ذلك كله ضمن برنامج محدد للمعونة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء والذي خصصت له إعتمادات هامة في ميزانيته.

٨ - كذلك أتفق مع الدكتور الصكبان في أهمية إسهام الصندوق في تطوير الأسواق المالية العربية وفي الربط بينها. وهذا موضوع لم يهمله الصندوق، بل خصص، بعد إنشائه مباشرة، جهداً ضخماً لدراسة كيفية تحقيق هذا التطوير والربط، كخطوة من خطوات التعاون النقدي والمالي، وكأسلوب جزئي من أساليب التكامل النقدي العربي، ولكن لهذا الموضوع تعقيداته ومشكلاته العديدة، ودراسته قد أخذت وقتاً غير قليل، استعان فيها الصندوق بعدد من الخبراء، وجرت مناقشات حوله مع عدد من الاقتصاديين من بينهم الدكتور عبد العال الصكبان نفسه. وسوف تقدم نتائج هذه الدراسة لمجلس محافظي الصندوق لكي يصدر بها القرارات اللازمة، لأن تطبيقها لا تكفي فيه مجرد إعداد هذه الدراسات، بل يجب صدور القرارات بذلك عن مجلس المحافظين الذي يمثل الارادة السياسية للدول الأعضاء في هذا المجال مثل غيره من المجالات.

٩ - ومن هنا يتبين ان صندوق النقد العربي قد تحرك وبديناميكية قوية في سبيل وضع أهدافه ووسائله جميعاً موضع التنفيذ، ولم يقتصر فقط على منح التسهيلات كما قد يفهم القارىء من أقوال بعض المشتركين في الندوة ومن ورقة الدكتور عبد العال الصكبان. ولكنني أعترف ان الصندوق، بسبب نشاطه الاعلامي المحدود، قد أسهم، بالعمل الصامت، في خلق هذا الفهم، متجاهلاً طبيعة مجتمعنا العربي الذي يرى أنه «لا ينسب لصامت عمل».

١٠ - وهنا يثور التساؤ ل: هل ركز الصندوق فعلاً على دوره الاقراضي فقط؟.

لا يخفى أنه في ظل العرض السابق، لا يمكن القول بأن الصندوق أهمل العمل من أجل تحقيق الأدوار الأخرى. فقد أعطيت نفس الاهتمام بالقدر الذي يتفق مع المراحل اللازمة للإعداد لها.

وإذا كان قد حدث إهتمام ظهر أثره واضحاً في الفترة التي انقضت منذ إنشاء الصندوق حتى الآن بالنشاط الاقراضي بالذات وإذا كان ذلك قد أبرز للصندوق مشكلة قصور موارده، فهذا صحيح أيضاً، وله أسبابه التي سوف نبينها. ولكن تجب ملاحظة ان الاهتمام بالاقراض قد صحبه إهتمام مماثل بالأدوار الأخرى، وأنه ربما كان الصندوق من أسرع المنظمات العربية في معالجة كافة الأهداف والوسائل في وقت واحد، وإن كان إهتمام خاص قد أعطي للنشاط الاقراضي في فترة الثلاث سنوات الأولى من حياة الصندوق.

١١ - ويرجع ذلك في الحقيقة إلى عدد من الأسباب الواقعية ذات الطابع الموضوعي والتي لا يجوز إهمالها.

(أ) فقد وجد الصندوق أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء تعاني من عجز شديد في

موازين مدفوعاتها، وهو يتفاقم يوما بعد يوم، وإنه إذا ترك بدون محاولة الصندوق المساهمة بالقدر الذي يستطيعه في تصحيحه - وهو قدر ليس بالكبير - فإن شدة العجز قد تدفع هذه الدول إلى الوقوع في المزيد من براثن التبعية، أو إلى الكفران بفكرة التعاون النقدي العربي من أساسها. ولذلك فإن الاهتمام بالاقراض، وإن كان وسيلة أساسية من وسائل الصندوق لتصحيح إختلال موازين الدول الأعضاء، إلاَّ أنه أيضاً مقدمة ضرورية لاجتذاب الدول الأعضاء ذات العجز للإتجاه إلى المصادر العربية وللإبقاء على حيويتها في إرتباطها بفكرة التكامل النقدي العربي.

(ب) **ولكن هناك أيضاً أسباباً فنية أدت إلى ظهور أثر الاهتمام بالنشاط الاقراضي للصندوق أكثر من ظهور أثر إهتمامه بموضوع التكامل النقدي.** من هذه الأسباب الفنية ان مشكلة التكامل النقدي ليست منفصلة أو مقطوعة الصلة عن التكامل الاقتصادي في جوانب التجارة وتبادل الخدمات وانتقال رؤوس الأموال وفي تنمية الأقطار العربية التي يجب أن تتم على أساس تكاملي هي الأخرى. ولقد وجد الصندوق انه من الضروري أن يسهم في مرحلة أولى مع المنظمات العربية الأخرى المسؤولة عن هذه الجوانب من التكامل الاقتصادي، في سبيل وضع أسس وتنظيمات ملائمة لتوسيع المبادلات وانتقال الأموال بين الأقطار العربية. وقد تعاون الصندوق مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في وضع ودفع بعض تصورات تحرير التبادل التجاري، كما تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي فيما قامت به الادارة الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية من وضع مشروع إتفاقية جديدة لحماية إنتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، وافقت عليها الدول العربية جميعاً في إجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تونس في سبتمبر ١٩٨٠ (وقد وافق عليها بعد ذلك مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان)، وكان ذلك في إعتقاد الصندوق خطوة هامة نحو تطوير ودعم الأسواق المالية العربية التي هي من أهدافه ومن وسائله لتحقيق التكامل النقدي.

والخلاصة أنه كان لا بد من أن ينسق الصندوق أدواره مع المنظمات الاقتصادية العربية الأخرى ومن أن يعرف المدى الذي سوف تذهب إليه جهودها في المجالات المخصصة لها، لكي يقوم تناسق في التكامل بصفة عامة في جوانبه المتعددة والتي من بينها التكامل النقدي.

يضاف إلى ذلك ان مشكلة التكامل النقدي ليست، من الناحية الفنية، بالسهولة التي قد تبدو بها عندما نحاول تطبيقها في الزمن القصير: **أولاً،** لأنه ما هو المقصود بالتكامل النقدي بصفة عامة؟ في ورقة الاستاذ (**وليامسون**) وفي ورقة الاستاذ (تريفن) رأينا ما يزيد على تسعة معان للتكامل النقدي. فأي معنى منها هو الذي نأخذ به؟ ولأن

الصندوق وجد نفسه أمام مثل هذا الخيار قام، منذ الربع الأول من عام ١٩٧٩، بالتخطيط لهذه الندوة ولعقدها بالإتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية. فهذه الندوة إذن هي جهد أساسي من جهود الصندوق واستمراراً لجهوده الذاتية في الأعوام الثلاثة التي انقضت منذ إنشائه لتحديد فكرة التكامل النقدي التي يمكن السير فيها. بل إن أبسط النقاط التي كان مسلّماً بها منذ سنوات ودرَّسناها لطلابنا وأوردناها في مؤلفاتنا - وهي نقطة تأثير ثبات واستقرار سعر الصرف على التبادل التجاري، وهل هي وسيلة لدعم هذا التبادل أم لإضعافه - قد أصبحت اليوم محل خلاف وجدل. ثم إذا افترضنا اننا يجب أن نأخذ بصورة من صور التكامل النقدي الجزئي التي عدَّدها البروفسور وليامسون في ورقته، فما هي هذه الصورة؟ ثم إذا اتفقنا على صورة معينة للتكامل الجزئي، فكيف يمكن تحقيقها وتطبيقها في ظل الارتباط القائم بين العملات العربية بالعملات الدولية؟ فهناك المرتبط منها بالدولار، وهناك المرتبط بحقوق السحب الخاصة، وهناك المرتبط بسلة عملات خاصة وهناك المرتبط بعملات اخرى على نحو مباشر أو غير مباشر، فكيف نطبق التكامل الجزئي في ظل هذا التعدد؟.

هذا كله قد أدركه الصندوق عن طريق ما قام به من دراسات بداخله، وليست هذه الندوة إلَّا إمتداداً لجهده في التحضير للتكامل النقدي الذي لم يغفل عنه ولم يهمله منذ اليوم الأول لممارسته لنشاطه. فهناك في الصندوق عدد من الباحثين يعملون في هذا الموضوع، كما أننا نستعين بشكل مستمر بالبروفسور (تريفن) الذي زار الصندوق هذا العام فقط ثلاث مرات، بحثنا معه في كل مرة منها جانباً أو أكثر من جوانب التكامل النقدي.

بل ان هناك حالياً مشروعاً جاهزاً أعده الصندوق لإقامة نظام لتسوية المدفوعات بين البلاد العربية، وهو مكتمل، وسوف يعرض خلال فترة قصيرة جداً على ممثلي البنوك المركزية العربية، ثم على محافظي البنوك المركزية العربية تمهيداً لتقديمه بعدئذ لمجلس المحافظين. وكانت هناك ندوة علمية منذ خمسة عشر يوماً من خبراء من جميع القارات لبحث التجارب القائمة في مجال تسوية المدفوعات للإفادة منها في المشروع المقترح الذي أعده الصندوق. ومن الواضح من ورقة وليامسون أن إقامة نظم أو إتحادات لتسوية المدفوعات يعتبر من صيغ وصور التكامل النقدي الجزئي.

أود إذن أن أطمئن الدكتور عبد العال الصكبان على أن الهدف التكاملي النقدي قد حظي منذ اللحظة الأولى لنشاط الصندوق بنفس الأهمية التي حظي بها النشاط الاقراضي، وإن كنا لأسباب عديدة، منها أننا إعلاميون مقصرون، لم نعلن للرأي العام ما نفعله في هذا الخصوص، وربما كان ذلك حكيماً، لأن مجرد الاعلان عن أن هناك تفكيراً في نوع من التكامل النقدي بين الأقطار العربية سيكون له إنعكاسات على العملات العربية في الأسواق

هنا وهناك، ولذلك لم يكن من الملائم إعلان ذلك الآن، وقبل أن يتبلور شيء محدد تتفق عليه الارادة السياسية للدول العربية.

١٢ - وأصل الآن إلى النقاط التي أعتقد أنني أختلف فيها مع الدكتور عبد العال الصكبان، ولكنه، كما قلت، الاختلاف الذي يقود إلى المناقشة العميقة التي تقودنا دائماً إلى المزيد من إلقاء الضوء على المشكلات لنخرج بحل موفق لها.

ويتصل ذلك بموضوع الموارد اللازمة لتصحيح عجز موازين مدفوعات الدول الأعضاء ذات العجز.

فقد شعر الصندوق دائماً ان موارده في وضعها الحالي أقل من أن تكفي ولو قدراً ضئيلاً من إحتياجات دول العجز. وقد عرض الدكتور عبد العال الصكبان نفسه في أجزاء متفرقة من ورقته إلى العقبات العديدة التي قابلها الصندوق في إقراضه الدول الأعضاء. ولكي نلقي مزيداً من الضوء على هذه الصعوبات، سنذكر بإيجاز ما يلي:

حصص الدول ذات العجز في رأسمال الصندوق ضئيلة نسبياً، ومن ثم فإن قدرتها على الاقتراض من الصندوق محدودة وضعيفة، لأنها تتوقف على حجم حصصها (٣٠٠٪ من حصة كل عضو يمكن أن تصل إلى ٤٠٠٪ من الحصة إذا وافق مجلس المحافظين، بالإضافة إلى ١٠٠٪ من الحصة للقرض التعويضي الذي يمنح لمواجهة عجز طارىء في الصادرات أو زيادة طارئة في الواردات الزراعية). ولذلك فإن دول العجز تجد أنه من الأفضل عدم تحمل مشقة طلب الاقتراض من الصندوق وما يتبع ذلك من إجراءات ومتابعة للحصول على قروض محدودة جداً بالقياس لما نعانيه من عجز، وبالقياس أيضاً لما يمكنها الحصول عليه من صندوق النقد الدولي لأن حصصها فيه، بصفة عامة، أكبر من حصصها في صندوق النقد العربي.

وعلاجاً لذلك فقد اقترحنا عدة مقترحات: **الأول**: أن تزاد حصص دول العجز حتى لو كان سدادها لهذه الحصص عن طريق قيام الصندوق بإقراضها مبالغ لذلك، حتى يتمكن الصندوق بعدئذ من التوسع في إقراضها، بافتراض الاستمرار بربط حجم القروض بحجم الحصة. **والثاني**: عدم جعل حجم الاقراض مرتبطاً بحجم الحصة على النحو الجامد والآني المقرر حالياً بمقتضى الاتفاقية، والتوصل لوسيلة فنية ملائمة لذلك. والمقترحان قد عرضا على مجلس المحافظين في إجتماعه الاستثنائي بتونس في سبتمبر ١٩٨٠، وتتضمنها الوثيقة المرفوعة إلى مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد بعد أيام (نوفمبر ١٩٨٠) في عمان.

والاقتراح الثالث يتعلق بزيادة رأسمال الصندوق. وهو لم يأت أصلاً من الصندوق، بل انه صدر بقرار من مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد في عمان في يوليو الماضي (١٩٨٠)

وطلب إلى الصندوق أن يعد دراسة عن المبلغ الذي يرى أن يزاد به رأسماله حتى تعرض هذه الدراسة على إجتماع عاجل لمجلس المحافظين في سبتمبر ١٩٨٠. والصندوق، إستمراراً منه مع فكرته عن ضرورة زيادة موارد الصندوق لمواجهة بعض إحتياجات دول العجز، اقترح في مذكرته التي قدمت لمجلس المحافظين الاستثنائي في اجتماعه في تونس في سبتمبر ١٩٨٠ أن يرفع رأس ماله بما يصل به إلى ما يزيد قليلاً عن (١٠٠٠) الألف مليون دينار عربي حسابي، وذلك بناء على حسابات وتقديرات معينة.

وهنا يقول الدكتور عبد العال الصكبان انه ما كان يجوز للصندوق أن يتوقف كثيراً أمام زيادة رأسماله على هذا النحو، وحاول التدليل على ذلك بحسبة بسيطة وذكية. فقد قال ان رأسمال الصندوق هو ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي ويجب سداد ما لم يتم سداده منه (وهو نصف الحصص)، كما يمكن أن يقوم الصندوق بالاقتراض من الأسواق النقدية والمالية طبقاً لما تحدده الاتفاقية أي بنسبة ٢٠٠٪ من رأسماله، فيقترض إذن ٥٠٠ مليون دينار عربي حسابي، فتصل موارده إلى ما قيمته ٧٥٠ مليون دينار عربي حسابي، يضاف إليها مبلغ ١٠٠ مليون من الاحتياطيات وما يخصص للصندوق من عقد التنمية، وهذا المبلغ يمكن هو الآخر أن يقترض ضعفه أي ٢٠٠ مليون، فيصير مجموع موارد الصندوق (١٠٥٠) مليون دينار عربي حسابي، وهو نفس المبلغ الذي نطلب زيادة رأسمال الصندوق لكي يصل إليه، وانه بهذا يمكننا الوصول إليه دون إنتظار زيادة رأسمال الصندوق.

وقد كان من الممكن قبول هذا الحل لولا عدد من الاعتبارات يجب أن توضح وتناقش:

(أ) فأولاً من غير المعقول أن تعتمد مؤسسة حديثة العهد مثل الصندوق على الاقتراض للحصول على ثلاثة أرباع مواردها.

(ب) وثانياً، لو افترضنا أن ذلك مقبول، فإن أسعار الفائدة في السوق والتي سيقترض بها الصندوق بالغة الارتفاع كما نعلم جميعاً. ومعنى ذلك أن الصندوق لن يستطيع تحقيق ما ينادي به الدكتور الصكبان في ورقته من ضرورة الاقراض بفائدة ميسرة لا تتجاوز ٤,٥٪ إلى ٥٪.

(ج) ومع ذلك، فقد يرد الدكتور الصكبان بأنه يقترح في ورقته أن تدفع دول اليسر سنوياً للصندوق مبالغ تخصص لحساب لتعويض الصندوق عن الفرق بين الفوائد المرتفعة التي يقترض بها من السوق والفوائد الميسرة التي يقرض بها الأعضاء.

والواقع اننا نصل بذلك إلى التساؤل عما إذا كانت دول اليسر العربية سوف تقبل ذلك؟.

والحقيقة ان الموضوع هنا سيصبح موضوع خيار وتفضيل. فهل ستفضل دول اليسر هذا الحل؟ أم هل تفضل زيادة رأسمال الصندوق عن طريق زيادة ما تملكه ويبقى لها من حصص فيه؟.

والواقع ان الصندوق، في تصوري الشخصي، لن يكون لديه مانع، من قبول الحل الأول إذا قبلته دول اليسر. ولكنها إذا لم تقبل أياً من الحلين، فسوف تقوم مشكلة خطيرة، لأن دول العجز ستظل في عجز شديد يتفاقم من سنة لأخرى، دون أن تستطيع الحصول من الصندوق حتى على القليل لمواجهة جزء من هذا العجز.

١٣ - والواقع أننا يجب أن نأخذ ورقة الدكتور عبد العال الصكبان في مجموعها. وهنا لا بد أن أشير إلى النقطة الهامة التي يراها والتي أشاركه رأيه فيها والتي تتعلق بالكفالات. ففي رأيه ان الكفالات التي يقوم بها الصندوق للأعضاء يجب أن تكون بنفس حدود الاقراض (أي ٣٠٠٪ تزاد إلى ٤٠٠٪ إذا رأى مجلس المحافظين ذلك، يضاف إليها ١٠٠٪ للقرض التعويضي)، وبالإضافة إلى هذه القروض.

وهنا يلاحظ أنه إذا طبقنا الكفالات على هذا النحو - وهو ما أؤيده شخصياً - وبقي رأسمال الصندوق دون زيادة، فإن الصندوق قد لا يستطيع بسهولة الاقتراض بما يساوي ٢٠٠٪ من رأسماله. فالكفالات تمثل في نهاية الأمر ديوناً محتملة على الصندوق في حالة عدم قيام الدول الأعضاء التي تقترض من السوق الدولي بسداد ديونها. ولذلك فمن المرجح أن الأسواق المالية سوف تأخذها في الاعتبار عند قيام الصندوق بالاقتراض من هذه الأسواق، بحيث لا تتجاوز مجموع كفالات الصندوق وما يقترضه نسبة ٢٠٠٪ من رأسماله.

ومن هنا نصل من جديد إلى أهمية زيادة رأسمال الصندوق.

١٤ - والخلاصة ان هناك مبررات لشعور الصندوق بضعف موارده وإمكاناته بالقياس لاحتياجات الدول الأعضاء ذات العجز. وآمل أن يكون هذا العرض قد أبرز هذه المبررات بشكل واضح للدكتور عبد العال الصكبان. ومع ذلك فلسنا نحن الذين طلبنا زيادة رأس المال، بل الذي قال انه يجب أن يزاد هو إجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد في عمان في يوليو ١٩٨٠، وأيد مبدأ الزيادة إجتماع مجلس المحافظين الاستثنائي في تونس في سبتمبر ١٩٨٠، والأمر مرفوع لمؤتمر القمة الذي سيعقد خلال أيام [في نوفمبر ١٩٨٠] في عمان.

وأياً كان القرار في هذا الموضوع، فإن الصندوق لا يعتبر أن استمرار نشاطه في سبيل تحقيق أهدافه متوقف عليه. فهناك مقترحات اخرى تتصل بتيسير النشاط الاقراضي، وهناك

جهود الصندوق في سبيل التكامل النقدي العربي وفي تنسيق مواقف الدول الأعضاء من المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية. وهذا كله قد سار فيه الصندوق وسوف يسير بمزيد من القوة والانطلاق.

ومرة اخرى أكرر سعادتي بأن كنت المناقش لهذه الورقة، كما أتمنى أن أكون قد طرحت بوضوح بعض جوانب الصعوبات التي يعانيها الصندوق، وبعض ما حققه، حتى تكون مناقشتنا متناسبة مع الهدف الكبير الذي نسعى جميعاً إليه، وحتى نستطيع أن نقدم للإرادة السياسية مقترحات واضحة محددة، في سبيل تحريكها لاتخاذ القرارات الصحيحة في الاتجاه الصحيح لدعم الصندوق ولدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجموعه وشكراً.

المناقشات

عامر خياط: أثار الدكتور الصكبان في بحثه مدار النقاش عدة نقاط أساسية تم إبرازها بشكل أوفى في تقديمه لورقته وكذلك في تعقيب الأستاذ الدكتور لبيب شقير على الورقة ذاتها.

إذ أن ملاحظاتي التالية لا تتناول تفاصيل النقاط الواردة في البحث المشار إليه، إنما أعترف بأن ما ورد في التقديم والتعقيب أثار عدة أمور وجدت مناسباً التأكيد عليها فيما يلي.

إبتداء أود أن أشير إلى أن معظم بحوث الندوة تركز أساساً على محور يبحث في إيجاد التكييف النظري المناسب لاثبات ضرورة إحداث منافذ توصل إلى التكامل النقدي معتمدة على ثلاثة خطوط رئيسية في معالجاتها هذه.

يتناول الخط الأول طرح الوسائل والبدائل المتاحة وإبراز التكييف النظري لكل منها إيجاباً وسلباً. كل ذلك في ضمن ما هو وارد في الأدبيات الاقتصادية والنقدية.

أما المحاولات الثانية فتتجه نحو تسجيل تجارب مجموعة الأقطار التي انتهجت سياسات اقتصادية تنسيقية بهدف الوصول إلى صيغ تكاملية جزئية كانت أم شمولية.

ويذهب قسم من الأبحاث نحو تقييم المحاولات العربية الرامية إلى تحقيق نوع من التنسيق والمشاركة العربية في المشاريع والمؤسسات الاقتصادية المشتركة والتي يمكن اعتبارها مدخلاً نحو تحقيق هدف التكامل الاقتصادي مع بيان سلبيات وإيجابيات هذه الصيغ بغية الاعتبار بهذا حين اتخاذ السبل المستقبلية لتطوير مثل هذه الصيغ وصولاً نحو تحقيق الهدف التكاملي.

إنما هذا الطرح مع غزارة مادته وكثافة تحليله ينساق عموماً نحو الجزئيات قبل أن

يحدد الإطار العام الواجب توفيره اشتراطاً، كي يكون للتفاصيل مرجعاً ومرتكزاً علمياً وعملياً.

وأول معالم هذا الإطار هي، وجوب توفر الارادة السياسية الجامعة والراغبة عن قناعة في إحداث تغير نوعي في العلاقات النقدية القائمة وصولاً إلى حد أدنى من التكامل في المجال النقدي. ومع ما يبدو من بداهة في ذلك، إنما أرى لزاماً التعمق في هذا الموضوع كي يتم بيان العلاقة الصحيحة بين الارادة والهدف. هذه العلاقة التي يمكن صياغتها في مقولة بسيطة وهي أن القدر الذي يتم تحقيقه من هدف التكامل الاقتصادي هو بقدر ما ترغبه الارادة السياسية الجامعة، وليس بالضرورة بقدر ما هو متوفر من وسائل وأدوات نظرية وعملية في هذا المجال.

والتكلم عن التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن أن يتم في غياب تكامل فكري وحدوي. والمسألة هنا ليست ميكانيكية وصعبة إنما علاقة عضوية ومتكاملة... بمعنى أنه مثلاً ليس بالإمكان توفير ما هو مرغوب من تكامل اقتصادي ونقدي عن طريق إحداث موازنات في المصالح القطرية قد تؤدي في محصلتها إلى تحقيق هدف التكامل هذا. إنما العكس هو الصحيح. أي لا يمكن إحداث أي خطوة إيجابية تنصب في محصلة القوى السائرة باتجاه التكامل الاقتصادي بمعزل عن ارتباط هذه الخطوة بالفكر التكاملي الشامل. فالانسجام في الخطوات لا يعني بالضرورة انسجاماً في الفكر. ذلك لكونه نتيجة منطقية للانسجام في الفكر إنما ليس بالضرورة فقط، وإذن فبالإضافة للإرادة السياسية الواجب توفرها، يجب أن يصطحب بذلك تكامل فكري وحدوي لما نرغب أن تصله هذه الأمة العربية بأبعادها وطموحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأخيراً وليس آخراً، يجب توفر الحد الأدنى من الالتزام الفكري من قبل كافة العاملين في الحقل العربي العام بالفلسفة العربية الوحدوية وكافة قناعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فليس من الممكن أن تتحقق طموحات قومية بهذا الارتفاع والتسامي - والتكامل الاقتصادي وبما يشمله من تكامل نقدي يجب أن يمثل مثل هذا الطموح - بأنماط وبوسائل ونماذج فنية بحتة. باعتبار أن الوسائل والانماط والنماذج، مهما بلغت من دقة متناهية، لا يمكن أن تعبر عن طموحات الرقي. ناهيك عن إمكانيات ضمانها لتحقيق هذه الطموحات دونما التزام العاملين بالاطار العام.

وختاماً، أرجو ألا يفهم مما أوردته في أعلاه من إشارة إلى الأبحاث المقدمة إلى الندوة على أنه استباقاً لما سيطرح من نقاش خلال الأيام القادمة وبالتالي فهو ليس تقييًما لذلك. إنما وددت في هذه المرحلة من أعمال ندوتنا أن أطرح ما أعتقده بعض المعالم الأساسية التي

يمكن أن تشكل الاطار العام الذي من خلاله تطرح التفاصيل والتجارب والنماذج موضوع أبحاث هذه الندوة.

رفعت المحجوب: لقد سعدت بقراءة البحث الذي قدمه الدكتور عبدالعال الصكبان، كما استمتعت بالتعقيب الذي تفضل به الدكتور لبيب شقير. وما كان يصح لي أن أطلب الكلمة بعد هذا التعقيب الممتاز، وإنما دفعني إلى ذلك ما اعتدنا عليه من زمن بعيد من أن نعلق على أبحاث وأحاديث الدكتور الصكبان.

واستميحكم عذراً وأنا أعلق على ورقة الدكتور الصكبان أن أتعداها، في حدود ضيقة، إلى غيرها من الأوراق.

وللدكتور الصكبان ميزتان انعكستا في بحثه. أولاهما أنه قد مارس العمل العربي المشترك لمدة طويلة فجاء بحثه مليئاً بالمعلومات الغنية والدقيقة بحيث يظل مرجعاً سأعود إليه كثيراً. وثانيتهما أنه عربي قومي ملتزم بآمال أمته. ولذلك فقد طالب صندوق النقد العربي بأكثر مما تسمح به الظروف الحالية. ولا بأس من ذلك إذا كان من قبيل «سبق الآمال للواقع». والآمال بطبيعتها تصلح للحكم على الواقع ككل، ولكنه من الصعب الاعتماد عليها في الحكم على مؤسسة بعينها. وليس هذا دفاعاً عن الصندوق ولكنه تصور للحكم على الواقع ككل وعلى المؤسسات.

ولن أتابع الحوار الممتاز الذي دار بين الدكتور شقير والدكتور الصكبان خاصاً بطريقة سير الصندوق وأداء واجباته وإنما أريد أن أحصر تعليقي في نقطتين أبرزهما الدكتور الصكبان في بحثه.

أولاهما: أن التكامل النقدي يجب أن يكون في خدمة التكامل الاقتصادي.

وثانيتهما: أن التكامل الاقتصادي يجب أن يكون، في البلاد الآخذة في النمو في خدمة التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

فأما عن النقطة الأولى فترتب، فيما أرى، أن يكون لكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي مرحلة ملائمة من مراحل التكامل النقدي، بحيث لا يصح أن تتأخر هذه الأخيرة عن الأولى، كما أنه يصعب أن تتقدم عليها.

وهنا أود أن أشير إلى بعض المحاذير المتعلقة ببعض سياسات التنسيق النقدي. ففيما يخص سياسة تثبيت سعر الصرف بين عملات الدول الداخلة في التكامل نلاحظ أن هذا التثبيت، وخاصة إذا كان لمدة طويلة، سيضر ببعض هذه الدول، ذلك أن سعر صرف عملتها قد يعكس مشكلات التنمية الاقتصادية. بدرجة لا تعكس القوة الشرائية الداخلية. وفيما يخص سياسة حرية تحويل عملات هذه الدول فيما بينها فإنها قد تضر بالعملات القوية

كما أن ثمن الحماية التي تتطلبها هذه العملات، وفي مقدمتها إيقاف حرية تحويلها للعملات الخارجية، بالغ الارتفاع. وفيما يخص العملة العربية الموحدة (أو العملة الخليجية الموحدة) فأود أن أنبه إلى أنها لا تستطيع، كما صورت بعض الأوراق المقدمة لهذه الندوة، أن تضمن حماية المصالح المالية العربية (الفوائض المالية العربية) ما دامت هذه الفوائض تستثمر في مناطق نقدية أخرى. فلا يصح إذن أن نظن أن مجرد إيجاد عملة عربية موحدة كاف بذاته لتحقيق حماية المصالح المالية العربية. ولقد أسعدني ما أكده الدكتور شقير عن أن صندوق النقد العربي مهتم بدراسة كل ما يتعلق بمشكلة التكامل النقدي ولذلك فانني أضع هذه المحاذير تحت نظر الباحثين.

وأما عن النقطة الثانية فأريد أن أنبه إلى أن التكامل الاقتصادي على أساس التقسيم الدولي للعمل والكفاءة الاقتصادية يصعب الاعتماد عليه، وحده، في حالة العالم العربي لأنه يكرس أوضاعاً اقتصادية متخلفة نشكو منها. لقد كان هذا المنطق صالحاً للتكامل بين الرأسمالية الغربية المتقدمة والعالم المتخلف، كما أنه قد يصلح لأوروبا الغربية التي حقق كل بلد من بلادها مرحلة اقتصادية بالغة التقدم. ولكنه يصبح إذا ما اعتمدنا عليه وحده خطراً في العالم العربي، إذ يجب أن يؤدي التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن تحقيق مصالح العالم العربي في مجموعه، إلى تحقيق الآمال المشروعة لكل بلد عربي في التقدم.

ولقد لاحظت في توصيات اجتماع محافظي البنوك المركزية العربية في فبراير١٩٧٥ ببغداد مطالبته لصندوق النقد العربي على أن يعمل على خدمة التنمية الاقتصادية المتوازنة لكافة البلاد الأعضاء وعلى خدمة التكامل الاقتصادي العربي. والتعارض واضح بين مبدأ التنمية المتوازنة لكل بلد عربي ومبدأ التكامل الاقتصادي (وهو يعني التنمية المتوازنة على مستوى الوطن العربي) وحينما عدت لاتفاقية الصندوق وجدتها قد رفعت هذا التعارض بالنص على التنمية الاقتصادية دون وصفها بالمتوازنة. وكنت أود أن يعلق الدكتور الصكبان على ذلك حيث أن التكامل العربي (وهو يعني كما قلت التنمية المتوازنة على مستوى الوطن العربي) تستلزم بداهة الأخذ بمبدأ التنمية غير المتوازنة (أقطاب التنمية) على مستوى كل بلد عربي.

وختاماً فقد سعدت بالحوار الممتاز والحيوي الذي دار بين الدكتور شقير والدكتور الصكبان فشكراً لهما.

روبرت تريفن: أنا أشعر بالامتنان الشديد، مثلكم تماماً، للدكتور عبدالعال الصكبان وللدكتور لبيب شقير لمساهمتها التي أغنت النقاش وأضفت عليه مزيداً من الحيوية والاثارة. إلا أن عنصر الزمن يضطرني إلى تحديد الملاحظات التي أبديها، ومن هنا فلسوف أعلق فقط في هذا السياق على مسألة حصص الدول العربية الأعضاء في رأسمال صندوق النقد العربي وهو الموضوع الذي أثاره كل منهما.

وأعتقد أن معظمكم يتفق معي في أن هذه الحصص ما تزال متواضعة إلى حد بعيد جداً وأن توزيعها فيها بين البلدان الأعضاء توزيع لا يستند إلى أي أساس واضح، إلى الحد الذي يجعله أمراً بعيداً تماماً عن المعقولية. فهل من سبيل إلى إصلاح هذين الوجهين من أوجه القصور إذا ما اتخذت حصص الدول الأعضاء شكل ودائع لدى صندوق النقد العربي، طبقاً لنسبة مئوية موحدة من مجمل الاحتياطيات الدولية لكل دولة عضو، وذلك في مقابل «حساب إيداع للاحتياطيات» بالدينار العربي الذي يحدد تحديداً ملائماً؟ (وقد يمكن تحديد هذه النسبة في البداية لنسبة ٢٠٪ كما هي الحال بالنظام النقدي الأوروبي في الوقت الحاضر).

إن من شأن هذا أن يربط ما بين الحصص النسبية لكل بلد وبين القدرة المالية لهذا البلد.

كذلك فلن ينطوي ذلك على أية تضحية بالاحتياطيات الدولية لكل واحد من البلاد الأعضاء، إذا نص على أن يكون لكل بلد عضو أن يسحب مبالغ من «حساب إيداع الاحتياطيات» الذي له لدى صندوق النقد العربي لتمويل أي عجز في مدفوعاته مع الأعضاء الآخرين، ولتمويل أية نسبة متفق عليها (٢٠في المائة؟) لأي عجز يتنابه مع بلدان من غير الأعضاء. ان «ودائع الاحتياطيات» هذه ستتصف بقدر من السيولة كتلك التي تتصف بها الاحتياطيات الراهنة المقومة بالجنيهات الاسترلينية أو بالدولارات، أو بأية عملات أجنبية أخرى كما أنها سوف تحمل ضمانات أفضل من حيث سعر الصرف.

والفرق الوحيد في هذا المجال هو أن هذه الاحتياطيات ستتم إدارتها بطريقة مشتركة، وسيتم التصرف فيها بما يحقق أهدافاً اتفقت عليها الأطراف جميعاً، وهذا أفضل من تركها، كما يحدث حالياً، لكي تتصرف بها، حسب هواها، المصارف والخزانات الأجنبية.

إن معظم هذه الاستثمارات سيلزم الاحتفاظ بها في الأسواق النقدية الخارجية الرئيسية، ولكن الاستثمارات المشتركة من شأنها أن تزود المودعين بمزيد من القوة على المساومة في التفاوض حول أسعار الفائدة وضمانات أسعار الصرف.

وأهم من ذلك بالطبع، تأتي الحقيقة القائلة بأن بعضاً من الاحتياطيات المودعة حالياً في الخارج سيمكن استخدامها من قبل صندوق النقد العربي في المساعدة على تمويل أوجه العجز التي تستشعر بها الدول أعضاء الصندوق - وفق ظروف وشروط ملائمة - ولا سيما تلك الدول التي ستكون في أمس الحاجة إلى رأس المال اللازم للتنمية. ولن يحتاج هذا بالطبع إلى أن يقتصر فقط على أعضاء الصندوق وحدهم. وقد يكون مستصوباً أيضاً مساعدة بلدان أخرى تعاني نقصاً في رأس المال، بل ومساعدة بلدان صناعية تعاني عجزاً موقتاً وذلك بين حين وآخر.

يؤدي ذلك إلى الاختصار، إلى حد ما، في الدور الذي تقوم به أطراف الوساطة المالية التي يستلزمها النظام الحالي، القاضي بإيداع الاستثمارات الاحتياطية العربية وبتوجيهها نحو الأسواق النقدية الأجنبية بدرجة مبالغ فيها، الأمر الذي يلزم البلدان العربية وغيرها من البلدان بأن تسعى إلى الاقتراض من هذه الأسواق والذي يزود هذه الأسواق بأرباح مالية لا ضرورة لها، ويضفي عليها قوة وسلطة سياسية لا مبرر لها.

إنني على بينة من الكثير من الصعوبات والمشكلات التي يثيرها اقتراح من هذا القبيل، ولكنني لا أستطيع معالجة هذه المشكلات بصورة ملائمة في هذا التعليق الموجز. ولذلك فإنني أقترح عليكم أن تتولوا بكل عناية بحث هذه المشكلات، وأضيف أن هناك مداولة ومناقشة تدور الآن فيما بين الخبراء والسياسيين في بلدان الجماعة الأوروبية وكلها على سبيل التحضير للمرحلة الثانية من النظام النقدي الأوروبي، ألا وهي مرحلة قيام صندوق نقدي أوروبي، كان مخططاً لقيامه أساساً في شهر آذار/مارس ١٩٨١، ولكنه قد تم تأجيله الآن حتى بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية في فرنسا.

وقد ترغبون أيضاً في تزويدكم بخلفية نظرية عن هذا الاقتراح، ومن ثم قد أحيلكم إلى نظرة تلقونها على اقتراحي الذي سبق وقدمته في سنة ١٩٦٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى. وأشكركم.

عبدالواحد المخزومي: لا بد لي أن أعترف مقدماً بأنني لا أستطيع أن أضيف شيئاً إلى ما قيل عما يتمتع به الدكتور الصكبان من تجربة وخصائص. ومع ذلك فإن الانطباع الذي تكوّن لدي وأنا أستمع إلى الدكتور الصكبان في تلخيصه لبحثه أن هناك احتمالاً لوجود تضارب بين فكرة أو مقترح قدمه، وانتقاد حاد للشكلية التي يتم فيها إجتماع أو لقاء لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في الأقطار العربية.

ففي الوقت الذي يحبذ فيه الدكتور الصكبان إنشاء مصرف عربي للاستيراد والتصدير يتولى توسيع التعامل التجاري بين الدول العربية، ويعتبر ذلك مكملاً لغرض من أغراض الصندوق التي نص عليها في اتفاقية تأسيسه التي نص فيها على أن (يهدف الصندوق إلى المساهمة في. . . «تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية»)، نراه يعارض وبشدة إجراءاً تنظيمياً لا يتعارض مطلقاً مع أغراض الصندوق، بل انه، في واقع الحال، جاء منسجماً مع ومحققاً لغرض آخر من أغراض الصندوق وهو الذي نصت عليه الفقرة «ز» من المادة الرابعة التي تقرر أن من أهداف الصندوق المساهمة في. . . «تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية». إن تأطير واقع قائم ورغبة مشروعة في التقاء دوري ثابت لمحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد

العربية وتحديد دور صندوق النقد العربي وإسهامه فيها يوفر للصندوق فرصة جيدة وأرضية مناسبة لتحقيق كل ما يساعد على قيامه بمهامه بشكل مستمر وفعال. شكراً سيدي الرئيس.

محمود سقباني: إن الدكتور عبدالعال الصكبان قد مضى في دعوته نحو التكامل النقدي قبل أن تعمل الأسس المطروحة في هذا المجال على تمهيد الأرضية اللازمة لنجاح هذا التكامل النقدي. ولقد قيل هنا أن التكامل النقدي بحد ذاته أمر لن يكتب له النجاح.

وإذا كنت أفهم الدكتور الصكبان حق الفهم فإنه يدعو إلى قيام تكامل نقدي كوسيلة نحو قيام تكامل اقتصادي أو كأمر مواز لهذا التكامل. لكن عليه أن يتذكر دائماً أن هناك تدابير إعادة التوزيع المالية وتكامل سوق السندات وانتقال الموارد إلى المناطق الفرعية الأفقر، كل هذا لا بد وأن يسير جنباً إلى جنب مع التكامل النقدي. فإذا كانت الحالة هذه، فليس هناك ما يبرر الاتفاق مع المقولة التي تطرح التكامل النقدي على انه أمر قائم بذاته ودون أن تتواكب معه تدابير أخرى في كل المجالات التي ذكرتها آنفاً.

عبدالوهاب خياطة: فليسمح لي أولاً أن أقترح على السادة الحاضرين عدداً من الوسائل التي من شأنها زيادة موارد صندوق النقد العربي:

(أ) اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على موارد مالية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل عن طريق الودائع والقروض وما في حكمها. ويمكن أن نشير إلى المثل الذي تضربه في هذا الخصوص بعض المؤسسات الدولية (مصرف التسويات الدولية والبنك الدولي، وربما أيضاً صندوق النقد الدولي.

(ب) إن مسألة سعر الفائدة الذي سيطبق في حالة إعادة اقراض هذه الأموال لا بد وأن تعالج بصورة واقعية، أي أن أسعار الفائدة المدفوعة على الأموال التي تم الحصول عليها من الأسواق الدولية لا بد وأن يتم إقراضها بموجب شروط تضمن التعادل بين التكاليف والمنافع. وقد يلزم أن نتذكر في هذا الصدد أن توافر الائتمان إنما يتسم بأهمية موازية إن لم يكن يسبق عنصر كلفة هذا الائتمان. إن تطبيق آلية السوق في مجال مثل مجال سعر الفائدة سوف يعيد الصورة الواقعية إلى عمليات صندوق النقد العربي، كما انه سيقنع الأسواق الدولية بأن الصندوق يحقق التوازن في عملياته، وأنه يعمل على أساس من مبادىء سليمة التي تتسم بها حالياً إدارة المشاريع.

(ج) وفضلاً عن ذلك فإن تطبيق سعر الفائدة السائد، لكي يعكس الكلفة الحقيقية للنقد، من شأنه أن يولد بعض الاحتياطيات لميزانية الصندوق. إن هذه الاحتياطيات سوف تعزز الوضع المالي للصندوق في الأجل الطويل، وهذا أمر يعززه كذلك أن الصندوق ليس مفروضاً عليه توزيع أرباح على الدول المساهمة فيه.

وحتى يتم الحفاظ على سعر فائدة ميسر كما يحدث في الوقت الحاضر، فبالوسع أن نعمل وفق هيكل للفائدة ذي شقين: سعر منخفض لنصيب أو جزء هو المضاعف من الحصة، أما ما زاد عن هذا المستوى فإن المقترض يتحمل الكلفة الفعلية للمال الذي يوضع تحت تصرفه.

(د) يمكن توسيع حجم الضمانات التي يقدمها صندوق النقد العربي لكي يساعد البلدان الأعضاء على الحصول على التمويل من مصادر متنوعة؛ لقد قيل اليوم أن صندوق النقد العربي لا يستطيع التوسيع في الضمانات التي يقدمها بما يجعلها تتجاوز قيمة رأس مال الصندوق نفسه. وبمعنى آخر يبدو أن تفكير صندوق النقد العربي في هذا الخصوص يقوم على أساس تطبيق معدل ١:١ بين الضمانات من ناحية وبين الموارد الذاتية للصندوق من ناحية أخرى.

لكن هذا المعدل الذي التزم به الصندوق يبدو لي منخفضاً لدرجة كبيرة جداً ويمكن بسهولة رفعه وزيادته، بمعنى أن الصندوق يمكن أن يعمل على أساس ١:٢ مثلاً، ما دامت إدارته ستثبت أمام العالم كفاءتها وسلامتها، وتلك هي العوامل التي تهتم بها أولاً الأسواق المالية عند اللجوء إليها.

(هـ) ليس من شك في القول بأن تدفق الموارد إلى الصندوق إنما يتأثر بدرجة هائلة بمدى انتظام سداد الاستحقاقات من قبل المقترضين. فإذا ما دخل صندوق النقد العربي الساحة الدولية، فلا بد أن يكون متأكداً تماماً من أن التزاماته قبل السوق الدولية سوف تتواءم مع التزام المقترضين بالسداد في المواعيد المقررة.

وبطبيعة الحال لا أدعي أن هذه التعليقات يتصور منها أن تكون بدائل عن زيادة رأس المال التي يراها الصندوق ويطرحها في الوقت الراهن إنما هي مجرد أدوات ووسائل إضافية ترمي إلى تعزيز هذا التصور نحو زيادة موارد الصندوق.

شكراً سيدي الرئيس.

معبد الجارحي: بالنسبة لموضوع اقتراض صندوق النقد العربي من السوق العالمية، فإنني أود أن أذكر اقتراحاً جيداً ورد في ورقة الدكتور فائق عبدالرسول التي ستقدم فيما بعد وهي أن تقرض الدول الأعضاء القادرة الصندوق بشروط مشابهة في اليسر للشروط التي تقرض بها تلك الدول صندوق النقد الدولي، وخصوصاً وأن تلك الدول لها من النفوذ والقوة التصويتية في صندوق النقد العربي ما ليس لها في صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لما أشاره الدكتور رفعت المحجوب من أن لكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي مرحلة من مراحل التكامل النقدي، فإنني لا أجد في النظرية الاقتصادية

ما يؤيد هذه الدعوى. وأرجو أن تتاح الفرصة فيما يلي من مناقشات لتفصيل هذا الأمر، حتى يتم البت فيه.

محمد لبيب شقير: لقد قصدت فقط أن أوضح نقطتين وردتا في تعليقات المشتركين في هذه الجلسة.

الأولى، تتصل بتعليق الزميل الصديق الدكتور عامر خياط. ففي تعليقه يركز، وبحق، على أهمية دور الارادة السياسية في تحقيق التكامل النقدي العربي بل وكل صور التكامل الاقتصادي الأخرى. وأعتقد أن الدكتور صكبان وأنا شخصياً قد أولينا اهتماماً كبيراً لهذه الارادة السياسية، بل ان تعقيبي على بحث الدكتور الصكبان يرجع إلى عدم توفر هذه الارادة على النحو الملائم وبالقوة اللازمة الكثير مما يتسم به العمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة عامة من تراخ وازدواجية وبطء و. . . الخ. ولذلك فأعتقد ان هذه الندوة وما دار فيها من مناقشات حتى الآن وما سيدور في الجلسات التالية وما تؤكده بتفصيل بعض الأوراق التي ستقدم في تلك الجلسات، أقول ان كل ذلك يؤكد المقولة التي صاغها الدكتور عامر خياط وهي أن القدر الذي يتم تحقيقه من هدف التكامل الاقتصادي هو بقدر ما ترغبه الارادة السياسية الجامعية وليس بالضرورة بقدر ما هو متوفر من وسائل وأدوات نظرية وعملية في هذا المجال. كذلك أتفق مع الدكتور خياط على ان التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن أن يتم في غياب تكامل فكري وحدوي، وان هذا هو الاطار العام الذي يجب أن نضع فيه كل موضوعات التكامل الاقتصادي والنقدي. هذا كله لا خلاف عليه. ولكنني قد فهمت من تعليق الدكتور خياط اننا يجب أن نخصص جزءاً من بحثنا لكيفية توليد وخلق هذا التكامل الفكري الوحدوي، بدلاً من التوسع في معالجة الأدوات والصيغ والأساليب الفنية للتكامل النقدي العربي. فإذا كان ما فهمته يعبر عما يريده الدكتور خياط، فإنني لا أذهب معه إلى هذا المدى. فلا شك أن موضوع توليد وخلق التكامل الفكري الوحدوي موضوع بالغ الأهمية، وأهميته حاضرة في أذهاننا جميعاً ونحن في هذه الندوة. ولكن دراسته وبحثه وتعميقه يحتاج لندوة خاصة به، ولا يمكن أن يكون مجال بحثه ودراسته بالتفصيل هي هذه الندوة. فكل ندوة عن التكامل العربي أو الوحدة العربية، مع ضرورة إحاطة المشتركين فيها بأن تكامل الفكر الوحدوي هو الاطار العام الذي تبحث فيه جميع موضوعات التكامل والوحدة، إلا أن المفروض من كل ندوة أن تركز على الوسائل والأدوات الفنية العلمية التي تتصل بالمجال الذي تتعرض لبحثه. ولذلك فإنني أعتقد أنه لا غبار على توسع هذه الندوة في بحث الوسائل والأدوات والصيغ الفنية المتصلة بالتكامل النقدي العربي، بشرط أن يكون واضحاً في أذهاننا ان هذه الوسائل والأدوات تتطلب لكي توضع موضع التنفيذ إطاراً عاماً يقوم على توفر الارادة السياسية الملائمة وعلى تكامل في الفكر الوحدوي.

النقطة الثانية، تتصل بملاحظة وردت في تعليق الدكتور عبدالوهاب خياطة. فقد قال سيادته انه يبدو ان تفكير صندوق النقد العربي بالنسبة للكفالات التي يقدمها الصندوق يقوم على أساس تطبيق معدل ١:١ بين الضمانات من ناحية، وبين الموارد الذاتية للصندوق من ناحية أخرى. وأشير إلى أن هذه الفكرة لم ترد في أي من التعليقات التي قيلت اليوم. وكل ما قيل هو أن هناك حداً لمديونية الصندوق بصفة عامة سواء كان مصدرها اقتراض الصندوق نفسه من الأسواق المالية أو كفالته للدول الأعضاء، وهذا الحد تنص عليه المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية التي تقرر أن . . . «يكون الحد الأقصى لمديونية الصندوق بما في ذلك المبالغ المقترضة والكفالات المصدرة نسبة قدرها (٢٠٠٪) مائتان بالمائة من مجموع رأس المال المصرح به والاحتياطي العام».

وشكراً سيادة الرئيس.

عبدالعال الصكبان: أود أن أعبر عن حقيقة بسيطة جداً وبصراحة متواضعة، انه قد أضفي عليّ من الصفات أمور كثيرة لا أستحقها إلا من كرم أخلاق السادة المتحدثين. لن أتعرض إلى تفاصيل الاقتراحات التي قيلت وأبدأ بالفكرة الأولى التي أثارت النقاش وهي زيادة رأس مال الصندوق. ليس في الورقة إطلاقاً ما يوحي بأنني دعوت إلى عدم زيادة رأس مال الصندوق، فهذه الزيادة مقررة في أمر جوهري وهو وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي ستعرض على القمة غداً، وفيها نص صريح وهو زيادة رأس مال صندوق النقد العربي بما يمكنه من أداء الواجبات المناطة به طبقاً للتوجه الجديد، توجه عقد التنمية العربية. ما أردت قوله هو ان مشكلة عجز موازين المدفوعات أو دور الصندوق ليست متوقفة أساساً على زيادة رأس ماله بهذا القدر أو ذاك. وإيراد الأرقام التي قدرت أن العجز ستون ملياراً بدون مصر وبدون الجزائر وسترتفع إلى أكثر من مئة مليار بهما يعني فيما يعنيه أن أية زيادة مهما بالغنا فيها لن تكفي وحدها في إطار الصندوق من حل هذه المشكلة. لكن حل هذه المشكلة هي في تنسيق الاقتصاد العربي وتخطيط التوجهات التنموية. إن أغلب الدول العربية كانت أعضاء في مجمّع الاسترليني وتعرضنا في ١٩٦٧ لموقف قرار بقطع البترول وانقطاع الموارد من أمام جميع الأقطار العربية وبحثنا فعلاً في إنشاء مجمّع للعملات الأجنبية لضبط هذه المسألة. وهذا الاقتراح وارد وقائم كلما استدعت الضرورة ذلك وأظن أن ورقة الدكتور فائق ستعطي هذا الموضوع تفصيلات أكثر. لذلك حقيقة أود أن أؤكد اننا في نفس الاتجاه ولكن الفرق الوحيد بين المذهبين انه يتصور ان الزيادة ستحل المشكلات وأنا أقول ان الزيادة لن تحل المشكلات لأن مشكلة الصندوق هي في وضع برامج عمل للدول لكي تلتزم بالأهداف التي وضعت للصندوق في مجالات التكامل النقدي.

وهذا حقيقة يقودني إلى الفكرة الأخرى القائلة ان هناك طموحاً ، أبداً، قلت بالضبط ان للصندوق أهداف متعددة يتراخى في بعضها وبعضها عاجل. تم التركيز فقط على العاجل ولكن الأدبيات الاقتصادية والمسؤولين العرب ينبغي أن يقفوا على مزيد من المناهج المبينة لكيفية التوفيق بين مراحل معينة من التكامل الاقتصادي في عمومه والتكامل النقدي الملائم لتلك المرحلة.

أنا لن أدخل في الجدل الذي تفضَّل به الأخ الدكتور الجارحي.

لكن المنطقي ببساطة ان الأداة تدور وجوداً وعدماً وتوازناً مع الهدف. الهدف تكامل اقتصادي عربي. إذن لا يمكن أن نتصور قفزة في التكامل النقدي لا يوازيها تكامل مناسب في المجال الصناعي وفي المجال التجاري وفي المجال الزراعي وفي مجال التخطيط. بهذا المعنى حقيقة كانت الدعوة إلى مسيرة متوازنة من العمل الاقتصادي العربي المشترك. طبعاً لا أريد أن أتحدث عن تقديري الكبير لإدارة الصندوق، فأنا في الواقع متهم بالصندوق، متهم انني أجامل إدارة الصندوق وطبعاً هناك تفريق بسيط - إذا صح التفريق المدرسي - إن هناك فرق بين الادارة الفنية واليومية للصندوق وبين إدارة مجلس الادارة. لا أريد القول ان تفسيرات مجلس الادارة كانت متحفظة لأنني لا أشهد منهم إلاَّ ثلاثة فقط والحق أنه ينبغي أن يكون هناك عدد أكبر حتى نقف منهم على وجهات نظرهم التي أدت بهم إلى تسديد كفالة على هذا النحو أو على النحو الآخر.

الاقتراح الممتاز الذي تفضل به الأستاذ تريفن حول موضوع الإيداعات يمكن أن يلقى القبول الكامل. ولكنني أشير في هذا الخصوص إلى أن المشروع الذي قدمه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان ينص على أمرين. الأمر الأول: الإيداع لدى الصندوق والأمر الثاني: أن تودع الدول العربية ٢٠٪ من احتياطاتها النقدية لدى الصندوق لتشكل ضمانة ودعماً اقتصادياً لموارده ودخوله في السوق الدولية، لكن وجد أن هذا الأمر مبكر. وإذا كانت الدول العربية على استعداد لدعم الصندوق فلا داعي لادخال ميكانيكية جديدة في تعامل الصندوق وهو مبتدىء، ولكن اقتراح الأستاذ تريفن وارد وأعتقد ان اتفاقية الصندوق لا تتعارض معه لأن اتفاقية الصندوق قالت أنه يجوز بقرار من مجلس المحافظين إتباع أية وسيلة أخرى تحقق أهداف الصندوق. ولأن من أهداف الصندوق أن يعالج الخلل في موازين المدفوعات الناجم عن العجز، إذن من الممكن أن يلجأ إلى فكرة المجمّع أو فكرة الإيداع أو إلى أية فكرة أخرى. المطلوب حقيقة، إذا ما تم توجه تنموي مخطط، ان بعض الاحتياطات النقدية العربية تسهم بتحقيق استقرار العملات العربية وتسهم بتحقيق حتى قابلية التحويل فيما بين هذه العملات العربية وفيما بين بعضها البعض. ليست هناك استحالة فنية ولا صعوبات إذا ما وجد الغور الحقيقي والادراك بعدم وجود مخاطر من

ذلك. وطبعاً أقول ذلك لأن هذا لا يعني أبداً التخلي عن السيادة. يمكن أن تبقى كل الدول العربية الـ٢٢ . . . ولكن بعض احتياطاتها توضع في خدمة. . . لكن حتى أتدخل بمنع إنفاق معين وإيجاد إنفاق آخر ينبغي أن أضع ما يغري بذلك، وما يغري بذلك ليس زيادة رأس مال الصندوق وإقراض الدول منه في شكل تسهيلات، وإنما في جذب الدول إلى مزيد من العمل التكاملي الاقتصادي العربي. على هذا النحو يمكن أن نتوقع ان فكرة الأستاذ تريفن ممكن أن تحقق الكثير وممكن أن نسير فيها، ولكن مع ذلك أريد أن أقول ان الإقراض كما تفضل الأستاذ الدكتور خياطة يمكن أن يخدم الصندوق. . . فقيمة صندوق النقد العربي ليس في كونه مؤسسة مالية مجردة ولكن قيمته في أنه صندوق النقد العربي وان الذين يقررون دخوله السوق مقترضاً هم العرب أصحاب الفائض الذين تقرض أموالهم في هذه السوق المالية الدولية. لكن التسهيلات من رأس المال بالتأكيد ستكون أقل ضغطاً في مجال السياسات التصحيحية من التسهيلات المتأتية على الاقتراض. ولا شك وكلنا نعرف التحليل الاقتصادي. المبسط والبسيط ان الدول العربية ستتررد بين أن تعطي مئتي مليون دولار سنوياً لتمويل فرق الاقتراض - أن تقرض بسعر السوق وتقرض بأسعار مخفضة نافذة تمويل أسعار الفائدة - وبين أن تزيد رأس المال إلى الحد الذي تراه مناسباً. تلك قضية ستصبح قضية أولويات وقضية معايير، لكن ليس هناك من رابط كما يتوارد ربما عن خطأ في عقل البعض في اننا نريد من أن يكون الاقتراض بديلاً لزيادة موارد الصندوق لأنني أؤمن أن هذا الصندوق لن يبدع ولن ينجز إلا إذا كان قوياً قوة متوازنة في كل أهدافه ووسائله المتعلقة بالأهداف. وبهذا المعنى حقيقة أتذكر أيضاً الفقرة التي أشرت إليها في الفقرة «ذ»: «إدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق ويضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال.» هذه الفكرة حتى تتخطط، تتخطى مجال موازين المدفوعات وخلل العجز وتنتقل إلى فكرة الدور العربي الدولي. لماذا يعطي العرب موارد لتسهيلات النقد ويديرها صندوق النقد الدولي ولا يديرها صندوق النقد العربي؟ هذه المسائل تتصل حقيقة بدور الصندوق وبأهداف الصندوق وينبغي أن تلقى عليها أضواء كاشفة وتوضح البرامج لها وبهذا المعنى عندما وصلنا إلى الكثير من الجدل بالاتفاقية انتهينا إلى المادة التاسعة التي تقول: «يقوم الصندوق بقرار من مجلس المحافظين باتباع أية وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه». ومن هذا المنفذ يمكن العودة إلى الاقتراحات القديمة معززة برأي قدرة وخبرة إقتصادية ثمينة لا سبيل إلى إنكار رأيها هي خبرة الأستاذ تريفن في هذا المجال.

لا أدري إذا كنت قد استطعت أن أقترب من أستاذي الدكتور محمد لبيب شقير في قضية القروض وأؤكد له انني واع جداً لكل إنجازات الصندوق داعياً لها عاملاً على

تعميمها حتى وان كان الصندوق لا يعلن عنها. فالصندوق في الحقيقة هو أحد أعمدة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وله في فكر كل منا دين يجب أن نؤديه لا إيماناً بإدارة معينة أو بمرحلة معينة وإنما إيماناً بأنه لا يمكن لتكامل اقتصادي بأن يتحقق إلا إذا كان له ثلاثة أمور: سلطة قادرة على اتخاذ القرار الملزم. وأعتذر للدكتورة الرفاعي في القول أنها تبحث عن سلطة فوق القطرية تستطيع أن تلزم، هناك سلطة فوق القطرية موجودة ولكننا كموكلين أحياناً ننسى ما هو موجود لدينا ونبحث عن فكرة جديدة - مجلس الوحدة الاقتصادي العربي يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين ولا تنفذ الدول العربية الأعضاء هذه الاتفاقات وفقاً للاجراءات الدستورية لديها وعندما نوقش هذا الموضوع قيل... قد تتراخى الدولة في تطبيق الاجراءات الدستورية... قيل عليها واجب والا يعود المجلس إلى تأكيد قراره حتى تنفذ الدولة ذلك القرار. الدول تتحرر ولا أدري معياراً حتى الآن غير القوة العربية القادرة على إجبار الدولة المتمردة أن تنصاع للقرار العربي الملزم وان - لا سمح الله - حتى الحرب العربية - العربية ليست بدعة فقد حاربت أميركا بعضها البعض حتى أنجزت الوحدة، حاربت ولاية نيويورك ولاية نيوجيرسي حتى انتهيا إلى اتفاقية إدارة الميناء المشتركة وهي قائمة اليوم كدليل من أدلة الحسم الذي يصل إلى مستوى الصراع ولكنه يدور في إطار الوحدة، لأنه عندما تتعثر الأمور لا بد من خط في ذلك. الخط الآخر المكمل لقرار التخطيط يأتي قرار التمويل، نوعان من التمويل: التمويل الانمائي الطويل الأجل والتمويل القصير الأجل ومن ثم لهذا السبب وذاك يتحمس المرء لصندوق النقد ولدوره في عملية التكامل الاقتصادي العربي. النقطة الأخيرة. طبعاً نحن جميعاً ننتمي ونعتز بالانتماء إذا كان نقابياً أحياناً. الأستاذ عبدالواحد المخزومي قطب من أقطاب البنك المركزي العراقي وكان له دور مستمر وطويل مع إخوان له في كثير من الأفكار في مجال التكامل الاقتصادي العربي والتعاون الاقتصادي العربي ولكن لي ملاحظة واحدة. أولاً وحتى تسقط الحجة لديه أنا لم أدع إلى بنك عربي للاستيراد والتصدير وإنما قلت، يكون في إطار صندوق النقد العربي، وتلك عليك وليست لك. والأحرى وقد فقدت الحجة في هذا المجال أن، تتفق معي أن هذه الاجتماعات ستكون تكراراً لجهد نريد أن نبنيه وليس هناك ضير في أن يجتمع المحافظون، ولكن الضير كل الضير أن نرسم لأنفسنا هالات في كل مكان ونتحدث عن مؤسسات ونحن أمة تشكو نقصاً في الكوادر ولا تستطيع أن تتحمل مثل هذا التوسع القائم في المنظمات العربية.

شكراً سيدي الرئيس وشكراً لحسن استماعكم.

القسم الثالث
تجارب التعاون النقدي في مناطق أخرى

الفصل السادس
التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية

جورج غونزاليز ديل فال

أولاً - مقدمة

في الوقت الذي أصبح فيه التكامل النقدي عاملاً ديناميكياً نسبياً في السياسة الاقتصادية الاقليمية في أمريكا اللاتينية في أوائل الستينات، كان من الواضح أن هناك حركة واسعة في أوج عنفوانها نحو التكامل الاقتصادي الشامل. وكان الاتفاق قد تم رسمياً على أسس تحرير التجارة والتكامل الصناعي الواسع المدى فيما بين البلدان المشتركة في كل من السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، وهما تضمان معاً ١٦ دولة تمثل ٩٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لأمريكا اللاتينية(١). وما من شك أن النجاح الذي حققه كلا مشروعي التكامل في البداية وتعزيزه لتوقع المزيد من الإنجازات في مجال الوحدة الاقتصادية، كان له دور فعال في إمداد البنوك المركزية بما يلزمها من دعم قوي لمواصلة التكامل النقدي.

وجدير بالذكر أيضاً، ان البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية، تتمتع باستقلال سياسي وإداري كبير، نتيجة لتقاليد رسخت في الثلاثينات، ومن ثم لم يطلب منها إتباع توجيهات سياسية صارمة فيما يتعلق بالنواحي المالية للتكامل الاقتصادي. وفضلاً عن ذلك، لم تكن معاهدات التكامل الرسمية تستهدف بشكل صريح تحقيق أشكال التعاون النقدي اللازم لدعم تحرير التجارة أو التكامل الصناعي.

وبالطبع كانت العلاقات بين البنوك راسخة تماماً، منذ أوائل الستينات. ولكنها اقتصرت بصفة رئيسية على البنوك الاجنبية الكبيرة القليلة العدد التي لها فروع في عدة

---

(١) دخلت معاهدة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى حيز التنفيذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وأصبحت معاهدة رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية نافذة المفعول في أول حزيران/يونيو ١٩٦١. وفي ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٠ حلت محل المعاهدة الأخيرة معاهدة رابطة التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية وإن كانت لا تستهدف إدخال تعديلات هامة على النهج التكاملي.

بلدان أمريكية لاتينية، والتي كانت تقوم بتسوية حساباتها عبر نيويورك ولندن. أما فروع البنوك التجارية الأمريكية اللاتينية، أو ترتيبات الدفع الثنائية بين البنوك، فكانت نادرة ومحدودة. وكان ذلك يرجع في جانب منه إلى نظم مراقبة النقد العديدة والواسعة النطاق التي ظلت قائمة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن لما كانت التجارة والاستثمارات الاقليمية بين دول المنطقة صغيرة وغير مستقرة، فلا بد أن ذلك لم يشجع على القيام بأية محاولة لمنافسة البنوك الأجنبية الكبيرة. وبعضها قديم العهد في أمريكا اللاتينية ويتمتع بشبكة متطورة من العلاقات المصرفية الدولية.

لم ينشأ التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية كمجرد محاولة لجني ثمار التقارب الجغرافي، أو لتجديد مثاليات الوحدة السياسية التي وضعت موضع التجربة دون جدوى في القرن التاسع عشر، بل انه جاء نتيجة اقتناع عام بأن التنمية الاقتصادية ليست ممكنة إلا إذا أمكن التوسع في طاقة التصدير، مما يتطلب بدوره عملية مقصودة من أجل التصنيع والوصول إلى أسواق أوسع. وكان من المتوقع أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تسريع هذه العملية، التي تستهدف أيضاً تحقيق درجة عالية من إحلال الواردات، وخاصة في حالة البلدان الصغيرة التي لا يمكنها أن تقوم بتصنيع نفسها إلا من خلال اتحادات جمركية ذات حماية.

هذه الدفعة القوية للسياسة الاقتصادية الاقليمية تتطلب بالضرورة دعم المؤسسات المالية والنقدية المناسبة. أما عن الوسائل المالية، فقد استهدفت جميع مشاريع التكامل في أمريكا اللاتينية القيام في وقت واحد بإنشاء بنوك للتنمية الاقليمية بلغت الآن مرحلة النضج[٢]. ومن الناحية النقدية، اتخذ خط التطور - مع ذلك - مسارات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشدة بقدر ما يتعلق الأمر بإدماج النظم النقدية الوطنية. ولم تبلغ أي من الترتيبات التي لا تضم كل دول المنطقة مرحلة الوحدة النقدية في جميع الحالات. ولكن الترتيبات القائمة الخاصة بعمليات المقاصة والائتمان إنما تجمع، بطريقة أو بأخرى، عناصر مختلفة وجهتها هي هدف تحقيق تكامل نقدي أكمل.

ثانياً - ترتيبات المقاصة والمدفوعات

توجد حالياً ثلاثة ترتيبات للمقاصة والمدفوعات في أمريكا اللاتينية، هي: غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى؛ نظام المدفوعات لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، تسهيل المقاصة المتعدد الأطراف للإتحاد الكاريبي. وقد أُنشئت على التوالي في ١٩٦١، ١٩٦٥، ١٩٧٧. وجميعها تهدف إلى تسهيل التحويلات النقدية الخاصة والرسمية بين المشتركين،

(٢) هذه المؤسسات هي: بنك التنمية الأمريكي المشترك؛ بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، البنك الكاريبي للتنمية، مؤسسة الأنديز للتنمية. ويمكن أيضاً اعتبار بنك أمريكا اللاتينية للصادرات الذي أنشأ في عام ١٩٧٩، ضمن هذه الفئة من المؤسسات.

على أساس متعدد الأطراف. ولكن أهدافها المحددة وملامح عملياتها تختلف إلى حد بعيد. لأن كل نظام من نظم المقاصة يتكيف مع متطلبات وإمكانيات مشروع التكامل الاقليمي الفرعي المطابق له.

١ - الأهداف والأغراض

يتمثل الاختلاف الأساسي بين نظم المقاصة الثلاثة في هذا الصدد، في أنه بينما تستهدف غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى[٣] صراحة استخدام **العملات الوطنية** للبلدان المشتركة الخمسة - والتي لديها خمسة أسعار مختلفة للتعادل - في إجراء المدفوعات فيما بينها، يعمل نظاما المقاصة الآخران على أساس العملة الدولية السائدة فقط، أي الدولار الأمريكي. وكما سنشرح فيما بعد، فإن هذا الاختلاف الكبير في أهداف التعاون النقدي، إنما منشؤه النظرة إلى غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى في البداية على أنها الخطوة الأولى على طريق وحدة نقدية تؤدي في النهاية إلى إلغاء العملات الوطنية المنفصلة.

وإذا كان هذا النهج للتكامل النقدي ممكناً في حالة أمريكا الوسطى بسبب وجود أسعار ثابتة للتعادل منذ فترة طويلة إلى جانب الحرية الأساسية للتبادل، فإنه لم يكن من الممكن أن نتوقع من بلدان أمريكا الجنوبية الأكثر عدداً والأضخم والأعضاء في رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية أن تتجه إلى الاعتماد المفاجىء لأسعار ثابتة للصرف أو إلغاء قيود النقد أو كلا الأمرين معاً، لا لشيء إلا لتحسين كفاية المدفوعات الاقليمية الداخلية[٤]. وفضلاً عن ذلك، لم يكن هذا ضرورياً، لأن المتطلبات النقدية لاتفاق متعدد الأطراف لحرية التجارة تتميز بشكل واضح بدرجة من البساطة أكبر مما تتميز به متطلبات سوق مشتركة أو إتحاد جمركي.

ومهما يكن من أمر، فإن الأهداف الصريحة لترتيبات المقاصة الثلاثة لأمريكا اللاتينية هي تسهيل تسوية الأوضاع المتبادلة الشاملة للتحويل النقدي فيما بين البلدان المشتركة على أساس متعدد الأطراف، وخفض تكاليف التحويلات النقدية الجدير بالمقاصة، والتقليل بقدر الإمكان من استخدام الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي لتسوية الحسابات الاقليمية الداخلية. وتتحقق هذه الأهداف من خلال مبادلات مباشرة بين البنوك المركزية للحيازات المتبادلة من المستحقات من النقد الأجنبي (أوراق نقدية، شيكات، حوالات مالية، الخ.) التي يتم إبلاغها بعد ذلك إلى هيئة مركزية لإجراء المقاصات والتسويات

---

(٣) أعضاؤها هي البنوك المركزية لكوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا.

(٤) أعضاء نظام المدفوعات لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية هي البنوك المركزية للأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، شيلي، جمهورية الدومينيكان، الأكوادور، المكسيك، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فنزويلا.

المتعددة الأطراف. وهذا يتضمن عادة تمويلاً مؤقتاً من جانب البنوك المركزية الدائنة، يتعين سداده خلال مهلة محددة قصيرة (أقصاها ستة أشهر)، ويستحق فائدة بأسعار يتفق عليها بشكل متبادل.

٢ - الملامح الرئيسية للترتيبات القائمة

تطورت ترتيبات المقاصة لأمريكا اللاتينية عبر السنين ووفقاً لاتجاهات تهدف إلى تعزيز مزايا نظم المدفوعات الاقليمية بالنسبة للإقتصاد الكلي، وتعزيز الكفاءة الإدارية للتحويلات المتعددة الأطراف، بما في ذلك خفض التكاليف المالية للمنتفعين. وبهذه الطريقة بلغت ترتيبات كل من أمريكا الوسطى ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ما يمكن اعتباره درجة عالية من التطور، في حين ان مشروع الكاريبي(٥) يتجه تدريجياً نحو استكمال أساليبه التقنية. والملامح التشغيلية الجديرة بالتنويه في هذا الصدد هي تلك المتعلقة بالتمويل المؤقت، ودرجة تعددية أطراف المقاصات، وشمول المعاملات، والوحدة الحسابية، وشكل التسوية النهائية.

(أ) التمويل المؤقت

تقوم الطريقة الأساسية في هذا الصدد على تقييد الائتمان اللازم لتمويل أوضاع المدينين الناجمة عن المقاصة، وقصره على المبالغ والمدد التي تتناسب مع الحجم الشامل للمعاملات بين الأطراف المعنية، شريطة ألا يستخدم هذا التمويل كإئتمان تصدير منتظم أو كدعم شامل لميزان المدفوعات. وتتوقف، بالطبع، المبالغ وتواريخ الاستحقاقات المعينة على المفاوضات، وقد لا تتطابق في جميع الأحوال مع مفهوم القابلية للانعكاس التي يمكن التنبؤ بها لصافي الموازين التي يعمل استناداً إليها أي نظام مثالي للمقاصة.

وفي حالة غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى يقتصر التمويل المؤقت على تسهيلات ائتمانية موحدة لمدة ستة أشهر، يقدمها كل مشترك إلى الآخرين كمجموعة، في حين يتم في نظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية الاتفاق بشكل ثنائي على مبلغ الائتمان من جانب كل إثنين من المشتركين حسب حجم تجارتهما ومدفوعاتهما المتبادلة، على ألا تتجاوز فترة الاستحقاق بحال من الأحوال أربعة أشهر. ومن ناحية اخرى، تختلف في جهاز الائتمان الكاريبي مبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة والتي يتلقاها كل مشترك، كما انها تحدد على أساس عوامل مثل التجارة المتبادلة واحتياطيات البلدان المشتركة من النقد الأجنبي، إلخ.

---

(٥) أعضاء جهاز المقاصة للاتحاد الكاريبي هي البنوك المركزية لبربادوس، بليز، غيانا، جامايكا، ترينيداد وتوباغو، هيئة النقد لشرق الكاريبي.

ومن ناحية المبدأ، يقصد من التمويل المؤقت في نظم المقاصة الثلاثة تلافي الهدر الذي تنطوي عليه تسويات كثيرة التكرار للحسابات الثنائية والمتعددة الأطراف، ويعتبر بالتالي استثماراً مؤقتاً للنقد الأجنبي من جانب البنوك المركزية الدائنة. وبالاضافة إلى كون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل، فمن الممكن تحويلها بالكامل إلى عملات دولية قابلة للاستعمال (الدولار الأمريكي بصفة رئيسية)، تكسب فائدة بأسعار تجارية معقولة وليست عرضة لإعادة تمويل بشكل تلقائي. وتقضي الترتيبات الثلاثة بالتحصيل الفوري لأية أرصدة غير مسددة تزيد على التسهيلات الائتمانية المتفق عليها بواسطة البنوك المركزية الدائنة، وإن كانت لها الحرية في منح ائتمانات إضافية خلال أية فترة بين مواعيد التسوية المحددة.

(ب) درجة تعدُّد الأطراف

تتميز كل من ترتيبات المقاصة لأمريكا الوسطى والكاريبي بأنها متعددة الأطراف بالكامل، بمعنى ان جميع عمليات المقاصة والتسوية النهائية للحسابات تتركز تلقائياً في هيئة مالية (أحد المشتركين) تحدد صافي المركز المدين والدائن لكل مشترك إزاء الآخرين كمجموعة. وهذا معناه ان جميع المعاملات الخاصة بنظام المقاصة تخضع لقواعد موحدة بالنسبة للجدارة ونوع الوثائق وإجراءات التثبيت، إلخ.

ويعمل نظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية أيضاً على أساس تعدد الأطراف إلى الحد الذي يمكن فيه تحديد صافي المركز الفردي لكل مشترك كنتيجة للمقاصة المشتركة للاتفاقيات الثنائية المختلفة. غير أن هذه الاتفاقيات تتضمن قواعد للجدارة والوثائق قد تختلف بالنسبة لكل اثنين من المشتركين، ويتوقف ذلك على نظم النقد الأجنبي المعمول بها في البلدان المعنية، بالاضافة إلى المبالغ المجزأة للتمويل المؤقت المشار إليه أعلاه. ومع ذلك، فقد تم توحيد الاتفاقيات الثنائية لنظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بدرجة عالية، بما في ذلك توحيد مواعيد التسوية، وأسعار الفائدة، وصافي المستحقات، وإجراءات سداد الحسابات المعلقة بالدولار الأمريكي.

والافتقار إلى تحقيق خاصة تعددية الأطراف في نظام المدفوعات الخاص برابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية مسألة مفهومة، إذا أخذنا بعين الاعتبار ان النظام يضم البنوك المركزية في ١٢ بلداً تختلف اختلافاً كبيراً، من حيث الحجم الاقتصادي، والهياكل المالية، واتجاهات التجارة المتبادلة، وسياسات النقد الأجنبي. ومن المحتمل أن تكون الاتفاقيات الثنائية حول الائتمانات المؤقتة وجدارة المعاملات للمقاصة نتيجة ضرورية لتنوع الظروف الوطنية، وإن كان من الممكن، من وجهة النظر الفنية، وضع ترتيبات متعددة الأطراف مع حصص فردية للإئتمانات ، وقواعد للتنسيق على درجة عالية من الانسجام.

(ج) مدى شمولية العمليات أو جدارتها

هناك سمة مشتركة لأنظمة المقاصة الثلاثة لأمريكا اللاتينية، وهي ان استخدام تسهيلاتها مسألة اختيارية من حيث المبدأ. وهذا معناه ان لكل من القطاع الخاص والقطاع العام في البلدان المشاركة حرية الاختيار بين أن تستخدم هذه التسهيلات، أو أن تقوم بإجراء مدفوعات النقد الأجنبي من خلال القنوات الدولية المتعارف عليها، إلا عندما يعمل في بلد القائم بالتحويل بنظم لمراقبة النقد تتضمن قيوداً نقدية. ويتوقع المرء بالطبع أن تتم جميع التحويلات الرسمية من خلال نظم المقاصة المتعددة الأطراف، وأن تلقى التحويلات الخاصة التشجيع بواسطة كل من الفروق في التكلفة بين البدائل أو الفرص المناسبة التي توفرها المقاصات الاقليمية.

وعلى الرغم من أن الهدف العام لترتيبات المقاصة الثلاثة هو أن تشمل جميع المعاملات الجارية والرأسمالية لميزان المدفوعات، أياً كانت الأدوات المالية المستخدمة في إنجازها، فمن الناحية العملية كثيراً ما يطلب من البنوك المركزية المشاركة أن تفرض قيوداً تتعلق بالجدارة. وربما يرجع ذلك إلى متطلبات نظم مراقبة النقد، أو لمجرد الاحتياجات المؤقتة لسياسات النقد الأجنبي. ومن وجهة النظر هذه يبدو أن الاتفاقيات الثنائية التي يستند إليها نظام المدفوعات لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية تهيء درجة من المرونة أكبر مما يوفره ترتيب شامل متعدد الأطراف، خاصة إذا كان يتعين فرض قيود على أساس كل بلد على حدة.

وفي غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى تعتبر جميع معاملات ميزان المدفوعات ذات جدارة للتمتع بالنظام، شريطة أن يعبر عن أداة الدفع بالعملة الوطنية للقائم بالتحويل. والاستثناءات الوحيدة هي نظم مراقبة النقد المتهاونة نسبياً والتي تطبقها بعض البلدان المشاركة من آن لآخر[٦]. وفي حالة الاتحاد الكاريبي يخول لمجلس إدارة جهاز المقاصة المتعدد الأطراف تقرير معاملات ذات جدارة خلافاً لمبيعات ومشتريات البنوك التجارية من عملات الاتحاد الكاريبي التي تشمل معاملات يعتمدها كل مشترك، وهذا معناه أيضاً من حيث المبدأ سياسة جدارة حرة من الناحية الأساسية.

ومن الممكن وجود سلسلة واسعة من قواعد الجدارة في إطار المرونة التي توفرها اتفاقيات المدفوعات الثنائية لنظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن تقوم بلدان هذه الرابطة التي تتجه إلى تحرير المدفوعات في الخارج - التي تشكل حالياً غالبية العضوية - بتخفيف أو إلغاء أية قيود في إتفاقياتها الثنائية، وبذلك تصل إلى مرحلة الجدارة العالمية التي هي شيء مرغوب فيه في أي نظام مقاصة متعدد الأطراف.

---

(٦) من الناحية التقليدية، دون الناحية القانونية، عندما يضطر بلد أمريكي لاتيني إلى فرض قيود على النقد، فإن هذه القيود لا تطبق على البلدان الأخرى في السوق المشتركة إلا لتفادي فرار أموال المضاربة.

(د) الوحدة الحسابية والتسويات

إن قابلية التحويل التي يتمتع بها صافي المستحقات الناجمة عن المقاصة المتعددة الأطراف تشكل عنصراً أساسياً في أي ترتيب من هذا القبيل. وجدير بالذكر ان المعارضة الدولية لإنشاء اتحاذات إقليمية للمدفوعات في الخمسينات كانت تستند إلى الخوف من أن تنطوي على تراكم أرصدة غير قابلة للتحويل، مما يتعارض مع أحد الأهداف الرئيسية لصندوق النقد الدولي. وقد كان لهذه النظرة تأثير إلى حد ما على أمريكا اللاتينية، مما عزز الرأي القائل بوضع ترتيبات للمدفوعات تسترشد بمبدأ التمويل المؤقت المحدود والقصير الأجل والقابل تماماً للتحويل على نحو ما أوضحنا أعلاه.

ويستهدف كل من نظام أمريكا الوسطى والنظام الكاريبي استخدام وحدة حسابية معينة لتقييم عمليات المقاصة والحسابات غير المسددة - المعبر عنها بعملات وطنية - والناجمة عن هذه العمليات. وفي الحالة الأولى تم اعتماد وحدة حسابية تم إيجادها لهذه المناسبة تسمى «بيزو أمريكا الوسطى» ومعادلة للدولار الأمريكي. وفي الحالة الثانية يعبر عن جميع الحسابات مباشرة بدولارات أمريكية، ويجري إبلاغ صندوق النقد الدولي بأسعار التعادل لجميع العملات الوطنية للبلدان المشتركة إزاء الوحدة الحسابية المماثلة «للسعر المركزي» لهذه العملات. أما في نظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية فلا توجد حاجة إلى أي وحدة حسابية لأن جميع الوثائق والمستندات ومسك الدفاتر يعبر عنها حصراً بالدولارات الأمريكية.

ومن الناحية العملية، تتم جميع التسويات في نظم المقاصة الثلاثة مباشرة بالدولار الأمريكي، باعتباره الاحتياطي الدولي الرئيسي في أمريكا اللاتينية لأسباب واضحة. ولكن للحفاظ على قيمة مستحقات الدائنين بين مواعيد التسوية، أياً كان التغيير في القيمة الخارجية للعملات الوطنية للمدينين، فإن كلاً من ترتيبات المقاصة للاتحاد الكاريبي ولأمريكا الوسطى، تتضمن أحكاماً تقضي بإبلاغ الهيئة المركزية فوراً بأي تغيير في «السعر المركزي» للعملة المعنية، ولإجراء تعديل عاجل في قيمة حيازات المشتركين الآخرين من هذه العملة. وتمثل هذه الأحكام - إلى جانب التقيد الصارم بقواعد التسوية - الضمانات الأساسية لقابلية التحويل المشار إليها أعلاه.

ولم يتم حتى الآن الإبلاغ عن أية مشاكل تتعلق بقصور في التسوية أو في شروط القابلية للتحويل لنظم المقاصة، وإن كان بعض الحالات الاضطرارية لميزان المدفوعات بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية أو المتاعب الاقتصادية التي أصابت عدة بلدان مشتركة، قد أصبح معروفاً علناً خلال السنوات العشرين الماضية. ومن المحتمل في هذه الحالات أن يكون قد تم تنشيط ترتيبات نقدية إضافية لمساعدة الدولة المشتركة المعنية بغية تجنب تعليق

الأحكام الأساسية لنظام المدفوعات المتعددة الأطراف. وكما سنشرح أدناه، فقد دخل معظم البنوك المركزية لأمريكا اللاتينية في اتفاقيات إئتمانية متعددة الأطراف لتمويل الاختلال في ميزان المدفوعات. ولكن من المعروف أيضاً ان كثيراً من هذه البنوك المركزية قد عمد إلى ترتيب تسهيلات إئتمانية ثنائية من المفترض أنها أكثر مرونة من التسهيلات المتعددة الأطراف.

٣ - المزايا الاقتصادية والمالية

من المفترض أن تكون ترتيبات المقاصة المتعددة الأطراف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوسع التجارة بين البلدان النامية، خاصة إذا كانت هذه البلدان مشتركة في برامج تكامل أوسع. ولا تزال مسألة ما إذا كان التوسع التجاري شرطاً مسبقاً لترتيبات مقاصة ناجحة موضع جدل ولكن هناك على الأقل بعض الأدلة على أنه ما أن تتدفق المدفوعات المتعددة الأطراف بكفاءة وفعالية في منطقة جغرافية معينة، حتى تتعزز فيها التجارة والاستثمارات الدولية.

وكما شرحنا آنفاً، جاء إنشاء نظم للمقاصة في أمريكا اللاتينية دون تأخير طويل عقب قيام مشاريع التكامل التي استهدفت بشكل صريح إنشاء أسواق مشتركة أو اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة. ومن ثم كانت هناك درجة عالية من الاتفاق بين النواحي التجارية والمالية للتكامل، مما يجعل من الصعب للغاية محاولة إجراء تقييم مناسب لعامل الدفع الرئيسي في العلاقة التي تربط بينهما. وواقع الأمر ان هذه ربما لا تعدو كونها مسألة أكاديمية لأن التجارة والمدفوعات داخل مجموعة معينة من البلدان، هي مجرد انعكاس للظروف الموضوعية المفضية إلى التعاون الاقتصادي بصفة عامة.

ولا يكاد يكون هناك شك في أن مجرد وجود تسهيلات مصرفية يتيح للمقيمين في بلد معين إجراء المدفوعات في الخارج ودون الاضطرار إلى تحمل تكاليف مالية تنطوي عليها عمليات النقد الأجنبي - عمولات الصرف، وانتشار الأسواق، والفوائد المستحقة عن التأخير في التسوية - من شأنها أن تشجع إلى حد كبير كل من المعاملات الدولية الرأسمالية والجارية، بما في ذلك التجارة. وهذه النتيجة الاقتصادية لا بد أن تتعزز إلى حد كبير في ترتيبات المقاصة المتعددة الأطراف التي تتطلب مدفوعات أو تسمح بها بالعملة الوطنية للمقيم، وذلك لأنه من الممكن، في معظم الحالات، إجراء التحويلات دون تدخل من البنك. والأهمية النسبية لهذا الخفض في التكاليف المالية على مستوى الاقتصاد الكلي، مسألة تتوقف إلى حد كبير بالطبع على حجم المدفوعات الاقليمية، وعلى الكفاءة الفعلية لجهاز المقاصة المتعدد الأطراف.

ويسود أمريكا اللاتينية الرأي القائل بأن نظم المقاصة في المجموعات الاقليمية الثلاثة قد عملت بشكل فعال على دعم التوسع في التجارة والاستثمار، وإن كان من غير الممكن

وضع تقديرات موثوق بها حول وقع الخفض في التكاليف المالية. غير أن هناك عاملا اخر ربما كان له وقع مباشر بدرجة أكبر في حجم المدفوعات الاقليمية، وهو أن تخفيف أو إلغاء نظم مراقبة النقد التي كانت تطبق أحياناً على المعاملات الاقليمية فقط، كان من الواضح أن لها تأثيراً تمثل في إقامة علاقات أوثق بين القطاعات الاقتصادية لمختلف البلدان المشاركة.

وفي التحليل الأخير، كان التوسع في التجارة والاستثمارات الاقليمية في أمريكا اللاتينية نتيجة، بالطبع، لكل من تنمية الموارد والقدرات الحقيقية، والتأثير المناسب لسياسات التكامل المحددة في الميدانين التجاري والصناعي. ولا جدال في أن خفض التعريفات الجمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية، والاتفاقيات حول الاستثمارات المشتركة والمشاريع المتعددة الجنسية، قد عملت على زيادة حجم التجارة والمدفوعات في مناطق التكامل الثلاث في أمريكا اللاتينية. وهكذا يبدو ان ترتيبات المقاصة قد قامت بدور تكميلي في العملية كلها، وإن كان دوراً هاماً للغاية.

ومن ناحية الاستخدام الأرشد للاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، يمكن بسهولة الوقوف على المزايا التي تحققت على صعيد الاقتصاد الكلي والعائدة إلى عمل أجهزة المقاصة المتعددة الأطراف. إذ من الواضح ان كون النظم المصرفية للبلدان المشاركة ليست بحاجة إلى أن تحتفظ بأرصدة كبيرة من النقد الأجنبي لتمويل المدفوعات الجارية، وإن بنوكها المركزية يمكن أن تعوضها بمدفوعات أو تمويلات مؤقتة تأتي من البلدان المشتركة الأخرى، إنما يمثل إسهاماً هاماً في وضع سياسات منسقة للنقد الأجنبي وميزان المدفوعات. وهنا أيضاً يتوقف الوضع الاقتصادي الفعال لهذه الميزة على نسبة المدفوعات الاقليمية إلى الحجم الكلي للتحويلات الخارجية. ومن المقدر أن هذه النسبة في مناطق التكامل الثلاث في أمريكا اللاتينية تتراوح الآن، في المتوسط، بين ٢٠ في المائة و٣٠ في المائة. وفضلاً عن ذلك، من المقدر أيضاً أن يكون مقدار النقد الأجنبي اللازم لتمويل صافي التسويات في نظم المقاصة المناظرة قد انخفض، في المتوسط، إلى ٣-١٠ في المائة من حجم المعاملات التي شملتها المقاصة.

ثالثاً - الترتيبات الائتمانية لدعم موازين المدفوعات

في أواخر الستينات، أدرك معظم البنوك المركزية لأمريكا اللاتينية أنه، بغض النظر عن التطور السريع لنظم المقاصة المتعددة الأطراف، فإن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون النقدي لدعم الاتجاه نحو تحرير التجارة والمدفوعات التي هي أساسية لتنمية كل من السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية. وأصبح من الواضح أن

البلدان المشتركة التي تواجه إختلالاً خطيراً في ميزان المدفوعات لا يمكن أن تتوقع منها أن تعجل بإلغاء أية قيود متبقية على النقد والتجارة، خاصة إذا كان هذا الاختلال يرتبط بطريقة أو بأخرى بالتكيف مع متطلبات التكامل الاقتصادي.

ونتيجة لهذا التطور، توجد في أمريكا اللاتينية الآن ثلاثة ترتيبات مختلفة للإئتمان المتعدد الأطراف: صندوق أمريكا الوسطى لتثبيت النقد، واتفاقية المساعدات المالية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (إتفاقية سانتو دومينغو)، وصندوق إحتياطي الأنديز. وقد عقدت الاتفاقيتان الأولى والثانية في عام ١٩٦٩ وأنشىء صندوق الأنديز في عام ١٩٧٨[٧]. ويختلف نطاق هذه الاتفاقات وأهدافها المحددة وتقنيات تشغيلها فيما بينها إلى حد كبير كما سنشرح أدناه.

١ - الادارة الجماعية للإحتياطيات

قامت البنوك المركزية لبلدان أمريكا اللاتينية، حتى من قبل عقد الاتفاقات الائتمانية الحالية، ببحث فكرة تجميع إحتياطيات هذه البلدان من النقد الأجنبي لتعزيز التعاون النقدي الاقليمي. ولكن من المفهوم أنها قوبلت بمعارضة من بعض كبار حائزي الاحتياطيات الذين أنصبت معارضتهم، في جملة أمور، على الافتقار إلى أغراض إقتصادية محددة بوضوح مثل مساعدة ميزان المدفوعات، أو إعادة تمويل الديون الخارجية، أو إحلال إئتمانات التصدير والاستيراد ذات السيطرة الأجنبية. ولم يحدث أن نوقشت مقترحات مجدية في هذا الصدد ربما بسبب التطور الناشىء للتكامل الاقتصادي الشامل، والخوف المستمر من عدم قابلية التحويل، والفوارق الكبيرة بين بلدان أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بميزان مدفوعاتها ومراكز احتياطياتها.

ومع ذلك، فقد أجرت البنوك المركزية لأمريكا الوسطى مزيداً من التحليل لهذه الفكرة تحت تأثير التطور السريع لغرفة المقاصة، وتوقع أن تؤدي الاتجاهات الايجابية للسوق المشتركة في نهاية الأمر إلى تبرير النظر الجاد في إنشاء وحدة نقدية. وساعد على ذلك أيضاً أن هذه البنوك المركزية أنشأت، منذ عام ١٩٦٤، مجلساً للنقد لأمريكا الوسطى لتوجيه عملية التكامل المالي وتنسيق السياسات النقدية الوطنية، وذلك لأن هذا المجلس قام بتوفير المعرفة والوسائل التحليلية لفهم أفضل، على صعيد أقليمي، للعلاقة بين التكامل والقطاع الخارجي، وكذلك العلاقة بين إدارة الاحتياطي وتمويل ميزان المدفوعات.

ويجمع صندوق تثبيت النقد لأمريكا الوسطى في جوهره بين فكرة الادارة المشتركة للإحتياطيات، وبين التأثير المتبادل المتزايد الأهمية بين التكامل الاقتصادي وميزان

---

(٧) من المعروف أن أعضاء الاتحاد الكاريبي ينظرون الآن في إمكانية عقد إتفاق إئتماني لاستكمال جهاز المقاصة المتعددة الأطراف لدى الاتحاد.

المدفوعات. وقد وافق أعضاء هذا الصندوق - أي البنوك المركزية ذاتها المشتركة في غرفة المقاصة - من حيث المبدأ، على وضع مقدار متساوٍ من احتياطياتها الرسمية تحت سلطة مجلس النقد، لغرض واحد بعينه هو تمويل قروض تثبيت تقدم إلى أي أعضاء يواجهون صعوبات في ميزان المدفوعات، أو استثمار هذه الاحتياطيات مؤقتاً في الأسواق الدولية، إذا لم تكن هناك حاجة إلى قروض التثبيت. وكان المقدار الذي تحت يد الصندوق يمثل بالكاد في البداية نسبة واحدة في المائة من الاحتياطيات الدولية الاجمالية المشتركة للأعضاء. ولكن هذه النسبة ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى قرابة ٧ في المائة. غير أنه بسبب الاختلاف في مراكز الاحتياطيات الفردية، فإن الاسهام الحالي لأحد الأعضاء في الصندوق يمثل نسبة كبيرة تبلغ ٤٠ في المائة من الاحتياطيات الاجمالية، وبالنسبة لعضوين آخرين تتراوح هذه النسبة بين ١٣ في المائة و١٥ في المائة.

ويقوم صندوق إحتياطي الأنديز على المبادىء نفسها التي يقوم عليها مشروع أمريكا الوسطى، باستثناء أن صندوق الأنديز - إلى جانب الاسهامات في النقد الأجنبي من جانب الأعضاء والاقتراض الخارجي التكميلي - قد أسندت لـه سلطة قبول ودائـع من النقد الأجنبي، وإصدار سنداته الخاصة، والعمل كوصي في عمليات النقد الأجنبي ذات الأهمية لأعضائه. وفضلاً عن ذلك، قد يقوم صندوق إحتياطي الأنديز أيضاً، بالرغم من أن هدفه الرئيسي هو إستخدام إسهامات الأعضاء في التمويل المباشر لقروض التثبيت التي يتطلبها الأعضاء الذين يواجهون صعوبات في ميزان المدفوعات، بمنح ضمانات تتعلق بالإقتراض الخارجي للغرض نفسه، واستثمار بعض موارده المالية في أسهم تصدرها مؤسسة الأنديز المالية، والحوالات المصرفية المقبولة والسندات والأسهم الصادرة في البلدان الأعضاء(٨).

ويمثل صندوق إحتياطي الأنديز إتفاقية إئتمان تشمل جزئياً أعضاء رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية لأن خمسة فقط (بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور، بيرو، فنزويلا) من الأعضاء الأحد عشر في الرابطة يشتركون في الصندوق. وهذا يعكس حقيقة أن هذه البلدان الخمسة قد أنشأت في عام ١٩٦٩، دون أن تنسحب من الاتفاقيات التجارية الفضفاضة والأكثر عمومية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، مشروع تكامل فيما بينها (معاهدة قرطاج) التي تتجاوز تحرير التجارة، وقد تتطور في نهاية الأمر إلى سوق مشتركة أو إلى إتحاد جمركي، وتشمل برنامجاً للتكامل الصناعي في طور التنفيذ. وفي هذا الصدد، فإن البنوك المركزية لمجموعة الأنديز، وإن كانت لا ترى حاجة إلى وضع ترتيب للمقاصة وتسهيل تكميلي مختلف عن نظام المدفوعات لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية و«إتفاقية سانتو دومينغو»،

---

(٨) هذه المرونة في العمل ترجع إلى أن صندوق إحتياطي الأنديز يتمتع بشخصية قانونية بموجب معاهدة دولية، في حين أن صندوق موازنة النقد لأمريكا الوسطى يقوم على أساس إتفاقية بين البنوك المركزية الأعضاء فقط.

إلاّ أنها تشعر - فيما يبدو - بالحاجة إلى تسريع للتكامل النقدي فيما يتعلق بالادارة الجماعية للإحتياطيات من أجل المساعدات المتبادلة لموازين المدفوعات.

وتمثل الاسهامات المتفق عليها من النقد الأجنبي في صندوق الأنديز للإحتياطي في الوقت الحالي ٢,٥ في المائة فقط من الحيازات الاجمالية المشتركة للأعضاء من الاحتياطيات، ولكنها تصل بالنسبة لأحد هؤلاء الأعضاء إلى ٢٥ في المائة. وجدير بالذكر أيضاً أن النسبة الفعلية للإحتياطيات الدولية للأعضاء التي يديرها الصندوق قد تزداد بدرجة كبيرة، إذا تمكن الصندوق من تشجيع الودائع الاختيارية من النظم المصرفية لبلدان الأنديز، أو العمل على تصريف سنداته الخاصة والتي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية.

٢ - مساعدة ميزان المدفوعات

بينما يعنى كل من صندوق تثبيت النقد لأمريكا الوسطى، وصندوق إحتياطي الأنديز، بتمويل العجز الشامل لموازين مدفوعات البلدان المشتركة، فإن إتفاقية المساعدات المالية[٩] لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية يقصد منها بالتحديد مساعدة الأعضاء على إعادة تمويل صافي مراكز المدينين الكبيرة الناجمة عن عمليات نظام المقاصة للرابطة. غير أن إعادة التمويل هذه ليست تلقائية، ولا يمكن منحها إلاّ إذا كان العضو المقترض يتعرض، في وقت واحد، لعجز شامل في ميزان المدفوعات ومركز «ضعيف» للإحتياطي الدولي.

ولا تتطلب إتفاقية المساعدات المالية للرابطة موارد مالية دائمة، ولكنها تعتمد على تسهيلات ائتمانية طارئة يتفق عليها بين المشتركين، وترتبط مبالغها بدورها بحصص المشتركين في صندوق النقد الدولي. وتقتصر إمكانية وصول المشترك إلى هذا الترتيب على ٣٠٠ في المائة من تسهيلاته الائتمانية الخاصة، على ألاّ تتجاوز ٣٠ في المائة من إجمالي مقدار التسهيلات الائتمانية لهذا الترتيب، ويتعين سداد جميع المسحوبات خلال سنة. وبالتالي، فإن الهدف الأساسي «لاتفاقية سانتو دومينغو» هو توفير مساعدات قصيرة الأجل للمشتركين الذين من المرجح أن يتأثر المركز الشامل لاحتياطياتهم بدرجة خطيرة بنتائج المدفوعات الاقليمية.

وبناء على طلب عدة مشتركين، تجري الآن إعادة النظر في «إتفاقية سانتو دمينغو» بغرض توسيع نطاق ومرونة تسهيلاتهم المالية، وخاصة فيما يتعلق بادراج مبدأ التصحيحات الشاملة لموازين المدفوعات بدلاً من المفهوم العتيق للعجز الاقليمي الداخلي. ومن المحتمل أن يتطلب ذلك النظر في تمويل طويل الأجل، وفي بعض الاجراءات لتطبيق شروط أداء السياسة على المقترضين، مما يتطلب بدوره موارد مالية دائمة وقواعد إشراف ملائمة. وقد

---

(٩) يشترك البنك المركزي لجمهورية الدومينيكان في هذا الترتيب أيضاً.

لا يتحقق الشكل النهائي لهذا الاصلاح للمشروع الحالي للمساعدات المالية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية قبل عام ١٩٨١.

ومن ناحية أخرى اعتمد كل من صندوق أمريكا الوسطى لتثبيت النقد وصندوق إحتياطي الأنديز قواعد وشروطاً معينة لاستخدام موارده المالية. **أولاً**، في حين يتمتع الأعضاء بالوصول إلى قروض متوسطة الأجل للأغراض الشاملة لموازين المدفوعات تبلغ قيمتها عدة أضعاف مساهماتها من النقد الأجنبي، عليهم أن يثبتوا أنهم راغبون وقادرون في الوقت نفسه على تنفيذ سياسات موازنة لإصلاح الخلل الخارجي في فترة زمنية معقولة. **ثانياً**، إزدياد الاشتراطية بالنسبة لأداء السياسة الاقتصادية حسب قيمة قروض الموازنة واستحقاقها. **ثالثاً**، يخضع أداء السياسة لإشراف جماعي من جانب المشتركين في السوق، بما في ذلك المراعاة المبدئية لالتزامات التكامل الاقليمي.

ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين صندوق أمريكا الوسطى وصندوق الأنديز تحتل في المدة القصوى لاستحقاق قروض التثبيت، والاستخدام المتزامن أو السابق لتسهيلات صندوق النقد الدولي. إذ بينما يمكن لصندوق أمريكا الوسطى أن يمنح قروضاً لمدة سبع سنوات ولا يتطلب من المقترض أن يكون قد لجأ إلى صندوق النقد الدولي أو يعتزم اللجوء إليه، لا يمكن للقروض التي يمنحها صندوق الأنديز أن تتجاوز ثلاث سنوات مع وجوب إستكمالها - من الناحية العملية - باستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي.

وبالطبع هناك أيضاً إختلافات فيما يتعلق بالخبرة الفعلية لكل منهما، نتيجة لوجود فارق زمني قدره تسع سنوات بين تاريخ تأسيس كل من النظامين الائتمانيين. فقد منح صندوق أمريكا الوسطى حتى الآن ستة قروض إلى أربعة من أعضائه الخمسة قيمتها الاجمالية تعادل تقريباً أربعة أضعاف موارد الصندوق، مما يعني أنه كان عليه أن يلجأ هو ذاته إلى الاقتراض الخارجي الكثيف. وقد أتاح ذلك لصندوق أمريكا الوسطى فرصاً واسعة للتعرف على المشاكل المتنوعة لموازين المدفوعات، وتطبيق مجموعة متنوعة من سياسات التثبيت وتقنياتها. أما صندوق إحتياطي الأنديز فلم يمنح سوى قرض موازنة قصير الأجل تمثل قيمته جزءاً صغيراً من موارده.

٣ - ترتيبات إئتمانية اخرى

بالإضافة إلى الاتفاقيات الائتمانية المؤسسية الآنفة الذكر، عرفت البنوك المركزية لأمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة بعض الترتيبات المؤقتة التي تم إجراؤها لمناسبات خاصة، وهي تمثل في حقيقتها إستثمارات مشتركة لجزء من إحتياطياتها الدولية الرسمية لمساعدة عدد منها على التغلب على المشكلات الخطيرة لموازين المدفوعات. وكان يقصد بهذه الترتيبات،

بصفة رئيسية، إما استكمال الاتفاقيات الائتمانية القائمة، أو معالجة حالات خاصة يتعذر علاجها بخلاف ذلك.

ومن أهم هذه الترتيبات «إتفاق التعاون المالي» الذي عقدته البنوك المركزية لأمريكا اللاتينية واسبانيا في عام ١٩٧٣، لمساعدة أي بلد في أمريكا اللاتينية يكون قد تعرض في العام السابق لكارثة طبيعية ذات عواقب إقتصادية خطيرة، بما في ذلك العجز الكبير في ميزان المدفوعات والمرتبط بالتعمير. واتخذت المساعدة المالية شكل ودائع إختيارية من النقد الأجنبي لمدة سنة قابلة للتجدد حتى خمس سنوات في البنك المركزي لذلك البلد. وكان حجم كل وديعة يتناسب مع ما للبلد الذي اشترك مصرفه المركزي في الانفاق من حصته في صندوق النقد الدولي وقد تم إستخدام هذا الترتيب ثلاث مرات في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩.

وجدير بالذكر أن هناك ثلاثة قروض هامة أدت إلى تسهيل عمليات صندوق أمريكا الوسطى لتثبيت النقد، وقد تم إتخاذ الترتيبات الخاصة بهذه القروض مع البنوك المركزية للمكسيك وفنزويلا وكولومبيا. وتجمع بين هذه القروض الثلاثة سمة مشتركة هي أن المبالغ تقدم فقط بناء على طلب الصندوق - أي مع إغفال أية صلة ثنائية بالمقترض من الصندوق - لتمويل قروض التثبيت التي اعتمدها الصندوق طبقاً لإجراءاته وشروطه.

ومن ناحية اخرى، عمل بنك صادرات أمريكا اللاتينية بنشاط على اجتذاب ودائع بالنقد الأجنبي من البنوك المركزية في المنطقة، عارضاً عليها أسعار فائدة لا تقل إرتفاعاً عن أسعار السوق الأوروبية. ويوجد في الوقت الحاضر ١٣ بنكاً مركزياً في المنطقة تحتفظ بودائع لدى بنك الصادرات، تبلغ قيمتها الاجمالية قرابة ٦٧ في المائة من مجموع ودائع البنك و٤١ في المائة من مجموع أصوله. وهذه العمليات هي في التحليل الأخير نوع من تجميع الاحتياطيات الاقليمية من النقد الأجنبي لدعم موازين المدفوعات، لأن النشاط الرئيسي للبنك هو تمويل صادرات أمريكا اللاتينية من خلال إعادة خصم قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الدولة المصدرة.

وأخيراً، تشير المعلومات المتوفرة لدينا أن بعض الترتيبات الائتمانية المؤقتة المبينة أعلاه سوف يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها في الأرجح، وذلك لتعزيز كل من الأجهزة القائمة لأمريكا الوسطى ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية. **وفي المقام الأول،** من شبه المؤكد أن يتم قبل نهاية عام ١٩٨٠ إستكمال غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى بجهاز يهدف إلى دعم مراكز المدينين المستديمين - وسوف نشرح ذلك فيما بعد - عن طريق قروض متوسطة الأجل من بنك صادرات أمريكا اللاتينية. **وفي المقام الثاني،** فإن من المقترحات البديلة المطروحة للنظر الآن لتحسين إتفاق المساعدات المالية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا

اللاتينية إقتراح يرمي إلى تضمين الاتفاق جهازاً دائماً للودائع الاختيارية من النقد الأجنبي تماثل ودائع «إتفاق التعاون المالي» المشار إليه أعلاه.

رابعاً - الحالة الخاصة لأمريكا الوسطى

هناك عدة أسباب لما أحرزته بلدان أمريكا الوسطى من تقدم مبكر وجوهري نحو التكامل النقدي في إطار أمريكا اللاتينية. وهذه الأسباب هي: الحجم الصغير نسبياً لاقتصادياتها، العلاقات السياسية التقليدية الوثيقة بينها، البنية البسيطة لنظامها المصرفي والمالي، وأيضاً قناعتها بأن التكامل الاقتصادي يشكل في المدى البعيد الأمل المعقول الوحيد لبقاء البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبعد تجارب غنية في هذا الميدان امتدت لعشرين سنة تقريباً، أصبح لدى منطقة أمريكا الوسطى مجموعة شاملة من المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف والتي تمثل في واقع الأمر العناصر الأساسية لاتحاد المدفوعات.

والجوانب الرسمية لهذا الاسلوب في التكامل النقدي يستهدفها بصراحة الاتفاق النقدي لأمريكا الوسطى لعام ١٩٧٤ الذي يدعم وينسق بين أهداف ونشاطات وعمليات مجلس النقد، وغرفة المقاصة، وصندوق تثبيت النقد، كما ينص الاتفاق على وضع ترتيبات تكميلية قد تكون ضرورية لتحسين فعالية وتماسك إطار التكامل النقدي بأكمله. ومن المناسب إجراء عرض سريع لهذه العناصر المتشابكة واتجاهاتها واحتمالاتها الأخيرة بغرض تقييم دلالة تجربة أمريكا الوسطى.

١ - مجلس النقد

ينحصر تمثيل البنوك المركزية الخمسة لأمريكا الوسطى في المجلس من محافظي هذه البنوك بما يكفل تنفيذ قراراته على نحو فعّال. والمجلس مسؤول عن التوجيه الشامل لعملية التكامل النقدي، والادارة العامة لكل من غرفة المقاصة وصندوق الموازنة، والاستعراض الدوري للأداء الاقتصادي وآفاق المنطقة والبلدان الأعضاء، وإقرار وسائل وسبل التنسيق بين السياسات المالية للأعضاء. ويساعد المجلس لجان تعالج قضايا معينة تتعلق بسياسات النقد والصرف والسياسات المالية والشؤون القانونية للتكامل.

وقد مارس مجلس النقد تأثيراً كبيراً في مجالات هامة أخرى من مجالات التكامل، مثل السياسات التجارية والمالية والانمائية، من خلال إجتماعات مشتركة مع المسؤولين الوطنيين المختصين على الصعيد الوزاري. وقد أدى ذلك إلى زيادة دور المجلس بدرجة كبيرة في الاستراتيجية العامة للتكامل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقلال السياسي والاداري للبنوك المركزية الوطنية. كما كان المجلس مسؤولاً أيضاً عن تطبيق السياسات الاقليمية في علاقات الأعضاء بالمؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي.

ومن المحتم أن المجلس في عمله على توجيه المراحل التدريجية للتعاون والتكامل النقدي سوف يتأثر بالأوضاع السياسية المتغيرة في المنطقة التي هددت أحياناً العملية الشاملة للتكامل بشكل خطير. غير أن الاستقلال السياسي النسبي للبنوك المركزية قد أسهم إيجابياً في الحفاظ على المنجزات الأساسية على الصعيد الاقليمي. وهناك أمثلة قوية على ذلك في تاريخ مجلس النقد: فقد استمرت إجتماعات المجلس -كما استمرت غرفة المقاصة وصندوق التثبيت يؤديان عملهما- رغم نشوب حرب معلنة بين إثنين من الأعضاء في عام ١٩٦٩، ورغم حدوث إنهيار خطير في معاهدات التكامل في عام ١٩٧٢، وتغير جذري عنيف في التنظيم المؤسسي للدولة في بلد آخر من البلدان الأعضاء في عام ١٩٧٩.

٢ - غرفة المقاصة

إلى جانب خصائص غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى باعتبارها نظاماً متعدد الأطراف للمدفوعات، فإن النص على وجوب معالجة هذه الغرفة للمعاملات المقيّمة بالعملات الوطنية للبلدان الأعضاء، بشكل حصري، إنما يجعل منها حالة بارزة من حالات التكامل النقدي. وهذا المطلب يتجاوز مجرد إحلال العملة الدولية التقليدية لإجراء المدفوعات الاقليمية: فهو يمثل تدويلاً محدوداً وهاماً للعملات الوطنية مما يخلق منطقة نقدية سوف تصبح، رغم التباين الحالي في أسعار تعادل العملات، حجر الزاوية في قيام إتحاد نقدي في أمريكا الوسطى.

وجدير بالذكر أن غرفة المقاصة لم تبق منعزلة داخل هذه المنطقة النقدية. فقد عمل مجلس النقد، إبتداء من عام ١٩٦٥، على التعزيز الانتقائي للروابط مع بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى التي لديها تجارة كثيفة وترتيبات دفع مع أمريكا الوسطى. ويوجد حالياً إثنان من ترتيبات المقاصة والمدفوعات من هذا النوع مع البنكين المركزيين في المكسيك وكولومبيا. وتشترك البنوك المركزية لأمريكا الوسطى بصفة جماعية في هذه الترتيبات، من خلال غرفة المقاصة التي تكلف أيضاً بإدارة عمليات المقاصة والتسوية. وتمثل كل من المكسيك وكولومبيا الشريك التجاري الرئيسي لأمريكا الوسطى في المنطقة. ومن الممكن قيام ترتيبات مماثلة مع البنوك المركزية في فنزويلا والبرازيل وجمهورية الدومينيكان التي تتجه بسرعة نحو أن تصبح شريكاً مهمًا في التجارة.

ويمكن قياس أداء غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى بواسطة أرقام تتعلق بالتجارة الاقليمية والمدفوعات والاحتياطيات الدولية. ومن المقدر أن تمثل التجارة الاقليمية حوالي ٢٥ في المائة من مجموع تجارة الصادرات في عام ١٩٧٩. غير أن حجم المعاملات التي شملتها المقاصة تجاوزت إلى حد بعيد القيمة المسجلة للتجارة المنظورة، الأمر الذي يفسر على أنه يعكس حجمًا كبيراً للعمليات المالية والخدمية. وعلى أية حال، لم يتجاوز المبلغ

المشترك للتسويات بالدولار الأمريكي نسبة ٥ في المائة من إجمالي قيمة المعاملات الموجهة عن طريق غرفة المقاصة.

٣ - صندوق التثبيت

سبق أن ذكرنا أن صندوق أمريكا الوسطى لتثبيت النقد يقوم بدور هام في مساعدة البلدان الأعضاء على تجنب سياسات النقد الأجنبي التي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على عملية التكامل، مثل مراقبة النقد، أو تخفيض سعر الصرف. وبهذا المعنى تتفق أغراض صندوق أمريكا الوسطى مع أغراض صندوق النقد الدولي، ولكن هناك أيضاً إختلافات كبيرة فيما يتعلق بالأسلوب المتبع في تكييف موازين المدفوعات.

ففي المقام الأول، لما كان من غير المطلوب أن يلتزم العضو المقترض بالاستخدام السابق أو الآني لتسهيلات صندوق النقد الدولي، فإن صندوق أمريكا الوسطى حر في تطبيق معايير ذاتية بالنسبة لنطاق سياسات التثبيت وخصائصها الذاتية. ومنذ الوهلة الأولى يؤثر التقنيون ورجال المصارف المركزية في أمريكا الوسطى النظر إلى عملية التكييف على أنها مجموعة من الأوضاع الشاملة للطلب والعرض التي لا يمكن إحداث تأثير فعّال داخلها من مجرد إتباع سياسة نقدية ميكانيكية، والتي تتطلب بالتالي إستراتيجية هادئة متوسطة الأجل ومتعددة السياسات، بدلاً من المعالجة العنيفة بالصدمات. ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي قد بدأ يتحرك أخيراً نحو هذا النوع من المعالجة وخاصة فيما يتعلق بجهازه المعروف باسم «التسهيلات الموسعة».

وفي المقام الثاني، اعتمد صندوق أمريكا الوسطى، منذ البداية، مزيجاً من المعايير الكمية والنوعية في تقييم الاحتياجات المعينة للعضو المقترض، بدلاً من تطبيق قواعد صارمة بشأن مبالغ قروض التثبيت التي يقدمها واستحقاقها. فمن ناحية، يشكل حجم العجز الفعلي أو المرتقب في موازين المدفوعات إعتباراً رئيسياً، هو والتقدير الواقعي لقدرة المقترض على تلقي تمويلاً دولياً آخر للغرض نفسه، بما في ذلك موارد صندوق النقد الدولي. ومن ناحية اخرى، يمكن لمجلس النقد لأمريكا الوسطى أن يوافق على قروض مدة إستحقاقها سنة أو خمس أو سبع سنوات، حسب المدة المتوقعة للإختلال في ميزان المدفوعات، وذلك بعد مراعاة الآثار المحتملة للسياسات المقترحة للموازنة.

٤ - التمويل التكميلي

في أواخر عام ١٩٧٩، أقر مجلس النقد لأمريكا الوسطى إنشاء جهاز مالي جديد يمكن أن يسد بفعالية الثغرة المؤسسية القائمة بين غرفة المقاصة وصندوق التثبيت بقدر ما يتعلق الأمر بإعادة تمويل الأرصدة المدينة في المقاصة الداخلية. وفي الأوقات العادية تدفع الأرصدة المدينة المعلقة في مواعيد التسوية المتفق عليها، وإذا كان عضو مدين يواجه

صعوبات تعود إلى عجز شامل في ميزان المدفوعات ومركز إحتياطي دولي ضعيف، يمكنه دائمًا الاقتراض من صندوق التثبيت.

غير أنه منذ عام ١٩٧٨ لم تكن الأوضاع المالية الاقليمية طبيعية بسبب الاقتران المؤسف للحرب الأهلية في بلد عضو، بعدم الاستقرار الاقتصادي في بلد آخر، والاضطرابات السياسية في بلدين آخرين. ونتيجة لذلك، كانت بعض مراكز المدينين في غرفة المقاصة مرتفعة ومستديمة بشكل غير عادي، واستنفد معظم الأعضاء ما يستحقونه في صندوق التثبيت. وفضلاً عن ذلك، رغم أن إتفاقية النقد لأمريكا الوسطى تقضي بإعادة التمويل الاختياري لمراكز المدينين من جانب الأعضاء الدائنين، فقد أصبح ذلك صعباً بصفة متزايدة للأسباب ذاتها. وعلى أية حال، فقد أبدى مجلس النقد تفضيلاً واضحاً للترتيبات المتعددة الأطراف، كلما كان من المرجح أن تصبح العمليات الثنائية، وإن كانت مقيدة على أساس مؤقت، سمات دائمة لبرنامج التعاون النقدي.

وتشير المعلومات غير الرسمية المتوفرة إلى أن مجلس النقد يميل إلى ترتيب تسهيل إئتماني متوسط الأجل ومتعدد الأطراف مع بنك صادرات أمريكا اللاتينية الذي يتيح للبنوك المركزية ذات مراكز المدينين الكبيرة في غرفة المقاصة الحصول على إئتمانات قصيرة الأجل بالنقد الأجنبي لتمويل تسوياتها الاقليمية. وفي مقابل ذلك، يمكن للبنوك المركزية الدائنة أن تعيد خصم أجزاء معينة من الأرصدة المعلقة في البنك، شريطة أن يكون المدينون على إستعداد لتوثيقها في شكل مناسب وتحمل تكاليف إعادة الخصم[١٠].

ويعمل هذا التسهيل التمويلي التكميلي، هو وغرفة المقاصة وصندوق تثبيت النقد، على دفع إطار التكامل النقدي لأمريكا الوسطى بدرجة كبيرة إلى أن يصبح إتحاد مدفوعات ذا آلية إئتمانية محدودة. ورغم أن ذلك لا يزال بعيداً عن كونه إتحاداً نقدياً مثالياً، فما من شك أن الجمع بين هذه العناصر الثلاثة، بالإضافة إلى وجود سلطة عالية المستوى وذات مسؤوليات هامة ومتزايدة فيما يتعلق بتحقيق الانسجام بين السياسات المالية الوطنية، من شأنه أن يزيد إلى حد بعيد من تعزيز التكامل النقدي في أمريكا الوسطى واحتمالات إحراز المزيد من التقدم.

خامساً - ملاحظات ختامية

من الناحية العامة تطور التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية في السنوات العشرين الماضية على مرحلتين: مرحلة الستينات حيث جرى تشجيع ترتيبات المقاصة لدعم التوسع التجاري الاقليمي الداخلي طالما لا تنطوي على مخاطر عدم القابلية للتحويل التي انطوت

(١٠) رغم وجود إتفاق واسع فيما يبدو حول السمات الرئيسية لهذا التسهيل الائتماني، فلا تزال التفاصيل الخاصة بالضمانات والمستندات والاجراءات العملية قيد الاعداد وقت كتابة هذا البحث.

عليها إتحادات المدفوعات الفاشلة التي تم إقتراح أشكال مختلفة منها في العقد السابق؛ ومرحلة الاتفاقيات الائتمانية في السبعينات التي جرى وضعها لتقديم مساعدات متبادلة لموازين المدفوعات مما تطلب قيام علاقات أوثق وأقوى فيما بين الأطراف المعنية. ويبدو أن الثمانينات تبدأ بدراسة نقدية لهذه الاتفاقيات، الأمر الذي ربما يؤدي إلى مرحلة ثالثة لتحقيق إنجازات أجرأ وأكثر خيالاً في مجال التكامل النقدي.

وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية كانت أفضل استعداداً من مناطق العالم الثالث الأخرى للسير في طريق التعاون النقدي الاقليمي، إذا أخذنا في الاعتبار برامج التعاون الاقتصادي الشامل التي تم إعتمادها في وقت مبكر يرجع إلى عامي ١٩٦٠ و١٩٦١، فانه ينبغي عدم المبالغة في أهمية هذا العامل.

أولاً، لا يزال الأداء الفعلي في كل من أمريكا الوسطى والجنوبية بعيداً عن الأهداف الطموحة للإتحادات الجمركية الكاملة ومناطق الأسواق المشتركة والتجارة الحرة التي استهدفتها المعاهدات الأصلية العتيقة[١١].

ثانياً، لم تستهدف هذه المعاهدات صراحة قيام تكامل نقدي كعنصر داعم وتكميلي للتكامل الاقتصادي ككل، الأمر الذي ترك الحساسيات الوطنية فيما يسمى «السيادة النقدية» دون مساس.

ثالثاً، رغم أن التكامل النقدي قد عنى بالضرورة عملية تحرير للتجارة، فلم يطلب من البلدان المشتركة التخلي عن قيود النقد أو إتباع سياسات من جانب واحد لأسعار الصرف.

ومن ناحية اخرى، من الواضح ان عملية التكامل كانت القوة الدافعة وراء التوسع غير العادي في التجارة والاستثمارات الاقليمية الداخلية الذي حدث في أمريكا اللاتينية، مما يدعم بدوره التوسع في المدفوعات المتبادلة، ويعمق درجة الترابط بين نظم النقد الوطنية، كما يعمق درجة المصلحة المشتركة في سلامة ميزان المدفوعات لكل عضو. ومن ثم فإن هذا التطور هو المصدر الرئيسي للتعاون النقدي في أمريكا اللاتينية، الذي قد يتخذ أشكالاً مختلفة ويتحقق من خلال إجراءات مختلفة حسب الاحتياجات الفعلية وإمكانيات وحدود المشتركين.

ويبدو، لأكثر من سبب، أن تجربة أمريكا الوسطى أكثر ثراء وتنوعاً عنها في مناطق التكامل الأخرى في أمريكا اللاتينية. ذلك أن الجمع بين عناصر مثل نظام للمقاصة،

---

(١١) يبدو أن أمام مجموعة الأنديز والاتحاد الكاريبي فرصة أفضل للنجاح لأنها أكثر حداثة وربما أكثر واقعية.

وجهاز لموازنة موازين المدفوعات، وآخر لإعادة تمويل الديون القصيرة الأجل، وكل ذلك تحت سلطة تنسيق إقليمية، يعكس بوضوح مخططاً لاتحاد المدفوعات، أو صورة عامة لاتحاد نقدي في المستقبل. وهذا يتجاوز أحكام معاهدة التكامل لعام ١٩٦٠، ولكنه إنعكاس لحالة نادرة تغلبت فيها تقاليد البنوك المركزية والثقة بالنفس على الظروف السياسية التي لم تؤد في السنوات الأخيرة إلى تكامل إقليمي بصفة عامة.

وقد جاء تطور التعاون النقدي في منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، ومجموعة الأنديز ومجموعة الكاريبي، في أعقاب التطور الفعلي للتكامل الاقتصادي في هذه المناطق مباشرة. وربما كان صندوق إحتياطي الأنديز هو أكثر مفاهيم التكامل النقدي تقدماً بين الترتيبات المتعددة الأطراف الأربعة القائمة في هذه المناطق. ولكن التنقيح الجاري لاتفاقية المساعدات المالية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية قد يؤدي أيضاً إلى ترتيب إئتماني أكثر شمولاً واستكمالاً لدعم موازين المدفوعات. وهناك أيضاً إمكانية أن تجد مجموعة الكاريبي أن من المفيد أو الضروري إستكمال جهاز المقاصة لديها باتفاقية جديدة للإئتمانات.

وتطرح الاعتبارات السابقة مسألة دمج الترتيبات والاتفاقيات النقدية المتعددة الأطراف القائمة في نظام أمريكي لاتيني، أو على الأقل تحقيق الربط بينها بغية زيادة الفائدة المشتركة منها. ويبدو أن قيام نظام لأمريكا اللاتينية أمر غير ممكن، بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين مناطق التكامل الثلاث، فيما يتعلق بأهدافها المحددة، ومراحل تطورها، والحدود السياسية، ولكن من المؤكد أن قيام شبكة من الروابط الوظيفية أمر ممكن - من الناحية التقنية على الأقل - وقد يحقق مزايا كبيرة لجميع البلدان المعنية. وكما ذكرنا آنفاً، فإن غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى ترتبط بالفعل بالنظم المالية الوطنية للمكسيك وكولومبيا. ومن الممكن توسيع هذه الروابط لتشمل البلدان الأخرى في منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ومجموعة الكاريبي على الأساس الانتقائي ذاته.

وينبغي ألاّ يثير الربط بين نظم المقاصة الاقليمية الفرعية مشاكل مستعصية من حيث المبدأ. ويتعين إقرار إتفاقيات مشتركة بين النظم بشأن مواعيد التسوية، وتمويل وأسعار فائدة مؤقتة، ومتعددة الأطراف ومتبادلة للأرصدة المعلقة، ولكن من الممكن ترك مسألة التفاصيل العملية الأخرى مثل جدارة المعاملات وإجراءات التوثيق والمستندات، الخ، للبت فيها من قبل البنك المركزي القائم بالتحويل. وبالمثل، يمكن إقرار ترتيبات إئتمانية لإعادة التمويل المحدود لمراكز المدينين وفق إتفاقية المساعدات المالية الحالية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، أو التسهيلي التكميلي المقترح لغرفة المقاصة لأمريكا الوسطى.

ومن ناحية اخرى، لا يمكن إقامة روابط مشتركة بين الاتفاقيتين القائمتين الشاملتين لدعم موازين المدفوعات، ما دامتا تقتصران من الناحية القانونية على البلدان الأعضاء في منطقتي التكامل لكل منهما، كما أن الروابط بينهما وبين الاتفاقية الائتمانية الشاملة المرتقبة لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية سوف تتوقف كثيراً على الهيكل النهائي للإتفاقية الأخيرة ونطاقها. وغير أنه من الممكن ترتيب روابط غير رسمية وغير مباشرة فيما بين الاتفاقيات الثلاث، بواسطة كل من الاستثمار المتبادل للموارد غير المستخدمة، وتوحيد شروط الائتمان الرئيسية، ومتطلبات أداء السياسة. ومن شأن هذه التدابير البسيطة أن تفتح الطريق إلى نوعية محسنة من التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية.

ورب كلمة أخيرة تقال حول دور التعاون النقدي في العلاقات بين أمريكا اللاتينية وبقية العالم الثالث. واستناداً إلى التجربة المبينة في الفقرات السابقة، توجد أمام أمريكا اللاتينية فرصة مواتية لقيادة الطريق نحو أشكال أكثر شمولاً وديناميكية وفعّالية للتعاون النقدي المتعدد الأطراف فيما بين البلدان النامية. غير أن هذه القيادة تتطلب، لكي تكون فعّالة، توفر شرطين أساسيين على الأقل: أن تترابط السياسات النقدية في العالم الثالث ترابطاً متزايداً بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وألاّ يدخر جهد - سياسي أو فكري - في الاصرار على إجراء إصلاح أساسي لنظام النقد الدولي الذي يستهدف، من بين ما يستهدف، مشاركة فعّالة من جانب البلدان الأقل تطوراً.

تعقيب رقم (١)

كارلوس دياز اليجاندرو

قدم لنا غونزاليز ديل فال موجزاً ممتازاً للمحاولات التي بذلت على صعيد التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية. وفيما يلي بعض الأفكار التي أوصت بها هذه الدراسة التي تجمع بين الجدة والرصانة.

يشمل «التكامل النقدي» عدة أبعاد وخطوات لكل منها أثره المختلف على الرخاء الاقتصادي، ذلك لأن **ترتيبات المقاصة والمدفوعات** توفر في التكاليف بصورة متواضعة، كما أنها قد تولد بعض الاعتبارات المعرفية الموضوعية، وعلى صعيد بلدان لم تربط بينها في السابق صلات مالية ملموسة، تشمل تلك الترتيبات في «مشاريع إحلال للواردات» ذات صفة عملية، أما الواردات التي يتم إصلاحها بموجب تلك المشاريع فهي الخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات المالية الأجنبية. ويلوح ان إنشاء وصيانة هذه الترتيبات أمر مباشر إلى حد كبير وكذلك الحال مع المكاسب التي يجنيها من جرائها جميع المشاركين فيها. ولا يبدو الأمر محتاجاً إلى خطوات شجاعة من الواجب اتخاذها. إلا أن هذه الآليات المؤسسية قد لا ينجم عنها، في حد ذاتها، أكثر من أثر متواضع في تشجيع التبادل التجاري والعلاقات المالية فيما بين البلدان المشاركة فيها.

أما **الترتيبات الائتمانية لدعم ميزان المدفوعات**، سواء انطوت على تجميع الاحتياطيات أو على ترتيبات «شبكة الأمان» فهي تنطوي بدورها على درجة أكبر من الالتزام بتبادل الاعتماد على الشركاء وعلى مزيد من الثقة فيهم. وبوسع المرء أن يلاحظ أنه لا هذه الترتيبات ولا نظيرتها التي تنطوي على آليات خاصة للمقاصة والمدفوعات يلزم العمل بها في وقت واحد مع خطوات التكامل الأخرى التي تأتي من بينها خفض التعريفة الجمركية. إلا أن بإمكانها أن توفر قوة دفع لتكامل السياسة التجارية. ومن بين الحواجز التي تعوق دون إقامة اتحادات جمركية هناك خشية أن يؤدي خفض التعريفات إلى أوجه عجز في ميزان المدفوعات، في حين ان ترتيبات تمويل العجز المحتمل في هذا الميزان يمكنها

أن تؤدي دوراً مسانداً له أهميته، وهو دور ليس ببعيد الصلة عن ذلك الناجم عن المساعدة في تسوية التبادل التجاري. وبوسع ترتيبات شبكة الأمان التي تحددها البلدان المتقاربة الاتجاهات أن تكون أكثر سخاء فيما يتعلق «بشرطية» القروض التي تمنحها أكثر مما هو الحال مع صندوق النقد الدولي. ويمكن أن يؤدي تجميع الاحتياطيات إلى وفورات كبيرة في الطلب المطروح على هذه الاحتياطيات كما قد تؤدي إلى متحصلات أكبر وأفضل ناتجة عن استثمارها.

ويمكن القول، بصفة عامة، انه لا تجميع الاحتياطيات ولا الترتيبات الخاصة لدعم ميزان المدفوعات كانت قادرة على السير أبعد من عدد من الخطوات المبدئية والحذرة التي جرى اتخاذها في أمريكا اللاتينية. ويبدو صندوق أمريكا الوسطى وكأنه خطوة أشد جسارة من صندوق الأنديز الذي لا بد لقروضه من «وجوب استكمالها باستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي» ويتفق هذا التعارض مع الصورة العامة لتلك الأشواط البعيدة من التقدم التي جرى إحرازها في آليات التكامل التجاري بأمريكا الوسطى التي فاقت جهود التكامل المبذولة في أمريكا اللاتينية والتي ظلت تعاني أزمات بصورة أو بأخرى طيلة السبعينات.

إن الغاية النهائية من التكامل النقدي هي بالطبع قيام اتحاد نقدي سليم يشتمل على عملة مشتركة (أو على أسعار صرف ثابتة باستمرار بين أعضاء الاتحاد) وعلى ائتمان مشترك وسياسات نقدية ومالية مشتركة. ولقد عاشت بلدان أمريكا اللاتينية في مجموعها تاريخاً جد متنوع من التضخم، ومن هنا فإن توقع قفزتها إلى حيث تنشىء اتحاداً نقدياً لهو أمر من قبيل الخيال (إن لم يكن أسوأ). ولقد يتراءى للمرء أن يظن ان بلدان أمريكا الوسطى، بحكم ما لها من تراث طويل من حيث أسعار الصرف الثابتة والاستقرار السعري المعقول، بوسعها أن تصل بخطى أسرع إلى تحقيق اتحاد نقدي كامل. وقد يبدو الأمر وكأن البلدان المعنية لم تشأ أن تفسح المجال لإمكانية تغيير رأيها فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف، أو انها غير راغبة في تنسيق سياساتها النقدية، أو إنها قطعت ببساطة ان الاتحاد النقدي لا يضيف بحد ذاته سوى القليل إلى التكامل الفعال تجارياً كان أو مالياً. وفي هذا الصدد من المهم الاصغاء إلى مزيد من ملاحظات السيد غونزاليز ديل فال حول العقبات التي تقف بوجه اتحاد نقدي في أمريكا الوسطى.

إن ملاحظاته السابقة حول التكامل النقدي وحول التكامل بأمريكا اللاتينية بصفة عامة، إنما جاءت متشككة ومتشائمة، فلم يرتفع نصيب جميع واردات أمريكا اللاتينية الناشئة ضمن المنطقة ذاتها إلا بصورة متواضعة من سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٨

من ١٣,٧ في المائة إلى ١٤,٩ في المائة[1]. ولقد يلاحظ المرء أيضاً ان نصيب الواردات الناشئة من الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا ارتفع بين هاتين الفترتين من ٣ في المائة إلى ١٠,٤ في المائة وبالذات نتيجة لزيادة أسعار النفط.

إن الأرقام المتجمعة للتجارة الداخلية لأمريكا اللاتينية إنما تخفي بعض الانجازات الهامة. إنها تحتوي على درجة ونصيب عال من الصادرات المصنعة لأمريكا اللاتينية بأسرها. لكن ليس من الواضح إلى أي حد يمكن أن تعد هذه الصادرات بمثابة نتيجة لآلية محددة للتكامل أو ما إذا كانت نتيجة متغيرات أخرى ومنها مثلاً تعزيز الصادرات **بصفة عامة** وتحرير السياسات التجارية أو تحسينات طرأت على البنية التحتية الأساسية في أمريكا اللاتينية كما في حالة النقل والمواصلات. وقد يلحظ المرء أيضاً ان الأرقام الرسمية للتجارة لا تشمل كميات كبيرة من التهريب الذي يتم عبر الحدود في بلدان كثيرة بالمنطقة وهو يشمل بدوره كثيراً من السلع المنتجة محلياً.

فإذا ما عدنا إلى الستينات وبداية السبعينات، يمكن القول بأن الظروف التي سادت على ساحة الاقتصاد الدولي لم تكن مواتية للجهود التكاملية التي بذلتها البلدان الأقل نمواً.

لقد ظلت أسواق البلدان الصناعية تتوسع بسرعة وتفتح أبوابها لصادرات البلدان الأقل نمواً. لكن هذا الوضع ما لبث أن اهتز في أواخر السبعينات، حتى ان استشراف الثمانينات، إنما ينبيء بنمو اقتصادي متوسط في البلدان الصناعية مع ضغوط تضخمية تمارس في تلك الدول. ولسوف يكون من الحصافة للبلدان الأقل نمواً، وفي ظل هذه الظروف، أن تعالج آليات التكامل الاقتصادي بها بنظرة جديدة. ان نمو العالم الثالث يمكن أن يستمر حتى في ظل ظروف دولية من نوع تلك التي شهدتها الثلاثينات، لاحظ ان البرازيل سجلت توسعاً صناعياً مشهوداً خلال الثلاثينات. ويمكن للتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية أن يحرز مثل هذا النمو بصورة أكفأ وأسرع. فماذا عساه يكون دور التكامل النقدي ضمن تلك الجهود المتجددة المتعلقة بالاعتماد الجماعي على النفس؟

كما لاحظنا سلفاً، يمكن أن يشجع التوسع التجاري من خلال ترتيبات مقاصة ومدفوعات عن طريق آليات للائتمان السخي لدعم ميزان المدفوعات. لكن إذا لم يصحب هذا كله جهود مباشرة في المجال التجاري ومنها مثلاً تخفيضات التعريفة والدخول في مشاريع جديدة مشتركة، فقد لا تحقق تلك الترتيبات الشيء الكثير. ولهذا فلا أظن ان المرء يستطيع أن يحقق تكاملاً حقيقاً على أساس وتيرة نقدية فحسب. وفي إطار ظروف

---

(١) أنـظر: Inter-American Development Bank, **Economic and Social Progress In Latin America, 1979 Report,** table 11-4, p.47.

أمريكا اللاتينية فإن مسيرتها على طريق التكامل النقدي الكامل لا تزال تبدو مبكرة قبل موعدها المرسوم.

وإذا ما وسع المرء إلى حد ما من إطار مفهوم التكامل النقدي، فبإمكانه أن يرى دوراً أكبر تؤديه خلال الثمانينات الترتيبات الائتمانية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، لتشجيع التجارة بين البلدان النامية في السلع الرأسمالية وغيرها، فضلاً عن إمكان إنشاء مشاريع مشتركة على صعيد تلك البلدان.

وقبل أن أختم الحديث، قد يلحظ المرء انه طرأت تطورات مؤسسية على جهود التكامل في أمريكا اللاتينية في السنوات القليلة الأخيرة. فقد توخت الأطراف آليات أكثر مرونة ومنها مثلاً النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (SELA) وقد استخدمت الأطراف هذا النظام كمظلة تندرج تحتها عدد من المشاريع المشتركة التي باشرتها مجموعة من البلدان وثمة مشاريع خاصة أخرى تتركز على أحواض الأنهار كالأمازون ونهر بلاتا. وبرغم أهمية هذه الجهود، إلا أنني ما أزال مقتنعاً بأن الوسائل القديمة المتعارف عليها للتكامل مثل خفض التعريفة وغيرها من آليات كبح الواردات بالنسبة لتجارة أمريكا اللاتينية الداخلية كل هذا من شأنه أن تنجم عنه نتائج فعالة للتعجيل بمسيرة التكامل المنشود.

تعقيب رقم (٢) (*)

يافيار سيلفا روتي

من الصعب التعليق على ورقة حول الاقتصاد النقدي في امريكا اللاتينية أعدها السيد جورج غونزاليز ديل فال بفضل معلوماته الواسعة عن الموضوع وخبرته لسنوات كثيرة، ووضوح تعبيره عن أفكاره. وكل ذلك لا يترك سوى مجال ضيق للإضافة إلى ما قاله، وذلك لأن هناك جهداً كبيراً بذله لكي يحاول أن يطرح من وجهة نظر منهجية ومكتملة رؤيته لتجربة امريكا اللاتينية في عملية التكامل النقدي، وبهذا فقد استطاع أن يتواءم مع الهدف الذي توخته هذه الندوة المهمة.

ومع ذلك فسوف أحاول أن أؤدي المهمة الموكلة إلّي ببذل مجهود ليس لإيراد أي تعليق على الورقة ولكن بالاسهاب في عرض بعض الجوانب بما أتصوره مفيداً لأهداف الندوة أيضاً.

١ - نتائج نظام المدفوعات على منطقة التجارة الحرة في امريكا اللاتينية

خلال الأربعة عشر عاماً التي انقضت منذ أن أصبح نظام مدفوعات منطقة التجارة الحرة بأمريكا اللاتينية في حيز التنفيذ، فإن نتيجة ذلك من وجهة النظر العملية كانت إيجابية للغاية حسبما قاله المسؤولون عن إدارة النظام في مصرف الاحتياطي المركزي في بيروت وهو المصرف الذي يتولى أعمال وكيل تنفيذ اتفاقات المدفوعات. وفي الواقع فإن كل الاتفاقات الثنائية التي وقعت والتي تعني في المحل الأول أن النظام كان قد وصل إلى تقبل كامل من جميع الأطراف، إنما تعني أيضاً أن جميع المشاركين في النظام يتحصلون على مزايا كثيرة من بينها على نحو ما هو واضح، وفي المحل الأول أيضاً، إمكانية توافر ائتمان تلقائي لمدة ١٢٠ يوماً، الأمر الذي يحمي السيولة في المصارف المركزية ومن ثم يصون قدرتها على تحقيق أرباح. ويتم دفع حوالى ٧٥ في المائة من الائتمانات المقدمة بالعملات الداخلية بينما لا يتم دفع إلاّ ٢٥ في المائة بالدولارات. وثمة فائدة من انخفاض الكلفة التي تنطوي

(*) هذا التعقيب تم استلامه بعد موعد انعقاد الندوة ولم يتمكن السيد روتي من حضور الندوة لأسباب طارئة.

عليها العمليات، باعتبار أن سعر الفائدة يساوي ٩٠ في المائة من السعر الأساسي في مصرف نيويورك والمصارف المركزية التي لا يحمل أي منها المصرف الآخر تكاليف أية عمولات أو غيرها من الرسوم أو النفقات. ويذكر المسؤولون أن من الواضح أيضاً أن هذا النظام أسهم في إقامة رابطة أوثق وفي توفير معلومات أوسع ليس فقط فيما بين المصارف المركزية بالمنطقة ولكن أيضاً بين المصارف التجارية التي لم يكن يعرف بعضها بعضاً إلى أن قام النظام المذكور.

ومنذ البداية فقد استطاع الاتفاق أن يحقق انجازات جيدة، الأمر الذي زاد معه حجم العمليات وذلك مع زيادة الاتفاقات المعقودة، وبما أن الأمر لن ينطوي في النهاية إلاّ على مشاركة سبعة بلدان عقدت فيما بينها ستة عشر اتفاقاً وتولت بيرو وحدها عقد ستة اتفاقات منها. إلا أنه في سنة ١٩٧٠ تم بالفعل عقد أربعة وثلاثين اتفاقاً وانضمت جميع البلدان إلى الاتفاق الأصلي (فيما عدا جمهورية الدومينيكان التي انضمت إليه في عام ١٩٧٣) ووصل الأمر في سنة ١٩٧٦ إلى عقد ستة وخمسين اتفاقاً واستوعبت بالتالي ١٠٠ في المائة من الأقطار المعنية.

وقد طرحت بعض الاعتبارات فيما يتعلق بالميزة النسبية التي كان يمكن أن يسفر عنها النظام بالنسبة للبلدان وهي اعتبارات تتعلق بـ«الكسب» في مجال المقاصة ومن ثم في مجال إعطاء القروض. والواقع أنه في تحليل إحصاءات هذه الجوانب فإن بالامكان ملاحظة عنصر دينامي تعويضي اللهم إلا في حالة الكسب أو الخسارة ومن ناحية أخرى ليست كل المعاملات التي تتم داخل المنطقة تمر من خلال هذا النظام. ويقدر مسؤولو مصرف الاحتياطي المركزي في بيرو أنه لا بد من وجود ٧٠ في المائة من هذه المعاملات ما دام من الصعب القول على وجه دقيق بأن إحصاءات التجارة الخارجية - التي تصل في وقت متأخر نسبياً- ليست هي الاحصاءات الوحيدة اللازمة ولكنها لا بد أن تتعلق أيضاً بمجال الخدمات والمدفوعات المباشرة التي لا سبيل إلى فصلها على يد البلدان التي تستقى منها تلك الاحصاءات. والآن، من الضروري تحديد ما هي المعاملات التي لا تمر من خلال هذا النظام وفي هذا المجال يبدو أن هناك ثلاثة أنماط رئيسية من هذه المعاملات. فهناك أولاً المعاملات التي تتسم بآليات صعبة وبصورة خاصة التي تتبع خطوط إعادة تمويل الواردات التي تمول من خلال أعمال مصرفية دولية، أو التي تحصل على ائتمانات أطول من ١٢٠ يوماً، وهناك ثانياً المعاملات ذات الكلفة المالية الأقل، وهناك ثالثاً المعاملات والمدفوعات المباشرة ذات الأحجام الصغيرة.

ونستطيع أن نذكر على سبيل الرواية أو على سبيل العبرة ليس إلا، بعض المحاولات التي بذلتها بعض البلدان لكي تضمن أن صادرات تقليدية معينة لها أسواق سريعة وتدفع عادة نقداً، لا تمر من خلال النظام. وهذه حالة فنزويلا التي استثنت النفط لفترة قصيرة وهي حالة الأكوادور التي حاولت أن تستثني الكاكاو.

ولست أعتقد أن النظام، برغم نجاحه، قد أسهم في زيادة التجارة في منطقة التجارة الحرة في امريكا اللاتينية. وكذلك فلم يسهم النظام إطلاقاً في إحداث تكامل اقليمي على

صعيد المنطقة. وليس هذا مجال الحديث عن التكامل وإن كانت تجربة امريكا اللاتينية تبين أنه بعد مرور سنوات عدة من التجربة، فإن اتفاقات المدفوعات وكذلك الاتفاقات الجمركية ليست كافية لإقامة تكامل اقليمي، إلى حد أن منطقة التجارة الحرة، كما هو معروف في امريكا اللاتينية، قد اختفت أو زالت بقرارات من أعضائها ومن ثم فهناك محاولات لإقامة شيء جديد أثق أنه سوف يحل مشاكل التكامل.

ومن المهم كذلك أن نلاحظ الأرقام التي أقرها الاتفاق في مجال التعويضات البالغة ٥٤ تعويضاً والتي صدرت منذ أيار / مايو ١٩٦٦ إلى آخر تعويض صدر في ٣٠ آب / اغسطس ١٩٨٠. إن أول تعويض بلغ ٣٦٨,٩١٥,١٣٦ من الدولارات الأمريكية، وبعد ذلك بسنة بلغ التعويض ٢,٢٧٩,٧٥٢,٤٦٥ من الدولارات الأمريكية وكانت تحويلاته الفعالة ١٤ مليون دولار (ولا ينبغي أن ينسى أن التعويضات منذ البداية كانت كل ٦٠ يوماً ثم أصبحت كل ٩٠ يوماً وأخيراً أصبحت كل ١٢٠ يوماً) أي بزيادة حوالى عشرة أضعاف، وفي السنة التالية نمت الكمية نسبياً بشكل بطيء لأنها وصلت إلى حوالى ٦٨ مليوناً أو أكثر من ذلك بقليل وفي نهاية السنة الثالثة فقد وصل المبلغ المتحصل إلى ٧٢٥ مليون دولار وبعد عشر سنوات فإن تعويض شهر مايو/ أيار ١٩٧٦ بلغ ٨٠٩ مليوناً بمدفوعات فعلية بلغت ١٣٢,٠٢١ دولار امريكي وكانت التعويضات المتحصلة ١١,١١١,٠٠٠,٠٠٠ دولار. واعتباراً من أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ فقد زادت التعويضات على ألف مليون دولار لتصل في أيار / مايو ١٩٧٩ إلى ألفي مليون دولار. أما التعويض الأخير الذي تم في ٣١ آب / اغسطس ١٩٨٠ فقد بلغ ٢,٥٨٣ مليون دولار وبلغت القيمة الكلية المتحصلة حتى شهر آب / اغسطس ٣١,٧٧٨ مليون دولار.

وبفضل توافر الاحصائيات التي أعدها المصرف الاحتياطي المركزي في بيرو تمكنت من أن أطرح عدداً من الملاحظات المهمة في هذا السياق. فعند الاطلاع على موازين الأموال المحولة الصافية من كل بلد، نستطيع أن نلمح بوضوح الاتجاهات الحاصلة والمتغيرات الطارئة عليها وكيف أن هناك انتقالات أو تحركات تتوافق مع المتغيرات السياسية في بلدان المنطقة. فمثلاً نجد أن الأرجنتين تستفيد دائماً حتى شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ حينما بدأت تخسر بشكل مستمر حتى شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ عندما عادت لتكسب مبالغ كبيرة مرة أخرى حتى موعد آخر تعويض في آب / اغسطس من عام ١٩٨٠ التي خسرت فيه، في حين أنه ليس من الممكن القول إذا ما كانت بهذا قد طرأ عليها تغيير من حيث الاتجاهات المتعلقة بها. من ناحية شاملة وحتى آخر تعويض، نستطيع القول بأن الأرجنتين قد كسبت ١,١٢٠ مليون دولار.

وهناك تغير بارز في الاتجاهات يلحظ في شيلي التي دأبت على الخسارة حتى آخر تعويض

في سنة ١٩٧٤ عندما بدأت تربح وتستفيد بصورة مستمرة وأحياناً تحقق أرقاماً بارزة ومهمة. وعلى أية حال فإن النتيجة الشاملة بالنسبة لشيلي نتيجة إيجابية إذ تصل إلى حوالى ٣٠٠ مليون دولار حتى شهر آب / اغسطس ١٩٨٠. أما بيرو فتعكس ظاهرة مهمة حقاً وحتى برغم خسارتها الدائمة - مع بعض الاستثناءات- في منتصف ١٩٧٥، فقد لوحظت زيادة مفاجئة في مبلغ الخسارة الذي تحملته، وهذا يترافق مع المظاهر الحادة التي انطوت عليها أزمة بيرو والتي كانت تعاني في ذلك الوقت من خسارة ودمار في قطاع التجارة أو الاقتصاد الخارجي. وبنفس الطريقة يلاحظ كيف أنه من النصف الثاني من عام ١٩٧٨ فإن بيرو غيرت الاتجاه من الخسارة الدائمة وبدأت في تحقيق مكاسب. وتتوافق هذه الفترة مع تطبيق خطة الاستقرار ١٩٧٨-١٩٨٠ وهي الفترة التي توليت فيها منصب وزير الاقتصاد والمالية. وبصرف النظر عن التغير في الاتجاه فإن الميزان الشامل لبيرو ميزان سلبي فيما يتعلق بحوالي ٣٤٠ مليون دولار.

أما البرازيل فقد التحقت وانضمت إلى الاتفاق في سنة ١٩٧٣ فقط وظلت تحقق مكاسب دائمة في كل تعويض حتى الفترة كانون الثاني / يناير-نيسان / ابريل ١٩٧٧ عندما بدأت في الخسارة وحتى هذا التاريخ لم تكن قد شهدت أية مكاسب بعد ذلك. ومن هنا فإن البرازيل أثبتت أنها طرف خاسر بما يوازي ١,٤٣٩ دولاراً .

وخلافاً لسلوكيات هذه الأطراف التي عرضنا لها، فإننا نجد أطرافاً تمثل خسارة دائمة أو مكاسب دائمة. لقد كسبت المكسيك في كل التعويضات من أولها إلى آخرها حيث بلغ إجمالي ميزانها الذي تم لصالحها طبعاً ١,٣٠٠ مليون دولار تقريباً. وفنزويلا أيضاً هي رابح دائم بلغ ميزانها حوالى ١,٢٠٠ مليون دولار. وعلينا أن نلاحظ أن هذه المكاسب قد تحققت خلال فترة لم يدخل النفط فيها خلال الاتفاقية وإلا كان الميزان الذي انطوى على مكاسب أعلى بكثير مما كان عليه فعلاً. الرابح الثاني ضمن هذه الأسس الشاملة هو باراغواي التي اتسمت بتنمية منخفضة نسبياً في حين حققت ربحاً قدره ١٥٥ مليون دولار برغم ما كان في بعض الأحيان ينتابها من موازين سلبية.

ومن الواضح أن إجراء أي تحليل كامل لا بد وأن يستلزم وجود سلسلة متجانسة من موازين المدفوعات لكل بلد أو على الأقل إحصاءات موحدة للتجارة الخارجية والتحويلات الجارية لمحاولة التوصل إلى نتائج أكثر تفصيلاً، وهذا أمر آسف كثيراً لأنني لم أستطع الحصول عليه برغم أن مجلس اتفاقية كارتاجينا كان قد أعد بعض الاحصاءات لمنطقة الأنديز الفرعية ولكن هذه الاحصاءات تفقد أهميتها الشاملة بسبب طابعها التخصصي البحت.

واستكمالاً لهذه النقطة أقول أنه برغم سرعة وفعالية النظام الذي أتحدث عنه وبعد أن استطاع التغلب على بعض العقبات الأولية، إلّا أن هذه الوثيقة لا يمكن أن تعمم أحكامها

على مناطق أخرى، وإن كان يمكن لهذه الأحكام أن تصدق على بلدان أخرى تكون التجارة الخارجية معها أكثر فعالية. ومن ثم يمكن إقامة صلات مع مجموعة اتفاق التكامل في امريكا الوسطى وبالتالي إحداث تعديلات ترافق هذه الصلات في نهاية المطاف، كما يمكن استخدام الوثيقة لإضفاء معاملة مشتركة على إدارة الاحتياطيات الدولية القائمة في المنطقة.

٢ - آليات التعاون المالي

من المهم الربط باختصار بين موقف بعض آليات التعاون والتكامل المالي التي تكمل رؤيتنا لعملية التكامل النقدي سواء ما يتعلق منها بالتنمية الاقتصادية أو ما يتعلق منها بالتوسع في التجارة الخارجية.

(أ) دعم التنمية الاقتصادية

يقوم المصرف الأمريكي للتكامل الاقتصادي بتجميع البلدان المنتمية إلى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وقد تم تأسيس هذا المصرف في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وبدأ عملياته في شهر أيار/مايو ١٩٦١ وهو يتسم بطبيعة عامة ويعمل ضمن نطاق إقليمي. ويهدف المصرف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي، وإلى رعاية ومواصلة التنمية الاقتصادية المتوازية للدول الأعضاء. وفي إطار هذا الهدف يقوم المصرف بمنح قروض وتوجيهها من المؤسسات والهيئات المالية الأخرى بما يخدم مشاريع التنمية التي تقوم في مجالات البنية الأساسية التحتية والزراعة ومجال التخصص في الثروة الحيوانية، كما يدعم الصناعات ويمول الخدمات ويعمل على تحديث عمليات الشركات ويساند بصفة عامة أي مشروع ينطوي على أهمية بالنسبة للتنمية الشاملة في امريكا الوسطى ولا يقتصر على التنمية المحلية وحدها.

- تقوم مؤسسة التنمية للأنديز بتجميع البلدان المنتمية إلى مجموعة الأنديز الاقليمية الفرعية. وقد انشئت هذه الهيئة في شهر شباط / فبراير ١٩٦٨ وبدأت عملياتها في شهر حزيران / يونيو ١٩٧٠، وهي بدورها ذات طبيعة عامة ونطاق اقليمي وتهدف إلى مساعدة عملية التكامل في هذه المنطقة الفرعية في ضوء نوع من التخصص القطري ومع التوزيع العادل للإستثمارات على صعيد المنطقة، على أساس الخصائص والمواصفات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية الأقل نسبية، وبهذه الطريقة فإن هذه المؤسسة تعمل على الافادة من الفرص والموارد المتاحة في مجال العمل عن طريق إقامة شركات الانتاج والخدمات والتوسع في الشركات القائمة بالفعل وتحديثها أو تحويلها إلى مجالات أكثر فائدة.

- الصندوق المالي لتنمية حوض نهر بلاتا يجمع في داخله البلدان التالية: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل واوروغواي وباراغواي. وقد أنشيء هذا الصندوق وبدأ يعمل في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٤ ويتسم هذا الصندوق بطبيعة دولية وإذا كان رأسماله متعدد الجنسية إلّا أن نطاق

عمله يظل نطاقاً اقليمياً. ويهدف الصندوق إلى أن يمول، على أساس أحكام المادة الأولى من معاهدة حوض بلاتا، إجراء الدراسات والمشاريع والبرامج والأعمال التي تقصد إلى تعزيز التنمية المتناسقة والتكامل الفعلي لمناطق الحوض، وهو يخصص لهذا الهدف موارد كثيرة من مؤسسات أخرى أو يعمل على توجيه هذه الموارد إلى تلك المجالات.

- مصرف التنمية الكاريبي يجمِّع داخله بلدان السوق المشتركة الكاريبية، وقد أنشيء في سنة ١٩٦٩ ويهدف إلى اجتذاب الموارد ومنح القروض إلى بلدان المنطقة، بغية تشجيع تنميتها الاقتصادية وتعزيز عملية تكاملها الاقليمية ويعمل بالدرجة الأولى لصالح أقل بلدانها نمواً، الأمر الذي يتطلب دعماً دائماً للمصرف من جانب هيئات اقليمية ودولية. إن هذا الهدف يتمثل في تطوير المشاريع الداخلة في مجال النشاطات الانتاجية وفي تمويل أعمال البنية الأساسية التحتية في تلك البلدان.

- مؤسسة الاستثمار الكاريبية التي تهدف إلى تأمين تعزيز التنمية الصناعية، بما في ذلك الصناعة الزراعية وإلى إقامة مجمعات زراعية متكاملة. وعندما تتوخى المؤسسة هذا الهدف فهي تعمل بالتالي على توفير رؤوس الأموال والقروض اللازمة للقطاعات الصناعية والصناعية الزراعية والسياحية في تلك البلدان بما يساعدها على تنويع وتوسيع اقتصاداتها، مع محاولتها في نفس الوقت أن تظل بمنأى عن التأثر بالعوامل الخارجية.

(ب) دعم التجارة الخارجية

- مصرف التصدير بأمريكا اللاتينية الذي تدخل في عضويته جميع البلدان الأعضاء بالمنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية وبمجموعة بلدان الأنديز وبمجموعة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى فيما عدا نيكاراغوا وجامايكا (الداخلة في مجموعة السوق الكاريبية المشتركة) وهاييتي وجمهورية الدومينيكان وبنما. وقد أنشيء المصرف في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ في كارتاجينا ويتخذ مقره في بناما. ويهدف المصرف أساساً إلى السعي لإيجاد أموال إضافية للصادرات من أمريكا اللاتينية. وهناك خطان أساسيان للعمل في هذا المجال، أولهما التمويل القصير الأجل من خلال إعادة خصم الأموال المصرفية المقبولة وإيجاد سوق أساسية للأموال المصرفية المقبولة في سوق بنما، أما السبيل الثاني فهو التمويل المتوسط الأجل من خلال الائتمانات والقروض لمدة ثلاث إلى خمس سنوات.

- نظام الأنديز لتمويل التجارة، وهذه الآلية أو هذا الجهاز يجمع ضمنه بلدان منطقة الأنديز التي كانت قد أنشئت في سنة ١٩٧٤. ويرمي النظام إلى تمويل تجارة أعضائه من البلدان بغية تعزيز تكامل هذه المنطقة الفرعية عن طريق توسيع وتنويع صادراتها. وقد تشكل الجهاز بوصفه أداة مكملة لتلك الأجهزة القائمة بالفعل على الصعد القطرية والدولية في مجال التمويل حيث تقوم على إدارته مؤسسة تنمية منطقة الأنديز.

٣ - موقف عمليات التكامل في الحاضر ومستقبل تلك العمليات

في رأيي أن من المهم التفريق بوضوح بين وضع عملية التكامل النقدي في امريكا اللاتينية التي أجاد وصفها وتحليلها الدكتور جورج غونزاليس ديل فال، وبين الوضع الراهن لعمليات التكامل الشاملة التي تدخل عملية التكامل النقدي ضمنها. وبهذه الطريقة يمكننا أن نفهم بصورة أفضل الصلة القائمة وعلاقات السبب والنتيجة بين الأدوات المختلفة لعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة.

وفي هذا الصدد، لا بد من الاشارة إلى أنه حتى الآن تتسم نظم التكامل الشاملة في امريكا اللاتينية بصفة صريحة من الركود. وهناك عدة أسباب أوصلت إلى هذا الوضع وإن كان الوضع يرجع أساساً إلى:

- عدم تحقيق توزيع عادل لفوائد التكامل، الأمر الذي أضعف الثقة بين البلدان المعنية.

- الأثر الناجم عن العوامل المحلية الناشئة من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي قام في معظم بلدان المنطقة.

وعندما فشلت منظمة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية في تحقيق خطة عملها التي كانت قد توخّت منذ سنة ١٩٧٢ أن يتوج هذا العمل في سنة ١٩٨٠ بإنشاء منطقة تجارة حرة، وهو المصطلح الذي قامت في الأصل على أساسه، فقد قامت البلدان الأعضاء بالموافقة ببساطة على الاستمرار في العملية حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ووقعت بهذا بروتوكول كاراكاس. ومع ذلك فلم يستطع هذا الامتداد أن يصل إلى الهدف المطلوب، ذلك لأن المفاوضات التي دارت في هذا الشأن لم تحقق النجاح المنتظر.

إن الاعتراف الرسمي بموقف الركود الذي تجد فيه المنطقة نفسها وجد التعبير عنه في الاجتماع الأخير الذي عقد في مونت فيديو (آب / اغسطس ١٩٨٠) الذي ذكر فيه رسمياً أن منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية قد بقيت بغير فعالية ولم تستطع من ثم أن تفضي إلى إنشاء النظام الجديد الذي يسمى برابطة امريكا اللاتينية للتكامل والذي كان مقدراً أن يخدم بوصفه أساس إنشاء السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية.

أما فيما يتعلق بالسوق المشتركة لأمريكاالوسطى، فلا بد من الاشارة أن الشروط التي تحول دون إضفاء الطابع العادي عليه ما تزال قائمة. ومن هنا فإن المنازعات التي تمت بين هندوراس والسلفادور، فضلاً عن الحروب الأهلية في نيكاراجوا، ما تزال تمثّل المشاكل الأساسية التي تحول دون قيام هذه العملية. أما عن المنازعات، فقد أدت عملياً إلى وجود آليتين واضحتين من آليات الاستثناء، فمن ناحية هناك أربعة بلدان، فيما عدا هندوراس،

تشكل منطقة تجارة حرة على نحو ما كان يقضي به التصور في الأساس، وهناك من الناحية الأخرى هندوراس التي تتبادل التجارة مع نيكاراجوا وغواتيمالا وكوستاريكا على أساس اتفاقات ثنائية. وقد أضاف إلى حدة الموقف مشاكل أخرى منها مشاكل معالجة الأمور المالية والنقدية في كل من تلك البلدان.

وهناك السوق المشتركة الكاريبية التي واجهت من جانبها عدة صعوبات أعاقت الكثير من النشاطات التي تقوم بها، فما تزال التجارة في داخل تلك المنطقة تتم عند حدود دنيا، بل وتتعرض لاتجاهات متناقصة باستمرار، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود التي فرضتها البلدان الكبيرة (جامايكا وغيانا) على وارداتها، وهو عمل لا يتسق أبداً مع إمكانية وجود منطقة تجارة حرة. ويمكن أن نضيف إلى هذا عامل تأجيل العمل بمعايير منشأ المنتجات في المنطقة. وثمة عامل آخر له صلته بهذه الأزمة التي تعانيها السوق ويتمثل في الأخذ بنموذج التنمية الذي وقع عليه اختيار البلدين المذكورين.

وفيما يتعلق بمجموعة الأنديز، ففي ضوء تجربة منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية، فإن الاتفاق الموقع في سنة ١٩٦٩ كانت له طبيعته التلقائية غير القابلة للنكوص بالنسبة لإقرار إقامة منطقة تجارة حرة ولإقامة اتحاد جمركي. وبعد أزمة ١٩٧٥ فقد تعرضت مجموعة الأنديز إلى ما يشبه الشلل، ويرجع ذلك إلى تأخير العمل ببرنامج الاعفاءات وإلى عدم إقامة تعريفة جمركية خارجية مشتركة. ومن ناحية أخرى، فإن إقرار برامج إنمائية صناعية، وهو الهدف الرئيسي الآخر لهذا النظام، لم يطرأ عليه أي تقدم ملحوظ، وبهذا فقد بقيت كثير من البرامج القطاعية لهذه المجموعة حتى الآن بغير إقرار.

وأخيراً، لا بد من الاشارة إلى أن النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية لا يزال حتى الآن خياراً قابلاً للتنفيذ ولإعادة الحياة إلى محاولات التكامل التي تتم على صعيد المنطقة نفسها، على نحو ما يلحظ في الاتفاقات التي تم إقرارها في اجتماع وزراء المالية ورؤساء المصارف المركزية في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٠.

وعلى نحو ما يفهم من الموقف فإن أي استعراض عام للوضع الحالي ولجميع عمليات التكامل في امريكا اللاتينية يظهر أنه كان هناك عقبات أكثر مما وقع من انجازات، وان جميع المحاولات التي تمت لم تحقق إلا النذر اليسير من التقدم، الأمر الذي أسفر عن وجود حالة من الركود الشامل، ومع ذلك فبالامكان أن تنطوي كل جهود التكامل على احتمالات جيدة جداً إذا ما أمكن تنسيق الجهود والموارد المتاحة.

كذلك لا بد من الاشارة إلى أنه قد سجل بعض التقدم في مجال التعاون المالي حيث أصبح بهذه الطريقة جانباً أساسياً يحفز على التكامل ويسانده، إذ أنه يتيح إمكانية القيام بنشاطات في مجال الاقتصاد الإقليمي اللازم للتنمية بفضل ما يمكن أن يتيحه من موارد مالية.

إن الوضع الراهن سواء على الصعيد الاقليمي أو على الصعيد القطري يسمح بالاعتقاد بأن الظروف الضرورية اللازمة لإقامة تعاون فعال من الناحيتين النقدية والمالية كلها ظروف متاحة وموجودة. إن التجربة التي تراكمت لدى البلدان المعنية خلال عقدين من جهود العمل على الصعيد الاقليمي، فضلاً عن درجة نضوج المؤسسات واكتمال القدرة الفنية والتقنية، وكذلك التشابه الاقليمي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الدولية القائمة والحاجة إلى توسيع أسواق المنطقة -كل ذلك لا بد وأن يؤدي بنا إلى اعتماد سياسات اقتصادية مشتركة من شأنها أن تتيح لنا إمكانية أكبر للتفاوض بوصفنا كتلة واحدة تواجه مناطق اقتصادية أخرى في هذا العالم.

وكما قلت منذ البداية، فإنني متأكد بأن معالجة الموضوع من جانب الدكتور غونزاليس ديل فال قد حققت التوقع الذي عقده عليه منظمو الندوة في هذه النقطة، وأرجو من الملاحظات الاضافية التي طرحتها في هذه الورقة أن تساعد في توسيع الرؤية إلى تجربة امريكا اللاتينية فيما يتعلق بالتكامل النقدي، وفيما يتعلق بالعملية التي تتم بها المشاريع الأكبر المعنية بالتكامل على صعيد امريكا اللاتينية.

المناقشات

سمير المقدسي: ورقة البروفسور ديل فال ورقة حيوية وحافلة بالمعلومات فيها ما يتعلق بالمشكلة التي تواجهها البلدان النامية عندما تحاول أن تتحرك نحو إقامة تكامل اقتصادي ونقدي أوثق فيما بينها، لا سيما فيما يتعلق بالمجالات التي يجد فيها المرء أن ثمة نظمًا اقتصادية متباينة ونظمًا في أسعار الصرف يختلف بعضها عن بعض.

وأود في هذا الخصوص أن أطرح سؤالين محددين أوحت بهما هذه الورقة ويتعلقان بأمريكا اللاتينية وبغيرها من المناطق أيضاً.

السؤال الأول يتعلق بسياسات سعر الصرف وما هي القواعد أو المعايير التي تنطبق على تكييف تلك الأسعار؟ ان مجموعة منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية تتبع بالطبع نظمًا متباينة في الصرف، وذلك على خلاف مجموعة بلدان أمريكا الوسطى، فهل أسهم هذا التباين كثيراً في إضعاف عملية التكامل في المنطقة الحرة بأمريكا اللاتينية على نحو ما يلاحظ في ورقة المؤلف؟

أما القضية الثانية فتتعلق بالدعم المقدم إلى ميزان المدفوعات. ففي حالة مجموعة منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية فيحدد هذا الدعم في ضوء المعاملات التي تتم داخل المنطقة وليس في ضوء المعاملات الاقتصادية الشاملة للعضو. فما هي الأهمية التي تولى للعجز في داخل المنطقة بالمقارنة بأوجه العجز الشاملة في ميزان المدفوعات؟ وما هي الأسباب التي حدت بالابقاء على هذا الجانب الذي يتصف به تمويل ميزان المدفوعات في منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، وذلك على خلاف السوق المشتركة في أمريكا الوسطى حيث ترتبط المساعدة المقدمة إلى ميزان المدفوعات بالعجز الكلي في هذا الميزان؟

محمد لبيب شقير: لقد سعدت واستمتعت كثيراً بقراءة ورقة البروفسور ديل فال والتعليق الممتاز الذي قدمه البروفسور اليجاندرو. ولا شك اننا سنستفيد كثيراً جداً من

تجربة أميركا اللاتينية في محاولة استخلاص مؤشرات تفيدنا في تجربتنا العربية هنا، وسوف ندخل بالضرورة في اعتبارنا الاختلافات أو الفروق الموجودة بين المنطقتين في حسابنا عند تصورنا التكامل النقدي. ولكنني باختصار سأسأل سؤالاً سيبدو ساذجاً. وهو ساذج بالمعنى الذي قصده (كينز) عندما قال في إحدى كتاباته انه من السذاجة أن تأتي بطبيب لم يعش تماماً في منطقة من المناطق بحيث يعرف ظروفها وتطلب منه أن يعالج مريضاً مرضه متصل بأجواء المنطقة، كما تطلب من اقتصادي لم يعش تماماً في منطقة أن يعطيك حلاً تفصيلياً لها. ولذلك فأنا بهذا المقياس سأجازف بطرح هذا السؤال الساذج. البروفسور ديل فال عاش معنا فترات خلال هذا العام، ثلاث مرات، وأعتقد انه بذلك قد شعر بمشكلاتنا بصفة عامة، وأعتقد أيضاً انه قد قرأ اتجاهات عامة في أوضاع المنطقة العربية. والسؤال الذي أود أن نسمع إجابة عنه من البروفسور ديل فال هو الآتي: في ظل هذه المعرفة والتي تعرف بالضرورة أنه لم يتح له الوقت الكافي لكي يستكملها، ما هي النصيحة أو ما هو الرأي الذي يقدمه، استناداً على خبرة دول أميركا اللاتينية إلى الدول العربية بخصوص التكامل النقدي وخطواته، والنوع الذي تبدأ به بينها، مع مراعاة انها بلاد كلها نامية، تقوم بجهد إنمائي على نحو أو آخر، في ظل نظام سوق أو في ظل نظام موجه؟ وشكراً.

معبد الجارحي: أنا مهتم بشكل خاص بحقيقة ان العملات المحلية تستخدم من قبل التجار في اتحاد المدفوعات بأمريكا الوسطى، لتسوية مدفوعاتهم، الأمر الذي من شأنه بالتأكيد أن يجعل هذه العملات المحلية قابلة للتحويل بين بعضها البعض على الأقل لخدمة التبادل التجاري داخل تلك المنطقة.

وأعتقد أن هذه السمة الخاصة التي يتميز بها اتحاد مدفوعات أميركا الوسطى يمكن تطبيقها على الوضع العربي، الأمر الذي ينبغي أن نصرَّ عليه. وأود من هذا السياق أن أسمع رأي السيد غنزاليز ديل فال وغيره من المشاركين.

ولسوف يساعدنا أيضاً أن نسمع تعليقات حول إمكانية تحويل غرفة للمقاصة لتصبح مصرفاً مركزياً إقليمياً، ولو بصورة تدريجية، والمهم هو تناول الخطوات العملية اللازم اتخاذها في هذا الصدد.

كذلك فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها البروفيسور كارلوس دياز اليجاندرو بشأن مستقبل صادرات الدول الأقل نمواً إلى البلدان الصناعية، هي نقطة مهمة على نحو خاص، باعتبار انه يدعو إلى إتباع مدخل أقاليمي مشترك في معالجة التكامل النقدي بين البلدان النامية. وأنا على يقين بأن السيد غونزاليز ديل فال لديه من الخبرة ما يتيح له الحكم على آفاق هذا النهج المقترح.

غونزاليز ديل فال:

١ - إن أهمية تجربة أمريكا اللاتينية بالنسبة للتكامل النقدي في العالم العربي تتعلق بالضرورة بالمدى الزمني الذي يفصل بين المنطقتين الناميتين. وإذا اتبعنا الاشارة المهمة التي قدمها الأستاذ الدجاني وهي إشارة إلى الخلفية التاريخية، فعلى المرء أن يتذكر ان الدول العربية إنما جربت التعاون والتكامل فيما بينها خلال أقل من ٣٠سنة فقط، في حين اننا في أمريكا اللاتينية نعيش تجربة عمرها حوالى ١٦٠ سنة، وما نزال نحاول التوصل لطرق نجلب بها الخير المشترك لنا جميعاً. وربما يلزم أن يتذكر الانسان فضيلة التذرع بالصبر، أو بقليل من الصبر، فيما يتعلق بالتوقعات والآمال التي يعقدها على موضوع التكامل الاقتصادي.

٢ - فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف في أمريكا الوسطى؛ أثار الدكتور المقدسي سؤالاً حول المواءمة بين سياسات سعر الصرف في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بعد أزمة الدولار التي حدثت عام ١٩٧١. وفي هذا المجال لا بد من ملاحظة ان المصارف المركزية في البلدان الخمسة الأعضاء التي تعمل من خلال مجلس النقد في أمريكا الوسطى، قد جربت في ذلك الوقت العمل وفق خيارات مختلفة، من بينها إمكانية ربط أسعار الصرف وفق حقوق السحب الخاصة. كذلك جرى تقييم أهداف مختلفة في السياسة الخارجية في هذا المجال. وكان اتفاق الرأي على أن أي إعادة تقويم تتم في مواجهة دولار الولايات المتحدة سوف لن ينتج عنها أية ميزة اقتصادية حقيقية، لا سيما وان موقف المدفوعات الشاملة للبلدان الخمسة وشروط التبادل التجاري لم يكن هذا ولا ذاك في مصلحتها في ذلك الوقت.

وعلى هذا تقرر حينئذ الحفاظ على نفس الأسعار في مقابل الدولار من خلال النظام الجديد «للأسعار المركزية» الذي أنشأه صندوق النقد الدولي في آخر عام ١٩٧١. كان هذا أقل الخيارات والبدائل ضرراً في ظل الظروف التي سادت في ذلك الوقت. كذلك فإن التقاليد التي كان معمولاً بها، فضلاً عن الأهمية الفائقة للعلاقات الاقتصادية التي تربط بين أمريكا الوسطى والولايات المتحدة كان لها أثرها الضخم في اتخاذ ذلك القرار.

ولا بد أيضاً من ملاحظة انه بموجب المادة الرابعة الجديدة من اتفاق صندوق النقد الدولي، فقد استمرت ستة عشر بلداً في أمريكا اللاتينية في ربط «أسعارها المركزية» إلى دولار الولايات المتحدة، في حين ان سبعة من تلك البلدان (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، المكسيك، كولومبيا، بيرو، وأوروغواي) كانت قد اعتمدت تعويماً «مستقلاً» وان كان منظماً لأسعار الصرف التي عملت بها.

٣ - فيما يتعلق بأسباب التمويل لموازين المدفوعات في منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية؛ سأل الدكتور مقدسي أيضاً عن الأسباب التي حالت دون أن يكون ترتيب الائتمان في منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية غير شامل للعجز الكلي لموازين المدفوعات، مشابهاً لذلك الصندوق الاحتياطي في مجموعة الأنديز أو صندوق التثبيت في أمريكا الوسطى.

في هذا المجال ليست كل السلطات النقدية في أمريكا اللاتينية تشارك الرأي، ان الحاجة تدعو إلى العمل بترتيب ائتماني من هذا القبيل. ومع ذلك فقد ذكرت في ورقتي ان المصارف المركزية في منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية (وهناك خمسة منها تشارك فعلاً في صندوق بلدان الأنديز) إنما تتحرك بصفة نهائية في هذا الاتجاه. وهناك بالفعل اقتراحان بإضفاء تعديل على اتفاق «سانتو دومنغو» داخل المنطقة. ويقضي الاقتراح الأول بأن يكون الائتمان بصورة عامة بمثابة «شبكة أمان». في حين يقضى الاقتراح الثاني بأن يقتصر الائتمان لدعم ميزان المدفوعات في حالات الكوارث الطبيعية فقط. ومن المقرر أن يبرم اتفاق على الترتيب الجديد مع بدايات سنة ١٩٨١.

٤ - عن إمكانية إيجاد ترتيب شامل للمسائل النقدية في أمريكا اللاتينية؛ سأل الدكتور الجارحي عن إمكانية وجود ترتيب نقدي شامل لأمريكا اللاتينية. إن هناك فرصة حقيقية تقول بأنه إذا وافقت المصارف المركزية لمنطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٨١ على «شبكة أمان» ملائمة لميزان المدفوعات، فربما يسترعي ذلك مصلحة دول أمريكا الوسطى وبلدان الكاريبي، ومن ثم يصبح أساساً لترتيب نقدي شامل في المستقبل. ولست أعرف ماذا يمكن أن يحدث لصندوق احتياطي الأنديز وصندوق التثبيت النقدي لأمريكا الوسطى، ولكنني أظن ان نظاماً من ذلك القبيل قد يكون بداية لعملية قد تؤدي في نهاية المطاف على توحيد جميع ترتيبات المقاصة والائتمان القائمة حالياً.

ويلزم أيضاً ملاحظة ان بعضاً من الأفكار التي طرحت في السنوات الأخيرة تقول ان بلدان أمريكا اللاتينية مستعدة للنظر في إنشاء صندوق نقدي أمريكي لاتيني. ويمكن النظر إلى هذا بوصفه إجابة على توحيد أو إدماج الترتيبات القائمة بالفعل. على أنه لم تطرح اقتراحات محددة في هذا السياق. ولكن الذين اقترحوا الفكرة السابقة يبدو أن في ذهنهم خطة طموحة لتجميع جميع الاحتياطات الدولية التي يملكها المشاركون، مع مركزة الدعم لميزان المدفوعات، واتباع نهج جماعي لإعادة تمويل القروض الخارجية.

٥ - حول إمكانية إنشاء مصرف مركزي في أمريكا الوسطى؛ سأل الدكتور الجارحي أيضاً عن أسباب فشل بلدان أمريكا الوسطى في إنشاء مصرف مركزي إقليمي، ما دامت العملات الوطنية تستخدم فعلاً في سواد المدفوعات الاقليمية عن طريق غرفة المقاصة.

والإجابة على ذلك ان مصرفاً مركزياً من هذا القبيل كان جديراً بأن يكون محصلة واضحة لاتحاد نقدي يقوم في المنطقة، ولكن ذلك يتطلب شروطاً سياسية معينة لم تكن موجودة. إن وجود اتحاد نقدي إنما يتطلب إدماج المصارف المركزية الوطنية القائمة أو إنشاء مصرف واحد جديد لكي يحل محله. مع ذلك، وبسبب الحرب التي نشبت بين بلدين عضوين في عام ١٩٦٩، فقد تأثرت جميع سياسات السوق المشتركة تأثراً بالغاً، ولم يتسن بعد ذلك إقامة أي مؤسسات جديدة. ثم جاءت معاهدة السلام بين هذين البلدين التي لم توقع إلا في شهر تشرين أول/اكتوبر من عام ١٩٨٠، وإن كانت هناك أحداث سياسية واقتصادية أخرى وقعت في السنوات الأخيرة، وهي ما تزال تمارس تأثيرها على برنامج التكامل في مجموعه. وباختصار قد يستلزم الأمر بعض الوقت لاستئناف أية مبادرات تبذل في مجال التكامل النقدي.

٦ - **حول اقتراحات متعلقة بالتكامل النقدي العربي**؛ انني أقدر بعمق ثقة الدكتور شقير عندما سألني ما الذي أعتقده في مجال العمل على إقامة تكامل نقدي في العالم العربي، على أساس خبرتي وملاحظاتي المحدودة جداً التي حصلتها خلال زيارتين قمت بهما في السابق إلى أبو ظبي.

وأرجو ألا أكون بعيداً عن الواقع إذا ما أجبت بأن صندوق النقد العربي هو الآن يعمل على وجه التحديد في مجال الجانبين اللذين أعتقد أنهما الخطوتان التاليتان واللازمتان لعملية التكامل النقدي الكلي. الجانب الأول هو الاقتراح الذي يقضي بأن تنشأ في إطار صندوق النقد العربي ترتيبات للمقاصة أو للتسوية بالنسبة للمدفوعات بين أعضاء المنطقة العربية، وهو ما أفهم انه قد جرى مراجعته مؤخراً على يد فريق من الخبراء وانه وصل الآن إلى صيغته النهائية. ولقد سنحت لي إلقاء نظرة على الاقتراح، وأعتقد انه سليم وواقعي إلى أبعد الحدود، وأشعر في واقع الأمر انه قد يكون أفضل ترتيب للمقاصة من نوعه في العالم الثالث، باعتبار انه يقوم على أساس بحث دقيق للتقنيات والأساليب الموجودة والمتاحة.

ويتعلق الجانب الثاني بسياسات الإقراض الذي يتبعها صندوق النقد العربي. وقد حدث في اجتماع عقد مؤخراً حول الترتيبات الائتمان الاقليمي للعالم الثالث في مدينة بوغوتا، كولومبيا، أن اقترحت أن تجرى مراجعة المجموعة الكاملة من قواعد الاشتراطية التي يعتمدها كل من صندوق النقد العربي وصندوق الاحتياطي لبلدان الأنديز، باعتبار أن هذه القواعد محكومة إلى حد بالغ بقواعد الاشتراطية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والتي خضعت فعلاً لعمليات تحرير. وبعد إعلان مدير صندوق النقد الدولي في واشنطن في أيلول/سبتمبر الماضي (١٩٨٠) بمناسبة الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين الذي أكد فيه وجود عمليات التحرير والتيسير هذه، يصبح من اللازم الآن إعادة النظر في قواعد

الاشتراطية التي يعتمدها صندوق النقد العربي. وقد اقترحت أيضاً أن يجرى تشجيع الاقتراض من جانب الأطراف بإنشاء «نوافذ» أو تسهيلات خاصة ضمن السلطات القانونية المتاحة بالفعل، وهو أمر قام به أيضاً صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة.

٧ - **حول التكامل العام في أمريكا اللاتينية** أشعر بالامتنان للبروفيسور دياز اليجاندرو بتطويره ورقتي وإضافته إليها عندما أورد تعليقات مهمة جداً عن تطور وآفاق التكامل الشامل في أمريكا اللاتينية. وأوافق معه بشكل خاص على أهمية مؤسسة النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (SELA) والمساهمة التي يمكن أن تقدمها بتحسين آفاق ونطاق التكامل الاقتصادي بصفة عامة في تلك المنطقة. وأنا أعرف ان هناك عدداً كبيراً من النشاطات الاقتصادية المشتركة التي تباشرها حالياً هذه المنظمة، وهي نشاطات تعكس في الواقع وجود مشاريع تكاملية على الصعيد الاقليمي أو الاقليمي الفرعي، ومنها مثلاً ما يتعلق بصناعات الأسمدة والبتروكيماويات، فضلاً عن مجالات النقل البحري ، والصيد، والتجارة السلعية. . . الخ.

كذلك فأشكر البروفيسور دياز اليجاندرو على نظرته المتفائلة إلى مستقبل التكامل النقدي. وأرجو أن تجد بلدان أمريكا الوسطى طريقة لحل مشاكلها الحالية بحيث تصبح مستعدة للانطلاق مرة أخرى إلى الأمام، لا سيما إذا كان عليها أن تواصل اعتمادها على الترتيبات القائمة كما حدث في السنوات الأخيرة. وأعتقد أن القرار الحاسم المطلوب اتخاذه بإيجاد ترتيب إئتماني جديد أوسع مدى من حيث أهدافه على صعيد منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية،قد يساعد أيضاً على التوصل على تكامل نقدي شامل.

الفصل السابع
النظام النقدي الأوروبي والتكامل النقدي الأوروبي

رينيه ماسيرا
سلفاتوري روسي

أولاً - الجماعة الأوروبية والتكامل النقدي: الطريق إلى النظام النقدي الأوروبي

بعد حوالى عشرة أعوام بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، قرر مجلس الجماعة الأوروبية في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ تخويل فريق مخصص يرأسه رئيس وزراء لوكسمبورغ ب. فيرنر وضع خطة من شأنها تحقيق التوحيد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية.

ولقد تم تنشيط الاهتمام الذي تولد عند الحكومات الأوروبية بهذا الهدف الطموح، بواسطة التقارير الصادرة عن لجنة العمل من أجل ولايات متحدة أوروبية (لجنة مونيه)[1]، والجماعة الأوروبية (خطة بار)[2]. وقد وضع التقرير الأول بصورة رئيسية على أساس العمل الذي أنجزه ج. كارلي ور. تريفن، اللذان اقترحا نظاماً يقوم على اتفاق حول سعر صرف ذي مستوى زاحف على صعيد الجماعة الأوروبية مستنداً إلى العمليات التي يقوم بها صندوق احتياطي أوروبي. أما خطة بار فقد شددت على الحاجة إلى تنسيق أوثق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات النقدية، وعلى تعزيز انتقال رأس المال داخل الجماعة الأوروبية.

ولقد تميز إعداد تقرير فيرنر[3] بطرح آراء متعارضة فيما بين المشاركين: حيث عمد

---

(١) للاطلاع على عمل لجنة مونيه، انظر: P. Fontaine, **Le comité d'action pour les Etats-Unis d'Europe de Jean Monnet** (Lausanne: Centre de recherche Européenne, 1974).

(٢) أنظر: R. Barre, **Commission Communications to the Council** (Brussels: European Community, 1969).

(٣) أنظر: P. Werner, «Report to the Council and the Commission on the Realization by Stages of Economic and Monetary Union in the Community,» **Bulletin of the European Communities**, 1970, II (supplement).

«النقديون» و«الاقتصاديون» إلى التأكيد على الحاجة إلى مواصلة عملية التكامل والاندماج من ناحية نقدية مالية، ومن ناحية اقتصادية، على التوالي. بيد أنهم توصلوا في نهاية المطاف إلى توفيق بين الآراء تمثل في العمل على صعيد هذين الجانبين في خطين متوازيين. وقد أقر المجلس الأوروبي تقرير فيرنر في شباط/فبراير ١٩٧١، وشملت خطته الرامية إلى إقامة اتحاد نقدي أوروبي على سبع خطوات، يصير استكمالها في ٧-١٠ سنوات، بحيث يأتي العام ١٩٨٠ فتكون أسعار الصرف الأوروبية قد ثبتت بشكل لا رجعة فيه، ويكون قد أنشىء احتياطي نقدي أوروبي. وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى من النظام، إقترح التقرير تقييد مدى تقلب العملات الأوروبية للتحرك ضمن هوامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي.

وفي ضوء التوصيات الواردة في تقرير فيرنر، فقد قررت المصارف المركزية بالجماعة الأوروبية - بعد أن تولت أمر تضييق المدى المطلوب في إطار الجماعة الأوروبية، وبواسطة فريق مخصص رأسه المحافظ أنسيو - قررت خفض الهوامش الداخلية على صعيد الجماعة، عن تلك الواردة ضمن الاتفاق وهي ± ٠,٧٥٪ مقابل الدولار، إلى تلك الهوامش التي تكافىء ± ٠,٦٪ (للدولار)؛ على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق ± ٠,٧٥٪.

وجاءت أزمات سعر الصرف العالمية التي نشبت في العام ١٩٧١ لتحول دون وضع الخطة موضع التنفيذ. ولقد قضت اتفاقات «سميثونيان» التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام بتوسيع نطاق الهوامش المسموح بها لتقلبات الأسعار بالنسبة للدولار إلى ± ٢,٢٥٪. وتضمن هذا بالطبع اتساع نطاق تقلبات الأسعار للعملات الأخرى إزاء بعضها البعض ليصل بمضي الوقت ٩٪.

ولقد عمدت المصارف المركزية بالجماعة الأوروبية، بغية تجنب مثل هذه التقلبات، إلى تنفيذ نظام سعر الصرف للجماعة في نيسان/ابريل ١٩٧٢ الذي قيد العمل بتقلبات الهوامش الفورية لعملات الجماعة الأوروبية إلى ± ٢,٢٥٪ (الثعبان داخل النفق)، ثم تم خلق التسهيلات الائتمانية داخل «صندوق التعاون النقدي الأوروبي» في العام ١٩٧٣.

بيد أن الثعبان سرعان ما تمخض عن صعوبات خطيرة تلازمت معه. وكان أن تركت بلدان كثيرة العمل بالنظام المطروح أولاً في العام ١٩٧٢، ومن ثم في العام ١٩٧٣، حيث لجأت في الغالب الأعم إلى نظام التعويم. إلا أن النظام استمر العمل به خلال الفترة التي سبقت بدء العمل بالنظام النقدي الأوروبي، وذلك على صعيد مجموعة من البلدان التي تتصل بروابط اقتصادية ومالية وثيقة مع المانيا، وتخلل ذلك أيضاً إعادة تحديد دورية لأسعار الصرف المركزية.

على أن الاختلالات الكبيرة في المدفوعات والفروق الواسعة الناجمة عن معدلات التضخم، فضلاً عن أداء سعر الصرف في بلدان الجماعة الأوروبية قد حالت دون استئناف حقيقي لمسيرة التكامل في النقد وفي أسعار الصرف خلال السبعينات، قبل انعقاد المجلس الأوروبي في بريمن وبروكسل. وقد بذلت جهود دورية لعرض المشكلة على المجلس الأوروبي. وفي العام ١٩٧٥ قدم تندماتر رئيس وزراء بلجيكا تقريراً عن الاتحاد النقدي(٤)، تميز باقتراح يقضي باتباع نهج ذي سرعتين في اتجاه التوحيد: أي أن البلدان التي تتميز بدرجة كبيرة من الاستقرار المحلي اقتصادياً ومالياً لا بد وأن تمضي قدماً صوب التكامل، بما من شأنه أن يحفز البلدان الأخرى على تحقيق درجة أفضل من الاستقرار الداخلي. وقد دعا التقرير أيضاً لاعتماد قيود متبادلة على نطاق أوسع فيما يتعلق بالسياسات النقدية المحلية. إلا أن نهج «تغيير السرعات» هذا ما لبث أن وضع على الرف بعد أن صادف صعوبات لا يستهان بها.

وفي العام ١٩٧٦ اقترح دوزمبرغ وزير مالية هولندا خطة(٥) قائمة على أساس اعتماد «مناطق مستهدفة» مسبقاً للتعويم يصير تضييقها بالتدريج. إلا أن هذه الخطة تعرضت لانتقاد علني من جانب السلطات النقدية في البلدان الأخرى التي كانت ما تزال مرتبطة بنظام الثعبان، وبالذات، على أساس أن الترتيب المقترح من شأنه أن ينال من انضباطية النظام الذي تنطوي عليه الأجهزة القائمة بالفعل.

ولم يحدث إلا في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ أن اتفق الزعماء السياسيون الفرنسيون والألمان على سلامة إعادة انطلاق عملية التكامل النقدي على صعيد الجماعة الأوروبية، وحينئذٍ فقط عادت قوة الاندفاع نحو تحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد، لتكتسب زخماً جديداً ومحدداً.

ثانياً - تكوين النظام النقدي الأوروبي

ألف - المكونات الثلاثة للنظام النقدي الأوروبي

في هذه الفقرة نأتي إلى تحليل للنظام النقدي الأوروبي، في ضوء الأهداف التي تلازم طرحها مع طرح فكرة ذلك النظام، حيث كان التأكيد على دوره كعنصر حاسم يساهم في إضفاء التجانس على أطراف الجماعة، ويفيد في عملية التكامل الأوروبي. ولسوف نرى فيما

---

(٤) L. Tindemans, «L'union européenne, rapport au conseil européen,» **Bulletin of the European Communities**, 1976, no. 1, Supplement.

(٥) أنظر: Duisenberg, «Declaration Concerning the Strength of the Community's Internal Cohesion of Economic and Financial Matters,» **Bulletin of the European Communities**, 1976, p.7-8.

بعد، أن الخطة الشاملة الأولى لهذا النظام، بكل طموحها، قد عانت من نكسة جزئية، وجاء ذلك إلى حد كبير نتيجة تجدد الدفعة التضخمية التي وقعت واختلال موازين المدفوعات التي حدثت بدورها نتيجة الصدمة النفطية الثانية.

ويبين قرار المجلس الأوروبي في بريمن (١٩٧٨/٧/٧) وفي بروكسل (١٩٧٨/١٢/٥) مدى العزم الذي تولد عن وضع مخطط لإقامة تعاون نقدي أوثق بين الأطراف، يؤدي بدوره إلى نشوء منطقة من الاستقرار النقدي في أوروبا. وكان على جهود إعادة إنطلاق عملية الاتحاد النقدي والاقتصادي التي افترضت في الأصل اتباع «نهج متناسق في جميع مجالات السياسة الاقتصادية»، أن تتحرك ضمن خطوط رئيسية ثلاثة: (أ) اتفاقات سعر الصرف، (ب) آلية إئتمانية متبادلة يدعمها إنشاء صندوق نقدي أوروبي و(ج) تدابير يتم اتخاذها لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء.

إن الفكرة السائدة عن هذا النهج الجديد نحو التكامل النقدي الأوروبي المقترح في اجتماع بريمن كانت تتمثل في التشديد على تساوق تلك الخطوط الثلاثة، وكذلك على ما يجب اتخاذه في الوقت نفسه من إجراءات تقضي بمحاولة التغلب على الصعوبات التي سبق وجابهت الخطط التي سبق طرحها في هذا المضمار. من هنا فقد كان تصور تكوين النظام النقدي الأوروبي، بوصفه عملية متطورة تمثل الفكرة الجديدة التي انطوت عليها (والتي لم تتابع كاملاً في بروكسل كما سوف نرى) والتي أكدت القناعة بضرورة وضع الالتزامات المتبادلة موضع التنفيذ، وفي وقت واحد، ضمن المجالات الثلاثة السالف ذكرها.

وبصورة أكثر تحديداً، فقد جرى التأكيد، فيما يتعلق بأسعار الصرف، على أن تلك الالتزامات الثلاثة ستعمل على التوفيق بين الانضباط الذي يفرضه النظام المقترح، وبين التباينات التي ما تزال موجودة داخل الجماعة، ولا سيما فيما يتعلق بالفروق التضخمية: وهنا لا بد أن يكون اتساق عملية التسوية هي الهدف الأساسي الذي يتوخاه النظام بحيث لا يكون ثمة انحياز لا للجانب التضخمي أو الانكماشي.

وفيما يتعلق بالصندوق النقدي الأوروبي، فعلى حين أنه كان هناك إدراك باستحالة إنشاء مثل هذه المؤسسة خلال فترة زمنية قصيرة، إلا أن ملامح هذا الصندوق جرى طرحها بصورة عامة، حتى يمكنه أن يبدأ مباشرة مهمته بعد انقضاء سنتين بوصفه مصرفاً مركزياً أوروبياً ولو على نطاق ضيق. ومن ناحية أخرى، كان ثمة إدراك أيضاً بأنه من أجل تنفيذ اتفاقات سعر الصرف، فقد لزم توفر القدرة على الاعتماد على جميع آليات الائتمان الرئيسية التي طرحت في بريمن فور وضعها موضع التنفيذ.

وأخيراً، ففي حالة التدابير الواجب اتخاذها لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء، فقد

اتضح، بالملاحظة المتعمقة، أنها لم تستمد أهميتها كثيراً من الأثر الفوري الناجم عن آليات إعادة التوزيع لمصلحة اقتصادات البلدان الأضعف ضمن الجماعة، والتي سوف تستتبع قيام النظام النقدي الأوروبي بعملياته، بقدر ما استمدت هذه الأهمية من الاعتراف الضمني بحقيقة أن ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية سوف تؤدي دوراً أساسياً في عملية التكامل الأوروبي، وإن هذا سوف ينطوي بدوره، في الأجل المتوسط، على إعادة النظر في الوظائف التي ظلت تقوم بها سياسات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والآثار المترتبة عليها حتى ذلك الحين، وذلك فيما يتعلق بعملية إعادة التوزيع.

باء - آلية سعر الصرف

١ - الثعبان والسلة: من بريمن إلى بروكسل

وفقاً للمرفق المذيل بنتائج اجتماع بريمن، فإن الملامح الأساسية لاتفاقات سعر الصرف الأوروبي لا بد وأن تتركز في حقيقة أن «وحدة العملة الأوروبية» لا بد وأن تكون في مركز النظام. ولقد قام التفسيران المتعارضان لهذا المبدأ اللذين جرى اقتراحهما خلال المشاورات الفنية التي تلت إجتماع القمة، على أساس نموذجين جد مختلفين سوف نسميهما، توخياً للتبسيط، بنموذج (السلة) «الفرنسي» ونموذج (الثعبان) «الالماني» باعتبار أنهما قد حظيا بتأييد ممثلي هذين البلدين على التوالي.

في النموذج الفرنسي يحدث التعادل بين الوحدة الحسابية الأوروبية من نوع السلة، وهي مكونة من كميات ثابتة من عملات الجماعة. ولسوف تكون الوحدة النقدية الأوروبية هي الوحدة الرسمية في هذا النظام، وهي الوحدة التي يتم بالنسبة إليها تحديد الأسعار الأساسية، وهوامش التغير في السعر، ومن ثم، الالتزامات التي توجب التدخل في سوق الأوراق المالية.

ويمكن تلخيص الملامح الأساسية لهذا النظام في التالي:

(أ) بصفة عامة، تصل عملة ما، هي تلك المسماة بعملة «الانحراف» إلى الهامش (الأعلى أو الأقل) دون أن يكون هناك أية عملة أخرى واقعة على الهامش المقابل. وإذا ما ألغى بلد ما نفسه في وضع يتسم بانحراف عملته فإن هذا يتضمن، من ناحية المبدأ، التزاماً بفرض تسوية من جانب واحد، ويصدق هذا في حالة بلدان العجز وبلدان الفائض على السواء. وعندما يتدخل بلد الانحراف هذا في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية تنشأ أوضاع مدين (أو دائن) فيما بين البلدان التي جرى استخدام عملاتها.

(ب) إن تثبيت هامش تقلب محدد بنسبة مئوية ما (m) لا يتيح إمكان رسم مستويات تسجلها أسعار الصرف الثنائية في كل مرة تصل فيها إلى هامش الوحدة النقدية الأوروبية. وإذا كان من الممكن حساب أقصى الأسعار الثنائية النظرية والتي ستتضمن على أساس

النسبة المئوية - هامشاً ثنائياً يبلغ **ضعف** هامش الوحدة النقدية الأوروبية[٦]، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن من المستبعد كثيراً من الناحية العملية أن يأتي ترتيب ورسم المواقف النسبية لكل عملة بما يتيح للمرء أن يفعل هذا الشيء.

(ج) تختلف أوزان كل عملة، وقد يتباين ثقلها هذا مع مرور الزمن (نزولاً في حالة العملات الهابطة وصعوداً في حالة العملات الصاعدة) وعليه فإن العملات تتباين قوة جذبها بالنسبة للسلة ذاتها، بما يؤدي إلى نسق جامدة أو دينامية في أداء النظام لوظيفته. وبشكل محدد، إذا ما طرحنا نفس هامش الوحدة النقدية الأوروبية (m) لجميع العملات في السلة فإن هامش التقلب **الفعلي** المسموح به لكل عملة من حيث علاقتها الثنائية بجميع العملات الأخرى (m_b) يكون متناسباً بصورة مباشرة مع وزنها $(m_b = \frac{m}{1-\pi_i} > m)$ [٧]. وتقع حالة متطرفة عندما تكتسب عملة من العملات وزناً فائقاً $(> \frac{1}{2})$، وفي هذه الحالة لا يمكن للعملة أن تصل إلى الهامش الأعلى أو الأقل لأنها ستعمل بداية على إجبار عملة ثانية على أن تتخطى الهامش المقابل.

(د) من شأن تغير يلحق بأسعار الصرف الثنائية في مقابل عملة واحدة (ولتكن مثلاً العملة المنحرفة) أن يفضي إلى إعادة نظر في جميع أسعار الصرف المركزية في مقابل الوحدة النقدية الأوروبية مع إعادة توزيع أوزان جميع العملات.

أما التفسير «الألماني» للمرفق فقد قام على أساس نموذج مختلف تماماً. وطبقاً لهذا النهج فإن أسعار الصرف المركزية المرتبطة بالوحدة النقدية الأوروبية، في تاريخ أعمال اتفاقات سعر الصرف الأوروبي، كانت ستقتصر فقط على إتاحة إقامة شبكة من أسعار الصرف الثنائية، وفي **مواجهتها** سيجري أيضاً تثبيت هوامش التدخل الثنائية فحسب. ولسوف ينطوي الأمر على الحفاظ على الشبكة وعلى مواضع التدخل إلى أن يحدث تغيير في الأسعار الارتكازية. من هنا فإن النظام المقترح هو في الحقيقة طبعة جديدة موسعة من ترتيب الثعبان وكل ما احتواه هو تغيير تعريف الوحدة المرجعية[٨].

---

(٦) مثلاً، فإن هامشاً مثل $\frac{1}{8}$ ١٪ في مقابل الوحدة النقدية الأوروبية يسمح، في أية لحظة بهامش ثنائي أقصى بين عملتين يبلغ $\frac{1}{4}$٢٪. وتجدر في هذا السياق، ملاحظة ان تلك كانت النسبة المئوية المعتمدة في نظام الثعبان. إلا انه يمكن الحصول عليه من واقع هوامش هي ±$\frac{1}{8}$١٪ في مقابل الوحدة الحسابية الأوروبية وهي، الوحدة المرجعية التقليدية في هذا النظام.

(٧) على سبيل المثال، يمكن لهامش $\frac{1}{8}$١٪ مقابل الوحدة النقدية الأوروبية أن يسمح للمارك الألماني بالارتفاع بنسبة ١,٥٥٪ في مقابل جميع العملات الأخرى حسب أوزان يوم ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٧٤ وبنسبة ١,٦٨٪ حسب أوزان ١٢ آذار / مارس ١٩٧٩.

(٨) للاطلاع على وصف للثعبان، انظر: The Bulletin of the Bundes-Bank (1973). ولكن لمساعدة القارىء على الإلمام بالملامح الرئيسية لذلك النظام فإنها يمكن تلخيصها في: (١) النظام يعين تلقائياً=

وسرعان ما أوضح التحليل التقني أن أياً من هذين النموذجين المتعارضين لا يستطيع نيل الإجماع. ولم يقتصر الأمر في نموذج العملة النقدية الأوروبية - الوحدة الحسابية الأوروبية «البحث» على انكشاف عيوبه النظرية الخطيرة، بل أنه هدد على أية حال بخلق مشاكل كبيرة على صعيد تطبيقه الفعلي. وبغض النظر عن أي اعتبار آخر، فقد كان أعضاء ترتيب الثعبان عازفين عن اعتماد أي نظام لا يمتلك أي نقاط مرجعية محددة أو ملموسة يتقدم بها إلى السوق. كذلك فإن الطابع المرحلي للنظام والذي كان جديراً بأن يتعمق ويزداد خطراً لدى اتخاذ هوامش متنوعة في أسعار العملات التي كانت عائمة في ذلك الوقت، كل هذا حال دون أن يجد النظام قبولاً لدى الأطراف المعنية.

من ناحية أخرى أثبت النموذج «الالماني» أنه لا يعدو كونه إحياء لاتفاق الثعبان، ومن ثم لم يلق كثيراً من قبول من جانب البلدان التي سبق وتخلت عن ذلك الاتفاق. وقد جاءت المعارضة الأساسية للنظام من واقع افتقاره الواضح إلى توزيع حقيقي متسق لأعباء التكيف: إن خسارة الاحتياطي وهو بدوره ذو حجم محدود، تفرض على البلد المعني أن يتخذ تدابير تصحيحية أسبق بكثير من تلك التي يصير اتخاذها في الحالة المقابلة وهي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

٢ - الصيغة التوفيقية المتخذة في بروكسل

تحقق أخيراً في بروكسل - وبعد سلسلة من الخلافات الحادة خلال اجتماعات اللجان الفنية كادت تسلم إلى انهيار المعارضات - التوصل إلى نموذج لإتفاق سعر الصرف الأوروبي وهذا النموذج هو في الأساس صيغة توفيقية، أو حل وسط بين المقترحات المختلفة[٩]. وتقوم هذه الصيغة في الواقع على أساس مبادىء ثلاثة:

(أ) الوحدة النقدية الأوروبية، وتعرف على أنها سلة الوحدة الحسابية الاوروبية وهي الوحدة التي يتم بها التقييم في النظام. أما مواضع التدخل صعوداً وهبوطاً، فقد أقيمت على أساس ثنائي على أساس آلية الشبكة السابق وصفها.

(ب) هامش انحراف العملات عن سلة الوحدة النقدية الاوروبية، هو الأساس لتحديد درجة الانحراف عن المرتكز الاوروبي، كما أن «عتبة الانحراف» تحسب أيضاً لكل

=عملات التدخل (العملات المتعارضة)، (٢) بما أنه لا يجري ترجيح العملات فإن النظام يسمح لها جميعاً بالتغلب على أساس ثنائي وبنفس الدرجة، (٣) لا يتأثر النظام بعدم اشتراك بعض العملات الأخرى، (٤) التغيرات في الأسعار الارتكازية لا تكون إلا من طرف واحد، (٥) لا يشير النظام إلى أي العملات التي تنحرف عن المتوسط، عندما تكون هناك عملتان في حالة تعارض.

(٩) P. Baffi, «Il sistema monetario europeo e la participazione dell'Italia,» **Thema,** no.2 (1978).

عملة، بطريقة من شأنها استبعاد أثر الاختلافات في الوزن على إمكانية الوصول إلى هذه العتبة.

(ج) وعندما يتسنى الوصول إلى الهوامش الثنائية، يلزم،حينئذٍ التدخل في أسواق الصرف وبشكل غير محدود حسب القواعد العامة التي تحكم الثعبان. ومن ناحية أخرى، عندما تعبر عملة ما عتبة الانحراف فإن هذا يؤدي إلى افتراض أن السلطات المعنية سوف تتخذ إجراءً ما على شكل تدابير من قبيل: التدخل بأساليب «متنوعة» أو تدابير اخرى منبثقة عن السياسات الاقتصادية المحلية، تغيير أسعار الصرف المركزية، فضلاً عن غيرها من تدابير السياسات الاقتصادية.

من ثم فلا تفرض ترتيبات سعر الصرف الاوروبية أية التزامات تفرض على الأطراف المعنية اتخاذ تدابير تصحيحية بعد عبور عتبة الانحراف، طالما أن السلطات المعنية قد تحجم عن أن تتدخل إلى أن يتم التوصل إلى هامش ثنائي، في حين أنها تعطي أسباباً لذلك أثناء «التفاهم بين المصارف المركزية» أو أثناء المشاورات الدائرة في إطار اللجنة النقدية أو لجنة التنسيق أو غيرها.

وتقوم الفلسفة الكامنة خلف النموذج المتعلق بعمليات النظام النقدي الأوروبي - إذا ما أخذناه على أنه مجموعة إجراءات تتكامل كي تؤدي إلى مزيد من التناغم والتجانس بين السياسات التي تتبعها البلدان الأعضاء والهيئات الداخلة في الجماعة - تقوم على الاعتقاد بأن درجة التجانس والتكامل بين اقتصادات أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لا تكفي حالياً لتوفير وسيلة تسوية أو تقويم الاختلال الخارجي الذي يمثله سعر الصرف. من ناحية أخرى، ثمة اعتراف بأنه في ظل الاقتصاديات المفتوحة والمتكاملة والمتداخلة، لا تستطيع تغيرات أسعار الصرف وحدها أن تشكل أداة كافية للتسوية، في حين أن وجود معدل عال ومتباين من التضخم لا يتيح إنجاز عملية نمو حقيقي متواصل.

من هنا، وفي ظل هذه الظروف، كانت الموافقة على أن وجود تسويات «فورية وحذرة» لأسعار الصرف المركزية، سيمثل أحد الملامح الأساسية للنظام المطلوب، برغم أن هذه التسويات إنما تتم على أساس «اتفاق متبادل قائم على إجراء مشترك يتيح اشتراك جميع البلدان المعنية في آلية سعر الصرف وفي اللجنة».

جيم - آليات الائتمان

١ - المؤشرات والدلائل الواردة في المرفق المذيل لاجتماع بريمن

قد يفيد أن نبدأ هذا القسم أيضاً باستعادة موجزة للنقاط الرئيسية المتعلقة بجوانب النظام النقدي الأوروبي الواردة في المرفق الفني المذيل للبيان المشترك الصادر في نهاية اجتماع بريمن للمجلس الأوروبي.

لقد كان القصد هو جعل «وحدة العملة الأوروبية» وسيلة للتسوية بين المصارف المركزية: ولهذا الغرض لزم إنشاء حسابين مقومين بالوحدة النقدية الأوروبية. في الحساب الأول تسجل وحدات العملة الأوروبية التي تمثل الأصول الثابتة لدى المصارف المركزية، والمتوافرة دون قيود، والصادرة في مقابل إيداعات من الذهب والدولار الأمريكي، على أن يصل الإيداع الأوّلي إلى ٢٠٪ من أرصدة المصرف المركزي من تلك الأصول؛ ولسوف يكون أيضاً جزءاً من آلية يتاح معها في حال حدوث زيادة (أو نقصان) في احتياطيات المصارف المركزية بالدولارات، أن تنشأ إيداعات (أو مسحوبات) جديدة لإنشاء أو (تجميد) الوحدات النقدية الأوروبية في حسابات مودعة لدى الصندوق، وبنفس حيز العشرين في المائة السالف الذكر.

وفي الحساب الثاني تسجل وحدات العملة الأوروبية الصادرة مقابل إيداع من العملات الوطنية. ولسوف يكون مبلغ وحدات العملة الأوروبية في الحساب الثاني هو نفسه المبلغ الموجود في الحساب الأول. إلا أن الإفادة من الوحدات النقدية الأوروبية في الحساب الثاني ستكون خاضعة لشروط تتباين حسب حجم واستحقاق القرض، برغم أن الائتمانات قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة) ستكون «أمراً ملموساً» في أي من الحالات.

ولقد قدر أن تنقضي سنتان على الأكثر، منذ بداية نظام الاتفاق وبعدها تتوحد المؤسسات العاملة في صندوق نقد أوروبي، سيحل بالتحديد محل صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

٢ - من بريمن إلى بروكسل

في سياق التقييم التقني الذي حدث في أعقاب إجتماع بريمن، ومثلما سبق بالنسبة لاتفاقات سعر الصرف الأوروبي، نشب صراع بين رأيين جدّ مختلفين حول شكل ومدى آليات الائتمان الواجب إقامتها دعمًا لتلك الاتفاقات. ولقد تباينت الآراء أيضاً حول الملامح المنشودة لصندوق النقد الأوروبي.

وكانت النقطة الأساسية المطروحة للنقاش المتعلق بإنشاء وحدات العملة الأوروبية في مقابل الإسهام في الاحتياطيات، هي الطبيعة الاقتصادية والقانونية «للايداع». ولقد كان هناك من قال بأن الاتفاق المطلوب لا بد وأن يكون في شكل تبادل بين المصارف المركزية وصندوق النقد الأوروبي وبسعر صرف محدد مسبقاً ومتجدد دورياً. ومن الطبيعي ألا ينطوي تعاقد من هذا القبيل على أي تحويل أو انتقال للاحتياطيات، بل سيحدث في حقيقة الأمر بين سطور الدفاتر فقط، وبصورة أكثر تحديداً، لن يكون لصندوق التعاون النقدي الأوروبي أية رقابة أو سيطرة على الإفادة من الأصول المودعة، والتي بوسع هذا المصرف المركزي أو ذاك أن يستمر في إدارتها أيضاً. كذلك فمن الواضح أن الأموال «المودعة» لدى

صندوق التعاون النقدي الأوروبي لا يمكن اعتبارها أصولاً للجماعة - أي ناشئة عن التعهد بإيداع احتياطيات من قبل البلدان الأعضاء لتكون في متناول الجماعة، ولا يجوز من ثم استخدامها لضمان أية قروض يتيحها صندوق التعاون النقدي الأوروبي خارج النظام. وأخيراً سيتعذر تكليف صندوق التعاون النقدي الأوروبي القيام بدور فعال في أية عمليات في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق سياسة منسقة مع المصارف المركزية ورامية بالذات إلى القيام بتدخل متناسق فيما يتعلق بالعملات غير المشاركة. ولقد بدا هذا النهج تقييدياً بصورة مفرطة في أعين البعض، حتى إبان مرحلته الأولى، ما دام قد جعل من إنشاء إحتياطيات بوحدة العملة الأوروبية أمراً هو في أساسه مجرد إجراء يقصد منه «تزويق واجهة الجماعة»، في حين أن الأثر الاقتصادي الرئيسي هو التمكين من تنشيط حيازة الذهب.

ووصلت وجهات النظر إلى مزيد من صراع حول إنشاء وحدات العملة الأوروبية في مقابل العملات الوطنية. فمن ناحية قيل أن النظام الذي رسمت معالمه في بريمن سوف ينطوي على تغيير هيكل الدعم النقدي القصير الأجل، بطريقة تصبح معها إتاحة الائتمانات ممكنة عن طريق الإنشاء الفعلي للوحدات النقدية الأوروبية في إطار صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وليس من خلال الأشكال التقليدية للائتمان المتعارف عليها بين المصارف المركزية. ولسوف يؤدي ذلك، على وجه الخصوص، إلى إلغاء حصص الدائن المعتمدة بموجب النظام القائم، كما سيضفي على الوحدة النقدية الأوروبية محتوى تجديدياً. ولقد تمثلت الاعتراضات على هذا النهج أساساً في أنه لن يكون بالإمكان، فنياً وقانونياً، إيجاد آلية في الوقت المناسب بحيث يمكن لها أن تعمل مع موعد بداية النظام النقدي الأوروبي، كما أن هذه الاعتراضات تعلقت أيضاً بالآثار المترتبة على حجم وحدات العملة الأوروبية التي قد يضطر أي من المصارف المركزية لمراكمتها بسبب انعدام حدود القابلية لها.

كذلك تباينت الآراء حول مبلغ الائتمان الذي وجب توافره في النظام. وقد ذكر مرفق بريمن أن إجمالي هذا المبلغ لا بد وأن يضاهي نظيره المطلوب لإنشاء احتياطيات وحدة العملة الأوروبية. ولما كانت نسبة العشرين بالمائة من الاحتياطيات الإجمالية المحفوظة لدى المصارف المركزية الأوروبية تصل إلى حوالى ٢٥ مليارا من الوحدات النقدية الأوروبية، فقد شعر الكثيرون بأن إجمالي مبلغ الائتمان لا بد أن يتساوى مع المبلغ السابق. إلا أن هذه النقطة لم يشترك في إثارتها الكثيرون.

٣ - الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل وبال

تمثل الاتفاقات التي كان مدى التوصل إليها في بروكسل، ثم ما لبثت أن تحددت تعريفاً في بال، خلال إجتماع محافظي الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس مديري صندوق التعاون النقدي الأوروبي، تمثل، من ناحية المفهوم حلاً محافظاً في الأساس. كما أنها من

حيث تحديد حجم إعانات الاحتياطي، جاءت أقرب إلى ما اقترحه الذين كانوا متحمسين لتقديمها. من هنا تمثل الحل الوسط في الابقاء على أشكال الائتمان المتوافرة في ظل ترتيب الثعبان، كما هي دون تغيير، قدر الامكان، من زاوية إقتصادية وقانونية، مع إضفاء زيادة كبيرة عليها.

هذا ويقوم نظام الائتمان في ظل النظام النقدي الأوروبي على أساس النقاط الرئيسية التالية:

(أ) تسهيلات إئتمانية قصيرة جداً

كما في ترتيب الثعبان، تتوافر تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل جداً، تتم بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محددة الكمية، وذلك حتى يمكن ممارسة التدخل في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ولا بد من إجراء التسويات بعد ٤٥ يوماً[١٠] من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل. مع ذلك، فثمة إمكانية لإطالة الأجل المحدد لمدة ثلاثة أشهر اخرى لمبالغ محددة بحجم حصص المدين في الدعم النقدي قصير الأجل (أنظر أدناه). ومن الناحية الفنية، فإن التسهيلات يجري منحها من قبل كل مصرف مركزي لكل من المصارف المشاركة الأخرى، وهي تأخذ شكل مبيعات (مشتريات) فورية لعملات الجماعة في مقابل الحسابات الدائنة (المدينة) مقومة بوحدات العملة الأوروبية، وتتم بأسعار وحدة العملة الأوروبية المسجلة بواسطة اللجنة في اليوم الذي حدثت فيه تلك التدخلات. أما سعر فائدة المدين أو الدائن التي تطبق على التسهيلات البالغة القصر في أمدها فهي متوسط أسعار الخصم الرسمية لجميع مصارف الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مرجحاً حسب أوزان العملات المعنية، على نحو ما يستخلص من الأسعار المركزية لوحدة العملة الأوروبية السائدة[١١].

(ب) إنشاء حسابات وحدة العملة الأوروبية مقابل المساهمة بالاحتياطي وتسوية عمليات التمويل في الأجل القصير جداً.

تضمن القرار الصادر عن المجلس الأوروبي في إجتماعه في بروكسل نصاً واضحاً بإنشاء وحدات العملة الأوروبية في مقابل الاحتياطيات بغية إتاحة تسوية الديون المترتبة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية في الأجل الأقصر (القصير جداً). وحتى تصبح وسيلة للتسوية، فلسوف يتم توفير معروض مبدئي من وحدات العملة الأوروبية بواسطة صندوق

(١٠) كان الشرط في إطار الثعبان هو ٣٠ يوماً.

(١١) نشر صندوق التعاون النقدي الأوروبي التفاصيل الفنية للتسهيلات الائتمانية البالغة القصر، والآليات الثلاث الائتمانية الأخرى التي أقرتها لجنة محافظي الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس محافظي صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

التعاون النقدي الأوروبي مقابل إيداع يبلغ ٢٠٪ من إحتياطيات الذهب و٢٠٪ من إحتياطيات الدولار المحفوظة حالياً لدى المصارف المركزية. ولسوف تتخذ هذه العملية شكل ترتيبات تبادل محددة ومتواصلة. ولسوف يتسنى، من خلال الاستعراض الدوري وانتهاج الاجراءات الملائمة، ضمان أن يتمكن كل مصرف مركزي، من الاحتفاظ باحتياطي يبلغ على الأقل ٢٠٪ من تلك الاحتياطيات التي يحتفظ بها صندوق التعاون النقدي الأوروبي[١٢].

لكن، لا بد من ملاحظة أنه في تعريف الجوانب القانونية وتحديد عملية تسوية المبادلات، فإن لجنة المحافظين أدخلت بعض القيود على استخدام حيازة الوحدات النقدية الأوروبية كوسيلة للسداد. وعلى سبيل التحديد، عندما يحل موعد لعملية تمويل، لا بد من إجراء التسوية[١٣]، كلياً أو جزئياً، عن طريق تحويل وحدات العملة الأوروبية مع إشتراط أن لا يكون المصرف المركزي الدائن ملزماً بقبول التسوية بوحدات العملة الأوروبية لمبلغ يزيد عن ٥٠٪ من إستحقاقه. ويلزم تسوية الحساب عن طريق مبيعات مكونات الاحتياطي الأخرى حسب تكوين إحتياطيات المصرف المركزي المدين عند نهاية الشهر السابق على التسوية[١٤].

وتأتي المساهمات بحصص من الذهب والدولار إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي على شكل عقود قانونية لفترات تبادل متواصلة مدتها ثلاثة أشهر. وقد قرر المحافظون على وجه الخصوص بأن قيمة مكونات الاحتياطي المحولة إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي تحدد على النحو التالي:

١ - لحصة الذهب، متوسط الأسعار، محولة إلى وحدات العملة الأوروبية، مسجلة حسب الأسعار الثابتة في لندن طيلة الأشهر الستة السابقة على التاريخ المعني، دون أن تتجاوز متوسط سعرين ثابتين، في اليوم قبل الأخير من أيام العمل للفترة المعنية.

٢ - لحصة الدولار، تحدد بسعر السوق ليومين من أيام العمل سابقين على تاريخ القيمة المعنية.

---

(١٢) ينص قرار إجتماع بروكسل (ضمنياً) على أن بلداً عضو (كما في حالة المملكة المتحدة) لا يشارك في آلية سعر الصرف، لا يمكنه الحصول على دعم في الأجل الأقصر. ولكنه يسمح لمثل هذا البلد (صراحة) بأن يشارك في عملية إنشاء الوحدات النقدية الأوروبية في مقابل إيداع الاحتياطيات.

(١٣) إلى الحد الذي لم يتم فيه إتمامها بواسطة مبيعات الممتلكات بعملة الدائن.

(١٤) لا تمنع هذه الأحكام من إجراء الأشكال الأخرى من التسوية المتفق عليها بين المصرفين المركزيين الدائن والمدين. ولا بد أيضاً من ملاحظة أن تكوين الاحتياطي في هذا الخصوص سيتقرر على أساس الأصول المقومة بعملات قابلة للتحويل وبحقوق السحب الخاصة. أما الممتلكات من الذهب، فيمكن إستخدامها إذا ما تسنى قبول السعر الذي يقترحه المصرف المركزي المدين من جانب المصرف المركزي الدائن.

وتجدر أيضاً ملاحظة أنه فيما يتعلق بالفائدة على موازين وحدة العملة الأوروبية، فقد تقرر أن تقوم المصارف المركزية التي تقل أصولها من وحدة العملة الأوروبية عن مبيعاتها الآجلة من هذه العملة إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي بدفع فائدة على الفرق بين هاتين الكميتين من تلك الوحدات إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي (كجزء من عمليات التبادل). ويقوم الصندوق من جانبه بدفع فائدة إلى المصارف المركزية التي تتجاوز أصولها من الوحدة النقدية الأوروبية مبيعاتها الآجلة - وتكون الفائدة على الفرق بين هاتين الحصيلتين(١٥).

(ج) آليات الائتمان القصير الأجل والمتوسط الأجل

كما ذكرنا سابقاً، لم ينص قرار بروكسل على إنشاء وحدات عملة أوروبية في مقابل عملات وطنية. كذلك تم الحفاظ على آليات الائتمان التي كانت موجودة طيلة المرحلة الأولية من النظام النقدي الأوروبي برغم توسيع نطاقها لكي تبلغ ٢٥ بليون وحدة عملة أوروبية من الائتمان الفعّال والمتاح. وقد خصص ١٤ بليون من هذا المبلغ للدعم النقدي قصير الأجل، وخصص ١١ بليون وحدة نقدية أوروبية للمساعدة المالية المتوسطة الأجل. والمهم أنه لا بد من مقارنة المبلغ الاجمالي لهذه البلايين الخمسة والعشرين مع البلايين العشرة من الوحدات النقدية الأوروبية التي كانت متوافرة في السابق.

ويمكن تعريف الائتمان المتوافر الفعّال على أنه أقصى مبلغ للإئتمان يمكن الانتفاع به من قبل النظام في لحظة من اللحظات.

١ - الدعم النقدي قصير الأجل

هذا الاتفاق تم إبرامه بين المصارف المركزية في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٠، وتم تمديده في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ عندما انضم الأعضاء الثلاثة بالجماعة، ثم جرى تمديده وتعديله فيما بعد في آذار/مارس ١٩٧٤، وفي شباط/فبراير ١٩٧٧. وتتخذ القرارات بواسطة لجنة محافظي الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ويوفر الدعم النقدي القصير الأجل مساعدة مالية لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، وليس هناك أي شرط موضوع مبدئياً على التمويل، برغم أن المشاورات بشأنه تجري في داخل لجنة المحافظين. لكن عندما يتم على وجه الخصوص منح دعم نقدي، فإن لجنة المحافظين تفحص الموقف النقدي والسياسة النقدية للدولة المستفيدة. ويعطى المنح مبدئياً لمدة ثلاثة أشهر، ويمكن تجديده

(١٥) على نحو ما يحدث في التسهيلات الائتمانية في الأجل الأقصر، فلسوف يكون سعر الفائدة مساوياً للمتوسط المرجح لأسعار الخصم. وسوف يحسب مبلغ الفائدة على أساس متوسط الموازين الحسابية اليومية.

مرتين لمدة ثلاثة أشهر، إلى أن يصل أقصى أمد له إلى تسعة أشهر[١٦].

وتقوم آلية الائتمان على أساس التعايش بين حصص المدينين (سقف على الاقتراض) وحصص الدائنين(سقف على الاقراض) لكل مصرف مركزي : وتبلغ حصص المدين ضعف مبلغ حصص الدائن. ويوفر النظام أيضاً إمكانية «الاستزادة» من جانب الدائن والمدين على السواء. وبصورة أكثر تحديداً يستطيع كل مصرف مركزي أن يحصل، كقاعدة عامة، على دعم يساوي قيمة حصص المصرف المدين له بالإضافة إلى الزيادة[١٧]. وعلى عكس ذلك، يمكن نظرياً لمصرف مركزي أن يدعى لكي يسهم بحصته الدائنة بالإضافة إلى الزيادة.

٢ - المساعدة المالية المتوسطة الأجل

أنشئت هذه الآلية بقرار مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في **٢٢** آذار/مارس **١٩٧١**، ثم تعدل فيما بعد، أولاً عندما توسعت الجماعة، ثم في كانون الأول/ديسمبر **١٩٧٧** حيث تضاعفت كميته. وبالاضافة لقرار بروكسل، أصدر المجلس قراراً في **١٩٧٨/١٢/٢١** رفع به المبلغ إلى ما يساوي إجماليه **١١** بليون وحدة عملة أوروبية من الائتمان المتوافر الفعّال، وتغيرت بذلك الحدود السابقة التي كانت مفروضة على مبلغ الدعم المطلوب تمويله من قبل كل بلد.

مع ذلك فإن قرار إعطاء مساعدة مالية متوسطة الأجل لا يظل في يد لجنة المحافظين، ولكنه يصدر بأغلبية معقولة من قبل المجلس وفق توصيات اللجنة، وبعد إستشارة اللجنة النقدية. وتوفر الآلية المذكورة منح تمويل متوسط الأجل (٢-٥ سنوات) لكل بلد في الجماعة يكون «قد تعين عليه أن يتخطى صعوبات أو يواجه تهديداً خطيراً متمثلاً في مصاعب في ميزان مدفوعاته» ولا يحق لبلد ما، من ناحية المبدأ، أن يتلقى مساعدة مالية تزيد على ٥٠٪ من حصته الدائنة الاجمالية.

ولا بد من التأكيد على أن المساعدة المالية المتوسطة الأجل تكون، على خلاف التسهيلات الائتمانية في الأجل الأقصر، وفي الأجل القصير، خاضعة لشروط: فلدى منح المساعدة المالية المتبادلة أقر المجلس الالتزامات التي لا بد أن يتحملها البلد المستفيد حتى يستعيد توازنه الداخلي والخارجي، آخذاً في الاعتبار التوجيهات الكمية للسياسة الاقتصادية

---

(١٦) تقررت إمكانية التجديد لثلاثة أشهر اخرى بعد الستة أشهر الأولى في بروكسل. وهو ما يتفق مع المبادىء التوجيهية التي وضعت في بريمن لدعم إتفاقات سعر الصرف الأوروبية بائتمانات كبيرة لمدة سنة واحدة (بمتوسط ٢-٣ أشهر لتسهيلات الائتمان في الأجل القصير جداً و٣+٣+٣ أشهر للدعم النقدي المؤقت قصير الأجل أو بفترة إجمالية تبلغ ١٤ شهراً).

(١٧) من ناحية المبدأ، ليس من حق مصرف مركزي أن يعطى أكثر من نصف الزيادة ولكن هذا القيد يمكن إستبعاده إذا ما ارتأى المحافظون أن الوضع الخاص لبلد يطلب هذا الدعم، والاحتياجات الخاصة لهذا البلد يبرر ذلك.

المتوسطة الأجل، مع تثبيت مبلغ وشروط الائتمان، ولا سيما فيما يتعلق بالمدة التي يستغرقها، وسعر الفائدة المفروضة عليه.

ومن ناحية المبدأ، فإن التمويل المقدم من قبل جميع البلدان الدائنة المشاركة سيأتي متناسباً مع الحصص التي قدمتها. إلاّ أن المجلس قد يعفي بلداً عضواً يعاني، أو من المحتمل أن يعاني، صعوبات في ميزان مدفوعاته، و/أو يعاني تدهوراً مستمراً في إحتياطياته من النقد الأجنبي من جراء مشاركته في تمويل الدعم. وفضلاً عن ذلك، فإن قرار المجلس يقضي بأنه إذا ما كان لبلد عضو أن يواجه مصاعب في ميزان المدفوعات، فإن بوسعه أن يطرح مطالبته بواحدة أو أكثر من الطرق التالية:

(أ) تحويل إستحقاقه داخل النظام.
(ب) إعادة تمويل مساهمته خارج النظام.
(ج) التبكير بسداد إستحقاقه على بلد مدين.

أما وضع البلد الذي أعفي من الاشتراك والذي طرحت مطالبته أو إستحقاقه سوف يجري تقييمه على يد اللجنة النقدية التي ستعمد، إذا ما سمح الوضع بعد ذلك، إلى أن تطلب إلى ذلك البلد أن يشارك في تمويل الدعم.

وقد يطلب المجلس السداد المبكر للدعم من جانب البلد المستفيد إذا انتهت الظروف التي بررت فيما مضى منح المساعدة المالية المتوسطة الأجل.

دال - تدابير لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء

لدى إختتام إجتماع المجلس الأوروبي في بريمن، طرح الرئيس المرفق الفني عن النظام النقدي الأوروبي، الذي من شأنه أن يخدم بوصفه دليلاً للجنة المحافظين واللجنة النقدية، رابطاً بينه وبين التدابير المتخذة لصالح الدول الأعضاء الأقل رخاء ضمن الخطوط التالية:

«إن المجلس الأوروبي قد ناقش المخطط المرفق لإقامة تعاون نقدي أوثق يؤدي بدوره إلى خلق منطقة إستقرار نقدي في أوروبا. وينظر المجلس إلى هذه المنطقة بوصفها هدفاً عزيزاً، كما يتدارس في مخطط دائم وفعّال. ولسوف تجرى دراسات موازية حول الخطوات الواجب إتخاذها لتعزيز إقتصادات البلدان الأعضاء الأقل رخاء داخل إطار هذا المخطط: فهذه الخطوات لازمة إذا ما كان لهذه المنطقة من الاستقرار النقدي أن تحقق نجاحاً».

وقد قام المنطق الاقتصادي الذي انطلق منه هذا النهج على أساس أن التكامل النقدي التدريجي، وما يرتبط به من فقدان تدريجي لحرية معالجة التجميعات النقدية والائتمانية (وبالتالي أسعار الفائدة)، لا بد وأن يعوض عنه بإيجاد أدوات ووسائل مالية فوق

وطنية. وحتى بالنسبة للبلدان المنفتحة بصورة ملموسة أو للإقتصادات المتكاملة والمترابطة على نحو مباشر أو غير مباشر مثل الدول أعضاء الجماعة، فإن التخلي عن الادارة المحلية للسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، إنما ينطوي على تضحيات معينة عندما لا تكون النوازع التضخمية متقاربة، نعني كلفة العمالة والعجز العام.

وبغية إقامة مخطط للتكامل النقدي يكون قادراً على أن يتطور إلى أن يصبح منطقة عملة حقيقية، فلا بد من العثور على «حل» تلقائي لمشاكل ميزان المدفوعات: وإذا ما تسنى حدوث ذلك دون تحويل هذه الصعوبات إلى صعوبات «إقليمية» مع زيادة مشاكل العمالة والنمو على الصعيد المحلي، ومن ثم إثارة كوامن المناطق[١٨] المعرضة إلى العجز باستمرار - في تلك الحالة يلزم وجود أدوات ووسائل مالية مرنة وانتقائية تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد.

وقد تضمن مؤخراً ما يسمى بتقرير ماكدوغال (١٩٧٧) تأكيداً قوياً بأنه سيكون بالامكان توجيه ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالتدريج نحو أداء دور إعادة توزيع الموارد على الصعيد الاقليمي عن طريق ضمان الوصول إلى الحجم الأدنى «الحرج».

لكن حقيقة أن بعض البلدان أكدت رفضها الحازم لإعادة النظر في الجوانب النظرية والعملية من الآثار السلبية الراهنة المترتبة على ميزانية الجماعة والتي تسببت عن السياسة الزراعية المشتركة - فقد نتج عن ذلك أن أصبح من الصعوبة بمكان النظر في المشاكل المعقدة التي تنطوي عليها التدابير المتخذة لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء في إطار واحد ومتناسق.

وبرغم أن النتائج الفعلية التي تم التوصل إليها على صعيد كل من إيطاليا وايرلندا وهما الدولتان الأقل رخاء اللتان تلتزمان باتفاقات سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، قد أسفرت عن بعض الآثار الكمية[١٩]، إلاّ أنها لم تصل إلى الحد الذي يبرر حدوث تقدم واضح على طول الخط الذي يبدو أنه قد اتفق عليه في بريمن، والذي تمثل في إجراء مراجعة تدريجية واسعة لميزانية الجماعة.

---

(١٨) أنظر مثلاً:

H. Myrdal, **Economic Theory and Under-Developed Regions** (London: 1967).

(١٩) قروض الجماعة التي قصدت مبدئياً إلى تمويل المشاريع والبرامج المتصلة بالهياكل الارتكازية الأساسية، تم توفيرها لمدة خمس سنوات، وبحد أقصى قدره بليون من الوحدات الحسابية الأوروبية كل سنة، مع إعانات لسعر الفائدة تبلغ ٣٪ (العائد الصافي من هذه الاعانات يقسم إلى حصص سنوية بمبلغ ٢٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية لمدة خمس سنوات). وفي حين أن المملكة المتحدة تبقى خارج إتفاقات سعر الصرف الأوروبية، فإن هذه التسهيلات يجري منحها لإيطاليا (⅔) وإلى إيرلندا (⅓).

ثالثاً - عمليات النظام النقدي الأوروبي
خلال شهوره السبعة عشر الأولى

إن استعراض الأشهر السبعة عشر الأولى من عمليات النظام النقدي الأوروبي، وتدارس جوانب معينة من هذا النظام يمكن بسهولة أن نقسمها إلى خمس فترات، على أساس تطور وحدة العملة الأوروبية مقابل الدولار (أنظر الشكلين ١ و٢).

ألف - تغطي المرحلة الأولى من النظام الفترة من **١٣** آذار/مارس إلى آخر أيار/مايو سنة **١٩٧٩**. وقد تميزت الفترة بقوة نسبية للدولار في مقابل وحدة العملة الأوروبية، وبالذات المارك الألماني، وبتوترات ثنائية في إطار النظام النقدي الأوروبي بين الكراون الدانماركي والفرنك البلجيكي. وخلال تلك الأشهر حدثت تدخلات كبيرة ضمن الهوامش المعتمدة. وعلى سبيل التخصيص، عندما كان مصرف روما يشتري دولارات لمنع ما اعتبره المصرف إرتفاعاً مفرطاً لليرة الايطالية، كان المصرف الألماني الاتحادي يتدخل في الجهة المعاكسة لمنع إنخفاض المارك الألماني بما من شأنه أن يزيد مشكلة التضخم المحلي سوءاً. مثل هذه التدخلات من جانب المصرف الألماني استمرت أيضاً في أيار/مايو، عندما عبر المارك لأول مرة خط الصفر من مؤشر الانحراف وبالتالي (**٢٣** أيار/مايو) وصل إلى الحد الأقصى الذي بلغ **٢,٢٥**٪ في مقابل الفرنك البلجيكي (أنظر الشكلين **٣** و**٥**).

باء - وتغطي المرحلة الثانية الفترة من حزيران/يونيو إلى الأحد **٢٣** أيلول/سبتمبر عندما تمت أول عملية لإعادة تحديد الأسعار المركزية في بروكسل. وخلال هذه الفترة التي تميزت بتدهور مستمر للدولار، صمد المارك الألماني عند أو قرب **٢,٢٥**٪ في مقابل الفرنك البلجيكي والكراون الدانماركي. وهنا تكتسب التدخلات عند الهوامش الثنائية نسباً ذات دلالة، وفضلاً عن ذلك، تم العمل بتدابير نقدية من قبل مصارف مركزية متنوعة، لمكافحة التضخم أو حماية عملاتها الخاصة. وقد تمثلت هذه التدابير في الأساس في رفع أسعار الفائدة. ولقد كان التصاعد الذي حدث في تلك الفترة (أنظر الجدولين ١ و٢) متأثراً ولا شك بزيادة الأسعار في المانيا التي كانت عملتها، كما ذكرنا، عند قمة مدى الهامش الضيق، وقد جاء ذلك مدفوعاً بالرغبة في مواجهة الأثر التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة[٢٠]. وقد انطوى إنخفاض الدولار، في تلك الفترة أيضاً، على تحركات ملموسة وإن

---

(٢٠) قد نذكر في هذا السياق أن الأثر الذي تغلغل محلياً لتلك الزيادة الدولية في أسعار الطاقة قد تباين من بلد لآخر داخل الجماعة الأوروبية. ففي حين عملت بلدان منها على تأخير العملية ومقاومتها، عمدت بلدان اخرى (وبالذات المانيا) إلى السماح فوراً بإتاحة المجال أمام هذا الارتفاع كي يسود الشعور به بصورة حادة. وهكذا ففي المانية أظهر بند «الوقود والطاقة» في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لشهر آب/اغسطس **١٩٧٩** زيادة بمقدار **٢٧**٪ بالنسبة للسنة الماضية. هذا في حين أن الارتفاع المناظر كل مثلاً **٥,٦**٪ و**١٧**٪ و**١٨,٥**٪ على التوالي في كل من هولندا وفرنسا وايطاليا.

تكـن متباينة في أسعار الصرف الفعّالة (والحقيقية). وكان هذا من بين العوامـل التي وضعت في الاعتبار أثناء التفاوض (الصعب) في بروكسـل الذي جرى يوم **٢٣** أيلول/سبتمبر والذي أوضحت السلطات الالمانية النقدية خلاله أن الجمع بين التوترات التي حدثت داخل الجماعة وبين ضعف الدولار ينطوي على تكاليف فادحة فيما يتعلق بالاستقرار المحلي لديها. ومن هنا تقرر إعادة تحديد الأسعار المركزية بما يتضمن رفع المارك بنسبة **٥**٪ مقابل الكراون الدانماركي و**٢**٪ مقابل جميع العملات المشاركة.

جيم – تبدأ المرحلة الثالثة من إعادة التحديد الذي تم في بروكسل وحتى كانون الأول/ديسمبر. وفي هذه المرحلة أيضاً اتسم اتجـاه الدولار بـأهمية قصـوى. وقد تبـع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هامبورغ بين السلطات الأوروبية وبين الوزير ميللر والرئيس فولكر تدابير أعلنت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأتاحت وقف الاتجاه الهـابط للدولار. وإذا كانت التوترات قصيرة الأجل داخل النظام النقدي الأوروبي قد هدأت، إلاَّ أن استقرار أسعار الصرف ظل يحدث بواسطة عمليات تدخل لا يستهان بها داخل الهوامش المعتمدة، ولا سيما باستخدام الدولارات دعمًا لهذه العملة بالذات.

وقد أسفر الضعف المتزايد للكراون الدانماركي عن إعادة تحـديد أخـرى لأسعار الصرف انطوت على خفض قيمة تلك العملة بنسبة **٤,٧٦**٪ في مقابل جميع العملات المشاركة الأخرى. وواصلت أسعار الفائدة إتجاهها التصاعدي بالأسعار الاسمية. وقد عمد المصرف الألماني بالذات إلى رفـع سعر الخصم لـديه من **٥**٪ إلى ٦٪ في أول تشـرين الثاني/نوفمبر.

دال – تغطي المرحلة الرابعة من النظام، الفترة التي تبدأ مع بداية هذه السنة إلى آذار/مارس منها. وخلال هذه الفترة تأثرت تطورات سوق الصرف أساساً بذلك الارتفاع المتواصل والسريع في أسعار الفائدة الأمريكية. وقد بدأ الدولار، الذي كان مستقراً إلى حد لا بأس به في كانون الثاني/يناير، في التحسن بعد أن رفع سعر الخصم الأمريكي في منتصف شباط/فبراير (بنسبة واحد في المائة)، ثم ما لبث أن ارتفع بقوة في آذار/مارس. وجاء ذلك أساساً نتيجة الحركة الصاعدة في أسعار الفائدة القصيرة الأجل (ارتفع السعر الأساسي بخطوات سريعة إلى **١٩,٥٠**٪) وقد حث على ذلك أيضاً التـدابير النقـدية والائتمانية التي انطوى عليها العمل ببرنامج رسـمي لمكافحة التضخم.

وقد تعرضت العملات المشاركة في النظام النقدي الأوروبي من ثم لتقلبات ملموسة فقد بدأ كل من الكراون الدانماركي والمارك الألماني في الانحدار إلى الحد الأدنى من مدى التقلب، وذلك على خلاف الفرنك الفرنسي الذي تصدر وحـده قمة النـظام في آخر آذار/مارس (أنظر الشكل ٤).

وتجدر ملاحظة أنه في مرحلة قوة الدولار هذه، لم تستطع التدابير التي اتخذتها السلطات الالمانية أن تحمي المارك من الهبوط (وقد تمثلت تلك التدابير في رفع سعر الخصم وفي بيع الدولارات في سوق الأوراق المالية) وذلك بسبب التدفق الكبير لمبالغ قصيرة الأجل، بسبب سرعة زيادة التباين في سعر الفائدة لمصلحة الدولار. مثل هذا الموقف، الذي جاء على خلاف ما حدث في أيار/مايو **١٩٧٩** سمح لمؤشرات الانحراف للعملات الأضعف (وبخاصة الفرنك البلجيكي بأن يتحول بعيداً عن العتبة السفلى (أنظر الشكل ٦) كما أتاح للمصارف المركزية المرتبطة بتلك العملات بالتقليل من تدخلاتها في أسواق الصرف.

هاء - خلال المرحلة الخامسة من النظام التي استمرت حتى تموز/يوليو، كان أهم التطورات هو الهبوط الحاد للدولار مقابل جميع العملات الأخرى تقريباً. إذ سرعان ما انعكست في أول نيسان/ابريل حركة صعود الدولار التي كانت قد سجلت منذ منتصف شباط/فبراير، وما لبثت هذه العملة الأمريكية أن واصلت ضعفها إلى طيلة بقية الفترة تقريباً. وقد حدث ذلك أساساً بسبب هبوط حاد جداً حدث في أسعار الفائدة الأمريكية مشيراً إلى حدوث كساد، وسط آثار متحققة عن تضخم متواصل. وقد أتاح هذا الاتجاه الذي سلكه الدولار، للنظام النقدي الأوروبي أن يخفف من القيود السابق فرضها. ومن هنا بدأت المسافة بين العملات، والتي كانت تراعي هامشاً من **٢,٢٥**٪، تضيق بشكل ملموس، في حين تحرك مؤشر الانحراف بعيداً عن العتبتين العليا والسفلى (اللهم باستثناء الليرة الايطالية التي أسفرت عن ضعف مشهود ولا سيما في حزيران/يونيو، وإن كانت لم تصل إلى عتبة الانحراف ولا إلى الحد الموجب للتدخل).

وعلى كل، إذا نظرنا إلى تلك الأشهر السبعة عشر في مجملها، فلقد نلحظ تطور النظام النقدي الأوروبي وقد اتسم أساساً باستقرار نسبي في أسعار الصرف الاسمية، في حين أن أسعار الصرف الفعلية - التي تعكس المواقف التنافسية - أظهرت تبايناً ملحوظاً. مثل هذا الوضع يتطلب بذل محاولة جادة لخفض أوجه التباين أو الانحراف داخل الجماعة على صعيد عوامل التضخم الأساسية، ألا وهي كلفة العمالة، والانتاجية، واتجاهات التمويل العام. ذلك لأنه إذا ما كان للاختلاف في معدلات التضخم أن تستمر أو تتفاقم فلسوف يصبح النظام في خطر أن يصبح نوعاً من مخطط المستوى الزاحف لسعر الصرف، بما ينال من قدرته على قيادة مسيرة التكامل النقدي الأوروبي(٢١).

---

(٢١) هذه المخاطرة جرى إيضاحها بجلاء على يد، N. Thygesen. «The Emerging European Monetary System,» R. S. Masera. «The Operation of the EMS: A European View,» **Economica Internazionale**, November 1979.

وفضلاً عن ذلك، يمكن ملاحظة ثلاثة ملامح مهمة للنظام، في ضوء التجربة التي شهدتها الفترة المطروحة للبحث.

أولاً، كان هناك اللجوء المتكرر إلى التدخلات على صعيد الهوامش المعتمدة سواء لعملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو لعملات طرف ثالث[٢٢]. ولقد كانت هذه التدخلات حتى نهاية سنة ١٩٧٩، ضمن المدى من ١٠ إلى واحد فيما يتعلق بتلك الملتزمة بالحدود المعروفة. وتعكس هذه الحقيقة بلا مراء درجة عالية من التعاون والتنسيق بين المصارف المركزية، بما من شأنه منع حدوث توترات مع ضمان ظروف سوقية منضبطة. إلاّ أن تلك التدخلات لا بد من الاعتراف بقدرتها على تحويل الاشارات الممكن إستقصاؤها من مؤشر «بحت» ينطوي عليه نظام تبيان الانحراف الحاصل، حيث لا ينبغي أن لا تبدأ التدخلات في السوق المالية إلاّ بعد الوصول إلى عتبة الانحراف.

ثمة نقطة اخرى تتعلق بالأهمية النسبية للتدخلات في الدولار والعملات الأخرى للجماعة. إن إجمالي التدخلات الكلية على صعيد النظام النقدي الأوروبي في سنة ١٩٧٩ يمكن تقديرها بداية بحوالي ٧٠ بليون دولار، حيث جرى أكثر من ثلاثة أرباعها على صعيد الدولار وحده (والربع الباقي يخص التدخلات في العملات الأوروبية من جانب صندوق التنمية الأوروبي). وتوضح هذه الأرقام البسيطة بجلاء أهمية التنسيق في سياسة الدولار التي سنطرحها للنقاش في الفقرة رابعاً فيما يلي.

أما عن التدخلات في أسواق الصرف، فلا بد أيضاً من ملاحظة أن التدخلات التي حدثت في العملات الأوروبية للجماعة تمت تغطيتها إلى حد كبير بواسطة تسويات فورية. وإذا كان الأمر قد انطوى سلباً على بعض اللجوء إلى تمويل في الأجل القصير جداً، إلاّ أنه لم يكن ثمة لجوء إلى دعم نقدي قصير الأجل أو مساعدة مالية متوسطة الأجل.

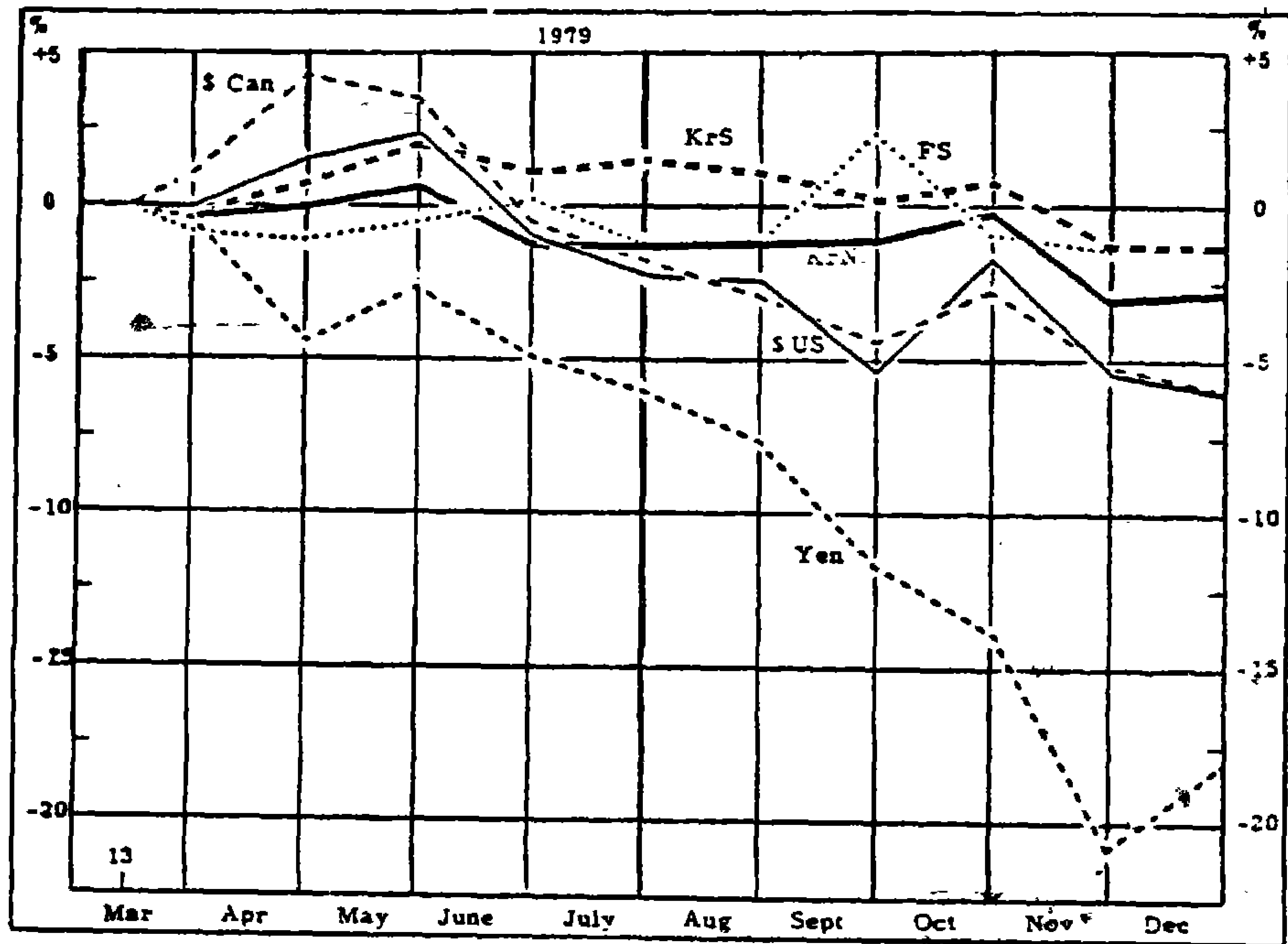
أخيراً، ففي خلال تلك الشهور اتسم عمل مؤشر الانحراف بسمة غريبة كان قد جرى التركيز عليها في المناقشات الفنية التي سبقت بدء العمل بالنظام، ومن ثم تأكدت من جديد من خلال التجربة ذاتها: كان يحدث أحياناً الوصول إلى الهامش الثنائي بين عملتين، قبل أن ينبىء المؤشر بأن واحدة من هاتين العملتين هي العملة المنحرفة[٢٣]. فمثلاً بدأ «جرس إنذار وحدة العملة الأوروبية» يرن بالنسبة للفرنك البلجيكي بعد شهر من وصول هذه العملة إلى الحد الأدنى من مدى التقلب، وذلك في مقابل الكراون الدانماركي.

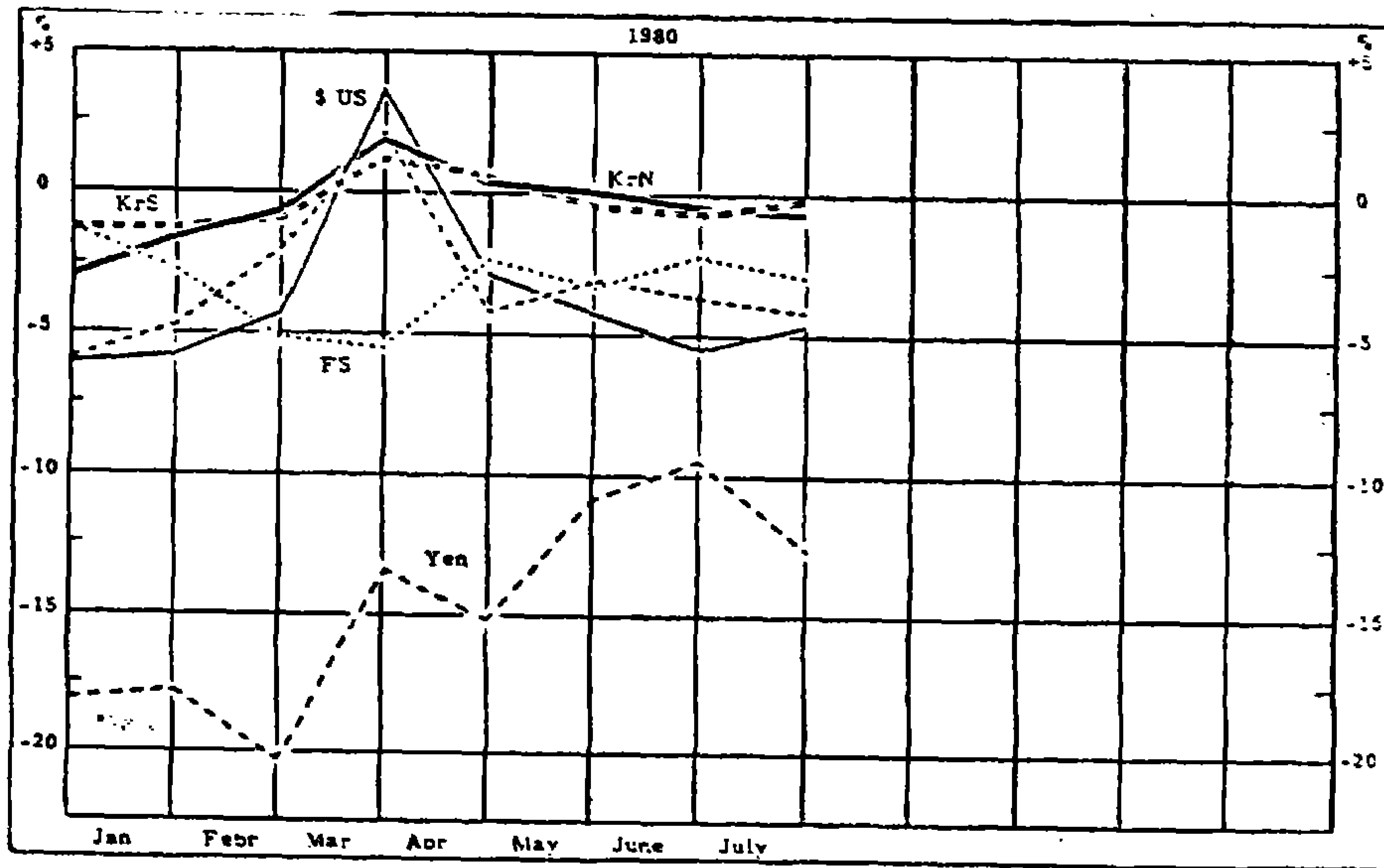
---

(٢٢) لاحظ في هذا الصدد أن التدخلات في الهوامش بالنسبة لعملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية كانت إستثنائية في ظل قواعد «الثعبان».

(٢٣) المعالجة الرياضية لهذه النقطة تجدها في: Masera, **Studi sull unificazione monetaria e lo SME** (Bologna: Il Mulino, 1979); S. Rossi. «Un approccio analitico al problema degli indicatori di divergenza nello SME», (Typescript for internal use. Banca D'Italia, 1979).

تطور العملات الرئيسية الخارجة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مقابل الوحدة النقدية الأوروبية على أساس أسعار ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩





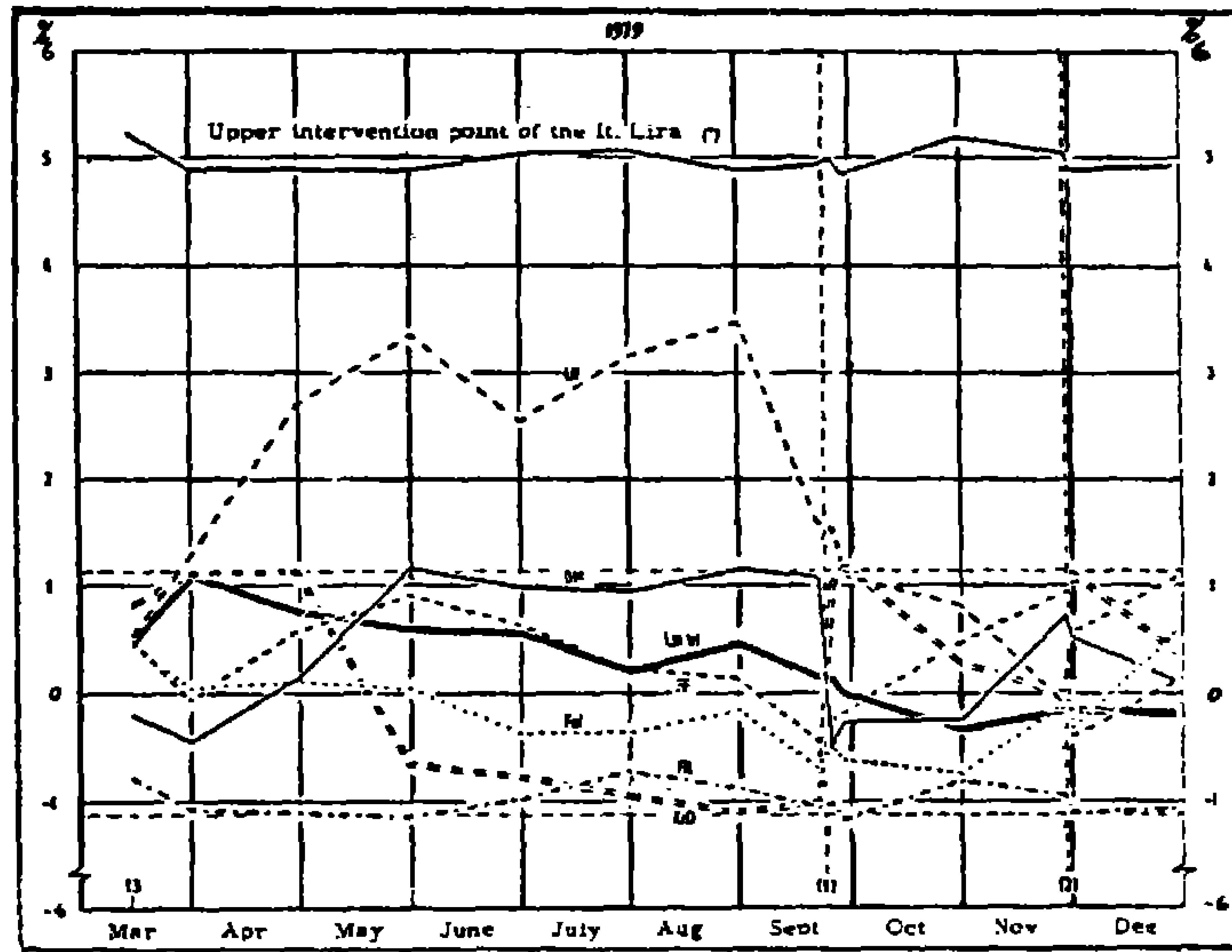
الشكل رقم (١)

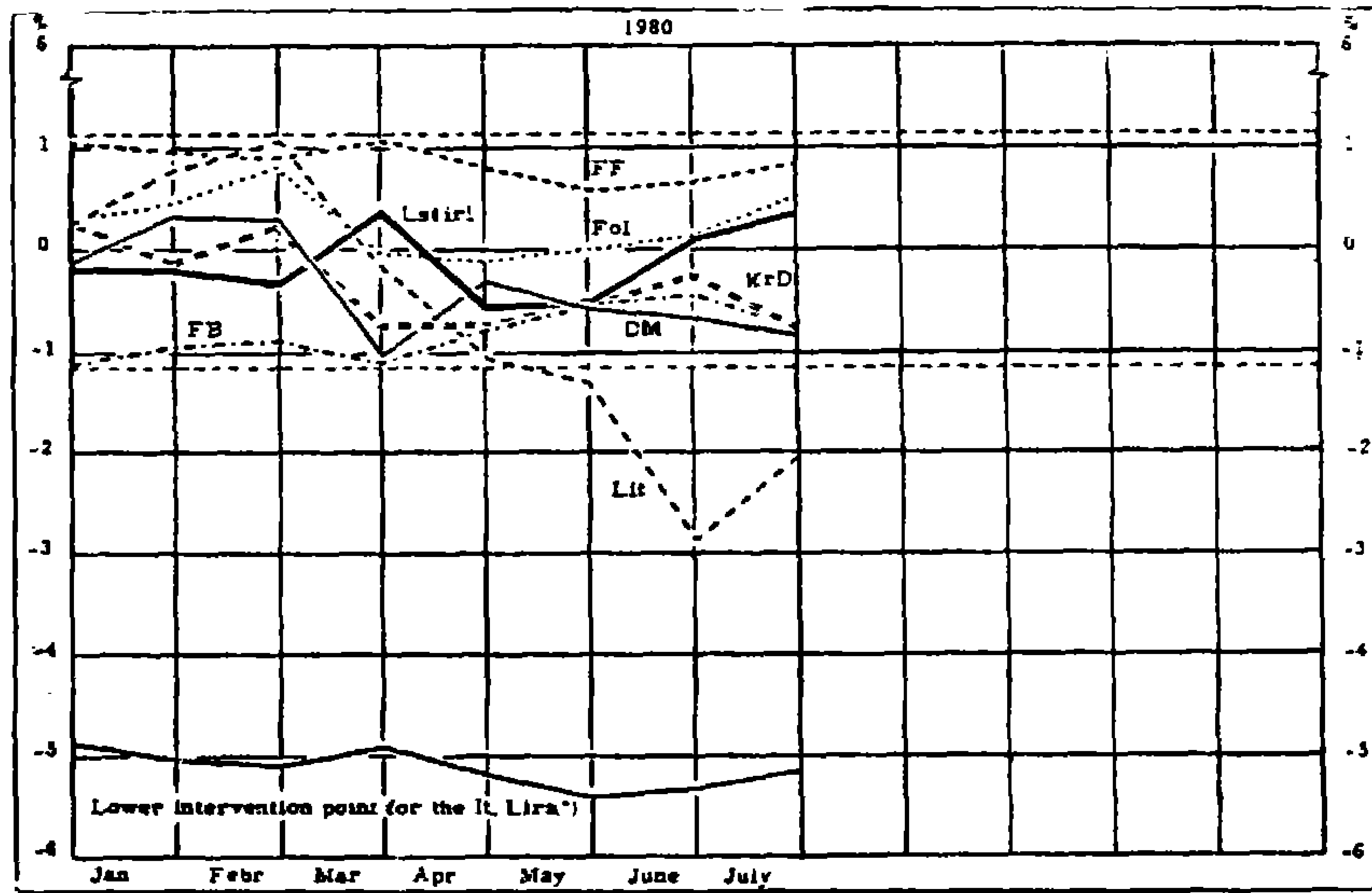
الشكل رقم (٢)

التحركات داخل شبكة النظام النقدي الأوروبي

الشكل رقم (٣)

الشكل رقم (٤)



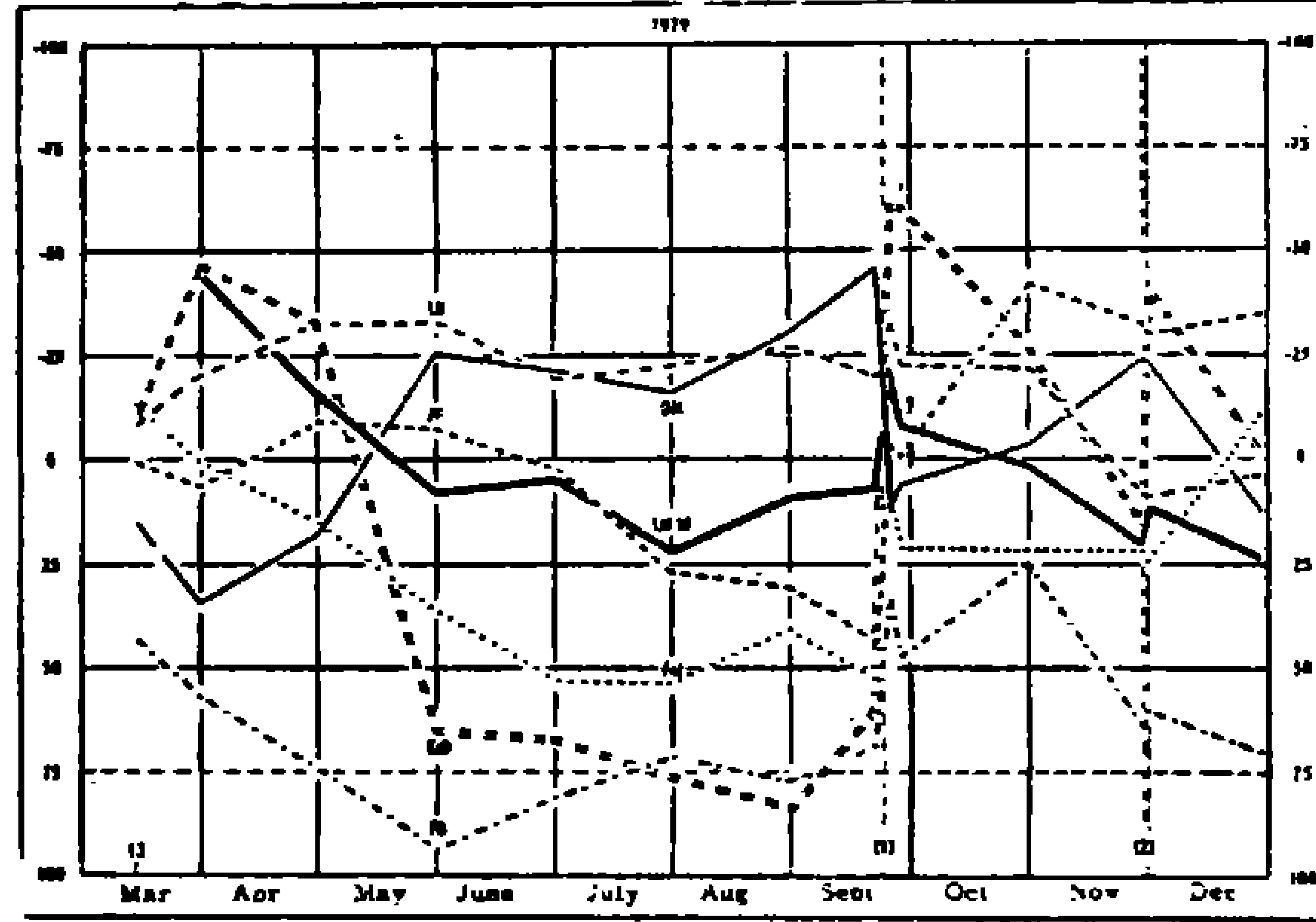


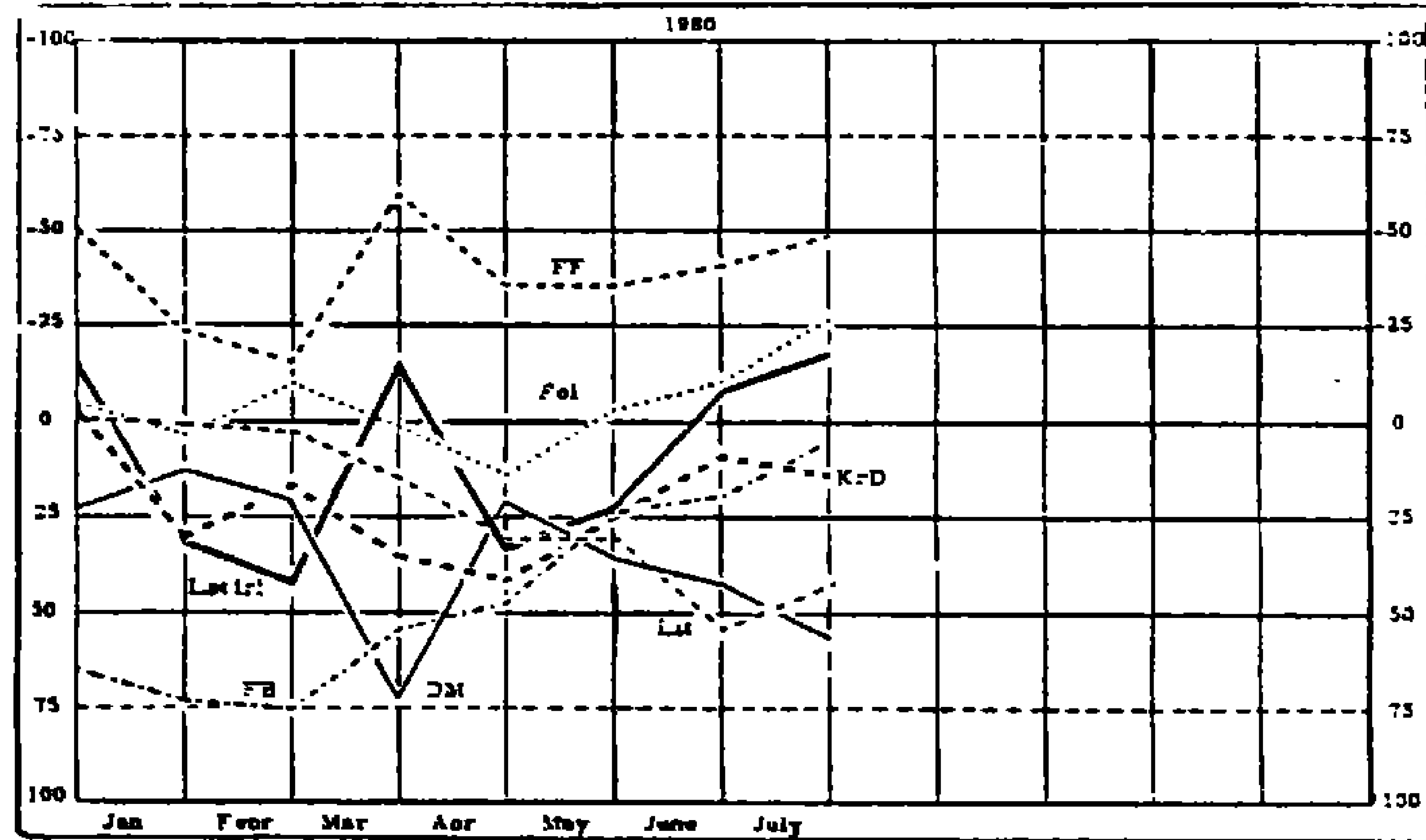
(*) نقطة التدخل العليا (السفلى) لليرة الايطالية تمثل أقصى مدى نظري في مواجهة أضعف (أقوى) عملة ضمن النطاق الضيق (+- ٢,٢٥٪).

(١) أول تحديد للأسعار المركزية بالنظام النقدي الأوروبي المنفذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

(٢) ثاني تحديد للأسعار المركزية لنظام النقد الأوروبي المنفذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

تطور مؤشر الانحراف(*)
الشكل رقم (٥)
الشكل رقم (٦)





(*) نقيس مؤشر الانحراف، على أساس مقارن (نسبي) مركز كل عملة مشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية في مقابل السعر المركزي للوحدة النقدية الأوروبية. ويبلغ أقصى مدى للإنحراف أقصى نسبة مئوية يمكن أن يصل إليها (صعوداً أو هبوطاً) سعر السوق لهذه الوحدة بالنسبة لأي عملة وفي مواجهة السعر المركزي للوحدة النقدية الأوروبية. ويعبر عنها بأنها ±١٠٠: وعتبة الانحراف هي ±٧٥ وتجري الحسابات على أساس أسعار السوق الفعلية مع تصحيح تحركات الليرة والاسترليني خارج النطاقات الضيقة (٢,٢٥٪) والعلامة (–) + A تشير إلى صعود (أو هبوط) الوحدة النقدية الأوروبية مقابل العملة المطروحة للنظر سواء كانت عملة ضعيفة (أو قوية).

(١) أول إعادة تحديد للأسعار المركزية للنظام النقدي الأوروبي منفذ إبتداء من ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

(٢) ثاني إعادة تحديد للأسعار المركزية للنظام النقدي الأوروبي منفذ إبتداء من ٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

جدول رقم (١)

أسعار الخصم

(نهاية الفترة)

البلد	١٩٧٩ آذار/ مارس	١٩٧٩ نيسان/ ابريل	١٩٧٩ أيار/ مايو	١٩٧٩ حزيران/ يونيو	١٩٧٩ تموز/ يوليو	١٩٧٩ آب/ أغسطس	١٩٧٩ أيلول/ سبتمبر	١٩٧٩ تشرين١/ اكتوبر	١٩٧٩ تشرين٢/ نوفمبر	١٩٧٩ كانون ١/ ديسمبر	١٩٨٠ كانون٢/ يناير	١٩٨٠ شباط/ فبراير	١٩٨٠ آذار/ مارس	١٩٨٠ نيسان/ ابريل	١٩٨٠ أيار/ مايو
بلجيكا	٦,٠٠	٦,٠٠	٨,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٢,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠
الدانمارك	٨,٠٠	٨,٠٠	٨,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠
فرنسا	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠
المانيا	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٥٠
ايرلندا	١١,٨٥	١١,٨٥	١١,٨٥	١٣,٧٠	١٣,٧٠	١٣,٧٠	١٣,٧٠	١٣,٧٠	١٣,٧٠	١٦,٤٠	١٦,٤٠	١٦,٤٠	١٦,٨٥	١٦,٨٥	١٦,٨٥
ايطاليا	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠
هولندا	٦,٥٠	٦,٥٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٨,٠٠	٨,٠٠	٨,٠٠	٨,٠٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	١٠,٠٠
المملكة المتحدة	١٣,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠
الولايات المتحدة	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	٩,٥٠	١٠,٠٠	١٠,٥٠	١١,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٢,٠٠
اليابان	٣,٥٠	٤,٢٥	٤,٢٥	٤,٢٥	٥,٢٥	٥,٢٥	٥,٢٥	٥,٢٥	٦,٢٥	٦,٢٥	٧,٢٥	٧,٢٥	٩,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠
سويسرا	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية.

جدول رقم (٢)
أسعار السوق النقدية
(نهاية الفترة)

البلد	١٩٧٩										١٩٨٠				
	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيو	تموز/ يوليو	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين١/ أكتوبر	تشرين٢/ نوفمبر	كانون١/ ديسمبر	كانون٢/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	أيار/ مايو
بلجيكا	٨,٠٥	٨,٠٥	٩,١٦	٩,٧٥	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٥٠	١٤,١٠	١٤,٣٥	١٤,٤٥	١٤,٥٠	١٥,٠٠	١٧,٥٠	١٧,٠٠	١٥,٧٥
الدانمارك	١٣,٥٠	١٣,٥٠	١٣,٨٠	١٤,٨٠	١٤,٨٠	١٤,٩٠	١٦,٧٠	١٦,٨٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٨,٩٠	١٩,٠٠	١٩,١٠	١٩,١٠
فرنسا	٧,١٢	٧,٠٠	٨,٦٢	٩,١٩	١٠,٦٩	١١,٣٧	١١,٦٢	١٢,٥٠	١٢,٣٧	١٢,٦٢	١٢,١٩	١٣,٦٢	١٣,٦٩	١٢,٥٦	١٢,٣٧
المانيا	٥,٣٥	٥,٧٥	٦,٤٠	٦,٦٥	٦,٩٥	٧,٤٥	٧,٩٠	٩,٧٥	٩,٥٠	٨,٧٠	٨,٨٥	٩,٥٠	٩,٨٠	٩,٩٧	١٠,٢٠
ايرلندا	١٤,٥٠	١٤,٣٧	١٤,٢٥	١٨,٥٠	١٧,٨٧	١٧,٦٢	١٧,٦٢	١٧,٥٠	١٧,٧٥	١٨,١٢	١٨,٠٠	١٨,٣٧	١٩,١٢	١٨,٧٥	١٧,٨٨
ايطاليا	١١,٥٠	١١,٥٠	١١,٥٠	١١,٤٤	١١,٦٢	١١,٦٢	١١,٦٢	١٢,٧٥	١٣,٦٢	١٧,١٢	١٧,٧٥	١٧,٦٢	١٧,٨٧	١٦,٥٠	١٧,١٢
هولندا	٧,٢٥	٧,٥٠	٩,١٢	٨,٥٠	٩,٦٢	٩,٦٢	٩,٨٧	١٠,٧٥	١٤,٧٥	١٣,٠٠	١١,٣٧	١٢,٨٧	١١,٢٥	١٠,٣٧	١١,٢٥
المملكة المتحدة	١٢,١٩	١١,٦٢	١١,٧٥	١٤,٠٠	١٤,١٩	١٤,١٢	١٤,٠٦	١٤,٧٥	١٦,٨١	١٧,٠٠	١٧,٧٥	١٨,٣١	١٨,١٢	١٧,١٢	١٧,٠٠
الولايات المتحدة	٩,٩٩	٩,٨٤	١٠,١٥	٩,٩٤	١٠,٢٠	١١,٢٦	١١,٩٥	١٤,٧٢	١٢,٩٠	١٣,٧٠	١٣,٤٩	١٥,٤٥	١٨,٤٤	١٣,٧٠	٧,٩٠
اليابان	٥,٠٥	٥,٠١	٥,٢١	٥,٢٩	٥,٨١	٦,٤١	٧,١٢	٦,٩٧	٨,١٤	٨,٠١	٨,٠٢	٩,٨٦	١٢,٦٨	١٢,١٢	١٢,٥٣
سويسرا	٠,٦٧	١,٦٢	٢,١٢	٢,٠٠	١,٦٢	٢,١٢	١,٦٢	٣,٦٢	٤,٥٠	٨,١٢	٦,٠٠	٥,٢٥	٧,٣٧	٦,٣٧	٥,٦٢

المصدر: الأسواق المالية العالمية.

رابعاً - آفاق النظام النقدي الأوروبي

ألف - إعتبارات متعلقة بإنشاء صندوق النقد الأوروبي وبدور وحدة العملة الأوروبية في المرحلة النهائية من النظام.

رأينا فيما سبق أنه في اجتماع بروكسل تهيأ المجال لتوحيد أو إدماج الأجهزة الائتمانية القائمة في صندوق نقد أوروبي واحد يقوم بعد سنتين كحد أقصى، من بداية النظام.

وحتى إذا لم يكن القرار النهائي قد أعاد ذكر المبادىء التوجيهية التي سبق صدورها في بريمن والتي تعين إقامة الصندوق على أساسها، إلا أنه أكد أن إنشاء صندوق النقد الأوروبي لا بد وأن يحقق المبادىء الأساسية التالية:

١ - الإفادة الكاملة من وحدة العملة الأوروبية بوصفها دعامة للاحتياطي ووسيلة للتسويات.

٢ - تحسين التنسيق بين سياسات سعر الصرف، سواء على صعيد عملات الجماعة، أو مع عملات الطرف الثالث، فضلاً عن الارتقاء بالتنسيق بين السياسات النقدية.

٣ - تعزيز التواؤم والاستقرار في اقتصادات البلدان الأعضاء.

هذا، ولا يزال الجدل السياسي والقانوني والاقتصادي حول صندوق النقد الأوروبي قائماً. كما أن ثمة دراسات فنية يجري إعدادها بواسطة اللجنة النقدية ولجنة المحافظين. ولكن يبدو مستبعداً جداً أن يتسنى للصندوق بدء عملياته في آذار/مارس ١٩٨١ حسب الخطة الأصلية. وهذا يعتمد على مدى تعقد المشكلة المطلوب مواجهتها، وكذلك على التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العام نتيجة للصدمة النفطية الثانية.

على أن ثمة عدداً من المبادىء العامة تولدت من خلال التحليلات التي أجريت حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى التقدم بخطوط متوازية نحو التكامل النقدي الاقتصادي، الأمر الذي يستوجب، من ناحية أخرى، السير ضمن نهج تطوري حتى يقوم صندوق النقد الأوروبي متماشياً مع الظروف السائدة والتقدم المحقق في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي والمالي على صعيد الجماعة الأوروبية.

وفضلاً عن ذلك، جرى إيضاح ثلاثة خيارات رئيسية فيما يتعلق بدور وهيكل صندوق النقد الأوروبي المنتظر:

١ - إقامة مؤسسة تكون مماثلة في الأساس لصندوق التعاون النقدي الأوروبي؛

٢ - إقامة مؤسسة تنشأ وكأنها «صندوق نقد دولي - مرتبط بالبنك الدولي» لكن على صعيد إقليمي؛

٣ - إقامة مصرف مركزي وليد.

إن النهج الأول، الذي يمكن تسميته بنهج الحد الأدنى، يقول بأن يأتي الصندوق مقصوراً أساساً على الدور الحسابي الذي يؤديه صندوق التعاون النقدي الأوروبي الراهن، وبالذات، بغير تحمله أية مسؤولية مباشرة متعلقة بالتدخلات في سوق الصرف ولا في صياغة التوجيهات المتعلقة بتنسيق السياسات النقدية. وفيما يتعلق بالوظائف الراهنة التي يؤديها صندوق التعاون، قد يمكن توسيع مفهوم الصندوق النقدي الجديد إلى آخر مدى، حسب هذا النهج، كيما يشمل الادارة المباشرة لوحدات (STMS) (يلزم أن يأتي منح الصندوق لائتمانات من واقع موارده الخاصة، أو من الأموال المقترضة في كل حالة من المصارف المركزية)، وفضلاً عن ذلك يمكن تطويل النظام الراهن للتبادل المستمر لوحدة العملة الأوروبية مقابل الأصول الاحتياطية الموجودة خارج المنطقة، وبصورة لا نهائية، مع تخويل الصندوق صلاحية إدارة تلك الاحتياطيات.

وحسب نهج «صندوق نقد دولي - بنك دولي على الصعيد الاقليمي» فإن الصندوق سوف يتطلب سلطات ستكون في الغالب ذات طابع اقتصادي، إذ سيتعامل أيضاً مع مشاكل هيكلية، سوف يتحمل في هذه الحالة مسؤولية إدارة الـ (STMS) والـ (MTFA) (مع استخدام موارده الخاصة أو أموال مقترضة كما في الحالة السابقة). ولسوف تأتي الائتمانات، في ظل نظام يقوم على الحصص، وعلى حقوق السحب، كنظام العمل في صندوق النقد الدولي، إئتمانات مشروطة بالأساس، ولا سيما في حالة المساعدة المتوسطة الأجل، حيث تتكافأ الشروط مع الالتزامات الرسمية التي يتحملها البلد المدين. كذلك سوف يتعين على الصندوق إما أن يؤدي دور مصرف الاستثمار الأوروبي أو يعمل على الأقل في تعاون وثيق تماماً مع هذا المصرف.

كذلك فإن النهج الثالث يعطي الصندوق دوراً أقوى وأكثر استقلالية من صندوق التعاون النقدي الأوروبي كما يفعل النهج السابق، وإن كان ذلك سيتوجه أكثر صوب إنشاء مصرف مركزي فيدرالي وليد. إن الصندوق سيمنح، أولاً وقبل كل شيء، مسؤولية إدارة الـ (STMS). ولسوف يكون بمقدوره أيضاً أن يتولى إدارة التسهيلات في الأجل القصير جداً (التي ستظل فورية وتلقائية وغير مشروطة) كما سيحفظ حسابات (MTFA) بغية الاحتفاظ بصورة كاملة متجانسة عن الوضع الائتماني للبلدان الأعضاء. ولسوف يصدر الصندوق أيضاً وحدات العملة الأوروبية في مقابل مساهمات في أصول الاحتياطي من قبل المصارف المركزية الأعضاء وذلك على نحو ما هو معمول به في صندوق التعاون النقدي

الأوروبي، ولكن تلك المساهمات ستتخذ شكلاً محدداً (مبيعات أو فلنقل مساهمات رأسمالية) وذلك حتى تنتقل ملكية الاحتياطيات ومسؤولية إدارتها إلى يد النظام النقدي الأوروبي. كذلك يستطيع الصندوق أن يصدر وحدات عملة أوروبية في مقابل أنصبة من العملات الوطنية. ولا بد أن يكون لديه في نهاية المطاف سلطات عملية أكبر من تلك المخولة لصندوق التعاون الحالي، ولا سيما في قدراته على دعم التنسيق والسياسات النقدية الوطنية، من خلال التدخل في السوق النقدي.

ومن الواضح ان الوقوف عند واحد من الخيارات الثلاثة السالفة الذكر ستنجم عنه آثار مهمة بالنسبة لعملية التكامل النقدي في أوروبا. ومن هذه الوجهة يبدو واضحاً في رأينا، أن نهج «المصرف المركزي» هو القادر على ضمان مزيد من التقدم والتطور لهذه العملية،وذلك حسبما يقضي به قرار بريمن في مبناه ومعناه.

إن نهجاً من هذا القبيل يتطلب إيلاء اهتمام خاص إلى طبيعة وحدات العملة الأوروبية ومن ثم إلى آليات إنشائها، ولا ينبغي أن يكون ذلك بالضرورة ضمن مدخل حسابي.

فبالنسبة أولاً لإصدار وحدات العملة الأوروبية مقابل مساهمات في الأصول الاحتياطية، نعتقد أنه يلزم في آخر مراحل النظام اصطناع آلية تتيح تجميعاً جزئياً حقيقياً للاحتياطيات. كذلك لا بد من تنشيط مورد آخر لإنشاء وحدات العملة الأوروبية، قائم على أساس مدفوعات من العملات الوطنية.

وفي هذا السياق لا بد أن نستلهم بعضاً من محتوى النقاش الذي كان قد دار في مطلع الستينات[٢٤] حول إصلاح النظام النقدي الدولي فيما بين تريفن، وميد وبرنشتين وغيرهم: فمثلاً قال ج. ميد، وهو يدرس إنشاء صندوق نقدي على صعيد أوروبي، منذ سنة ١٩٥٧ بأنه لا بد أن يكوّن مؤسسة «يدفع فيها جميع الأعضاء مبالغ معينة من عملاتهم، وربما أيضاً من احتياطياتهم بالذهب والدولار...».

ونظن أن هذا الرأي لا يزال له وجاهته، ونود أن نذكر مجدداً أن آلية من هذا النوع، وقد قال بها فعلاً اجتماع المجلس الأوروبي في بريمن. لا بد وأن تطرح للنظر، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاطار النظري للنظام النقدي الأوروبي.

---

(٢٤) أنظر مثلاً:

E.M. Bernstein, «A Partial Program for Internal Monetary Reserves,» **Quarterly Review and Investment Survey of Model** no.4 (1964); J.E. Meade, «The Balance of Payments Problems of a European Free Trade Area,» **Economic Journal,** v.67 (1957); R. Triffin, **Our International Monetary System: Yesterday, Today and Tomorrow** (New York: Random House, 1968).

وفيما يتعلق بالملامح العملية لهذا المصدر من مصادر إنشاء وحدات العملة الأوروبية، يمكن تصور النموذج التالي، حسب التوجيهات الصادرة في بريمن: تحصل بلدان الجماعة، في مقابل الدفع بالعملات الوطنية (الداخلة تحت بند أصول الصندوق) على إيداعات وحدة العملة الأوروبية (التي ستكون خصوماً على الصندوق)؛ ولن تكون هذه الإيداعات متاحة بغير قيد أو شرط، ولكن يمكن النظر إليها على أنها ودائع مقيدة بأجل. أما البلد الراغب باستخدام وديعته، فعليه أن يخضع لقواعد التكييف، ومن ثم يجري إطلاق وحدات العملة الأوروبية على دفعات حسب النتائج الحاصلة. مع ذلك، ما أن يتم إطلاق تلك الوحدات، يلزم أن تتمتع بنفس القوة وبنفس السمات التي تتمتع بها تلك الصادرة في مقابل مساهمات في الأصول الاحتياطية، كما أنها سوف تمثل، بالذات، وسيلة متكاملة للتسوية فيما بين المصارف المركزية بالجماعة الأوروبية.

ومن الطبيعي في هذا النموذج، أن تصبح التزامات الصندوق أو خصومه وهي إيداعات الوحدة النقدية الأوروبية المحفوظة لدى المصارف المركزية هي الوسيلة **الفعالة** للتسوية بالنسبة للنظام.

إن هذا النموذج الذي فرغنا من وصفه يجنح إلى تأكيد نوعية وظائف «المصرف المركزي» للصندوق الجديد، وهو يهيء القاعدة المؤسسية لجعله نواة لمصرف مركزي أوروبي، عندما يتم التوصل إلى مرحلة التوحيد النقدي الحقيقي.

باء - النظام النقدي الأوروبي هو إطار النظام النقدي الدولي - بعض ملاحظات

١ - العلاقة مع الدولار

ثمة أسباب عدة تبرر لماذا تتبنى بلدان في المجموعة، من ناحية المبدأ، أفكاراً متباينة عن سعر الصرف الملائم والمستمر فيما بين عملاتها والدولار.

فهناك أولاً حقيقة أن اداء الدولار لن يكون له، مع ثبات سائر العوامل الأخرى، نفس الأثر على التنافس بين البلدان الأوروبية، بسبب الأوزان المختلفة لتجارة الولايات المتحدة مع كل بلد منها.

وفضلاً عن ذلك، فلسوف يتباين المستوى المطلوب لسعر الصرف الفعلي من بلد إلى آخر حسب الأهداف الاقتصادية النهائية المتوخاة. فالبلدان المعنية أساساً بالآثار الناجمة عن سعر الصرف بالنسبة لاستقرار الأسعار داخلياً، سوف تفضل، ضمن حدود معينة على الأقل، سعر صرف عال لعملاتها مقابل الدولار، في حين أن البلدان الأخرى التي تهتم أكثر بالحفاظ على عنصر التنافس، سوف تفضل سعر صرف أقل مقابل الدولار.

وفي ضوء هذه الظروف، قد يثبت أن السياسات التي تتخذها بلدان النظام النقدي الأوروبي في مواجهة الدولار وتراها ملائمة في هذا الصدد، غير متوافقة فيما يتعلق باتفاقات سعر الصرف التي ينص عليها النظام. ولسوف يستحيل على عضوين أو أكثر من أعضاء النظام الأوروبي إتباع سياسات دولارية مستقلة لأمد طويل. إذ أن هذه السياسات ما تلبث، عاجلاً أو آجلاً، أن تتصادم مع الالتزامات قبل النظام النقدي الأوروبي، وعند أي من تلك النقاط سيتعين على بلد واحد، على الأقل، أن يعدل من سياسته الدولارية، أو يحدث بدلاً من ذلك إعادة تحديد للأسعار المركزية على صعيد النظام.

من هنا لا بد أن يجري استكمال اتفاقات سعر الصرف الأوروبية بتعريف عملي لإجراءات التنسيق في مسائل سعر الصرف فيما يخص عملات الطرف الثالث، وبخاصة الدولار. وهذا أمر له أهميته الخاصة في ظرف دولي مثل الظرف الراهن، حيث حلت سياسة الاهتمام الفعال بمسار القيمة الخارجية للدولار محل سابقتها التي اعتمدتها السلطات الأمريكية وهي سياسة عدم المبالاة. إن رسم مدى (تحرك) للتقلب بين وحدة العملة الأوروبية والدولار لا بد وأن يتم الاتفاق عليها بين المصارف المركزية وبين الاحتياطي الفيدرالي (الأميركي). وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يأتي التنسيق على صعيد الجماعة الأوروبية ضمن نطاق صندوق النقد الأوروبي، وأن يتم من خلال تدخلات مباشرة في الوحدات التقنية، إذا ما كان لعملة «السكود» الأوروبية أن تعم بوصفها عملة موازية.

وعلى صعيد أعم، لا بد أن نلاحظ ان الاطار العملي المرسوم للنظام النقدي الأوروبي يختلف كثيراً عن الأشكال القائمة في وضع على أساس تطور أسعار الصرف الفعلية التي سبق اقتراحها بعد أزمة نهج فيرنر وعدم توفيق تقارير مارجولين (١٩٧٥) وتندمانز (١٩٧٦)[٢٥].

ومن ناحية أخرى من الواضح استحالة تجاهل تطور أسعار الصرف الفعلية إذا ما كان لنا تجنب مخاطرة أن تنجم عن النظام النقدي الأوروبي تشوهات في العملية الانتاجية، بدلاً من أن يسهم في النمو المتوازن وأن يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد على صعيد الجماعة الأوروبية. ولهذا قد يكون من المهم العمل «بقواعد معينة للُعبة» فيما يتعلق بأسعار الصرف، فضلاً عما تقضي به اتفاقات أسعار الصرف الراهنة. ولا بد أن ينطوي تعريف هذه القواعد على التزام من جانب السلطات الاقتصادية، وأرباب العمل والنقابات. ولسوف يتطلب هذا من الناحية التحليلية، تعريف الهوامش «المسموح بها» فيما يتعلق بأسعار الصرف الفعلية، فإذا ما تم تجاوز تلك الهوامش فإنها تتيح إجراء تغيير في سعر

---

(٢٥) أنظر مثلاً خطة دوزنبرغ المذكورة آنفاً، ص٣ و Optica Report, **Inflation and Exchange Rates: Evidence and Policy Guidelines for the European Community** (Brussels: 1977).

صرف وحدة العملة الأوروبية حتى ولو جاء ذلك ضمن حد معين متفق عليه سلفاً كأن يوضع سنوياً على سبيل المثال.

ومن الواضح أنه سيلزم تثبيت تلك الحدود، آخذاً في الاعتبار حدوث قدر متوقع من التطور في أسعار صرف عملات الطرف الثالث، كما سيلزم إعادة النظر في الحدود إذا ما جاء هذا التطور على خلاف ما كان متوقعاً.

٢ - قضية إعادة التدوير

من بين الموضوعات الرئيسية التي يثيرها الجدل حول مستقبل تطور النظام النقدي الأوروبي الاتجاه المرغوب فيه لتطوير استخدام وحدة العملة الأوروبية خارج نطاق الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد ركزت المناقشات مؤخراً حول العلاقات بين الجماعة وبين البلدان المصدرة للنفط.

وقد توصلت رئاسة المجلس الأوروبي في لوكسومبرغ في نيسان/ابريل ١٩٨٠ إلى أن:

«المجلس أولى اهتماماً خاصاً إلى العجز المتزايد في الحسابات الخارجية للبلدان النامية، وإلى المدى الذي وصلت إليه فوائض البلدان المنتجة للنفط، وحجم السيولة الدولية والآثار التي قد تؤدي إليها تلك العوامل مجتمعة على استقرارالنظام الاقتصادي المالي الدولي وعلى التجارة. ورأى المجلس أنه يلزم لمعالجة هذه المشاكل تعزيز التعاون في أشكاله الملائمة بين الدول ومع المؤسسات الدولية ذات الصلة».

وفي هذا السياق ينشأ سؤال حول قدرة الجماعة ككل على أداء دور في عملية إعادة التدوير، حتى ولو تم ذلك عن طريق مؤسساتها المالية، فضلاً عن الطرق الممكنة لأداء هذا الدور.

وثمة اتفاق عام على صوابية وجود سوق تكميلية لإعادة تدوير فوائض بلدان الأوبيك النفطية، من خلال مؤسسة رسمية. وهناك كثيرون في أوروبا يعتقدون بوجوب أن تؤدي الجماعة الاقتصادية الأوروبية دوراً أكبر في هذه العملية، ليس فقط من خلال المبادلات الثنائية المباشرة مع بلدان الأوبيك، ولكن من خلال مبادرات جديدة كذلك، منها مثلاً تعزيز استخدام وحدة العملة الأوروبية في العلاقات الخارجية مع بلدان الأوبيك.

وعلينا أن نؤكد أن ليس من سبيل ميسور لتنشيط عملية إعادة تدوير حقيقي متعددة الأطراف قائمة على أساس وحدة العملة الأوروبية، بغير الوفاء بعدد من المتطلبات الأساسية وهي:

(١) استخدام وحدة العملة الأوروبية كأصل لاحتياطي مستقل، وكوسيلة فعالة للتسويات داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

(٢) تدعيم مؤسسات الجماعة ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء صندوق النقد الأوروبي ليحل محل صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

وفي رأينا أيضاً، أنه أياً كان مخطط إعادة التدوير الذي يتضمن دور وحدة العملة الأوروبية، فانه لا يجب أن يدخل فيه، لا صراحة ولا ضمناً، أية جوانب من حسابات الاستبدال فيما يتعلق بالممتلكات الدولارية.

لقد تم تجميد حساب الاستبدال بحقوق السحب الخاصة بسبب صعوبة توزيع عبء الخسائر الممكنة بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، بما يرضي جميع الأطراف. ونحن لا نرى أن من المناسب لنظام المدفوعات العالمي أن ينشأ فيه حساب من هذا النوع، دون أن تقوم فيه الولايات المتحدة بدور فعال. ولقد تثور شكوك حول حساب الاستبدال بالصيغة التي اقترح بها في هامبورغ وعلى أساس أن الولايات المتحدة بدأت وكأنها تؤدي دوراً مبتسراً: كما أن استبعادها بصورة كاملة أمر غير مرغوب فيه إطلاقاً.

في ضوء الملاحظات السابقة، وقبل محاولة إعطاء دور للجماعة الاقتصادية الأوروبية كطرف رئيسي في إعادة التدوير الرسمية، يلزم تعزيز الاتجاه لانتهاج سبيل متقدم يوصل إلى المرحلة الأخيرة من النظام النقدي الأوروبي.

ونقترح على المدى القصير مخططاً ثنائي الأبعاد أضيق مدى ولكن أكثر فاعلية فيما نرجو.

في المرحلة الأولى يدعى مصرف التنمية الأوروبي إلى تدارس إمكانية الحصول على أموال، قد تكون بوحدات العملة الأوروبية من بلدان الأوبيك مباشرة، وبمبالغ تقرها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أموال تمنح كقروض، ولكن دون أن يتحمل المصرف مخاطر سعر الصرف، إلى مقترضين داخل الجماعة وفي البلدان المرتبطة بها.

وفضلاً عن ذلك، يلزم استكشاف الطرق التي تفضي إلى استكمال وتعزيز الترتيبات القائمة، وذلك لتوفير مساعدة مالية متوسطة الأجل. وبصورة أكثر تحديداً، سيتواصل منح الائتمان بصفة مبدئية من قبل الدول الأعضاء بحيث يكون خاضعاً لشروط السياسة الاقتصادية، ولكن مع وجود شرط واضح لإعادة التمويل من جانب الأوبيك. وقد يقوم الائتمان بوحدة العملة الأوروبية دون تحمل أية مخاطر في سعر الصرف، إذا ما كانت أموال الأوبيك متصلة أيضاً بوحدة العملة الأوروبية.

ولقد يكون من شأن مخطط متوسط الأجل لإعادة التمويل مع الأوبيك، أن يشكل أساساً لتمويل مشروط لميزان المدفوعات للبلدان التي تربطها علاقات وثيقة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وهنا يبدو مستصوباً أن لا يكون لمخطط إعادة التدوير أي جوانب

متعلقة بحساب الاستبدال، على الأقل إلى أن يتم حل المشاكل المؤسسية المرتبطة بدور وحدة العملة الأوروبية بوصفها أصلاً ثابتاً مستقلاً.

خامساً - تلخيص ونتائج

قصدنا إلى تلبية متطلبين رئيسيين:

تمثل الأول في محاولتنا إعطاء تحليل ووصف عامين للنظام النقدي الأوروبي مع إعطاء بعض الدلائل والمؤشرات العامة «للقيود» التي أخذتها في اعتبارها المجموعات الفنية، والتي صادفت إقامة النظام النقدي الأوروبي وذلك فيما بين انعقاد المجلس الأوروبي في بريمن في تموز/يوليو ١٩٧٨ ثم في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر من نفس العام.

ثم حاولنا ثانياً أن نرسم، في ضوء التجربة التي مرت منذ بداية النظام النقدي الأوروبي الخطوط الممكنة لتطور النظام في المستقبل.

ويلزم تفسير النظام النقدي الأوروبي على أساس المؤشرات الصادرة في بريمن، بوصفه جهداً يقصد منه إفساح المدى لعملية التكامل النقدي في أوروبا وفق خطوط رئيسية ثلاثة ينبغي اتباعها في وقت واحد: (١) اتفاقات سعر الصرف، (٢) آليات الائتمان المتبادل (يدعمها إنشاء صندوق النقد الأوروبي)، (٣) التدابير المتخذة لصالح الدول الأعضاء الأقل ثراء. وفي هذا يتمثل إدراك الحاجة إلى نهج للتكامل النقدي قائم على الاسهام الفعال في ميزانية الجماعة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أوضحنا في جملة أمور، المخاطر التي قد تنجم من تحول آلية سعر الصرف تدريجياً كي تتخذ صورة المستوى الزاحف لسعر الصرف، وذلك ما لم يحدث في وقت واحد مواءمة تقدمية بين «الأساسيات» على صعيد الجماعة، بغية التقليل من تباين الضغوط التضخمية فيما بين الدول الأعضاء. ويثور في هذا الصدد أيضاً مسألة الانحرافات في مجال أسعار الصرف، مشيرة للحاجة إلى سياسة متناسقة في مواجهة عملات الطرف الثالث ولا سيما الدولار.

وفيما يتعلق بإنشاء صندوق النقد الأوروبي اقترحنا توجيه الدراسات المتصلة بهذه المسألة وبشكل متعمد صوب إنشاء مؤسسة قادرة على أن تتطور ولو بصورة تدريجية، كي تصبح مصرفاً مركزياً أوروبياً. وبصورة خاصة يبدو أن أنسب الأساليب الواجب اتباعها في هذا المجال هو ذلك القائم على أساس جانب «الخصوم» من موازنة الصندوق، بحيث يأتي إنشاء احتياطي - وحدات العملة الأوروبية - وائتمان وحدات العملة الأوروبية أمراً متكاملاً من الوجهة التحليلية، فيؤدي من ناحية إلى تجميع جزئي حقيقي للاحتياطيات،

ويؤدي من ناحية أخرى إلى إنشاء إيداع (مقيد) من وحدات العملة الأوروبية مقابل مساهمة العملات الوطنية. ويلزم أيضاً إعطاء الصندوق صلاحية القيام بتدخل مباشر في أسواق النقد الأجنبي وفي أسواق النقد الوطني، وإقامة علاقات مالية مباشرة مع الأوبيك، بما يساعد في عملية إعادة التدوير.

وأخيراً جرت، معالجة مسألة التدابير المتخذة لصالح الدول الأعضاء الأقل ثراء في ضوء الحاجة إلى خلق أجهزة مالية فوق وطنية بوصفها أمراً لازماً لعملية التكامل النقدي. ومن هنا تبدو أن إعادة هيكلة الميزانية الحالية للجماعة وعلى نطاق واسع، أمراً لا غنى عنه لكي يقوم النظام النقدي الأوروبي ويتطور بصورة متناسقة.

تذييل

في هذا التذييل، سنبحث، ولو بإيجاز الخطوط الرئيسية للمشكلة المتعلقة بتحليل متزامن للانحراف، فيما يتصل بالوحدة النقدية الأوروبية، وعلى أساس أسعار الصرف الحقيقية والفعالة[1].

ويمكن التعبير عن مؤشر انحراف الوحدة النقدية الأوروبية بالقيم المطلقة (وليست النسبية) على النحو التالي:

$$(A.1)\ Ij = \sum_{i \neq j} \pi_i x_{ij} \quad \sum_{i \neq j} \pi_i \sum_{i \neq j} \frac{\pi}{(1-\pi_j)} x_{ij}$$

حيث: (x_{ij}) تشير إلى سعر العملة المرجعية (j) على أساس عدد الوحدات من (i^{th}) لكل وحدة من (j) كما أن (π_i) هي وزن كل عملة في سلة الوحدات النقدية الأوروبية، كما أن الرمز Σ يشمل جميع وحدات الجماعة الأوروبية بأكملها في حين أن (.) يشير إلى سعر معدل التغير لواحد من المتغيرات على أساس قيمة «مركزية» واحدة.

فإذا كانت (EC) تعبر عن هامش التقلب الثابت لعملات الجماعة الأوروبية حسب اتفاقات سعر الصرف (سنفترض هنا أن هذا الهامش هو ذاته الذي يصدق على جميع العملات ($|x_{ij}| \leqslant b$) لاستطعنا أن نحصل من (A.1) على:

$$(A.2)\ |Ij| \leqslant b$$

وبصورة عامة يمكن أن نكتب مؤشر الانحراف المتعلق بسعر الصرف الفعال كالتالي:

$$(A.3)\ IE_j = \sum_{i=1} x_{ij}\, w_{ij}$$

---

(١) لمزيد من التفاصيل في معالجة هذه النقاط أنظر: Masera (1979) and Rossi (1979).

حيث الرقم القياسي (i) يغطي، مبدئياً، جميع العملات، كما أن (w_{ij}) هي الوزن العائد إلى التغير (x_{ij})(٢).

وتبسيطاً للأمر، سنفترض هنا أيضاً أن هناك عملة واحدة مهمة خارج نطاق الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي الدولار الذي يعبر عنه بأنه العملة ($n+1^{th}$) وتعرف الأوزان النسبية للدولار بالنسبة لبلدان الجماعة الأوروبية المختلفة على أنها: ($w_{n+1,j}$) على أساس أن ($J+ 1...n$)

ويمكن عرض التعبيرات التالية:

$$(A.4) \ \left| IEj \right| \leqslant b\,(1-w_{n+1,j}) + \left| x_{n+1,j} \right| \ w_{n+1,j}$$

$$(A.5) \ \left| IEj \right| \leqslant b + w_{n+1,\,j} \ \left| x_{n+1,\,k} \right|, \quad k \neq j.$$

وتبين (A.4) انه على أساس الافتراض المطروح، فان مؤشر «الانحراف الفعال» لعملة (j) قادر على التقلب فقط ضمن هوامش هي في حقيقتها متوسط مرجح من الهامش المزدوج للنظام النقدي الأوروبي وللتغير الحاصل في مواجهة الدولار منذ التاريخ الذي تم فيه تثبيت الأسعار المركزية للنظام النقدي الأوروبي.

كذلك تبين (A.5) أن ثمة رابطة قائمة أيضاً بين الانحراف الفعال لـ(j) وبين تغير (j) في مواجهة كل من عملات السلة. فإذا ما جمعنا بين هذين الضربين من التباين لحصلنا على:

$$(A.6) \left| IEj \right| \leqslant \min \ \{b(1-w_{n+1,j}) + \left| x_{n+1,j} \right| w_{n+1,j}.\ \ b+w_{n+1,\ jk}^{\min} \left| x_{n+1,k} \right| \} = m.$$

هكذا اتضح أن من شأن حركة من نفس الحجم تحدث في عملات الجماعة الأوروبية مقابل الدولار، أن تنجم عنها آثار مختلفة على أسعار الصرف الفعالة المتنوعة، حيث يتوقف ذلك على الوزن النسبي للدولار الذي يتباين من بلد إلى آخر.

وفضلاً عن ذلك، إذا ما تبين أن عملة ما هي:

$$x_{h,n+1} = o$$

---

(٢) الأوزان (wij) لا بد وأن يكون لها الخصائص التالية:

$$w_{ii}=o;\ w_{ij} \neq wij;\ \sum_{i=1} w_{ij}=1.$$

ويمكن تعريف الوزن (wij) مثلاً على أنه نسبة التبادل التجاري بين البلدين (j) و(i) واجمالي تجارة البلد (j).

فسوف يتبع ذلك بالتالي أن:

$$(A.7)\quad \left| x_{j,n+1} \right| \leqslant b \qquad \left| IEj \right| \leqslant b.$$

من هنا إذا ما قرر أحد بلدان الجماعة سياسة من تلقاء نفسه فيما يتعلق بالدولار، سيتعين على جميع البلدان الأخرى المشاركة في النظام أن تعمل وفق هذه السياسة على تطويع أهدافها وغاياتها فيما يتعلق بسعر الصرف الاسمي في مواجهة الدولار وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعال، وإلا لحدثت توترات داخل النظام ذاته.

ويمكن توسيع مدى الاعتبارات التي طرحناها آنفاً بمناقشة أسعار الصرف الفعلية. فإذا كانت (Fj) تدل على رقم قياسي للسعر في البلد (j) فان سعر الصرف الفعلي الثنائي بين العملتين (j) و(i) يمكن أن يكتب على الشكل التالي:

$$(A.8)\quad r_{ij} = x_{ij}\ \frac{p_i}{p_j}$$

أما مؤشر الانحراف فيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي فيمكن تعريفه كما يلي:

$$(A.9)\quad IR_j = \sum_{i=1}^{n+1} w_{ij} r_{ij}.$$

مع ذلك، فاذا ما دلت (Dj) على الوزن المرجح لتباينات التضخم بين البلد (j) وجميع البلدان الأخرى:

$$(A.10)\quad Dj = p_j - \sum_{i=1}^{n+1} w_{ij} p_i\ .$$

فحينئذ يمكن أن نكتب:

$$(A.11)\quad IR_j = IE_j + D_j\ .$$

والآن إذا ما كان للبلد (j) الذي يعاني تضخماً مرتفعاً، أن يشهد (١) وزناً فادحاً للدولار، إذا كان هناك (٢) بلد آخر من بلدان النظام النقدي الأوروبي يريد الحفاظ على استقرار سعر صرفه مقابل الدولار، فان الأمر قد يتحول إلى: ($m<D_j$) ومن ثم ($IR_j>o$)، وبمعنى آخر فان البلد (j) يمكن أن يعاني خسائر غير مرغوب بها في مجال التنافس بمجرد وقوع العاملين (١) و(٢) وكلاهما خارج عن نطاق سيطرة السلطات المعنية في ذلك البلد.

التعقيب

محمود سقباني

أرجو في البداية أن أثني على الورقة الممتازة التي قدمها الدكتور ماسيرا والدكتور روسي. لقد بذلا جهداً كبيراً لكي يقصا علينا قصة النظام النقدي الأوروبي منذ قيامه حتى الوقت الحاضر. وإذا كانت تعليقاتي موجهة إلى هذه الورقة بوصفي مناقشاً لها، إلا أنني أهدف فضلاً عن ذلك إلى أن أثير بعض النقاط الأساسية فيما يتعلق بالنظام النقدي الأوروبي، وهي نقاط وقضايا لها أهميتها وصلتها المباشرة بمحاولات إقامة إتحاد عربي نقدي منشود. ومن هنا يمكن القول بأن كثيراً من قضايا السياسة التنفيذية التي أثرتها في ورقتي بالنيابة عن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، هذه القضايا يمكن الافادة منها وتطويرها فيما يتعلق بالنظام النقدي الأوروبي والتجربة الأوروبية.

فيما يتصل بترتيب سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي فإن ماسيرا وروسي (سنشير إليهما لاحقاً بإسم الباحثين)، يقدمان شرحاً واضحاً للفروق بين ما يسمى بالتفسيرين «الفرنسي» و«الالماني» لدور وحدة العملة الأوروبية. ويمكن لعرضهما هذا أن يستفيد من أمثلة توضيحية رقمية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين التغير في الوزن النسبي لعملة ما وحدود التدخل المتعلقة بها (ص ٣٧٧-٣٧٨). وفضلاً عن ذلك، فلقد يبدو لي أن من غير الإنصاف إلى حد ما أن نسم التفسير الفرنسي وحدة العملة الأوروبية بعدم الوضوح من الناحية التنفيذية ونكتفي عند هذا القدر. ان ورقة الباحثين يمكن أن تلقي مزيداً من الضوء على المناقشة إذا ما خصصت مساحة ولو محدودة لمناقشة مسألة إنشاء أسعار صرف مركزية للوحدة النقدية الأوروبية، وأسعار مرجعية تصلح معها الإنحرافات الفعلية أساساً لتسوية الأسعار المركزية (سواء بسبب التدخل بواسطة العملة النقدية الأوروبية أو سواء كانت الإنحرافات مجرد تغيرات في أسعار الصرف). وكما تعلمون فإن هذه المسألة من الأهمية بمكان بالنسبة للمناقشات المتعلقة بتحويل حقوق السحب الخاصة إلى عملة تدخّل. وأنا أعرف أن البروفسور وليامسون إقترح مرة النظر في أمر إقتراح ايسير- بلو فيلد

(Etheir-Bloomfield) المتعلق بسعر مرجعي في هذا الخصوص، وأنا متأكد أن اللجنة النقدية في بروكسل عالجت هذه المسألة، إلا أن السيدين ماسيرا وروسي قد يكونان قادرين بفضل كونهما «حلقة وصل» ايطالية، على أن يطلعانا على آخر التطورات في هذا المجال وعلى أساس أن يقولا كلمة إيجابية عن التفسير الفرنسي.

إن السجل المدهش لاستقرار سعر الصرف على صعيد النظام النقدي الأوروبي يمثل دليلاً إيجابياً، على أن الإلتزام السياسي إذا ما جرى اتخاذه على أعلى المستويات، من شأنه بالتأكيد أن يفضي إلى قيام منطقة إستقرار سعر الصرف في اوروبا. إلا أنه من الصعب أن نخلص إلى أن استقرار سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي سوف يستمر في المستقبل في ضوء معدلات التضخم المتباينة والمتواصلة فضلاً عن تباين السياسات المالية. من هنا أود أن أضيف إلى مسألة نجاح النظام النقدي الأوروبي النقاط الثلاث التالية:

(أ) إن بعض الفروق المتوقعة في معدلات التضخم تم استبعادها أو خصمها قبل طرح الأسعار المركزية.

(ب) انه حدث أن البلدان التي تعاني معدلات تضخم عالية (ايطاليا وفرنسا) تمتعت بمراكز قوية لميزان المدفوعات، في حين أن بلدان التضخم البطيء، ولا سيما المانيا، كان لها مركز مدفوعات ضعيف.

(جـ) ان أعضاء النظام النقدي الأوروبي كانوا مرتضين تماماً تكييف أسعار الصرف المركزية في حال وقوع أزمات، بغير المخاطرة بمواجهة صعوبات سياسية.

الجانب الآخر من ورقة ماسيرا وروسي الذي يحتاج إلى مزيد من الإيضاح يتصل بالعلاقة بين الدولار والنظام النقدي الأوروبي. وقد يدعي المرء أن النظام النقدي الأوروبي قد تعايش في يسر وسهولة مع الدولار. فإذا ما كان للدولار أن يضعف في المستقبل، أو يجتاز أزمات صعبة، فإن العملات الأوروبية القوية من شأنها أن تعيش ضغوطاً تصاعدية ملموسة، وهذا ما يؤكد أهمية شبكة الترتيبات الشاملة ضمن النظام النقدي الأوروبي. وعلى حد معرفتي فليس هناك من توجيهات واضحة تسترشد بها أية سياسة دولارية مشتركة على صعيد النظام النقدي الأوروبي وتلك مشكلة تنطوي على قدر كبير من الخطر.

وأتحول الآن إلى موضوع الترتيبات الإئتمانية. علماً بأن الموعد النهائي للمرحلة الثانية من تحويل صندوق التعاون النقدي الأوروبي إلى صندوق النقد الأوروبي خلال سنتين ما يزال ملزماً. ولا تعنيني تسهيلات الدعم في الأجل القصير جداً، ولكن ما أن يتحرك الفرد إلى تسهيلات الأجل المتوسط حتى تصادفه مجموعة من القضايا التي يتعين على النظام النقدي الأوروبي أن يواجهها. إن الباحثين يشيران إلى الحقيقة القائلة أنه لم يتقرر بعد تقديم أو طرح وحدة العملة الاوروبية مقابل العملات الوطنية، وتلك نقطة من الأهمية

بمكان، ذلك لأن الأمر لا يقتصر على الخطر الذي تواجهه شخصية أو طابع وحدة العملة الأوروبية ومستقبلها، ولكنه يتعدى ذلك إلى الدور المستقبلي لصندوق النقد الأوروبي المنشود. وإذا ما تسلنى إصدار وحدة العملة الأوروبية في مقابل تحويلات من العملات الوطنية، فإن رصيد السيولة الرسمية سوف يتأثر، ومن هنا سيتصرف صندوق النقد الأوروبي في أفضل الأحوال بوصفه مصرفاً مركزياً فوقياً أو شاملاً يمارس ما يمكن أن يسمى في أهون الأحوال دوراً مصرفياً متبقياً. والسؤال هو كيف سيحدث ذلك التطور من صعيد تجميع الاحتياطي إلى تلك السلطة الفوق وطنية؟ وبأي خطوط إرشادية يهتدي؟ وهل سيتطور صندوق النقد الأوروبي بأن يتولى كل جوانب السلطة النقدية أو بأن يصبح نوعاً من صندوق النقد الدولي بالنسبة لأوروبا يفرض على الأعضاء مشاوراته في حالات معينة (أو يفرض عليها إرادته عند الحد الأقصى)؟ كل هذا والدول الأوروبية لم تقصد حتى الآن إلى معالجة هذه القضايا.

أخيراً أنتقل إلى مستقبل صندوق النقد الأوروبي كوسيلة لتحويل الموارد من المناطق الغنية إلى الفقيرة. إن الباحثين محقان في تأكيدهما على أهمية هذه القضية وفي إشارتهما إلى أنها لم تلق من العناية ما تستحقه.

إن البحث الآخر الذي قدمته لهذه الندوة ليؤكد على هذه القضية بالنسبة للبلدان العربية. وأخاطر بالقول أنني أظن أن الباحثين قد يكون لهما نفس المنطق: إذ أنك لا يمكن أن تقيم اتحاداً بين الفقراء والأغنياء، بغير أعمال تدابير رامية لإعادة التوزيع. إن مهام الرفاه القومي ليست مجرد حاصل جمع أمثل ضمن إتحاد ما، ولكن الأمر يستلزم وجود مهمة رفاه تتيح أرباحاً وخسائر عبر مجموعة كاملة من المتغيرات وهذا أقرب ما يكون إلى روح الإتحاد. إن دور التنسيق المالي وميزانية المجتمع في هذا المجال دور حاسم للغاية، وأخشى أن تكون هذه النقطة حتى الآن لم تجد العناية الكافية.

وثمة نقطة أخيرة عن النظام النقدي الأوروبي. فإذا ما أصبحت وحدة العملة الأوروبية أصلاً احتياطياً، أو إذا ما تحولت عبر الزمن إلى عملة فعلية، فإنها ستؤثر بالتأكيد على محافظ وأرصدة بلدان كالبلدان العربية فضلاً عن تأثيرها على المحافظ الدولية بصفة عامة. وهناك أوجه ثلاثة لهذا الموضوع:

(أ) هل ستصبح الوحدة النقدية الأوروبية أصلاً بديلاً عن الدولار؟ هل ستصبح أوروبا كتلة نقدية من حول وحدة العملة الأوروبية؟

(ب) ماذا سيكون أثر وحدة العملة الأوروبية على وحدة حقوق السحب الخاصة؟

(جـ) يتاح للقطاع الخاص حمل مقتنيات وحدة العملة الأوروبية، فهل ستتأثر حركة انتقال رأس المال بذلك التطور على نحو يخلق عدم الإستقرار؟

المناقشات

الفريدو ميديو: أقدر تماماً قراءتي لورقة الدكتور ماسيرا والدكتور روسي التي تعلمت منها الكثير فيما يتعلق بهيكل وخصائص النظام النقدي الأوروبي، وإن كنت قد تعلمت القليل فيما أتصور بالنسبة لقضية محورية قد تكون ذات أهمية عامة وليست فقط بالنسبة لأوروبا، الا وهي: هل النظام النقدي الأوروبي أمر طيب؟ وإذا كان الأمر كذلك فلمصلحة أي من البلدان؟

ويمكن أن تناقش المشكلة بأن نأخذ على سبيل التمثيل، حالة ايطاليا والمانيا الغربية. ان المبادلات التي تمت بين هاتين الدولتين كانت قد اتسمت بالحقيقة التي تقول ان تكاليف المنتجات الايطالية، عبر عدد من السنوات لو كانت قد قدرت بأسعار صرف ثابتة، لكانت قد أظهرت ارتفاعاً في مواجهة المنتجات الالمانية. ولا بد أن ينتج عن هذا اختلالات في المدفوعات، بمعنى أن تعاني ايطاليا عجزاً في الحسابات الجارية، بينما تنعم المانيا بفائض. فإذا ما التحقت الدولتان بنظام يثبت فيه سعر الصرف على نحو ما هو معمول به في النظام النقدي الأوروبي، فإن ذلك يعني بالنسبة لإيطاليا التنازل عن وسيلة أساسية من وسائل تكييف ميزان المدفوعات، بمعنى التنازل عن التغييرات التي يمكن أن تتم في السعر النسبي لمنتجاتها ككل بالنسبة للمنتجات الالمانية. وإذا لم يحدث إزالة لاختلالات الكلفة-السعر، فقد ينجم عن ذلك موقف تكون فيه ألمانيا غير قابلة لأن تقتنع بقبول معدل تضخم أعلى، في حين أنه يتعين على ايطاليا أن تنكمش (أو تخرج كلية من إطار النظام المطروح).

حقيقة أن هناك في إطار النظام النقدي الأوروبي تصوراً لآليات تكييف بديلة، ولكن الأموال المخصصة للمعونة الاقليمية لا تكفي أبداً للتخفيف من الاختلالات الأساسية الموجودة، ناهيك عن إزالتها تماماً. وقد يمكن تصور وضع مخططات مالية لإعادة التوزيع ثم تنفيذ هذه المخططات، وإن كان التقدم على هذه الطريق سيكون محدوداً بالنسبة للوقت الحاضر.

وقد تكون التسهيلات الإئتمانية القصيرة الأجل ذات حجم كبير، ولكن كما ذكّرنا الدكتور ماسيرا، فإن أهميتها تقتصر على أوجه الاختلال المؤقتة التي يمكن تصحيحها، ولا تبدو أنها تشمل أوجه الاختلال الأساسية.

وفي ظل هذا الموقف فإن الذي يبقى هو الأمل بأنه ما أن تدخل بريطانيا في النظام الأوروبي بإسم الهدف السياسي الأمثل القائل باوروبا الكبرى، فلسوف تكون حكومتها قادرة إلى حد ما على أن تتوصل إلى اتفاق تنفذه فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة التي يكمن الصراع بين مصالحها كسبب أساسي للتضخم الحاصل في ايطاليا. ومع ذلك فما أزال أشك في أن أملاً من هذا القبيل سوف يقوم على أرضية ثابتة.

معبد الجارحي: تشير ورقة الدكتورين ماسيرا وروسي إلى أن النظام النقدي الأوروبي هو نظام قائم على أساس مخطط لاستقرار سعر الصرف، وعلى أساس وحدة حسابية واحدة هي وحدة العملة الأوروبية التي يؤمل منها أن تقوم بدور أكبر في تشكيل الأوضاع في المستقبل.

وقد أشارت الورقة، بحق، إلى أن استقرار أسعار الصرف إنما جاء أساساً من خلال التدخل في الأسواق، أكثر من تنسيق السياسات المعمول بها. وربما يكون تنسيق السياسات قد استبعد بسبب فشل المحاولة الوحيدة التي كانت ترمي إلى التنسيق على الصعيد الأوروبي الداخلي بين معدلات التوسع النقدي المحلي عن طريق القرار الذي اتخذه مجلس وزراء الجماعة الأوروبية في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢، حيث لم يتم قط تنفيذ القرار المذكور.

إن قضية استقرار أسعار الصرف عن طريق التدخل في السوق تستحق مزيداً من الفحص الانتقادي الدقيق، ليس فقط في ضوء التكاليف الهائلة التي تنطوي عليها، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالقصور الكامن فيها، بالنسبة لحجم الموارد التي يلزم تعبئتها لهذا الغرض. ومن العيوب الفريدة التي تشوب هذا النظام قضية استقرار الأسعار في مواجهة الدولار الذي سبب، بحكم هبوطه المستمر، تدخلات في السوق، صحبها انتقال للموارد من اوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتثير الورقة أيضاً تكوين وحدة العملة الأوروبية، وهذا ينعكس في مدى حجم للتدخل في سوق الدولار. وفي هذا المجال قد يثار سؤال حول ما إذا كانت وحدة عملة اوروبية بحت أمراً ممكناً، أو ان الأمر يستلزم محتوى دولارياً لهذه الوحدة؟ وفي حين ان التجارة التي تتم بين امريكا واوروبا ذات حجم كبير، الأمر الذي يبرر هذا المحتوى الدولاري، إلا أنه يبقى سؤال ما إذا كان الاستقرار في مواجهة الدولار يمكن فصله عن استقرار سعر الصرف على مستوى العملات الاوروبية الداخلية، بمعنى ما إذا كان الأمر يحتاج سياسة دولارية اوروبية مشتركة؟

وقد أتساءل أيضاً عما إذا كان مستصوباً التحرك لإيجاد عملة موازية، من خلال تقوية وتعزيز وحدة العملة الأوروبية، لكي تساعد بالتدريج على أن يستبدل نظام التدخل الراهن في السوق بنظام آخر جديد. ومع ذلك فإذا ما كان المؤلفان يحدوهما طموح أقل في هذا الصدد وإذا كانا راضيين فقط بالاقتصار على إنشاء اصول احتياطية اوروبية، فقد ينطوي الأمر على ضرورة المزيد من الإسهاب في بحث كيفية تحسين النظام الراهن لاستقرار سعر الصرف على صعيد الجماعة الأوروبية.

روبرت تريفن: أعرب عن امتناني الكبير للدكتور ماسيرا على عرضه الذي تعلمت منه كثيراً ولا سيما من تفسيره الحاسم للتسويات السياسية التي خفضت كثيراً من الحماس لطموح، ومن الأحكام المنطقية التي كان يتسم بها الإطار الذي رسم في بريمن بغية الوصول إلى اتفاق يتم التفاوض عليه بشأن النظام النقدي الأوروبي. وأتفق تماماً معه ومع الدكتور روسي على أن الحاجة ماسة لمعالجة الخطة المبدئية التي سبق إلى طرحها الرئيس جيسكار ديستان والمستشار شميت بما يتيح للنظام النقدي الأوروبي أن يساهم بصورة كاملة في إعادة تنظيم النظام النقدي في اوروبا وفي العالم بشكل عام.

إن نجاح هذا النظام خلال السنة الأولى والنصف من عمره، إنما يرجع بلا شك، إلى حد كبير، على نحو ما لاحظ الدكتور سقباني وغيره، لظروف خارجية مواتية ليس من سبيل إلى توقع دوامها في أجل طويل. ان النظام النقدي الأوروبي لم يستطع، حتى الآن، أن يغير بالصورة الجذرية المتوقعة، بعض الجوانب الخطيرة والمعوقة التي اتسمت بها التسويات السابقة على العمل بنظام النقد الأوروبي.

إن آلية هذا النظام إنما تعمل فقط بتدخلات هامشية في سوق الصرف، وهي تدخلات إلزامية تتم عندما تصل الأسعار الثنائية إلى أدنى مستوى وأعلى مستوى بين عملتين. ولكن هذه التدخلات ما هي إلا نسبة صغيرة من تدخلات المصارف المركزية التي يتم معظمها في داخل الهوامش المتاحة، وهي ما تزال على نحو ما حدث في الماضي، تتم بشكل غالب بدولار الولايات المتحدة.

ثانياً، ان تمويل النظام النقدي الأوروبي لهذه التدخلات الهامشية ظل عند حدود متواضعة للغاية. ولم يحدث ابداً أن كان اللجوء لا إلى الإئتمانات القصيرة الأجل ولا المتوسطة الأجل، كما إن المبالغ الصغيرة للائتمانات القصيرة الأجل التي استخدمت تم سدادها بالمارك بشكل غالب مع حلول شهر آذار/مارس من عام ١٩٨٠. ولم يتم أبداً تقديم أي إئتمان منذ ذلك الحين ضمن التسويات الشهرية، كما ان التدخل المتعلق بصندوق التعاون كان محدوداً جداً بل وأحياناً منعدماً في الأشهر الأخيرة.

وأخيراً فإن التسويات التي تمت بوحدة العملة الأوروبية كانت في الغالب الأعم

مرتبطة بالذهب وبتحويلات دولارية. أما التغير الرئيسي في هذا المجال، وهو تغير له دلالته الكبيرة، فهو ان النظام النقدي الأوروبي قد شجع على مزيد من استخدام التحويلات الذهبية وبأسعار تقارب أسعار السوق. من هنا فقد تمت تحويلات بالذهب عن طريق تحويلات وحدة العملة الأوروبية، وانطوت على ما هو أكثر من التعويض، كما تشهد بذلك أرقام الاحتياطي المنشور، بما أن البلدان المسددة لها بفضل الزيادة الكبيرة في أسعار الذهب.

وثمة تقدم ضخم يتم في المستقبل، وهو استخدام وحدة العملة الأوروبية من قبل القطاع الخاص، ولا سيما بواسطة المصارف التجارية، فضلاً عن المصارف المركزية. وذلك أمر يتطلبه بطبيعة الحال استخدام وحدة العملة الأوروبية نفسها في التدخل في سوق الصرف، ذلك لأن وحدة العملة الأوروبية لا يمكن استخدامها بواسطة المصارف المركزية في تلك العمليات إذا ما لم يكن متاحاً للقطاع الخاص أن يشتري - ولا أن يكون بالتالي قادراً على أن يبيع - وحدات العملة الأوروبية في مقابل العملات الوطنية.

وقد قمت منذ عدة أشهر بتنظيم مناظرة في لوفان بين ممثلي المصارف التجارية الرئيسية وعدد من المقرضين والمستقرضين وشركات التأمين والمصارف المركزية وعدد من الباحثين والأكاديميين حول هذا الموضوع. وقد تم نشر وقائع هذه الندوة وتوزيعها على نطاق واسع بواسطة بنك كريديت في بروكسل (Krediet Bank of Bruxselles) ، وأتصور أن هذه المداولات سوف تكون أساساً لاجتماع اخر يعقد في بدايات العام ١٩٨١ في روما، ليحضره ممثلو أكثر من مائة مصرف. وقد أبدى اهتمام واسع النطاق بالاستخدام المستقبلي لوحدة العملة الأوروبية، بوصفها بديلاً عن استخدام اليورو دولار، واليوروماركات، والعملات الأوروبية الأخرى، في سوق يقدرها حالياً بنك التسويات الدولي ومؤسسة بارتي مورغان بإجمالي يزيد على ٧٠٠ بليون دولار على شكل اصول وخصوم تخص المصارف التجارية الأوروبية.

إن استخدام وحدة العملة الأوروبية في مجال تعويم السندات قد بدأ فعلاً، وسوف يتزايد بسرعة نتيجة قرار لوكسمبورغ الأخير. بتقويم القروض التي تخص السوق المشتركة بوحدات العملة الأوروبية، بدلاً من تقويمها بالدولارات أو الماركات أو غيرها.

إن القبول والانتشار الذي تحظى بهما وحدة العملة الاوروبية من جانب الجمهور العام قد يتزايدان ايضاً من إصدار شيكات سياحية بوحدات العملة الاوروبية ، وذلك امر تجري دراسته حالياً .

ولقد أعرب مسؤولو المصارف المركزية ما سبق وسماه ديستريجكر محافظ المصرف

الوطني في بلجيكا بـ«اهتمام متعاطف» بالتطورات السابقة، الأمر الذي ستكون أهميته حاسمة بالنسبة لنجاح وحدة العملة الأوروبية، وهي التطورات التي كانت أيضاً مؤدية إلى القيام بالإصلاحات النقدية الكبرى عبر التاريخ. ولنتذكر أن الإصلاح النقدي الرئيسي - طيباً كان أو سيئاً - كان هو إحلال العملة الورقية محل العملات الذهبية أو الفضية في القرن السابق على نشوء الحرب العالمية الأولى. على أن هذا لم يتم التوصل إليه بفضل جهود الحكومات - فقد سبق وفشلت «السندات الحكومية» التي أصدرتها حكومة الثورة الفرنسية فشلاً ذريعاً، ولكنه تم التوصل إليه بفضل المصارف التجارية والمركزية التي كانت ما تزال خاصة في تلك الأيام. وقد ظلت الحكومات عدة سنوات غير مدركة لفحوى التغيرات العميقة التي ينطوي عليها قيام نظم نقدية وطنية بوظائفها. بل إن الأمر استمر حتى نهاية الأربعينات حين كانت هناك مصارف مركزية اوروبية ما تزال معارضة لادراج «الودائع السندية» ضمن إحصاءات العرض النقدي التي ينشرها صندوق النقد الدولي.

وثمة تقدم أساسي آخر يتعين الوصول إليه، ألا وهو استمرارية نسبة العشرين في المائة من تحويلات الذهب والودائع الدولارية إلى وحدات العملة الأوروبية. إن نظام التبادل الحالي إنما ينطوي على القول بوجود واستمرار مخاطر في سعر الصرف لا بد من افتراضها مقدماً من قبل المصارف المركزية. وهذا يعمل بوضوح على استحالة التنسيق بين عمليات التدخل في سوق الصرف، ولا سيما سوق الدولار، الأمر الذي يستوجب استيعاب هذه الأخطار على صعيد السوق كلها.

ثم أشير هنا إلى بعض المناقشين لورقتي الذين عرضوا للإسهام المهم والمحتمل للنظام النقدي الأوروبي في الدفاع عن الأسعار المتفق عليها بين وحدة العملة الأوروبية والعملات الأجنبية الأخرى وفي مقدمتها الدولار.

وإجابتي على الدكتور الجارحي في هذا الصدد هي أن سعر وحدة العملة الأوروبية في مقابل الدولار والعملات الأخرى، لا بد وأن تتم معالجته على نحو مشترك على صعيد الجماعة الأوروبية كلها، ومن ثم تحديده على أساس تعويم مشترك، أو على أساس تثبيت مشترك فيما بعد لعملات السوق في مقابل الدولار. وفي المرحلة الانتقالية التي توصل إلى قيام اتحاد نقدي كامل، فإن هذا يعني أن أسعار الصرف الوطنية بين العملات الأعضاء وبين الدولار قد تستلزم إعادة تكييفها وتصحيحها بين الحين والآخر، ولكن هذه التكييفات سيلزم أن تتم من خلال تغيرات في أسعار الصرف الوطنية لعملات البلدان الأعضاء في مقابل وحدة العملة الأوروبية.

شكراً لكم.

رينيه ماسيرا: لدي قائمة حافلة من الأسئلة، وبرغم أن الحظ أسعدني بأن أعتمد على البروفيسور تريفن في الإجابة على بعض من هذه التساؤلات، إلّا أن الأمر يقتضيني أن أرد على التساؤلات الأخرى بشكل انتقائي.

ولأبدأ بأن أؤكد للدكتور سقباني أن الأمر لم ينطو على أي تحيز، على الأقل من الجانب الايطالي، في تحليل نظام تدخل قائم على وحدة العملة الأوروبية. وفي حين أن الاقتراح الأصلي في هذا الصدد لم يكن عملياً كما أتصور، إلا أننا مضينا شوطاً بعيداً إلى حيث نتحاشى النواقص التي تشوب هذا الاقتراح، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بخصائصه الإيجابية، والتي تتمثل في مفهوم التدخل من جانب واحد. إلا أن الاختيار النهائي يظل دائمًا على مستوى القرار السياسي. وأود أن ألاحظ بالمناسبة، أن بلدان منطقة مجموعة العشرة قد شاركت معاً في اتفاق يربطها مع بعضها البعض، بحيث لا تستثمر النقد الأجنبي الذي تملكه في الأسواق الأوروبية.

ثم آتي ثانياً إلى المسألة المتعلقة باستخدام وحدة العملة الأوروبية بوصفها عملة موازية. وإذا كنت أتصور أن ذلك ينطوي على مزايا معينة، إلا أنني أعتقد أنه ليس بالإمكان تصور مثل هذا الدور إلا بعد إنشاء صندوق النقد الأوروبي، ومن ثم يكون قادراً على الإشراف على سير عملية خلق وحدة عملة اوروبية تتمتع بقوة كبيرة.

وقد أعرب السيد ميديو عن رغبته في إجراء تقدير أو تقييم لما إذا كانت عملية التكامل النقدي الأوروبي هي شيء «طيب أو سيء». والإجابة على ذلك هو أن مثل هذه المشكلة التي تتعلق بجانب الكلفة والربح إنما تتجاوز نطاق هذه الورقة، ولكنني أضيف أنني أجد سؤالاً كهذا ساذجاً بعض الشيء لأن إجابته السليمة لا بد وأن تعتمد بالضرورة على عدد من الاعتبارات ذات الطابع الحكمي أو القيمي.

ومع ذلك أرجو أن أتناول على أساس نظري أعمق السؤال الأوضح المتعلق بدور أسعار الصرف في عملية التكييف. وقد ناقشت بالفعل الرأي المطروح الذي يقول بأن أسعار الصرف لا تندم بأي دور في عملية التكييف. وكما أكدت، فإن أهمية هذه الأسعار في ظل الاقتصادات المفتوحة والمتكاملة والمصنفة لا يمكن أن توجد أساساً طبقاً للحجة التقليدية التي تقول أن أسعار الصرف تغير الأسعار النسبية بين المواد القابلة للتجارة وتلك غير القابلة للتبادل التجاري، وبين الأجور والأرباح الحقيقية. وأعتقد أن الشيء الأهم في هذا المضمار هو ما يمكن أن يقوم على أساس الاعتراف بعدم حيدة النقود، حتى مع استبعاد ما تتصف به أسواق السلع والعمالة من ثبات في الأسعار، ولكن مع إتاحة المجال في نفس الوقت أمام قيام القطاع الحكومي بوظائفه. وإذا ما تم إدماج سليم بين منهج تحليل الأرصدة ومنهج تحليل التدفقات في إطار يتميز بتغير الأسعار، فمن السهل حينئذٍ القول

بأن التضخم، عندما يعمل على التقليل من القيمة الحقيقية للقرض الحكومي، فهو يمثل أيضاً مصدراً ضريبياً يعمل بدوره على خفض الدخول الحقيقية، ولا سيما الأجور الكلية الحقيقية المدفوعة. ومن الملائم في هذا الصدد، أن نتذكر، على نحو ما أشار هيكس أن الأجور الحقيقية هي بالضبط الفرق بين المنتج النهائي وبين ما يؤخذ من هذا المنتج لأغراض أخرى. على أن هذا المأخوذ لن يشمل فقط استهلاك الأرباح، ولكنه سيشمل أيضاً استهلاك الهيئات العامة. وأرى أن وجود علاقة من نوع منحنى فيليبس القصير الأمد بين معدل التضخم والبطالة يمكن تفسيرها على أساس «الوهم النقدي» الذي يحدث في ظله أن العمال لا يدركون أن الخسارة المتصورة في الثروة المالية الحقيقية الصافية الناجمة عن نتائج التضخم وأثرها على القاعدة النقدية التي تمول أوجه العجز الحكومية، إنما تعمل بصورة فعالة على خفض الدخل الحقيقي الذي يتصرفون فيه بأكثر مما هو ظاهر من حيث تدفقات الأجور الملموسة.

وهكذا فإن التكييفات التعويضية في الأجور الاسمية - حتى في حالة التحديد (اللاواقعية) التي يمثلها تقييس (indexation) مائة في المائة للأجور فإنها لا تمثل تعويضاً كاملاً عن الخسائر الناجمة عن التضخم: بمعنى خفض في «الأجور الحقيقية المدفوعة».

ويلاحظ في هذا الصدد أنه في البلدان الاوروبية التي تعاني التضخم المرتفع - ولا سيما ايطاليا - فإن مقداراً كبيراً من مجموع الإنفاق الحكومي مكرس لتحويلات مباشرة إلى القطاع الاقتصادي المؤسسي، كذلك فإن عدم الاتساق بين التكاليف والأجور «المستقلة»، وبين الانتاجية العمالية، عند مستويات معينة من العمالة إنما تحل بها التدخلات الحكومية «التعويضية» التي تخفض وحدة كلفة العمل «الشاملة» بالنسبة للمشاريع المختلفة.

مع ذلك، فإذا ما كان هناك عدم كفاية في المرونة فيما يتعلق بالإيرادات الكلية الضريبية الصريحة، فإن نقصاً أو عجزاً حكومياً هيكليا (في الحساب الجاري) ينشأ، وبالتالي يصبح من الضرورة اللجوء إلى التمويل عن طريق التوسع النقدي إن عاجلاً أو آجلاً. وفي ظل هذا الموقف فإن الضريبة المتحصلة من التضخم على الدين الحكومي تعمل بفعالية - ومن الناحية الحقيقية - على خفض العجز الحكومي. وبهذه الطريقة الملتوية تعالج الهوة بين الإيرادات الضرائبية الاسمية (الظاهرة) بواسطة ضريبة التضخم التي تعمل بدورها على خفض الأُجور الفعلية الحقيقية المدفوعة، ذلك لأنها تقع بشكل كامل على عاتق القطاع المنزلي.

ولقد سبق وناقشت حكمة أن نستنتج من الجمود الذي تتصف به الأجور الحقيقية المتصورة، نقص فعالية التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف في عملية التكييف. وهذا

التحليل السابق يتسق مع الرأي القائل بأن لا سبيل إلى التوفيق بين التضخم وبين العمالة الكاملة والنمو المستمر في الأجل المتوسط. كذلك يمكن بالنسبة لمخطط طويل الأمد للربط ما بين التضخم وبين البطالة أن تطرأ عليه تغيرات إيجابية: وهذه النتيجة إنما تنبع أساساً من: (١) الأثر السلبي الذي يتخلف على الاستثمارات من واقع الاضطراب الذي يصيب الأسعار النسبية، وأيضاً يصيب وضع السياسات الاقتصادية، وهو أمر يرتبط بالضرورة مع معدلات مرتفعة ومتغيرة للتضخم، (٢) إدراك أن الأسعار لها «وظيفة اجتماعية»، وما ينتج عن ذلك من تكاليف لازمة لتطويع قيام الاقتصاد بوظائفه في ظل تضخم مرتفع.

إن الدرجات المختلفة للاختلال والجمود التي توجد في العلاقات القطاعية والعلاقات المتصلة بالإنتاجية والأجور على الصعد الاقليمية، وكذلك في النوازع المالية للقطاع العام أو الحكومي - والتي زاد من حدتها أيضاً وبدرجات متفاوتة التغيرات الهيكلية في عدد من الأسعار الأساسية النسبية، وخصوصاً أسعار الطاقة، بما نجم من حاجة للتعويض عن الأموال التي انتقلت بسبب النفط - كل ذلك إنما يؤثر تأثيراً كبيراً في وجود ضبوط تضخمية كبيرة تنتاب مستقبل بلدان السوق الأوروبية المشتركة. كذلك فليس من سبيل إلى ضمان التشجيع لاقتصادات هذه البلدان في المستقبل بدون وجود مرونة (أو سيولة) في العرض النقدي في البلدان التي تعاني من ارتفاع التضخم، على نحو ما يشار إليه من ضرورة وجود استقرار نسبي للوظائف المتعلقة بالطلب الفعلي على الاصول السائلة في جميع بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

ولقد حاولت أن أشير إلى أنه في ظل هذه الظروف، فإن أية محاولة لإيقاف التضخم، تقوم فقط على أساس استخدام القيد النقدي، لن تؤدي في بعض البلدان سوى إلى ارتفاع تكاليف البطالة (وسوف يرجع هذا بالذات إلى الجمود الذي ينتاب سوق العمل)، وسيأتي ذلك أيضاً بمعزل عن اعتبارات أخرى تقول بأن بعض البلدان لن يتسنى لها تنفيذ هذا الأمر بسبب درجة الاستقلالية المحدودة التي تتمتع بها المصارف المركزية فيها.

في إطار هذه الظروف، إذا لم يكن من المفيد أن نطلب (ناهيك عن أن نفرض) على البلدان التي تتمتع بدرجة منخفضة نسبياً من التضخم، والتي تتصف الأطراف الاجتماعية فيها بدرجة عالية من التعقل (ومن المرونة)، أن تتبع سياسات مؤدية إلى مزيد من التضخم المحلي، فإنه لا يبدو مستصوباً أيضاً أن نطلب من بلدان العملات الضعيفة أن تتبع سياسات مكافحة التضخم بمجرد أن تربط أسعار الصرف بها وأن تربط متغيراتها (النقدية) إلى العملات الأقوى داخل المجموعة.

فإذا ما كانت هذه المقاربة التحليلية مقبولة، فلسوف ينجم عنها ثلاث نتائج رئيسية جديرة بطرحها في السياق الحالي: (١) ضبط النوازع التضخمية الناجمة عن التدفقات

النقدية، لا بد وأن يتم في وقت واحد من اتباع برنامج لتكامل أسعار الصرف بغية القيام بعملية تدرجية تؤدي في النهاية إلى توحيد النقد، (٢) إن تجانس السياسات الشاملة الاقتصادية والهيكلية قد تنطوي عليه بعض التكاليف القصيرة المدى التي تتحملها بلدان التضخم المرتفع التي تتصف في الوقت نفسه بمستويات منخفضة نسبياً من الدخول. ولهذه الغاية، فعلى نحو ما أشارت إليه لجنة ماكدوغال (١٩٧٧)، يتطلب الأمر زيادة معينة في ميزانية السوق ككل، كما يتطلب فوق هذا كله إعادة هيكلة الانفاق بحيث يتلاءم مع المشاكل الدورية والاقليمية الناجمة، (٣) أن الاستراتيجية الرامية إلى تنفيذ اتفاقات سعر الصرف على صعيد الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا بد وأن تتيح حل المشكلة التي يثيرها التعامل مع عملات طرف ثالث.

وذلك يقودني إلى السؤال الهام جداً الذي طرحه الدكتور الجارحي. فهذا الجانب ينبع مباشرة من إدراك أهمية مشكلة العملة «الأخرى» المعروفة جيداً والتي تتمثل في أن بناء علاقات مستقلة في مواجهة العملات الثالثة أو عملات الطرف الثالث غالباً ما تضع قيوداً فورية على العلاقات الثنائية على صعيد الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومن ناحية أخرى: (أ) فإن التحرك في مواجهة هذه العملات الثلاث له وزن موضوعي مختلف في المبادلات الخارجية للبلدان الأوروبية و(ب) أن بناء العلاقات المرغوب بها قد يختلف أيضاً حسب الأهمية النسبية القصيرة الأجل المعطاة للحرب ضد التضخم والبطالة من قبل السلطات النقدية، وبخاصة في حالة الصدمات السعرية الخارجية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة فإن الاعتبارات المطروحة أعلاه هي التي سوف تنطبق على نحو واضح. إن هذه الأسئلة العامة إنما تصدق بخاصة عندما يؤخذ في الاعتبار، من ناحية، الدور الرئيسي الذي يلعبه الدولار بوصفه عملة تدخل في نطاق السوق الأوروبية المشتركة، ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً عملية تنويع الاحتياطيات الدولية التي يمكن أن تنجم عنها قيود ومشاكل من حيث سعر صرف الدولار والمارك الالماني، على نحو ما تبين من الرصد المباشر لهذا السعر من جانب سلطات الولايات المتحدة منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٨.

جون وليامسون : من الصعب أن أقاوم الإدلاء بتعليق موجز خاصة وإن الوسط الهندسي هو آخر ما تحولت إليه في الأسبوع الماضي فقط وقد يبدو هذا أمراً غامضاً، ولكنه يبدو أيضاً أنه يتعلق بنقطة هامة فإن مشكلة الدكتور ماسيرا مع الليرة ومع ما تحصل عليه من تقويم بأقل من حقيقتها في سلة عملات وحدة النقد الأوروبية، هذه المشكلة ما كان لها أن تثور لو أن العملة أو الوحدة النقدية الأوروبية قد تم تعريفها على أنها سلة لوغارتمية أي على أساس متوسط هندسي.

وما أود أن أقرره هو أن عجز السوق عن استيعاب سلة لوغارتمية، ليس معناه

بالضرورة أن يؤخذ ذلك حجة عليها. فغالباً ما يقال أن ليس هناك دافع فعلي لأي مستثمر لأن يحوز وحدات من حقوق السحب الخاصة أو من الوحدات النقدية الأوروبية، وذلك في ضوء السهولة التي يمكنه بها أن يحوز بها محفظة أخرى لاستثماره. كذلك فإن استبعاد إمكانية استبدال أصل من الأصول مقابل محفظة استثمارية معينة سوف يعطي دافعاً للاحتفاظ بهذا الأصل.

الفصل الثامن
تجربة الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا

رتان بهاتيـــا

أولاً - مقدمة عامة
الخلفية المؤسسية

ترجع أصول الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (WAMU) الذي يرمز إليه «بالمصرف المركزي لغرب افريقيا» (BCEAO)، إلى عام ١٩٥٥، عندما انتقل حق إصدار الأوراق النقدية فيما كان يسمى وقتها باتحاد غرب افريقيا الفرنسية[1]، من مصرف تجاري خاص إلى مؤسسة جديدة خاضعة للملكية العامة، هي «مؤسسة الاصدار لافريقيا الغربية الفرنسية وتوغو». وفي عام ١٩٥٩ تغير اسم المؤسسة ليصدق على صفتها كمصرف مركزي. ومع ذلك فلم يتسن، إلاّ بحلول عام ١٩٦٢، أن ينشأ الاتحاد النقدي لغرب افريقيا بموجب معاهدة تم توقيعها، تنص على إصدار عملة مشتركة، وإنشاء مصرف مشترك. وعليه فقد شرع المصرف يباشر مهامه بوصفه مصرفاً مركزياً. ولم يطرأ تغيير يذكر على تشريعات عام ١٩٦٢ حتى أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٤، عندما أضيفت تعديلات جوهرية عليها، راعت الظروف السائدة وقتئذ في الاتحاد. وفي غضون تلك الفترة ظلت عضوية المصرف تقل تدريجياً لتقتصر على ستة أعضاء هم بنين، ساحل العاج، النيجر، السنغال، توغو، وفولتا العليا.

وبموجب لوائح ١٩٦٢ فإن المصرف المركزي لغربي افريقيا دخل في إتفاق تعاون مع فرنسا، واحتفظ باحتياطياته الخارجية في حساب عمليات مودع لدى الخزينة الفرنسية، وقامت فرنسا بضمان التحويل غير المقيد لفرنك غرب افريقيا إلى الفرنك الفرنسي.

وبالرغم أن المصرف أصدر عملة مشتركة واحتفظ باحتياطيات الأعضاء الخارجية

---

(١) كان يتكون من داهومي (الآن بنين)، غينيا، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال وفولتا العليا. وكان المصرف نفسه يخدم توغو أيضاً.

ضمن تجمع مشترك، إلّا أنه احتفظ أيضاً بحسابات منفصلة لكل عضو، وعلى الصعيد العملي أدار حسابات العمليات الفردية فيما يتعلق بالأصول الأجنبية لكل بلد عضو. وقد اتخذ المصرف مقره الرئيسي في باريس، ولكنه اتخذ أيضاً فروعاً ووكالات له في كل بلد عضو. وكان هناك على قمة التنظيم الاداري له، مجلس الوزراء، ولكن الادارة الشاملة للمصرف أوكلت إلى مجلس للمديرين يتكون من اثنين من المديرين من كل بلد عضو، عضو من فرنسا يتساوى من حيث القوة مع عدد المديرين من البلدان الأخرى. أما الادارة اليومية فقد كان يمارسها مدير عام للمصرف، كان فرنسي الجنسية يعينه المجلس، وذلك حتى صدور اللوائح أو التشريعات الجديدة.

وقد أدار المصرف المركزي لغربي افريقيا فروعه الوطنية عن طريق مديرين وطنيين، وفي كل بلد عضو كانت القرارات الائتمانية والنقدية التي يتخذها المجلس المركزي للمديرين يجري تنفيذها بواسطة لجنة نقدية وطنية من خمسة أعضاء تعينهم الحكومات المعنية وتشمل مديرين وطنيين من المصرف، وثلاثة أعضاء آخرين معينين. وضمن نطاق السقف الشامل الذي عينه مجلس الادارة لكل فترة ستة أشهر، كانت اللجنة الوطنية في كل بلد عضو تخصص أو تحدد سقوف إعادة خصم إنفرادية للمصارف، وحدود إعادة خصم للمشاريع، هذا برغم أن اللوائح نصت أيضاً على أن السقوف يمكن مراجعتها من قبل مجلس الادارة بناء على طلب اللجان الوطنية.

وفي خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ فقد أعيد تشكيل الاتحاد النقدي لغربي افريقيا، وأضفي الطابع المؤسسي على هذه التغييرات، بواسطة عدد من الوثائق القانونية التي تشمل(١) معاهدة بين بلدان الاتحاد تشتمل بدورها على لوائح جديدة متعلقة بالمصرف المركزي لغربي افريقيا و(٢) إتفاقات مع فرنسا تحكم التعاون الاقتصادي وحيازة أنصبة في حساب العمليات، وترسي المبادىء الرامية إلى تنويع الأصول الأجنبية التي يملكها المصرف كما تهيىء السبيل أمام ضمانة سعر الصرف (مبنية على أساس سعر حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالفرنك الفرنسي)، كما أن فرنسا ضمنت تغطية ودائع المصرف الافريقي في حساب العمليات مع الخزانة الفرنسية.

وبموجب اللوائح الجديدة أعيد توزيع السلطة الادارية بين المستويات والهيئات المختلفة. فجاءت أعلى الهيئات السياسية في هذا المجال ممثلة في «مؤتمر رؤساء الدول» وفي «مجلس الوزراء» حيث استوجبت التشريعات اتخاذ القرارات بالإجماع. من ناحية اخرى فإن العمليات المصرفية المركزية أصبح يديرها المحافظ ومدير المصرف المركزي. ويجتمع مجلس رؤساء الدول مرة على الأقل سنوياً، ويبت في المسائل المتعلقة بالعضوية في الاتحاد، وفي سائر المسائل التي بقيت دون حل في مجلس الوزراء. أما مجلس الوزراء يشمل وزيرين

(فيهما وزير المالية) من كل من البلدان الأعضاء، وهو مسؤول عن صياغة الاتجاهات النقدية العامة وعن الاشراف على التنسيق المصرفي على صعيد الاتحاد. أما محافظ المصرف المركزي لغربي افريقيا الذي ينتمي الآن إلى بلد عضو من بلدان الاتحاد، فيعين لمدة ست سنوات وهو رئيس مجلس المديرين المكوَّن من ١٤ عضواً، بينهم ممثلان عن كل بلد عضو وعن فرنسا. كذلك فقد نقل المقر الرئيسي للمصرف إلى داكار. كما أن التغييرات الرئيسية التي توصف في الجزء الرابع فيما بعد والتي أدخلت على عمليات المصرف، وكان من شأنها توفير قدر أكبر من اللامركزيـة والمرونة في إدارة السياسة النقدية.

ولقد طرأ تغيير كبير أيضاً على الاطار السياسي-الاقتصادي للبلدان أعضاء الاتحاد النقدي لغربي افريقيا. فقد ظلت تلك البلدان حتى عام ١٩٦٢ وهو عام إنشاء المصرف المركزي، معتمدة إقتصادياً ومالياً على فرنسا. ومن ذلك الوقت كانت معظم صادراتها تذهب إلى فرنسا بموجب ترتيبات تفضيلية، في حين تولت فرنسا تزويدها بمصدر كبير من تدفقات الرأسمال الحكومي، كما كان أكثر من ثلث الواردات يأتي من فرنسا. لكن الفترة التي تلت، ظلت تشهد تخفيفاً كبيراً ومتواصلاً من هذه التبعيـة، حيث تمكنت بلدان الاتحاد، مع دخولها في عضوية المؤسسات المالية الدولية، مع الانتساب لعضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، من أن تنفتح على مدخلات مالية وتجارية ورأسمالية من خارج منطقة الفرنك. كذلك تطورت الاقتصادات المحلية لكل من البلدان الأعضاء بصورة مختلفة من غضون الفترة نفسها، كما أن سلطاتها الوطنية اتبعت سياسات محددة ومختلفة في غالب الأحيان، لا سيما فيما يتعلق بمجالي المال والتنمية، وذلك في إطار سعيها لتحقيق الأهداف القومية التي توختها. وبصرف النظر عن هذه التطورات وغيرها، فلقد ظل طابع الاتحاد النقدي محافظاً على جوهره دون تغيير، اللهم باستثناء التعديلات المهمة التي أضفيت في أواخر عام ١٩٧٤ بمقتضى تشريعات عام ١٩٧٣ المنقحة والمتعلقة بالمصرف المركزي لغرب افريقيا.

وتحتفظ عملة الفرنك (CFE) التي يصدرها هذا المصرف بسعر صرف ثابت بالنسبة للفرنك الفرنسي بحيث أن الفرنك الواحد من هذه العملة يساوي ٠,٠٢ من الفرنك الفرنسي. وقد ظل هذا السعر ثابتاً دون تغيير منذ عام ١٩٤٨، وإن كان قد تغير، بنفس القدر، مع التغير الذي طرأ على الفرنك الفرنسي في مواجهة العملات الأخرى.

ثانياً - خلفية اقتصادية

عندما أنشىء المصرف المركزي لغرب افريقيا عام ١٩٦٣، كانت البلدان أعضاؤه بلداناً متخلفة بصورة أساسية تسودها الزراعة. ومن هنا ففي البلدان الستة الأعضاء حالياً

كان نصيب الزراعة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي هو ٤٠ في المائة تقريباً. بل كان قطاع الزراعة يحظى بأهمية أكبر فيما يتعلق بمساهمته في إتاحة فرص العمل المحلية وفي مجموع الصادرات. كما بلغت نسبة المدخرات إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٥ في المائة، في حين كانت نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج حوالي ١٦-١٧ في المائة. ولما كانت تلك البلدان أعضاء في منطقة الفرنك الفرنسي فقد اتسمت نظمها بالليبرالية في تجارتها ومدفوعاتها، حيث كانت نسبة مجموع تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي بها تصل إلى حوالي ٤٠ في المائة وقت تكوين الاتحاد النقدي لغرب افريقيا. إلاَّ أن أكثر من ثلث تجارتها كانت، كما أسلفنا، مع فرنسا، في حين كانت تجارتها مع بعضها البعض أقل من ٥ في المائة.

إن هذا النقص في وجود تبادل تجاري يعتد به فيما بين البلدان التي شكلت فيما بينها إتحاداً نقدياً هو انعكاس لحقيقة التشابه في هيكلها الانتاجي المحلي، حيث كانت تنتج سلعاً وخامات تنافسية لا تكميلية يجري تصنيعها واستهلاكها في بلدان خارج الاتحاد وفي فرنسا بالذات. على هذا، كانت كل من ساحل العاج وتوغو تنتج وتصدر كميات كبيرة من الكاكاو. وكانت داهومي وساحل العاج وتوغو تصدر منتجات النخيل، أما السنغال والنيجر فقد كان اعتمادهما شديداً على صادرات جوز الهند المطحون. كذلك فقد ظلت فرنسا (ومن بعدها الجماعة الاقتصادية الأوروبية) تمثل جاذبية خاصة أمام تلك البلدان لتصدير منتجاتها إلى فرنسا (ومن ثم إلى الجماعة الأوروبية)، وتمثلت هذه الجاذبية في منح أسعار تفضيلية (أي أسعار تزيد على أسعار السوق العالمية). وفي عام ١٩٦٣ قدرت الميزة التي جنتها بلدان الاتحاد الستة من هذه الترتيبات التفضيلية بحوالي ١٠,٢ بليون من فرنكات الاتحاد أو ما يساوي ١٠ في المائة من صادراتها.

كذلك أنشىء الاتحاد النقدي لغرب افريقيا في وقت لم يقم فيه سوى نذر يسير من التبادل المالي المباشر بين البلدان الأعضاء. وإذا كان من غير الممكن تقدير مقدار حركة رأس المال غير النقدي على صعيد بلدان المصرف المركزي لغرب افريقيا وقت تكوين إتحادها، إلاَّ أن هذه الحركة تعد، بصفة عامة، ضئيلة للغاية. وهكذا يعكس غياب تدفقات مالية داخل الاتحاد ونقص المدخرات الكافية في البلدان أعضائه، كما يعكس حقيقة الهيكل المالي للإتحاد ذاته حيث نجد أن معظم المؤسسات المالية والمصرفية بالاتحاد تتخذ مكاتبها الرئيسية في فرنسا، كما أن حركة الأموال الداخلة إلى بلد من البلدان الأعضاء أو الخارجة منه، تتم في غالب الأحيان عن طريق فرنسا. بل إن المبادلات بين فرعي المصرف الواحد في بلدين مختلفين كانت تتم عبر المركز الرئيسي في باريس.

وعلى هذا، فلدى إنشاء الاتحاد رسمياً، كانت البلدان الأعضاء في مرحلة متخلفة من إستعمال النقود، وعلى درجة متماثلة من التطور المالي والاقتصادي. كما كانت حاجتها

متماثلة من حيث مباشرتها لسياستها النقدية. وفي ظل هذه الظروف، كانت المهمة الأساسية أمام السلطات النقدية هي تدعيم المدخرات المالية الخاصة بموارد من المصرف المركزي، لتلبية متطلبات اقتصاد بلد ما، بغية تسهيل التبادل التجاري واحتياجات التنمية. وقد كان ممكناً أمام السلطات، في ضوء تشابه هيكل اقتصادات الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا، ومن ثم تشابه إحتياجاتها المالية، أن تؤدي هذه المهمة ضمن إطار سياسة نقدية «موحدة»، مع إتخاذ التوحيد أقصى أشكاله متمثلاً في إصدار عملة وحيدة والتمسك بها مع تأمين تداولها وانتقالها بين البلدان الأعضاء، فضلاً عن اتخاذ موقف لبرالي نسبياً في مجال السياسة الائتمانية، ورسم هيكل متماثل لسعر الفائدة في كل أنحاء الاتحاد، مع الاحتفاظ بحرية تحويل العملة إلى الفرنك الفرنسي.

وضمن هذه الأهداف المحدودة بالنسبة لصانعي السياسة، كان مدى تنوع الأدوات التي توافرت بين يدي السلطات النقدية مقيداً أيضاً، بشؤون إعادة الخصم، وبنسبة السيولة وبسعر الفائدة. وقد تيسرت مهام الاتحاد النقدي بما فرضته التشريعات من قيود على الائتمان المصرفي إلى الحكومات (الذي يعادل مبدئياً ١٠ في المائة من الدخول المالية) كما توفر عامل أكثر أهمية ألا وهو الضمان اللامحدود من قبل الحكومة الفرنسية لإمكانية التحويل بين الفرنكين الافريقي والفرنسي. وقد قصد من الاجراء الأول تقليل الخطر الذي يمكن أن يهدد الاستقرار النقدي من جراء الافراط في الاقتراض الحكومي، حينما يهدف الاجراء الآخر إلى تمكين السلطات النقدية من إتباع سياستها الائتمانية يوماً بيوم دون تعرضها للقيود الناشئة من جانب ميزان المدفوعات. مع ذلك فقد شملت تشريعات المصرف المركزي عدداً من الكوابح النقدية التلقائية التي يجري تطبيقها في حالة استمرار تعرض الاتحاد ككل أو أي بلد عضو فيه لصعوبات ناجمة عن ميزان المدفوعات.

هذا ولم يجر إدراج أحكام خاصة ضمن الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، للحفز على إقامة تكامل اقتصادي، من خلال التشجيع على سهولة حركة عوامل الانتاج داخل الاتحاد، أو عن طريق نوع من الرصد المركزي لاستثمار يتم بين أعضاء الاتحاد لتقوية نشاطات إستثمارية تكاملية. وإذا كان هناك، من الناحية النظرية، نوع من حرية الحركة للعمال ورأس المال فيما بين البلدان الأعضاء، إلاّ أن الذي حدث فعلاً هو أن هذه البلدان إنما كانت تعمل على التخلص من العمالة غير الماهرة، الأمر الذي لم يتسن معه إتاحة حرية الحركة الفعلية للعمالة التي يكمل بعضها بعضاً، هذا إذا استبعدنا حركة العمال عبر الحدود التي كانت تشجع عليها التقاليد التاريخية والقبلية. كذلك كان هناك إمكانية انتقال رأس المال بين البلدان الأعضاء، ولكن تلك البلدان كانت تعاني نقصاً في مدخراتها، الأمر الذي لم يكن منتظراً معه حدوث إنتقال كبير لرأس المال على صعيد الاتحاد. ومن هنا غابت حركة العمالة ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد.

على أن فرنسا قامت بطبيعة الحال (ومن بعدها الجماعة الاقتصادية الأوروبية) بتقديم مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال الاستثمارية إلى البلدان أعضاء الاتحاد. ولو كان الأمر قد انطوى على إتباع سياسة واعية للتكامل الاقتصادي، لخطا التكامل بين هذه الاقتصادات خطوات أبعد، عن طريق اختيار منسق بين الأطراف للمشاريع الاستثمارية في البلدان الأعضاء. إلَّا أن الأمر لم يكن على هذه الصورة بحال من الأحوال، فقد حدث أن وظفت معظم الاستثمارات الحكومية في تنمية الزراعة التقليدية أو تنمية عدد من الصناعات التحويلية الصغيرة الرامية إلى سد الحاجات المحلية بدلاً من تلبية حاجات الأسواق الأخرى بالاتحاد.

ثالثاً - الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا في مجال الممارسة العملية

يمكن تقسيم تجربة هذا الاتحاد إلى فترتين، الأولى، سابقة على إصدار التشريعات الجديدة المتعلقة بالمصرف المركزي لغرب افريقيا في أواخر عام ١٩٧٤، والأخرى، بدأت منذ ذلك التاريخ.

وكما ذكرنا سلفاً، عمل التشابه بين الهياكل الاقتصادية في البلدان الأعضاء، مع التخلف النسبي لتلك الهياكل، على قصر مهمة السلطات النقدية بالاتحاد على مجرد تنظيم السيولة في تلك البلدان. كذلك لم ترتب تشريعات المصرف المركزي أية مسؤوليات على المصرف لتحقيق أية أهداف محددة في هذا الخصوص. ومن هنا لم تكن التشريعات القديمة قد ذكرت بصورة محددة إلى شيء متعلق، لا بالاستقرار النقدي، ولا باستقرار الأسعار، أو التنمية الفعّالة، ولا حتى بميزان المدفوعات. وربما بدت التشريعات معتنية بالحفاظ على «السيولة المتوفرة للمصرف»، بأن طلبت منه بصفة ثانوية، أن يتّبع تدابير تصحيحية عندما تهبط نسبة أصوله الثابتة الأجنبية إلى خصومه لدى الطلب إلى أقل من عشرين في المائة لمدة ثلاثين يوماً متوالية، مع النظر في تدابير أكثر تحديداً عندما تهبط تلك النسبة إلى عشرة في المائة لثلاثين يوماً على التوالي. ولقد نشير في هذا السياق إلى أن واضعي التشريعات المذكورة، كان همهم الرئيسي هو وضع ميزان المدفوعات، برغم تقلص الأهمية القصوى لهذا الجانب بعد أن قامت فرنسا بتقديم ضمان التحويل الرسمي بين فرنك الاتحاد والفرنك الفرنسي.

في ظل هذه الظروف اتجه المصرف المركزي لغرب افريقيا إلى التركيز على توفير العرض الملائم من السيولة في الاقتصاد. وكان المصرف يعد نفسه في تلك الفترة بمثابة المصدر الرئيسي للموارد التكميلية التي تدعم موارد المصارف الأخرى (وتنتقل بواسطتها إلى الميدان الاقتصادي)، وذلك على أساس إفتراض أن حجم الموارد الممكن توافره للمصارف

التجارية من خلال عملية الوساطه المعتادة لن يكون كافياً لتلبية الطلب على الائتمان. من هنا قام المصرف المركزي لغرب افريقيا بدور «الممول المشارك»، بدلاً من قيامه بدور المقرض النهائي على نحو ما تفعله المصارف المركزية عادة .

ولقد كان المصرف يقوم بدور الممول المشارك هذا أساساً من خلال سياسته المتعلقة بسقوف إعادة الخصم، وكانت هذه السقوف يجري تثبيتها بصورة منفصلة بالنسبة لكل بلد على حدة، ثم بالنسبة لكل مصرف، ولكل مشروع كبير على صعيد البلد الواحد. كذلك جرى تثبيت أسقف منفصلة للإئتمانات قصيرة الأجل (لغاية ستة أشهر) وتلك المتوسطة الأجل. والحاصل أن سقوف إعادة الخصم هذه مالت بصورة عامة إلى السخاء والمرونة، ولكن قلما كان يصير إستخدامها على نحو كامل. كذلك قام المصرف بتوفير هذه الأموال بسعر متهاود نسبياً عن طريق إتباع سياسة فعّالة متعلقة بأسعار فائدة منخفضة وثابتة (ظلت بدورها دون تغيير مع بقاء سعر إعادة الخصم من ٣,٥ في المائة في غضون الفترة كلها).

هذه السياسة الرامية إلى دعم وتكميل الموارد المتاحة للمصارف التجارية بأسعار فائدة منخفضة نسبياً، خدمت على أفضل وجه، الهدف المحدود المتعلق بإمكانية التبادل والتحويل بين العملات طالما استمرت صحة الافتراض القائل بوجود نقص موحد في المدخرات المالية في كل من البلدان الأعضاء. بيد أن مطالع عام ١٩٧٠ شهدت تساؤلات حول مدى صحة هذا الافتراض. فقد اتجهت مرونة الدخل للودائع الاجمالية المتراكمة بالمصارف التجارية إلى الزيادة كي تصبح أكبر من الطلب على عمليات إعادة الخصم، ولكي تشير في الوقت ذاته إلى أن تدفق الودائع إلى النظام المصرفي كان كافياً لتمويل الطلب الاضافي على الائتمان المعاد خصمه. ولقد كان يمكن تفسير هذا الاتجاه على يد السلطات النقدية بأنه إشارة إلى تعويد المصارف التجارية على أن تعتمد بصورة متزايدة على مواردها الخاصة، وأن تقلل من تعويلها على تسهيلات إعادة الخصم التي يتيحها المصرف المركزي لغرب افريقيا. ولكن هذا المصرف لم يغير من مجرى سياسته، واستمر في إتباع سياسة إئتمان ميسرة بما نجم عنه توسع كبير غير مرغوب في الائتمان في السنوات السابقة على إصلاحات عام ١٩٧٥.

مع ذلك، لو كان المصرف، كما يوضح التذييل التقني، قد حاول تغيير مجرى سياسته، فإن أدواته التنفيذية في ظل القواعد القديمة كانت جديرة بأن تسفر عن نقص في كفاءتها، ذلك لأن الرقابة على النقد المعروض، عن طريق استخدام سقوف إعادة الخصم وحدها، لا تصبح ممكنة إلا إذا كانت التظم الاقتصادية التي تعمل في ظلها مقفلة،وليست على غرار الاقتصادات المفتوحة التي اتسمت بها بلدان الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا. وبقدر ما كان ميزان المدفوعات لهذا الاتحاد النقدي محكوماً من خارجه إلى حد بعيد بعوامل إنتاج

وأسعار الصادرات، بقدر ما وضع ذلك من قيود على دور السياسة النقدية، بوصفها عامل تحكم في النقد المعروض. ثم جاء استخدام عدد محدود من أدوات تقرير وتنفيذ السياسات داخل المصرف المركزي لغرب افريقيا ليزيد من أثر تلك القيود. وبرغم أن التغيرات التي طرأت على الخصوم والالتزامات النقدية للمصرف المركزي كانت هي المؤثر الغالب على التغيرات في النقد المعروض (حيث أسهمت في ٨٦ في المائة من الزيادة في المجال خلال السنوات ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤)، إلا أن أثر التغيرات في الاصول الأجنبية الصافية كانت قريبة جداً من النصف. وفي إطار التغيرات الكبيرة التي حدثت في الموارد الخارجية، فقد تكشف الأمر عن نقص في كفاءة وقدرة الترتيبات النقدية على التحكم في الائتمان، وذلك على نحو ما ظهر في سياق الترتيبات المتخذة في عام ١٩٧٤.

في دراسة مستقلة[٢] تفحص دور سياسة إعادة الخصم للمصرف المركزي لغربي افريقيا بوصفها وسيلة للتأثير على التطورات الائتمانية، يظهر أنه خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ فإن الإيداعات الفعلية مع المصارف التجارية زادت عن الحاجة إلى الائتمان المعاد خصمه، في ضوء ما حدث من زيادة مرونة الدخل للإيداعات الكلية (١,٩١) على مرونة دخل الطلب على الائتمان المعاد خصمه (١,٦٥)، وفضلاً عن ذلك فإن جانباً كبيراً (حوالي ٤٠ في المائة) من الزيادة في الودائع جاء على شكل ودائع بأجل. وتحليل محددات سقوف إعادة الخصم الذي أجراه المصرف المركزي لغربي افريقيا إنما يظهر أيضاً أن المصرف قد اتجه إلى أن يودع لدى المصارف ما يكاد يقرب من نصف الزيادات في الودائع بأجل، لكي تخصص إلى تمويل الائتمان غير القابل لإعادة الخصم، وبالذات في نطاق خارجي عن المصرف المركزي. كذلك فإن هذه الودائع بأجل لم تكن خاضعة لشرط نسبة السيولة الذي كان أحد وسائل السياسة التي كانت تمارس بموجب تشريعات ما قبل سنة ١٩٧٤. وفي ضوء سقوف الفائدة المنخفضة المدفوعة على الائتمان القابل لإعادة الخصم فإن المصارف التجارية لم تكن متحمسة لاستخدام مواردها بغية توسيع هذا النوع من الائتمان، وإنما قامت بدلاً من ذلك بتوسيع الائتمان غير القابل لإعادة الخصم الذي لم يكن المصرف المركزي قادراً على الرقابة عليه. وهكذا ففي ١٩٧٤ عندما وصلت زيادة الائتمان غير القابل لإعادة الخصم إلى أكثر من نصف الزيادة الائتمانية الكلية، فإن مضاعف الائتمان (المتأثر بالتغيرات الحاصلة في النسب السلوكية ومنها مثلاً نسبة العملة إلى المعروض من النقد، ونسبة الودائع بأجل إلى إجمالي الودائع وكذلك نسبة الاحتياطي النقدي) تضاعف تقريباً ثلاث مرات (من ٦ في سنة ١٩٧٣ إلى ١٨ في سنة ١٩٧٤). وقد استطاع المصرف المركزي لغرب افريقيا أن يعوض هذا بمجرد تغيير الأساس النقدي وهذا ما فعله المصرف

---

(٢) Rattan J. Bhatia and Paul A. Acquch, «Monetary Instruments and Policies in the BCEAO Countries, 1962-74 An Analysis,» **IMF DM Series,** DM/77/52.

تماماً. إلا أن المصرف لم يستطع إلا أن يعوض حوالي ٢٥ في المائة من الزيادة في الائتمان المتولدة عن التغير في مضاعف الائتمان. ولقد كان من شأن خفض آخر في الأساس النقدي يحدث عن طريق خفض لسقوف إعادة الخصم أن «يزحم» الأولويات المعتمدة للقطاعات (التي اقترضت بأسعار تفضيلية منخفضة). ولم يكن من جدوى أيضاً للتباين الذي حدث في معدلات السيولة التي وصلت إلى ٧٨ في المائة في سنة ١٩٧٤. فقد كان من شأن زيادة مقدارها ٠,٥ في المائة في نسبة السيولة أن تخفض معدل الزيادة في الائتمان (٤٨ في المائة) بواحد في المائة فقط. من هنا لم يكن بوسع الاستخدام العملي لوسائل السياسة الائتمانية التي كانت مستعملة وقتها أن يضفي اعتدالاً ملموساً على ما كان يحدث من معدل استثنائي للتوسع في الائتمان في سنة ١٩٧٤.

وثمة ملمح هام من ملامح السياسة النقدية في تلك الفترة، ألا وهو سيادة أسعار الفائدة المنخفضة والمستقرة. ومن هنا، حافظ سعر إعادة الخصم للمصرف المركزي لغرب أفريقيا - كما أسلفنا - على ٣,٥ في المائة، وكانت أسعار الأقراض للائتمان الفصلية تتراوح ما بين ٤ و٥,٢٥ في المائة، وكان أقصى سعر للودائع الادخارية هو ٤,٥ في المائة. لكن هذه السياسة كانت محل تساؤل من أطراف خارجية على أنها مناهضة للمدخرات في حين أنها لا توفر سوى حوافز قليلة للاستثمار. ومع ذلك فلم تكن هذه السياسة، في المراحل الأولى على الأقل، سوى استطراد منطقي للدور المرسوم للمصرف المركزي لغرب افريقيا بوصفه ممولاً مشاركاً، بينما لم يكن الهدف الذي توخاه صانعو السياسات هو تثبيط الطلب على الائتمان، ولكن هدفهم كان تدعيم العرض وتكميله. كذلك كان هناك شيء من الخلط في إفهام المنتقدين فيما يتعلق بسعري الفائدة الاسمي والفعلي. ذلك لأن الانشغال بسياسة سعر فائدة منخفض يقوم ضمناً على افتراض أن أسعار الفائدة المنخفضة، تنطوي بدورها على أسعار فعلية سلبية، بما من شأنه بالتالي أن يحول دون تشجيع المدخرات. ومما يسترعي الدهشة أن فحص البيانات المتعلقة ببلدان المصرف المركزي لغرب افريقيا، يكشف عن أن المدخرين إنما كانوا ينالون، في الواقع سعر فائدة إيجابياً، من الناحية الفعلية حتى عام ١٩٧٢ على الأقل. وبعد ذلك اتجه معدل التضخم إلى زيادة سعر الفائدة. ويبقى من بعد إمكانية القول بأن السلطات النقدية لم تقدم الحافز الكافي لتشجيع المدخرات، وإنه كان من الأفضل الأخذ بسياسة سعر فائدة أعلى. لكن ليس من سبيل إلى التوصل إلى قرينة تدعم افتراض وجود علاقة إيجابية بين نسبة المدخرات وبين أسعار الفائدة الفعلية في بلدان المصرف المركزي لغرب افريقيا. بل ان العلاقة بين المدخرات أو الوفورات المالية وبين سعر الفائدة لا تؤكدها البيانات المتعلقة ببلدان المصرف إلا بصورة جزئية.

وهكذا، فحتى أوائل السبعينات على الأقل، لم يكن من سبيل للقول بأن اعتبارات التنمية من شأنها أن تؤدي بالضرورة إلى تدعيم سياسة تأخذ بسعر فائدة عال. مع ذلك

فعندما اتجهت بلدان أعضاء بمفردها إلى شهود فترات تميزت بفائض كبير في المدخرات المالية ولا سيما في السبعينات، وتم استثمار هذه المدخرات خارج الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، استجابة لوجود سعر فائدة أعلى في الخارج، فقد شهد الاتحاد وقتها تدفقاً رأسمالياً إلى الخارج غير مرغوب فيه. وصحب هذا في الوقت نفسه تسارعاً في معدل التضخم، مما جعل أسعار الفائدة أسعاراً سلبية، واستدعى بالتالي إعادة نظر في السياسة التقليدية بسعر الفائدة المنخفضة - وهي مراجعة شملها إصلاح عام ١٩٧٥ الذي تم بمقتضاه إصلاح المصرف المركزي لغرب افريقيا

رابعاً - التشريعات المنقحة

قصد من إعادة تشكيل الاتحاد النقدي لغرب افريقيا في اكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٧٤، معالجة أوجه القصور الذي اعتور تنفيذ السياسة النقدية خلال العقد الذي سبقه، مع التوجه نحو معالجة مسائل التنمية الاقتصادية، ومن ثم نحو التكامل الاقتصادي. وفي ضوء هذه الغايات، تم تزويد المصرف المركزي لغرب افريقيا بمجموعة أشمل من أدوات تنفيذ السياسات، بما يمكنه من زيادة كفاءة ومرونة السياسة النقدية، سواء على صعيد الاتحاد أو على الصعيد الوطني. كذلك تم إنشاء مصرف غرب أفريقيا للتنمية الذي قدم نصف رأس ماله المصرف المركزي لغرب افريقيا، في حين توفر النصف الثاني من خلال أنصبة متساوية أسهمت بها الدول الأعضاء.

ولقد عملت التشريعات الجديدة وما تلاها من مقررات اتخذها مؤتمر رؤساء الدول ومجلس الوزراء، على تهيئة إجراء مختلف للرقابة على التوسع الائتماني، وللمواءمة بين أسعار الفائدة والأسواق الدولية، وفي إنشاء سوق نقدية مشتركة بين المصارف يديرها المصرف المركزي لغرب افريقيا، وفي الحد من ممتلكات المصارف من الاصول السائلة خارج الاتحاد إلى الحد الأدنى من الأرصدة العاملة.

ومن الأهداف التي رمت إليها التشريعات الجديدة إضفاء طابع اللامركزية على عملية صنع القرار فيما يتعلق بالتوسع الائتماني، بغية السماح لكل دولة عضو اتباع سياسة ائتمانية متواءمة مع احتياجاتها الخاصة، وإن كانت داخلة أيضاً ضمن الاحتياجات الشاملة للاتحاد ككل. من هنا جاءت لجنة الائتمان الوطنية التي تم استحداثها على مستوى كل دولة، مماثلة للجان النقدية الوطنية التي كانت تعمل في ظل التشريعات السابقة من حيث أن رئيس كل لجنة، وهو وزير المالية، له أن يقترح على مجلس إدارة المصرف المركزي لغرب افريقيا[٣] المبلغ الاجمالي للائتمان المقرر تقديمه عن كل فترة ١٢ شهراً. وللمجلس أن يبت

(٣) بموجب التشريع السابق كان اقتراح سقف للائتمان لكل ستة أشهر.

في شأن السقف المقترح، آخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية للبلد، والأهداف والسياسات الشاملة للاتحاد النقدي لغرب افريقيا. إلا أنه كان ثمة فرق رئيسي في التطبيق. فقد ترك حيز كبير من حرية الحركة للجان الائتمان الوطنية لتقرير استخدام وتوزيع الائتمانات. كذلك كان النظام السابق يقضي بأن الأسقف المحددة لإعادة الخصم، المرسومة للمشاريع الضرورية، كانت تعطي انطباعاً بنشوء حق تلقائي يخول التحصل على تسهيلات إعادة خصم. أما التشريعات الجديدة، ففي حين أبقت على سقف شامل لإعادة الخصم للبلد المعني، إلا أنها ألغت فرض سقوف محددة على المصارف وعلى المشاريع الخاصة. كذلك فإن بوسع المصرف المركزي لغرب أفريقيا، بالاضافة إلى سلطته التقديرية في تحديد القطاعات التي تتيح لها تسهيلات إعادة الخصم، أن يؤثر على توزيع الائتمان من خلال تقديم تسهيلات إعادة الخصم بسعر تفضيلي لنشاطات محددة بعينها، مثل الاحتياجات الزراعية الموسمية، والمشاريع الوطنية صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، فضلاً عن النشاطات التشييدية صغيرة الحجم(٤). كذلك، فقد خول المصرف المركزي سلطة توجيه المصارف إلى تخصيص نسبة معينة من رأس مالها العامل لتمويل احتياجات مشروعات وطنية معينة. كما أن التشريعات الجديدة، أجازت للمصرف أيضاً أن يفرض الشروط التي يتطلبها الاحتياطي بغية التحكم في التوسع الائتماني خلال الفترات التي يمكن أن تشهد فيها المصارف سيولة مفرطة(٥).

وثمة اختلاف رئيسي عن النظام السابق تمثل في أن السقف الائتماني الشامل لبلد عضو ما قد شمل القطاعين الخاص والحكومي. وبناء على ذلك، فقد كان للقطاع الخاص وحدة الحق في التوصل إلى ميزان الائتمان بعد تلبية المتطلبات الحكومية، شريطة خضوعه بطبيعة الحال إلى القيد المفروض على الائتمان المقدم إلى القطاع الحكومي بنسبة ٢٠ في المائة من أرباح السنة السابقة. لكن حدث، على نحو ما جرى به العمل في النظام السابق، أن حد العشرين في المائة هذا، برغم أنه كان يشمل فقط الائتمان المتعلق بالنظام المصرفي، إلا أنه شمل، على صعيد الممارسة، الاقتراض عملياً من جميع المصادر المحلية، بسبب نقص الوسائل التي يمكن بها الحصول على الموارد من القطاع غير المصرفي. من هنا فقد كان اتجاه

(٤) كان هذا جزئياً على الأقل، نتيجة عرضية للخطوة الجديدة باتجاه الابتعاد عن السياسة النقدية السابقة على سنة ١٩٧٤. وكانت هذه الأسعار التفضيلية ترمي إلى أن تحل محل الآثار الناجمة عن سياسة سعر الفائدة المرتفع على القطاعات المفضلة.

(٥) تجدر ملاحظة أنه بموجب تشريعات ما قبل ١٩٧٤، كان بالإمكان أن يطلب إلى المصرف الاحتفاظ باحتياطيات مودعة لدى المصرف المركزي لغرب افريقيا، ولكن هذه الوسيلة لم يجر استخدامها. كذلك فقد ثبت أن نسبة السيولة المحددة بموجب التشريعات السابقة ليست فعالة في رقابة توسع الائتمان عن طريق النظام المصرفي، على نحو ما يشير إليه التذييل التقني. ومن هنا جاء إلغاؤها بموجب التشريعات الجديدة.

أية حكومة تعين عليها أن تعاني عجزاً يفوق حد العشرين في المائة اللجوء إلى التمويل الأجنبي.

ومن بين العناصر الأساسية أيضاً في التشريعات الجديدة، هناك عنصر تعزيز استخدام رأس المال في داخل الاقليم. وقد كان هناك عناصر عدة ترتبت على هذا الهدف. فقد اتبعت، أولاً، سياسة سعر فائدة جاءت أكثر تواؤماً مع الأسواق الدولية، مع زيادة السعر الأساسي لإعادة الخصم، بصورة مبدئية، إلى ٨ في المائة. ثانياً، تم إنشاء سوق نقدية مشتركة بين المصارف بواسطة المصرف المركزي لغرب افريقيا، وذلك لتوجيه مسار الأموال من أحد بلدان الاتحاد إلى بلد آخر. ثالثاً، وتلافياً للتسربات، جاء منع المصارف والمؤسسات المالية من الاحتفاظ في الخارج بأكثر مما كان مطلوباً بوصفه أرصدة عاملة لها.

على أن الاهتمام بتطورات القطاع الخارجي ليس أكثر بروزاً في ثنايا التشريعات الجديدة عما كان عليه في التشريعات القديمة. ومع ذلك فهو أمر ظاهر من خلال القول بضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بشروط الائتمان العامة بإجماع الأصوات عندما تصل الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي لغرب افريقيا إلى متوسط يقل عن ٢٠ في المائة من خصوم المصرف لدى الطلب ولمدة تزيد على ثلاثة أشهر متعاقبة.

ومن هنا جاءت التشريعات الجديدة خطوة في الاتجاه الصحيح، بقدر ما وفرته أدوات كافية يمكن بها ضبط السيولة الداخلية، وضمان مزيد من المرونة في تطبيق السياسة النقدية على الصعيد الوطني. كذلك يبدو أنها تعمل في الوقت نفسه على تأكيد أهمية تقرير التنمية الاقتصادية، والانتفاع من الأموال المتاحة داخل المنطقة.

خامساً - ابعاد التجربة في ظل التشريعات المعدلة

بغض النظر عن التشريعات المعدلة، ظل المصرف المركزي لغرب افريقيا معتمداً أساساً على سقوف إعادة الخصم كأداة للإدارة النقدية. كذلك فقد كان هناك استخدام اختياري للموافقة المسبقة من جانب المصرف بالنسبة للائتمانات التي تزيد عن حدود معينة، كما أن السوق النقدية تطورت، وتمكن المصرف المركزي من أن يعيد من خلالها توزيع السيولة داخل المنطقة.

ومن ناحية السياسة النقدية البحتة، فإن التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٧٥ تسفر عن صورة مختلطة المعالم على نحو ما تبينه الجداول المرفقة، برغم أنه لا بد من التأكيد على أن تلك التطورات كانت قد تعرضت لتأثير عميق من جانب عدد من العوامل الخارجية، بما في ذلك الزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار النفط، وكذلك ظروف التضخم العالمي

بشكل عام، فضلاً عن القفزة الواسعة في أسعار السلع في منتصف السبعينات. ولقد يبدو كأن هناك تسارعاً في معدل التوسع في الائتمان المحلي، بل وإن هذا المعدل قد زاد أيضاً في فترة ما بعد الإصلاح، وذلك على نحو ما كان عليه أيضاً معدل التضخم وأوجه العجز التي حدثت في الحساب الجاري الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نفس الوقت، كانت اقتصادات البلدان تنمو بمعدلات متواضعة للغاية، فيما عدا ساحل العاج والنيجر. وحتى في هذين البلدين جاءت معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي أقل بكثير من نظيرتها في مجال السيولة المحلية. وثمة دليل بسيط على أن المصرف المركزي لغرب افريقيا كان قادراً على ضبط التوسع الائتماني في حدود الأهداف المبدئية المحددة، وإن كان هذا العجز لا يبدو وكأنه قد حث السلطات على استخدام الأدوات المتاحة للسياسات الائتمانية بغية معالجة مسألة السيولة.

وفي غضون تلك الفترة كان هناك فرق رئيسي متعلق بإنشاء السوق النقدية المشتركة بين المصارف. لقد بدأ الأمر، أولاً، برفع أسعار الفائدة، مع ارتفاع سعر الخصم إلى ٨ في المائة. وفي حين عكس هذا الارتفاع واقع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية في ذلك الحين، إلا أن الثغرة الموجودة ما لبثت أن اتسعت عندما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق الدولية بصورة حادة إلى ما يزيد على ١٠ في المائة، في حين لم تقتف أثرها أسعار المناظرة على صعيد الاتحاد كله. وتمثلت المفارقة في هذا الصدد في أنه بينما شهدت الفترة السابقة على عام ١٩٧٥ والمتميزة بالسياسة النقدية الميسورة أو المتهاودة، معدلات عائد فعلي جناها المدخرون واتسمت في عمومها بالإيجابية، إلا أن فترة ما بعد الاصلاح شهدت هذه المعدلات وقد اتجهت نحو السلبية. وفي هذا المضمار ما زال يلزم تقرير آثار هذا التطور على نمو المدخرات والمدخرات المالية. مع ذلك فقد اتسعت هذه المدخرات والاستثمارات (التي يجري تعريفها بوصفها معادل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات) فوصلت إلى ما يقارب ربع الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مثل فولتا العليا وعشرة في المائة للسنغال. مع ذلك فإن الآثار المترتبة على تدفقات رأس المال من منطقة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، كانت محدودة بدرجة وجود قيد صارم فرضته التشريعات الجديدة على كمية الأموال السائلة التي يمكن للمصارف أن تحتفظ بها في الخارج.

هذا وقد انعكست الفائدة المنخفضة نسبياً التي سادت السوق المشتركة بين المصارف في نشوء طلب مفرط على الأموال. وفي عام ١٩٧٧ لم يتسنَّ توفير سوى ٦٤ في المائة من الأموال المطلوبة في السوق المشتركة بين المصارف. ثم ما لبثت هذه النسبة أن انخفضت إلى ٣٧ في المائة في سنة ١٩٧٨. وقد كان استخدام السوق المشتركة بين المصارف من أكثف ما يكون في ساحل العاج والسنغال، حيث جاء ذلك الاستخدام في سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٨ بمتوسط يبلغ حوالي ٨٠ في المائة من مجمل المبادلات. ولقد ظل المستوى الشامل للمبادلات

المتداولة بالسوق المشتركة بين المصارف منخفضاً بصورة نسبية، حيث كانت المبادلات التي تتم بين البلدان الأعضاء بالاتحاد متواضعة للغاية. أما المبادلات الاخرى التي وصلت إلى متوسط يقرب من ٣٠ في المائة من المبادلات، وتمت في السوق المشتركة بين المصارف في سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٩، فربما كانت تعكس سياسة عمدية من جانب المصرف المركزي لغرب افريقيا لتوجيه مسار الأموال بين البلدان الأعضاء، إذا ما كان لتلك البلدان (فيما عدا توغو) أن تواجه وضعاً من الطلب المفرط على الأموال. وفي ساحل العاج بالذات لم يتسنَّ توفيرسوى٥٠ في المائة من الأموال المطلوبة في سنة ١٩٧٧، وقد هبط هذا الرقم إلى ٢٥ في المائة في سنة ١٩٧٩.

وباختصار، تميزت فترة السنوات الأربع بين ١٩٧٥ و١٩٧٨ بمَعدلات مخفضة نسبياً للنمو الحقيقي بالمنطقة، وبمعدلات توسع مرتفعة في السيولة المحلية، وبضغوط تضخمية شديدة، وباختلالات متزايدة في الحسابات الخارجية للبلدان المعنية. ومن هنا، فبقدر ما تباينت التطورات الحاصلة في البلدان المختلفة بدرجة ملموسة، وبقدر ضآلة الزيادة التي طرأت على المبادلات داخل المنطقة، فلا سبيل للنظر إلى فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ بوصفها مرحلة اتسمت بخطوة ملموسة جرى اتخاذها على طريق التكامل الاقتصادي. وتعكس هذه التطورات، بصورة جزئية، العوامل الخارجية التي واجهتها تلك البلدان خلال الفترة المعينة، ولكنها تعكس ذلك إلى حد ما، مدى عجز السياسات النقدية المشتركة عن معالجة المشاكل الطارئة. ويرجع هذا العجز إلى حد ما إلى إصرار السلطات المعينة على مواصلة إعتمادها على الأداة التقليدية المتمثلة في سقوف إعادة الخصم بضبط السيولة المحلية، ولكنه يرجع بدرجة أكبر إلى المشاكل التي نشأت والتي قد لا يتسنى التعامل معها باستخدام أدوات السياسة النقدية وحدها، ولا سيما إذا ما كان ثمة إصرار على تطبيق تلك السياسات في إطار موحد أو شبه موحد.

وقد يكون من المناسب التعليق بإيجاز على النقطة الأخيرة. فقد يتوقع المرء بعامة أنه حينما يتوحد الهيكل الاقتصادي للبلدان الأعضاء، فقد تصبح السياسات النقدية المشتركة مهمة ومجدية عملياً. لكن في حالة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، جرى الأخذ بأقصى أشكال السياسات النقدية المشتركة منذ البداية الأولى التي أنشىء عندها الاتحاد، في حين لم يبذل سوى جهد قليل لإقامة تكامل اقتصادي. لكن الزمن أثبت في الحقيقة استمرار الانفصال بين الهياكل الاقتصادية للبلدان المختلفة، بل ونشوء مشاكل تضخمية وهيكلية متباينة استوجبت بدورها اتخاذ تدابير تصحيحية أشمل، وكان يمكن أن تكتسب مزيداً من الفعالية لو وجد من الأصل مجال لاختيار نوعية التدابير المعمول بها بالنسبة لمشاكل هذا البلد أو ذاك من البلدان الأعضاء. وبعبارة واحدة يمكن القول بأن التضارب المتزايد بين استمرار العمل من ناحية بسياسات نقدية موحدة بصورة عامة، مع اتساع التباين الحاصل

جدول رقم (١)

بيانات مختارة عن بلدان المصرف المركزي لغرب افريقيا

المعدل	النسبة المئوية للتغير				متوسط
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥-١٩٧٨
١ - معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي					
بنين	١,٠-	٤,٣	٣,٨	٥,٥	٣,٧
ساحل العاج	٧,٠	١٢,٥	٤,٧	١٠,٦	٨,٧
النيجر	٠,٦	٢٠,٦	١٣,٠	٨,٠	١٠,٥
السنغال	٧,٩	٧,٣	٠,١	١٠,١-	١,٣
توغو	٠,٥	٣,٨	١,٧	١٠,٠	٤,٠
فولتا العليا	٠,١	٠,١-	٢,٥	٣,١	
٢ - معدل التضخم(١)					
بنين	٦	١١	٨	٥	٨
ساحل العاج	١٥	٤٤	٣٧	٢١	٢٩
النيجر	٩	٢٤	٢٤	١٠	١٧
السنغال	٣٢	١	١٢	٣	١٥
توغو	١٨	١٢	٢٣	١	١٦
فولتا العليا	١٩	٨-	٣٣	٣٠	١٩
٣ - معدل الزيادة في الائتمان المحلي					
بنين	١١,٤	٠,٥	٥,٣	٢٨,٠	١١,٣
ساحل العاج	٢٩,٨	٣٨,٥	٤٢,٨	١١,٢	٣٠,٦
النيجر	٢٣,٥	٤,٨-	٠,٢	١٦٠,٤	٤٩,٨
السنغال	٢٠,٠	٢٥,٩	١٨,٨	٣١,١	٢٤,٠
توغو	٨٩,١	٢٨,٢	٣٩,١	٢٤,٤	٤٥,٢
٤ - معدل الزيادة النقدية					
بنين	٧٢,٧	٣,٩-	١٣,٧	١٢,٠	
ساحل العاج	٩,٥	٤٢,٨	٤٩,٨	١٠,٩	
النيجر	٩,٨	٣١,١	٢٨,٧	٤٤,١	
السنغال	١١,٤	٣٢,٠	١٥,٢	٢١,٣	
توغو	٧,١-	٤٥,٧	١٦,٧	٣٥,١	
فولتا العليا	٣٨,٧	٢٩,٨	١٢,٧	١٩,٥	

(١) مقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، باستثناء بنين حيث استخدام معدل الائتمان في الناتج المحلي الاجمالي.

تابع جدول رقم (١)

المعدل	النسبة المئوية للتغير				متوسط
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥-١٩٧٨
٥ - الأصول الأجنبية الثابتة للنظام المصرفي					
بنين	٥,٣	٦,٦	٦,٣	٠,٢	
ساحل العاج	٢,٣	-٢,٦	٣٥,٨	٤٤,٢	
السنغال	-١٠,٣	-١٠,٧	-١٢,٩	-٣١,٨	
توغو	٥,٨	١٢,٧	٤,٣	٩,٩	
فولتا العليا	١٥,٩	١٢,٦	٥,٩	-١,٣	
٦ - العجز في الحساب الجاري الخارجي					
بنين	-٢١,٩	-٢٥,٣	-٢٨,٢	-٣١,٤	
ساحل العاج	-٨٩,٩	-٦٤,١	-٥٣,٦	-١٦٥,٢	
النيجر	-٣١,٥	-١٩,٠	-٢٣,١	-٣١,٠	
السنغال	-٣٠,٥	-٤١,٥	-٣٥,٩	-٧٦,٠	
توغو	-٢٤,٤	-١٣,٥	-٢٩,١	-٦٦,٦	
فولتا العليا	-٢٩,٨	-٢٥,١	-٣٧,٦	-٤٠,٤	
٧ - العجز في الحساب الجاري الخارجي بنسبته المئوية من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي					
بنين	١٩,٤	١٩,٤	١٩,٣	١٩,٤	١٩,٤
ساحل العاج	١٠,٨	٥,٧	٣,٥	٩,٥	٧,٤
النيجر	٢١,١	٩,٢	٨,٢	٨,٣	١١,٧
السنغال	٧,٤	٩,١	٧,٥	١٦,٨	١٠,٢
توغو	١٩,٨	١٠,١	١٧,٧	٣٨,٥	٢١,٥
فولتا العليا	٢٦,٠	٢٠,٥	٢٥,٥	٢٤,٤	٢٤,١

في اختلال التوازن المالي للبلدان الأعضاء من ناحية أخرى، فقد أخذ يتسبب في بعض المشاكل التي نشأت داخل الاتحاد، وباتت تقتضي اهتماماً عاجلاً.

ومن المشكوك فيه أن يكون بالوسع الاستمرار لوقت طويل في عدم توجيه انتباه مباشر لدعم التكامل الاقتصادي، بحثاً عن حل متوسط الأجل يمكن أن يعزز في الوقت ذاته الاتحاد النقدي القائم بالفعل. من ناحية أخرى سيحتاج الأمر إلى شيء من المرونة في ممارسة السياسات النقدية الخارجية، بما في ذلك شيء من التمييز والتمحيص في مدى

ملاءمتها العملية بالنسبة للبلدان الأعضاء، وربما إتباع سياسات وطنية تعويضية للتغلب على بعض الصعوبات الناشئة على بعض القيود المشتركة في سعر الفائدة على صعيد اتحاد نقدي.

سادساً - الآثار العامة
المترتبة على التكامل النقدي بالنسبة للتكامل الاقتصادي

يهدف هذا القسم إلى أن يبين باختصار، وفي ضوء تجربة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، الدلائل الهامة من واقع هذه التجربة بالنسبة للبلدان العربية التي قد تنوي إقامة اتحاد نقدي كخطوة أولى نحو التكامل الاقتصادي الشامل. ولا بد في إطار هذا الجهد، أن نأخذ في الحسبان ان الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء بالاتحاد النقدي لغرب افريقيا هي جد مختلفة عن بعضها البعض، بأكثر مما عليه حال البلدان أعضاء صندوق النقد العربي الذي تعنى هذه الندوة أساساً بأمرها، وإن كانت معرفتي الشخصية محدودة بالهيكل الذي يعمل في إطاره.

ان البلدان أعضاء الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا تشترك في عدد من الخصائص، فهي تملك هياكل إنتاجية متشابهة بالضرورة، تنتج سلعاً أولية منافسة بهدف التصدير إلى البلدان الصناعية بصورة أساسية. وتعكس التجارة داخل تلك المنطقة هذه الحقيقة فتقل عن٥ في المائة من مجموع تجارة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا. كذلك تتقارب على نحو وثيق نسبياً الدخول الفردية في بلدان الاتحاد، وإن كانت قد أخذت في التباين بصورة متزايدة. وتمتع جميع هذه البلدان أيضاً بإمداد كاف من العمالة الوطنية، في حين ان جميع أوضاع حساباتها الجارية تعاني العجز المالي.

إلا أن خصائص البلدان العربية، على النقيض من ذلك، أكثر تبايناً وأشد اختلافاً. ذلك لأن واقع الانتاج في هذه البلدان يعكس صوراً أكثر من الاختلاف. فالبلدان المختلفة تعيش مراحل جد مختلفة من التصنيع. وهناك عدد من البلدان العربية تنتج النفط وهي تعتمد ساساً عليه كموارد للصادرات، في حين أن بلداناً أخرى تصدر أساساً منتجات زراعية ومصنوعات خفيفة. وينعكس هذا التباين بين صور الانتاج بالبلدان العربية في حال التجارة داخل منطقتها التي لا تصل إلى حوالي ١٠في المائة من إجمال تجارتها (فيما عدا النفط). كذلك فثمة تباين كبير بين ما تحوزه تلك البلدان العربية من حيث الأيدي العاملة أو الدخول الفردية، فبعضها يعاني نقصاً في العمالة الوطنية والبعض الآخر يواجه فائضا منها. وكنتيجة لهذه الفروق، تتباين كثيراً أوضاع الحسابات الجارية للبلدان العربية حيث يسجل بعضها فوائض كبيرة وبعضها يعاني ضروباً كبيرة أيضاً من العجز التجاري. وفي

ظل هذه الظروف سيبدو الأمر، بعامة وكأن البلدان العربية تتسم بخصائص اقتصادية أكثر تكاملية من نظيرتها التي تتسم بها بلدان الاتحاد النقدي لغرب افريقيا. مع ذلك، فثمة دروس مستفادة يمكن استقاؤها من تجربة هذا الاتحاد لدى إقامة اتحاد نقدي عربي، ولا سيما إذا ما كان النظر إلى الاتحاد النقدي العربي كمقدمة للتكامل الاقتصادي.

لكن قبل مناقشة هذه الدروس، من الضروري توضيح معنى التكامل الاقتصادي. إن عملية التكامل الاقتصادي تنطوي على الغاء الحواجز القطرية أمام المبادلات الاقتصادية بين الدول، بغية تهيئة المجال نحو حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال والعمالة في داخل المنطقة. أما المنافع التي لا بد أن تعود على المنطقة فتنبع أساساً من التحسن في توزيع الموارد، وفي الامكانية التي تنطوي عليها اقتصادات الحجم المتولدة عن إقامة صناعات في البلدان الأعضاء من شأنها إشباع طلبات المنطقة. كذلك فإن عملية التكامل الاقتصادي جديرة، في التحليل الأخير، بأن تنعكس في حقيقة العنصر التكاملي النامي بين الواقع الانتاجي في كل من بلدان المنطقة، وبالتالي في زيادة المبادلات التي تتم ضمن نطاقها.

ومن الواضح، ان بالامكان، في ضوء قيام الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، إقامة اتحاد نقدي ما، مع إمكان أدائه لوظيفته بصورة فعالة، وذلك على نحو منفصل مستقل عن هدف التكامل الاقتصادي. ولسوف يكون عمله في هذه الحالة مقصوراً على «تنسيق» السياسة النقدية بين البلدان الأعضاء دون تعمد إقامة تكامل اقتصادي. وعلى هذا، فلدى إقامة اتحاد نقدي، من الضرورة بمكان، النص صراحة على أهداف ذلك الاتحاد. فإذا كانت النظرة إليه كخطوة أولى على طريق التكامل الاقتصادي، فلا بد من إيلاء الاهتمام الواجب بتزويد هذا الاتحاد بما يلزم من السياسات المتبعة من وسائل ومؤسسات حتى يمكن استخدامها لتوفير الحوافز الكافية للاستثمار، بما من شأنه أن يتولد عنه هياكل إنتاجية متكاملة في البلدان الداخلة في عضوية المنطقة. ومن المستصوب على وجه الخصوص استكمال إقامة الاتحاد النقدي بإنشاء مصرف تنمية إقليمي، ومنظمة تخطيط إقليمية، بحيث يمكنها العمل بصورة وثيقة لتقرير التكامل الاقتصادي.

ثمة درس آخر يمكن استخلاصه من التجربة الافريقية الغربية، ألا وهو الحاجة إلى إقامة حزام مالي ما للاتحاد النقدي يحيط بالمنطقة المعينة لتلافي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج هذه المنطقة، حيث يصاحب ذلك العمل بسياسات ملائمة لسعر الفائدة. ولسوف يؤدي ذلك إلى قيام سوق مالية فعالة داخل المنطقة، من شأنها أن تسهم في تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي. ويمكن القول، كما أشرنا سلفاً، ان التشريعات المنقحة للاتحاد النقدي لغرب افريقيا هي، إلى حد ما، خطوة في هذا الاتحاد لأنها تحد من كمية الأموال التي يجوز للمصارف أن تضعها خارج المنطقة، ولأنها تنشىء سوق عملة مشتركة

بين المصارف، فضلاً عن اتاحتها مزيداً من المرونة في مجال إتباع سعر الفائدة. ويفيد ذلك إلى حد ما في تجنب «التكاليف» الناجمة عن ربط سياسة سعر الفائدة المحلية بصورة وثيقة جداً مع الأسواق المالية الدولية.

على أنه من أصعب المهام التي يواجهها اتحاد نقدي ما، مهمة التوفيق بين السياسات المالية في كل بلد عضو، وبين ما يمكن أن يعد بمثابة توجه في السياسة الشاملة للمنطقة. ان المواءمة بين السياسات الاقتصادية الشاملة أمر لازم لتلافي نشوء ضغوط داخل الاتحاد ناتجة عن الاختلالات المالية في البلدان الأعضاء. فإذا ما تفاقم حجم هذه الاختلالات، فقد يغري هذا الوضع البلدان المعنية بفرض قيود، قد ينجم عنها آثار ضارة على عملية التكامل الاقتصادي. وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة انه بقدر ما لا يتيسر استخدام وسيلة سعر الصرف على مستوى بلد ما وحده، أو إذا استوعبت مرونته تماماً ضمن اتحاد نقدي ما، فإن البلدان الأعضاء التي تواجه اختلالاً خارجياً من هذا القبيل سيتعين عليها اللجوء إلى التوسع في استخدام السياسات المالية المحلية، بغية إحداث التسوية المطلوبة.

التعقيب

عبد الرحيم عمرانا

مقدمة

إن الدراسة التي قدمها الدكتور بهاتيا عن الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا غنية بالمعلومات الدقيقة التي تحتوي عليها، وبالتحليل البنيوي القيم الذي سايرها من البداية إلى النهاية، وهذا يؤكد مدى تمكن الكاتب من موضوعه ومدى اتساع تجربته ومعرفته باقتصادات هذه البلدان وتطورها.

إن التقييم التاريخي والتشريعي لدول الاتحاد، ومقارنته بالسلوك الفعلي للسياسة المالية والنقدية مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الداخلية والملابسات الدولية، مكنت الدكتور بهاتيا من إبراز مواطن ضعف الاتحاد النقدي، وبالتالي التقدم باقتراحات بنَّاءة ليس فقط للدول المذكورة، ولكن أيضاً لمجموعة الدول العربية التي لا يمكنها أن تجهل التاريخ، أو أن تتجاهل تجربة بعض الدول وخبرتها في ميدان النقد الموحد. والدروس والعبر التي خرج بها الكاتب وختم بها تحاليله تعطي فكرة عن أن أي اتفاق في الميدان النقدي لا يمكن أن يصمد للواقع إلاّ إذا كان شمولياً، متكاملاً، متداخلاً، مرناً وفي إطار تخطيط اقتصادي ومالي موحد، مما أعطى الكاتب بعض عناصره المهمة.

بعد هذا التقييم الوجيز وأخذاً بعين الاعتبار عناصر الدراسة وتحاليلها، سينحصر تدخلي في تقييم تجربة الاتحاد النقدي المذكور، في ضوء علاقة الاتحاد بالعالم الخارجي، وخاصة في ضوء المعاهدة التي تربط الاتحاد بفرنسا، وما ترتب عن ذلك من تطور الاتحاد نفسه وتطور سياسته النقدية والمالية.

وأعتقد أن هذه النقطة جوهرية للغاية، فقد تطرق الدكتور بهاتيا إليها بصورة جد وجيزة دون أن يحلل أبعادها ونتائجها. وحتى يكون تدخلي متكاملاً مع التحليل الذي قدمه، رأيت من اللازم الرجوع إلى هذه النقطة وتحليل سياسة الاتحاد النقدي في ضوئها.

وهذه المنهجيه ستمكنني من إبراز الدروس والعبر التي يمكن للمجموعة العربية أن تأخذها بعين الاعتبار في بناء اتحاد نقدي فعال.

وقبل أن أتطرق إلى هذا، أو أن أقدم العناصر والمبادىء التي بنى عليها الاتحاد، والمؤسسات التي عهد إليها بتسييره، والتي وإن كانت وردت في دراسة الدكتور بهاتيا، إلا أنها أتت على نحو مشتت بعض الشيء.

يشمل الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا ست دول هي بنين، ساحل العاج، فولتا العليا، النيجر، السنغال، والتوغو. وهذه البلدان ترتبط بفرنسا من خلال اتفاقية تحدد علاقاتها بفرنسا. كذلك فإن المعاهدة التي أنشىء الاتحاد بموجبها تحدد على نطاق أوسع الخصائص المميزة التي يتسم بها الاتحاد، كما تعرض المبادىء التي تحكمه.

وقبل البحث في إطار تجربة من هذا القبيل وتقدير المزايا الناجمة عنها والمشاكل التي قد تصادفها على الطريق، فمن المهم أن نلقي نظرة ثانية موجزة على كل من الاتفاقية والمعاهدة سالفي الذكر، ان هاتين الوثيقتين تطرحان ما يمكن أن يسمى بسياسة التكامل النقدي لتلك البلدان. ويقوم هذا الاتحاد في حقيقة الأمر على المبادىء التالية:

١ - إقرار وحدة نقدية واحدة (فرنك غربي افريقيا) يعهد باصدارها إلى مصرف إصدار مشترك، يتولى بدوره منح المعونات إلى الاقتصادات الوطنية.

٢ - حرية تداول الرموز النقدية، وحرية التحويلات بين الدول أعضاء الاتحاد.

٣ - مركزية الاحتياطيات النقدية مقومة بالفرنكات الفرنسية في حساب العمليات.

٤ - حرية التحويل من فرنك غربي افريقيا إلى الفرنك الفرنسي بغير قيود وبسعر ثابت تضمنه فرنسا.

٥ - توحيد التشريعات النقدية والمصرفية المتعلقة بمجالات العلاقات المالية الخارجية والتنظيم العام لتوزيع ورقابة الائتمان، والقواعد العامة التي تحكم النشاط المصرفي. . . الخ.

وكيما يتسنى تطبيق هذه المبادىء التكاملية فان المعاهدة المنشئة للاتحاد نصت على قيام أجهزة وهيئات يعهد إليها بالسلطات والمسؤوليات الملائمة. وهي:

مؤتمر رؤساء الدول

وهو يمثل أعلى سلطة في الاتحاد، وهو الذي يقرر انضمام الأعضاء الجدد، ويحيط علمًا بانسحاب أو إخراج بعض الأعضاء من الاتحاد. . . ويتولى تسوية أية مسألة لا يتسنى الاتفاق الاجماعي عليها من قبل مجلس الوزراء.

مجلس وزراء الاتحاد

وينعقد على الأقل مرتين سنوياً، ويشارك فيه محافظ المصرف المركزي «ويتولى المجلس وضع السياسة النقدية والائتمانية للاتحاد بغية توفير الضمان للعملة المشتركة، كما يتولى تدبير تمويل النشاط الاقتصادي والانمائي لأعضاء الاتحاد».

المصرف المركزي

وتنحصر فيه سلطة إصدار النقود في كل أنحاء إقليم الأطراف الموقعة بوصفه مصرف الاصدار المشترك. وهو يعمل بهذه الصفة، «على أن يحتفظ لكل دولة عضو بالاتحاد بحساب منفصل عن الاصدار النقدي وما يقابله» «ويتولى الاحتفاظ بحساب عن الأموال الخارجية الممكن التصرف فيها والعائدة لأجهزة الخزانة العامة والتعهدات والأموال الجماعية لدول الاتحاد».

ويتولى المصرف كذلك إنشاء أو الاشتراك في إنشاء الصناديق أو المؤسسات التي تهدف بالذات إلى جمع المدخرات المحلية التي يمكن التصرف فيها، كما يسعى إلى الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، ويتولى تنظيم الأسواق النقدية والمالية، ويمنح المعونات للأنشطة ذات الأهمية المشتركة.

ويجوز له أن يصدر الأوراق المالية أو يودعها في حوزته، كما يضمن السندات المدفوعة إلى خزانات الدول الأعضاء. ويجوز له أن يمنح المصارف مبالغ مسبقة على السندات الحكومية، كما يجوز له أن يمنح الخزانات العامة في الدول الأعضاء تسهيل السحب على المكشوف على الحسابات الجارية، ويمكن أن يصل مبلغ المعونات التي يمنحها المصرف المركزي إلى إحدى الدول الأعضاء ٢٠٪ من العائدات الضريبية الوطنية لتلك الدولة.

ويتولى إدارة المصرف **محافظ ومجلس مديرين** يرأسه المحافظ، كما تديره أيضاً **لجان ائتمانية وطنية**، وتلحق كل لجنة وطنية للائتمان بفرع من فروع البنك المنشأة في كل واحدة من الدول الأعضاء. وبذلك يوجد في كل دولة عضو لجنة وطنية وتشمل وزير المالية واثنين ممثلين عن الدولة في مجلس المديرين وأربعة أعضاء آخرين. وفي إطار حدود المبلغ الكلي الذي يفرضه مجلس المديرين، فإن اللجنة الوطنية تقرر مبلغ المعونات التي يجوز أن يمنحها المصرف المركزي إلى المصارف الأخرى والمؤسسات المالية وإلى الخزانة العامة (عن طريق إعادة الخصم) ثم إلى هيئات الدولة والأجهزة الحكومية.

والآن كيف يعمل حساب العمليات في الوقت الحالي؟

«في سجلات الخزانة الفرنسية هناك حساب جار بإسم حساب العمليات» (المادة (١) من الاتفاق المتعلق بحساب العمليات).

«يدفع المصرف المركزي إلى حساب العمليات الأموال الممكن التصرف بها والتي يكون قد حصلها خارج منطقة الاصدار. . .» مع وجود استثناءات قليلة (المادة ٢).

«يكون حساب العمليات مديناً أو دائناً حسب الظروف طبقاً لمبلغ التحويلات الناجم عن تسوية الحساب أو زيادته».

وفي حالة نقص الأموال القابلة للتصرف في الحساب (حسب أحكام المادة (٥) من المعاهدة) فان الخزانة الفرنسية تعطي تسهيل السحب على المكشوف. وتنص المادة (٧) على شروط دفع الحسابات الدائنة والمدينة من حسابات العمليات.

إن هذه الآلية تتيح بعض المزايا للطرفين، ومن المهم أن نلخص بعض هذه المزايا قبل أن ننظر إليها بعين النقد.

ففيما يتعلق بفرنسا، عندما تكون الصادرات الفرنسية إلى الدول الافريقية أقل من صادرات تلك الدول إلى فرنسا، فان النظام المرعي يتيح لفرنسا أن تسوي ديونها الناجمة عن عجز ميزانها التجاري في مواجهة تلك الدول من خلال مجرد تسجيل أو تدوين هذا العجز لصالح شركائها، في حين إذا ما كان هذا العجز قد حدث لفرنسا بينها وبين بلد آخر لكان قد وجب عليها حينئذ أن تبيع سلعاً أكثر، أو تسحب من احتياطيها الذهبي، أو من احتياطياتها بالنقد الأجنبي.

وبنفس القدر، عندما تزيد صادرات الدول الأعضاء إلى بلدان أخرى خارج منطقة الفرنك عن وارداتها من تلك البلدان نفسها، فان النقد الأجنبي الذي يجنى من هذه العملية تستفيد منه فرنسا.

وفيما يتعلق بالدول أعضاء الاتحاد النقدي

- **في مجال الصرف**: يمكن لهذه الدول أن تحصل على إمداداتها من الصرف الأجنبي بغير قيود حتى لو تجاوز حصيلتها من النقد الأجنبي.

- **في المجال النقدي**: يتمتع فرنك غربي افريقيا بنفس الضمان الذي يتمتع به الفرنك الفرنسي.

- **في مجال الاستثمارات**: الضمانة النقدية تحث المستثمرين وتزكي فيهم الثقة بما من شأنه بالتأكيد أن يجتذب استثمارات أجنبية.

* * *

فإلى أي حد تشكل هذه المزايا مزايا حقيقية؟ بوسع المرء أن يقوم بتقييم هذا النظام من خلال تحليل على مستويين:

- في مجال ضمان سعر الصرف والضمان النقدي.
- وفي مجال الاستثمارات.

١ - في مجال الصرف

من الناحية النظرية فإنه يمكن للدول الأعضاء، بفضل حساب العمليات، أن تزود نفسها قدر رغبتها بما تحتاجه من صرف أجنبي، مقابل زيادة مركزها المدين في هذا الحساب. لكن هذه الضمانة ليست حقيقية في واقع الأمر، بل ان كل ما يحدث في الواقع هو أن تجميع النقد الأجنبي الذي تحوزه الدول الأعضاء يتيح التعويض عن عجز يحدث في جانب من خلال فوائض تحدث في الجانب الآخر.

وعلى ذلك عندما تدعى فرنسا لكي تمنح مبالغ مسبقة على حساب العمليات إلى الدول أعضاء الاتحاد، فلا بد إذن أن تكون هذه الدول جميعاً في موقف صعب من حيث علاقاتها الخارجية، في حين يثور التساؤل عما إذا لم تكن الحالات التي يتحقق فيها هذا الوضع مجرد حالات استثنائية؟

كذلك فقد تم اتخاذ تدابير لمنع موقف كهذا من الحدوث: عندما تقل الأصول الخارجية بالنسبة إلى الالتزامات القصيرة الأجل عن ٢٠بالمائة، يدعى مجلس المديرين إلى اتخاذ التدابير الملائمة في هذا الصدد.

إن ما يحدث من تغييرات في هذه النسبة يبين ان السقوف بعيدة عن أن تمس، بما يعني أن هذا القيد يعوق المصرف عن استخدام أقصى إمكانياته الائتمانية التي يتمتع بها لكي يقوم بتمويل الائتمانات المتوسطة الأجل.

إن ما يحدث من تغييرات في هذه النسبة يبين أيضاً أن سياسة المصرف المركزي تمليها عليه تقلبات حجم الأصول الخارجية، أكثر من احتياجات الاقتصاد الوطني.

ويبدو مما سبق، أن الدول أعضاء الاتحاد النقدي لغربي افريقيا قد فرضت على نفسها انضباطاً تلتزم به لمجرد الحصول على ضمانة ضد مخاطر ممكنة، ويتمثل هذا الانضباط فيما يأتي:

- تحديد قيمة أو سعر قد لا يتلاءم مع الموقف الاقتصادي لعدد من البلدان الأعضاء.

- التحويل الحر الذي يعني عدم تنفيذ رقابة الصرف عندما يكون هذا التحويل إلى فرنسا.

- حرية تداول السلع بين البلدان أعضاء الاتحاد وفرنسا، إذ أن الرقابة على التجارة لا تنطبق على الاتفاقات مع فرنسا، الأمر الذي يجعل كل المبادلات التجارية تتجه نحو فرنسا وحدها، وذلك على الرغم من إعادة توجيه هذه المبادلات في اتجاه الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

٢ - تشجيع الاستثمارات الناجم عن حساب العمليات

يقدر أنه بفضل حرية تحويل عملات الاتحاد، وتثبيت القيمة المعطاة لفرنك غربي افريقيا في مواجهة الفرنك الفرنسي، فإن الدول الافريقية تتيح بهذا الشكل شروطاً وظروفاً مواتية جداً لاجتذاب الاستثمارات. بيد أن الاحصاءات تشير إلى أن هذه الاستثمارات ما تزال قاصرة، وأن هناك بعضاً من دول الاتحاد كالسنغال تعاني حالياً من نقص في الاستثمارات في كلا القطاعين العام والخاص.

وتدل بعض البحوث التي أجريت في هذا المجال على أمثلة واقعية على أن الاستثمارات الأجنبية لا تتوقف فقط على الاستقرار، والضمانات النقدية، أو على غياب الرقابة على الصرف، ولكنها تعتمد أكثر من ذلك على عامل أشد حسمًا مثل توفر موارد طبيعية يمكن استغلالها، وربحية هذا الاستغلال من وجهة نظر المستثمرين. وعلى هذا فبعض من بلدان أمريكا اللاتينية، كالبرازيل مثلاً، يتلقى رأسمالاً وارداً من الخارج، برغم التوترات التضخمية المزمنة وأوجه العجز الدائمة في ميزانية تلك البلدان. ثم ألا تصلح حالة ساحل العاج هي الأخرى كمثال على صحة هذه الفكرة؟

* * *

والآن ما هي الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها بالنسبة للبلدان العربية من واقع هذه التجربة التكاملية؟

في رأينا أن من المستبعد طبعاً تبني النظام الذي عرضنا له بأكمله. أولاً لأسباب سياسية واضحة، لأنه من غير الواضح أن تقبل كل البلاد العربية ربط عملة عربية موحدة ومشتركة بينها بعملة بلد أجنبي، كذلك فإن الأسباب الاقتصادية البحتة ومنها الأسباب التي سقناها، ونحن بصدد تحليل آليات حساب العمليات، إنما تشير إلى المساوىء الحادة التي يمكن أن تنجم عن مثل هذه الآليات.

من هنا فقد أضحت البلدان أعضاء الاتحاد النقدي لغربي افريقيا على بينة من تلك السلبيات، ومن ثم فقد وضعت في اعتبارها تطور الوضع النقدي الدولي وتطور اقتصاداتها نفسها، فقامت بتصحيح تلك الآليات بغية ضمان مزيد من الاستقلالية للمصرف المركزي في إدارة أصولها الخارجية، مع إضفاء دور أكثر دينامية في مجال تنمية اقتصادات تلك البلدان.

من هنا ومنذ سنة ١٩٧٣، أصبح جائزاً لذلك المصرف أن يقصر الأصول الشاملة المودعة في حساب العمليات على نسبة ٦٥بالمائة، على أن تجنى أرباح عن تلك الأصول. أما نسبة الـ٣٥ بالمائة الباقية فتودع في الحسابات الجارية مقوّمة بالنقد الأجنبي لدى مصرف

التسويات الدولية، أو المصارف المركزية الأجنبية، أو يتم بالاكتتاب بأوراق مالية قابلة للتحويل مدة استحقاقها سنتان.

وفضلاً عن ذلك فإن الخزانة الفرنسية تتعهد بأن تعوض المصرف المركزي للاتحاد النقدي لغربي افريقيا عن أي هبوط في الأصول المقومة بالفرنك الفرنسي بفضل آلية ضمان سعر الصرف لتلك الأصول التي يحتفظ بها ضمن حساب العمليات سالف الذكر.

* * *

إن الدروس المستفادة من ذلك يمكن أن تلخص في ملاحظة، وخلاصة.

فأولاً: يبين الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا أنه من الممكن إقامة اتحاد نقدي بغير اتحاد اقتصادي. فقد صمد الاتحاد النقدي المذكور لاختبارات صعبة. فالاتحاد يخضع لإدارة ذات كفاءة، والدول الأعضاء لم تعان من نقص في السيولة، كما أنها حققت معدلات نمو هامة، ومعدلات تضخم مقبولة، فضلاً عما تم تحققه من تحول في تيارات التبادل في صالح هذه الدول. وسوف يكون من الصعب عليهم فك ارتباط عملتهم بالفرنك الفرنسي دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد وحدتهم وإلى هز الثقة لدى المستثمرين. وبدلاً من مثل هذا الانسحاب سيكون من المفضل دائمًا لهذه الدول الأعضاء أن تجني أكبر ما يمكن من المنافع من الضمان النقدي الفرنسي.

وثانياً: أما البلاد العربية فيجب عليها أن تحقق ما لم يستطع تحقيقه الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، الا وهو التعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية المشتركة. وتملك البلاد العربية وسائل أضخم بكثير مما تملكه دول الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، فهناك رؤوس الأموال الكثيرة، والعمالة المتوفرة والتي تتميز بأنها أكثر مهارة مما في تلك الدول، فضلاً عن الموارد الغزيرة التي تنتظر الاستغلال.

وفي رأيي إن إقامة اتحاد نقدي بين الدول العربية ليس أولوية الأولويات. ويمكن إقامته ضمن استراتيجية اتحاد اقتصادي. فالاتحاد النقدي ليس هدفاً في ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق هدف، هو دعم وتعزيز التبادل والتنمية بين دول المنطقة. وهنا يلاحظ أن المبادلات بين البلاد العربية ما زالت محدودة. وأعتقد أن انشاء صندوق النقد العربي ليس سوى خطوة على طريق إنشاء الاتحاد النقدي (طبقاً لتعريف الاتحاد النقدي عند ماكلوب وويليمسون). ويجب أن يتطور الصندوق بحيث يصبح بنكاً لدعم عملية التنمية في العالم العربي. ومن الطبيعي أن ذلك يثير مشكلة في نطاق الموارد، وفي نطاق الاختيار.

أما بخصوص إنشاء عملة عربية موحدة، فأعتقد أن ذلك من أهداف الأجيال القادمة ومع هذا أفلا يحسن، في انتظار ذلك، تحديد أسعار صرف ثابتة بين العملات العربية، وخلق اتحاد مدفوعات، وإنشاء وحدة عملة حسابية مشتركة؟

المناقشات

محمد لبيب شقير: البحث المقدم عن الاتحاد النقدي لغرب افريقيا والذي يطرحه الاستاذ بهاتيا بحث هام، ويمكن أن نستفيد منه دروساً كبيرة. وفي اعتقادي أن الدروس ليس من الضروري أن تكون بالمعنى الايجابي، ولكنها يمكن أن تكون أيضاً بالمعنى السلبي، بمعنى أنها تكشف لنا ظاهرة معينة يتعين تجنبها، أو لا تكون مفهومة لنا فهمًا كاملاً فيكون الدرس هو في إلقاء الضوء عليها يكشف جوانبها المختلفة المجهولة. والغريب في التجربة الافريقية ثلاث نقاط: النقطة الأولى، هي أن هناك اتحاداً نقدياً وصل إلى أعلى مراحل الاتحاد أو ما سماه البروفسور وليامسون بالتكامل النقدي الكامل لأنه ليس جزئياً، ولكنه مع ذلك لا يقترن بأي جهد لإحداث تكامل اقتصادي. وفي اعتقادي أن هذه تجربة فريدة، ولكن سنوضح سرها حالاً من الكلام الذي قيل في الورقة. والنقطة الثانية الهامة، هي هذا الدور الخاص والمحدد الذي تلعبه فرنسا في هذا الاتحاد النقدي، وقد عرضه بتفصيل كل من السيد بهاتيا وكل من الأخ الدكتور عمرانا، كلاهما عرضه وإن كان عرض الأخ عمرانا جاء أكثر تفصيلاً في دور فرنسا بالذات في هذه الناحية، من ناحية بيان الآليات التي يتم بها وجود فرنسا في هذا الموضوع. والنقطة الثالثة والهامة أيضاً، هي أنه في ظل هذا الاتحاد النقدي لم يحدث أي تطور في العلاقات التجارية بين هذه البلاد الأعضاء الداخلة فيه، إذ استمرت على نفس المستوى من الضعف الذي كانت عليه في الماضي، بل في بعض أجزاء ورقة الاستاذ بهاتيا نكاد نلمس بعد إصلاح ١٩٧٤ انخفضت نسبة التجارة بين هذه البلاد حتى عما كانت عليه قبل ذلك. والواقع أن الدرس الذي نستفيده من هذه التجربة هو أن اتحاداً نقدياً يمكن أن يقوم ويستمر لمدة تقارب الآن العشرين سنة دون أن يكون هناك ارتباط بين هذه البلاد. وهذا يثير التساؤل. إذن ما هي مصلحتها في هذا الاتحاد النقدي؟ هذه المصلحة في الواقع واضحة جداً بالنسبة لفرنسا، لأن فرنسا من خلال التنظيم الذي وضعته والذي فصله كل من السيد الكاتب الاستاذ بهاتيا والسيد المعقب

ظلت اقتصادات هذه الأقطار مرتبطة بها ارتباطاً كاملاً حتى أن نسبة التجارة مع فرنسا لم تنخفض عما كانت عليه.

والواقع أننا لو تأملنا جيداً لوجدنا أن ذلك عبارة عن تطوير لفكرة المناطق النقدية مثل منطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك القديم، مع تعديل في آلية هذه المنطقة، بحيث كما كانت اقتصادات غرب افريقيا في ظل منطقة النقد الفرنسي خاضعة خضوعاً كاملاً وتعمل لمصلحة الدولة الأم أو الدولة المتروبول، يعني الدولة صاحبة السيطرة والهيمنة، فقد ظل الوضع تماماً كما هو لم يتغير إلا في الآليات والأسماء. وهذا في الواقع هو الدرس الذي يمكن أن نستفيده من هذه التجربة، لأنه لا بد أن تكون وراء ذلك مصلحة لطرف ما في هذا الاتحاد، والمصلحة ليست واضحة لدول غرب افريقيا لأنها لا تستفيد شيئاً منه بل العكس لم تزد تجارتها ولم تحقق تنمية اقتصادية مشتركة... الخ، ولكن هناك طرفاً آخر وهو فرنسا، وهنا نجد أن التجارة تتم على نطاق واسع بينها وبين هذه البلاد، بل إنني أكاد أكون متأكداً وإن كنت لم أحلِّل الموضوع بتفصيل، ان من الأهداف التي تكمن خلف حساب العمليات وخلف إمكان التحويل التلقائي أو التعامل الذي سماه المؤلف التعامل ما بين المبادلات النقدية بالسوق المشتركة بين المصارف، الهدف من ذلك في اعتقادي هو ضمان أن تحصل فرنسا عن طريق عمليات مقاصة داخلية بين هذه الدول على تسوية علاقتها بها في حالة وجود دولة دائنة أو دولة مدينة.

أود أن أخلص من هذا إلى نتيجة وإلى سؤالين أطرحهما بشكل عام.

النتيجة هي أن لا تكامل نقدي يمكن أن يتم إلا في ظل وضع محدد لاقتصاد ولاقتصادات البلاد التي يحدث بينها التكامل، وهذا إما أن يكون مرتبطاً بتكامل داخلي بينها، وإما، وهذه هي الصورة المعروضة علينا، اتحاد نقدي في أقوى صوره مع تكامل مع اقتصاد خارجي أي دعم وتعميق حالة التبعية بين دول الاتحاد النقدي ودولة ما تسيطر على دول الاتحاد. هذه الظاهرة، أنا اعتقد أنه قد حللها باقتدار وبقوة بالنسبة لفكرة التكامل في حد ذاتها الاستاذ الدكتور فؤاد مرسي حيث بينّ في محاضرة طويلة ألقاها ثم نشرها وعمّقها بعد ذلك في كتابين أن الخيار أمام الدول النامية ليس بين سير الاقتصاد بتكامل أو بدون تكامل مع اقتصادات اخرى، ولكن الخيار هو بين أن يكون هذا التكامل بين هذه الاقتصادات نفسها أو بينها وبين اقتصاد خارجي تكون خاضعة له وتابعة له تماماً.

وأعود إلى السؤالين، هذا الدرس لا بد أن نتعلّمه ولا بد أن نتعلّم منه شيئاً في العالم العربي. إنه قد تختفي الأسماء القديمة ولكن حقيقة الظاهرة تظل، فيختفي اسم المنطقة النقدية، منطقة الاسترليني بالمعنى الذي كان قائماً قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية أو غيرها من المناطق ويستبدل بها أسماء أخرى، مثلٰ اتحاد نقدي أو غيره، ولكن ظاهرة

السيطرة والتبعية تبقى قائمة تماماً. وعندنا مثال بالاقتصاد المصري والاقتصاد العراقي قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية والاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني في نفس الفترة حيث كانت التبعية النقدية لمنطقة الاسترليني أو لمنطقة الفرنك تمكن انكلترا بالنسبة لمصر وللعراق، وتمكن فرنسا بالنسبة لسوريا ولبنان وكانتا وحدة واحدة في هذا اليوم، من استغلال موارد هذه البلاد العربية دون الشعور بأية ضائقة نقدية في التعامل مع هذه البلاد. هذا درس لا بد أن نتعلّمه في المنطقة العربية جيّداً عندما ننظر إلى التكامل النقدي. فالتكامل النقدي لا يمكن أن يقوم بدون تكامل اقتصادي فهو مرتبط به وإن كنت لا أبحث في الأسبقية أيّهما يسبق الآخر، لأن هذه مناقشة كما قال الدكتور محجوب بالأمس سفسطائية، ولكن لا بد من تلازم الظاهرتين. والسؤالان اللذان أطرحهما على وجه التحديد: الكاتب في ورقته - وقد قرأت النص الانكليزي والترجمة العربية فوجدت تطابقاً تاماً في الدروس التي استخلصها - يعطينا تأكيداً على أنه من الممكن قيام اتحاد نقدي دون تكامل اقتصادي، هذا هو الدرس الأول الذي استخلصه من التجربة، وإن كنت اعتقد أنه عندما وصل إلى نهاية الورقة تخلخل إيمانه بهذه الفكرة قليلاً لأن الدرس الثالث في ورقته أشار إلى الصعوبات التي تنشأ والتي يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات تهز الأوضاع الاقتصادية فتهدم إمكانية التكامل الاقتصادي. ولذلك أنا أرجو، لو وضح هذا الموضوع من الكاتب وفَصَّلَ رأيه فيه فصلاً تاماً؟.

السؤال الثاني الذي أطرحه: هل يرى الكاتب في هذه الحالة أنه لو انسحبت فرنسا من الموضوع كله بإلغاء التحويل التلقائي المضمون ما بين الفرنك الغرب افريقي والفرنك الفرنسي، ولو ألغي ما أشار إليه الاستاذ الدكتور عمرانا من تسهيل السحب على المكشوف بواسطة البنك المركزي في فرنسا، هل يمكن لهذا النظام أن يستمر؟ هذان سؤالان سيكشفان لنا الموضوع.

كذلك ألاحظ أن نطاق البحث الذي التزم به الاستاذ بهاتيا قد حدد مدى استفاداتنا من التجربة الافريقية، لأنني أعلم أن هناك تجارب اخرى في افريقيا يمكن الاستفادة منها، ولذلك كنا نتمنى لو جاءت الورقة غير قاصرة على تجربة الفرنك الغرب افريقي فقط، واشتملت كذلك على تجارب التعاون النقدي الاخرى في افريقيا. ولكن قد نكون نحن المسؤولين لأننا نحن الذين حدّدنا الموضوع على هذا الأساس فحدّدنا مدى استفادتنا من التجربة الافريقية وشكراً.

معبد الجارحي: إن أهم نتيجة خلص إليها الدكتور بهاتيا هي أن الاتحاد النقدي يمكن إقامته بغير قيام مرحلة من التكامل الاقتصادي. ومع ذلك فإن فشل الاتحاد النقدي لغربي افريقيا في التوصل إلى تكامل اقتصادي كامل إنما يتطلب مزيداً من التفسير. كذلك فإن

الاقتراحات التي حاولت بشكل متعسِّف أن تربط التكامل النقدي بحالة التكامل الاقتصادي لا يمكن تبريرها، كما أؤكِّد، طبقاً لما بتنا نملكه من معرفة اقتصادية، كما ان ذلك سيكون متعارضاً مع ما استقر من معرفة في الوجدان العام.

وأود أن أطرح تفسيراً لفشل الاتحاد النقدي لغربي افريقيا في أن يكون وسيلة توصل إلى التكامل الاقتصادي، وفي رأيي أن هناك أسباباً عدة أسرد من بينها ما يلي:

١ - الدور المحدود للمصرف المركزي لغربي افريقيا بوصفه مصرفاً للمصارف ولا سيما فشله في أن يعمل كمقرض أخير.

٢ - نقص الموارد المتاحة بشكل عام للبلدان الأعضاء، سواء من حيث رؤوس الأموال أو العمالة، الأمر الذي حدّ من فائدة هذه الموارد في أن تكون موصلة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

٣ - هناك بعض القواعد التي تضمنها الاتحاد النقدي لغربي افريقيا والتي قصد منها أن تجعل الضمانة الفرنسية المقدمة لفرنك الاتحاد وإمكانات تحويله أمراً لا يضر بالفرنك الفرنسي قدر الإمكان، إن لم يكن يحميه.

من هنا قد نتصوّر حدوث أمرين متوازيين:

١ - إن الاتحاد النقدي لغربي افريقيا يمكن أن يعدّل لكي يخدم غرض التكامل الاقتصادي.

٢ - إن مدى ملاءمة هذا الاتحاد وتجربته للعالم العربي يمكن وأن تحرز نجاحاً أكثر، إذا ما أتحنا المجال للتعديلات السليمة أن تأخذ مجراها، وإذا ما أخذنا في الاعتبار الموارد المتوافرة بالفعل في المنطقة العربية.

عز الدين حسن: لقد خالطني مزيد من الاضطراب حول المفاهيم المختلفة للاتحاد النقدي وللتكامل الاقتصادي، حتى قرأت ورقتك البحثية الممتازة. والآن، وبعد الاستماع إلى الدكتور بهاتيا أشعر أن هذا الشعور من القلق يعاودني مرة اخرى. وبالاشارة إلى ما سرده البروفيسور ماكلب الذي أشرت إليه في ورقتك (ص ٤٢٧) «فإن التكامل النقدي هو جزء لا يتجزأ من تكامل اقتصادي تام». فإذا ما نظرنا إلى الوضع في غرب افريقيا يبدو أن هناك اتحاداً نقدياً بغير أن يكون هناك تكامل اقتصادي. والسؤال هو: هل ذلك القائم في غربي افريقيا ليس تكاملاً أو اتحاداً اقتصادياً حقيقياً؟ أو فلنقل بطريقة اخرى هل تعريف البروفيسور ماكلب قد فشل في محك التجربة؟.

غونزاليز ديل فال: رغم انني أشارك الدهشة التي انتابت زملائي عندما «اكتشفنا» حالة تكامل نقدي ليست مرتبطة بأي برنامج للتكامل الاقتصادي، فإنني أودّ أن أضرب

مثلاً على حالة مشابهة نسبياً للحالة السابقة. وتلك هي حالة ترتيب المقاصة في منطقة الكاريبي الذي يشمل أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية (واثنان منها سيحصلان على استقلالهما في القريب العاجل). وبرغم أنه لم يتحقق إلا قدر قليل جداً من التكامل الاقتصادي في منطقة السوق المشتركة للكاريبي، فإن المصارف المركزية ومجالس النقد لتلك البلدان قررت أن تمضي قدماً في هذا الترتيب للمقاصة على أساس تجريبي في العام ١٩٧٧. ثم إن هذا الترتيب طرأ عليه تجديد ثلاث مرات، وهو في طريقه عاجلاً لكي يتخذ صفة الدوام. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإن السلطات النقدية الكاريبية، تعكف الآن على النظر بجدية في أمر اتفاق ائتماني للأغراض الشاملة المتعلقة بميزان المدفوعات. وهذا يوضح بجلاء أن التكامل النقدي أمر يجري اتباعه بحرص ووعي في المنطقة الكاريبية، حتى ولو لم يكن هناك، في المرحلة الراهنة، تطورات تدعمه وتسانده من حيث هدف التكامل الاقتصادي.

كريم نشاشيبي: في الورقة التي قدمها الدكتور بهاتيا عن الاتحاد النقدي لغربي افريقيا بدأت الدراسة بتبيان أن التكامل النقدي يمكن أن يصبح أمراً بلا جدوى إذا لم يقترن بالسياسات الرامية إلى زيادة تقسيم العمل، وإمكانات التكامل، ومن ثم تعزيز قيام تكامل اقتصادي بين الأطراف المعنية. وثمة تعريف معياري يقول بأن إمكانات التكامل إنما تعني تدفقاً متبادلاً للمنافع في كلا الاتجاهين، كما يمكن أن نقول بين الدانمارك والسويد، حيث يتوافر مزايا مختلفة نسبية في الأموال المتاحة. ولكن التكامل وعوامله في العالم العربي يفهم أحياناً على أنه حركة للعمالة في واحد من الاتجاهين، وحركة لرأس المال صوب الاتجاه الآخر. وأحب أن يعلّق الدكتور بهاتيا فيما إذا كان هذا النوع من التكامل أمراً يمكن استمراره.

وفي هذا السياق، أحب أن أذكر أننا تحدثنا حتى الآن في شيء من الغموض عن التكامل الاقتصادي العربي والتكامل النقدي العربي. وبما أننا نقترب من المرحلة الأخيرة من ندوتنا، لا بد أن نضفي مضموناً محدداً ومحسوساً على أفكارنا في هذا الموضوع ونسأل: ما الذي سيكون عليه الدور الذي تؤديه أموال الفائض النفطي في هذا التكامل؟ وما هي أهداف التكامل النقدي العربي؟.

إن هاتين النظرتين بينهما تكامل في حقيقة الأمر، لأن التعريف المعياري المأخوذ به في هذا السياق لا يأخذ في اعتباره البعد الطويل الأجل في قضية التكامل والذي يتيح المجال للاستثمار المتعلق بفوائض النفط في مشاريع من قبيل المشاريع الزراعية الكبرى التي تؤدي في نهاية الأمر إلى منفعة مباشرة تجنيها البلدان المنتجة للنفط، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، ولكن على المستوى الاستراتيجي على حد سواء.

اسلمو ولد بوي: أودّ أولاً أن أعتذر للأساتذة الأفاضل، وأرجوهم أن يعتبروني فقط شاهد عيان يمثل بينهم للإدلاء بشهادته العملية.

أكاديمياً تعد مذكرة الدكتور بهاتيا من أفضل ما كتب، خاصة من وجهة نظر السوق الاوروبية المشتركة. كما أشكر الدكتور عمرانة فقد كفاني الكثير مما أردت قوله بنقده العميق التقدمي لهذا الاتحاد: إنكم تعرفون أن بلادي (موريتانيا) أول البلاد التي خرجت على هذا الاتحاد، ولكنكم لا تعرفون أنها عضو مؤسس. ولو لم تكن مرغمة على الخروج لما خرجت، ولكنها وجدت في الاتحاد تكبيلاً لقدراتها التنموية. ويكفي أن أخبركم أنها كانت دولة ذات فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وأنتم أو جلكم يعرف مدى الفجوة الادخارية لهذا البلد الذي رسم لنفسه الآن سياسة تنموية.

كما أود أن أوضح من جهة ثانية أن رأس المال الأجنبي، الذي تحدث عنه الدكتور بهاتيا، لم يكن رأس مالاً منتجاً، وإنما كان يبحث عن الربح العاجل. والحق أن السوق يعاني اليوم أزمة كبيرة - فلربما تنمو البلاد وتنحل السوق أو تتوقف عجلة التنمية داخل البلاد الأعضاء ويقوى الاتحاد. ولا أرى والحال هكذا ما أنصح به لتجربتنا العربية من دروس تجربة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا.

جون وليامسون : أشعر أنني لا بد وأن أقول كلمة دفاعاً عن أستاذي السابق فريتز ماكلب الذي أيدت موقفه بالأمس.

إذا قلنا أن التكامل النقدي هو جزء ضروري من التكامل الاقتصادي، فإننا لا نكون قد ساوينا منطقياً بين هذا القول وبين القول بأن التكامل النقدي ينطوي على تكامل اقتصادي. وبهذا فأنا لا أعتقد أن الانسان يمكن على مستوى المنطق أن يتحدّى قولة ماكلب. من ناحية اخرى فنحن نتخذ الموقف القائل بأن التكامل النقدي إنما تبرره إلى حد ما إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادي، وإذا كانت تجربة غربي افريقيا تبين أن الأمر لم يحدث على هذا المنوال، فتلك قرينة مهمة يمكن أن يتذرّع بها القائلون برفض التكامل النقدي. ولكن على اي أساس جاءت النتيجة التي استخلصناها حين قلنا أن التكامل النقدي لم يؤدِّ إلى تعزيز التكامل الاقتصادي؟ إن البلدان المطروحة للنظر هنا ليس بينها إلا القليل جداً من التكامل الطبيعي، فليس هناك منهاما بذل محاولة لوضع برنامج متناسق لإحلال الواردات. من هنا فالحقيقة القائلة بأن التجارة الداخلية بين الأطراف ما تزال عند الحد الأدنى، لا تكاد توضح إلا النذر اليسير. ولقد قيل الكثير عن الحقيقة التي طرحها وأكّدها الدكتور بهاتيا في ورقته، على أساس أن هذه التجارة الداخلية قد انحدرت بمرور الزمن (بشكل متناسب)، ولكن حتى هذا الأمر ليس حاسماً أو نهائياً، لأن ما نحتاجه في الواقع هو إجراء مقارنة بين ما حدث بالفعل وما كان جديراً بأن يحدث في غياب اتحاد

نقدي. وربما كان بوسعنا أن نجري حساباً أفضل وأسلم من شأنه أن يلقي الضوء على المسألة، من خلال مقارنة قيام وتطور التجارة بين تلك البلدان الستة التي بقيت داخل الاتحاد، وبين هذه الستة بلدان والبلدان الثلاثة التي انسحبت منه. فهل أجرينا هـذه المقارنة؟ كذلك هل هناك محاولة لاستخدام هذه التجربة المقارنة لتقدير المدى الذي تحولت به التجارة ناحية فرنسا كنتيجة متحصلة من تثبيت عملة المنطقة وربطها بالفرنك الفرنسي؟ إن أية معلومات عن هذا الموضوع ستكون ذات فائدة كبيرة في إلقاء الضوء على موضوع التكاليف الذي سبقت الاشارة إليه على أساس إنه يتعلّق بصوابية ربط عملة المنطقة مقابل سلة عملات، أفضل من ربطها إلى عملة دولة صناعية واحدة بعينها.

رتان بهاتيا: لم أقصد أن أثير مشاعر المشاركين إلى حد كبير جداً، كذلك لا أرغب في أن أوجه إصبع الاتهام ولا أدافع عن دور فرنسا في الاتحاد النقدي لغربي افريقيا. فأنا لا أعتقد أن هذا مطلوب ولا هو مستصوب. كل ما أفعله انني أنظر إلى تجربة الاتحاد بوصفه كياناً اقتصادياً وإلى أهميته الشاملة لموضوع ندوتنا هذه.

وكملاحظة استهلالية اخرى، أرجو أن لا نخلط غياب التكامل الاقتصادي، مع ركود الاقتصاد الخاص في الاتحاد. وفي حقيقة الأمر فإن البلدان أعضاء هذا الاتحاد بصفة عامة قد شهدت معدلات في النمو مرضية للغاية، وكذلك فيما يتعلق بأداء كل من الأسعار وبميزان المدفوعات. وإذا ما حاول المرء أن يقارن أداء الاتحاد النقدي لغربي افريقيا مع البلدان الأخرى التي تعيش نفس الوضع الاقتصادي، فإن المرء سيخلص إلى أن بلدان الاتحاد لم تصل إلى وضع أسوأ من هذه البلدان الاخرى، بل إنها قد شهدت أحوالاً أفضل من غيرها. ويمكن أن أذكر على سبيل التخصيص أداء بلد كساحل العاج مثلاً.

وفيما يتعلق بدور فرنسا، فإن هذا الدور له جوانبه الايجابية والسلبية. فبين الجوانب الايجابية، يمكن أن نذكر «ضمانة التحويل» التي وفّرتها فرنسا، والتي كان لها أثر إيجابي ملموس فيما يتعلق بالحفاظ على الثقة في النقد لدى المستثمرين، وفيما يتعلّق بالمساعدة التقنية والاقتصادية المقدمة من الحكومة الفرنسية. وبين الجوانب السلبية يمكن أن نذكر ذلك التشجيع الذي توفر للحفاظ على تجارة ثنائية فقط، وتطوير هذا الجانب الثنائي وكذلك بالنسبة للتدفقات المالية بين البلدان أعضاء الاتحاد على حدة وفرنسا أكثر من خلق وتدعيم المعاملات بين هذه البلدان بعضها البعض.

إن هذا يقودني إلى السؤال المطروح: ما هي الآثار المترتبة على الاتحاد من إمكانية إزالة ضمانة التحويل الفرنسية؟ لا شك أن هذا سيكون بمثابة صدمة مفاجئة، ولا سيما بالنسبة للإستثمار الأجنبي الخاص. ومع ذلك فلا يمكن التنبؤ بالآثار المترتبة على ذلك في

الأجل الطويل، إذ ان قواعد اللعبة سوف تكون قد تغيَّرت. ولا استطيع أن أعرف ما إذا كانت فرص التكامل الاقتصادي سوف تزيد في هذا الاطار أم لا.

وفي ختام ورقتي، أشرت بحق إلى الصعوبات التي طفت على السطح في عمل هذا الاتحاد، ولكنني أقول أن هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها، الأمر الذي يبقي الاتحاد على قيد الحياة، إذا ما أولي الاهتمام إلى التحسينات الهيكلية والمؤسسية المطلوبة، في ضوء ما شهده الماضي من تطورات، وفي إطار التجربة التي تحصلت للأطراف الداخلة في الاتحاد.

لقد حاول الدكتور الجارحي أن يستخلص من ورقتي الأسباب التي يمكن أن تفسر فشل الاتحاد عن أن يمضي قدماً إلى حيث التكامل الاقتصادي. ولكن يبدو أنه قد فهم خطأ دور المصرف المركزي للاتحاد، فأنا لا اعتقد أن المصرف فشل بوصفه مقرضاً نهائياً، بل على العكس فإن سقوف الخصم للمصرف كانت سخية بأكثر مما ينبغي. وفي رأيي، فإن أحد الأسباب المهمة لغياب التقدم نحو التكامل الاقتصادي كان يتمثَّل في الانفتاح الكامل للإتحاد، الأمر الذي شجع قيام معاملات مع العالم الخارجي في حين نال من العزم عن تدعيم الروابط الداخلية في الاتحاد، وإن كان ذلك قد تم بغير إدراك أو عمد. وهنا أتصور أن ثمة مرافق هيكلية تحتية مطلوبة ويمكن أن تدعم الروابط التي نطمح إليها.

وفيما يتعلَّق بسؤال الدكتور النشاشيبي هل يمكن أن يحدث تبادل بين رأس المال والعمالة بين البلدان العربية وأن يعتبر ذلك بمثابة عنصر من عناصر التكامل، وما إذا كان هذا الأمر يمكن استمراره على المدى الطويل؟.

وأقول في هذا الصدد أن تبادلاً من هذا القبيل أمر يمكن استثماره ما دامت الفوائض المطلوبة موجودة ومتوفرة. ولكن هذه المبادلات سوف تحتاج بطبيعة الحال إلى إتمامها على أساس أسعار السوق السائدة. ولكن أرجو أن أقول أيضاً أن إقامة اتحاد نقدي ليست أمراً ضرورياً لكي تحدث هذه المبادلات. إن إقامة اتحاد نقدي تحتاج إلى أسباب وإقناع أكثر وجاهة مما سبق.

القسم الرابع
مستقبل التعاون النقدي العربي
أسسه - صيغه - عقباته

الفصل التاسع

الوضع الإقتصادي والنقدي الخارجي للأقطار العربية ودور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي

عبد المنعم سيّد علي

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى تتبع الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجي للبلدان العربية، من أجل التعرف على حجم التدفقات التجارية والمالية خاصة، وتدفق الموارد عامة بين هذه الأقطار، ومن ثم تحديد مدى التكامل الاقتصادي والمالي بينها ودرجة إنفتاح النظم الاقتصادية العربية على بعضها، وأثر ذلك في الاقتصاد العربي تخصصاً وتكاملاً، وأخيراً دور الفوائض المالية العربية في ذلك كله، وبالأخص في تحقيق تكامل نقدي بأي معنى من معانيه وإلى أي مدى ممكن.

انني لن آتي بشيء جديد. فقد سبقني باحثون عرب كثيرون إلى دراسة هذه المواضيع منفردة ومجتمعة، وأكدوا على ناحية أو اخرى، وتوصلوا إلى نتائج معينة، وأوصوا وتواصوا ثم ذهب كل إلى سبيله شاكراً ومتمنياً ومتوقعاً. ولست أتوقع أن أختلف عنهم أسلوباً، وإن كان ممكناً أن أختلف مع كثيرين منهم من حيث النتائج.

لقد أصبح الحديث عن التكامل النقدي أو الاندماج النقدي أو التعاون النقدي العربي حديثاً معاداً، مثله في ذلك مثل الكلام عن التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وما إلى ذلك. ومع أن هدف هذا البحث لن يكون مجرد إعادة لما تردد حول هذه المواضيع حتى الآن، إلّا أنه لا مناص من تكرار بعض الحقائق العامة في هذا الشأن، خاصة من حيث العلاقات الاقتصادية العربية والتعاون الاقتصادي والمالي العربي وما تم بشأنه حتى الآن.

ولقد أغناني بعض الباحثين العرب عن اللهاث وراء الأرقام من جديد للتدليل على هذه الحقيقة أو تلك، فعملوا جهدهم لإظهار الحقائق في هذا الشأن بشكل واضح، وهو ما سأعمل على بيانه في ما يلي من البحث، ومن ثم سأصل إلى إستنتاجات معينة بشأن التعاون أو التكامل النقدي العربي وأثر الفوائض المالية عليه سلباً أو إيجاباً.

أولاً - التدفقات التجارية بين الأقطار العربية

أصبح من نافلة القول ذكر الحقائق التالية حول طبيعة الاقتصادات العربية من حيث قطاع التجارة الخارجية:

١ - انها إقتصادات مصدرة ومستوردة على نطاق واسع، تلعب فيها التجارة الخارجية دوراً كبيراً نسبياً، فتشكل كل من صادراتها ووارداتها نسباً مهمة جداً من دخولها القومية، وذلك مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة. فبين ٢١ قطراً عربياً تراوحت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٦ في تسعة أقطار منها[١] من ٤٧,٣٪ إلى أكثر من ١٠٠٪، وفي ثمانية منها[٢] تراوحت بين ١٣,٧٪ إلى ٣٤,١٪، وفي الأربعة الأخيرة منها[٣] فقط تراوحت النسبة من ٠,٦٪ إلى ٩,٥٪[٤]. ويلاحظ أن المجموعة الأولى تضم - فيما عدا اليمن الديمقراطية - جميع البلدان العربية المنتجة للنفط باستثناء الجزائر التي كانت ضمن المجموعة الثانية التي هي بلدان غير نفطية ومعظمها، كما سنرى معرّض لعجز مستديم في موازين مدفوعاتها، وتشكل المنتجات الزراعية وبعض السلع الأولية من غير النفط معظم صادراتها، وهي صادرات ليست كبيرة أصلاً من حيث حجمها وقيمتها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة الثالثة التي تضم مصر، أكبر الأقطار العربية حجماً من حيث عدد سكانها، والتي يشكل القطن سلعة تصديرها الرئيسية. كما تضم جيبوتي أصغر هذه الأقطار مساحة وسكاناً واقتصاداً.

أما واردات هذه الأقطار فتشكل نسباً من إنتاجها المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٦ تبدأ من ١٦,٣٪ حتى تصل إلى أكثر من ١٠٠٪ منه[٥] وذلك في حالة البحرين.

وتدل هذه الحقائق بوضوح على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لهذه البلدان حيث تراوح حجم التجارة الخارجية بين ٢٥,٥٪ (السودان) إلى ٢٢٤,٦٪ (البحرين)[٦].

والحقيقة الأخرى الهامة في هذا الشأن هي أن اعتماد هذه الاقتصادات على التجارة الخارجية قد تزايد بشكل كبير منذ عام ١٩٦٣[٧]، ويعود ذلك بشكل خاص إلى تنامي

---

(١) هي الامارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، والسعودية، واليمن الديمقراطية.

(٢) هي الأردن، وتونس، وسورية، والصومال، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، والجزائر.

(٣) هي جيبوتي، والسودان، ومصر، واليمن.

(٤) أنظر: الجدول رقم (١) في الملحق الاحصائي.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) أنظر: الجدول رقم (٢) من الملحق الاحصائي.

إقتصادات هذه البلدان ومحاولاتها عموماً لتطوير إقتصاداتها، خاصة في البلدان العربية المنتجة للنفط، مما أدى إلى زيادة صادراتها ووارداتها معاً حجمًا وقيمة. كما يعود جزء من ذلك إلى إرتفاع أسعار الصادرات والواردات، خاصة الأخيرة منها، نتيجة التضخم الكبير والمستمر في أسعار السلع الصناعية المستوردة من الأقطار الأوروبية المتقدمة.

٢ - إن معظم صادرات الأقطار العربية هي إما سلع زراعية أولية أو مواد خام تشكل سلعة واحدة أو اثنتين منها معظم صادرات البلد الواحد من هذه الأقطار. ففي عام ١٩٧٥ كانت نسبة المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والخامات المعدنية والفلزات تؤلف نسباً تراوحت من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ تقريباً من مجموع صادرات هذه الأقطار. لا بل وصل الأمر إلى أن يشكل النفط وحده أكثر من ٩٩٪ من صادرات كل من السعودية والعراق وعمان وليبيا وأكثر من ٩٥٪ من صادرات كل من الامارات العربية المتحدة وقطر، وأكثر من ٩٠٪ من صادرات الجزائر والكويت[٨]. هذا في حين شكلت السلع المصنعة والمواد الغذائية المستوردة نسباً تزيد على ٥٠٪ من مجموع واردات هذه البلدان في العام نفسه[٩]. ويدل هذا على مدى إعتماد اقتصاديات الأقطار العربية على التجارة الخارجية، شأنها في ذلك شأن الأقطار النامية الأخرى.

٣ - لكن ما هو وضع هذه الأقطار تجاه تجارتها الخارجية فيما بينها؟ وبأي اتجاه سارت هذه التجارة خلال العقدين الحالي والسابق، بعد وقبل إقامة السوق العربية المشتركة؟

تدل الاحصاءات المتاحة على أن صادرات وواردات الأقطار العربية فيما بينها قد تضاءلت نسبتها إلى مجموع صادراتها ووارداتها مع العالم، بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٧، وذلك على الرغم من تزايد الحجم المطلق للصادرات والواردات بين الأقطار العربية بين العامين المذكورين[١٠]. فقد ارتفعت قيمة هذه الصادرات من حوالي ٥٩٣ مليون دولار في سنة ١٩٦٠، إلى حوالي ٣٨١٢ مليوناً في سنة ١٩٧٧، وارتفعت الواردات من حوالى ٦٨٤ مليون دولار إلى حوالى ٣٨٤٥ مليون دولار على التوالي. ولكن على الرغم من هذه الزيادة المطلقة، فإن صادرات البلاد العربية للعالم العربي منسوبة إلى صادراتها الكلية لدول العالم جميعاً قد انخفضت بين العامين المذكورين من ٢١,٤٪ إلى ٤,١٠٪، كما انخفضت النسبة المماثلة للواردات من ٧,١٪ إلى ٦,٤٪.

إن مركز الأقطار العربية تجاه بعضها قد تدهور إلى حد كبير من حيث علاقاتها الاقتصادية فيما بينها، على الرغم من إتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة

(٨) أنظر. الجدول رقم (٣/أ) من الملحق الاحصائي.

(٩) أنظر: الجدول رقم (٣/ب) من الملحق الاحصائي.

(١٠) علمًا بأن الأرقام المذكورة لا تشمل الأقطار العربية جميعها. أنظر: الجدول رقم (٤) من المحلق الاحصائي.

ومحاولات وصل هذه الأقطار بعضها مع بعض إقتصادياً، عن طريق أنواع المشاريع المشتركة والاعفاءات الجمركية ومحاولة خلق منطقة تجارة حرة. لقد فشلت في إعتقادي اتفاقية الوحدة واتفاقية السوق العربية المشتركة في تحقيق أهدافها. هذه حقيقة لا نستطيع، ولا ينبغي، إنكارها أو المماراة فيها. إن التكامل الاقتصادي شيء، وخلق منطقة تجارة حرة شيء آخر. إن الأول يعني ويقتضي تغييراً أساسياً في هياكل إقتصادات هذه البلدان. وهذا يتطلب أولاً وقبل كل شيء تنسيقاً في السياسات الاقتصادية والتجارية الخارجية والتنموية والمالية والنقدية، وهو أمر لم يتحقق للآن. ولا سبيل إليه سوى الارادة السياسية المتحررة والوحدوية الصادقة. وهو شرط أساسي لذلك[11]. وهكذا فإن التدفقات التجارية بين البلدان العربية لا تزال ضئيلة نسبياً - رغم نموها بصورة مطلقة - وذلك مقارنة بعلاقاتها التجارية مع العالم، خاصة البلدان الصناعية الأوروبية الغربية المتقدمة. وهو أمر يدل كذلك على عدم إنفتاح النظم الاقتصادية العربية على بعضها البعض. انها في الحقيقة لا تزال مغلقة تجاه بعضها البعض. وليس أدل على ذلك من تفاوت نظم التجارة الخارجية فيما بينها. فبعضها حر إلى حد كبير، في حين تخضع التجارة الخارجية في قلة منها لسيطرة الدولة سيطرة شبه كاملة، وإلى شيء من التخطيط بدرجة أو اخرى.

وبينما يخضع القطع الأجنبي في الكثير منها إلى رقابة سلطات النقد خضوعاً تاماً، يتم التصرف بالقطع الأجنبي في بعضها الآخر بشكل حر. وتدعم بعضها صادراتها وتخضع وارداتها لسياسة التراخيص، وكذلك صادراتها، وتفرض معظمها تعريفات حماية، وتنظم مدفوعاتها على أساس مدفوعات ثنائية. وتوجد في بعضها ميزانيات للنقد الأجنبي، في حين لا يوجد شيء من ذلك في بعضها الآخر[12]. ولم تفعل السوق العربية المشتركة كثيراً للحد من هذا التفاوت أو على الأقل لتقريب، إن لم يكن لتوحيد أو تنسيق، هذه النظم، على الرغم من كل الجهود التي بذلت والتوصيات التي صدرت والمؤتمرات التي عقدت. فقد بقيت (قطرية) سياسات التجارة الخارجية هي الصفة الموحّدة لنظم هذه التجارة في مختلف الأقطار العربية. ويبقى العامل السياسي هو العنصر المهيمن على عملية التكامل الاقتصادي العربي كما تعكسها اتجاهات نظم التجارة الخارجية في تلك الأقطار.

وليست هذه النظم القطاعية وحدها هي التي تقف عائقاً في سبيل التكامل المذكور،

---

(١١) أنظر: في ذلك بصفة خاصة البحث القيّم في هذا الشأن والذي ورد في: عبدالحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص٢١١-٢٢٩. أنظر كذلك حول التبعية الاقتصادية العربية ومخاطرها: محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للإتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠-١٩٨٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص٥٢-٦٨.

(١٢) أنظر: براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ص١٣٦-١٤٠.

وإنما النظم السياسية واتجاهاتها الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية التي تتمايز من قطر لآخر، بشكل يصعب معه تحقيق الأهداف العامة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، لانعكاس ذلك على مختلف أوجه السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والتنموية في هذه الأقطار جميعاً.

ثانياً - المركز النقدي الخارجي للأقطار العربية

أصبح مألوفاً الآن أن تصنّف الأقطار العربية إلى نوعين هما: بلدان الفائض، وهي البلدان العربية المنتجة للنفط، وبلدان العجز، وهي البلدان العربية الأخرى غير النفطية أو غير المصدرة للنفط. وكل ما توصف به هذه البلدان جميعاً يتبع عادة من هذا التصنيف.

فالبلدان النفطية تتمتع عموماً بفوائض[١٣] كبيرة عادة في موازين مدفوعاتها، خاصة في الحسابات الجارية منها، وفي الغالب في موازينها التجارية أيضاً[١٤]. كما تتميز عموماً بقدرة مالية عالية على الاستيراد، وبتراكم أرصدة ضخمة من تلك الفوائض ومن الاحتياطيات الأجنبية المستثمرة، سواء على النطاق الحكومي أو الفردي الخاص، إما في حسابات وودائع جارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أو باستثمارات أجنبية في سندات حكومية وخاصة، أو في عقارات أو موجودات ثابتة، صناعية أو زراعية أو سياحية، أو في مرافق اخرى في بلدان متقدمة اقتصادياً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلدان السوق الأوروبية المشتركة، وفي أسواق النقد والمال الأوروبية والأمريكية بالإضافة إلى اليابان[١٥]. ويعني هذا إتجاه معظم هذه الاستثمارات هو نحو البلدان الصناعية المتقدمة التي تسترد بذلك باليسار ما أنفقته باليمين

---

(١٣) إن هذه الفوائض هي (فوائض قطرية) وليست على المستوى القومي العربي، وهي كذلك على المدى القصير وليس على المدى الطويل، وذلك بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية لهذه الأقطار في المدى القصير، وضخامة المتطلبات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقطار في المدى الطويل. ولهذا فإن وصف هذه التدفقات المالية بأنها (فوائض) يجب أن يفهم على هذا الأساس وحده. فليست هناك (فوائض قومية) كما لا توجد (فوائض) حتى قطرية على المدى الطويل. أنظر في ذلك للكاتب الحالي: عبد المنعم السيد علي، **دراسات في اقتصاديات النفط العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص١٨٩-١٩٢.

(١٤) أنظر: الجدول رقم (٥) من الملحق الاحصائي، الموازين الجارية والتجارية والمدفوعات والفوائض لهذه البلدان للفترة ١٩٧٠-١٩٧٨.

(١٥) أنظر: الجدول رقم (٦) من الملحق الاحصائي حول نمط ومواقع هذه الاستثمارات حتى عام ١٩٨٠ في:

- **IMF Survey,** v. 9 (July 7, 1980), no. 13, p. 212.
- Bank of England, **Quarterly Bulletin,** June 1980, pp. 154-159.

على كميات النفط التي تحتاجها لأغراض الطاقة والصناعة والنمو الاقتصادي. وتسترد هذه البلدان المتقدمة قيمة إستيراداتها من النفوط العربية، إما عن طريق صادراتها الضخمة من السلع والخدمات إلى الأقطار العربية المنتجة للنفط، أو عن طريق إستثمار الأقطار الأخيرة لفوائضها المالية في نفس البلدان الصناعية المستوردة له، وبالشكل الذي أتينا عليه سابقاً.

ولعل من أهم الأسباب التي دعت البلدان النفطية العربية للإتجاه نحو الاستثمار في أسواق النقد والمال الغربية هو ضخامة فوائضها المالية مقارنة بطاقتها الاستيعابية، وصغر حجم الأسواق المحلية، وضآلة الضمانات المقدمة لها في البلدان العربية ذاتها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، وتضارب الأنظمة السياسية، وقلة المشروعات المدروسة والمحددة على أساس جدواها الاقتصادية[١٦]. ولكن المخاطر التي تتعرض لها تلك الاستثمارات في بلدان الغرب عموماً، وفي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، لا تقل إن لم تزد عن ذلك بأشواط كثيرة. ولعل أهم تلك المخاطر هي المخاطر السياسية ذاتها - أي المخاطر غير التجارية كالمصادرة والتجميد - بالإضافة إلى المخاطر التجارية: كمخاطر التقلبات في أسعار الصرف أو التضخم الحاد الذي يلف الاقتصادات العالمية عموماً، والصناعية الغربية خصوصاً، وتدهور قيمة العملات الرئيسة التي استثمرت فيها هذه الفوائض كالدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني، مما أدى ويؤدي وسيؤدي دوماً إلى فقدان جزء لا يستهان به من القدرة الشرائية لهذه الاستثمارات. كما أن جزءاً كبيراً من هذه الأخيرة أصبح إستثمارات مستغرقة (Sunk investment) في موجودات ثابتة يصعب إستردادها بسهولة وبدون خسارة عند الحاجة.

وهناك أيضاً الاحتياطيات النقدية الرسمية، وهي ليست ضئيلة أبداً، بل هي ضخمة حقاً وفي تزايد مستمر خاصة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن، وستستمر في الزيادة، ولو بمعدلات متفاوتة إلى أمد غير قصير قطعاً[١٧]. وهي في معظمها مستثمرة بشكل أو بآخر في موجودات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، في أسواق النقد والمال الغربية والأمريكية واليابانية كذلك.

ويدل ذلك على تبعية مالية شديدة تتميز بها معظم هذه البلدان، إن لم يكن كلها، للمراكز المالية والنقدية الغربية مما يحد من حرية تصرف أصحاب الفوائض بها، ويعرّض الأخيرة باستمرار للفقدان والخسارة والتآكل المستمر. وهو أمر طالما أكده الاقتصاديون

---

(١٦) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات** (القاهرة: المعهد ١٩٧٧)، ص١٩٤-١٩٦.

(١٧) أنظر حول هذه الاحتياطيات النقدية الرسمية الجدول رقم (٧) من الملحق الاحصائي.

العرب في مختلف ديارهم، كما أثبتته الأحداث الاقتصادية دائمًا[١٨]. وهذا وضع ينشأ عن التبعية الاقتصادية التي تتميز بها إقتصادات البلدان العربية المنتجة للنفط خصوصاً والبلدان النامية عموماً، وهي صفة لا يمكن لهذه البلدان أن تتخلص منها في ظل التخلف الاقتصادي السائد فيها والمتمثل بهياكلها الاقتصادية المشوهة وغير المتوازنة وميولها العالية للإستهلاك والاستيراد ومواردها الاقتصادية المحدودة نسبياً بوجه عام. هذا فيما يخص بلدان الفائض.

أما بلدان العجز العربية فهي عموماً تلك التي لا تنتج النفط ولا تصدره، وإنما تعتمد إقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو سلع محدودة، زراعية أو أولية أو معدنية، من غير النفط، مما يعرّض إقتصاداتها لتبعية شديدة لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة كذلك. كما انها بلدان تفتقر إلى الكثير من الموارد الانتاجية وإلى رؤوس الأموال الحقيقية وإلى استثمارات كبيرة تحتاجها وأموال ضخمة تتطلبها عمليات التنمية فيها، على حين يكون كل من الميل للادخار وتراكم رأس المال منخفضاً ومحدوداً. كما أنها تتميز كغيرها من البلدان النامية بميل حدّي ووسطي كبير لاستيراد السلع الغذائية والانتاجية والأولية والوسيطة بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية، مما يعرّض موازين مدفوعاتها إلى عجز مستديم[١٩]. ومن الملاحظ أن بين أقطار العجز بلداً نفطياً هو الجزائر، التي بلغ العجز في ميزانها الحسابي في العامين ١٩٧٠ و١٩٧٧ ما قدِّر بـ(١١٦) مليون دولار و(١٩٣٥) مليون دولار على التوالي، وذلك قبل مدفوعات الفائدة عن دينها العام الخارجي والذي بلغ في العامين المذكورين فقط (١٠) ملايين دولار و(٣٨٧) مليون دولار على التوالي مما يزيد من مقدار العجز في الميزان الجاري لذلك البلد بما يوازي هذين المبلغين[٢٠]. وتمثل مصر والصومال والسودان واليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن والمغرب وتونس وسورية بلدان العجز هذه أساساً. ولهذا فانها مضطرة للإستدانة دائمًا، إما لغرض مواجهة تلك العجوزات أو لتغطية نفقات التنمية فيها. وقد لجأت بعض الدول النفطية ذاتها إلى أسواق النقد والمال الغربية واليابانية لغرض الاقتراض، نظراً لعدم كفاية إيراداتها النفطية لأغراض التنمية الطموحة فيها. وقد فعلت الجزائر ذلك دائمًا، كما فعله العراق أحياناً. وبلغت الديون

---

(١٨) أنظر: معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، ص٥٨-٥٩.

(١٩) قارن الجدول رقم(٣/أ و٣/ب) حول صادرات واستيرادات البلدان العربية على اختلافها خلال العامين ١٩٧٠ و١٩٧٥. أنظر كذلك الجدول رقم (٨) من الملحق الاحصائي حول موازين الحسابات الجارية لبعض البلدان العربية ذات العجز. أنظر كذلك: علي، **دراسات في اقتصاديات النفط العربي**، ص١٩٤-٢٠٣. حول بحث مستفيض عن موازين مدفوعات البلدان العربية النفطية، كذلك ص٢١١-٢١٤ حول موازين مدفوعات كل من العراق والجزائر والسعودية والكويت.

(٢٠) أنظر: الجدول رقم (٨) من الملحق الاحصائي.

الخارجية لعشرة من الدول العربية فقط عام ١٩٧٣ أكثر من (١٢) بليون دولار تراوحت نسبة خدمتها بين ٣٪ (العراق) إلى ٣٤,٦٪ (مصر) من صادرات هذه البلدان من السلع والخدمات[٢١]. وقد ازداد الدين الخارجي لاثني عشر بلداً من هذه البلدان عام ١٩٧٧ إلى أكثر من (٢٧,٢) بليون دولار، تراوحت نسبته إلى مجموع الناتج القومي من ٤٪ في العراق (وهو بلد نفطي) إلى ٤٢,٥٪ في الجزائر (وهو بلد نفطي) وإلى ٦٩,٢٪ في مصر و٩٢,٦٪ في الصومال. وإذا استثنينا كلاً من العراق والجزائر، وهما بلدان نفطيان، لبلغ مجموع الدين العام الخارجي للبلدان غير النفطية وحدها - وهي بلدان العجز الأصلية - نحو (١٨,٣) بليون دولار[٢٢]، وبلغ معدل نسبته لمجموع النواتج القومية لهذه البلدان عام ١٩٧٧ أكثر من ٤١٪، وهي نسبة عالية حقاً. أما خدمة هذا الدين كنسبة مئوية من صادرات هذه البلدان من السلع والخدمات فقد بلغت ٢٢,٨٪ في حالة مصر و١٥,٥٪ في حالة الجزائر و١٠,٩ و١٠,٧٪ في حالة كل من المغرب والصومال على التوالي، و٨,٧٪ و٨,٨٪ بالنسبة لكل من السودان وتونس على التوالي، وأقل من ذلك بالنسبة للبلدان الأخرى[٢٣]. ومن الواضح أن نسب الدين العام هذه، سواء مقارنة بالنواتج القومية الاجمالية للبلاد العربية المعنية، أو بصادراتها من السلع والخدمات، هي نسب عالية بذاتها، وتمثل عبئاً كبيراً على الاقتصادات القومية لهذه البلدان، خاصة فيما يتعلق بموازين مدفوعاتها، في وقت تتدفق فيه فوائض مالية ضخمة على بلدان عربية ونفطية ذات طاقة إستيعابية محدودة. ففي أربعة أقطار نفطية عربية فقط، هي السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر، قدرت فوائض الميزان التجاري لعام ١٩٧٩ بـ(٦٠) بليون دولار، تدفقت منها تحويلات خاصة ورسمية وخدمات قدرت بـ(٢٤) بليوناً من الدولارات مما أبقى على فائض صاف في الميزان التجاري قدره (٣٦) بليون دولار[٢٤]. فإذا أضفنا إلى هذه الفوائض المالية فوائض الموازين الجارية لكل من العراق وليبيا لبلغ مجموعها أكثر من ذلك بكثير. ويتضح من هذه الأرقام أن فوائض الأقطار الأربعة الأولى وحدها بلغت في عام ١٩٧٩ وحده نحو ١٥٠٪ من الديون الخارجية لمجموعة بلدان العجز العربية. ومع ذلك فقد تدفق معظم هذه الفوائض إلى أسواق المال والنقد الأوروبية، وهو ما تدل عليه الاحصاءات المنشورة حول مقادير وأنماط استثمارها كما وردت سابقاً[٢٥].

---

(٢١) أنظر: علي، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، ص٢٤٠-٢٤١.

(٢٢) أنظر: الجدول رقم (٩) من الملحق الاحصائي.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) أنظر: الجدول رقم (١٠) من الملحق الاحصائي، هذا علماً بأن مجموع الفائض النقدي لجميع بلدان الأوبك بلغ في نفس العام (٧٩) بليون دولار. وعليه فإن ما حصلت عليه البلدان النفطية العربية الأربعة المذكورة بلغ نحو ٤١,٨٪ وهي نسبة عالية حقاً. أنظر: الجدول رقم (١١) من الملحق الاحصائي.

(٢٥) أنظر: الجدول رقم (٦) من الملحق الاحصائي.

ومما يدل على التفاوت الكبير بين الوضع النقدي الخارجي لبلدان العجز وبلدان الفائض العربية، مدى تغطية المتراكم من الاحتياطيات النقدية الأجنبية لواردات هذه البلدان جميعاً. فكما تشير الاحصاءات المتوافرة بلغت هذه التغطية نسباً تفوق السنة في بعض بلدان الفائض (العراق والسعودية) وتراوحت بين تغطية واردات ثلاثة أشهر وأحد عشر شهراً في خمسة بلدان نفطية اخرى، وقلّت عن ثلاثة أشهر في كل من قطر ودولة الامارات العربية المتحدة. وكمعدل عام كانت هذه الاحتياطيات خلال العام ١٩٧٧ تغطي، في سبعة أقطار نفطية عربية، واردات ٣,٦ شهراً، وفي ثلاثة أقطار اخرى ما يقرب من ١٧,٦ شهراً. هذا في حين كانت تلك التغطية في بلدان العجز العربية بحدود الشهرين كمعدل عام. وهي تغطية منخفضة جداً وصلت في حالة واحدة (السودان) إلى أقل من الشهر[٢٦]. إن هذه كلها دلائل قاطعة على تدهور الوضع النقدي الخارجي لبلدان العجز، مقارناً بذلك الوضع في معظم بلدان الفائض، وباستثناء الجزائر.

والسؤال الآن: كيف كانت حركة الموارد المالية بين بلدان العجز وبلدان الفائض العربية، وإلى أي مدى أسهم تدفق جزء من الفوائض المالية إلى البلدان الأخيرة في مواجهة العجز في موازين مدفوعات البلدان الأولى من ناحية، وفي المساعدة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها من ناحية اخرى؟

ثالثاً - حركة الموارد بين البلدان العربية

سنعني بالموارد هنا (الموارد المالية) فقط، إذ نعتبر أن ذلك هو الموضوع الأساس لبحثنا هذا. فقد أغناني باحثون آخرون عن الكلام عن تدفق موارد العمل ورأس المال بين البلدان العربية، فلا حاجة لإعادة الكلام فيها هنا[٢٧]. ويمكن الاستدلال على حركة الموارد المالية بين بلدان الفائض وبلدان العجز العربية من ثلاثة مصادر هي:

١ - التحويلات الحكومية في موازين مدفوعات كل من هاتين المجموعتين من البلدان.

٢ - القروض الصافية التي صرفتها حكومات الأقطار العربية المنتجة للنفط إلى الأقطار النامية، التي تشكل بلدان العجز العربية أهمها.

---

(٢٦) أنظر: الجدول رقم (٧) من الملحق الاحصائي.

(٢٧) أنظر شرحاً وافياً لحركة الموارد المالية بين دول الفائض ودول العجز العربية في علي، **دراسات في اقتصاديات النفط العربي**، ص٢١٦-٢٤١. أنظر كذلك: معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، ص٣٧-٥٣، ص١٠٢-١٢١، ص١٣٩-١٧٠. أنظر كذلك حول حركة الموارد المالية وكذلك حول حركة مورد العمل ورأس المال العربي بين بلدان العجز والفائض، المرجع الممتع التالي: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية - تأثير النفط على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

٣ - القروض التي قدمتها صناديق التنمية العربية إلى الأقطار العربية المختلفة.

ويمكن أن يضاف إلى هذه المصادر مصدر رابع خاص قائم بذاته نظراً لطبيعته المتميزة وهو: صندوق النقد العربي.

فموازين الحساب الجاري في موازين مدفوعات خمسة أقطار نفطية عربية[٢٨] فقط تشير إلى تزايد التحويلات الحكومية الصافية إلى خارج بلدانها، وذلك منذ عام ١٩٧٤ وما بعده بشكل خاص. وقد تدفقت معظم هذه الأموال نحو البلدان العربية التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها، خاصة دول المواجهة العربية. وقد كانت العراق والسعودية والكويت أهم تلك الأقطار النفطية التي أظهرت موازينها الجارية مثل هذه التدفقات. ومن الواضح كذلك أن التحويلات الخاصة الصافية إلى خارج بلدان النفط كانت مهمة أيضاً بشكل خاص في كل من ليبيا والسعودية والكويت، حيث بلغت من السعودية وحدها خلال كل من العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧ حوالي (١,٥) بليون دولار. فإذا أضفنا هذه إلى التحويلات الحكومية الرسمية خلال العامين نفسهما، وبمعدل سنوي مقداره حوالي (٣,٥) بليون دولار لكان مجموع التحويلات الخاصة والحكومية السعودية وحدها بحدود الخمسة بلايين دولار سنوياً، هذا عدا التحويلات الأخرى من كل من الجزائر والعراق والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وأقطار الخليج الأخرى. وليس من شك في أن هذه التحويلات قد أسهمت إلى حد كبير في تغطية أجزاء مهمة من عجز موازين مدفوعات الأقطار العربية غير المنتجة للنفط. ويظهر هذا واضحاً في مقادير التحويلات الحكومية والخاصة الصافية التي استلمتها بلدان العجز كما تعكسها موازين حساباتها الجارية خاصة في كل من مصر وسورية والأردن التي تدفقت إليها معظم التحويلات المذكورة[٢٩].

ومع ذلك فإن من الواضح أن هذه التدفقات المالية لم تستطع أن تغطي إلا جزءاً يسيراً من العجز في الموازين الجارية للبلدان العربية الأخرى غير المنتجة للنفط. وهنا يجيء دور صندوق النقد العربي. كم قدم من العون المالي لمواجهة حالات العجز المذكورة؟

بدأ الصندوق وجوده الفعلي في أيار/مايو ١٩٧٧، ولكنه لم يمنح أي قرض خلال العام ١٩٧٧ نفسه. غير أنه منح ما بين آب/أغسطس ١٩٧٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ قروضاً تلقائية واعتيادية وممتدة[٣٠]، بلغت حوالي (٣٥) مليون دينار عربي حسابي، أي

---

(٢٨) أنظر: الجدول رقم (٥) من الملحق الاحصائي.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) القروض التلقائية هي القروض التي لا تتجاوز ٧٥٪ مما دفعه القطر العضو من حصة مساهمته، على أن تسدد في مدة تتراوح بين السنة والثلاث سنوات، وما تجاوز ذلك إلى حد ٣٠٠٪ من الحصة المدفوعة للقطر فتدعى قروضاً (اعتيادية، وممتدة) وتسدد في مدة لا تتجاوز السبع سنوات. والأولى غير مشروطة وتدفع =

ما يعادل حوالي (١٠٥) وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل حوالي (١٣٦,٥) مليون دولار موزعة كالآتي:

مقدار القروض حتى آخر نوفمبر ١٩٨٠[٣١]

رقم القرض	القطر المقترض	نوع القرض	تاريخ القرض	قيمة القرض بمليون دينار عربي	قيمة القرض بمليون وحدة حقوق سحب خاصة
٧٨/١	مصر	تلقائي (١)	١٩٧٨/٨/١٤	٤,٦٨٧,٥٠٠	١٤,٠٦٢,٥٠٠
٧٨/٢	السودان	تلقائي (١)	١٩٧٨/٨/١٦	١,٨٧٥,٠٠٠	٥,٦٢٥,٠٠٠
٧٩/٣	موريتانيا	تلقائي (١)	١٩٧٩/١/١٧	٧٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠
٧٩/٤	المغرب	تلقائي (١)	١٩٧٩/٢/٦	١,٨٧٥,٠٠٠	٥,٦٢٥,٠٠٠
٧٩/٥	سوريا	تلقائي (١)	١٩٧٩/٤/١٩	٧٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠
٧٩/٦	السودان	تلقائي (٢)	١٩٧٩/٩/٢٩	١,٨٧٥,٠٠٠	٥,٦٢٥,٠٠٠
٧٩/٧	السودان	ممتد	١٩٧٩/١٠/١٨	١١,٢٥٠,٠٠٠	٣٣,٧٥٠,٠٠٠
٨٠/٨	موريتانيا	تلقائي (٢)	١٩٨٠/٢/٢٦	٧٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠
٨٠/٩	موريتانيا	عادي	١٩٨٠/٤/٢٨	٤,٥٠٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
٨٠/١٠	الصومال	تلقائي (١)	١٩٨٠/٦/١٤	١,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠
٨٠/١١	السودان	تعويضي	١٩٨٠/١١/١٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
				٣٤,٨١٢,٥٠٠	١٠٤,٤٣٧,٥٠٠

وتدل هذه الأرقام[٣٢] على الدور المحدود الذي لا يزال صندوق النقد العربي يلعبه في مجال اختصاصه. وقد يعود ذلك إلى حداثة نشأته، وضآلة رأسماله المدفوع، بالاضافة إلى عوامل أخرى قد تكون خارج سيطرته.

ويؤلف المصدران السابقان - التحويلات الحكومية وصندوق النقد العربي - مصادر

= دفعة واحدة، أما النوعان الثاني والثالث فمشروطان. كما أن هناك نوعاً رابعاً من القروض وهي (القروض التعويضية) التي تمنح للأقطار الأعضاء التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها ناتجة عن انخفاض طارىء في صادراتها أو زيادة في وارداتها لأسباب قاهرة. أنظر في ذلك، وحول المعلومات أعلاه عن صندوق النقد العربي:

«Arab Monetary Fund Loan Operations Begin with Payments Assistance For Five Members,» **IMF Survey**, v. 8 (20 August 1979), no. 16, pp. 249-251.

(٣١) المصدر بيانات من صندوق النقد العربي.

(٣٢) هذا وقد منح الصندوق حتى ١٩٨١/٢/١٦ قرضين آخرين تلقائيين، الأول، لليمن الجنوبية مقداره (٢,٩٤٠,٠٠٠) مليون دينار عربي حسابي في ١٩٨١/١/١٨، والثاني، للمغرب مقداره (١,٨٧٥,٠٠٠) مليون دينار عربي حسابي، ويبلغ مجموعهما (٤,٨١٥,٠٠٠) مليون دينار عربي حسابي، وبذلك تصل مجموع قروض الصندوق حتى ١٩٨١/٢/١٦ (٣٩,٦٢٧,٥٠٠) مليون دينار عربي حسابي.

تمويل قصير أو متوسط الأجل لمواجهة التقلبات والعجز في موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية. فماذا عن حركة الموارد المالية لمواجهة المتطلبات المالية الكبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية غير النفطية؟

قدمت سبعة أقطار عربية نفطية هي: العراق والجزائر والكويت والسعودية وقطر وليبيا ودولة الامارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧، قروضاً مصروفة إلى البلدان النامية والوكالات المتعددة الأطراف قدرت بنحو (٢٦,٨) بليون دولار من مجموع ما يزيد قليلاً عن (٣٢,١) بليون دولار قدمتها بلدان منظمة «الأوبك» أي ما نسبته ٨٣,٣٢٪، ذهب قسم مهم منها إلى البلدان العربية غير النفطية[٣٣]. وقد تدفقت هذه الأموال، إما مباشرة عن طريق ثنائي بين الدول المقرضة والمقترضة، بشكل اتفاقيات، أو عن طريق صناديق التنمية العربية التي بلغت قروض ستة منها فقط[٣٤] خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٧ ما يقرب من (٤,٦) بليون دولار، منها (٤,٢) بليون دولار التزمت هذه المؤسسات بها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ فقط، عاكسة بذلك زيادة في مواردها ونشاطاتها الاقتراضية عقب التوسع الكبير في إيرادات النفط بعد عام ١٩٧٣. وقد استلم ١٥قطراً عربياً نسبة تتراوح من ٥٣٪ إلى ١٠٠٪ من قروض هذه المؤسسات وذلك حتى عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧، حيث بدأ نمط الاقراض يسير باتجاه تيسير القروض للبلدان الأخرى غير العربية بحيث وصلت نسبة القروض للبلدان العربية غير النفطية في بعض الحالات إلى أقل من ٥٠٪ من مجموع قروض هذه المؤسسات. وكان معظم هذه القروض يمنح بشروط ميسرة لتمويل مشاريع رأس المال الاجتماعي الارتكازية، وكذلك لتمويل المشاريع الصناعية

(٣٣) أنظر: الجدول رقم (١٢) من الملحق الاحصائي.

(٣٤) وذلك كما يلي (بملايين الدولارات وحتى عام ١٩٧٧):

المؤسسات الوطنية	القروض الملتزمة	عدد القروض	عدد الأقطار المستلمة للقروض
صندوق أبو ظبي	٤٠٦,٠	٤٥	٢٤
الصندوق الكويتي	١٥٦٠,٠	١١٤	٤٠
الصندوق السعودي	١٥٦٨,٠	٥٤	٢٩
المؤسسات الاقليمية			
البنك العربي للتنمية في أفريقيا	٢٠٩,٦	٢٩	٢١
صندوق الانماء العربي	١٠١٨,٠	٤٨	١٤
البنك الاسلامي	٧٤,٠	١٢	١١

نقلاً عن: «Arab Institutions for Development Aid Have Rapidly Expanded their Activities,» **IMF Survey**, v.8 (5 February 1979), no. 3, p. 36.

والزراعية[٣٥]. ولكن حجم التزامات هذه المؤسسات بدأ يتناقص في النصف الأول من عام ١٩٧٨ ربما بسبب استنفاد جزء مهم من رؤوس أموال العديد منها ولطول مدة استحقاق قروضها وعدم احتمال قيامها بالاقتراض من السوق المالية المحلية أو الدولية[٣٦].

وليس من شك في أن مقادير الأموال التي تدفقت عبر هذه المؤسسات المحلية أو القومية أو الاقليمية لا يمكن لها أن تغطي إلا جزءاً يسيراً من متطلبات التنمية في البلدان العربية غير النفطية على اختلافها، وذلك على الرغم مما قدمته الأقطار العربية النفطية مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى هذه البلدان من منح وقروض وإعانات بشروط ميسرة وفي ظروف ملائمة لها. غير أن ذلك انحصر بحكومات هذه البلدان التي تعود إيرادات النفط إليها فتوجهها كما تشاء، وهو ما يميز الوضع الحالي في أقطار الفائض العربية. أما رؤوس الأموال الخاصة فإن تدفقها بين بلدان الفائض وبلدان العجز العربية لا يزال محدوداً جداً بسبب قصور العوامل المؤسسية القائمة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية غير الملائمة في عديد من الأقطار العربية[٣٧].

ولعل أبرز الدلائل على محدودية التدفقات المالية على أساس تجاري داخل المنطقة العربية يظهر في تزايد حجم العمليات الاقراضية التي تمت، ولا تزال تتم، لصالح مقترضين عرب (حكومات ومؤسسات خاصة)، بوساطة الأسواق المالية الدولية، سواء كانت اقتراضات عربية بواسطة السندات الدولية (International bonds) أو قروض مصرفية دولية (Euro-Credits)[٣٨]. ففي الفترة ١٩٧٢- ١٩٧٨ بلغ حجم الاقتراضات الفعلية لصالح المقترضين العرب في أسواق السندات الدولية، وذلك إما بشكل إصدارات عامة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ومع ذلك تدل التقارير على أن ما قدمته هذه المؤسسات المالية الست - بالاضافة إلى صندوق التنمية العراقي وبدون أخذ صندوق «الأوبك» الخاص بنظر الاعتبار وذلك من قروض إلى البلدان النامية ومنها العربية - بلغ حوالي (١٢٤٠) مليون دولار خلال عام ١٩٧٨، وحوالي (١٠٠٥) مليون دولار خلال العام ١٩٧٩.

أنظر: «من خلال عدد من الصناديق ومؤسسات التمويل: مساعدات للدول النامية بقيمة ١٣٣٧ مليون دولار خلال عام ١٩٧٨،» **نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة ٥ (آذار/مارس ١٩٧٩)، العدد٣، ص ١٧-١٨.

«خلال عام ١٩٧٩: ١٠٢٨ مليون دولار مساعدات من مؤسسات التنمية في أقطار نامية إلى الأقطار النامية الأخرى،» **نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة٦ (شباط/فبراير ١٩٨٠)، العدد٢، ص ١٦-١٧.

(٣٧) ويمكن أن نستثني من ذلك وإلى حد ما التحويلات الفردية الخاصة التي أشرنا إليها سابقاً عند الكلام عن موازين مدفوعات بعض الأقطار العربية.

(٣٨) حكمت شريف النشاشيبي، «تطورات بارزة في مجال الوساطة المالية العربية،» **نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، العدد١، ص ١٧.

(Public Issues) أو قروض خاصة (Private Placements) نحو (١,٥) بليون دولار[٣٩] استحوذت الجزائر على معظمها (١,٢) بليون دولار. وقد كانت الجزائر ولا تزال سباقة في هذا المضمار. أما في سوق الاقراض المصرفي الدولية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٨ فقد بلغ حجم الاقتراضات العربية المعلنة حوالي (١٤) بليون دولار، سواء لتمويل مشاريع محددة أو لتمويل عجز في موازين المدفوعات أو لتمويل عمليات التنمية الاعتيادية. وبذلك يصبح مجموع هذه القروض جميعاً حوالي (١٥,٥) بليون دولار يمكن أن تضاف إليها قروض غير معلنة تقدر ببليون دولار ليصبح المجموع الكلي (١٦,٥) بليون دولار[٤٠] وذلك عدا القروض من مصادر التمويل الأخرى غير المصرفية. فإذا أخذنا في الاعتبار ما أشرنا إليه سابقاً من أن معظم الفوائض المالية العربية تتدفق نحو أسواق المال والنقد الأوروبية والأمريكية واليابانية، وان مجموع استثمارات الدول العربية في هذه الأسواق في عام ١٩٧٨ قد قدر بين (١٤٥ - ١٥٠) بليون دولار من أصل (١٦٨) بليون دولار بلغتها استثمارات بلدان منظمة «الأوبك» جميعها[٤١] (أي ما بين ٨٦٪ إلى ٨٩٪) وقارنا ذلك بمقدار القروض العربية في هذه الأسواق ذاتها لتبين لنا مقدار الغبن الذي تعاني منه المنطقة العربية في الاستفادة من مواردها العربية ذاتها، ولتبين لنا كذلك أن الأقطار العربية تقترض الأموال العربية بوساطة أسواق مالية أجنبية بدلاً من تدويرها مباشرة في داخل المنطقة من قبل مؤسسات مالية عربية وسيطة. ولعل من أهم أسباب ذلك ضعف الأسواق المالية العربية، وتفككها، وعدم التنسيق بينها، وغياب الكثير من مؤسساتها وأدواتها وهياكلها الأساسية، بالاضافة إلى السياسات الحكومية العربية المتناقضة على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض المؤسسات الاقليمية، مثل مؤسسات جامعة الدول العربية على اختلاف أنواعها كمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وغيره، وعلى الرغم من التعاون العربي المالي على مختلف المستويات الثنائية والقومية والاقليمية في مختلف المجالات[٤٢].

إن النتيجة التي نصل إليها من ذلك كله هي أن حركة الموارد المالية بين أقطار الفائض وأقطار العجز العربية لا تزال محدودة بدرجة كبيرة، على الرغم من ضخامة الفوائض والعجوزات ذاتها. كما نصل إلى استنتاج آخر، هو أن المستفيد الأكبر من إيرادات النفط هي بلدان أوروبا الغربية والأمريكية واليابان، فهذه كلها تستعيد قيمة النفط التي

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤٢) أنظر: المصدر نفسه حول مختلف أنواع التقدم في مجالات التعاون المالي العربي. ولكن أنظر أيضاً حول إمكانات تطوير سوق مالية عربية والشروط التي يجب توافرها لتحقيق ذلك في:

«Roland Tenconi, «prospects Facing Arab Financial Markets after Recent Growth,» **IMF Survey,** v.9 (25 June 1980), no. 12, pp. 181-184.

تدفعها إما بشكل صادرات ضخمة لبلدان النفط العربية نفسها وكذلك للبلدان العربية غير المنتجة للنفط، أو عن طريق الاستثمارات المالية والحقيقية المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها بلدان النفط العربية في أسواق النقد والمال والاستثمار الرأسمالية المتقدمة. فالتدفق النفطي العربي نحو البلدان الصناعية ينتهي بالتالي بتدفق نقدي نحو البلدان الأخيرة ذاتها، فهي تسترد باليسار ما تدفعه للعرب باليمين. إن إعادة تدوير الأموال العربية أمر متحقق فعلاً عن طريق المؤسسات الدولية والحكومية والخاصة الغربية بأنواعها. وهذا هو في اعتقادي أهم استنتاج يمكن أن نصل إليه من بحثنا هذا عند هذه النقطة. فما الذي يمكن لهذه الفوائض المالية العربية أن تقدمه في سبيل تحقيق تكامل نقدي عربي بشكل أو بآخر؟ وهل التكامل النقدي هو سبب أم نتيجة للتكامل الاقتصادي العربي؟ وإن لم يكن هو ما يمكن تحقيقه، فما الذي يمكن لهذه الفوائض أن تفعله في سبيل تحقيق شكل من أشكال التعاون النقدي العربي؟ هذا ما سيحاول الجزء التالي الاجابة عليه بشيء من الايجاز.

رابعاً - دور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي

يوصلنا العرض السابق إلى استنتاجات معينة بشأن اقتصادات أقطار الوطن العربي وهي:

١ - إنها تعيش في تبعية اقتصادية شديدة، يستوي في ذلك الأقطار النفطية وغير النفطية.

٢ - إن التبادل التجاري بين هذه البلدان على اختلافها قد قلت «نسبته» إلى مجموع تجارتها العالمية عما كان عليه قبل عشرين سنة من الآن، وذلك على الرغم من اتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وعلى الرغم من بعض الزيادة «المطلقة» في حجم هذا التبادل التجاري بينها.

٣ - إن المركز النقدي الخارجي للبلدان النفطية يتراوح من الجيد إلى الممتاز عموماً، خاصة في دول الخليج العربي. غير أن المركز النقدي الخارجي للبلدان غير النفطية سيء ويظهر تدهوراً مستمراً على المدى الطويل. فلم يظهر في أي منها - ربما عدا لبنان نظراً لوضعه الخاص واليمن الشمالية نظراً للتحويلات الخاصة والعامة الكبيرة في ميزان حسابه الجاري - أي تحسن يذكر خلال العقدين الماضيين. وهذه الخاصية هي أهم ما يميز بلدان الفائض - المجموعة الأولى - عن بلدان العجز العربية - المجموعة الثانية.

٤ - تتمتع بلدان النفط العربية بفوائض مالية ضخمة ينساب معظمها إلى أسواق

النقد والمال الأوروبية الغربية والأمريكية واليابانية. ولا تحصل البلدان العربية الأخرى إلا على جزء يسير منها.

ففي عام ١٩٧٩ وحده قدر فائض الحساب الجاري(٤٣) لبلدان منظمة «الأوبك» بـ (٧٩) بليون دولار، كان نصيب دول الخليج العربي الأربع (السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر) منها (٣٦) بليون دولار، هذا عدا حصة العراق وليبيا والجزائر. وبذلك تصل نسبة الفوائض العربية من فوائض «الأوبك» إلى أكثر من ٤٥٪. كما قدرت استثمارات «الأوبك» في أسواق النقد والمال العالمية بـ(٥٣,٨) بليون دولار، أي ما تزيد نسبته على ٦٨٪ من مجموع فوائض «الأوبك» لعام ١٩٧٩. وثمة احتمال كبير- حسب تقديرات سابقة أشرنا إليها في الجزء السابق- ان أكثر من ٨٠٪ من هذه الاستثمارات تملكها بلدان عربية نفطية. فإذا افترضنا صحة ذلك، فيمكن تقدير الفوائض العربية المستثمرة عالمياً عام ١٩٧٩ وحده بحوالي (٤٣) بليون دولار.

أما إذا طبقنا نسبة الـ ٨٠٪ نفسها على المجموع المتراكم لاستثمارات دول «الأوبك» في أسواق النقد والمال العالمية في نهاية العام ١٩٧٩ والبالغ (٢٣٦) بليون دولار لوصلت حصة الأقطار العربية منها إلى ما يمكن تقديره بـ(٢٠٨,٨) بليون دولار. وهي مبالغ ضخمة حقاً، خاصة إذا ما قيست بالعجز الكبير في موازين مدفوعات الأقطار العربية غير النفطية، والذي أشرنا إليه فيما سبق.

والسؤال الآن ما هو دور مثل هذه الفوائض في تحقيق تكامل نقدي عربي؟ وإن لم يكن ذلك فما هو دورها في تحقيق تعاون نقدي عربي؟

لقد قيل الكثير حول الموضوع من قبل عديد من الاقتصاديين العرب، وأشير إليه من قبل العديد من المسؤولين العرب، وكذلك من قبل مؤسسات عربية إقليمية وقطرية(٤٤). ولست بحاجة إلى أن أكرر هنا ما قاله كل منهم وما ذهبت إليه كل جهة. إلا أن جماع ما قيل هو أن إقامة تكامل نقدي كامل، بمعنى وحدة نقدية كاملة في الوطن العربي، هي أمر سابق لأوانه نظراً لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية بين الأقطار العربية، وتباين

---

(٤٣) جميع الأرقام والحسابات الواردة في الجزء التالي من البحث تعتمد ومستقاة من:
Bank of England, **Quarterly Bulletin,** June 1980 , p. 154, p. 158.

(٤٤) أنظر في ذلك بعضاً مما قيل في الموضوع ملخصاً في: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الوحدة الحسابية العربية، دراسات وآراء** (الكويت: المنظمة، ١٩٧٧)؛ سليمان حميد المنذري، **التعاون النقدي العربي مجالاته وإمكانياته** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)؛ هشام متولي، **أبحاث في الاقتصاد السوري العربي** (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٤)، ص٢٢٧-٢٦٧؛ أنظر كذلك تعليقات مختلفة حول الموضوع في: براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل،** ص١٠٧-١٠٨، ١٩٤ - ٢٠٤، ٣٥٣ وما بعدها خاصة ٣٧٨ - ٣٨٢.

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتنموية، وغياب الارادة السياسية المخلصة والعزيمة الصادقة في هـذا الشأن. ومن النـاحية الاقتصـادية الصـرفة يـذهب كثير من الكتـاب الاقتصاديين العرب، ومنهم الكاتب الحالي، إلى أن التوحيد النقدي هو تتويج للتكامل الاقتصادي في مختلف المجالات الأخرى.

فالتكامل النقدي بهذا المعنى يعني أكثر من مجرد خلق عملة عربية واحدة، إنما هو يذهب إلى أبعد من ذلك فيقتضي انسجاماً، وتنسيقاً في السياسات الاقتصادية، ووجود هيئة عليا قومية لرسم وتخطيط ومتابعة تنفيذ تلك السياسات، ويتضمن كذلك بالاضافة إلى الاتجاه نحو وحدة اقتصادية كاملة، الاتجاه في النهاية، نحو وحدة سياسيـة كاملة(٤٥). فتحقيق درجة عالية من التنسيق الاقتصادي، ولفترة طويلة من الزمن، وخاصة من حيث الرقابة على الحسابات الحكومية والرأسمالية في موازين مدفوعات الأقطار العربية، وتوفير مقادير كافية وكبيرة من الائتمان لمواجهة العجز في موازين الأقطار العربية غير النفطية، وخلق وحدة حسابية عربية، وتوفير مبالغ كافية من العون الاقتصادي الاقليمي للأقطار المذكورة من قبل أقطار الفائض العربية - هي شروط أولية لازمة لأي تكامل نقدي، أو وحدة نقدية عربية منشودة. عندئذ، وعندئذ فقط، يمكن إقامة تلك الوحدة، مبدئياً عن طريق أسعار صرف ثابتة بين عملات الأقطار العربية جميعاً، ومن ثم خلال عملة عربية موحدة وذات وجود مادي ملموس. ويعني ذلك شرطاً مسبقاً، هو القابلية الكاملة للعملات العربية للتحويل إلى بعضها بعضاً (Full convertability) كخطوة أولى تسبق خلق العملة الموحدة. أما هدف اتحاد المدفوعات فهو تحقيق قابلية محدودة لهذه العملات للتحويل خاصة فيما يتعلق بمعاملات الحساب الجاري في موازين مدفوعات هذه الأقطار، وذلك بالنسبة لغير المقيمين، مما يشجع على التوسع في التبادل التجاري بين هذه الأقطار. ولكن القابلية الكاملة لهذه العملات على التحويل بالنسبة للمعاملات الجارية تتسع لتعني الحرية الكاملة للمقيمين وغير المقيمين على السواء في بيع وشراء أية عملة لأغراض الميزان الجاري. وهي مـرحلة مهمة من مـراحل التكـامل النقـدي. ويقتضي ذلك حـرية كـاملة في التجارة والمدفوعات داخل مجموعة أقطار الوحدة الاقتصاديـة في معامـلاتها الجـارية. فـالتكامـل الاقتصادي - أي إزالة قيود التعريفات والحصص - هو أمر أساسي للتكامل النقدي والاتجاه نحو القابلية الكاملة للتحويل(٤٦). ولن تتحقق القابلية التامة للتحويل، إلا حين تتحقق حرية التجارة في الحساب الجاري، وكذلك حين يسمح لرأس المال بالتحرك بحرية تامة ضمن أقطار السوق المشتركة. ويعني ذلك بدوره تبني نظام سعر صرف ثابت بين عملات

(٤٥) P. Coffey and J.R. Preesly, **European Monetary Integration** (London: MacMillan, 1971), p.1.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٢٤.

الأقطار المعنية، وبالتالي خلق عملة واحدة وتنسيق كامل بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والتحول نحو قيادة نقدية ومالية واقتصادية مركزية مشتركة(٤٧) كبنك مركزي واحد، أو بنك مركزي احتياطي على غرار البنك الفدرالي الاحتياطي الأمريكي، وصندوق احتياطي نقدي مركزي، أو صندوق نقد عربي - كما هو حاصل فعلاً - وربما مصرف تنموي استثماري مركزي بدلاً من مؤسسات تمويل تنموية قطرية متعددة، وميزانية موحدة وخطة تنمية موحدة. . . الخ. وهي أمور تدخل كلها في باب الطموحات أكثر من كونها وقائع عملية في ظل الظروف السائدة آنياً، أو التي ستسود إلى أمد غير قريب، في معظم، إن لم يكن كل الأقطار العربية، غنيها وفقيرها. فهل يمكن للفوائض المالية العربية أن تحقق شيئاً في هذا المجال؟

إن الجواب على ذلك هو أن من غير الممكن لهذه الفوائض وحدها أن تحقق تكاملاً نقدياً على النطاق العربي كله. ذلك أن التكامل النقدي هو، كما قلنا، تتويج للتكامل الاقتصادي الذي يعمل على القضاء التدريجي على العوامل المعوقة لحرية التجارة بين الاقتصادات الهادفة للتكامل، وذلك سواء بالنسبة للسلع والخدمات أو بالنسبة لعوامل الانتاج، ومؤدية بالنتيجة إلى خلق منطقة اقتصادية متكاملة تجارة وإنتاجاً وتوزيعاً، وكذلك من حيث التناسق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، بحيث تصبح المنطقة المتكاملة وحدة اقتصادية واحدة تجاه الآخرين الذين ستتعامل معهم على هذا الأساس. أما في داخلها فهي تعامل أطرافها على قدم المساواة وعلى أسس اقتصادية واجتماعية صرفة، آخذة بنظر الاعتبار تحقيق إنتاج أمثل للسلع والخدمات، وتوزيعاً أفضل للموارد الانتاجية قطاعياً وجغرافياً في المنطقة المتكاملة كلها. أما من الناحية السياسية، فهي تهدف في الغالب إلى تحقيق وحدة سياسية قد تكون أصلاً هي الهدف النهائي المنشود للتكامل الاقتصادي. إن معنى ذلك هو أن التكامل الاقتصادي المتوج بتكامل نقدي شامل ليس مجرد عملية اقتصادية فحسب، وإنما هو عملية سياسية كذلك، وهو من الناحية الديناميكية يخلق متغيرات جديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية لا بد لها من أن تؤدي إلى نتائج ذات آثار خطيرة على مجمل

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص٢٥. وقد جاء في تقرير ورنر (The Werner Report) عام ١٩٧٠ حول هذا الموضوع بالنسبة لأقطار السوق الأوروبية المشتركة ما يلي:

«تتضمن منطقة وحدة نقدية قابلية العملات للتحويل وإزالة هوامش التقلبات بين أسعار التعادل والحرية الكاملة لحركات رأس المال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على العملات الوطنية القائمة أو بإنشاء عملة مشتركة. ومن الناحية الفنية، يبدو الاختيار غير ذي بال، إلا أن الاعتبارات النفسانية والسياسية تدعم بقوة تبني عملة موحدة مما يضمن عدم الرجوع عنها. نقلاً عن المصدر نفسه، ص٤٤. أنظر كذلك حول الموضوع ذاته، وفيما يخص الوضع بالنسبة لمتطلبات التكامل النقدي:

D. Swann, **The Economics of The Common Market,** 3rd. ed. (Harmondsworth: Penguin Books, 1975), ch.8, pp. 197-210.

الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم في البلدان الأطراف في هذه العملية. لهذا فإن هناك صعوبات عدة تقف في سبيلها منها السياسية ومنها الاقتصادية وقد أشرنا سابقاً إلى أمثلة مختلفة عليها، لعل أهمها اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية بين مختلف أقطار الوطن العربي، مما يضع قيوداً على حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عوامل الانتاج بين بلد وآخر، ولذلك ليس مستغرباً أن عضوية السوق العربية المشتركة لا تزال مقصورة على بعض البلدان المنضمة لجامعة الدول العربية أو لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية دون غيرها. وهكذا يضحى التكامل الاقتصادي العربي، والتكامل النقدي العربي الكامل بالتالي، مجرد أمنية، في المدى القصير على الأقل، إذ لم يتحقق إلا القليل جداً بشأن حرية انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، ولم تصر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين أعضائها، ولم تنص على تحديد فترة انتقالية ملزمة لأطرافها، بل أباحت لها عقد اتفاقيات ثنائية مع دول غير أعضاء فيها والسماح لها بمعاملة الآخرين معاملة تفضيلية. ولم تعط قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية صفة الالزام بل اعتبرتها مجرد توصيات فحسب.

وتنصرف معظم هذه المآخذ إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة كذلك. فقد اقتصرت على معالجة حرية حركة السلع دون أن تسعى إلى تحرير حركة الأشخاص ورأس المال. كما أتاحت إمكانية استعمال مبدأ (الدولة الأكثر رعاية) بالنسبة للدول غير الأعضاء، مما ساوى بين الدول الأعضاء والدول الأخرى من غير الأعضاء في الاتفاقية. وأجازت استثناء بعض المنتجات من قوائم الإعفاءات دون تحديد، مما فتح الباب على مصراعيه لطلب استثناءات عديدة دون مبرر اقتصادي قومي، ولم تعالج الاتفاقية ضرورة توحيد الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.. إلخ. وهكذا بقي التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في اتفاقية السوق المشتركة لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع تجارتها مع العالم. وإذا كانت السوق المشتركة قد خلقت منطقة تجارة حرة محدودة، إلا أنها لم تحقق عملياً لا اتحاداً جمركياً ولا وحدة اقتصادية ولا تكاملاً اقتصادياً بالمعنى الذي أشرنا إليه قبلاً.

ولن تستطيع الفوائض المالية أن تحقق بذاتها ما لم تستطع العوامل الاخرى الأكثر أهمية أن تحققه في سبيل التكامل الاقتصادي وعبره، نحو إنجاز تكامل نقدي كامل.

ونحن نرى ان الكلام عن وحدة نقدية عربية أو تكامل نقدي عربي كامل في هذه المرحلة هو من قبيل وضع العربة أمام الحصان. إن هناك شروطاً مسبقة عديدة، سياسية واقتصادية، يجب توافرها قبل الوصول إلى مرحلة الاندماج النقدي الكامل، مع الفوائض المالية النفطية العتيدة أو بدونها.

ولكن إذا كان ذلك صحيحاً فهل تستطيع هذه الفوائض تقديم عون ما في سبيل

تحقيق تعاون نقدي عربي معين؟ إن الجواب على ذلك هو بالإيجاب قطعاً. إذ يمكن لهذه الفوائض:

أولاً: أن تيّسر قروضاً قصيرة الأجل ومنحاً ودعمًا للبلدان العربية غير النفطية، التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها. ويمكن - بل ينبغي - أن يتم ذلك عن طريق صندوق النقد العربي. ويقتضي ذلك زيادة في موارد الصندوق، وتوسعاً في عملياته الإقراضية بأنواعها لمساعدة بلدان العجز على أن تواجه نوعين من العجز في موازين مدفوعاتها وهما: العجز المؤقت، بواسطة قروض قصيرة الأجل، والعجز الأساسي أو المزمن بواسطة قروض متوسطة الأجل، ولكن بشروط تهدف إلى حث مثل هذه البلدان على إعادة النظر في هياكلها الاقتصادية وسياساتها التجارية والنقدية والمالية بما يكفل إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها. كما يمكن لدول الفائض أن تقدم قروضاً مباشرة أو دعمًا مباشراً إلى مثل هذه البلدان إن هي أرادت. ولكن تقوية التعاون العربي النقدي والمالي والسير به نحو غايته المنشودة في التكامل النقدي والاقتصادي يقتضيان أن يتم ذلك بشكل أساسي من خلال صندوق النقد العربي(٤٨).

ثانياً أن تقدم بلدان الفائض قروضاً طويلة الأجل ومنحاً ودعمًا لبلدان العجز وللبلدان العربية التي تعاني من شحة في مواردها المالية لمواجهة بعض متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويمكن أن يتم ذلك مباشرة بين الحكومات أو عن طريق صناديق التنمية، ونحن نرى ضرورة إعادة النظر في تنظيم هذه المؤسسات، وذلك من خلال خلق مؤسسة تمويلية تنموية مركزية تحل محل هذه المؤسسات القطرية المتعددة، ويتركز فيها ما توفره بلدان الفائض من موارد مالية تستطيع توجيهها مركزياً وبشكل اقتصادي إلى مختلف بلدان العجز العربية، بما يحقق تنمية عربية متسقة ومتوازنة وهادفة إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي على المدى الطويل. ولعل خير مرشح للقيام بهذه المهمة حالياً هو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن أن يحوَّل إلى مصرف تنموي استثماري مركزي ذي موارد مالية كبيرة ويستطيع أن يجمع كفاءات علمية ذات خبرة وعلى مستوى عال من الأهلية والكفاءة(٤٩). وهنا يجب عدم التغاضي عن حقيقة مهمة وهي أن الإيرادات النفطية، وبالتالي الفوائض المالية العربية، هي إيرادات حكومية مما يجعل من السهل على حكومات بلدان الفائض أن توجهها الوجهة التي تريد، عن طريق مؤسسات عامة، قطرية أو إقليمية أو دولية، بما يخدم عملية التنمية في أقطار الوطن العربي. وهذا ما يحتم على الحكومات أن تعمل على تيسير حركة الفوائض المالية وتسهيل أمر انتقالها من

---

(٤٨) أنظر في ذلك: علي، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، ص ٢٦٢-٢٧٩.

(٤٩) المصدر نفسه.

قطر عربي لآخر، ضامنة في الوقت نفسه سلامة هذه الأموال وميسرة تحويلها وتحويل أرباحها ومردوداتها الاقتصادية، بنسب معقولة وبعملات، أو عملة عربية مركزية قابلة للتحويل إن وجدت. فالضمانات الحكومية، وكذلك إشتراك البنوك التجارية العربية في إقامة مؤسسات تمويل عربية مشتركة، هما وسيلتان مهمتان لتسهيل حركة الفوائض المالية العربية بين أقطار الوطن العربي، مما يسهل خلق ما يسمى (السوق النقدية والمالية العربية)، رغم تفاوت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين هذه البلدان.

هل يقتضي ذلك كله تثبيت اسعار صرف العملات العربية فيما بينها، وبالتالي خلق منطقة نقدية عربية؟ بل هل يمكن تحقيق ذلك سواء على نطاق الوطن العربي كله أو على نطاق مناطق نقدية عربية متعددة المراكز؟

إن واقع البلدان العربية، كبلدان عجز من جهة وبلدان فائض من جهة اخرى، لا يشجع على إقامة منطقة عربية نقدية على نطاق الوطن العربي كله. وسبب ذلك عدم ثبات أسعار العملات العربية - في دول العجز خاصة - بالاضافة إلى تفاوت السياسات المالية والنقدية والاقتصادية فيما بينها، وعدم توازن موازين مدفوعات الغالبية العظمى منها. كما أن تثبيت أسعار الصرف يقتضي خلق (صندوق احتياطي مشترك) ذي موارد مالية ضخمة، من المشكوك فيه توفيرها بالنسبة المطلوبة، لأسباب كثيرة منها السياسية والاقتصادية والمحلية والاقليمية. أما دور صندوق النقد العربي في ذلك فهو محدود بأهدافه التي منها (استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء). وتحد الصندوق في ذلك موارده المالية المحدودة مقابل حالات العجز الضخمة التي تنوء بها موازين مدفوعات معظم الدول الأعضاء في الصندوق.

فهل يمكن، مع ذلك، خلق منطقة نقدية عربية بين بلدان الفائض العربية، خاصة في منطقة الخليج العربي؟

أجاب بعض الاقتصاديين العرب على ذلك بالإيجاب(٥٠) مبررين ذلك على أساس القوة المالية التي تتمتع بها بلدان الخليج نسبياً، بسبب ما تتمتع به جميعاً من فوائض في موازين مدفوعاتها وسيطرة حكوماتها على تلك الفوائض من ايراداتها النفطية، وعدم توقع حدوث خلل في موازين مدفوعاتها. كل ذلك يشجع على تثبيت اسعار الصرف بين عملاتها ويقلل من الحاجة إلى وجود هوامش للتقلبات فيها(٥١). هذا بالاضافة إلى تشابه اقتصاديات هذه

---

(٥٠) سليم الحص، الدينار الخليجي، الفكرة والتطبيق (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الوحدة الحسابية العربية، دارسات وآراء، ص ١٢٧-١٥٣.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٣٧.

البلدان من حيث كون النفط فيها يشكل معظم دخولها القومية. ولكن هؤلاء يدعون أولاً: إلى تضييق تدريجي في هوامش التقلبات في أسعار صرف عملات هذه البلدان، ويعترفون في الوقت نفسه بإمكانية اختلاف سياسات الصرف بين هذه البلدان أو إمكانية تدهور المركز النفطي، وبالتالي المالي، لواحدة منها أو أكثر. ولذلك فهم يعترفون بأن إمكانية إيجاد عملة موحدة أو أسعار صرف ثابتة بين عملات دول الخليج لا تكفي لإحداث عملة جديدة. فعدم اقتران التوحيد النقدي بسيّئات في الوقت الحاضر هو اعتبار آني، «فظروف بعض دول الخليج قد تتغير مع تغير وضع النفط كمصدر للطاقة، أو مع نفاد النفط، أو مع تغير المركز النسبي لتلك البلدان في الإنتاج العالمي للنفط أو نشوء خلاف ذلك من التطورات وقد ينجم عن هذا وضع تتعارض فيه مواقف مختلف بلدان الخليج»(٥٢).

ماذا يعني ذلك؟ إنه، في اعتقادنا، يعني أمرين اثنين:

١ - إن إنشاء منطقة نقدية خليجية وتثبيت أسعار صرف عملات بلدان الخليج مع بعضها، وبالتالي إمكانية خلق عملة موحدة بينها، هي كلها أمور ممكنة، ولكن من الناحية الاقتصادية الصرف والآنية فقط.

٢ - إن هناك شروطاً اخرى، اقتصادية وغير اقتصادية - وسياسية بشكل خاص - يجب أن تتحقق قبل بلوغ ذلك الهدف.

وهذه الشروط هي العناصر الأساسية التي يجب توفرها لخلق (منطقة عملة موحدة مثلى)(٥٣):

(أ) حرية انتقال كاملة لعوامل الإنتاج على اختلافها (العمل ورأس المال) بين بلدان المنطقة النقدية.

(ب) قابلية تامة لعملات بلدان المنطقة للتحويل بعضها إلى بعض.

(ج) أسعار صرف ثابتة بين العملات المذكورة، أو على الأقل ضمن هوامش تقلبات محدودة وضيقة تزول تدريجياً، بحيث تنتهي بعملة موحدة يمكن استعمالها كوسيلة دفع وإدخار وتسديد لديون ضمن المنطقة.

(د) وجود هيئة عليا مشتركة يتعدى نطاق قراراتها الحدود السياسية لبلدان المنطقة وتتخذ قرارات اقتصادية ومالية ونقدية متسقة وتنطبق على الجميع دون استثناء.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٥٣) انظر ملخصاً ممتازاً لذلك في: C. P. Kindleberger, **International Economics,** 5th ed. (Homewood, Iee.: Irwin, 1973), ch. 25, pp. 424-432; H. G. Grubel, **The International Monetary System,** 3rd. ed. (Harmondsworth, Penguin Books, 1977), pp. 109-117.

(هـ) إقامة مؤسسة نقدية مركزية بشكل ما. ويعني ذلك كله قرارات سياسية وتنازلات سيادية في مجال السياسات المالية والنقدية خاصة. «لذا يجب أن تكون هناك أولاً إرادة للتنازل عن «السيادة الوطنية» على السياسة النقدية والمالية، لكي يكون ممكناً تثبيت أسعار الصرف بشكل دائم ومن ثم سيكون إدخال العملة المشتركة تتويجاً لتحقيق [الوحدة السياسية والاقتصادية]»[٥٤].

أما بالنسبة لحرية انتقال العمل بين هذه الأقطار فهناك الكثير مما يحدها ويعيق حركة هذا العنصر الذي هو شحيح أصلاً في مختلف هذه البلدان. أما رأس المال، فإن وجود عملة مشتركة ليس شرطاً ضرورياً مسبقاً لحرية حركته وقابليته للتحول من قطر لآخر، إذ المهم هو حرية حركته، وليس شكل العملة أو نوع العملة التي ينتقل بها من مكان لآخر. وستكون إقامة هيئة أو هيئات مركزية إقليمية مشتركة قراراً سياسياً أكثر منه اقتصادياً، لأنه يعني تنازلاً عن «السيادة» في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية والنقدية والتنموية على نطاق المنطقة النقدية كلها، وسيكون تحقيقه خطوة خطيرة وإنجازاً كبيراً. غير أن الأهم من هذا وذاك هو ضيق القاعدة الإنتاجية في هذه البلدان وعدم تنوع واتساع هياكل اقتصاداتها، واعتمادها كلياً تقريباً على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الآيل للنضوب والذي يعتمد الطلب عليه على الظروف الاقتصادية والعوامل السياسية السائدة في الأقطار الصناعية الرأسمالية المتقدمة، مما يخلق في هذه الاقتصادات تبعية اقتصادية ومالية ونقدية، وبالتالي تبعية سياسية شديدة. ان خلق وحدة حسابية مشتركة - كالدينار العربي الحسابي - شيء، وإيجاد وحدة عملة مبادلة واختزان للقيمة ووسيلة للإدخار ودفع الديون شيء آخر. الأولى لا تحتاج إلى أساس مادي، وإنما يكون لها وجود نظري أو صوري تعبر به عن قيمة شيء ما. أما الثانية فذات وجود مادي يستند إلى أساس مادي أيضاً، له من القوة والمتانة والإسناد العملي والدعم الفعلي، يشكل قاعدة إنتاجية متنوعة، واقتصاداً قوياً وواسعاً، وموجودات أجنبية ومحلية كبيرة، مما يخلق عليه طلباً داخلياً وخارجياً واسعاً لأغراض التقويم والمبادلة والإدخار، ويخلق منه عرضاً كافياً يواجه به ذلك حجماً وقيمة وشدة، ويكون لعرضه من المرونة ما يكفي لتلبية الطلب عليه للأغراض المذكورة في داخل الاقتصاد وخارجه، مما يزيده قوة في أسواق الصرف الأجنبية، فتثبت قيمته، ويستقر سعره، ويصبح بالإمكان استعماله على النطاقين المحلي والدولي كعملة دولية مقبولة عموماً، مقياساً للقيمة ووسيلة للمبادلة وموجوداً احتياطياً دولياً. وهذه كلها شروط مسبقة لا تتوفر حالياً في بلدان الخليج وأخص منها الإرادة السياسية.

ودليلي في ذلك هو أن هذه البلدان خاصة، والبلدان العربية عامة، كانت موحدة نقدياً نسبياً في ظل الدولة العثمانية، وكانت فيها مناطق عديدة موحدة نقدياً جزئياً في ظل

---

(٥٤) Grubel, The International Monetary System, p. 206 الكلمات بين قوسين [ ] مضافة.

الاستعمارين البريطاني والفرنسي، فلما توفرت لها الإرادة السياسية النسبية، أصبحت نظمها الاقتصادية والنقدية والمالية مجزأة مثلها. فحتى سورية ولبنان المتحدتين جمركياً ونقدياً حتى أواخر الأربعينات انفصلتا نقدياً ومالياً واقتصادياً(٥٥). وحتى سورية ومصر - الاقليم الشمالي والاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة المغدورة، لم تستطيعا أن تتوحدا نقدياً(٥٦). وقد تكون هناك عوامل اقتصادية حالت دون ذلك في كلتا الحالتين، ولكن العوامل السياسية كانت هي في الغالب السبب الرئيسي لذلك.

ومن الناحية الاخرى فإن الفائدة أو الفوائد التي يبغيها قطر ما من انضمامه إلى اتحاد مدفوعات دولي أو إقليمي أو إلى منطقة نقدية دولية أو إقليمية، تكمن في رغبته في المحافظة على أنماط معينة من التجارة الخارجية، وتمويل العجز في الحساب الجاري من ميزان مدفوعاته حيث تتزايد أهمية العون الخارجي، والتأكد من تدفق رؤوس الأموال الطويلة الأجل بصورة منتظمة وذلك لأغراض التنمية والتطوير الاقتصاديين. وقد كان أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى نجاح قاعدة الذهب وسلاسة عملها وانسجامها مع الظروف السائدة آنذاك - في أواخر القرن التاسع عشر - في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، هو التدفقات الدولية الكبيرة في رؤوس الأموال والتي ساعدت على خلق نمط منظم من الاستثمار الطويل الأجل الذي تتطلبه عملية التنمية، فقد غطت هذه التدفقات جزءاً كبيراً من العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية خاصة. وهكذا لعبت تلك التدفقات الرأسمالية الكبيرة دور القائد في اتساق وسلاسة وسهولة عمل قاعدة الذهب المذكورة(٥٧). فهل ينطبق هذا على منطقة الخليج العربي؟

إن دول هذه المنطقة لا تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وليس بينها من هو بحاجة إلى تدفق في رؤوس الأموال لمواجهة عجز أو تمويل عمليات تنمية. كما لا يقتضي أي تدفق من هذا القبيل عملة موحدة. هذا إضافة إلى ضآلة التبادل التجاري بين دول المنطقة. ثم إن اختلاف حجم اقتصادات أقطار الخليج بشكل كبير قد يعطي وزناً كبيراً وغير متناسب لبعضها دون بعضها الآخر. مما يثير مشاكل سياسية صعبة الحل. ولكن

---

(٥٥) أنظر في تطورات وأسباب ذلك: الفرد ج. مصري، **السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية ١٩٢٠-١٩٦٧**، ترجمة صليب بطرس (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥)، الفصل الثالث.

(٥٦) M. S. Nabulsi. «Problems of Intergrating the Monetary Systems of Egypt and Syria Under the U. A. R. Regime, 1958-1961,» **Middle East Economic Papers** (Beirut: The American University of Beirut, 1964).

(٥٧) I. J. Weiller, «Existing International Payments and Exchange in Relation to Problems of Growth,» in R. Harrod and D. C. Hague, eds., **International Trade in a Developing World** (London: MacMillan, 1968), pp. 347-353.

قد يرد على هذا بأن الدولة الكبيرة قد تلعب دور الرائد والقائد، وإن الاعتبارات القومية قد تسود على أي اعتبار آخر. وهذا صحيح. ولكننا نعتقد ان منطقة الخليج النقدية يجب أن تضم عندئذٍ جميع بلدان الخليج بما فيها العراق والسعودية، فهي كلها بلدان نفطية ذات فوائض مالية كبيرة وتتوفر في بعضها على الأقل إمكانات اقتصادية تنموية كبيرة قد يفيدها تدفق رؤوس الأموال إليها على نطاق واسع. كما قد تصبح المنطقة عندئذٍ مركز تصدير لرؤوس الأموال إلى باقي أجزاء الوطن العربي. ولكن ذلك يتطلب اشتراطات مهمة اخرى أشرنا إليها سابقاً، وإن لم تتحقق فلن يجدي عندئذٍ الكلام عن منطقة نقدية خليجية تضم العراق والسعودية وباقي بلدان الخليج العربي جميعاً. ان توفر هذه الشروط كلها، أو جلّها، خاصة السياسي منها، كفيل بأن يحقق الكثير في مجال التكامل النقدي الخليجي.

خامساً - مقترح لصيغة بديلة لمنطقة نقدية عربية

حاول البحث السابق أن يؤكد الصعوبات التي تعترض طريق التكامل النقدي العربي الكامل، إقليمياً وعلى نطاق الوطن العربي ككل، وكان الاستنتاج المهم الذي وصل إليه هو أن هذا التكامل إن هو إلا النتيجة النهائية والمنطقية للتكامل الاقتصادي المستند إلى توفر شروط معينة، والذي له مدى زمني لا بد من المرور به قبل الوصول إلى الإندماج النقدي المطلوب. ومن الخطأ الكلام عن التكامل النقدي قبل أن تتحقق تلك الحالة المثلى من المتطلبات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي. فالكلام عن التكامل النقدي حالياً وآنياً هو، في اعتقادنا، سابق لأوانه.

ولكن أليس ممكناً السير في التكامل النقدي خطوة فخطوة وعلى أساس تدريجي؟ خاصة بالنسبة لبعض المناطق الاقليمية التي تتوفر فيها حدود دنيا من الاشتراطات المطلوبة، كمنطقة الخليج العربي؟ أليس ممكناً تحقيق تكامل نقدي عربي تدريجي؟

ان التكامل أو التوحيد النقدي بالمعنى الذي أشرنا إليه يتضمن، صراحة أو ضمناً، الاتفاق على أسعار صرف ثابتة دائمة، أو إيجاد عملة مشتركة، مما يتطلب بالنسبة لأي منها (مركزة) السياسة النقدية في بلدان الوحدة الاقتصادية والنقدية. غير أن من الممكن الوصول إلى هذه المرحلة تدريجياً، بدلاً من القفز إليها دفعة واحدة، وذلك عن طريق تطوير تدريجي لعملة مشتركة توجد في وقت واحد مع العملات المحلية وتتزايد نسبتها إلى الأخيرة تدريجياً وباستمرار بمرور الزمن(٥٨). ويجري تداولها جنباً إلى جنب مع العملات المذكورة، مما يؤدي إلى اعتياد الجمهور العربي الخليجي على استعمالها، خاصة في التعامل مع الحكومات حيث

(٥٨) أنظر: E. Magnifico, **European Monetary Unification** (London: MacMillan, 1973); Gruble, **The International Monetary System**, pp. 212-213.

يجري دفع الضرائب على أساسها، وتتعامل المؤسسات المالية الخاصة والعامة بها، ويعبر بواسطتها عن موجوداتها ومطلوباتها، كما يجري بواسطتها تسديد الالتزامات بين البنوك المركزية العربية خاصة، والأجهزة المصرفية عامة. كما تقوم هذه المؤسسات بإصدار سندات مسماة في إطارها، وكذلك تفعل الحكومات، مما يسهل خلق سوق سندات عربية معبر عنها في إطار الوحدة النقدية العربية الجديدة المشتركة. ويجري إصـدار هذه الوحدة النقدية المشتركة من قبل (بنك مركزي إتحادي) على غرار (البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي) الذي تصبح فيه البنوك المركزية العربية أعضاء عاملة تسهم فيه بنسبـة من موجـوداتها الأجنبية، بالاضافة إلى نسبة من العملات المحلية التي يستطيع (البنك الاتحادي) أن يصدر مقابلها العملة المشتركة الجديدة التي تكون حكومات تلك البلدان أول من يقبلها في دفع الضرائب إليها وتسديد الالتزامات تجاهها، وتكون البنوك التجارية أول من يستعملهـا كموجودات احتياطية، كوسائل لخلق سوق نقدية قصيرة الأجل، وفي إصدارات مالية طويلة الأجل. وحين يتم تدريجياً تقبل الأفراد لهذه الموجودات المصرفية القصيرة والطويلة الأجل يمكن عندئذٍ للبنك المركزي الاتحادي استعمال هذه السندات في عملياته في السوق المفتوحة على نطاق المنطقة النقدية، مما ييسر حركة رؤوس الأموال والفوائض المالية ويؤدي بالتالي إلى خلق سوق نقدية ومالية على نطاق الاتحاد كله، ويتاح عندئذٍ للبنك المذكور استعمال هذه الوسائل لدعم العملات المحلية طبقاً لتعليمات تصدرها لجنة من البنوك المركـزية المحلية، مشابهة للجنة السوق المفتوحة في البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. وبمضي الزمن، وبشيوع استعمال العملة الجديدة، سيكون بمستطاع العملة المشتركة الجديدة أن تحل تدريجياً محل العملات المحلية المتعددة. ويبقى مع ذلك ضرورياً، كشرط مسبق، العمل على التنسيق التدريجي بين السياسات المالية والنقديه من جهة، والسياسات الاقتصادية والتنموية من جهة اخرى، بين الأقطار الأطراف في الاتحاد. ولعل توفر بعض الشروط الأولية في دول الخليج ذات الفوائض المالية والمتشابهة الاقتصادات إلى حد كبير، وبالشكل الذي أتينا عليه سابقاً، يشجع على أن تكون هذه المنطقة هي المرشح الأول لتحقيق الاتحاد النقدي المنشود. هذا علماً بأن هذه هي عملية طويلة المدى، لا تتحقق إلا خلال فتـرة زمنية طويلة، وتتطلب إخلاصاً وصبراً ومثابرة. فهل إلى ذلك من سبيل؟

جدول رقم (١)

التجارة الخارجية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي

للأقطار العربية (١٩٧٦)

الأقطار العربية	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	المستوردات	مجموع التجارة الخارجية
	مليون دولار امريكي			نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (٪)		
١ - الأردن	٢٠٩	١٠٢٢	١١٧٠	١٧,٩	٨٧,٤	١٠٥,٢
٢ - الامارات العربية المتحدة	٨٥٤٣	٣٣٢٧	١١٠٦٠	٧٧,٢	٣٠,١	١٠٧,٣
٣ - البحرين	١٣٨٦	١٦٦٨	١٣٦٠	١٠١,٩	١٢٢,٦	٢٢٤,٦
٤ - تونس	٧٨٨	١٥٢٩	٤٤١٨	١٧,٨	٣٤,٦	٥٢,٤
٥ - الجزائر	٥٣٣٣	٥٣٣٨	١٥٧٦٠	٣٣,٨	٣٣,٩	٦٧,٧
٦ - الجماهيرية العربيةالليبية	٨٤٤١	٢١٩٨	١٧٠١٧	٤٩,٦	١٢,٩	٦٢,٥
٧ - الجمهورية العربية السورية	١٠٦٥	١٩٨٦	٦١٧٠	١٧,٣	٣٢,٢	٤٩,٤
٨ - جيبوتي	١٦	١١٤	١٨٧	٨,٦	٦١,٠	٦٩,٥
٩ - السودان	٥٥٤	٩٨٠	٦٠٠٥	٩,٢	١٦,٣	٢٥,٥
١٠- الصومال	٨٥	١٦٢	٥٦٦	١٥,٠	٢٨,٦	٤٣,٦
١١- العراق	٩٢٧٢	٣٤٧٠	١٥٧٧٧	٥٨,٨	٢٢,٠	٨٠,٨
١٢- عمان	١٥٧٨	١١٠٢	٢٣٩٠	٦٦,٠	٤٦,١	١١٢,١
١٣- قطر	٢٢١٠	٧٧٥	٣٤٦٠	٦٣,٩	٢٢,٤	٨٦,٣
١٤- الكويت	٩٨٣٠	٣٣٢٤	١٢٠٨٠	٨١,٤	٢٧,٥	١٠٨,٩

تابع جدول رقم (١)

الاقطار العربية	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	المستوردات	مجموع التجارة الخارجية
	مليون دولار امريكي			نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (٪)		
١٥ - لبنان[١]	٤٩٧	١٢٢٤	٢٨٣٠	١٧,٦	٤٣,٣	٦٠,٨
١٦- مصر	١٥٢٢	٣٨٠٨	١٦٠٣١	٩,٥	٢٣,٨	٣٣,٢
١٧- المغرب	١٢٦٢	٢٦١٨	٩٢١٩	١٣,٧	٢٨,٤	٤٢,١
١٨- المملكة العربية السعودية	٣٦١٢٥	٨٦٩٤	٥٢٩٠٠	٦٨,٣	١٦,٤	٨٤,٧
١٩- موريتانيا	١٧٨	١٨٠	٥٢٢	٣٤,١	٣٤,٥	٦٨,٦
٢٠- اليمن	٨	٤١٠	١٣٩٠	٠,٦	٢٩,٥	٣٠,١
٢١- اليمن الديمقراطية	١٧٧	٣٣٥	٣٧٤	٤٧,٣	٨٩,٦	١٣٦,٩

(١) أرقام لبنان لسنة ١٩٧٣.

المصدر: احتسب من:

1 — United Nations. Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office. **Statistical Yearbook 1978** (New York: U.N., 1979), pp. 446-449

2 — Organization of the Petroleum Exporting Countries, Statistics Unit. **Annual Statistical Bulletin 1977** (Vienna: OPEC, 1978), pp. 1, 3-5.

3 — United Nations, Economic Commission for Western Asia. «Gross Domestic Product at Current Market Prices for the Arab World», (unpublished tables).

نقلاً عن: الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، الجدول رقم (٢-٢)، ص٥٣.

جدول رقم (٢)

تطور نسبة التجارة الخارجية ٪ من الناتج الوطني الاجمالي للأقطار العربية منذ ١٩٦٣ إلى ١٩٧٦

الأقطار العربية	٪ من الدخل القومي للفترة ١٩٦٣-١٩٦٨	٪ من الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠	٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٦
١ - الأردن	٢٠,٣	٣٨,٢	١٠٥,٢
٢ - الامارات العربية المتحدة	..	١٥٤,٢	١٠٧,٣
٣ - البحرين	..	٤٣٤,٢	٢٢٤,٦
٤ - تونس	٢٠,٠	٣٨,٤	٥٢,٤
٥ - الجزائر	٦٨,١	٥٣,٠	٦٧,٧
٦ - الجماهيرية العربية الليبية	٤٦,٣	٨٥,٤	٦٢,٥
٧ - الجمهورية العربية السورية	١٩,٠	٣٢,٠	٤٩,٤
٨ - جيبوتي	..	..	٦٩,٥
٩ - السودان	١٥,٦	٣٣,٤	٢٥,٥
١٠- الصومال	..	..	٤٣,٦
١١- العراق	٣٢,٥	٥٢,١	٨٠,٨
١٢- عمان	..	١١٧,٥	١١٢,١
١٣- قطر	..	١٧٧,٠	٨٦,٣
١٤- الكويت	٥٠,٨	٨٨,٦	١٠٨,٩
١٥- لبنان	٢٨,٢	٤٧,٥	٦٠,٨(١)
١٦- مصر	١٥,٦	٢٢,٥	٣٣,٢
١٧- المغرب	٢٤,٥	٣٢,٦	٤٢,١
١٨- المملكة العربية السعودية	..	٩٥,٨	٨٤,٧
١٩- موريتانيا	..	..	٦٨,٦
٢٠- اليمن	..	١٢,١	٣٠,١
٢١- اليمن الديمقراطية	..	٢٤٨,٠	١٣٦,٩

(١) النسبة للبنان هي لسنة ١٩٧٣.

المصدر:

١ - للفترة ١٩٦٣-١٩٦٨:

محمد عبدالمنعم عفر، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب (المنعقد بدمشق ١٩٧١)، ص ٦٢٦.

٢ - لعام ١٩٧٠: احتسبت من:

United Nations Industrial Development Organization, **Comparative Study of Development Plans of Arab States,** annex, table no.8, p.259.

United Nations, Department of International Economic & Social Affairs, Statistical Office, **Statistical Yearbook 1977** (New York: U.N., 1978), pp.470-473.

٣ - لعام ١٩٧٦: الجدول رقم (١).

نقلاً عن: الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، الجدول رقم (٢-٣)، ص ٥٥.

جدول رقم (٣ - أ)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية

هيكل صادرات الأقطار العربية: الأنصبة المئوية للفئات الرئيسية من الصادرات

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	حسب الفئات الرئيسية للصادرات (نسبة مئوية)								غير محددة
			جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها: المنتجات الكيماوية	ومنها: سلع اخرى مصنوعة	ومنها: آلات ومعدات	
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠+١+ ٤+٢٢	٢ فيما عدا: ٢٢+٢٧+٢٨	٣	٢٧+٢٨+ ٦٧+٦٨	٥ إلى ٨ فيما عدا ٦٧+٦٨	٥	(٦+٨) فيما عدا ٦٧+٦٨	٧	
الأردن	١٩٧٠	٢٦,١	٥٧,٤٢	٢,٠٦	٠,٠٢	٢٤,٣٢	١٦,١٨	٢,٨٤	١٠,٠٥	٣,٢٨	٠,٠٠
	١٩٧٥	١٢٥,٦	٢٨,٩٥	٠,٥٢	٠,٧٠	٤٩,٩١	١٩,٩١	٤,٨٥	١٣,٩٠	١,١٦	٠,٠١
الامارات العربية المتحدة	١٩٧١	٩٣٥,٣	٠,٥٩	٠,٠٦	٩٦,٣٩	٢,٤٦	٠,٤٧	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٣٢	٠,٠٢
	١٩٧٥	٦٦٩٥,٧	٠,٥٣	٠,٠٨	٩٧,٧٤	٠,٤٤	٠,٨٧	٠,١٠	٠,٣٦	٠,٤١	٠,٣٤
البحرين	١٩٧٢	٣٢٣,١	٣,٩٣	٠,٠٧	٧٢,٦١	٠,٩٦	٢٢,٣١	٦,٢٥	١١,٨٥	٤,٢٠	٠,١١
	١٩٧٥	١١٤٧,١	١,٥١	٠,٠٦	٧٥,٠١	٨,٧٩	١٤,٦١	٦,٧٠	٥,٠٣	٢,٨٩	٠,٠٢
تونس	١٩٧٠	١٨٢,٥	٢٩,٩٠	٤,٦٨	٢٧,٢٣	٢٣,٧٣	١٤,٣٨	٩,٦٠	٤,٣٦	٠,٤٣	٠,٠٨
	١٩٧٥	٨٥٦,٢	١٩,٢١	١,٥٦	٤٣,٦٠	١٦,٢٤	١٩,٤٠	٩,٤١	٨,٩٤	١,٠٥	٠,٠٠
الجزائر	١٩٧٠	١٠٠٨,٨	١٩,٩٨	٠,٥١	٧٠,٥٤	٥,٠٥	٣,٩٢	٠,٣٦	١,٩٣	١,٦٣	٠,٠٠
	١٩٧٥	٤٢٩٤,٥	٤,٠٨	٠,١٢	٩٢,٣٨	٢,٠٤	١,٣٨	٠,١٤	٠,٤٨	٠,٧٥	٠,٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٠	٢٣٥٧,١	٠,٠١	٠,٠٣	٩٩,٩٢	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٩٧٥	٦٨٣٤,٧	٠,٠٠	٠,٠١	٩٩,٩٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٢٠٣,٠	٢٧,٣٦	٤٤,٥٢	١٦,٧٤	٠,١١	١٠,٨٦	٠,٥٦	٩,٨١	٠,٤٩	٠,٤٢
	١٩٧٥	٩٣٠,٠	٥,٢٥	١٥,٠٠	٧٠,٣١	١,٦٧	٧,٧٧	٠,٢٢	٦,٥٠	١,٠٤	٠,٠٠

تابع جدول رقم (٣-أ)

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الاميركية)	حسب الفئات الرئيسية للصادرات (نسبة مئوية)								
			جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها			غير محددة
								المنتجات الكيماوية	سلع أخرى مصنوعة	آلات ومعدات	
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠+١+ ٢٢+٤	٢ فيما عدا ٢٢+٢٧+٢٨	٣	٢٧+٢٨+ ٦٧+٦٨	٥ إلى ٨ فيما عدا ٦٧+٦٨	٥	٦+٨ فيما عدا ٦٧+٦٨	٧	
جيبوتي	١٩٧٤	١٩,٨	٨٩,٠٧	٥,٠٧	٠,٦٩	١,٣٢	٣,٥٧	٠,٠٠	١,٩٦	١,٦١	٠,٢٨
	١٩٧٥	١٦,٠	٧١,٢١	٢,٩٠	١٠,٣١	٢,٤٢	٢,٩١	٠,١١	١,١٢	١,٦٨	١٠,٢٥
السودان	١٩٧٠	٢٩١,٨	٢٤,٥٥	٧٤,٦٢	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٠١
	١٩٧٥	٤٢٤,٠	٤٢,٤٥	٥٣,٠٩	٣,٦٢	٠,٥٩	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,١١
الصومال	١٩٧٠	٣١,٤	٨٥,٥٠	٨,١٩	٠,٠٠	٠,١٢	٤,٨٧	٠,٠١	٠,٧٨	٤,٠٨	١,٣١
	١٩٧٥	٨٨,٦	٩٠,٣٠	٦,٤٧	٠,٠٢	٠,٠١	٢,٩٤	٠,٠٠	٠,٣١	٢,٦٢	٠,٢٦
العراق	١٩٧٠	١٠٩٩,٨	٢,٩٦	١,٢٠	٩٤,٠٦	٠,٢٨	٠,٩٥	٠,١١	٠,٨٣	٠,٠٢	٠,٥٥
	١٩٧٥	٨٤٣٣,١	٠,٥٣	٠,١٦	٩٩,٠٦	٠,٠٣	٠,٢٢	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٠٠
عمان	١٩٧١	٢٢١,١	٠,٤٧	٠,٠٠	٩٩,٥٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٩٧٥	١٤٣٦,٥	٠,٢٢	٠,٠٠	٩٩,٧٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قطر	١٩٧٢	٤٤٩,١	٠,٦٤	٠,٠٦	٩٦,٦٤	٠,٠٨	٢,٢٨	٠,٠٦	٠,٠٧	٢,١٤	٠,٣٠
	١٩٧٥	١٨٠٩,٢	٠,١١	٠,٠١	٩٧,١٧	٠,٠٣	٢,٦٧	٢,١٥	٠,٠٤	٠,٤٨	٠,٠٠
الكويت	١٩٧٠	١٩٠١,٤	١,٠٠	٠,٠٧	٩٤,٠٠	٠,٢٠	٤,٦٤	٢,٩٣	٠,٥٧	١,١٥	٠,٠٩
	١٩٧٥	٩١٨٦,٠	٠,٣٦	٠,٠٨	٩١,٥٣	٠,٣٧	٧,٦٦	٤,٥٦	١,٠٩	٢,٠١	٠,٠١
لبنان	١٩٧٠	١٩٧,٨	٢٩,٩٩	٥,٩٦	٠,١٤	٦,٩٥	٥٦,٩٧	٧,٦٠	٢٩,٩٥	١٩,٤٣	٠,٠٠
	١٩٧٣	٥٠٢,٥	٢١,١٣	٥,٥١	٠,٤٧	٥,٥٥	٦٦,٣١	٧,٧٣	٣٣,٠٣	٢٥,٥٤	١,٠٣

تابع جدول رقم (٣-أ)

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الاميركية)	حسب الفئات الرئيسية للصادرات (نسبة مئوية): جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها: المنتجات الكيماوية	ومنها: سلع أخرى مصنوعة	ومنها: آلات ومعدات	غير محددة
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠+١+ ٤+٢٢	٢ فيها عدا ٢٨+٢٧+٢٢	٣	٢٧+٢٨+ ٦٨+٦٧	٥ إلى ٨ فيها عدا ٦٧+٦٨	٥	٦+٨ فيها عدا ٦٧+٦٨		
مصر	١٩٧٠	٧٦١,٧	٢١,٢٨	٤٦,٢٦	٤,٧٨	١,٦١	٢٦,٠٧	١,٩٧	٢٣,٣٠	٠,٧٩	٠,٠١
	١٩٧٥	١٤٠١,٩	١٧,٤١	٣٨,٥٤	٩,٤٥	٢,٣٩	٣٢.١٩	٤,٤٣	٢٦,٧١	١,٠٥	٠,٠٢
المغرب	١٩٧٠	٤٨٧,٩	٥١,٧٩	٥,٥٢	٠,٣٨	٣٢,٦٤	٩,٦٥	٢,١٧	٦,٩٩	٠,٥٠	٠,٠٢
	١٩٧٥	١٥٤٣,٠	٢٥,٠٥	٢,١٤	٠,٩٢	٥٩,٤٠	١٢,٤٥	٢,٢٩	٩,٧٣	٠,٤٣	٠,٠٤
المملكة العربية السعودية	١٩٧٠	٢٤٢٣,٧	٠,٠٩	٠,٠٠	٩٩,٧٥	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠١
	١٩٧٥	٢٩٦٦٨,٩	٠,٠٩	٠,٠٠	٩٩,٣٢	٠,٠٢	٠,٥٨	٠,٠٢	٠,٣٣	٠,٢٣	٠,٠٠
موريتانيا	١٩٧٠	٨٨,٨	٨,٢٩	٢,٤٨	٠,٠٧	٨٨,٣٢	٠,٨٤	٠,٠٠	٠,٤٩	٠,٣٦	٠,٠٠
	١٩٧٥	١٧٤,٣	٨,٢٠	٠,٥٣	٠,٧٠	٩٠,٠٨	٠,٤١	٠,٠٢	٠,٣٦	٠,٠٣	٠,٠٨
اليمن	١٩٧٠	٢,٨	٥٥,١٥	٣٥,١٢	٠,٠٠	٩,٥٢	٠,١٧	٠,٠٠	٠,١٧	٠,٠٠	٠,٠٤
	١٩٧٥	١٠,٩	٢٦,٢٥	٦٦,٤٩	٠,٠٠	٠,٤٥	٦,٧٦	١,٨٣	٤,٦٣	٠,٣٠	٠,٠٦
اليمن الديمقراطية	١٩٦٨	١٠٩,٩	٥,٣٥	٥,٧٧	٧٤,٦٧	٠,٢٩	١,٨٠	٠,٠٠	١,٥٠	٠,٣١	١٢,١٢
المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٩٧٠[1]	١٣١٢٢,٩	١٠٠٧,٧	٧٤٢,٧	١٠٣٠٢,١	٤٠٢,٢	٦٤٣,١	١٤٢,٥	٣٨٤,١	١١٦,٤	٢٤,٨
	١٩٧٥[2]	٧٥٦٨٨,٦	١٦١٨,٧	١٠٣٣,٣	٦٨٩٠٣,٧	١٦١٦,١	٢٤٧٤,٩	٧٩٢,٣	١١٥٣,٦	٥٢٨,٠	٤٥,٧
نسب مئوية	١٩٧٠[1]	١٠٠,٠	٧,٧	٥,٧	٧٨,٥	٣,١	٤,٩	١,١	٢,٩	٠,٩	٠,٢
	١٩٧٥[2]	١٠٠,٠	٢,١	١,٤	٩١,٠	٢,١	٣,٣	١,٠	١,٥	٠,٧	٠,١

تابع جدول رقم (٣-أ)

(١) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي:

(أ) نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٠، فقد تم احياناً الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن اعوام أخرى، كما هو مبين ادناه: ١٩٦٨: اليمن الديمقراطية، ١٩٧١: الامارات العربية المتحدة وعمان، ١٩٧٢: البحرين وقطر، ١٩٧٤: جيبوتي.

(ب) احتسبت قيمة الصادرات من كل فئة سلعية ولكل قطر عربي باستخدام النسب المئوية المبينة في الجدول، وعلى أساس هذه القيم تم الحصول على المجموع لكل فئة سلعية وعلى نسبها المئوية من مجموع القيمة الاجمالية.

(٢) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي:

(أ) نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٥، فقد استخدمت بيانات ١٩٦٨ لليمن الديمقراطية وبيانات ١٩٧٣ للبنان.

(ب) انظر إلى «ب» في الحاشية رقم (١).

المصدر: احتسب من:

United Nations, **Handbook of International Trade and Development Statistics 1979** (New York, U.N., 1979), pp. 152-194

نقلاً عن: الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، الجدول رقم (٢-٤)، ص٥٨-٥٩

جدول رقم (٣ - ب)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية

هيكل واردات الأقطار العربية(١) الأنصبة المئوية للفئات الرئيسة من الورادات

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	حسب الفئات الرئيسية للواردات (نسبة مئوية): جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها: المنتجات الكيماوية	ومنها: سلع اخرى مصنوعة	ومنها: آلات ومعدات	غير محددة
التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC			٠+١+ ٢٢+٤	٢ فيما عدا ٢٢+٢٧+٢٨	٣	٢٧+٢٨+ ٦٧+٦٨	٥ الى ٨ فيما عدا ٦٧+٦٨	٥	(٦+٨) فيما عدا ٦٧+٦٨	٧	
الأردن	١٩٧٠	١٨٤,٥	٣١,٠٤	٣,٠٤	٥,٦٧	٧,١٢	٤٦,٥٥	٦,١١	٢٣,٥٣	١٦,٩١	٦,٥٨
	١٩٧٥	٧٣٠,٨	٢٢,٤٠	١,٩٩	١٠,٦٤	٥,٥٧	٥٨,٠٣	٥,٢١	٢١,٠٦	٣١,٧٦	١,٣٧
البحرين	١٩٧٢	٣٧٧,٥	١٠,٩٤	٠,٦١	٤٠,٣٤	٤,٦٢	٤٣,٤٠	٣,٨٠	٢١,١٥	١٨,٤٥	٠,١٠
	١٩٧٥	١١٥٨,٢	٦,٤٣	٠,٥٣	٥٠,٨٢	٣,٤١	٣٨,٨٠	٣,٦٨	١٦,٣٥	١٨,٧٧	٠,٠٢
تونس	١٩٧٠	٣٠٤,٦	٢٧,٨٦	٥,٥٠	٤,٨٤	٨,٥٩	٥٣,١٧	٧,٤١	١٩,٥٢	٢٦,٢٤	٠,٠٥
	١٩٧٥	١٤١٧,٨	١٨,٧٢	٣,٢١	١٠,٤٠	٧,٥٨	٦٠,٠٨	٧,٩٦	١٩,٦٧	٢٣,٤٥	٠,٠١
الجزائر	١٩٧٠	١٢٥٦,٨	١٢,٧٥	٣,٨٦	٢,١٢	١٣,٦١	٦٦,٨٢	٨,١٢	٢٢,٢٤	٣٦,٤٦	٠,٨٥
	١٩٧٥	٥٩٧٤,١	٢١,٧٠	٢,٠٨	١,٧٠	١٠,٨٧	٦٣,٦٤	٦,٦٨	١٧,٠٢	٣٩,٩٤	٠,٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٠	٥٥٤,٤	٢٢,٥٩	١,٤٢	٣,١٨	٧,٣٦	٦٥,٤٥	٥,٧٦	٣٠,٠٤	٢٩,٦٥	٠,٠٠
	١٩٧٥	٣٥٤٢,٥	١٧,١٣	١,٩٥	١,٩٤	٩,٦٥	٦٩,٣٣	٣,٧٢	٣١,٣٤	٣٤,٢٧	٠,٠٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٣٥٠,٠	٢٨,٥٩	٥,٧١	٨,٠٢	٩,٩٦	٤٧,٦٠	٩,٥٣	١٩,٩٣	١٨,١٤	٠,١١
	١٩٧٥	١٦٦٩,١	٢١,٣٨	٣,١٠	٦,٥١	١١,٥٨	٥٧,٢٣	١١,٦٩	١٦,٧٤	٢٨,٧٩	٠,٢٠
السودان	١٩٧٠	٣١١,١	٢١,٢٧	٢,٢٩	٨,٤٠	٤,٩٣	٦٢,٣٣	١٠,٥٣	٢٥,٢٣	٢٦,٥٧	٠,٧٨
	١٩٧٥	٩٥٧,٠	١٨,٦٧	٠,٩١	٣,٦٩	٥,٦٨	٧٠,٦٥	١٢,٥٢	٢٦,١٠	٣٢,٠٣	٠,٤٠

تابع جدول رقم (٣-ب)

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الاميركية)	حسب الفئات الرئيسية للصادرات (نسبة مئوية): جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها: المنتجات الكيماوية	ومنها: سلع أخرى مصنوعة	ومنها: آلات ومعدات	غير محددة
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠+١+ ٤+٢٢	٢ فيما عدا ٢٨+٢٧+٢٢	٣	+٢٨+٢٧ ٦٨+٦٧	٥ إلى ٨ فيما عدا ٦٨+٦٧	٥	٦+٨ فيما عدا ٦٨+٦٧	٧	
الصومال	١٩٧٠	٤٥,١	٣٣,٦٨	٥,٤٨	٦,٢٩	٣,١٢	٥١,١٣	٦,٧٥	٢٧,٨٦	١٦,٥٢	٠,٣٠
	١٩٧٥	١٥٤,٧	٢٦,٠١	٢,٩٣	٦,١٦	٣,٦٥	٦١,٠٠	٦,٨٠	٢٢,٥٠	٣١,٧٠	٠,٢٥
العراق	١٩٧٠	٥٠٨,٦	١٧,٧١	٣,٩١	٠,٠٩	١٣,٠٥	٦٣,٥٨	٩,١٣	٢٥,٦١	٢٨,٨٤	١,٦٦
	١٩٧٥	٤٢٠٤,٦	١٧,٥١	٢,٨٤	٠,٢٨	١٧,٠٧	٦٢,٢٢	٥,٨٨	١٥,٣٣	٤١,٠١	٠,٠٨
عمان	١٩٧١	٣٣,١	٣٩,٣١	١,٩١	٦,٩٣	٠,٨٥	٤٩,٦٣	٤,١٩	٢٠,٤١	٢٥,٠٤	١,٣٨
	١٩٧٥	٦٧٠,٥	١٣,٣٠	٢,٢٣	٤,٦٧	٦,٦٤	٦٧,٧٣	٣,٨٩	٢٢,٤٤	٤١,٤٠	٥,٤٤
قطر	١٩٧٠	٦٧,٩	٢٤,٠٨	٢,٠٢	١,٩٠	١٣,١١	٥٨,٢١	٤,٢٤	٢٣,١٦	٣٠,٨٠	٠,٦٩
	١٩٧٥	٤٠٩,٨	١٣,٩٢	١,١٧	٠,٩٢	٨,١٦	٧٥,١١	٤,٣٨	١٩,٣٢	٥١,٣٠	٠,٧٢
الكويت	١٩٧٠	٦٢٥,١	١٩,٧٩	١,٠٩	٠,٧١	٤,٩٢	٧٣,٣٢	٤,٦٤	٣٢,٨٢	٣٥,٨٦	٠,١٧
	١٩٧٥	٢٣٨٨,٢	١٧,٠٧	٠,٧٣	٠,٥٩	٤,٨٧	٧٦,١٣	٣,٨٧	٢٦,٦٤	٤٥,٦٢	٠,٦١
لبنان	١٩٧٠	٥٦٧,٥	٢٥,٠٧	٦,٢٨	٥,٩٢	٨,٤٠	٥٤,٣٢	٩,٠٢	٢٥,٤٠	١٩,٩٠	٠,٠١
	١٩٧٣	١٢٢٤,٥	١٨,٢٣	٦,٣٨	٤,٧٩	٩,٤٩	٦١,٠٣	٩,٣٦	٢٦,٢٦	٢٥,٤٠	٠,٠٨
مصر	١٩٧٠	٧٨٦,٦	٢٣,٢٢	٨,٣١	٩,٣٩	٩,١٣	٤٩,٩٣	١٢,٩٧	١٠,٤٠	٢٦,٥٦	٠,٠١
	١٩٧٥	٣٩٣٣,٧	٣٥,٩٢	٥,٤٨	٦,٩٣	٨,٤٨	٤٣,١٨	١٣,١٨	٩,٥٤	٢٠,٤٦	٠,٠٢
المغرب	١٩٧٠	٦٨٤,٣	٢٠,٦٦	٨,١٤	٥,٤٦	١٠,٠٧	٥٥,٦٥	٨,٤٧	١٥,٥٢	٣١,٦٦	٠,٠٢
	١٩٧٥	٢٥٤٧,٣	٢٩,٦١	٤,٧٤	١٠,٨٥	٧,٢١	٤٧,٥٦	٨,١٠	١٠,٧١	٢٨,٧٤	٠,٠٣

تابع جدول رقم (٣ - ب)

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الاميركية)	حسب الفئات الرئيسية للصادرات (نسبة مئوية): جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها: المنتجات الكيماوية	ومنها: سلع أخرى مصنوعة	ومنها: آلات ومعدات	غير محددة
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠+١+ ٢٢+٤	٢ فيما عدا ٢٢+٢٧+٢٨	٣	٢٧+٢٨+ ٦٧+٦٨	٥ إلى ٨ فيما عدا ٦٧+٦٨	٥	٦+٨ فيما عدا ٦٧+٦٨	٧	
المملكة العربية	١٩٧٠	٦٩٢,١	٣٠,٩٠	٢,١٥	١,١٢	٥,٨٣	٥٧,٨٦	٥,١١	٢٠,٠٢	٣٢,٧٣	٢,١٤
السعودية	١٩٧٥	٤١٤١,٢	١٥,٦٤	١,٤٥	٠,٦٩	٥,٤٢	٧٦,٦٦	٤,٨٥	٣٠,٧٦	٤١,٠٥	٠,١٥
موريتانيا	١٩٧٠	٥٥,٩	٢٣,٤١	٠,٨٠	٧,٧٤	٤,٧٠	٦٣,٣٢	٦,٤٦	١٨.٩٥	٣٧,٩٢	٠,٠٢
	١٩٧٢	٨٥,٢	٢٢,٦٣	٠,٦٣	٦,١٥	٥,٠٥	٦٥,٢٨	٥,٢١	١٨,٢٣	٤١,٨٤	٠,٢٦
اليمن	١٩٧١	٣٧,٠	٤٣,٧٨	١,٣١	٤,٥٧	٣,٤٧	٤٢,٤٨	٥,٠٩	٢٣,٥٤	١٣,٨٥	٤,٣٩
	١٩٧٥	٢٩٣,٩	٤٥,٤٢	٠,١١	٥,٠٤	٣,٠٣	٤٦,٢٦	٥,٥٩	٢٥,٠٧	١٥,٦٠	٠.١٤
اليمن الديمقراطية	١٩٦٨	٢٠٢,٧	١٣,٣٢	٢,٥٠	٣٢,٣٩	٠,٠٠	٩,٣٧	٠,٠٠	٧,٤٣	١,٩٤	٤٢,٤٢
المجموع (بملايين	١٩٧٠[(١)]	٧٦٤٤,٨	١٦٣٠,١	٣١٧,٠	٥١١,٦	٦٥٩,٢	٤٣٨٧,٩	٥٨٣,٢	١٦٥٢,٧	٢١٥٢,٢	١٣٩,٥
الدولارات الأمريكية)	١٩٧٥[(٢)]	٣٥٧٠٥,٨	٧٤٩٠,٧	٩٦١,٣	١٩٢٠,٧	٣٢١٥,٤	٢١٩٤٧,٦	٢٤٩٤,٥	٧١٧١,٩	١٢٢٨٠,٥	١٧٠,٧
نسبة مجموع	١٩٧٠[(١)]	١٠٠,٠	٢١,٣	٤,١	٦,٧	٨,٦	٥٧,٤	٧,٦	٢١,٦	٢٨,٢	١,٨
القيمة الإجمالية	١٩٧٥[(٢)]	١٠٠,٠	٢١,٠	٢,٧	٥,٤	٩,٠	٦١,٥	٧,٠	٢٠,١	٣٤,٤	٠,٥

(١) فيما عدا الامارات العربية المتحدة وجيبوتي، وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بها في المصدر المذكور ادناه:

(٢) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي:

(أ) نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٠، فقد تم احياناً الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن اعوام اخرى، كما هو مبين ادناه:

١٩٦٨: اليمن الديمقراطية، ١٩٧١: عمان واليمن، ١٩٧٢: البحرين.

(ب) احتسبت قيمة الواردات من كل فئة سلعية ولكل قطر عربي باستخدام النسب المئوية المبينة في الجدول، وعلى أساس هذه القيم تم الحصول على المجموع لكل فئة سلعية وعلى نسبتها المئوية من مجموع القيمة الاجمالية.

(٣) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي:

(أ) نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٥، فقد تم احياناً الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن اعوام اخرى، كما هو مبين أدناه:

١٩٦٨ : اليمن الديمقراطية، ١٩٧٢ : موريتانيا، ١٩٧٣ : لبنان.

(ب) انظر إلى «ب» في الحاشية رقم (٢).

المصدر: احتسب من:

United Nations, **Handbook of International Trade and Development Statistics 1979** (New York, U.N., 1979), pp. 152-194.

نقلاً عن: الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، الجدول رقم (٢-٤)، ص ٦٠-٦١.

جدول رقم (٤)

التبادل التجاري بين الدول العربية وأهميته بالنسبة لتجارتها مع العالم

١٩٦٠ و١٩٧٧

(القيمة بالمليون دولار)

القطــــر	١٩٦٠		١٩٧٧	
	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات
١ - الأردن	٥,٩	٢٤,١	١١٤,٨	٢٣٠,٢
٢ - الامارات العربية المتحدة	-	-	-	٣١٤,٠
٣ - البحرين	-	-	٢٥٠,٣	١٧,٦
٤ - تونس	١٠,٤	٢,٩	٤٨,٥	٨,٧
٥ - الجزائر	-	-	-	-
٦ - الجماهيرية العربية الليبية	١,٤	٥,٤	-	-
٧ - الجمهورية العربية السورية	٥٠,٦	٣٩,٨	١٣٨,١	٣٩٦,٤
٨ - جيبوتي				
٩ - السودان	٠,١	-	-	-
١٠- الصومال	-	-	-	-
١١- العراق	٧,٥	١,٥	٣٦,٢(*)	٦٧,١
١٢- عمان	-	-	٣,٣	١٦٠,٨
١٣- قطر	-	-	-	١٢٤,٠
١٤- الكويت	٢٨١,٩	٤٢٢,١	٨٧١,٥	١١٨,٢
١٥- لبنان	٠,١	٤٧,٦	٦٦٥,٠	-
١٦- مصر	٥٦,٣	٥٥,١	١٥٠,٣	١٣٤,٧
١٧- المغرب	٣,٣	١,٢	٣٣,١	٢٠٤,٨

تابع جدول رقم (٤)

القطر	١٩٦٠		١٩٧٧	
	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات
١٨- المملكة العربية السعودية	١٧٣,٠	٧٤,٦	١٤٩٠,٠	١٨٧٩,٠
١٩- موريتانيا	–	–	–	–
٢٠- اليمن	–	–	١,٣	١٢٣,٣
٢١- اليمن الديمقراطية	٢,٠	٩,٤	١٩,٠	٦٦,٠
(١) مجموع التبادل بين الدول العربية	٥٩٢,٥(٤)	٦٨٣,٨(٤)	٣٨١١,٤(١)	٣٨٤٤,٨(٢)
(٢) مجموع تجارة الدول العربية	٢٧٦٣,٦(٤)	٩٥٨٩,٦(٤)	٩١٣٩٣,٦(٣)	٥٩٦٣٥,٤(٣)
نسبة ١:٢	٢١,٤٪	٧,١٪	٤,١٠٪	٦,٤٪

(*) لا تشمل النفط.

(١) تشمل ١٣ دولة هي: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، واليمن الديمقراطية.

(٢) تشمل ١٤ دولة هي: الأردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، اليمن، واليمن الديمقراطية.

(٣) تشمل ٢٠ دولة عربية (المذكورة في الجدول جميعاً).

(٤) تشمل ١٢ دولة وهي: الأردن، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الديمقراطيه.

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (تم اعداد الجدول بناء على طلب من مركز دراسات الوحدة العربية).

نقلا عن: الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، الجدول رقم (٢-٥)، ص ٦٢.

جدول

الموازين الجارية للأقطار العربية

(بملايين الدولارات)

القطر والسنة	السلع: صادرات السلع (فوب)	السلع: استيرادات السلع (فوب)	السلع: الميزان التجاري	مدين: المجموع	مدين، ومنها: التأمين والشحن	مدين، ومنها: مدفوعات الفائدة
	(١)	(٢)	(٣) = (١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
الأردن						
١٩٧٠	٣٤,١	١٦٣,٨-	١٢٩,٧-	٩٠,١-	١٩,٧-	١,٢-
١٩٧١	٣٢,٠	١٩٠,٤-	١٥٨,٤-	٨٤,٩-	٢٣,٠-	١,٨-
١٩٧٢	٤٧,٧	٢٣٧,٢-	١٨٩,٦-	٩٥,٩-	٢٨,٤-	١,٨-
١٩٧٣	٧٣,٧	٢٩٢,٨-	٢١٩,١-	١٢٧,٣-	٣٦,٢-	٢,٥-
١٩٧٤	١٥٥,٣	٤٣٢,٣-	٢٧٧,١-	١٨٦,٣-	٥٣,٥-	٤,١-
١٩٧٥	١٥٣,٠	٦٤٩,٠-	٤٩٦,٠-	٣٠٣,٤-	٨٠,٣-	٩,٨-
١٩٧٦	٢٠٧,٠	٩٠٧,٩-	٧٠٠,٩-	٣٩٢,٠-	١١٢,٢-	١٤,٣-
١٩٧٧	٢٤٩,٠	١٢٢٥,٢-	٩٧٦,٢-	٤٣٢,٧-	١٥١,٢-	٨,٥-
تونس						
١٩٧٠	١٨٩,٠	٢٩٤,٠-	١٠٥,٠-	١٤٩,٠-	٣٣,٠-	٢٤,٠-
١٩٧١	٢١٣,٦	٣٣٤,٠-	١٢٠,٤-	١٤٦,٤-	٢٤,١-	٢١,١-
١٩٧٢	٣١٢,٧	٤٥٢,٧	١٤٠,١	٢٠١,٩	٣١,٥	٢١,٧
١٩٧٣	٤١٦,١	٦٢٢,٣-	٢٠٦,٢-	٣٠٦,٤-	٤٨,٩-	٣٧,٠-
١٩٧٤	٩٠٣,٢	١٠٢٢,٢-	١١٩,١-	٣٦٩,٢-	٩٩,٨-	٣٨,٥-
١٩٧٥	٨٤٩,٩	١٣٠٢,٨-	٤٥٢,٩-	٤٣١,٠	١١٠,٥-	٦٥,٦-
١٩٧٦	٧٧٩,٣	١٣٩٩,٣-	٦٢٠,٠-	٤٩٥,٣-	٩١,٢-	٧٠,٤-
١٩٧٧	٩٤٩,٢	١٧٦١,٨-	٨١٢,٦-	٥٢٠,٧-	٩٣,٤-	٨٤,١-
الجزائر						
١٩٧٠	١٠١٣,٠	١٠٧٨,٠-	٦٥,٠-	٤١٤,٠-	١٢٢,٠-	١٤,٠-
١٩٧١	٨٢٢,٤	٩٩٦,٠-	١٧٣,٥-	٣٤٨,٠-	١٠٢,٣-	٢٦,١-
١٩٧٢	١٢٠٦,٢	١٣٠٢,٩-	٩٦,٦-	٤١٩,١-	١٤٠,١-	٤٩,٩-
١٩٧٣	١٨٣٢,٣	٢١٤١,١-	٣٠٨,٨-	٦٥٦,٩-	٢٢٨,٩-	٨٤,٦-
١٩٧٤	٤٦٠١,٣	٣٦٦٦,٨-	٩٣٤,٥-	١١١٧,٤-	٣٩٢,١-	٢١٨,٩-
١٩٧٥	٤٤٤١,٤	٥٤٥١,٥-	١٠١٠,٢-	١٣٧٥,٦-	٤٧٥,٩-	٢٣٥,٥-

رقم (٥)
للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٧
الأمريكية)

الخدمات								
	دائــــن							
		ومنها						
الدخل من الاستثمار المباشر	المجموع	التأمين الشحن	مدفوعات الفائدة	السفر	التحويلات الخاصة (صافية)	الميزان الجاري (أ)	التحويلات الحكومية (صافية)	الميزان الجاري (ب)
(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)=(٣)+(٤)+(٨)+(١٢)	(١٤)	(١٥) = (١٣) + (١٤)
٠,٦-	٨٩,٤	٢,٩	١٨,٩	١٣,٦	٤,٤	١٢٦,٠-	١٠٩,٤	١٦,٦-
٠,٩-	٨١,١	٩,٦	١٦,١	١٧,٨	٣,١	١٥٩,٠-	٩٩,٤	٥٩,٦-
١,١-	٩٧,٨	٨,٨	١٢,٣	٢٣,٢	٦,٥	١٨١,١-	١٨٤,٧	٣,٦
١,٣-	١٦٠,٩	١١,٠	١٩,٣	٣٢,٧	١٠,٦	١٧٤,٩-	١٨٦,٢	١١,٣
٢,٥-	٢٠١,٧	٤,٣	٢٧,٥	٥٣,٩	٧,١	٢٥٤,٦-	٢٦٣,٥	٨,٩
-	٤٢٨,٧	٧,٦	٣٥,٥	١١١,٩	٥,٧	٣٦٥,٠-	٤٣٢,٠	٦٧,٠
-	٧٩٤,٢	٦,٦	٣٩,١	٢٠٧,٥	١١,٣	٢٨٧,٤-	٣٦٩,٣	٨١,٩
٢,١-	٩٢٠,٧	٤,٠	٣٦.٨	٢٨٨,٥	٣,٦-	٤٩١,٨-	٥٠٧,٤	١٥,٦
٥,٠-	١٤٣,٠	٨,٠	٣,٠	٦٥,٠	٢٧,٠	٨٤,٠-	٣١,٠	٥٣,٠-
٣,٠-	٢٠٢,٦	٩,٠	٥,٠	١٠٨,٣	٤٩,١	١٥,٠-	٢١,١	٦,١
٢٢,٨	٢٥١,٩	١٣,٠	٧,٦	١٤٩,٨	٥٩,٧	٣٠,٤-	٢٦,١	٤,٣-
٣١,٠-	٣٢٠,٧	١٧,٩	١٧,٩	١٨٤,٨	٩٣,٠	٩٨,٩-	٣٨,١	٦٠,٨-
٣٢,٥-	٣٨٤,٨	٤٩,٣	٣٦,١	١٩٠,٩	١١١,٨	٨,٤	٢٠,٤	٢٨,٨
٣٠,٤-	٥٢٦,٩	٤٩,٨	٣٦,٤	٣٠٦,٠	١٣٦,٠	٢٢١,٠-	٣٧,٦	١٨٣,٤-
٢٧,٧-	٥٤٨,٤	٢٣,١	٢٣,١	٣١٢,٩	١٣٠,٥	٤٣٦,٤-	٤٨,٥	٣٨٧,٩-
٢٥,٧-	٥٩٨,٩	٢٨,٠	١١,٧	٣٣٥,١	١٥٦,٤	٥٧٧,٩-	٤٤,٤	٥٣٣,٥-
١١٩,٠-	٩٠,٠	٢٦,٠	٢١,٠	١٠,٠	٢٥١,٠	١٣٨,٠-	١٢,٠	١٢٦,٠-
٤٢,١-	٨٣,٢	٢٣,١	١١,٠	٩,٠	٢٨٤,٨	١٥٣,٥-	١٩٦,٦	٤٣,١
-	٩٠.١	٢٧,١	١٨,٥	٨,٧	٢٨٨,٨	١٣٦,٨-	١٣,٠	١٢٣,٨-
-	١٤١,٩	٤٢,٩	٢٢,٧	١٣,١	٤١٦,١	٤٠٧,٧-	٣٥,٨-	٤٤٣,٥
-	٢٧٣,٠	٤٤,٥	١٤٧,٩	٢٢,٩	٣٩٥,٧	٥٨٥.٧	٤٢٥,٧-	١٦٠,٠
-	٢٩٩,٩	٦٤,٣	٧٢,٨	٥١,٠	٤٣٧,١	١٦٤٨,٨-	١٢,١-	١٦٦٠,٩-

جدول (٥) تابع

القطر والسنة	(١)	(٢)	(٣)= (١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
الجزائر (تابع)						
١٩٧٦	٥٢٠٢,٣	٤٦٩٣,١-	٥٠٩,١-	٢١٠٧,٠-	٤٦٨,٧	٣٨١,٠-
١٩٧٧	٥٩٢٥,٢	٦١٩٧,٢-	٢٧٢,٠-	٢٧٠٥,١-	٦٠٤,٨-	٤٥٤,٢-
الجماهيرية العربية الليبية						
١٩٧٠	٢٣٩٧,٠	٦٧٤,٠-	١٧٢٣,٠	١٠٥٩,٠-	٧٣,٠-	-
١٩٧١	٢٧١٤,١	٩٢٩,٨-	١٧٨٤,٣	١٠٣٤,١-	١٠٢,٣-	-
١٩٧٢	٢٤٧٠,٠	١٢٩٠,٩-	١١٧٩,١	١٠١١,٩-	١٤٢,٤-	-
١٩٧٣	٣٥٢٧,٥	٢٠١١,١-	١٥١٦,٤	١٤٦٦,٣-	٢٢٢,٩-	-
١٩٧٤	٧٢١٣,٤	٣٧٤٦,٢-	٣٤٦٧,٢	١٨٦٤,١-	٤١٦,١-	-
١٩٧٥	٦٤١٨,٠	٤٤٢٤,٤-	١٩٩٣,٦	٢٢٤١,٣-	٤٨٩,٣-	-
١٩٧٦	٨٧٤٧,٨	٤٢٧٧,٥-	٤٤٧٠,٣	٢٢٠٢,٨-	٤٧٣,٤-	-
١٩٧٧	١٠٣٨٣,٩	٥٢١٤,١-	٥١٦٩,٨	٢٤٨٩,٢-	٥٧٦,٨-	-
الجمهورية العربية السورية						
١٩٧٠	١٩٧,٠	٣٣٣,٠-	١٣٦,٠-	٧٣,٠-	٢٧,٠-	٣,٠-
١٩٧١	١٩٥,٦	٣٨١,١-	١٨٥,٦	٧٧,٢-	٣٠,١-	٣,٠-
١٩٧٢	٢٩٨,٦	٤٤٥,١-	١٤٦,٦-	٨١,٤-	٣٥,٨-	٣,٣-
١٩٧٣	٣٥٦,٤	٥٦٨,٦-	٢١٢,٢-	١٢٥,٢-	٤٥,٣-	٦,٠-
١٩٧٤	٧٨٢,٩	١٠٣٩,١-	٢٥٦,٢-	٣٩٦,٩-	٨٣,٠-	٢٧,٧-
١٩٧٥	٩٣٠,٠	١٤٢٥,٤-	٤٩٥,٤-	٥٠٢,٧-	١١٤,١-	٣٦,٤-
١٩٧٦	١٠٦٥,٦	٢١٠٢,٤-	١٠٣٦,٨-	٥٠٤,٥-	١٦٨,٦-	٢٥,٤-
١٩٧٧	١٠٦٣,٦	٢٥٩١,٩-	١٥٢٨,٣-	٢٤٥,٢-	٣٧,٤-	٣٥,٠-
السودان						
١٩٧٠	٢٨٤,٣		١٦,١	٩٩,١-	٣٢,٢-	١٤,٦-
١٩٧١	٣٠٩,٠	٢٩٣,٦-	١٥,٤	٩٩,١-	٣٥,٢-	٣,١-
١٩٧٢	٣٢٤,٧	٣١٦,٧-	٨,٠	١١٣,٢-	٣١,١-	١٧,٣-
١٩٧٣	٤٤١,١	٣٣٤,٤-	١٠٦,٧	١٢٥,٥-	٣٢,٥-	١٤,٩-
١٩٧٤	٣٨٤,٤	٥٤١,٧-	١٥٧,٣-	٢٠٠,٧-	٥٢,٨-	٢٦,١-
١٩٧٥	٤١١,٨	٧٤٣,٢-	٣٣١,٣-	٢٤٣,٠-	٧٦,٦-	٥٤,٦-
١٩٧٦	٥٨٩,٢	٦٢٥,٥-	٣٦,٤-	٢٦٨,٣-	٥٨,٦-	٦٥,٢-
١٩٧٧	٦٥٩,٣	٦٤٣,٧-	١٥,٦	٢٧٣,٣-	٥٧,٨-	٤٧,٤-

(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)=(٣)+(٤)+(٨)+(١٢)	(١٤)	(١٥)=(١٣)+(١٤)
–	٢٥٢,٨	٧٥,٠	٧٩,٧	٢٧,٧	٤٧٥,٧	٨٦٩,٤-	١٣,٩-	٨٨٣,٣-
–	٣٣٠,٤	١٠٠,٤	٨٧,٦	٥٦,٠	٣٤٣,٣	٢٣٠٣,٥-	١٧,٥-	٢٣٢١,٠-
٥٦٤,٠-	١٣٩,٠	–	٩٧,٠	١٢,٠	٤٥,٠-	٧٥٨,٠	١١٣,٠-	٦٤٥,٠
٥٧١,٧	١٧١,٥	–	١٢٩,٤	٦,٠	٤٨,١-	٨٧٣,٦	٩٠,٣-	٧٨٣,٣
٢٣٧,٨	٢٢٤,٧	–	١٢٨,١	١٠,٩	٥٢,١-	٣٣٩,٨	١٠٢,١-	٧٣٧,٧
٤٢٦,٨	٢١٥,٨	–	١١٤,٤	٢٢,٧	٤٤,١-	٢٢١,٧	١٥٦,٢-	٦٥,٥
٤٧٨,٧	٤٣٤,٢	–	٢٩١,٠	٣٤,٩	١٣٧,١-	١٩٠٠,٢-	٦٨,٦-	١٩٦٨,٨-
٦٧٠,٢	٣٧٥,٢	–	٢١٤,٩	٣٧,٦	٣٧,٦-	٩٥,٦-	١٦٣,٩-	٢٥٩,٨-
٦١٤,٢-	٣٤٨,٧	–	١٨١,٣	٣٩,٣	٣٦,٩-	٢٥٧٩,٢	١٤٤,٣-	٢٤٣٤,٩
٥٥٤,٦-	٤١٥,٦	–	٢٤١,٧	٣٩,٧	٣٩,٧-	٣٠٥٦,٦	١٥١,٨-	٢٩٠٤,٨
–	١٢٩,٠	٧٠,٠	١,٠	١٦,٠	٧,٠	٧٣,٠-	٣,٠	٧٠,٠-
–	١٧٥,٥	١٠٩,٣	١,٠	٢٠,١	٨,٠	٧٩,٢-	٢١,١	٥٨,١-
–	١٧٢,٦	٦٩,٥	١,١	٣٨,٠	٣٩,١	١٦,٣-	٤٤,٥	٢٨,٢
–	٢٧٥,٤	١٤٧,٨	٩,٩	٥٦,٠	٣٧,٠	٢٥,٠-	٣٦٣,٦	٣٣٨,٦
–	٣٥٩,٦	١٢٨,٧	٥٥,٣	٨٥,٤	٤٤,٥	٢٤٨,٩-	٤١٦,١	١٦٧,٢
–	٣٨٤,٩	١٣٦,٠	٤٩,٨	٩٣,٥	٥٢,٢	٥٦٠,٩-	٦٥٤,٤	٩٣,٥
–	٣١٤,٠	٣٠,٠	١٨,٥	١٠٠,٤	٥٣,١	١١٧٤,١-	٤٠١,٨	٧٧٢,٣-
–	٣٨٠,٦	٤٤,٤	٥٣,٧	١٠٩,٧	٩٢,٢	١٣٠٠,٦-	١١٣٦,٠	١٦٤,٦-
٣,٥-	٤٠,٨	١,١	٣,٢	٠,٦	١,٢-	٤٣,٤-	١,٥	٤١,٩-
١٠,٧-	٤٣,٩	٣,١	٠,٦	٠,٩	٠,٩-	٤٠,٦-	١,٤	٤٢,٠-
٥,٨-	٤٦,٤	٢,٣	٠,٥	١,٢	٠,٧	٥٨,٢-	٦,٣	٥١,٩-
٧,٧-	٤١,٨	٣,١	٠,٦	١,٩	٣,٩	٢٦,٩	١,٧-	٢٥,٢
٦,٤-	٦١,٧	٤,١	٢,٣	٣,٧	٢,٥	٢٩٣,٨-	١٨,٤	٢٧٥,٤-
٥,٧-	٩٨,٦	٨,٣	٣,٨	٣,٨	٠,٤-	٤٧٦,١-	٤٥,٩	٤٣٠,٢-
١٢,٧-	١١٩,٨	٤,٨	١٣,٦	٧,٤	٠,١-	١٨٥,٠-	٢٠,٣	١٦٤,٧-
١١,٨-	١٦٥,٧	٣,٤	٥,١	١١,٤	٠,١-	٩٢,١-	٢٠,٤	٧١,٧-

جدول (٥) تابع

القطر والسنة	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
الصومال						
١٩٧٠	٣١,١	٤٠,٤-	٩,٣-	٢١,٥-	٦,٠-	٠,٥-
١٩٧١	٣٨,١	٤٩,٥-	١١,٤-	١٨,٢-	٧,٤-	٠,٩-
١٩٧٢	٥٦,٥	٦٢,٨-	٦,٣-	٢٨,٢-	٩,٣-	٠,٥-
١٩٧٣	٥٧,١	٩٧,٥-	٤٠,٤-	٤٢,٩-	١٤,٥-	٠,٦-
١٩٧٤	٦٤,٠	١٣٣,٧-	٦٩,٨-	٥٤,٢-	٢٠,٠-	٠,٦-
١٩٧٥	٨٨,٦	١٤١,١-	٥٢,٥-	٧٦,٤-	٢١,١-	٢,١-
١٩٧٦	٨١,٠	١٥٣,١-	٧٢,٠-	٦٨,٧-	٢٢,٩-	١,٣-
١٩٧٧	٧١,٣	١٧٩,١-	١٠٧,٨-	٦٦,٠-	٢٦,٩-	٠,٨-
العراق						
١٩٧٠	١٠٩٨,٠	٤٦٣,٠-	٦٣٥,٠	٦٧٩,٠-	٤٤,٠-	٧,٠-
١٩٧١	١٥٤٨,٦	٦٣٣,٩-	٩١٤,٧	٨٧٢,٦-	٦٢,٢-	٧,٠-
١٩٧٢	١٣٦٣,٧	٦٦٦,٦-	٦٩٧,٠	٣٣٥,٥-	٦٣,٠-	١٤,١-
١٩٧٣	٢٢٠٤,٢	٨٥٠,٠-	١٣٥٤,٣	٧٩٩,٩-	٧٨,٧-	١٠,٧-
١٩٧٤	٦٩٨٠,١	٢٧٥٤,٠-	٤٢٢٦,١	١٩٢٦,٦-	٢٦١,٠-	٢٤,١-
١٩٧٥	٨٣٠١,١	٤١٦٢,١-	٤١٣٩,٠	١٧١٢,٠-	٤٦٢,٦-	١٤,٦-
١٩٧٦						
١٩٧٧						
الكويت						
١٩٧٠						
١٩٧١						
١٩٧٢						
١٩٧٣						
١٩٧٤						
١٩٧٥	٨٤٨٥,٧	٢٤٠٢,٨-	٦٠٨٢,٩	٨٩١,٢-	٣١٤,٥-	٧٢,٨-
١٩٧٦	٩٦٧٩,٥	٣٣٠٠,٨-	٦٣٧٨,٧	١١٠٠,٣-	٤٣١,٨-	١٠٢,٨-
١٩٧٧	٩٧٢١,٩	٣٩٢٥,٢-	٥٧٩٦,٧	١٧٤٠,٨-	٥٨٩,٦-	١٨٨,٠-
مصر						
١٩٧٠	٨١٧,٠	١٠٨٤,٠-	٢٦٧,٠-	٣٦٩,٠-	١٠٧,٠-	٦٦,٠-
١٩٧١	٨٥٠,٥	١١٣١,٤-	٢٨٠,٨-	٣٨٦,١-	١١٢,٣-	٧٤,٢-
١٩٧٢	٨١٣,٢	١١٧٠,٤-	٣٥٧,٢-	٤١٦,٩-	١١٦,٢-	٦٩,٥-
١٩٧٣	١٠٠٠,٢	١٤٢٩,٤-	٤٢٩,٢-	٥٥٥,٥-	١٤١,٩-	١٢٥,٢-
١٩٧٤	١٦٧١,٧	٢٩١٤,٠-	١٢٤٢,٣-	٨٢٨,٦-	٢٨٨,٦-	١٥٢,٧-

(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)=(٣)+(٤)+(٨)+(١٢)	(١٤)	(١٥)=(١٣)+(١٤)
٠,٢-	١٢,٢	٠,٣	١,٠	١,٤	٠,٧	١٧,٩-	١٢,٢	٥,٧-
٠,٤-	١١,١	٠,٢	٠,٩	٠,٤	٢,١	١٦,٣-	١٧,٢	٠,٩
٠,٢-	١٠,٣	٠,٢	١,٠	٠,٤	١,٨	٢٢,٤-	١٥,٢	٧,٢-،
٠,٤-	١٦,٠	-	٢,٤	٠,٧	٢,٧	٦٤,٦-	٢٥,٩	٣٨,٧-
٠,٢-	٢٠,٦	-	٢,٦	١,٤	٣,٥	٩٩,٩-	٤٨,٢	٥١,٧-
١,٠-	٣٦,٦	٠,٢	٣,٣	١,٣	١,٩	١٠٠,٣ـ-	١٠٠,٣	٠,٠
٠,٦-	٣٠,٧	٠,١	٣,١	١,٧	١,٢	١٠٨,٩-	٣٩,٧	٦٩,٢-
-	٣٢,٧	٠,٤	٣,٠	٤,٠	٢,٢	١٣٨,٨-	١٠٥,٩	٣٩,٧-
٤٨٠,٠-	١٤٣,٠	٤١,٠	٢٣,٠	٤٢,٠	١,٠	١٠٠,٠	١,٠	١٠١,٠
٦٢٢,٩-	١٤٨,٤	١٦,٠	٢٤,١	٦٤,٢	٣,٠	١٩٣,٦	١,٠	١٩٤,٦
١١٥,١-	١٨١٠,٣	٢٨,٢	٢٧,١	٦٤,١	٢,٢	٥٤٥,٠	١,١	٥٤٦,١،
٣٢٥,٥-	٢٥٦,٣	٢٩,٨	٦٢,٠	٧٧,٥	١,٢	٨١١,٨	١٠,٧-	٨٠١,١
٩٥٨,٥-	٥٥٤,٤	٦٨,٦	٢٦٥,٨	٨٧,٨	٢,٤	٢٨٥٦,٣	٢٣٦,٩-	٢٦١٩,٤
٥٥٦,٠	٥٤٢,٧	٨٣,٨	١٧٩,٧	٨٣,٨	١,٢	٢٩٧١,٠	٢٦٥,٩-	٢٧٠٥,١
٥٨,٣-	١٧٦٧,٨	٨٦,٢	١٢٨٢,١	٨٢,٦	٢٧٥,٦-	٦٦٨٣,٩	٧٩٢,٨-	٥٨٩١,١
٢٠,٨-	٢٢٣٠,٥	٩٩,٣	١٦٣١,٣	١٠٢,٨	٣١٥,٢-	٧١٩٣,٨	٢٢٢,٨-	٦٩٧١,٠
٧٠,٠-	٢٥٧٦,٧	٥٩,٥	١٩١٢,٤	١٤٣,٦	٣٧٠,١-	٦٢٦٣,٦	٨٠٦,٨-	٥٤٥٦,٨
-	١٧٤,٠	-	١,٠	-	٤,٠	٤٥٨,٠-	٣٠٤,٠	١٥٤,٠-
-	١٨١,٥	-	١,٠	-	١١,٠	٤٧٤,٤-	٢٦٧,٨	٢٠٦,٦-
-	٣٠٨,٣	-	-	-	٥,٤	٤٦٠,٣-	٢٨٩,٩	١٧٠,٤-
٢,٤-	٤٢٠,٨	-	١,٢	-	٦,٠	٥٥٧,٩-	٦٣٥,٤	٧٧,٥
٣,٦-	٧٠٨,٤	-	١,٢	-	٤٢,١	١٣٢٠,٥-	٩٩٣,٤	٣٢٧,١-

جدول (٥) تابع

القطر والسنة	(١)	(٢)	(٣)= (١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
مصر (تابع)						
١٩٧٥	١٥٦٧,٥	٣٩٤١,١-	٢٣٧٣,٧-	١١٧٧,٧-	٣٨٨,٥-	١٧٦,٦-
١٩٧٦	١٦٠٩,٤	٣٨٤٢,٢-	٢٢٣٢,٨-	١٢٥٩,٦-	٣٧٨,٧-	٢٥٧,٥-
١٩٧٧	١٩٩٣,٠	٤١٢١,٣-	٢١٢٨,٤-	١٦٨١,٢-	٤٠٦,٣-	٣٠٣,٦-
المغرب						
١٩٧٠	٤٨٧,٠	٦٢٤,٠-	١٣٧,٠-	٢٧٨,٠-	٥٤,٠-	٣٦,٠-
١٩٧١	٤٩٩,٥	٦٣٦,٩-	١٣٧,٤-	٢٧٦,٨-	٥٥,٢-	٤١,١-
١٩٧٢	٦٤١,٧	٧٠٩,٠-	٦٧,٣-	٣٢٦,٨-	٥٨,٦-	٤٦,٧-
١٩٧٣	٩١٣,٢	١٠٣٧,٢-	١٢٤,٠-	٤١٢,٥-	٩٨,٩-	٤١,٧-
١٩٧٤	١٧٠٤,١	١٦٨٩,٧-	١٤,٤-	٥٤٢,٤-	٢٠٥,٧-	٤٤,٥-
١٩٧٥	١٥٢٩,٨	٢٢٦٤,٤-	٧٣٤,٦-	٨٠٢,٦-	٢٨٩,٠-	٥٤,٦-
١٩٧٦	١٢٧٦,٩	٢٣٠٧,٩-	١٠٣١,٠-	١٣١٥,٠-	٢٩٤,٤-	٨٥,٤-
١٩٧٧	١٢٨٤,٣	٢٨٢١,٩-	١٥٣٧,٦-	١٤٦٦,٤-	٣٥٨,٤-	١٤٧,١-
المملكة العربية السعودية						
١٩٧٠	٢٠٨٩,٠	٨٢٩,٠-	١٢٦٠,٠	١٢٠٨,٠-	٨١,٠-	٢,٠-
١٩٧١	٣٥٠٥,٤	٨٦٥,٦-	٢٦٣٩,٨	١٧٩٥,٣-	٨٥,٣-	٦,٠-
١٩٧٢	٤٣٢٧,٦	١٢٧٤,٦-	٣٠٥٣,٠	١٦١٨,٨-	١٢٧,٠-	٣,٣-
١٩٧٣	٧٥٣٠,٧	٢١٠٢,٩-	٥٤٢٧,٨	٣٠٩٨,٣-	٢٠٨,٦-	-
١٩٧٤	٣٠٠٩١,٢	٣٧١٢,٥-	٢٦٣٧٨,٧	٤٣٩٤,٤-	٤١٠,١-	-
١٩٧٥	٢٧١٤٩,٦	٥٩٩٧,٩-	٢١١٥١,٧	٦٥٣٧,٠-	٩٠٩,٤-	-
١٩٧٦	٣٥٤٦٦,٨	١٠٣٩٦,٤-	٢٥٠٧٠,٤	١١١١٨,٠-	٢٠٦٧,٧-	-
١٩٧٧	٤٠٠٨٤,٤	١٤٣٥٤,٦-	٢٥٧٢٩,٨	١٣٦٧٤,٠-	٢٢٩٧,٧-	-
موريتانيا						
١٩٧٠	٩٧,٢	٧٢,٠-	٢٥,٢	٤٠,٣-	١١,٧	٠,٥-
١٩٧١	-	-	-	-	-	-
١٩٧٢	-	-	-	-	-	-
١٩٧٣	١٣١,٤	١١٩,٧-	١١,٧	٣٩,٠-	١٩,٩-	٤,٦-
١٩٧٤	١٨٧,٠	١٦٦,٦-	٢٠,٤	٥٤,١-	٢١,٨-	٣,٠-
١٩٧٥	١٦٧,١	٢٠٨,١-	٤١,٠-	١٠٨,١-	٣٣,٩-	٥,٧-
١٩٧٦	١٨٢,١	٢٧٢,٤-	٩٠,٣-	١٤٢,١-	٤٥,٦-	٨,٨-
١٩٧٧	١٥٣,٦	٢٧٨,٠-	١٢٤,٣-	١١٣,٨-	-	-

(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)=(٣)+ (٤)+(٨)+ (١٢)	(١٤)	(١٥)= (١٣)+(١٤)
٤,٩-	١٠٧٨,٢	-	٨١,٣	-	٨٩,٨	٢٣٨٣,٤-	٩٨٥,٩	١٣٩٧,٥-
٢,٣-	١٩٧٥,٤	-	٦٧,٠	-	٨٦,٦	١٤٣٠,٤-	٦٢٣,٤	٨٠٧,٠-
-	٢٥٥١,٠	-	١٠١,٦	٧٢٨,٥	٦٠,٧	١١٩٧,٩-	٣٨٤,١	٨١٣,٨-
٢٠,٠-	٢١٨,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٣٥,٠	٦٩,٠	١٢٨,٠-	٤,٠	١٢٤,٠-
٢٠,١-	٢٤٥,٧	١٧,١	١٤,٠	١٥٠,٤	١٠٦,٣	٦٢,٢-	٣,٠	٥٩,٢-
٢٣,٩-	٣٠٤,٠	٢٣,٩	١٣,٠	١٩٥,٤	١٣٧,٩	٤٧,٨	-	٤٧,٨
٤٠,٥-	٣٨٨,٦	٣٥,٨	١٤,٣	٢٤٥,٦	٢٣٧,٢	٨٩,٤	٧,٢	٩٦,٦
٣٣,٧-	٤٢٦,٩	٥٠,٥	٢٧,٧	٢٣٦,٩	٣٢٣,٥	٢٢٢,٥	٦,٠	٢٢٨,٥
٣٨,٩-	٤٩٦,٦	٤٤,٩	٢٧,٩	٢٩٦,٣	٥١٢,٤	٥٢٨,٢-	٤,٩-	٥٣٣,١-
٣٦,٩-	٤٧٢,٢	٤٥,٠	٢٣,١	٢٧٣,٦	٥٢٧,٦	١٣٤٦,٢-	٢٣,١-	١٣٦٩,٣-
٤٢,٠-	٥٨٧,٣	٥٧,٢	٣٠,٤	٣٣٢,٧	٥٧٤,٤	١٨٤٢,٣-	٢٩,٢-	١٨٧١,٥-
٨٩٣,٠-	٢٨٣,٠	-	٦١,٠	١٠٢,٠	١٨٣,٠-	١٥٢,٠	٨١,٠-	٧١,٠
١٤٣٦,٣-	٣٤١,٠	-	٦٨,٢	١٠٨,٣	٢٠٧,٦-	٩٧٧,٩	٦٨,٢-	٩٠٩,٧
١١٢٥,٩-	٤٦٣,٦	-	١٠٥,٣	١٥٧,٤	٢٦٧,١-	١٦٣٠,٧	١٥٧,٤-	١٤٧٣,٣
٢١١٨,٤-	٧٦٤,٢	-	٢٠٥,٠	٢٤٥,٦	٣٩٢,٢-	٢٧٠١,٤	٤٩٨,٣-	٢٢٠٣,١
٢٢٤٨,٩-	٢٥٥٥,٦	-	١٢١٨,٣	٤٦٩,٠	٥١٨,٣-	٢٤٠٢١,٥	١٠١٥,٠-	١٤٠٦,٥
٢٠١٧,٩-	٣٢٩٦,٤	-	١٨٤٧,٩	٥٦٨,٢	٨٥٢,٣-	١٧٠٥٨,٨	٣١٢٧,٦-	١٣٩٣١,٢
٣٢٠٠,٣-	٤٦٤٦,٩	-	٢٨٨٩,٨	٦٨٠,٠	١٤٧٣,٢-	١٧١٢٦,١	٣٣٢٨,٥-	١٣٧٩٧,٦
٤٠٥٧,١-	٦١٢٧,١	-	٤٢٢٧,٩	٨٢٣,١	١٥٠٣,٨-	١٦٦٧٩,٢	٣٨٨٦,٧-	١٢٧٩٢,٥
٩,٨-	٧,٦	-	١,٩	٠,٥	٥,٣-	١٢,٨-	٧,٩	٤,٩-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣,٣-	١٠,٧	١,٤	١,٠	٠,٧	١٤,٣-	٣٠,٩-	٤٥,٢	١٤,٣
٧,١-	٢٤,٣	١,١	٦,٦	٤,٠	١٢,٧-	٢٢,١-	٦٩,٤	٤٧,٣
٠,٢-	٢٣,٨	١,٥	٥,٠	٥,٧	٢٠,٦-	١٤٥,٩-	٧٩,٣	٦٦,٦-
٠,٥-	٢٤,٤	٠,٧	٤,٤	٦,٨	٢٦,١-	٢٣٤,١-	١٤٩,٩	٨٤,٢-
-	٢٨,٥	-	-	-	٢٦,٣-	٢٣٦,٠-	١١٣,٨	١٢٢,٢-

جدول (٥) تابع

القطر والسنة	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
اليمن						
١٩٧٠						
١٩٧١						
١٩٧٢						
١٩٧٣						
١٩٧٤	١١,٤	١٩٣,٣-	١٨١,٨-	٤٨,٨-	٣٤,٢-	١,٤-
١٩٧٥	١٤,٢	٢٤٦,٥-	٢٣٢,٣-	٦٣,٥-	٣٧,٠-	٠,٦-
١٩٧٦	١٣,٦	٤٧٥,٤-	٤٦١,٨-	١٠٤,١-	٧٣,٠-	٠,٥-
١٩٧٧	١٤.٨	٧٢٠,٠-	٧٠٥,٢-	١٦٣,٩	١٠٨,٠-	١,٥-
اليمن الديمقراطية						
١٩٧٠	١٥٤,٠	١٨٩,٦-	٣٥,٦-	٥١,٤-	١٧,٤-	١,٢-
١٩٧١	٩٩,٩	١٤٧,٧-	٤٧,٨-	٢٩,٣-	١٣,٥-	٠,٧-
١٩٧٢	١٠٦,٥	١٤٦,١-	٣٩,٦-	٤٠,٣-	١٨,٦-	٠,٢-
١٩٧٣	١٠٦,٩	١٧٤,١-	٦٧,١-	٤٤,٦-	٢٠,٦-	-
١٩٧٤	٢٣٤,٣	٣٦٢,٥-	١٢٨,٢-	٦٥,٩-	٤٦,١-	-
١٩٧٥						
١٩٧٦						
١٩٧٧						

المصدر: UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics,** (New York: U.N., 1979).

(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)=(٣)+(٤)+(٨)+(١٢)	(١٤)	(١٥)=(١٣)+(١٤)
–	٣٦,٦	–	٦,١	٢,٦	١٣٥,٥	-٥٨,٦	٥٣,٣	-٥,٣
–	٣٧,٨	–	٠,٦	٤,٠	٢٧١,٦	١٣,٦	١١٦,٩	١٣٠,٥
–	٨٢,٩	–	٢,١	٧,٩	٦٧٧,٧	١٩٤,٧	١٠٢,٨	٢٩٧,٥
–	١٠١,٣	–	١,٨	١٢,٠	٩٤٨,٣	١٨٠,٥	١١٩,٩	٣٠٠,٤
-٢٧,٨	٢٦,٠	١,٣	٦,٧	٠,٧	٥٢,١	-٨,٩	–	-٨,٩
-٧,٩	٢١,٧	٠,٣	٤,١	٠,٧	٤٣,٨	-١١,٦	١,٠	-١٠,٦
-١٤,٥	٢٤,٤	–	٣,١	٠,٩	٢٧,١	-٢٨,٣	–	-٢٨,٣
-١٢,٨	٢٧,٢	–	٤,١	١,٢	٣٢,٩	-٥١,٦	٠,٥	-٥١,١
-٨,٧	٥٢,١	–	٧,٢	٣,٥	٤١,١	-١٠٠,٩	٠,٦	-١٠٠,٣

جدول رقم (٦ - أ)

تقدير أوجه استثمار الفوائض النقدية[١] للبلدان المصدرة للنفط ١٩٧٤-١٩٧٩
حسب المعلومات المتوفرة لدى البلدان المستضيفة لرأس المال
(ببلايين الدولارات الأمريكية)

السنة / أوجه الاستثمار	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المستويات في نهاية ١٩٧٩
الودائع النقدية لدى البنوك :	٢٨,٦	٩,٩	١٢,٠	١٣,٠	٣،٩	٣٧,٣	١١٥
منها :							
في قطر العملة المصدرة	٧,٠	٢,٠	٠,٥	٢,٣	٢,٨	٦,٣	٢٦
بودائع العملة الأوروبية	٢١,٦	٧,٩	١١,٥	١٠,٧	١,١	٣١,٠	٨٩
سندات حكومية قصيرة الأجل[٢]	٨,٠	٠,٤-	٢,٢-	١,١-	٠,٨-	٣,٣	٧
سندات حكومية طويلة الأجل[٢]	١,١	٢,٤	٤,٤	٤,٥	١,٨-	٠,٧-	١٠
تدفقات رأسمالية أخرى[٣]	٧,١	١٢,٨	١٣,٢	٩,٨	٥,٨	٩,٠	٥٨
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٤]	٣,٥	٤,٠	٢,٠	٠,٣	٠,١	٢,٠-	٤٦
الأموال المتدفقة الى البلدان النامية[٥]	٤,٩	٦,٥	٦,٤	٧,٠	٦,٢	٦,٩	
مجموع الفوائض المستثمرة المصروفة	٥٣,٢	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٣,٥	١٣,٤	٥٣,٨	٢٣٦
فقرات متبقية غير مشخصة	١,٩	١,١	٢,٨	٤,١	٥,٤	٢٥,٢	-
مجموع الفوائض النقدية الصافية	٥٥,١	٣٦,٣	٣٨,٦	٣٧,٦	١٨,٨	٧٩,٠	-

(١) تساوي ميزان الحساب الجاري ناقص التغيرات في المستحقات والائتمان التجاري على صادرات النفط.
(٢) تشمل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فقط.
(٣) تشمل ملفات استثمارية أخرى، استثمارات مباشرة، قروض وبنود أخرى.

تابع جدول رقم (٦ - أ)

(٤) تتضمن الاستثمار في تسهيلات صندوق النقد الدولي النفطية والتمويل التكميلي، ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، وموجودات حقوق السحب الخاصة، والمشتريات المباشرة لسندات البنك الدولي.

(٥) تشمل القروض الثنائية والمساهمات والاشتراك في هيئات التنمية الاقليمية والدولية (باستثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والتنمية).

المصدر: احتسب من: Bank of England, **Quarterly Bulletin,** June 1980, p. 158

جدول رقم (٦ - ب)

تقدير أوجه استثمار الفوائض النقدية[1] للبلدان المصدرة للنفط، ١٩٧٤-١٩٧٩، حسب البيانات الواردة في موازين مدفوعات هذه البلدان

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

أوجه الاستثمار / السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الاستثمار المباشر في الخارج	-	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,١	-
حقائب استثمارية	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,٢	-
موجودات غير احتياطية طويلة الأجل في القطاع الرسمي المقيم	٢,٧	١١,٠	١١,٦	١٢,٢	٥,١	-
موجودات القطاعات الأخرى الطويلة الأجل	-	١,١	٢,٤	٠,٢	٠,٢	-
موجودات غير احتياطية قصيرة الأجل في القطاع الرسمي المقيم	-	٠,١	-	٠,٢-	-	-
موجودات القطاعات الأخرى القصيرة الأجل	٤,٩	٣,٦	٧,٤	٧,١	١,٤	-
موجودات مصرفية تجارية	٠,٦	٠,١	٠,٧-	١,٣	٢,٤	-
احتياطيات رسمية	٤٣,٣	١٥,١	١٥,٦	١٣,٩	٢,٦	٤٩,٨
السهو والخطأ	٢,٠	٢,٦	٠,٥-	٠,٤	٢,٠	-
مجموع الفوائض النقدية الصافية	٥٣,٨	٣٤,٤	٣٧,٠	٣٥,٤	١٤,٠	-

(١) تساوي ميزان الحساب الجاري ناقص التغيرات في المستحقات والائتمان التجاري على صادرات النفط.

المصدر: **Ibid.**

جدول رقم (٧)

الاحتياطيات النقدية الدولية وعدد الأشهر التي تغطيها من الاستيرادات، ١٩٧٧-١٩٧٨

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة أو القطر	الاحتياطيات النقدية		عدد الأشهر من الاستيرادات
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٧
١ - الأقطار العربية المنتجة للنفط			
الامارات العربية المتحدة	٨٢٤,٤	٨٣٨,١	٢,١
البحرين	٥١٠,٢	٥٠٠,١	٣,٠
الجزائر	١٩١٧,٤	٢٢٣٢,٦	٣,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٤٨٩٠,٥	٤٢١٦,٤	١٠,٨
العراق	٦٩٩٥,٧	-	٢٠,٢
عمان	٤٢٦,٧	٤١٤,٥	٣,٩
قطر	١٦٢,٢	٢٠٦,١	١,٦
الكويت	٢٩٨٩,٩	٢٦١٥,٦	٧,٩
المملكة العربية السعودية	٣٠٠٣٤,٠	١٩٤٠٧,٠	٢١,٧
٢ - البلدان النامية الرئيسية المصدرة للنفط	٧٨١٦٩,٧	٦٣٢٠٩,٨	٩,٩
٣ - الأقطار العربية غير المنتجة للنفط			
الأردن	٦٧٧,٥	٩٢٢,٦	٥,٨
تونس	٣٥٧,٥	٤٥٠,٣	٢,٢
الجمهورية العربية السورية	٥٤٦,٠	٤٦١,٠	٢,٦
السودان	٢٣,٢	٢٨,٤	٠,٢
الصومال	١٢٠,٥	١٢٤,١	٤,٤
لبنان	١٩٦٠,٧	٢٢٥٥,٢	١٣,٧
مصر	٥٣٤,٠	٦٠٥,٠	١,٢
المغرب	٥٣٢,٠	٦٤٩,٠	٢,١
موريتانيا	٥٠,٣	٧٩,٤	٣,٢
اليمن	١٢٤٠,٤	١٤٥٩,٧	١٣,٣
اليمن الديمقراطية	١٠٠,٦	١٥١,٦	٢,٠

المصدر:

UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979,** Table 5.2, pp.384-389.

ملاحظة: الاحتياطيات النقدية الدولية تشمل ما يتوفر منها لدى السلطات النقدية الرسمية ولا تشمل صافي ما لدى بنوك الودائع النقدية منها. انظر حول الأخيرة:

International Monetary Fund, **International Financial Statistics,** v. 33 (February 1980), no.2, pp. 40-41.

جدول رقم (٨)

ميزان المدفوعات ومعدلات خدمات الدين في بعض البلدان العربية لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧

القطـــر	ميزان الحساب الجاري قبل مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجي (مليون دولار)		مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجي (مليون دولار)		معدلات خدمة الدين: كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي		معدلات خدمة الدين: كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧
الأردن	-١٥	٣٠	٢	١٦	٠,٧	١,٧	٣,٦	٣,٢
تونس	-٣٦	-٤٧٦	١٧	٥٩	٤,٤	٣,١	١٧,١	٨,٨
الجزائر	-١١٦	-١٩٣٥	١٠	٣٨٧	٠,٨	٥,٣	٣,٢	١٥,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٦٤٥	٢٦ ٩	-	-	-	-	-	-
الجمهورية العربية السورية	-٦٤	-١٣٧	٦	٢٧	٢,١	١,٤	١٠,٨	٦,٧
السودان	-٣٠	-٤٤٣	١٢	٢٥	١,٢	١,٥	١٠,١	٨,٧
الصومال	-٦	-٣١	-	٢	٠,٥	٢,٦	٢,١	١٠,٧
العراق	١١٠	١٢٠٩	٩	١٣	٠,٩	٠,٦	٢,٢	١,١
الكويت	-	٥٤٨٣	-	-	-	-	-	-
لبنان	-	-٢٣	١	٢	٠,٢	-	٠,٥	٠,٧
مصر	-١١٦	-٥٢٩	٣٨	٢٨٥	٤,١	٨,٨	٢٨,٧	٢٢,٨
المغرب	-١٠١	-١٧٤٣	٢٣	١٢٩	١,٨	٢,٤	٧,٧	١٠,٩
المملكة العربية السعودية	٧١	١٢٧٩١	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	-٥	-١١٣	..	٩	٢,٠	١٠,٠	٣,٢	٢٢,٦
اليمن	-	٣,٣	-	١	-	-	-	٠,٢
اليمن الديمقراطية	-٩	-٩٢	-	..	-	-	-	

ملاحظة عامة: تشير علامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة، وتشير علامة «..» الى ان القيمة اقل من نصف مليون دولار.

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩**، آب / اغسطس ١٩٧٩ واشنطن: البنك الدولي، ١٩٧٩)، الجدول رقم ١٣.

جدول رقم (٩)

الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية

لعام ١٩٧٧

القطـــر	الدين العام الخارجي		
	بملايين الدولارات الأمريكية	كنسبة مئوية من الناتج القومي (٪)	كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات (٪)
الأردن	٦٤٥	٢٩,٤	٣,٢
تونس	١٩٤٣	٣٩,٩	٨,٨
الجزائر	٨١٦٥	٤٢,٥	١٥,٥
الجمهورية العربية السورية	١٥٢٨	٢٠,٧	٦,٧
السودان	١٧٣٢	٣٥,٤	٨,٧
الصومال	٤٠١	٩٢,٦	١٠,٧
العراق	٧٦١	٤,٠	١,١
لبنان	٣٩	–	٠,٧
مصر	٨٠٩٩	٦٩,٢	٢٢,٨
المغرب	٣٤٦٩	٣٦,٠	١٠,٩
موريتانيا	٤٥٧	١١١,٧	٢٢,٦
اليمن	١٤٧	١٤,٦	٠,٢
اليمن الديمقراطية	٢٩١	٥٠,٣	–
المجموع	٢٧٦٧٧	–	–

ملاحظة عامة: تشير علامة «–» إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٧٩، الجدول رقم ١٣، ص ٣٤-٣٥ والجدول رقم ١٥، ص٣٨-٣٩.

جدول رقم (١٠)

ميزان الحساب الجاري والفائض النقدي المتاح للاستثمار في الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ١٩٧٣-١٩٧٩[١]

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩[١]
الصادرات	١٤	٤٩	٤٥	٥٦	٦٢	٦٠	٩٥
منها: النفط والغاز	١٣	٤٨	٤٤	٥٥	٦٠	٥٨	٩٣
الواردات	٤	٧	١١	١٧	٢٤	٣٠	٣٥
الميزان التجاري	١٠	٤٢	٣٤	٣٩	٣٨	٣٠	٦٠
الخدمات والتحويلات الخاصة (صافية) والتحويلات الرسمية (صافية)	٤-	٤-	١٠-	١٣-	١٧-	٢٠-	٢٤-
الميزان الجاري	٦	٣٨	٢٤	٢٦	٢١	١٠	٣٦

(١) البيانات لعام ١٩٧٩ تقديرية.

المصدر: Bank of England, **Quarterly Bulletin,** p. 154, Table A.

جدول رقم (١١)

الميزان الجاري والفائض النقدي المتاح للاستثمار في البلدان المصدرة للنفط ١٩٧٣-١٩٧٩[١]

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩[١]
الصادرات	٤١	١٢٣	١١٣	١٣٨	١٥٤	١٤٨	٢٢٥
منها: النفط والغاز	٣٧	١١٦	١٠٧	١٣٠	١٤٤	١٣٨	٢١٣
الواردات	٢٢	٣٩	٥٩	٧٤	٨٩	١٠٤	١٠٥
الميزان التجاري	١٩	٨٤	٥٤	٦٤	٦٥	٤٤	١٢٠
الخدمات والتحويلات الخاصة (صافية)	١٢-	١٥-	٢٢-	٢٦-	٣٦-	٤٣-	٤٣-
التحويلات الرسمية (صافية)	١-	٢-	٣-	٣-	٢-	٢-	٣-
الميزان الجاري	٦	٦٧	٢٩	٣٥	٢٧	١-	٧٤
القروض الخارجية الصافية من البنوك	-	١٢-	٤	١٠	١١	١٨	٨
تعديلات أخرى	-		٣	٦-	-	٢	٣-
الفائض النقدي المتاح للاستثمار	-	٥٥	٣٦	٣٩	٣٨	١٩	٧٩

(١) البيانات لعام ١٩٧٩ تقديرية.

المصدر: Ibid, p.154.

جدول رقم (١٢)

القروض الصافية المصروفة للأقطار النامية والوكالات المتعددة الأطراف من قبل الأقطار العربية النفطية، ١٩٧٠-١٩٧٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

القروض	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	العراق	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية	المجموع
١ - الميسّرة								
١٩٧٠	-	١,٠	٦٣,٠	٢,٠	-	١٣٠,٠	١٥٥,٠	٣٥١,٠
١٩٧٣	٢٨٨,٦	٢٥,٤	٢١٤,٦	١١,١	٩٣,٧	٣٤٥,٢	٣٠٤,٩	١٢٨٣,٥
١٩٧٤	٥١٠,٦	٤٦,٩	١٤٧,٠	٤٢٢,٩	١٨٥,٢	٦٢١,٥	١٠٢٩,١	٢٩٦٣,٢
١٩٧٥	١٠٤٦,١	٤٠,٧	٢٦١,١	٢١٨,٤	٣٣٨,٩	٩٧٥,٣	١٩٩٧,٤	٤٨٧٧,٩
١٩٧٦	١٠٦٠,٢	٥٣,٦	٩٣,٦	٢٣١,٧	١٩٥,٠	٦١٤,٣	٢٤٠٧,١	٤٦٥٥,٥
١٩٧٧	١٢٦١,٨	٤٦,٧	١٠٩,٤	٥٣,٤	١١٧,٦	١٤٤١,٨	٢٣٧٣,٠	٥٤٠٣,٧
٢ - المشروطة								
١٩٧٠	-	-	٢٢٩,٠	-	٠,١	١٠,٢	٢,٥-	٢٣٦,٨
١٩٧٣	-	٤,٤	١٨٩,٢	-	-	٢١٠,٥	٣٠,٠	٤٣٤,١
١٩٧٤	٢٣٨,٨	٤,٥	١١٦,٢	١٧,٣	٣٢,٧	٥٦٤,٦	٥٩٣,٠	١٥٦٧,١
١٩٧٥	١٦٠,٥	١,٥	١٠١,٧	٣٦,٠	٢٧,٨	٧٣٥,٩	٤٦٩,٣	١٥٣٢,٧
١٩٧٦	٨٤,٣	١٣,٠	٢٦٩,٦	٢٣,٠	٤٥,٣	١٢٦٠,٤	٤١٠,٢	٢١٠٥,٨
١٩٧٧	١٧٥,٢	٢٨,٨	١٦١,٣	٦٣,١	٧٨,٥	٤٧٥,٧	٣٦٩,٧	١٣٥٢,٣

تابع جدول رقم (١٢)

القروض	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	العراق	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية	المجموع
٣ - المجموع (١ + ٢)								
١٩٧٠	-	١,٠	٢٩٢,٠	٢,٠	٠,١	١٤٠,٢	١٥٢,٥	٥٨٧,٨
١٩٧٣	٢٨٨,٦	٢٩,٨	٤٠٣,٨	١١,١	٩٣,٧	٥٥٥,٧	٣٣٤,٩	١٧١٧,٦
١٩٧٤	٧٤٩,٤	٥١,٤	٢٦٣,٢	٤٤٠,٢	٢١٧,٩	١١٨٦,١	١٦٢٢,١	٤٥٣٠,٣
١٩٧٥	١٢٠٦,٦	٤٢,٢	٣٦٢,٨	٢٥٤,٤	٣٦٦,٧	١٧١١,٢	٢٤٦٦,٦	٦٤١٠,٦
١٩٧٦	١١٤٤,٥	٦٦,٦	٣٦٣,٢	٢٥٤,٧	٢٤٠,٣	١٨٧٤,٧	٢٨١٧,٣	٦٧٦١,٣
١٩٧٧	١٤٣٧,٠	٧٥,٥	٢٧٠,٧	١١٦,٥	١٩٦,١	١٩١٧,٥	٢٧٤٢,٧	٦٧٥٦,٠
المجموع	٤٨٢٦,١	٢٦٦,٥	١٩٥٥,٧	١٠٧٨,٩	١١١٤,٨	٧٣٨٥,٤	١٠١٣٦,٢	٢٦٧٦٣,٦
مجموع دول الأوبك (الأقطار العربية المذكورة زائد كل من نيجيريا وفنزويلا وايران فقط)								٣٢١٢١,٢
نسبة البلدان العربية النفطية الى مجموع دول الأوبك								٪٨٣,٣٢

المصدر: UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979**, Table 5.11, p.441.

التعقيب

كريم نشاشيبي

من بين الحجج القوية التي تحدد إقامة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان منطقة ما تأتي حجة الثمرات والمنافع التي تجنيها تلك البلدان نتيجة مزيد من تقسيم العمل، ومزيد من الكفاءة، نتيجة إزالة الحواجز الجمركية وإنشاء سوق مشتركة. وقد تم اجتناء مكاسب كثيرة من خلال حركات انتقال العمالة ورأس المال على نطاق واسع ضمن الوطن العربي. وفي هذا الإطار يأتي تحليل التدفقات التجارية فيما بين البلدان العربية وتطورها عبر العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة؛ وأثر زيادة الثروة النفطية على التجارة غير النفطية داخل المنطقة، كل ذلك ينطوي على قضايا مهمة من شأنها أن تلقي مزيداً من الضوء على مسألة التكاليف والمنافع الناجمة عن التكامل الإقتصادي العربي. وثمة أسئلة تطرح في هذا المجال من بينها: هل سيكون من شأن إقامة سوق مشتركة عربية تحويلاً للتجارة أو خلقاً لهذه التجارة؟ كذلك وفي ضوء الزيادة الكبيرة في الطلب على الواردات بالبلدان العربية غداة زيادة العائدات النفطية، ما هي التدفقات التجارية المحتملة والتي يمكن أن تتوسع في المستقبل فيما بين البلدان العربية؟ لقد قصد الدكتور عبدالمنعم سيد علي إلى مسألة التدفقات التجارية فيما بين البلدان العربية لكي يعالجها، ولكن بما أن هذا يمثل أحد المجالات الخمسة التي يعالجها ضمن ورقته، فهو من ثم لا يكرس مساحة كبيرة إلى هذه القضية، بل يعتمد بالدرجة الأولى على النتائج التي حصل عليها الدكتور محمود الحمصي في كتابه عن خطط التنمية العربية.

من هنا أود، إن جاز لي ذلك، لدى تعليقي على الفصل المتعلق بالتجارة عند الدكتور عبد المنعم، أن أطور طرح بعض القضايا التي يثيرها، محاولاً في ذلك أن أطرح بعض الإشارات الكمية الرقمية. وأرجو أن أذكر بادىء ذي بدء أنه لدى تحليلي التدفقات التجارية بين البلدان العربية وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي، فمن المفيد التركيز على تلك الصادرات التي تنبع أو تنبثق من الطاقة الانتاجية للبلدان العربية، والواردات التي

تتنافس مع أو تكمل تلك الطاقة الانتاجية. ومن هنا فعلينا أن نستبعد النفط من الصادرات ومن الواردات وكذلك نستبعد المعادن القابلة للنفاد مثل الفوسفات والحديد الخام. وبما أن النفط يمثل حوالي ٩٠ بالمائة من جميع الصادرات العربية، ويزيد عن ٥٠ بالمائة من الواردات العربية الداخلية، فإن النفط يشوه جميع النسب المئوية للتجارة، كما أنه يشوه السلاسل الزمنية للتجارة، وذلك بسبب زيادته غير المتناسبة من حيث قيمة الوحدة عبر السنوات العشر الأخيرة.

ويذكر الدكتور عبدالمنعم السيد علي في معرض العلاقة بين قيمة التجارة الخارجية وبين الناتج القومي المحلي أن درجة اعتماد الاقتصادات العربية على التجارة الخارجية قد زادت زيادة ملموسة ولاسيما بعد سنة ١٩٦٣، إلا أنه لا يميز بين الصادرات والواردات، ولا بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة للنفط. وفيما يتعلق بالصادرات من البلدان غير المصدرة للنفط، هناك ما يثبت أن الصادرات غير النفطية بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد هبطت بشكل فعلي عبر الزمن على صعيد المصدرين الزراعيين الرئيسيين في المنطقة مثل مصر والسودان وسوريا. كذلك فإن صادرات المغرب كجزء من الناتج القومي المحلي انخفضت خلال الستينات، وإن كانت تبدو أنها حافظت على معدلها في غضون السبعينات. هذا في حين أن الأردن وتونس ظلتا تشهدان نصيباً متزايداً باستمرار من الصادرات إلى الناتج القومي المحلي، إلا أن بوسع المرء القول ان متوسط الصادرات غير النفطية من البلدان العربية غير المصدرة للنفط قد مال إلى الانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية اخرى مالت الواردات في البلدان غير المصدرة للنفط إلى الارتفاع بوصفها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومن هنا كانت زيادة العجز التجاري أو نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت الزيادة أيضاً في تمويل هذه الدروب من العجز التي عانتها البلدان المختلفة. وعلى صعيد البلدان المنتجة للنفط يبدو القول صحيحاً أن الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من شأنها أن تنخفض بالنسبة للأطراف ذات القدرة الاستيعابية المنخفضة، ببساطة لأن الواردات ما كان لها أن ترتفع بما يتناسب مع ارتفاع في العائدات النفطية. أما الجزء المتبقي فهو مكون من عامل الدخل المتجه إلى الخارج، ومن الاستثمارات الرأسمالية في الخارج، ومن الاحتياطيات المتراكمة، وهذا ما يعكسه الجدول رقم (٢) في حالة كل من المملكة العربية السعودية وليبيا وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة.

وفيما يتعلق بالاتجاهات التي سادت التجارة العربية الداخلية، يلاحظ الدكتور عبدالمنعم أن نسب الصادرات والواردات العربية الداخلية إلى مجموع الصادرات والواردات قد هبطت بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٧، وهو يخلص من ذلك إلى أن العلاقات التجارية فيما بين البلدان العربية قد اعتراها الضعف، و ان هذا ينعكس في فشل اتحاد الجمارك العربية

وغيره من الترتيبات العربية الثنائية أو المتعددة الأطراف. ولكننا عندما ندرج التجارة النفطية في تلك النسب فإن السؤال يبدو وقد حصل على إجابته التي تفسر هذا الانخفاض. ان العنصر النفطي في التجارة العربية الداخلية ارتفع بمعدل بطيء أكثر من الصادرات النفطية إلى بقية العالم والواردات من بقية العالم. ويفسر هذا حقيقة أن نصف البلدان العربية هي منتجة للنفط، وأن بعضها من البلدان التي كانت مستوردة للنفط على نطاق واسع قد أصبحت مصدرة للنفط. ولهذه الأسباب فقد حدث، خلال الخمسينات والستينات، أن واردات النفـط التي حصلت عليها البلدان غير المصدرة للنفط، من البلدان العربية المصدرة له قد انخفضت كجزء من الواردات العربية الداخلية. وفي السبعينات، فإن انخفاض نصيب النفط في الواردات لا يرجع إلى الارتفاع غير المتناسب لأسعار النفط، وإنما يرجع إلى أنه في ظل الاتجاه النزولي لهذه الواردات فإن حصة النفط لا بد أن تكون قد زادت بأقل من الزيادة في الصادرات النفطية العربية كنسبة من إجمالي الصادرات العربية. ومن هنا وبما أن النفط يمثل حوالي نصف التجارة العربية الداخلية في مجموعها، فإنه يحدث، إذا ما تساوت كل الظروف الأخرى، ان حصة التجارة الداخلية العربية إلى إجمالي الصادرات واجمالي الواردات لا بد وأن تنخفض.

على أن أسئلة مهمة تطرح نفسها عندما نستبعد الواردات النفطية والصادرات النفطية من التجارة العربية الداخلية، ومن مجموع الواردات والصادرات. فهل حدث أن حصة الصادرات الداخلية العربية، فيما عدا البترول، قد انخفضت بوصفها جزءاً من الصادرات الاقليمية الاجمالية باستثناء النفط؟ من سوء الحظ فإن البيانات التي قدمتها الورقة لا تتيح اجابة هذا السؤال. ولقد قمت في مرحلة مضت بترتيب مصفوفات تجارية لسنتي ١٩٥٨ و١٩٦٦ لدراسة أنماط التجارة في الشرق الأوسط ووجدت أن حصة الصادرات العربية الداخلية، فيما عدا النفط، كانت حوالي ١٥ بالمائة وانها لم تتغير بصورة ملموسة بين هاتين السنتين(*). إلا أن الأحداث تغيرت تغيراً مثيراً منذ ذلك الحين إذ جاءت الطفرة النفطية، وأوجه التحسن الكبيرة في خدمات ومرافق النقل في المنطقة. ومن هنا أظن أن نصيب الصادرات العربية الداخلية من واقع اجمالي الصادرات العربية قد زاد بوصفه أثراً ممتداً ناجماً عن التحركات الواسعة للعمال والمهنيين فيما بين البلدان العربية، وعن تحرير اجراءات المدفوعات، وعن التحسن الذي طرأ على وسائل النقل. وان نظرة سريعة إلى بيانات التجارة في كل من مصر والأردن والسودان وسوريا لتؤكد هذا الرأي وإن كان من المهم مواصلة هذا التحليل بطريقة منهجية على صعيد جميع البلدان العربية.

وفي جانب الواردات، وجدت أن الواردات الاقليمية الداخلية بوصفها جزءاً أو كنسبة

* Lee Preston and Karim Nashashibi. **Trade patterns in the Middle East** (New York: American Enterprise Institute, 1970).

مئوية من اجمالي الواردات، ومرة اخرى باستثناء النفط، قد انخفضت من ٧,٢ بالمائة من مجموع الواردات إلى ٥,٣ بالمائة من مجموع الواردات بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٦٦. وغداة الطفرة النفطية أظن أنه حدث انخفاض جديد في هذه النسب. كذلك فإن الزيادة الكبيرة في الطلب على الواردات التي أذكتها عائدات النفط التي تدفقت للمنطقة، من شأنها أن تتجه بشكل أساسي إلى السلع الرأسمالية كيما تلبي جميع البرامج الإنمائية الطموحة التي نشأت في المنطقة، فضلا عن اتجاهها صوب السلع الاستهلاكية التي تتميز بمرونة عالية للطلب بالنسبة للدخل، فضلا عن المصنوعات التحويلية والسلع الاستهلاكية المعمرة، إلى جانب تشكيلة واسعة وغالية الثمن من السلع الغذائية مثل اللحوم والأطعمة المجهزة. ولكن، وكما أشار الدكتور عبدالمنعم،فإن تكوين الصادرات العربية مركّز بصفة أساسية على الأغذية وعلى الخامات الزراعية، برغم أن نصيب الصادرات المصنعة ظـل في ارتفاع. كذلك فإن الصادرات العربية ضمن مجموعة الغذاء الفرعية مكونة بدورها من الحبوب والزيوت النباتية والبقوليات وبعض الفاكهة والخضروات، ولكنها تحتوي على القليل من اللحوم أو الأطعمة المجهزة. والآن إذا ما كان لنا أن نستبعد النفط من الواردات العربية لسنة ١٩٧٥ على نحو ما هو مبين في الجدول رقم (٣) لوجدنا أن الغذاء يمثل حوالي ٢٢ بالمائة وأن الخامات الزراعية تمثل ٣ بالمائة والسلع المصنعة تمثل ٦٥ بالمائة. وهكذا فإن صورة الصادرات العربية لا تتناسب جيداً مع النمط العالي من الطلب ذي المرونة العالية بالنسبة للدخل في البلدان العربية. وفضلاً عن ذلك ففي مجال المصنوعات البسيطة التي استطاعت البلدان العربية أن تطورها، فإن شكاً يساورني فيما إذا كان إنتاجها يستطيع أن يتنافس مع مصنوعات البلدان النامية الأخرى التي تتمتع بعمالة رخيصة الأجر (منها مثلا الصين وتايوان والهند وكوريا)، وذلك في ضوء الارتفاع السريع في الأجور بالبلدان العربية، فضلا عن إمكانية حدوث شيء من التدهور في الانتاجية. فإذا كان الأمر كذلك فإن قيام اتحاد جمركي من شأنه أن يحول مسار التجارة وقد يقلل من الرفاه السائد على الصعيد الاقليمي.

إن الأداء الاقتصادي للأطراف الكبرى المصدرة بين البلدان العربية التي تعاني عجزاً مزمناً، ليوحي بأن من المرجح أن الانخفاض الذي حدث في حصة الواردات العربية الداخلية غير النفطية إلى اجمالي الواردات غير النفطية إنما يعكس حقيقة الوهن الذي اعترى القدرات التصديرية لتلك البلدان، أكثر من كونه تغيراً في نمط الطلب أو نقصاً في القدرة التنافسية، ففي بعض من هذه البلدان أدى الارتفاع في الاستهلاك المحلي إلى تآكل الفائض التصديري، أولاً، كنتيجة لانخفاض النمو في الناتج القابل للتصدير، وثانياً، نجم ذلك عن سوء ادارة حوافز التصدير مثل سعر الصرف. وفي عدد من البلدان العربية، كما هو أيضاً في عدد من كثير من البلدان النامية، فقد ظل سكان الحضر ينعمون بالدعم، في حين

أن سكان الريف الذين كانوا ينتجون معظم الصادرات هم الذين يدفعون الضرائب، وأدى ذلك إلى تشجيع الهجرة إلى المدن وإلى رفع الاستهلاك المحلي، بينما كان الفائض القابل للتصدير يميل إلى الانخفاض. وعندما اتبعت سياسات توسعية ونجمت عنها ضغوط تضخمية، أدى ذلك إلى مزيد من تحويل الصادرات إلى الاستهلاك المحلي. وعلى هذا الأساس فأنا أرى أن الضعف في هيكل العرض للبلدان العربية المصدرة الرئيسية، وانخفاض نمو الناتج،فضلا عن التشوهات الحاصلة في الأسعار والحوافز، كلها تمثل العقبات الحقيقية التي تحول دون نمو التجارة العربية الداخلية، أكثر من عامل الفروق في النظم التجارية الذي يذكره الدكتور عبدالمنعم، أو الاختلافات السياسية أو الافتقار إلى التقدم نحو تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. فإذا ما حدث وأزيلت هذه العقبات وإذا ما أصبحت البلدان العربية متجهة نحو التصدير، فثمة إمكانية كبيرة لتوسع يحدث في التجارة العربية الداخلية. ولسوف يفيد المصدرون العرب من بعض المزايا الناجمة في مجال تكاليف النقل، وان كانوا سيفيدون أكثر وأكثر من تفضيل الذوق العربي للمواد الغذائية وللمنسوجات التي ينتجونها.

وإذا انتقلنا إلى قضية التكامل الاقتصادي العربي نجد أن الدكتور عبد المنعم يدرس ميزان المدفوعات وتبايناً بين بلدان الفائض وبلدان العجز، ويلاحظ أن معظم الفوائض النفطية العربية يجري استثمارها في سوق اليورو دولار، وهو يعرب عن استيائه من أن جزءاً صغيراً جداً من هذه الفوائض يتجه إلى بلدان العجز العربية على شكل معونة ثنائية أو معونة اقليمية (صندوق النقد العربي)، وكذلك عن طريق الاستثمار المباشر، وهو يجد أن هذه التدفقات غير كافية، ومن ثم يقترح أن فوائض البلدان المصدرة للنفط لا بد من استخدامها لتغطية أوجه العجز التي تعانيها البلدان غير المصدرة للنفط. وهذا في رأيه ينبغي أن يكون دور الفوائض النفطية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

على أن هذا النهج وحيد الجانب، لأنه لا ينظر في الوقت نفسه إلى الفوائض النفطية من وجهة نظر البلدان المصدرة للنفط. ان المعونة لا يمكن أن تكون مفتوحة بلا حدود، كما أن مصدري النفط يتحملون مسؤولية تحويل أصل قابل للنفاد استطاع أن يسجل ولا شك واحداً من أعلى معدلات الزيادة عبر السنوات العشر الأخيرة، إلى أصل بديل يتقارب مع النفط فيما يتعلق بمجموعة معدلات العائد منه أو المخاطرة النسبية الناجمة عنه. من هنا فما أن يتسنى تحديد مستوى المعونة المقدمة إلى البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية، وهي بالمناسبة معونة كبيرة بمقاييس الأمم المتحدة، فإن الأمر يستلزم أن تنجذب الفوائض المالية أو الجزء الأكبر منها ناحية أكبر معدلات العائد. ومن هنا فمن المفهوم تماما أن كثيراً من تلك الفوائض النفطية تستخدم أو تستثمر في سوق اليورو دولار أو في أصول طويلة الأجل بالبلدان الصناعية. وبقدر ما أن بلدان العجز العربية تريد أن تستأثر بالقدر الأكبر من تلك

الفوائض، فإن عليها أن تناضل من أجل تهيئة البيئة الاقتصادية والهيكل المؤسسي الذي يضفي جاذبية على الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس تجاري. ولكن هذه العملية نفسها تتجاوز قدرات البلدان العربية الفقيرة، وهي تتطلب، من ثم، معونة كبيرة على الصعيدين المالي والتقني.

وتستطيع البلدان العربية المصدرة للنفط، من خلال قيامها باستثمارات مباشرة في البلدان العربية غير النفطية، مع توسيع توزيعها للأصول التي تمتلكها، تستطيع مساعدة بلدان العجز في تعزيز التغيرات الهيكلية والمؤسسية اللازمة، بما من شأنه أن يشجع على أداء انمائي أفضل، ويولد الدينامية الاقتصادية التي ينشدها المستثمرون أول ما ينشدون. وفي هذا الصدد أوافق مع الدكتور عبدالمنعم، على أن تهيئة مزيد من التنسيق بين الحكومات، وإقامة منظمات للمعونة على الصعيدين الاقليمي والوطني، لا بد وأن يكون الهدف منه زيادة فعالية المعونات المقدمة.

على أنني أود اضافة شيئين اثنين: أولهما، أن ثمة حاجة لمزيد من الاتساق في نمط تدفق المعونة إلى البلدان غير المصدرة للنفط. إن بلداً يعتمد على المعونة الأجنبية في تراكمه الرأسمالي، وفي مغالبته للعجز الذي يصيب حسابه الجاري، لابد وأن يكون قادراً على أن يدرج هذه المعونة ضمن سياساته الاقتصادية وخططه الانمائية على امتداد مساحة زمنية تشمل بين ثلاث وأربع سنوات، إذا ما كان لمثل هذا البلد أن يعالج مشكلته الهيكلية وأن يبني بصورة فعالة رصيده الرأسمالي. مع ذلك فقد أظهرت تجربة عدد من البلدان غير المصدرة للنفط أن تدفقات المعونة الثنائية كانت خاطئة تماماً، بل انها ألحقت الأذى ببرامجها الاقتصادية ولاسيما لأن هذه المعونة كان لها تأثيرها على سلوك الإنفاق الحكومي وعلى سياسات الاستيراد. وثانياً، جرى تركيز قدر مبالغ فيه من المعونات على المشاريع، في حين ساد تجاهل في غالب الأحيان، لنوعية البيئة الاقتصادية المحيطة بها. من هنا يستلزم الأمر مزيداً من التركيز على برامج المعونة التي من شأنها أن تعالج مباشرة الجمود المؤسسي، والقصور القطاعي، والضعف الهيكلي. ان زيادة الاستثمارات المباشرة في مجال الطاقة الانتاجية لتلك البلدان ستتوقف إلى حد كبير على اجراء هذه التغييرات.

وإني لأشعر، كما قلت في ورقتي التي قدمتها، أن نشوء الفوائض الكبيرة في البلدان العربية المصدرة للنفط كان له دوره الأساسي في كفالة وتعزيز المزيد من التفاعل الاقتصادي العربي. لقد أدى الطلب على اليد العاملة من قبل البلدان المصدرة للنفط، وكذلك الزيادة في المعونة وفي الاستثمارات المباشرة، فضلاً عن رفع القيود عن السفر، وما نجم عن ذلك من نظم في التبادل التجاري وأسعار الصرف، أدى ذلك إلى تخفيض أوجه التباين المؤسسي فيما بين البلدان العربية، كما زاد من انفتاح كل منها على الآخر، ومن ثم انفتاحها على بقية

العالم. وفي هذا المجال، يستنكر الدكتور عبدالمنعم الحقيقة القائلة بأن ثمة قيوداً ما تزال مفروضة على تحركات اليد العاملة. إن هذه التحركات كانت بالتأكيد من الاتساع لدرجة أن القيود التي تفرضها عليها البلدان المنتجة للنفط انما يقصد بها الحفاظ على نوع من التوازن الاجتماعي. على أن استيراد العمالة يمثل وسيلة من وسائل السياسة في يد البلدان المنتجة للنفط، تساعدها على خفض ضغوط التضخم فيها، كما أنها تعزز إمكانات نمو الناتج المحلي غير النفطي، وإن كان هذا كله يتم على حساب كلفة اجتماعية.

وفيما يتعلق بتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، أشعر أن الدكتور عبدالمنعم يولي تركيزاً أكثر من اللازم للجوانب السياسية. إن وجود نظم سياسية متوافقة إنما يستلزم بالدرجة الأولى إدراكاً واضحاً لا لَبس فيه للمنافع الاقتصادية التي ستعم على الطرفين المتكاملين، وهذا يمثل بدوره الحافز الوحيد الذي يحثهما على التنازل عن جزء من السيادة التي يتمتع بها كل بلد ومن ثم يتشاركان في السير نحو الغايات الاقتصادية. من هنا فإن أكثر المجالات المثمرة للتكامل الاقتصادي وأعني بها ما بين بلدان العجز وبلدان الفائض العربية التي توفر درجة ما من التكاملية، هي نفس المجالات التي ستكون من أصعب الأمور التوصل إلى تحقيقها. وعلى هذا فالشرط الوحيد هو استمرار التحسن في الأداء الاقتصادي لبلدان العجز وهو من شأنه أن يمهد الطريق أمام أية محاولات للتكامل.

وفي المقابل فإن بلدان الخليج الصغيرة تبدو من البداية وكأنها ملائمة على نحو أفضل لقيام نوع من التعاون الاقتصادي فيما بينها، ولاسيما في مجال تنسيق سعر الصرف. ومن سوء الحظ أن الدكتور عبدالمنعم يناقش التكاليف والمنافع الناجمة عن هذا التنسيق. ومن الواضح أنه ستنجم منافع كثيرة فيما يتعلق بخفض تقلبات سعر الصرف في تلك البلدان، وفي تنسيق هيكل سعر الفائدة، وربما أيضاً في معالجة معدلات التضخم، وهذا من شأنه دعم استقرار تحركات رأس المال وسلوك سعر الصرف. ولكن هل هذه فقط هي المزايا الناجمة عن هذا الاجراء؟ ان التجارة بين تلك البلدان جد محدودة، وهكذا الحال مع درجة التكامل بينها. ومن هنا ألن يكون من المفيد تجاوز مجرد التنسيق البسيط بين السياسات؟ إن العامل الوحيد الذي يمكن أن يرد على تلك الأسئلة هو اجراء تحليل مفصل لتلك الاقتصادات ولواقع التفاعل بينها. وإني لأشعر أن هذا التحليل لا بد أن يمثل نقطة البدء لأي دراسة في التكامل الاقتصادي، لأن المسألة لا تتعلق بالإرادة السياسية وما تعلنه وما تعززه من أهداف التكامل الاقتصادي في هذا المجال. وإذا لم يقم التكامل على أساس متين من الركائز الاقتصادية فإنه جدير بأن يكون قصير العمر.

المناقشات

شاكر موسى عيسى: إن الورقة التي قدّمها الدكتور عبدالمنعم أعادت علينا بتأكيد واضح الملامح على جانب هام؛ سبق وأن أشار إليها العديد من السادة المشاركين في أبحاثهم، الا وهي إبراز الدول الخليجية كمنطقة يمكن أن يركّز عليها كبداية أولى في موضوع التكامل أو الوحدة النقدية. ونعيد التساؤل لماذا المنطقة الخليجية؟ إن الدكتور عبدالمنعم أشار إلى التشابه في هياكل اقتصادات هذه الدول التي يسيطر عليها النفط، ثم تواجد الفوائض المالية وغيرها. ولكنني أود أن أضيف إلى أنه إلى جانب كل ذلك، فإن دول هذه المنطقة قد بدأت منذ زمن بعيد بالتعرّف على هذه الحقائق من جميع جوانبها، وبادرت إلى اتخاذ خطوات في مضمار دراسة الوحدة النقدية، وذلك من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد كل ستة أشهر بين محافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية. إن هذه الاجتماعات تناقش في موضوعات التنسيق بين أسعار الصرف، وموضوع الاحتياطيات المتاحة والفوائض وسبل استثمارها أو تدويرها أو إدارتها، إضافة إلى طرح مسألة إنشاء الوحدة النقدية المشتركة وإصدار الدينار الخليجي. ولهذا فإنه يمكن القول بأن هذه الدول شعرت بالحاجة إلى ضرورة التنسيق في مجال السياسة النقدية وإلى دراسة السبل التي يمكن أن تؤدي إلى وحدة نقدية. وبناءً على ذلك، فإن الفكرة المطروحة في إمكانية البدء في خلق وحدة نقدية على مستوى الدول الخليجية ما هي إلا فكرة بديلة أولى ومتقدمة. وكمرحلة أولى لا بد من المضي فيها لتكون الحافز إلى وحدة نقدية على مستوى الأقطار العربية عموماً. وبناء على ذلك، فإن نجاح مثل هذه المحاولة يكون موضع تساؤل، إن لم يرافقها ما يكملها ويدعمها في خطوة تقدم عليها المناطق العربية الاخرى من دون الالتزام بالتمييز بين الدول النفطية وغير النفطية. إن السيد المعلق أشار صحيحاً إلى عملية تنسيق تدفق المساعدات من الدول النفطية إلى غيرها، ولكن لا بد أن تتم هذه العملية ضمن إطار مؤسسات أو منظمات لا بد من قيامها في الوطن العربي، من خلال الترابط مع الوحدة النقدية الخليجية المقترحة.

والنقطة الثانية التي أطرحها. . . هي مسألة التركيز على أهمية دور التجارة في عملية التكامل النقدي، إنني أتفق مع هذا، ولكن لا بد علينا من النظر إلى الواقع الموضوعي في هياكل الانتاج الاقتصادية في الدول الخليجية وغيرها والامكانيات الضئيلة لتبادل السلع بينها نظراً لقلة ومحدودية السلع المتاحة. إن الربط بين عملية التنمية الاقتصادية وتغيير الهياكل الانتاجية لصالح القطاع الصناعي، والوحدة أو التكامل النقدي المقترح، هو أمر ضروري جداً إذ انه سيتيح للتبادل التجاري بين الأقطار العربية آفاقاً أوسع. وفي هذا الصدد، أود الاشارة إلى أن الدول الخليجية بدأت أيضاً في هذا المجال ضمن سياسة تنويع مصادر الدخل، بإنشاء مركز للدراسات الاستشارية الصناعية، والذي بدأ في مجال دراسات المشروعات الصناعية ومواقع اقامتها وحتى إيجاد مصادر التمويل لمثل هذه المشروعات ضمن المنطقة الخليجية. وكما هو معروف فإن ضيق السوق الخليجية يطرح هو الآخر موضوع ارتباط هذه السوق بالسوق العربية عموماً، وبالتالي إيجاد منافذ جديدة لتعريف السلع وزيادة حجم التبادل التجاري.

وهنا أشار السيد المعلق (كريم نشاشيبي) إلى موضوع دراسته للعلاقات التشابكية بين الأقطار العربية (جداول المستخدم - المنتج). وإنني أتذكر في هذا الصدد ما تعلّمته أثناء عملي مع الدكتور محمد محمود الامام في هذا الصدد عند إعداد مثل هذه العلاقات التشابكية داخل الاقتصاد العراقي وأهمية إبراز الواردات، مميزين بين الواردات المكملة والتنافسية المستخدمة في مجمل فروع الاقتصاد. وعليه فإن المحصلة الاجمالية على مستوى العلاقات التجارية بين الاقتصادات العربية ستكون بغير ذات أهمية في الوقت الحاضر. ولكنها ستكون كذلك باعتمادها على آفاق وإمكانيات تطور القدرات الانتاجية، وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي بالذات في المستقبل، حيث أنه يمكن التوقع في حدوث تغيرات كبيرة في المعاملات الفنية المستخدمة على مستوى الصادرات والواردات فيما بين الاقتصادات العربية، وإن التنسيق في ظل الاطارات القائمة لعملية التنمية الصناعية سيكون له دور فعال في هذا المجال.

أما النقطة الأخيرة التي أودّ الاشارة إليها، فإنها تتلخص، في أهمية هذه الندوة وما تمخضت عنه من أبحاث ومناقشات هامة في موضوع التكامل النقدي، وهنا أود الاشارة إلى دور صندوق النقد العربي في أن يقدِّم أهم النتائج أو المقترحات التي تم استخلاصها وخاصة فيما يتعلّق بالمنطقة الخليجية، وأن يطرح هذه الأفكار، بمشاركة فاعلة، في الاجتماعات الدورية لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية الخليجية، لكي نأمل أن تأخذ طريقها إلى الدراسة مع الأمل في إمكانية وضعها موضع التنفيذ.

جورج غونزاليز ديل فال: أعرب عن إعجابي الشديد بالصراحة والوضوح الذين

توخاهما الدكتور عبدالمنعم علي في مقاربته لمسألة إعادة تـدوير الفوائض المالية بما يمكن أن يساعد على تمويل أوجه العجز في موازين مدفوعات البلدان غير المصدرة للنفط. إن هذه المسألة تتجاوز الجوانب الفنية للتكامل النقدي ولكنها تعالج الجوانب الأوسع والأرحب للتكامل المالي الذي لا بد وأن يكون محل اهتمام الجميع في هذه الندوة.

وأريد أن أعطي أمثلة عن النهج الذي نتَّبعه في أمريكا اللاتينية للإسهام في إعادة تدوير الأموال في داخل تلك المنطقة برغم أن مشكلتنا تتسم بقدر أكبر من التواضع، كما أن حلّها لا يزال حلاً جزئياً حتى الآن. إن لدينا بلدان فائض مثـل فنزويلا، واكـوادور، وترينيداد وتوباغو. وهي تحصل على وارداتها أساساً من الصادرات النفطية، كما أن كولومبيا وغواتيمـالا تحصلان على الإيرادات من البن، في حين أن الأرجنتين تحصل على إيراداتها من تصدير اللحوم والحبوب. ولكي يتم إعادة تدوير جزء من هذه الفوائض لمساعدة عدد من بلدان أمريكا اللاتينية التي تواجه عجزاً كبيراً، فقد أُنشيء مصرف دولي مشترك في العام ١٩٧٨ وهو ما يسمى «مصرف صادرات أمريكا اللاتينية» وهو يعمل في الأسواق بالعملة الأوروبية من بنما ويمثِّل ملكية تشارك فيها حكومات أمريكا اللاتينية والمصارف المركزية بها والمصارف الأمريكية اللاتينية الأصلية أو المحلية، فضلاً عن المصارف الدولية العاملة في بنما.

وتتخذ إعادة التدوير التي يمارسها هذا المصرف شكلين اثنين: (أ) إنه يقدم في السوق المفتوحة موافقات مصرفية تتأتى في البلدان غير المصدرة للنفط، وبهذا فهو يهيىء لبلدان الفائض فرصة لاستثمار النقد الأجنبي التي تملكه. و(ب) إنه يقبل ودائع بالنقد الأجنبي من المصارف المركزية في بلدان الفائض. وقد نلاحظ أيضاً أن هذا المصرف قد قبل ودائع من بنك الانتر أمريكان للتنمية، ومن الحساب الخاص لمنظمـة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

وبهذه الطريقة فقد استجبنا للاعتراض المعروف على إعادة تدوير الأموال (على نحو ما قال به تعليق الدكتور النشاشيبي على ورقة الدكتور علي) ألا وهو أن بلدان الفائض لا بد وأن تستثمر احتياطياتها في الأسواق المتعاملة بالعملة الأوروبية، وأنها لا يمكنها أن ترتبط بإعطاء معونات مفتوحة لبلدان العجز. إننا من خلال المصرف الأمريكي اللاتيني للصادرات، السالف الذكر، نقوم بعملية تجارية مصرفية. ولكن هناك فرقاً مهمًا على أساس أنه مصرفنا نحن، وإننا نديره ونوجِّه سياساته بطريقة تمكِّن من مضْينا نحـو الأهداف الواسعة للتكامل المالي.

إن بنك الصادرات الأمريكي اللاتيني ما يزال تجربة متواضعة في مجال العمليات المصرفية الدولية التي تمارسها بلدان أمريكا اللاتينية ولم يمض على عمله أكثر من سنتين، إلا

أن نجاحه المبدئي يشجعنا على أن نعتقد أن بوسعه أن يقوم بدور مهم في كفاءة إعادة تدوير الفوائض إلى البلدان غير المصدرة للنفط بالمنطقة التي تكون بحاجة إلى مساعدة مالية.

معبد الجارحي: لي تعليق واحد يختص بالتجارة الاقليمية العربية وهو تأييد لما ذكره الدكتور كريم النشاشيبي. إذ يذكر الدكتور عبدالمنعم سيد علي بأنها كانت حوالي ٢٩٪ من إجمالي التجارة العربية عام ١٩٦٠ ثم انخفضت إلى حوالي ١٠٪ عام ١٩٧٧. إلا أنه من الجدير بالذكر ان انخفاض تلك النسبة يرجع إلى ظهور عامل صادرات النفط الذي تحتل في الصادرات العربية للعالم الخارجي مركزاً أكبر بكثير مما تحتل في جانب الصادرات داخل الوطن العربي. ولهذا فإذا استبعدنا النفط من الحسبان فإننا سوف نجد أن نسبة الصادرات الاقليمية العربية ستزيد عن ثلث مجموع الصادرات العربية.

إنني أجد أن رأي الكاتب في أن الظروف غير مؤاتية حالياً لإيجاد تكامل نقدي عربي بسبب اختلاف السياسات الاقتصادية فيها بين الأقطار العربية وغياب الارادة السياسية والعزيمة الصادقة، لا بد من تخفيفه قليلاً بإلقاء جميع اللوم على غياب الارادة السياسة والعزيمة الصادقة، أما اختلاف السياسات الاقتصادية فهو أمر يعالجه التكامل النقدي لحد ما، وليس من الضروري إزالته قبل البدء بهذا التكامل.

ولهذا فإنني أجد أن ما ذكره الكاتب على صفحة ٤٧٩من الصيغة العربية من بحثه من خمسة **شروط** ضرورية. إن هذه يحسن أن تسمى **مكوِّنات** التكامل وليس شروطاً له. ولعل هذا يثير قضية من القضايا الهامة التي يجدر مناقشتها. فمن المسلم به عموماً ان التكامل النقدي يشمل القابلية للتحويل واستقرار أسعار الصرف في حالة تعدد العملات الاقليمية. ولكن هذا لا معنى له في حالة توحيد العملات. ولا بد للإتحاد النقدي من مؤسسة نقدية ومالية مركزية. ولكن هل من الضروري أن يكون هناك أيضاً هيئة ذات اختصاصات اقتصادية شاملة؟ ثم هل من الضروري إطلاق حرية انتقال عوامل الانتاج أم أن حرية انتقال السلع تكفي بالاضافة إلى حرية جزئية لانتقال عوامل الانتاج؟.

أظن أن القضية هي هل يجب أن نعتبر التكامل النقدي **تتويجاً للتكامل** الاقتصادي أم إنه مجرد جزء من ذلك التكامل؟.

وأخيراً فإنني أتَّفق تماماً مع الكاتب في اقتراحه الخاص بالعملة الموازية، وهي من البدائل المتاحة ضمن استراتيجية توحيد العملة. ومعنى ذلك ان الدكتور عبدالمنعم سيد علي يدعو إلى تكامل نقدي عربي، قبل أن يكتمل التكامل الاقتصادي، ويدعو إليه بصورة تدريجية بدءاً بالعملة الموازية.

وأخيراً فلا شك أن البدء بدول الخليج أو بأي مجموعة اخرى في نطاق العالم العربي لا غبار عليه. ولا يضر بل يفيد هدف التكامل النقدي العربي. إلا أن البدء بالمجموعات الفرعية لا يحسن النصح به، إذا كان من الممكن إدخال جميع الدول العربية في نطاق اتحاد نقدي واحد يبدأ تطبيقه تدريجياً كما اقترح الكاتب.

عادل حسين: شكراً سيدي الرئيس، وأود أن أقول أن هناك إلحاحاً على إمكانية تكامل نقدي في إطار بعض دول الخليج، أو ما أسميه الخليج الصغير. وإذا اختزلنا مشكلة التكامل النقدي إلى المستوى الفني، فإن إجراء التكامل في هذا الاطار يبدو بالفعل مسألة أيسر، وهو لا يخلو من فائدة كنقطة بدء نحو تكامل عربي أوسع. ولكن إذا أدخلنا في اعتبارنا ما يبدو أننا أصبحنا متفقين عليه، وهو أن التكامل النقدي بين عدد من الدول يتطلَّب من كل منها قدراً من التنازل عن السيادة التي تتمتع بها السلطة السياسية، أي إذا أدخلنا في اعتبارنا أن التكامل النقدي جزء من عملية تكامل (أو توجه) سياسي، فأغلب الظن أن مثل هذا القرار لا تواجهه صعوبات محلية فقط، لأن الجهات الخارجية صاحبة النفوذ قد لا ترحِّب بتوحيد هذه الأقطار المنتجة للنفط، وبالتالي، فإن تحقيق التكامل النقدي الذي يبدو ميسوراً بالمعايير الفنية، هو أمر بالغ الصعوبة لأسباب سياسية، ولأسباب سياسية خارجية على وجه التحديد. وقد نضيف أيضاً ان مثل هذا التكامل النقدي - حال تحقيقه - لن تكون له فوائد اقتصادية واضحة، سواء من منظور الترابط مع تكامل انتاجي، أو من منظور تيسير التبادل بين هذه الأقطار البالغة الصغر. ولذا قد يكون أكثر منطقاً أن نفكّر باتجاه تكامل نقدي لكل أقطار الخليج، أو في إطار الخليج الكبير، الذي يضم السعودية أيضاً والعراق. هذا المقترح يثير صعاباً فنية أكبر، ولكن تظل هذه الصعوبات مما يمكن احتواؤه فنياً (باعتبار أن هذه الأقطار جميعاً من أصحاب الفوائض بدرجة أو اخرى). والتكامل النقدي في هذا الاطار الأوسع يمكن أن يرتبط على نحو ملحوظ بجهود تنموية متكاملة، ويمكن أن يكون محوراً لنظام نقدي اقليمي يؤثر في نظام النقد الدولي على نحو يفيد مجمل الأقطار العربية. ولكن كل ذلك يعني قيام نواة سلطة سياسية موحدة لأقطار النفط العربي الخليجية، وأذكر هنا مرة اخرى بأن الأساطيل المحتشدة في الخليج تأتي في مقدمة مهامها منع مثل هذا الاحتمال.

من الواقعية إذن أن نفكِّر باستمرار في قضية التكامل النقدي في إطار ما هو ميسور فنياً. وبالتحديد ينبغي أن نبحث التكامل النقدي في اطار قدرة الأقطار المختلفة على مجابهة الضغوط الخارجية التي تسعى لمنع الوحدة (سياسياً واقتصادياً ونقدياً). ولا أعتقد أن هناك ما يبرر أن أقطار الخليج بالذات، وجميعاً، هي صاحبة هذه القدرة. قد يملك هذه القدرة قطر من الخليج أو أكثر من الأقطار غير الخليجية، أو غير النفطية، وما دام العامل

السياسي هو الحاكم وليس الاعتبارات الفنية أو الاقتصادية البحتة، فقد يكون من الواقعية أن نفكّر في مثل هذه الاحتمالات، ونركّز على إمكانية حلّ المشاكل الفنية الناشئة عنها.

وقد أُضيف أن المال النفطي أحدث في الوطن العربي انقساماً فريداً بين دول الفائض ودول العجز. وهذا يطرح إشكاليات عديدة في ميادين متنوعة، ولكن حسبي الآن، ونحن بصدد احتمالات التكامل أو التوحيد النقدي في أنحاء محدودة من الوطن العربي، أن نستبعد احتمال أن يكون هذا النسق الفرعي شاملاً لمنطقة الخليج ككل، بسبب عدم واقعية هذا الاحتمال. الأفضل أن نستعد نظرياً لثلاث سيناريوهات محتملة: حالة أن يكون التكامل بين قطر غير نفطي وقطر آخر غير نفطي - حالة أن يكون التكامل بين قطر نفطي وقطر نفطي آخر - وحالة أن يكون بين قطر نفطي وقطر غير نفطي. وأعتقد أن الحالة الأخيرة هي الأكثر تعقيداً. ولكنها تظل ممكنة إذا توفرت الارادة السياسية المخلصة، وإذا توفَّرت القدرة الفنية الملائمة، وهي قدرة خلّاقة لم تعالجها تجارب العالم السابقة.

وغنيٌّ عن البيان، أن أي تكامل نقدي (في اطار أي من السيناريوهات الثلاثة) يظل دائمًا مرتبطاً عضوياً بهدف إقامة نظام نقدي عربي يشمل كل الأقطار، عبر مراحل مدروسة.

محمد محمود الإمام: أود أولاً أن أشير إلى ما ورد في الصفحة ٤٧٣ من البحث حيث يبدو أن الباحث اعتمد على نشرة صندوق النقد الدولي التي أوردت بيانات عن القروض التلقائية للصندوق كما أشار في الهامش. والواقع أن الصندوق قد قدم حتى الآن قروضاً بلغت جملتها حوالي ٣٥ مليون دينار عربي حسابي أي حوالي ١٤٠ مليون دولار. ولو أن مصر بقيت عضويتها فعالة فلربما تضاعف الرقم، ولعله أيضاً يزيد عن ذلك لو أن دولاً أخرى تقدمت بطلب قروض من أنواع أخرى عدا القرض التلقائي(*).

وبهذه المناسبة أذكّر بما أشار إليه بالأمس السيد ديل فال حيث ذكر أن صندوق النقد العربي أكثر تشدداً في أقراضه عن صندوق النقد الدولي. صحيح أن الاتفاقية تشير إلى تقديم القروض لدعم برامج تصحيحية، إلا أن الصندوق لا يجنح إلى التشدد في برامجه. وليس أدّل على ذلك من أن الدول التي تقدمت بطلبات اقتراض حصلت على ما طلبته بدون استثناء. فالسودان مثلاً وصل إلى الحد الأقصى ٤٠٠٪ من الحصة بما فيه قرض تعويضي يعادل ١٠٠٪ من الحصة، كما وصلت موريتانيا إلى حد ٣٠٠٪. ويلاحظ أن صافي ما قدمه صندوق النقد العربي يفوق بكثير ما قدمه صندوق النقد العالمي إلى الدول العربية عن نفس الفترة.

أعود الآن إلى قضية الفوائض وحركتها. فكل من الدكتور عبدالمنعم السيد علي

(*) يشير د. الامام الى الارقام التي قدمها الباحث في بحثه للندوة ، والتي تم تعديلها فيما بعد عند اعداد البحث للنشر بحيث تضمن الجدول بيانات مباشرة من صندوق النقد العربي.

والدكتور عبدالعال الصكبان قد أكدا عدم وجود فائض إذا ما نظرنا إلى المنطقة العربية في مجموعها. وقد يكون هذا صحيحاً. ولكن لا بد لنا من أن نعالج انتقال رؤوس الأموال وبجانبها حركة العوائد عليها. ولكي أُوضح هذه النقطة أُشير إلى ما ورد في صفحة ٢٤٩ من بحث الدكتور الصكبان (أو صفحة ٢٩ في الترجمة الانكليزية). فقد قدّر احتياجات الدول العربية غير النفطية (عدا مصر) بمبلغ ٦٠ بليون دولار تقريباً، وأن الصناديق العربية (قومية وقطرية) تستطيع أن تدبر منها حوالي ٣٦ بليون، ويرتفع الرقم إلى حوالي ٥٠ بليون إذا ما أخذ في الاعتبار ما قد يخصص في عقد التنمية، ويبقى حوالي ١٠ بليون ، يشير سيادته إلى امكان تدبيرها من خارج المنطقة. ويلاحظ أن العجز الذي أشار إليه الدكتور الصكبان هو عجز في الميزان التجاري وليس ميزان المدفوعات، وهو مبني على افتراض نمو الصادرات بمعدل ثابت (حوالي ٩,٦٪ سنوياً) ونمو الواردات بمعدل ثابت (حوالي ٧,٢٪سنوياً). ويلاحظ أن هذه التقديرات تقل كثيراً عما يتيسر لدول الفائض بعد أخذ احتياجاتها التنموية الحالية في الاعتبار. على أن ما أود التنبيه إليه هو ضرورة تدبير العائد على هذه الموارد. وقد قمت بإجراء حساب لما يتجمع في نهاية الفترة (١٩٩٠) كعائد، بافتراض أنه يتم بمعدل متواضع ٥٪ سنوياً، فإذا بالجملة تبلغ حوالي ١٩ بليون دولار أي حوالي ٣٠٪ من الموارد. ويرتفع الرقم إلى ٢٣ بليون إذا كان معدل العائد ٦٪ كما يقفز إلى ٥٦ بليوناً إذا كان معدل العائد ١٢٪ وهو بالتالي يقارب التدفق الرأسمالي ذاته. ولا بد من مصدر لتمويله طالما ظل ميزان الدول المستقبلة في حالة عجز.

وهذا يثير تساؤلاً آخر حول الدوافع التي تؤدي إلى الحركة. الواقع أن حركة العمالة ورأس المال لا تعكسان توجهاً تكاملياً بقدر ما تعكس قوى السوق. فالعمالة تنتقل بدافع فروق الأجر وكان لهذا آثاره على مستويات الأجور في الدول المصدرة للعمالة ذاتها، كما أنه أدى إلى ارتفاع الكلفة في الدول المستقبلة لها. وقد استطاعت الأخيرة تحمل هذه الكلفة، خاصة وأن التوظيف تم في قطاعات البنيان الإرتكازي والخدمات التي تمول معظمها ميزانيات هذه الدول. غير أنه في الوقت الذي تشتد فيه الحركة نحو بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط فسوف يزداد وزن عامل الإنتاجية، ولا بد من إعادة النظر حينذاك بالمثل. فانتقال رأس المال إذا ترك لقوى السوق، فسيتم إنتقاله جرياً وراء فروق العوائد، فإذا لاحظنا ما وصلت إليه أسعار الفائدة في الأسواق العالمية في ظروف التضخم العالمي المستمر، فإن هذا يعني أن دول العجز يجب أن تكون لديها القدرة على التنافس مع تلك الأسواق.

وقبل أن أنتقل إلى مغزى ذلك بالنسبة إلى متطلبات التكامل العربي، أود أن أعقب على الدعوة التي ترددت إلى إمكان قيام وحدة نقدية خليجية. فالسؤال الذي يثور هنا هو ما هي اهتمامات مثل هذه الوحدة؟ في غيبة اقتصاد إنتاجي قوي، ومع استمرار الحاجة للخروج إلى الأسواق المالية الخارجية، فإن الاهتمام الأول هو تأمين المصالح المالية. ولن

تؤدي مثل هذه الوحدة بالتالي إلى فعاليات تشمل السياسات الداخلية، كما لن تؤدي بالضرورة إلى اجتذاب دول عربية أخرى له.

المغزى المستخلص من كل ما تقدم، هو أنه ليس المطلوب في هذه المرحلة مجرد إزالة العوائق أمام حركة الأقيام الاقتصادية، بقدر ما هو إحداث توجه قوي وسريع نحو إقامة صرح إنتاجي قوي ومتشابك على مستوى العالم العربي. ولن يأتي ذلك إلا في إطار تخطيط قومي شامل. ولعل من حسن الطالع أن مؤتمر القمة المنعقد اليوم قد وضع العمل الاقتصادي العربي المشترك على رأس جدول أعماله، وأقر استراتيجية هذا العمل والتي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ولعله بسبيل إقرار المخصصات المالية للخطط التي توضع في إطار تلك الاستراتيجية.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى ما جاء في بحث الدكتور عبدالمنعم السيد علي حيث ركز (كما فعل الدكتور الصكبان) على حركة رؤوس الأموال من خلال الصناديق والحكومات العربية. فما هو دور أسواق المال العربية؟

أخيراً أشير إلى ما ذكره الدكتور شاكر موسى من غياب صندوق النقد العربي عن اجتماعات محافظي البنوك المركزية للدول الخليجية. فالواقع أنه رغم رغبة الصندوق في الإسهام - على الأقل بحكم اتفاقيته - إلا أن المسألة يبدو أنها منظور إليها على أنها مسألة داخلية، وبالتالي لم يدع إليها الصندوق أو أي جهاز قومي آخر وإن كان صندوق النقد الدولي قد دعي. ولعل هذا يؤكد المعنى الذي سبق أن ذكرته بشأن المخاطر التي تحف بالتوجه الجزئي نحو قضية ذات بعد قومي شامل.

رتان بهاتيا: أعتقد ان مفهوم استثمار الأموال الفائضة يحتاج إلى توضيح. ان هذا الاستثمار يمكن أن يتم في مجال الاصول المالية أو في الاصول العينية في مجال المشروعات. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فقد يكون لي أن أفترض أننا نتحدث عن الاستثمار في مجال المشاريع من قبل البلدان ذات الفائض النفطي في البلدان العربية التي تعاني من العجز. وبقدر ما يتطلبه هذا الاستثمار الاضافي في شكل مشروعات من واردات إضافية من خارج المنطقة العربية، فإن الفائض الشامل لميزان المدفوعات في المنطقة ككل سوف ينخفض، وبالتالي ستنخفض الفوائض المالية الباقية. وسوف تحتاج تلك الفوائض الأخيرة بالطبع إلى أن يتم توظيفها في خارج المنطقة في مجال أصول مالية وغيرها من الأصول. ولقد ترددت تعليقات في هذه الندوة حول تنمية الأصول المالية في إطار اتحاد نقدي عربي مقترح بوجه إلى استثمار تلك الفوائض. لكن هذا لا يمكن أن يكون بديلاً عن استثمار الفوائض المالية في الأسواق الخارجية، طالما أن هناك افتراضاً بأن الاتحاد المقترح سوف يحقق فوائض شاملة سنوية في ميزان المدفوعات بعد أن يكون قد لبّى الاحتياجات الاستثمارية للمنطقة. وهنا سيكون التطور الوحيد ان الملاّك الأصليين لهذه الفوائض سوف يحتفظون بأُصول مالية

«محلية» (أي إقليمية)، في حين أن أي كيان اقتصادي آخر داخل الاتحاد المقترح سوف يستثمر العائد في الأسواق المالية الدولية.

محمد لبيب شقير: سأحاول أن أكون موجزاً جداً. لي ثلاث ملاحظات أساسية على الورقة الواضحة التي قدمها الزميل الدكتور عبدالمنعم السيد علي.

الملاحظة الأولى: إذا قرأنا الجزء الأخير من الورقة لا نملك إلا أن نرى بوضوح أن تركيز الكاتب كان بصفة أساسية على بحث التكامل النقدي بين دول الخليج سواء بمعناها الضيق أو بمعناها الموسع. أما رأيه بالنسبة لموضوع التكامل النقدي العربي في شموله العام، فأعتقد أن الدكتور عبدالمنعم ربما تركه في خلفية قد نستنتجها نحن، وليس في الورقة ما يعيننا على استنتاجه. وأعتقد أن هذا الموضوع كان يجب أن يستكمل من الدكتور عبدالمنعم، لأنه إذا افترضنا أن من السهل إقامة تكامل نقدي في داخل المنطقة الخليجية بسبب التشابه الكبير في ظروفها، فإن المشكلة الحقيقية في عملية التكامل النقدي بين الدول العربية في مجموعها والتي ظللت أنبه إليها طوال هذه الندوة، هي في كيفية إحداث التكامل بين الدول العربية مع مراعاة الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية القائمة بينها. هذه نقطة لم نجد عليها رداً في مجال هذا البحث. ربما نستطيع أن نقول أيضاً أننا لكي نحدث أو نسهل عملية التكامل بينها لا بد من إحداث نوع من التشابك الحقيقي الذي يجعل التكامل النقدي أمراً هاماً وضرورياً، وهذا التشابك الحقيقي، إذا جاز لي أن أقترح فيه شيئاً، فإنني أعتقد أن إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة يسهم فيها رأس المال الخليجي أو رأس مال الدول البترولية بشكل عام والدول غير البترولية، يجعل هناك المصلحة التي لا بد من توافرها لتحريك نوع من التكامل النقدي بين المجموعتين من البلاد. ومع الأسف فإن المشروعات المشتركة التي أُقيمت حتى الآن ليست في هذا الاتجاه.

النقطة الثانية والهامة والتي أعتقد أن الدكتور عبدالمنعم أخذ فيها موقفاً واضحاً هي نقطة أن التكامل الاقتصادي أمر ضروري للتكامل النقدي. ومن الواضح أن هناك نظريتين أو اتجاهين في داخل هذه الندوة. وفي الفكر الاقتصادي بصفة عامة بالنسبة لهذه النقطة. إتجاه ينادي بأن هناك ارتباطاً وضرورة بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي، وهذا هو التيار شبه العام وحجته بسيطة ومألوفة وعرضت منذ البداية في ورقة الدكتور وليامسون وتكررت. ولكن البعض يرى أن التكامل الاقتصادي ليس ضرورياً وليس هاماً للتكامل النقدي على الاطلاق، وإنه ليس في المعرفة الاقتصادية التي وصلنا إليها ما يفيد بضرورة هذا الإرتباط. وربما كان في ذلك نوع من الانحياز إلى الفكر الاقتصادي والتجربة الاقتصادية للدول المتقدمة. في الدول المتقدمة قد يمكن التكامل النقدي وحده وقد يكون البدء به هاماً جداً، لأن سياستها عموماً هي اقتصادية حرة والتبادل التجاري بينها قائم

ويراد تنشيطه وزيادته لأن هذا التبادل التجاري هو الأداة الأساسية للتكامل الاقتصادي، ولذلك من الممكن إحداث التكامل النقدي دون نظر لوجود أو عدم وجود تكامل اقتصادي، لأن التكامل الاقتصادي أصلاً موجود. ولكن بالنسبة للدول النامية، ونحن منها، لا بد من قاعدة موضوعية وأساسية، هذه القاعدة لا تكون إلا بتشابك اقتصادي معين، ولسنا نقول ان التكامل النقدي يجب أن يسبق أو يلحق، فهذه مسألة اخرى. وهنا أود فقط أن أنبه إلى المقالة الأخيرة التي كتبها (كينز) في أواخر ما كتب ونشرها سنة ١٩٤٧ قبل وفاته، حيث نصح الاقتصاديين بأن نظريته ليست «عامة» بمعنى معين، وهو أن الدول المتخلفة تحتاج إلى الاهتمام أكثر بجانب تنمية الموارد والطاقة الإنتاجية، وإنه لهذه الدول قد تكون نظرية (ريكاردو) ونظرية (ساي) أحسن لها من نظرية (كينز) نفسه، لأن (كينز) وضع نظريته لاقتصاديات أخرى. وأعتقد أن الرأي الذي يرى أن إجراءات التكامل النقدي يمكن أن تتخذ بصرف النظر عن مدى التقدم في التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، أعتقد أن هذا الرأي ينحاز إلى نظرية كينز «العامة» أكثر من انحياز كينز نفسه لها سنة ١٩٤٧.

النقطة الثالثة والأخيرة، في الواقع أنني أتفق تماماً مع ما ذكره الدكتور عبدالمنعم سيد علي في إمكان الاعتماد على عملة موازية تكون هي بداية تحريك عملية الاندماج النقدي. ولكني أعلق بكلمة أخيرة وسريعة جداً على ما ذكره الأخ الدكتور النشاشيبي الذي التفت إلى ظاهرة تزايد التجارة مع كوريا والصين مع منطقة الخليج، وقال أن سببها قد لا يكون تنظيمات التجارة كما قال الدكتور عبدالمنعم وإنما هي في الجوانب النقدية. أنا لا أؤمن أن السبب هنا هو الجانب النقدي، ولكن أشير بصفة خاصة إلى أننا لا يمكن أن ندرس مشكلة التكامل النقدي أو التكامل الاقتصادي دون النظر إلى الإطار السياسي والاجتماعي العام الذي توجد فيه هذه الأقطار. وهنا في أقطار الخليج هناك مشكلة أساسية هي مشكلة الهجرة والعمالة وزيادة نسبة الهجرة الأسيوية على الهجرة العربية بشكل عام أو في كثير من دول الخليج، وتركز التجارة في يد الآسيويين، الأمر الذي يجعلهم يتجهون نحو آسيا، أي نحو الاستيراد من كوريا واليابان أكثر مما يتجهون إلى الاستيراد من الدول العربية. فالمشكلة مشكلة نظم أيضاً، ولكنها نظم سياسية واجتماعية وتقبل نوعية معينة لنظم الهجرة. شكراً سيادة الرئيس.

اسلمو ولد بوي: إنني أعتقد أن من الأمور التي تقف أمام التكامل النقدي وتفضيل الفوائض العربية للأسواق الأجنبية رغم أن المخاطر التي تتعرض لها هذه الفوائض في الأسواق الأجنبية أكبر منها في الأسواق العربية. إن ذلك يعود أساساً إلى هذه الفوائض في الغالب، فوائض ملك الدولة، ومن ثم فحركتها تتسم بالرسميات، وقلة المرونة، بحيث لا تتحرك في الغالب إلى الأسواق العربية، والتي هي في الأساس أيضاً أسواق ملك للدولة، لأن عبء التنمية يقع في الأساس على عاتق الدولة، بل ان هذه الأسواق لا تنمو

إلا بناء على طلب من البلد العربي المستضيف، وهذا ما يؤكد غياب - على الأقل في الذهن - المصلحة المشتركة في استخدام هذه الأموال على الأرض العربية وفي مشاريع تنموية، من هنا فإن الأمر كما يبدو لي يجعل التكامل النقدي أو على الأقل هذا الجانب منه المتعلق - بتعريب المنافع إن صح هذا التعبير بمعنى استثمارها في الأرض العربية - يجعله أمراً سياسياً بحتاً. وإنني لأتساءل هل من الممكن عمل شيء في هذا المجال حتى يقتنع الرأسمال العربي الفائض بأهمية استثماره في البلاد العربية ليس من قبل الاعتبارات الانسانية فقط، وإنما من قبل المصلحة المشتركة. ونفس الأمر هنا ينطبق على رأس المال الخاص ولكن الأمر هنا أقل خطورة لأن الرأسمال الخاص في الغالب مقلد وتابع للسياسة. ولن أنهي الكلمة هنا قبل أن أشير إلى أن السوق العربية المشتركة لم تقم بالكثير مما يجب أن تقوم به خلال الفترة الحالية لمرافقة المجهود المبذول على مستوى المؤسسات التمويلية. وقد اقتصرت في الواقع على المجال التقليدي كإلغاء الرسوم الضريبية ولكن ما فائدة أن تلغي موريتانيا الضريبة عن السلع المصرية، ما دامت هذه السلعة لن تأتي أبداً وما دام المورد الموريتاني عاجزاً عن شرائها.

فلمَ لا يوجد نظام على غرار ما هو موجود في فرنسا لضمان وتشجيع المبادلات التجارية بإعطاء تسهيلات للمصدر وللمورد. هذا بالاضافة إلى الاهتمام بالأسواق العربية لتنظيمها والتعريف بها على المستوى العربي.

أما العقبة الأخرى فهي في غياب أسواق مالية في العالم العربي. مما يجعل الفائض العربي، حتى ولو وجه للسوق العربية، سيكون مصيره أيضاً أن يقيم في الأسواق الغربية. هذا بالإضافة إلى ما ينجم عن ذلك من مخاطر تضر بالبلد المستضيف أكثر مما ينفعه، ومن هنا فلا بد من العمل على خلق أسواق مالية عربية.

عبدالمنعم السيد علي: رداً على تعليق الدكتور النشاشيبي لا أرى أن اشتمال إحصاءات التجارة الخارجية على النفط كمادة مصدرة أو مستوردة سيؤدي إلى تشويه نسبها المختلفة سواء بين البلدان العربية نفسها أو بينها وبين العالم من جهة أخرى. لا بل ان إدخال هذه المادة في احتساب حجم التجارة الخارجية، صادرات وواردات هو أمر ضروري نظراً لأهمية هذه المادة في الاقتصادات العربية. هذا علماً بأن النتائج المذكورة في البحث لن تتغير كثيراً في كلا الحالتين: عند شمول النفط أو عدمه.

وإنني أتفق معه في أن ضعف القابليات التصديرية للبلدان العربية قد ساعدت على تقليل نسب التجارة الداخلية بين البلدان العربية نفسها. كما أتفق معه حول أثر العوامل الهيكلية في ذلك. ولكن مع ذلك تبقى العوامل السياسية واختلاف النظم الاجتماعية سبباً مهمًا لضآلة حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية.

أما من ناحية الفوائض المالية فإنني لم أقترح أبداً أنها يجب أن تستخدم لتغطية العجز في موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية، وإنما ذهبت إلى ضرورة مساهمتها في ذلك، وإن من الضروري أن تعمل دول العجز على إعادة النظر في هياكلها الاقتصادية المشوهة وعلى تغيير البيئة التي تعمل اقتصادياتها ضمنها. كما أن الفوائض المالية يجب أن تساعد دول العجز في ذلك.

وإني أتفق معه كذلك في ضرورة اتساق سياسات العون المالي، وأهمية جعل هذا العون مبرمجاً .

وإني أتفق تماماً مع كل ما جاء به الدكتور شاكر عيسى حول ضرورة قيام دول العجز بإنشاء مؤسسات مشتركة بينها وإنشاء صناعات متكاملة بينها كذلك، بالاضافة إلى ضرورة التنسيق بين المؤسسات المالية العربية.

ولا أرى ضيراً لا بل إني أرى ضرورة الاستفادة من تجربة أمريكا اللاتينية في إقامة بنك تصدير تساهم فيه البنوك المركزية والتجارية ومساهمون آخرون، يكون هدفه إعادة تدوير الفوائض المالية لدول الأعضاء واستثمارها مركزياً وتقديم العون في نفس الوقت لدول العجز في تلك المنطقة.

وإني قد أكدت في البحث على أهمية الإرادة السياسية في تحقيق التكامل النقدي. وفي هذا أتفق مع الدكتور لبيب شقير والسيد عادل حسين. ولذلك فإني ركزت على التكامل النقدي الخليجي ولست أرى إمكانية لتحقيق ذلك مع اختلاف النظم الاجتماعية والسياسية والسياسات الاقتصادية عموماً والنقدية والمالية خصوصاً. أما عملية التشابك الاقتصادي بين البلدان العربية كوسيلة أولية لتحقيق التكامل الاقتصادي ومن ثم النقدي فهو أمر أتفق فيه تماماً مع الدكتور شقير. كما أني أتفق مع الدكتور شقير في أن التكامل الاقتصادي يسبق التكامل النقدي في الدولة النامية. أما في الدول المتقدمة فقد يكون العكس صحيحاً. ولكن من الخطأ نقل النظرية الاقتصادية كما هي اعتماداً على انطباقها على الاقتصادات المتقدمة. فقد تكون نظريات أخرى، كالنظرية الكلاسيكية، أكثر انطباقاً على البلدان النامية من النظرية الكينزية. وهكذا بالنسبة لتجربة التكامل النقدي ونظريته في البلدان المتقدمة، إذ لا يجب نقلها بنصها والقول بانطباقها انطباقاً تاماً على البلدان النامية، وذلك لاختلاف الظروف بين الحالتين. والمشكلة الأساسية بالنسبة للبلدان العربية هي ذات طبيعة سياسية. ولذلك أشدد وأركز مرة أخرى على ضرورة توفر الإرادة السياسية لتحقيق التكامل النقدي والتي بدونها لا يمكن للتكامل الاقتصادي أو النقدي أن يقوم أبداً.

وشكراً.........

الفصل العاشر

التكامل النقدي العربي
فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه

١ - التكاليف والفوائد

الفريدو ميديو

الهدف النهائي من العمل الجماعي الذي نباشره هو، فيما نتصور، التحقق مما إذا كان التكامل النقدي بين البلدان العربية أمراً مستصوباً، وفي حالة ما إذا كان كذلك، فما هي الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيقه؟.

ويلزم، للإجابة على هذا السؤال، أن نعمد، من ناحية، إلى توضيح المعايير العامة التي يمكن من خلالها قياس صوابية هذا التكامل، ومن ثم نقوم، من ناحية اخرى، بالبحث عما إذا كانت تلك المعايير تنطبق على البلدان التي يتناولها البحث.

ولأنه لم تتح لي فرصة المعرفة المتعمِّقة باقتصادات البلدان العربية، فلن تبذل محاولة في سياق البحث لتطوير الجزء الثاني من القضية. حيث يكون من الأفضل تقديم عرض موجز لأبرز النقاط النظرية المطروحة في المناقشات التي جرت مؤخراً بصدد موضوع التكامل النقدي.

ولن أحاول، في سياق هذا الأمر، أن أُجيب على السؤال الذي يقول: ما هو النطاق الملائم الذي ينبغي أن تغطيه منطقة عملة ما؟ وهنا أفضِّل البدء بالاقتصادات الوطنية (القطرية)، حيث أقصر نفسي على السؤال الأدقّ والأهمّ في رأيي، المتعلِّق بكيفية تحديد جدوى وصوابية توحيد سعر الصرف لدى جماعة ما من البلدان في مواجهة العالم الخارجي[1]. وفي هذا الصدد فإن البديل عن سعر صرف موحَّد لن يؤخذ على أنه أسعار

---

(١) في المناقشات التي جرت مؤخراً (انظر مثلاً: مندل وسفوبودا، Mundell and Swoboda, eds., **Monetary Problems of the International Economy** (Chicago: University of Chicago Press, 1969) pp. 109, 110)، لوحظ وبحق، أن تثبيت أسعار الصرف ما هو إلا أحد خصائص منطقة عملة مشتركة. أما العاملان الحاسمان الآخران فهما إمكانية تحويلها بصورة كاملة وتثبيت أسعار الصرف الآجلة. =

الصرف العائمة بشكل مطلق أي الأسعار المحددة تماماً حسب قوى السوق، ولكن سيكون بصورة أكثر واقعية، إما الأسعار المعدَّلة المصحَّحة، وإما الأسعار العائمة بشكل محكوم و«مخطط».

ولا سبيل للإجابة عن السؤال المطروح على أساس اقتصادي محض، إذ أنه يشمل عدداً من قضايا الرفاه الأساسية، كما أنه يؤثر على الصراعات الوطنية والاجتماعية على حد سواء. لكن يبقى من الضروري أن تظل القيادات الادارية التي تملك صنع القرار، على بيِّنة واسعة من أمر عدة دلائل تقنية معينة متعلِّقة بتدابير السياسات المتخذة في هذا المضمار.

ولقد كان هذا هو الغرض الرئيسي الذي ترمي إليه الكتابات الواسعة التي تناولت موضوع مدى مناطق العملة المثلى، والتكامل النقدي. وهما القضيتان الرئيسيتان اللتان سأتناولهما لاحقاً.

إن المشاركة في منطقة سعر صرف ثابت تنطوي على تكاليف لا شك في وضوحها، فضلاً عن عدد من المنافع التي قد لا تكون واضحة على النحو الكافي، في حين أن أهمية هذا الأمر تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية.

التكاليف

تتمثل الكلفة التي لا مناص من أن يتحمَّلها بلد ما ينضم إلى منطقة سعر صرف ثابت في فقدانه لوسيلة أساسية من وسائل السياسة التي يتبعها لمعالجة الاختلالات الأساسية الخارجية. ويمكن تعريف الاختلالات الأساسية الخارجية بأنها المواقف التي تصبح فيها علاقات الكلفة - السعر في بلد ما في مواجهة شركاء هذا البلد التجاريين على الشكل الذي يؤدي بأية محاولة للوصول إلى مستويات مرغوبة من الناتج الفعلي أو العمالة الحقيقية، إلى إحداث اختلالات تعتري المدفوعات الخارجية لهذا البلد.

إن اختلالات من هذا القبيل قد تنتج عن تغير يحدث مرة واحدة في مجال الكلفة، ولا سيما فيما يتعلَّق بكلفة الاجور، أو في ظروف الطلب. وأهم من هذا، قد ترجع الاختلالات إلى تباينات متراكمة في معدلات نمو الانتاجية ومعدلات الاجور. والأمر الأخير هذا يتوقف بدوره على نفوذ الاتحادات العمالية، وعلى المواقف المتخذة على الصعيد الوطني (القطري) تجاه قضايا البطالة والتضخم.

= ويفترض، فيما يتلو ذلك، أن القابلية الكاملة للتحويل إنما تتماشى دائمًا وأسعار الصرف الثابتة. وفيما يتعلق بأسعار الصرف الآجلة، فإن ثباتها إنما يتعلق بمسؤولية الحكومات عن تثبيت الأسعار على مدى المستقبل غير المحدود، كما يتوقف على اعتقاد الناس بأن ذلك ستحققه الحكومات فعلاً. ولسوف نمس هذه النقطة فيما بعد لدى مناقشة المضاربة.

وبرغم أنه من المشكوك فيه أن يكفي سعر الصرف وحدة كوسيلة للتسوية على الصعيد الدولي، إلا أن التجارب التاريخية الأخيرة تبدو وكأنها توحي بأنه سيظل وسيلة ضرورية في هذا الصدد ما دام الاختيار سيكون إلى جانب تغيير الدخول الفعلية من خلال التغييرات في الأسعار، وهو أمر أيسر من تغييرها عن طريق الدخول النقدية.

فإذا ما أعاق أمر هذه التسوية انضمام البلد المعني إلى منطقة سعر صرف ثابت، فإن وجود اختلالات دائمة في جانبي الكلفة - السعر، لا بد وأن يفضي إما إلى وجود أعضاء في المنطقة يعانون عجزاً في مدفوعاتهم ويروضون أنفسهم على تحمّل عبء مستويات من البطالة المرتفعة، و/أو أعضاء يتمتعون بفائض بالمدفوعات يروضون، بدورهم، أنفسهم على تحمّل معدلات تضخم أكبر مما كانوا جديرين بتحمُّله فيما لو كان الأمر قد انطوى على أسعار صرف مرنة. ويتوقف توزيع عبء التسوية بين أطراف العجز وأطراف الفائض هؤلاء على عدد من العوامل التي يأتي بينها قدرة كل طرف منها، على التوالي، على استنفاد الاحتياطيات (أو الاقتراض) أو على تمويل تراكم الاحتياطيات الذي يتوقف بدوره على السياسة الشاملة والمنسقة للتنظيم الذي يتفق عليه بين الأعضاء.

وفضلاً عن ذلك فليس من حاجة إلى أن تصبح تلك لعبة الاحتفاظ بمبلغ الصفر، ذلك أن هيكل منحنيات فيليبس لهذا البلد أو ذاك قد يكون على الشكل الذي تكون فيه العلاقات العكسية بين البطالة والتضخم السعري في ظل اتحاد ما ككل، أقل ملاءمة للأطراف المعنية مما لو كان أعضاء هذا الاتحاد قد ظلوا محتفظين بحقهم في تعديل أسعار صرفهم[٢].

كذلك، يعني الاشتراك في اتحاد للعملة[٣]، **التنازل عن السيادة لصالح معروض نقدي فوق وطني**. وعندما تكون أسعار الفائدة التي تحقق التوازن محددة على الصعيد الدولي، فإن محاولة بلد عضو ما زيادة عرض النقد الداخلي عن طريق عمليات السوق المفتوحة، إنما تؤدي إلى ضغوط تنازلية على سعر الفائدة المحلي، وبالتالي إلى زيادة مشتريات الأفراد من الأصول المالية الأجنبية. وهنا يحدث أن النقد المحلي المنشأ حديثاً يعود فيودع بيد دوائر النقد الأجنبي، ولن يؤدي ذلك إلا إلى استنفاد الاحتياطيات.

---

(٢) انظر: I.M. Fleming, «On Exchange Rate Unification,» **Economic Journal**, v.81 (September 1971), pp. 469-471, 486-488.

(٣) يقصد الكاتب بلفظ «اتحاد للعملة» (Currency Union) الحالة التي تكون فيها أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء مثبتة طبقاً لقواعد معينة. وهو اصطلاح يعني تماماً ما يشير إليه كتاب آخرون باصطلاح تنسيق أسعار الصرف (يراجع بحث وليامسون فيما سبق).

وإذا ما كان المعروض الاضافي مكوّناً من نقد خارجي، الأمر الذي يعني إضافة إلى صافي الرصيد من الأصول المالية ضمن النظام الاقتصادي - فإنه ينتج عن ذلك زيادة في الانفاق وفي الواردات. ويؤدي هذا بدوره إلى عجز في الميزان التجاري ليستنفد الأصول المالية الاضافية بل وينزحها إلى خارج النظام المعني. ولن يتسنى مرة اخرى زيادة رصيد الاصول بصفة مستمرة في ظل أسعار صرف مثبَّتة.

طبعاً، لا بد من تغيير النتيجة التي خلصنا إليها آنفاً عندما يكون حجم اقتصاد بلد ما على النحو الذي لا يستقل فيه سعر الفائدة السائد دولياً عن السياسة الاقتصادية المحلية لهذا البلد. ولا بد من تغيير تلك النتائج أيضاً عندما يهتز أساس الافتراض القائل بتوافر حركية كاملة لرأس المال، أو عندما تفرض رقابة على تحركات رأس المال هذه بحيث تكون أسعار الفائدة مختلفة باستمرار بين بلد وآخر، حتى ولو تم ذلك بعيداً عن توقعات تباين سعر الصرف.

ولا بد، ونحن نختتم هذا التقييم الموجز للتكاليف المتعلقة بتثبيت سعر الصرف، أن نُدخل باعتبارنا أيضاً أن فرض قيود على الخيار بين التضخم والبطالة من جهة، وبين مزج السياسة النقدية بالسياسة المالية من جهة اخرى، إنما يعني خسارة في جانب الرفاه، بعيداً عن أي وجود لعوامل قلق واختلال عشوائية غير متوقعة(٤).

وسائل التسوية البديلة

في ظل اتحاد للعملة، لا بد أن تتولى الوسائل البديلة أداء دور سعر الصرف في تحقيق التكيفات اللازمة. وبصورة إجمالية، تنقسم تلك الوسائل أو السياسات إلى سياسات مستندة إلى السوق، وسياسات مستندة إلى الحكومات(٥).

النوع الأول من السياسات، يؤدي إلى **هجرة في العمالة** من المناطق الراكدة إلى المناطق الأغنى رأس مالاً، والأكثر حيوية. كذلك فإن إعادة توزيع العمالة وما يتلوه من تغيرات في ظروف سوق العمل، تؤثر على القوة النسبية للطلب على الاجور ولعادات العمل في المنطقتين المذكورتين على السواء، بحيث تقودهما إلى الوضع الذي يتفق مع الانتاجية النسبية فيهما. بيد أن التجارب التاريخية الأخيرة بيَّنت أن تلك استراتيجية باهظة الثمن سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك فلا سبيل بالضرورة إلى تبرير انتقال القوى العاملة الناشيء عن البطالة على أساس هيكلي، كما انه

(٤) انـظر: H.G. Grubel, «The Theory of Optimum Currency Areas,» **Canadian Journal of Economics,** v.3 (May 1970), pp. 322, 323.

(٥) انظر: F. Hirsch, «The Political Economics of European Monetary Integration,» **World Today,** v.28 (October 1972), pp. 427-430.

لا يمكن عكس مسار هذا الانتقال بسهولة أو بغير تحمّل تكاليف إضافية ينوء بها كاهل العمال خاصة ومن ثم المجتمع بصورة عامة.

أما سياسات التسوية البديلة المستندة على الحكومات، فيمكن عرضها تحت بندي سياسات إعادة التوزيع المالي، والسياسات الاقليمية.

وبرغم أن **اعادة التوزيع المالي** أمر مستصوب في مجالات اخرى، إلا أنها قد لا تساعد بالضرورة على احتواء الاختلالات الخارجية. كذلك فليس من ضمان بأن الرخاء النسبي المتحقق بين بلدان «اتحاد للعملة» سوف يتطابق مع القوى النسبية لمدفوعات كل بلد منها. وإذا لم يكن الأمر كذلك (كما قد يحدث مثلاً عندما ترجع الاختلالات الخارجية إلى اختلالات في ضغوط الكلفة النسبية) فإن الأمر قد ينطوي على أن يطلب من دافعي الضرائب في بعض البلدان أن يموِّلوا الانتقالات المالية الحاصلة عبر الحدود، ليس على أساس الانصاف في التوزيع ولكن من أجل اتفاقات سعر الصرف في حد ذاتها(٦).

أما **السياسات الاقليمية** الرامية إلى مساعدة المناطق المحرومة فهي تمثِّل، من ناحية المبدأ، وسيلة معاونة في تصحيح الاختلالات الخارجية، لكن قد تثور صعوبات أيضاً في هذا المجال، إذ من المحتمل أن تلقى عمليات الدعم أو الاعانة على الصعيد الاقليمي ضروباً من المعارضة الدولية أكثر من المعارضة على المستوى المحلي. كذلك قد تنجم عنها آثار توزيعية سيئة، إذ قد يصل الأمر إلى أن تجني الفئات الأغنى ثمار تلك المعونات في المناطق المحرومة، أو قد تحل المعونات ذاتها محل المعونات المحلية الاقليمية (بدلاً من أن تمثِّل إضافة إليها).

المنافع

بعد أن رسمت الخطوط العامة للتكاليف الرئيسية لتوحيد سعر الصرف، فضلاً عن بعض الوسائل البديلة المستحدثة في التسوية، فلننطلق إلى المزايا الأساسية أو فلنقل المفترضة التي تنطوي عليها سياسة من هذا القبيل. ولنلاحظ أننا بصدد النظر في مزايا مفترضة مسبقاً (ex-ante)، بمعنى أنها متوقعة قبل أن ينضم بلد ما فعلاً إلى اتحاد من اتحادات العملة. ويجمع الاقتصاديون على أنه بعد أن يجري لوقت ما استخدام عملة مشتركة (أو سعر صرف ثابت غير قابل للإلغاء بين عملات الدول الأعضاء) ما يلبث الأمر أن ينطوي على تشكيل عادات وآمال وتوقعات، من شأنها أن تجعل من الانسحاب من الاتحاد أمراً مستحيلاً أو باهظ التكاليف.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٢٨، ٤٢٩، و Flemming, «On Exchange Rate Unification,» pp.478, 479.

ويمكن القول، بصفة عامة، أنه كلما اتسعت المنطقة التي تستخدم فيها عملة ما كوسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة، كانت قيمة تلك العملة اكبر. ويصدق الامر نفسه إلى حد ما على توحيد سعر العملة. أما الحديث عن مدى الأهمية العملية لتلك العملة، أو عن الحد الأدنى اللازم من حيث حجم الاقتصاد الوطني لبلد ما الذي يضمن القيمة النقدية لتلك العملة - فتلك كلها أسئلة وقضايا لا سبيل إلى الاجابة عنها على أساس مسبق.

أما الفئة الثانية من المزايا فتتعلق بتدفقات رأس المال.

إن إقامة منطقة سعر صرف مثبت من شأنه، أولاً وقبل كل شيء، أن يستبعد أمر التدفقات غير المستقرة بين البلدان الأعضاء، والتكاليف المتعلقة بالسيطرة عليها. كما أن من شأنه أيضاً أن يقلل من مثل هذا النوع من التدفقات بين منطقة العملة وبين العالم الخارجي.

ومع ذلك، قد لا يتسنى استبعاد هذه المضاربة الداخلية، بل قد تميل إلى الزيادة عندما لا يكون تثبيت أسعار الصرف أمراً مؤكداً (أو عندما يظن الناس أنه ليس مؤكداً وأنه سوف يحدث العدول عنه). وتوحي تجربة اتفاقات بريتون وودز بأن وجود نظام لا يتم فيه الاقدام على تغيير أسعار الصرف إلا بصورة متأنِّية وعن طريق مبالغ كبيرة محددة بعناية، لهو الأساس الأفضل لمضاربات ناجحة في الأسعار.

كذلك فمن شأن إقامة منطقة سعر صرف ثابت أن تزيد تحرك رأس المال على صعيد تلك المنطقة. وليس هذا ميزة بالضرورة، ولا سيَّما في ظل وجود اختلالات مزمنة في النظام الاقتصادي، وتلك نقطة سنفصِّل بيانها لاحقاً.

ويعتقد بعض من الكتّاب بأن تثبيت سعر الصرف بين عملات مجموعة من الدول سوف يشجّع على تنشيط تبادل التجارة داخل المنطقة المعنية، عن طريق خفض المخاطر التي تحفّ هذه التجارة. وإذا كانت هذه النقطة محل تسليم، إلا أن معظم مخاطر سعر الصرف التي تنطوي عليها المبادلات الدولية يمكن تغطيتها إذا ما احتوت المنطقة على سوق صرف كبيرة وفعَّالة. ومن ناحية اخرى تتوقف مخاطر الاستثمار في الصناعات التجارية على قدرة المنطقة المتكاملة أو المندمجة على الاسراع في تصحيح اختلالات الكلفة والسعر. وعلى هذا فسواء جرى تشجيع أو تثبيط تجارة المنطقة الداخلية، فذلك أمر يتوقف على مدى كفاءة أو سرعة عملية التسوية أو التصحيح المترتِّبة على اعتماد أسعار صرف مثبتة. ولقد رأينا أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك.

وثمة مجموعة اخرى من المنافع الناجمة عن طرح عملة مشتركة (أو نظام سعر صرف مثبت) يمكن سردها تحت عنوان الكفاءة النقدية. ويعدد مندل (Mundell) تلك المنافع على

أنها توفير استخدام الاحتياطي. وخفض كلفة الادارة المالية، وتجميع المخاطر، والوساطة، وتوفير بعض التكاليف المتعلقة بالمعلومات وبالتجديد(٧).

إلا أنه لوحظ (ايشياما Ishyama)(٨) أن بعض هذه المنافع، ولا سيما توفير استخدام الاحتياطي قد تكون محدودة في المرحلة الأولى من مراحل الاتحاد النقدي عندما يكون تجمُّع الاحتياطي الفعلي محدوداً. ولا بد أيضاً من ملاحظة أن تجميع الاحتياطي وترتيبات الائتمان المتبادلة يمكن اجراؤها فعلاً بغير التقدم نحو انشاء اتحاد نقدي، وذلك على نحو ما توحي تجربة أمريكا اللاتينية (انظر ورقة غونزاليز ديل فال Gonzales del Valle، **التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية** المقدمة إلى هذه الندوة).

ومن الكتّاب في هذا الموضوع من يولون أعظم الأهمية إلى المنافع الكامنة المتاحة من واقع نتائج إنشاء منطقة صرف مثبت على الوظائف والمهام التي تؤديها الحكومات. وهناك بالذات من يعتقد أن التكامل النقدي يمكن أن يعجِّل من التكامل المالي (ايشياما Ishyama(٩)، وليامسون (١٠)). إلا أن الأمر لم ينجل بعد عما إذا كان هذا النوع الأخير من التكامل أمراً مفيداً للبلدان المعنية. وعلى أي حال فإن التجربة الاوروبية تبدو وكأنها تشير إلى أن التقدم في هذا المجال أمرٌ قد يثبت أنه من الصعوبة بمكان.

العوامل المؤثِّرة في أهمية تكاليف ومنافع أسعار الصرف المثبتة

تتوقف مسألة ما إذا كانت المزايا المتاحة ستكون من الضخامة بحيث ترجح الكلفة الناجمة عن خسارة وسيلة سعر الصرف، على سلسلة من العوامل التي هيأت في مجموعها الأساس الذي قامت عليه مجموعة المعايير التي تحدد وجود منطقة عملة مُثلى. وفيما يلي نناقش أهم تلك العوامل.

انتقال القوى العاملة

حرص مندل (Mundell)، على أن يشدِّد على هذه النقطة بالذات. وبرغم أنه صاغ حجته أصلاً، على أساس حركية عوامل الانتاج، إلا أن التأكيد كان على حركية القوى العاملة. ويقول مندل (Mundell) أن أسعار الصرف المرنة بين العملات الوطنية قد

---

(٧) R.A. Mundell, «Uncommon Arguments for Common Currencies,» in G. Johnson and A.R. Swoboda, eds., **The Economics of Common Currencies** (London; 1973), pp. 114-132.

(٨) Y. Ishiyama, «The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey,» **IMF Staff Papers**, v.22 (June 1975)

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) J.H. Williamson, «Comment on Dr. Lamfalussy's Paper,» in **Fourth Congress on the International Economic Association, Budapest, 1974.**

تزيل الاختلالات في المدفوعات الخارجية في حالة واحدة، وذلك عندما ترتفع حركية عامل (القوى العاملة) على الصعيد الداخلي وتنخفض هذه الحركية على الصعيد الدولي(١١).

ولكن إذا ما انقسمت المنطقة المعنية إلى مناطق يرتفع فيها فقط مدى حركية العمالة، في حين أنها لا تتفق والحدود الوطنية بالمنطقة، فإن الأسعار المرنة لا تستطيع توفير التسوية المنشودة اللهم إلا إذا أُعيد تنظيم العملات المتداولة على أسس اقليمية.

إلا أن هذا الطرح يحتاج إلى مزيد من تفصيل وإيضاح، فإذا ما تفاوتت كثافة العمالة في صناعات المناطق التي تحدث بينها هجرة العمال، فقد لا تكفي حركية العمالة أو انتقالها لإزالة اختلالات المدفوعات. وكما لاحظ كنن (Kenen)(١٢)، «قد يحتاج الأمر في كل منطقة إلى أنماط خاصة من الطلب الاستهلاكي ومن طرائق الانتاج، إذا ما كان مطلوباً من حركة انتقال بسيطة للعمالة وما يتلاءم معها من أنماط الطلب، أن تنهي اختلالاً في المدفوعات في سوقي العمالة في منطقتين، وأن توازن تدفق التبادل التجاري بينهما».

وبمعنى آخر تتطلب الحركية الكاملة داخل المنطقة حركية مهنية كاملة، تتطلب بدورها توافر التجانس في قوة العمل أو التماثل في المهارات والقدرات على صعيد الصناعات التي يلحقها تأثير هذا العامل. وبمعنى أكثر تحديداً، فإن الشرط الذي طرحه مندل (Mundell) بالنسبة للحد الأمثل لمناطق العملات إنما ينطبق فقط في حالة المناطق ذات الناتج الواحد لا غير.

وبما أن مثل هذه المناطق صغيرة جداً بالحتم، فإن النفع الناجم عن انتقال القوى العاملة لا يتساوى مع كلفة استخدام العملة كوسيلة للتبادل والصرف وكمستودع للقيمة. ومن هنا فلا بد من الوصول إلى حل وسط للتوفيق بين هذين الشرطين المتعارضين.

ويتبنى مندل (Mundell) في تحليله المقولة الريكاردوية الكلاسيكية التي تجمع بين الحركية الكاملة واللاحركية أو السكون الكامل لعوامل الانتاج، ولا سيما فيما يتعلّق بالعمالة، وكل ما هنالك أن مندل (Mundell) يأخذ في اعتباره حقيقة أن مناطق الحركية الكاملة قد لا تتوافق تماماً مع الحدود القطرية أو الوطنية.

مع ذلك فنحن في الواقع بإزاء سلسلة متوالية من حركية العمالة بدرجات مختلفة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الدولي. ويبقى السؤال المحوري هنا هو ما إذا كان

---

(١١) R.A. Mundell, «A Theory of Optimum Currency Areas,» **American Economic Review,** v. 53 (September 1963), pp. 717-725.

(١٢) P.B. Kennen, «The Theory of Optimum Currency Areas: An Elected View,» in R.A. Mundell and A.K. Swoboda, eds., **Monetary Problems of the International Economy** (Chicago: University of Chicago Press, 1969), p. 43, 44.

من شأن تلك الحركية أن تؤخذ بوصفها حجر الزاوية في عملية تهيئة التوازن فيما بين مناطق التبادل التجاري، وكذلك ضمن حدود كل منطقة منها.

إنتقال رأس المال

فيما يتعلّق بحركية أو انتقال رأس المال، ليس من سبيل حتى إلى التأكد من أن هذا العامل سوف يخفض التكاليف الناجمة عن تثبيت سعر الصرف.

إن إختلالات آلة المدفوعات بين البلدان الأعضاء يتبعها تغيرات بنفس القدر في الناتج والأرباح والعمالة - تأتي كما تتصور على شكل زيادة عند بلدان الفائض ونقص عند بلدان العجز.

وما يحدث بالنسبة لأسعار الفائدة في كلتا الفئتين من البلدان، يتوقف على استجابة نمط الاستثمار والإدخار إلى التغيرات التي تكون قد طرأت على مستوى النشاط - بمعنى أنها ترتفع إذا ما زاد الاستثمار على (أو نقص عن) الإدخار، والعكس بالعكس.

وبما أن تدفقات رأس المال ستتخذ طريقها صوب المناطق التي تتمتع بأسعار فائدة أعلى، فمن الممكن تماماً أن تؤدي بذلك دوراً ينجم عنه القلق والتذبذب، وليس دور عامل الاستقرار. وفي الحالة الأولى، فإن من شأن زيادة حركية أو انتقال رأس المال أن تزيد من صعوبة التكيفات اللازمة، إذا ما تمت في ظل تثبيت سعر الصرف، بحيث تكون أصعب وليس أيسر عن ذي قبل. بل ويرجح دور اللاإستقرار أو الاختلال الذي يمكن أن يؤديه انتقال رأس المال إذا ما حاولت بلدان الفائض أن تستخدم السياسة النقدية لإسباغ الاستقرار على الصعيد الداخلي وليس الخارجي. ففي هذه الحالة ستعمد تلك البلدان إلى رفع سعر الفائدة لديها لكبح جماح الضغوط التضخمية، مما سيشجع تدفقات رأس المال الوافدة عليها (والتي ستحاول تعقيمها) الأمر الذي سيضع المركز الخارجي لبلدان العجز في موقف أشد خطورة (فلمنج Fleming)[(١٣)].

تنويع الناتج

قال بيتر كنن (Peter kenen)[(١٤)] بأن بوسع الدول التي بلغت شأواً بعيداً في تنويع ناتجها أن تتحمل أسعار الصرف المثبتة، أكثر من قرينتها التي تعاني من اقتصاديات وطنية أقل تنوعاً.

وثمة أسباب متنوعة لذلك، تنبع جميعاً من قانون الأعداد الكبيرة، أو إذا شئت، من مبدأ التأمين. ففي المقام الأول إذا ما جاءت تغيرات أو تحولات ظروف العرض والطلب

---

(١٣) Fleming, «On Exchange Rate Unification».

(١٤) Kennen, «The Theory of Optinum Curcency Areas: An EctectedView».

خبط عشواء، فإن الأثر الناجم عن كل منها على صادرات بلد ما سيكون أقل بالقدر الذي تتنوع به السلع المصدرة من هذا البلد. ثانياً، فإن التغيرات في الاستثمار الحاصلة نتيجة تغير في الطلب على الصادرات تكون محدودة بقدر ما يكون عدد السلع المصدرة كبيراً. ثالثاً، كلما تنوع الاقتصاد الوطني لبلد ما، ضؤل أثر أي هبوط في الطلب على صادراته الرئيسية، بالنسبة للعمالة المحلية في هذا البلد.

على أن الرد الرئيسي على استنتاجات كنن (Kenen) يتمثل في أن ناتج منطقة اقتصادية كبيرة لا تتمتع إلا بقطاع خارجي صغير نسبياً، من شأنه أن يكون متنوعاً إلى درجة عالية. ان هذه المنطقة، ستعمد، حسب معيار تنويع الناتج، إلى تفضيل نظام سعر صرف مثبت، ومن ثم تنحو نحو تحقيق توازن خارجي عن طريق السياسات النقدية والمالية. لكن هذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يتحكم الجزء في الكل بمعنى أن يتطلب الأمر تباينات واسعة في الطلب والعمالة على الصعيد المحلي لتصحيح اختلالات خارجية محدودة نسبياً، ومن الواضح أن ذلك ليس بالحل الأمثل[١٥].

وفضلاً عن ذلك فإن سلامة النقطة التي أثارها كنن (Kenen) تظل محدودة بوجود اختلالات ذات طابع اقتصادي جزئي (Micro economic)، ومنها مثلاً تلك الناجمة عن تغيرات في الطلب على نحو ما يحدث في منتجات البلدان المختلفة الأعضاء. لكن عندما تتسم هذه الاختلالات بطابع اقتصادي شامل أو كلي - كأن تكون راجعة إلى عوامل دفع الكلفة التي تؤثر على جميع القطاعات بصورة متشابهة، فإن الحاجة إلى التكيف تكون ملحة سواء كان تشابه المنتجات بين البلدان المعنية واسعاً أو محدوداً (فلمنج Fleming)[١٦].

انفتاح نظام اقتصادي ما

إن انفتاح اقتصاد بلد ما - إذا ما قيس بالطريقة الملائمة - قد يؤثر على التكاليف والمنافع المتعلقة بإنشاء منطقة سعر صرف مثبت، وذلك في أشكال عدة.

أولاً، لدينا المعيار الذي اقترحه ماكينون (Mckinnon)[١٧] والقائم على أساس حصة السلع القابلة للإتجار في الإنتاج. وطبقاً لهذا المعيار، الذي لاحظنا أنه قد يتعارض مع المعيار الآخر القائم على أساس تنويع الناتج، فإنه يقدر انفتاح بلد ما، بقدر ما تقل كلفة تثبيت أسعار الصرف وبقدر ما يزداد العائد منها.

---

(١٥) أنظر: R. I. Mckinnon, «Optimun Currency Areas,» **American Economic Review,** v. 53 (September 1963), pp 717-725.

(١٦) Flemming, «On Exchange Rate Unification,»

(١٧) Mckinnon, «Optinum Currency Areas.».

وإذا كان من المسلم به أن توافر درجة عالية من التكامل التجاري قد يؤدي إلى اختلالات أكبر، فإن أية اختلالات من أي حجم كان سوف يتم تصحيحها بواسطة تكيفات الطلب المحلي التي ستصغر حجمًا كلما اتسع نطاق انفتاح البلد المعني.

ويمكن استخلاص هذه النتيجة من واقع تطبيق أو استخدام مضاعف التجارة الخارجية مع الأسعار الثابتة. كذلك كلما زاد انفتاح الاقتصاد (وبالتالي اتسع الميل نحو الاستيراد) يقل تباين الدخل والعمالة المطلوب لتصحيح اختلال خارجي ما، وتقل بالتالي كلفة الحفاظ على سعر الصرف على ما هو عليه.

من ناحية أخرى، فإن التباينات في سعر الصرف ضمن نظام اقتصادي مفتوح نسبياً (الانفتاح هنا يعني النسبة بين السلع القابلة للإتجار والناتج القومي الاجمالي) ستفضي إلى مزيد من تذبذب الأسعار. وعلى ذلك فإن البلدان التي تتصف بقدر كبير من التداخل التجاري ستجد أن من المفيد لها تشكيل منطقة سعر صرف مثبت فيما بينها.

ولقد لوحظ، أُنظر مثلاً كوردون (Cordon)[١٨] أن استنتاج ماكينون (Mckinnon) إنما يعتمد أساساً على الإفتراض القائل بأن العالم الخارجي ككل يتمتع بقدر نسبي من الاستقرار. فإذا ما كان الأمر على خلاف ذلك، فلا بد من استخدام سعر صرف مرن لمحاولة عزل اقتصاد البلد المعني عن عوامل اللاإستقرار الاقتصادية الخارجية ذات الصفة الشاملة.

على أن النسبة بين العوامل التجارية وغير التجارية إنما تؤثر على قرار الانضمام إلى إتحاد نقدي ما، بطريقة مختلفة أُخرى[١٩].

إن خصائص السيولة التي تتصف بها النقود، إنما تعتمد على استقرار قيمتها على أساس حزمة من السلع التي تمثل ما عداها في ضوء نمط إنفاق مالكي الثروة.

ولنأخذ مثلاً بلداً صغيراً يتصف بتوافر نسبة من السلع القابلة للإتجار (والتي يتم تثبيت أسعارها على أساس عملة خارجية) ومن السلع غير التجارية. في هذه الحالة إذا لم يكن ثمة تضخم، تتمتع العملة المحلية بقيمة مستقرة على أساس السلع غير التجارية في حين أن قيمتها على أساس السلع التجارية تتوقف على سعر الصرف في مواجهة العملة الأجنبية. وفي ظل هذه الظروف، وفي وجود إختلالات تجارية، قد يؤدي سعر الصرف المرن إلى قصور حاد في سيولة العملة المحلية، وقد يقر المالكون المحليون للثروات المحلية أن القوة الشرائية

---

(١٨) W. H. Cordon, **Monetary Integration**, Essays in International Finance, no. 93 (Princeton: Princeton University Press, 1972).

(١٩) McKinnon, «Optimum Currency Areas,» pp. 721-723.

للاصول التي يمتلكونها لا تتمتع بالضمان الكافي على أساس حزمة السلع المعيارية في هذا الخصوص، وبالتالي سيحاولون شراء أُصول أجنبية. كذلك فإن شراء الأجانب للاصول المحلية لن يلقى أي تشجيع حتى ولو كان معدل العائد المحلي أعلى من نظيره الخارجي. ولسوف ينجم عن ذلك تدفقات من رأس المال إلى الخارج، دون أن تستند إلى أي مبرر متعلق بالخصائص الفعلية للبلد المعني، ولكنها تنجم ببساطة عن النوعية النقدية القاصرة للعملة التي يملكها.

وفي هذه الحالة، إذا ما تساوت كل العوامل الأخرى، يمكن إسداء النصيحة لبلد صغير منفتح بأن ينشد التكامل النقدي مع غيره من البلدان لكي يشكلوا معاً منطقة عملة يتسع نطاقها بما يكفي بأن يحول دون أن يلحق سعر صرف العملة المشتركة أي أذى بالسيولة المتوافرة.

وأخيراً تؤثر درجة انفتاح اقتصاد ما على نشوء الوهم النقدي وهو ما نناقشه فيما يلي:

الوهم النقدي

ذلك عامل حاسم. ولقد رأينا أن فعالية تغييرات سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية إنما تتوقف كثيراً على وجود «الوهم النقدي» الذي يعرّف بأنه سهولة تقبل الناس لتخفيضات في دخولهم الفعلية ناتجة عن زيادة الأسعار، أكثر من تقبلهم لفكرة تخفيض دخولهم النقدية.

وفي الاقتصادات المفتوحة، التي تتميز بنسبة عالية للواردات إلى الناتج القومي الاجمالي، فإن تباينات سعر الصرف سوف تنطوي على تغيرات موازية لها في مستوى الأسعار، وبالتالي في الدخول الفعلية أو الحقيقية. وعلى سبيل التخصيص، عندما ترتبط تغّيرات الأجور النقدية بمؤشر أو رقم قياسي سعري، بما في ذلك الواردات، فقد يصبح سعر الصرف وسيلة معدومة الفعالية لتصحيح الاختلالات الخارجية.

بيد أنه، كما لاحظ فليمنج (Fleming)[٢٠]، قلما يعمل تصنيف الأجور في أرقام قياسية بصورة فورية، وكل ما يفعله هو حجب آثار تسوية سعر الصرف. ويقول هذا الكاتب أيضاً أن الوهم النقدي قد يكون له أهميته من الناحية العكسية، فبما أن العملات الوطنية يحدوها ميل قوي للحفاظ على وظيفتها بوصفها وسيلة للتبادل ومعياراً للقيمة، ولا سيما فيما يتعلق بتسويات الأجور والمدفوعات، فما أن تنشأ عملة مشتركة، فقد يضحى من الصعوبة بمكان النكوص عنها، حتى ولو ثبت أن إنشاءها هذا كان أمراً خاطئاً.

(٢٠) Fleming, «On Exchange Rate Unification».

التشابه في معدلات التضخم

لم يتسن لهذا العامل أن يتبوأ مكانه المهم في سياق المؤلفات المكتوبة حول الموضوع، برغم أهميته الفائقة لدى تقدير الإتجاه نحو تحبيذ أو تفضيل إنشاء منطقة سعر صرف ثابت. وتفترض معظم المعايير المطروحة في سياق تلك المؤلفات، والمتعلقة بأفضل نماذج مناطق العملة، أن الاختلالات الخارجية إنما تنجم أساساً عن مصادر اقتصادية جزئية (micro-economic factors)، منها مثلاً تغيرات في ظروف العرض والطلب في صناعات بعينها. لكن التجربة التاريخية تشير مؤخراً إلى أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك، وإن اختلالات المدفوعات قد يحدد في الغالب الأعم بواسطة عوامل إقتصادية كلية أو شاملة، وأهمها جميعاً التضخم وقصور سياسة إدارة الطلب.

ويلزم في هذا الصدد التشديد على الأسباب النهائية للإنحرافات الحاصلة في معدلات التضخم، فإذا ما كان محدداً بصفة أساسية على أساس فروق عميقة متأصلة في أهداف العمالة على المستوى الوطني أو في ضغوط الاتحادات العمالية أو في درجة تحكم المنتجين في الإنتاج أو في إتجاهات الإنتاجية. في هذه الحالة قد يتأكد أن الحفاظ على سعر صرف مثبت، أمر غير عملي من جهة وباهظ الكلفة من جهة أُخرى. ويعتقد بعض الكتاب أن الاشتراك في اتحاد للعملة قد يكون بحد ذاته وسيلة فعالة لتصحيح الاتجاهات السعرية لدى أكثر الأعضاء تأثراً بالتضخم المزمن. وقد استخدمت هذه المقولة مثلاً في المناقشات التي جرت مؤخراً والتي سبقت انضمام ايطاليا إلى النظام النقدي الأوروبي، إلا أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومات في هذا البلد أو ذاك، العاجزة عن تنفيذ سياسات مكافحة التضخم قبل الانضمام باتحاد ما، تملك في الوقت نفسه القدرة على إقناع مواطنيها بتحمل كلفة العملة كيما تتمكن ببساطة من الحفاظ على سعر الصرف المثبت المتفق عليه.

درجة تكامل السياسات

هذا المعيار هو تعميم لبعض المسائل المتعلقة بمعيار أو مقياس معدل التضخم، وتكمن الفكرة الرئيسية هنا في أن اتجاهات السياسة وتنسيقها، وليست الخصائص الاقتصادية، هي الأمر الهام المتصل بتقرير المضي نحو إقامة منطقة لسعر صرف مثبت.

ولقد وضعت الأهمية العملية لهذا المعيار في بؤرة الضوء خلال المناقشات المتعلقة بالنظام النقدي الأوروبي حيث تواجهت مدرستان فكريتان إزاء هذه القضية. الأولى وسمي أعضاؤها باسم «الاقتصاديون» قالت بأنه يمكن الافادة من تنفيذ التكامل النقدي في حال التوافر المسبق لشروط اقتصادية معينة (أهمها ناقشناها فيما سبق). أما المدرسة الثانية التي سمي معاضدوها «النقديون» فقد حبذت المبادرة إلى إقامة تكامل نقدي، إعتقاداً منها بأن هذا من شأنه أن يهيىء السبيل بالضرورة أمام تنسيق السياسات.

ولقد أعربنا بالفعل عن شكوكنا فيما يتعلق بالسلامة السياسية لآراء تلك المدرسة «النقدية». لكن على أساس اقتصادي (أعمق) ليس من الواضح ما إذا كان تنسيق السياسات سيساعد بالضرورة على الحد من اختلال المدفوعات، وبهذا يخفف من الكلفة المترتبة على فقدان الأطراف المعنية لوسيلة سعر الصرف.

ولقد جرى التعرض لبعض المصاعب الناجمة في هذا المضمار قبل مناقشة أساليب التكيف البديلة. ويمكن أن نضيف هنا أن تدابير المركزية في مجال السياسة النقدية والمصرفية قد تؤدي إلى تفاقم اختلالات المدفوعات فيما بين البلدان الأعضاء بدلاً من أن تحد منها. فإذا ما عمد المصرف المركزي المفترض للإتحاد إلى إتباع سياسة توحيد أسعار الفوائد القصيرة الأجل في كل أنحاء المنطقة، فإن هذا سيساعد على حركية تنقل عوامل الإنتاج بين البلدان، لكننا نعرف أن زيادة حركية رأس المال قد تزيد الاختلالات سوءاً بدلاً من تحسينها، هذا فضلاً عن أن تزايد حركة انتقال العمالة قد لا يكون أمراً مستصوباً برغم أنه عامل تسوية واستقرار من وجهة نظر المدفوعات.

خاتمة

أود أن أضيف، وأنا أختتم مناقشتي، بعض الملاحظات الموجزة وبصورة أولية للغاية، بغية الربط ما بين القضايا العامة لتكاليف ومنافع التكامل النقدي وبين المسألة المحددة المتعلقة بجدوى هذا التكامل بالنسبة للبلدان العربية.

بادىء ذي بدء، إذا ما نظر المرء إلى تلك البلدان ككل، فلقد يبدو من المستبعد أن تكون إقامة سعر صرف مثبت - ناهيك عن عملة مشتركة، أمراً مستصوباً ولا حتى ممكن التصور، وذلك في ضوء تنوع اقتصادات تلك البلدان، وتنوع أو تباين هياكلها الاجتماعية والسياسية.

وفضلاً عن ذلك فإن معظم البلدان العربية، مثلها في ذلك مثل معظم البلدان النامية تتاجر مع البلدان الصناعية بأكثف مما تتبادل التجارة فيما بينها، لدرجة أن تثبيت سعر الصرف بين عملات البلدان العربية لن يجلب معه مزايا التبادل التجاري ولا الاستقرار السعري.

ربما يكون العامل الوحيد الذي يتحرك لصالح التكامل النقدي هو انتقال القوى العاملة الذي يتم على نطاق واسع بين البلدان العربية، بفضل دوافع عقيدية وثقافية، بالاضافة إلى الحوافز الاقتصادية.

واتفق مع البروفيسور تريفن (Triffin) بأنه في غضون السنوات القليلة جداً القادمة، فإن على المرء أن يتوخى أهدافاً لسياسة أكثر تواضعاً، ولكنها تقصد إلى تدعيم الاجراءات

الرامية إلى تمويل ميزان المدفوعات، وخفض معدلات التضخم، والحد من تذبذب سعر الصرف.

إلا أن الأمر يبدو مختلفاً، إذا ما ركّز المرء على جماعات صغيرة من البلدان تشترك معاً في نوعية المشاكل التي تواجهها والخصائص التي تتسم بها. أقول هذا، وفي ذهني بالذات، بلدان الفائض العربية المصدرة للنفط.

وأعتقد أن هذه البلدان قد تنظر جدياً في إمكانية إنشاء عملة مشتركة فيما بينها بطريقة متدرجة على نحو أو آخر. ولن تكمن المزايا التي ينطوي عليها إجراء كهذا في مجال التبادل التجاري، بقدر ما يكمن في مجال التمويل. وعلى سبيل التخصيص قد يجلب التكامل النقدي معه عدة منافع كبيرة وملموسة، فيما يتعلق بخفض كلفة الإدارة المالية، والتوفير في مجال المعلومات والتجديد.

وفضلاً عن ذلك، فإن إنشاء عملة مشتركة، تتميز باستقرار القوة الشرائية وتتعلق بسلعة ما تزال محل تهافت، كالنفط، قد يثبت معه أنها أصل أو ركيزة مالية لها جاذبيتها، وأنا هنا أشير ثانية إلى ورقة البروفيسور تريفن أنها تستطيع القيام بدور له أهميته على صعيد العالم كله، جنباً إلى جنب مع العملات الرئيسية أو «السوبر عملات» الأخرى مثل الدولار الأمريكي والوحدة النقدية الأوروبية.

٢ - الإمكانية، والصيغ، وقضايا عملية

محمود سقيالي

مقدمة

مع قيام النظام النقدي الأوروبي، زاد الاهتمام العام بقضية الاتحادات النقدية وما في حكمها من ترتيبات. وإذا كان من المسلَّم به أن الأفكار لا بد وأن يتوفر لها مداها الزمني، وأنها غالباً ما تتحرك في دورات تظهر وتختفي، ثم ما تلبث أن تعود إلى الظهور من جديد، فإنه لا يغيب أبداً عن ناظر مراقب حصيف أن أشكال التعاون النقدي الاقليمي إنما تقوم وتنهض في حال وجود فوضى وانعدام رؤية الهدف المطلوب على صعيد مركز النظام النقدي. كذلك فقد جاء انهيار نظام بريتون وودز في سنة ١٩٧١ مع فشل محاولات إحيائه في غضون عام ١٩٧٣، فضلاً عن الإصلاحات القاصرة المحدودة التي طرحت في جامايكا في سنة ١٩٧٦، ليعطي هذا كله قوة دفع جديدة للترتيبات الحمائية الاقليمية، ومن بينها النظام النقدي الأوروبي. إلاَّ أن هذا لا يوجب التقليل من شأن المزايا الأصيلة الكامنة في الاتحادات النقدية. ولكنه يؤكد في بساطة زيادة أهمية تلك الاتحادات، وسط ما نعيشه من ارتباك واضطراب.

وهذه الورقة تقع ضمن أجزاء ثلاثة رئيسية: في الجزء الأول تحاول الورقة رسم المعالم العامة لمبرر قيام التكامل النقدي، مع تأكيد خاص على صلاحيته كوسيلة للتكامل الاقتصادي في الوطن العربي. ويعمد النهج المتبع في هذا الجزء إلى التشديد على السمة السياسية - الاقتصادية التي يتصف بها حساب الكلفة - الجدوى في هذا الصدد، وضمن ظروف دينامية سريعة التغير والتأثر، وذلك على نقيض النهج التقليدي الذي تنحوه الكتابات المتعلقة «بالمنطقة المثلى للعملة» بكل ما تشدد عليه من تحليل اقتصادي ستاتيكي لا يطرح الأمور ضمن إطارها الكلي الشامل.

ويستعرض الجزء الثاني الصيغ والطرائق المختلفة للتكامل النقدي كما يناقش تفصيلاً القضايا العملية التي تثور على صعيد الاتحادات النقدية.

ثم يرد في ثنايا الجزء الثالث من الورقة معالجة تحليلية موجزة لتكامل السوق. وقد استخدمنا في هذا الصدد نموذج التعقيدات المتوالية، للتدليل على انتشار أجزاء السياسة النقدية ضمن اتحاد ما، وفي ظل أوضاع اقتصادية متنوعة.

أولاً - التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي

عندما تنشد مجموعة من البلدان تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، يتطلع كل بلد في حقيقة الأمر إلى قيام منطقة اقتصادية كبيرة - هي منطقة المجموعة ككل، لتحل محل المنطقة الاقتصادية الصغيرة التي يقع فيها هذا البلد. وتنهض هذه المحاولات والجهود جميعاً على أسس تتمثل فيما ينجم عنها من مزايا الحجم الاقتصادية. وتنوع الموارد، والتكامل بين الاحتياجات، وفوق ذلك كله، إمكانية زيادة الفعالية الاقتصادية والرفاه العام. إلاّ أن التكامل الاقتصادي لا ينطوي فقط على مجرد تجميع الموارد وتوسيع آفاقها، ولكنه ينطوي بالأحرى على إقامة هياكل جديدة من العلاقات التي تشمل بدورها صيغاً مؤسسية جديدة يمكن أن تمارس في ظلها النشاطات الاقتصادية. من هنا ينطوي التكامل الاقتصادي على إنتقال من حالة السيادة الاقتصادية إلى حالة اخرى، الأمر الذي يجعل القرار المطروح بشأنه قراراً سياسياً.

من هنا، وعلى حد تعبير البروفسور ماكلب (Machlup) فإن التكامل الاقتصادي في معناه الكامل، ينشد الافادة الفعلية من جميع الفرص المتاحة الممكنة التي ينطوي عليها التوزيع الكفء للعمل[1]. إن عوامل الانتاج والسلع تتمتع بحرية الحركة ضمن نطاق التكامل، وهي تدخل كلية حيز الانتاج والاستهلاك عند النقاط التي تتعادل فيها نواتجها الهامشية، مع أسعارها المقوِّمة بها. كما تحافظ طول الوقت على هذه النسبة وفي هذا الاطار الأمثل يتم تعظيم الكفاءة ويتعزز الخير الذي يعم جميع الأطراف.

ومن الواضح أن حرية أو قابلية الانتقال لجميع عوامل الانتاج ولجميع السلع والخدمات، تمثل شرطاً لازماً للتكامل الاقتصادي. إلاّ أنه، بقدر ما ينجم عن التدفقات العينية من تدفقات نقدية متناسقة، فإن تكامل أسواق عوامل الانتاج والسلع والخدمات وهي الأسواق الفعلية يكون مرتبطاً بتكامل أسواق العملة وأسواق السندات. وبما أنه يجري إستبدال المنتجات وعوامل الانتاج لقاء نقود، فإن تكامل أسواق العملة والسندات يجلب معه درجة عالية من تكامل الأسواق العينية: يمكن لسلعتين أن تتبادلا موقعيهما، إذا

(١) Fritz Machlup, **A history of Throught in Economic Integration** (London: MacMillan Press, 1977), ch. 2, P. 18.

ما أمكن أن تستبدل إحداهما لقاء عملات أو سندات يتم التعامل عليها في سوق متكاملة. من هنا فمن المرجح أن يكون التكامل النقدي وسيلة فعّالة لتحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من بين جميع الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا النوع من التكامل (إذا كان المقصود هنا هو وجود عملة واحدة أو مجموعة من العملات المتكاملة، وقيام سلطة إتحادية بسيطة، مع توافر عنصر نموذجي وإن لم يكن لازماً باستمرار، ألا وهو قيام سوق متكاملة للأوراق المالية[٢].

مفهوم الحد الأدنى للتكامل النقدي

تعتمد الصيغ المتنوعة التي تعالج التكامل النقدي مدى واسعاً من الخيارات التي تتراوح في أقصى أطرافها بين «منطقة العملة»، إلى أن تصل إلى «الاتحاد النقدي» عند الطرف الآخر. ولسوف ترد مناقشة هذه الصيغ تفصيلاً في الجزء الثاني من هذه الورقة. لكن حسبنا أن نكتفي في السياق الحالي بتعريف التكامل النقدي على سبيل حده الأدنى. وعلى أساس هذا الحد الأدنى، لا بد أن تملك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معاً بواسطة أسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها. ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للإتحاد. كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئة اتحادية ما، ولتكن مثلاً مجلساً للعملة موكل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال.

كثير من الاقتصاديين سيجدون أن تعريف الحد الأدنى هذا مفتقر إلى عناصر كثيرة، إلاَّ أنه يحدد بالفعل ترتيبات سعر الصرف وحرية تحركات رأس المال بوصفها خطوات أولية على طريق التكامل النقدي. وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل المناقشات المتعلقة بالتكامل النقدي داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد أعطت الأولية لتثبيت سعر الصرف وقواعد التدخل، لدى إقامة النظام النقدي الأوروبي. ويمثل تقرير فيرنر (Werner) في عام ١٩٧٠ أول المساهمات لطرح وصياغة التكامل النقدي على أساس متعلق بعملات متعددة.

---

(٢) يتخذ ماكلب (Machlup) وجهة نظر مماثلة. وهو يسهب في تعداد الارتباط متعدد الجوانب بين التبادل النقدي والتبادل الفعلي ويخلص إلى القول بأنه «بناء على ذلك، فإن وجود نظام دولي للمدفوعات يتيح الدفع ومبادلات النقد الأجنبي بغير قيود أو رقابة - أي باختصار وجود تكامل نقدي - هو جزء لا يتجزأ من عملية تكامل اقتصادي كامل» ماكلب (Machlup). المصدر نفسه، ص٢٠.

التكامل النقدي: إمكانيته، وفوائده، وتكاليفه

ألف - قضية الامكانية

عولجت قضية إمكانية التكامل النقدي في المؤلفات المختلفة في سياق إمكانية تثبيت أسعار الصرف ضمن منطقة من مناطق العملة. وقد اهتمت المساهمات الفكرية الأولى التي قدمها كل من مندل (١٩٦١) وماكينون (١٩٦٣) وكينن (١٩٦٩) بأن أرست، على أساس محكات أو معايير معينة (السعر واستقرار الدخل وتوازن ميزان المدفوعات) الشروط التي يمكن وفقها العمل بأسعار صرف ثابتة بالنسبة لمجموعة من البلدان، أو التي يمكن على أساسها الاستفادة إلى حد كبير من أدوات التسوية الأخرى. وهذه الشروط سيكون من شأنها أن تقرر بطريقة غير مباشرة خصائص الأطراف المرشحة لدخول منطقة من مناطق العملة، أي منطقة ذات أسعار صرف ثابتة.

ويقول مندل أن عنصر انتقال عوامل الإنتاج، ولاسيما انتقال اليد العاملة في منطقة معينة، يمكن أن يزيل عوامل اختلاف المدفوعات بطريقة أجدى من أدوات تسوية سعر الصرف، إذا ما توفر مدى كبير من الإنتاج الكثيف العمالة. ويختار ماكينون درجة انفتاح الاقتصاد - التي يعرّفها على أساس نسبة العوامل التجارية إلى الناتج القومي الإجمالي - كما يختار أيضاً الوهم النقدي، بوصفهما المنافع والتكاليف النسبية التي ينطوي عليها التكامل النقدي، بمعنى أنه كلما زاد انفتاح الاقتصاد، وكلما غاب الوهم النقدي، زادت بالتالي المكاسب المتحصلة من تثبيت أسعار الصرف والتي يستفيد بها عامل استقرار الأسعار. ويقول كينن أنه كلما زادت عوامل تنويع الإنتاج في بلد ما، تقل فعالية المتغيرات في أسعار الصرف، وتزيد بالتالي أهمية سياسات التسوية الضريبية والنقدية بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات. من ناحية أخرى فإن انجرام (١٩٦٢ و١٩٧٣) وسيتوفسكي (١٩٦٧) يؤكدان أن عامل انتقال رأس المال هو العامل الحاسم بوصفه آلية التسوية المطلوبة وهو أهم بذلك من أسعار الصرف إذا ما توفر ضمن منطقة من المناطق. أما فليمنج (١٩٦٢) وهابرلر (١٩٧٠) فهما يؤكدان على التشابه في سياسات مكافحة التضخم، في حين أن ويتمان (١٩٦٧) يتمادى فيطرح الموضوع على أساس أنه يرتبط بـ«مجال من مجالات السياسة العامة». وفي كل هذه الآراء جميعاً، يصبح بوسع أية مجموعة من البلدان أن تقيم منطقة سعر صرف ثابت تعود عليها بالنفع إذا ما تيسر لها أن تتبع سياسات متماثلة، أو إذا ما انتمت جميعاً إلى منطقة تطبق فيها سياسة منسقة المعالم.

إن معايير الإمكانية، ولاسيما المعياران الأخيران، أوليت اهتماماً كبيراً لدى المناقشة التي دارت حول إمكانية (وصوابية) النظام النقدي الاوروبي. فكثير من دعاة النظام الاوروبي انطلقوا من وجهة نظر نقدية شاملة أو على أساس متطرف في اتباعه لمذهب كينز

فيما يسمى النيكرنزية (أنظر أدناه) الذي مؤداه عدم كفاءة أسعار الصرف بوصفها آلية للتسوية في حين يولي هذا المنحى اهتماماً إلى وظيفة نظام النقد الاوروبي بالنسبة للتكامل في اوروبا. وهناك تعليقان على هذه الكتابات:

(أ) إن النهج السائد في الكتابات المتعلقة بمنطقة العملة المثلى يتصف بطابع اقتصادي جزئي أو متعلق بالوحدات الصغيرة. كذلك فإن هذا النهج يفترض بصفة عامة توافر بيئة خارجية مستقرة. كما أنه يستخدم منهج تحليل التوازن الجزئي كيما يتتبع أثر واحد من الاختلالات الحاصلة في زمن معين، وكما قال كوردون (Cordon) (١٩٧٢) إذا كانت عوامل الاختلال خارجية، فإن أسعار الصرف المرنة هي أفضل وسيلة معالجة لها في ظل اقتصاد مفتوح. من هنا لا يكاد الأمر يكتسي أهمية كبيرة وسط عالم تسوده الاختلالات الخارجية، ويتعلق فيه التباين العميق بين البلدان، أكثر مايتعلق، بالخلاف في الأفضليات الاجتماعية إذ تتصل بالمشاكل المزمنة التي يواجهها مجتمع ما، مثل التضخم أو اتجاهات الأجور. وإذا كنت أرى أن هذه الكتابات مفيدة بحد ذاتها، إلا أنها برأيي ليست بـذات نفع كبير من وجهة نظر السياسة.

(ب) تعمد النظرية التقليدية عادة إلى التأكيد على الخصائص والمزايا الفعلية، أكثر من الخصائص الكامنة في طيات المستقبل. وهي من ثم ستاتيكية بطبيعتها.

على أن هذه النقطة الأخيرة تتسم بأهمية كبيرة عند مناقشة التكامل النقدي بالنسبة للمنطقة العربية. فإذا ما نجم عن الفحص الايجابي للخصائص الهيكلية والاقتصادية للدول العربية حكم متشكك إن لم يكن حكماً سلبياً فيما يتعلق بجدوى قيام اتحاد نقدي عربي، فليس معنى هذا بالتالي أنه لا يكون على تلك الدول أن تتولى إجراء التحولات الهيكلية اللازمة في اقتصاداتها، ومن ثم تنسق إجراءاتها كي يتجسد فيما بينها إمكانات مواتية لقيام مثل هذا الإتحاد النقدي. والسؤال الحاسم هنا هو ما إذا كانت المنافع الاقتصادية لاتحاد نقدي محتمل هي من القوة لدرجة أنها تخلق إرادة سياسية أو ينجم عنها التغيرات المطلوبة، بما يمهد الطريق أمام قيام إتحاد نقدي تكتب له الحياة في المنطقة العربية. وليس ينبغي أن يأتي قيام اتحاد نقدي عربي على صورة عملية متدرجة من التجانس والمواءمة في مجالات أساسية كالسياسات الاقتصادية وسياسات مواجهة التضخم والهياكل النقديـة والمصرفيـة والقياسين فيما بين الأجور.

إن الروابط الثقافية والتاريخية والسياسية تتسم على الأقل بنفس أهمية العوامل الاقتصادية لدى تقرير النجاح أو الفشل اللذين يصادفهما التكامل النقدي. ومن هنا يمكن

القول أن الإتجاه نحو إقامة اتحاد نقدي عربي إنما يلقى أهميته من أوجه التشابه الثقافية أو الحضارية العميقة المتوافرة بين الأطراف وكذلك من الطموحات التاريخية المشتركة للشعوب العربية، فضلاً عما هو متوافر من عوامل أخرى تشهد بالتجانس بين مناطق الوطن العربي.

إن استجماع الإرادة السياسية اللازمة لإقامة تكامل اقتصادي عربي، وما يقترن به من تكامل نقدي، لابد وأن يستند إلى عوامل موضوعية سواء في الحاضر أو المستقبل، وفضلاً عن ذلك فهذه الإرادة وهذا النزوع عليهما أن يصطرعا مع قوتين موجودتين أولهما أن الدول العربية لا تملك نفس الصيغة من التنظيم الاقتصادي. فبعض هذه الدول يقوم اقتصادها على أساس السوق وفي نفس الوقت تعيش مستويات متباينة من تطور أسواقها، في حين أن بعضها الآخر، وهي أقلية لا يستهان بها، تمثل اقتصادات مخططة في الأصل كما أن التوزيع فيها لا يتم على أساس سعري. فإذا ما كان للفئة الأخيرة أن تختار الإنضمام إلى اتحاد نقدي اقليمي، فسوف يتعين عليها أن تقبل على صعيد هذا الاتحاد بحرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة وأن تسمح بقيام أسواق الأوراق المالية المتكاملة بوظيفتها المعروفة. وهذا من شأنه أن ينال كثيراً من السيطرة المركزية التي تمارسها تلك الأطراف على نظمها الاقتصادية وهو في رأيي كفيل بإعاقة الوصول إلى درجة عالية من قدرة هذه الاقتصادات على القيام بوظيفة اجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن السجل الطويل من الفشل الذي منيت به المشاريع السيئة الأعداد، أو الالتزامات التي قوبلت باستخفاف والتي تشهد بها محاولات التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، كلها تثبط العزائم التي تدفع نحو تكوين إرادة سياسية واحدة وفعالة. ومع ذلك فإن التحليل الإيجابي الرشيد إنما ينجم عنه افتراض قوي يأتي لصالح التكامل الاقتصادي العربي. وبمدى ما يلتزم به القطاع العام في الحياة الاقتصادية في البلدان العربية المختلفة (بغض النظر عن توجه نظمها الاقتصادية)، بقدر ما ينفسح المجال للتوجيه الرسمي على الصعيد التنفيذي، برغم التباين في الأفضليات التي تعتمدها النظم المختلفة.

ويثور السؤال حول السبب الذي يتعين فيه، على التكامل النقدي العربي كما نطرحه هنا أن يتبع نظاماً يقوم على السوق أكثر من اتباعه نظاماً يقوم على أساس مركزي. وبغير الإعراب عن تفضيل شخصي يمكننا أن نبين في هذا السياق ثلاثة أسباب أساسية:

(أ) إن من شأن اتحاد نقدي عربي أن يفيد من الظروف التاريخية الخاصة للمنطقة العربية في هذه المرحلة من التاريخ. بمعنى أن عليه أن يرمي بشكل خاص إلى توجيه قدر كبير من الفوائض النفطية الغير عادية التي تخص المنطقة إلى استثمارات انتاجية في داخل المنطقة نفسها وأفضل سبيل لذلك هو تأمين حقوق الملكية التي تعود على أصحاب هذه الفوائض في إطار نظام يقوم على السوق.

(ب) أن البديل غير السوقي ينطوي بالتالي على توحيد الهياكل والسلطة السياسية وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً في المستقبل المنظور.

(ج) إن النموذج السوقي يقدم البديل الممكن الوحيد عن الأسواق الغربية التي يجري فيها حالياً استثمار الفوائض.

فإذا ما انتقلنا إلى مناقشة العوامل الموضوعية التي تدعو إلى تجميع إرادة سياسية فإنه غني عن القول أن الوضع العربي وحده هو الذي يستطيع أن يعالج أمر هذه العوامل.

(أ) من وجهة نظر فائض رأس المال لدى منتجي النفط العرب، فإن قيام منطقة نقدية عربية سيتيح قيام سوق استثمارية كبيرة الامكانات، وآمنة وموفورة الأمان من الناحية السياسية. كذلك، فبقدر ما تفتح حرية الحركة فإن جميع الامكانات الاستثمارية في المنطقة العربية أمام المدخرين، في الاستثمار الحقيقي في تلك المجالات بدلاً من مجرد الايداع المالي، سوف يقلل من تراكم الأصول المالية الورقية.

(ب) تتوقف السلامة السياسية للإيداعات العربية في الخارج على استمرار الصورة الراهنة التي تتجلى فيها المصالح النفطية للبلدان المتقدمة. ولكن ما أن تؤذن الحقبة النفطية بنهايتها، فإن الخطر على أمن التراكمات الاستثمارية المالية المودعة في الخارج سوف يزداد على نحو كبير.

(جـ) في إطار الاتحاد النقدي، يمكن ضمان المصالح الاقتصادية للدائنين العرب في المستقبل عن طريق استقرار وحرية الحركة، وهو الأمر الذي لا غنى عنه بالنسبة لاتحاد نقدي ما. وبقدر استمرار مصلحة المقترضين من أعضاء الاتحاد في تمويل احتياجاتهم الانمائية من واقع سوق رأسمالية رفيعة التقدم، موفورة الأمن وفعَّالة النشاط، بقدر ما يتناسق إطار المصالح المشتركة، وتنعم من ثم بالإستقرار.

(د) أصعب المشاكل في الاتحادات النقدية هي عادة نقل الثروة إلى المناطق الفقيرة من الاتحاد، ويتم ذلك في العادة إما عن طريق تمويل أوجه العجز المستمر في الحساب الجاري من جانب المناطق الأغنى، أو من خلال تدابير إعادة التوزيع المالية التي تتم لصالح المناطق الأفقر. وعلى صعيد المنطقة العربية نجد أن المناطق الفقيرة هي مناطق العجز الرأسمالي التي تتصف بقدرة استيعابية عالية وإمكانات واعدة غزيرة. من ثم فإذا ما توفرت ترتيبات السياسة المساعدة من جانب بلدان الفائض، وتعهدها بتوفير التوزيعات في المستقبل عبر أرجاء المنطقة، فإن تحولات إعادة التوزيع وكذلك إنتقال الثروة من موقع لآخر قد يكون أقل صعوبة في المنطقة العربية عنه في أي من مناطق العالم الأخرى.

(هـ) وكما سبقت الإشارة، فعندما يتسنى النظر إلى التكامل النقدي بوصفه عملية تتم عبر الزمن، فمن شأن فترة ابتدائية يستغرقها التنسيق أن تتغلب على بعض أوجه التباين القائمة حالياً. ولابد أن نتذكر أن هذا التنسيق الواجب بين البلدان العربية قد يفضي بها إلى أن تشكل فيما بينها «منطقة سياسة»(٣) على حد تسمية مارينا ويتمان. وفضلاً عن ذلك فإن الأثر القوي الملاحظ الناجم عن المنازعات السياسية والذي أُصيبت به التجارة الداخلية العربية والعلاقات المالية العربية، إنما يزيد من وجاهة الحجج الموضوعية اللاحقة التي تكاد تصادر على امكانية قيام تكامل نقدي.

وفي تقييم الإمكانية العملية للتكامل النقدي العربي لابد من إيلاء الاهتمام والاعتراف الكافي بوظيفة هذا التكامل النقدي. وكما سبقت الإشارة إليه في الجزء الأول من هذه الورقة فإن الأصول النقدية تتكامل من خلال تبادل البضائع والخدمات في الأسواق. من بين جميع آليات التكامل الاقتصادي، فإن التكامل النقدي، كما عرفت به هذه الورقة، هو أكثر جوانب التكامل الاقتصادي أهمية وفعالية(٤).

إن هذه الوظيفة لم تجد اهتماماً كافياً في الكتابات الأُولى التي عالجت أمر مناطق العملة المثلى(٥). وإلى جانب الملامح السياسية الأُخرى للتكامل النقدي، فإن جانبه الوظيفي احتل مرتبة ثانوية بالنسبة للجوانب الاقتصادية والهيكلية البحتة فأشير بهذا إلى الخطوط المقرر رسمها من حول وجود منطقة للعملة وعندما أثير الموضوع فيما يتعلق بالنظام النقدي الاوروبي، اتخذ عدد من الاقتصاديين موقفا سلبياً من القضية ولاسيما ف. هيرش(٦) (١٩٧٢). مع ذلك فلا سبيل إلى أن ننكر على أساس من السجل الموجود لدينا أن النظام النقدي الاوروبي قد أسفر عن مزيد من التنسيق بين أعضائه وعن إثارته لقضايا تعد تسويتها أمراً حاسماً بالنسبة لمستقبل تطور التكامل الاقتصادي الاوروبي.

وفي اختتام هذه المنافشة لابد من بيان أن الوظيفة العملية للتكامل النقدي ستكون من الأهمية بمكان بالنسبة للمنطقة العربية. فمن المعروف جيداً أن الاتجاه نحو التكامل

(٣) Marina Von Neumann Whitman. «International And Inter—Regional Payments Adjustments: A Synthetic View», **Princeton Studies In Inter—Finance**. No.19 (Princeton : University Press, 1967)

(٤) المتطلبات الأساسية للتكامل النقدي تشمل وجود عملة وحيدة أو مجموعة من العملات المتكاملة وقيام سلطة اتحادية بسيطة وتفترض بشكل نموذجي وجود سوق متكاملة للأوراق المالية.

(٥) لمزيد من التفاصيل أُنظر يوشيدي ايشييما «نظرية مناطق العملة المثلى»، **(IMF Staff Papers**, V. 23 (June 1975), No.1, pp344-359).

(٦) Fred Hirsch, «The Political Economics Of European Monetary Integration.» **Today**, U.28 (October 1972), pp. 424—433.

السياسي والاقتصادي العربي قد افتقر دوماً إلى وجود صيغ مؤسسية كافية ومستقرة. وربما يستطيع التكامل النقدي أن يهيء عدداً من الصيغ المؤسسية الجديدة التي من شأنها أن تضفي على هذه الاتجاهات قوة اقتصادية.

باء - منافع وتكاليف التكامل النقدي: تعليق

إن محاولة تقديم استعراض متسق لتكاليف ومنافع التكامل النقدي لأمر يتجاوز نطاق هذه الورقة وإن كان بالإمكان إيراد بعض التعليقات المحددة بالنسبة للمنطقة العربية على النحو التالي:

(أ) في حالة تكامل نقدي عربي، فلابد أن تشهد الدول العربية خفضاً في مقتنياتها من الاحتياطي الأجنبي، ليس فقط عن طريق تجميع الاحتياطات، لكن أيضاً عن طريق خفض وارداتها المشتركة من الخارج بسبب وجود قدرة داخلية بالمنطقة على الإحلال محل الواردات وخفض نسبة الاحتياطي إلى الواردات. وفي ضوء الموقف الرأسمالي القوي لكثير من الدول العربية، فإن ما نلاحظه من نسب الاحتياطي إلى الواردات فيها يمكن تخفيضه بصورة كبيرة في اطار وجود منطقة تجارة أوسع.

(ب) إن التكامل النقدي في المنطقة العربية سيكون مقدمة لتكامل سوق الأوراق المالية أما النفع العائد من تعميم تكامل السوق في المنطقة العربية فهو أمر له أهميته بالذات من ناحية الاستثمار الاقليمي للفوائض المالية العربية.

(ج) إن تجربة السنوات القليلة الماضية التي تمت في ظل نظام أسعار صرف خاضعة للسيطرة إنما يبرر الأهمية المعطاة لفقد أسعار الصرف بوصفها أداة من أدوات السياسة. وعند تقرير أسعار الصرف في المدى القصير بالذات تلعب الأسواق الرأسمالية دوراً حاسماً. إن اتجاه تلك الأسواق إلى المبالغة صعوداً وهبوطاً هو أمر معروف وقد كان من شأنه النيل من دور أسعار الصرف بوصفها أداة للتسوية. وفي ظل وجود درجة عالية من انتقال اليد العاملة على الصعيد العربي، فمن المشكوك فيه أن تستطيع الحكومات العربية استخدام أسعار الصرف لخفض الأجور الفعلية، وذلك في ضوء قيود السياسة الموجودة حالياً.

(د) ويقول فليمنج وغيره[7] أن التكامل الرأسمالي الكامل من شأنه أن يجتذب رأس المال إلى المناطق الأكثر رخاء ضمن ساحة التكامل الكلية، كذلك فإن انتقال الأيدي العاملة بصورة كثيفة في الوطن العربي وهي ظاهرة تتصل

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: ايشيياما، «نظرية مناطق العملة المثلى»، ص ٣٦٨-٣٦٩.

بالحقيقة التي تقول أن المناطق العربية الأقل رخاء لديها ميزات نسبية محتملة فيما يتعلق بتوفير امكانات الاستثمار الانتاجي، كل هذا يقلب آراء فليمنج وغيره رأساً على عقب.

(هـ) إن إنشاء اتحاد نقدي عربي يعمل على تكوين ذاتية عربية اقتصادية مشتركة أو جماعية للتعامل مع العالم الخارجي، ولهذا مزاياه التي ترتبط به من حيث القدرة على المساومة ومن حيث تأمين الإمكانات الاقتصادية.

ثانياً: الصيغ والجوانب العملية

صيغ التكامل النقدي

يمكن التمييز على أساس عملي ومفيد بين أربع صيغ للتكامل:

(أ) مناطق العملة (Currency Areas).

(ب) اتحادات العملة (Currency Unions).

(جـ) المناطق النقدية (Monetary Areas).

(د) الاتحادات النقدية (Monetary Unions).

الاتحادات النقدية (Monetary Unions).

وتنطوي مناطق العملة أساساً على عناصر تستند إلى تعريف الحد الأدنى الذي أوردناه للتكامل النقدي. وهي تدخل في باب ترتيبات تثبيت شبكة عملات مع ما يتعلق بها من قيود على المعروض النقدي على نحو ما ذكرناه آنفا. أما اتحادات العملة فتنطوي، فضلاً عن ذلك، على سياسة سعر صرف مشترك، حيث ينتهي بها الأمر إلى أن تدعو إلى ضرورة تكوين مجمع احتياطي للاتحاد، فضلاً عن سياسة مشتركة في مجال التضخم.

أما الترتيبات النقدية في (جـ) و(د) فتشمل الرقابة والسيطرة على الأسواق المصرفية والنقدية. من هنا فالمنطقة النقدية هي المنطقة التي تمارس فيها جميع الصلاحيات الواردة في (أ) و(ب) وبالإضافة إلى ذلك فإن أنواع الأموال المختلفة (النقد، الأموال القريبة والودائع المصرفية... الخ) يتم تبادلها بحرية في أسواق مالية متكاملة[٩]. وأخيراً فإن الاتحادات النقدية تمثل أكثر أشكال التكامل النقدي تقدماً. فهي إلى جانب احتوائها على جميع عناصر (أ) - (جـ). إلا أنها تشمل أيضاً سياسة مصرفية مشتركة. وبمعنى آخر فهي تنطوي على هيكل مصرفي موحد في كل أنحاء الاتحاد، ومن ثم فإن الوسطاء المصرفيين من جميع الأنماط يعملون في هذا الصدد على أساس الاتحاد بأكمله.

(٨) سيصار إلى مناقشة مستفيضة لمفهوم تكامل السوق في الجزء الثالث من هذه الورقة.

على أن الصيغ الأربع المطروحة أعلاه بالنسبة للتكامل النقدي لا تشمل اتحادات المدفوعات. إن اتحاد المدفوعات هو مجمع لعدد من البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل، وهو مقام لغرض ممارسة مقاصة تسوية بين الأعضاء. وفي بعض الحالات قد تقدم اتحادات المدفوعات ائتمانات وفق شروط معينة وبعملات قابلة للتحويل، إلى دولة عضو فيه. وفي رأينا فإن اتحادات المدفوعات ما هي إلا ترتيبات للمدفوعات فحسب. فهي لا تنطوي على تحويل الأصول النقدية إلى أشكال جديدة، ولا هي تجعل من العملات المتصلة بها أعضاء في مجموعة عملات قابلة للتبادل. كذلك فهي تفتقر إلى العنصر الحيوي المتمثل في سلطة اتحادية نقدية لها قيمتها بأي معنى من المعاني. من هنا فلا سبيل إلى اعتبارها من بين صيغ التكامل.

وتنطوي جميع أنواع الترتيبات النقدية على درجة من السلطة النقدية المعهود بها إلى الاتحاد. وإذا كانت هذه السلطة عند حدها الأدنى في مناطق العملة، إلا أن الاتحادات النقدية تنطوي على نقل حقيقي للسيادة النقدية الكاملة إلى الاتحاد. على أن كلاً من الأنواع الأربعة سالفة الذكر يثير عدداً من القضايا الحيوية منها ما يتعلق بالتنفيذ، ومنها ما يتعلق بالسياسات ولسوف ننظر الآن في أمر هذه القضايا التي تثيرها أكثر الصيغ تقدماً وهي صيغة الإتحادات التقدمية.

قضايا السياسة الرئيسية

ألف - مراحل التكامل النقدي العربي

ليس هناك مبادىء تحليلية يمكن الركون إليها لدى استعراض مراحل أي اتحاد نقدي عربي وعلى أية حال فإن هذا الاستعراض لابد من القيام به على أساس اعتبارات عملية بحتة تتعلق بتجانس الجوانب المرتبطة بصنع السياسة، وبتضييق مدى التباين بين العوامل الأساسية التي تقوم عليها مثل هذه التجربة. وفي تصوري أنه لابد من وجود مراحل ثلاث لاتحاد نقدي ما . فبعد الاتفاق على إقامة اتحاد نقدي عربي وتوقيع هذا الاتفاق، لابد من وجود فترة مبدئية من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية والمصرفية مع تحديد معالم تلك الفترة. وما أن يدخل الاتفاق في حيز التنفيذ حتى تسري معه أيضاً ترتيبات انتقالية في مجالات أسعار الصرف، وعملية تجميع الاحتياطي، وسياسات الدخول والتوظيف. وفي نفس الوقت سيتم العمل على وضع صيغ قانونية ومؤسسية لسوق الأوراق المالية العربية وسوق العملات العربية كما سيتم توجيه موارد واجراءات الميزانية في البلدان المختلفة ضمن الوجهة ذاتها. أما المرحلة الأخيرة فسوف تمهد إلى دخول الاتحاد نفسه إلى حيز الوجود. مع ملاحظة أننا لم نحاول هنا أن نحدد أوقاتاً زمنية للمراحل إذ أننا نعالج المسألة من الناحية البراجماتية البحتة.

باء - نطاق التكامل النقدي العربي

من المنطقي أن تقوم الدعوة إلى اتحادات بين البلدان العربية التي لديها تصورات ومؤسسات اقتصادية متماثلة ومثل هذه الاتحادات أمر مستصوب من الناحية العملية كما أنه يقلل من عبء مهمة التنسيق بين الأطراف المعنية. مع ذلك فالاتحادات النقدية ليست هدفاً بحد ذاتها أنها تخدم هدفاً عملياً، ومن ثم فصوابية قيامها تعتمد أساساً على نوعية الغايات المتوخاة من ورائها. وفي ضوء ما سبق فإن مشاريع التكامل بين دول الخليج العربية أو دول الفائض العربية سيكون من شأنها، في رأينا، التضحية بالهدف الأكبر في سبيل الهدف الأبسط والأسرع. إن السببين الأساسيين اللذين يدفعان إلى اقامة تكامل نقدي واقتصادي عربي في هذه المرحلة التاريخية هما أهمية استثمار الفوائض النفطية العربية (إلى أقصى درجة ممكنة، وضمن حدود المسؤولية الدولية) في داخل المنطقة العربية ذاتها، وبما يحل المشاكل الخارجية التي تعانيها دول الفائض، ثم هناك أيضاً تحويل الهياكل الاقتصادية للمنطقة العربية بما يطور الاقتصادات العربية كلها. ولهذا السبب فإن من رأينا أن المشاريع التي تشمل فقط منتجي الفوائض النفطية العربية ليس بها الكثير مما يزكيها أو يحبذ قيامها.

جيم - توحيد العملة

الرأي السائد بين الاقتصاديين هو أن التكامل النقدي يعني عملة مشتركة واحدة أو قد تكون عملة اتحادية جديدة أو تكون محصلة تجميع عملات وطنية متنوعة مخفضة إلى كسور مترابطة من كل منها، أو قد تكون عملة أجنبية يعلن عن أنها ذات صفة قانونية في الاتحاد وقد يمضي توحيد العملة بخطى متدرجة أو في خطوة واحدة في حين أن الاعتبار الأساسي لدى تقرير شكل العملة الجديدة، والسرعة والطريقة التي يتم بها القبول بها يأتي على شكل عامل القبول من جانب الجمهور وعامل ملاءمة الوحدة الجديدة لدورها كوسيلة للصرف والتبادل.

ومن الممكن أيضاً الابقاء على العملات القديمة كما هي ولكن مع ربطها معا من خلال شبكة أسعار صرف مثبتة. وبهذه الطريقة يمكن أن تكون جميع تلك العملات قابلة تماماً لكي تحل الواحدة منها محل الأخرى. وبقدر حرية تحويل تلك العملات وحرية انتقالها عبر الاتحاد بقدر ما تصبح تقنياً مكافئة لوجود عملة واحدة. ويؤيد هذا الرأي كثير من الاقتصاديين مثل مندل (Mundell) وب. ر. ألن (Allen) (٩). إلا أن هناك اقتصاديين

(٩) Polly Reynolds Allen «Organization and Administration of a Monetary Union» **Princetion Studies In International Fianance,** No. 38 (Princeton: Princeton University Press, 1976), p.4.

آخرين، وفي طليعتهم و. م. كوردون (Cordon) يتوقفون عند هذا الأمر ملياً. فطبقا لكوردون لا يمكن تثبيت أسعار الصرف بصورة بائنة لا رجعة فيها بغير توافر أساسيات التقارب بين الأطراف. ومن هنا فإن تثبيت السعر يصبح محل تشكك من جانب القطاع الخاص الذي من المحتمل أن يتواصل لديه الدافع نحو المضاربة(١٠). وفي حالة استمرار العملات الوطنية القديمة في التداول يلزم أن تفرض رقابة مسبقة على عملية عرضها في المستقبل، من جانب السلطات الاتحادية أو أن يكون ذلك طبقاً للقواعد الصارمة التي تضعها تلك السلطات. ومن الممكن، بل من المستصوب بطبيعة الحال، أن يتم تداول عملة اتحادية جديدة جنباً إلى جنب مع العملات الوطنية القديمة. وفي هذا المجال فإن عامل التعرف - التقبل من جانب الجمهور يستمد أصوله من واقع العادات المتأصلة نفسية كانت أو تاريخية، ومن ثم سيمضي بعض الوقت قبل أن تصبح العملة الجديدة محل قبول تام. على أن إصدار عملة موازية جديدة يسهل إدارة العرض النقدي. إلا أنه طالما استمرت العملات القديمة في التداول، يتعين على الجمهور أن يتحمل عمليات التسعير المزدوج. وعلى السلطات المعنية أن تعمد في نهاية المطاف إلى استبدال العملات القديمة وللتعجيل بهذه العملية، يمكن أن تقوم السلطات الاتحادية بترتيب دفع الضرائب بالعملة الجديدة، ويمكن أن تقتصر على استعمالها وحدها في حساباتها، ويمكنها أن تقدم حصصاً بتلك العملة (الأسعار الآجلة مثلاً) ثم هناك الشيء الأهم ألا وهو أن توفر خصم صغير عليها من جانب جميع المصارف بما يتيح لها ملاحقة ومن ثم إزاحة العملات القديمة.

دال - أسعار الصرف وقواعد التدخل

العامل الأساسي في تثبيت الأسعار هو مدى استمرارية الترتيب المتعلق بها، ولا سيما فيما يتعلق بإدراك الجمهور لأبعاده. وما أسعار الصرف إلا أسعار عملات داخلية على السطح فقط. إلا أنها تعبر بصفة أساسية عن القدرة الشرائية ومن ثم تحمل في طياتها جميع الأساسيات التي تحدد في مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة أو بنفس النسبة المئوية من السعر.

وقد لا يتسنى في واقع الحياة تثبيت الأسعار بصورة بائنة منذ بداية الاتحاد. ومن هنا فبالإمكان، العمل بترتيبات انتقالية لأسعار الصرف إلى أن تتوفر جميع أساسيات الشمول أو التغطية المطلوبة. وقد يعمد اتحاد ما إلى اضفاء الاستقرار على عملاته في إطار أسعار مركزية معينة مع تضييق هوامش الإنحراف عبر الزمن. وبالنسبة لترتيب الشبكة، فما أن يحدث عبور للهامش حتى يطبق الالتزام بالتدخل مستنداً إلى أموال فورية غير محدودة.

---

(١٠) W.M. Cordon, «Monetery Integration», **Princeton Studies In International Finance,** No.93 (Princeton: Princeton University Press, 1972).

ويقع الإلتزام بالتدخل على عاتق جميع البلدان وهو ما يقود مباشرة إلى السؤال المتعلق بالإنضمام إلى مجمع الاحتياطي وكذلك إلى أموال التدخل في الطلب على النقد والعرض منه أيضاً. ويمكن التسليم بوجود سعر صرف ثابت في المدى الطويل إلى الدرجة التي يستند فيها إلى تلك الأساسيات، التي تنطوي بدورها على عرض النقد بالنسبة إلى الطلب عليه، كما تشمل كذلك الإتجاهات المصاحبة لذلك في مجال الأجور والانتاجية فضلا عن اتجاه ميزان المدفوعات (الحسابات الجارية والرأسمالية).

ويمكن تثبيت أسعار الصرف بالنسبة إلى بعضها البعض من خلال شبكة عملات. وفي هذه الحالة لا ينبغي أن تبتعد قيمتها الفعلية عن الأسعار المركزية. وهناك طريقة اخرى تتمثل في تثبيت الأسعار المركزية على أساس أصل مركزي، وليكن مثلاً حقوق الدينار العربي أو أي تشكيلة عملات عربية، ومن ثم السماح لها بأن تتحرك معاً فقط بالنسبة إلى التغيير في سعر عملة في مقابل حقوق السحب الخاصة أو أية مجموعة عملات أجنبية أن تتاح لها الحركة بنفس المعدل المئوي. الاتحاد وتسوية الاختلالات الناجمة عن ذلك.

وهذا يعني في نهاية المطاف تثبيتاً في داخل الاتحاد وتعويماً في خارج الاتحاد وليس هناك ميزة محددة للتعويم بالنسبة للعالم الخارجي وفي مقابل سلة أو خلطة أو كوكتيل من العملات الأجنبية التي تمثل مثلاً الواردات العربية أو في مقابل حقوق السحب الخاصة. إن ميزان المدفوعات الشامل للبلدان العربية ونمط وارداتها لا يسمحان لها بالإفادة من عنصر المرونة في مواجهة العالم الخارجي كذلك فسوف يمكن من فصم بعضها عن التثبيت الدولاري البحت الذي لا يكاد يجد مبرراً له، لا من حيث التبادل التجاري، ولا من حيث انتقال عوامل الانتاج.

وفيما يتعلق بأوزان العملات الأجنبية المتنوعة داخل السلة، فسوف تعتمد على الوظيفة الموضوعية للاتحاد العربي وهناك فرق كبير بالنسبة للأوزان فيما يتعلق برغبة الدول العربية في تثبيت قيمة وارداتها وفي ميزان عملاتها واضفاء الاستقرار على عنصري الدخل أو العمالة وحتى بالنسبة لحدى التجاري. وقد نذهب بعيداً عن الموضوع إذا ما حاولنا طرح حل تقني لهذه الغايات المتنوعة.

وفي الواقع لن يمكن تثبيت الأسعار بشكل لا رجعة فيه عند بداية عمل الاتحاد. فحتى يمكن للأسس التي يقوم عليها الاتحاد أن تفعل فعلها، سيمكن الوصول إلى ترتيبات مؤقتة أو انتقالية بالنسبة لأسعار الصرف العربية. وقد تختار الدول العربية في الأساس الاستقرار لعملاتها حول أسعار مركزية معينة وقد تقرر تضييق هوامش الانحراف عبر الزمن. وسيكون هذا بمثابة الأسعار المركزية بالنسبة لحقوق السحب الخاصة أو الأسعار المحورية بالنسبة للدينار العربي الذي يتسم بدوره بسعر مركزي بالنسبة لحقوق السحب

الخاصة أو لغيرها من المعاملات. البديل الثاني وهو شبكة العملات ينطوي على التزامات متعددة بالتدخل: فما أن يتم مثلاً عبور الهامش المرسوم حتى يبدأ سريان الالتزام بالتدخل مستنداً إلى أموال فورية وغير محدودة ويقع عبء هذا الالتزام على جميع البلدان المعنية. وبهذا فسيفضي بنا الحال مباشرة إلى طرح مسألة الوصول إلى تجميع الاحتياطي وكذلك وجود أموال تدخل إضافية وتسوية الموازين الناجمة عن هذا كله.

والطريقة الأولى وهي طريقة الوحدة الحسابية الاوروبية هي الطريقة المفضلة في رأينا ومن شأنها أن تعرّف وتحدد العملة المنحرفة، ومن ثم تثبّت الالتزام المطلوب بالتدخل. كما أن من شأنها تعزيز وظيفة الدينار العربي بوصفه وحدة حسابية وتعطيه عدة دفعات إلى الأمام وقد لا يتطلب الأمر الابتعاد عن الأسعار المركزية بأكثر من هامش معين.

كذلك فإن وسيلة التدخل قد لا تكون ممثلة في عملة احتياطي أو في العملة المعنية، كما أن الفرق بين الاثنتين يتعلق أساساً بإمكانية الوصول إلى مصادر الأموال وإلى الطريقة التي يتم بها وضع ترتيبات التبادل في داخل الاتحاد. ولا بد للسلطة الاتحادية أن تتولى إصدار جميع القرارات المتعلقة بالنقد الأجنبي وأن تتولى أيضاً تنفيذها قدر الإمكان.

إن عناصر الترتيبات المطلوبة توجد في واقع النظام النقدي الاوروبي الذي تلعب فيه الوحدة النقدية الاوروبية دور عنصر التثبيت الذي يتم على أساسه وضع الأسعار المركزية للعملات الداخلة في النظام. إلا أن العملات الأساسية التي تدخل في شبكة واحدة تحدد هوامش التدخل ويتحدد على أساسها أيضاً المؤشرات الأساسية (على أساس الوحدة النقدية الاوروبية) وكلها تمثل المنطلق الأساسي للتدخل.

ولا بد للترتيبات الانتقالية أن تتيح، وفق خطوط توجيهية واضحة، امكانية اتخاذ اجراءات محددة لتعديل الأسعار المركزية. ولا بد في هذا السياق أن يوضع في كامل الاعتبار هيكل سوق النقد الأجنبي التي يتم على ساحتها تبادل العملات بما تتسم به من خصائص تنافسية، وذلك لدى وضع الصياغات اللازمة لتثبيت الأسعار المركزية أو تعديلها فضلاً عن رسم معالم اجراءات التدخل.

فإذا ما لم يمكن طرح عملات الاتحاد في سوق تنافسية وإذا لم يلزم استقرار قيمتها حسب وحدة حسابية معينة. ففي تلك الحالة تصبح التعقيدات سابقة الذكر غير ذات موضوع. وهنا تعمد السلطة الاتحادية إلى وضع الأسعار حسب الوحدة الحسابية المذكورة، ويفضل أن يكون ذلك من خلال وسيلة التدخل، بغية التأكد من التزام جميع المصارف المركزية بتلك الأسعار المركزية.

هاء - عملية تجميع الاحتياطي

هذا التجميع لابد من معاملته على أنه صيغة عملية قصيرة الأجل تؤدي إلى قيام صندوق عربي لتحويل الاختلالات. وهو يتلقى الودائع بعملات الاحتياطي وبالعملات المحلية ويتولى إدارته الاتحاد المعني. ويتم، بالإتفاق، تثبيت وتحديد الحصص النسبية لكل من هذين الطرفين ضمن التجميع. وتنطوي عملية تجميع الاحتياطي على عدة قضايا معينة، قانونية ومؤسسية واقتصادية، تتعلق القضية الأولى منها، في إيجاز، بسؤال حول وضع الملكية الذي يتمتع به المودعون، بمعنى أنه هل الأموال الموجودة يملكها التجمع أو يملكها المودع وإن كان يديرها التجمع؟ القضية الثانية تنطوي على استثمار الاحتياطات على يد التجمع بما يتعلق بذلك من مسائل المشاركة في المخاطرة، وفي العوائد وفي توزيع المصروفات، أما القضية الثالثة فتتعلق بشروط الانضمام إلى التجمع الاحتياطي واجراءات الإقراض إلى بلدان العجز أو إلى مصارفها المركزية. والقضية الرابعة هي تصفية موازين التدخل، مع وضع التزامات قصوى بحسابات العملة يتحملها أي بلد بموجب القواعد التي يضعها الاتحاد في هذا الصدد. وأخيراً هناك قضية تجميد حسابات واجراءات التدخل الرامية إلى تسوية اختلالات المدفوعات داخل الاتحاد، عن طريق تحويلات الاحتياطي، وتحويلات السندات الأخرى، بموجب شروط معينة وعلى أساس مبالغ محددة من عملات العضو المعني.

إن الإجراءات والقضايا المطروحة آنفاً كلها قضايا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فلا بد من ادماج تجمع الاحتياطي في إطار صندوق نقد عربي يهدف إلى تقديم التمويل المتوسط الآجل وإلى إصدار عملة الاتحاد، ولتكن الدينار، في مقابل تحويلات من العملات الوطنية أو القطرية. ولسوف ينطوي هذا على سيطرة الاتحاد على السيولة النقدية، وقد يدعو إلى وضع حدود للفترات الانتقالية بالنسبة لمختلف البلدان الداخلة في تجربة الاتحاد. على أن الدول العربية أصبحت تملك الآن صندوقاً للنقد العربي، ومن ثم يمكن أن يتولى هذا الصندوق بالتدريج مسؤولية الوظائف السابقة الذكر إلى أن يصبح في مرحلة تالية مصرفاً مركزياً قومياً عربياً.

واو - التنسيق النقدي

لابد أن يعمل الاتحاد على أن يأخذ التنسيق مجراه فيما بين أعضائه في المراحل الأولى من قيامه وأن يطبق فيما بعدها سياسة نقدية مشتركة تأتي لتغطي مجالات كثيرة.

وفي مجال الرقابة النقدية، يتعين على الاتحاد أن ينظم مسار احتياجاته الاحتياطية عبر منطقته كلها، وأن يوحد اجراءات الخصم، وتدابير الأقراض النهائية أو أقراض الملجأ

الأخير وأن يضفي الطابع المركزي على عمليات سوقه المفتوحة حتى ولو كانت مصارف وطنية معينة قد عهد إليها بالقيام بمثل هذه العمليات.

وفي إطار ظروف الوطن العربي فإن وجود أهداف متجمعة من شأنه أن يكون أكثر فعالية، من الاقتصار على وجود أهداف مرتبطة بسعر الفائدة فحسب، وذلك يرجع إلى تخلف الأسواق المالية في المنطقة، وإلى احتمال استخدام سياسات ائتمانية مستقلة، على الأقل لبعض الوقت. وإلى جانب ذلك، وبسبب حجم الاستثمارات الخارجية العربية، فإن أهداف سعر الفائدة لا سبيل إلى تنفيذها بسهولة على نحو ما يمكن به تنفيذ الأهداف المتجمعة أو الشاملة ألا وهي أهداف المعروض النقدي.

ويتوجب على الاتحاد، لدى وضعه لأهدافه فيما يتعلق بالمعروض النقدي، أن يكون على معرفة من تباين الطلب على النقود لدى البلدان المختلفة. ومن الطريقة التي تعمل بها الزيادات أو التناقصات المتجمعة في المعروض النقدي على الانتشار عبر أرجاء الاتحاد. أما السؤال المحدد والمتعلق بما إذا كان الأمر يستلزم تدابير جماعية فقط لمعالجة هذا الموضوع، أو أنه سيعالج أيضاً بواسطة اجراءات يتخذها كل بلد على حده، فذلك أمر يحدده نطاق تكامل أسواق السندات ودرجة التكامل التي باتت تربط بين تلك الأسواق. وهذا ما سوف نناقشه في الجزء الثالث أدناه.

على الصعيد التنفيذي أو العملي، وفي مجال تقرير الاجراء قصير الأجل المتعلق بالقاعدة النقدية أو الأساس النقدي، ينبغي أن يكون لدى الاتحاد صورة شاملة عن سلسلة العرض النقدي في كل بلد عضو، مع توافر تقديرات احصائية عن المعلمات المهمة المتعلقة بهذا المجال.

وفي البلدان العربية، يتحدد المعروض النقدي، بصورة كبيرة، من واقع صافي الإنفاق الحكومي بالعجز. ويصدق هذا بصفة خاصة في مجال الدول المنتجة للنفط حيث يكون الإنفاق بالعجز هو قرين الإيرادات الصافية الأجنبية التي يتم إنفاقها. ومن هنا فإن التنسيق النقدي يشمل درجة كبيرة من التنسيق المالي في المنطقة العربية.

إن وضع الأهداف النقدية ينطوي على استخدام نماذج هيكلية تشمل، فيما تشمل، وظائف الطلب على النقد في كل بلد، كما تشمل المعروض من المعادلات النقدية (بما في ذلك أوجه العجز المنفق الصافي والتسربات) ومعادلات ميزان المدفوعات، ومعادلات الأهداف المعيارية مثل مستويات النمو والعمالة والانتفاع من الموارد، وما إلى ذلك من كيانات وتعريفات يستلزمها اكتمال أي نموذج. ان الصيغ أو الأشكال المستقاة من هذه النماذج إنما تربط نسبة توسع الائتمان المحلي بالناتج القومي الإجمالي، من خلال متغيرات وظيفية توضع في يد الاتحاد المعني. وهذه الصور أو النماذج تنطوي على فروق قطرية

أو مؤسسية شاملة بما في ذلك المعلمات المرتبطة بها، وإن كان كل هذا يدخل ضمن النماذج الهيكلية المطروحة.

وفي مجال الهيكل المصرفي، لابد من السعي إلى توحيد القواعد المصرفية ووسائل الرقابة على صعيد الاتحاد. وينطوي جانب كبير من هذا على عمليات تنظيم واعادة هيكله في المجال القانوني، لكن المهم في الأصل والأساس أن ينهض الهيكل المصرفي ويتطور في إطار التكامل السوقي الجاري على صعيد الاتحاد كله. ولابد من أن تدخل ضمن سيطرة الاتحاد العمليات المصرفية الأجنبية والمحلية، ويلزم، قدر الإمكان، أن يخضع الوسطاء الماليون غير المصرفيين إلى نفس القواعد، وأن يعاملوا على الأسس الموازية لما تعامل وفقه المصارف التجارية.

وفيما يتعلق بحركات انتقال رأس المال الخارجية لابد أن يكون للاتحاد الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي، وتقويم السندات الأجنبية، والاقتراض المصرفي من الفروع الأجنبية. ولا بد من وضع شروط للاحتياطي على ما يسمى «بالودائع المجتذبة».

أخيراً فإن تكامل أسواق السندات عبر الاتحاد، يمثل مطلباً أساسياً لنجاح اتحاد نقدي ما. ولابد من التأكيد في هذا الموضوع من ورقتنا على أنه من بين المهام الكبرى لأي اتحاد نقدي، مهمة تعزيز وتدعيم تكامل السوق. وإن السلطات النقدية في الإتحاد لتسدي خدمة مباشرة إلى قضية تكامل السوق إذا ما مهدت إلى إنشاء منطقة عملة، وتوحيد النظم المصرفية، وتوزيع السندات الحكومية عبر أرجاء هذا الاتحاد.

زاي - التنسيق الضريبي

لن نجافي الواقع إذا ما افترضنا أن السؤال الهام الذي ينبغي طرحه في هذا السياق لا يتعلق بكيف يعهد بصلاحيات مالية إلى سلطات الاتحاد ولكنه ربما يتعلق أكثربالدرجة التي يلزم بها توافر مركزية مالية لنجاح اتحاد نقدي ما. إن توزيع المسؤوليات المالية سيكون توزيعاً متعدد الطبقات ضمن اتحاد نقدي مالي، في ظل وجود مسؤوليات مالية معينة موكلة إلى الهيئات الاتحادية أو داخله ضمن إطار التنسيق الاتحادي، مع وجود مسؤوليات أخرى، قد تكون هي أكثرها داخلة تحت سيطرة كل بلد عضو بالاتحاد.

وما أكثر وجاهة الطرح الذي يدعو إلى مركزية عملية الاستقرار الضريبية وسياسات إعادة التوزيع بوصفهما أداتين تتوسل بهما السياسة الضريبية. أن الاجراءات المالية لها مظاهرها وامتداداتها الخارجية من بلد إلى آخر. فالاقتراض تتولد عنه أعباء عبر الزمن أو عبر الاتحاد، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على صالح الاتحاد كله، كذلك فكلفة الاقتراض تقل مع اتساع الحجم، كما أن أسواق السندات الحكومية إنما تعوّل، وينبغي أن تفعل، على

الموارد المتوفرة لدى الاتحاد ككل، ثم هناك نظم الضرائب على امتلاك السندات، ثم التبادل التجاري والعائدات الرأسمالية، كل ذلك له تأثيره الحاسم على عملية الأسواق النقدية والمالية. لكنه ينبغي أن يؤخذ في مجموعة لا كنموذج معياري، من قبل الاتحاد، ولكن بوصفه جدول عمل يستلزم اتخاذ إجراءات بصدده.

ومن منظور متطلبات الاتحاد النقدية، تتمثل العناصر التي يمكن التحويل بينها وبين الأصول النقدية، في عناصر من قبيل مستوى الإنفاق الحكومي، وحجم الضرائب المفروضة وتمويل القرض العام والتحويلات المالية المتعلقة بإعادة التوزيع.

وكما سبق إيضاحه والتأكيد عليه، فإن السياسة النقدية في الوطن العربي تعتمد اعتماداً كاملاً على الإنفاق المالي الصافي الذي يتحدد بصورة كبيرة جداً من واقع الإيرادات النفطية وتدفقات المعونة داخل المنطقة العربية.

حاء - تنسيق السياسة الاقتصادية

إن المبدأ التحليلي الذي يستهدي به تنسيق السياسة الاقتصادية يقضي بتجميع مستويات الطلب ومحددات هيكل الكلفة (الأجور والانتاجية) ووضعها جنباً إلى جنب عبر الاتحاد. وفضلاً عن ذلك فإن هذا التنسيق لا بد وأن يرمي إلى تسهيل الانتقال الكامل للموارد وإلى زيادة التجارة داخل الاتحاد ذاته. وفي حين أن بعضاً من التدابير الداخلة في هذا الصدد سوف يقع ضمن التنسيق المالي أو الضريبي أو النقدي أو المصرفي، فإن من المفيد تسليط الضوء على بعض الجوانب الخاصة من هذا التنسيق في الوطن العربي.

(أ) إن العنصر الذي يقوم عليه الطلب المتجمع لأكبر عنصر وظيفي في هذا الصدد هو مستوى الاستثمار في كل بلد. إن إنشاء مصرف استثمارات عربي هو فكرة من المهم اكتشافها ونقصّيها. وإذا كان هناك بالفعل عدد من المؤسسات العربية التي تنشط في ميدان تمويل المشاريع عبر المنطقة في هذه المرحلة، لكن مصرف الاستثمارات العربي المقترح لا بد وأن يهدف إلى مجال خاص به أي إلى تمويل القطاع العام واتخاذ ترتيبات المشاركة في التمويل وإلى القيام، في ظل ظروف معينة، بتقديم قروض برنامجية إلى البلدان العربية وهذا من شأنه أن يسد فجوة النمو بين الدول العربية المختلفة.

(ب) في سبيل التشجيع على انتقال الموارد، قد يستلزم الأمر من أعضاء الاتحاد أن يقوم كل منهم بتنسيق نظم اقامة جديدة متهاودة وميسرة بالنسبة للعمال العرب، وأن ينشىء مكاتب لتجنيد أو تدبير اليد العاملة، وأن يوحد وينسق مع الأطراف الأخرى قوانين الضرائب، وأن يضع برامج الإعداد المهني للقوى

العاملة. ولسوف يستلزم الأمر من أي بلد معني بذلك - تضييق الفروق بين الأجور، الناجمة عن مثل هذا الانتقال للعمالة، وإن كان هذا سوف ينجم عنه بالتالي آثار تضخمية لابد من معالجتها بأكبر قدر من العناية.

(ج) إن تحويل نطاق الاتحاد إلى منطقة جمركية واحدة أمر جوهري لتطور التجارة داخل المنطقة العربية. وفي هذا المجال فإن زيادة التبادل التجاري يمثل شرطاً أساسياً لإمكانية إقامة اتحادات نقدية. وفي هذا المجال أيضاً فإن انشاء مرفق للمدفوعات العربية وللمقاصة العربية داخل صندوق النقد العربي أو بعيداً عنه، كل ذلك من شأنه أن يعمل على تسهيل التجارة الداخلية العربية إلى حد كبير. إن هذا المرفق الخاص بالمدفوعات يمكن أن يبدأ أعماله في مرحلة مبكرة جداً، وبحيث يسبق وصول أية أسواق للأوراق المالية إلى مرحلة مقبولة من عملها.

طاء - الانتقال الصافي للموارد في اتحاد ما

يترتب على عمل الاتحاد النقدي انتقالات في الموارد من بلدان العجز إلى بلدان الفائض عن طريق ميزان المدفوعات داخل الاتحاد (الحساب الجاري). تلك عملية بطيئة لكنها مؤكدة الحدوث. وعندما تتكامل أسواق السلع والخدمات فإن تدفق عوامل الإنتاج والسلع يعيد توزيع الموارد والطاقة الانتاجية عبر الاتحاد كله. وما من سبيل إلى إيقاف هذا الانتقال للثروة بمجرد اتخاذ إجراء ضريبي مضاد، ذلك لأن أية إجراءات محددة يتخذها هذا البلد أو ذاك، مع التزامه بدرجة سبق له تقبلها من تكامل السوق، لن يكون لها فعاليتها اللهم إلا في الأجل القصير. من هنا ينبغي على الاتحاد أن يقبل بمسؤولية انتقال معياري للموارد إلى مناطقه الأفقر على الأقل، انطلاقاً من تعميم المنافع الاقتصادية (إذا لم يكن إنطلاقاً من معايير أخلاقية). وقد لقي هذا الجانب اهتماماً يليق به في إطار النظام النقدي الأوروبي حيث من المستهدف أن تتزايد مسؤوليات صندوق النقد الأوروبي في هذا المضمار.

أما بالنسبة للمنطقة العربية فإن صوابية هذا الإنتقال المعياري للثروة والمتعلق بإعادة توزيعها فتبدو مقنعة بكل المقاييس فإن المناطق العربية الفقيرة في زماننا هذا هي المناطق الآهلة بالسكان والحافلة بإمكانات طيبة. ومن هنا فإن أي تدبير يتخذ لصالح إعادة التوزيع هذه سيمثل إسهاماً مباشراً إلى الخير العميم الشامل للمنطقة بأسرها. كذلك فالإنتقالات بحد ذاتها هي استثمار لصالح الأجيال القادمة سيمارسه المانحون، وبقدر ما يكون فيه المدى الزمني لفائض دخلهم الرأسمالي النسبي محدوداً، ومرهوناً بألا يقتصر في المستقبل على

منطقتهم وحدها. ولهذه الأسباب فإن دواعي الغيرة السياسية المتعلقة بها في انتقالات الموارد على صعيد اتحادات نقدية أخرى.. ينبغي أن تكون أخف حدة في المنطقة العربية من منطلق المصلحة القومية المستنيرة في الأجل الطويل.

هيكل السلطة في الاتحاد النقدي

من المفيد رسم هيكل سلطة نقدية اتحادية وفق خطوط وظائف تلك السلطة ومهامها. أن الرقابة على الوسائل أو الأدوات النقدية بمعنى عمليات السوق المفتوحة وسياسات الاحتياطي وشباك الخصم لا بد وأن توكل إلى سلطة اتحادية. كذلك لا بد وأن تتولى السلطة الاتحادية أمر الرقابة على سك العملة وأن تنفرد وحدها بحق إصدار الخصوم ذات الصفة القانونية، التي تتحمل هي مسؤوليتها. ومعنى هذا أن السلطة الاتحادية ستملك أسباب الرقابة الكاملة على جميع عناصر النقود المرتفعة القيمة.

ولسوف يمارس الاتحاد أيضاً السيطرة على تجمع الاحتياطي كما يتولى أو على الأقل، يشرف على جميع عمليات السوق المفتوحة أو أسواق النقد الأجنبي. كذلك فإن المصرف المركزي الاتحادي سيكون هنا الوسيط الرئيسي للحكومات ينوب عنها في العمليات الدولية.

وفيما يتعلق بالإشراف المصرفي، يكون للسلطة الاتحادية الكلمة الأخيرة في مجال النظم المصرفية، كما تشرف على عمليات الفحص المصرفية وتنسق بينها، كما أن السلطة الاتحادية لا بد وأن يمتد نطاقها كيما يشمل المصارف المحلية والأجنبية على حد سواء.

وبمدى ما تؤثر به سياسات الائتمان على الأسواق المالية، وبما تنطوي عليه من التزامات بالتمويل، بقدر ما تدخل فيه تلك السياسات ضمن سيطرة الاتحاد(١١). ويدخل أيضاً ضمن ولاية السلطة الاتحادية وضع نظم سقوف الفائدة وغيرها من نظم الأصول والخصوم.

ويطرح السؤال عما إذا كان يتعين على المصارف المركزية في البلدان الأعضاء أن تخلي مكانها لمصرف الاتحاد المركزي أم أنها ستواصل وجودها تحت مظلته. وفي هذا المجال يرد بأن من المستصوب استمرار وجود هذه المصارف المركزية القديمة في ضوء اختلاف النظم واختلاف العادات المصرفية المرعية فضلاً عن مجرد الإلفة التي يحس بها المتعاملون تجاهها. ويقال أيضاً أن اللامركزية ستكون عامل كبح لتنامي المركزية البيروقراطية. إلا أن المسألة برأينا لا تدور حول أمر استمرار المصارف المركزية من عدمه بقدر ما يتعلق بدورها الوظيفي في ظل الهيكل النقدي الجديد، ومن هنا فقد يفسح المجال للإبقاء على المصارف المركزية القديمة شريطة أن تؤدي دور الوكيل والأدوات التنفيذية للسلطة الاتحادية.

---

(١١) تلزم الإشارة إلى أن سياسة الائتمان المنطوية على التزامات بالتمويل تعوق تكامل سوق الاتحاد بما ينجم عنها من إنفصام أو تشتيت للأسواق المالية.

وعادة ما يتطلب تنظيم هذه السلطة ثلاثة أنواع من الهيئات العاملة: هيئة سياسية على شكل محافظين تضع التوجيهات السياسية العامة وهيئة تنفيذية تجتمع بانتظام للإشراف على تنفيذ السياسة النقدية ولتوجيه أعمالها المختلفة. وهيئة موظفي القطاع المصرفي المركزي يرأسها مدير إدارة مسؤول عن النهوض بالواجبات الفنية أو المهنية. أما الشعب الوظيفية الأساسية لهذا الكيان المركزي فتتمثل في شعبة البحوث والإحصاء، وشعبة العمليات الخارجية، وشعبة الإشراف المصرفي وشعبة شؤون الاتحاد وشعبة الخدمة المالية والإدارية. وقد يصلح نظام الاحتياطي الفدرالي بالولايات المتحدة وهيكل النظام الاقتصادي الأوروبي نموذجين ممثلين لما نقول.

ثالثاً - دور تكامل سوق الأوراق المالية على صعيد اتحاد نقدي

لا سبيل إلى المبالغة في الدور الذي تقوم به أسواق السندات في تقرير نجاح أو فشل الاتحادات النقدية وفي سبيل تعميق عملية التكامل على صعيدها. ومن الملائم جداً معالجة هذا الموضوع ضمن سياق المنطقة العربية ما دامت أسواق السندات العربية المتكاملة ستتسم بأهمية محورية بالنسبة لبلدان الفائض العربية.

مفاهيم وتعريفات أساسية

في هذا الصدد نحذو حذو سيكستوفسكي (Scitovsky) (١٩٦٩) وب. ر. ألن (Allen) (١٩٧٦) في التمييز بين مفهومين أساسيين: نطاق التكامل ودرجة التكامل ويتحدد نطاق التكامل حسب التوزيع الجغرافي لملكية السندات عبر الاتحاد، ويغطي هذا النطاق مباشرة سنداً معيناً، ولكنه ما يلبث أن يمتد بطريقة غير مباشرة إلى مجال السندات القابلة للاستبدال. من هنا فسوف نستخدم تعبيري «نطاق التكامل» و«نطاق تكامل السندات» للدلالة على هذين العنصرين. كذلك فكلمة «سند» لا تعني فقط سنداً حكومياً أو سنداً مستخدماً في عمليات السوق المفتوحة، ولكنها تعني أيضاً الاصول التي تحوزها المصارف في عملية توسع الائتمان.

أما درجة التكامل فتعرف على أساس قابلية السندات للاستبدال، إذ يتصف سندان مثلاً بدرجة عالية من التكامل إذا ما اتصفا بدرجة عالية أيضاً من قابلية الاستبدال. وعندما يكون ثمة تكامل شامل فإن بيع سند وشراء سند آخر في مناطق مختلفة لن يكون من شأنه التأثير على سعرهما النسبي[١٢]. إن هذا يعني فعلاً أن السندين أو السوقين المعنيين يعملان بوصفهما طرفاً واحداً. وتصدق تعريفات مشابهة على أسواق العملة وأسواق السلع

(١٢) لا يعني هذا الأسعار المتطابقة، ولا أن جميع المشترين والبائعين سيتوفر لهم نفس الأسعار.

والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج. ولا بد من التأكيد على أن التكامل لا يتوقف على مدى الاستبدال المباشر من سند إلى سند آخر. ولكنه يمكن أن يحدث من خلال سند ثالث (وسوق ثالثة على نحو ما شرحناه فيما سبق).

أهمية تكامل السوق للمنطقة العربية

يعمل تكامل السوق على خفض التباين الحاصل بين العناصر المتطابقة من أُصول وعوامل إنتاج ومنتجات. ومن هنا فهو شرط لازم من شروط الكفاءة(١٣).

وغالباً ما تتصف الأسواق بالمبالغة في الطرح أو بالجمود في هذا الطرح أو العرض أو بتشوهات معينة وكلها يمكن أن تعالج وتخف إلى حد كبير من خلال التكامل. ان الربط الفعال بين أسواق الأوراق المالية وبين اتساع نطاق المعروض من الأوراق المالية الناجم عن زيادة فعالية التكامل، من شأنه أن ينشر بسرعة أثر العمل النقدي في كل أرجاء ساحة التكامل.

وفي الأسواق العالية التكامل يتجاوز الأثر النقدي نطاق الأوراق المالية التي تنطوي عليها مباشرة عمليات السوق المنقوصة (أو المشتراة بمعرفة المصارف) يمتد إلى سائر الأوراق المالية وإلى أسـواق السلع والأموال أيضاً، ان نتيجة هـذا كله، من وجهة نـظر ميزان المدفوعات، تتمثل في تسهيل تمويل العجز في المدفوعات وفي تأجيل التسوية الحقيقية في مختلف البلدان العربية. إلا أنه بسبب الأثر القوي للناحية النقدية، فإن تباينات أسعار الفائدة بين المناطق المحلية المختلفة سرعان ما يتم موازنتها، الأمر الذي يجعل السلطة النقدية قادرة فقط على ممارسة أثر شامل أكثر من قدرتها على ممارسة أثر قطري في بلد بعينه.

وفي حين أن عمومية الأثر هذه تحبط العمل النقدي الموّجه، إلا أنها توفر على السلطات النقدية مؤونة جمع قدر كبير من المعلومات عن مناطق الاتحاد الفرعية، فضلاً عن جهود التناغم المطلوبة بين الآثار المترتبة على تلك المناطق. ومن بين النتائج الجانبية لهذا تلوح إمكانية تلافي صراعـات سياسية حساسة داخل المنطقة. ومن هنا فقد نحكم على تلك الجوانب بأنها مستصوبة بالنسبة لظروف المنطقة العربية.

وكما أشرنا من قبل، فإن مالكي الفائض من البلدان العربية لهم مصلحة واضحة في تطوير أسواق السندات لتوسيع نطاق فرص الاستثمار المتوفـرة أمامهم، ومن ثم تجنب اللجوء إلى أوجه الرقابة على رؤوس الأموال، في ظل ظروف من التكامل الوثيق بين السنوات. من ناحية أخرى فإن المقترضين سوف يفيدون من أسواق السندات الوثيقـة

---

(١٣) لا ينبغي الخلط بين الكفاءة وارتفاع درجة التكامل. إن درجة عالية من الكفاءة لا تمثل شرطاً كافياً للتكامل.

التكامل، بزيادة قدرتهم على تعبئة المدخرات العربية، مع إمكانية خفض تكاليف اقتراضهم عن طريق المزايدة المتنافسة على السندات.

وتعزز خطوات الاتحاد النقدي من عملية تكامل السوق، بوسائل مختلفة. إلا أنه قد يحتاج الأمر إلى تدابير محددة يجري اتخاذها للتعجيل بهذه العملية وتشمل تشجيع فتح فروع للمصارف، وخلق حوافز للمصارف لتوسيع نشاطاتها في مجال السندات والاستثمار بالمنطقة العربية، وتشجيع الوساطة المالية عن طريق نظم وقواعد موحدة ومتحررة من القيود، ونشر اقتناء السندات عبر الاتحاد كله، وتطوير شبكة الإتصالات وتنسيق وتنظيم قوانين الضرائب، وأخيراً وليس آخراً بحال من الأحوال، تطوير سوق سندات ثانوية على صعيد الاتحاد لتعمل في تلك السندات الداخلة ضمن عمليات السوق الاتحادية المفتوحة مع تنسيق الاجراءات التي تتخذها السلطات المالية. وهناك توصيات مفيدة أخرى مطروحة في تقرير سرجي (Serge) إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في هذا الخصوص.

وعلى نفس المستوى من الأهمية فإن التنسيق الزائد للاقتراض المالي الذي يحتمه وجود اتحاد نقدي، من شأنه أن يوجد سوقاً للأوراق المالية على صعيد الحكومات العربية قد يتم على ساحتها استثمار الأموال الخاصة والعامة أو الحكومية. ويمكن الاطلاع على توصيات محددة لتشجيع وتعزيز تكامل السوق في تقرير سرجي الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

إن الآثار المترتبة على الدمج أو التكامل لسوق الأوراق المالية العربية مع الأسواق الدولية للأوراق المالية هي آثار تحتاج إلى مناقشة دقيقة، وذلك في ضوء حجم الموجودات من الأوراق المالية الأجنبية في السوق العربية، وإن كانت هذه الآثار بعيدة عما نحن بصدد مناقشته في السياق الحالي، ذلك لأنه مما يتجاوز نطاق ورقتنا مناقشة التكامل للسوق الدولية. ومع ذلك ففيما يتبقى من الورقة يمكن إيراد عرض بالأمثلة لأثر السياسة النقدية الذي يمارس في ظل ظروف مختلفة بالنسبة لتكامل السوق.

انتشار الإجراء النقدي على صعيد الاتحاد

لدى اختتام هذه الورقة نرسم فيما يلي نموذجاً نسميه نموذج التعقيدات المتوالية[١٤].

---

(١٤) هذه المناقشة تستند إلى نظرية مستقرة ولا سيما في مرجع ألن Allen «Organization and Administration...», chs. 4-5.

التوزيع في اقتصاد مغلق

الاجراء: مشتريات السوق المفتوحة من السندات،

الآثار: زيادة في أسعار السندات
نقص في أسعار الفائدة
زيادة في الطلب على الموازين النقدية، وزيادة في قيم المنتج (الأسعار والناتج).

سرعة الانتشار: سرعة الانتشار تعتمد على مرونات فائدة الطلب على النقود والسلع، في حين تعتمد حركة أسعار الفائدة على درجة تكامل أسواق السندات وعلى مرونة الإنفاق والدخل النقدي.

التوزع الجغرافي: يعتمد على نطاق تكامل أسواق السندات وأسواق السلع، وكلما تقل درجته التكاملية وتزداد محدودية النطاق، يزداد الطابع القطري للآثار الناجمة.

ميزان المدفوعات داخل المنطقة: عجز في الحساب الجاري للبلد الذي يقيم فيه حملة السندات انتقال للثروة لتمويل العجز.

الاقتصادات المفتوحة ذات الأسواق المتكاملة

الف - أسعار الصرف المرنة

الاجراء: شراء سندات بالسوق المفتوحة،
زيادة في أسعار السندات
هبوط في الدخل النقدي، وزيادة في قيم الناتج، وزيادة في الواردات، وهبوط في أسعار الصرف، وتدفقات رأسمالية إلى الخارج وعجز في موازين المدفوعات في مجال الحسابات الجارية والحسابات الرأسمالية.

سرعة الانتشار: كما سبق أعلاه.
التوزيع الجغرافي كما سبق أعلاه.
ميزان المدفوعات كما سبق أعلاه.

ملاحظات خاصة: أسعار الفائدة مستقرة للبلدان الصغيرة، لأنها متلقية للأسعار. ويقع حمل التسوية تماماً على أسعار الصرف. ويؤثر وجود تكامل للسندات

من عدمه على دور أسعار الفائدة في البلدان الكبيرة. ويحد تكامل السندات من أسعار الفائدة بدرجة متناهية، حيث يعتمد ذلك على درجة التكامل.

باء - أسعار الصرف المثبتة

أهم شيء في هذه الحالة بالنسبة لأسعار الصرف المثبتة، هو أنه لا أسعار الفائدة ولا أسعار الصرف سوف تتحرك (مع توافر درجة عالية من تكامل السندات).

وفي الختام، يجدر القول بأن السياسة النقدية تكاد تنعدم قدرتها عملياً في ظل ظروف نطاقات التكامل الممتدة والواسعة، وظروف ارتفاع درجة التكامل السوقي وتثبيت أسعار الصرف ضمن اقتصاد مفتوح.

لكنها من الناحية الأخرى - أي السياسة النقدية - أ: ل ما تكون تأثيراً في ظروف الانغلاق، وأسواق التكامل المحدود وأسعار الصرف المرنة وبوسعها أن تستهدف بلداً بعينه وتصبح فعالة في الأجل القصير حتى يتسنى لميزان المدفوعات بأن يستكمل التسوية التي يقوم بها.

رابعاً - خلاصة واستنتاجات

إن المتطلبات الأساسية التي يستلزمها التكامل النقدي تشمل توحيد العملة أو على الأقل تثبيتاً لا رجعة فيه لأسعار صرف العملات الأعضاء بالاتحاد، وفق شروط الحركية الكاملة والقابلية الكاملة للتحويل والتداول، فضلاً عن ممارسة رقابة مركزية على المعروض النقدي.

إن التكامل النقدي في العالم العربي لا بد وأن ينظر إليه في اطار التكامل الاقتصادي العربي وإلى الحاجة لاستثمار معظم الفوائض النقدية العربية داخل المنطقة العربية. ولهذا السبب فهذا التكامل النقدي يقوم بدور وظائفي غاية في الأهمية.

إن الجدوى العملية لمشاريع التكامل النقدي الاقليمية، إنما تعتمد على عوامل مركبة تشمل بدورها الخصائص الهيكلية للاقتصادات المعنية وللسياسات الاقتصادية المتبعة. ومن اللازم بالنسبة للاقتصادات المعنية أن يقوم بينها إمكانية تبادل تجاري كبيرة وأن تكون متواصلة من الناحية المالية. وفضلاً عن ذلك فإن البلدان المعنية لابد وأن تشكل فيا بينها «منطقة سياسة» بمعنى أن توجه سياساتها إلى أكثر من وجهة ومن بينها مواجهة التضخم وجعل الأجور خاضعة لتنسيق فعال بين الأطراف.

إن العوامل الموضوعية التي تتيح إمكانية قيام اتحاد نقدي إنما تتسم بخصائص مسبقة

وخصائص لاحقة. وبينما تتحرك عملية التكامل النقدي عبر الزمن، فلابد أن يكون هناك تقييم لجدواها العملية، مع الأخذ في الاعتبار عملية التجانس والتنسيق التي تتم بين البلدان الداخلة في التجربة. إن هذه النظرة الدينامية تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للوطن العربي في ضوء التبعية البارزة للعلاقات الاقتصادية بالنسبة للعلاقات السياسية وفي ضوء عدد كبير من الأسباب التي ينطلق منها افتراض في صالح التكامل الاقتصادي العربي. ومن هنا فإن الإرادة السياسية التي تقضي بدخول تجربة اتحاد نقدي عربي لابد وأن تقوم على أسس وطيدة وموضوعية.

وفي حين يمكن بموضوعية تبرير القرار السياسي اللازم للتجربة، فلا بد أن يكون هذا القرار متناسقاً على أية حال مع خيار سياسي حاسم. سيلزم في هذا المجال على الدول العربية أن تقرر منذ اللحظة الأولى أن هدف استثمار معظم فوائضها المشتركة في داخل منطقتها مع ما ينتج عن ذلك من تطور يلحق بنظمها الاقتصادية، لهو هدف يستحق التضحية، ويستأهل القبول بنظام اقتصادي جديد قد لا يكون اختيارها الأول. ولسوف يمثل هذا مشكلة للدول التي لا توجه اقتصادياتها ناحية السوق. إذ أنه يبدو أن نموذج السوق من نماذج التكامل النقدي هو الذي ستتوفر له أفضل فرص النجاح في ظل الظروف الحالية والمستقبلية للمنطقة العربية.

ولقد حرصت هذه الورقة على أن تطرح أربع صيغ للتكامل النقدي والفرق بين كل من تلك الصيغ هو مسألة من مسائل الالتزام السياسي ودرجته أكثر من كونه مسألة من مسائل التحليل الاقتصادي ومن هنا فبصرف النظر عن نوعية الصيغة التي يقع عليها الاختيار، فإن التكامل النقدي يثير قضايا تنفيذية غاية في الأهمية سواء في مراحله التحضيرية أو عندما ينطلق إلى حيث العمل به بصورة كاملة.

ولقد نوقشت مسألة نطاق التكامل في الوطن العربي، وما إذا كان يشمل المنطقة بأكملها ولا يقتصر على دول قليلة منها. وفي التخطيط لمراحل اتحاد من هذا القبيل، فإن من المتصور البدء بفترة أولية للتنسيق تتبعها فترة من الترتيبات الانتقالية وذلك قبل أن يدخل الاتحاد إلى حيز التنفيذ الكامل. وتشمل الترتيبات الانتقالية تنسيق سعر الصرف وتنسيق السياسات النقدية والضريبية وقيام التجمع الاحتياطي المشترك بمهامه مع تنسيق شتى جوانب السياسة الاقتصادية.

ولقد نوقش أيضاً موضوع تكامل السوق بوصفه شرطاً ضرورياً لفعالية إدارة النقد أو الادارة النقدية. مع ذلك، فإلى جانب منافعه العملية، فإن التكامل بين الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية، يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الاقليمي للفوائض النفطية العربية.

وكما يحدث في أي اتحاد، فإن انتقال الموارد إلى المناطق العربية الأفقر أمر لازم لإمكانية تطور التكامل النقدي العربي في المستقبل. إن هذه الانتقالات للموارد سوف تثير مشاكل أقل في المنطقة العربية مما أثارتها في مناطق أخرى من العالم.

وعلى سبيل إيجاز المناقشة، فقد أوردنا تحليلاً تمثيلياً لكيفية توزيع العمل النقدي على نطاق اتحاد ما، كما تم الإفادة من الافتراضات المختلفة المتعلقة بمدى انفتاح الاقتصادات المعنية وبدرجة تكامل السوق وواقع نظم أسعار الصرف المعمول بها، وذلك لتتبع مدى وواقع هذا الانتشار.

التعقيب

عَبدالمنعم السيّد علي

قد يكون غريباً حقاً أن أعقّب على ورقتين في موضوع واحد كتبتا من قبل باحثين اثنين في ندوة واحدة مثل هذه. ولكن فرض علي أن أفعل ذلك بشكل فجائي - وفي فترة قصيرة جداً. غير أن مما يخفف من هذا العبء هو بعض التداخل في المواضيع التي تم بحثها في الورقتين، بالاضافة إلى أن البعض الآخر مما ورد فيها قد أشير إليه في الأبحاث الأخرى التي القيت في هذه الندوة مسبقاً. فالورقتان تبحثان في:

Arab Monetary Integration:
Benefits, Economic Obstacles and Modalities

إلا أن ورقة الدكتور ميديو تبحث في التكاليف والمنافع، في حين تبحث ورقة السيد محمود سقباني في الأساليب (Modalities) والنواحي العملية للتكامل النقدي. ولا بد في ذلك كله من أن يكون هناك بعض التداخل والتكرار.

فقد أشار الدكتور ميديو إلى أنواع التكاليف التي يحتوي عليها الانضمام إلى منطقة سعر صرف ثابت، وأهمها فقدان السيطرة على وسيلة مهمة من وسائل السياسة الاقتصادية لمواجهة اختلال مهم في التوازن الخارجي والناتج عن أسباب عديدة أهمها التغيرات في كلفة الأجور وظروف الطلب. كما أشار إلى فقدان الهيمنة على عرض النقد القومي، وميَّز بين أثر ذلك على التغير في عرض النقد الناتج عن عوامل نقدية داخلية (inside money) وكذلك التغير في عرض النقد الناتج عن نقد خارجي (outside money)، وبينَّ أثر حجم الاقتصاد ومدى قابلية رأس المال على الانتقال وحرية حركة رأس المال والمقايضة بين التضخم والبطالة في ذلك كله. كما ميز بين السياسات القائمة على السوق، والأخرى القائمة على الحكومة في عمليات التعديلات الناتجة عن تثبيت سعر الصرف. وأشار إلى أثر السياسات الحكومية في التخفيف من حدة الاختلال الخارجي سواء فيما يخص آثارها التوزيعية

أو الاقليمية. ثم انتقل إلى تعداد منافع المشاركة في منطقة سعر صرف ثابت وهي لا تخرج عما ورد في الأدبيات الاقتصادية الأخرى. ثم عدد العوامل المؤثرة في تلك التكاليف وهذه المنافع وأهمها: قابلية العمل ورأس المال على الانتقال بين أقطار المنطقة المذكورة، ومدى تنوع المنتجات المحلية، ومدى إنفتاح الاقتصاد الواحد، بمعنى حصة السلع الداخلة في عمليات التجارة الخارجية بالنسبة للانتاج الكلي، ومدى الوهم النقدي، ومدى تقارب معدلات التضخم في أقطار المنطقة. وأشار في هذا الصدد أخيراً إلى درجة التكامل في السياسات الاقتصادية ومدى التوافق بينها. وميز بين المدرسة (الاقتصادية) و (المدرسة النقدية) في الأسبقية بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي مما هو معروف لديكم جميعاً، خاصة عند بحث النظام النقدي الاوروبي. ولكنه شكك في صحة موقف (المدرسة النقدية) وأشار إلى أن ما تذهب إليه هذه المدرسة حول التحول نحو مركزية السياسة النقدية والمصرفية قد يزيد من الاختلال في المدفوعات بدلاً من أن يخفف منه، وإلى أن زيادة حرية الحركة في رأس المال والعمل قد تؤدي إلى نفس النتيجة. والذي يهمنا هنا هو ما استنتجه في النهاية حول علاقة ذلك كله بموضوع التكامل النقدي العربي. فأشار إلى أنه من غير المحتمل أن يكون أمراً مرغوباً أو حتى متصوراً انشاء سعر صرف ثابت - أو عملة موحدة - بين البلدان العربية، بسبب الاختلاف الشديد بين اقتصاداتها وهياكلها الاجتماعية - والسياسية، وكذلك لضآلة حجم التجارة بينها مقارنة بحجم تجارتها مع الأقطار الصناعية، مما لا يجعل تثبيت سعر الصرف بين عملاتها عاملاً مساعداً على توسيع التجارة بينها. ويؤكد هنا ما ذهب اليه البروفسور تريفن كبديل لذلك حول اتباع سياسات معتدلة تهدف إلى تقوية وسائل تمويل موازين المدفوعات وتقليل الفوارق في معدلات التضخم والحد من التقلبات في أسعار الصرف. ولكنه يستدرك بالقول أن الوضع قد يختلف بالنسبة للأقطار العربية الصغيرة ذات الخصائص والمشاكل المشتركة. وهو هنا يشير إلى الأقطار العربية ذات الفوائض المالية النفطية. فيرى أن بامكان هذه الأقطار أن تقيم عملة موحدة بشكل تدريجي نوعاً ما. ولكن منافع ذلك برأيه ستنعكس في الغالب في الحقل المالي وليس في ميدان التجارة بينها. من ذلك تقليل كلفة الادارة المالية والحصول على المعلومات والحافز على الابتكار.

كما أن استقرار القوة الشرائية للعملة الموحدة بالنسبة لسلعة مهمة كالنفط سيجعل من تلك العملة موجوداً مالياً مرغوباً عالياً جنباً إلى جنب مع العملات القيادية الأخرى كالدولار الأميركي ووحدة النقد الاوروبية (ECU). وهو ما يذهب إليه تريفن أيضاً.

ومع أني أتفق مع الدكتور ميديو في كل ما جاء به، إلا أني أجد أنه لم يزدنا ايضاحاً حول امكانات التكامل النقدي العربي تأسيساً على ما بيّنه في بحثه حول كلفة ومنافع التكامل النقدي بالشكل الذي حدده. ثم أنه حصر بحثه في اسلوب واحد من أساليب

التكامل وهو (اقامة منطقة سعر صرف ثابت)، وكان ضرورياً في اعتقادي أن يشير إلى أي اسلوب، أو اضافة أخرى، وبتفصيل أكبر، لتحقيق تقارب نقدي عربي فعال يمكن له أن ينتفع من الخصائص الاقتصادية العامة التي تربط هذه الأقطار، كلًا أو جزءاً، بعضها ببعض. أما بحث الدكتور سقباني فقد كرر في بعض أجزائه منافع وتكاليف التكامل النقدي ولكنه أشار إلى ضرورة بحثه من الناحية الداينميكية وذلك لأنه يخلق هياكل اقتصادية ومؤسسات جديدة ليست اقتصادية صرفة فقط وإنما سياسية أيضاً. ولهذا فإن القرار الأساسي هنا هو سياسي. وهو أمر لا نستطيع أن نختلف فيه معه. ومع ذلك يعرف الباحث التكامل الاقتصادي كما عرَّفه البروفسور ماكلوب تعريفاً ستاتيكياً على أساس تساوي النواتج الحدية و/أو المنافع الحدية لكل وحدة من التكاليف الحدية، مع الأسعار الحدية لسلع الانتاج والاستهلاك. وهو مما يؤدي إلى تعظيم الكفاءة والرفاهية للجميع.

ويذهب الباحث إلى أن التكامل النقدي هو وسيلة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي. ويرى أن ماكلوب يوافقه في ذلك. غير أن العبارة التي يقتبسها عن الاقتصادي الأخير(في ص٥٠٥٨، الهامش ٢) . لا تؤيده في ذلك بل تشير فقط إلى أن التكامل النقدي هو جزء لا يتجزأ من التكامل الاقتصادي الكامل، ولكن الباحث أحسن إذ أشار إلى أن نجاح أو فشل التكامل النقدي يعتمد على روابط ثقافية وتاريخية وسياسية لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية الهيكلية وعوامل السياسات المشتركة وهو أمر لا يمكن اغفاله أبداً. وقد أشار هنا إلى مدى انطباق ذلك على الوضع في الأقطار العربية، وإلى اختلاف التنظيم الاقتصادي في كل منها اختلافاً بيّناً، مما قد يعيق حركة عوامل الانتاج بينها بصورة حرة ولا يسمح بتكامل أسواقها المالية إن وجدت.

وقد وضع الباحث حداً أدنى للتكامل النقدي بشكل (منطقة عملة واحدة) أو عدة عملات قابلة للتحويل فيما بينها بصورة حرة ولكنها مرتبطة مع بعضها بأسعار صرف ثابتة وتتمتع بحرية حركة كاملة ضمن المنطقة. كما أكد في ذلك على ضرورة تحديد عرض العملة من قبل سلطة نقدية مركزية واحدة تخضع لها البنوك التجارية أيضاً من حيث قابليتها على خلق النقود، كما تكون لها هيمنة كاملة على النقد الأساس(High powered money). كما أكد أن حرية حركة رأس المال وتحديد ترتيبات سعر الصرف هما عنصران أساسيان في التكامل النقدي.

ثم بحث عن إمكانات التكامل النقدي وأشار كذلك، كما في البحث السابق إلى منافعه وتكاليفه. وكان من جملة ما قاله هو أن انتهاء عهد النفط سيزيد بشكل كبير من مخاطر تراكم الاستثمارات المالية في الخارج. وليس واضحاً كيف ومن أين سيمكن الحصول على مثل هذه التراكمات عندئذ، ذلك أن التراكمات المالية الجارية مرتبطة بالنفط ارتباطاً

وثيقاً. وهي ستقل بشكل مهم في عهد ما بعد النفط. فكيف ستتراكم إذن إن لم تكن قد انفقت مسبقاً على أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي؟

ويشير الباحث إلى أن الأقطار العربية الفقيرة في رأس المال هي ذات طاقة استيعابية كبيرة وامكانات واسعة ولذلك فإن التكامل النقدي قد يقود إلى انتقال الثروة إليها مما يعزز من امكانات هذا التكامل وفوائده بالنسبة لهذه الأقطار.

أما بالنسبة لما أشار إليه الباحث حول المضامين المالية للتكامل النقدي، ومن أن فقدان الهيمنة على عرض النقد يعني أن تمويل العجز لن يتم إلا بالاقتراض، ومن أن تكامل أسواق المال سيجعل السياسات المالية الهادفة للاستقرار في مناطق معينة عديمة الجدوى فإن الباحث لم يستطع أن يوضح أسباب ذلك بصورة مقنعة. ولا أشار إلى مدى انطباق ذلك على بلدان عربية تهدف إلى مثل هذا التكامل النقدي. ومن الطبيعي أن تكون هناك ضرورة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية على مدى المنطقة المتكاملة نقدياً واقتصادياً. وذلك هو هدف أساس للتكامل الاقتصادي عموماً. ومن الواضح أن الباحث ينسى أننا إذا تكلمنا عن التكامل الاقتصادي العربي فإننا لا نعتقد أن أحداً ما منا - نحن العرب - ينوي أن يقف عند هذا الحد. فإن الباحث نفسه يشير إلى المضامين السياسية للتكامل الاقتصادي عموماً، مما يتطلب بالضرورة الكلام عن منطقة واحدة وليس عن أقاليم أو أقطار متعددة. ينطبق ذلك بصورة خاصة على مفهوم الوحدويين العرب لمعنى وطبيعة وأهداف التكامل الاقتصادي - والنقدي - العربي.

ثم يشير الباحث إلى أنواع أو أساليب (Modalities) التكامل النقدي ويفصّل فيه تفصيلاً جيداً. غير أن هناك اعتراضاً واحداً هنا حول ما سماه بـ (التسعير المزدوج) (Double pricing) نتيجة وجود عملة موازية للعملات المحلية. إن الباحث لم يستطع في اعتقادي البرهنة على ذلك. كما لا نستطيع أن نجاريه في وضع خصم بسيط على العملة الموازية كي تطرد العملات القديمة عملاً بقانون (Grasham - جريشام). إذ كيف يكون ذلك ممكناً في منطقة موحدة نقدياً؟ وهل يمكن أن يؤدي ذلك عملياً إلى تحقيق التكامل النقدي المطلوب؟ هذا سؤال أرى ضرورة الاجابة عليه في ظل ظروف اليوم وليس ظروف الدولة العثمانية البائدة.

أما بالنسبة لتكامل الأسواق المالية وضرورته للتكامل النقدي فإنه مرتبط بحرية حركة رأس المال. إن الأمر لا يتعلق بكون الأوراق المالية قابلة للتبادل فيما بينها وإنما بقدرة وحرية رأس المال في الانتقال من سوق محلية أو قطرية إلى أخرى. كما أن الأمر المهم الذي يجب ألا ننساه هو أن الفوائض النفطية هي فوائض حكومية أصلاً. وأعتقد أن الكلام عن الأسواق المالية بالمعنى التقليدي لها يخرج عن نطاق بحث التكامل النقدي العربي لأن

الفوائض المالية العربية الحكومية هي المصدر لكل رؤوس الأموال التي تتحرك في بلدان النفط العربية. كما لا نرى علاقة بين قابلية الأوراق المالية على الاستبدال مع بعضها وبين التكامل النقدي وإنما لذلك علاقة بحركة رأس المال التي هي جزء لا يتجزأ من عملية التكامل المذكور.

وأخيراً فإني أرى تناقضاً في استنتاجين وصل إليهما الباحث، حيث أشار أولاً إلى ضرورة وجود تبادل تجاري واسع بين دول المنطقة التي تسعى إلى تحقيق التكامل النقدي بينها، ثم يعود فيقول بعد عدة أسطر من ذلك أن الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدان العربية في الظرف التاريخي الحاضر تنشىء ميلاً نحو تكامل نقدي عربي مع أنه نفى ذلك سابقاً في مكان آخر. ثم يقول ان ذلك قرار سياسي يجب أن تتخذه بلدان عربية ذات نظم اقتصادية مختلفة... فكيف يمكن التوفيق بين هذه الآراء مجتمعة؟

وأخيراً، ومع تقديري لكلا الباحثين، إلا أني أرى أنهما لم يحاولا تماماً، وإنما على نطاق ضيق جداً، أن يبينا مدى انطباق نماذجهما وأساليب بحثيهما والنتائج التي توصلا إليها على موضوع بحثيهما أصلاً وهو التكامل النقدي العربي، سواء انطبق ذلك على أجزاء أو مناطق أو أقطار معينة من الوطن العربي أو على اقطاره كاملة. ومع أن البحث النظري هو أمر مفيد حتماً، إلا أن فائدته ستكون محدودة إن لم ينظر في مدى انطباقه على الواقع العملي، وإن لم نخرج منه بنتائج - تقريبية على الأقل - يمكن الاستفادة منها في رسم سياسة اقتصادية حالية أو مستقبلية يفيد منها المجتمع عموماً.

المناقشات

معبد الجارحي: إن ورقة الدكتور ميديو تنظر في امر الظروف والشروط التي طرحها مندل لوجود منطقة عملة مُثْلَى، وبعد مناقشة كل شرط على حدة يصل إلى أنه في حالة الظروف الراهنة فإن المنطقة العربية لا تشكِّل منطقة عملة مُثْلَى، ومع ذلك فلا بد من ملاحظة أن تلك الشروط كان قد عبَّر عنها في مؤلَّف مندل بطريقة فضفاضة جداً وإن كان بعضها، كما لاحظ المؤلِّف، يتعارض مع البعض الآخر، ومن ثم فهي تتطلب مزيداً من الدراسة النظرية والتجريبية.

وثمة نهج مختلف ولكنه قد يكون أكثر فائدة قال به روبرت فاوبل حيث يقترح مقياساً آخر لكلفة التكامل النقدي.

إن كلفة التكامل النقدي يمكن النظر فيها حسب هذا النهج على أنها تتكوَّن من نقاط ثلاث:

١ - السياسة العامة النقدية بما في ذلك تنسيق معدَّل التضخم وهو ما يمكن أن يؤدي، في ظل الفرض الكينزي للمراوحة المستمرة بين البطالة والتضخم، إلى وجود بطالة لا لزوم لها في بعض البلدان الأعضاء وتضخم لا لزوم له أيضاً في بلدان اخرى. ومع ذلك فإن هذا الافتراض الكينزي الذي يعرف على أنه منحنى فيليبس قد تعرَّض إلى نقاش وجدل كثيرين.

٢ - إن الحكومات تفقد حريتها في زيادة إيرادها عن طريق التضخم الذي يمكن الحصول عليه من خلال ممارسة السيادة ومن خلال الاجراءات المالية. وهذا أيضاً وهم لمنحنى فيليبس وقد أصبح من الصعب جداً الدفاع عن التضخم على أنه سياسة للحصول على الدخل.

٣ - إن أثر تحرُّكات سعر الصرف على استقرار الأسعار المحلية إما يقل (في ظل

استقرار سعر الصرف) أو يستبعد (في ظل توحيد العملة). وعلى نحو خاص فإن التغيرات الشكلية أو الاسمية في سعر الصرف قد يثبت معها أنها أقل كلفة باعتبارها وسيلة من وسائل التسوية. ويذكر أيضاً أن المتعاملين على الساحة الدولية يبدون وكأنهم مستعدون لكي يتوافقوا مع أسعار الصرف الاسمية بأكثر مما يتوافق المواطنون العاديون مع مستويات التغير في السعر المحلي.

وفيما يتعلّق بهذه الكلفة الثالثة يقترح فاوبل مقياساً يعرفه بأنه الحاجة المكتشفة لتغيرات سعر الصرف الحقيقية في إطار عضوية محتملة لاتحاد نقدي ما.

وفيما يتعلق بالحالة العربية سيكون من المفيد النظر فيما إذا كان قياس هذه الكلفة سيرجح المنافع العائدة من اتحاد نقدي عربي. ولقد أُجازف بالقول بأن هذه الكلفة ستكون عند حدّها الأدنى في العالم العربي إذ أن سياسة سعر الصرف قد ينظر إليها بوصفها ذات أهمية اقتصادية بسيطة على الصعيد المحلي.

وأخيراً، يشير الدكتور على نحو يثير الاستغراب إلى «عملة مشتركة تتصف بالاستقرار من حيث القوة الشرائية... وان النفط قد يتأكد أنه أصل مالي جذّاب». وإني أرى هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الايضاح.

أما عن ورقة الدكتور سقباني، فأنا أتّفق تماماً مع النتيجة التي خلص إليها وهي أن الخيار بين الصيغ المختلفة للتكامل النقدي هو بالدرجة الأولى خيار متعلّق بالارادة السياسية أكثر من تعلّقه بالتحليل الايجابي.

خير الدين حسيب: أرجو أن أُبينّ للزملاء من المساهمين غير العرب، أن إصرار العديد من المساهمين العرب في هذه الندوة على الكلام بالعربية لا ينبع دائمًا من عدم قدرة على التحدُّث بها ولا من شوفينية قومية، وإنما لأننا نريد إغناء لغتنا القومية بالتعابير والمصطلحات الاقتصادية، وإن إحدى وسائل ذلك هو أن تناقش الأمور والقضايا الاقتصادية بالعربية، ومن هنا جاء حرصنا على أن نناقش في هذه الندوة باللغة العربية مساهمة في هذا المجال.

أود أولاً أن أبدي بعض الملاحظات حول بحثي الدكتور ميديو والدكتور سقباني وأعتقد أنه من الصحيح والمناسب معاً أن يحكم عليّ ويقيّم هذان البحثان ليس بشكل مجرَّد وإنما بمقياس مدى معالجتهما الموضوع الذي كلفوا به في إطار مخطط الندوة وهو «التكامل النقدي العربي: فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه» الذي ساهم في إعداده، ضمن اللجنة التحضيرية، الدكتور سقباني نفسه وأخذ على نفسه إعداد البحث بموجب مخططه التفصيلي. وبهذا المعيار نجد أن البحثين قد عالجا الجوانب النظرية للموضوع بشكل عام دون التصدّي

إلى تطبيق ذلك على النطاق العربي. ومن أجل ذلك فإنني أرجو أن تتركّز المناقشات التالية من المساهمين في الندوة على معالجة الجانب التطبيقي للموضوع عملياً، لأننا سبق أن خصّصنا الجلسة الأولى من الندوة لمناقشة الجانب النظري منه عند مناقشة بحث الاستاذ وليامسون.

كما أودّ أن أبيِّن أنني في إطار هذا التصور أجد تناقضاً واضحاً في بحث الدكتور ميديو. ففي حين يشير في الصفحة الأولى من بحثه، وتبريراً لاقتصار بحثه على الجوانب النظرية، إنه «ولأنه لم تتح لي فرصة المعرفة المتعمِّقة باقتصاديات البلدان العربية فلن تبذل محاولة في سياق البحث لتطوير الجزء الثاني من القضية (بالبحث عماً إذا كانت المعايير أو المحكمات العامة من خلال قياس صوابية هذا التكامل تنطبق على البلدان التي يتناولها البحث - البلدان العربية)، حيث يكون من الأفضل تقديم عرض موجز لأبرز النقاط النظرية المطروحة في المناقشات التي جرت مؤخراً بصدد موضوع التكامل النقدي».

ولكنه رغم ذلك يعود في الصفحة الأخيرة من بحثه وفي خاتمته فيقول «باديء ذي بدء، إذا ما نظر المرء إلى تلك البلدان ككل، فلقد يبدو من المستبعد أن تكون إقامة سعر صرف مثبت - ناهيك عن عملة مشتركة - أمراً مستصوباً ولا حتى ممكن التصور وذلك في ضوء تنوّع اقتصادات تلك البلدان وتنوّع أو تباين هياكلها الاجتماعية والسياسية...» الخ. وبودي أن أتساءل من الدكتور ميديو كيف توصَّل إلى هذا الاستنتاج إذا كان بحثه قد اقتصر على الجوانب النظرية ولم يتطرَّق إلى جوانبه التطبيقية العربية كما ذكر في بداية بحثه، وكان بحثه خالياً من تطبيقه العربي. إن الخاتمة تكون عادة تلخيصاً لما تم مناقشته وتطويره من آراء وأفكار خلال البحث، فكيف يصدر حكمًا على ما لم يتصدّ لبحثه وقال أنه أصلاً غير مؤهَّل لبحثه.

وتدليلاً على استجابتي لما طلبته في أول كلمتي بأن تتوجه المناقشات حول هذين البحثين إلى الأمور التطبيقية العربية، فإنني أبدأ قبل غيري بذلك.

هنالك قول مأثور يقول «صديقك من صدقك»، وإذا كان ذلك يجب أن يسود بين الأصدقاء، فهو أحرى بأن يكون أساساً لأي نقاش موضوعي بين الاخوة العرب.

وانطلاقاً من ذلك، وبقدر ما يتعلَّق الأمر بالكثير مما قيل حول الامكانيات الفنية لوحدة نقدية أو تكامل نقدي خليجي، بصيغ وأشكال مختلفة، أودّ أن أبيِّن ملاحظتين:

الأولى: إن النفط وهو المورد الأساسي لأقطار الخليج العربي، ليس سلعة اقتصادية عادية فقط، وإنما هو سلعة «اقتصادية وسياسية»، وأن أقطار الخليج، وخاصة عندما يتكلّم الكثيرون عن الخليج العربي الصغير، ما كان لها أن تتمكَّن من السيطرة النسبية على تحديد أسعار نفطها، والتحكُّم النسبي والمحدود حتى الآن في التحكُّم في إنتاجه، بل وما كان لها ان تستقل ابتداء، لولا أنها كانت جزءاً من وطن عربي وأمة عربية اعتبرت مصالح ومصير

الخليج العربي جزءاً من مصالح ومصير الأمة العربية، واعتبرت ذلك جزءاً من الأمن القومي العربي، ودخلت من أجل ذلك معارك مستمرة مع الاستعمار الغربي من اجل تحرير وحماية مصالح الأمة العربية، وبضمنها الخليج، ودفعت من أجل ذلك الكثير، كان منها ضريبة الدم، وكان آخرها وليس أخيرها، حرب اكتوبر / تشرين الأول ۱۹۷۳ والتي كانت عاملاً أساسياً في تحقيق ما تم في مجال النفط.

وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن أي تصور لإمكانية أقطار الخليج، وخاصة الخليج الصغير، أن تعمل وتحقق وحدة نقدية بمعزل عن الأمة العربية هو تصوُّر فني يتجاهل اعتبارات الأمن القومي الخليجي الذي لا يمكن أن يتحقق إلّا مِنْ ضمن أمن قومي عربي، إذ من الصعب تصور إمكانية محافظة أقطار الخليج على القيمة الحقيقية لأسعار النفط والمحافظة على سلامة ودائعها واستثماراتها في الغرب بدون الثقل العربي والحماية العربية. ومن المفيد لنا جميعاً أن ندرس ونتمثَّل بعناية الأخطار المحتملة على الاستثمارات العربية في الغرب التي أشار إليها الأخ برهان الدجاني في جلسة الأمس، ومن المفيد لنا أن نتصوَّر ما يمكن أن يقدم عليه الغرب بعد أن ينضب النفط أو يكاد وحين تكون في حوزته ودائع واستثمارات عربية هائلة، فإذا كان الغرب يتردد الآن في الاقدام على خطوات جريئة كهذه حرصاً منه على استمرار تدفّق النفط إليه، فإن هذا الموقف قد يتغيرّ جذرياً عندما يبدأ النفط في النضوب أو تتوفر بدائل طاقة جديدة. ولذلك فإنه إذا كان من الممكن فنياً أن تحقق دول الخليج وحدة نقدية، فإن حماية المورد الأساسي لهذه الوحدة النقدية وهو النفط، وحماية استثمارات هذا الاتحاد النقدي بحاجة إلى أمن قومي عربي لا تستطيع دول الخليج وحدها تقديمه.

من هنا فإن من مصالح دول الخليج البحتة أن تكون وراءها وبكل ثقلها أقطار عربية قوية وقادرة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولن يتم ذلك إلا بوعي جاد لهذا الترابط المصيري، وبتنمية عربية مشتركة تتلاحم فيها وتتآزر عوامل الانتاج العربية المختلفة من أجل بناء اقتصاد عربي مستقلّ وتوفير مقوِّمات أمن قومي عربي يوفِّر له الحماية اللازمة.

ولذلك كله، فإن المصلحة الطويلة الأمد، وحتى المتوسطة، تتطلَّب من أقطار الخليج، وخاصة الخليج الصغير، وانطلاقاً حتى من مصلحتها الضيِّقة، أن تفكِّر وتعمل من منطلق عربي عام وواسع وليس من منظور خليجي ضيِّق. وهذا مطلوب أيضاً من «مستشاري» هذه الأقطار فيما يقدِّمونه لهم من مشورة ونصائح. وبدون هذا التصحيح الجذري للنظرة إلى الأمور سنظل نخدع أنفسنا ونضلل أمّتنا، وسيكون حكم الأجيال القادمة قاسياً علينا.

الملاحظة الثانية: إن هناك محاولات متكررة للحديث عن الخليج العربي في إطار

ضيِّق صغير، يستبعد السعودية والعراق حيناً، والعراق فقط حيناً آخر. وأودّ أن أُبيِّـن ما يلي حول ذلك:

١ - إن هناك واقعاً جغرافياً يحدد إطار أقطار الخليـج العربي، وهـو واقع يجعـل السعودية والعراق جزءاً منه.

٢ - إن هناك واقعاً وممارسة عملية تحدد أقطار الخليج العربي بشكله الجغرافي، فجميع المنظمات شبه الاقليمية للخليج العربي على ما أعلم تشمل السعودية والعراق.

٣ - إن بعضـاً ممن يراد إخراجه من إطار التعاون شبه الاقليمي الخليجي العربي يدفع الآن ضريبة الدم من أجل أمن الخليج والجزر العربية في الخليج.

٤ - إن نفس الاعتبارات التي ذكرتها في الملاحظة الأولى تنطبق هنا أيضاً وتجعل من مصلحة أقطار الخليج جميعاً، بما فيها السعودية والعراق، أن تتعاون فيما بينها.

وأنتهي من كل ذلك إلى أن أي تعاون جزئي بين أقطار الخليج يجب أن يفهم ويقوم، كلما أمكن ذلك، في إطار أقطار الخليج كلها، وأن يكون ثانياً ضمن إطار التعاون العربي العام ومن أجل خدمته والاستفادة منه.

معذرة على الاطالة، وشكراً

كريم نشاشيبي: أود انطلاقاً من روح المداخلة التي قدَّمها الدكتور حسيب والتي أرحِّب بها كثيراً أن أربط المناقشة بأحوال الوطن العربي وكما ذكرت من قبل ربما بشيء من الاختصار فنحن بإزاء طريقين متوازيين من طرق التكامل الاقتصادي: الأول هو نقل الفوائض النفطية إلى بلدان العجز لمساعدتها على التغلُّب على مشاكلها الهيكلية، وبناء رصيدها الرأسمـالي بـطريقة متنـاسقة ومتكـاملة فيما بـين البلدان العربيـة بغية تعـظيم اقتصاديات الحجم وتمهيد السبيل أمام التكامل الاقتصادي. ولكنني لا أرى أية توقعات من هذا النهج بحيث تؤدي إلى التكامل النقدي. أما الطريق الآخر فهو يشمل بلدان الخليج في إطار تكامل نقدي بحيث تعمد هذه البلدان إلى تنسيق سياساتها فيما يتعلَّق بسعـر الصرف وسياساتها النقدية ما دام الانفاق الحكومي، كما ذكرت في ورقتي، هو عند منشأ السيولة في البلدان المنتجة للنفط. وأود أن أذكر في هذا الصدد أن الانفاق لا بد وأن يتواءم مع قدرات البلدان المعنية على استيعاب سلعها غير الخاضعة للتجارة. وفيما يتعلق بالسلع التجارية بخلاف النفط فإن معظمها يأتي على شكل واردات إلى بلدان الخليج وهنا استخدم سعر الصرف لخفض التضخُّم الزائد. ومع ذلك، ومع إنشاء عملة مشتركة واحدة، فبما أن المراكز المختلفة التي ستدخل في الاتحاد النقدي لها حصص أو نسب من الواردات من

السلع الخاضعة للتبادل التجاري فإن أي ارتفاع في هذه العملة المشتركة لن يكون ملائماً لأي عضو من أعضاء التجمُّع المطلوب.

وثمة سؤال آخر يتعلَّق بالمملكة العربية السعودية، فيما أن تكاملاً نقدياً من هذا القبيل لا يمكن تصوُّره بغير مشاركة العربية السعودية، فلا بد أن نسأل ما هي المشاكل التي قد تنشأ من واقع سيطرتها الاقتصادية على المنطقة وعلى أساس أن السعودية لها مجموعتها الخاصة من الأولويات السياسية ومنها مثلاً إحجامها عن إضفاء الطابع الدولي على عملتها.

محمد لبيب شقير: بعد الملاحظات التي أبداها الدكتور خيرالدين حسيب، أجد أنني يجب أن أختصر وأركز على الكثير مما أريد أن أقوله. ولي في هذا الصدد ملاحظة أساسية. إذا نظرنا إلى غلافي البحثين، نجد أن أولهما مقدم على أنه الجزء الأول من بحث معين هو التكامل النقدي العربي، فوائده، عقباته الاقتصادية وصيغ التحقيق. الورقة الثانية مقدمة على أنها الجزء الثاني. ومقتضى ذلك أن لا بد أن يكون هناك اتساق بينهما. وليس من الضروري أن يكون اتفاق كامل على النقاط الواردة في الورقتين، ولكن لا بد أن يكون هناك اتساق أو على الأقل لا بد ان يكون هناك اتساق في المفهوم الأساسي لفكرة التكامل النقدي وهي الموضوع الذي تدور حوله هذه الحلقة. وأنا أقدر كثيراً المقدرة التحليلية لكل من الكاتبين والتقيت بهما (السيد الفريدو ميديو) والأخ (الدكتور الصكباني) قبل ذلك في حلقات أخرى. ولكن ما ألاحظه على هاتين الورقتين هو وجود تناقض أو تعارض أو عدم اتساق في مفهوم التكامل النقدي. فبينما يشير السيد ألفريدو ميديو إلى فكرة واحدة هي التي يجعلها وبدون مناقشة غيرها من الأفكار هي محور ومفهوم التكامل النقدي، وهي فكرة إنشاء منطقة تثبت في داخلها أسعار الصرف، إذا بنا نجد عند الدكتور الصكباني فكرة أخرى مختلفة تماماً وإن كانت تشمل الفكرة الاولى، ولكنها فكرة أعم وأكثر شمولاً ودرجة غير الدرجة التي ذكرها (الفريدو ميديو) وقد حددها بنفسه حين قال أن الرأي السائد بين الاقتصاديين - وهذا الرأي قد تبناه بعد ذلك - هو أن التكامل النقدي يعني عملة مشتركة. ولذلك فقد بدأ من بدء مختلف تماماً عن البدء الذي بدأ منه (ألفريدو ميديو) واعتقد أنهما لو حاولا التنسيق لأمكن الوصول إلى أشياء مثمرة في هذا المجال. ومن ناحية أخرى فإن المفاهيم المختلفة التي أوردها الدكتور الصكباني كصنع للتكامل النقدي وهي مفاهيم وردت بتفصيل تام في مقال في الـ(Staff Papers) الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أود أن أحضرها لحضراتكم بعد الظهر، فصلت الخلافات الجوهرية بين هذه المفاهيم. وأنا شخصياً أفضل عليها التقسيم البسيط الذي أعطاه البروفسور وليامسون. كل إنسان له الحق في اختيار التقسيم الذي يفضل أن يعرض به الموضوعات، ولكنني كنت أفضل لو أن الاستاذ الدكتور الصكباني ربط حتى من الناحية النظرية بين هذه التقسيمات التي عمل بها أحد مفكري صندوق النقد الدولي، والتقسيمات البسيطة والقابلة في رأيي للتطبيق أو التي يمكن فهمها

وتحويرها إلى التطبيق والتي عرضها البروفسور (وليامسون). أما النقطة الثانية فتتصل في الواقع بتساؤل هام. لماذا استبعد الدكتور الصكباني صيغة اتحاد المدفوعات من صور التكامل النقدي؟ الحجج التي أوردها لا توضح ذلك، ولا تصل إلى الاقناع. والواقع أنه، لا يمكن استبعاد اتحاد المدفوعات من صور التكامل النقدي إلا بناء على فرض واحد وهو أن اتحاد المدفوعات لا يمكن أن يفعل شيئاً في التقريب الاقتصادي ما بين البلاد الداخلة فيه. ونحن أمامنا مثال أو أمثلة عديدة في مناطق من العالم أهمها أمريكا اللاتينية. اتحاد المدفوعات فيها لعب دوراً هاماً، ليس فقط كأداة لنوع من التعاون النقدي الذي يستخدم كقرين للتكامل النقدي في بعض المعاني، ولكن أيضاً كأداة ميسرة للتكامل الاقتصادي في بعض هذه المناطق.

أما النقطة الثالثة التي أريد أن أثيرها أيضاً هي هذا الحكم الذي أصدره السيد ألفريدو ميديو بالاعدام على عملية أو إمكانية قيام تكامل نقدي بين الدول العربية بالمعنى الذي حدده وهو أبسط معنى من معاني التكامل النقدي لأنه مجرد إنشاء منطقة تثبيت صرف حرة. وبأي حجة وصل لهذا الحكم؟ بحجة تنوع اقتصاديات تلك البلدان، أو تباين هياكلها الاجتماعية الأساسية. والواقع أننا لا نفهم بوضوح إذا كان التنوع يمكن أن يؤدي إلى تشجيع عملية تثبيت سعر الصرف، أم يعرقل ذلك. ولقد يكون الرأي كله نوعاً من الحكم المسبق يراد به أن يقال أن البلاد العربية عموماً غير صالحة لهذا النوع. أنا أود فقط تاريخياً أن أقول للاستاذ ميديو لو درس تاريخ المنطقة العربية لتبين أنه كان هناك تثبيت لأسعار الصرف بين عملات المنطقة العربية، وكان ذلك في ظل الاحتلال الأجنبي، ووجدت الاسس الاقتصادية لاستمرار هذا الثبات في سعر الصرف، بل لقد كان التعامل التجاري بينها تعاملاً كبيراً ربما لا يقل عما هو عليه الآن. هل تثبيت سعر الصرف ممكن في ظروف احتلال أجنبي واستعمار خارجي ويصبح غير ممكن عندما تكون البلاد قد أصبحت مستقلة؟ أنا أعتقد أن النقص هنا جاء أساساً من فصل عملية التكامل النقدي عن عملية التكامل الاقتصادي، ولو وضع التكامل الاقتصادي في الصورة، وأنا أصر على هذا من جديد، لاتضح أن التكامل النقدي وتثبيت سعر الصرف يمكن أن يتم، ويتم بشكل كامل مع تنوع أو عدم تنوع أو تباين الظروف العربية.

وإذا رجعنا إلى التحليل الاقتصادي نجد أن التنوع أو التباين أو فكرة التنافس والتكامل فكرة تؤخذ ببساطة. ولكننا لو حللناها لوصلنا لنتائج مختلفة. فحتى سويسرا لا يستبعد قيام تعاون بينها وبين اليابان في صناعة الساعات، التي قد يشير الظاهر إلى أنهما بلدان لا يمكن أن يقوم بينهما اطلاقاً نوع من التكامل في هذه الصناعة، وهذا المثال عرضه (أولين) بشكل واضح بنظريته عن التجارة الخارجية، عندما قال أن فكرة التباين التنافسية أو التكاملية بالنسبة للاقتصاد يجب أن لا نقف بها عند المعنى العام، أي إذا كان اقتصاداً

زراعياً أو اقتصاداً صناعياً ولكن ماذا ينتج هذا الاقتصاد وماذا ينتج هذا الاقتصاد؟ إذا دخلنا بهذا التفصيل الذي أوضحه (أولين) منذ الثلاثينات والذي ما زال قائمًا وصحيحاً حتى الآن يتضح أن البلاد العربية من الممكن حتى بالتحليل الأستاتيكي القائم أن تشكل مجالات للتبادل الذي يمكن أن يتسع فيها بينها إذا توفرت له ظروف معينة. ومن هذه الظروف قد يكون تثبيت سعر الصرف. طبعاً لحسن الحظ أن الدكتور الصكباني لم يصل إلى هذه النظرة المتشائمة، بل بالعكس هو من مؤيدي إحداث تكامل نقدي عربي، ولذلك فهذا وجه آخر من أوجه التناقض ما بين ورقتين، واحدة منهما هي الجزء الأول والأخرى هي الجزء الثاني لنفس الموضوع. أصل الآن لنقطة هامة جداً في رأي الدكتور الصكباني، وهي أننا إذا أردنا انتقال رأس المال في المنطقة في الظروف الحالية فإن هذا يتطلب بالضرورة أعمال ميكانيكية السوق. وأنا أوافقه على أن أعمال ميكانيكية السوق ضرورية لكي تسمح لرؤوس الأموال الخاصة أن تنتقل، ولكن أود فقط أن ألفت النظر إلى حقيقتين أساسيتين: الاولى أن الفوائض البترولية التي نتحدث عنها ليست فوائض القطاع الخاص، ولكنها فوائض الحكومات، وبالتالي فإن القرار هنا لا يتوقف على آليات السوق وإنما يتوقف بشكل أساسي على ما ذكره الدكتور خير الدين حسيب، مدى النظرة إلى الارتباط القومي بين هذه الاقتصاديات. ولحسن الحظ فإن تحليل الدكتور الصكباني بادخاله العامل السياسي واعطائه أهمية كبيرة، يمكن أن يجعلنا بطريقة ليست صريحة ولكن ضمنية، ندمج هذا الجانب فيها. والملاحظة الثانية أنه على غير ما يتصوره البعض، أن هناك بلاداً، العربية، تقوم فيها الحكومة بنشاط اقتصادي أو بجزء كبير منه وأن البلاد البترولية لا تقوم فيها الحكومة بجزء كبير من النشاط الاقتصادي. هذه نظرة خاطئة لأن في البلاد البترولية، النشاط الاقتصادي التنموي معظمه بيد الحكومة والحكومة هي التي تنفق عليه من الميزانية. وليس أدل على هذا من هذا البلد الذي نحن فيه الآن، ففيه حرية سعر الصرف وحرية التبادل، والمبادلات النقدية .. الخ والتجارة حرة، **ولكن عبء التنمية كله تقوم به الحكومة فهو بلد قطاع عام من ناحية عملية التنمية**. وإذا نظرنا هذه النظرة وأدخلنا عملية تنمية الاقتصادات العربية كوسيلة لادماج التكامل، لتحقيق التكامل الاقتصادي نجد أن كثيراً من الصعوبات التي يقف أمامها التحليل الجزئي الاقتصادي المبني على الـ (Micro Economics) تزول، لأننا إذا نظرنا إلى الحكومة وإلى المدى الزمني الذي تتحرك فيه نظرة أبعد من المدى الزمني الذي ينظر إليه التحليل الجزئي، لتغير الأمر. كما ذكر الدكتور خير الدين حسيب. لا بد هنا من اعتبار ما الذي سيحدث لا أقول لفترة بعد نضوب النفط، لأن النفط قد لا ينضب مادياً، ولكن بعد زوال سيطرة العرب وسيطرة دول الاوبك على تحديد أسعار البترول، وهذا قد يأتي وقد يكون قريباً.

لو قمنا بهذا التحليل، يكون من الواجب في الواقع اعطاء تركيز مهم على مشروعات

التنمية التي تضمن لنا المرحلة التي تلي المرحلة الحالية. وهنا يكون دور الحكومات هاماً، ولذلك أنا أشرت في جلسة هذا الصباح إلى المشروعات المشتركة التي تلعب فيها حكومات دول البترول دوراً هاماً بالاضافة إلى مشروعات القطاع الخاص.

سيادة الرئيس، هذا ما أردت فقط أن أقوله وقد أكون قد أطلت وأعتذر عن إطالتي.

فائقة الرفاعي: سأكون مختصرة ولكن أود أن أعلق على ما جاء في الحديث خلال اليومين الماضيين واليوم، حيث أن انطباعي الذي خرجت به من هذه المناقشات الشيقة والجادة هو:

١ - إن التكامل النقدي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التكامل الاقتصادي.

٢ - إن التكامل النقدي لا يمكن الوصول إليه على مستوى العالم العربي ككل.

لذلك فإنني أطرح المحاور التالية للوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي في العالم العربي، وهي ليست بالجديدة ولكني أود تأكيدها وطرحها للمناقشة في اجتماعنا الأخير هذا المساء...

المحور الأول و هو:

١ - الدينار العربي في الخليج

إنني من المؤمنين بأن التفكير أو الاقدام على إصدار دينار عربي في الخليج في الوقت الحالي هو أنسب الخطوات لدول المنطقة، لأنني لا أؤمن بالحل الجزئي والمتمثل بإصدار عملة موازية. ولقد حان الوقت بالفعل للقيام بذلك بجدية. فما هي الفوائد وما هي المحاذير؟ **الفوائد في اعتقادي كثيرة ومنها**

أولاً: إن الظروف في هذه الدول مهيئة الآن، وأكثر من أي وقت مضى وسيأتي لعمل مشترك حيث أن إدراك حكومات المنطقة بأهمية الاتحاد في جميع المجالات قوياً في الوقت الحاضر، والخطوة الاولى، هي العمل المشترك في الميدان النقدي لأنه سيمهد الطريق إلى تنسيق كامل للتكامل الاقتصادي الشامل. فالاعتياد على ادارة نقدية موحدة، ستؤمن إلى التنسيق بينها وبين السياسة المالية في الدول الأعضاء متمثلة في الانفاق الحكومي الذي يمثل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع الانفاق الكلي في هذه المجتمعات.

ثانياً: ليس هذا فقط، بل انه في ضوء أهمية القطاع الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، فإن الادارة النقدية الموحدة في سلطة الاصدار الاقليمية والممثل فيها الأعضاء، والتي يجب أن يكون فيها محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية في الدول الأعضاء، ستقرب وجهات النظر وتدعم الشعور بضرورة تنسيق السياسات الاستثمارية في

هذه البلاد، وهي خطوة ضرورية وهامة على طريق الوحدة الاقتصادية والنقدية الشاملة، خاصة وأن الاقتصاديات في المنطقة ضعيفة من حيث القاعدة الانتاجية وهي على وشك الاقدام بعملية تصنيع واسعة النطاق.

ثالثاً: إنه بطبيعة الحال، سوف يتبع استحداث العملة المشتركة اجراءات قانونية ومالية تشتمل على تحديد الاحتياطيات اللازمة للحفاظ على قيمة العملة الجديدة وعلى الاجراءات العملية الممكن اتخاذها للمحافظة على القيمة التعادلية للعملة دولياً. وهذه أمور تدفع بطبيعة الحال إلى عمل مشترك جاد له فوائده، وأعتقد أننا كلنا نتفق على هذا الأمر.

رابعاً: إن اصدار عملة عربية موحدة سيتطلب خلق وتطوير الأجهزة والتنظيمات الخاصة بادارة العملة الجديدة وكذلك على أساليب تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء فيما يخص سياسات التعامل في النقد الأجنبي واجراءاته والعمليات النقدية والمصرفية على اختلاف أنواعها. . . وهذه ستكون تجربة حية ومبسطة إلى حد ما نستفيد منها أكثر عملياً.

خامساً: إنه لمجرد وجود عملة عربية مشتركة. سيتطلب الأمر في المستقبل انشاء سوق موحدة لرأس المال ووضع التشريعات الاقتصادية المشتركة بما في ذلك رسم السياسات المالية المتناسقة، خاصة وأن هذه الاقتصاديات لم تتبلور بعد القاعدة الانتاجية التي ستقوم عليها، ومن ثم يكون من الأسلم والأفضل التنسيق من الآن حتى لا تتكرر مأساة إقامة نفس الصناعات في خمس دول في آن واحد، الأمر الذي يبدد الموارد المالية لهذه الدول التي هي في أحوج الحاجة إليها الآن ومستقبلاً.

سادساً: إن خلق عملة عربية موحدة بدءاً بالدول الخليجية، سيشجع انضمام دول أخرى إليها مستقبلاً وخاصة وإن العملات الخليجية الآن قوية لما تعتمد عليه من احتياطيات وأنه مستقبلاً قد تضعف هذه العملات لضعف الاحتياطيات ونقص البترول. ولا شك أن العملة المشتركة ستكون أقوى من أية عملة قطرية سائدة الآن. وهذا يجعلها قابلة للتدويل وعلى استمرارها قوية لأن الدينار العربي سيكون أدعى للقبول من أية عملة وطنية وستكون العملة أكثر استقراراً.

سابعاً: ربما يكون لإنشاء العملة الموحدة أثر بوجه عام على تسهيل انتقال رؤوس الأموال من بلدان الفائض وبلدان العجز في العالم العربي. وهذه نقطة قد تتحقق، وقد لا، وإنما لها ايجابياتها إن تحققت وليس لها سلبيات إن لم تتحقق.

المحاذير

لا اعتقد أن هناك محاذير سوى أنه ربما قد تتغير ظروف الدول الخليجية مع تغير وضع النفط كمصدر للطاقة أو مع نفاذ النفط، ومع تغير المركز النسبي لهذه البلدان، قد

ينجم خلاف وتعارض في المصالح، الأمر الذي يهدد الوحدة النقدية. وهذا الأمر رغم أنه وارد إلا أن حدوثه مع الوحدة النقدية سيقرب وجهات النظر عنها في غياب هذه الوحدة. لأنه مع الادارة المشتركة سيتغلب على تعارض المصالح تدريجياً بل وقد يمكن تجنبها كلية، وهذا هو المأمول.

هذا وأود أن أشير أنه كان مطروحاً في المداولات التي تمت بشأن العملة الخليجية فكرة استمرار احتفاظ الدول الأعضاء بالاحتياطيات النقدية (غطاء الاصدار) وادارته منفردة وإن الادارة المركزية للاصدار تحتفظ فقط بسجلات هذه الاحتياطيات، وتتم عملية تسوية من حين لآخر بين البنوك المركزية الأعضاء. هنا السيادة لن تفقد كاملة.

أما فيما يتعلق بانضمام العراق إلى الوحدة العربية الخليجية من البداية:

الفكرة أصلاً في البدء بدول الخليج هو خضوعها لنفس الظروف الاقتصادية ووجود حرية التجارة وقابلية عملاتها للتحويل. أما العراق، فعملتها غير قابلة للتحويل وحرية التجارة غير متوفرة. لذلك، إذا كان المبدأ هو إدخال دول أخرى تختلف في ظروفها، فلا داعي لاقتصار دخول العراق فقط، بل يمكن فتح الباب لأية دولة أخرى ترغب في الانضمام. وهذا من شأنه تعقيد هذه الخطوة وربما تأخيرها، ومن ثم يكون من المناسب البدء بالدول الخليجية المتشابهة وانضمام أية دولة أخرى إليها في الوقت المناسب لها.

إن خلق عملة موازية جنباً إلى جنب مع العملات السائدة يتضمن أيضاً خلق بنك مركزي اتحادي، ويقترح أن تضع الدول الأعضاء نسبة من موجوداتها فيه بالاضافة إلى نسبة من عملاتها المحلية. وهذا يتضمن بطبيعة الحال قرارات تختص بكمية الاصدار اللازمة للمنطقة من هذه العملة وهذا يتطلب تنسيقاً كاملاً في السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء حتى يمكن إحلال العملة الموازية تدريجياً وإلا فسوف تواجه صعوبات إذا ظلت محدودة بالتداول وكذلك لن يجنى منها ثمارا بالقدر المطلوب وهي في ذلك خطوة للوحدة النقدية الكاملة والتي لا نرى مبرراً **لتأخيرها**.

المحور الثاني هو:

٢ - بالنسبة لدول العجز نبدأ بالتنسيق في سياسات أسعار الصرف لجعلها قابلة للتحويل تدريجياً، هذا بالاضافة إلى نظام التسويات المقترح أن يبدأ فيه الصندوق.

٣ - وجنباً إلى جنب مع هاتين الخطوتين، علينا **كمحور ثالث** تأكيد ضرورة إقامة مؤسسة إقليمية لرسم برنامج استثماري للدول العربية ضمن استراتيجية شاملة للمنطقة أخذاً في الاعتبار الموارد الانتاجية المتاحة.

٤ - **المحور الرابع** يشمل اقتراح انشاء «مجمع للفوائض» وليس **مجمعاً** «للاحتياطي»

لخدمة الاستثمارات في مجالات الانتاج المختلفة في الدول العربية. وقد يكون هذا المجمع في صندوق النقد العربي. وقد يكون البديل لذلك تدعيم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي بزيادة رأس المال لكي يقوم بدوره ليس كصندوق للاقراض بل كبنك تنمية اقليمي، وهنا من الضروري التفكير في أن يكون لاستثمار أموال البنك عائد للدول الأعضاء بصورة أو بأخرى.

وشكراً . . .

جورج غونزاليز ديل فال: شجعتني تعليقات الدكتور حسيب الواضحة والصريحة على هاتين الورقتين اللتين تعالجان إمكانية التكامل النقدي العربي، على الحديث فيما يتعلق بوجهة النظر الأعم المتصلة بأهداف ومعاني التكامل الاقتصادي.

وأنا متأكد أنه ما كان بوسع أمريكا اللاتينية أن تتحرك إطلاقاً في مجال التكامل الاقتصادي منذ عشرين عاماً مضت لو كنا قد بدأنا المسيرة بإعطاء اهتمام مبالغ فيه إلى التصورات النظرية المتعلقة بالتكاليف والفوائد، والمناطق النقدية المثلى والبدائل المحققة للكفاءة . . . إلخ. ويمكن القول أن المؤلفات الاقتصادية كانت في ذلك الوقت ومن حسن الحظ، ينقصها الغزارة والشمول الذي تتصف بهما الآن. وعلى أية حال، أؤكد لكم أن ما دفعنا إلى السير بحزم على طريق التجارب التكاملية كان مزيجاً من حسن تقديرنا للأمور ومن شعورنا القوي بالاستقلال الاقتصادي عن المصالح الخارجية.

وإذا كان الواقع يشهد بأن منجزاتنا في هذا المضمار ما تزال متواضعة للغاية بالنسبة لتحقيق النماذج المثلى للتكامل النقدي، إلا أن الركائز التي يمكن أن يستند إليها التطور في المستقبل موجودة، الأمر الذي يجعلني واثقاً من قدرتنا على الحركة إلى الأمام، ربما دون التفات كبير إلى التعريفات النظرية للتكامل النقدي الأمثل.

وأما فيما يتعلق بالمناقشة المطروحة حالياً، فكلما أمعنت في قراءة الأوراق التي بين أيدينا إزددت اقتناعاً بأن القرار الأساسي الذي يستند إليه التكامل النقدي المنشود هو قرار سياسي بالدرجة الأولى على أنني أشعر أن ندوات على هذا المستوى لابد وأن تسعى إلى أن تزود رجال السياسة الذين بيدهم صنع القرار، بما يسعها من دعم فني (وليس بالضرورة نظرياً)، وذلك لكي تنير لهم آفاق الطريق الصحيح.

ألفريدو مديو: أرجو أن أعبر بداية عن دهشتي من طبيعة بعض التعليقات التي أعقبت تقديم ورقتي.

لقد جئت هنا لكي أناقش الاقتصاديات والسياسة الاقتصادية ولكنني أجد نفسي مضطراً لمناقشة مسائل مختلفة.

لقد وجه انتقـاد إلى ورقتي ليس لأنها لا تعالج على نحو ملائم الموضوع المطروح ولكن لأنها لا تعالج شيئا مختلفاً تماماً.

لقد كان هذا أمراً غير عادي وأضيف أمراً فيه خطأ غير عادي. لقد وجهت نفسي في الحقيقة إلى النظرية العامة للتكامل النقدي ومن ثم فلم أناقش المشاكل المحددة للمنطقة العربية وفي هذا كنت أخدم تماماً أغراض هذه الندوة.

إن الدكتور حسيب أعطى المجتمعين انطباعاً بأنني قد تخليت عن التزام قطعته سابقاً على عاتقي وهذا أمر غير حقيقي بكل المقاييس فأنا لم ألزم نفسي في أية مرحلة قطعها إعداد الورقة لهذه الندوة بكتابة أي شيء يختلف عما كتبته فعلاً.

إن محتوى ورقتي مشار إليه بوضوح في صفحتها الأولى، إن الورقة أُتيحت لسكرتارية الندوة بأيام قبل افتتاحها وإذا كان هناك بعض الأخطاء التنظيمية أو الحكمية التي أدت إلى نوع من الازدواجية أو من التخصص بين الأوراق المقدمة أو بين الأوراق التي طرحت في جلسات مختلفة من الندوة فليس هذا من شأني على الإطلاق.

وفي ضوء الساعة المتأخرة التي نتحدث فيها وحتى أتيح لزميلي الدكتور سقباني بعض الوقت لكي يدلي بردوده سوف أحدد إجابتي على التعليقات بنقطة واحدة.

أريد أن أُبدد الإنطباع بأنني لا أحبذ تكاملاً نقدياً أو تكاملاً اقتصادياً على أساس حكم مسبق. إن العكس هو الصحيح، فما حاولت أن ابلغه للحاضرين هو بالدرجة الأولى الفكرة التي تقول أن محاولة تحقيق تكامل نقدي قد لا تكون قراراً حكيمًا عندما تكون الظروف الاقتصادية المسبقة لتحقيق هذا التكامل غير متوافرة بل إن هذا النوع من التكامل قد يثبت استحالته بل وفي أية مرحلة قد يثبت ضرره على البلدان الأعضاء الأضعف مركزاً.

وفي الحالة المحددة للبلدان العربية، فإنني أميل إلى الاعتقاد بأن المهمة الأكثر إلحاحاً هي وضع تنمية واستـراتيجية لـلإستثمار بحيث يمكن معهـا توفـير الظروف والشـروط الاقتصادية التي يمكن في ظلها أن يتم هذا التكامل النقدي.

محمود سقباني: شكراً سيدي الرئيس، سوف ألزم نفسي بالإيجاز بالنظر إلى ضيق الوقت. وسوف أتناول تعليقات الدكتور علي حول ورقتي أولاً:

١ - الإشارة إلى تراكم الفوائض النفطية بعد الحقبة النفطية تتعلق برصيد الفوائض وليس بالتدفق منها. في حين أن تعليق الدكتور علي يشير فقط إلى مفهوم هذا التدفق.

٢ - أوضحت الورقة تماماً مقولة أنه في ظل تكامل السوق بشكل تام فإن السياسة النقدية تصبح عاجزة عن الحركة. إلا أن النقاش يتناول الحقيقة القائلة بأن تباينات سعر

الفائدة لا تنشأ في ظل درجة عالية من تكامل السوق. أما عن التصحيح أو التسوية عن طريق سوق السلع والخدمات، فإن التكامل التام لهذه الأسواق لن يترك فعالية إلا في المدى القصير تمارسها السياسة النقدية، في حين يظل ميزان المدفوعات في حالة من التسوية.

٣ - التعليق الذي تناول المناطق الفرعية في العالم العربي لا ينطوي على طرح معياري أو نقييمي من جانبي، فأنا أشير فقط إلى الحقائق الموجودة وحسب.

٤ - كنت أعني بالتسعير المزدوج، التسعير بعملتين وليس شيئاً آخر.

٥ - ملاحظتي حول خصم «جريشام» إنما تشير بالطبيعة إلى استيعاب للعملات القديمة عن طريق الإحلال.

٦ - ملاحظة الدكتور علي حول تكامل السوق المالية، على أساس أنه مجرد إحلال بغير تعبئة أو حركية، ملاحظة محيرة. وعندما عرفت التكامل، فعلت ذلك على أساس إحلال الأوراق المالية الموجودة في المناطق المختلفة وهذا يعني بوضوح فتح المجال أمام تحركها وتنقلها بصورة حرة، الأمر الذي يجعل تعليق الدكتور علي في هذا المجال لا محل له. وأخيراً فما قيل عن تناقض في صفحة٥٨٩ ليس تناقضاً على الاطلاق فقد حرصت في هذه الصفحة على طرح المقولات على نحو ما قالت به الورقة ذاتها.

آتي الآن إلى ما قاله الدكتور شقير:

بالإشارة إلى جزأي الورقة المطروحة أمامنا، فإن افتقارهما إلى الاتساق إنما يرجع إلى أن ورقتي ثم ورقة السيد ميديو قد جرى تصورهما وكتابتهما بشكل منفصل كل على حدة.

وفيما يتعلق بملكية الحكومات للفوائض، فأنا لا أعتقد أن هذا ينال من وجاهة الحجة التي طرحتها حول الأسواق. إن هوية مالك السندات أو الأوراق المالية إنما تبدو لي أمراً لا أهمية له، إن الفكرة القائلة بتنظيم السوق إنما تقوم على أساس الملاحظة التي تقول بأن الأمر يحتاج إلى بديل لأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في العالم العربي.

وقد أشار الدكتور شقير إلى ورقة من صندوق النقد الدولي متعلقة بالتكامل النقدي، وأخشى أنني لا أكون مطلعاً على هذه الورقة.

أخيراً أرجو سيدي الرئيس أن أطرح نقطتين عامتين:

أولاً فيما يقال على الإتجاه غير العربي لورقتي بشكل عام، فإنني أقول ان ورقتي إنما تتعلق أساساً بصيغ التكامل وبجوانبه العملية. وعندما كنت أطرح آرائي لم أجد فائدة تذكر لأن أسمي الأدوات والصيغ وما في حكمها عربية أو غير عربية وأنا أعتقد أن استخدام صفة ما، لا يضيف ولا ينال من المقولة المطروحة. ومع ذلك فعندما وجدت ثمة حاجة

للتعليق على وضع عربي بعينه أو لطرح مقولة عربية بعينها، فقد فعلت ذلك وبتفصيل كثير.

ثم طرح هنا الكثير تحبيذاً لإقامة اتحاد خليجي أو مشروع تكاملي نقدي بالخليج. وأنا لا أعارض ذلك، إلا أنني لا أعتقد أنه سوف يخدم أهدافاً مفيدة. إن الهدف من أي اتحاد نقدي يقوم بهذه المنطقة هو تعبئة الموارد العربية، ولا سيما الأموال الفائضة، ولا يمكن أن يتم هذا من خلال اتحاد خليجي. وقد يكون قيام هذا الاتحاد أمراً بسيطاً بلا تعقيد، لكنه أيضاً لن تنجم عنه فائدة كبيرة. وفي هذا المجال فأنا أوافق على ما طرحه الدكتور الإمام أمس في هذه النقطة وشكراً.

خير الدين حسيب: أود أن أوضح ما أشار إليه الدكتور ميديو في رده، فأبين أنه كانت هناك لجنة تحضيرية شكَّلها المركز لإعداد مخطط هذه الندوة، كانت تضم إضافة لشخصي الأخوة الدكتور سمير مقدسي والدكتور كريم نشاشيبي والدكتور محمود سقباني نفسه. وقد أخذ الدكتور سقباني على عاتقه، باختياره ورغبته، إعداد البحث حول «التكامل النقدي العربي: فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه» والذي كان مقرراً أن يقدم للمركز في أواخر آب/أغسطس ١٩٨٠، ثم وافق المركز على تمديد الموعد إلى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بناء على طلب الدكتور سقباني. وقد طلبت سكرتارية الانكتاد، التي يعمل فيها الدكتور سقباني، ولأسباب خاصة بها، أن يساهم الدكتور ميديو معه في إعداد البحث، فوافق المركز، ولكنه لم يجر بحث اقتراح أو مناقشة أو موافقة على أي تغيير في عنوان البحث أو محتواه. ولكن البحث لم يقدم إلا قبل أربعة أيام من بدء انعقاد الندوة، وبدلاً من بحث واحد قدم لنا بحثان غير مترابطين ولا يعالجان بشكل أساسي الموضوع الذي كلف الدكتور سقباني لبحثه ووافق عليه والتزم به. وبإمكان الدكتور ميديو أن يطلع على مراسلات المركز مع الدكتور سقباني والانكتاد، إذا ما رغب في ذلك.

أما إلى أي مدى قد استجاب البحثان وعالجا الموضوع الذي طلب منهما معالجته، فهو أمر ترك الحكم عليه لكم.

الفصل الحادي عشر

دور صندوق النقد العربي في امكانية تحقيق التكامل النقدي بين الأقطار العربية

فايق عبد الرسول

مقدمة

موضوع هذه المحاضرة عام لا يتماشى مع عصر التخصص والتكنولوجيا الحديثة، وتحديث الموضوع يتطلب حصر التحليل في إحدى جوانب التكامل النقدي العربي ودور الصندوق في تحقيقها. ولكن ليس بالضرورة كل تحديث يعتبر جديراً ما لم يكن ملائمًا، وحصر التحليل ضمن نطاق ضيق في مجالات التكامل النقدي قد لا يكون ملائمًا، لأنه لا يعطي الصورة الشمولية لدور الصندوق. ولهذا تراجعت للوراء فذكّرني ذلك بعهد التلمذة خاصة خلال الخمسينات حيث كنا نملأ «بحوث الصف» بعناوين عامة نسطر تحتها كل شيء يتصل من قريب أو بعيد بأطراف الموضوع دون التعمق في الموضوع ذاته. تجنباً لكل ذلك وتماشياً مع عصر التخصص سلكت طريقاً وسطاً، لكي أعرض على حضراتكم صورة عامة ولكن ليست شاملة تحليلية عن دور الصندوق في الجوانب المهمة من التكامل النقدي العربي، مستنتجاً اقتراحات في كل من هذه الجوانب مبنية على الخلفية التحليلية الواردة في هذه الورقة. إلا أن بعض هذه الاقتراحات قد يكون استقرائياً ويحتاج إلى مزيد من البحث والتمحيص من قبل باحثين آخرين.

تميز الفكر النقدي العربي بالطموح دون الإلتفات إلى الواقع والظروف التي تحيطه. ولهذا فلا غرابة من فشل جميع المحاولات السابقة، إبتداءً من المشروع السوري في منتصف الأربعينات والداعي إلى إنشاء «مصلحة نقد عربي» تتولى إصدار العملة العربية الموحدة، وانتهاء باتفاقية إتحاد المدفوعات العربي في النصف الثاني من الستينات التي لم يصادق عليها إلا العراق وبقيت حبراً على ورق. وعلى أثر ممارسة حقوق السيادة في تسعير النفط، تصبح أسعار النفط وتدفق رؤوس الأموال على الأقطار العربية النفطية من جهة، وزيادة العجز، في موازين مدفوعات الدول العربية الأُخرى ومحدودية وصعوبة شروط الأقراض في الأسواق المالية الدولية من جهة ثانية، تحفز الفكر النقدي العربي من جديد للاستفادة من تبدل

الظروف الاقتصادية والمالية في الوطن العربي، في سبيل تحقيق الطموحات القومية في التكامل النقدي العربي، فطرح على الصعيدين الرسمي والشعبي فكرة صندوق النقد العربي. وفي هذه المرة إتخذ الفكر النقدي العربي مسلكاً مختلفاً عن المحاولات السابقة حيث أفلح في مزج الآمال والطموحات العربية في إقامة منطقة عربية نقدية مع الواقع الذي يعيشه الوطن العربي خاصة الأقطار العربية التي تسعى جاهدة للحصول على قروض ميسرة الشروط لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها. ولهذا تم، ولأول مرة، إخراج فكرة صندوق النقد العربي إلى حيز التنفيذ، وانضمام جميع الأقطار العربية إليها. إن هذا المزج بين الواقع والطموحات وبين متطلبات الدول الممولة والمقترضة انعكس في السيطرة على الصندوق، حيث نجد أن ثلث الدول الأعضاء تملك ما يقارب ٥٧٪ من القوة التصويتية للصندوق، في حين أن ثلثي الدول العربية الأُخرى تملك الباقي. وكذلك انعكس في هيكل الاتفاقية من حيث عدم التوازن بين أهداف الصندوق وبين عملياته أو وسائله المتاحة في سبيل تحقيق أغراضه. كما انعكس أيضاً في صياغة فقرات إتفاقية الصندوق. فمثلاً في الوقت الذي نجد فيه أن معظم أهداف الصندوق قد اهتدت بالطموحات في تحقيق وحدة نقدية عربية، نجد أن عمليات الصندوق قد انحصرت في وصف أشكال وحدود واشتراطات الأقراض للأقطار العربية ذات العجز.

هذا المزيج بين الواقع والطموح في اتفاقية الصندوق كان له الأثر الكبير في تخطيط مسار البحث الذي أعددته لهذه المحاضرة، إذ يتناول الفصل الأول الإمكانات أو الموارد الذاتية والاضافية للصندوق ومجالات زيادتها لكفاية عملياته التمويلية الحالية والمستقبلية. والفصل الثاني يحلل بعض مظاهر الوضع النقدي العربي، خاصة بالنسبة لوضع المدفوعات الخارجية وارتباطات العملات العربية وانتقال رؤوس الأموال فيها بين الأقطار العربية وأثر جميع ذلك على دور الصندوق في سياسة التكييف وتصحيح موازين المدفوعات وتنسيق السياسات النقدية والمالية العربية واستقرار أسعار صرف العملات العربية فيما بينها. أما الفصل الثالث فقد تركز في تبيان بعض آفاق تطوير عمليات الصندوق على المدى القصير والمتوسط الأجل في سبيل تحقيق التكامل النقدي العربي.

الفصل الأول
إمكانيات الصندوق ودوره التمويلي

١ - الموارد الذاتية والاضافية للصندوق

إن توسيع الأقراض من تمويل العجز الكلي إلى تمويل العجز في الميزان الحسابي وزيادة حدوده وفتح منافذ جديدة لعمليات الصندوق تبقى حبراً على ورق ما لم تكن هناك موارد كافية للصندوق للقيام بها.

وقد نصت المادة الحادية عشرة بأن موارد الصندوق تتكون من العناصر التالية:
١ - رأسمال الصندوق المدفوع.
٢ - الاحتياطيات.
٣ - القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق.
٤ - أية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين.

وواضح من أعلاه بأن الفقرة (٤) قد منحت الصندوق المرونة الكافية للحصول على الموارد اللازمة لعملياته بعد موافقة مجلس المحافظين عليها. أما المكونات الأُخرى فيمكن إلقاء نظرة عليها لمعرفة كفايتها للتمويل المطلوب.

(أ) شحة الموارد الذاتية للصندوق وإمكانيات زيادتها

رأسمال الصندوق: حددت الاتفاقية رأسمال الصندوق بمبلغ **٢٥٠** مليون دينار عربي حسابي أو ما يعادل **٧٥٠** مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك على اعتبار أن الدينار يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن رأسمال الصندوق قد زيد بمبلغ **١٣** مليون دينار حسابي نتيجة زيادة حصة العراق من **٢٥** إلى **٣٨** مليون دينار عربي حسابي. أما المدفوع من رأسمال الصندوق فقد حددته الاتفاقية عند بدء العمل بها بما يعادل **٢٧٪** من رأسمال الصندوق منها **٢٪** بعملات الدول الأعضاء كذلك وافق مجلس محافظي الصندوق على زيادة المدفوع من رأس المال بنسبة إضافية قدرها **٢٥٪** تسدد في موعد أقصاه (أيار/مايو **١٩٧٩**) وبشرط أن يكون الصندوق قد استعمل ما لا يقل عن **٥٠٪** من رأسماله المدفوع في الاقراض بذلك التاريخ.

وبمقارنة بسيطة بين رأسمال صندوق النقد العربي المدفوع وحتى المكتتب به مع حجم العجز في موازين مدفوعات بعض الدول العربية ذات العجز، يمكننا أن نحصل على مؤشر عام حول مدى كفاية موارد الصندوق وقابليته في تمويل العجز. وتشير المعلومات المنشورة عن موازين مدفوعات كل من الجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسورية وتونس واليمن واليمن الديمقراطية بأن العجز في الحساب الجاري من موازين مدفوعاتها قد بلغ حوالي ٦ ملايين ارتفع إلى ٨,٢ مليون ثم إلى **٩** ملايين دولار خلال **١٩٧٦ - ١٩٧٨** على التوالي. وتأثير حجم هذا العجز وزيادته المستمر على كفاية موارد الصندوق وقابليته لتلبية إحتياجات الأقطار العربية أعلاه للتمويل القصير والمتوسط الأجل، إنعكست في إنخفاض نسبة هذه الموارد إلى حجم العجز من **١٥,٣٪** إلى **١١,٢٪** ثم إلى **١٠,٩٪** خلال الفترة أعلاه على التوالي. وعلى الرغم من كون المعلومات أعلاه غير حديثة نسبياً بسبب عدم توفر الحديث عنها لدينا، إلا أنها تشير بوضوح إلى أن هناك اتجاهاً عاماً نحو الزيادة في العجز. وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى إنخفاض أكثر من نسبة كفاية موارد

الصندوق الذاتية إلى حجم التمويل المطلوب، وبالتالي إنخفاض مستمر في دور وقابلية الصندوق في تحقيق أهدافه التمويلية وزيادة اعتماد الأقطار العربية ذات العجز على التمويل من المؤسسات والأسواق المالية الاقليمية والدولية الأُخرى. ومما يزيد الطين بلّة، هو أن حصص الأقطار العربية ذات العجز ضئيلة، مما يجعل حجم هذه التسهيلات غير مهمة بالنسبة للعجز الحاصل في موازين مدفوعاتها، ولا تتناسب مع حجم احتياجات هذه الأقطار. والجدول التالي يوضح العلاقة بين أقصى حدود التسهيلات الاعتيادية التي يستطيع الصندوق تقديمها بموجب اتفاقيته وبين حجم العجز في الميزان الحسابي لكل دولة من الدول العربية ذات العجز، وعلى فرض أن جميع رأسمال الصندوق الاسمي تم دفعه.

جدول رقم (١)

البلد	العجز ١٩٧٦-١٩٧٨	الحصة	الحد الأقصى للتسهيلات	التسهيلات إلى العجز (٪)
الجزائر	٢٢٣٥	٧٤,١	٢٢٢,٣	٪١٠
مصر	١٢٨٥	٤٨,٧٥	١٤٦,٢٥	٪١١
الأردن	٤٦٦	٧,٨	٢٣,٤	٪٥
موريتانيا	٢٤٠	٧,٨	٣٢,٤	٪١٠
المغرب	١٥١٩	١٩,٥٠	٥٨,٨	٪٤
الصومال	١١٤	٧,٨	٢٣,٤	٪٢١
السودان	١٢٩	١٩,٥٠	٥٨,٨	٪٤٦
سورية	١٢٣٩	٧,٨	٢٣,٤	٪٢
تونس	٥٣٧	٩,٧٥	٢٩,٢٥	٪٥
اليمن الديمقراطية	٨٧	٧,٨	٢٣,٤	٪٢٧

يشير الجدول أنه حتى إذا افترضنا بأن التسهيلات المتاحة لكل دولة تبلغ ثلاثة أمثال المدفوع من حصتها حتى الآن، وهو ٥٠٪، وإن هذه التسهيلات تدفع جميعها خلال السنة وإن موارد الصندوق كافية لذلك، فإن تمويل الصندوق للعجز في موازين المدفوعات العربية - فيما عدا بالنسبة للسودان واليمن الديمقراطية والصومال - لا زال هامشياً، لا يزيد عن ١١٪ من العجز بالنسبة لمصر والجزائر وموريتانيا، ولا تزيد عن ٥٪ بالنسبة لتونس والأردن والمغرب وسورية. نتيجة لذلك يتوقع بأن معظم الأقطار العربية ذات العجز سوف تتفادى تسهيلات الصندوق التي تزيد عن حصتها التلقائية فيما إذا اشترط الصندوق تكييف السياسات المالية والنقدية بما لا ينسجم مع توجهات السياسات الاقتصادية لهذه الأقطار. وبهذا فإذا كان المطلوب من صندوق النقد العربي أن يلعب دوراً مهمًا في تمويل العجز ويزيد من فرص الاكتفاء الذاتي العربي في مجال النقد والتمويل، فإنه لا بد من زيادة موارده،

وعلى أن تكون هذه الزيادة مستمرة كل ثلاث سنوات مثلاً، وأن يكون حجمها على الأقل موازياً لنسب الزيادات الحاصلة في العجز. وقد تكون هذه الزيادات في موارد الصندوق ذاتية عن طريق أولاً زيادة النسب المدفوعة إلى ١٠٠٪ من رأسمال الصندوق المكتتب به ومن ثم زيادة رأسمال الصندوق المكتتب به نفسه. وفي هذا الصدد قد تكون هناك أقطار عربية غير قادرة على تحمل أعباء مالية إضافية، وبالتالي فإن زيادة رأسمال الصندوق قد يؤدي إلى تغيير نسب توزيع الحصص فيزيد من سيطرة الأقطار العربية الممولة على حساب حصص الأقطار العربية غير القادرة. إلا أن هذه المشكلة. لا ينبغي أن توقف نمو موارد الصندوق الذاتية. وهناك طرق عديدة لمعالجتها، نذكر منها على سبيل المثال أن تكون الحصة المكتتب بها ديناً بدون فائدة على الدولة العضو ما دامت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وتقوم بتسديد جزء أو كل هذا الدين عندما ينقلب هذا العجز إلى فائض لسنتين أو ثلاث سنوات متتالية، أو أن يعتمد الصندوق سياسات تمييزية في تسديد رأس المال كأن تحدد نسب دفع الحصص المكتتب بها لكل دولة بالقياس إلى الدخل الفردي وصافي احتياطياتها الرسمية، أو أن تسدد حصص الدول الأعضاء غير القادرة من موارد صندوق التنمية العربي الذي اقترحه العراق مؤخراً برأسمال يتروح بين ١٠ إلى ١٥ بليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية الأقل نمواً خلال عقد الثمانينات.

الاحتياطيات: نصت إتفاقية الصندوق على جواز إنشاء احتياطيات عامة وخاصة لديه، بشرط أن يحدد مجلس المحافظين حجمها والغرض منها عند إنشائها. ويتم تكوين الاحتياطي العام والاحتياطيات الخاصة من صافي الدخل السنوي للصندوق وحسبما يقرره مجلس المحافظين. وفي هذا الصدد تشير ميزانية الصندوق بأن رصيد الاحتياطيات قد بلغ ١,٩١١ مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام ١٩٧٨، منه ٤٩٤ ألف دينار إحتياطي عام و٦٧٧ ألف دينار إحتياطي فروق العملة والاستثمارات و٧٥٠ ألف دينار احتياطي مساعدات فنية. إن زيادة نسبة المدفوع من رأسمال الصندوق سوف تؤدي إلى زيادة صافي دخل الصندوق، وهذا يمكنه من توسيع احتياطياته. ولا ريب بأن من أهم الاحتياطيات الخاصة التي يستطيع الصندوق أن يقوم بها هي فتح حساب تمول موارده من هذه الاحتياطيات ويهدف إلى دعم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأقطار العربية الأقل نمواً، بحيث أن عمل هذا الحساب يشبه تماماً عمل «صندوق الائتمان» لدى صندوق النقد الدولي. وللغرض نفسه يستطيع الصندوق أيضاً أن يلجأ إلى مصادر جديدة كالتبرعات مثلاً.

(ب) محدودية الموارد الاضافية للصندوق وإمكانيات توسيعها

القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق: نصت الاتفاقية على أنه يجوز للصندوق أن يقترض من الدول الأعضاء والمؤسسات والأسواق النقدية والمالية العربية

والخارجية لتمويل عملياته وفق الشروط والأوضاع التي يحددها مجلس المدراء التنفيذيين، كما يجوز للصندوق أن يصدر سندات لهذا الغرض وعلى أن يكون الحد الأقصى لمديونية الصندوق، بما في ذلك المبالغ المقترضة والكفالات المصدرة، نسبة قدرها ٢٠٠٪ من مجموع رأسمال الصندوق المصرح به والاحتياطي العام. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجلس محافظي الصندوق قد أوصى بأن تقوم إدارة الصندوق، بعد تسديد النسبة الاضافية في رأس المال، ليبلغ المدفوع ٥٢٪ من المكتتب به، بتعزيز موارده عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية وخاصة العربية منها، بإصدار سندات بالدينار العربي الحسابي أو بأية عملة مناسبة أخرى.

ولا شك أن تعزيز موارد الصندوق سوف يزيد من قدرته على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في التمويل. ولكن عملية اقتراض الصندوق ينبغي أن تكون عند الحاجة، أي عندما تكون موارده الذاتية غير كافية لتمويل العجز في موازين المدفوعات. وهذا يتطلب أن يلجأ الصندوق أولاً إلى مطالبة الدول الأعضاء بنسبة كامل إلتزاماتهم تجاه الصندوق. وكما هو واضح بأن حوالي ٤٨٪ من رأسمال الصندوق المكتتب به لا زال غير مدفوع. لهذا فمن الأحرى مطالبة الدول الأعضاء بتسديد هذه النسبة قبل اللجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية العربية أو الدولية. أما إذا كانت الدول الأعضاء غير راغبة بتسديد كامل إلتزاماتها المالية تجاه الصندوق لأسباب عديدة، منها عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الممولة، أو عدم توفر الموارد المالية لدى الدول العربية ذات العجز، فمن الأفضل الاقتراض من حكومات الدول العربية نفسها بشروط ميسرة. وليس كبيراً أن تعامل الأقطار العربية الممولة ذات الفائض صندوق النقد العربي معاملة صندوق النقد الدولي. فكما أقرضت ثلاث دول عربية (الإمارات العربية والكويت والسعودية) حوالي ٣٠٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بشروط ميسرة لاستخدامها في التسهيلات النفطية، فإن هذه الدول وغيرها تستطيع أن تقرض الصندوق بشروط ميسرة أيضاً لاستخدامها في تمويل العجز في موازين المدفوعات العربية، خاصة وأن هذه الدول لها القوة التصويتية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات في صندوق النقد العربي، وتعلم مقدماً بأن هذه الأموال سوف تقرض للأقطار العربية الأخرى، في حين أنها لا تتمتع بذات القوة التصويتية في الصندوق النقدي الدولي ولا بذات الفاعلية في عملية اتخاذ القرارات ولا السيطرة على توزيع هذه الموارد التي قد يتحول بعضها إلى اسرائيل.

وبالاضافة إلى ذلك فإنه ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن لجوء صندوق النقد العربي للاقتراض في السوق المالية العربية أو الدولية بشروط تجارية في الوقت الذي لم يسدد رأسماله المكتتب به، سوف يزيد من أسعار الفائدة على التسهيلات التي يمنحها للدول الأعضاء، مما يجعل قروض الصندوق أكثر كلفة من قروض المؤسسات المالية المماثلة

كصندوق النقد الدولي ويقلل دور صندوق النقد العربي في تلبية الاحتياجات المالية للأقطار العربية. أما إذا أراد الصندوق تحمل الفرق بين أسعار الفائدة التجارية والتي يقترض بموجبها من السوق المالية وأسعار الفائدة الميسرة التي يقرض بموجبها الدول الأعضاء، فإن ذلك يتطلب وجود احتياطيات كافية لهذا الغرض. وكما هو واضح أعلاه بأن الصندوق في الوقت الحاضر غير قادر على تحمل هذه الأعباء الاضافية، وليس هناك حساب خاص في ميزانيته يشير إلى ذلك مما يحملنا على الاعتقاد بأن الدول المقترضة سوف تتحمل هذه الأعباء المالية عن طريق زيادة أسعار الفائدة على تسهيلات الصندوق وما يتمخض عن ذلك من نتائج سلبية على توجهات الدول الأعضاء نحو صندوق النقد العربي. إن هذا لا يعني بأن صندوق النقد العربي لا ينبغي أن يلجأ إلى السوق المالية لتعزيز موارده، وإنما يقتصر على المرحلة الحالية للصندوق. فما دامت موارده الذاتية غير مسددة كاملة، لذلك فمن الأحرى استنفاد هذه الموارد ومطالبة الدول العربية خاصة التي تتمتع بحصص عالية في الصندوق لتسديد كامل حصصها نقداً أو عيناً (نفطاً)، ومن ثم يمكن التفكير باللجوء إلى الموارد الأخرى بضمنها زيادة رأسمال الصندوق، والاقتراض من حكومات الأقطار العربية النفطية بشروط ميسرة، أو الاقتراض من السوق المالية.

الودائع لدى الصندوق: هنا يحضرني اقتراح كان مطروحاً إبان مناقشة إتفاقية الصندوق، وهو أن يقوم صندوق النقد العربي بفتح حساب خاص باسم «حساب الودائع والاستثمارات» وتكون لهذا الحساب ميزانية مستقلة عن الصندوق تسجل فيها جميع العمليات والمعاملات المتعلقة بالودائع والاستثمارات المحولة للصندوق، ويضع مجلس المحافظين الشروط والأوضاع الخاصة بالإيداع والسحب والاستثمار، ويقوم الصندوق باستثمار الأموال المتجمعة لديه في هذا الحساب على أوجه الاستثمار المختلفة، بما يحقق مصالح المودعين، مع مراعاة اعتبارات السيولة اللازم توفرها. وللصندوق في هذا الصدد وعلى سبيل المثال، القيام بالاستثمارات التالية:

- الاستثمار في أوراق مالية أو سندات حكومية عربية وأجنبية.
- إعادة الإيداع لدى الأسواق المالية العربية والدولية.
- إقراض صندوق النقد العربي لمواجهة احتياجاته المالية العاملة للقيام ببعض مهامه.
- تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل وحتى رأسمال التشغيل للمشروعات العربية المشتركة التي تحتاج لمثل هذا التمويل.

ولهذا الغرض فإن الصندوق يمكن أن يكون مجمعاً تصب فيه الاحتياطيات الرسمية العربية من دول الفائض أو العجز، حيث أن إيداع جزء من هذه الاحتياطيات لدى الصندوق سوف يخدم غرضين في آن واحد هما: أولاً، تعزيز موارد الصندوق وتوسيع

قابليته على الإقراض وزيادة دوره في إعادة تدوير الموارد المالية العربية في الوطن العربي وخدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وثانيها، أن الدول العربية المودعة سوف تحتفظ بسيولتها كما هي، فكما توزع هذه الاحتياطيات الآن لدى أسواق الدولار الأوروبي والمصارف المركزية الأجنبية مقابل أسعار فائدة تجارية غالباً ما تكون دون أسعار الفائدة السائدة في السوق، دون أن تستطيع هذه الدول أن تتحكم في عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية في مصارف أسواق الدولار الأوروبي والمصارف المركزية وبالتالي لا تعرف إتجاهات هذه الأموال وأنماط استثماراتها، فإنها تستطيع أن تودع، بدلاً من ذلك، جزءاً من هذه الاحتياطيات لدى صندوق النقد العربي مقابل أسعار فائدة تجارية، ومن خلال مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات في الصندوق تستطيع السيطرة على أنماط هذه الاستثمارات وإتجاهاتها. وهي بذلك تبقى محتفظة بسيولتها ما دامت هذه الودائع لمدة سنة وأقل، قابلة للتجديد، وفي نفس الوقت تمارس عملية إدارة هذه الأموال.

وهنا أيضاً تجدر الإشارة إلى الاقتراح العراقي الداعي إلى تخصيص مبلغ ١٠-١٥ بليون دولار لتنفيذ مشاريع التنمية العربية خلال عقد الثمانينات. فما دامت هذه الأموال التي فيها إذا وافق عليها مؤتمر القمة العربي، سوف تكون مخصصة أصلاً للأقطار العربية ذات العجز وضمن إطار عربي جماعي، فإنه يمكن إيداع قسم من هذه الأموال لدى صندوق النقد العربي بدون فائدة وضمن حساب خاص ويهدف إلى توفير موارد إضافية للأقطار العربية ذات العجز، خاصة الأقل نمواً، وعلى أن يتم توزيعها وفق ضوابط فنية وعلمية محددة لا تتعلق بحصة هذه الدول لدى الصندوق وإنما بحجم العجز في ميزان المدفوعات والمساعي المبذولة في سبيل تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

٢ - الدور التمويلي للصندوق

خصصت إتفاقية الصندوق تسع مواد من مجموع موادها الخمس والخمسين لتفصيل كل ما يتعلق بالدور التمويلي للصندوق من حيث شروط الإقراض وضوابطه وأنوع القروض والفوائد التي يستوفيها وغيرها. وهذا يعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها الصندوق لوسيلة التمويل التي أسهبت الاتفاقية في تفصيلها، دون التطرق إلى الوسائل الأُخرى الكفيلة بتحقيق أهداف الصندوق في تحقيق الطموحات العربية بتحقيق نظام نقدي عربي جديد، مما أعطى انطباعاً واضحاً بأن عمل الصندوق محصور في تحقيق هدف تمويل العجز في موازين المدفوعات العربية دون الأهداف الأُخرى. وهنا سنحاول التعرف بإيجاز على الدور الذي رسمته وحددته الاتفاقية لمسيرة الصندوق في تحقيق الهدف التمويلي.

(أ) شروط الإقراض

حددت الاتفاقية بأن يقدم الصندوق لأعضائه قروضاً قصيرة أو متوسطة الأجل

لا تزيد عن سبع سنوات، وأن لا تزيد حدود الإقراض المقدمة لأحد الأعضاء خلال إثني عشر شهراً عن مثلي اكتتابه المدفوع، وأن لا تزيد القروض القائمة في ذمة أحد الأعضاء في أي وقت عن ثلاثة أمثال اكتتابه المدفوع، وخولت مجلس المحافظين زيادة هذا الحد إلى أربعة أمثال، واشترطت لذلك موافقة ثلاثة أرباع القوة التصويتية، كما اشترطت أن تقدم قروض الصندوق بفوائد وعمولات ميسرة وموحدة، وأن تكون الفائدة أكثر تيسيراً على اقتراض العضو لتمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات الناجم عن المبادلات التجارية مع الأقطار العربية، واستثنت المبادلات النفطية من هذه المعاملة التفضيلية. كما اشترطت أن يأخذ الصندوق بنظر الاعتبار عند منح قروضه أهم العناصر التالية:

- موقف ميزان المدفوعات العضو وقت تقديم طلب القرض وتوقعاته المستقبلية.
- حجم وطبيعة الاحتياطيات الرسمية للعضو والتزاماته تجاه العالم الخارجي.
- قدرة العضو على الاقتراض من المؤسسات المالية المشابهة، ومدى استفادته من حقوقه التلقائية في الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية المشابهة.

(ب) العجز الكلي والعجز في الحساب الجاري

نصت الفقرة (أ) من المادة الخامسة على قيام الصندوق «تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال». يتضح من هذا النص بأن تسهيلات الصندوق تمنح فقط عندما يلجأ العضو إلى احتياطياته الرسمية لتمويل العجز في حسابها الجاري. وكما هو معلوم بأن الدول بصورة عامة لا تفضل اللجوء إلى استعمال احتياطياتها إلا في الأحوال الاستثنائية التي لا تتوفر فيها مصادر التمويل الطويلة أو القصيرة الأجل، أو أن تكون شروط التمويل صعبة مقارنة مع شروط استثمار هذه الاحتياطيات. والحقيقة أن الدول بضمنها البلدان النامية ذات العجز تحاول المحافظة على قدر معين من الاحتياطيات عادة لا يقل عن تغطية ثلاثة أشهر من الاستيرادات. وبما أن قيمة الاستيرادات تتزايد بزيادة الأسعار أو كمية الاستيرادات، لذلك فإن معظم الأقطار تحاول زيادة احتياطياتها للمحافظة على النسبة المذكورة على الأقل. ولهذا فهي غالباً ما تلجأ للاقتراض من أجل زيادة احتياطياتها. ومن خلال ملاحظة تحركات الاحتياطيات الرسمية للدول العربية ذات العجز نجد أن جميعها (عدا السودان) قد زادت من احتياطياتها خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨ بما يعادل ١,٤ بليون دولار ممولة هذه الزيادة عن طريق القروض. ولهذا فإن الإلتزام بتطبيق نص الفقرة سوف يؤدي إلى تجميد موارد الصندوق وضآلة فاعليته ودوره في تلبية الاحتياجات المالية للأقطار العربية. إستناداً إلى ذلك فإن هذا البحث سوف يستعمل في تحليله مفهوم تمويل العجز في الحساب الجاري الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات الخاصة فقط وليس مفهوم العجز الكلي المعرّف في الفقرة أعلاه.

(ج) أنواع القروض والتسهيلات

الشريحة التلقائية: نصت المادة (٢٢-أ) بأن يقدم الصندوق في الأحوال العادية قرضاً لتمويل العجز الكلي بما لا يزيد عن ٧٥٪ من اكتتاب العضو المدفوع، ويقدم هذا القرض تلقائياً وبدون اشتراط الاتفاق على برنامج لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وعلى أن يكون العضو قد استنفد حقوقه التلقائية في الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية المشابهة.

القرض العادي: نصت المادة (٢٢-ب) بأنه إذا زادت حاجة العضو إلى أكثر من ٧٥٪ من اكتتابه المدفوع فيصار إلى إقراضه بما لا يزيد عن ٢٢٥٪ من اكتتابه المدفوع، وذلك لدعم برنامج مالي يتفق عليه بين الصندوق والعضو، بهدف تخفيف العجز في ميزان مدفوعات العضو خلال فترة استحقاق القرض.

القرض الممتد: نصت المادة (٢٢-ج) بأنه في حالة وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكلي في اقتصاد الدولة العضو يجوز للصندوق أن يقدم قرضاً بما لا يزيد عن ٢٢٥٪ من اكتتابه المدفوع ويمنح القرض حق إتفاق الصندوق مع العضو المقترض على برنامج يمتد لفترة أطول من القرض العادي ويهدف إلى إيجاد حل ملائم لمشكلات العضو.

القرض التعويضي: نصت المادة (٢٣) بأنه يمكن للصندوق، بالاضافة إلى الشريحة التلقائية والقرض العادي أو الممتد، أن يقدم قرضاً للعضو بما لا يزيد عن ١٠٠٪ من اكتتابه المدفوع لمواجهة موقف طارىء في ميزان مدفوعاته ناتج عن هبوط في عائدات صادراته في السلع والخدمات أو زيادة كبيرة في قيمة وارداته في المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل ويسدد القرض خلال فترة تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات.

الكفالات: نصت المادة (٢٤) بأن تسهيلات الصندوق للعضو يمكن أن تتخذ شكل إصدار كفالات، وذلك تعزيزاً للإقتراض من المصادر المالية الاخرى، على أن يراعي الصندوق في إصداره للكفالة نفس الشروط والحدود المقررة للإقراض. كما ويمكن للصندوق، طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس المديرين التنفيذيين أن يتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

(د) ضيق حدود الأقراض ومؤشرات زيادتها

لتقييم حدود الشرائح وأنواعها في صندوق النقد العربي ينبغي مقارنتها مع ما تقدمه المؤسسات النقدية الدولية أو الاقليمية الاخرى. وحيث أن اتفاقية صندوق النقد العربي قد استرشدت لدرجة كبيرة باتفاقية صندوق النقد الدولي، لذلك قد يكون من المفضل مقارنة شرائح الإقراض بين المؤسستين المذكورتين.

وفيما يلي جدول يبين أنواع وحدود شرائح الإقراض في كل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي من حصص الدول الأعضاء.

جدول رقم (٢)

مقارنة شرائح الاقراض بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي

	صندوق النقد العربي		صندوق النقد الدولي					
			القرض الاعتيادي			القرض الممتد		
	القرض الاعتيادي ٪	القرض الممتد ٪	الاستعمال الاعتيادي ٪	التمويل التكميلي ٪	المجموع ٪	الاستعمال الاعتيادي ٪	التمويل التكميلي ٪	المجموع ٪
شريحة الاحتياطي (التلقائي)	٧٥	٧٥	٢٥	–	٢٥,٠	٢٥,٠	–	٢٥,٠
شرائح الإقراض	٢٢٥	٢٢٥						
الأولى			٢٥	١٢,٥	٣٧,٥	٢٥,٠	٣٥	٦٠,٠
الثانية			٢٥	٣٠,٠	٥٥,٠	٤٦,٦	٣٥	٨١,٦
الثالثة			٢٥	٣٠,٠	٥٥,٠	٤٦,٧	٣٥	٨١,٧
الرابعة			٢٥	٣٠,٠	٥٥,٠	٤٦,٧	٣٥	٨١,٧
المجموع	٣٠٠	٣٠٠	١٢٥	١٠٢,٥	٢٢٧,٥	١٩٠,٠	١٤٠	٣٣٠,٠
التمويل التعويضي	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠
تمويل الخزين	–	–	٥٠		٥٠,٠	٥٠,٠		٥٠,٠
المجموع الكلي	٤٠٠	٤٠٠	٢٧٥	١٠٢,٥	٣٧٧,٥	٣٤٠,٠	١٤٠	٤٨٠,٠

ويمكن من الجدول أعلاه ملاحظة النقاط التالية:

١ - إن شريحة الاقراض التلقائي التي يقدمها صندوق النقد العربي والبالغة ٧٥٪ من الاكتتاب المدفوع تزيد على مثيلتها في صندوق النقد الدولي والتي تسمى القرض الاحتياطي (حد الذهب سابقاً) والبالغة ٢٥٪ من حصة الدولة لدى الصندوق. إلا أنه تجدر الاشارة بأن اتفاقية صندوق النقد العربي قد اشترطت بأن يكون العضو قد استنفد حقوقه التلقائية في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي قبل منح هذه الشريحة التلقائية ولهذا تكون الاتفاقية قد حددت استفادة العضو منها. كما وينبغي التأكيد بأنه وإن كانت الشريحة التلقائية في صندوق النقد العربي تزيد على مثيلتها في صندوق النقد الدولي إلا أن هذه الزيادة ظاهرية للأسباب التالية:

(أ) ان حجم الحد الاحتياطي (الـ٢٥٪) من حصص الأقطار العربية لدى صندوق النقد الدولي يساوي أو يزيد قليلاً عن حجم الـ٧٥٪ من حصص

الأقطار العربية لدى صندوق النقد العربي، حيث يبلغ الاحتياطي للأقطار العربية لدى صندوق النقد الدولي حوالي **١٩٨** مليون دينار عربي حسابي، في حين يبلغ الحد التلقائي لدى صندوق النقد العربي حوالي **١٩٦,٢٥** مليون دينار عربي حسابي، وعلى فرض أن جميع رأسمال الصندوق الاسمي قد تم دفعه وهذا لم يتم لغاية الوقت الحاضر.

(ب) ان الحد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي يمثل في الواقع ١٠٠٪ من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات الأجنبية، في حين أن الشريحة التلقائية لدى صندوق النقد العربي تمثل **٧٥٪** من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات الأجنبية.

٢ - بالنسبة للقرض الاعتيادي فان شرائح الائتمان **الاربع** لدى صندوق النقد الدولي، على الأقل ظاهرياً، تبدو وكأنها تقل عن مثيلتها التي يقدمها صندوق النقد العربي حيث يمنح صندوق النقد الدولي **٢٠٢,٥٪** من الحصة مقارنة مع **٢٢٥٪** من الحصة المدفوعة لدى صندوق النقد العربي. إلا أنه هنا أيضاً، إذا أخذنا بنظر الاعتبار، أن العضو لا يدفع بالعملات الأجنبية لصندوق النقد الدولي سوى **٢٥٪** من حصته المكتتب بها، فان شرائح الائتمان **الاربع** لدى صندوق النقد الدولي تصبح نسبتها **٨١٠٪** من الحصة المدفوعة وليس **٢٠٢,٥٪**.

٣ - وفي حالة القرض الممتد فان شرائح الائتمان **الاربع** لدى صندوق النقد الدولي تبلغ **٣٠٥٪** من الحصة المكتتب بها أو **١٢٢٠٪** من الحصة المدفوعة مقابل **٢٢٥٪** من الحصة المدفوعة لدى صندوق النقد العربي.

٤ - وكذلك الحال بالنسبة للتمويل التعويضي فان حدود التسهيلات وان كانت تبدو متساوية في كلا المؤسستين بما يعادل ١٠٠٪ إلا أن تسهيلات صندوق النقد الدولي تعادل أربعة أضعاف الحصة المدفوعة للعضو.

(هـ) تبعية سياسة الاقراض للمؤسسات الدولية والاقليمية

إن اشتراط استنفاد العضو لحقوقه التلقائية في المؤسسات الدولية والاقليمية المماثلة قد يكون هناك ما يبرره في اعتبار صندوق النقد العربي الملجأ الأخير للاقراض وفي تشجيع الأقطار العربية في استخدام حقوقها في المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي. إلا أن وجود هذا النص بلا شك قد حدد فاعلية ودور الصندوق في تمويل العجز في موازين المدفوعات وجعله بمثابة الممول الحدي أو الهامشي لهذا العجز. وإذا كان هناك ما يبرر اشتراط استنفاد العضو لحقوقه التلقائية في المؤسسات الاقليمية المشابهة، وذلك باعتبار ان مصادر هذا التمويل هي عربية أيضاً وإن ذلك يؤدي إلى صيانة موارد الصندوق وعدم

استنزافها بصورة سريعة، إلا أن اشتراط استنفاد العضو لحقوقه التلقائية في المؤسسات الدولية ليس هناك ما يبرره. إن حقوق الأقطار العربية في صندوق النقد الدولي مثلاً قد تكون موجودة ومتوفرة لها إلا أن منحها يتوقف على قرار من المدراء التنفيذيين للصندوق، وكما هو معلوم أن الدول الصناعية الرأسمالية وبالذات الولايات المتحدة، بحكم قوتها التصويتية الكبيرة، تهيمن على قرارات هذا المجلس وتؤثر على أعمال الصندوق بصورة عامة. وقد تكون لهذه الدول من الأسباب العديدة التي تعرقل أو تحول دون تمكين بعض الأقطار العربية من الحصول على حقوقها في الاقتراض من صندوق النقد الدولي. وبالاضافة إلى كل ذلك، فان وجود مثل هذا النص في الاتفاقية قد خلق نوعاً من التبعية لصندوق النقد الدولي، وعرض الأقطار العربية للخضوع لشروط هذه المؤسسات في اتباع سياسات تصحيحية، والتي غالباً ما تكون غير ملائمة وتعرِّض استقرارها السياسي للخطر وتؤدي إلى تباطؤ في وتائر نموها الاقتصادي.

(و) مجالات توسيع منافذ الاقراض

إن الدول الأعضاء لدى صندوق النقد الدولي تتمتع بتسهيلات إضافية لا نجد مثيلتها لدى صندوق النقد العربي، ومثال على ذلك تسهيلات تمويل الخزين التي تبلغ ٥٠٪ من الحصة. كما وان صندوق النقد الدولي يستجيب عادة لظروف اقتصادية دولية تستدعي إما توسيع حدود الشرائح أو زيادة منافذ التسهيلات، كما حدث اثر التصحيح الأول في أسعار النفط في بداية عام ١٩٧٤، حيث فتح صندوق النقد الدولي منفذاً جديداً للتسهيل النفطي، وتدور حالياً المناقشات حول فتح منافذ ائتمانية جديدة لمساعدة الدول الأعضاء على التغلب على مشاكل تمويل موازين مدفوعاتها.

وهذا يستدعي الوقوف برهة والتفكير ملياً في إيجاد منافذ قروض أو تسهيلات جديدة لدى صندوق النقد العربي، على الأقل على غرار ما هو متوفر لدى صندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد فإن المناقشات التي دارت حول اتفاقية صندوق النقد العربي والتي كان لي الشرف في المساهمة بقسط منها قد تناولت، على ما أتذكر، موضوع التسهيلات النفطية والرغبة في إيجاد هذا النوع من التسهيلات لدى صندوق النقد العربي، إلا أنها استثنيت وذلك لتفادي الازدواجية بين أعمال صندوق النقد العربي والجهود التي كانت تقوم بها آنذاك منظمة الاوابك العربية من أجل تخصيص تسهيلات دائمة لتمويل المبادلات النفطية بين الأقطار العربية أو على الأقل تحقيق آثار تصحيح أسعار النفط على تكاليف استيرادات الأقطار العربية النفطية. وإذا كانت منظمة الأوابك العربية في عام ١٩٧٥ قد أفلحت في تخصيص مبلغ ٨٠ مليون دولار وضعت في حساب خاص لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لاستخدامها من أجل تخفيف الأعباء المالية الناتجة عن تصحيح أسعار النفط على الأقطار العربية المستوردة للنفط، إلا أنها لم تفلح في ديمومة هذه

التسهيلات ولا في تجديد مواردها، وذلك على الرغم من استمرار تصحيحات أسعار النفط وزيادة كلف استيراداته على الأقطار العربية وبالتالي زيادة الحاجة لإيجاد تسهيلات دائمة وكافية لتمويل ذلك. ونظراً لكون طبيعة شكل تزايد كلف استيرادات النفط على الأقطار العربية تعتبر من الأسباب الرئيسية في تزايد العجز في موازين المدفوعات العربية، وحيث أن إيجاد مثل هذه التسهيلات لتمويل هـذا الجزء من العجـز الكلي يعتبـر من صلب اختصاصات صندوق النقد العربي، لذلك فإن صندوق النقد العربي بدلاً من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يتولى إدارة هذه التسهيلات، وعلى أن تتوفر الشروط التالية:

- أن تقوم الأقطار العربية النفطية ذات الفائض بإيداع مبالغ لدى صندوق النقد العربي بدون فائدة ولفترة طويلة نسبياً وتخصص لتمويل الأعباء المالية الاضافية الناتجة عن تصحيح أسعار النفط.

- أن يكون مبلغ هذه التسهيلات أو الإيداعات كبيرة ويأخذ بنظر الاعتبار العجز في موازين المدفوعات العربية الناتج عن تصحيح أسعار النفط.

- أن يقوم الصندوق بمنح هذه التسهيلات ليس على أساس العجز الكلي في موازين المدفوعات العربية، وإنما على أساس العجز الناتج عن زيادة كلف استيرادات النفط.

- أن تكون مدة التسهيلات طويلة ويفضل أن تكون دائمية، خاصة وأن أسعار النفط بموجب توصيات لجنة استراتيجية الاوبك البعيدة المدى سوف تصحح دورياً بالقياس للتضخم المصدر من قبل الـدول الصناعيـة وانخفاض أسعـار صرف الدولار تجاه سلة من العملات الرئيسية ووتائر النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية.

- أن تكون مدة تسديد هذه التسهيلات طويلة جداً.

- أن تكون الشروط المصحوبة بهذه التسهيلات سهلة ولا تستوجب وضع أي برامج مالية أو عامة لإعادة التوازن في الاقتصـاد الوطني أو تخفيف العجـز في ميزان المدفوعات.

- أن يخصص الصندوق جزءاً من أرباحه، بالاضافة إلى تبرعات الأقطار العربية ذات الفائض، من أجل منح هذه التسهيلات بدون فائدة للأقطار العربية الأقل نمواً، وبفائدة واطئة للبلدان العربية الأخرى.

وعلاوة على التسهيل النفطي هناك تسهيل جديد أو عمل جديد يستطيع أن يقوم به

الصندوق بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق أعضائه. والتسهيل الجديد هو تمويل الخزين الستراتيجي من السلع الزراعية غير القابلة للتلف، والمواد الأولية الضرورية للصناعة العربية، وكذلك تمويل الخزين الستراتيجي من سلع الصادرات العربية. ولهذا الغرض يستطيع الصندوق أن يخصص جزءاً من موارده الذاتية من العملات الأجنبية، ويقوم بإصدار مقابلها الدينار العربي ويعلن استعداده لقبول تحويله بالأسعار الجارية في أي وقت يشاء حائزه على تحويله. ويستعمل الصندوق هذا الدينار في شراء المواد الأولية الستراتيجية وسلع صادرات الأقطار العربية كالقطن والفوسفات مثلاً. وينزل الصندوق إلى سوق الصادرات العربية أو أسواق المواد الأولية الستراتيجية مشترياً بكميات كبيرة في وقت تتسم فيه السوق بهبوط عام في المبادلات والأسعار. ولا شك أن دخول الصندوق للسوق مشترياً سوف يؤثر إيجاباً على الأسعار، مما يساعد على استقرار عوائد صادرات الأقطار العربية، كما يساعد على حفظ الأمن الغذائي والصناعي للأقطار العربية ذات العجز، إذ يستطيع الصندوق أن يزودها عندما ترتفع الأسعار بما تحتاجه من المواد الأولية بأسعار أوطأ مما يمكنها أن تحصل عليه من السوق وبموجب تسهيلات متوسطة أو قصيرة الأجل.

* * *

الفصل الثاني
الوضع النقدي العربي وأثره على دور الصندوق

١ - الاختلال الهيكلي في المدفوعات الخارجية وأثره على شروط الصندوق في عملية التصحيح

ألف - اختلال المدفوعات الخارجية

تتميز اقتصادات الأقطار العربية، بغض النظر عن أحوال موازين مدفوعاتها أو مستويات دخولها، بسمات مشتركة تشابه تماماً تلك التي تتصف بها البلدان النامية بصورة عامة. فالاقتصادات العربية جميعها تتصف بالأحادية في الفعاليات الاقتصادية، الزراعة أو استخراج النفط. ويعاني القطاع الزراعي من انخفاض الانتاجية وقلة استخدام التكنولوجيا والأسمدة وعدم استخدام كامل الموارد وشحة في الموارد المائية وغيرها. أما قطاع استخراج النفط، فإنه يعمل بمعزل عن بقية القطاعات، وكأنه واحة في وسط صحراء قاحلة ولا تربطه بأجزاء هذه الصحراء روابط إنتاجية خلفية أو أمامية، وإنما ينتج لاشباع العالم الخارجي ولا يستخدم إلا قدراً ضئيلاً من الأيدي العاملة المحلية. أما الصناعة التحويلية العربية فإن ما تضيفه للناتج القومي الاجمالي لا يزيد عن ٨٪، وتعاني من ضعف الانتاجية وعدم الكفاءة وافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة

وضيق في السوق وضراوة في المنافسة الأجنبية. وكذلك بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي ليست أحسن حالاً من ذلك.

ضمن هذا الاطار العام المتشابه لاقتصادات الأقطار العربية، يوجد اختلاف شديد في هياكل مدفوعاتها الخارجية. فالوطن العربي ينقسم اليوم وبشكل واضح إلى مجموعتين من الأقطار: دول نفطية تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها تتزايد سرعة تراكمها بزيادة سرعة تصحيح أسعار نفوطها، وتشمل هذه الدول السعودية والعراق والكويت والامارات العربية وقطر وليبيا. وقد بلغ حجم الفائض في الحساب الجاري من موازين مدفوعاتها حوالي ٢٢٠بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (٣)

حجم الفائض في الحساب الجاري للأقطار العربية ذات الفائض

(بليون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الفائض في الحساب الجاري للأقطار العربية الستة	٤٣	٣١	٣٦	٣٤	٢٠	٥٦

أما المجموعة الثانية من الأقطار العربية فانها تماماً على النقيض من ذلك تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها. والجدول التالي يوضح حجم هذا العجز خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ الذي بلغ ٢٣,٢ بليون دولار.

جدول رقم (٤)

خلاصة الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز[1]

خلال ١٩٧٦ - ١٩٧٨

(مليون دولار)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الصادرات السلعية (فوب)	١١٠٣٢	١٢٢٢٢	١٢٨٩٩
الاستيرادات السلعية (فوب)	١٧٠٠٧	٢٠٥٣٦	٢٢٤٤٢
العجز في الميزان التجاري	٥٩٦٦	٨٣١٤	٩٥٤٣
الصادرات غير المنظورة	٤٦٨٢	٥٧٣١	٧٢٧٠
الاستيرادات غير المنظورة	٦٧١٢	٧٩٥٠	٩٤٨٤
التحويلات الخاصة	٢٠٤٨	٢٣١٨	٢٧١٠
العجز في الحساب الجاري	٥٩٥٦	٨٢١٥	٩٠٤٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية** (واشنطن: الصندوق، ١٩٧٨).

(١) تشمل الجزائر، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سورية، تونس، اليمن، اليمن الديمقراطية.

باء - نمط استثمارات الفوائض العربية

نعود إلى لغة الأرقام مختصرين الاسهاب في الكلام. الجدول التالي يوضح أن فوائض دول الأوبك المتاحة للاستثمارات قد بلغت ٢٧٣ بليون دولار للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩، منها ٢٢٠ بليون دولار تعود للأقطار العربية ذات الفـائض (السعوديـة، العراق، الكـويت، الامارات العربية، قطر، وليبيا)، وان ٢٢٥ بليون دولار أو ما يعادل ٨٢,٤٪ من مجموع الفوائض المتراكمة قد استمرت في الدول الصناعية، نصفها قد أودع في البنوك، وان التدفقات المالية للبلدان النامية قد بلغت ٤٢ بليون دولار أو ما يعادل ١٥,٤٪، وان رصيد القروض على البنك وصندوق النقد الدولي بلغ ٦بليون دولار أو ما يعادل ٢,٢٪.

جدول رقم (٥)

تخمينات توزيع استثمارات دول الأوبك خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٩

(بليون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع ١٩٧٩/٧٤
الفائض في الحساب الجاري لدول الأوبك	٦٨	٣٥	٤٠	٣٢	٥	٦٨	٢٤٨
الفائض في الحساب الجاري للأقطار العربية ذات الفائض	٤٣	٣١	٣٦	٣٤	٢٠	٥٦	٢٢٠
زائداً معاملات القطاع النفطي	-١٢	١	-٦	-١	-٢٨	-٨	-٢٤
زائداً صافي الاقتراض	٢	٣	٨	١٠	١٦	١١	٥٠
صافي النقد الأجنبي المتوفر للاستثمار	٥٨	٣٨	٤٢	٤١	٢٣	٧١	٢٧٣
مجالات الاستثمار:							
الاستثمار في الدول الصناعية أو أسواق الدول الأوروبية	٤٩	٢٨	٣٣	٣٣	١٧	٦٥	٢٢٥
الودائع في البنوك	٣٠	١١	١٤	١٣	٥	٤٠	١١٣
سندات الحكومة القصيرة الأجل	٨	-	-٢	-١	-١	٤	٨
غيرها من التدفقات المالية	١١	١٧	٢١	٢١	١٣	٢١	١٠٤
قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٤	٣	٢	١	-١	-٢	٦
تدفقات مالية للبلدان النامية	٥	٧	٧	٨	٧	٨	٤٢

المصدر: صندوق النقد الدولي، **توقعات الاقتصاد الدولي** (واشنطن: الصندوق، ١٩٨٠)، ص ١٠٠.

يتضح من الجدول أعلاه بأن معظم استثمارات الأقطار العربية ذات الفائض تتجه نحو الخارج لاستثمارها في أسواق الدولار الأوروبي وفي الولايات المتحدة نفسها بصورة عامة، مستثمرة في موجودات سائلة معرضة لمخاطر نقدية كالتضخم وتقلبات العملات، بالاضافة إلى أن

جميع هذه الاستثمارات السائلة وغير السائلة سواء كانت مستثمرة في موجودات مالية أو حقيقية مادية تتعرض إلى مخاطر غير تجارية كالتأميم والتجميد ونزع الملكية والمصادرة، بالاضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية في هذه الدول. وإذا كانت هذه الاستثمارات تتعرض لهذه الانخفاضات الكبيرة في قوتها الشرائية نتيجة التضخم في الدول الصناعية وتقلبات عملاتها، فان من حق الأقطار العربية المصدرة للنفط أن تطالب بضمان أرصدتها النقدية من المخاطر التجارية الناتجة عن التضخم في الدول الصناعية، خاصة وان هذه الأرصدة نتجت بسبب استمرارها في إنتاج نفوطها بمستويات معينة لسد حاجة الطلب على الطاقة في الدول الصناعية. ولهذا فان الالتزام بالاستمرار في إنتاج النفط بمستويات تسد حاجة الدول الصناعية ينبغي أن يقابله التزام، من قبل هذه الدول، بضمان الأرصدة المالية والنقدية للدول النفطية تجاه مخاطر التضخم وتقلبات العملات، وكذلك معاملة هذه الاستثمارات معاملة خاصة على اعتبار أنها تمثل حالة خاصة قائمة لوحدها وناتجة عن ظروف غير طبيعية.

جيم - مصادر تمويل العجز ودور الأموال العربية في هذا التمويل

لننظر الآن إلى المشاكل المالية للمجموعة العربية الثانية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها. كنا قد أشرنا سابقاً بأن مجموع العجز في الحساب الجاري لهذه الأقطار قد بلغ ٢٣,٢ بليون دولار. وإذا أضفنا إلى ذلك الزيادات التي حصلت في احتياطياتها الرسمية والبالغة حوالي ١,٥ بليون دولار، يصبح مجموع التمويل المطلوب لهذه الأقطار ٢٤,٧ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨. أما كيف قامت هذه الأقطار بتمويل ذلك، فان الجدول أدناه يوضح مصادر هذا التمويل والذي يبين بأنها تكونت من التحويلات الرسمية بمبلغ ٤,٧ بليون دولار، واستثمارات أجنبية مباشرة بمبلغ ١,٤ بليون دولار، وقروض طويلة الأمد بمبلغ ١٥,٦ بليون دولار، وقروض قصيرة الأمد وتدفقات مالية أخرى بمبلغ ٢,٩ بليون دولار.

وبصرف النظر عما يمكن أن تثيره هذه الارقام من أسئلة فانها، بدون شك، تبين نقطة هامة جديرة بالملاحظة والتمعن، وهي أن الأقطار العربية ذات العجز تميل نحو التمويل الطويل الأجل، سواء كان بشكل قروض أو استثمارات مباشرة أو تحويلات رسمية. أما دور القروض القصيرة الأجل، والتي تقع تسهيلات صندوق النقد العربي ضمنها، فان دورها ثانوي ولا يتعدى نسبة ١٢٪ من حجم التمويل المطلوب.

جدول رقم (٦)
مصادر تمويل العجز الحاصل في الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز خلال ١٩٧٦ - ١٩٧٨
(مليون دولار)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المجموع ١٩٧٦ - ١٩٧٨
العجز في الحساب الجاري	٥٩٥٦	٨٢١٥	٩٠٤٧	٢٣٢١٨
صافي التغير في الاحتياطيات الرسمية	٥٢٩	٥٣٦	٤٣٠	١٤٩٥
المجموع	٦٤٨٥	٨٧٥١	٩٤٧٧	٢٤٧١٣
مصادر التمويل				
صافي التحويلات الرسمية	١١٤٤	٢٠٨٣	١٥٠٨	٤٧٣٥
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٤٠٥	٤٤٨	٥٧٨	١٤٣١
صافي القروض الطويلة الأمد	٤٠٣٥	٤٧٦٨	٦٨٠١	١٥٦٠٤
صافي التدفقات المالية الأخرى	٩٠٠	١٤٥٣	٥٩١	٢٩٤٤
المجموع	٦٤٨٤	٨٧٥٢	٩٤٧٨	٢٤٧١٥

إن هذه الحقيقة تقودنا إلى إثارة نقطة جدالية، وهي ما إذا كان توزيع مصادر هذا التمويل قد تم حسب رغبة الأقطار العربية ذات العجز أم حسب توفر مصادر الأموال. انني أميل نحو الرأي القائل بأن مصادر التمويل القصير الأجل ضيقة ومحدودة جداً، ومحصورة بصورة رئيسية في سوق الدولار الأوروبي وتسهيلات صندوق النقد الدولي. وفيما عدا الجزائر وإلى حد ما المغرب، فان معظم الأقطار العربية ذات العجز لا تتمتع بحدود ائتمانية كافية في السوق المالية الدولية، كما أن حصصها، وبالتالي تسهيلات صندوق النقد الدولي خاصة بالنسبة للشريحتين الاحتياطية والأولى، ضيقة جداً ولا توازي حجم التمويل المطلوب. استناداً إلى هذه الحقائق فان تسهيلات صندوق النقد العربي مرغوبة لدى هذه الأقطار، لأنها تساعد على إيجاد توازن أفضل بين مصادر التمويل القصيرة والطويلة الأجل.

وقد يثار هنا سؤال حول حجم الأموال العربية المنتقلة من دول الفائض إلى دول العجز. قبل الولوج في الاجابة على هذا السؤال بصورة مباشرة ينبغي إيضاح حقيقة مهمة، وهي أن مساعدات الأقطار العربية النفطية الأعضاء في منظمة «الأوبك» إلى البلدان النامية تمثل حوالي ٨١,٣٪ من مجموع التدفقات المالية من دول «الأوبك» كما هو واضح أدناه:

كما إن الفائض يعود بصورة رئيسية إلى عوامل خارجية، فإن العجز في موازين مدفوعات الدول العربية يعود، في جزء كبير منه، إلى عوامل خارجة عن سيطرتها. إن العالم، وخاصة الدول الصناعية الرأسمالية تعاني منذ نهاية النصف الأول من العقد السبعيني من ظاهرة الانكماش التضخمي التي -وكما يبدو من تجربة السنوات القليلة الماضية- تكاد تكون ملازمة لاقتصادات هذه الدول، وإن كانت تخف حدتها في بعض السنوات، كما كانت الحال خلال ١٩٧٦ - ١٩٧٧، وتشتد في أحيان اخرى كما حدث في عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥، وكذلك ١٩٧٩ - ١٩٨٠. إن هذه الظاهرة قد ادت إلى زيادة معدَّلات التضخم المصدَّر من قبل هذه الدول إلى الأقطار العربية من جهة، وانخفاض الطلب الخارجي على صادرات الأقطار العربية خاصة من المواد الأولية كالقطن والفوسفات. وبما أن الدول الصناعية تكاد تسيطر على ما يزيد عن ثلثي صادرات وواردات الأقطار العربية ذات العجز، لذلك فإن ما تعانيه الدول الصناعية من تضخم وانكماش اقتصادي يعكس آثاره بصورة مباشرة على اقتصادات الأقطار العربية عن طريق التجارة. وتؤدي زيادة معدَّلات التضخم في الدول الصناعية إلى ارتفاع في مقاييس أسعار صادراتها إلى الأقطار العربية، مما يتمخض عنه زيادة في كلف استيرادات هذه الأخيرة. كما إن الانكماش الاقتصادي في اقتصادات الدول الصناعية يؤدي إلى ضعف الطلب الخارجي على صادرات الأقطار العربية من المواد الزراعية والأولية كالقطن والفوسفات والنسيج. ويعكس آثاره سلباً على أسعار هذه الصادرات، وعلى وضع القيود الكمية والنوعية أمام هذه الصادرات، كما هي الحال الآن، حيث تعاني أقطار المغرب العربي من إجراءات الحماية التي وضعتها دول السوق الاوروبية المشتركة أمام صادراتها، بصورة خاصة صادراتها من النسيج. ويؤدي كلا العاملين إلى تدهور في القوة الشرائية لعوائد صادرات الأقطار العربية وتباطؤ في نمِّوها، وارتفاع في تكاليف وارداتها. وهذه المؤثرات الخارجية تنعكس بصورة مباشرة في موازين مدفوعاتها، فتزيد من حدة العجز الذي تعاني منه هذه الأقطار. وبالاضافة إلى هذه العوامل الخارجية المؤثرة على العجز فإن هناك عوامل داخلية تؤثر سلباً على حجمه أيضاً. وهذه العوامل كما هو معلوم قد يكون جزء منها موسمياً ناتجاً عن أسباب طبيعية كالمناخ وشحة الأمطار والآفات الزراعية، إلا أن الجزء الأكبر في اعتقادنا يتعلَّق بالمرحلة التاريخية الاقتصادية التي تمر بها الأقطار العربية. فإن جميع هذه الدول تتشابه -كما بيَّنا- مع البلدان النامية في السمات الاقتصادية، حيث أن جميع هياكلها الارتكازية وقواعدها الانتاجية الصناعية والتكنولوجية ما زالت في مراحلها الأولى من النمو. وتتطلب تنمية هذه الهياكل واقتصادات هذه الأقطار بصورة عامة مزيداً من الواردات، خاصة من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة والملائمة، بالاضافة إلى واردات سلع الاستهلاك

الضرورية والمعمرة لسد حاجة الطلب المحلي. وهذه بحد ذاتها تمثّل أعباء مالية إضافية على هذه الأقطار، متمثّلة في زيادة وارداتها،وتتصف هذه الأعباء بصفة الديمومة، فما دامت عملية التنمية قائمة فإن هذه الأعباء سوف تكون قائمة أيضاً ومتمثّلة في زيادة استيراداتها على صادراتها مولّدة عجزاً يكاد يكون دائمًا في موازين مدفوعاتها.

هذه العوامل الخارجية من جهة، والهيكلية من جهة اخرى، المتسببة في العجز في موازين المدفوعات تجعل دور صندوق النقد العربي في عملية التكييف محدوداً جداً. وبسبب الطبيعة الهيكلية لهذا العجز فإن عملية التكييف نفسها ذات مردودات سلبية على الوضع السياسي لهذه الأقطار، وتعكس آثاراً سلبية على وتائر نموِّها الاقتصادي، بالشكل الذي يناقض تماماً الأهداف الستراتيجية لعقد التنمية الاقتصادية العربي الأول، الذي يدعو إلى تسريع وتائر نمو الأقطار العربية الأقل نمواً، من أجل تضييق فجوة الدخل بينها وبين الأقطار العربية الأخرى.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن هنالك اعتقاداً راسخاً بأن السياسات التكييفية، التي تنفذ بإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية لن تكون فعالة في تصحيح أو تخفيف العجز في موازين المدفوعات لأسباب عديدة أهمها ما يلي:

١ - محدودية القطاع النقدي.
٢ - الارتباط القوي والمباشر بين وضع ميزان المدفوعات وعرض النقد.
٣ - محدودية تأثيرات أسعار الفائدة على قرارات الاستثمار والادخار.
٤ - تأثيرات أسعار الفائدة العالمية على مستويات أسعار الفائدة في الأقطار العربية ذات الاقتصادات السوقية.

٥ - ارتباط أسعار الصادرات، كالقطن، بالأسعار السائدة في الأسواق الدولية، وبالتالي عدم تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الوطنية على تحفيز الصادرات.

٦ - عدم وجود مرونة كافية ومباشرة بين تكاليف الواردات والأسعار السائدة في الداخل، بسبب تأثير القرارات الادارية والاعلانات وغيرها على الأسعار السائدة.

٧ - أغلب التغيرات في أسعار صرف العملات العربية لا تمثّل تغيراً في أسعار الصرف الفعّالة أو الحقيقية لهذه العملات، وهي بالضرورة لا تعكس الوضع التنافسي للصادرات.

٨ - زيادة أسعار الفائدة لغرض تحفيز الادخارات ترفع من تكاليف الاستثمار، وتؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وتقلِّل من فرص الاستثمار، مما يعرقل مسيرة التنمية القومية

تحرُّكات العملة أو العملات الوسيطة في أسواق النقد الدولية. ولندع لغة الأرقام تشهد على هذه الحقيقة، التي تبيِّن أنه على الرغم من أن أقطار الخليج العربي - السعودية والامارات العربية وقطر والبحرين - قد اختارت وسيطاً واحداً لعملاتها، وحاولت جهد إمكانياتها التنسيق فيما بينها بهدف تقليل التذبذبات فيما بين أسعار صرف عملاتها، إلا أنها لم تفلح كثيراً. والجدول التالي يوضِّح نسب تغير أسعار صرف عملاتها فيما بينها خلال عام ١٩٧٩، مقارنة بالعام السابق.

جدول رقم (٨)
ارتباطات أسعار صرف العملات العربية
كما في ٣٠/٦/ ١٩٨٠

الدولة	وحدة العملة العربية	لكل دولار	العملة أو العملات الوسيطة
الجزائر	دينار	٣,٧٧٧٥	سلة عملات خاصة
البحرين	دينار	٠,٣٧٧	حقوق السحب الخاصة مع هامش لا يزيد عن ٧,٢٥٪
جيبوتي	فرنك	١٧٨,١٦	دولار
مصر	جنيه	٠,٧٠	دولار
العراق	دينار	٠,٢٩٥٣١٤	دولار
الكويت	دينار	٠,٢٦٧٠١	سلة عملات خاصة
لبنان	ليرة	٣,٤٠٨	
ليبيا	دينار	٠,٢٩٥٣١٤	دولار
المغرب	درهم	٣,٧٩٨٥	سلة عملات خاصة
عمان	ريال	٠,٣٤٥٤	دولار
قطر	ريال	٣,٦٤	حقوق السحب الخاصة مع هامش لا يزيد عن ٧,٢٥٪
السعودية	ريال	٣,٣٢٥	حقوق السحب الخاصة مع هامش لا يزيد عن ٧,٢٥٪
الصومال	شلن	٦,٢٩٥٠	دولار
السودان	جنيه	٠,٥٠	دولار
سورية	ليرة	٣,٩٢٥	دولار
الأردن	دينار	٠,٣٨٧	حقوق سحب خاصة
تونس	دينار	٠,٣٩٨٢٧٨	سلة عملات خاصة
الامارات العربية	درهم	٣,٧٠١	حقوق السحب الخاصة مع هامش لا يزيد عن ٧,٢٥٪
اليمن	ريال	٤,٥٦٢٥	دولار
اليمن الديمقراطية	دينار	٠,٣٤٥٣٩٥	دولار

جدول رقم (٩)
نسبة التغير المئوية لأسعار صرف عملات دول الخليج
تجاه بعضها لعام ٧٨/ ١٩٧٩

البلد	السعودية	الامارات	البحرين	قطر
السعودية	–	٠,٢٩-	٠,٤٠-	١,٥٦-
الامارات	٠,٢٩+	–	٠,١٢-	١,٢٧-
البحرين	٠,٤١+	٠,١٢	–	١,١٦-
قطر	١,٥٨+	١,٢٩+	١,١٦+	–

إن هذا الجدول يقودنا إلى الاستنتاج بأن تحقيق الاستقرار فيما بين العملات العربية، وبينها وبين العملات الأجنبية، لا يمكن أن يحصل إلا إذا تم ربط أسعار صرف العملات العربية وفق هوامش معيَّنة بوسيط مشترك، كأن تكون إحدى العملات العربية نفسها، أو الدينار العربي الحسابي، أو الدولار أو أية سلّة خاصة أو عامة من العملات. ولكن هذا الارتباط أو الاتحاد لا يمكن الركون إليه لفترة طويلة، إذ أن اختلاف السياسات النقدية والمالية في كل من الأقطار العربية سوف يولّد ضغوطاً على أسعار صرف العملات بالتحرُّك صعوداً أو نزولاً من أسعار تعادلها وليس أدلّ في ذلك من تجربة السعودية والامارات العربية وقطر خلال العام الماضي. فعلى الرغم من كون جميع هذه الأقطار قد اتفقت على استعمال حقوق السحب الخاصة كوسيط لتسعير عملاتها، وحدوث هوامش موحَّدة لتحركاتها، إلا أن أسعار صرف عملاتها فيما بينها لا تزال تتسم بالتذبذب، ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى عدم تنسيق وسائل السياسات النقدية والمالية بصورة كاملة. إذ أن تباين أسعار الفائدة بين هذه الأقطار، وبينها وبين العالم الخارجي، يؤثِّر كثيراً ولا شك على حجم السيولة المحلية والتدفقات المالية من وإلى الخارج، مما ينعكس على أسعار صرف عملاتها بنسب متباينة. لهذا فإن المحافظة على استقرار أسعار صرف العملات العربية فيما بينها يتطلَّب تنسيقاً كاملاً في السياسات النقدية والمالية. أما العنصر الرامي للتكامل النقدي العربي والخاص برفع القيود على التحويل الخارجي، فإنه - كما هو واضح من تجربة أقطار الخليج العربي - على الرغم من حرية هذا التحويل، سواء كان ذلك لأغراض المعاملات أو انتقال رؤوس الأموال - لا تزال أسعار صرف العملات العربية فيما بينها تتسم بالتذبذب. ومن الناحية الاخرى نجد أن العراق وليبيا، على الرغم من أن كليهما يفرض قيوداً على التحويل الخارجي - سواء كان ذلك بالنسبة للمعاملات الجارية أو انتقال رؤوس الأموال - وانه ليس هناك أي تنسيق بين وسائل السياسات المالية والنقدية بينهما، إلا أن عملتيهما تتمتعان بعلاقة ثابتة، سواء كان ذلك بالنسبة لتحرك أسعار صرفهما اليومية أو بالنسبة لأسعار

باء - بعث الحياة في اتحاد المدفوعات

نصَّت الفقرة (ح) من المادة الرابعة لاتفاقية الصندوق على «تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية»، ولهذا الغرض وضعت الفقرة (و) من المادة الخامسة التي نصت على أنه «يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرُّها مجلس المحافظين، وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض». وحدَّدت الفقرة (٣) من المادة (الرابعة عشرة -أ) بأن تسدِّد «نسبة (٢٪) اثنان بالمائة بعملة العضو الوطنية. بصرف النظر عن قابليتها للتحويل...» كما إن الفقرة (ب) من المادة الخامسة والعشرين نصَّت على أن «تكون الفائدة على اقتراض العضو لتمويل جزء من العجز الكلي في ميزان مدفوعاته الناجم عن المبادلات التجارية مع الدول العربية أكثر تيسيراً، وتستثنى من هذه المعاملة التفضيلية المبادلات النفطية».

واضح من هذه الفقرات أن الصندوق سيتولى القيام بدور اتحاد المدفوعات العربي، الذي كان مجلس الوحدة الاقتصادية قد أقرَّه في أوائل عام ١٩٧٠، والذي بموجبه كان قد تمَّ الاتفاق على إنشاء اتحاد مدفوعات عربي برأسمال قدره ١٥ مليون دينار عربي حسابي. ويقوم هذا الاتحاد بتسوية أرصدة الحسابات الدائنة والمدينة عن المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء في نهاية كل ثلاثة أشهر، وتحوَّل صافي الأرصدة الدائنة والمدينة إلى الاتحاد. وتقوم الدولة المدينة بتسديد نصف أرصدتها المدينة نقداً بالعملات القابلة للتحويل، والباقي يعتبر تسهيلاً ائتمانياً بدون فائدة لمدة سنة. فإن لم يتم تسديده عن طريق مقاصة الحسابات في الفترات الحسابية الأربع التالية، فإن هذا الرصيد يصبح ديناً يستوجب تسديده مع الفائدة خلال سنة بالعملات القابلة للتحويل أو المقاسة في الحسابات. أما بالنسبة لرصيد الدولة الدائنة فإنه يعتبر تسهيلاً ائتمانياً للاتحاد بدون فائدة لمدة سنة، وبعدها يسدد مع الفائدة بالعملات القابلة للتحويل على قسطين نصف سنويين.

وكما أوضحنا سابقاً فإن العراق يعتبر الدولة الوحيدة التي صادقت على اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي، وقد امتنعت بقية الدول عن المضي لإخراجه إلى حيز التنفيذ. وقد يعود هذا إلى أسباب عديدة، منها أن بعض الأقطار العربية تتمتَّع بفائض دائم في ميزانها التجاري مع الأقطار العربية الاخرى، ولهذا فإن دخولها للإتحاد قد يحرمها من تسديد قيمة صادراتها نقداً. كما أن هناك دولاً اخرى كانت تستفيد من اتفاقيات الدفع الثنائية، لهذا فضلت التعاون على المستوى الثنائي بدلاً من المتعدِّد الأطراف. وهكذا بالنسبة لدول اخرى وجدت حجم تجارتها مع الأقطار العربية ضئيلاً جداً ولا يستوجب الدخول في هذا الاتحاد. وبغض النظر عن حجم هذا التبادل التجاري، أو المصالح القطرية الضيِّقة، فإن بعث اتحاد المدفوعات من جديد عن طريق صندوق النقد العربي - الذي ينبغي أن يتولى هذه المهمة بموجب اتفاقيته - وسواء كان ذلك بالشكل أعلاه، مع محاولة تخطِّي المشاكل التي منعت هذه

الدول من الانضمام إليه، أو بشكل جديد يتماشى مع تطور الفكر النقدي والتطبيقات العملية في أوروبا أو أمريكا اللاتينية، مما يتطلّب تخطّي المصالح القطرية الآنية لصالح النفع العام خاصة في المجالات التالية:

- الاستغناء عن استعمال العملات الأجنبية كوسيلة للتبادل التجاري بين الأقطار العربية.
- الاستغناء عن وساطات البنوك الأجنبية في تسويات المعاملات والتخلص من عمولاتها.
- الاستفادة من التسهيلات الائتمانية، خاصة للأقطار العربية ذات الحسابات المدينة.
- تدعيم التعاون النقدي العربي، وإرساء الأسس التمهيدية من أجل خلق وحدة نقدية عربية.

جيم - توحيد ارتباطات العملات العربية وهوامش تحركاتها

توصّل الفصل السابق إلى الاستنتاج بأن اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الأقطار العربية، من جهة، وترشيد استخدام النقد الأجنبي بسبب شحته، من جهة ثانية، قد أدّيا إلى فرض قيود على التمويل الخارجي. وتأثيرات هذه القيود، بالاضافة إلى محدودية وسائل السياسة النقدية وضيق نطاق تأثيراتها، قلّلت من أهمية التشابك في السياسات النقدية والتأثيرات المتقابلة، خاصة بين الدول التي تفرض قيوداً على التحويل الخارجي. ولهذا وجدنا بأن السبيل الوحيد والمتاح حالياً لاستقرار أسعار صرف العملات العربية فيما بينها، وبالتالي فيما بينها وبين أسعار صرف العملات الأجنبية، هو استخدام عملة وسيطة أو مجموعة عملات وسيطة بصورة مشتركة. إن هذا الوضع، وإن كان يقودنا إلى ترتيبات مشابهة لاتفاقية «بريتون وودز» قبل عام ١٩٧١، إلا أن ما يكون غير صالح للدول المتقدمة الآن ليس بالضرورة غير صالح أيضاً للبلدان النامية ومنها الأقطار العربية. إذ أن البلدان النامية لا تزال تطالب بالحد من التقلبات في أسعار صرف العملات والرجوع إلى ترتيبات ما قبل عام ١٩٧١. والبدائل المتاحة على النطاق الاقليمي هو تكوين وحدة نقدية عربية، على غرار نظام النقد الأوروبي، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة بالمنطقة العربية. وأحد العناصر الرئيسة لوحدة النقد العربية، كما بيّنا، هو إيجاد سلّة مشتركة لتسعير العملات العربية بموجبها.

وفي هذا الصدد هناك، بعد استبعاد الربط بالدولار أو أية عملة رئيسة واحدة، ثلاثة

٧ - زيادة إيرادات الدول العربية مقابل صادراتها النفطية وغير النفطية. إذ بما أن الطلب العالمي على الدينار العربي لأغراض المبادلات مشتق من الطلب على النفط العربي، وان عرضه يستند إلى واردات الدول النفطية، وحث أن الأقطار العربية النفطية تتمتع بفوائض نتيجة زيادة صادراتها على وارداتها، لذلك فإن الطلب على الدينار لأغراض المعاملات سوف يكون أكبر من عرضه بالسعر الرسمي، مما يجعل سعره الجاري عالياً، أو بعبارة اخرى إنخفاض أسعار صرف العملات الرئيسة القابلة للتحويل تجاه الدينار.

٨ - إخراج العملات المحلية العربية للدول النفطية إلى أسواق واسعة نسبياً، وتهيئة الظروف لأن تكون عملات دولية. حيث أن استعداد الصندوق لتحويل هذه العملات إلى الدينار العربي سوف يحفز الدول الأجنبية على قبول هذه العملات مقابل صادراتها إلى الدول النفطية.

وعلى الرغم من أن ذلك سوف لا يعود على الدول العربية النفطية بفوائد كبيرة إذا كانت أسواقها المالية مغلقة أمام ودائع غير المقيمين إلاّ بقدر حجم المبادلات التي تجري في لحظة معينة بالعملات المحلية العربية، حيث تستطيع الدول المصدرة لهذه العملات زيادة أرباحها وفوائدها باستثمار رصيد العملات الأجنبية التي كانت تستعمله لتغطية هذه المبادلات الدولية. أما إذا فتحت أسواق المال في الدول العربية النفطية أمام إستثمارات وودائع غير المقيمين، فإن العملات المحلية العربية يمكن أن تدخل في إحتياطيات الدول الأجنبية، وبهذا يمكن أن تصبح هذه الدول مراكز مالية وتمويلية وسيطة مهمة في العالم.

٩ - تسهيل عملية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، من جهة، وفيما بينها وبين العالم الخارجي، من جهة ثانية. فبالنسبة للدول العربية التي تعاني من شحة في رؤوس الأموال فإن إنضمامها للصندوق وتحديد حصة لها فيه سوف يؤدي إلى زيادة موجوداتها الأجنبية بمقدار هذه الحصة، وبالتالي زيادة قابليتها الاستيرادية.

١٠ - زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول العربية: بما أن الدينار العربي يتوقع أن يتمتع باستقرار في سعر صرفه، وحيث أن الاتجاه العام لأسعار العملات الأجنبية القابلة للتحويل هو الميل نحو الانخفاض، لهذا يتوقع أن يكون هناك طلب عالمي على الدينار العربي لأغراض الخزن ضمن إحتياطياتها النقدية. وحيث أن هذه الأرصدة الأجنبية بالدينار العربي سوف تعود بصورة مباشرة وغير مباشرة بشكل ودائع واستثمارات في الدول العربية النفطية، فإن زيادة سيولة هذه الدول سينعكس أثرها على زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول العربية الأخرى، خاصة إذا قدمت الأخيرة الضمانات الكافية لإعادة التحويل ومنحت الفوائد المجزية.

١١ - إعادة تدوير الفوائض العربية تجاه أقطار الوطن العربي ذات العجز حيث أن زيادة موارد الصندوق، نتيجة زيادة الايداعات لديه من قبل الأقطار العربية النفطية، سوف تمكنه من توجيه هذه الموارد إلى الأقطار العربية لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها.

١٢ - تقليل المخاطر غير التجارية كالتجميد، وذلك لأن الصندوق - وليس الأقطار العربية - سوف يكون المستثمر المباشر للفوائض العربية. إذ أن الأقطار النفطية سوف تكون لديها حقوق على الصندوق تعادل حقوقه أو استثماراته في الخارج. وحيث أن الصندوق مؤسسة مالية لها شخصية قانونية مستقلة، لذلك لن تستطيع الدول المضيفة للإستثمارات العربية أن تتخذ مواقف سياسية تجاه إستثمارات الصندوق، كرد فعل لمواقف سياسية لبعض الأقطار العربية النفطية.

٢ - الصندوق مؤسسة عربية مشتركة لحماية الأموال العربية وتوطينها

(أ) دور الصندوق في حماية الأموال العربية المهاجرة

إن الحقيقة المبينة في الفصل الثاني من هذا البحث تشير بوضوح إلى أن فوائض الأقطار العربية النفطية، سابقاً أو حالياً أو في المستقبل القريب، تزيد عن الحاجات المالية للأقطار العربية ذات العجز. صحيح أن الوطن العربي، في المستقبل وضمن مسيرة التنمية، قادر على إمتصاص جميع هذه الفوائض، إلاّ أن ذلك لا يحل المشكلة الآنية التي تتعرض إليها الاستثمارات العربية من مخاطر تدهور قيمتها الشرائية نتيجة التضخم وتقلبات العملات، بالإضافة إلى المخاطر غير التجارية كالتجميد. وإزاء هذا الوضع يستطيع صندوق النقد العربي بالإضافة إلى إصداره الدينار العربي مقابل تجميع الاحتياطيات الرسمية لديه، كما هو موضح في الفقرة السابقة، وبالإضافة إلى إمكانية إيداع قسم من هذه الموجودات لديه وإدارتها لحساب الدول الأعضاء، كما هو مقترح في الفصل الأول من هذا البحث، فإن الصندوق بالتنسيق مع الأقطار العربية المعنية يستطيع المطالبة في المحافل الدولية بالإعتراف بمجهودات الأقطار العربية النفطية ذات الفائض الخاص بتلبية إحتياجات الدول المتقدمة من الطاقة، والتي نتج عنها تراكم في الاستثمارات الخارجية، مما يستوجب معاملة هذه المجهودات الخاصة من قبل الدول العربية النفطية بإجراءات خاصة تتخذ من قبل الدول المتقدمة، يتم بموجبها معاملة هذه الاستثمارات بصورة مختلفة عن معاملة الاستثمارات الأجنبية الأخرى، وذلك عن طريق توفير التسهيلات والضمانات التالية:

١ - حماية القيمة الحقيقية للموجودات المالية الخاصة بالبلدان المصدرة للنفط، عن طريق اتخاذ تدابير وترتيبات مناسبة، بما في ذلك التقييس (Indexation).

٢ - قيام الحكومات المضيفة في الدول المتقدمة بتوفير الحماية للقيمة الحقيقية من الانخفاض في قوة عملاتها الشرائية، وذلك عن طريق إشتراك سلطات النقد المعنية فيما بينها لوضع تدابير مناسبة.

٣ - توفير فرص الاستثمار في الدول المتقدمة عن طريق إزالة الحواجز الضريبية والتقييدات والقيود فيما يتعلق باستثمارات الدول المصدرة للنفط في المجالات التالية:

(أ) الحصول على عملات قوية.
(ب) دفع فوائد عن الايداعات المصرفية نقداً.
(ج) إمتلاك سندات دين مغرية.
(د) السماح بإصدار سندات دين أجنبية وتنظيم هذه العملية.
(هـ) الحصول على سندات مالية وبيعها.

٤ - منح البلدان المتقدمة معاملة أفضلية للأصول المالية الرسمية الخاصة بالبلدان المصدرة للنفط، وذلك فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل وأرباح رؤوس الأموال.

٥ - حماية استثمارات البلدان المصدرة للنفط في البلدان المتقدمة من المخاطر غير التجارية، عن طريق عقد اتفاقية متعددة الأطراف، تتعهد بموجبها الدول المتقدمة باتخاذ الاجراءات من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) ضمان ضد تدابير المصادرة والتجميد، وأية تدابير إكراهية أخرى من شأنها حرمان البلدان المصدرة للنفط من استثماراتها ودخلها من ذلك.

(ب) إزالة أية تقييدات لا مبرر لها بشأن العمليات العاجلة لتحويل ونقل الاستثمارات ودخلها من ذلك، من عملات البلدان المضيفة إلى عملات قابلة للتحويل بأسعار صرف متفق عليها.

(ب) دور الصندوق في توطين الفوائض العربية

أما على الساحة العربية فإن صندوق النقد العربي، بالتعاون مع المؤسسات العربية المعنية على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، وبهدف توجيه مزيد من الفوائض العربية إلى الأقطار العربية ذات العجز، يمكن أن يدعو وأن يهيء الظروف والدراسات من أجل اتخاذ الاجراءات التالية التي يمكن أن يصب معظمها في تطوير السوق المالية العربية:

- تطوير الهيكل والأدوات المصرفية، وذلك لتشجيع دمج البنوك وزيادة رؤوس أموالها والتمركز في الأسواق المالية الدولية وزيادة التعاون فيما بينها وتبادل المعلومات الائتمانية، للإطمئنان على قروضها وتقديم التسهيلات فيما بينها، وتشجيع البنوك

العربية على إصدار شهادات الايداع، لتكون مصدراً مهمًا من مصادر تمويلها المتوسطة الأمد، وذلك عن طريق قيام البنوك المركزية بقبول شهادات الايداع كجزء من مكونات السيولة للمصارف التجارية، وتشجيعها عن طريق تأمين أسواق ثانوية توفر السيولة للمستثمر في هذه الشهادات، وكذلك قيام البنوك المركزية العربية بإدخال مرونات كافية على أسعار الفائدة، بما يمكن البنوك العربية من استعمال القرض المصرفي ذي الفائدة المتحركة، بهدف زيادة حجم القروض وإطالة آماد استحقاقها تلبية لرغبات المقترضين. كما ينبغي أيضاً تشجيع إصدار واقتناء السندات الدولية الصادرة بالدينار العربي الحسابي أو بأية عملة عربية قابلة للتحويل، ما دامت صادرة من قبل مقترضين يتمتعون بثقة ائتمانية. ويمكن أيضاً للحكومات أن تلعب دوراً مهمًا في تطوير أدوات السوق المالية العربية، عن طريق توليها إصدار أذونات وسندات حكومية عامة وليست خاصة، كما هو معمول به حالياً، وذلك لتمويل العجز في مصروفاتها العامة.

- توفير التشريعات اللازمة لتوطين رؤوس الأموال، بضمنها ما يلي:

* قيام الدول العربية ذات العجز بتعديل قوانينها المالية والنقدية والتجارية بما يوفر المناخ الملائم لانسياب رؤوس الأموال العربية إليها، كتوفير حرية تحويل رأس المال وعوائده وضمان استقرار القوانين المعمول بها وتخفيض الضرائب وغيرها.

* قيام الدول العربية ذات الفائض بتأمين وحماية رؤوس أموالها المستثمرة في الدول العربية ذات العجز تجاه المخاطر غير التجارية، عدا تحويل رأس المال أو عوائده، وتخفيض أسعار صرف العملات العربية ومخاطر الحرب والاضطرابات الداخلية. ولهذا الغرض قد تنشأ مؤسسات مالية حكومية.

* زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بما يؤدي إلى زيادة إمكانياتها التأمينية، وتعديل نظامها الداخلي بما يسمح بتوسيع دائرة نشاطها لتشمل جميع أنواع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى تقديم ضمانات لسداد القروض والفوائد بمواعيدها المستحقة.

* تشجيع انضمام كافة الأقطار العربية إلى اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للإستثمار العربي ومواطني الأقطار العربية الأخرى.

* جعل أحكام محاكم تسوية منازعات الاستثمار ملزمة، ومنع هذه المحاكم صلاحية فرض عقوبات اقتصادية ومالية على الأقطار التي لا تلتزم بأحكامها.

- **الاسراع في عقد اتفاقية عربية شاملة بخصوص رؤوس الأموال العربية وضمان حرية وتشجيع انتقالها بين الأقطار العربية، ورفع كافة القيود الادارية والاجرائية أمام استثمارات الأقطار العربية من قبل الأقطار العربية التي ترغب استضافة هذه الاستثمارات ومعاملتها معاملة المستثمر المحلي.**

٣ - الصندوق محفل دائم للتشاور والتنسيق في الشؤون النقدية والمالية

(أ) التشاور والتنسيق ضمن نطاق اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية

درج محافظو البنوك المركزية العربية على الاجتماع سنوياً في إحدى العواصم العربية تحت مظلة الجامعة العربية، وأحياناً مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وتتناول هذه الاجتماعات إعتيادياً مواضيع نقدية مطروحة على الصعيدين الاقليمي والدولي، خاصة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بهدف التعرف على وجهات نظر البنوك المركزية حيالها والتنسيق وتوحيد المواقف إزاءها. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن بروز فكرة اتحاد المدفوعات العربي، وكذلك صندوق النقد العربي، التي خرجت إلى حيِّز التنفيذ، كانت من أهم نتائج هذه الاجتماعات. وما دام جميع محافظي البنوك المركزية العربية هم محافظون أو نواب محافظين في صندوق النقد العربي، وحيث أن محافظي الصندوق يجتمعون سنوياً، لذلك يمكن للصندوق أن يكون محفلاً دورياً لمحافظي البنوك المركزية يجتمعون فيه مرة أو مرتين سنوياً بصفتهم محافظين أو نواب محافظين في الصندوق، للتداول والتشاور بهدف التنسيق وتوحيد المواقف بشأن القضايا النقدية والمالية المطروحة على الساحة العربية أو الدولية. وتقوم سكرتارية الصندوق، بما يتوفر لديها من خبرات، بالتهيئة والتحضير لمثل هذه الاجتماعات الدورية. ويمكن تعزيز هذه الاجتماعات والتحضير لها من قبل خبراء فنيين من البنوك المركزية بشكل لجنة نقدية تجتمع بصورة دورية للتهيئة والتحضير لاجتماعات محافظي البنوك المركزية بشأن ما يلي:

- إقتراح تطوير أعمال الصندوق بما يخدم أهدافه.

- تنسيق السياسات النقدية في الأقطار العربية خاصة في مجال الوسائل المتبعة لمواجهة التضخم المستورد والتكيف في المدفوعات وتقلبات أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وغيرها.

- إمكانيات تحقيق تعاون متعدد الأطراف ودعم التعاون الثنائي القائم بين البنوك المركزية في مجال دعم موازين المدفوعات عن طريق القروض القصيرة الأجل والودائع التي تضعها بعض البنوك المركزية لدى بعضها الآخر.

- تنسيق وتوحيد مواقف البنوك المركزية العربية من القضايا النقدية والمالية المطروحة في المحافل الدولية، خاصة على جدول أعمال المجالس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى جدول أعمال اللجنة الانتقالية ولجنة التنمية ومجموعة البلدان النامية الـ٢٤.
- إعداد خطاب سنوي عربي موحد يلقى من قبل أحد الوزراء أو المحافظين العرب باسم جميع الأقطار العربية في اجتماعات حكام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يعكس وجهة نظر عربية موحدة إزاء القضايا المطروحة. وتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى أنه على الرغم من اتفاق المحافظين العرب على تنفيذ فكرة الخطاب الموحد منذ فترة، إلاّ أنها ظلت بدون تنفيذ، على الرغم من أن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية والمجموعة الأوروبية قد استطاعت تحقيق ذلك. وتشير المعلومات الأخيرة إلى أن المجموعة العربية قد اتفقت على ذلك، ولأول مرة قام وزير مالية السعودية بإلقاء الخطاب العربي الموحد في اجتماع مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في بداية تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠.

(ب) التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية لتوفير التمويل اللازم

نصت المادة السابعة من إتفاقية الصندوق على تعاونها مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة. ويلاحظ في هذه الفقرة: أولاً أنها حددت التعاون مع المنظمات الدولية بأن يكون عند الضرورة. وثانياً أنها اقتصرت على كلمة التعاون ولم تذهب إلى مجالات أكثر بعداً كالتنسيق مع المؤسسات العربية. وثالثاً أنها خلت من أي إلتزام على الصندوق بضرورة التعاون مع المؤسسات العربية المماثلة وإنما أعطت الصندوق ممثلاً بمجلس المحافظين أو إدارته التنفيذية، الحرية في تحديد هذا التعاون واختيار المؤسسات المماثلة التي سوف يتعاون معها. ضمن هذا الاطار القانوني الذي كما هو واضح قد منح الحرية والمرونة للصندوق في التعاون مع المؤسسات العربية المماثلة لتحقيق أغراضه فإن الصندوق يمكن أن يتحرك ضمن المجالات التالية:

- التعاون ضمن لجنة التنسيق بين نشاطات الجامعة العربية والمنظمات العربية المشتركة.
- التعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكذلك الأمانة العامة للجامعة العربية بما يساعد على تشجيع تحرير التجارة فيما بين الأقطار العربية.
- التهيئة والتحضير وإعداد الدراسات اللازمة لتقديمها إلى اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية بما يساعد على تشجيع تحرير التجارة فيما بين الأقطار العربية.

- تقديم المشورة في النواحي النقدية لجميع المنظمات والشركات العربية المشتركة خاصة بالمسائل المتعلقة بتشجيع توسيع الأسواق المالية المحلية وتكاملها وتشجيع استعمال الدينار العربي في تقييم موجودات ومطلوبات هذه المنظمات والشركات وكذلك تشجيع استعماله في الاصداريات الجديدة لها.

- السعي لتكوين هيئة عربية للتمويل القصير والمتوسط الأمد من البنوك العربية المحلية في الأقطار العربية التي تتمتع عملاتها بحرية التحويل، وكذلك مع البنوك العربية المشتركة، وذلك من أجل توفير الموارد الكافية لتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول العربية وتنسيق جهودها في سبيل ذلك. ولهذا الغرض يمكن لصندوق النقد العربي أن يلعب دوراً مهمًا في حشد الموارد المالية القصيرة والمتوسطة الأجل الكافية لتمويل العجز في موازين المدفوعات العربية بموجب خطة مالية تهدف نحو تحقيق أهداف استراتيجية العقد الأول للتنمية العربية.

- التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية العربية والقطرية، كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصناديق التنمية القطرية في كل من السعودية والعراق والكويت والامارات العربية وليبيا، من أجل تنسيق سياسات التمويل الطويل الأمد وحشد هذه الموارد واستثمارها في مشاريع تساعد على تخفيف العجز الهيكلي في موازين المدفوعات العربية.

- السعي إلى الاتفاق مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك مع المؤسسات المالية الاقليمية، مثل صندوق «الأوبك» الخاص، والبنك الاسلامي للتنمية، وفق خطة مشتركة مرسومة، من أجل توفير الموارد المالية القصيرة والمتوسطة الأجل، اللازمة لتمويل العجز في موازين المدفوعات العربية وتمويل مشاريع التنمية.

٤ - الصندوق مركز للدراسات والتدريب وتبادل الخبرات وتوحيد الاحصاءات

نصت المادة الخامسة على تقديم الصندوق المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية العربية في سبيل تحقيق أهدافه، كما نصت المادة الثامنة على قيام الصندوق بتقديم المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.

ولئن كان تقديم التسهيلات المالية يقتصر على الأقطار العربية ذات العجز، فإن قيام

الصندوق بتقديم المساعدات الفنية يمكن أن يمتد إلى جميع الأقطار العربية ذات العجز أو الفائض، على حد سواء، حيث أنها جميعاً، ولو بمستويات مختلفة، تعاني من تخلف غني في مجالات عديدة يمكن تبيان أهمها فيما يلي:

- إعداد وتوحيد المعلومات الاحصائية المالية والنقدية: تعاني الاحصاءات العربية في المجال النقدي من تعدد مصادرها وتشتتها وعدم توفر المعلومات الهامة منها وعدم دقتها وتأخر إصدارها وتباين أشكال إخراجها. والمطلوب من الصندوق بمقتضى إتفاقيته أن يقوم بوضع برنامج، بالتعاون مع المؤسسات الاحصائية الخاصة بالشؤون النقدية والمالية، لتلافي هذه المشاكل بما يخدم أهداف الصندوق والباحثين العرب في مجال تحليل السياسات النقدية والمالية العربية، لغرض تنسيقها وتحقيق التعاون النقدي العربي.

التدريب وتبادل الخبرات: ويمكن للصندوق أن يقوم بصورة مباشرة، أو بالتعاون مع مؤسسات عربية أو دولية، بإعداد دورات تدريبية بقصد رفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية للأقطار العربية، وبقصد زيادة معلوماتهم عن الوضع النقدي العربي وإمكانيات التعاون ودور الصندوق في هذا المجال، كما يمكن للصندوق من خلال الخبرات الذاتية التي تتوفر في كادره، أو الاستعانة بالخبرات العربية الموجودة في الوطن العربي أو خارجه، أو الاستعانة بالخبرات الموجودة في المؤسسات الاقليمية والدولية، تقديم المشورات في الحقول النقدية والمالية.

إعداد الدراسات والبحوث النقدية والمالية: إن الصندوق، بما يتوفر لديه من موارد مالية ومرونة في التحرك، يستطيع أن يلعب دوراً مهمًا في تنشيط البحث والتحليل في المجالات النقدية والمالية بما يخدم أهدافه في تحقيق التعاون النقدي العربي بهدف الوحدة النقدية، وبما يمكنه من رفع كفاءته في تقديم الخدمات والتسهيلات، ورفع كفاءة أداء الأجهزة النقدية والمصرفية العربية. ولهذا الغرض يمكن أن يتولى الصندوق بصورة مباشرة، بما يتوفر لديه من خبرات فنية وبطريقة غير مباشرة، أي بالإستعانة بالخبراء والمؤسسات العربية، في سبيل إعداد الدراسات النظرية والتطبيقية في مجال تطوير الأسواق المالية العربية، وتوسيع استعمالات الدينار العربي، وتحقيق قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها، وتسوية المدفوعات الجارية، وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وإمكانات تحقيق الاتحاد النقدي، سواء على النطاق العربي العام أو الاقليمي أو الثنائي، وإمكانية توحيد التشريعات والنظم والمصطلحات النقدية والمصرفية العربية وغيرها من المواضيع.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١)

خلاصة الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز في عام ١٩٧٦

(مليون دولار)

البلد	الصادرات (فوب)	الاستيرادات (فوب)	صادرات الخدمات	استيرادات الخدمات	التحويلات الخاصة	الحساب الجاري
الجزائر	٥١٨٦	-٤٦٩٣	٢٦٩	-٢١٠٩	٤٧٦	-٨٧١
مصر	١٦٠٩	-٣٨٤٢	١٩٧٥	-١٢٦٠	٨٧	-١٤٣١
الأردن	٢٠٧	-٩٠٨	٧٩٤	-٣٩٢	١١	-٢٨٨
موريتانيا	١٨٠	-٢٧٢	٢٤	-١٤٤	-٢٨	-٢٤٠
المغرب	١٢٧٧	-٢٣٠٨	٤٧٢	-١٣١٥	٥٢٨	-١٣٤٦
الصومال	٨١	-١٥٣	٣١	-٦٩	١	-١٠٩
السودان	٥٨٩	-٦٢٦	١٢٠	-٢٦٨	-١	-١٨٦
سورية	١٠٦٦	-٢١٠٢	٣١٤	-٥٠٥	٥٣	-١١٧٤
تونس	٧٧٩	-١٣٩٩	٥٤٨	-٤٩٥	١٣٠	-٤٣٧
اليمن	١٤	-٤٧٥	٨٣	-١٠٤	٦٧٦	+١٩٤
اليمن الديمقراطية	٤٤	-٢٢٨	٥٢	-٥١	١١٥	-٦٨
المجموع	١١٠٣٢	-١٧٠٠٦	٤٦٨٢	-٦٧١٢	٢٠٤٨	-٥٩٥٦

المصدر: International Monetary Fund, **International Financial Statistics** Washington, D.C.: IMF, 1976)

جدول رقم (٢)

خلاصة الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز في عام ١٩٧٧ (مليون دولار)

البلد	الصادرات (فوب)	الاستيرادات (فوب)	صادرات الخدمات	استيرادات الخدمات	التحويلات الخاصة	الحساب الجاري
الجزائر	٥٩١٢	٦١٩٧-	٣٤٠	٢٧٠٥-	٣٤٣	٢٣٠٧-
مصر	١٩٩٣	٤١٢٣-	٢٥٥٠	١٦٨٢-	٦١	١٢٠١-
الأردن	٢٤٩	١٢٢٥-	٩٢١	٤٣٣-	٤-	٤٩٢-
موريتانيا	١٥٧	٢٩٢-	٢٦	١١٣-	٢٣-	٢٤٥-
المغرب	١٢٨٤	٢٨٢١-	٥٨٦	١٤٦٦-	٥٧٤	١٨٤٣-
الصومال	٧١	١٧٩-	٣٣	٦٦-	٢	١٣٩-
السودان	٦٥٨	٦٤٤-	١٦٦	٢٧٤-	–	٩٤-
سورية	١٠٦٤	٢٣٨٦-	٣٨١	٤٥١-	٩٢	١٣٠٠-
تونس	٧٧٢	١٦٠٠-	٥٦٦	٥٢٣-	١٤٥	٦٤٠-
اليمن	١٥	٧٢٠-	١٠٢	١٦٤-	٩٤٩	١٨٢+
اليمن الديمقراطية	٤٧	٣٤٩-	٦٠	٧٣-	١٧٩	١٣٦-
المجموع	١٢٢٢٢	٢٠٥٣٦-	٥٧٣١	٧٩٥٠-	٢٣١٨	٨٢١٥-

المصدر: International Monetary Fund, **International Financial Statistics** (Washington, D.C.: IMF, 1977)

جدول رقم (٣)

خلاصة الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز في عام ١٩٧٨ (مليون دولار)

البلد	الصادرات (فوب)	الاستيرادات (فوب)	صادرات الخدمات	استيرادات الخدمات	التحويلات الخاصة	الحساب الجاري
الجزائر	٦٣٤٠	٧٢٩٣-	٣٦١	٣٣١٣-	٣٧٩	٣٥٢٦-
مصر	١٩٨٤	٤٨٢٦-	٣٤٤٦	١٨٧٧-	٥١	١٢٢٢-
الأردن	٢٩٧	١٣٣٥-	١١٢٥	٧١٧-	١٣	٦١٧-
موريتانيا	١١٩	٢٦٧-	٤٢	١٠٣-	٢٦-	٢٣٥-
المغرب	١٤٨٧	٢٦٣٠-	٦٧٤	١٦٣٣-	٧٣٥	١٣٦٧-
الصومال	١٠٩	٢٣٩-	٤٢	٨٣-	٧٨	٩٣-
السودان	٥٦٣	٦٢٤-	٢٤٥	٢٩٣-	١	١٠٨-
سورية	١٠٥٤	٢١٩٥-	٣٥٦	٥٥١-	٩٤	١٢٤٢-
تونس	٨٩٤	١٧٦٧-	٧٤١	٦٠٥-	٢٠٤	٥٣٣-
اليمن	٦	٩١٩-	١٧٩	٢٣٧-	٩٢٣	٤٨-
اليمن الديمقراطية	٤٦	٣٤٧-	٥٩	٧٢-	٢٥٨	٥٦-
المجموع	١٢٨٩٩	٢٢٤٤٢-	٧٢٧٠	٩٤٨٤-	٢٧١٠	٩٠٤٧-

المصدر: International Monetary Fund, **International Financial Statistics** (Washington, D.C.: IMF, 1978)

جدول رقم (٤)

مصادر تمويل العجز الحاصل في الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز في عام ١٩٧٦

(مليون دولار)

	الجزائر	مصر	الأردن	موريتانيا	المغرب	الصومال	السودان	سورية	تونس	اليمن	اليمن الديمقراطية	المجموع
العجز في الحساب الجاري[1]	٨٧١	١٤٣١	٢٨٨	٢٤٠	١٣٤٦	١٠٩	١٨٦	١١٧٤	٤٣٧	+١٩٤	٦٨	٥٩٥٦
صافي التغير في الاحتياطيات الرسمية[2]	٦٢٢	-١٤٧	٣٣	١٢	-١٧	١٤	-١٧	-٣٥٤	-١٦	٣٨٥	١٤	٥٢٩
المجموع	١٤٩٣	١٢٨٤	٣٢١	٢٥٢	١٣٢٩	١٢٣	١٦٩	٨٢٠	٤٢١	١٩١	٨٢	٦٤٨٥
التمويل:												
صافي التحويلات الرسمية	-١٤	-	٣٦٩	١٥٢	-٢٣	٤٠	٢١	٤٠٢	٤٨	١٠٣	٤٦	١١٤٤
صافي الاستثمارات الأجنبية[3]	١٨٤	٦١	٨	٢	٣٨	٢	-	-	١١٠	-	-	٤٠٥
مجموع التدفقات المالية عدا القروض	١٧٠	٦١	٣٧٧	١٥٤	١٥	٤٢	٢١	٤٠٢	١٥٨	١٠٣	٤٦	١٥٤٩
صافي القروض طويلة الأمد	١٥٧٤	٣٦٨	-٣٥	٩٦	١٢٦٠	٦٧	٤٤	٢٧٠	٢٨٥	٤٨	٥٨	٤٠٣٥
صافي التدفقات المالية الأخرى[4]	-٢٤٩	٨٥٥	-٢٢	٣	٥٤	١٣	١٠٣	١٤٨	-٢٣	٤١	-٢٣	٩٠٠
مجموع القروض	١٣٢٥	١٢٢٣	-٥٧	٩٩	١٣١٤	٨٠	١٤٧	٤١٨	٢٦٢	٨٩	٣٥	٤٩٣٥

المصدر: International Monetary Fund. **International Financial Statistics**, April 1980.

(١) يشمل الصادرات السلعية (فوب) والصادرات غير المنظورة ناقصاً الاستيرادات السلعية (فوب) والاستيرادات غير المنظورة زائداً صافي التحويلات الخاصة.

(٢) يشمل التغير في الاحتياطيات الرسمية والمطلوبات الأجنبية والتغير في تقييم العملات.

(٣) يشمل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الموجودات المالية.

(٤) يشمل صافي التدفقات المالية القصيرة الأجل وصافي الخطأ والصواب وكذلك قروض دعم ميزان المدفوعات وودائع لدى البنوك المركزية.

جدول رقم (٥)
مصادر تمويل العجز الحاصل في الحساب الجاري للأقطار
العربية ذات العجز في عام ١٩٧٧
(مليون دولار)

	الجزائر	مصر	الأردن	موريتانيا	المغرب	الصومال	السودان	سورية	تونس	اليمن	اليمن الديمقراطية	المجموع
العجز في الحساب الجاري	٢٣٠٧	١٢٠١	٤٩٢	٢٤٥	١٨٤٣	١٣٩	٩٤	١٣٠٠	٦٤٠	١٨٢	١٣٦	٨٢١٥
صافي التغير في الاحتياطيات الرسمية	٣٤٧-	٤٠	١٨٦	٥٠-	-	٣٧	٢٧	٢١٧	٨٧-	٤٩٧	١٦	٥٣٦
المجموع	١٩٦٠	١٢٤١	٦٧٨	١٩٥	١٨٤٣	١٧٦	١٢١	١٥١٧	٥٥٣	٣١٥	١٥٢	٨٧٥١
التمويل:												
صافي التحويلات الرسمية	١٨-	-	٥٠٧	١٢٧	١٥-	١٠٦	٢١	١١٣٦	٤٤	١٢٠	٥٥	٢٠٨٣
صافي الاستثمارات الأجنبية	١٧٣	١٠٤	١١	٤	٥٧	٨	-	-	٩١	-	-	٤٤٨
مجموع التدفقات المالية عدا القروض	١٥٥	١٠٤	٥١٨	١٣١	٤٢	١١٤	٢١	١١٣٦	١٣٥	١٢٠	٥٥	٢٥٣١
صافي القروض الطويلة الأمد	١٧٢٤	٢٣٠	١٦٦	٥٧	١٦٧٩	٥٦	٣٢	٣١٣	٣٩٧	٤٧	٦٧	٤٧٦٨
صافي التدفقات المالية الأخرى	٨٠	٩٠٧	٥-	٦	١٢٢	٦	٦٩	٦٩	٢١	١٤٨	٣٠	١٤٥٣
مجموع القروض	١٨٠٤	١١٣٧	١٦١	٦٣	١٨٠١	٦٢	١٠١	٣٨٢	٤١٨	١٩٥	٩٧	٦٢٢١

جدول رقم (٦)
مصادر تمويل العجز الحاصل في الحساب الجاري للأقطار العربية ذات العجز في عام ١٩٧٨
(مليون دولار)

	الجزائر	مصر	الأردن	موريتانيا	المغرب	الصومال	السودان	سورية	تونس	اليمن	اليمن الديمقراطية	المجموع
العجز في الحساب الجاري	٣٥٢٦	١٢٢٢	٦١٧	٢٣٥	١٣٦٧	٩٣	١٠٨	١٢٤٢	٥٣٣	٤٨	٥٦	٩٠٤٧
صافي التغير في الاحتياطيات الرسمية	٩٣	٧٤-	٢٥١	١٥	٢٨-	٨	١٩-	١٣٤-	٥٣	١٧٣	٩٢	٤٣٠
المجموع	٣٦١٩	١١٤٨	٨٦٨	٢٥٠	١٣٣٩	١٠١-	٨٩	١١٠٨	٥٨٦	٢٢١	١٤٨	٩٤٧٧
التمويل:												
صافي التحويلات الرسمية	١٣-	-	٣٣٥	١٥٩	٢٥	٢٨	١٥	٧٧٧	٢٦	١٢٠	٣٦	١٥٠٨
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٣٥	٣٠١	٢٢	١٧-	٤٨	-	-	-	٨٩	-	-	٥٧٨
مجموع التدفقات المالية عدا القروض	١٢٢	٣٠١	٣٥٧	١٤٢	٧٣	٢٨	١٥	٧٧٧	١١٥	١٢٠	٣٦	٢٠٨٦
صافي القروض الطويلة الأمد	٣٥١٧	٤١٧	٢٦٢	٧٦	١٣٦٢	٧٨	٤-	٣٨٦	٤٩٠	١٢٣	٩٤	٦٨٠١
صافي التدفقات المالية الأخرى	٢١-	٤٣٢	٢٤٩	٣٣	٩٦-	٦-	٧٧	٥٥-	٢٠-	٢٢-	٢٠	٥٩١
مجموع القروض	٣٤٩٦	٨٤٩	٥١١	١٠٩	١٢٦٦	٧٢	٧٣	٣٣١	٤٧٠	١٠١	١١٤	٧٣٩٢

المصدر: International Monetary Fund, **International Financial Statistics.**

جدول رقم (٧)

التدفقات المالية العربية للبلدان النامية

١٩٧٤-١٩٧٨

البلد	١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٤ - ١٩٧٨		
	التفضيلية	التجارية	المجموع	التفضيلية	التجارية	المجموع	التفضيلية	التجارية	المجموع	التفضيلية	التجارية	المجموع	التفضيلية	التجارية	المجموع	التفضيلية	التجارية	المجموع
العراق	٤٢٣	١٧	٤٤٠	٢١٨	٣٦	٢٥٤	٢٣٢	٢٣	٢٥٥	٥٦	٧٩	١٣٥	١٤٤	٦٧	٢١١	٨٥٥	٢٢٢	١٠٧٧
الكويت	٦٢٣	٥٦٤	١١٨٧	٩٧٦	٧٣٦	١٧١٢	٦١٥	١٢٦١	١٨٧٦	١٤٤٣	٤٢٢	١٨٦٥	٨٥٦	٢٩٥	١١٥١	٤٥١٣	٣٢٧٨	٧٧٩١
ليبيا	١٤٧	١١٦	٢٦٣	٢٦١	١٠٢	٣٦٣	٩٤	٢٦٩	٣٦٣	١١٠	١٧٧	٢٨٧	١٤٢	٤٤٠٧	٥٤٩	٧٥٤	١٠٧١	١٨٢٥
قطر	١٨٥	٣٣	٢١٨	٣٣٩	٢٨	٣٦٧	١٩٥	٤٥	٢٤٠	١٩٤	٦٢	٢٦٦	١٠١	٣٣	١٣٤	١٠١٤	٢٠١	١٢١٥
المملكة العربية السعودية	١٠٢٩	٥٩٣	١٦٢٢	١٩٩٧	٤٧٠	٢٤٦٧	٢٤٠٧	٤١٠	٢٨١٧	٢٤٠١	٣٠٩	٢٧١٠	١٤٥٥	٢٩٢	١٧٤٧	٩٢٨٩	٢٠٧٤	١١٣٦٣
الامارات العربية المتحدة	٥١١	٢٣٨	٧٤٩	١٠٤٦	١٦١	١٢٠٧	١٠٦٠	٨٥	١١٤٥	١٢٢٩	١٦٦	١٣٩٥	٦١٧	١٤٤	٧٦١	٤٤٦٣	٧٩٤	٥٢٥٧
المجموع	٢٩١٨	١٥٦١	٤٤٧٩	٤٨٣٧	١٥٣٣	٦٣٧٠	٤٦٠٣	٢٠٩٣	٦٦٩٦	٥٤٣٣	١٢١٥	٦٦٤٨	٣٣١٥	١٢٣٨	٤٥٥٣	٢٠٨٨٨	٧٦٤٠	٢٨٥٢٨

جدول رقم (٨)

التدفقات المالية من دول الأوبك إلى الأقطار العربية

(مليون دولار)

البلد	١٩٧٥			١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			المجموع ١٩٧٥ - ١٩٧٨		
	تفضيلية	تجارية	المجموع	تفضيلية	تجارية	المجموع	تفضيلية	تجارية	المجموع	تفضيلية	تجارية	المجموع	تفضيلية	تجارية	المجموع
الجزائر	٥,٠	١٨,٩	٦٨,٩	١,٠	٤٣,١	٤٤,١	٤,٣	-١,٠	٣,٣	-٤,٥	-٢,٩	١,٦	٤٢,٢	٧٥,٧	١١٧,٩
مصر	٢٠٧٢,٧	٨٦٥,٠	٢٩٣٧,٧	١٠٢٢,٥	٥٣٢,٣	١٥٥٤,٨	٨١١,٧	١١٢٣,٣	١٩٣٥,٠	٥٠٨,٢	٧٧١,٥	١٢٧٩,٧	٤٤١٥,١	٣٢٩٢,١	٧٧٠٧,٢
المغرب	٩٧,٩	١٦,٤	١١٤,٣	٤٣,٥	٦٩,١	١١٢,٦	٨٤,٨	٣٩,٨	١٢٤,٦	٣٤,٣	٧٩,٨	١١٤,١	٢٦٠,٥	٢٠٥,١	٤٦٥,٦
تونس	٦٨,٠	١٠,٩	٧٨,٩	١١,٢	٤١,٢	٥٢,٤	١٨,٤	٧,٠	٢٥,٤	٢٤,٩	١٠,٢	٣٥,١	١٢٢,٥	٦٩,٣	١٩١,٨
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	١٠,٠	١,٧	١١,٧	٦٠,٦	٤,١	٦٤,١	٧٠,٠	٥,٨	٧٥,٨
موريتانيا	٢٤,٧	١,٥	٢٦,٢	١٢٦,٢	٣٦,٨	١٦٣,٠	١٠٦,٠	١٠,١	١١٦,١	١٠٧,٤	٣٢,٢	١٣٩,٦	٣٦٤,٣	٨٠,٦	٤٤٤,٩
الصومال	٧٢,٩	٢٢,٥	٩٥,٤	٣٣,٣	١١,٠	٤٤,٣	١٨٠,٦	٦,٨	١٨٧,٤	٢٦,٨	٧,٢	٣٤,٠	٣١٣,٦	٤٧,٥	٣٦١,١
السودان	١٧٤,١	١٠٥,٥	٢٧٩,٦	٢٢٤,٧	١٣١,٦	٣٥٦,٣	٩٥,٧	٥٣,٦	١٤٩,٣	٥٣,٢	٤١,٦	٩٤,٨	٥٤٧,٧	٣٣٢,٣	٨٨٠,٠
البحرين	٢١,٧	٦٢,٤	٨٤,١	١٤٧,٦	٦٥,٩	٢١٣,٥	٣٤,٥	٦٧,٠	١٠١,٥	٤٤,١	٧,١	٥١,٢	٢٤٧,٩	٢٠٢,٤	٤٥٠,٣
الأردن	٢٤٩,٨	٧,١	٢٥٦,٩	٣٦١,٥	٣٤,٤	٣٩٥,٩	٣٢٥,٦	١٢,٨	٣٣٨,٤	٢٣٩,١	٣٩,١	٢٧٨,٢	١١٧٦,٠	٩٣,٤	١٢٦٩,٤
لبنان	١,٣	١٢,٣	١٣,٦	٨,١	٠,٢	٨,٣	١٤,٨	–	١٤,٨	١٢٠,٦	٧,١	١٢٧,٧	١٤٤,٨	١٩,٦	١٦٤,٤
عمان	٢٠٣,٠	٢,٢	٢٠٥,٢	٤٥,٨	١,١	٤٦,٩	٥٠,٥	١٤,٤	٦٤,٩	١٦,٧	١٣,٢	٢٩,٩	٣١٦,٠	٣٠,٩	٣٤٦,٩
سورية	٥٣٥,٤	٣٣,٠	٥٦٨,٤	٤٤٨,٧	١٦,٩	٤٦٥,٩	٥٥٩,٥	٦,٦	٥٦٦,١	٣٣٩,٠	٨,١	٣٤٧,١	١٨٨٢,٦	٦٤,٦	١٩٤٧,٢
اليمن	١٣٩,٤	١,٦	١٤١,٠	١٩٠,٦	١٢,٦	٢٠٣,٢	١٧٤,٥	٢٢,٤	١٩٦,٩	١٢٢,٥	٦١,٩	١٨٤,٤	٦٢٧,٠	٩٨,٥	٧٢٥,٥
اليمن الديمقراطية	٣٤,١	١٥,٢	٤٩,٣	١٣٥,١	٦,٧	١٤١,٨	٦٣,٢	١٤,٥	٧٧,٧	٢٧,٤	١٨,٤	٤٥,٨	٢٥٩,٨	٥٤,٨	٣١٤,٦
مساعدات غير مصنفة	٢٣٣,٥	٣٤,٤	٢٦٧,٩	٣١,٤	٤٨٨,٩	٥٢٠,٣	١٠٣,٠	٢٥٠,٦	٣٥٣,٦	١٣٤,٤	٣٣٦,٠	٤٧٠,٤	٥٠٢,٣	١١٠٩,٩	١٦١٢,٢
المجموع	٣٩٧٨,٥	١٢٠٨,٩	٥١٨٧,٤	٢٨٣١,٢	١٤٩١,٨	٤٣٢٣,٠	٢٦٢٨,٥	١٦٤٨,٢	٤٢٦٦,٧	١٨٥٤,١	١٤٤٣,٦	٣٢٩٧,٧	١١٢٩٢,٣	٥٧٥٢,٥	١٧٠٤٤,٨

التعقيب

رفيق سويلم

أبدأ بشكري الدكتور عبد الرسول وتهنئته على ورقته المفعمة بالحيوية والتي تحفز إلى النقاش فنحن كلنا هنا لكي نثير النقاش والتفكير حول الطرق والوسائل التي يمكن بها لصندوق النقد العربي أن يحقق سبب وجوده، ألا وهو الأسس النقدية للوحدة الاقتصادية العربية. ولن أنال من قيمة هذه الورقة عندما أقول أنه من بين الأسباب التي جعلتني أجدها حيوية ومثيرة للنقاش أن بعضاً من الأفكار التي طرحتها كانت أفكاراً عامة أو فلأقل -بالنسبة لي على الأقل- أفكاراً يكتنفها غموض في بعض الأحيان، لدرجة أنها تحث القارىء على أن يفكر بعمق وأن يتأمل في إمعان.

ولا عجب إذن أن هذه الورقة، برغم أنها تقصد أساساً إلى النظر في قضايا التكامل النقدي، قد كرَّست قدراً كبيراً من إهتمامها إلى وظائف الإقراض التي يزاولها الصندوق. وذلك يتلاءم مع العلاقة بين قدرة الصندوق على أن يضع نفسه في خدمة أعضائه وقت حاجتهم إلى ذلك، ومع قدرة الصندوق على أن يمارس تأثيراً على هؤلاء الأعضاء كي يتعاونوا معه في غمار محاولته لتعزيز قضية التكامل الاقتصادي العربي. وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد على جوانب المقارنة بين صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي فيما يتعلق بسياسات الإقراض، وهو أمر إستطاع الدكتور عبد الرسول أن يطرحه في وضوح في ثنايا ورقته. وفيما يخص القدرة الاقراضية لكل من الصندوقين فنحن نجد أنفسنا بالتأكيد في موقف أقل ملاءمة من موقف الصندوق الدولي ولا سيما في ضوء الحقيقة التي تقول بأن معظم مساهمات أعضائنا في رأسمالنا تأتي بعملات قابلة للتحويل، وذلك بالمقارنة بالعملات المحلية التي تتم بها مساهمة الدول الأعضاء في حالة صندوق النقد الدولي. وقد أصبح الأمر كذلك على وجه الخصوص في أثر الزيادات التي طرأت مؤخراً على حدود الإقراض لصندوق النقد الدولي المقدم إلى أعضائه.

وأود أن أؤكد قناعتي العميقة بأن نجاحنا في تحقيق غاياتنا الاقليمية إنما يتوقف، في

المقام الأول، على مدى قدرتنا على تلبية إحتياجات أعضائنا من القروض وفق شروط ملائمة. إن علينا أن نسعى نحو الالتزام بتوفير مزيد من مواردنا لخدمة هذا الهدف. فنحن لسنا بالتأكيد لا مصرف استثماري ولا مؤسسة يحدوها حافز الربح.

وثمة نقطة أخيرة أود أن أسوقها فيما يتعلق بنشاطات الإقراض، وهي أنني أجد نفسي متفقاً مع معظم المقترحات التي طرحها الدكتور عبد الرسول، فيما يتصل بإنشاء نوافذ جديدة، أو زيادة موارد صندوق النقد العربي. ولكن ثمة نقطة واحدة لا أستطيع الاتفاق معه عليها فاقتراحه بإنشاء خدمة أو تسهيل لمخزون منظم أو معادل، مماثل لما يحوزه صندوق النقد الدولي، اقتراح محمود بالطبع، ولكن إقتراحه الآخر بأن يكون ذلك على شكل حيازة مباشرة أو تملك مباشر من جانب الصندوق لخامات استراتيجية ولسلع تصديرية كبيرة عائدة للبلدان الأعضاء وذلك حينما يكون الطلب عليها ضعيفاً، بغية إعادة بيعها إلى الأعضاء بأسعار معتدلة عندما تكون أسواق هذه المنتجات أكثر نشاطاً وفعّالية، هذا الاقتراح في ظني يمثل شيئاً بعيداً تمام البعد عن نطاق نشاطات صندوق إحتياطي إقليمي كالصندوق الذي ننتمي إليه. وأخشى أيضاً ألاَّ أفهم العلاقة بين هذه المسألة وبين إصدار دينار عربي. ومن هنا أقول أن اقتراحه قد طرح في اسلوب هو من العمومية لدرجة يصعب معه أي تقدير سليم لأبعاده.

وأود، بعد استئذانكم، أن أحول إهتمامي إلى قضايا التكامل النقدي. وأعتقد في هذا الصدد أن من المفيد أن نستعيد التمييز الذي قدمه البروفسور وليامسون بين التكامل النقدي الكامل والجزئي. وأنا أتفق معه لأسباب كثيرة، من بينها مسائل السيادة الوطنية، على أن تصور إقامة التكامل النقدي الكامل الشامل بين جميع البلدان العربية حالياً هو تصور غير واقعي. إلاَّ أن هذا لا يعني أنه لا سبيل إلى إنجازه على أساس منطقة فرعية، كأن يتم مثلاً فيما بين بلدان منطقة الخليج. بيد أنني أعتقد أننا في صندوق النقد العربي نقترب أكثر من الواقع، إذا ما ركزنا إهتمامنا في هذه المرحلة على صيغ وطرائق التكامل النقدي الجزئي. وهنا أعرض ثلاثة خطوط محددة للعمل.

أولها، هو إنشاء اتحاد مقاصة فيما بين البلدان العربية. إن هذا أمر له أهميته الخاصة لأن ترتيباً من هذا القبيل، إذا ما اشتمل على تسهيلات إئتمانية ملائمة وكافية لتمويل الاختلالات الاقليمية في التجارة أو المدفوعات فيما بين البلدان العربية، فسوف يكون من الفعالية بمكان في إقناع أعضائنا بأن يتولوا بالتدريج خفض، ومن ثم، إزالة القيود التجارية وقيود المدفوعات القائمة حالياً والمفروضة على التجارة العربية الداخلية، إن لم يزيلوها أيضاً من وجه تحركات رأس المال.

إن الموارد التي يمكن توفيرها لهذا الغرض ستتوقف، بالدرجة الأولى، على قواعد

تسوية موازين المقاصة التي قد يعتمدها البلد المشارك فيها. فإذا ما اتخذت التدابير الملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بموعد الاستحقاق وبالفائدة التي تدفع على التسهيلات الائتمانية، فإنني أعتقد أن بالإمكان توفير الموارد على نطاق واسع، وأن من شأنها أن تزيد عبر الزمن. هذه الموارد ستكون مستقلة عن الإسهام برأس المال الذي يبلغ ٢ بالمائة من العملات المحلية الذي يقدم حسب نص مواد اتفاق صندوق النقد العربي. هذا وقد جرى مؤخراً رسم الإطار الأساسي لاتحاد مقاصة عربي، وطرح فعلاً للنقاش على يد فريق ممتاز من الخبراء. وهذا الإطار يتجنب في اعتقاد كثير منا جميع أوجه الانتقاد التي سبق وأثيرت ضد اقتراحات مماثلة طرحت لإنشاء إتحاد مشابه بين ستة بلدان عربية في الستينات. وهناك في الوقت الحاضر حوالي ستة أو سبعة من ترتيبات المدفوعات هذه قائمة فيما بين بلدان نامية، بل إن بعضها ظل ساري المفعول لمدة عشرين سنة. وتوضح تجربة هذه الترتيبات، بجلاء، أنها لا تتطلب إعتماد أو إتخاذ نظم للسيطرة على الصرف من جانب جميع البلدان المشاركة، وأن أهمية هذه الترتيبات لا تتوقف على إمكانية تحويل عملات أعضائها من عدمه. وقد دعونا المصارف المركزية العربية لكي ترسل ممثليها إلى إجتماع يعقد هنا في العشرين من كانون الأول/ديسمبر لمناقشة اقتراحات الصندوق في هذا الصدد.

الخط الثاني من العمل الذي أريد التأكيد عليه، يتعلق بما سبق وأشار إليه البروفسور وليامسون على أنه «تكامل السوق المالية». وقد عمد الدكتور عبد الرسول أيضاً إلى التشديد على هذه النقطة في «باء» ، في صفحة ٦٢٣ مثلاً من ورقته . والمعروف أن هذه المسألة حازت اهتماماً كبيراً على صعيد صندوق النقد العربي عبر السنة والنصف الأخيرة. فلقد شاركنا مع هيئات ووكالات إقليمية أخرى في مسح واستعراض الأسواق المالية القائمة بالفعل بالوطن العربي، وقامت نتائج هذا المسح على تحليل أجراه فريق من الخبراء كيما يتوصلوا إلى تدارس أوجه القصور التي وجد أنها متعلقة بعدم كفاية تنويع وسائل الاستثمار المتاحة ضمن هذه الأسواق، فضلاً عن الافتقار إلى الأسواق الثانوية، وإلى الاستثمار المتخصص وإلى بيوت الاصدار، إلى جانب الافتقار إلى التشريعات المالية الملائمة على الصعيد المحلي، ناهيك عن الغياب الذي يكاد يكون تاماً للروابط التي تجمع ما بين الأسواق المالية المحلية في البلدان العربية. وفي ضوء هذه النتائج فقد أقر الصندوق خطة عمل من ثلاث سنوات تقوم على التالي:

١ - التدخل المباشر في الأسواق المحلية، بما من شأنه تعزيز تطور تلك الأسواق، عن طريق تقديم المساعدة التقنية لها، والمشاركة في إنشاء أسواق ثانوية ملائمة ومؤسسات إصدار.

٢ - تحديد وتنفيذ التدابير اللازمة لإنشاء روابط أقوى بين الأسواق المحلية القائمة،

ولا سيما من خلال تخفيف القيود الموجودة حالياً إلى أن يتم إلغاءها في النهاية، وهي القيود المفروضة على إعادة التسجيل والتعاملات في الأوراق المالية الناشئة في بلد عربي، في الأسواق المالية للبلدان العربية الأخرى.

٣- ممارسة مزيد من التدخل الفعَّال من جانب صندوق النقد العربي وغيره من المؤسسات المالية الاقليمية العربية الأخرى، بما من شأنه تطوير نمو سوق لسندات الدرجة الأولى تكون محل قبول على الصعيد القومي العربي، عن طريق إصدار سندات قابلة للتسويق باسم الصندوق أو نيابة عن أعضائه، بضمان من الصندوق أو بغير ضمان منه، مع إتخاذ التدابير الملائمة لضمان وجود سوق ثانوية فعَّالة في هذه السندات. ويمكن طبعاً تقويم هذه السندات على نحو أكثر ملاءمة بالدينار العربي الحسابي.

أخيراً، أود أن أذكر مشاركة الصندوق في صياغة اتفاق استثمار ما بين أعضاء الجامعة العربية لتوفير ضمانات كافية للإستثمارات عبر حدود هؤلاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية، ولبيان الحد الأدنى للإعفاءات من الضرائب وغيرها من الحوافز الرامية إلى تعزيز وضمان مزيد من تدفق الأموال الرأسمالية فيما بين البلدان العربية. وقد تم مؤخراً إقرار هذا الاتفاق من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، وهو بانتظار تصديق البلدان الأعضاء عليه.

في النهاية، أود أن أشير إلى الخط الثالث من خطوط العمل على صعيد التكامل النقدي الجزئي، ألا وهو «تنسيق سعر الصرف». وقد لقي هذا الجانب إهتماماً كبيراً من جانب الدكتور عبد الرسول، وإن لم يقم في ظني بإيضاحه بما فيه الكفاية. ويتعلق هذا الأمر طبعاً بالدينار العربي الحسابي وبوسيلة تقييمه. والهدف هنا طبعاً كما سبق وأشار البروفسور وليامسون هو خفض تكاليف ومخاطر الصرف لتعزيز مزيد من التدفقات التجارية والرأسمالية فيما بين البلدان العربية. وفي هذا الصدد، برغم أننا نتوقع أن تذبذب أسعار الصرف سينجم عنه آثار سلبية على تدفقات رأس المال، إلَّا أننا لسنا متأكدين تماماً من حجم الأثر الكبير لهذا التذبذب على التدفقات التجارية، على نحو ما ذكره البروفسور وليامسون.

ويقول الدكتور عبد الرسول أن تنسيق أسعار الصرف يتطلب إتفاقاً بين البلدان العربية على عملة تدخل مشتركة أو سلة من العملات، بما ينطوي عليه أيضاً من إتفاق على حدود التباين أو الإنحراف بين أسعار السوق وبين السعر الذي يختار لعملة كل عضو فيها يتصل بوحدة التقويم المشتركة. وهو يذكر، بالإضافة إلى ذلك، أن استقرار أسعار الصرف يتطلب تنسيقاً كاملاً في السياسات النقدية والمالية بين البلدان العربية. ولست متأكداً كيف يتلاءم هذا مع الشكوك والوساوس العميقة التي أعرب عنها

في موضع آخر من هذه الورقة حول الفعَّالية المحتملة للسياسات النقدية والمالية فيما يتصل بـأهـداف تسـويـة ميـزان المـدفـوعـات. والسؤال هنـا ألا يمكـن أن يتـطلب ذلك تنسيق الخطط الانمائية؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن المهمة تبدو أشد صعوبة كما أن تحقيقها يبدو أبعد منالاً. إلَّا أنني أتساءل من جديد هل هذا ضروري في واقع الأمر؟.

الدكتور عبد الرسول أكد أيضاً على الجانب «التجميلي» لوسيلة التقويم الراهنة للدينار العربي الحسابي،ولكنني أعترف أنني لم أستطع أن أفهم بصورة كاملة الوسيلة البديلة للتقويم التي اقترحها فلست أظن أنه نجح في أن يوضع بشكل كاف الآليات أو الصيغة التي يمكن بها إصدار الدينار العربي وليس الدينار العربي الحسابي فضلاً عن الطريقة التي يمكن بها تحديد قيمة الدينار عن طريق عرض وطلب النفط العربي ولست أعتقد أيضاً أنه استطاع أن يبرر بصورة كافية قوله بأن اقتراحه هذا من شأنه أن يزيد دخول أو عائدات البلدان العربية من النفط وكذلك زيادة صادراتها غير النفطية، ولا قوله بأن من شأنه تعزيز التبادل التجاري بين البلدان العربية، فضلاً عن القول بأن من شأنه تدعيم قدرة البلدان العربية غير النفطية على زيادة وارداتها.

إلَّا أنني لا بد وأن أعترف أن المسائل التي أثيرها هنا قد تعكس نقصاً في المامي بهذا الميدان وليس النقص الذي قد يكون من جانب الجهد الذي بذله الدكتور عبد الرسول. وأعترف أيضاً أن المشاكل المتعلقة بالدينار العربي الحسابي لم تلق حتى الآن إهتماماً كافياً بها من جانب الصندوق وتسعى خطة عملنا إلى مزيد من الإهتمام المركز على هذا الموضوع في غضون العام ١٩٨١ ومن هنا فأنا متأكد أن مناقشاتنا في هذا المكان ستكون مفيدة جداً في هذا المجال لإدارة الصندوق والعاملين بها.

على هذه الجهة المتعددة الخطوط والتي لا بد من التحرك عليها في وقت واحد ألا وهي جبهة التكامل النقدي الجزئي أعتقد، يا سيادة الرئيس، أن الصندوق يستطيع أن يجدد دوره في تعزيز الوحدة الاقتصادية العربية على مدار السنوات الثلاث أو الخمس القادمة.

وفي النهاية، يا سيادة الرئيس، فما هذه إلَّا أفكار سريعة تراءت لي بعد قراءتي ورقة الدكتور عبد الرسول وأوجه الشكر إليه وإلى منظمي هذا الاجتماع على الفرصة التي أتاحوها لي للتعليق على هذه الورقة الممتازة والمفعمة بالحيوية.

وأود أيضاً أن أعتذر عن قصوري في العرض وعن مشاركتي بقليل من الجهد في هذه الندوة، وذلك بسبب قيود الوقت وبعض الإلتزامات الملحة في العمل.

المناقشات

عـز الـدين إبراهيم حسن: أود أن أذكر ثلاث نقاط ذات طبيعة تصحيحية وأرجو ألّا يفهم من ذلك بأي حال من الأحوال أنني أقلل من قيمة هذا البحث الممتاز.

أولاً: أورد الباحث في الصفحة ٦١٠ جدولاً يدلل به على أن موارد صندوق النقد العربي ضئيلة بالنسبة لأحجام العجز لدى الدول الأعضاء. ومع أنني أتفق معه في هذا على وجه العموم إلا أن الاحصاءات التي ساقها فيها خطأ واضح، فمثلاً حصة السودان الاسمية تبلغ ١٠ مليون دينار عربي حسابي وليس ١٣,١ مليون دينار عربي حسابي. وعليه يكون الحد الأقصى للتسهيلات التي يمكن أن يمنحها الصندوق للسودان هو ٤٠ مليون دينار عربي حسابي أو حوالي ١٦٠ مليون دولار. وتجب الإشارة إلى أن هذا الحد الأقصى للتسهيلات لا يمنح في سنة واحدة إنما يمنح في فترة قد تمتد إلى ثلاث سنوات.

ثانياً: ذكر الباحث في صفحة ٦١١ أن تسهيلات الصندوق تمنح فقط عندما يلجأ العضو إلى احتياطياته الرسمية لتمويل العجز من حسابه الجاري. وهذا غير صحيح، لأن الصندوق يمول العجز الكلي في ميزان المدفوعات وليس العجز الجاري في الميزان، ولا تؤخذ احتياطيات العضو في الحسبان إلا إذا زادت عن حد حرج يُعرف بالاحتياطيات التي تمول أربعة شهور استيراد. فإذا زادت عن الحد الحرج اعتبرت الزيادة في الاحتياطيات جزءاً من تمويل العجز.

ثالثاً: ورد في الصفحة ٦١٥ إشارة إلى مادة من إتفاقية صندوق النقد العربي تنص على ضرورة استنفاد العضو لحقوقه التلقائية في صندوق النقد الدولي. ويقول الباحث أن هذا النص قد خلق نوعاً من التبعية لصندوق النقد الدولي وعرض الدول العربية للخضوع لشروطه. والخطأ الذي وقع فيه الباحث أن الحقوق التلقائية المشار إليها هنا هي شريحة الاحتياطي في صندوق النقد الدولي التي هي بطبيعتها تلقائية ولا تخضع لأي شروط لأنه

لا يتعلق بها أي برنامج تصحيحي. وعليه لا تتعرض الدول العربية، عند سحبها هذه الشريحة، لأي خضوع أو تبعية لصندوق النقد الدولي.

محمد محمود الامام: وأشكر كذلك الدكتور عزالدين ابراهيم لأنه وفر عليَّ بعض الملاحظات. فقط أُريد أن أُشير بالنسبة لملاحظته الأولى أن الحد الأقصى للإقراض يجب ألا ينسب إلى عجز سنة واحدة بل إلى العجز على فترة تعادل متوسط أجل القروض أي حوالي ٦ سنوات.

ملاحظتي الثانية تتعلق بما ورد في صفحة ٦١١ بشأن اقتراض الصندوق. فهذا الاقتراض لا يزيد من قدرة الأعضاء على الاقتراض من الصندوق، حيث أن هذا مرتبط بحصصها. فإذا تجاوزت طلبات الاقتراض الموارد الذاتية للصندوق، فإن عليه أن يقترض. والأثر الوحيد هو الذي أشار إليه الدكتور عبدالرسول وهو ارتفاع تكلفة الإقراض.

على أن فكرة التركيز على رصيد الحساب الجاري بدلاً من رصيد الميزان الكلي تقود إلى بعض التضارب. فهي قد تؤدي إلى مطالبة الصندوق تمويل تدفقات تتم عادة بموارد رأسمالية طويلة الأجل. وهذه مسؤولية أجهزة أخرى. كذلك لا يجوز أن يطالب الصندوق بالتعويض عن الاستخدامات الرأسمالية قصيرة الأجل.

وملاحظتي الأخيرة تتعلق بما ذكره الدكتور سويلم بشأن الشرطية. فنحن مدينون له جهوده لابتكار ما مكننا خلال مناقشة شرُوط أول قرض يعقده الصندوق - باعتباره رئيساً لبعثة المفاوضات - من تجنب الوقوع في براثن النموذج الذي ينتهجه صندوق النقد الدولي. وندين له أيضاً بأنه أول من طالب بإنشاء مجموعة عمل تدرس المنهج الذي يمكن لصندوق النقد العربي اتباعه في برامج.

وشكراً لكم.

انطون قطان: أشكر الدكتور فائق عبدالرسول والدكتور رفيق سويلم على افكارهما القيمة. وأود أن أؤيد هنا إمكانية النظر في تحقيق فكرة إرتباط أسعار صرف العملات العربية بالدينار العربي الحسابي. لكن اعتراضي هنا هو على ما ورد في الصفحة٦٣٨ من الدراسة في البديل الثالث لطريقة توحيد ارتباطات العملات العربية من أن سعر الدينار العربي الحسابي يجب أن يُحدد من خلال العرض والطلب على النفط. إذ نظراً لوضع السوق العالمي للنفط وطبيعة تغير أسعاره، فإن ذلك قد يعني تغير سعر الدينار الحسابي، ومن ثم العملات العربية المرتبطة به، بصورة مفاجئة بالنسبة لباقي العملات العالمية، مما لا بد أن يعكس نتائج سيئة على اقتصادات الدول العربية.

وأود أن أؤيد هنا الفكرة التي عرضها بالأمس البروفسور وليامسون من أن ربط

العملات العربية يتوجب أن يتم عن طريق دينار عربي حسابي مقـوم حسب المعاملات الخارجية للدول العربية، رغم إمكانية الاختلاف بالنسبة للقواعد التي يمكن استعمالها لاختيار العملات المكونة للسلة وأوزانها. وهذه الفكرة مشابهة للبديل الأول الذي ورد في الصفحة ٦٣٨ من دراسة الدكتور فائق عبدالرسول.

وأود أن أوضح هنا أنه قد يقع بعض الغموض، أحياناً، عند التحدث عن إزالة تبعية أسعار صرف العملات العربية عن تقلبات الأسواق النقدية العالمية والسيطرة على تقلبات أسعار صرفها تجاه العملات الأُخرى. فسعر الصرف بطبيعة تعريفه سعر عملة ما مقابل العملات الأُخرى. فإذا تغير سعر العملات الخارجية، فلا بد أن يتغير سعر صرف العملة محل الاعتبار. وبما أن نظام النقد العالمي يتصف بكون أهم العملات العالمية عائمة، وفي كثير من الأحيان متقلبة، فإن ما يهم الدول العربية هنا هو تخفيف أثر التقلبات على اقتصاداتها. والهدف من انتقاء سلة الدينار العربي الحسابي في هذا المجال لا بد أن يكون، كما ذكر البرفسور وليامسون، أن نقترب من تحقيق سعر صرف حقيقي مستقر قدر الإمكان بين العملات العربية وعملات الدول التي تتعامل معها.
وشكراً

كريم نشاشيبي: أود أن أسأل السيد المعقب حول بعض التفاصيل التي أرجو أن يقدمها عن اتحاد المقاصّة الذي أشار إليه، ذلك لأن هذا هو أول اقتراح عملي باتجاه تعزيز أو تطوير شكل فوري من أشكال التكامل الاقتصادي التي سمعت عنها منذ فترة. وعلى وجه التحديد أريد أن أعرف النطاق الذي يتحقق فيه اقتراح من هذا القبيل، وما إذا كان سيشمل جميع أشكال التجارة السلعية (كالنفط مثلاً) وإذا ما كان سيغطي جميع البلدان العربية أو سيقتصر على مجموعات يعينها من تلك البلدان.

فائقة الرفاعي: ذكر الدكتور سويلم أن عرض الباحث الدكتور فايق عبدالرسول لموضوع إصدار الدينار العربي غير واضح. وإني أضم رأيي إلى رأي الدكتور سويلم في هذا الشأن، وخاصة بالنسبة لتحديد القيمة التعادلية للدينار المقترح في المرحلة الأولى، ثم مسألة ربطه بقوى العرض والطلب على النفط.

والسؤال الذي أود إضافته أيضاً هو ماذا ستفعل الدول النفطية بالدينار العربي (غير الحسابي) الذي يقترحه الدكتور فايق عبدالرسول، والذي أشار مرة بضرورة إنفصاله عن حقوق السحب الخاصة ثم عاد وأكد أنه ليس مهمًا في المرحلة الأُولى اعتماده على أي أساس، وإنما المهم ربط التقلبات فيه فيما بعد ذلك بشيء ما.

كذلك أشار الدكتور عبدالرسول إلى الدينار العربي هو لإيجاد وسيلة استثمار جديدة تساعد الأقطار العربية النفطية على توسع محفظتها الاستثمارية، وتقليل المخاطر، وحماية

قوتها الشرائية من تقلبات العملات الرئيسية للاستثمار عن طريق استثمارها بالدينار العربي وأستند في ذلك إلى اتفاقية الصندوق التي تشير إلى قيام الصندوق بالحفاظ على القيمة الحقيقية لموارد الأعضاء ونود أن نشير هنا أن الاتفاقية لم تنص على ذلك وإنما نصت بصورة ليست إلزامية كما يقترحها الدكتور عبدالرسول. وإنما تنص الفقرة (د) الخاصة بهذا الموضوع على قيام الصندوق «بإبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك» وهذه الفقرة لا تنص على إلزام الأعضاء بتقديم حصيلة النقد الأجنبي للصندوق كما يقترح الدكتور فايق وهو يعالج مسألة الدينار العربي.

فايق عبدالرسول: أود أن أقدم جزيل شكري وتقديري على الملاحظات التي أثارها المعقب الدكتور سويلم وكذلك الاستفسارات التي أثارها الآخرون.

١ - أثار الدكتور سويلم مسألة عرض أفكار عامة ... ولا أدري كيف كان يمكن أن يكون أكثر تفصيلاً في عرض أفكاري إذا كان بحثي بهذا الحجم الكبير. فإذا كنت قد أردت التفصيل لكان واجباً عليَّ أن أكتب مجلداً كبيراً... وإذا كانت هناك عموميات في بعض الأحيان، فإنني كما أشرت في مقدمة الورقة بأن عنوان البحث وخطوطه الرئيسية التي كان عليَّ التقيد بها قد فرضت هذه العموميات، وإلا فإن تركها كان سيجعل البحث ناقصاً غير شامل أو كامل.

٢ - بالنسبة لاعتراض الدكتور سويلم عن قيام الصندوق بتملك مباشر لخامات استراتيجية وسلع تصديرية للدول الأعضاء عندما يكون سعرها واطئاً بغية إعادة بيعها عندما ترتفع أسعارها، على اعتبار أن ذلك بعيد عن نشاط الصندوق... فإنني هنا أود أن أشير إلى أن من أهداف الصندوق الرئيسية هي المحافظة على القوة الشرائية لعوائد صادرات الدول الأعضاء، وأن قيام الصندوق بذلك سوف يستوفي هذا الهدف ويساعد على تحقيقه. فما اقترحته يدخل إذن ضمن الوسائل التي يتحقق بها واحد من أهداف الصندوق، ومن ثم لا تكون بعيدة عما يجب أن يقوم به من نشاط.

٣ - كذلك أشار الدكتور سويلم إلى أن هناك تناقضاً في بحثي والخاص بالسياسة النقدية، أشرت في البحث إلى استقرار أسعار صرف العملات العربية فيما بينها يتطلب تنسيقاً كاملاً في السياسات النقدية، في حين توجد في مكان آخر من البحث إشارة إلى عدم فعالية هذه السياسات النقدية.

وأود أن أبين هنا بأن فاعلية السياسات النقدية تختلف بين الأقطار العربية باختلاف نظم أسعار صرفها... فبالنسبة للعراق وليبيا نجد أن أسعار صرف عملاتهما تجاه بعضهما ثابتة تقريباً منذ عام ١٩٧٣، وذلك على الرغم من عدم وجود أي تنسيق في السياسات

النقدية بينها، في حين نجد أن أقطار الخليج والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية، على الرغم من التعاون والتنسيق والتشاور الدوري والدائم بين سلطاتها النقدية، فإن أسعار صرف عملات هذه الدول لا زالت تتذبذب تجاه بعضها كما أشرنا إلى ذلك في ص ٣٩ من النسخة الانكليزية.

- بالنسبة للدينار العربي الحسابي... فإن المهم ليست قيمته الأولية حيث أن تحديدها يمكن أن يحدد بقيمة حقوق السحب الخاصة أو الدولار أو الدينار الكويتي أو الريال السعودي... ولكن المهم هو التحركات اليومية لأسعار صرفه، وضرورة فصم العلاقة بين هذه التحركات وتبعيتها لمشيئة السلطات النقدية الأجنبية أو لحالة الأسواق المالية الدولية وتأثيراتها على أسعار صرف العملات الرئيسية... وهذا يمكن أن يتم عن طريق الأخذ بالمقترح الذي فصلناه في عرض البحث... فكما أشرنا بأن الأقطار العربية النفطية تشترط استلام مثلاً ٥ في المائة من عوائد صادراتها النفطية بالدينار العربي، فإن الصندوق يتولى إصدار هذا الدينار مقابل العملات الأجنبية التي يستلمها من مستوردي النفط، كما يعلن قابلية تحويل هذا الدينار إلى العملات الأجنبية... وبهذا تكون لدى الصندوق موجودات تتكون من عملات أجنبية تقابلها التزامات من قبل الدول النفطية وكذلك الدول الأخرى التي ترغب في الاحتفاظ بهذا الدينار كجزء من محفظتها الاستثمارية... وبهذا تتوفر لدى الصندوق موارد ليستطيع تمويل العجز في موازين مدفوعات الأقطار العربية.

يضاف لذلك أنه بموجب هذا الاقتراح تستطيع الأقطار العربية أن تربط عملاتها الوطنية بهذا الدينار الذي سوف يتحدد سعر صرفه اليومي نتيجة الطلب والعرض. الطلب عليه من قبل مستوردي النفط لدفع جزء من كلف استيراداتهم النفطية من الأقطار العربية. وكذلك قد يكون هذا الطلب على الدينار لغرض الاستثمار واستعمال الدينار في محفظة الاستثمارات. أما العرض فإنه على عوامل عديدة، أهمها توفير الموارد الكافية لتمويل العجز في موازين مدفوعات الأقطار العربية. ولما كان الركن الأساسي للطلب على الدينار مشتقاً من الطلب على النفط، وحيث يتوقع أن تكون هناك شحة في سوق النفط لذلك، فإن ندرة هذه العملة سوف يرفع من سعر صرفها تجاه العملات الأُخرى... إن ذلك، بحد ذاته، سوف يوفر ضماناً لجزء من عوائد الصادرات النفطية، فبدلاً من أن تستلم الأقطار العربية النفطية ١٠٠٪ من عوائدها بالدولار الذي يتسم بالانخفاض، نجد أنها بموجب هذا الاقتراح سوف تستلم ٥٪ من هذه العوائد بالدينار العربي الذي يتسم سعر صرفه بالارتفاع.

أرجو أن أكون قد نجحت في توضيح بعض الاستفسارات أو التساؤلات التي أُثيرت وأرجو المعذرة إذا كنت سهوت في الإجابة على أية تساؤلات أُخرى.

•شكراً.

الفصل الثاني عشر
المتطلبات الأساسية الإقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها

فؤاد مرسي

مقدمة

تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية، بصورة طبيعية، بدافع من احتياجات تطوير القوى الانتاجية الحديثة. وعلى سبيل التحديد، فإنه مع نمو الرأسمالية، ظهرت الاقتصاديات القومية، وظهرت الأسواق القومية داخل الحدود السياسية للدول. غير أن طبيعة واحتياجات الصناعة الآلية الكبيرة الحديثة قد تخطت إطار الأسواق القومية، وطورت الحاجة إلى سوق عالمية واحدة. ولقد خلقتها بالفعل. ومن ثم، فلقد غدت العلاقات الاقتصادية الدولية جوهرية بالنسبة لوجود وتطور كل بلد من بلاد العالم.

وفي الظروف الراهنة، ظروف الثورة الصناعية الثانية، أصبحت طاقات الانتاج وقدرات الاستهلاك في كل بلد على حدة غير كافية لتأمين التطور العادي للانتاج الكبير الحديث. وأصبحت فروع جديدة من الانتاج تحتاج لموارد ضخمة، مثل الالكترونيات والصناعة الذرية والكيماويات. بل صارت تتطلب تقريباً تهيئة موارد العالم بأسره، بطريقة واعية، في إطار مخطط، يقابله تقسيم عمل دولي مخطط هو الآخر.

التدويل المطرد للحياة الاقتصادية

وبذلك ظهرت العملية الموضوعية المطردة لتدويل الاقتصادات القومية، لجعل الحياة الاقتصادية في كل بلد ذات طابع دولي، وذلك بزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاديات القومية وظهور علاقات اقتصادية دولية شاملة. وغدت عملية مستمرة ثابتة الإيقاع، طويلة المدى، تؤدي باستمرار إلى تحولات جوهرية في هيكل تقسيم العمل الدولي[1].

---

(١) فؤاد مرسي، «الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة،» في ندوة المشروعات العربية المشتركة، ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤-١٨/١٢/١٩٧٤ (القاهرة: مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦).

إنها عملية موضوعية تسير قدماً نحو إقامة هيكل اقتصادي واحد، دولي أو عالمي، تتوفر بداخله كل الشروط والظروف الضرورية لتطوير الانتاج بصورة أفضل، مع تحسين هياكله، ورفع مستوى التخصص بداخله، والاتجاه نحو تركيز أكبر للانتاج. فالانتاج الصناعي الحديث يستلزم أسواقاً واسعة للشراء وللتسويق، ويصل إلى ما وراء الحدود القومية للبلدان المنتجة. وهو يتطلب استثمارات ضخمة، ودورة أصول سريعة. وتتأكد من خلاله أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي لكل بلد على حدة.

وبفضل القوى الموضوعية التي تدفع نحو التدويل المطرد للحياة الاقتصادية القومية، تبدو ضرورة التكامل الاقتصادي. إن تقسيم العمل الدولي، كما هو معروف، هو أساس التكامل الاقتصادي. لكن ليس كل تقسيم دولي للعمل تكاملاً. وليست كل سوق مشتركة تعبيراً عن تكامل حقيقي. فالسوق تعبير بسيط عن تقسيم العمل الاجتماعي داخل القطر الواحد- في ظل نمو وسيادة الاقتصاد السلعي. وفيما بعد الثورة الصناعية الأولى، فقط، تخطى تقسيم العمل الاجتماعي حدود الدولة ليصبح على المستوى الدولي، وذلك نتيجة لظهور وتطور الانتاج الآلي الكبير. وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، فإن الاتجاه نحو التقسيم الدولي للعمل يزداد بصفة مطردة ليعبر عن ظاهرة التدويل المطرد للاقتصاد القومي.

لكن الحقيقة التاريخية التي جعلت من التقسيم الدولي للعمل أساساً للتكامل الاقتصادي بين الدول، قد جعلت الفكر التقليدي ينحصر في إطار تكامل السوق، ويتجه للتركيز على تحرير التبادل التجاري بالذات كشرط لتوسيع السوق. وأصبحت مراحل التكامل تتحدد طبقاً لمراحل توسيع السوق ذاتها. لكن المشكلة في حالة البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، هي عدم وجود تبادل تجاري، أو وجود تبادل تجاري ضئيل، فيما بينها، وذلك نتيجة لعلاقات التبعية التي كانت تربطها، ولا تزال، بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، والتي فرضت عليها نمطاً من تقسيم العمل الدولي يتكامل بالضرورة مع الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، تكاملاً مشوهاً يعتمد على الإبقاء على هياكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي فيها.

المعنى المزدوج للتكامل بالنسبة للأقطار النامية

فالبلدان النامية تعاني في هياكلها الاقتصادية من تشويه مزدوج:

(أ) فمن جانب، يعاني الاقتصاد المتخلف من عدم اكتمال تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، من عدم اكتمال عملية انفصال الصناعة عن الزراعة، بمعنى أنه لم ينجز بعد عملية تكامله الداخلي. لم تتشكل بعد السوق الداخلية

الواحدة، لم يتم بعد توحيد الأسواق المفتتة إلى سوق داخلية واحدة. وهو تخلف يرجع إلى عدم أو بطء نمو الانتاج السلعي، ومن ثم تخلف العلاقات السلعية النقدية في الاقتصاد المتخلف. ففي ظل اقتصاد عيني مثلاً، لا تتحول المنتجات إلى سلع، ولا تتبادل مقابل النقود، ولا تتشكل السوق.

(ب) ومن جانب آخر، يعاني الاقتصاد المتخلف من ارتباطه - وهو لم يستكمل تكامله الداخلي - بتقسيم دولي متخلف للعمل، بحيث يتخصص في إنتاج المواد أو المنتجات الأولية بغية تصديرها إلى السوق الرأسمالية العالمية، ويكون إنتاجها هو العنصر الحاسم ليس فقط في دورة الانتاج كلها، بل في دورة الانتاج الاجتماعي بأسرها، من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك. وهكذا يدخل الاقتصاد المتخلف في الدورة السلعية عن طريق التصدير إلى السوق العالمية، لا كشريك فيها يتقاسم منافعها، بل كتابع لها - في الوقت الذي يستورد منها أهم ما يحتاج إليه من سلع مصنوعة، ويصدر إليها سلعة أو أكثر لن يتم تصريفها إلا في السوق العالمية.

أي أن الاقتصاد المتخلف يعاني من أمرين، **الأول** هو عدم اكتمال تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، أي عدم اكتمال تكامله الداخلي. **والثاني** هو الانصياع لتقسيم عمل دولي وتحقيق تكامل خارجي مشوه لغير صالحه. وتصبح نقطة البدء في الخروج من هذه السلسلة المغلقة هي كسرها في الحلقة الأم، وهي تطوير تقسيم العمل الاجتماعي، أي القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلدان المتخلفة. فإنها بقدر ما تكون قادرة على تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخلها، بقدر ما تكون قادرة على تطوير موقعها داخل التقسيم الدولي للعمل. بعبارة أخرى، فإن مدخل الأقطار النامية إلى التكامل الدولي ينبغي أن يكون مدخل تغيير هياكل الانتاج والتبادل، على النحو الذي يساعد على تطوير أكبر للقوى الانتاجية فيها.

العلاقات المتبادلة بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي

ومن الواضح أننا نعتبر مدخلنا إلى التكامل الاقتصادي بالنسبة للأقطار النامية هو تطوير الانتاج لا مجرد تحرير التبادل. فالتجارة الخارجية هي أصلاً انعكاس للتركيب القطاعي لهيكل الانتاج. ولا شك أن لها تأثيراً، مباشراً أو غير مباشر، على هيكل الانتاج. على أنه في التجربة الطويلة للأقطار المتخلفة، لم تفلح التجارة الخارجية في أن تكون «ناقلة» للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإنما كان التعاون التجاري مواتياً بصفة عامة لخلق مقدمات التنمية.

ومن هنا، تتحدد العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي.

(أ) بالنسبة للسؤال عن أيها أسبق: التكامل الاقتصادي أم التكامل النقدي؟ فإن التكامل النقدي مثله في ذلك مثل التكامل التجاري لا يمكن أن يكون إلا تتويجاً للتكامل الاقتصادي. وذلك هو المدخل الهيكلي للتكامل النقدي. فما النقود سوى وسيلة لتسوية المدفوعات في الداخل والخارج على السواء. وهي تعبير عن التبادل الذي يجري بين المنتجات. ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي شرط للتوازن النقدي في الداخل والخارج على السواء أيضاً(٢) وفي هذه الحدود، فإنه لا جدوى تذكر من قيام التكامل بين العملات إذا لم يقم قدر ما من التكامل الاقتصادي، وإلا ظل التكامل النقدي معلقاً في الهواء.

(ب) وبالنسبة للسؤال عن هل يمكن تحقيق تكامل نقدي دون قيام تكامل اقتصادي؟ فإنه لا معنى لتأجيل التكامل النقدي - أو بعبارة أخرى البدء في خطوات للتعاون النقدي، إذا ما تهيأت ظروفه النوعية - إلى أن يتم التكامل الاقتصادي. وإنما يعتبر مثل هذا التكامل النقدي - بالمعنى الواسع - مجرد مقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، أي التكامل الانتاجي. فالتكامل النقدي قد يخلق بدوره ظروفاً مواتية، قد تعجل بالتكامل الاقتصادي نفسه إذا ما أحسن استثمارها.

فإننا لا ندعي حيدة النقود في مجموع العلاقات الاقتصادية، سواء كانت داخلية أو خارجية. ونرى أن العوامل النقدية يمكن أن تلعب دوراً في التكامل الاقتصادي أكثر أهمية مما تم إدراكه حتى الآن. فإن التوصل إلى قدر من التنسيق بين عدة دول حول تنظيم أسعار الصرف، وتحديد أسعار الفائدة، وترتيب شروط الائتمان، وظروف وشروط تسوية المعاملات الدولية فيما بينها، من شأنه أن يؤدي إلى قدر مماثل من التنسيق بين السياسات والأوضاع الاقتصادية كلها. فمن الصحيح أن العلاقات الاقتصادية الدولية امتداد للعلاقات الاقتصادية الداخلية، في كل بلد على حدة. لكن من الصحيح أيضاً أن العلاقات الاقتصادية الدولية بمجرد ظهورها تكتسب قدراً من الاستقلالية عن مصدرها، وتمارس من ثم تأثيراً كبيراً على التطور الاقتصادي الداخلي.

ولهذا فإننا نرى العلاقة المتبادلة، ليس فقط بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي، إنما أيضاً بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي. وفي هذا الاطار، نناقش ما يمكن أن يكون المتطلبات الأساسية للتكامل النقدي العربي، والوسائل التي تحقق هذه المتطلبات الأساسية.

---

(٢) Ragnar Nurkse, **International Currency Experience; Lessons of the Inter-War Period** (Gevena: League of Nations, 1944).

أولاً
المتطلبات الأساسية للتكامل النقدي العربي

فيما وراء عملية التكامل النقدي العربي، بكل تفاصيلها، توجد أرضية مشتركة ينبغي توفرها في كل قطر عربي قبل الإقدام على إقامة التكامل النقدي. وكما هو متوقع، فإن مثل هذه الأرضية من المتطلبات الأساسية تتكون في العادة من نوعين: متطلبات اقتصادية، ومتطلبات سياسية.

ألف - المتطلبات الاقتصادية

نعني بالمتطلبات الاقتصادية الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل النقدي العربي، أن تقدم الأقطار العربية على أمرين: الأول هو تصفية روابط التكامل الدولي المشوه التي تربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي تصفية التبعية الخارجية في كافة مجالاتها، وبخاصة في المجال النقدي. أما الثاني فهو إزالة التفاوت وعدم التكافؤ، أو التقريب بين مستويات النمو الاقتصادي في البلدان العربية. ونحن لا نأتي بجديد في هذا المجال، وإنما نحاول فحسب أن نحدد أين تقف الأمور الآن.

١ - تصفية التبعية الاقتصادية

قام أغلب البلدان النفطية بتأميم احتكارات النفط بصورة كلية أو جزئية، كما قام بعضها بتأميم التجارة الخارجية، وهما إجراءان ينطويان على تصفية للتبادل غير المتكافىء، ويوجهان الاقتصاد العربي نحو الاندماج الداخلي. غير أن النمط الحالي للتنمية عبر التكامل مع السوق الرأسمالية على أصعدة كل من الانتاج والتجارة والمال والتكنولوجيا، من شأنه أن يُبقي الاقتصاد العربي في مجموعه اقتصاداً تابعاً، أي مندمجاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو الذي كان منذ البداية مصدر التخلف والتبعية والتجزئة. بيد أن هذه التبعية الجديدة مربوطة بهيكل جديد ومحكم تماماً من العلاقات بين البلاد العربية والاحتكارات متعددة الجنسية باعتبارها الهيكل الأساسي للرأسمالية الجماعية المعاصرة، الرأسمالية العابرة للقوميات. ولذلك فإن التبعية التي نتحدث عنها تعبر أولاً وقبل كل شيء عن الهوة الاقتصادية والتكنولوجية السحيقة بين البلدان العربية في مجموعها وبين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. وهي هوة تعبر عن نفسها في صورة تبادل دولي غير متكافىء.

إن التبعية الخارجية لم تعد تتمثل الآن في صور الملكية الشكلية والرسمية. وإنما صارت التبعية وضعاً اقتصادياً معيناً مرهوناً بالمهام الموكولة إلى الهياكل الاقتصادية المعينة، مرهوناً بعمل آليات وقوانين الاقتصاد الرأسمالي التي تتكفل بطريقة تلقائية بغزل ونسج

الوشائج العضوية فيما بين الاقتصاد العربي والاقتصاد الدولي. صحيح أن النمط التقليدي لتقسيم العمل يتغير بعض الشيء، ومع ذلك فإن تصدير الخامات واستيراد المصنوعات يظل هو أساس حركة الاقتصاد العربي بأكمله. وصحيح أن التنمية التي حدثت قد تهدم هيكل التبعية القديم، لكنها تعيد بناء الهيكل الجديد للتبعية وقد يكون أشد وطأة من سابقه(٣).

إن الاعتماد حتى الآن على تصدير مادة أولية استراتيجية ناضبة لتأمين النمو الاجتماعي والاقتصادي العربي يشكل تحدياً هائلاً للأقطار العربية النفطية. وبعد ضياع فرص كبيرة في السنوات التي تلت الانفجار النفطي، عادت البلدان العربية لتجد نفسها مرة أخرى معزولة وخاضعة لضغوط خارجية قوية، بل غدت خاضعة، أكثر من أي وقت مضى، لتقلبات أسعار النفط الذي تصدره وقيمته. وهي تقلبات محكومة من قبل البلدان الصناعية المتقدمة(٤).

باستمرار كان القطاع النفطي معزولاً عن الاقتصاد العربي. وكان هذا العزل قائماً منذ اندماج الاقتصاد العربي في جملته في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ثم تجدد الخطر بعد ذلك مرات، فيما بعد الحرب العالمية الأولى عند تقطيع الجسد العربي إلى أشلاء، وفي أواخر الحرب العالمية الثانية عند زرع اسرائيل في المنطقة العربية، وفي أوائل الستينات عندما أخذت البلاد العربية تنقسم إلى مجموعتين متميزتين على أساس التوسع في استخراج النفط. وها هي المحاولة تجري من جديد لتعميق التفاوت بين البلاد العربية منذ الارتفاع الكبير في عائدات النفط. ويعلن الغرب الرأسمالي أنه إن لم تربط الأقطار العربية ربطاً محكماً بالسوق الرأسمالية، وبخاصة من خلال السوق الأوروبية المشتركة، فلسوف تتجه تلك الأقطار حتماً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها. ويعترف خبراء الغرب بأنه إذا ما تم مثل هذا التكامل، أصبح التصنيع ممكناً ميسوراً وخاصة مع استمرار أوضاع الركود في الاقتصاد الرأسمالي العالمي(٥).

٢ - تصفية التبعية المالية

وتستأهل التبعية المالية معالجة مستقلة عن التبعية الاقتصادية. فإن ما تم إنجازه على صعيد تحرير النفط ومحاولة إدماجه في الاقتصاد العربي، مهدد بأن يفقد على صعيد المال.

(٣) فؤاد مرسي، **أزمة التنمية الاقتصادية العربية** (بغداد: منشورات النفط والتنمية، ١٩٧٩).

(٤) جورج قرم، «المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، العدد ١٤، ص ٣٢-٤٥.

(٥) Roberto Aliboni, ed. **Industrialization in the Mediterranean; Capital and Labour Movements; the Mediterranean: Politics, Economics, Strategy**; and Galia Saguma, **The Arab World in Search of Itself** (Roma: instituto affari internazionale).

ومن حقنا أن نتساءل عن معنى التكامل النقدي بين الدول العربية، وبخاصة منها الأقطار النفطية، إذا كانت مندمجة مالياً اندماجاً شبه كامل مع السوق المالية العالمية[٦]. ونحن نعلم أن هذه السوق صارت تكشف عن ظواهر خطيرة في مقدمتها:

(أ) ظاهرة التدويل المطرد لرأس المال، وظهور رأس المال المتعدد الجنسيات، ونشأة المصارف الدولية في السبعينات.

(ب) ظاهرة تصدير البلدان المتخلفة لرأس المال، على الرغم من أن تصدير رأس المال ظاهرة متأخرة من ظواهر الرأسمالية في حال الاحتكار.

ومن ثم، تبدو السوق المالية العالمية بهياكلها وأساليبها وأدواتها، المتنوعة والمتطورة، بوصفها المجال الأساس لاستقلال البلدان العربية، نفطية وغير نفطية، دائنة ومدينة على السواء. فأموال النفط تخرج من محفظة مالية في الدول الصناعية لتدخل على الفور في محفظة مالية أخرى في نفس الدول الصناعية[٧]. وتظل بذلك بعيداً عن السيادة العربية لأصحابها. ويكون على الدول العربية المقرضة أن تلجأ إلى السوق العالمية تستجدي الأموال بالشروط التي تفرضها. وفي النهاية، فإن الوطن العربي يكون قد تبادل موجودات عينية ناضبة مقابل أصول مالية ذات قيمة متذبذبة، ومعدل محدود من الدخل من خلال تآكل القوة الشرائية لهذه الأصول.

ولقد قيل الكثير عن التبعية المالية، ونكتفي هنا بإيراد أهم صور هذه التبعية التي تجعل الاقتصاد الرأسماني العالمي هو المستفيد الرئيسي من عوائد النفط.

(١) تدوير الفوائد النفطية: كما قلنا، فإن العوائد النفطية لم تبرح السوق المالية العالمية أبداً. انها تحول بكل بساطة إلى الأسواق المالية التي تهيمن عليها المصارف الدولية، وجزء آخر يحول إلى القطر النفطي من أجل تمويل ميزانية الدولة، وبخاصة مشروعات التنمية الطموحة. فلا تلبث أن تعود إلى السوق العالمية في صورة طلبات وأوامر توريد ودخول في مقابل دراسات الجدوى والتكنولوجيا والادارة. وجزء ثالث من العوائد النفطية يغذي السوق المالية العربية، وهي سوق تابعة، لا تلبث أن تنقل أصولها إلى السوق المالية العالمية. في صورة طلبات وأوامر توريد ودخول في مقابل دراسات الجدوى والتكنولوجيا والادارة. ولهذا يوجد الجزء الأكبر من الموارد المالية العربية في الخارج، بعيداً عن السيادة العربية. وهي تستخدم في توظيفات مالية في صورة أوراق مالية عامة وخاصة، واستثمارات

---

(٦) حتى انه يجب على التاجر الأردني مثلاً أن يتصل بلندن لتسوية مدفوعاته مع دائنه العراقي.

(٧) جورج قرم، **الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ٢٥٣.

في عقارات، ومشروعات سياحية، وصناعة السيارات، والتعدين[٨]. وقد تتمثل الأموال العربية فى صورة قروض للدول الصناعية[٩].

(٢) **المشروعات المصرفية المشتركة**: منذ منتصف الستينات، نشأت المصارف الدولية. وهي صيغة مالية مبتكرة بأيدي الشركات متعددة الجنسية في استراتيجيتها لتدويل رأس المال. وبمقتضاها شكلت منطقة مالية حرة على صعيد العالم الرأسمالي كله، منطقة تقع دائرة عملها خارج حدود الدول. لكنها منطقة عالمية، تستخدم أدوات هامة لتداول الأموال، مثل شهادات الايداع المصرفية كأداة قصيرة الأجل، وعمليات الاقراض المصرفي الدولي كأداة متوسطة الأجل، والسندات الدولية كأداة للتمويل طويلة الأجل. ولقد تحصلت هذه السوق الدولية، المتعددة الجنسيات، على الجزء الأكبر من الأموال العربية العائدة من النفط. ومنذ مطلع السبعينات، نشأت مصارف عربية مشتركة مع رأس المال الدولي، ومرتبطة مباشرة بالسوق المالية الدولية. والخطير في هذه المصارف المشتركة أن اتخاذ القرارات فيها لا يوجد بأيدي البلدان العربية صاحبة الأموال، وإنما يوجد في لندن بالنسبة للكويت وفي نيويورك بالنسبة للسعودية. وأصبحت رؤوس الأموال العربية تقرض للبلدان العربية بواسطة المصارف الدولية في أوروبا وأمريكا الشمالية[١٠].

وكان من شأن هذه الأوضاع التي تتحكم في الأموال العربية أن تخلف تكوين أسواق النقد والصرف والمال محلياً. فلا توجد مثلاً أسواق نقدية مستقلة عن السوق النقدية العالمية، وبخاصة سوق الدولار الأوروبي. ولا توجد أسواق صرف كاملة، تقوم بعمليات الصرف لأجل أو عمليات التحكيم بين العملات. ولا توجد سوق للمتاجرة بالأوراق المالية بعد إصدارها. والسوق المالية الوليدة هي جزء لا يتجزأ من السوق المالية العالمية. وبرزت التناقضات في الهياكل المالية العربية القائمة، اعتماداً على عدم اندماج قطاع المال في الاقتصاد العربي، وتوجهه إلى اقتصاد البلدان الصناعية. فالدول العربية لا تنسق سياستها المالية، حتى فيما يتعلق بالاستثمار في الخارج. وإذ تحتفظ بالجزء الأكبر من أموالها في الخارج في توظيفات قصيرة الأجل عالية السيولة، فإنها تجعل منها ظاهرة نقدية سالبة، تتيح الفرصة للسوق المالية العالمية كي تسيطر عليها[١١]. ومن ثم لا يمكن التفكير في التكامل النقدي بين الدول العربية، ودمج القطاع المالي العربي، متجاهلين «أوضاع» التبعية المالية الناشئة

---

(٨) عبدالحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٥٦-٣٥٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) حسين عبدالله، «الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، العدد ١٤، ص ٥٥-٨١.

عن تكامل موجود بالفعل مع السوق المالية الدولية، وهو أقوى بما لا يقارن من أي تكامل مالي يمكن ان يقوم بين الأقطار العربية.

٣ - تصفية التبعية النقدية

مع التسليم بأن السياسة النقدية في أي قطر من الأقطار هي جزء لا يتجزأ من سياسته الاقتصادية الشاملة، فإنه لا بد من مواجهة خاصة لأوضاع التبعية النقدية للأقطار العربية، كما تتمثل بصفة خاصة في تحديد النقود التي يمكن أن تستخدم لتسوية المدفوعات بصفة نهائية فيما بين الدول العربية وغيرها من الدول.

في نهاية القرن الماضي، قامت السوق العالمية الواحدة على مجموعة من الأسس الضرورية هي: التطور غير المتكافىء فيما بين دول العالم، تقسيم العمل الدولي على أساس تخصص بعض الدول في الصناعة وتخصص البعض الآخر في الزراعة والتعدين، وفرض تكامل اقتصادي متخلف فيما بين الدول الصناعية والدول الزراعية أو الاستخراجية، والتبادل المتعدد الأطراف فيما بين الدول جميعها. ومع قيام هذه السوق العالمية الواحدة، وجدت عملة موحدة لاجراء التبادل، وكانت هي الذهب(١٢). ولقد تكلفت قاعدة الذهب فعلاً بتنظيم أسعار الصرف فيما بين العملات الوطنية تنظيمًا تلقائياً بطريقة مباشرة لا تحتاج لتدخل من جانب أي قوة خارجية عن سوق الصرف. ومع ذلك كانت قاعدة الذهب ستاراً لسيادة قاعدة الجنيه الاسترليني الذهبي على المستوى العالمي، وذلك بحكم المكانة الخاصة لسوق لندن في التجارة والمال والذهب. وفيما بين الحربين العالميتين، عندما اختلت قاعدة الذهب، كانت قاعدة الصرف بالاسترليني هي التي سادت.

لكن، عندما أقرت اتفاقية «بريتون وودز»، نوعاً من قاعدة الصرف بالذهب التي تستند إلى الدولار، صارت هذه العملة الأمريكية عملة دولية، وحلت بالفعل محل الذهب، مما أتاح لرأس المال الأمريكي مزايا كبرى في اقتلاع منافسيه. وغدا الدولار سلاحاً لانتزاع السيطرة في العلاقات النقدية والمالية الدولية. وأصبح إصدار الدولار، وهو عملة محلية تابعة لدولة هي الولايات المتحدة، إصداراً لعملة دولية لكنه متروك بأيدي هذه الدولة وحدها. ومن ثم أقدمت الولايات المتحدة على سياسة الاصدار غير المحدود للدولار(١٣).

وكما استخدم النظام النقدي الدولي لتأمين سيطرة الدولار الأمريكي عالمياً، استخدم أيضاً كوسيلة فعالة لابتزاز الدول النامية، وحل مشاكل مجموع الدول الرأسمالية على حسابها، من خلال آلية صنع القرارات والإجراءات المنفردة للدول الصناعية بتغيير أسعار

---

(١٢) صدقي مراد وفؤاد مرسي، **ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧).

(١٣) A. Stadnichenko, **Monetary Crisis of Capitalism** (Moscow: 1975).

صرف عملاتها[١٤]. وعمل صندوق النقد الدولي، على رأس أسواق النقد والمال في العالم، على تغليب مصالح البلدان الصناعية، الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بكفالة وتنويع التجارة والمدفوعات الدولية تحت الهيمنة الامريكية، من خلال جعل الدولار العملة الاحتياطية العالمية، وتثبيت أسعار الصرف مع حرية تحويلها أو تقديم العون العارض لموازين المدفوعات في حالة العجز الطارىء، والسماح بتخفيض العملات في أحوال الخلل الجوهري، مع حظر سباق التخفيضات وحظر القيود على التجارة والمدفوعات الدولية.

وعلى الرغم من ضآلة الدور الذي يلعبه الصندوق في مساعدة البلدان النامية، إذ أن الصندوق غير مهيأ أصلاً لمواجهة كل من العجز الناشىء عن التنمية والعجز الدوري، وهي ظواهر هيكلية لميزان المدفوعات في البلدان النامية، فلقد استخدم الصندوق لتكريس نوع من التبعية النقدية لهذه البلدان إزاء الدولار. ومع ذلك قامت الولايات المتحدة بإلغاء النظام النقدي الدولي بقرار من جانبها في عام ١٩٧١، عندما أوقفت تحويل الدولار إلى الذهب. ومنذ مارس/آذار ١٩٧٣ حين خفضت قيمة الدولار، والعالم الرأسمالي يعيش على نظام من العملات العائمة. وأدى الأخذ بنظام حقوق السحب الخاصة إلى ربط العملات بسلة من العملات في مقدمتها الدولار نفسه. ومع ذلك فإنه من بين ٧١ عملة في بلدان رأسمالية، فان ثلاثاً وخمسين عملة منها مربوطة بالدولار، وثلاث عشرة عملة مربوطة بالفرنك الفرنسي. والعملات الخمس الباقية مربوطة إلى الاسترليني[١٥].

. والواقع أن النظام النقدي الدولي ليس سوى نظام نقدي للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولقد بات هذا النظام معتلاً إلى الحد الذي لا يتوقع له شفاء. فليس الدولار هو العملة المريضة الوحيدة. بل إن جميع العملات الرأسمالية تعاني من عدم الاستقرار. والسبب في هذا، أن السيطرة الشاملة للاحتكارات الدولية صارت توفر لها إمكانيات هائلة قد تتحول في الظروف الراهنة للسوق الرأسمالية العالمية إلى رؤوس أموال هامشية، تستخدم في المضاربة، وتساهم نتيجة لذلك في إشعال نيران التضخم وفي فقدان التوازن بين العملات - وذلك قبل أن يعاد توظيفها في الانتاج أو تستخدم في الوفاء بالالتزامات المالية لتلك الاحتكارات. وعلى الرغم من الاضطرابات التي وقعت في النظام النقدي الدولي قد لا تكون بسبب المضاربة من جانب الاحتكارات متعددة الجنسية، إلا أن قدرة هذه الاحتكارات على تحويل مبالغ ضخمة من الأموال عبر الحدود مسألة لا نزاع فيها. ومثل هذه التحركات من شأنها بلا شك أن تفاقم من الأزمة النقدية الدولية[١٦].

(١٤) «Uppsala, the Terra Nova Statement on the International Monetary System and the Third World,» **Development Dialogue**, 1980, p.1.

(١٥) Angelo T. Angelopoulos, **Pour Une Nouvelle Politique du Development International** (Paris: Presses universitaires de Paris, 1976).

(١٦) فؤاد مرسي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر** (الاسكندرية: ١٩٨٠).

وتدل الأحداث النقدية، وبخاصة منذ السبعينات، على أن الولايات المتحدة بوضعها المصرفي العالمي غير راغبة أو غير قادرة على اتباع سياسة نقدية ثابتة. وفي أوروبا الغربية تقلبات نقدية متفاوتة. وأغلب الأزمات التي تصيب الدولار تسبقها في العادة ضغوط على أسواق الصرف الأوروبية وتقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الأوروبية. وحتى النظام النقدي الأوروبي الجديد، فإنه من غير المحتمل أن يستطيع حل المشكلة. ويبدو أن هذا النظام الذي يتكون من وحدة نقدية مشتركة وقواعد لتقلبات سعر الصرف وترتيبات للأقراض من خلال صندوق نقدي أوروبي، قد فضلته المانيا الغربية في النهاية، في محاولة لربط المارك بالفرنك الفرنسي بالجنيه الاسترليني، بهدف خفض سعر المارك ومحاولة التصدي للدولار[١٧].

غير أنه لا يمكن الهرب من الدولار. فما زال الدولار هو العملة العالمية، وذلك بفضل ما جرى من إصلاحات في النظام النقدي الدولي، والسيطرة المتزايدة للمصارف الدولية الهامة في عمليات التمويل الدولية، وقدرة النظام النقدي الدولي على إصدار وسائل التمويل الدولية بلا قيد، والاحتكار الفعلي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية تكنولوجياً ومالياً في مجال تنفيذ المشروعات الرئيسية في البلدان الصناعية وفي الأقطار النامية. ويكفي أنه يوجد الآن في أسواق العملات الأوروبية نحو ٩٠٠ مليار دولار هي عملات متداولة من غير أن يكون لها انتماء لأي دولة - وإنما نجمت عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وتوسع المصارف التجارية الأمريكية. ومنها حوالي ٤٠٠ مليار دولار في صورة دولارات امريكية، لو تمت المضاربة عليها لأفضت لكارثة عالمية لا يستطيع صندوق النقد الدولي أن يحول دون وقوعها.

ولذلك، تستمر أزمة النظام النقدي الدولي، بتأثيرها السلبي على الصرف والتجارة والمال فيما بين الدول. ويستمر الدولار متربعاً على قمة النظام النقدي الدولي، بعد أن قام بإفقار العالم لصالح الولايات المتحدة. وتستمر الأقطار العربية تعاني من التبعية النقدية للدولار.

وكانت العملات العربية حتى بعد الاستقلال مرتبطة بشكل أو بآخر بمنطقة الاسترليني أو بمنطقة الفرنك الفرنسي أو بالدولار. والجديد أن هذه التبعية قد تعززت في ظل تزايد الامكانيات المالية للدول النفطية. فلقد ضم القطاع المالي العربي، وبخاصة في السعودية والكويت والامارات، إلى السوق المالية العالمية الخاضعة لرأس المال المتعدد الجنسيات.

---

(١٧) وفيما قبل النظام النقدي الأوروبي، مر الدولار بتقلبات واسعة، ارتفع سعره أو انخفض سبع مرات بالنسبة لنظام الثعبان الأوروبي، وهو النظام الذي وضعته ست دول في السوق المشتركة لكي تتقلب عملاتها في إطاره. وبلغت نسبة تقلبات سعر الدولار إلى عملات الثعبان ١٠٪ أحياناً.

وقامت مؤسسات مصرفية مشتركة، عربية - غربية، لتمول في الأساس عمليات تجارية وصناعية وزراعية في البلدان الصناعية. وحتى البلدان العربية التي تحتاج إلى تمويل خارجي، فإنها لا تحصل عليه مباشرة من البلدان العربية ذات الفائض، وإنما عن طريق نيويورك أو لندن أو بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات. وغدت القوى التي تشد المنطقة العربية نحو الخارج أشد وأقوى من عوامل الجذب إلى الداخل(١٨).

وأثبت النظام النقدي، رغم كل سلبياته وأزماته، أنه ما زال قادراً على تعبئة وإعادة توزيع الأموال النفطية العربية دون أن تجر إلى أي عواقب وخيمة على العالم الصناعي. وبدعوى المحافظة على سلامة النظام النقدي الدولي، تم ابتكار أساليب تكفل إعادة تدوير هذه الأموال إلى الدول الصناعية، وتم بناء شبكة مالية وثيقة الصلة بالوطن العربي، بحيث تستخدم الأموال العربية في إطار الدورة النقدية والمالية العالمية ومن خلال مؤسساتها. وعندما أنشأ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٤ ما سمي بالتسهيل النفطي، إعتمد في تمويله على الأموال العربية. وحصل منها على موارد إضافية من أجل تمويل الدول التي أصابتها زيادة في تكلفة وارداتها من النفط ومنتجاته أدت إلى عجز ميزان مدفوعاتها. وتحولت هذه الموارد إلى حقوق لا يمكن التعامل فيها، أي مجمدة لمدة تتراوح بين ثلاث إلى سبع سنوات. وبلغت جملتها ثلاثة بلايين من حقوق السحب الخاصة. وفي عام ١٩٧٥، إجتمع وزراء مالية دول السوق الأوروبية المشتركة في لندن واتخذوا قراراً بتأييد الخطة التي اقترحها صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بمبلغ ١٢ مليار دولار من الدول العربية المنتجة للنفط تقدمها في صورة قروض إلى الدول الصناعية الأوروبية.

وفي مارس/آذار ١٩٧٥ تمكنت دول الخليج من فك الارتباط القائم بين عملاتها والدولار. وكان ذلك يمثل انفصالاً جزئياً عن الدولار، لأن قيمة العملات استمرت تتحدد على أساس حقوق السحب الخاصة، وهي سلة يدخل فيها الدولار بنسبة عالية تبلغ حوالي ٣٠-٣٣٪. وثبت عندئذٍ، من خلال التجربة، أن أي انفصال كلي بين أية عملة والدولار أمر بالغ الصعوبة، لكون الدولار أداة المدفوعات الدولية. بل ان كل الوحدات الحسابية المعمول بها في العالم، من حقوق السحب الخاصة، إلى الأيكو الأوروبية، إلى الدينار الحسابي العربي، ما زالت تتحدد قيمتها إما كلياً أو جزئياً على أساس الدولار. وكان الموقف بالغ الدلالة بالنسبة للعملة السعودية. فمع أنها ثبتت سعر صرف الريال بحقوق السحب الخاصة، إلا أنها لم تتقيد بهوامش التذبذب. وأعتبر الريال عملة عائمة في سبتمبر/أيلول من السنة نفسها، فلقد أدى ربط الريال بحقوق السحب الخاصة إلى انخفاض قيمته بالنسبة للدولار بينما ارتفعت بالنسبة لباقي العملات.

---

(١٨) براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل.

هناك عوامل تتحكم في تشكيل أرضية التبعية النقدية، مثل درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالسوق الرأسمالية وأهمية تجارته الخارجية في توليد الدخل القومي وهيكل الصادرات. أما عناصر التبعية النقدية فعديدة:

(أ) يتوقف العرض النقدي في الأقطار العربية النفطية على تقلبات أسعار صادرات النفط التي تتحدد بالدولار، على الرغم من محاولات تحديدها بحقوق السحب الخاصة. وفي ظل الكساد التضخمي وتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية بما فيها الدولار، تتعرض أسعار صرف العملات العربية والاحتياطيات النقدية للدول العربية من ذهب ونقد أجنبي لتقلبات مماثلة تكون في العادة أوسع مدى.

(ب) تفضل الدول العربية الدولار كعملة للاستثمار، سواء تم هذا الاستثمار في الولايات المتحدة أو في السوق الأوروبية المشتركة، حيث يقدر نصيب الدولار في جملة استثمارات دول الأوبك بحوالي ٧٠٪ في اكتوبر/تشرين ١٩٧٨. ولقد لعبت المصارف الدولية، وبخاصة الأمريكية منها دوراً رئيسياً في تدوير الأموال النفطية، وحظيت لذلك بجزء كبير من ودائع دول الأوبك يبلغ ٣٨٪[١٩].

(ج) مع انهيار نظام «بريتون وودز»، لم يعد هناك نظام نقدي دولي بالمعنى الصحيح، نظام قادر على أن يوفر للمدفوعات الدولية السيولة اللازمة لمتابعة الزيادة المطردة في المبادلات الدولية. وفي غيبة مثل هذا النظام تجمد دور صندوق النقد الدولي بوصفه مؤسسة دولية لتقديم السيولة الوقتية. وأدى ذلك إلى خلق سوق مالية دولية لمواجهة عجز ميزان المدفوعات للدول النامية، نظراً لأن هذا العجز ليس ظاهرة طارئة ولكنه ظاهرة هيكلية. كذلك تغير دور الصندوق في الرقابة على السيولة الدولية، وتركها للمصارف الدولية، وللمصارف الأمريكية بالذات. وبذلك تحولت السوق الأوروبية إلى المصدر الأساسي للسيولة الدولية[٢٠].

وكل حديث عن التكامل النقدي العربي لا يواجه بالتحديد موقف العملات العربية من الدولار، ولا يصفي كل صور التبعية النقدية إزاء الدولار، يصبح في واقع الأمر تكريساً لهذه التبعية على مستوى التكامل العربي.

---

(١٩) عبدالله، «الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي.»

(٢٠) Angelopoulos, **Pour une nouvelle politique du developement international.**

إن دعوتنا للتحرر من سيطرة السوق الرأسمالية العالمية لا تعني بالمرة الدعوة للانعزال عنها أو مقاطعتها. وإنما تعني فحسب وضع حد لكل نظم التبادل غير المتكافىء، سواء كان ذلك على مستوى الإنتاج أو التكنولوجيا أو المال - هذا التبادل غير المتكافىء الذي تعمل التبعية النقدية كأداته الرئيسية.

٤ - تصفية التفاوت في مستويات النمو الاقتصادي

تتكون عناصر التكامل الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن. وذلك عندما يثبت التخصص والتعاون في الإنتاج أهمية الاستخدام المشترك الرشيد للموارد على أساس طويل الأمد. ولذلك تكمن أزمة التكامل العربي في حقيقة جوهرية هي تفاوت وعدم تكافؤ النمو الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية. وهي حقيقة قد تعززت في السنوات الأخيرة بفعل اعتماد نمط متخلف للتكامل العربي هو نمط تحرير التبادل، واتباع نمط تابع للتنمية العربية هو نمط التصنيع للتصدير[٢١].

إن المعيار الأساسي للتقدم الاقتصادي هو درجة نمو القوى الإنتاجية. ويعتبر معدل نمو الناتج المادي هو المؤشر الأساسي لنمو هذه القوى الإنتاجية. وعلى الرغم من أن ظاهرة التخلف والتبعية الناشئة عن الإندماج في السوق العالمية، طبقاً لنمط التقسيم الدولي الرأسمالي، تسود مختلف البلدان العربية، فإن هذه البلدان تتفاوت في الواقع من حيث تركيب هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومن حيث توزيع قواها الإنتاجية، ومن حيث مستويات النمو الاقتصادي - وبالتالي من حيث قدرة السوق المحلية على الاستجابة للطلب المحلي. وتدعم هذا التفاوت بقيام عزلة سياسية اقتصادية لهذه البلدان بعضها عن بعض. وتدعمت العزلة بعد الاستقلال الوطني بقيام تشابه اقتصادي في مجالات الزراعة والصناعة وتربية الحيوان. ومع مسيرة التنمية، اتخذ كل قطر عربي استراتيجية للتنمية تعتمد مساراً قطرياً موجهاً لخدمة السوق القطرية الناشئة. وفيما بعد عام ١٩٧٣، إتجهت التنمية في الأقطار العربية نحو الاستثمارات الكبيرة، وارتبطت مباشرة بالسوق العالمية.

وبعد أن حظيت الدول العربية بالاستقلال في الستينات، إتجهت في السبعينات إلى استكمال عناصر سيادتها وبناء دولها الوطنية. ومع تنامي أهمية النفط وعائداته، تمكنت الدول العربية من تنفيذ خطط قطرية طموحة أكدت الكيانات القطرية. ونشأ العديد من المشروعات في البلدان المختلفة. وجرى تنفيذها على التوازي. وازداد الاستقطاب بين الدول النفطية وغير النفطية.

وبرز إلى جانب التفاوت في الموارد الطبيعية تفاوت آخر في الموارد المالية. ولم يعد نمو الدول العربية متوازياً بأي حال من الأحوال، نتيجة لإرتفاع حصة النفط في الناتج

(٢١) مرسي، أزمة التنمية الاقتصادية العربية.

القومي، وتفاوت توزيع الدخل قطرياً وقومياً. ونمت هجرة اليد العاملة. وأصبح كل من رأس المال والعمل سلاحاً اقتصادياً وسياسياً. وغدا رأس المال العربي يمثل مشاركة مثلثة الأطراف. ونمت روابط سياسية جديدة. وتم تصدير أنماط جديدة للاستهلاك. وساد نظام للقيم انتقل من المجتمعات الاستهلاكية الصناعية إلى الأقطار النفطية، ومن هذه الأقطار إلى الأقطار غير النفطية. وأخطر ما في الأمر أن أنماط التنمية القطرية، ومعدلات النمو، والارتفاع المتوالي في أسعار النفط، صارت عوامل تدفع بإطراد لتعاظم الفروق في الدخول فيما بين الأقطار والأفراد. ومن ثم تزايدت النزعة القطرية.

وأصبحنا نميز داخل الدول العربية بين دول عربية نفطية وأخرى غير نفطية، كما نميز بين دول مصدرة لرأس المال وأخرى مصدرة للعمالة، مثلما نميز أيضاً بين دول ذات فائض ودول ذات عجز في ميزان المدفوعات. وبينما اتجه الناتج القومي في الوطن العربي إلى التزايد بصفة عامة في السبعينات، إذ ارتفع من ٣٥,٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢,١ مليار دولار في عام ١٩٧٥، قدر أن يصل إلى ٢٣٦,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠. لكنه ظل بالغ التفاوت فيما بين الدول العربية.

جدول رقم (١)
الناتج القومي في الوطن العربي
١٩٧٠-١٩٨٠

مجموعة الدول	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	مليار دولار	الرقم القياسي (٪)	مليار دولار	الرقم القياسي (٪)	مليار دولار	الرقم القياسي (٪)
الدول النفطية	٩,٦	١٠٠	٦٦,٧	٦٩٥	١٣٥,١	١٤٠٧
الدول نصف النفطية	٧,٧	١٠٠	٢٤,٩	٣٢٣	٤٧,٧	٦١٩
الدول غير النفطية	١٨,٠	١٠٠	٤٠,٥	٢٢٥	٥٤,٠	٣٠٠
المجموع	٣٥,٣	١٠٠	١٣٢,١	٣٧٤	٢٣٦,٨	-

المصدر: «تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية،» مقدم إلى دورة مجلس الوحدة الاقتصادية في أبو ظبي، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨.

ونشأ فيما بين الدول العربية ما أصبحنا نسميه الفجوة التنموية. ونشأت عقبة خطيرة في وجه أي محاولة للتكامل العربي هي التفاوت بين نفقات الإنتاج، وبخاصة في المشروعات الصناعية. وهو تفاوت من شأنه الحيلولة دون تحرر التبادل التجاري، وإلا أدى إلى تصفية المشروعات ذات النفقات الأعلى. ولا شك أن دراسة هيكل النفقات في المشروعات

الواحدة لمعرفة أسباب التفاوت بينها لا بد أن تكشف عن التفاوت في الهياكل الاقتصادية، وفي المزايا النسبية التي يتمتع بها كل بلد عربي على حدة، وكذلك في السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والنقدية الموضوعة.

إن التفاوت فيما بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول العربية ينعكس مباشرة على التبادل التجاري والمالي والبشري فيما بينها، في صورة قيود وحواجز تعوق التبادل، ومن ثم تحول دون التكامل، ولنضرب بعض الأمثلة.

(أ) تفاوت النظم النقدية، ونعني بذلك في الأساس مدى انتشار الاقتصاد النقدي بالمقارنة بالاقتصاد العيني. فقبل الإقدام على التكامل النقدي يجب تأمين انتشار التعامل بالنقود في كل بلد عربي.

(ب) تباين النظم المصرفية، ونعني بذلك مدى الأخذ بأساليب الائتمان المصرفي والتعامل عن طريق الائتمان ومدى استقرار النظام المصرفي داخل الاقتصاد القطري.

(ج) إختلاف نظم الصرف، والتفاوت في أوضاع ميزان المدفوعات، فإن ندرة العملات القابلة للتحويل لدى البلاد العربية ذات العجز يجعلها تتردد في إزالة القيود الخاصة بتبادل المنتجات فيما بينها، لأن حاجتها الملحة إلى النقد الأجنبي تدفعها في أسوأ الفروض لتفضيل التبادل الذي يجلب مثل هذا النقد الأجنبي.

وغني عن البيان أننا ننطلق من افتراض التقارب بين النظم الاقتصادية والاجتماعية العربية، على الرغم من الفروق الكمية التي تميز نظاماً عن نظام، وعلى حد قول أحمد مراد في دراسة غير منشورة: «لقد شهدت ستينات هذا القرن صراعاً عميقاً بين الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الاشتراكي للتنمية في الوطن العربي. ولكن السبعينات خففت من حدة هذا الصراع إلى حد كبير. فالبلدان ذات التوجه الاشتراكي أعطت دعماً أوسع من ذي قبل للقطاع الخاص، وأصدرت تشريعات لتشجيعه. كما توسع القطاع العام في البلدان ذات الاتجاه الرأسمالي بسبب عوامل عديدة أهمها إخضاع القطاع النفطي للسيطرة الوطنية واتساع دور القطاع العام في التنمية. وبذلك أصبح الاقتصاد الوطني في جميع البلدان العربية اقتصاداً مختلطاً يشارك فيه كل من القطاع العام والخاص، بهذه النسبة أو تلك[٢٣]». لقد تم تجاوز قضية اختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية.

أما فيما يتعلق بالسياسات، فهي تتفاوت إلى حد ما من الحرية إلى التقييد. ومع ذلك فإن تقارباً كبيراً أصبح يجمع بينها في إطار الانفتاح العام الذي صار المناخ السائد في ظل

(٢٣) أحمد مراد، **الملامح الرئيسية للاقتصاد العربي في السبعينات** (دراسة غير منشورة، عمان: ١٩٨٠).

الحقبة النفطية. قد يبقى أن بلداً يتبع حرية الصرف يطبق في الوقت نفسه أساليب إحتكار الأموال النفطية ومركزية إدارتها من قبل الدولة، ويجعلها أسيرة أجهزة حكومية تنقصها الخبرة والكفاءة. أو أن بلداً يطبق سياسة الرقابة على الصرف، يتبع فعلاً سياسة حرة بالنسبة لحركات التجارة أو المال أو الأشخاص. كل ذلك وارد في أوضاع الأقطار العربية، لكنه لا يشكل عقبة لا يمكن تذليلها في سبيل إنجاز التكامل العربي.

إن التفاوت في مستوى نمو القوى الإنتاجية هو وحده العقبة الكؤود في وجه أي محاولة للتكامل الاقتصادي، لأنها تجعل من هذا التكامل مغامرة غير محسوبة لصالح الطرف القوي ومن ثم، فإن البدء بتنمية القوى الإنتاجية، ومحاولة التقريب من مستويات نمو الاقتصاد العربي في أقطاره المختلفة، هو السبيل الوحيد لتوفير الهيكل الاقتصادي المواتي للتكامل فيما بين مختلف أجزائه. ومن المعروف أن التعاون فيما بين الأقطار الاشتراكية الأوروبية لم يكن عميق الجذور من الناحية التاريخية. وقبل الحرب العالمية الثانية، لم تكن هذه الأقطار تتبادل فيما بينها سوى نسبة ضئيلة تتراوح بين ١ و١٥٪ من تجارتها الخارجية. ومع ذلك، دفعتها وحدة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى طريق التكامل الاقتصادي، واستنَّت في سبيل ذلك مبدأ جوهرياً هو التقريب بين مستويات النمو الاقتصادي فيما بينها.

باء - المتطلبات السياسية

ليس التكامل الاقتصادي مجرد امتداد أو تتويج لعملية إطراد التقسيم الدولي المتنامي للعمل، لعملية الاتجاه المتزايد لإضفاء طابع دولي على الحياة الاقتصادية لكل بلد. فتلك عمليات موضوعية تجري في طريقها داخل القوى الإنتاجية. وإنما التكامل الاقتصادي مسلك إرادي يفترض اتخاذ موقف إيجابي من جانب عدة دول في معالجة التطور المقبل لقواها الإنتاجية. ومعنى ذلك أن التكامل الاقتصادي ليس عملية عفوية، بل هو عملية واعية، ينبغي أن تشمل كلا من مجالات الإنتاج، والتبادل، والعلاقات المالية، والنقدية، بين مجموعة معينة من الدول. هذه الدول يجمعها تحالف وتعاون وثيق، بوصفها دولاً ذات قاعدة سياسية واجتماعية متجانسة. ومن ثم تتطلع لتأمين الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لتطوير القوى الإنتاجية بصورة أكفأ لصالح الطبقات ذات السيطرة السياسية فيها.

والتجانس هنا معناه أن تنتمي الاقتصاديات المتكاملة إلى نوع واحد من علاقات الإنتاج، بحيث أن التكامل الاقتصادي لا يوجد إلا في إطار مجموعة من الدول ذات هيكل اقتصادي واجتماعي واحد، داخل اسلوب إنتاج واحد. فالتكامل الاقتصادي عملية واحدة، تجري في مجال القوى الإنتاجية ومجال علاقات الإنتاج. ولذلك تعتمد على طابع

العلاقات الإنتاجية السائدة. وعلاقات الإنتاج هي نوع من العلاقات الأولية، أي العلاقات التي تحدد بالتبعية جميع العلاقات الأخرى. ولذلك يفترض التكامل الاقتصادي، النابع من تدويل معين للقوى الإنتاجية أو القائم على التنمية المشتركة للقوى الإنتاجية في عدد من الدول، أن تجمعها علاقات إنتاجية متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية. ولذلك يتحدد الجوهر الاجتماعي والاقتصادي للتكامل من حيث أشكاله ومن حيث نتائجه بطبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي يخدمه.

ومع اتحاد النظام الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي، من حيث طابع العلاقات الانتاجية السائدة، تنشأ صعوبة ناجمة عن حقيقة أن كل اقتصاد قطري يشكل في حد ذاته هيكلاً اقتصادياً مستقراً بتخصصه الثابت نسبياً. ونتيجة لذلك يظهر التناقض الطبيعي بين الاتجاه الموضوعي نحو إضفاء طابع دولي على الإنتاج، وبين ضيق الإطار التنظيمي لهذا الإنتاج في الدولة الواحدة. وليس في ذلك دعوة للقضاء على الحدود السياسية لأي بلد ولا للتخلي عن السيادة الوطنية لأي دولة. وإنما المشكلة هي كيفية الجمع بين الأمرين: بين إطراد تدويل الإنتاج، والحفاظ على السيادة الوطنية. والتكامل الاقتصادي هو الذي يوفر عندئذٍ الإطار السليم للجمع بينهما.

وهنا يأتي دور الإرادة السياسية، التي ينبغي أن تحسم التناقض بين الاتجاه الموضوعي نحو التدويل الاقتصادي، وبين الإطار الرسمي للسيادة السياسية. ولكي يتم الحسم لصالح التكامل، لا بد من توفر درجة من القرابة، أي قدر من الأرضية المشتركة بين الأنظمة السياسية[٢٤] فلا تنتج الرغبة في التكامل عن أنظمة ينظر بعضها إلى بعض نظرة عداء، ليس فقط في المصالح، بل في التركيب السياسي الذي يشكل الإطار الرسمي لهذه المصالح.

وتكشف كل تجربة للتكامل الاقتصادي عن كونها عملية تاريخية، بمعنى أنها تحتاج إلى الزمن كيما تنضج أسبابها وتكتمل عناصرها. ولذلك لا يتم التكامل إلا بالتدريج، فالبناء العالي يرتفع طابقاً فوق طابق، من خلال العمل المحكم المرسوم بكل وعي، الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية، والذي ترصد له أطرافه كافة الحوافز حتى ينجز على أفضل وجه. ومن ثم، فإن الدور الذي تمثله الإرادة السياسية في هذه العملية التاريخية دور حاسم مهما تكن قوة العملية الموضوعية ذاتها.

نحن ندرك أن القوانين الاقتصادية الموضوعية هي التي تؤثر في المدى الطويل على التطور السياسي، تحدث تغيراً حتى في المفاهيم السياسية. لكننا معنيون بالأجل القصير،

(٢٤) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

الذي يتخذ فيه القرار الاقتصادي. وفي هذا الأجل القصير، فإن العوامل السياسية هي التي يكون لها التأثير الحاسم على العلاقات الاقتصادية(٢٥).

إن إدارة الاقتصاد الوطني هي إحدى الخصائص الأساسية لسيادة الدولة، ولذلك فإن المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي هي توفر الإرادة السياسية لتحقيقه. وبعدها، فإنه ليس من الصعب إيجاد الصيغ والأدوات الفنية اللازمة. وكلنا نذكر الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الطارئة في ابريل ومايو/نيسان وأيار ١٩٧٤، بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وكانت ديباجته تكشف عن الإرادة السياسية لمجموع دول العالم بقولها(٢٦):

«نحن أعضاء الأمم المتحدة وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية، وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم، نعلن رسمياً تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة والمساواة في السيادة والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية».

بعدها بقليل، وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٥، إجتمع علماء الذرة والسياسة في جامعة هارفارد ومعهد ماسا تشوستس للتكنولوجيا، وانتهوا إلى ترجيح حدوث حرب ذرية قبل عام ٢٠٠٠. ولقد رأوا أنه لا يوجد ما يحول دون هذه الحرب سوى تخلي دول العالم عن سيادتها وقيام حكومة عالمية ذات سلطة مطلقة. لكنهم أجمعوا على استحالة هذا الحل نظراً لتمسك كل دولة بسياستها.(٢٧)

وعندما قامت السوق الأوروبية المشتركة، ظلت تنطوي على التزام سياسي بالتحرك نحو التكامل النقدي الأوروبي(٢٨). وفي عام ١٩٦٢ نشأت وحدة حسابية تطبق في مجال السياسة الزراعية. لكن لم ينشأ النظام النقدي الأوروبي إلا منذ سنوات قليلة أي في عام ١٩٧٨. فإصدار العملة من أعمال السيادة الصميمة. ولذلك تأخر التكامل النقدي الأوروبي عن كل الخطوات التي اتخذتها السوق الأوروبية المشتركة في مجالات التبادل والإنتاج(٢٩).

---

(٢٥) J. Szita, **Perspectives for All-European Economic Co-operation** (Budapest: 1977).

(٢٦) اسماعيل صبري عبدالله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٧٧).

(٢٧) ورد ذلك في تقرير نادي روما، بقيادة يان تينجرجن، المطروح على ندوة الجزائر **Reshaping the International Order: AReport to the Club of Rome** (New York: Dutton, 1976).

(٢٨) Brian Reading, «The Long Road to EMS,» **Euromoney** (January 1979).

(٢٩) «النظام النقدي الأوروبي الجديد»، **المجلة الاقتصادية** (البنك المركزي المصري)، المجلد ١٥ (١٩٧٩)، العدد ١.

إن التكامل الاقتصادي يحتاج، بوصفه عملاً سياسياً، إلى التأكيد على دور الإرادة الواعية في تحديد مسار المجتمع. وهذه الإرادة ليست مجرد رغبة في إحداث تغيير معين. وإنما هي صنع وتقرير التدابير، وتحديد المراحل، وتعبئة الموارد، ثم البدء في التنفيذ، استناداً إلى الصفة والاختصاص لأصحاب التنفيذ. ثم هي أخيراً سلطة تقديم المزايا وفرض الجزاءات. ولذلك، فإننا نعتقد أن الإرادة السياسية المطلوبة لإنجاز التكامل النقدي العربي ينبغي أن تتضمن أكثر من إرادة، وأن تشمل بالضرورة إرادة التحرر، وإرادة التنمية، وإرادة التكامل.

١ - إرادة التحرر

لا بد أن تتوفر الإرادة السياسية في التحرر من التبعية الاقتصادية إزاء السوق الرأسمالية العالمية، وبخاصة إزاء الولايات المتحدة. فليست هذه التبعية، ليس التكامل مع السوق الرأسمالية العالمية، قدراً محتوماً على الدول العربية، ومن ثم فلا راد له. فهذه السوق ليست هي العالم كله. وإنما توجد إلى جانبها سوق أُخرى إشتراكية لها مصلحة في تطور الأقطار العربية، إن لم يكن لشيء فعلى الأقل لعزلها عن تلك السوق الرأسمالية العالمية. وهناك بلدان نامية عديدة استقلت حديثاً، وصارت تمثل أغلبية في الساحات الدولية. ولها كلمة مسموعة في تنظيمات هيئة الأمم المتحدة ومؤتمراتها، وبخاصة داخل مجموعة عدم الانحياز وداخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث تسعى لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضع حداً لعلاقات التبادل غير المتكافىء. وهي تمثل قوة في التفاوض وفي المواجهة لا غنى عنها للعرب. وبالتالي، فإنه في الظروف الراهنة التي تشهد فيها الأقطار الرأسمالية صعوبات اقتصادية متزايدة تفضي بها إلى فرض القيود على التجارة الدولية وحركات النقد والائتمان بين الدول، يجب أن تبرز إرادة التعاون مع العالم الثالث، والعمل لتغيير النظام الاقتصادي الدولي ومن داخله النظام النقدي الدولي.

٢ - إرادة التنمية

ليست إرادة التنمية مستقلة عن إرادة التحرير، وإنما هي جوهرها. فلا بد من توفر إرادة التنمية من أوضاع التخلف الراهنة، ولا بد من أن تفضي هذه الإرادة إلى تحقيق التحرر من التبعية إزاء السوق الرأسمالية العالمية، لا أن تعيد هذه التبعية تحت صورة جديدة. ومن الممكن أن تتحقق التنمية على مستوى قطري. لكن الأوضاع المحيطة بالاقتصاد العربي تجعل فرص التنمية أوفر وأفضل إذا ما تمت على الأقل بمنظور قومي. فلم يعد من الممكن تطوير القوى الإنتاجية بكفاءة على المستوى القطري لأكبر الدول في العالم، لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي. وانضمام كوبا القادمة من البحر الكاريبي إلى مجموعة السوق الاشتراكية في اوروبا. وعبور بريطانيا العظمى لبحر المانش والانضمام

إلى السوق الأوروبية المشتركة نذير قاطع للبلدان المتخلفة، كبيرها وصغيرها، بأن عصر التنمية القطرية المنعزلة قد ولى. فكيف بالبلدان العربية التي تجمعها طموحات التوحيد القومي؟!

٣ - إرادة التكامل

ولا بد من الإلحاح على حقيقة معينة، هي غياب الإرادة السياسية للتكامل القومي فيما بين الدول العربية. إن قراراً بخطوة ما نحو التكامل الاقتصادي لا تقل خطورة عن قرار سياسي بالتحرر، سواء تم ذلك عن طريق الحرب أو السلام. إن التكامل الاقتصادي بمعنى تكوين هيكل اقتصادي موحد فيما بين الدول العربية إنما يعني في الواقع قراراً سياسياً بفك الارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية وتصفية علاقات التكامل الدولي وهي علاقات تبعية. ومثل هذا القرار هو الذي ما زال غائباً عن الساحة العربية.

إن الإرادة السياسية الناقصة ما زالت تتعامل مع الظاهرة العربية على أنها ظاهرة دولية لا ظاهرة قومية. ونورد على سبيل المثال:

(أ) غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف.

(ب) منافسة الأجهزة القطرية للأجهزة القومية وبخاصة في قطاع التمويل.

(ج) إصدار القرارات على اختلاف مجالاتها بالإجماع لا بالأغلبية.

لا يمكن أن نهون من شأن أي قرار يصدر بالتكامل الاقتصادي فهو تحد كامل لكل قوى التجزئة والتخلف والتبعية. ولا يكفي فيه أن تكون للشعوب والأقطار العربية مصالح مشتركة. وإنما ينبغي التصدي أيضاً لتصفية كل تراث الشك والارتياب المتراكم في الساحة العربية. ينبغي أن تكف كل دولة عربية عن التفكير في إقامة كل شيء بنفسها بمعزل عن غيرها من الدول العربية، وأن تتوصل إلى شكل متقدم من أشكال تقسيم العمل فيما بينها، شكل لا يكتفي بتجنب الازدواج في الانتاج، وإنما يذهب إلى بناء عوامل الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية.

وبناء عوامل الاعتماد المتبادل ينبغي ألا يجري بالصورة الراهنة، صورة انقسام الوطن العربي إلى بلدان مصدرة لرأس المال وأخرى مصدرة للعمالة. ففي ظل هذا النمط من تقسيم العمل أو بالأحرى من الاعتماد المتبادل، بقي الوطن العربي مرتبطاً في الأساس بالسوق الرأسمالية العالمية. فالمؤسسات المالية العربية والمشتركة تقدم قروضها المحدودة للدول العربية طبقاً لشروط المصرف الدولي أو وفقاً للشروط التي تحددها المصارف الأمريكية والأوروبية. ومساهمة بلد عربي في مشروع يهدف إلى تقليص تبعية بلد عربي آخر، إنما تمر عادة عبر قناة رأس المال الدولي الخاص أو عبر المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة.

وعندما نصل في النهاية إلى ما يتطلبه التكامل النقدي العربي من الناحية السياسية، نلحظ على الفور معارضة الدول النفطية لأي مساس بعملتها، حرصاً منها على حريتها في الاختيار فيما يتعلق باستثمار عوائدها. وإنما هناك ظرفان مواتيان للمبادرة بطرح قضية التكامل النقدي العربي.

أولهما، ان النظم النقدية ليست مسألة داخلية بحتة بالنسبة لكل دولة، وإنما هي أيضاً مسألة دولية تتعلق في النهاية بتسوية المدفوعات الدولية. ومن هنا اهتمام البلدان النامية على اختلافها بتطورات النظام النقدي الدولي والعملات الرئيسية في العالم. ولهذا فإن البعد الدولي ملحوظ في كل نظام نقدي محلي.

وثانيهما، هو التطورات النفطية التي أدخلت الوطن العربي من أوسع باب إلى السوق العالمية للنفط وللمال. ومن ثم فإن هذه التطورات يمكن أن تعتبر عاملاً حاسمًا في قيام تكامل نقدي عربي يواجه السيطرة المهتزة للدولار داخل السوق العالمية، ويحمي المصالح العربية بالأصالة.

بقي اعتبار سياسي حاسم، وهو المساندة الجماهيرية لكافة خطوات التكامل الاقتصادي، وبخاصة منها خطوات التكامل النقدي العربي. فما زالت هذه الخطوات تجري بعيداً عن حركة الجماهير العربية، وما زالت تتخذ طابعاً فنياً في إطار النظم البيروقراطية والتكنوقراطية التي تتخذ القرار الاقتصادي. ولذلك فإنه كما يتخذ القرار بالتكامل في عزلة عن الجماهير يمكن أن يتخذ القرار بعيداً عنها بعدم التكامل أو بتجميده وذلك بحصره في أضيق نطاق. فلم تتحول بعد قضية التكامل الاقتصادي إلى قضية سياسية تتبناها الشعوب العربية، وتتحمس لها وتضحي من أجلها بوصفها قضية مصيرية تلخص كافة قضايا الشعوب العربية في مواجهة قوى التبعية والتخلف والتجزئة.

ثانياً
وسائل تحقيق المتطلبات الأساسية للتكامل النقدي العربي

تعبّر العلاقات الاقتصادية الدولية في عصرنا هذا عن ظاهرتين، إحداهما طويلة المدى هي التدويل المطرد للإنتاج والتبادل، والأخرى قصيرة المدى هي مبادلة قيم مادية فيما بين الدول. وفي الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، لا بد من مراعاة الظروف المادية في كل مرحلة من مراحل التطور، أي مراعاة السمات الموضوعية، النوعية، المتميزة، للمراحل التاريخية للتطور في كل بلد على حدة. ولهذا، فإنه من أجل إقامة التكامل النقدي العربي لا بد من شروط اقتصادية وسياسية معينة في ظل التقسيم الدولي الحالي للعمل،

شروط يكون من شأنها فك ارتباط البلدان العربية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، والبحث عن سبيل أكثر استقلالاً ترتكز عليه جهود التنمية العربية.

بعبارة أُخرى، فإنه من أجل توفير المتطلبات الأساسية للتكامل النقدي العربي، لا بد من القيام بالتنمية القطرية السليمة بمنظور قومي. ومثل هذا المنطلق القومي يعني بناء اقتصاد وطني حديث الهيكل سريع النمو يتكفل بتكامل واندماج كافة قطاعاته معاً، وينطوي على قواه الذاتية المنتجة التي تسمح له بأن يتجدد ذاتياً، ويكون قادراً على تحقيق التقدم الحضاري المادي والروحي للأغلبية الساحقة من السكان، مع مشاركتهم مشاركة كاملة في عملية التنمية من بدايتها إلى نهايتها. ونقطة البدء في بناء هذا الاقتصاد الوطني هي أن يكون الانتاج موجهاً في الأساس نحو السوق المحلية لإشباع حاجات الطلب المحلي، الذي تمثله الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان، مما يعني تغييراً في نمط توزيع الدخول، حتى يمكن إدخال هذه الأغلبية في دائرة الاقتصاد النقدي والتبادل السلعي. وعندئذٍ فلسوف يتحدد نمط الإنتاج أساساً بالاستهلاك المحلي.

وليس باستطاعة أي بلد عربي أن يستكمل وحده إنتاج السلسلة التكنولوجية لسلع كثيرة. كذلك فإنه ليس باستطاعة أي بلد عربي أن يتطور خارج نطاق العلاقات الاقتصادية العالمية. ولذلك فإن حسم مشكلة التناسبات المطلوبة لتحقيق التنمية، لا يمكن أن يجري بمعزل عن طبيعة ومدى المشاركة العربية. ومن ثم يبدو التكامل القومي مخرجاً مواتياً للتنمية القطرية. فإن إجراء هذه التنمية بأفق قومي يكون معناه:

١ - توسيع قاعدة الطلب، بتوسيع تعريف الطلب من طلب قطري إلى طلب قومي. أن التكامل القومي، بإقامته مشروعات في سوق متكاملة، يوفر عندئذ إمكانيات تشغيل مشروعات ذات طاقة إنتاجية مناسبة، مما يخفض من الاستثمارات ويحقق وفراً ملحوظاً في تكاليف الانتاج.

٢ - توسيع قاعدة التخصص، من تخصص قطري إلى تخصص قومي، ومن ثم يصبح في الإمكان الجمع بين المزايا النسبية العربية كيما توضع في مقابل المزايا الدولية. وهنا يمكن الحد من الفروق بين التكلفة المحلية والتكلفة الدولية.

وتكون النتيجة هي محاولة تقريب الفوارق الاقتصادية فيما بين البلدان العربية، وذلك بالتغلب على التفاوت الراهن في توزيع الدخول والحد من التفاوت في مستويات النمو الاقتصادي، مما ينعكس في صورة التقريب بين مستويات إنتاجية العمل في البلاد العربية، وهو الذي يكفل في النهاية التقريب بين مستويات الدخول[٣٠].

---

(٣٠) مرسي، أزمة التنمية الاقتصادية العربية.

إن نقطة البدء في التكامل الاقتصادي العربي هي تحقيق التنمية الذاتية لكل قطر عربي، حتى يمكن التوصل إلى قيام مبادلات للموارد الانتاجية وليس فقط مجموعة مبادلات للسلع الاستهلاكية، وذلك طبقاً لتقسيم عمل عربي يقوم على الفروض الأولية لنظرية النفقات النسبية، وبحيث تتحول الأسواق الخارجية القطرية إلى سوق داخلية عربية واحدة.

وإلى جانب هذه التنمية القطرية ينبغي التوصل إلى حجم معين من التنمية المشتركة، ترصد له الموارد في الميزانية العامة لكل قطر عربي، بالإضافة إلى الموارد الجماعية لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويكون من شأن هذه التنمية المشتركة أن تساعد على تضييق الفجوة التنموية بين الأقطار العربية، مما يستدعي نقلاً للموارد الحقيقية من البلدان ذات الفائض إلى البلدان ذات العجز. ومن ثم تكون معدلات النمو في البلدان المتخلفة أعلى في المتوسط منها في البلدان الأقل تخلفاً. وبذلك يتم التقريب بين مستويات النمو الاقتصادي ويتحقق المزيد من التطوير للقوى الانتاجية.

وكل ذلك إنما يشكل القاعدة التي يمكن أن يقوم عليها التكامل النقدي العربي - هذا التكامل الذي نود أن نخصص له بقية هذه الدراسة. ففي إعتقادنا أننا ما زلنا بعيدين عن التكامل النقدي العربي. وإنه من أجل التوصل إليه مستقبلاً، ينبغي أن نبدأ الآن بإقامة ما يمكن أن نسميه نظاماً نقدياً عربياً يفضي لقيام منطقة نقدية عربية، تمهد لقيام تكامل نقدي عربي. فهذا التكامل لن يتحقق طفرة واحدة، وإنما نسعى من أجله بصبر ودأب، حتى نبني ما يخلق ويعزز الثقة، ويذيب عدم الثقة المتخلفة عن عهود ماضية.

نظام نقدي عربي

فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي إطار العمل العربي المشترك طرحت أفكار عديدة للتنسيق النقدي، تحددت في منتصف السبعينات في ثلاث صيغ: صيغة للمقاصة الجماعية؛ وصيغة للتوحيد النقدي؛ وصيغة لتقديم التسهيلات النقدية[٣١]. ومن ثم دار الحوار حول الإتحاد العربي للمدفوعات، والدينار الحسابي العربي، وصندوق النقد العربي. وفي إطار عالمي يشهد إزدياد المساعي لإصلاح نظام النقد الدولي والتعديل الثاني لإتفاقية صندوق النقد الدولي، والاعتراف بحق الدول في تعويم عملاتها وتخفيض دور الذهب والتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة، واعترافاً بعدم كفاية صيغ الإتحاد العربي للمدفوعات بالنظر إلى النمو الذي سجلته الأقطار العربية والإمكانيات المالية والاحتياطات النقدية التي أتيحت لها، وتسليماً بعدم توفر الظروف بعد لصيغة التوحيد النقدي نظراً لضآلة حجم التبادل التجاري من البلدان العربية والتركيز على العلاقات الاقتصادية الثنائية وضآلة

(٣١) حسين خلاف، «التعاون العربي في مجال النقود وصندوق النقد العربي،» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ١ (نيسان/أبريل ١٩٨٥)، العدد ١.

إستجابة رؤوس الأموال فيما بينها، تم الاتفاق على إقامة صندوق النقد العربي[٣٢]. وحددت الإتفاقية أيضاً أن يستهدف نشاط الصندوق إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي المرتبط بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء. وأدرك الصندوق أن الاقتراب من هذا الهدف - فضلاً عما يتطلبه من زمن قد يطول - يتوقف بصفة أساسية على إعداد المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي، من خلال تحرير التبادل التجاري، والمشروعات العربية المشتركة، والتنسيق بين الخطط العربية[٣٣].

وأهم مجالات عمل الصندوق تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بشروط ميسرة، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضمانتها. ومن الطبيعي أن يهدف الصندوق إلى استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابلية التحويل فيما بينها والعمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها. وتشجيع حركة إنتقال رؤوس الأموال، وتطوير السوق المالية العربية، وتوسيع إستخدام الدينار العربي الحسابي، وتسوية المدفوعات الجارية، وتهيئة الظروف المواتية إلى إنشاء عملة عربية موحدة. وفي النهاية فإن التعاون النقدي العربي يرمي إلى أن تبرز المنطقة العربية للعالم ككتلة موحدة، تعطي لأعضائها قدرة أكبر على المساهمة في تحديد نظام النقد الدولي وتحمي مصالحها من التقلبات التي تنتاب العملات الرئيسية في العالم.

ولا شك أن إقامة صندوق النقد العربي خطوة جادة لمواجهة التقلبات الحادة في أسعار العملات الدولية، ومواجهة التكتلات النقدية التي ظهرت مؤخراً في الأسواق العالمية، ومن أجل إيجاد مجال أمين لاستثمار المال العربي في محاولة لتحقيق المزيد من التنسيق العربي ولتنشيط التجارة العربية وتلافي عجز المدفوعات لدى بعض الدول العربية.

غير أننا نتطلع لتحويل هذه البداية إلى نظام نقدي كامل، يقوم على آليات واضحة.

(أ) آلية لقابلية تحويل العملات العربية بعضها إلى بعض.

(ب) آلية لتثبيت أسعار الصرف في إطار هوامش ضيقة للتقلب.

(ج) آلية لخلق سيولة إضافية لمواجهة كل من العجز الجاري والعجز الهيكلي لميزان المدفوعات.

(د) آلية لتجنب التقلبات الحادة لأسعار العملات الدولية.

---

(٣٢) صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي ١٩٧٧** (أبوظبي: الصندوق، ١٩٧٧).

(٣٣) صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي ١٩٧٨** (أبوظبي: الصندوق، ١٩٧٨).

ونتصور أن يستند النظام النقدي العربي إلى ثلاث أدوات هي:

١ - وحدة نقدية

في عام ١٩٧٥، رأى محافظو المصارف المركزية العربية في اجتماعهم في بغداد أهمية إنشاء عملة عربية موحدة وصندوق نقد عربي يشرف عليها. غير أن المناقشات التي دارت فيها بعد ميزت بين ثلاثة أنواع من العملة العربية: الحسابية، والاحتياطية، والفعلية. وقام الصندوق على أساس الدينار العربي الحسابي، الذي يستخدم في تقويم رأسمال الصندوق وفي تقويم قروضه، على أن يتم سحب وسداد مبالغ القروض والفوائد والعمولات بأي من العملات التي يحددها الصندوق من وقت لآخر. يضاف إلى ذلك أن الدينار العربي الحسابي قد ربط بحقوق السحب الخاصة، على أساس أن الدينار يعادل ثلاث وحدات منها.

ونحن نسلّم بأن الدينار الحسابي أكثر تعبيراً عن واقع العملات العربية، إعترافاً باختلاف الأسس التي تربط بها هذه العملات، وبالتبعية النقدية التي تربطها بالخارج، وبتباين السياسات النقدية والمالية العربية، وبعدم وجود سوق مالية عربية للإستثمار العربي، وبإختلاف العملات العربية من حيث قابليتها للتحويل، وسيطرة العملات الدولية على التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، واستثمار الأموال العربية في السوق العالمية بالعملات الدولية.

لكننا نرفض أن يقتصر دور الدينار العربي على التحاسب فحسب، خاصة وأن ربطه بحقوق السحب الخاصة يوجد رابطة غير مباشرة بينه وبين الدولار. ونرى أنه في ظل ظروف إنهيار نظام «بريتون وودز» وصعود القوة المالية العربية، تتفتح الامكانيات للتخلي عن حقوق السحب الخاصة وعن الدولار، وإنشاء وحدة نقد عربية تتشكل من سلّة من العملات العربية. وهذه الوحدة تستطيع أن تكتسب وظائف العملة الجارية بالتدريج، بحيث تتطور كل وظيفة منها على حدة وفي ضوء تطور مكانة الاقتصاد العربي عالمياً وتطور العلاقات الاقتصادية العربية المشتركة.

إننا نقترح وحدة نقد عربية، هي الدينار العربي، تعتمد على سلّة من كل العملات العربية يتم ترجيحها طبقاً لاعتبارات هي:

الناتج القومي الاجمالي، أهمية التجارة الخارجية، الاحتياطات النقدية من عملات أجنبية وذهب، التجارة الخارجية العربية.

هذا الدينار العربي يتداول جنباً إلى جنب مع العملات العربية ويكتسب بالتدريج وظائفه المعروفة، بحيث تنمو كل وظيفة منها بالتدريج أيضاً.

- **وظيفة الدينار العربي كوحدة للحساب**

ويبدأ الدينار بهذه الوظيفة مكتملة غير منقوصة، بحيث يستخدم في تقويم العملات العربية، وتحديد سعر تعادلها بعضها إلى بعض، وتقويم الاحتياطيات النقدية. ومن ثم يستخدم الدينار كمؤشر لمدى تقلب العملات العربية.

- **وظيفة الدينار العربي كمخزن للقيم**

يستخدم الدينار كأصل من الأصول التي تتكون منها الاحتياطات النقدية لكل دولة عربية، بالاضافة إلى حصتها في رأسمال صندوق النقد العربي. وتحتفظ بها المصارف المركزية العربية.

- **وظيفة الدينار العربي كأداة للدفع**

وهنا يستخدم الدينار العربي فقط لتسوية المعاملات النقدية بين المصارف المركزية. وتمهيداً لذلك توضع تسهيلات وقروض صندوق النقد العربي في صورة دينار عربي توسيعاً لدائرة تداولها فيما بين المصارف المركزية العربية.

في أداة الدفع يشترط عادة أن تكون ذات قيمة ثابتة مستقرة، وأن يكون من السهل التنبؤ بقيمتها المستقبلية بأقل تكلفة. ولذلك ينبغي ألّا يتم التوسع في استخدام الدينار العربي كأداة دفع إلّا في المجالات التي تقبل فيها بأرقام كبيرة، وهو ما يحدث في العلاقات الدولية للنظام النقدي العربي. وقد كان مصرف هامبروس في لندن أول من استخدم وحدة نقدية حسابية عربية عام ١٩٧٤، بمناسبة إصداره قرضاً وقومت الوحدة بالدولار الأمريكي. ثم عاد واتفق على تحديد سعرها بسلة من ثماني عملات عربية. واقتصر إستخدام هذه الوحدة على القروض والديون[٣٤].

ولا بد أن يتطور دور الدينار العربي فيما بعد كأداة للدفع ليشمل مثلاً أنواعاً معينة من المدفوعات، كالمدفوعات الخاصة بالحج أو بالسياحة أو بالنفط.

٢- تثبيت أسعار الصرف

قام النظام النقدي الأوروبي أخيراً للتقليل من حدّة تذبذب أسعار الصرف، وتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لمساندة جهود الدول الأعضاء لتصحيح الخلل من موازين مدفوعاتها. فالتثبيت النقدي له إنعكاس مباشر على معدلات النمو الاقتصادي، وعلى معدلات العمالة في منطقة فيها ستة ملايين من العمال العاطلين. ويجب الاعتراف بأن هدف الاستقرار النقدي ليست له مثل هذه الأهمية بالنسبة للبلدان النامية ومنها البلدان

---

(٣٤) ميشيل لولار، «التعاون المالي بين العرب وأوروبا في مواجهة الاحتكار الأميركي للعلاقات،» **المستقبل العربي**: السنة ٣ (حزيران/يونيو، ١٩٨٠) العدد ١٦، ص ٨٥-٩٥.

العربية. فما لم يحدث تصحيح جذري فيها، فإن التثبيت النقدي لن يجديها في تنمية هياكلها الاقتصادية.

ومع ذلك فإن للدول العربية مصلحة قصوى في تثبيت أسعار صرف عملاتها، على الأقل، في مواجهة العملات الدولية الرئيسية. ومن ثم تكتسب مسألة الاستقرار النقدي أهمية خاصة. كذلك فإن لهذا الاستقرار النقدي أهمية أخرى، في أوضاع الدول العربية التي انقسمت إلى دول فائض ودول عجز. فإنه يعمل على ألاّ تستفيد الدول ذات العملة القوية على حساب الدول ذات العملات الضعيفة. ويسمح على العكس باستقرار اقتصادي ونقدي فيما بين الدول العربية، مما يساعد على النمو المتوازن ويقلل الفوارق الاقتصادية فيما بينها. ومن ثم فإنه يضمن للبلدان الدائنة إرتفاعاً متئداً في قيمة عملاتها وفرصة أكبر للتصدير بينما يضمن للبلدان المدينة أساساً سليمًا لنقل الموارد إليها.

وتبدأ عملية تثبيت أسعار الصرف بين العملات العربية بإقرار قابلية التحويل الكاملة فيما بينها بأسعار صرف ثابتة، ومن ثم السماح بإجراء التسويات المتعددة الأطراف، وإعادة النظر في القيود على حركة رأس المال.

ولا بد أن يصطحب التثبيت بنظام للهوامش التي يمكن أن تتقلب فيها أسعار الصرف. وكان نظام الثعبان الأوروبي يسمح بالتقلب إرتفاعاً وانخفاضاً في حدود ٢,٢٥٪. وأباح النظام النقدي الأوروبي الجديد أن يكون لكل من الليرة الايطالية والجنيه الايرلندي وهما العملتان الضعيفتان أن يتقلبا في حدود ٦٪.

ولا شك في أن التحديد الراقعي لأسعار العملات العربية، من خلال نظام للتثبيت النقدي، يكون من شأنه تنشيط دور المصارف العربية في تمويل التجارة وتطوير السوق المالية العربية.

٣- صندوق النقد العربي

على غرار النظام النقدي الأوروبي(٣٥)، نقترح بناء نظام نقدي عربي يكون في الواقع نظاماً نقدياً دولياً ذا أبعاد عربية. ويقوم على رأس هذا النظام صندوق النقد العربي، الذي شاءت الظروف أن يسبق قيام النظام النقدي العربي نفسه. ومن الطبيعي أن يكون الصندوق خطوة أبعد من مرحلة إنشاء إتحاد عربي للمدفوعات. لكنه لا يستهدف بعد توحيد النقد العربي في الأمد القصير.

ومع ذلك فإن الصندوق إدراكاً منه لدوره في إرساء المقومات النقدية للتكامل

(٣٥) Michel Lelart, «Le système monetaire Européen-un système monétaire international aux dimensions de l'Europe?» **Banque,** no. 304 (Mai 1979).

الاقتصادي العربي، قد سعى لاقامة نظام للتسويات متعددة الأطراف، كما بدأ في دراسة أوضاع الأسواق المالية والنقدية في الوطن العربي لتطويرها. وقد أشرنا من قبل إلى ضرورة استخدام وحدة النقد العربية في عمليات المقاصة فيما بين المصارف المركزية العربية، وفي الاحتفاظ بجزء من احتياطاتها النقدية المركزية، ونضيف الآن أن صندوق النقد العربي يمكن أن يوسع من طبيعته ليتحول في المدى البعيد إلى مصرف مركزي عربي، بحيث لا يقتصر على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية متوسطة وقصيرة الأجل. وذلك بأن:

(أ) يتولى صندوق النقد العربي إصدار وحدة النقد العربية وهي الدينار العربي، كعملة مادية، تكتسب وظائفها بالتدريج.

(ب) تودع كل دولة عربية ٢٠٪ من إحتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية والذهب لدى صندوق النقد العربي، مقابل وحدات من الدينار العربي.

(ج) يقوم الصندوق بعمليات المقاصة المتعددة الأطراف فيما بين الدول الأعضاء عن طريق فتح اعتمادات لحساب المصارف المركزية، ومنح عائد للمصارف ذات الفائض لديه.

ويلاحظ أنه بالقدر الذي يلعب فيه صندوق النقد العربي دوره كوسيط مالي بين الدول العربية، أي في حدود وظائفه المالية، فسوف يكون له أثر تضخمي يتمثل في صورة منح قروض وتسهيلات. لكنه أثر تضخمي مؤقت، لأن الزيادة في السيولة الاقليمية نشأت من احتياطات مقترضة. أما عندما يلعب الصندوق دوره في خلق وحدات من الدينار العربي، فإن الأثر التضخمي لهذه العملية يكون دائمًا.

ومن ثم، فإنه يستدعي من القائمين على الصندوق حنكة خاصة في معالجة هذا النوع من العمليات.

منطقة نقدية عربية

من شأن النظام النقدي العربي الذي اقترحناه أن يؤدي إلى قيام منطقة نقدية عربية تستطيع أن تفرض مكانتها داخل الاقتصاد العالمي. في هذه المنطقة النقدية تتحقق النتائج التالية:

١- تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.
٢- الاحتفاظ بالأرصدة النقدية في صورة دينار عربي وعملات أجنبية وذهب.
٣- توازن المدفوعات بين الدول الأعضاء عن طريق صندوق النقد العربي.
٤-إتجاه الأسعار والتكاليف إلى التغير بنفس المعدلات في كل الدول الأعضاء

وبقدر ما تظهر هذه المنطقة النقدية في السوق العالمية، بقدر ما تصبح منطقة للاستقرار النقدي وتكون أقوى في مواجهة الدولار. فالمطلوب هو إقامة نظام نقدي يأخذ في الاعتبار التحويلات الكبرى التي تجري في الوضع الاقتصادي العالمي، ليس فقط من أجل مصالح الدول العربية، وإنما من أجل التوصل إلى آليات دولية للتمويل لصالح الدول النامية. ومن ثم يعتبر النظام النقدي العربي محاولة لاقامة نظام نقدي دولي، يؤمن استقراراً نقدياً أكبر، ويساعد على التحكم في التضخم، ويوفر أساليب أفضل وأكبر عدالة لخلق وتوزيع الاحتياطات الدولية، كما ينشىء أساليب لتصحيح الخلل الناشىء عن الفوائض والعجوز المؤقتة ويشجع تدفق الموارد على البلدان النامية[٣٦].

إن الدعوة ترتفع للمطالبة بخلق عملية دولية تستغني عن الدولار، حتى ولو كان إسمها الدولار الدولي[٣٧]. وما النظام النقدي الأوروبي إلاّ محاولة من هذا القبيل لاقامة نظام إقليمي للنقد يعتمد على عملة إحتياطية جديدة هي «الايكو»[٣٨]. فإذا ما دعونا الآن لاقامة منطقة نقدية عربية، فإننا ندعو في الواقع لأمرين: الأول، هو التوسع المطرد في استخدام الدينار العربي داخل وخارج المنطقة العربية. والثاني، هو التوسع في استخدام العملات العربية في العلاقات الثنائية العربية، والعلاقات الدولية العربيـة. وهذا يعني إدخال العملات العربية في التداول الدولي، على الأقل فيما بين الدولة العربية. ونتصور أن الأوضاع العربية الراهنة باتت تسمح بمثل هذا التداول، بفضل حركات العمالة ورأس المال المتبادلة على الصعيد العربي. وفي هذه الظروف يمكن التطلع لقيام منطقة نقدية عربية، تحقق نوعاً من الرقابة المشتركة على عرض النقود.

ويفترض ذلك، في إطار إعادة شاملة لتشكيل الاقتصاد العربي، الاقدام على الاجراءات التالية:

- إنشاء هياكل عربية مشتركة، على مستوى المصارف التجارية والمؤسسات المالية، تتجه نحو الأسواق العربية وتقدم لها التسهيلات المالية في صورة فتح إعتمادات وقروض بعملاتها المحلية.

---

(٣٦) «The Scheveningen Report: Towards a New International Development Strategy,» **Development Dialogue**, no. 1(1980).

(٣٧) B. Schmidtt, **Theorie unitaire de la monnaie nationalle et internationale** (Swisse: Albeuve, 1975).

(٣٨) Paul de Grauwe and Theo Peeters, **The European Monetary System, a Step Towards Monetary Stability**, International Economics Research Paper no. 12 (Centrum Voor Economische Studien Katholicke Universiteit Leuven, 1979).

- تشجيع استخدام العملات العربية في التدفقات المالية العربية، ليس فقط بين البلدان العربية، وإنما مع العالم الخارجي أيضاً.
- إستخدام العملات العربية، بعد ذلك الدينار العربي، كأداة لدفع ثمن النفط العربي المصدر إلى العالم.

لقد أقدمت دولة الكويت على إصدار سندات دولية بالدينار الكويتي، بلغت قيمتها الاسمية حوالي ٢ مليار دولار. فلقد أدى الفائض في ميزان المدفوعات الكويتي إلى نمو سوق مالية كويتية دولية. وكان إصدار شهادات الايداع، وهو مطلب طالما نادت به الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية(٣٩)، بالدينار الكويتي أمراً ضرورياً لتخطي الصعوبات في سوق السندات نتيجة لارتفاع سعر الفائدة ولإطـالة معدل إستحقاق القروض المصرفية. فقررت المصارف التجارية والمتخصصة في أواخر عام ١٩٧٧ إصدار شهادات إيداع متوسطة الأجل.

ومن الجدير بالذكر أنه من أصل ١٢٢ مليون دينار كويتي صدرت بها سندات خلال عام ١٩٧٨، ذهب ٥٤ مليون دينار منها إلى مقترضين عرب(٤٠).

من المتصور، إذن أن يقوم نظام نقدي عربي يعتبر تطويراً للتعاون النقدي العربي الذي يتمثل حالياً في صندوق النقد العربي. ومن المتصور أن يفضي مثل هذا النظام النقدي العربي إلى قيام منطقة نقدية عربية تعتمد على انتعاش حركات كلّ من التجارة والمال والعمالة. وبهذا التطوير يمكن التطلع إلى التكامل النقدي العربي بمعنى الاتحاد النقدي الذي يضم البلدان العربية كلها أو بعضها.

ومهما تكن هناك من أسس إقتصادية متنامية للتكامل، فإن الارادة السياسية هي الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق التكامل. إن التكامل الاقتصادي العربي هو عمليـة التحرير الشاملة على مستوى العالم العربي كله. وهو يتطلب النضال المتعدد الجوانب من أجل تكوين هيكل موحد تمهيداً لقيام سوق داخلية واحدة فيما بين الدول العربية. والقرار السياسي بالتكامل الاقتصادي العربي معناه في الواقع قرار بتصفية التكامل الاقتصادي مع السوق الرأسمالية العالمية، ومن ثم قرار مرتبط مصيرياً بحركة التحرر الوطني العربية.

هناك من الدلائل ما يشير إلى أن إرادة التكامل الاقتصادي العربي لم تتبلور بعد لدى

(٣٩) مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، ال٢١، دمشق، ١٤-١٩ أيار/مايو ١٩٧٧، ندوة تطوير السوق المالية العربية: **التقرير الاقتصادي العربي لاتحاد الغرف العربية** (١٩٧٧).

(٤٠) حكمت النشاشيبي، **الأسواق المالية وأهميتها بالنسبة للارصدة العربية، مهام رجال مصارف الاستثمار العربي** (الكويت: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ١٩٧٩).

الدولة العربية، إما لأنها لم تتبين بعد حتمية هذا التكامل كضرورة موضوعية، وإما لأنها لم تتبين جدواه بالنسبة لها. والواقع أنه مع التنمية الاقتصادية الواسعة التي تجري في أرجاء الوطن العربي، سوف تكتسب السوق العربية أهمية عربية متـزايدة. فالاتجاه الانفصالي في التجارة الخارجية قصير العمر حتماً. والسوق العربية بطلبها الاحتمالي هي المنفذ المأمـون والطبيعي لنمو التجارة العربية.

وبقدر ما نلح على الارادة السياسية ودورها في إعداد متطلبات التكامل الاقتصادي، بقدر ما ينبغي أن نشير في النهاية إلى حتمية تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الخلافات السياسية العربية. فالامل معلق هنا بقيام العمل الاقتصادي العربي المشترك واستمراره في كل الظروف.

التعقيب

جورج قرم

دراسة الدكتور فؤاد مرسي حول «المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها» عالجت الموضوع من أهم جوانبه ويصعب للمعلق أن يأتي بشيء جديد يضيفه على الدراسة. اننا نشاطر رأي الدكتور مرسي بأن التكامل الاقتصادي هو عادة المدخل الضروري لتحقيق التكامل النقدي، وإن العلاقات الغير متكافئة القائمة حالياً بين العالم المتأخر صناعياً والعالم المتقدم صناعياً هي التي تقف حائلاً دون إتمام إجراءات تكاملية جدية بين الأقطار النامية بعضها بالبعض، خاصة تلك الأقطار التي تربطها السمات القومية المشتركة، كما هي الحال بالنسبة إلى الأقطار العربية. وانطلاقاً من هذا الطرح الصحيح يستنتج الدكتور فؤاد مرسي أن وجود إرادة التحرر من التبعية الاقتصادية وإرادة تحقيق التنمية المستقلة والمركزة ذاتياً هو العنصر السياسي الذي لا مناص منه للتمكن من الدخول في التكامل الاقتصادي والنقدي العربي. والجزء الأخير من الدراسة يأتي على ذكر أهم مقومات نظام نقدي عربي (الوحدة النقدية، تثبيت أسعار الصرف، صندوق النقد العربي) من شأنه أن يؤدي إلى إقامة منطقة نقدية عربية.

لن نناقش المنهج الذي بنيت عليه إشكالية الدكتور مرسي في هذه الدراسة، إذ أننا على توافق مع الباحث في نتائج التبعية الاقتصادية التي تتميز بها الأقطار العربية. غير أنه لا بد هنا من إبداء بعض الملاحظات حول ما جاء في البحث:

١ - إن الاختلاف الشديد في المستوى الاقتصادي والتقني بين الدول العربية من جهة، وبين الدول المتقدمة صناعياً بما فيها الدول الاشتراكية من جهة اخرى، هو الذي يعرِّض الأقطار العربية للتبعية وما ينتج من تأثيرات ضارة على جهود التكامل. صحيح أن العلاقة مع الدول الاشتراكية تمتاز ببعض المزايا بالنسبة إلى العلاقة مع الدول الرأسمالية

(*) تعذر على الدكتور جورج قرم حضور الندوة لأسباب مفاجئة شخصية، وقد ألقي تعقيبه في الندوة بالنيابة.

(الأسعار والتسهيلات الائتمانية ذات فائدة متدنية). لكن جوهر الموضوع هو في طريقة تعامل القطر النامي مع الأقطار الخارجية الأكثر تقدماً. ذلك أن القطر النامي الذي لا يحسن التعامل مع الخارج تزيد تبعيته سواء كانت العلاقة مع السوق الرأسمالية أم مع دول المنظومة الاشتراكية. فالتجربة التاريخية تدل على أن تطبيق التصور الصحيح والناضج للتحرر الاقتصادي، هو الذي يسمح بالتنمية المستقلة، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي المعمول به لدى الأطراف الخارجية. والبرهان على ذلك، بالإضافة إلى الأمثلة التاريخية العديدة، هو مدى توسع دول الكتلة الاشتراكية مع الدول الرأسمالية.

٢ - إن التكامل الاقتصادي الذي تمَّ بين دول الكوميكون لا يمكن أن يؤخذ مثالاً يحتذى به لأسباب عديدة، منها: **أولاً**، الكلفة السياسية التي دفعتها بعض الدول الأعضاء، وكذلك عدم المرونة، والمقيدات البيروقراطية العديدة التي يتميز بها نظام الكوميكون، والتي تفسر إلى حد بعيد لجوء الدول الاشتراكية منذ عشر سنوات إلى تكثيف العلاقات الاقتصادية مع السوق الرأسمالية. هذا بالإضافة إلى إقامة تكامل غير متكافىء بين الاتحاد السوفييتي من جهة، ولصالحه والدول الأعضاء الأخرى.

هذا مع اننا نشاطر رأي الدكتور مرسي بأن توطيد العلاقة مع الدول الاشتراكية يمكن أن يساعد الدول النامية في مجالات عديدة على التحرر من بعض الأساليب الأكثر استغلالاً في العلاقات مع السوق الرأسمالية. لكن القضية الجوهرية في نظرنا هي معالجة عدم التكافؤ العام السائد في علاقات الأقطار المتخلفة مع الأقطار المتقدمة صناعياً.

وهنا نثني على كل ما جاء في البحث، حول ضرورة العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي في الأقطار النامية، كمقدمة لأي تحسّن حقيقي في مركز هذه الدول من تقسيم العمل الدولي. لذلك لا بد من إعادة التأكيد على أهمية حسن تدبير العلاقة مع الخارج في الأقطار النامية بحيث تصبح تدريجياً هذه العلاقة أداة تقدم بدلاً من أن تستمر أداة عبودية واستغلال. وفي نظرنا أنه لا توجد إمكانية لتغيير هذه العلاقة إلّا بتغيير الأوضاع الاقتصادية الداخلية.

وفي هذا الاطار لا مناص من القول بأن الأقطار العربية على غرار معظم الأقطار النامية ما تزال فاقدة الرؤيا الاقتصادية الصحيحة، باعتمادها المفرط على حسنات تكثيف العلاقة مع الأقطار الأكثر تقدماً (إشتراكية كانت أم رأسمالية) للخروج من التخلف. فالحجم الذي اكتسبته هذه العلاقة كثيراً ما لا يمنع تطوير العلاقة التكاملية بين تلك الأقطار فحسب، بل تمنع أيضاً تجنيد الامكانيات الذاتية الداخلية المتوفرة. ولا حاجة هنا لترداد الانتقادات المتعاظمة التي توجه إلى طريقة نقل التكنولوجيا المعمول بها حالياً، والمؤدية إلى مزيد من التبعية والاتكال، خاصة في ظل تزايد هجرة الأدمغة من العالم الثالث إلى العالم

المتقدم صناعياً. كما لا حاجة لتكرار ما جاء على لسان الدكتور مرسي وكثيرين من الباحثين من انتقادات حول السياسات المالية العربية خاصة بالنسبة إلى إدارة ما يسمى خطأ بالفوائض النفطية.

بهذه المناسبة أود أن أختلف مع الدكتور مرسي فيما أتى به عندما تحدث عن الفجوة التنموية العربية القائمة بين البلدان النفطية من جهة، والبلدان غير النفطية من جهة اخرى. إن مثل هذه الفجوة غير موجودة إطلاقاً بين الدول العربية، بل ان الدول غير النفطية هي في معظم الأحيان متقدمة أكثر في التنمية من نواح عديدة. فالحقيقة أن الفجوة الموجودة بين الأقطار العربية المصدرة للنفط، والأقطار الأخرى، هي مجرد فجوة مالية في الموارد المتاحة لتكثيف العلاقة اللامتكافئة مع الدول الصناعية الكبرى، بينما الفجوة الحقيقية التي تتميز بها الأقطار العربية برمتها هي فجوة تكنولوجيا تجاه الدول الصناعية. والسياسات الانمائية العربية لم تعالج حتى الآن هذه الفجوة بجدية، لكونها تعتمد بصورة شبه حصرية على الاستهلاك الساكن للتكنولوجيا الحديثة، دون السعي الحقيقي إلى استهلاك عقلاني لهذه التكنولوجيا.

ليس المجال هنا للدخول في مأساة نقل التكنولوجيا كما يجري الآن في البلدان العربية، لكن أردت أن أركز على هذه النقطة بالذات، لما أراه من علاقة وثيقة بينها وبين التكامل الاقتصادي العربي. وهذا لسبب واحد يتلخص في أن المدخل الرئيسي إلى تكامل اقتصادي عربي جدي هو تطور الوعي الكافي لدى الأجهزة السياسية العربية بهذه الهوة التكنولوجية التي لا يمكن ردمها إلّا بجهود عربية مشتركة جبارة.

وللأسف أن نظرة الحكومات العربية إلى التبعية التكنولوجية هي أن هذه المشكلة تعالج فقط عن طريق تكثيف اللجوء إلى القنوات المعروفة والمسيطر عليها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، أي عن طريق شراء التكنولوجيا جاهزة. وهذه هي الطريق بالذات التي تؤدي إلى مزيد من التبعية وإلى مزيد من تعثر جهود التكامل الاقتصادي والنقدي العربي. أما العمل من أجل التكامل، فالجميع يعلم أن الأجهزة السياسية العربية تنظر إليه كضريبة لا بد من دفعها لكسب الأنصار أو لإسكات الرأي العام، وأنه لا ينظر إليه بتاتاً كأداة حقيقية للتقدم الاقتصادي العربي. لذلك نرى أن جهود الحكومات تنصب دائمًا على تخفيف عبء هذه الضريبة إلى أدنى حد. وهذا ما يفسر بدوره الأساليب الماهرة العديدة المستعملة لإفراغ إجراءات ومشاريع العمل العربي المشترك من أي أرضية صلبة من شأنها أن تقود هذا العمل إلى تكامل اقتصادي ونقدي فعلي.

من هذه الزاوية أود أن أزيد على ما جاء في دراسة الدكتور مرسي بأن تصفية التبعية الاقتصادية والنقدية لن تأتي إلّا عن طريق تطوير وعي تكنولوجي عميق لدى الأجهزة العربية

المسؤولة عن برامج التنمية والتطور الاقتصادي. ولذلك يتوجب على الاقتصاديين العرب الاهتمام بهذه الناحية الجوهرية لتأمين مستقبل المجتمع العربي. فالتكامل إذا تمَّ بظروف وعقلية التبعية التكنولوجية السائدة حالياً لن يؤدي إلاَّ إلى مزيد من هذه التبعية، وإلى إستفادة الدول الصناعية من أي إجراء عربي تكاملي لا يواكبه إجراءات مماثلة لرفع درجة الكفاءة الانتاجية الذاتية. ومما يؤكد صحة هذا التخوّف ما استفادت منه تلك الدول وشركاتها العملاقة من وراء الاجراءات التكاملية المتخذة في أمريكا اللاتينية.

نأتي الآن إلى المواضيع النقدية التي أثارها البحث لنبدي بعض الملاحظات، وأولها تدور حول ضرورة فك إرتباط العملات العربية بالدولار الأمريكي والذي يطالب به الدكتور مرسي في بحثه. إن هذا الإجراء - في نظرنا - لا يمكن أن يتم إلاَّ في ظروف إصلاح جدي للنظام النقدي الدولي. وكما ذكر الدكتور مرسي، وما يزال الدولار يلعب دوراً محورياً في هذا النظام إذ أن الوحدات الحسابية المعمول بها حالياً (حقوق السحب الخاصة) أو نظام الثعبان الأوروبي، جميعها من الاجراءات التخفيفية بالنسبة لحدة التقلبات الناتجة عن نظام العملات العائمة، لكن تلك الاجراءات لا تعني إطلاقاً إقصاء الدولار عن النظام النقدي الدولي. بل بالعكس فالدولار الآن، وبعد إخراج الذهب من النظام النقدي الدولي الرسمي، هو أكثر من أي وقت آخر معيار القيمة النقدية الوحيد.

وفي نظرنا أن المأخذ الرئيسي على السياسات النقدية الخارجية العربية ليس عدم فك الارتباط بالنسبة إلى الدولار في تحديد سعر صرف العملات العربية، بل هو عدم مساهمة الأقطار العربية صاحبة الأرصدة النقدية الخارجية الهامة في الجهود الرامية إلى إصلاح النظام النقدي الدولي مساهمة فعَّالة، وخاصة عدم المساهمة في الجهود الهادفة إلى التخفيف من وطأة تقلبات الدولار ومن سيطرته كمعيار للقيمة وكوسيلة دولية رئيسية للدفع عن طريق تشجيع استعمال عملات اخرى في النظام النقدي الدولي، منها العملات الأوروبية القوية والين الياباني والروبل السوفييتي القابل للتحويل وبعض العملات العربية نفسها. وقد حصل العكس تماماً إذ أن بعض الأقطار العربية كانت تعمل من أجل الحفاظ على الوضع القائم والتنسيق مع السياسة النقدية الخارجية الأميركية، بالإضافة إلى تقييد التعامل بعملتها الوطنية تقييداً شديداً. لذلك نرى، في هذا الاطار، ان قضية تحرر السياسات النقدية العربية من جمودها وتحرك هذه السياسات بمعية القوى الدولية الأخرى من أجل إصلاح النظام النقدي الدولي هي القضية الأولى وهي المدخل الصحيح لتحقيق إستقلال تدريجي للعملات العربية في تحديد سعر صرفها بالنسبة للدولار الأمريكي.

وفي هذا المنظار يأخذ التكامل النقدي العربي أبعاداً دولية، خاصة إن أي إصلاح حقيقي للنظام النقديَ الدولي يجب أن يتم بإقصاء الدولار كمعيار وحيد للقيمة وكوسيلة

دفع رئيسية، وتبديله بوحدات حسابية اقليمية مكوَّنة من سلة عملات الدول المنتمية إلى الاقليم. والعالم العربي، بإمكانياته المالية المتوفرة منذ إرتفاع أسعار النفط، يمكن أن يصبح إقليمياً نقدياً قوياً ذا متانة نقدية ومالية دولية. من هنا أهمية فكرة المنطقة النقدية العربية التي وصفها الدكتور مرسي في بحثه، والتي كان وزير المال الجزائري السابق المرحوم عبد المالك تمام قد دعا إليها سنة ١٩٧٣ في محاضرة ألقاها في جمعية مصارف لبنان في بيروت. ومن هنا أيضاً أهمية الدينار العربي الحسابي.

وفي هذا الخصوص، لا بد من ذكر ما كان قد تمَّ من أعمال مفصَّلة في إطار اللجنة المكلفة بدراسة أسس تكوين الدينار العربي الحسابي، إذ أن هذه اللجنة كانت قد أجرت جميع التمارين المناسبة للحصول على أسس تحديد أفضل سلة من العملات العربية ليتكون منها الدينار العربي الحسابي. وكانت قد أوصت اللجنة بأن يبدأ بالعمل بالدينار العربي الحسابي بتحديد قيمته بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، على أن يتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة إلى حقوق السحب الخاصة حسب تطور العملات العربية المكونة للسلة. وإذن، لم يكن يوماً في أذهان واضعي الدينار العربي الحسابي أن تكون هذه الوحدة الحسابية مربوطة بربط ثابت بحقوق السحب الخاصة. لكن ويا للأسف أتى قرار محافظي المصارف المركزية، عند اعتماد نظام صندوق النقد العربي، قراراً مبتوراً انبثق عنه دينار مشوه موصوم أيضاً بمرض التبعية، بدلاً من أن يكون ديناراً كاملاً معتمداً على سلة العملات العربية كما تم وضع أسسها من قبل لجنة الخبراء التي كلفت بدراسة الموضوع. وهذا مثل آخر من بين أمثلة عديدة لأساليب إفراغ الاجراءات التكاملية العربية من أي محتوى حقيقي. لذا تأتي ضرورة العمل الحثيث من قبل صندوق النقد العربي لإخراج أعمال لجنة خبراء الدينار، من قبرها وإعطاء الدينار أبعاده الحقيقية والسليمة، بارتكازه على سلة من العملات العربية.

ويبدو لنا، من منظار إصلاح النظام النقدي الدولي، أن إجراءات التكامل النقدي العربي لها أهمية لا تقل شأناً عن أهمية التكامل الاقتصادي. بل نذهب إلى أبعد من ذلك، مخالفين القاعدة العامة التي تقول أن التكامل الاقتصادي هو مدخل التكامل النقدي، ونقول أن التكامل النقدي في حال الأقطار العربية قد يكون خير مدخل للتكامل الاقتصادي، وذلك بطبيعة الحال شرط توفر الارادة التكاملية الصادقة والسليمة. ولنذكر هنا أن بعض الأقطار العربية تتمتع بفائض ظرفي هام في السيولة النقدية الخارجية بينما أقطار اخرى تعاني من نقص في هذه السيولة، هذا بالإضافة إلى أن النظام النقدي الدولي المعمول به حالياً لا يناسب أوضاع الأقطار العربية سواء كانت أقطاراً ذات عجز أو أقطاراً ذات فائض، بسبب التذبذبات الشديدة للعملات الدولية الرئيسية، وبسبب معدلات التضخم العالية التي يؤججها نظام العملات العائمة.

لذلك نرى أن جميع الظروف الموضوعية تتجمع لدفع الأقطار العربية إلى اعتماد إجراءات نقدية تكاملية، على غرار ما وصفه الدكتور مرسي في بحثه القيم الوافي. وهي ظروف توافق ليس فقط مصالح الأقطار العربية قطرياً وقومياً، وكذلك مصالح العالم الثالث، بل توافق أيضاً مصالح معظم الدول الصناعية التي تعاني أيضاً من تسلّط وعشوائية السياسة النقدية الأمريكية على النظام الدولي. لكن وللأسف الشديد ما نعرفه من جمود السياسات النقدية العربية ومن إنعدام الارادة التكاملية السليمة لا يبعث على التفاؤل. غير أن أملنا الصادق أن تكون مخطئين في هذا التشاؤم.

المناقشات

عبد الواحد المخزومي: وأنتهز هذه الفرصة لتحية استاذنا الفاضل الدكتور مرسي على بحثه القيِّم، وأرجو أن يسمح لي أن أقول أني واجهت صعوبة في استيعاب ظاهر المعنى لما جاء في الفقرات الفرعية أ، ب، وجـ في الصفحة **٦٨١** من النص العربي للبحث عند تحديد عناصر التبعية النقدية، ومنشأ هذه الصعوبة جاء أولاً من الالتباس الذي سببته لي تسمية هذه الفقرات بعناصر التبعية النقدية. فهل هي حقاً عناصر لظاهرة؟، أم أنها نتائج لوضع ناشىء عن تراكم وتشابك ظروف وعلاقات تبلورت عبر فترة طويلة من الزمن؟، والمنشأ الثاني للصعوبة التي واجهتها جاء في محاولتي الربط بين ما جاء في هذه الفقرات وحقيقة ما نلمسه في المنطقة من واقع. ففي الفقرة (أ) يرى استاذنا الفاضل أن العرض النقدي في الأقطار العربية النفطية يتوقف على تقلبات أسعار صادرات النفط. . . الخ. إن كل الدراسات والنماذج الاقتصادية التي اطلعت عليها تحاول أن تضع الانفاق الحكومي كمتغير فعَّال في التأثير على عرض النقد، لأن عوائد الصادرات النفطية لا تنتقل كلياً وبشكل مباشر إلى نقود محلية في عدد من هذه الدول النفطية لاختلاف أساليب التعامل معها في هذه الدول. وفي الفقرة (ب) يرى الدكتور مرسي أن الدول العربية تفضل الدولار كعملة للإستثمار. وفي اعتقادي أن التفضيل يعني الاختيار بين بدائل متكافئة، وهو أمر لا أرى وجوده، فألمانية الغربية واليابان وغيرها تكون بهذا المعنى أكثر تفضيلاً للدولار من الدول العربية.

وأخيراً، فإن الاشارة في الفقرة (جـ) إلى أن النظام النقدي الدولي بعد إنهيار النظام الذي كان مستنداً على أساس أسعار الصرف الثابتة (برتن وودز) يمكن أن يصح إذا كان المقصود بالنظام النقدي الدولي صندوق النقد الدولي، كخالق للسيولة. اما إذا كان المقصود غير ذلك، فالمعروف أن السيولة في الفترة التي تلت إنهيار اتفاقية برتن وودز كانت لكثرتها مصدر شكوى وتخوّف.

رينيه ماسيرا: أود أن أثني على الورقة الممتازة التي قدمها الدكتور فؤاد مرسي. وأعتقد أن من المفيد أن تخصص على الأقل ساعة أو جلسة لمناقشة المواضيع العامة التي ثارت، وقد يكون من رأي منظمي المؤتمر أو الاجتماع أن يأخذوا هذا في اعتبارهم بالنسبة لتطور الموضوعات في المستقبل. على أي الأحوال قد يفيد التركيز على عدد من الموضوعات في إطار المناقشة العامة.

أظن أنني أتفق تماماً ومن كل قلبي مع ما أفهمه بأنه الحذر الأساسي في مداخلة الدكتور مرسي القائلة بأن مهما بلغت أهمية التكامل فهو لا ينجم عنه بالضرورة تكامل اقتصادي. من ناحية اخرى يمكن للتكامل النقدي أن يقوم بدور مفيد وهام جداً في إطار العملية الشاملة للتكامل الاقتصادي. ولكنني أعتقد بشكل عام، أن علينا أن نولي الأهمية الأولى لعملية التكامل الاقتصادي العيني، لأننا معنيون قبل كل شيء بالمتغيرات العينية الحقيقية وليس بالمتغيرات النقدية.

من هذه النقطة فإنني أسأل ما هو أفضل تعريف دقيق للتكامل الاقتصادي؟ وأقول إلى حد ما إن البديل للتعريف الذي طرحه ماكلوب والذي ذكّرنا به هنا البروفيسور ويليامسون هو التعريف التالي: الاقتصاد المتكامل إلى حد كبير هو: ذلك الذي يتصف بوجود مشاكل اقليمية، فهذا في رأيي هو لب المشكلة فإذا أردت أن تحقق إقتصاداً متكاملاً إلى حد بعيد، فإن عليك أن تتغلب على المشاكل الاقليمية.

وينبني على ذلك سؤال آخر هو كيف نعرف المشاكل الاقليمية؟ وليس لدي وقت لمعالجة هذه الفكرة، ولكنني أعتقد أن ثمة جواباً تقريبياً بالنسبة لحجم المشاكل الاقليمية، هو ذلك الذي يتمثَّل في الفروق بين مستويات الأجور الفعلية. وألاحظ هنا أننا عدنا مرة اخرى إلى التعريف الاقليمي الذي طرحه ماكلوب لأنه في ظل عالم تعمل فيه الأسواق على أداء وظائفها بشكل كامل، ومن ثم يكون لدينا حركة إنتقال حرة وإمكانية انتقال فعلية للعمل، ولسائر عوامل الانتاج الأخرى، فإن الأمر لا بد وأن ينتهي بوضع تكون فيه الأجور الفعلية متماثلة إلى حد كبير على صعيد المنطقة المعنية كلها. ولكن، وهذه هي النقطة التي أطرحها، فإن العالم المتصوَّر الذي تعمل فيه الأسواق بشكل غاية في الكفاءة وفي ظل وضع غاية في المرونة، هذا العالم قد يكون قد فات أوانه وانقضى. ولكن في أيامنا هذه جئنا إلى حيث نواجه قطاعات معينة ومنها قطاعات هامة باتت تتسم بقدر كبير من الجهود، ويرجع ذلك إلى الأهمية الفائقة التي بات يتصف بها القطاع الحكومي، وكذلك للدور المهم الذي ما برحت تقوم به الاتحادات العمالية، وكذلك لأن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية قد استوردت بشكل أو بآخر عوامل جمود معينة وأصابت بها الاطار الشامل الذي تعمل في ظله آليات السوق. ومن ثم فإذا أنت عوّلت تماماً على قوى السوق لكي تحل المشاكل الاقليمية المطروحة فقد ينتهي الأمر بمشاكل أكبر وآلام أفدح.

من ناحية اخرى فإنني قد أذكركم هنا بالعمل النظري الذي أنجزه البروفيسور ميردال، ومن ناحية اخرى قد أطرح أو أشير إلى التجربة التي عاشها بلدي ايطاليا، وهو بلد ظل ينعم بتكامل نقدي لأكثر من مائة سنة، ومع ذلك فلا تزال أمامنا في ظل «ثنائية الاقتصاد» التي ما زلنا نعيش فيها، مشكلة من مشاكل التكامل التي لا بد من حلها.

من هنا، وتلك هي النقطة السادسة التي أطرحها، قد أنتهي إلى **أن التكامل الاقتصادي إنما يتطلب درجة من سياسات التنمية المركزية**، وهذا النوع من السياسات الذي لا بد وأن يساعد أداء السوق لوظائفها، هو من الأمور المطلوبة واللازمة، لأن لهذه الاقتصادات مناطق متخلفة، فإذا أنت ببساطة سمحت لآلية حرية إنتقال العمالة أن تتحرك لحل مشاكل تلك المناطق المتخلفة، فقد ينتهي الأمر بحلقة مفرغة، تصبح فيها المناطق الأفقر أكثر فقراً، وتعاني المزيد والمزيد من المشكلات الاجتماعية.

من هنا فما أطرحه هو أنك لكي تتغلب على مشاكل التكامل الاقتصادي على نحو ما عرفته به، فإن الأمر يحتاج إلى معونة فعَّالة، معونات لا ينظر إليها على أنها مجرد مساعدات تعاون فقط على الحفاظ على معدلات التباين في الأجور، ولكنها تساعد بالأحرى في التغلب على العوامل الخارجية لزيادة التكاليف التي تنتاب النظام الاقتصادي (External diseconomies). ومن هنا فالمطلوب هو عملية مركزية على نحو ما أشرت إليه. ولكن هذه العملية المركزية لا بد وأن تعتمد أصلاً على قوى السوق لتنفيذها، وعلى هذه القوى أن تعاونها بالدرجة الأولى عوامل اخرى للتغلب على تلك العوامل الخارجية لزيادة التكاليف (External disconomics).

من هنا، أخلص إلى القول أن المطلوب، أو المؤسسة المطلوبة التي وصفها الدكتور ديلفالى في حالة أمريكا اللاتينية، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لمؤسسة من نوع مصرف الاستثمار الأوروبي، هو مؤسسة تساعد على توظيف هذا النوع من الاستثمار الشامل في مجال البنية الأساسية، بما يمكن من التغلب على العوامل الخارجية لزيادة التكاليف. وأقول أيضاً أن هذا لا بد وأن يترافق مع عملية التكامل النقدي. فإذا أنت سرت في طريق واحد أي في طريق العمل النقدي وحده، أو في طريق العمل الاقتصادي وحده، فأغلب الظن أن الأمر لن يؤدي بك إلى عملية اقتصادية متناسقة أو فعَّالة.

سمير المقدسي: تأتي العلاقات بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي من خلال قراءة متعمقة لورقة الدكتور فؤاد مرسي على أنها علاقات أوثق مما قد يبدو، وذلك من خلال عدد من الآراء التي طرحها في ورقته، ومنها أن التكامل النقدي إن هو إلا تتويج للتكامل الاقتصادي. إن هذا يبدو وكأنه يعطي انطباعاً بأن العمليتين متتاليتان بدلاً أن تتما في وقت واحد. ومع ذلك أود أن أضيف على الفور أن الدكتور مرسي يقول، في ورقته،

أنه إذا ما توفرت شروط معينة فإنه يمكن لعملية التكامل النقدي أن تسبق عملية التكامل الاقتصادي التام .

وإذا أعطيت أمثلة على النقطة السابقة فإنني أُشير إلى واحد من الأسباب التي يبينها الدكتور مرسي والتي أعاقت التكامل الاقتصادي العربي، ألا وهو التفاوت القائم في مستوى النمو بين البلدان العربية. وأوافق تماماً على هذا الرأي، وإن كنت أضيف سبباً آخر وهو التفاوت في السياسات الاقتصادية التي تتبعها البلدان العربية المختلفة، والتي مالت أو اتجهت في رأيي إلى إعاقة عملية التعاون الاقتصادي الوثيق.

وإذا عدت إلى مسألة التفاوت في مستويات التنمية، فإن الدكتور مرسي يشير أيضاً إلى أن من بين طرق التغلب على ذلك هو زيادة موارد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يتاح له أن يقوم بدور أكبر في التنمية العربية. وهو يقترح كذلك أن على كل من البلدان العربية أن يسهم بحصة معينة من أموال ميزانيته ليقدمها إلى الصندوق.

فإذا ما حاولنا توسيع إطار هذا الرأي فربما نقول أن هذه الدعوة إلى الإسهام في موارد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تنسحب أيضاً على صندوق النقد العربي، الذي لا بد وأن يمكّن من أداء دور أكبر بوصفه هو وصندوق الإنماء وسطاء ماليين وتمويليين على الصعيد العربي. أو أن نقول أنه يلزم تطوير الأسواق المالية العربية بصورة ملموسة. إن هذا شكل من أشكال التكامل النقدي الجزئي الذي لا بد وأن يتم إصلاحه حتى يكون هناك إمكانية تكامل في سوق رؤوس الأموال، وعند ذلك قد نستمر في القول بأن التكامل الاقتصادي والنقدي هو عملية تنطوي على خطوات متتابعة بمعنى أن التكامل النقدي الاقتصادي والنقدي هو عملية تنطوي على خطوات متتابعة بمعنى أن التكامل النقدي هو كما أشار الدكتور مرسي تتويج للتكامل الاقتصادي. بل علينا في هذه الحالة أن ننظر إلى التكامل الاقتصادي والنقدي بوصفهما عاملين يعزز كل منها الآخر.

رفعت المحجوب: لعل مما أفاد نقاشنا الدائر هنا أن ينتهي بهذه الورقة التي قدمها الدكتور فؤاد مرسي. ذلك كأنها قد قرأت قبل أن توضع المشكلات التي تعرضنا لها وأجابت على كثير من التساؤلات التي طرحت. بل وإنها قد وضعت كثيراً من الموضوعات في مكانها الصحيح.

ومما أفاد هذه الورقة أنها تصدر عن كاتب له فكره المتكامل ولذلك فقد انعكست طبيعة الكاتب في طبيعة الورقة، فجاءت جامعة لمختلف العوامل التي تؤثر في التكامل، كما جاءت واقعية في الحلول التي طرحتها. فأما أن طبيعة الكاتب قد انعكست فيها اشتملت

عليه الورقة من مختلف العوامل التي تحكم التكامل فقد اهتمت الورقة بالعوامل السياسية والعوامل التاريخية والعوامل الاقتصادية والعوامل النقدية.

ففيما يتعلق بالعوامل التاريخية، فقد أعطانا كيف أن الفكر التقليدي قد انتهى إلى تكامل بين العالم المتقدم والعالم المتخلف وإن هذا التكامل قد تم لصالح اوروبا المتقدمة وعلى حساب البلاد المتخلفة. ونحن في العالم العربي نستوعب جيداً هذا النوع من التكامل ذلك أننا قد قاسينا منه طويلاً. ولذلك فإننا، ونحن نمهد للتكامل الجديد في العالم العربي وخاصة في المجال النقدي فيجب ألا ننسى أبداً الدرس الذي استوعبناه في الماضي. ولقد أفاض الاستاذ الدكتور لبيب شقير إفاضة ممتازة في هذا المجال إذ أطلعنا على تجارب كثيرة مرت بها البلاد العربية وفي مقدمتها مصر. بل إنني أُضيف أن التكامل الذي تم بين مصر والسودان في المجال النقدي والذي فرضته بريطانيا كان بغرض تسهيل مهمة جيش الاحتلال في السودان عن طريق الجنيه المصري. لم يكن هذا التكامل مقدمة للتكامل الاقتصادي ولا نتيجة له إنما كان تكاملاً استعمارياً قاسينا منه كما قاسى منه السودان ولم ينتهي إلى شيء إلا القضاء عليه حينما استقلت مصر واستقل السودان.

ولا نريد لهذه التجارب أن تعود إلينا ونحن نواجه إقامة التكامل النقدي في العالم العربي. ويجب أن نفيد من هذه الدروس في أن نحدد مقدماً للتكامل النقدي الغرض الذي يناط به ولا يصح أبداً أن نختلف هنا على هذا الغرض، وهو التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي. إن التكامل الذي يسقط من حسابه هذا الغرض لن يتعدى أبداً أن يكون إطاراً يسهل مهمة ضم المنطقة العربية بأسرها إلى منطقة نقدية بعينها، إلى الدولار، سيعيد إلى الأذهان، لا قدَّر الله، ما تم من تكامل اقتصادي بين مصر والسودان في صالح إنكلترا. لن نسمح أبداً للتكامل النقدي القادم أن تكون مهمته تسهيل ربط المنطقة العربية بمنطقة الدولار. ولذلك فيجب أن يكون واضحاً منذ البداية أن الهدف من التكامل النقدي هو خدمة للتكامل الاقتصادي ولذلك أعود إلى ما قدمت من أن التكامل النقدي، وهو ليس هدفاً في ذاته وإنما هو في خدمة التكامل الاقتصادي، يجب أن يكون ملائمًا له في المرحلة. إن طبيعة الأمور الموضوعية لن تسمح أبداً للتكامل النقدي أن يتأخر عن التكامل الاقتصادي وإلا فإن ذلك سيعوق التكامل الاقتصادي. كما إنها لن تمكنه من أن يتقدم هذا التكامل الاقتصادي لأنه سيحملنا متاعب دون أن يقدم لنا الفائدة المرجوة. ولذلك فقد اعتبر الدكتور فؤاد مرسي بحق أن التكامل النقدي يجب أن يكون تتويجاً للتكامل الاقتصادي وأزيد فكرته وضوحاً أن التكامل النقدي سيكون في خدمة التكامل الاقتصادي بحيث لا يتخلف عنه أبداً، كما أننا لن نسمح له أن يتقدم عليه فيبرز الأخطاء التي قد تقضي عليه قبل أوانه.

ولقد أدخل الدكتور فؤاد مرسي في حسابه أيضاً العوامل السياسية، فأشار إلى عاملين بصفة أساسية وهي وحدة الإطار السياسي والاجتماعي اللازمة لقيام التكامل الاقتصادي ولذلك أعود إلى ما قدمته في كلمة سابقة، من أننا يجب ونحن نهندس للتكامل الاقتصادي ألا نعتمد فحسب على المعايير الاقتصادية بل يجب أن ندخل في اعتبارنا أيضاً المعايير السياسية. حتى يشعر كل بلد عربي أنه يفيد من عملية التكامل وإن التكامل لا يتم على حسابه أبداً.

وأُدخل أيضاً العوامل الاقتصادية وأهتم بعاملين: الأول، الاختلاف القائم بين الأنظمة الاقتصادية في العالم العربي وانتهي إلى نتيجة قد تتجاوز، فيما أعتقد، الواقع، وهي أننا قد تجاوزنا مرحلة الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية العربية. لعله يريد أن يشير بذلك إلى أن القطاع العام هو القطاع المسيطر في بلاد النفط . وإن البلاد النفطية قد اقتربت كثيراً من البلاد غير النفطية التي قطعت مرحلة في طريق الاشتراكية عن طريق القطاع العام. ولعله يريد أن يشير أيضاً إلى أن بعض البلاد الاشتراكية قد بدأت تأخذ بالانفتاح الاقتصادي. لكني أقول أن القول بأنا قد تجاوزنا الخلافات في النظم الاقتصادية العربية قول قد يتجاوز الواقع ولذلك فقد عرض هذا العامل على أنه سيسهل من عملية التكامل وأعتقد أنه ما زال يشكل مشكلة تعقد من عملية التكامل. والعامل الثاني هو التفاوت في نمو القوى الإنتاجية. وأعتقد، وعلى الرغم من أن بعض التعقيبات قد أيدت رأي الدكتور فؤاد مرسي، أعتقد أننا نستطيع أن نستخدم التفاوت القائم في نمو القوى الإنتاجية ليكون عاملاً مسهلاً للقيام بالتكامل الاقتصادي شريطة أن نخصص لهذا التكامل الاقتصادي على مستوى العالم العربي بحيث نفيد من التفاوت في القوى المنتجة من دولة إلى دولة أُخرى.

والعوامل النقدية أدخلها أيضاً الدكتور فؤاد مرسي في اعتباره وهو يخطط للتكامل الاقتصادي، فتحدث عن تنظيم سياسات الصرف وعن أسعار الفائدة وعن الائتمان وعن تسوية المعاملات الدولية وعن مسائل كثيرة لها أهميتها في التكامل النقدي.

وما أخلص إليه هو أن الدكتور فؤاد مرسي قد انتهى بعد هذه النظرة المتكاملة إلى مقترحات واقعية فلم ينجرف أبداً إلى القول بالطفرة بل أخذ بالتدرج سواء في التكامل الاقتصادي أو في التكامل النقدي لأنه وقد أدخل كل العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والنقدية قد قدر مدى العقبات التي يمكن أن تقوم دون التكامل وقدر أن الحكمة تستتبع مع ذلك التدرج وعدم الطفرة. ثم هو أيضاً في تصوره للحلول كان واقعياً بمعنى أنه تتطلب التلازم الطبيعي والمنطقي بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي. حتى لا يؤخر أحدهما تقدم الآخر. بهذه النظرة المتكاملة والواقعية طرح الدكتور فؤاد مرسي سؤالين كانا فيما أعتقد أساس الحوار في هذا النقاش. أول السؤالين: هل التكامل النقدي هدف في

ذاته؟ وانتهى إلى أنه ليس كذلك. والسؤال الثاني: هل التكامل النقدي مستحيل أم ممكن؟ وانتهى إلى موقف وسط إلى أن هذا التكامل ممكن شريطة أن نحتاط له وأن نتخذ له كل الخطوات المطلوبة.

وفي الختام أشكر الاستاذ الدكتور فؤاد مرسي على نظرتـه المتكاملة وعلى حلوله الواقعية.

كريم نشاشيبي: حرص كل من الدكتور مقدسي والدكتور مرسي على أن يتطرقا إلى ما أردت أن أقوله، وإن كنت أود أن أطرح هذا الرأي بصورة مختلفة. فكما نعلم جميعاً فإن الاختلال الأساسي بين العالم العربي يتمثل، من ناحية، في وجود دول أو بلدان فقيرة جداً، مع وجود بلدان أُخرى تنعم بالرخـاء من العائـدات النفطيـة وتبحث دوماً عن استثمارات خارجية وتنويع لهذه الاستثمارات.

إن أية مناقشة عن التكامل الاقتصادي في العالم العربي لا بد وأن تتوجه إلى معالجة هذا الاختلال. والسؤال هو أي نوع من العمليات والصيغ الاجتماعية هو الذي يمكن التوصل إليه واتباعه، لكي ينطوي على جاذبية لكل البلدان المنتجة للنفط بحيث تستمر وتساعد البلدان غير المنتجة للنفط.

وأسأل في هذا السياق ما هو الدور الذي سيلعبه في التغلب على هذا الاختلال الأساسي، ذلك الدينار العربي الذي يقترحه الدكتور مرسي إنه مجرد أداة لخلق السيـولة بالنسبة لبلدان العجز؟

رفيق سويلم:

أولاً: أشكر استاذنا الدكتور فؤاد مرسي على ورقته القيمة. وأرجو أن أُعبر عن اتفاقي معه في الرأي على أن التكامل الاقتصادي العربي يهدف بصفة أساسية إلى التخلص من التبعية الاقتصادية والنقدية كما شرحها سيادته بوضوح، وعن طريق تنمية القدرات الإنتاجية للدول العربية في ظل سوق إقليمية أوسع. وإنما أرجو أن أُضيف إلى ذلك - انني كعربي - فإن مفهومي للتكامل الاقتصادي العربي يشمل جانب ذلك أيضاً تجنب الوقوع في شبكة التبعية لأي نوع من التبعية الاقتصادية سواء أكان ذلك رأسمالياً غربياً أو اشتراكياً شرقياً، أو أي تصنيف آخر.

ثانياً: أرجو أن أستوضح من سيادته معنى ما أشار إليه في ص٦٨٣ تحت عنـوان المتطلبات السياسية - من أن التكامل الاقتصادي يلزم له لكي يتم أن يشمل دولاً ذات قاعدة سياسية واجتماعية متجانسة - وتفسيره لهذا التجانس بمعنى أن تنتمي الدول المشتركة إلى نوع واحد من علاقات الإنتاج - وهل يعني ذلك أنه لا بد لتحقيق التكامل العربي أن تكون النظم السياسية العربية واحدة - وبالتالي النظم الاقتصادية إما رأسمالية أو اشتراكية؟

أعتقد أن هذا تفسير مقيد ومشتت لقوى القومية العربية - حيث تحولها من العمل لإقامة الوحدة الاقتصادية التي تتوافر إمكانياتها الموضوعية في نظري - إلى الصراع فيما بينها على مفاهيم أيديولوجية لا علاقة لها بمتطلبات وميكانيكية تحقيق التكامل النقدي والاقتصادي - الذي يمثل الطريقة الوحيدة لتحقيق التنمية والتقارب في المستويات الاقتصادية بين الدول العربية المشتركة.

ثالثاً: هل يمكن لسيادته أن يشرح لنا الأسس التي يتم على أساسها تقييم العملة الحسابية المسماة بالروبل الحسابي والذي يستخدم في تسوية المدفوعات في ظل نظام المقاصة أو اتحاد المدفوعات القائم حالياً بين دول الكتلة الاشتراكية؟ حيث أنني أعتقد أنه مقوم - بالإشارة إلى سلة من العملات الغربية أو الذهب.

فارس بن جرادي: إسمح لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أُثير بعض النقاط التي تطرحها ورقة الدكتور فؤاد مرسي، كما سبق وطرحتها دراسات أُخرى ومناقشات تمت في هذه الندوة.

الدكتور فؤاد مرسي أشار إلى ثلاث متطلبات لتحقيق التكامل النقدي، وأنا أعتقد أن هذه المتطلبات تتسم بروح مثبطة للعزائم.

إن المتطلب الأول يتعلق بنظرية التبعية وتلك نظرية مهمة ومثيرة، وسبقت مناقشتها بشكل متواصل في مجال التنمية الاقتصادية، ولا سيما على يد مفكريها الرواد في أمريكا اللاتينية من حيث تعرضها لقضية العلاقة مع المركز والمحيط.

وفي رأيي أن هذه النظرية لها نواقصها إذا ما سرنا بها أشواطاً بعيدة، لأنها تقودنا إلى أن يرى المرء أشياء في إطارها، وبهذه تصبح كل مشاكل وأمراض الاقتصاد تابعة أو متسببة عن هذه التبعية. وأهم من ذلك إن الحل الذي يطرح هو حل بسيط فالنظرية تفرض إلغاء علاقة التبعية هذه وإلا فلا حل يمكن التوصل إليه على الإطلاق.

إن المسألة الأساسية الحاسمة هنا ليست هي أن نستغرق الوقت في تعداد الطرق التي تعد فيها الاقتصادات العربية معتمدة على عوامل خارجية، لأن هذا قد جرت معالجته كثيراً في الأدبيات والمؤلفات الصادرة في هذا الموضوع، ولكن القضية هي الحديث عن الطريقة التي يمكن بها إلغاء هذه العلاقة بأسلوب بناء وعملي، مع شرح البدائل التي يمكن النظر فيها في هذا المجال. والحقيقة أن التجارة العربية تعتمد على أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى ما يقارب حوالي ٧٥٪ من الصادرات وكذلك من الواردات. والحقيقة أيضاً أننا معتمدون تكنولوجياً على الغرب، وإن فوائض الأموال التي تحصل عليها البلدان النفطية وكذلك احتياطات البلدان غير النفطية يجري استثمارها أو إيداعها في المؤسسات النقدية الغربية.

وليس هناك دراسة، بما في ذلك الدراسة التي نحن بصددها، أمكنها أن تخبرنا كيف نتخلص من هذه التبعية وماذا نتوقع ونفعل بعد ذلك. هل علينا أن نتوقف عن تصدير النفط؟ وإذا أردنا أن نفعل ذلك هل يكون ذلك بمقدورنا؟ إن حجم الصادرات في هذا المجال يفرض أن تذهب إلى الأسواق الغربية إذ أن ليس هناك أي أسواق يمكنها استيعاب النفط، وذلك فضلاً عن الطبيعة الاستراتيجية لتلك الصادرات التي تجعل خفضها على الأقل أمراً مستحيلاً.

وكلنا يعلم عوامل القصور المرتبطة بنقل التكنولوجيا من الغرب بأي شكل من الأشكال، ولكن هل فكرنا في طريقة لكي نطور التكنولوجيا الخاصة بنا، وما هو نوع التنمية التي نعقد عليها الآمال؟

وفيما يتعلق بالاعتماد المالي فإنني أحيل إلى ما قاله الدكتور جورج قرم، ولكنني أود أن أسأل هل زودنا فعلاً البلدان ذات الفائض النفطي ببديل يمكنها أن تستخدمه بخلاف ما أشرنا إليه من نواقص وقصور فيما تلجأ إليه هذه البلدان في الوقت الحالي؟

إنني لم أسمع عن أية وسيلة بناءة قدمناها لتلك البلدان لكي تتبعها أوتستخدمها، اللهم إلا تكرار ضرورة تخليها عما تفعله في الوقت الحالي.

إن الحديث عن إلغاء هيكل التبعية ليس كافياً، بل الأهم من ذلك هو القول، على أساس التحليل، كيف نتخلى عن هذه التبعية، وما هو المفروض أن نصل إليه بعد هذا التخلي؟ وإذا لم نستطع أن نصوغ بديلاً عن ذلك، ألا يكون من المجدي العمل على تقليل هذه التبعية إلى الحد الذي يمكن أن نحتمله؟

أما الشرط أو المتطلب الثاني الذي يطرحه الدكتور مرسي تحت شعار «الإرادة السياسية»، أي الإرادة للتحرر والتنمية، فإن المؤلف يرى أن هذا الشرط سوف يفضي في النهاية إلى التجانس أي أن يكون هناك هيكل واحد اجتماعي اقتصادي وطريقة واحدة للإنتاج، إن هذه النتيجة هي حكم قيمي يتعلق بالفلسفة السياسية التي يتبناها المؤلف، على نحو ما ذكر الدكتور سويلم من قبل، وهي أيضاً إمكانية أبعد منالاً من سابقاتها.

إن أهمية هذا العامل بالنسبة للكاتب هو أنه سيقود إلى التكامل الاقتصادي، وبما أن هذا يمثل متطلباً من شروط التكامل النقدي فإن الأمر يفضي بنا إلى حلقة مفرغة.

وفي ضوء ذلك أود، سيدي الرئيس، أن أصل إلى النقطة الثانية وهي:

أننا ظللنا طيلة هذه الندوة نخلط بين التكامل النقدي وبين الوحدة الاقتصادية.

إن التكامل النقدي يمكن أن يحدث (برغم الإرادة أو القرار السياسي المعني) بين عدد من البلدان التي ترغب في أن تفعل ذلك بغير أن تتبنى أهداف الوحدة في رؤيتها على

الأقل بالنسبة للمستقبل القريب، في حين أن الوحدة الاقتصادية تنطوي على عدد من الأهداف المختلفة السياسية بل وأقول العاطفية. من هنا فإن المناقشات تحولت فاختلطت بعدد من الفلسفات السياسية والآمال والمطامح السياسية المختلفة.

لقد فعلنا كل شيء، اللهم إلا أن نصطلح على هدف وعلى تقرير وعلى نظرة رشيدة إلى الموقف الاقتصادي والوضع السياسي في العالم العربي. ومن هنا نحاول أن نستخلص عدداً من الإجراءات والتدابير العملية بل والنظرية الرامية إلى تحقيق الهدف الذي توخته هذه الندوة.

إن البلدان العربية هي واحد وعشرون بلداً مستقلاً تتطلع على الأقل إلى الوحدة بين بعضها البعض - وذلك أمر واضح للعيان، وهو أمر لا أشك فيه،أولاً - في ضوء انضمام هذه الدول إلى الجامعة العربية وإن كانت لم تفعل أكثر من أنها أرست الأساس لقسمة وتجزئة تلك الدول، وثانياً - من خلال هذا العدد الهائل من المنظمات (أكثر من ١٥٠ منظمة) التي أنشأتها عبر السنوات لكي تتولى تنسيق سياساتها والتي لم يحقق معظمها الأهداف التي توختها بأي مقياس من المقاييس. وثالثاً - هناك أيضاً الدعوات الصالحة والشعارات التي ظلت تتغنى بالوحدة العربية منذ عشرات السنين والتي لم تسفر عن أي شيء ملموس أو محسوس. إن هذه الدعوات والشعارات، إنما كانت استهلاك المواطن العربي، وهي يقصد بها مجرد تعزيز الفلسفة السياسية للأطراف المعنية. أليس يجدي إذن أن نتوجه تماماً إلى طرح السؤال التالي؟

هل البلدان العربية تبحث حقيقة عن تكامل نقدي، ولماذا تفعل ذلك ولأي غرض تسعى إليه، في ضوء المحاولات العديدة الفاشلة التي بذلتها الأطراف كلها من أجل التنسيق؟

وإذا كان الأمر كذلك فلست أملك إلا أن أشعر بخيبة الأمل لأننا بدلاً من أن نعالج المسألة بطريقة موضوعية من خلال النظر إلى الوضع السياسي والاقتصادي للمجموعة العربية وما يصادفها من القيود، فإن المناقشات التي شهدتها القاعة سارت وانطلقت من واقع القناعات السياسية لكل مشارك عما ينبغي أن يتم لتحقيق التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بين وحدات لا تبحث عن هذا التكامل ولا عن تلك الوحدة.

لقد تركز الانتباه على النظر إلى الفائض النقدي وكيف وجد، ولكن لا بد أن يكون هناك تحليل عن العجز الموجود ولماذا قام في البلدان التي تعاني العجز ولماذا يلزم، طبقاً لما يبدو أننا نعتقده هنا، أن يكون مجرد نقل الموارد بين هذه البلدان هو الوسيلة التي سوف تحل مشاكلها، وهي مشاكل نعلم جميعاً أنها مشاكل هيكلية ومعقدة؟

وإذا حدث مثل هذا النقل للموارد، فإلى أي حد يتم على صعيد الطرفين، وبأي اسلوب وإلى أي مدى زمني يتم هذا النقل؟

وهل من الممكن عملياً على الإطلاق في ظل الوضع الحالي أن يكون هناك أي تنسيق، ولا أقول أي تكامل؟

وما هو الدور الذي لا بد وأن تؤديه الأسواق النقدية العربية، وما هي الأدوات والوسائل النقدية التي لا بد من وضعها وتطويرها لكي تجتذب الأموال الفائضة وبأية طريقة؟

إن هذه المسائل جميعاً التي تمس قلب المشكلة لم تلق حقها من النقاش بطريقة شاملة، وبدلاً من ذلك وجدنا أنفسنا منهمكين في مناقشات ومداولات أظن أنها تركت كثيراً من الأسئلة بغير جواب.

معبد الجارحي: يحدد الدكتور فؤاد مرسي العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي في أن الأخير تتويج للأول، مسمياً ذلك بالمدخل الهيكلي للتكامل النقدي. ويدلل على ذلك بأن التوازن الاقتصادي شرط للتوازن النقدي. ولعله يقصد بذلك قانون فالراس (Walras Law) الذي يساوي فائض الطلب على النقود بفائض عرض السلع.

ومن الواضح أن معنى القانون المذكور ان توازن كل سوق من الأسواق يقترن بتوازن الأسواق الأخرى، وأن توازن سوق النقد انعكاس لتوازن أسواق السلع. وليس أن التوازن الاقتصادي شرط للتوازن النقدي، إذ أن التوازن الاقتصادي معناه توازن جميع الأسواق بما فيها سوق النقد. مما يجعل التوازن النقدي جزءاً من التوازن الاقتصادي. أي أن تحقق الأول شرط لتحقيق الأخير.

وبصرف النظر عن طريقة تفسير قانون فالراس، فإنني لا أجد أدنى علاقة بين هذا القانون وبين العلاقة بين التكاملين الاقتصادي والنقدي.

وبالرغم من إصرار الدكتور فؤاد مرسي بأن يكون التكامل النقدي تتويجاً للتكامل الاقتصادي فهو يبين أن «التكامل النقدي قد يخلق بدوره ظروفاً مواتية، قد تعجل بالتكامل الاقتصادي نفسه». بل أنه يعارض فكرة حيدة النقود، مؤكداً أن «العوامل النقدية يمكن أن تلعب دوراً في التكامل الاقتصادي أكثر أهمية مما تم إدراكه حتى الآن».

ومن الواضح أن هناك تعارض بين الدعوى الأولى بكون التكامل الاقتصادي شرطاً للتكامل النقدي، وبين الرأي الأخير عن أهمية التكامل النقدي كخطوة أولى نحو التكامل الاقتصادي وعن عدم حيدة النقود. هذا التعارض في نظري يحتاج إلى تفسير خاص.

وبعد ذلك يحدد الدكتور فؤاد مرسي المتطلبات الأساسية (Basic Requirements) للتكامل النقدي والتي أُلخصها عنه في متطلبين اقتصاديين وهما تصفية التبعية الاقتصادية بأنواعها. وتصفية التباعد بين معدلات النمو. ومتطلباً سياسياً واحداً يتلخص في الإرادة السياسية للتحرر وللتنمية وللتكامل.

وإنني أفسر تعبير المتطلبات الأساسية بأنه إذا لم تتحقق هذه المتطلبات فإنه لا سبيل إلى تحقيق التكامل النقدي. وإذا صح هذا التفسير فإنه ولا بد من توضيح أن ما ذكر على أنه متطلبات ليس كذلك على الإطلاق. وإنه بصرف النظر عن استحسان تصفية كل أنواع التبعية وتصفية التباعد بين معدلات النمو، فإن التكامل النقدي في حد ذاته لا يحتاج لتحقيق هذه الشروط ولنبين ذلك تباعاً.

أولاً: من حيث التخلص من التبعية الاقتصادية، فإنه ليس هناك ما يمنع من قيام اتحاد نقدي بين مستعمرات أو ممتلكات لدولة استعمارية. وقد حدث هذا بالفعل كما رأينا في غرب أفريقيا. المهم أنه في ظل التبعية فإن منافع التكامل النقدي قد يؤول بعضها أو كلها إلى المتبوعين دون التابعين.

إلا أنه مما يجب أخذه في الحسبان، أن التكامل النقدي إذا ما أحسن تصميمه وتطبيقه يمكن أن يكون من أفضل الوسائل لإزالة التبعية أو التقليل منها. ولقد ذكر بعض الحاضرين من أن التكامل النقدي يزيد من قدرة الدول المشتركة فيه على مواجهة العالم الخارجي كمجموعة وتحسين موقفها التفاوضي والتعاملي تجاه التكتلات الاقتصادية. أما إذا فشلت مجموعة من الدول في استخدام تكاملها النقدي لصالحها، فهذا خطؤها وليس خطأ التكامل.

ثانياً: من حيث إزالة التباعد بين معدلات النمو الاقتصادي، فإن التكامل النقدي يمكن أن يقوم، وقد قام فعلاً، بين دول تختلف معدلات نموها. بل إن اختلاف معدلات النمو في نظر بعض الاقتصاديين قد يكون دافعاً أكبر لانتقال الموارد فيما بين الأقطار المشتركة مما يزيد تكامل الأسواق فيما بينها. ومن المهم أن نذكر أيضاً أن التكامل النقدي يمكن أن يستخدم كأداة مصحوبة بالسياسات المالية الضرورية للتقريب بين معدلات النمو. تلك السياسات التي لا بد وأن تكون أكثر فاعلية في صحبة التكامل النقدي.

أما المتطلبات السياسية، فإني أتفق تماماً مع الدكتور فؤاد مرسي في ضرورتها. إذ أن قرار الدولة للإنضمام إلى اتحاد نقدي هو قرار سياسي يحتاج للإرادة السياسية اللازمة.

ولهذا فإن المدخل الاقليمي للتنمية القطرية هو أمل الاقتصاديين العرب الذين يكافحون في سبيل المصالح الحقيقية لشعبهم. ولكن هذا الهدف المستحب ليس ضرورياً كخطوة أولى نحو التكامل النقدي.

وإنني لأخشى كثيراً من أن تكرار الرأي بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي قبل تحقيق التكامل النقدي قد يشجع بعض من تنقصهم الإرادة السياسية أن يعلقوا نتيجة تقاعسهم عن تحقيق التكامل على مشجب العقبات الفنية، بينما أن المكان الطبيعي لها هو مشجب الإرادة السياسية أو بالأحرى مشجب انعدام هذه الإرادة.

أما اسلوب التكامل النقدي الذي يعرضه الكاتب في نهاية بحثه، فإنه مشابه إلى حد كبير النظام النقدي الأوروبي، إذ أنه يشتمل على سلة للعملات العربية ونظام لاستقرار أسعار الصرف، مع القابلية للتحويل، ومجمع للاحتياطيات. مع إضافة وحيدة وهي اتحاد للمدفوعات.

وفي هذا المجال فإنني أُفضل طريقاً مختلفاً عن التجربة الأوروبية يبدأ بعملة موازية لا بأس أن تكون إما سلة للعملات أو عملة نفطية (أي تحدد قيمتها على أساس النفط). على أن توضع خطة واضحة وموقوتة بالتحرك من العملة الموازية إلى العملة الواحدة.

عبدالرحيم عمرانة: بعد قراءة الدراسة القيمة للدكتور مرسي، خرجت بإحساس أن الوحدة الاقتصادية العربية ليست في الواقع إلا سراب. إن الشروط الاقتصادية والسياسية للتكامل العربي، على النحو الذي دافع عنه الكاتب، لا تعطي أي حظ للتوصل إلى هذا التكامل نظراً لتعدد الرؤيا والنظم والخيارات الأساسية في البلدان العربية على الأقل في المدى القصير.

كيف نتوصل إذاً إلى طريقة مثالية للخروج من هذا المأزق؟

الرجوع إلى:

أولاً: إن التجمعات الاقتصادية، مهما كانت أشكالها، رأت النور دون الحاجة إلى السير على النمط السياسي والاقتصادي ذاته.
حقاً، هذه التجمعات لم تحقق كل أهدافها، ولكنها تتطور وتبني وحدتها بشكل ديناميكي ومتواز.

ثانياً: يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوائق التي لا تسمح بتحقيق هذا التكامل، وأعني بهذا: تنوع المعطيات الجغرافية، والهيكلية، وتنوع مستويات النمو.
لذا أظن أن النمط الوحيد لتحقيق هذا التكامل هو في بنائه على الصعيد الاقليمي، ومن ثم التفكير في القيام بالتنسيق بين التجمعات الاقليمية لبناء تكامل اقتصادي عربي شامل.

وهنا آسف لعدم تنبه الدكتور فؤاد مرسي إلى هذه النقطة التي أعتبرها حيوية بالنسبة لموضوعنا هذا.

فؤاد مرسي: لا شك أني سعيد بالمناقشة التي دارت، في جانبها الحلو وجانبها المر. وأعتقد أني قد نجحت في طرح موضوعي بحيث جلب علي هذين الجانبين، ولو لم يكن قد جلب مثل هذا الثمر الحلو والثمر المر لاعتبرت نفسي غير ناجح في موضوعي. من ثم أشكر جميع المتحدثين أياً كانت وجهة نظرهم فيما قلت.

بعد ذلك، يخيل إليَّ أني، وأنا أنهي الندوة، قد أصبحت مطالباً بأن أفتحها من جديد، في موضوع التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي والعلاقة فيما بينهما. فالموضوع قد طرح من جديد، الآن، كما طرح في الساعات الأولى من عقد هذه الندوة. لكنني كنت أظن أني قد استفدت من المناقشات التي دارت هنا، وأنني عبَّرت في كلمتي الشفوية عن مدى الاستفادة التي تحققت لي نتيجة لهذه المناقشات. وبالتالي، فأستطيع أن أقول أن الموضوع الأساسي الذي شغل أغلب المناقشين لكلمتي هو موضوع التكامل النقدي في علاقته بالتكامل الاقتصادي.

هذا الموضوع الأساسي أعود مرة أخرى فألخص ما أصبحت أضعه أمامكم الآن في هذه اللحظة، وهو أنه لا مجال للحديث عن التكامل النقدي قبل الحديث عن التكامل الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي أسبق، غير أنه ليس معنى هذا بالمرة أن التكامل النقدي لا يبدأ إلا وقد اكتمل التكامل الاقتصادي. وإنما معناه بالدقة أن التكامل النقدي مقدر بمقدار أو بقدر التكامل الاقتصادي الذي يتحقق، وإنني عندما أتحدث عن مثل هذه الأساسيات لا أتحدث عن كميات بقدر ما أتحدث عن كيفيات. أي أن تكون هناك بداية للتكامل الاقتصادي تسمح ببداية للتكامل النقدي. ومن ثم فكثير من الاجراءات التي تحدثت عنها واعتبرتها متطلبات أساسية ليست هي مسائل كمية إما أن تتحقق بالكامل وإلا فلا شيء! يكفي في كل منها بدء الـ (Process) الذي يدفع بدء العملية التي تدفع المتطلب أو الموضوع نفسه للحركة لكي يحدث أثره. وبالتالي لا نتوقع مثلاً في موضوع التبعية أو ما إليه أن تصفى التبعية بالكامل حتى نبدأ التكامل الاقتصادي فنبدأ التكامل النقدي. مثل هذا الكلام يشد الموضوع ويجعله محصوراً في إطار ميكانيكي غير مقبول في المناقشات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وغيرها. وإنما المهم في كل هذا أن تبدأ العملية الموضوعية في الحركة حتى تحدث أثرها في المستقبل. وليس المطلوب والمفروض أن تستكمل بالكامل. هذا بصفة عامة في المنهج، منهج/معالجة قضية التكامل النقدي، قضية التكامل الاقتصادي وعباراتي الشفوية تأكيد للكلام الذي طرحه الأستاذ الدكتور سمير المقدسي من أني قد استفدت من المناقشات هنا لطرح قضية التكامل النقدي في علاقة مستمرة مع التكامل الاقتصادي وإن كانت الأولوية بالضرورة هي للتكامل الاقتصادي، وإلا لا يتصور أبداً الحديث عن التكامل النقدي.

في الطرح الذي طرحه عديد من الزملاء هنا عن موضوع التكامل، أجد نفسي مضطراً لمعالجة بعض التفصيلات.

ففي حديث الأستاذ ماسيرا حديث مفيد جداً ينطبق على أحوال البلدان المتخلفة، لأنه إذا انتبهنا فقط إلى قضية السوق كما تحدث بحق، فإننا لا نستطيع أن نتوصل إلى نتائج مرضية بالنسبة للبلدان المتخلفة التي بدأت فذكرت منذ البداية إنها بلدان لم تستكمل تكوين سوقها الداخلية بعد، وإن قضية السوق في البلدان المتخلفة قضية دقيقة جداً لا يمكن أن نطبق ما يجري في الاقتصاديات المتقدمة على ما يمكن أن يجري في داخل الاقتصاديات المتخلفة بشأنها. قضية السوق قضية متخلفة جداً. هي أكثر القضايا تخلفاً في البلدان المتخلفة، ومن ثم فلا يمكن أن تكون هي نقطة البدء في معالجة موضوع التكامل الاقتصادي أو التكامل النقدي. ومن ثم فحرية حركة العمل وحرية حركة رأس المال والفروق الموجودة بين الأجور، هذه قضايا يجب أن تعالج بخصوصية فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة ومنها البلدان العربية.

كذلك، عندما يطرح الأستاذ جورج قرم موضوع التكامل الاقتصادي في علاقته بالتبعية، بقضية التبعية، ففي الواقع، هذا الموضوع هام جداً ولا بد من أن أوضحه. ولقد جرى نفس الحديث على لسان أكثر من متحدث من حضراتكم وبخاصة حديث الأخ الأستاذ سويلم. فبالطبع، لا بد من التخلص من التبعية أياً تكن مجموعة البلاد، أو البلاد التي هي مصدرها، رأسمالية كانت أو إشتراكية. فلو سمح أن تقوم بلاد اشتراكية وتمارس علاقات تبادل غير متكافئة مع البلدان العربية فهذا نوع من التبعية ويجب رفضه. ومن ثم فعلاقات التبعية أي علاقات التبادل غير المتكافىء مرفوضة أياً يكن مصدرها الدولي. لا مناقشة في هذا الأمر.

فيما يتعلق باختلاف مستويات النمو الاقتصادي فيما بين البلاد العربية واختلاف سياساتها كما طرح الأستاذ المقدسي، والدور الذي يمكن أن تلعبه الاعتمادات المالية المخصصة إما في داخل ميزانية كل دولة على حدة، وإما بميزانية مشتركة جماعية، فهذا أمر سليم جداً والتوجه فيه توجه سليم، وأعتقد أن هذا الموضوع مطروح حالياً على مؤتمر القمة العربي للبت فيه برأيي في هذا الصدد بالتحديد.

فيما يتعلق بالتفاوت في نمو القوى الانتاجية والتفاوت في النظم الاقتصادية والاجتماعية، وبالواقع يعنيني هنا أن أوضح أن حديثنا عن البلدان المتخلفة ليس هو كالحديث عن البلدان المتقدمة عندما تتعرض للتقسيم الواضح لبلدان رأسمالية واشتراكية. فالبلدان المتخلفة عندما ندعوها لأن تتطور وتتحرر وتتخلص من التبعية يجب أن نعلم أنها ليست هي النظام الرأسمالي التقليدي، وليست هي النظام الاشتراكي التقليدي. ومن ثم

هي نظم لنا نحن نسير فيها بخطوات ونبتكر فيها بأساليب جديدة. هذه الأساليب الجديدة ما زالت مطروحة للبحث العلمي وللتصنيف العلمي أيضاً. لكنها في تقديري لا يمكن أن تخضع للتصنيف الحاد بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، كما هو معروف بالنسبة للبلدان المتقدمة. ولذلك فالذي يعنيني بالنسبة للبلدان العربية هو وجود تقارب في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمعنى هو توفر إرادة العمل معاً. هذه الارادة التي عبرت عنها بإرادة التكامل، وعبرت عنها بميراث الشك والريبة وعدم الثقة الموجود من قبل، سواء لأسباب داخلية أو لأسباب خارجية، إنما يجب أن نسعى لإزالة هذا الميراث.

من ثم عندما أطرح هذا الموضوع، أطرحه على المستوى العربي وبعبارات عربية وبأساليب عربية وليس بأساليب مستوردة أو مقَلَّدة أو مقَلِّدة.

بالطبع في تحديد التبعية النقدية الأستاذ قرم يقول بصعوبة التخلص من الدولار. نعم هذا أمر حقيقي، ومن الصعب التخلص من الدولار، وانا لا أضع التخلص من الدولار شرطاً في اللحظة الحالية أو المقبلة فوراً، واجب التنفيذ وإلا لا يتحقق شيء، يعني المنهج الذي يقول كل شيء أو لا شيء، هذا منهج مرفوض مني. إنما أنا يعنيني باستمرار أن أضع العملية الموضوعية الـ (Objective Process) على طريق العمل، بأن أطلقها بأن أبدأها فتبدأ هي بالحركة، فتنتج نتائج مثيرة في المستقبل.

الأستاذ المخزومي يطرح هذه النقطة فيما أسميته أنا عناصر التبعية النقدية وفي الواقع ما أوردته هو عناصر ظاهرة التبعية النقدية الموجودة بالنسبة للبلدان العربية. عندما ذكرت العرض النقدي في داخل الأقطار العربية النفطية ومدى توقفه على أسعار النفط وتقلباتها، وهذا أمر من المسلمات في عالمنا العربي. ولا أعتقد أنه محل للمعارضة، وما يصيب النظم النقدية العربية من تقلبات داخلية معروف أن السبب الأساسي هو ارتباط هذه النظم أساساً بالدولار الذي يقيم به النفط أساساً، ومن ثم تحدث التقلبات في الأساس في الخارج وتستورد من الخارج إلى الداخل. وهذا أمر واضح بالطبع الاشارة إلى الكساد التضخمي (Stagnation). هذا أمر واضح ومعروف ولكني أضيف إليه إضافة ثانية هي دور. الدولار بالذات الذي يستخدم أساساً للعملات العربية، أو على الأقل كأساس لتسعير النفط العربي، وعندئذ نقاسي منه ليس فقط بالنسبة لتسعير النفط العربي، إنما فيما بعد فيما يتعلق بكل العوائد النفطية وكيفية استخداماتها في الخارج. ثم موضوع تفضيل الدول العربية للدولار كعملة استثمار، هذا حقيقي، يجب أن نعترف فعلاً بأن الدول العربية تفضل الدولار عملة أساسية للاستثمار. وأنا أتيت بالرقم هنا بالنسبة لدول الأوبك كلها، ان ٧٠٪ من استثماراتها موجود بالدولار، هذا أمر واضح. وهي تفضل الدولار، هذا واقع، هذا الأمر دعاني لأن أذكر تصريح وزير مالية إحدى الدول

العربية النفطية ونشرته جريدة (International investment) في أمريكا في شهر اغسطس، عام ١٩٨٠ وفي هذا الحديث كلام واضح: نحن لا نستطيع أن نتخلى عن الدولار لا كعملة أساسية لعملتنا، ولا كعملة نقيم بها النفط، ولا كعملة للاستثمار. ونحن لسنا البانيا، لسنا نحن العرب دولة كالبانيا دولة معزولة عن العالم، نحن في صميم الحركة العالمية ومن ثم هناك وشائج ثقافية (Culturaĺ Links) بيننا وبين الدولار سماها هكذا. هذا الأمر واضح، تفضيل أغلب الدول النفطية لاستخدام الدولار عملة للاستثمار أمراً واضح، لا شك فيه.

بالنسبة للظاهرة الثالثة الخاصة بالسيولة الدولية فهذا الأمر واضح جداً وهو أن العرب بأموالهم النفطية يساهمون الآن في تزويد السوق الدولية بجزء أساسي من سيولتها، هذه السيولة هي التي تقدم فيما بعد لدول العالم المتخلف عن طريق المصارف الدولية وغيرها، سواء بشكل كونسورتيوم أو غيره. فهذا أمر واضح أيضاً، يعني هذه التبعية في صورها الثلاثة التي أوردتها هي مظاهر لظاهرة التبعية، ليست مصدر التبعية بل معالم لظاهرة التبعية، عناصر لظاهرة التبعية.

الدكتور فارس وصف ما أوردت من حديث بأنه انهزامي. وفي الواقع من الممكن أن نختلف فيما بيننا على التسميات ولكن أرجو ألا نختلف على تشخيص الواقع نفسه، إذا كان الواقع العربي متفقاً عليه، فلتكن التسمية الخاصة بكلمتي إنها انهزامية. إنما الذي يعنيني بالضبط هو أن نتفق على تشخيص لجوهر الظاهرة العربيه. أعتقد أن الأخ الأستاذ برهان الدجاني قدم لنا صورة في أول من أمس للاقتصاد العربي وللعلاقات العربية البينية، صورة وقف الأخ عبدالعال الصكبان أمامها يتساءل عن النقطة الأخيرة التي أثارها الأخ برهان الدجاني بأن «ناقص أن نمنع الهواء أن يمر من بلد إلى بلد، من بلد عربي إلى بلد عربي آخر». لم أتكلم بهذه الحدة ولا بهذه المرارة وإنما شخصت تشخيصاً موضوعياً واقع الاقتصاد العربي. إما أن أكون انهزامياً أو لا أكون، هذا أمر لا يغير كثيراً من الواقع الاقتصادي العربي. الواقع الاقتصادي العربي هو كذلك أم لا؟ هل هو وردي أم هو بالصورة التي قدمناها نحن؟ أغلب المتحدثين هنا يعتقدون وعبروا عن اعتقادهم بأن الاقتصاد العربي هو بالصورة التي قدمتها، و ليس بالصورة الوردية التي نتمناها، والا ما كنا جالسين هذه الجلسة لكي نتحدث في ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي ومتطلباته وكيفية الوصول إليه.

فيما يتعلق بالعملة الحسابية الخاصة بالروبل فلا أستطيع أن أدعي علمًا كثيراً بالنظام الكوميكوني، وهذا الموضوع كنت قد درسته في يوم من الأيام في عام ١٩٧٣ أو ١٩٧٤ وتركته منذ ذلك الحين، ولا أعلم ماذا طرأ على النظام النقدي داخل الكوميكون من

تقلبات. لكني أعلم ان ما قد يكون اشتبه على الدكتور سويلم أمره هو الخاص بالتسعير، أي نظام الأسعار في التعامل بين الدول المشكلة للكوميكون. فهذا النظام يأخذ بين نظام الأسعار العالمي المتبع في السوق العالمية في الدول الصناعية الرأسمالية لكنه يدخل عليه تصحيحات معينة فيما يتعلق بالروبل أعلم أن هناك الروبل القابل للتحويل، هذا الروبل القابل للتحويل هو روبل مقوم بالذهب، لكنه عملة حسابية في الحقيقة يتم بها تسوية الحسابات لدى البنك المتخصص في هذه العملية، وهو بنك مشترك فيما بين مجموعة الدول المشكلة للكوميكون.

فيما يتعلق بالسؤال الذي تقدم به الأخ الدكتور نشاشيبي، الخلل الأساسي الموجود في العالم العربي بين الدول الفقيرة والدول الغنية وكيف يمكن أن تعمل الدول الفقيرة على جذب الاستثمارات؟ هل عن طريق الدولار؟ أم عن طريق السوق؟ في الواقع، المشكلة كما تطرحها مشكلة حقيقية وهي في صميم السعي للقيام بتكامل نقدي عربي، ناهيك عن السعي للتوصل إلى ترتيبات نقدية ومالية مشتركة فيما بين الدول العربية. وكان أخشى ما أخشاه عندما تحدث بعض زملائنا مطولاً عن إمكانية القيام بتكامل نقدي خليجي هو أن تتجمع مجموعة الدول الغنية فتستطيع حل مشاكلها لأن مشاكلها محدودة جداً وعندئذ تتجمع في جانب آخر مجموعة الدول الفقيرة أو دول العجز العربي، ويؤدي هذا إلى تعميق التفاوت أو الخلاف أو الانقسام أو التفرقة في العالم العربي والاقتصاد العربي. وقد تفضل اليوم الأستاذ الدكتور حسيب ببيان عدم صحة ورجاحة مثل هذا المسلك، ودعى إلى ضرورة الأخذ بالمنهج الذي يجمع الدول العربية في مجموعها، وأنا أعتقد أن الدول العربية في مجموعها قد اتبعت منذ عام ١٩٧٣ إجراءات كثيرة من أجل جذب الاستثمارات أي جذب الفوائض العربية إليها، لكني أعتقد أيضاً أن قوة جاذبية السوق المالية العالمية أكبر بكثير من هذا، ومن ثم فإن الاستثمارات العربية ما زالت تذهب إلى السوق المالية العالمية حتى الآن. كيف يمكن أن نجذبها أكثر إلى البلدان الفقيرة أو بلدان العجز، هذا موضوع لا يتكفل به رد واحد ولا إجراء واحد وإنما يخرج من مجموع ما نتوصل عليه الآن من محاولة حل مشاكل التكامل النقدي ومشاكل التكامل المالي ومشاكل التكامل الاقتصادي ككل. أما إجراء واحد فلا يكفي وأعتقد أن المثل الذي ضربته مصر منذ عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧ من أجل اجتذاب المال العربي مثل جبار، ومع ذلك فان نسبة المال العربي التي ذهبت إلى مصر تمثل حوالي ١٧٪ من مجموع الأموال التي دخلت تحت إسم الاستثمار الانفتاحي، ولم تزد عن هذه النسبة. صحيح أن نسبة الأموال التي أتت من أوروبا ومن امريكا للاستثمار نسبة ضئيلة جداً ٤,٥٪ و٧,٥٪، لكن النسبة العربية أيضاً كانت ضئيلة وتبينا في نهاية الأمر أن مجموعة الاستثمارات التي انتفعت بمجمل قوانين الاستثمار الجديدة التي وضعت تحت إسم الانفتاح كانت استثمارات مصرية (حوالي ٦٠٪ من الاستثمارات كانت مصرية).

هذه كلمة ألقاها البروفسور تريفن أعتقد أنها كانت في نهاية المؤتمر ولذلك وجدتها مرتبة مع كلمة أو ردود البروفسور تريفن على ورقته وإن كنت أتصور أنها ستكون في آخر وثائق المؤتمر. على كل فيما يلي ترجمة لكلمة البروفسور تريفن:

روبرت تريفن[1]: أعرف أننا نسابق الوقت، ولكنني لا أستطيع مغادرة هذه الندوة بغير الاعراب باسمي وبإسم جميع المشاركين عن عميق تقديرنا لمضيفينا الذين أتاحوا لنا هذه التجربة الطيبة والتي آمل أن تكون أيضاً مفيدة ومثمرة والتي عشناها معاً عبر أيام ثلاثة.

لقد كانت تجربة إستثنائية من جميع الوجوه.

ولا بد أن أوجه الشكر أولاً إلى **مركز دراسات الوحدة العربية** وبخاصة إلى مديره العام الدكتور خيرالدين حسيب على ذلك الإعداد الناجح والدقيق للندوة، لقد إستطاع الدكتور حسيب أن يهيء عدداً من الأوراق الممتازة التي تميزت بالحيوية - وأحياناً بالاثارة - وان يوزع معظمها قبل إنعقاد الندوة بما أتاح لنا جميعاً فرصة تأملها والتفكير فيها قبل أن نتكلم. إن الوقت الذي خصص للمناقشات العامة أتاح لنا أيضاً أن نشارك في حوار حقيقي - أو بالأحرى في عملية من التفاعل والتلاقح بين الأفكار وليس في مجرد الاصغاء إلى سلسلة متعاقبة من الآراء الفردية على نحو ما يحدث غالباً في إجتماعات من هذا القبيل.

كذلك فنحن ننظر بعين التقدير إلى ما قدمه **صندوق النقد العربي** من مساعدة فعالة وممتازة إلى أبعد الحدود تميزت بالكفاءة والتفوق من الناحية التنظيمية ومن ناحية أمانة المؤتمر الأمر الذي يشهد بالقدرة النادرة من الحيوية ومن الكفاءة الادارية التي يتصف بها رئيس الصندوق الدكتور جواد هاشم. ولا ننسى في هذا المجال أن نوجه الشكر أيضاً إلى زملاء الدكتور هاشم وإلى موظفيه على العمل الشاق والجاد الذي جعل عملنا نحن أكثر سهولة ويسراً.

وأنا على قناعة من أن المجلد الذي سيحوي بين دفتيه وقائع هذه الندوة سينطوي على إنجاز كبير وسيكون له أثر اقتصادي فائق ليس فقط بالنسبة للعالم العربي ولكن على صعيد العالم كله. إن هذا المؤتمر يمكن أن يقارن بكل المقاييس مع نظيره من مؤتمرات على نفس المستوى إنعقدت على الصعيد العالمي.

---

(١) هذه هي الكلمة التي ألقاها البروفسور روبرت تريفن في نهاية الجلسة الختامية للندوة. وقد حرصنا على نشرها لما فيها من تقييم للأهمية العلمية للندوة ومن الأمل في أن تفيد البحوث والمناقشات التي دارت فيها في دفع العمل التكاملي الاقتصادي العربي.

وأهم من هذا كله، فأنا آمل أن ينجم عن مداولاتنا هـذه تأثير على صـانعي السياسات، وأن يترتب عليها إحراز تقدم حقيقي طالما انتظرناه على طريق الوحدة النقدية والاقتصادية والسياسية للعالم العربي، وفي سبيل تطوير وتنمية التعاون المتبادل والثنائي بين العالم العربي وبين العالم الخارجي.

أخيراً أرجو أن أخص نفسي بالاعراب عن سعادتي وغبطتي عندما أعود في زيارة للمرة الثالثة إلى هذه المدينة الجميلة التي تم تخطيطها بذوق رفيع ومن ثم فهي تمثل مدينة جذابة لزوارها من الأجانب انها تفوز ولا شك وتتفوق إذا ما قارناها بتجارب أخرى من ألوان التحضر التي تمت في بلدان متقدمة وبلدان أخرى نامية، وهو نمط افتقر إلى الانسجام والتواؤم إلى درجة بالغة السوء.

وفي الختام أرجو أن تقبلوا عميق شكري على التجربة الغنية التي أتحتموها لنا والتي لن ننساها أبداً.

روبرت تريفن

فهرس عام

(ذ)

(ر)

(م)

(ي)

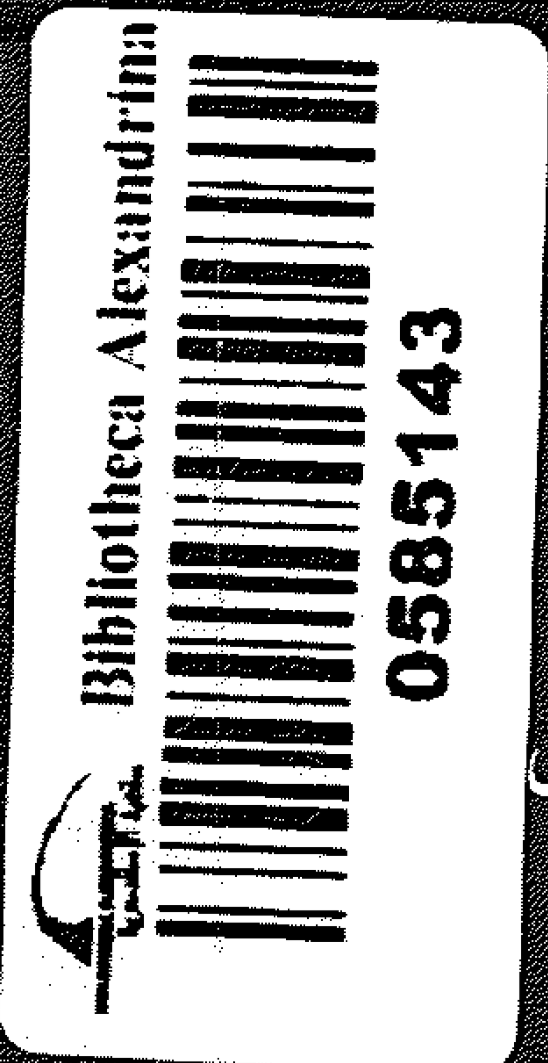
هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب الوقائع الكاملة (البحوث والتعقيبات والمناقشات) لندوة « متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي » وهي الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بتمويل من صندوق النقد العربي ، وعقدت في أبو ظبي في ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠.

وشارك فيها أربعون باحثاً (تسع وعشرون باحثاً عربياً واحد عشر من الباحثين الأجانب) من أبرز المتخصصين في القضايا الاقتصادية ـ النقدية العربية والدولية.

إن هذا الكتاب يشكل أول مرجع عربي يعالج موضوع التكامل النقدي بهذا القدر من الشمول في الأدبيات الاقتصادية الحديثة ، وهو لهذا مرجع هام لا غنى عن الاعتماد على ما يتضمن من بحوث وتحليلات لوضع مفهوم واضح وتخطيط علمي سليم لعملية التكامل النقدي العربي.

الطبعة الثالثة



الثمن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي